

فتاوى الشيخ أحمد حساني

الفتاوى الشرعية وغيره ومباحث فقهية

طبعة جديدة مزيّدة

راجع أصولها وصحّحها وعلّق عليها طبعها
الأستاذ مصطفى صابر

تقديم
الأستاذ يوسف بامرادي

الجزء الأول

الفقه الطهارة العبادات

عنا المجلد
الجزء الأول

فتاوى الشيخ أحمد حساني استشارات شرعية ومباحث فقهية

طبعة جديدة مزيّدة

راجع أصولها وصححها وعلّق عليها وخرّج أحاديثها
الأستاذ مصطفى صابر

تقديم
الدكتور يوسف بامهدي

الجزء الأول

العقيدة الطهارة العبادات

عالم المعرفة
الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1433هـ - 2012م

الإيداع القانوني : 2012-1819

ردمك : ISBN 978-9947-912-43-0

عالم المعرفة

للنشر والتوزيع

العنوان : 69 تجزئة المندرين تاماريس المحمدية
الجزائر العاصمة

الهاتف — الفاكس : 021219296

Email : alemelmaarifa@yahoo.fr

تقديم

(الدركتور يوسف بلمهري)

الحمد لله الذي جعل العلم سبباً دالاً عليه، وجعل الفقه سبيلاً موصلاً إليه، فلا يُعرف الحقُّ سبحانه إلا بالمعرفة والعلم، ولا يُعبد - جلَّ وعلا - إلا بالفقه والفهم.

وصلّى الله وسلّم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله، الذي حثنا على طلب العلم عامّة، ورغب في تحصيل الفقه خاصّة، فقال صلى الله عليه وسلم - فيما رواه سيدنا معاوية رضي الله عنه -: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

فالفقه في الدين من أشرف العلوم؛ لتعلّقه بالإيمان وأصوله، والإسلام وفروعه، والإحسان وأحواله. قال الناظم:

الحمد لله الذي قد وقّفا	مَنْ شاء من عباده إلى التّقى
وفَضّل الفقه على العلوم	فكان مثل البدر في النجوم
صلى وسلّم على مَنْ ندبنا	إلى التفقّه وفيه رَغْبَا

وبعد، فقد طلب إليّ عزيز لا يُرد له طلب، وكريمٌ أهلٌ لكل كرم، السيد: مدير دار النشر "عالم المعرفة" أن أخلّد كلمة مني تُوضع مقدمة لكتاب خالد، وسفر طارت شهرته، وطوّفت سيرته، لعالم من علماء الجزائر الأفاضل، وفقهه من فقهاء الأجداد، صاحب الفضيلة الشيخ أحمد حماني رحمه الله، ليُعاد طبعه بعناية وحفظ، وصيانة وضبط، لما له من أهمية في مكتبات الباحثين، ومرجعية علمية في قلوب الأئمة والمُفتين، بل هو موردُ الخاصّة والعامة، ومنهل الكبير والصغير.

ولما كان لـ "فتاوى الشيخ أحمد حماني" هذا القبول، عُنيَ به غير واحد من الباحثين والطلبة المجيدين، دراسة وتحليلاً، تأصيلاً وتدليلاً، مع دعوة كثير منهم إلى الحاجة إلى ضبط بعض مسائله، وتصحيح أخطائه، وضبط كلماته وألفاظه، فقيَّضَ اللهُ لهذه المهمة، رجلاً ذا همّة، وأستاذاً مُتواضعاً وهو في القمّة، فضيلة الأستاذ مصطفى صابر، الباحث في الحُؤل، والناشط الدائب غير مُكُول.

وَقَّ اللهُ الكريمُ فضيلةَ الأستاذ مصطفى صابر أن يتحمَّلَ عَنَّا هذا العناء، ويرفع هذا الواجب الكفائي، خدمةً للعلم، وعملاً بإحياء سَنَةِ ماضية، وإمداد صدقة جارية بالنماء والاستمرار.

ولم يكن العمل سهلاً، ولكنَّ توفيقاً من الله أحاط هذا الجهد بدايةً، ورعايةً منه سبحانه رافقته نهايةً، فאלلهمَّ لك الحمد والشكر.

وقد حاولتُ تتبَّع بعض محطات هذا العمل في مراجعة فتاوى الشيخ أحمد حماني رحمه الله، فوجدتُ أكثرها سقطاً أو تصحيفاً، من طباعة أو ناسخ، مثل: «فالميت يَتَنَفَّع بأجر [الكمال المتفق]»، والصواب: «فالميت يَتَنَفَّع بأجر [المال المُنفَق]»، وهذا كثير.

وبعضُها يكون التصحيف في الكلمة مُغيِّراً للحكم تماماً، كما في نسيان تكبيرة من تكبيرات صلاة العيد: «قال خليل في مختصره: وكَبَّرَ نَاسِيَهُ إن لم يَرَكَّع، وسَجَد بعده، وإلا [تُعَاد]»، والصواب: «وإلا [تَمَادَى]».

وفي الرخصة بالإفطار للمريض جاء: «ومن ذلك المريض، فإنه يُرَخَّص له في الإفطار إذا كان الصوم [يَضُرُّه]»، والصواب: «إذا كان الصوم [لا يَضُرُّه]».

وفي التطريب في الأذان وَرَدَ: "[فَيُرَبَّعون فيه التريعات]»، والصواب: «[فَيُرَجَّعون فيه التريعات]».

وقد تتبّع الأستاذ الفاضل كلّ هذه الأخطاء، وحاول تصويبها، حتى في النقل من كتب القدامى، مثل مسألة اشتراط السقف في مسجد الجمعة، حيث وَرَدَ: «نقل الدسوقي عن التتائي والأجّهوري أنّ التردّد في الابتداء والدّوام، [ورجّحه الخطّاب]»، والصواب: «نقل الدسوقي عن التتائي والأجّهوري أنّ التردّد في الابتداء والدّوام، [الذي] رجّحه الخطّاب [عدم اشتراطه ابتداء ودوامًا]».

وقد وقع - سهوًا - في باب الفرائض توريث من لا يرث، مثل توريث الأخت لأم مع وجود البنت. وشبهة بذلك ما وقع من سهو في حساب مجموع سهام الورثة حيث عالّت المسألة عند الشيخ رحمه الله، ولم يبق شيء لأبناء العم، بينما - بعد تصحيح المسألة - يكون لأبناء العم سهم (01) من (12)، وهو الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم.

وأذكر عن شيخنا العلامة موسى الأحمد نويوات أنه راجع الشيخ حماني - وكلاهما في رحمة الله يرْفَل - في مسألة في الميراث - وكان الأحمد فرضيًا عروضيًا - فرجع الشيخ حماني إلى قوله، وأثبت ذلك في كتابه هذا.

ولعلّ ما يُلتمس للمؤلف رحمه الله تعالى من عذر، استغراقه في أعمال جسيمة كثيرة، ومسؤولياته الكبيرة، حالت دون مراجعة ما كان يُفتي به، خاصّة إذا علمنا أنّ النسخ في الإدارة كُثُر، وتختلف مستوياتهم من كاتب إلى آخر، ولعلّ النية كانت قائمة في المراجعة والتدقيق، ولكن عوادي الزمن لا ترحم.

وأذكر أنّ أستاذنا فضيلة الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - كان يقول لنا: «إنّ في بعض كتبي أخطاء ندمتُ وتراجعتُ عنها»، خاصّة ما كتبه زمن المدّ الاشتراكي في العالم العربي، وكان يُعلن - مرارًا - لنا في جامعة الأمير عبد القادر: «مَن يتصدّى منكم لهذه الأخطاء، فيصوّبها، أُجيزه في شهادة الماجستير». وكثيرًا ما كان يقول: «مَن يتولى

كتاب تفسير الخازن - وهو كتاب عظيم النفع - فيَنخُل ما فيه، ويُزيل ضعيفه وسقيمه،
أُجيزه في الدكتوراه».

وهكذا نجد المراجعة والاستدراك في مؤلفات السابقين سنّة متّبعة، فكلُّ بني آدم
خطّاء، والكتابُ الوحيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو القرآن
الكريم، فلا يجري عليه ما يجري على سائر التأليف؛ لأنه وحي الله الحق.

لذلك جرّت الكلمة الخالدة على لسان العماد الأصفهاني: «إني رأيت أنه لا يكتب
إنسانُ كتابًا في يومٍ إلّا قال في غَدِه: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيدَ كذا لكان
يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر،
وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جُملة البشر!»

وإنني إذ أُمّن هذا الجهد المبارك من فضيلة الأستاذ مصطفى صابر، وعلى ما وُفّق
فيه من عمل أضاف إلى أصل الكتاب جمالاً ورونقاً، وزاده رفعة وتألّقاً، أشكر أخي
الأستاذ "رضا رحموني" مدير مؤسسة "عالم المعرفة" على تكريمي بكتابة هذه المقدمة،
والتي كتبتها والذهنُ شتات، والعزيمة فُتات، فلا الأحوال مُسِعة، ولا الأوقات
مُدلفة، والمرءُ يمر أحياناً بصعاب تكاد تُحمد للبلاغة أنفاسها، وتُطفئ للغة جذوتها.

ولولا فضلُ من الله سبق، في ظلال "لا قوّة إلّا بالله"، ونسمات "ما شاء الله"، ونفحات
"حسبي الله"، ما كان لقلمي أن يخط كلمة أو يرسم حرفاً، فالحمد لله أولاً وآخرًا.

بوسعادة (الجزائر)

الجمعة 06 جمادى الثانية 1433 هـ / 27 أفريل 2012 م

د/ يوسف بلمهدي

أستاذ جامعي وإمام مسجد زيد بن ثابت

مدير التوجيه الديني والتعليم القرآني بوزارة الشؤون الدينية - الجزائر

مقدمة المصحح

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص: 24]

الحمد لله رب العالمين حمداً يوجب رضاه، ويقتضي المزيد من فضله ونعماءه، وصلى الله على محمد نبي الرحمة، وهادي الأمة، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً.

ورضي الله عن العلماء الذين ورثوا علم الأنبياء، فكانوا - بحق - «أتباع صدق وعدل، وأخلاف هدي وفضل، وأكناف معرفة وعلم، ومعادن خير وحلم، اختار الله منهم أئمة المسلمين، ونصب منهم أعلاماً للدنيا والدين، فبينوا للناس ما نزل إليهم، وشرحوا لهم ما أشكل عليهم، ولم يزيغوا عن سنن التحقيق، ولا حكّموا الآراء المضلّة في الدين، ولا تنطّعوا تنطّع المعتدين، بل تبعوا آثار من مضى قبلهم، واقتفوا في التمسك بأصول الشريعة سبلهم، ولم يضّرهم خلاف من خالفهم من الفرق، ولا شغب من لجّ في هواه وغرق»⁽¹⁾.

وممن تجلّت فيهم هذه المناقب والصفات، سيدي الشيخ أحمد حماني رحمه الله⁽²⁾،

(1) من خطبة القاضي عياض رحمه الله في كتابه: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. ج 1/ ص 5.

(2) ذكر ابن بشكوال في كتابه "الصلة" (ص 430) أنه سمع القاضي عياض رحمه الله ينقل عن بعض شيوخه أنه كان يقول: «ما لكم تأخذون العلم عنا، وتستفيدونه منا، ثم لا تترحمون علينا؟!».

بَقِيَّةُ السَّلَفِ وَعُمْدَةُ الْحَلْفِ، الَّذِي وَرِثَ عِلْمَ جَمْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ، وَجَمَعَ
بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ الْوَطَنِ وَالْدِينِ، وَكَانَ مِنْ آثَارِهِ فَتَاوَى امْتَدَّتْ عِبرَ السِّنِينَ،
تُنِيرُ طَرِيقَ السَّائِرِينَ إِلَى اللَّهِ، وَتُهْدِي الْحَائِرِينَ، وَتُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا كَلَّفَهُمُ بِهِ الشَّرْعُ الْمُبِينُ.

وَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ إِلَيَّ، أَنْ أَقَامَنِي خَادِمًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَكْرَمَنِي
بِتَقْرِيْبِ فَتَاوَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَمَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الْقَارِئِ الْمُسْلِمِ، حَيْثُ عَهَدْتُ إِلَيْ "دَارِ
عَالَمِ الْمَعْرِفَةِ" بِإِعْدَادِ هَذِهِ الْفَتَاوَى لِلنَّشْرِ، فَتَبَرَّأْتُ مِنْ كُلِّ حَوْلٍ أَوْ قُوَّةٍ، وَلَجَأْتُ إِلَى اللَّهِ
مُعَلِّنًا فَاقَتِي وَفَقْرِي إِلَيْهِ، فَيَسِّرْ لِي الْأَسْبَابَ، وَأَزَالِ الصَّعَابَ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْكَرِيمِ الْجَوَادِ،
فَمِنْهُ الْإِيْمَادُ وَالْإِمْدَادُ وَالْإِعْدَادُ.

هذه الفتاوى:

ما جُمِعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ يَتِمَثَّلُ فِي:

- فَتَاوَى نَشَرَهَا الشَّيْخُ فِي حَيَاتِهِ، صَدَرَتْ فِي كِتَابٍ مِنْ جَزَائِنِ.

- فَتَاوَى صَدَرَتْ بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي كِتَابٍ مُنْفَصِلٍ.

- فَتَاوَى جَدِيدَةٌ لَمْ تُنَشَرْ مِنْ قَبْلُ، أَمَدَّنَا بِهَا ابْنُهُ الْأُسْتَاذُ عَمَرُ حَفْظُهُ اللَّهُ.

عَمِلِي فِي هَذِهِ الْفَتَاوَى:

1- مُرَاجَعَةُ الْأَصُولِ غَيْرِ الْمَطْبُوعَةِ، وَالنُّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ.

2- تَصْحِيْحُ مَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ وَالْمَطْبُوعِ مِنْ أَخْطَاءٍ مَطْبُوعِيَّةٍ أَوْ تَصْحِيْفٍ أَوْ خَلَلٍ
فِي النُّقُولِ وَالْإِقْتِبَاسَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِمَا كَانَ لَهُ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي تَحْرِيفِ كَلَامِ
الشَّيْخِ عَنْ مَقْصُودِهِ.

3- تَرْتِيبُ الْفَتَاوَى (الْمَطْبُوعَةِ وَالْجَدِيدَةِ) حَسَبِ الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ.

4- وَضْعُ عَنَاوِينَ لِلْفَتَاوَى، بِمَا يُسَهِّلُ بَيَانَ مَضْمُونِهَا.

5- تخرّيج الآيات القرآنية.

6- تخرّيج الأحاديث النبوية التي لم يُقَمِّم الشيخ رحمه الله بتخرّيجها في مَتْن الفتاوى، وأما ما خرّجه فاكْتَفينا بتخرّيج الشيخ رحمه الله.

7- بيان الأدلة من القرآن أو السنة النبوية التي استدلّ بها الشيخ رحمه الله، ولم يذكُر نصوصها في مَتْن الفتاوى، وإنما أشار إليها إجمالاً أو تلميحاً.

8- عَزَوْ النُّقُول والاقْتباسات إلى مظانّها من المصادر التي اعتمدها في تقرير الأحكام الشرعية.

9- التعليق على الفتاوى بما يُقَرِّبها من مدارك القارئ.

10- إعداد فهرس تفصيلية للفتاوى.

وفي الأخير أسأل الله الجواد الرحيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،
وَنَفْحَةً رَبَّانِيَةً مِنْ نَفْحَاتِ يَوْم: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: 113].

مصطفى صابر

saber0065@gmail.com

بوسعادة (الجزائر)

26 صفر 1433 هـ

الجمعة 20 جانفي 2012م

الإهداء

أهدي كتابي هذا إلى أرواح أبي - محمد بن مسعود حماني - وأُمِّي - فاطمة بنت صالح إدريس - ومشائخي مَن علّمني ولو كلمة، فلَهُم عليّ الفضل.

أما أبي وأُمِّي فقد ربّيتاني صغيراً، وتعلّمت مِن أبي مبادئ ديني، ونصحني أن أُحِبَّ وأُحترم جميع مَن علّمني، وأما أُمِّي فأذكرُ أنها كانت تقول لي: «افعل كذا، فإنّ جدّك - تعني أباه - كان يحبّ هذا ويأمر به، ولا تفعل هذا؛ لأنه كان لا يحبّه، وينهى عنه».

أما مشائخي، فقد وجدت فيهم النصيحة، وأنا مدينٌ لكلّ منهم، سواء مَن تلقّيت منه مباشرة، أو أفادني بها أخذتُ مِن كتابه.

فإلى أرواح هؤلاء الطيّبين الطاهرين أقدمُ كتابي، مُعترفاً بجميلهم، سائلاً لي ولهم المغفرة والرحمة والرضوان مِن ربّ العالمين.

أحمد حماني

1413-05-28 هـ / 1992-11-23 م

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهّد الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له.

أما بعد: فهذه جملة من الاستشارات الواردة علينا منذ سنوات، وإنما سمّيناها "استشارات"؛ لأنها - في رأينا - لا تعدّو هذا الاسم، ولا تبلغ أن تكون "استفتاءات"؛ لأنّ الفتوى إنّما يحقّ لها أن تُسمّى هكذا إذا صدرت من هو أهل للإفتاء، وهو من بلغ درجة الاجتهاد، ولا يستحقّها إلاّ من توفّرت فيه الإحاطة بعلوم الكتاب والسنة، وكان متبحّراً في فنون العربية، مُطلّعا على أحوال المعرفة والعلوم الإنسانية، مع أنه أحقّ بالفتوى وأهلها.

ثم إنّ الفتوى ليست هي إخبارٌ بالحلّال والبيّن والحرام البيّن، لكنها اجتهاد فيما ليس فيه نصّ، فهي من باب الاستنباط، الذي ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83].

أما من سُئل عن حكم لحم الخنزير أو الميتة فأخبر أنه حرام، فليست هذه فتوى؛ لأنها إخبارٌ عن حكم معلوم من الدين بالضرورة، كما أنّ من سُئل عن حكم الصلاة

والزكاة والصوم والحج فأخبر أنها من أركان الإسلام، وهي واجبة على كل مسلم بالغ، فهذه أيضًا ليست من الفتوى، وإنما تقع الفتوى - كما تقدم - فيما ليس فيه نص، فيستنبط المجتهد لها حكمًا لا يهواه، ولكن بقياس على ما فيه نص من الأشباه والنظائر مما ترجح عنده من علم، فإن لم يظهر له وجه الحكم قال فيما سئل عنه: «لا أدري»، ومن قال: «لا أدري»، علمه الله ما لا يدري.

أما من أفتى بجهل فقد هلك وأهلك، وبزهن على أنه قد انتصب في منصب لا يستحقه، وهو المنصب الذي أشار إليه حديث الرسول عليه الصلاة والسلام بأنه يفضل في نفسه، ويضل غيره، ونص هذا الحديث: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَافْتَوْا، فَافْضَلُوا وَأَصْلُوا»⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، حديث (100) بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَافْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى

وبعد هذا البيان نقول: لقد اقتضى نظرُ أولي الأمر في الدولة الجزائرية الفتية سنة 1966م أن تُنشئ هيئة من العلماء لاستشارتها والاستعانة بها في بعض الأمور المتمحضة في الدين، وكانت حكومة الثورة حديثة العهد بالانتصار، ورأى رئيسها الجديد هواري بومدين بأن يُنظَّم هذه الشؤون الخطيرة، وأن لا يتركها هَملاً تسير حسب آراء مَنْ عملهم سياسيٌّ مُحض، والشؤون الدينية تحتاج إلى خبرة الخبراء حتى لا تزلَّ فيها الأقدام، ولا تُحلَّ بِمُقْتَضَى الهوى فقط، وهكذا تأسَّس المجلس الإسلامي الأعلى، وحُشر له مَنْ يَتَّسِم بهذا الوصف، سواء كان يعمل بوزارة الشؤون الدينية أو كان خارجاً عنها، وقد كنتُ آنذاك تابعاً لوزارة التعليم العالي، أشتغل في جامعة الجزائر - كلية الآداب -، وما رأيت اسمي إلا في جريدة (الشعب)، بعد تأسيس المجلس والإعلان عن أعضائه، وكان الرئيس الأول للمجلس هو الأستاذ الكريم الشيخ: الصديق سعدي التبيّسي - رحمه الله -، وهو من علماء الجزائر المتواضعين، كان يعمل كثيراً ويتكلَّم قليلاً، ومعه من العلماء: الشيخ محمد الصالح بن عتيق، والشيخ عباس بن الشيخ الحسين، والشيخ السعيد صالح، والشيخ أحمد حسين، والشيخ علي المغربي، والشيخ نعيم النعيمي، والشيخ الجيلالي الفارسي، والشيخ حمزة أبو كوشة، وهم من علماء الجزائر الذين أدركوا الاستقلال، ونجوا من إعدام الفرنسيين، وكانوا كلُّهم في جمعية العلماء أحد أعمدة الجهاد، فرأيتُ أن وزارة الشؤون الدينية - أو وزارة الأوقاف كما كانت تُسمّى - قد وضعتني في مكان مع علماء أجلاء أنا دونهم، فقبلتُ أن أكون تابعاً لهم أعمل في خدمتهم.

وهكذا بدأ العمل منذ سنة 1966م، فجمعية العلماء كانت موجودة في أشخاصهم بمبادئها القويمة، ثم وقعت أزمة بدأت في محاولة الانقلاب الفاشلة الواقعة سنة 1967م، وأدركت المجلس الإسلامي حالة فتور، مع أنه كان يبذل جهوده حتى لا تغرق سفينته، ثم استقال من رئاسته الشيخ الصديق السعدي لأسباب ما تزال خفية، ولم يُوقف المجلس نشاطه، بل استمر فيه، وانتخب رئيساً له الشيخ عباس بن الشيخ الحسين، فقاد السفينة كأحسن رُبَّان في ظروف شديدة، وجاءت زوبعة أخرى أجبرته على تجميد عمله، فبقي المجلس شبه مشلول في الفترة الواقعة ما بين 1969م حتى 1972م.

وكان يُسيّره في الضروريات من الأمور المرحوم الشيخ السعيد صالح رحمة الله، وكان من أعماله الاجتماع لتنظيم المواسم والأعياد، وتنظيم الوعظ والإرشاد، وسفر أعضائه لذلك إلى الجهات، وإصدار الفتاوى للشعب والإدارة، وكنتُ أشارك في ذلك، وخصوصاً في عهد المرحوم الشيخ عباس بن الشيخ الحسين؛ لما بيننا من صلات وطيدة، وثقة متبادلة، وتعاون منذ كنّا في معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، وفي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المجلس الإسلامي في ثوبه الجديد

ولما أسندت الوزارة إلى كفاءة المرحوم الأستاذ مولود قاسم رحمة الله، أخذ أمر المجلس بحزم كعادته، وأخرجه من جُوده، واستدعاني من جامعة الجزائر، وعرض عليّ أن يُسند رئاسة المجلس لي، فأجبتُه أنني أفضّل أن أبقى تابعاً للجامعة في كلّ شؤوني المادية، على أن أتعهد أمامه بأنني أكون في خدمة وزارته عند كلّ ما تحتاجني فيه متطوعاً، أعمل كما كنتُ أعمل في الماضي من قبل تأسيس الدولة، ومن بعد تأسيسها سنة 1962م. وبعد حوار بيننا قبل أن يُعلن عن اسمي كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى، وأن أبقى في الجامعة، وعلى هذا الأساس التحقّت بهذه الحالة، وأصبحت أمثُل

هذا المجلس في الملتقيات الدولية وفي الهيئات الوطنية في الداخل وفي الخارج، وكان ابتداءً من سنة 1972م.

وقد نصَّ المرسوم الذي فصلَ مهمَّات المجلس الإسلامي الأعلى على أنه يُصدر الفتاوى للدوائر الرسمية ولأفراد الشعب، فكانت تَرُدُّ الأسئلة المختلفة من الجهتين، وأكثرها من أبناء الشعب وهيئاته، وقد تَرَدَّدَ من الخارج كما وَرَدَتْ من السعودية في مسألة زرع الأعضاء، فكنا نُجيب عن كلِّ سؤال يَرُدُّ على المجلس، وأكثر هذه الأسئلة مكتوبة بحيث تُرسل إلى السائل نسخة من الجواب، وتُرسل إلى الوزارة نسخة أخرى، وتبقى نسخة ثالثة محفوظة في الوثائق بالمجلس.

كان هذا طيلة وجودنا في رئاسة المجلس، فلما أدرکنا سنَّ التقاعد في سنة 1989م، انتهت المهمة رسميًا، لكنها لم تنته عمليًا؛ إذ بقينا نُجيب عن أسئلة المواطنين باسمنا الخاص، ونشر بعض الأجوبة في جريدة (الشعب) غالبًا أو غيرها أحيانًا، هذا هو مُعظم الصادر منها، وهناك كثير من الفتاوى لم تُنشر؛ لأنها صدرت مشافهة أو بقيت مُهملة.

ومن أول مَنْ أبدى اهتمامه بهذه الفتاوى الصديق الأستاذ عبد الرحمن شيان، فقد كان يُعجَّب ويهتمُّ بها غاية الاهتمام، فأمر بنشرها في جريدة (العصر) التي أنشأها، وكان يُشرف على نشرها الابن محمد فارح، واهتم بها من بعده أخوه الأستاذ الدكتور سعيد شيان لما أصبح على رأس الوزارة، فأمر بِجَمْعها حتى يُخرِجها في كتاب للناس الذين تتكاثر أسئلتهم في مثل هذه الموضوعات، وتتجدد يومًا بعد يوم، ويشاء القدر أن يغادر الوزارة قبل تحقيق هذه الأمنية.

ولما أُسندت الوزارة إلى الأستاذ الحازم الساسي لعموري أبدى رغبته في نشر هذه الفتاوى، حبًّا في العلم، وإفادة طالبي العلم والمعرفة اليوم وغداً، فاستشارني في ذلك فوافقتُه، وأنه من حقِّه ومن مُهمَّته، فشكرتُ له سعيه مُسبقًا وعندما يُنجز، وحتى لا

نكون من الذين يكتمون العلم عن الناس، فيشملنا وعيدُ الكتّان في آية البقرة⁽¹⁾، ثم وقع الاطلاع من جديد على نصّ بعض هذه الفتاوى فرأيناه جديرًا بأن يُنشر، وهو في رأينا يُبرهن على فترة من تاريخ هذه الوزارة على الخصوص، وعلى اتجاه الدولة الجزائرية على العموم، فقد ظلمت بأنها لا تهتم كثيرًا بالدين، وبأنها أدارت ظهرها إليه، أو تقاعست، وأتّى لها أن تستطيع ذلك ولو أرادت، وهي دولة مسلمة قد انطبعت كلّ أعمالها بطابع الإسلام، وحتى يوم كانت هذه الأمة تحت وطأة المستعمر لم تتخلّ عن الإسلام أبدًا، وربّما تهاوّنت في حقوقها إذا اشترط عليها إمّا التنازل عن الأحكام الإسلامية أو عن حقوقٍ هي لها، فكانت تقبل بالإسلام وأحكامه، وتنسى حظوظها في الحياة، مُسجّلة احتجاجها، وقد سعت وعملت حتى علّت كلمة الإسلام من جديد في هذا الوطن.

ولمّا كانت دولتها منها فقد فرّضت على هذه الدولة أن تجعل في وزارتها وزارة كاملة لا همّ لها إلاّ الشؤون الدينية، وقد كانت عند حُسن الظنّ بها، فغرست المساجد في كلّ قرية، وفي المَدُن والأمصار، وفي كلّ الديار، ونشرت المعارف الدينية، وفي وزرائها من سَمّاها وزارة التعليم الأصلي اهتمامًا بهذا التعليم، وحرصًا أن تكون شهاداته هي نفس شهادات التعليم العام، تُؤهل حاملها إلى كلّ المعارف الإنسانية الدينية والدنيوية، والفضلُ في هذا الاتجاه للرجلين العظمين: الرئيس الهواري بومدين، ومولود قاسم، كلاهما يؤمن بالله ورسوله، ويؤمن أنّ الجزائر قادرة على شؤونها كلّها، وعليها أن تقوم بذلك.

وسار الأمر في اتجاه حسنٍ بريحٍ طيبة إلى ما قبل وفاة الرئيس بثلاث سنوات، فُقضي على هذا التعليم، وأُدْمِج في التعليم العام، وكان بدأ الفشل في هذه الخطوة؛ إذ

(1) يُشير الشيخ - رحمه الله - إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ

لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: 159].

أَفَلَتِ الزَّمامُ مِنَ التحكُّمِ في الاتجاه الديني الصحيح إلى حالة إهمالٍ وتفكُّكٍ تَسَرَّبَ مِنْ حالة التعليم إلى المساجد، وأدركنا زَمَنٌ بَلَغَ العَبَثُ فيه إلى المنبر والمحراب، وأفَلَتِ الأمرُ أو كادَ مِنَ الوزارة المختصَّة.

والذي نَعْلَمُه ونَشهدُ به أنَّ البرنامج المتَّفَق عليه بين الرجلين العَظيمين: الهواري بومدين ومولود قاسم - رحمهما الله - كان يَقْضي أن يكون التعليم الأصلي هو المَرْجع، وَيَعْنِي هذا أن يكون هو الأساس في وجود الجامعات، ولذلك كان في عَزْمِها إنشاء ثلاث جامعات: جامعة أصول الدين بالجزائر العاصمة، وجامعة الفقه بقسنطينة، وجامعة اللغة العربية بوهران، ومثل هذا البرنامج يَضمّن للجزائر شخصيتها التاريخية.

وبدسائس تَسبَّب فيها الجهل والحقْد على الطابع الإسلامي، قامت بعض الاضطرابات في طلبة الجامعات، وأثَّهَم بإثارة الفتنة طائفةُ المعرَّبين الإسلاميين، فَتَغَلَّب على هذا الرأيُ الرأيُ المُعارِضِ بِدَعْوَى أنَّ اختلاف مناهج التعليم ممَّا يَضُرُّ بمجتمع الدولة.

وهكذا أُلْغِيَ التعليم الأصلي بِدَعْوَى توحيد برامج التعليم، وأصبح الإسلام يُدرَّس بكيفية غير كافية لإخراج علماء يكون لهم الرأي الأسمى في توضيح الدين على حقيقته.

هذا رأينا في أسباب الأزمة التي بَلَغَتْ بنا إلى أخذ الآراء مِنَ الكُتُب التي رَخر بها سوقُ النشر، ولم يَحُلْ بعضُها مِنَ الآراء الفاسدة والمذاهب المُبتدعة والمبادئ المتطرِّفة، وربَّما مَن يَنخدع بها.

هذه الفتاوى

هذه الفتاوى - كما ذكرنا - صَدَرَتْ مِنْذُ أَوَّلِ السَّبْعِينَاتِ وَعُمِّمَتْ، وَمَنْ يَنْظُرُ فِيهَا يَجِدُ أَنَّ أَغْلَبَهَا صَادِرٌ فِي السَّبْعِينَاتِ وَفِي الثَّمَانِينَاتِ، وَكُلُّهَا مِنْ إِنْشَاءِ قَلَمِنَا وَإِمْلَاءِ فِكْرِنَا مَا عَدَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ نُصِّصَ فِيهَا عَلَى مَصْدَرٍ قَائِلِهَا: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ بْنُ عَتِيقٍ أَوْ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حُسَيْنٍ، وَكِلَاهُمَا مِنْ عُلَمَاءِ الْجَزَائِرِ الْأَفْذَاذِ، وَمَا لَمْ يُنْصَّ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ قَلَمِ أَحْمَدَ حَمَانِي.

وَمَنْ يَتَمَعَّنُ فِي هَذِهِ الْفَتَاوَى يُلَاحِظُ عَلَيْهَا مَلاحِظَاتٍ:

الملاحظة الأولى:

أَنَّهَا كُلُّهَا قَدْ نُصِّصَ فِيهَا عَلَى رَأْيِ الْمَالِكِيَّةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا هُوَ التَّعَصُّبُ الْمَذْهَبِي، فَالْمَذَاهِبُ الْإِسْلَامِيَّةُ مُحْتَرَمَةٌ عِنْدَنَا كُلِّ الْإِحْتِرَامِ، وَسَوَاءٌ عِنْدَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، أَوْ مَالِكٌ، أَوْ الشَّافِعِيُّ، أَوْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، أَوْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ⁽¹⁾، أَوْ الْإِمَامُ زَيْدٌ، أَوْ دَاوُدُ، كُلُّهُمْ أُمَّةٌ هُدَى، وَبِمِثْلِهِمْ يُقْتَدَى، لَكِنَّا إِنَّمَا دَرَسْنَا مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ، فَنَحْنُ نُفْتِي بِمَا نَعْلَمُ، وَلَا يَمْنَعُنَا مَذْهَبُنَا الْمَالِكِيُّ مِنْ أَنْ نَنْقُلَ مَا نَعْرِفُهُ مِنْ أَقْوَالِ غَيْرِ الْمَالِكِيَّةِ مَعَ التَّنْصِيسِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَصْدَرِ نَقْلِهِ.

(1) جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ (21 هـ - 93 هـ)، أَبُو الشَّعْثَاءِ تَابِعِي فَقِيهٌ، مِنْ الْأُمَّةِ. مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، أَصْلُهُ مِنْ عُثْمَانَ. صَحَّبَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، وَصَفَهُ الشَّيْخُ (مِنْ عُلَمَاءِ الْإِبَاضِيَّةِ): بِأَنَّهُ أَصْلُ الْمَذْهَبِ الْإِبَاضِيِّ، وَأُسُّهُ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ آطَامُهُ. وَرُوي عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ نَزَلُوا عِنْدَ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، لَأَوْسَعَهُمْ عِلْمًا عَمَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ»، وَفِي كِتَابِ الزَّهْدِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: لَمَّا مَاتَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ قَتَادَةُ: «الْيَوْمَ مَاتَ أَعْلَمُ أَهْلِ الْعِرَاقِ». انْظُرْ: الذَّهَبِيُّ. سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ. ج4/ص 482، الزَّرْكَلِيُّ. الْأَعْلَامُ. ج2/ص 104.

ثم إنَّ السائل إنَّما يسأل عن المذهب المالكي، والأغلبية الساحقة من شعبنا يُقلِّدون مذهب الإمام مالك، وإنَّما صرَّحنا بهذا لأننا سمعنا من يتقدِّنا، ويقول: عيبُ هذه الفتاوى أنها مالكية. وهذا هو الجواب.

وإنَّما يُعاب التعصُّب المذهبي إذا حُرِّف عن حُدِّه، ونُصِّ فيه على أنه حقٌّ وغيره باطلٌ - كما يُحاول بعضهم - فيتسبَّب في نُفُور الناس منه. ومن المعلوم أنَّ تَتَبُّع الرُّخص ممنوع، وصاحبه على شَفَا حُفْرة يكاد يهوي في مكانٍ سحيق، وقد رأينا من يُفتي بآراء تُخالف مذهب مالك ويُشيعها، ولنذكر منها:

- أنَّ مَنْ أفطر في رمضان سهوًا لا قضاء عليه، وهو مذهب بعض الصحابة، ومذهب بعض أهل المذاهب الأخرى، فإذا أفتينا نحن بأنَّ عليه القضاء استنادًا إلى قول المالكية، وقلنا أنه الحقُّ الذي لا ينبغي الإفتاء بغيره؛ فلأنَّ السائل مالكيٌّ، ولأنَّ حُجَّة المالكية واضحة، فإذا كان مَنْ أَكَلَ لسفرٍ أو مرضٍ أو جهادٍ مُكَلَّفًا بالقضاء، منصوصٌ على ذلك في كتاب الله، فإنَّ مَنْ أفطرَ في رمضان سهوًا قد قَطَعَ صِيامه بالأكل أو الشُّرب أو غيرهما، فإذا لم يجب عليه القضاء فإنه لم يُكمل العِدَّة التي قال الله فيها: ﴿وَلْتَكْمِلُوا آلِعِدَّةَ﴾ [البقرة: 185]، معللًا وجوب الصيام على مَنْ أفطر لعُذر. إذا قلنا هكذا فليس هذا بتعصُّبٍ لمذهب مالك.

- ومثال آخر: إذا أفتينا أنَّ المَصَّة الواحدة البالغة الجَوْفَ إذا وَصَلت إلى جَوْف الصبي في سِنِّ الرُّضاع وقبل الفطام تُحرِّم، فهذا ظاهر القرآن، ولم يُخالِفْه نصٌّ قاطعٌ، بل لا يخلو من مقال، مثل الأحاديث الواردة في وجوب تعدُّد الرُّضعات المُشْبِعة وتَحْدِيدها بالخمس رضعات، بناءً على ما رَوَّته أمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها بأنه: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحرِّمْنَ، ثُمَّ تُسَخَّنَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، فَمَاتَ رَسُولُ اللَّهِ وَهَنَّ بِمَا يُتْلَى مِنَ الْقُرْآنِ»، هذا حديثٌ وإن رواه مسلم في صحيحه فهو صحيح السند، لكنَّ مَتْنَهُ لا يَصِحُّ؛ لأنه يزعم أنَّ رسول الله مات وهو ممَّا يُتْلَى مِنَ الْقُرْآنِ، ولا وجود

لآية في المصحف هذا نَصُّها، فليس من القرآن قطعاً، فلا يُحتَجُّ به، وقال الشافعية: هو إن لم يثبت قرآنًا فإننا نعتبره حديثاً.

والجواب كما قال الباجي في شرح الموطأ: أن الراوي رواه على أنه قرآن، ولم يروه على أنه حديث، فلا نعمل به.

ورأينا أن مذهب المالكية والحنفية القائلين بأن المصّة الواحدة أئبن وأظهر وأحقّ بالأخذ به من قول من لم يحرم إلا بتعدد الرضعات.

والحق أن المالكية في كتبهم ينقلون مذاهب غيرهم، ولا يُظهرون أي تحيز ضدّ غيرهم، وتجد ذلك في كتاب (الأحكام) لابن العربي، وفي كتاب تلميذه القرطبي المُسمّى بـ (جامع أحكام القرآن)، فإنهما من أزوع الكتب، ويُعرَف بـ: (تفسير القرطبي)، ومن أمثلة ذلك أن المالكية يجعلون آية الرضاع تشمل المرأة والرجل، ويُسمّونه: صاحب اللبن، بينما بعض المذاهب تجعله للمرأة فقط، وتعتبر زوجها لا يشمل الرضاع، ورجح القرطبي المذهب المخالف لمذهبه المالكي، ولكن احتجّ المالكية بحديث أبي القُعيس في الموطأ وغيره: «أن عائشة رضي الله عنها منعت من الولوج عليها بعد نزول آية الحجاب، فلما جاء النبي أعلمته بأنها منعت، فقال لها: «فليج عليك، فإنه عمك من الرضاع»، فكان نصّاً في الموضوع، ورجع إليه القرطبي، وقال فيه: أن الأثر يغلب النظر.

كما تجد ذلك في كتاب (بداية المجتهد) لابن رشد الحفيد، وإذا وجد رجحان في مذهب غير المالكيين رجّحوها بكلّ أمانة علمية.

الملاحظة الثانية:

إننا اجتهدنا في بيان علة الأقوال؛ لإيناس المستمع، كما ذكرنا أدلة القول المفتى به المستنبط من الكتاب أو السنّة، أو من أقوال القائلين به من الأئمة، كما هي في الكتب

المعتمدة، وإن كنا لم نذكر الباب أو الفصل أو الصفحة أو الرقم، فإن هذا عسير جداً⁽¹⁾، ولا يخفى مثله على من يريد أن يبحث ويستقصي.

الملاحظة الثالثة:

إنما اعتمدنا في النصوص المُستدل بها على الصحيح أو القوي، وأولها: كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ثانياً: سنة رسول الله، بشرط أن تكون صحيحة في السند وفي المتن، وأشهرُ كتب السنة المعروفة: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وكتاب الموطأ، وما صَحَّ من مُسند أحمد، وغيره من الكتب الأخرى المتداولة في أيدي المسلمين - كالجامع الصغير، ورياض الصالحين - ونَقْلَ الحديث. ولا يكاد يُوجد حديثٌ - والحمد لله - إلا وقد نصَّ العلماء على درجته، فنحن نستعمل الحديث الصحيح والحسن، ونُقلد الإمام أبا بكر ابن العربي في أن الحديث الضعيف لا يُلتفت إليه، ولا يُعمل به، لا في الأحكام، ولا في العقائد، ولا في غيرها، ولا نُعارض بأنه رواه فلان أو فلان.

أما كُتب الفقه التي نعتمد عليها، فهي الأُمّهات في مذهبنا مثل: الموطأ، والمدونة، والموازية، والعُنيّة، وشرحها. ومن كُتب المتأخرين: مختصر خليل، وشرّاحه: الدّردير والحرشي وعُليش وغيرهم، وأقرب المسالك، وشرحه للدردير. ومن كُتبنا التي نحتج بها: الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، والبيان لابن رشد الجَدِّ، والأحكام لابن العربي، وتفسير القرطبي كما تقدّم، والفروق للقرافي، والتُّحفة لابن عاصم، وشرح التاودي والتسولي.

ولا نستطيع أن نُعدّد كلّ الكتب المالكية التي اعتمدناها، ولكن لا ننسى التبصرة

(1) أداء لحقّ الشيخ - رحمه الله - علينا، قُمنّا بالرجوع إلى المصادر التي اعتمدها، وأشرنا إليها في هذه التعليقات.

لابن فرحون، فقبلها تبصرة اللّخمي، وكتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب، وتفسير الشوكاني، وشرحه نيل الأوطار على مُنتقى الأخبار، والجامع الصغير، وشرح المناوي، وشرح النووي على مسلم.

مَنْ يُفْتِي، وَمِمَّ يُفْتِي؟

أما المستفتي، فقد يكون جاهلاً بالحكم، يريد أن يعلم، أو يكون عارفاً به، وإنما يستفتي ليتعلم غيره، كما في حديث جبريل المشهور⁽¹⁾، عندما سأل النبي، فلما أجابه قال: «صَدَقْتَ»، وكان قوله محلَّ تعجبٍ من الصحابة، كما قال عمر: «فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ»، ويَبَيِّنُ رسول الله ﷺ أنه جبريل أتاهُ ليعلمهم دينهم، وكان تعليماً حقاً تاماً؛ لأنه سأل عن الإسلام، وعن الإيمان، وعن الإحسان، ثم عمّا لا يعلمه إلا الله، فوجد الجواب الصحيح بالتعليم الكامل لما يعلمه النبي، والجواب المقتنع عمّا لا يعلمه. وقد يكون المستفتي إنما جاء يختبر علم المفتي، فهو حلٌّ من عدم جوابه.

وأما المفتي فهو الذي يجب عن السؤال بما يعلم يقيناً، إذا كان نصّاً من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، أو ظناً إن كان من اجتهاده، كما سيأتي.

فإنما يُفْتِي الناس مَنْ يَعْرِفُ مَا يَسْأَلُونَ عَنْهُ، وتُفِيدُهُمْ استشارته، وهذا في كلِّ شؤونهم. والشؤون الدينية أولى بالعناية، والمتأهّل لذلك عندئذ أصلاً هم العلماء الفقهاء بها، ويمكن أن نجعل أصلاً في ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122]، فقد حثت الآية عن أن يَنفِرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مع الرسول ﷺ طائفةٌ تُلَازِمُهُ في رحلاته، ليتفقّوها في الدين من أقواله وأعماله وإقراراته، ما يُفيدهم في إنذار قومهم إذا رجعوا إليهم، لعلهم

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: معرفة الإيمان والإسلام والإحسان، حديث (8)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يَحْذَرُونَ، والحذر دليلُ اليقظة، وعلى المؤمن أن يَحْذَرَ الوقوع في المكروه في كُلِّ حال، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا حُدُودًا حِذْرُكُمْ﴾ [النساء: 71]، وقال فيمن لا يُبالي بِمُخَالَفةِ أوامره ﷺ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63].

والآية - ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ...﴾ - أصلٌ في وجوب النَّفِير في طلب العلم، والتَّغَرُّبِ مِنْ أَجْلِهِ، وقد نَفَرَ في طلبه فطاحلٌ أُمْتِنَا في كُلِّ عَصُورِهَا، ويُمكن أن نَزْعُم أن العالم أجمع استفاد في أَخْذِهِ أنواعَ المعارف مِنَ الحضارة الإسلامية مِنْ هذه الرحلات العلمية، وكانت الآية الكريمة شعارَ طَلَبَةِ شَيْخِنَا ابن باديس رحمه الله، كما يُمكن أن نأخذ هذا الحُكْم - أن لا يُفتِيَ النَّاسَ إِلَّا الفقهاء ذوي الاختصاص - مِنْ قوله تعالى في آية أخرى - وهي مكية -: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: 7]، فهذه الآية عَيَّنَتْ مَنْ يُوجَّه إليه السُّؤال، وهو الخبير العارف، فهو الذي يَهْدِي بقوله مَنْ لا يَعْلَم إلى ما لا يَعْلَم، أمَّا الجاهل عَمَّا يُسأل عنه، فَإِنَّ توجيهِ السُّؤال إليه غرور؛ لِأَنَّ فاقِدَ الشَّيْءِ لا يُعْطِيهِ، وَإِنْ أَجَابَ بِجَهْلٍ فَقَدْ هَلَكَ وَأَهْلَكَ، كما أَخْبَرَ به الحديث، أَنَّ النَّاسَ يُنْصَبُونَ جُهَالًا - عندما يَقْبِضُ اللهُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ - وَيَسْأَلُونَهُمْ فَيُقْتَوْنَهُمْ بِالْجَهْلِ، فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ.

دليلٌ آخَرُ على أَنَّ العالم وحده هو الذي يُفتِيَ الأُمَّةَ الناجية، وهو الحديث الذي نَصَّ على أَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَرِثُوا مِنْهُمْ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَثَتُهُمُ الْعِلْمُ⁽¹⁾، أعني الهداية الربانية والتبليغ، ولا يتم ذلك إِلَّا بِأَخْلَاقِ النَّبُوَّةِ، واقتفاء آثارها،

(1) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب: الحث على طلب العلم، حديث (3641)، والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، حديث (2682)، وابن ماجه في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث (223)، عن أبي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ج3/ص357): «صَعَّفَهُ الدارقطني في العِلل، وهو مضطرب الإسناد، قاله=

وَمِنَ الْمُقَرَّرِ فِي أَصُولِ الدِّينِ (علم التوحيد) أَنَّ النُّبُوَّةَ وَالرَّسَالَةَ لَا يَتَحَقَّقَانِ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ، إِلَّا إِذَا وَجِبَتْ لَهُمْ أَرْبَعُ صِفَاتٍ يَسْتَحِيلُ أَضْدَادُهَا، وَهِيَ: الصِّدْقُ، وَالْأَمَانَةُ، وَالتَّبْلِيغُ، وَالْفُطَانَةُ، وَأَمَّا أَضْدَادُهَا فَهِيَ: الْكَذِبُ، وَالْخِيَانَةُ، وَالكَتْمَانُ، وَالْبَلَادَةُ أَوْ الْعِبَاوَةُ، وَوُجُوبُهَا وَاسْتِحَالَةُ أَضْدَادِهَا يُرَادُ بِذَلِكَ الْوُجُوبُ الْعَقْلِيُّ، وَالْإِسْتِحَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ فِي الْأَضْدَادِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ الْعَقْلُ فِي النَّبِيِّ إِلَّا الصِّدْقُ وَالْأَمَانَةُ وَالتَّبْلِيغُ وَالْفُطَانَةُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْكَذِبُ أَوْ الْخِيَانَةُ أَوْ الْكَتْمَانُ أَوْ الْبَلَادَةُ، وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَجِبَتْ لَهُمْ صِفَاتٌ، وَاسْتَحَالَ أَضْدَادُهَا؛ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ.

الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ الَّذِينَ وَرِثُوهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِينَ؛ لِأَنَّ الْعَصْمَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - خِلَافًا لِلْبَاطِنِيَّةِ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ - وَإِنَّمَا هُمْ بَشَرٌ مُعَرَّضُونَ لِمَا يَتَعَرَّضُ إِلَيْهِ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ. فَهَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي وَجِبَتْ لِلْأَنْبِيَاءِ عَقْلًا، تَجِبُ لِلْعُلَمَاءِ شَرْعًا، وَالْوَاجِبُ فِي الشَّرْعِ مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِه، وَأَضْدَادُهَا حَرَامٌ عَلَيْهِمْ، قَبِيحَةٌ مِنْهُمْ جَدًّا، فَمِنَ الْوَاجِبِ عَلَى الْعَالَمِ الصِّدْقُ وَالْأَمَانَةُ وَالتَّبْلِيغُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْكَذِبُ وَالْخِيَانَةُ وَالكَتْمَانُ. أَمَّا الْفُطَانَةُ - وَضِدُّهَا الْبَلَادَةُ - فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْمَكْتَسَبَاتِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَا يَهْبُهُ اللَّهُ لِبَعْضِ خَلْقِهِ، أَوْ يَسْلُبُهُ عَنْهُ، فَالْعُلَمَاءُ وَارِثُو النُّبُوَّةِ مُكَلَّفُونَ بِهَا وَصَفُوا بِهِ مِنَ الصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ، حَرَامٌ عَلَيْهِمْ - أَشَدُّ حُرْمَةً وَأَعْنَفَهَا - الْكَذِبُ وَالْخِيَانَةُ وَالكَتْمَانُ، فَلَيْسَ حَرِيًّا بِاسْتِحْقَاقِ لَقَبِ الْفَقِيهِ مَنْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِذَا كَذَبَ فِي حَدِيثِهِ مَعَ النَّاسِ، أَمْكَنَ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ، وَيَنْتَفِي عَنْهُ الْإِيمَانُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَقْتَرِي الكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: 105]، وَكَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ.

=المنذري، وقد ذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص 459):
«لكن له شواهد يتقوى بها، ولذا قال شيخنا: له طرقٌ يُعرف بها أنَّ للحديث أصلاً».

أما الأمانة، فإنها من الصفات الواجبة على كل من انتسب إلى العلم، وخاصة المتسبب إلى الفقه والدين، فالأمانة في العلماء مشروطة حتى في النقل، فلا يزيد حرفاً، ولا ينقص حرفاً إذا نقل عن غيره، ولو كان خصماً، فإن اضطرر إلى ذلك نص عليه، حتى لا يتجدع أحدًا، وتجد ذلك عند كل علمائنا، وبالأخص علماء الحديث، وقد جاء الأمر بالتزام الأمانة في كتاب الله، وحديث رسول الله، وكانت ميزة رسول الله - في الجاهلية والإسلام - اشتهاره بالأمانة، فلا يتهمه أعدى أعدائه بخلافها، وهذا متواتر قطعي في الأمانة، والأمانة فقدائها في الشخص من آيات النفاق كالكذب.

أما التبليغ فإنه واجب على الفقهاء، يثابون على فعله، ويعاقبون على تركه، والكتبان ملعون صاحبه، كما بين القرآن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَلْهَدُوا مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [البقرة: 159]، واللعة لا يكون مستحقاً لها إلا من ارتكب موبقة من كبائر الإثم والفواحش.

أما الفطنة فإنها هبة من الله - كما تقدم - فمن حرمها لم يكن أهلاً لإنذار الناس من الخطر الذي قد ينجر عليه ولا يفهمه، فالأحسن له ولغيره السكوت، فقد يكون نطقه إنذاراً كاذباً، فيفرع الناس بلا فزع. ولما كانت الفطنة من فطرة الناس، فإن استعمالها حسب طبائعهم، فالذكاء قد يكون في الأخيار - كالأنبياء - وقد يكون في الأشرار، فالصفات المتقدمة الواجبة للأنبياء تعصم من أشرارها، وهي الصدق والأمانة والتبليغ، ولو فقدت هذه من الذكي فقد يرتكب حماقات، وفي الإيمان بالله عصمة لصاحبه إذا كان ذكياً، وقد روي عن قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنهما قوله: «لولا الإسلام، لمكرت مكرًا لا تطيقه العرب»⁽¹⁾، أو كما قال، والمكر لا يجوز أن يقع من المؤمن، إلا في ساحة النزال مع العدو، كما أشار إليه الحديث: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ»⁽²⁾.

(1) انظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 3/ ص 108.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، حديث (3030)، عن جابر بن عبد الله.

والفطنة تُشترط أيضًا في الفقيه، حتى يَتَفَتَّنَ للأقوال والأعمال، وقد يَهْوَنُ أمرُها إذا نَمَى بالدراسة والخبرة والممارسة وعِشْرَةَ المجتمعات معارفه الشرعية. قد يُعَاب المرء - في بعض أحواله - بشِدَّة الذكاء والدهاء، فقد ذَكَرَ الفقهاء في صِفَات مَنْ يَتَرَشَّح لمنصب القضاء، ألا يكون حَدِيدَ الذكاء، إلى درجة الدَّهَاء⁽¹⁾؛ لأنه قد يَعْتَمِد على ذكائه ودهائه في الحُكْم، مع أن حُكْم القاضي لا يكون بِعِلْمِهِ، وإنَّما يَقْضِي على حَسَبِ ما يَسْمَع مِنَ البَيِّنَات، فإن عَلِمَ شَيْئًا في النازلة، تَخَلَّى عن القضاء، وانقلب شاهدًا.

فأوَّلُ شرطٍ فيَمَن تَصَدَّى للإفتاء، أن يكون عالِمًا بِمَا يُسأل عنه، متصوِّرًا له، عارفًا بِحُكْمِهِ يَقِينًا أو ظَنًّا، والباقي يكون فيما عُرِف مِنَ الدين بالضرورة، مثل الصلاة والزكاة والصوم والحج على مَنْ استطاعه، ومثل الصدق والأمانة، فإنَّ هذه كُلُّها واجِبَةٌ، يَسْتَوِي في معرفتها العالم والجاهل، ومثله في المُحَرَّمَات لحم الخنزير والخمر والزنا والكذب والظلم والخيانة وعقوق الوالدين... الخ، فإنَّ هذه بِمَّا عُلِمَتْ حُرْمَتُهَا للصبيان والعجائز يَقِينًا.

ونريد أن نقول: أن معرفة المعلوم مِنَ الدين بالضرورة لا تكفي وحدها للانتصاب إلى إفتاء الناس، بل لا بُدَّ أن يَتَجَاوَزَ العلم إلى غيرها مِنَ الأحكام التي استنبطها العلماء وَدَرَسُوهَا، وَحَصَلَ اليقين أو الظنُّ - المعمول به في الشرع - في أمرها، مِنَ أقوال المجتهدين والعلماء الراسخين، والمؤلِّفين في المذاهب السُّنِّيَّة، والمطلوب مِنَ الفقيه أن يُحْصَلَ عِلْمُهُ فيما يَتَّصِلُ بكتاب الله، مِنَ رواية ودراية، وإنَّما تَحْصُلُ له الدراية بمعرفة التأويل مِنَ انتقاء سيرة وَسَنَةِ رسول الله ﷺ (أقواله وأعماله وإقراراته). ولا بُدَّ أن يَعْرِفَ الناسِخَ والمنسوخَ، والنصَّ والظاهر... الخ. ولا بُدَّ أن يَعْرِفَ مِنَ التفسير المَرْوِيَّةِ عن النبي والصحابَةِ، وما يُفسَّرُ بالاحتمال والرأي المعتمد على معرفة العربية وقواعدها، التي لا بُدَّ مِنَ التبحُّرِ فيها، بِمَعْرِفَةِ نَثَرِها وشِعْرِها وآدابها وحقيقتها

(1) انظر: التسولي. البهجة في شرح التحفة. ج 1/ ص 35.

وَمَجَازُهَا. وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَصَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا رَوَايَةً وَدِرَايَةً، بِحَيْثُ يَعْرِفُ مَا اتَّصَلَ مِنَ السَّنَدِ وَمَا انْقَطَعَ، وَمَا رُفِعَ وَأُسْنِدَ وَأُرْسِلَ أَوْ أُوقِفَ، وَكُلُّ مَا يُدْرَسُ فِي مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، فَإِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ مَتْنًا وَسُنَدًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ أَمْنَسُوخٌ هُوَ أَمْ غَيْرُ مَنْسُوخٍ؟ إِذْ لَا بُدَّ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ - فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ عَنْ ظَهَرِ قَلْبٍ مِنْهَا مَقْدَارًا مَهْمًا مِنَ الْحَدِيثِ.

وإِنَّمَا اشْتَرَطَ الْعُلَمَاءُ الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ بِهِمَا تَقَعُ الْفُتُوى، كَمَا فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سَأَلَهُ عِنْدَمَا وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «بِمَ تَقْضِي؟ فَقَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ»⁽¹⁾.

وَلَمَّا كَانَ اسْتِعْمَالُ اجْتِهَادِ الْمُفْتِي مِمَّا يُفْتَى بِهِ، وَجِبَ أَنْ يَعْرِفَ - تَمَامَ الْمَعْرِفَةِ - آيَاتَ الْكِتَابِ، وَأَحَادِيثَ السُّنَّةِ، لِيُقَيَسَ عَلَيْهَا الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ فِيهَا لَمْ يَجِدْ نَصًّا فِيهِ، فَهَذَا مَعْنَى الْاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ إِتِّبَاعُ الْهَوَى الْمَخْضُ - كَمَا سَمِعْنَا فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ الْإِذَاعَةِ - فَلَا بُدَّ إِذْنٍ مِنْ دِرَاسَةِ عِلْمٍ آخَرَ، وَمِنْ التَّبَحُّرِ فِيهِ، وَهُوَ عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ، الَّذِي عَرَفَهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ: «دَلَائِلُ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَقِيلَ: مَعْرِفَتُهَا، وَالْأَصُولِي: الْعَارِفُ بِهَا وَبِطُرُقِ اسْتِفَادَتِهَا وَمُسْتَفِيدِهَا»⁽²⁾.

(1) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَّةِ، بَابُ: اجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِي الْقَضَاءِ، حَدِيثٌ (3592)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي كَيْفَ يَقْضِي، حَدِيثٌ (1327)، وَأَحَدٌ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (22061). قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِإِتِّهَامِ أَصْحَابِ مُعَاذٍ وَجَهَالَةِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو، لَكِنْ مَالَ إِلَى الْقَوْلِ بِصِحَّتِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، وَابْنُ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةُ». وَانْظُرْ أَيْضًا: ابْنَ الْعَرَبِيِّ - عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ. ج 6/ص 72 - 73، ابْنُ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةُ. إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ. ج 1/ص 155، الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ. الْفَقِيْهَ وَالْمُتَفَقِّهَ. ج 1/ص 471.

(2) انْظُرْ. تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيِّ. جَمْعُ الْجَوَامِعِ. ص 13.

وقد استنبط العلماء قواعد فنَّ أصول الفقه من الكتاب والسنة، حتى أصبح فناً عظيماً، وعِلْماً قائماً، وأوَّل مَنْ خَصَّصَهُ بالبحث وتقعيد قواعده، الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي المُطَّلِبي رضي الله عنه، ثم آتَمَ بِحَوْتِهِ فطاحِلٌ مِنْ كُلِّ مذهب، فأصبح سِيراً طَلَبَهُ عَلَى مَنْ أَرَادَ التَّبَحُّرَ فِي المَعْرِفَةِ، فَمَنْ كَانَ وَافِرَ المَعْرِفَةِ بِالكتاب والسنة، وفنون العربية، والأصول المستنبطة من ذلك، كان أهلاً أَنْ يُجِيبَ إِذَا سُئِلَ، وهذا هو المفتي أو المجتهد، وَيُعِينُهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَرَسَ الفروع الفقهية التي اجتهد الفقهاء في وَضْعَ الكُتُبِ المَهْمَةِ فيها، واستنبطوها من الكتاب والسنة، ومن أوَّل مَنْ فَعَلَ ذلك الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، أَمَرَهُ بِوَضْعِهِ الخليفة العباسي العظيم أبو جعفر المنصور، روى فيه جانباً عظيماً من صحيح الأحاديث، ومن أعمال الصحابة والتابعين، وقد استشاره الخليفة من بَعْدَ وَضْعِهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى القِضَاءِ بِهَا جَاءَ فِيهِ، فَأَبَى مالِك ذلك إِبَاءً شَدِيداً، وَقَالَ: «إِنَّ الصَّحَابَةَ تَفَرَّقُوا فِي الْأُمُصَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَفْتَى كُلُّ مِنْهُمْ بِهَا رُوي عَنْهُ، فَقَدْ يُخَالِفُ بَعْضُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي المَوْطَأِ»⁽¹⁾. ولو كان مالك متعصِّباً لقوله ومذهبه لانتَهَزَ الفُرْصَةَ وَتَرَكَ الخليفةَ يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى مذهبِهِ، فَرَضِي اللهُ عَنْهُمَا. فالموطأ أوَّلُ مَصادرِ الفقه المالكي، وقد اعتمدتْهُ كُلُّ المذاهب، لِفضْلِ الإمام على غيره في الحديث، فهو إمامُ الأئمة فيه، روى عنه أبو حنيفة، وهو أكبرُ منه، وروى عنه الشافعي، ولازمه ثلاث سنوات، وأحمد تلميذُ الشافعي.

بعد الموطأ تأتي (المدونة)، من رواية الإمام سحنون عن ابن القاسم وغيره، عن مالك، ودرجتها بعد الموطأ مباشرة، لكنها أوسع منه في رواية الفروع، وبعد المدونة (الموازية)، لمحمد بن المَوَازِ المِصرِي، وكتاب ابن حبيب الأندلسي (الواضحة)، و(العُتْبِيَّة). وكلُّ كُتُبِ المالكية - التي تقدَّم ذِكرُ بعضها - اعتمدت على الموطأ، كالمُدَوْنَةِ والمَوازِيَةِ والوَاضِحَةِ والعُتْبِيَّةِ مِنْ كُتُبِ المُتَقَدِّمِينَ فِي المِشْرقِ والمَغْرِبِ، اعتمدت على

(1) انظر. القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 71 - 72.

الموطأ، وكُتِبَ المتأخرين اعتمدت على هذه المصادر، كما أن الكتب الفقهية في المذاهب الأخرى لم تتنكر للموطأ، بل اعتمدته، فالإمام مالك هو بحق إمام الأئمة، لا يصير بعُلُو منزلته منزله واحد من الأئمة، وقد أفتى مالك وهو في عنفوان شبابه، بعد أن أذن له شيوخه، وكان يتحرى في فتواه، فإن كان لا يعرف الحكم، أجاب بـ «لا أدري»، وقد سُئِلَ في ثمانية وأربعين مسألة، فأجاب في الثلث فقط، وقال: «لا أدري» في الثلثين، وكان يلتزم السنة، ويُعظمها، ويكره البدعة، ويهجرها، ويُشيد دائماً⁽¹⁾:

وَحَيْرُ أُمُورِ [الدِّينِ] ⁽²⁾ مَا كَانَ سُنَّةً وَشَرُّ الْأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتُ الْبَدَائِعُ

وأول ما عُرف من فضله، أن سؤالاً وُجِّهَ إلى العلماء في مجلس أمير المدينة، عن فتى اعترف بجريمة القتل، فأجاب كبار العلماء بقتله، وإقامة الحد عليه، ومالك ساكت لا يتكلم، فلما سُئِلَ عن رأيه قال: «أنظر»، فأنكر عليه بعض كبار العلماء، وقالوا: «ماذا تنظر؟»، قال: «متى ارتكب هذا الفتى هذه الجريمة؟»، فلما بحثوا وجدوه قد ارتكبها قبل بلوغه، فسقط عنه القتل⁽³⁾.

وكان مالك لا يُبالي في تبليغ الدعوة إلى الله أحداً، فإنه دخل ذات يوم على الرشيد، فوجد أمامه رقعة شطرنج، فسأله أن يرى خليفة المسلمين يلهو، فقال: «يا أمير المؤمنين، أحق هذا؟»، فقال الرشيد: «لا»، فقال مالك: «فماذا بعد الحق إلا الضلال»، فأمر الرشيد برفع الرقعة، وأقسم ألا يعود إليه⁽⁴⁾.

ومع ذلك فإن مالكا قد هانت منزلته عند بعض جهلة عصرنا، فأصبح مُتهماً

(1) انظر: ابن عبد البر. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء. ص 37، القاضي عياض. ترتيب المدارك

وتقريب المسالك. ج 2/ ص 38، الشاطبي. الاعتصام. ج 1/ ص 142.

(2) في النسخة المطبوعة: [الناس]. وما أثبتناه ورد في جميع المصادر السابقة.

(3) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 1/ ص 146.

(4) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك. ج 2/ ص 96.

بِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وبِالْجَهْلِ، حَتَّى قَالَ فِيهِ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ: «الْإِمَامُ الْمَالِكُ»، وَمَا هَلَكَ إِلَّا
 مِثْلُ هَذَا الْجَهْلِ، تَعْصَبًا لِمَذْهَبِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا مَذْهَبَ لَهُ، فَالْإِمَامُ مَالِكٌ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ
 التَّعَصُّبِ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى السُّنَّةِ، وَإِذَا رَأَيْنَاهُ يُخَالِفُ حَدِيثًا، فَلِغَلَّةٍ أَقْوَى عِنْدَهُ مِنْهُ،
 وَإِنَّمَا رَوَى ذَلِكَ الْحَدِيثَ لِيَطَّلَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ، لَكِنْ عِنْدَهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ،
 وَذَلِكَ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمَدِينَةِ، وَيُسَمِّيهِ الْإِمَامُ مَالِكُ: إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ عِنْدَهُ
 أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ الْآحَادِ، جَعَلَ الْإِمَامُ مَالِكُ هَذَا مِنْ مَدَارِكِهِ، وَنَاقَشَهُ فِيهِ أَهْلُ الْمَذَاهِبِ
 الْآخَرَى، وَمِنْ أَشْهُرِهِمْ مُعَاوِيَةُ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ،
 وَكُلَاهُمَا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَهَذِهِ الْمُنَاقَشَةُ مُسَجَّلَةٌ، مَعْرُوفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ نَاقَشَهُ الْإِمَامُ
 أَبُو يُونُسَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِهِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: الْأَذَانُ وَالصَّاعُ، فَأَمَّا الْأَذَانُ فَهُوَ عِنْدَ الْإِمَامِ
 يَشْتَمِلُ عَلَى ثَنِيَّةِ التَّكْبِيرِ، وَعَلَى التَّرْجِيعِ، بَيْنَمَا هُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ فِيهِ تَرْبِيعُ
 التَّكْبِيرِ، وَيَسْقُطُ مِنْهُ التَّرْجِيعُ، فَلَمَّا جَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ سَأَلَ مَالِكًا، وَلَمَّا سَمِعَا الْأَذَانَ مِنْ
 مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ مَالِكُ: «هَذَا الْأَذَانُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَالْخُلَفَاءِ
 الرَّاشِدِينَ وَبَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ، يَتَوَارَثُهُ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ أَبْنَاؤُهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ،
 فَهُوَ عِنْدَنَا أَصَحُّ مِنْ حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ»؛ أَيِ حَدِيثِ الْآحَادِ.

وَأَمَّا الصَّاعُ، فَقَدْ أَمَرَ طَلَبَتَهُ أَنْ يَأْتُوهُ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الصُّوْعِ، فَلَمَّا جَاؤُوهُ، طَلَبَ
 مَالِكُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُرِيزَ صَاعَهُ، ثُمَّ وَجَّهَ السُّؤَالَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: «صَاعُ مَنْ
 هَذَا؟»، فَأَجَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: «هَذَا صَاعُ أَبِي، وَرِثَهُ عَنْ جَدِّي صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ»،
 وَإِذَا هَذِهِ الْحُجَّةُ الدَّامِغَةُ عَلَى أَبِي يُونُسَ، [أَقَرَّ⁽¹⁾] أَنَّ الصَّحِيحَ فِي الصَّاعِ فِي الْأَذَانِ
 هُوَ مَا قَالَ مَالِكُ، وَلِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ⁽²⁾.

وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ

(1) لم توجد في النسخة المطبوعة، فأثبتناها ليستقيم المعنى.

(2) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 124.

يزرع الخضر والفواكه، وهي متوفرة عندهم، مع أَنَّ النصَّ في وجوب الزكاة إِنَّمَا وَرَدَ في التمر والعنب (الزبيب) والحبوب، الوارد فيها النصُّ، ولم يَرِدْ في غيرها، فنظرَ الإمامُ إلى العلة الجامعة [فيها] ^(١) وجبت فيه الزكاة، فاستخرج أنها الاقتنيات والادخار، وجعل من مداركه أَنَّ كُلَّ مُقْتَنَاتٍ مُدَّخَرٍ تجب فيه الزكاة، ولا تجب فيها لا يُقْتَنَات ولا يُدَّخَر، أو يُقْتَنَات ولا يُدَّخَر، أو يُدَّخَر ولا يُقْتَنَات، وليس معنى هذا إسقاط الزكاة تمامًا، وإنما يَنْتَظَرُ في الثَّمَن الذي تُباع به هذه الأشياء الحولَ، ولا يُزَكَّى عَيْنُهَا، فإن دخلت سوق التجارة، تُقَوِّم وتُزَكَّى زكاة العين، فهالك لا يُخالف السنة، وإنَّما يلتزمها.

ومن رأيه أَنَّ الزكاة لا تجب في التَّيْن؛ لأنه في المدينة يُقْتَنَات ولا يُدَّخَر، وخالفه أصحابُه من المغاربة والأندلسيين، بأنَّه عندنا يُقْتَنَات ويُدَّخَر، فقالوا بوجوب الزكاة فيه، فهالك مثل أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وداود والليث والسُّفْيَانِيَّيْن وإسحاق وأبي ثور والبخاري والأوزاعي وجابر بن زيد، كلُّهم أئمة هُدى، وبهم يُقْتَدَى، مُحْتَرَمُونَ عند كُلِّ مالِكِيٍّ، رضي الله عنهم؛ لأنهم توفرت فيهم شروط الاجتهاد، من العلم والصدق والأمانة والتبليغ والذكاء، وأهم من ذلك أنهم كانوا يَتَّقُونَ الله ويخافونه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28].

فَمَنْ اتَّقَى الله، راقبه في السرِّ والعلانية، فهو حَذِرٌ أن يُثير غضبه، فإذا ما حَدَثَ به حادث، صبر له واحتسب؛ لأنه يَخَافُ الله، ويَهْوَنُ أَمَامَهُ كُلُّ شَيْءٍ غير الله، ولا يُبَالِي - إذا رضي الله عنه - أن يَغْضَبَ عليه كُلُّ النَّاسِ غَضَبًا متواصلًا، فَإِنَّ ذَلِكَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ غَضَبِ الله لحظة. فهل علمتَ السرَّ في الصبر الذي صَبَرَهُ مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وغيرهم عند ابتلائهم، وهم قدوة كُلِّ عَالِمٍ إلى يوم الدين؟

(١) في النسخة المطبوعة: [بينها]. والصواب ما أثبتناه.

علماء السلطان

كثيرٌ من الناس يُسارعون في الحُكم على كلِّ مَنْ يتصل برجال الحُكم، ويصفونهم أنهم من "علماء السلطان"، يَعْتُون من هذا الوصف أنَّ عالم السلطان يَمُنُّ باع دينه بدينه، واتباع هواه، وأصبح إرضاءُ سلطانه عليه هو همه الوحيد، ومَنْ كان بهذه الصفة - والعياذ بالله - لا يَسْتَحِقُّ لقب عالم، بل يَصْدُق عليه أنه أجهل الجهلاء، وإنَّ حَصَلَ مسائل العلم، ومثله واردٌ في سورة الأعراف، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ۝ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَشَبَّهُ لَكُمُ الْكَلْبُ إِذَا جَمِعَ عَلَيْهِ يَلَهْثٌ أَوْ تَنَزَّاهُ يَلَهْثٌ ۝﴾ [الأعراف: 175 - 176]، فهل يَصْدُق على مثل هذا أنه عاقل أو عالم، بعد أن باع دينه بدينه؟

ومع أننا لا ننفي وجود هذا الصنف من الناس في مجتمع المسلمين، يَمُنُّ بِسُخْرِ دِينِهِ لخدمة دنياه، ولو بِجُبْنِهِ وقعوده عن القيام بالحق أو بكتمانه، فإنما ننفي نفياً قاطعاً أن يكون هذا الحكم عامّاً على كلِّ عالمٍ يَمُنُّ بِتَّصَلٍ بِالْحُكَّامِ، وقد جاء في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»⁽¹⁾، فهذا الحديث ضامناً بِعِصْمَةِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ أَنْ تَجْتَمَعَ عَلَى الضَّلَالِ، وتعميمٌ هذا الحُكم في كلِّ واحدٍ من العلماء تكذيبٌ لهذا الحديث.

ومن جهة أخرى، إنَّ هؤلاء العلماء يَتَّصِلُونَ بِحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ، يَنْصَحُونَهُمْ، وَيُحْتَشِرُونَهُمْ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ، وَيُنَبِّهُونَهُمْ إِلَى مَا وَافَقَ مِنْ أَقْوَامِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ شَرْعَ اللَّهِ وَمَا خَالَفَهُ، وَحُكَّامُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِمْ مَنْ يَحْرُسُ أَنْ تُوَافِقَ أَحْكَامُهُ الْإِسْلَامَ، خَوْفاً مِنَ اللَّهِ، أَوْ تَقَرُّباً مِنَ الْعَامَّةِ، أَوْ كِلَيْهِمَا. وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْحُكَّامِ أَذْكِيَاءَ، لَيْسَ أَثْقَلُ عَلَى

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»، حديث (1920)، عن ثوبان رضي الله عنه.

أنفسهم من هؤلاء العلماء المتملّقين، الذين يُصادقون على كل أعمالهم الفاسدة، ويوافقون على كل ما يصدر منهم، فقد أذلّوا العلم، ولا يستحقّون إلا الاحتقار، ولذلك يُحقّرونهم، ومن جهة ثالثة أن قرب العلماء المسلمين من حكّامهم ضروري لصلاح أحوال الأمة وراحتها، فالعالم حقاً يستطيع أن يجرّ بالحق، ويبلغ أوامر الله ونواهيه، نصّحاً لأئمة المسلمين وعامّتهم، كما نصّ عليه الحديث (1).

ومن المعلوم أن من أكرم الشهداء شهيداً كلمة الحق عند إمام جائر (2)، ولو قام بكلمة الحق العلماء، لعلم هذا الحاكم - إن كان جائراً - أنه عاجز عن حمل كل العلماء على جورهم، ومحال أن يُحمد جميع الأنفاس، وعلى العلماء الذين يتصلون بالسلطان أن يتبعوا أسلوب القرآن في تبليغ الدعوة: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَخَدِّ لَهُمْ بِالْقِيَمَةِ أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [النحل: 125]، فاللين والعفو واجب في كل حال، وليس من الحكمة أن يُعامل أحد بالجفاء والغلظة، سلطاناً كان أو ضعيفاً، حجة هذا: قوله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ (١٦) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا نَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (١١) ﴿طه: 43 - 44﴾، وفي سورة النازعات يقول لموسى: ﴿أَذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ (١٧) فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّى (١٨) وَأَهْدِكْ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى (١٩) [النازعات: 17 - 19]، فهل هناك ألين من مثل هذا القول؟

وبمثل هذا الأسلوب كان رسول الله ﷺ يُعامل أمته، إتباعاً لأوامر ربه الذي يقول له:

(1) وهو ما رواه تميم الداربي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم»، أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، حديث (55).

(2) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله»، أخرجه الحاكم في المستدرک (ج 3/ ص 234)، والطبراني في الأوسط (ج 1/ ص 281). قال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يُخرجاه"، وتعبه الذهبي في التلخيص بقوله: "الصفار لا يُدرى من هو".

﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَفْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاتَّقِ اللَّهَ مَا يُنُوبُكَ مِنَ الْأَحْدَاثِ غَيْرِ التَّبْلِغِ، فإنه لا يحتاج إلى المشورة. [عمران: 159]، في كل ما ينوبهم من الأحداث غير التبليغ، فإنه لا يحتاج إلى المشورة.

وإذا كانت معاملة الكفرة - كفرعون وأبي جهل وأبي لهب - تكون باللين والعفو، فكيف تكون معاملة الحكام المسلمين؟ وهل يجوز إثارتهم ودفعهم لارتكاب الحماقات؟ وقد عوتب مالك على اتصاله بأمرأ المسلمين، فأجاب: إذا لم تتصل بهم فكيف نبلغهم حكم شرعهم، وكيف نبلغهم النصيحة التي قال فيها ﷺ: «الدين النصيحة»⁽¹⁾، ثم بين لمن تكون فقال: «الله ولي كتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، والأئمة هم الحكام، فمن جفاهم فكيف ينصحهم⁽²⁾؟ ولم يكن الإمام مالك وحده الذي يتصل بالحكام، بل إنك لتجد هذا في كل عصر وكل مصر، في المدينة المنورة وفي بغداد والفسطاط والقيروان والأندلس، فأعظم علمائنا كانوا من القضاة، ولا يقدر أحد في علمهم، وهل تجد من يقدر في القاضي إسماعيل وآل حماد؟ هل تجد من يقدر في علماء الأندلس وعلماء القيروان وفاس والقاهرة؟

وقد تبين من هذا التعميم في هذا الحكم في مثل هذا العصر، إنما يراد به نزع الثقة من كل العلماء، والفصل بينهم وبين الحكام وأمتهم، فتبقى الرعية فريسة لكل الذئاب، وكان الحق أن ينظروا إلى الكلام الصادر منهم، [فما وافق أحكام الشرع فهو الحق، وما كان من الباطل ردوه في وجه صاحبه، سواء صدر من المعارضة أو من ذي سلطان]⁽³⁾.

ونحن ندعو إخواننا أن يزنوا كلامنا بهذا الميزان في كل فتوى، كما ورد في هذا الكتاب أو في غيره، فإن صحت عندهم وثقوا بها، وإن فسدت هجروها وأنكروها. أما

(1) سبق تخريجه.

(2) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 95-96.

(3) في النسخة المطبوعة: [فما وافق أحكام الشرع فهو الحق، سواء كان صادرًا من المعارضة، وما كان من الباطل ردوه في وجه صاحبه، سواء صدر من المعارضة أو من ذي سلطان]. والصواب ما أثبتناه.

السلطان عندنا فهو الواحد الأحد الفرد الصمد، هو وَلِيُّنَا، ولا وَلِيَّ غيره، وإليه مرجعنا، وهذا هو شأن غيرنا مِمَّنْ عَمِلْنَا معهم، ورغم أنَّ الأمر الذي جاء في مهمَّات المجلس الإسلامي الأعلى الصادر في 1966 «يَجْعَلُ مِنْ مهمَّته إصدار الفتوى للإدارة والشعب»، فإنَّ هذا المجلس ورئيسه كان إنَّما يُصدر الفتاوى كما قرَّره الدين، وصادق عليه علماء المسلمين.

والشهادة لله أنَّ مَنْ عَمِلْنَا معهم مِنَ الوزراء كانوا يقولون لنا إذا احتاجوا إلى إصدار فتوى: «إننا لا نريد فتوى إدارية، وإنَّما نريدها فتوى شرعية»، هذا سمعناه مِنَ الوزير المرحوم مولود قاسم، يُكرِّره علينا لِيُذَكِّرُنَا لا لِيَأْمُرُنَا؛ لأنه يَعْلَمُ أنَّ الفتوى الإدارية لا تنفعه ولا تنفعنا.

فالمرادُ مِنْ ذلك الفصل النهائي بين الحُكَّامِ مِنْ جهة، وبين العلماء مِنْ جهة أخرى، وبين العامة، أليس هذا ما تريده اللائكية؟ وقد سمعتُ حوارًا في الإذاعة ذات يوم، تكلم فيه مُتَزَعِّمٌ كبير، فقال: «إِنَّ هَمَّهُ أَنْ يَفْصَلَ بين المساجد وتَدْخُلَ وزارة الشؤون الدينية»، فلَمَّا سَمِعَ هذا الكلام زعيمٌ مِنْ زعماء اللائكية لم يستطع كتمان فَرْحه، وأعلن موافقته، ولم يَدُرْ هذا المتزعم، ولا دَرَى هذا اللائكي أنَّ أُمَّتَنَا هي التي فَرَضَتْ على دولتها أَنْ تجعل في حكومتها وزارة خاصة بالشؤون الدينية، اهتمامًا بدين الشعب. والمرادُ بيانُ أنَّ الذين يُرَوِّجون إشاعة تعميم الحُكْمِ على كُلِّ العلماء بالعمالة للسلطان، يفعلون هذا عن سوء نية أو جهالة، لِيُحَقِّقُوا ما لا يَسْتَطِيعُونَ تحقيقه لو كَشَفُوا عن غرضهم الحقيقي؛ لأنَّ العلماء لهم بالمرصاد، والله مِنْ ورائهم مُحِيط.

قلنا لا ننفي أن يكون في العلماء عُمَّالٌ؛ لأنهم بشرٌ، يَجُوزُ عليهم ما يَجُوزُ على البشر، لكن الذي ننفيه بشدة أن يُضَلَّلَهُمُ الله جميعًا، ويُعْمِي بصائرهم، فهذا غير جائز؛ لأنَّ حديث المعصوم يقول - كما تقدَّم: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

فإذا أردت أن تعرف الفرق بين العلماء الربانيين وبين العلماء المخدولين، فانظر إلى الأقوال لا إلى الفاتلين، فلا يخدعك اسمٌ مهمٌّ ثَقُلَ في الميزان قائله، ولا تحقرَ اسمًا مهمًا تواضعَ قائله، وزِنْ أقوالهم وأحكامهم بميزان القسط، فإن وجدتَ القول صحيحًا فخذ به واحكم له، ولو كان صاحبه راسخ القدم عند ذوي السلطان، فإنه يعلم أن فوقه سلطانًا أقوى وأقدر من كل سلطان.

أما السلطان عندنا فهو فوقنا وفوق حكامنا، إنه الله الواحد الأحد، الفرد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، إنه هو وليُّنا ومولانا، خالقنا ورازقنا، ولا رب لنا سواه، عليه توكلنا، وإليه أنبنا، وإليه المصير، وإذا كان هذا هو شأننا فهو شأن غيرنا، رضي وعلم، أو أبى وجهل، بمن عملنا معهم، فوثقوا بنا أو غضبوا علينا.

ورغم أن المرسوم الذي صدر عام 1966 نصَّ على أن من مهمات المجلس الإسلامي الأعلى إصدار الفتاوى الشرعية للإدارة وهيئات الشعب وأفراده، فإن هذا المجلس ورئيسه وأعضائه لم يكن يصدر عنهم من الفتاوى إلا ما وافق النصوص الشرعية، كما تقتضيه الأمانة، ولم يخطر ببال أحد منهم أن يعملوا لإرضاء فلان أو فلتان، فضلاً عن أن يزوروا أقوالاً لا تُرضي الله، بل تغضبه، وإن رضي الناس أجمعون، والبرهان على هذا نصوص هذه الفتاوى.

والشهادة لله أن من عملنا معهم - وقد أصبح بعضهم في ذمة الله - لم يحاولوا أن يؤثروا علينا، وأن يسخرونا، بل كانت الفتاوى مستقلة تماماً، وأنهم لم يحاولوا هذا التأثير؛ لأنهم يخافون الله من جهة ويخشونه، ومن جهة أخرى كانوا يعلمون أنهم لو حاولوا لما وجدوا آذاناً صاغية لمحاولاتهم. إننا مسلمون أولاً، ووطنيون ثانياً، وجزائريون ثالثاً، وإذا كانت رؤوسهم خشنة، فإنهم قد يجدون رؤوس رؤوسهم أحسن.

كان أول عملي في أوائل السبعينات مع المرحوم مولود قاسم، وهو حازم في كل

أمره، يكاد يصل حزمه إلى الفظاظة، لكنه مقبول، لصِدْقِهِ وحَزْمِهِ وإخلاصه في حبِّ دينه وأُمَّته ووطنه.

وإن وجدتَ قولاً فاسداً لا يصحُّ، فاضرب به عرض الحائط أو وجه قائله، سواء صدرَ ممن كان له سلطان، أو من راسخ القدم في المعارضة، فالعبرة دائماً بالأقوال الثابتة على أصحابها لا بالقائلين، فلا تنظر إلى قائل ارتفع أو اتضع، ولكن انظر إلى القول نفسه، هل صحَّ أو لم يصحَّ.

ونحن ندعو إخواننا الذين يطلعون على أقوالنا في هذا الكتاب أو غيره، أن يزنوا أقوالنا بهذا الميزان القسط، فإن صحَّ قَبْلُوه ووثقوا به، وهذا مما يسرني وأعتز به، والفضل لله، وما فسَدَ عندهم وأنكروه بعد التأمل الدقيق، فهم في حِلٍّ من إنكاره وانتقاده والردُّ على قائله بالحجَّة والبرهان لا بالشتم والهديان، ولا يفرُّ من الميدان فارس هاجمه الفرسان، بل يقبل بالنزال والطعان، أو بالاستسلام للحق والبراعة في الخصم، ولا عارَ عليه. أمّا من هاجم بغير حقٍّ، فإنه أهلٌ لتلقِّي الطعنات، وأذكر أنني تلقيت من بعض علمائنا ملاحظاتهم ونصائحهم، منهم الأستاذ ابن يَلس في فتوى قتل الخطأ، فرجعتُ إلى قوله، ومن الأستاذين الكريمين موسى الأحدي نويوات والأستاذ عمر أبو عناني في فريضة سهوت فيها، وورثت من لا يرث، فقبلت قولهما، والأستاذ مولود مهري فشكرت له وأجبتُه على انتقاده النَّزِيه.

وأما الذين طاعتهم فمِثْلُ ذلك المفتش التربوي - من غربي (متيجة) - الذي أنكَّر ما لا يُنكَر، فجاء بالمُنكَر، وآخر من (الجلفة) كان جلفاً وفظاً غليظاً، وأمّا من سمع قولاً عني فخال وأعلن النزال، وقيل ما لا يقبل إلا بعد التبيين، فقد ذكرته بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ فَنَضْحَكُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الحجرات: 6]، فتذكَّر وكان سكوتُه اعتذاراً، وهذا مثل الأستاذ أبي يوغرطة رحمه الله في مسألة التبني الذي لي فيه رأي معروف لا يُحَالِفُ شريعة الله. وعلى كلِّ حال فهذه

الفتاوى معروضة على القراء، فليستعملوا في ميزانها ميزان القسط، كما تقدّم ذكره.

وقد صدّرت في نحو عقدين من الزمن، وكما تقدّم لم يشب واحدة شائبة ضغط ولا إكراه ولا تزوير، وما وجدنا من كلّ من عملنا معهم أيّ تدخل فيما لا يعنيه، وقد ذكرت الأستاذ المرحوم مولود قاسم، وقد عملت معه كثيراً، وجاء بعده غيره، أذكر منهم الأستاذ عبد الرحمن شيبان، فكان الرجل الذي يعرف ما يعمل وما لا ينبغي أن يعمل، وإذا وُجّهت إليه قضية دينية لم يتسرع في الجواب عليها، مع كفاءته لذلك، ويصرّح أنّ هذا من اختصاص المجلس الإسلامي، وأذكر أنه وُجّهت إليه مسألة في دخول مكة بدون إحرام، فاستشار المجلس، فأصدر فتوى أنّ مكة لا يدخلها المسلم إلا محرّماً بحجّ أو عمرة، إلا إذا تكرّر دخوله في السنّة، وهكذا دخل الرئيس السابق إلى مكة محرّماً، وكان في ذلك أبلغ ردّ على الذين كانوا يتهمون الجزائر ودولتها.

وإنما ذكرت هذين الوزيرين؛ لأنّ أكثر عملي معهما، وكلّ الآخرين لا أذكر أحداً منهم؛ لأنه كان جزائرياً مسلماً وطنياً مجاهداً، يتعامل مع مثله، ومن يقل غير هذا فليقدّم البرهان، وهذه الأقوال معروضة أمامه، ومن هذا يتبيّن هل أننا من علماء السلطان؟ ومن سخيّف الأقوال أنني وُجّهت سؤالاً لأحدهم ذات يوم، فهمت منه أنه يفرّق بين العلماء الرسميين وغير الرسميين، فقلت له: «ما الفرق بين الطائفتين؟»، فقال: «العلماء الرسميون هم الذين يعملون في الدولة، ويتقاضون على أعمالهم مرتّبات منها، والأحرار لا يعملون في الدولة»، فقلت له: «وأنت، أما تتقاضى مرتّباً منها؟» فقال: «لا، لا! من صندوق التقاعد»، فقلت له: «وصندوق التقاعد، ألا يدخل في مؤسسات الدولة؟ فالفرق بيني وبينك أنني أتقاضى مرتّباً على عمل أقضي فيه يوماً أكثر من عشر ساعات، وأنت تتقاضى مرتّباً بلا مُقابل»، فبُهِت وانقطع، فالحقّ إذن أن تُوزن الأقوال لا الرجال.

نشر هذه الفتاوى:

هذا جزء مما صَدَرَ عَنِّي أثناء تَحْمُّلي مسؤولية المجلس أو بعده، وقد صَدَرَتْ قبل ذلك فتاوى، منها ما أثار ضَعَجَةً مِنَ الْجُفَّالِ أو الْمُغْرِضِينَ، كما أَنَّ هذه كذلك، وليست كُلُّ فتوى تُنْشَرُ، فما يزال الكثير منها لعلَّه يُسْتَدْرَكُ، ومنها ما نُشِرَ في الصُّحُفِ، ومنها ما لم يُنْشَرِ، وأشكر الذين جَمَعوها وحَفِظوها مِنَ التَّلَفِ، كما أشكر الذين عَزَمُوا على نُشْرِها، أو حَقَّقُوا نُشْرِها، وأَقَدَمُوا على قِرْنِ القول بالعمل، وأكبرهم الأستاذ الساسي لعموري، الوزير الحالي، وفقه الله وسدَّدَ خُطاهُ، كما أشكر غيره مِمَّنْ ساعد على إخراج هذه الفتاوى، وعَمِلَ على إعدادها للمطبعة بالتصحيح والعَرْضِ، ومنهم الأساتذة: أحمد درار مدير الديوان، وحسين بوشعيب، وحنفي زين العابدين، ومحمد الطاهر قريقة، والذين سهرُوا على تصحيح ملتزماتها في المطبعة، كالأساتذة: محمد المهدي القاسمي، وسعد مشتي، وموسى فتّيح، ومحمد بوخاتم، ومختار قادري، وعبد الكريم بلول، والدراجي بورويس الذي تَوَلَّى كتابة إِملاء هذه المُقَدِّمة، وكلِّما دَعَوْتُهُ استجاب، ولا أُسْتَشِي أَيُّ واحدٍ مِنَ الذين شاركوا حتى عَمَّالِ المطبعة، وقد اجتهد الجميع في إخراجها صحيحة سالمة، رغم الوقت القصير الذي تهيَّأ لإخراجها، فإذا ظهرت فيها أخطاء مطبعية فهذا هو العذر لدى القراء الكرام.

ولمَّا أشرنا إلى أَنَّ منها ما أثار ضَعَجَةً، نَذْكُرُ أمثلة لها قبل ختام هذه المُقَدِّمة، ثم أَني أَسْتَغْفِرُ الله، وأَتُوبُ إليه، وأسأله أن يَتَقَبَّلَ أَعْمَالَنَا الصَّالِحَةَ، وَيُثَبِّتَ عَلَيْنَا، وَيَغْفِرَ زَلَاتَنَا، وَيَغْفِرَ عَنَّا، إِنَّهُ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ الْكَرِيمُ، يُحِبُّ الْعَفْوَ، فَلْيَغْفِرْ عَنَّا، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين.

(أحمد حماني)

28 جمادى الأولى 1413 هـ الموافق لـ: 13 / 11 / 1993 م

فتاوى تجاوزت محيما

إن بعض أجوبة هذه الاستشارات أو الفتاوى - كما يُسميها عرفنا بإطلاق - مما بقي تأثيرها محدودًا بمحيطها الخاص لم يتجاوزه، لكن بعضها تجاوزَ محيطه من الحدود، ومنها ما أثار زوبعة حقيقية أو مُفتعلة، حسب مُثيرها وأغراضهم، ونحن ذاكرون بعض ما نتذكره منها بأمانة، نرجو ألا تُحَوِّننا الذاكرة الخَوُّون، والله حسبنا ونعم الوكيل.

أولاً: الأحباس الفاسدة

من المعلوم أن الحبس صدقة من التبرعات، والصدقة إنما يُقصد بها وجه الله، واحتساب الأمر عنده، فإن خالفت حدًا من حدود الله كانت وزرًا، يخشى العقاب على فعلها صاحبها، ومن أول ما عَرَضَ لنا من ذلك فعل رجلٍ فاضل من أعيان قسطنطينة وأثريائها، أصيب بمرضٍ مُزمنٍ أقعده في الفراش، ثم هلك وترك أمًا وزوجة وأبناء، وبعد وفاته ظهرت وثيقة يُحسب بمقتضاها عمارته الوحيدة على زوجته وأبنائها، ويحرم أمه من حقها فيما ترك.

جاءني الحاج (م. د) بهذه الوثيقة، وسألني عن مكانها من الصَّحَّة والبطلان؟ ولما أطلعتُ على نصِّها وجدتُ أن مثل هذه حيلةٌ تحرم وارثًا من نصيبه المفروض، ومثل هذا لا يصح؛ لأن الله قسم ما يتركه الميت على الوارثين، وعيَّن لأمِّ الهالك المسلم سدسًا إن كان له ولد، وثلثًا إن لم يكن له ولد ولا جَمْعٌ من الإخوة، ثم قال: ﴿يَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: 13]. وبما أن المعروف عن هذا الهالك الفضل وتقوى الله، فلا يُتهم،

وإنّما هي حيلة جازت عليه لِمَرْضِهِ، وأرى أنّ المؤثّق يقول على لسان المُحبّس أنّه قدّ مذهب أبي يوسف، وأنّ الخبراء بمذهب أبي يوسف هم أعضاء الديوان الشرعي بتونس، فأرى أنّ تعرّض نصّ هذه الوثيقة عليهم، فإن أفتوا ببطلانها، عرّضتها على المفتي الحنفي بالجزائر، فإنه لا يستطيع أن يصحّح حبسًا أفتى ببطلانه أعضاء الديوان بتونس، وحينئذ أنشّبوا الخصام له لدى هذا القاضي بقسنطينة. وتَمَّ الأمر كما ذكرتُ، فذهب إلى تونس، وعرّض الوثيقة على علماء الحنفية في الديوان، وأذكر منهم أساتذتي: محمد عباس، والخطّاب بوشناق، والحاج علي بن خوجة، فأفتوا ببطلانها، ولَمَّا رجع قلتُ له: «اذهب بها إلى الشيخ العاصمي، مفتي الحنفية بالعاصمة، فإنه لا يُخالف فتواهم»، وكان - رحمه الله - مالكيّ المذهب تحنّف، فهم أدري منه بالمذهب، وكان يكتب في (الشهاب) خفيةً، ويُسمّيه (الشهاب) بالكاتب الكبير، ولولا الوظيفة لكان من أبرز الأعضاء في جمعية العلماء.

هذا ما تَمَّ في هذه الوثيقة، فقلتُ له: «أنشِب الخصام الآن»، وتَمَّ ما أشرتُ به، فإن محكمة قسنطينة لا يسعها أن تصحّح مثلها بعد أن أفتى ببطلانها علماء الحنفية بتونس والجزائر، فأصدّرت حكمها ببطلان هذا الحبس، الذي نصّ فقهاء المالكية - ومنهم خليل بن إسحاق في المختصر - على بطلانه، وأخذت الأُمّ سدسها من تركة ابنها.

ومثل هذا الحبس اعتاد عليه المؤثّقون في الجزائر، يتوصّلون به إلى الحكم بغير ما أنزل الله، فيحبّسون على نفس الهالك مدّة حياته، ثم بعد وفاته على بعض الورثة دون بعض، ويزعمون أنّ لأبي يوسف من الحنفية قولاً يُقلّد فيه، وأبو يوسف بريء من هذه الحيلة التي تمنع وارتأى إعطاه الله نصيبه، وهذا ما أردتُ أن أبين بصدور فتوى تُبطل هذا الباطل من الخبراء بالمذهب المزور عليه، وبعد استقلال الجزائر عرّضت عليّ وثائق شبيهة بهذا العمل، فأفتيتُ بالبطلان، فصحّح بعضها، لكن بعضها أمام التعنّت والجهل أو فساد بعض الناس انهزم.

وأنا أعترف هنا بالهزيمة أمام الملايين البرّاقة، ولا سبيل للانتصار إلاّ بِنَصِّ واضح يرفع هذا الغبن على الأنثى عندنا، التي هي الضحية غالباً، والتحكيم إلى كتاب الله وحده، وأظنّ أنّ نصوص ما نعرّف من كتب المالكية - وتضمّنها مختصر خليل - كافية، ولا نُوسَم بالتعصّب المذهبي ما دامت الأغلبية من شعبنا كذلك.

ثانيًا: عزل الملك محمد الخامس

ومن هذه الفتاوى التي تجاوّز صدها الحدود، ما صدر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أوائل الخمسينات، عندما عزّلت فرنسا ملك المغرب الشرعي المرحوم محمد الخامس، ونصّبت مكانه محمد بن عرفة، فقد اهتمت لفعلتها العالم الإسلامي، وصدرت فتاوى تُبطل عملها، وتقرّر السلطة الشرعية في صاحبها، التي زعمت أنه تجاوّز حدوده فيها، فاجتمع ثلّة من العلماء بقسنطينة، من جملتهم الشيخان محمد خير الدين، الذي كان يُدير معهد ابن باديس في غيبة الشيخ العربي التبسي، والشيخ العباس بن الشيخ الحسين، والمتحدّث، واتّفقنا على إصدار فتوى يُمضيها الشيخ محمد خير الدين، لغياب الشيخين الإبراهيمي والتبسي، وكُلِّفَتْ بتحريرها، فلمّا تمّت، عُرضت عليهما، فأقراها كما صدرت، وأدخلّا عليها تعديلاً واحداً هو النصّ على أنّ محمد الخامس هو الملك الوحيد الذي توفرت فيه جميع الشروط عند أهل المذاهب الإسلامية، فهو فاطمي كما يشترط الشيعة، وهو قريشي عربي كما يشترط أهل السنة، وهو إمام عادل كما يشترط الإباضية، فرأى الشيخ العباس - وله الحق - أن يحذف حصر الأهلية فيه، فحذف ونُشر الباقي كما هو في جريدة البصائر، فتجاوَز الصّدَى حدود الجزائر، وقد أمضى الفتوى الشيخ خير الدين؛ لأنه نائب رئيس الجمعية، ولغياب الرئيس ونائبه الأول، وتوجد بمذكرات الشيخ خير الدين، ولا يضرّني أن يكون إمضاءه عليها؛ لأنه أستاذي، وقد صدرت أول مرّة باسمه، وإنما ذكّرتُ هذا للحقيقة.

ثالثاً: إفطار المجاهدين في رمضان

ولمّا أعلنت الثورة الجزائرية سنة 1954م، واشتدّت معاركها في سنة 1956م، ورَدَ علينا مِنَ الولاية الثانية في شمال قسنطينة: هل يَصُوم المجاهدون أم يُرَخَّص لهم في الإفطار؟ فعُرِض الأمر على بعض العلماء: الشيخ العربي التبسي، والشيخ محمد خير الدين، وكنتُ حاضراً معهم، فتوقّف المرحوم الشهيد العربي التبسي رحمه الله فيمن لم يكن مسافراً منهم؛ لأنّ علّة الإفطار السفر، فقلت: «يمكن أن نجعل علّة الإفطار القوّة على الجهاد»، قد نصّ العلامة ابن قيم الجوزية في كتابه (زاد المعاد)⁽¹⁾ على أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية أفتى للجند المحاصرين بدمشق من التّار بجواز الإفطار وهم مُقيمون؛ لأنّ الفطر أقوى لهم، وهذا منصوص عليه في الحديث: أن رسول الله ﷺ سافر إلى غزوة الفتح فأفطر، وبقي بعض أصحابه صائماً، فلما دنا من العدو قال لأصحابه الصائمين: «قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ»، فأفطر بعضهم، وبقي الآخر صائماً، فلما كان من الغد قال لهم: «إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا»⁽²⁾، فأفطر كلُّ الصائمين؛ لأنها كانت عزيمة، كما قال راوي الحديث أبو سعيد الخدري. ولمّا انتهى المجلس قال لي الشيخ محمد خير الدين: «اكتب هذه الفتوى كما ذَكَرْتَ»، فكتبتها، وسُلِّمَت إلى الرسول ليَحْمِلَهَا إلى الجيش، وما زال بالحياة، وهو المجاهد محمود حمروش، شقيق الضابط السعيد حمروش، أطال الله عمرهما، وبواسطتهما بلغت الفتوى إلى الولاية الثانية، وكانت سابقة على صدور فتاوى علماء تونس وعلماء مصر، وتكون قد تَجَاوَزَت حدود الجزائر.

(1) انظر: ابن قيم الجوزية. زاد المعاد في هدي خير العباد. ج2/ ص50.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: أجر المفطر في السفر إذا تَوَلَّى العمل، حديث (1120)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وبهذه المناسبة أذكر أننا كنا على اتصال بالولاية الثانية بواسطة مَنْ ذَكَرْتُ، وبالولاية الأولى بواسطة تلاميذنا، وبالولاية الثالثة - التي كان (الكولونيل) العقيد عميروش رئيسها على اتصال دائم بالشيخ العربي التبسي بعاصمة الجزائر - فقد كنا على اتصال دائم بواسطة عبد الرحمن بوقادوم وإخوانه، والسيد فرحات بلامان وجماعته من أهل حي (بلكور)، وقد شهد أمامي الأخ المجاهد أنه ذهب مبعوثاً له مِنَ الجبهة أَنْ يُبرِّوه إلى الخارج خوفاً على حياته، فصرَّح لهم أنه يُفَضَّل أن يموت في الجزائر مشاركاً لإخوانه في الجهاد، وأعلن أنَّ استقلال الجزائر على الأبواب.

رابعاً: صِيَامٌ مَنْ تَنَاوَلَ مُسْكِرًا

بعد تأسيس الدولة الجزائرية، وُجِّهَتْ إلينا أسئلة مباشرة ذات ليلة مِنَ الساحات العمومية، ومنها سؤَال يقول صاحبه: «ما قولكم فيمن يتناول خمرًا في رمضان، هل يَصِحُّ له صَوْمٌ أو لا؟»، وكان فحوى الجواب الشَّفْهِي: أنَّ المسلم لا يَجُوزُ أَنْ يتناول الخمر، لا في رمضان ولا في غير رمضان، فإن تناولها مُسْتَحِلٌّ لها فهو كافر؛ لأنه اسْتَحْلَ ما عُلِمَتْ حُرْمَتُهُ بالضرورة، وإن شَرِبَهَا غير مُسْتَحِلٍّ لها فهو عاصٍ، وَيَشْتَدُّ قُبْحُ ما صَنَعَ إِذَا شَرِبَهَا في رمضان، لكن لا يُؤَدِّيهِ إلى الخروج مِنَ الإسلام؛ لأنه يقول: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، والكبائر لا تُخْرِجُ صاحبَهَا مِنَ الإسلام، أمَّا حُكْمُ صِيَامِهِ فإنه إن أَدْرَكَه الفجر وقد صَحَا مِنْ سُكْرِهِ، ونوى الصيام مِنَ الله، فصَوْمُهُ صحيح، ونعني بصحته أنه تَبَرَّأَ ذِمَّتُهُ بالصيام، ولا يُطَالَبُ بالقضاء، ولا نعني قبول صيامه أو رَدُّه عليه مِنَ الله، فهذا لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، وأمَّا إن أَدْرَكَه الفجر ولم يَصُحَّ مِنْ سُكْرِهِ بَعْدَ، فصيامه لذلك اليوم باطل، وعليه القضاء، ولا تَبَرَّأَ ذِمَّتُهُ إِنْ صَامَ، هذا فَحْوَى ما ذَكَرْتُهُ، وهو مذهب جميع العلماء، منصوصٌ عليه حتى في شرح مِيارَةِ الصغير على ابن عاشر، فضلاً عن الْمُطَوَّلَاتِ، كشروح المختصر، وكما نصَّ عليه ابن حزم في الْمُحَلَّى، لكن هذه الفتوى

تَسَبَّتَ فِي هَيْجَانٍ شَدِيدٍ، اسْتَغْلَهُ الْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ، وَقَالُوا: قَدْ أَحَلَّ الشُّكْرُ فِي رَمَضَانَ، وَكَانَتْ عَادَةُ الشُّكَارَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ تَرَكُوا شُرْبَ الْخَمْرِ، وَتَابُوا مِنْهَا، فَإِذَا جَاءَ الْعِيدُ عَادُوا إِلَيْهَا، وَقَالَ قَائِلُهُمْ:

رَمَضَانُ وَلِيَّ، هَاتِي يَا سَاقِي مُشْتَاقَةً تَسْعَى إِلَى مُشْتَاقٍ

ومثل هذا الفعل يَصْدُرُ عَمَّنْ لَا يَعْرِفُ التَّوْبَةَ، فَلَا تَوْبَةَ لِمَنْ عَادَ إِلَى الذَّنْبِ، إِذَا كَانَ نَاقِيًا الْعُودَةَ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْعَجَبُ فِي ثَوْرَةِ الْعَامَّةِ عَلَى عَادَةِ مَأْلُوفَةٍ مِنْهُ، وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ هَيْجَانِ الْخَاصَّةِ، فَقَدْ سَمِعْتُ بِأُذُنِي مَنْ يَقِفُ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَيُنْكِرُ أَنْ يَصْدُرَ مِثْلُ مَا قُلْتُ مِنْ عَالَمٍ مُسْلِمٍ، ثُمَّ يَزْعُمُ لِأَهْلِ الْجُمُعَةِ أَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ لَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةٌ مَدَّةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْحُكْمِ لَا يَعْرِفُهُ الْعُلَمَاءُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَامَ حَدَّ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنِ إِقَامَةِ صَلَاتِهِ، كَمَا أَنَّ الْخُلَفَاءَ كَانُوا يُقِيمُونَ حَدَّ الشُّرْبِ، وَلَا يُفْتُونَ لِصَاحِبِهِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ. كَمَا سَمِعْتُ أَيْضًا بِأُذُنِي مُفْتِي الْإِذَاعَةِ يَسْتَنْكَرُ هَذَا، وَيُذَيِّعُهُ عَلَى مَلَائِينَ الْمَوَاطِنِ، مِمَّا اضْطَرَّ رَئِيسُ الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَعْلَى أَنْ يُذَيِّعَ بَيَانًا مُتَكَلِّفًا، يَسْتَنْكَرُ فِيهِ هَذِهِ الْحَمْلَةُ، وَقَدْ عُلِّمَ أَنَّ هَذِهِ الْحَمْلَةَ ابْتِدَاءً لِلْمُعَارَضَةِ، وَمَحَاوَلَةً لِمَهَاجَةِ حُكْمِ الرَّئِيسِ بَوْمَدِينِ، لِلتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ فِي إِذَاعَةِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْبا بِصُدُورِ هَذِهِ الْحِمَايَاتِ، وَاسْتَمَرَّتِ الْقَافِلَةُ فِي السَّيْرِ، وَازْدَدْتُ يَقِينًا بِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَرْقُبُونَ فِي مَوْثِقٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٍ فِي سَبِيلِ الْوُصُولِ إِلَى أَغْرَاضِهِمْ.

خَامِسًا: زَرْعُ الْأَعْضَاءِ

فِي سَنَةِ 1972م، وَبَعْدَ أَنْ أُسْنِدَتْ إِلَيَّ رِئَاسَةُ الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَعْلَى، وَفِي شَهْرِ أَفْرِيلَ وَرَدَ إِلَيْنَا سَوَالٌ مِنْ عُلَمَاءِ السُّعُودِيَّةِ، يَسْأَلُ عَمَّا لَدَيْنَا مِنَ الْمَعْلُومَاتِ عَنْ حُكْمِ زَرْعِ الْأَعْضَاءِ، الْقَلْبِ وَغَيْرِهِ، فَوَقَعَ الْجَوَابُ مِنَّا فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ مُفَصَّلًا، وَقُلْنَا بِالْجَوَازِ، وَأَنَّهُ

عَمَلٌ مشروع؛ لأنه يتسبب في استمرار الحياة، والله يقول: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]، أي مَنْ تسبب في قتلها أو إحيائها؛ لأن الموت والحياة بيد الله، فالمتبرع بعضو يتسبب في امتداد الحياة، كالذي يعفو عمن وجب عليه القتل، أو يُنقذ غريقاً من الماء، أو حريقاً من النار، لكن يُشترط في المتبرع أن يتبرع بنفسه قبل وفاته، ويُشترط أن لا يتسبب نزاع العضو منه في موته، فإن لم يتبرع ولم يمنع، فلوليّه أن يتبرع مكانه، ويسمح به، ومن لم يكن له ولي، فالسلطان ولي من لا ولي له، فله أن يتبرع بنزع أعضاء الموتى من المسجونين، ومن لا ولي لهم، وقد قبله كبار علماء المملكة العربية السعودية، ونشروه ضمن ما ورد إليهم في مجلّتهم العلمية في شهر رمضان 1409هـ.

سادساً: استعمال الحساب في إثبات المواسم والأعياد

ومن الفتاوى التي كان لها صدًى، وأثارت زواجع، استعمال الحساب في إثبات المواسم والأعياد، ومن المعلوم أنّ الرسول عليه الصلاة والسلام يقول في مسألة الصيام: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»⁽¹⁾، وقد وقع الخلاف منذ القديم فيمن لم ير الهلال لوجود غيم أو قُتار، فكيف يصنع؟ فهل يُتم الشهر، أو يستعمل الحساب إذا كان من أهل الحساب؟ وقد حَصَرْنَا اختلافاً شديداً برز بين المسلمين، وحكى المرحوم مولود قاسم أنّ سيّداً من ليبيا ارتحل منها، وترك أهلها صائمين، فلما حلّ بالجزائر وجد أهلها مُفطرين، عازمين على الصوم من الغد، فلما

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى كله واسعاً، حديث (1900)، بلفظ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ذهب إلى المغرب وجددهم مفطرين، [عازمين]⁽¹⁾ على الصوم من غد الغد، فهذه أقطار ثلاثة بينها في الصوم والإفطار ثلاثة أيام.

ومنذ الأيام الأولى لاستقلال العالم الإسلامي عزم العلماء على إزالة مثل هذه المَعْرَة، وبحثوا عن الوسيلة لذلك، فعقد أول مؤتمر لهم في كوالالمبور بماليزيا، ثم شفَعوه بمؤتمر في الكويت في عام 1973، ثم في اسطنبول، وتَوَصَّلوا إلى تأسيس هيئة تَجْمَع بين علماء الشريعة وعلماء الفلك، من عشرة أقطار، لدى مُعظَمها مرصد فلكي، وهي: المملكة العربية السعودية، ومصر، وتونس، والجزائر، وتركيا، والكويت، واندونيسيا، وبنغلاديش، وقطر، على أن يُجْمَع بين الحساب الفلكي والرؤية، فالرؤية هي الأصل، فإن رُئي الهلال، وقرَّر الفلك أنه موجود في السماء، اعتمد عليه وصيِّم، أما إن قرَّر الفلك استحالة الرؤية، ورَّعَم بعضهم أنه رأى الهلال، كذَّبت الرؤية؛ لأنَّ الإسلام لا يُخَالِف العلم، فإن مَنَع مانعٌ من رؤية الهلال، وقرَّر الحساب أنه موجود في السماء، اعتمد كأنه رؤية حُكْمِيَّة، هكذا نكون قد جَمَعنا بين الرؤية والحساب.

ولما ابتدئ في تنفيذ هذا بالفعل، هاجت هائجةٌ من لا يَخافون الله، ويريدون دوام اختلاف المسلمين، وعدم وصولهم إلى الاتفاق أبداً، وشَجَّعوا على أن يُحْدِثُوا الخلاف في صميم الشعوب، فوجدنا من يَصُوم إذا أفطر الناس، ويُفْطِر إذا صام الناس، ويُصَلِّي العيد في المجتمعات في غير يوم العيد، وهكذا كانت فتنة عظيمة، وارْتَكَب فيها العناد، وَبَلَغ الأمرُ إلى أن يُشْهَد برؤية الهلال قبل الاقتِران، مع أن الرؤية لا يُمكن أن تكون إلاَّ بعد أن يَقْتَرَن الهلال مع الشمس بعدة ساعات، وقد أُرْسِلَت البرقيات أكثر من مرَّة بذلك، مع أن الجهات التي أُرْسَلَتْها تَجْعَل لكلِّ قوم رؤيتهم، ولا يَتَعَدَّى إلى غيرهم، فلو كانوا صادقين لما أُلْزِمُوا غيرهم أن يَصُوم بصومهم، وأن يُفْطِر بفطرهم، لكنها السياسة التي تريد أن يَسْقُطَ غيرها إذا لم يَدِن بِمَا يَدِينون به ولو كان الأسطول السابع

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ من النسخة المطبوعة، وأثبتناه؛ لأن السياق يقتضيه.

الأمريكي، وقد تيقّنتُ استحالة اتفاق المسلمين على توحيد المواسم والأعياد، والصيام والإفطار، فالأحسنُ أن يُرجع إلى قاعدة النبوة: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ»، و«صُومُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطَرُونَ»⁽¹⁾، وقد حضر الشيخ أحمد حسين - رحمه الله - مؤتمر كوالالمبور، وحضرتُ مؤتمر الكويت واسطنبول، واجتماعات تركيا وتونس والجزائر، وحضر الشيخ علي مغربي الاجتماعات الأخيرة، وحكى أنّ الجميع متفقون، ما عدا شخصاً واحداً لا يريد.

سابعاً: هل يردّ المتجنّس

يُمكن أن نذكر في هذه الفتاوى التي تجاوزت الحدود، إفتاءنا ببطلان إمامة من تجنّس بجنسيّة كافرة، تُنكر عليه حتى اسمه العربي، وتُنكر عليه الحقّ في جريان الأحكام الشخصية عليه، مثل الزواج والطلاق والميراث...

فقد أفتينا من سألنا فيمن تجنّس بجنسيّة كافرة، وتمسك بأحكام الإسلام، هل يتزوَّج مسلمة أم لا يحقّ له ولا لها مثل هذا الزواج؟ فقلنا: إذا تجنّس مسلم بجنسيّة كافرة وتبرأ من جنسيّته الإسلامية فقد ارتدّ؛ لأنّ جنسيّته الجديدة تمنعه من التمتع بنصوص الشريعة الإسلامية، فيكون قد رَفَضَ حُكْمًا إسلاميًا وهو عالمٌ، وهذا ارتدادٌ، دليله قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: 65]، وهذا بما اتفق

(1) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء في أنّ الفطر يوم تفطرون، حديث (697)، وأبو داود في كتاب الصوم، باب: إذا أخطأ القوم الهلال، حديث (2324)، وابن ماجه في كتاب الصيام، باب: ما جاء في شهري العيد (1660)، والدارقطني في كتاب الصيام، حديث (2180)، واللفظ له، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال الشوكاني في نيل الأوطار (ج3/ ص369): «حسنه الترمذي، وسكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات».

عليه علمائنا، ولكن اختلفوا هل تُقبل توبته إن تاب، أم لا تُقبل توبته ما دام يَتَمَتَّع بِخَوَلِّته له جنسيته الجديدة، ولا تُجري عليه الأحكام الإسلامية؟ فقال المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس: لا توبة له حتى تسقط عنه الجنسية الجديدة، وقال المرحوم الشيخ العُقبِي: تُقبل توبته، والأمر لله. وقد عُرِفَت هذه الفتوى من عبد الحميد بن باديس رحمه الله، وصادقَ عليها المرحوم الشيخ العربي التبَّي، فغلَّقَ بابَ التَّجَنُّسِ في وجه مُريدِهِ؛ لأنه وسيلة كبرى لِهَضْمِ أُمَّتِنَا. ونحن في فتوانا مُتَّبِعُونَ لَهَا، غير مُبْتَدِعِينَ، ولم تُعْجِبْ هذه الفتوى بعضَهم، فَرَفَعَ أَمْرَهَا وَأَمَرْنَا إِلَى (عالم) يُجَاوِرُ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ عَلَيْنَا ضَمَنِيًّا، أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَرْتَدُّ إِلَّا بِالْدُخُولِ فِي الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً، إِلَى آخِرِ زَعْمِهِ، وَقَدْ أَجَبْنَاهُ عَلَى زَعْمِهِ بِأَنْ مِفْتَاحَ الدُّخُولِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاحِدٌ، هُوَ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، لَكِنْ أَبْوَابُ الْخُرُوجِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ، عَدَدُهَا الْعُلَمَاءُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ سَبَبًا، مِنْهَا أَنْ يُنْكَرَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ يَرْفُضَ حُكْمًا وَاحِدًا لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ، فَإِنَّ هَذَا تَكْذِيبٌ، وَهُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ...﴾، وَلَا يُحْتَاجُ فِي تَكْفِيرِهِ أَوْ ارْتِدَادِهِ، دُخُولُهُ فِي الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَإِنْكَارُهُ فَاضِحٌ لِمَنْ جَاوَرَ أَوْ لَمْ يُجَاوِرَ.

وإنما اشتدَّ إنكارنا عليه؛ لأنه فتح الباب لِجَالِيتِنَا بِفِرْنَسَا أَنْ تَلْجَأَ أَبْوَابَ التَّجَنُّسِ، وَتَتَعَرَّضَ إِلَى خَطَرِ الْإِبْتِلَاعِ، وَالتَّنَكُّرِ لِأُمَّتِهَا وَدِينِهَا، وَكَانَ كَثِيرَ الزِّيَارَةِ لَهَا، وَالتَّجَوُّلِ فِي أَنْحَاءِ أُرُوبَا، وَالِاتِّصَالِ بِهَا، فَيَغْتَرَّ أَبْنَاؤُنَا فِي لَحِيَّةٍ طَوِيلَةٍ، وَعِلْمٍ مَزْعُومٍ، وَنَسَبَةٍ إِلَى الْجَوَارِ، وَهَذَا مَا أَرَدْنَا الْوَقَايَةَ مِنْهُ، وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ. وَقَدْ أَيْدِىَ فَتَوَى ارْتِدَادِ الْمُسْلِمِ إِذَا تَجَنَّسَ بِجَنَسِيَّةِ كَافِرَةٍ كَبَارِ عُلَمَاءِ السَّعُودِيَّةِ، وَنَصُّوا عَلَى كُفْرٍ مَنْ خَرَجَ مِنْ جَنَسِيَّةِ الْجَزَائِرِ أَوْ مِصْرَ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى جَنَسِيَّةِ كَافِرَةٍ.

ثامناً: الإحرام في الجو⁽¹⁾

ومن ذلك إحرام الحجاج والمُعتمرين، على مَنْ تَجَاوَزَ الميقات المَكَاني المُعَيَّنَ مِنْ صاحب الشريعة ﷺ، سُئِلْنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَقُلْنَا: أَنَّ رَاكِبَ الْجَوِّ إِذَا نَزَلَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَطَارُهُ قَبْلَ الميقاتِ أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنْ نَزَلَ قَبْلَهُ فَلْيَسِرْ إِلَيْهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَهُ أَحْرَمَ مِنْهُ، وَأَمَّا إِذَا نَزَلَ بَعْدَهُ فَلْيُحْرِمِ مِنْ مَنَزَلِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ الْإِحْرَامُ بِالْمَحَاذَةِ حَتَّى يَطْمِئَنَ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ وَسِيلَةَ الْإِنْتِقَالِ بِالطَّائِرَةِ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فِي عَصْرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، لَكِنْ وَسِيلَةُ الْإِنْتِقَالِ بِالْبَحْرِ كَانَتْ مَوْجُودَةً، وَلَمَّا لَمْ يَرِدْ فِيهَا نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ فَقَدْ اجْتَهَدَ وَقَالَ: لَا يُحْرِمُ رَاكِبُ الْبَحْرِ مُطْلَقًا إِلَّا مِنَ الْبَرِّ، لَمَّا يَتَعَرَّضُ لَهُ مِنَ الْخَطَرِ، فَقَدْ يَدْفَعُهُ الْبَحْرُ وَيُغَيِّرُ اتِّجَاهَهُ، كَمَا يَقَعُ فِي جَنُوبٍ أَوْ غَرْبِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ. وَرَأَى بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمُقْبِلِ عَنْ شِمَالِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ سَائِرًا نَحْوَ الْجَنُوبِ، فَيُحْرِمُ بِالْمَحَاذَةِ، وَبَيْنَ مَنْ يَقْبِلُ مِنْ جَنُوبِهِ، فَلَا يُحْرِمُ إِلَّا فِي الْبَرِّ، وَلَمْ يُفَرِّقِ الْإِمَامُ - كَمَا فِي الْمَوَازِيَةِ - وَقَالَ: لَا يُحْرِمُ رَاكِبُ الْبَحْرِ إِلَّا مِنَ الْبَرِّ، فَاسْتَنْبَطْنَا أَنَّ مَخَاطِرَ الْبَحْرِ أَهْوَنَ مِنَ مَخَاطِرِ الْجَوِّ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ فِي الْجَوِّ شَبْهُ مُتَعَذِّرٍ، وَالْقِيَامَ بِالْإِحْرَامِ - عَلَى مَا يَكُونُ بِهِ - كَذَلِكَ، وَالِدِينُ يُسْرُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَخَاطِرِ الْبَحْرِ وَالْجَوِّ، ثُمَّ إِنَّ الْإِحْرَامَ بِالْمَحَاذَةِ بِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ، فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَمُرَّ بِالْميقاتِ الْمُعَيَّنِ جَرَى فِيهِ الْاِخْتِلَافُ.

وَلَمْ يُعْجِبْ هَذَا الْقَوْلُ (الْمُعَارِضَةُ)، وَانْتَهَزْتُهُ وَسَنَنْتُ الْأَفْعَالَ بِخِلَافِهِ، فَمِنْ (عِلْمَائِهَا) مَنْ أَفْتَى لِأَصْحَابِهِ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ مَطَارِ الْجَزَائِرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ مِنَ الطَّائِرَةِ... الْخ، وَالْإِحْرَامُ قَبْلَ الميقاتِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ مَالِكٍ، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ جَوَابِهِ لَمَّا أَرَادَ

(1) أصدر الشيخ رحمه الله هذه الفتوى في كتاب مستقل عنوانه: الإحرام لقاصدي بيت الله الحرام.

أَنْ يُحَرِّمَ مِنَ الْحَرَمِ النَّبَوِيِّ بَدَلَ مِيقَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾. وهكذا جَعَلُوا هَذَا الْقَوْلَ مَنًّا مَعْرَةً لَنَا وَلِلدَّوْلَةِ الَّتِي تَحْتَمِلُ جَمِيعَ الْأَخْطَاءِ، وَوَجَدُوا مَنْ يُشَهِّرُ بِالْجَزَائِرِ وَفَتْوَاهَا، مَعَ أَنَّهَا أَخَذَتْ بِقَوْلِ مَالِكٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَمَعَ أَنَّ مُعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاءَهُمْ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ فِعْلًا، وَحَتَّى مَنْ أَنْكَرُوهُ قَوْلًا، وَيَكْفِينَا أَنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْإِمَامِ.

تاسعًا: مَوَالَاةُ الْكَافِرِ وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ

وَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ مَوَالَاةِ الْكَافِرِينَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ بَتَّ فِيهَا الْقُرْآنُ يَقِينًا بِآيَاتٍ صَرِيحَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَكَرَّيْ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: 80]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِزَةِ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة: 81]، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَنْفِي عَلَيْهِمْ إِيْمَانَهُمْ بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَيَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْهِ، وَمَعَ هَذِهِ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ فَقَدْ وَجَدْنَا مِنَ (الْعُلَمَاءِ) الْأُثْمَةِ مَنْ اسْتَنْبَطَ جَوَازَ مَوَالَاةِ الْكَافِرِينَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ اسْتِئْجَارِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُرَيْقُطٍ دَلِيلًا فِي الْهَجْرَةِ، وَفُرْقٌ كَبِيرٌ جَدًّا بَيْنَ مَعَامَلَةِ الْكَافِرِ وَبَيْنَ مَوَالَاةِ، وَلَمَّا عُوِّضَ بِأَنَّ عُلَمَاءَ الْمَغْرِبِ لَا يُجِيزُونَ هَذِهِ الْمَوَالَاةَ الَّتِي تَهَالِكُ عَلَيْهَا بَعْضُ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، قَالَ: «إِنَّ عُلَمَاءَ الْمَغْرِبِ لَا يَفْهَمُونَ السِّيَاسَةَ»، وَصَدَقَ الْكَذُوبُ، فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْمَغْرِبِ لَا يُفْتَنُونَ لِلْسِّيَاسَةِ بِهَا يُخَالِفُ شَرَعَ اللَّهِ.

عاشرًا: أَجْهَادُ أُمَّ فِتْنَةٍ؟

لَمَّا تُودِي بِالْجِهَادِ مِنْ مَنَارَاتِنَا، وَمِنْ أَبْوَابِ الدُّعَاةِ فِي شَوَارِعِنَا، نَادَيْنَا بِأَنَّا أُمَّةٌ

(1) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك. ج2/ ص40.

مسلمة، ولا يصح أن يكون الجهاد فينا، فإن اتفقنا فذاك، وإن اختلفنا وجب علينا أن نحكم كتاب الله وسنة رسوله، كما قال ربنا: ﴿ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: 59]، فإن أصرت طائفة على عنادها، فإنها الفئة الباغية التي جاء فيها: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْتُلُوا الَّتِي بَغَتْ حَتَّىٰ تَقَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات: 9].

وتسمى هذه الحرب التي أذن فيها الشارع بـ «الفتنة» لا بالجهاد، وقد حذر الله منها بمثل قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: 25]، ويحكم آيات أخرى بـ: ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ [البقرة: 217]، ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ [البقرة: 191].

ولم تعجب هذه الفتوى المعلنة في الشهر الحرام فتنة من الناس، فأعلنت الاعتراض عليها بأقلام لا تثقن حُججها، ولم يخف علينا مضدورها.

فكتبنا - نعرض بها - أنها من فعل (حجة الإسلام) و(آية الله)، الذين يختصون بعمامة سوداء أو خضراء أو بيضاء، والحق أننا لا نؤمن بأن بشرًا يكون (حجة الإسلام)، فإن حجة الإسلام القرآن الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: 42].

فالقرآن هو الذي قال فيه مُنزله: ﴿ قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: 88]، أما آية الله، فإنها نوعان: منها المتلوة، وقد كتب الله على نفسه أن يحفظها: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9]، ومن الآيات المعروفة في هذا الكون، ما يراه الناس بأبصارهم وبصائرهم، فهذه هي الآيات التي نؤمن بها، وليس منها بشر يُفتي بوجوب جهاد المؤمنين في المؤمنين.

وقد بَيَّنَّتْ الأيامُ صِدْقَ حَدِيثِنَا، وَعَلِمَ كُلُّ النَّاسِ مَنْ يَدْفَعُ أَبْنَاءَ الْمُجَاهِدِينَ فِي
أَرْضِنَا إِلَى قَتْلِ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ، الَّذِينَ طَرَدُوا بِالْأَمْسِ الْقَرِيبِ الْعَدُوَّ مِنْ أَرْضِهِمْ،
فَمِثْلُ هَذَا (الْجِهَادِ) مَعْصِيَةٌ؛ لِأَنَّ أَقْلَ أخطاره عودَةُ الْعَدُوِّ الْمُتَرَبِّصِ بِنَا إِلَى وَطَنِنَا،
فَلْتَقِ اللَّهَ فِي أُمْتِنَا وَشَعْبِنَا وَوُطَنِنَا، وَلِنَسْعَ إِلَى إِطْفَاءِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ بِالصَّبْرِ وَالْحِكْمَةِ، كَمَا
هِيَ وَصَايَةُ رَبِّنَا: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَتَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُوتُ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾
[الأنفال: 46].

هذه عشرة أمثلة مِمَّا صَدَرَ عَنَّا، وَجَاوَزَ صَدَاهُ حَدُودَ بِلَادِنَا، وَلَمْ نَأْتِ بِكُلِّ شَيْءٍ
مِنْهَا، وَإِنَّمَا بَعْضُ مَا تَذَكَّرْنَا، وَنَدَّعِ الْحُكْمَ لِلْقَارِئِ اللَّيِّبِ، وَسَيَجِدُ ذَلِكَ فِي فَتَوَى تَحْرِيمِ
شَرَابِ (مَالِطَا)، وَفِي تَحْرِيمِ كُلِّ الْمَعَامَلَاتِ الرِّبَوِيَّةِ، وَفِي تَحْرِيمِ تَحْدِيدِ النِّسْلِ أَوْ قَطْعِهِ مَا
دَامَ لَا يَضُرُّ بِالْمَرْأَةِ، كَمَا سَيَجِدُ الْقَارِئُ كَثِيرًا مِنْ هَذَا النُّوعِ، وَنَحْنُ لَا نُحِلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ،
وَلَا نُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَلَا نُشَرِّعُ لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا نُبَلِّغُ، أَمَّا التَّشْرِيعُ فَإِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ، وَمَنْ شَرَّعَ
يَهْوَاهُ فَإِنَّهُ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَكُمُ الَّذِينَ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ
مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21]، فَهُوَ مِنْ خِصَائِصِ الرِّبَوِيَّةِ. وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ، وَالْهَادِي
إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ.

تنبيه أكيد

من المعلوم أنّ الكفّارة بالإطعام قد حدّد علماؤنا مقدارها، وهي مُدٌّ متوسّط من غالب قُوت أهل البلد، ولَمّا كان غالب قُوت أهل وطننا البُرّ والقمح، فإنّ مقدار ذلك: نصف كيلو غرام عن كلّ يوم، وبهذا المقدار يُعرَف ما يَلْزَم كلّ مُكفّر.

فكفّارة العاجز عن صوم رمضان تُساوي نحو خمسة عشر كيلو غرام، تُزاد عليها الفطرة، وهي تُساوي اثنين كيلو غرام، وكفّارة اليمين تُساوي خمسة كيلو غرام، مُوزَّعة على عشرة مساكين، وكفّارة الظّهار تُساوي نحو ثلاثين كيلو غرام، تُوزَّع على ستّين مسكيناً، وكذلك كفّارة العَمْد في إفطار رمضان، وكفّارة قتل الخطأ، كلّها تُوزَّع على ستّين مسكيناً.

هذا هو التقدير الصحيح، فإن وُجد غيره في كلامنا، فهو مُجرّد سهو أو خطأ، فليُصحَّح على حَسَب ما ذُكِر.

وسبحان مَنْ لا يسهو ولا ينام، وهو الحيّ القيّوم، لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم.

أحمد حماني

العقيدة

أَسْئَلَةُ فِي الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

السؤال:

هذه سِتَّةُ أسئلةٍ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنْ مَدِينَةِ (عَيْنِ الدَّفْلَى)، فَأَجَبْنَا عَنْهَا بِمَا تَبَيَّرَ، فَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

السؤال الأول:

بُرهان وجود الله:

الجواب:

هذا السؤال كان الأخير في الأسئلة، ولكن يجب أن يكون الأول في الإجابة؛ لأنَّ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِوُجُودِ اللَّهِ يَغْسُرُ الْكَلَامَ مَعَهُ وَإِقْنَاعُهُ وَاقْتِنَاعُهُ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ وَاسْتَعْمَلَ النَّظَرَ وَالْفِكَرَ تَوَصَّلَ بِعَقْلِهِ إِلَى الْإِيمَانِ بِوُجُودِ اللَّهِ.

كُلُّ شَيْءٍ فِي الْوُجُودِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ، وَيَبْدِيعُ صُنْعِهِ، وَعَظِيمُ قُدْرَتِهِ، وَأَنَّهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدُ، وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ - عِنْدَ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّيرِ - أَنْ تَكُونَ الْأَشْيَاءُ قَدْ أَوْجَدَتْ نَفْسَهَا، أَوْ وُجِدَتْ صُدْفَةً وَاعْتِبَاطًا، بَلْ إِنَّ الْعَقْلَ يُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُدَبِّرٍ حَكِيمٍ قَدْ كَوَّنَهَا وَأَخْرَجَهَا مِنَ الْعَدَمِ، وَصَنَعَهَا فَاتَّقَنَ صُنْعَهَا، وَهُوَ يُسَيِّرُهَا وَيَكْلُؤُهَا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ.

فَمَنْ تَدَبَّرَ فِي الْكَوْنِ اهْتَدَى إِلَى الْبَارِي، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «سُئِلَ الشَّافِعِيُّ عَنْ وَجُودِ الصَّانِعِ، فَقَالَ: هَذَا وَرَقُ الثُّوتِ طَعْمُهُ وَاحِدٌ، تَأْكُلُهُ الدُّوْدُ (يعني دُودُ الْقَرِّ) فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْإِبْرَيْسَمُ، وَتَأْكُلُهُ النَّحْلُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْعَسَلُ، وَتَأْكُلُهُ الشَّاةُ وَالْبَعِيرُ وَالْأَنْعَامُ فَتُلْقِيهِ بَعْرًا وَرَوْنًا، وَتَأْكُلُهُ الطُّبَّاءُ فَيَخْرُجُ مِنْهَا الْمِسْكُ، وَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ... وَقَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ:

فَيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الْجَاهِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَسَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ»⁽¹⁾

وَبِالنَّظَرِ فِي الْكَوْنِ اهْتَدَى أَوَّلُو الْأَلْبَابِ، فَفِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آيَاتٌ لَهُمْ.

وَرَوَى ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: 21]، أَنَّ قَوْمًا مِنَ الزَّانِدَةِ جَاءُوا أَبَا حَنِيفَةَ لِيُجَادِلُوهُ فِي الْبَارِي، فَقَالَ لَهُمْ: «دَعُونِي فَإِنِّي مُفَكِّرٌ فِي أَمْرِ قَدْ أُخْبِرْتُ عَنْهُ، ذَكَّرُوا لِي أَنَّ سَفِينَةً فِي الْبَحْرِ مُوقَرَّةٌ، فِيهَا أَنْوَاعٌ مِنَ الْمَتَاجِرِ، وَلَيْسَ بِهَا أَحَدٌ يَحْرُسُهَا وَلَا يَسُوقُهَا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تَذْهَبُ وَتُجِيءُ وَتَسِيرُ بِنَفْسِهَا، وَتَخْتَرِقُ الْأَمْوَاجَ الْعِظَامَ حَتَّى تَتَخَلَّصَ مِنْهَا، وَتَسِيرُ حَيْثُ شَاءَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسُوقَهَا أَحَدٌ. فَقَالُوا: هَذَا شَيْءٌ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، فَقَالَ: وَيَحْكُمُ، هَذِهِ الْمَوْجُودَاتُ بِمَا فِيهَا مِنَ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُحْكَمَةِ لَيْسَ لَهَا صَانِعٌ!! فَبُهِتَ الْقَوْمُ، وَرَجَعُوا إِلَى الْحَقِّ وَأَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ»⁽²⁾.

فَالْعَوَالِمُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ كُلُّهَا حَادِثَةٌ مُصْنُوعَةٌ (يعني لم تكن ثم كانت)، بِدَلِيلِ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِرَاتٍ وَتَبْدِيلَاتٍ، وَكُلُّ مَا كَانَ حَادِثًا مُصْنُوعًا يَحْتَاجُ إِلَى مُحْدِثٍ يُحْدِثُهُ، وَصَانِعٍ يَصْنَعُهُ، وَحَافِظٍ يَحْفَظُهُ، وَمُدَبِّرٍ يُدَبِّرُ شُؤْنَهُ، وَمُسَيِّرٍ يُسَيِّرُهُ.

وَفِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ عِبْرَةٌ لِلْمُعْتَبِرِ، فَإِنَّهُ مَصْنَعٌ عَجِيبٌ، يُؤَدِّي فِيهِ كُلُّ عُضْوٍ وَظِلْفَةٍ

(1) تفسير ابن كثير. ج 1/ ص 197 - 198.

(2) تفسير ابن كثير. ج 1/ ص 197.

باتقان: الجهاز الهضمي، من كبد، ومعدة، وأمعاء وغدد، والجهاز التنفسي: من أنف، وفم، ورئتين، وجهاز الدورة الدموية، والجهاز العصبي، وكذلك الدماغ، وباقي الأعضاء، كيف خلقت؟ وكيف تسير؟ غاية ما يصل إليه الإنسان أن يكتشف سر أعمالها وتعطلها، ومآل الحيوان نتيجة لذلك، هل يمكن كل هذا صدفة؟ كلا، إنه بتدبير من الله العزيز الحكيم وصنعه، ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: 88]، ولو كان صدفة لما منع أن تحدث هذه الصدفة مرّات ومرّات، فما لها لا تحدث؟

إننا نعيش في عصر ارتقى فيه الإنسان بالعلوم التي توصل إليها بإعمال الفكر والعقل، وقد توصل إلى إرسال صواريخ وصلته بالكواكب، فهل يمكن أن يصنع صاروخ نفسه؟ هل تصنع طائرة نفسها؟ هل يمكن أن يحدث بالصدفة أن (دارًا) تثبت من عند نفسها وحدها؟ ما لا يمكن أن يحدث في هذه المصنوعات المادية، لا يمكن أن يحدث مع الأكوان العلوية والسفلية، ولكنها من صنع الله: فالأرض يبهارها وجبالها وسهولها وأنهارها ونباتاتها وحيواناتها، والسموات - التي نراها نسبيًا فوقنا - كواكب سيّارة ومجرات، والأرض بالنسبة إليها شيء حقير، فإن نجمًا واحدًا يكبرها بملايين المرّات، والإنسان بالنسبة إليها ذرة حقيرة، وحشرة صغيرة، عاجز أن يجلب لنفسه نفعًا أو يدفع عنها ضررًا، فكيف يسوغ له أن ينفي وجود الله الذي خلق كل شيء فقدّره تقديرًا؟

لقد ارتقى العلم وبلغ أبعد المدى، ولكنه عاجز عن (الخلق)، فهل يستطيع العلماء أن يخلقوا شيئًا؟ كلا، إنهم لا يستطيعون أن ينشئوا من عند أنفسهم حيوانًا بواسطة ما يملكون من مادة، لا يعتمدون في خلقه على صنع الله من نسل الذكر والأنثى، والجمع بين الحيوان المنوي والبويضة، إنهم لا يستطيعون أبدًا أن يزيدوا من عندهم - وبواسطة المادة - (نوعًا) من النبات الحي، يخترعونه من عندهم دون تلقيح ولا اعتماد على ما صنعه الله من النباتات، فالخلق والحياة والإبداع من صنع الله وحده، وذلك عرشه

وملكه الذي لا يُشاركه فيه أحدٌ، وإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كُن فيكون.

أما هؤلاء من المدّعين من عبّاد الأصنام أو المادّة، فإنهم - كما قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: 73]. فبرهان وجود الله: الخلق والإبداع، والتقدير والتسيير، والتدبير المحكّم لهذه العوالم.

السؤال الثاني:

لماذا يخلّق الله الناس ويُميتهم؟

الجواب:

إنّ الله تعالى هو مالِكُ الملك، وخالِقُ كلِّ شيء، وبَدِيعُ السماوات والأرض (أي خلق جميع الموجودات السُفُلِيَّة التي تُحيط بنا في كوكبنا وهو الأرض، والموجودات العلويّة وهي ما نراه فوقنا نسيّاً أو ما لا نراه، وذلك ما يُعبّر عنه بالسماوات).

وقد خلق الله جميع العوالم من غير مثال سابق، ولا تقليدٍ لأحد، فهو القادر على كلِّ شيء، وهو الحكيم في خلقه، لا يُحدث شيئاً عبثاً، ولا يكون خلقه إلاّ لحكمة، قد تظهر للإنسان وقد تخفى عليه، ولا يُقال له - اعتراضاً عليه -: لم فعلت؟ إذ ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: 23].

وإذا سأل الإنسان عن حكمة خلقه وإماتته، فإنّ الجواب قد ورد في سورة (الملك)، قال تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ① الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَسْأَلَكُمْ أَتْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ② ﴿[الملك: 1 - 2].

لقد خلق الله الإنسان، وجعل له الحواس ليُدرك بها ويفهم: البصر، والسمع،

والذوق، والشَّم، واللمس، ومَيَّزَه بالعقل والقدرة على التفكير لِيَصِلَ بواسطة المعلوم بالحواس إلى المجهول من المعاني، ويكتشف بالعلم والمعرفة أسرار الخليقة، فيقتنع بِبَدِيع صُنْع الله وقُدرة الصانع وكماله وجلاله وجماله، فَيُحِبُّهُ وَيَعْبُدُهُ وَيُطِيعُهُ، وَيَخْشَى سَطْوَتَهُ إِنْ هُوَ عَصَاهُ وَأَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِهِ، فَيَتَّقِيهِ وَيُطِيعُ أَوْامِرَهُ وَيَحْتَنِبُ نَوَاهِيَهُ، وَبِهَذَا تَزْكُو نَفْسُهُ، وَيَطْهَرُ قَلْبُهُ، وَتَصْلُحُ أَعْمَالُهُ، فَيَكُونُ طَيِّبًا خَيْرًا صَالِحًا، يَرْفَعُ اللَّهُ دَرَجَتَهُ وَيَجْزِيهِ بِالنَّعِيمِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ نَعِيمَان: نَعِيمٌ رُوحِي بِالشَّعُورِ بِرُضْوَانِ اللَّهِ وَجَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَحُبِّهِ، وَنَعِيمٌ مَادِي بِالْتَّمُّعِ بِاللَّذَاتِ الْمُبَاحَةِ وَالْمَيَّسَرَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وقد جعل الله للإنسان حياتين: حياةً أُولَى في الدنيا، وحياةً ثانية في الآخرة، وَمَنْ أَصْلَحَ حَيَاتُهُ فِي الدُّنْيَا صَلَحَتْ لَهُ حَيَاةُ الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَفْسَدَ حَيَاتُهُ فِي الدُّنْيَا أَفْسَدَ آخِرَتَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْطَلُ حِكْمَةُ اللَّهِ فِي إِعْطَائِهِ الْحَوَاسِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْفَهْمِ وَالْإِدْرَاكِ، وَلَا يَسْتَعْمِلُ عَقْلَهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ فَاقدِ هَذِهِ الْحَوَاسِ وَعَدِيمِهَا، فَهُوَ كَالْحَيَوَانِ الْأَعْجَمِ، وَفِيهِمْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: 179]، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى قَالَ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: 46].

فَهَؤُلَاءِ خَالَفُوا حِكْمَةَ اللَّهِ فِي خَلْقِهِمْ لِعِمَارَةِ الْأَرْضِ بِعَمَلِ الصَّالِحَاتِ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالْإِيَابِ بِاللَّهِ، وَخَاطَبُوا فِي الْإِمْتِحَانِ عِنْدَ الْبَلَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ النَّاسَ لِيَبْلُوَهُمْ، فَمَنْ آمَنَ وَاسْتَقَامَ فِي الدُّنْيَا كَانَ صَالِحًا فِي الْأَرْضِ مُصْلِحًا، وَاللَّهُ قَدْ جَعَلَ الْإِنْسَانَ فِيهَا خَلِيفَةً، فَيَنَالُ مِنْ خَيْرَاتِهَا، وَيَتَمَتَّعُ بِالطَّيِّبَاتِ مِنْ رِزْقِهَا، وَيَذُوقُ الْحَلَالَ مِنْ لَذَائِذِهَا، فَإِذَا مَاتَ انْتَقَلَ مِنَ النَّعِيمِ الْفَاقِي إِلَى النَّعِيمِ الْبَاقِي.

أَمَّا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَانْحَرَفَ وَفَسَدَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ خَالَفَ حِكْمَةَ اللَّهِ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ بِالصَّالِحِينَ وَالْخِلَافَةِ فِيهَا، وَهُوَ مُعَذَّبٌ فِي الدُّنْيَا لَا مُحَالَةً بِالشُّكِّ وَالْحَيْرَةِ وَظِلَامِ الْكُفْرِ

والخوف، وتوبيخ الضمير، والتلَّهْف على الدنيا، وقد يكون في مُتعةٍ ظاهريّة، ولكنها كمُتعة الحيوان الأعجم ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [محمد: 12]، ثم مآل هذا العذاب الأكبر في الآخرة. فحِكْمَةُ خَلْقِ الحَيَاةِ عِمَارَةَ الْأَرْضِ والخِلافةِ فيها، والعملُ الصالح باستعمارها بالعلوم والمعارف والصنائع وعبادة الله، والسُّمُو بالروح والسعي لترقيتها.

والموتُ نهايةٌ للنفوس المطمئنة، تَرجع إلى ربها راضيةً مَرْضِيَّةً، ولا يَخْشَاهَا الْمُؤْمِنُ؛ لأنه بها يَسْمُو إلى لقاء الله لِيَدْخُلَ في عبادته وَيَدْخُلَ جَنَّتَهُ، أَمَّا بِالنسبة للنفوس الفاجرة فإنه نهايةٌ مُرْعِبة، تَبْدَأُ بِهَا مُحَنُهَا الْحَقِيقِيَّة. فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَلَا يَوَدُّ الْعَوْدَ إِلَى الدُّنْيَا بِمِلْكِهَا كُلِّهَا، وَأَمَّا الْفَاجِرُ فَيَقُولُ: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ ۖ ۝١١ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: 99-100].

ثم إِنَّ الموت في الأحياء ضرورةٌ لاستمرار الحياة على وجه الأرض، يَفْسَحُ فيها مَجَالَ الحياةِ الذاهبون للقادمين، ولو عاش كُلُّ مَنْ وُلِدَ لَتَعَدَّرَتِ الحياة، وَتَرَقَّبَ الموتُ يَجْعَلُ الحَيَاةَ حُلُوةً لَذِيذَةً، ولو كانت الموت لا تأتي لكانت الحياة مُجَلَّةً سَمَنَةً.

السؤال الثالث:

البرهان على قدرة الله لِحَلْقِهِ الدُّنْيَا:

الجواب:

كُلُّ مَا فِي الدُّنْيَا مِنْ مَخْلُوقَاتٍ يُبْرِهنُ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ فِي خَلْقِهَا، فَهَذَا الْإِنْسَانُ - مَثَلًا - كَانَ تَرَابًا ثُمَّ تَحَوَّلَ نَبَاتًا - لِأَنَّ النَّبَاتَ يَتَغَذَّى مِنْ مَوَادِّ فِي التُّرَابِ - ثُمَّ غِذَاءٌ لِلْإِنْسَانِ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، أَوْ بِوَاسِطَةِ لَبَنِ الْحَيَوَانَ وَلَحْمِهِ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ الْغِذَاءُ دِمًّا، فَيَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ نُطْقَةً مِنْ مَنِيِّ ثَمَنِيٍّ فِي قَرَارِ مَكِينٍ، ثُمَّ يُخَلَقُ فِي بَطْنِ الْأُمّهَاتِ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقِ فِي

ظلمات ثلاث، ثم يخرج من بطون الأمهات لا يعلم شيئاً، ويجعل الله له السمع والبصر والفؤاد، فإذا بلغ ظهر له أن يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ۝۷۷ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝۷۸ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝۷۹﴾ [يس: 77-79]. فلو نظر الإنسان في نفسه وخلقته لاقتنع بقُدرة الله وبِديع صنعه، قال تعالى: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: 21].

إن الإنسان صغيرٌ جداً بجانب ما خلق الله معه في الأرض، كالجبال الشاخنة، والبحار الواسعة، والأشجار الباسقة، والأنهار الجارية، وفي كلٍّ منها يظهر صنْع الله، هذا بُستانٌ واحدٌ، تُرابه واحدٌ، ويُسقى بِماءٍ واحدٍ، ثم تُثمر أشجاره وقد فَضَّلَ اللهُ بعضُها على بعضٍ في الأكل، فلو كانت بنت الطبيعة لما اختلفت في اللون أو في الطعم أو في الرائحة، ولكن فاق الطبيعة المُدبِّرُ الحكيمُ.

السؤال الرابع:

هل المسلمون من ذوي الأخلاق السيئة يتعذبون، ومن بعد ذلك يدخلون الجنة؟ ولماذا؟

الجواب:

المُذنبون المرتكبون كبيرة - من الذين آمنوا بالله ورسوله - ولم يتوبوا من ذنوبهم حتى ماتوا، بأن تركوا بعض الواجبات، أو فعلوا بعض المنهيات المحرّمات، ولكنهم عندما ماتوا كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، هؤلاء في مشيئة الله، إن شاء عذبهم بعذله، فهم أهل للعذاب، لبعضيائهم وذنوبهم ومُخالفتهم، وإن شاء تجاوز عنهم برحمته وفضله، وغفر لهم، وأدخلهم الجنة دون عذاب.

ثم إن الذين يُعَذَّبُونَ يَقْضُونَ المدَّةَ المحكوم عليهم بها في العذاب، وإذا انتهت خَرَجُوا مِنَ العذاب، وأَدْخِلُوا الجنة، ﴿فَمَنْ زُحْجِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: 185].

هذا مذهب أهل السنة والجماعة مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، فَرِيقُ الْمُؤْمِنِينَ الطَّائِعِينَ فِي الْجَنَّةِ، وَفَرِيقُ الْمُشْرِكِينَ الْكَافِرِينَ فِي النَّارِ، وَفَرِيقُ الْمُؤْمِنِينَ الْعَصَاةِ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ وَمَا لَهُمُ الْجَنَّةُ.

وقالت الخوارج: الناس مؤمنٌ وكافرٌ، فللمؤمن الجنة، وللکافر النار، ومن الکفار - عندهم - مُرْتَكِبُو كِبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ كَالزُّنَا وَالْخَمْرِ وَالْعُقُوقِ... الخ.

وقالت المعتزلة: المنازل ثلاثة: إيمانٌ وكُفْرٌ، وبينهما منزلةٌ ثالثةٌ لَا يُوصَفُ أصحابُها بِالْإِيمَانِ لِأَنَّهُمْ عَصَوْا، وَلَا يُوصَفُونَ بِالْكَفْرِ لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فالْمُؤْمِنُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْكَافِرُ فِي النَّارِ، وَالْعَصَاةُ لَا يَسْتَحِقُّونَ جَنَّةً وَلَا نَارًا، فَهُمْ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

وَالْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُدْعِمُ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ، لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِلَّا الْإِشْرَاقَ بِاللَّهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48].

ولكن على المسلم أَلَّا يَتَّكِلَ عَلَى رَجَاءِ الْغُفْرَانِ، وَيَنْهَمِكَ فِي الْعَصِيَانِ، فَإِنَّهُ كَلِمًا ارْتَكَبَ ذَنْبًا سَاءًا حَالَهُ، وَنُكِتَ فِي قَلْبِهِ [نُكْتَةٌ] ⁽¹⁾ سَوْدَاءٌ، فَإِذَا رَانَ عَلَى قَلْبِهِ السَّوَادُ

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ: وَمِنْ سُورَةِ وَبِلَ لِلْمُطَفِّفِينَ، حَدِيثُ (3334)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، فَإِذَا هُوَ تَرَعَّ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سَقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَغْلُو قَلْبُهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 14]». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

هَلَكَ، وَخُتِمَ لَهُ بِالشَّقَاءِ، فَلْيَحْذَرِ الْعُصَاةَ، وَلَا يَأْمَنُوا مَكْرَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْخَاسِرُونَ، وَلَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ كَثِيرًا وَلَا يَتَكَلَّمُ⁽¹⁾، وَيَجْتَهِدُ فِي الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالصَّدَقَةِ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُهُ، وَالْخَاسِرُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: أَنَا لَا أَتُوبُ الْآنَ؛ لِأَنِّي مَا زِلْتُ صَغِيرًا، فَمَنْ يَضْمَنُ لَهُ أَنْ يَعِيشَ إِلَى أَنْ يَكُونَ عَجُوزًا؟ ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ﴾ [الزمر: 54].

السؤال الخامس:

هل من وراء شهادة كل مسيحي الجنة؟

الجواب:

المسيحيون الذين كانوا أنصارًا لعيسى، وآمنوا به، وثبتوا على دينه الحق، وماتوا في سبيله، شهداء ولهم الجنة ومنزلة الشهداء، فلما جاء الإسلام فإن من أسلم منهم له أجران.

فالمسيحي إذا أسلم وشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، صحت شهادته - إن كان صادقًا فيها - وأحقت سيئاته الماضية إن كانت له؛ لأن الإسلام يجب ويقطع كل ما قبله، فإذا بادر إلى القيام بأركان الإسلام وفرائضه من صلاة وزكاة وصيام وحج، واجتنب كبائر الإثم والفواحش، مثل الخمر والزور والربا والسرقة والعقوق والقتل

(1) أي لا يتكلم على عمله، بل على فضل الله ورحمته، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلِ وَرَحْمَةٍ، فَسَدَّدُوا وَقَارِبُوا...»، أخرجه البخاري في كتاب المرضى، باب: تمني المريض الموت، حديث (5673).

والإشراك بالله والزنا والكذب والغصب والغيبة والنميمة، فهو من المؤمنين الصالحين: وأن يُرجى له دخول الجنة والنجاة من النار.

أما إن اقتصر على الشهادة فقط، ولم يَقم بأعمال المسلمين، فهو مؤمنٌ عاصٍ إن كان على يقين في شهادته، فهو - كما تقدّم الكلام عنهم - من أهل الكبائر، والمؤمنون درجات.

وعلى كلِّ حالٍ، فإنَّ النصراني إذا دخل في الإسلام بالشهادة يَنجو؛ لأنه آمنَ بالله وبجميع الرُّسل - منهم محمد - وأما في حال النصرانية فإنه يَكْفُر بِمحمد، وأما اليهودي فإنه في حال يهوديته يَكْفُر بالمسيح عيسى، ويَكْفُر بِمحمد، فإذا أسلم فقد آمنَ بجميع المرسلين. أما المسلمون فهم الناجون وحدهم؛ لأنهم يؤمنون بجميع المرسلين، ولا يُفرّقون بين أحدٍ من رُسُلِهِ، قال الله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ الرَّسُولَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285].

والكُفْرُ نوعان:

- كُفْرٌ بالله: وهذا لا يكون من المسلمين ولا من أهل الكتاب، فكلُّهم يؤمنون بالله.

- وكُفْرٌ بالرُّسل: فهذا وقع فيه أهل الكتاب كما تقدّم؛ لأنهم كفّروا بالمسيح أو بِمحمد، ونَجَا المسلمون لأنهم آمنوا بجميع الرُّسل.

السؤال السادس:

أناسٌ يُؤدُّون أركان الإسلام الخمسة كما هي، غير أنهم تنقصهم التربية، فيرتكبون الكذب، والغيبة، والأنانية، والسرقة... هل يدخلون الجنة؟

الجواب:

إذا كانوا يُؤدُّون أركان الإسلام حقًا، فمعنى هذا أنهم يشهدون أن لا إله إلا الله

وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَيَصُومُونَ رَمَضَانَ، وَيُحْجُّونَ الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ كَانَ هَذَا شَأْنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانَ مِنْ أَكْمَلِهِمْ فِي الدِّينِ، وَلَا يُتَوَقَّعُ مِنْهُ أَنْ يَرْتَكِبَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ، الَّتِي مِنْهَا الْكَذِبُ وَالْغِيبَةُ وَالسَّرَقَةُ.

إِنَّ الَّذِي يُقِيمُ الصَّلَاةَ يَقِفُ أَمَامَ رَبِّهِ خَمْسَ مَرَّاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى الْأَقْلَى، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيُنَاجِيهِ، وَيَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ رَاكِعًا سَاجِدًا خَاشِعًا، فَكَيْفَ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ - إِذَا كَانَ قَدْ صَلَّى حَقًّا - أَنْ يَرْتَكِبَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ، وَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45].

وَالَّذِي يُؤْتِي الزَّكَاةَ تَطْهِّرُ نَفْسُهُ مِنَ الرَّذِيلَةِ وَالشُّحِّ وَالْأَنَانِيَةِ، وَيَحَسُّ نَحْوَ إِخْوَانِهِ بِعَوَاطِفِ الشَّفَقَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَهَكَذَا مَنْ يَصُومُ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَمَنْ يَحْجُّ الْحَجَّ الْمَبْرُورَ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ تَطْهِّرُ الْمُسْلِمَ مِنْ عَقَائِدِ الرَّجْسِ وَفَاسِدِ الْأَعْمَالِ.

وَإِذَا رَأَيْنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَرْتَكِبُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَيَجْتَزِحُ السَّيِّئَاتِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ انْحَرَفَ عَنِ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ، وَوَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَذْكُرَهُ وَنَنْهَاهُ.

وَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ، إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ، وَأَمَّا مَنْ مَاتَ وَهُوَ عَاصٍ فَإِنَّ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي يَمُوتُ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَوْ بَعْدَ الْعَذَابِ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَصَاةِ.

جَمِيعُ الذُّنُوبِ يَغْفِرُهَا اللَّهُ بِمَشِيتَتِهِ وَفَضْلِهِ إِلَّا الشُّرْكَ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْكَارٌ لِلْوَحْدَانِيَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48].

شروط إسلام المسيحي

السؤال:

1 - ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لدى (كاثوليكي) يريد أن يُسلم، وصديقه مسلمة؟

ك. ليل (العاصمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. كل شخص شرح الله صدره للإسلام، وعرف أنه الحق، وآمن بالله، وأنه موجود، وأنه واحد لا شريك له، وصدق محمداً فيما جاء به من عند الله، وأنه رسول الله، فعليه أن يعلن الشهادة أمام الناس، فيقول: «لا إله إلا الله محمد رسول الله». فإذا أعلن الشهادة - مُصَدِّقاً بما جاء فيها - فعليه أن يقوم بأركان الإسلام: يَغْتَسِل من الجنابة، وَيَتَوَضَّأ، وَيُصَلِّي وقت الصلاة، ويصوم رمضان، وَيُزَكِّي إن كان له مال، ثم يَحْجُّ، فبهذا يكون مسلماً.

المسلمة لا تكون صديقةً لرجل ما زال غير مسلم، فإذا أسلم فهو (أخوها) في الإسلام، وَيَصِحَّ لها أن تتزوَّج به، وأمّا قبل إسلامه فهو أجنبي عنها تماماً، ليست أخته ولا صديقه، ولا يَصِحَّ أن تكون زوجته.

2 - وماذا عن جنسيته إذا لم يُغَيِّرْها؟

الجواب: إذا كانت جنسيته الأصلية غير مسلمة، فلا يَضُرُّه ذلك إن لم يَسْتَطِع أن يُغَيِّرْها، وأمّا إذا كان مسلماً وَغَيَّرَها إلى جنسية غير مسلمة، فإنّ ذلك طَعْنٌ في إسلامه، ويكون مُرْتَدّاً عن الإسلام.

3- ما حكم مسلم أو جزائري إذا أخذ جنسية فرنسية أو أجنبية، وهو لا يُغَيِّر دينه؟

الجواب: المسلم - أو الجزائري - لا يستطيع أن يأخذ الجنسية الفرنسية دون أن يَضُرَّ بدينه؛ لأنَّ الجنسية الجزائرية جنسية إسلامية؛ لأنَّ الدستور يَنْصُ في بَنْدِه الثاني: «الإسلام دين الدولة»، والدستور الفرنسي يُجْبِرُ المواطنين الفرنسيين على التَّبَرُّؤِ مِنَ الدين، وَيَمْنَعُهُمْ مِنْ تنفيذ أحكامه في الزواج، وفي الطلاق، وفي الإرث... الخ، لهذا أفتى الشيخ عبد الحميد بن باديس بِرَدِّة مَنْ تَحَنَّسَ بالجنسية الفرنسية.

أما الجنسيات الأخرى الأجنبية، فإذا كانت مسلمة كالجنسية التونسية والمغربية والمصرية والسعودية... الخ، فلا يَضُرُّ الانتقال إليها، وأما إذا كانت غير مسلمة كالإيطالية والألمانية والروسية والأمريكية، فمثلها كمثل الجنسية الفرنسية، يَخْرُجُ بها عن الإسلام.

4- هل صحيح أن الكاثوليكي إذا اعتنق دين الإسلام دخل الجنة؟

الجواب: نعم، إذا آمَنَ بالله، وملائكته، وكتبه، ورُسله، واليوم الآخر، وعمل الصالحات، وأدَّى الفرائض، وابتعد عن المعاصي، فإنه يَدْخُلُ الجنة، إن شاء الله، ولا يَبْقَى (كاثوليكيًّا)، بل يكون مسلمًا.

5- في حالة إنجاب الأطفال مِنْ طرف هذا المُسْتَسْلِم، ما هي الشروط التي يجب أن

تتوفر لديهم؟

الجواب: إذا أسلم حقًّا، فإنَّ أولاده مسلمون؛ لأنَّ الأولاد يَتَّبِعُونَ والدهم في الدين، وكذلك في الجنسية، ولهذا يَحْرُمُ على المرأة المسلمة أن تتزوَّجَ غير المسلم؛ لأنَّ أولادها يَتَّبِعُونَ أباهم في الجنسية والديانة.

والقانون المدني الجزائري له نصوصٌ مُحدِّدٌ مصير أولاد المرأة الجزائرية مِنْ رجل ليست له جنسية جزائرية إذا كان مسلمًا، أمَّا إذا كان غير مسلم، فإنه لا يُسَمَحُ لها بالزواج منه.

نَظَقُ بالشهادتين ولا يَدِينُ بالإسلام

السؤال:

سيدي الكريم، هل يُعاقِبُ الشرعُ الشخصَ الذي لا يَدِينُ بالإسلام، ومع ذلك يقول: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» مثل المسلمين، ويُعلّقُ في رقبته أو على صدره شارةً أو سلسلة بها آية من القرآن الكريم، أو كلمة الشهادة (لا إله إلا الله محمد رسول الله)؟ وماذا يكون عقابه إذا استوجب العقاب؟ هل تُقَطَّعُ أذنه وأنفه كما جاء في القرآن عند قول البعض، أو يكون عقابه الجلد وقطع اليد كالسارق، أو أنّ هنالك حُكْمًا آخَرَ في القرآن الكريم؟

سيدي الكريم، أرجو أن تُبَيِّنُوا لي حُكْمَ الشريعة في هذه المسألة، وإني أرتقب بشوق وصول فتواكم إليّ حتى أطمئن بما حَكَمَ الله به في كتابه الكريم.

عطاء المجيب راشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الشخص الذي آمن بالله ورسوله، وقال: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، مسلمٌ، آمنَ قلبه، ونطقَ لسانه، ولا نقول فيه - وقد أعلن إسلامه - ليس مسلمًا، الله يُنْهَانَا عَنْ ذلك، فإن فَعَلَ ما هو خارجٌ عن قواعد الإسلام عاقبناه به، إن سَرَقَ حُكِمَ عليه بِحُكْمِ السارق، وإن شَرَبَ الخمر كذلك، وإن زَنَا كذلك، وإن تَرَكَ الصلاة حُكِمَ عليه. أمّا قَطَعَ أنفه فلا يَقَعُ إلّا إذا قَطَعَ أنفَ أحد، ولْيَتُبْ إلى الله، وبابُ التوبة مفتوح.

أمّا إذا كان إعلانهُ الإسلام غير مطابقٍ لِمَا في قلبه، ولا يُؤْمِنُ بالله ولا باليوم الآخر، فهو منافق، وليس بمسلم، فالمسلمُ مَنْ اجتمعت فيه خصالُ خمسٍ هي: الشهادة أن لا

إله إلا الله محمد رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت إن استطاع. والمؤمن من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فمن اجتمعت هذه في قلبه وفي عمله فهو مسلم ومؤمن، وإن قصر في العمل عُوقِبَ بحسب تقصيره. والله الموفق.

06 ذو الحجة 1406هـ / 12 أوت 1986م

عدد الأنبياء والرسل

السؤال:

يُوجد في بعض الكتب أنّ عدد الأنبياء والمرسلين 180000 نبيّ ورسول، مع أنّ القرآن الكريم لم يذكُر سوى 25، فما هو قولكم في هذا؟ ومن أيّ مصدر جاءت هذه الكتب بهذا العدد للأنبياء والمرسلين؟ وفقكم الله لخدمة ديننا الحنيف، والسلام عليكم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. عددُ الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام كثير، فقد قال الله سبحانه في كتابه العزيز: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 24]، وقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15]، وكم من أمة خلت قبل ختم الرسالة بنبوّة محمد عليه الصلاة والسلام.

أوّل الأنبياء أبو البشر آدم عليه السلام، وآخرهم نبيّنا عليه الصلاة والسلام، ولا يصحّ إيمان أحدٍ حتى يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. فالإيمان بالرّسل ركنٌ من أركان الإيمان، ويجب الإيمان بنبوّة ورسالة كلّ من جاء ذكره في القرآن، ويكفي في غيرهم الإيمان الإجمالي، فلو أنكّر أحدٌ نبوّة إبراهيم، أو موسى، أو داود، أو نوح، لكان

كافراً؛ لأنه أنكر بعض ما جاء في القرآن، وهؤلاء هم: آدم، إدريس، نوح، هود، صالح، إبراهيم، لوط، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، يوسف، أيوب، شعيب، موسى، هارون، يونس، داود، سليمان، إلياس، اليسع، زكريا، يحيى، عيسى، ذو الكفل، وخاتم النبيين محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام، فالذين يجب الإيمان بهم تفصيلاً 25 نبياً ورسولاً، وقد جاءت نصوص في القرآن أن الله أرسل غيرهم، قال الله تعالى في سورة غافر - وهي مكية -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَكَ بِشَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [غافر: 78]، وقال سبحانه وتعالى في سورة النساء - وهي مدنية -: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: 164]، وجاء في سورة النحل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36]، وفي سورة فاطر: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 24]، وفي سورة الإسراء: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15].

أما العدد المحدد من الأنبياء ومن المرسلين، فلا يمكن أن يصح بتخمين، وإنما يؤخذ عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، والمشهور عند المتأخرين من علماء الكلام أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، منهم 313 رسولاً، ولكن لم ينزل ذلك في القرآن، ولم يصح حديث رواه أهل الصحاح الذين التزموا ألا يخرجوا في كتبهم إلا الحديث الصحيح، مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما من رجال الحديث، وغالب ما روي في الموضوع من الإسرائيليات الواضح أمرها، والتي حذر العلماء من الأخذ بها، وقد حكّموا عليها بالضعف أو بالوضع، وقد تضاربت الأعداد فيها، فارتفعت إلى الملايين، وانخفضت إلى بضعة آلاف، وكشف علماء الجرح والتعديل على ضعفها، أو حكّموا عليها بالوضع.

نقل القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن) من حديث كعب الأحبار - وهو يهودي أسلم وترغم أحاديث الإسرائيليات - أنه قال: «كان الأنبياء ألفي ألف ومائتي

ألف»⁽¹⁾، أي 2.200.000 (مليونين ومائتي ألف)، ثم قال القرطبي: «وقال مقاتل - وهو أيضًا يروي عن كعب الأحبار -: كان الأنبياء ألف ألف وأربعمائة وعشرين ألفًا»⁽²⁾، أي مليونًا وأربعمائة وعشرين ألفًا (1.420.000).

وعن أنس بن مالك أنه رضي الله عنه قال: «بَعَثَنِي اللهُ عَلَى أَثَرِ ثَمَانِيَةِ آلَافٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ»، ذكره أبو الليث السمرقندي. وقال الحافظ ابن كثير في هذا الحديث: «هذا غريب من هذا الوجه، وفي إسناده أحمد بن طارق، لا أعرفه بعدالة ولا جرح»⁽³⁾. فالحديث إذاً ضعيف، ثم قال القرطبي: «ثم أسند - يعني السمرقندي - عن شعبة، عن [أبي] إسحاق، عن الحارث الأعور عن أبي ذرٍّ قال: قلت: يا رسول الله، كم كانت الأنبياء، وكم كان المرسلون؟ قال: "كَانَتِ الْأَنْبِيَاءُ مِائَةً أَلْفٍ نَبِيٍّ وَأَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ أَلْفَ نَبِيٍّ، وَكَانَ الْمُرْسَلُونَ ثَلَاثِمِائَةً وَثَلَاثَةَ عَشَرَ"». ثم قال: القرطبي: «هذا أصح ما روي في ذلك، أخرجه الأجرِّيُّ، وأبو حاتم البُستي».

وما قال القرطبي أنه أصح ما روي في الموضوع، محكوم عليه بالضعف، بل بالوضع عند بعض علماء الحديث، ونص رواية منه كما جاء في تفسير ابن كثير من رواية ابن مردويه في تفسيره قال: «حدثنا إبراهيم بن محمد، حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن، والحسين بن عبد الله بن يزيد، قالوا: حدثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، حدثني أبي عن جدِّي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذرٍّ، قال: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: "مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ أَلْفًا". قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمْ الرُّسُلُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: "ثَلَاثِمِائَةً وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، جَمٌّ غَفِيرٌ". قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ كَانَ أَوَّلَهُمْ؟

(1) تفسير القرطبي (ج 6/ص 18).

(2) تفسير القرطبي (ج 6/ص 19).

(3) تفسير ابن كثير (ج 2/ص 471). وعبارة ابن كثير: «هذا غريب من هذا الوجه، وإسناده لا بأس به، رجاله كلُّهم معروفون، إلا أحمد بن طارق هذا، فلإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح».

(4) في النسخة المطبوعة: [ابن]. وما أثبتناه من تفسير القرطبي.

قَالَ: «آدَمُ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَبِيٌّ مُرْسَلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، خَلَقَهُ اللَّهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، ثُمَّ سَوَّاهُ قَبْلًا». ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَرْبَعَةٌ سُرْيَانِيُونَ: آدَمُ، وَشِيثُ، وَنُوحٌ، وَخَنُوحٌ - وَهُوَ إِدْرِيسُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ خَطَّ بِقَلَمٍ - وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ: هُودٌ، وَصَالِحٌ، وَشُعَيْبٌ، وَنَبِيُّكَ يَا أَبَا ذَرٍّ، وَأَوَّلُ نَبِيٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُوسَى، وَآخِرُهُمْ عِيسَى. وَأَوَّلُ النَّبِيِّينَ آدَمُ، وَآخِرُهُمْ نَبِيُّكَ».

ثم قال ابن كثير: «وقد رَوَى هذا الحديث بطوله الحافظ أبو حاتم ابن حبان البُستي... وقد وَسَمَهُ بالصَّحَّة، وخالفه أبو الفَرَج ابن الجوزي، فذَكَرَ هذا الحديث في كتابه (الموضوعات)، واتَّهَمَ به إبراهيم بن هشام هذا، ولا شكَّ أنه قد تَكَلَّمَ فيه غيرُ واحدٍ من أئمة الجَرَح والتعديل من أجل هذا الحديث»⁽¹⁾. ونقل ابن كثير عددًا كبيرًا من الأحاديث لم يَصِحَّ منها حديث واحد.

أما المصادر لما جاء من أعداد محدودة، فتجدها في كُتُب التفسير والحديث، وخصوصًا كتب التفسير الكبيرة، كما تجدها في كُتُب علم الكلام (التوحيد)، وهي تستند على أحاديث مَرْوِيَّة عَنْ أُسْلَمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَاب، وَيُسَمِّيها الْعُلَمَاءُ: الْإِسْرَائِيلِيَّات، وَأَغْلَبُ الْإِسْرَائِيلِيَّات تُنْسَبُ إِلَى كَعْبِ الْأَحْبَار، وَإِلَى وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ، كَلَاهُمَا لَهُ عِرْقٌ فِي الْيَهُود، أُسْلَمَ وَكَانَ بَلَاءً عَلَى الْإِسْلَام⁽²⁾.

وَكَغَبِ الْأَحْبَارِ وَثَقَّهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، وَجَرَّحَهُ آخَرُونَ وَاتَّهَمُوهُ فِيهِمَا يَرُوي، وَقِيلَ إِنَّ كَعْبًا كَانَ عَالِمًا بِالْمُؤَامَرَةِ ضَدَّ عَمْرَ التِّي أدَّتْ إِلَى اغْتِيَالِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمْرَ قَبْلَ قَتْلِهِ

(1) انظر: تفسير ابن كثير. ج 2/ ص 470.

(2) قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة النمل (ج 6/ ص 197)، بعدما أوردَ مجموعة من الأخبار في قصة ملكة سبأ مع سليمان عليه السلام: «والأقرب في مثل هذه الشَّيَاقَات أنها مُتَقَلَّاة عَنْ أَهْلِ الْكِتَاب، بِمَا يُوجَدُ فِي صُحُفِهِمْ، كَرَوَايَاتِ كَغَبٍ وَوَهْبٍ - سَاعِجُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - فِيهَا تَقْلَاةٌ إِلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، مِنْ الْأَوَابِدِ وَالْغَرَائِبِ وَالْعَجَائِبِ، بِمَا كَانَ وَمَا لَمْ يَكُنْ، وَمِمَّا حُرِّفَ وَبُدِّلَ وَنُسِخَ. وَقَدْ أَغْنَانَا اللَّهُ سَبْحَانَهُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ وَأَنْفَعُ وَأَوْضَحُ وَأَبْلَغُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ».

بثلاثة أيام أنه يموت بعد ثلاثة أيام، وزعم أنه وجد ذلك في التوراة⁽¹⁾، وهذا بلا شك كَذِبٌ منه، أنه يجِد قَتْلَهُ في التوراة بعد أيام ثلاثة، قبل اغتياله، فكان ذلك.

وانظر إلى ما رُوي في حديث أبي ذرٍّ، كيف يزعم أن آدم من السُريّان، مع أن السُريّان كان آدم لم يُلدهم بعد، وكيف كان أبو ذرٍّ يضايق النبيّ ﷺ بالأسئلة، كأنه شرطي يستنطق مُتَّهَمًا، وما كان ذلك شأن الصحابة في سؤال النبيّ ﷺ، وأبو ذرٍّ من السابقين الأفضلين، وفي أسلوب الحديث ركافة، وقد كان رسول الله ﷺ أفصح العرب، نشأ في بني سعد يَدُّ أنه من قريش، وانظر أيضًا إلى حرص الرواة أن يجعلوا أنبياء بني إسرائيل نصف عدد جميع الأنبياء، وهم الذين شهد الله عليهم بأنهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير حقٍّ، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، وانظر إلى ما جاء في الحديث من أن أول الأنبياء في بني إسرائيل هو موسى، مع أن إسرائيل هو يعقوب، ومن ذريته يوسف، وجاء موسى بعد قرون لينقذ بني إسرائيل من هوان فرعون، أفلم يكن فيهم رسول ما بين يوسف وموسى؟

فالحزم الذي ينبغي الأخذ به، عدمُ الجزم بعدد مُحدّد من الأنبياء والمرسلين؛ لأنه لم يرد هذا التحديد في القرآن ولا في الحديث الصحيح، والجهلُ بذلك لا يضُرّ، فيما عدا من ذكرهم القرآن، والاعتماد على التخمين اتِّباعٌ للوهم والظنّ، وإنّ الظنّ لا يُغني عن الحقِّ شيئًا، والله أعلم.

1980 / 03 / 18م

(1) أخرجه ابن عساکر في تاريخه. ج 44/ ص 408.

علامات الساعة

السؤال:

قرأتُ في كتاب (رياض الصالحين) أنَّ جبريل عليه السلام سأل محمدًا ﷺ فقال: "أَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمُسْتَوَّلُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»". إني لم أفهم معنى هذه العبارات. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ب.ج

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: هذا هو الجزء الأخير من الحديث المشهور بحديث جبريل عليه السلام كما رواه مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد جاء جبريل مجلس النبي ﷺ ومعه أصحابه لِيُعَلِّمَهُمْ دِينَهُمْ، فجلس جبريل - وهو في صورة رجل غريب - من النبي مجلس التلميذ المتعلِّم، وأخذ يسأله عن الإسلام، ثم سأله عن الإيمان، ثم سأله عن الإحسان، ثم سأله عن الساعة، وكان الرسول ﷺ يُجيبه عن كلِّ سؤالٍ بِمَا يَعْلَمُ، فإذا انتهى من جوابه، قال: «صَدَقْتُ»، بِمَا يَدُلُّ على معرفة السائل بِمَا سأل عنه، فلم يكن الغرض من السؤال فائدة المعرفة للسائل بِمَا سأل، ولكن كان الغرض هو لَازِمُ الفائدة، وهو هنا أن يتعلَّم غيره من الصحابة جوابَ هذه الأسئلة، ولهذا قال الرسول ﷺ لأصحابه بعد ارتحال جبريل: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

ثانياً: كان آخر ما سأل عنه جبريل قوله: «أَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟»، فكان جواب الرسول عليه الصلاة والسلام أنه لا عِلْمَ له بها، كما أنَّ السائل - وهو جبريل رسول

الوحي إليه - لا عِلْمَ له بها؛ لأنَّ الساعةَ يَمَّا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وقد أخفاها عن كُلِّ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، فلا يَعْلَمُهَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَلَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ.

والمراد بالساعة المسؤول عنها القيامةُ بعد نهاية العالم، وفناء الحياة الدنيا، والدخول في عالم الآخرة، والبعث، والنشور، والجزاء على الأعمال، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾ [الزلزلة: 7 - 8]. والتَّصْدِيقُ بذلك مِنْ قواعد الإيمان التي لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ: «وَالْيَوْمَ الْآخِرِ».

وفناء الدنيا - أو العالم - حَقِيقَةٌ مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي يُسَلِّمُ بِهَا عُلَمَاءُ الْكُونِ، مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ كَفَرَ، وَإِنْ أَتَكَرَّ الْمُبْطِلُونَ الْقِيَامَةَ وَالْبَعْثَ وَالنَّشُورَ، وَلَكِنَّ الْجَمِيعَ يَتَسَاءَلُونَ مَتَى تَنْتَهِي عِمَارَةُ الْكُونِ، وَتَكُونُ الْقِيَامَةُ، وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ هَذَا مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ اسْتَأْثَرَ بِهِ، وَتَسَاءَلَ عَنْهُ النَّاسُ، وَاسْتَأْثَرُوا إِلَى مَعْرِفَةِ أَيِّ شَيْءٍ عَنْهُ.

وقد عَلَّمَنَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ أَنَّ (السَّاعَةَ) مَجْهُولَةٌ مِنَ الْخَلْقِ جَمِيعِهِمْ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ النَّبِيُّ الْمُرْسَلُ وَالْمَلَكُ الْمُقَرَّبُ، فَهَذَا مُحَمَّدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِمَامُ الْمُرْسَلِينَ يَسْأَلُهُ جَبْرِيلُ عَنْهَا فَيَقُولُ: «مَا الْمُسْتَوْلُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». وَقَبْلَ جَبْرِيلَ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْمِهِ أَوْ مِنَ الْيَهُودِ، فَجَاءَ الْجَوَابُ بِالتَّيْتِيسِ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ (٤٤) فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴿٤٥﴾ إِلَى رَبِّكَ مُنْهَاهَا ﴿٤٦﴾ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا ﴿٤٧﴾ [النَّازِعَاتِ: 42 - 45]. فمُنْتَهَى عِلْمِ السَّاعَةِ إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَفِي آيَةٍ أُخْرَى يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ يُقَلَّتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الْأَعْرَافِ: 187]. فَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي السَّاعَةِ تَحْكُمُ بِكَذِبِ كُلِّ مَنْ حَدَّدَ وَقْتَهَا، وَبِطُلَانِ كُلِّ مَنْ تَنَبَّأَ بِوَقْتِ لَهَا، وَمَعَ هَذِهِ التَّأَكِيدَاتِ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ اغْتَرَّوا بِدَسَائِسِ الْيَهُودِ، وَرَاحُوا يُحَدِّدُونَ لِنَهَايَةِ الْعَالَمِ، وَيُقَدِّرُونَ عَمْرَ الدُّنْيَا وَمِنْ

هؤلاء مَنْ قال: «الدنيا تنتهي في القرن الرابع عشر»، وها هو القرن الرابع عشر قد انتهى، وقد قضينا ثلاثة أعوام من القرن الخامس عشر، ونحن بخير، والحمد لله.

ثالثاً: ومن أشرط الساعة وأمارات قُرْبِها ما جاء في هذا الحديث (حديث جبريل)، وفي هذه الرواية ذَكَرَ منها اثنان: أولهما: ما جاء في قوله ﷺ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا»، أو «رَبَّهَا»، والثاني: تطاول الحفاة العُراة رِعاء الشَّاء في البُنيان.

أما الأُمَّةُ، فهي في لغة العرب: المملوكة. ومُقابِلُها في الرجال: العبد. ويجمعها لفظ: الرقيق.

وكان الرُّقُّ نظاماً شرعياً معمولاً به، يَمْلِكُ الإنسان أخاه الإنسان كما يَمْلِكُ سائر أنواع المال: النقود، والعقارات، والمنقولات، والحيوان. وجاء الإسلام فلم يُلْغِه فوراً لإجماع الأمم عليه في ذلك الوقت، وتَعَذَّرَ تنفيذه من أمة الإسلام وحدها بين الأمم، إذ يُؤدِّي ذلك إلى استرقاق المسلمين دون غيرهم، ولكنه قَيَّده بقيود كثيرة، وفتح الأبواب العظيمة للحرية، ومنعَ منْعاً باتاً ظلم الرقيق وتعذيبه، وجعله يُعْتَقَ لأدنى سبب، ومن أعظم أسباب الحرية أن (الأمة) إذا مَلَكَها أحدُ أوليائها - مثل أبيها أو أخيها أو ولدها - تُعْتَقَ عليه فوراً، وتُصبح حرة، وكذلك العبد يُعْتَقَ إذا مَلَكَه قريبه، وكذلك إذا حَمَلَت الأمة من سيدها، فبِمُجَرَّدِ حَمْلِها تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٌ، لا يَسْتَطِيعُ التفريط بها بالبيع، فإذا مات أصبحت بعده حرة.

وأثناء القرن الماضي أجمعت الأمم على القضاء على الرُّقِّ، وتحريم الاتجار في العبيد، فانتهى هذا النظام البغيض، وكان مبدأ ذلك قارة أمريكا، ثم عَمَّ أنحاء العالم، ولم يَبْقَ معمولاً به في أي أمة من الأمم.

ومن العجيب أن بعض المسلمين تَمَسَّكُوا به طويلاً حتى النصف الأول من هذا القرن: في السعودية، والمغرب، وموريتانيا، ثم أُلْغِيَ، والحمد لله. والمسلمون أجدر الأمم بتطبيق هذا الإلغاء؛ لأن الإسلام حَرَّرَ الإنسان الحرية الكاملة جسماً وروحاً.

و"الرَّبُّ" في العربية يُطْلَق على السيد، وعلى المالك، وعلى المُربِّي، وعلى صاحب الشيء المُتَصَرِّف فيه، ويُطْلَق على المَلِك؛ لأنه صاحب المملكة، وسيد الرِّعْيَةِ، والمُسيطر على مصيرها، وتربيتها في القوانين والأعوان والنَّجْدَةِ.

والمعنى الظاهر من ألفاظ الحديث، أَنَّ من علامات الساعة وأشراتها أَنْ يَمْلِك الإنسان (أُمَّه) التي وَلَدَتْه حقيقة، فتصبح (الأُمَّة) تَحْمِل وتَلِد، فيؤول أمرها مع (ولدها) أَنْ يَمْلِكها، وَيَسُودها، وتصبح أُمَّةً له، وَمِلْكًا مِنْ جملة أملاكه.

وقد أَوَّل العلماء معنى هذا الحديث على وجوه كثيرة، بناءً على فَهْمِهِ على وجه الحقيقة، وعلى ما أَلْفَوْه مِنْ نظام الرِّقِّ السائد في زمنهم؛ لأنَّ نظام الإسلام لا يَسْمَح أَنْ يَمْلِك الإنسان أُمَّه، ولكن أكثرها مُسْتَبْعَدٌ، ولا يَنْتَبِق في كُلِّ الظروف والأحوال، وخصوصًا بعد إلغاء الأمم نظام الرِّقِّ.

وأحسنُ ما أَوَّل به الحديث وأَصَحُّه ما نَقَلَهُ الحافظ ابن حجر في كتابه النفيس فتح الباري في شرح صحيح البخاري، إذ قال في معنى الحديث: «أَنْ يَكْثُرَ العقوق في الأولاد، فيُعَامِل الولدُ أُمَّه مُعَامِلَةَ السيد أُمَّته مِنْ الإهانة بالسَّبِّ، والضرب، والاستخدام، فَأُطْلِقَ عليه [رَبُّهَا] مجازًا لذلك، [أو] المراد بِالرَّبِّ: المُربِّي، فيكون حقيقة»⁽¹⁾. ثم قال: «وهذا أَوْجَهُ الأَوْجِه عِنْدِي لِعُمُومِهِ؛ وَلأنَّ المَقَامَ يَدُلُّ على أَنَّ المراد حالة تكون - مع كَوْنِهَا تَدُلُّ على فساد الأحوال - مُسْتَغْرَبَةٌ، وَمُحَصَّلُهُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ السَّاعَةَ يَقْرُبُ قِيَامُهَا عِنْدَ انْعِكَاسِ الأُمُور، بِحَيْثُ يَصِيرُ المُرَبِّي مُرَبِّيًا، وَالسَّافِلُ عَالِيًا».

فهذا الوجه الذي اختاره الحافظ يكاد يكون مُتَعَيِّنًا الآن بعد أَنْ أُلْغِيَ نظام الرِّقِّ، وأصبح مِنْ غير الممكن تفسير الحديث بِمَا ذهب إليه بعضُهم، ولأنَّه وَجْهٌ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي كُلِّ زَمَنٍ، وَقَدْ كَثُرَ العقوق بالفعل، و[شُجِّعَ]⁽²⁾ التَّخَلُّصُ مِنْ سُلْطَةِ الأبَوَّةِ، وَعُدَّ مِنْ

(1) فتح الباري. ج 1/ ص 122 - 123. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ، وَأثبتناه مِنْ فَتْحِ البَارِي.

(2) فِي الأَصْلِ: [ضَجَّعَ]. وَمَا أَثبتناه هُوَ الَّذِي ظَهَرَ لَنَا صَوَابُهُ.

فساد التربية شعور الولد بالخضوع لأبويه.

وثانيهما: ما جاء في قول الرسول: «وَأَنْ تَرَى الْخُفَاءَ الْعُرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ».

يقول: من علامات الساعة أن يرى هؤلاء الناس الموسومين بأنهم خُفَاءُ عُرَاءَ عَالَةٍ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَغَيَّرُ حَالُهُمْ، وَتَتَحَسَّنْ مَا دَتَهُمْ، وَيَنْقَلِبْ أَمْرُهُمْ إِلَى أَثْرِيَاءَ مُتَرَفِينَ، يَبْنُونَ الْقُصُورَ الْمُشِيدَةَ، وَيُبَالِغُونَ فِي رَفْعِهَا، وَيَتَنَافَسُونَ فِي التَّطَاوُلِ بِهَا. والخُفَاءُ: جَمْعُ الْخَافِي، وَهُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ حِذَاءً يَلْبَسُهُ، وَلَا نَعْلًا يَتَعَلِّعُهُ، وَلَا خُفًّا يَمْشِي بِهِ.

والْعُرَاءُ: جَمْعُ الْعَارِي، وَهُوَ مَنْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا يَسْتُرُهُ، وَالْكَاسِي هُوَ الَّذِي لَهُ ثِيَابٌ تَسْتُرُ جِسْمَهُ.

والعَالَةُ: جَمْعُ الْعَائِلِ، وَهُوَ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ.

وَالرَّعَاءُ: جَمْعُ الرَّاعِي، وَهُوَ الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحَيَوَانَاتِ، يَسُوقُهَا إِلَى الْمَرَاعِي، وَيَجْرُسُهَا مِنَ الذَّنَابِ وَاللُّصُوصِ، وَيَدْفَعُ عَنْهَا الْآفَاتِ. وَيُطْلَقُ وَصْفُ (الرَّاعِي) عَلَى الْمَسْئُولِ الَّذِي يَتَوَلَّى أَمْرَ الْجَمَاعَةِ، كَالرَّئِيسِ وَالْمَلِكِ، وَحَتَّى الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ رَاعٍ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا (رَاعِيَةٌ) أَيْ مَسْئُولَةٌ.

الشَّاءُ: جَمْعُ الشَّاةِ، وَهِيَ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْغَنَمِ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَتُجْمَعُ عَلَى شَاءٍ وَعَلَى شِيَاءٍ وَشِوَاهٍ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا (شَاوِيٌّ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَبَائِلُ الشَّاوِيَّةِ فِي الْجَزَائِرِ وَالْمَغْرِبِ، نُسِبُوا إِلَى الشَّيَاءِ لِشِدَّةِ عَنَائَتِهِمْ بِهَا، وَكَثَرَتِهَا عَنْدهُمْ.

وَيَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ: يُغَالِبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي اسْتِطَالَةِ الْبُنْيَانِ، وَيَتَبَاهَوْنَ بِذَلِكَ وَيَتَفَاخَرُونَ.

وَالْبُنْيَانُ مِنْ شَأْنِ سُكَّانِ الْمُدُنِ الْكَبِيرَةِ الْمُتَبَحِّرَةِ الْعِمْرَانِ، وَتَشِيدُ الْقُصُورَ الشَّوَامِخَ

من شأن ذوي الثروات الطائلة، والمال الغزير، لارتفاع تكاليفها، فهؤلاء الأغنياء
الأثرياء هم الذين يُنفقون ثرواتهم في البنيان المرتفع تفاخراً واعتزازاً.

أما أهل البدَاوة - وخصوصاً الفقراء العُراة الحُفَاة - فإنهم يَسكنون الخيام المنسوجة
من الشَّعر والوَبَر، أو البسيط من الأكواخ، ولا يَصِلُون إلى البيوت والدُّور المبنية فَضْلاً
عن القصور المُشَيَّدة المتطاولة. فإذا انقلبت الحال، ورأيت هذه العلامة، فقد قُرِبت
الساعة.

وما جاء في الحديث من علامات الساعة قد رأينا بعضه، من عقوق الأبناء للأباء
بالشَّم أو بالضرب أو بالإهانة، كما رأينا هؤلاء الحُفَاة العُراة العالة قد أصبحوا يَمْلِكُون
أو يَسكنون القصور الشائخة، وقد مَلَكَت الطبقة العاملة قصور قياصرة روسيا، وزادت
عليها تشييد مئات الآلاف من القصور، وفي بلدان الغرب أصبح من كانوا حُفَاة عُراة
رعاء الشاء يَتَطاولون في البنيان.

ولا يُستبعد مجيء الساعة وانقضاء عمر الكون في أيِّ لحظة كانت، فإنَّ الساعة لا
تأتي إِلَّا بَغْتَةً. وقد أَجْمَعَ الخبراء على أنَّ ما صنعه الإنسان من قنابل الفَتَك والدمار في
الدول العظمى: أمريكا، وروسيا، وإنكلترا، وفرنسا، والصين، يكفي لدمار كلِّ ما على
الأرض من عمران.

ولا نقول هذا واقع قريباً لا محالة، ولكننا نقول: قد يقع، وقد يَتَغَيَّر العمران فوق
الأرض، وتأتي الساعة، كما يُمكن أن تُعمر الدنيا بعدنا الآلاف من السنين، والله سبحانه
يقول: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 59]، و﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: 187]، إنها
نحن نؤمن بأنها آتية لا ريب فيها.

كَتَبَ اللهُ لَنَا السَّلاَمَةَ وَالنَّجَاةَ مِنْ أَهْوَالِهَا. آمين.

25 ربيع الثاني 1403هـ / 08 فبراير 1983م

حقيقة حلول الجن في جسم الإنسان

السؤال:

ما دام الجن موجودًا مع الإنسان فوق هذه الأرض، بدليل الآية: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، هل صحيح أن الجن يدخل في الإنس ويصيبه؟ وهل صحيح كذلك ما يُسمونه بـ (العربية)، أي قراءة القرآن على المصاب بالجن ليخرج منه؟
سائل مُسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
طبيعة الإنسان وخلقته مُنافية لطبيعة الجن وخلقهم، وقد دَلَّ القرآن على أنهم من نار، والإنس من طين، وأنهم يروؤنا، ونحن لا نراهم: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَكُمْ هُمْ وَقِيلُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا رَأْيَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: 27]، ودَلَّت الآية أن مَسَّ الشيطان يجعل الإنسان يتخبط كـ ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: 275]، ودَلَّت الآثار على أنه غير مُسلَّط علينا؛ لأنه لو سلَّط علينا لأضرَّ بنا تسلُّطه كثيرًا.

فلا تُصدِّق مَنْ يدَّعي أنه (سكَّنه جنِّي وحلَّ فيه، وأنه يتكلَّم بلسانه)، قد يكون وليًّا له، يُومئ إليه ويوسوس له بما شاء من الفتن، والقرآن يدلُّ على الولاية بين إنسي وجنِّي: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 27]، ولم يدلُّ على الاندماج والتزاوج بين إنسي وجنِّي، أو بين جنِّي وإنسي، وقد يُصاب الإنسان بالصرع، فذلك داءٌ معروف للأطباء، معروفة أسبابه وعلاجه، أمَّا أن يكون بسبب إصابة الجن، وأنه يُعالج بقراءة (قلُّ أوحى إلي)، مع تقديم فتيل من النار، فليس بصحيح، ويدلُّ على عقلية ساذجة متأخرة.

تعذيب إبليس بالنار

السؤال:

إذا كان إبليس - لعنه الله - قد خُلِقَ مِن نارٍ، فكيف يُعَذَّب؟ وهل النار تُعَذَّب النار؟
س. صلاح الدين (المسيلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.
دَلَّت الآيات الصريحة، والأحاديث الصحيحة، على أنَّ إبليس - لعنه الله - عصي ربه وتَحَدَّاه، فأثار غَضَبه، فطرده مِنَ الجنة دار النعيم، وهبط إلى الأرض دار المِحنة، وأنه كتب عليه العذاب الشديد، يَسْتَحِقُّه العاصي لأوامر ربه، وأنواع عذاب الله في الجحيم كثيرة، منها العذاب بالنار، فالله يقول: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ نَفْسًا نَّظْمًا عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 19]، فالنارُ مِنْ جُمْلَةِ ما يُعَذَّبُ به، [لا أنها كُلُّ ما يُعَذَّبُ به]⁽¹⁾، ففي الآية - كما ترى - لم يَحْصُر فيها، بل جَعَلَهُ نَكِيرَةً في سياق الإثبات، صادقةً بأيِّ أنواع العذاب، وكلمة ﴿وَمَنْ﴾، عامَّةٌ، صادقةٌ بِعُصَاةِ بني آدم والجنِّ، والإنسان في الدنيا يُعَذَّبُ بشدَّة البرد، وقد هُزِمَت جيوش النازية بفعل بَرْدٍ روسيا، بعد أن بلغت نحو 20 كلم من موسكو، وقبلها هُزِم نابليون بفعل البَرْد، بعد أن دخلت جيوشه موسكو، وقال الخبراء أنَّ الجندي كان يَسْقُط ميتًا بِفعل تَجَمَّد السوائل التي في بدنه، ومنها الدم والعِذْرَة والبول، وهذا عذاب الدنيا بالبرد، وذَكَر النار والعذاب بها في الآخرة لا يَنْفِي العذاب بغيرها.

(1) في النسخة المطبوعة: [لا أنها ليست كُلُّ ما يُعَذَّبُ به]. وما أثبتناه هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

فَكُنْ مَطْمَئِنًّا أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الْمَرْدَّةَ مِنَ الْجَنِّ الَّذِينَ عَصَوْا رَبَّهُمْ - وعلى رأسهم إبليس اللعين - بِمَا يَسْتَحِقُّونَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ، ومنها النار، ومنها غير النار، وإذا كانت طبيعة إبليس نارية، فَمَنْ قَالَ لَكَ أَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ، وَلَا يَتَعَذَّبُ بِهَا؟ إِنَّكَ مَخْلُوقٌ مِنَ التُّرَابِ، وَيَقْتُلُكَ الرِّصَاصُ وَالْحَدِيدُ وَكُلُّ سِلَاحٍ، وَهِيَ مِنَ الْأَرْضِ، كَانَتْ قَبْلَ صُنْعِهَا سِلَاحًا تَرَابًا. وإلقاء مثل هذا السؤال فضولٌ، وقد يُتَّهَمُ صاحبه، وكان عمر بن الخطاب يُؤدِّبُ عليه رضي الله عنه، يَكْفِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ إبليس أَبَى تَفْهِيمَ أَمْرِ اللَّهِ لَهُ وَاسْتَكْبَرَ، فَاسْتَحَقَّ الْعَذَابَ.

مُعَامَلَةُ الْفِرْقَةِ الْبَهَائِيَّةِ

السؤال:

في قريتنا عدد من البهائيين، لا يتجاوز عددهم أصابع اليد، وقد انكشف أمرهم، وتبين نفاهة ما عندهم، بما جعل الناس يتساءلون: هل يجب مقاطعتهم اقتصاديا واجتماعيا؟ وإذا مرض أحدهم، هل تجوز عيادته؟ وإذا مات أحدهم، هل يُغسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ؟

سائل مسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: قامت الدلائل الواضحة على ضلال البابية، وكُفِرَ البهائية، وتبين لكل المؤمنين أنَّ هؤلاء الناس ليسوا بمسلمين؛ لأنهم لا يشهدون بوحداية الله، ولا بالرسالة المحمدية، وأنه خاتم النبيين، كما لا يصلُّون بصلاة المسلمين، ولا يصومون بصومهم، لهم صيامٌ خاص في مارسٍ من كلِّ عام، ولا يُزَكُّون كما يُزَكِّي المسلم، ولا يَحْجُّون بِحَجِّنَا، فَلَهُمْ كَعْبَتُهُمْ.

فماذا بقي لهم من الإسلام؟ بل إنهم يُعتَبَرُونَ مِنَ الكافرين المرتدِّين؛ لأن آباءهم كانوا مسلمين، وبعضهم كانوا يقرؤون القرآن، ثم خرجوا من الإسلام، واتبعوا دينهم الجديد.

ثانيًا: بما أنهم خرجوا من الإسلام إلى غيره، وكانوا من المعتدين عليه؛ لأنهم يَدْعُونَ الناس إلى اتباع مذهبهم، والكفر به ورسوله، وبما أنهم أصدقاء الصهيونية المعتدية على المسلمين، المُخْرِجين للفلسطينيين من ديارهم وأموالهم، فإنه لا يجوز لمسلم أن يُؤَادَّهم ويُوَالِيَهُمْ ويتعامل معهم، وهذا مع كل كافر يُحَادُّنا في ديننا، ويُخْرِجنا من ديارنا، أو يُظَاهِر مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بنا، قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ قُولُوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝٩﴾ [الممتحنة: 8 - 9]، وفي آية أخرى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ ۝﴾ [المائدة: 51]، وقد قامت البيِّنات الواضحة على أن البهائية والقاديانية أصدقاء وعُملاء الإنجليز.

ثالثًا: ولا يجوز التزوُّج منهم؛ لأن البابية والبهائية كافرة بالله، فلا هي مسلمة، ولا هي كتابية، ولا يجوز التزويج إليهم؛ لأن المسلمة لا تتزوَّج إلاّ مسلمًا، والبابي والبهائي غير مسلمين، ومن مرض منهم لا يُعَاد، ومن مات منهم لا يُغَسَّل، ولا يُكْفَن، ولا يُصَلَّى عليه في المقبرة، ولا يُسَمَحُ بإدخاله المسجد؛ لأنه نَجَسٌ بنص القرآن⁽¹⁾، ولا يُدْفَن في مقابر المسلمين؛ لأنه ليس منهم، ولكن تُوَارَى جُثَّتُهُ تحت التراب، كما تُوَارَى جِيف الكلاب والحيوانات النافقة، حتى لا يَتَأَذَّى منها الناس.

رابعًا: ولكن ينبغي أن تكون هذه التصرفات في هدوء، صادرة عن اقتناع من الجماعات الإسلامية، ودون استعمال للقوة والشَّعْب، وإثارة للفتن، ومن تاب منهم

(1) قال تعالى: ﴿يَتَأَذَّى الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾ [التوبة: 28].

وَأَنَابَ وَرَجَعَ إِلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَاعْتَرَفَ بِكُفْرِهِ السَّابِقِ، وَشَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِ، إِذَا تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّوْبَةِ، وَهَذَا عَلَى غَيْرِ رَأْيِ مَالِكٍ، الَّذِي لَا يُفْتِي بِصَحَّةِ تَوْبَةِ الزَّانِدِيقِ.

1987/06/29م

حكم القيام ببعض أركان الإسلام وترك بعضها

السؤال:

هل يجوز أداء بعض قواعد الدين الإسلامي، وترك البعض الآخر؟ وما حكم القائم ببعض، والتارك لبعض؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

قواعد الإسلام خمس: - شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله - إقام الصلاة - إيتاء الزكاة - صوم رمضان - حج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

أما الشهادة، فلا بد من النطق بها، مع التصديق، ولا يكفي التصديق وحده، كما أن النطق وحده دون تصديق، يعدُّ صاحبه مُنَافِقاً، والعياذ بالله. فمن تركها - أي الشهادة - فلا إسلام له، ومن قالها بلسانه، جازماً بقلبه: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»، فقد أصبح مسلماً مؤمناً، وعليه أن يُقيم الصلاة، ويُؤتي الزكاة إن بلغ ماله النصاب المعلوم، وأن يصوم شهر رمضان إن كان مُكَلَّفًا، ويحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً.

كما عليه أن يلتزم شرائع الإسلام، فيحلَّ ما أحلَّ الله، ويحرم ما حرم الله، ويدين دين الحق، ويقدر التزامه بقدر استقامته وصلاحه، فإن قام ببعض وترك البعض - مع

بقائه على الإيمان بالله ورسوله، واعترافه بالذنب والعصيان - فهو المرتكب للذنوب.
والصحيح من المذاهب، أنه لا يكفر بذلك، وإنما هو في مشيئة الله إن مات وهو
على عصيانه، كمن ترك الصيام، أو من ترك الحج وهو مستطيع له، وكمن شرب
الخمر، أو أكل الخنزير، وهو يعترف بأنه حرام.

أما إذا أنكر الوجوب، فقال مثلاً: الصلاة غير واجبة، والصوم غير واجب،
والزكاة غير واجبة، والحج على من استطاع غير واجب، أو قال: الخمر حلال، ولحم
الخنزير حلال، والميسر وماله حلال، والظلم والزور وقتل المسلم حلال، فهذا كافر، لا
يُعدُّ في المسلمين، ولا يُحسب منهم، ويُقتل كُفراً لا حداً.

سبب تسمية عيسى عليه السلام: المسيح

السؤال:

لماذا نُسَمَّى عيسى عليه السلام: المسيح؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.
لسنا نحن الذين سَمَّينا عيسى بذلك، بل الله هو الذي سَمَّاه كذلك، قال في سورة
آل عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: 45]، فكلًّا التسميتين منه: عيسى بن
مريم، والمسيح بن مريم، كما في هذه الآية، وفي آيات أخرى.

قال القرطبي: «والمسيح لقبٌ لعيسى، ومعناه الصديق»⁽¹⁾، ومن المعلوم أن اللقب

(1) تفسير القرطبي. ج 4/ ص 88.

عَلَّمَ كَالاسْمِ الْمُعَلَّقِ عَلَى صَاحِبِهِ، وَهُوَ جَامِدٌ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى ذَاتِ صَاحِبِهِ، وَلَكِنَّ اللَّقْبَ يُشْعِرُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَالْعَلَمُ كَذَلِكَ قَدْ يُلْمَحُ إِلَى أَصْلِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ مُضَافًا أَوْ مَصْحُوبًا بِـ (ال)، فَلَعَلَّ الْمَسِيحَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ سَيَكُونُ شَأْنَهُ عَظِيمًا، لَا يَمْسَحُ ذَا عَاهَةٍ إِلَّا بِرِيٍّ.

والأصل في المسح - كما قال في اللسان -: «إِمْرَارُكَ يَدَكَ عَلَى الشَّيْءِ السَّائِلِ أَوْ الْمُتَلَطِّخِ تَرِيدُ إِذْهَابَهُ»⁽¹⁾، يُقَالُ: مَسَحَ رَأْسَهُ مِنَ الْمَاءِ، وَمَسَحَ جَبِينَهُ مِنَ الرَّشْحِ، وَقِيلَ اشْتَقَّ مِنَ الْمَسَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ الْأَرْضَ، وَلَمْ يَتَّخِذْ فِيهَا مَسْكَنًا أَوْ كِنًا يَأْوِي إِلَيْهِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَاخْتَلَفَ فِي الْمَسِيحِ ابْنُ مَرْيَمَ مِمَّاذَا أُخِذَ، فَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَسَحَ الْأَرْضَ، أَيْ ذَهَبَ فِيهَا، فَلَمْ يَسْتَكِنْ بِكِنٍّ... وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَمْسَحُ ذَا عَاهَةٍ إِلَّا بِرِيٍّ، فَكَانَتْ سُمِّيَ مَسِيحًا لِذَلِكَ... وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَمْسُوحٌ بِذَهْنِ الْبَرَكَةِ... وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ مَمْسُوحَ الْأَخْصَيْنِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْجَمَالَ مَسَحَهُ، أَيْ أَصَابَهُ وَظَهَرَ عَلَيْهِ»⁽²⁾.

وَقَدْ كَانَ الْمَسِيحُ جَمِيلًا، كَمَا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ ﷺ: «أَرَانِي اللَّهَ رَجُلًا عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَدَمٌ، كَأَحْسَنِ مَنْ رَأَيْتُ، فَقِيلَ لِي هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ»⁽³⁾. وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: «الْمَسِيحُ ضِدُّ الْمَسِيخِ، يُقَالُ: مَسَحَهُ اللَّهُ أَيْ خَلَقَهُ خَلْقًا حَسَنًا مَبَارَكًا، وَمَسَحَهُ أَيْ خَلَقَهُ خَلْقًا مَلْعُونًا قَبِيحًا»⁽⁴⁾.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُهُ بِالشَّيْنِ، وَهَذَا الْقَوْلُ تُشَمُّ مِنْهُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ، يَرِيدُ

(1) لسان العرب، ج 2/ ص 593.

(2) تفسير القرطبي، ج 4/ ص 89.

(3) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ (مریم: 16)، حديث (3440)، بلفظ: «... وَأَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فِي الْمَنَامِ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمٌ كَأَحْسَنِ مَا يَرَى مِنْ أَدَمِ الرِّجَالِ، تَضْرِبُ يَدَهُ بَيْنَ مَنكِبَيْهِ، رَجُلٌ الشَّعْرُ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَاضْعَا يَدَيْهِ عَلَى مَنكِبَيْ رَجُلَيْنِ وَهُوَ يَطُوفُ بِالنِّيبِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ...».

(4) تفسير القرطبي، ج 4/ ص 89.

صاحبه أن يقول: إن اسمه عَبراني، أصله (مسيحا)، فَعَرَّب، كما عَرَّب موسى، وأصله بالشَّين، وإنَّ تَعَجَّبَ فاعْجَبَ لعلَّمانا - أعني بعضهم - يَجْعَلُونَ الأَصْلَ هو ما عند اليهود، والفرع هو ما جاء في القرآن العربي المَبِين الذي لا يَأْتِيهِ الباطل من بين يديه ولا من خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ من حَكِيم حَمِيد، وقد نَقَلَ إلينا أن عيسى سَمَّاهُ اللهُ في القرآن المسيح بن مريم، فهذا هو اسمه، كما نَقَلَ إلينا أن نَبِيَّهَ موسى بالشَّين لا بالشَّين، فهذا هو اسمه، وأما ما عند اليهود فقد حَرَّفُوهُ وبَدَّلُوهُ، وهذا ثابت عليهم، أعني التحريف والتبديل، فأسماءُ الأنبياء والملائكة حَقِيقَتُها هي ما جاء في القرآن، لا في التوراة المُحَرَّفَة، ولا في (التلمود) الموضوع المُفْتَرَى، فجبريل هو ما نَطَقَ به القرآن، وليس (قبريال)، ويوسف هو كما نَطَقَ به القرآن، لا (جوزيف)، ومكائيل هو كما نَطَقَ به القرآن، وليس (ميشيل)، وهكذا في (مريم)، فلا تقل (ماري) إلَّا في دولة مشهورة هي بنت الكنيسة البِكر، وإن كانت البكارة نادرة فيهم !

ونحن العرب مُولَعُونَ بالتقليد حتى في أسمائنا المُحَرَّفَة بسبب الحروف اللاتينية، نَنطِقُها كما جاءت في لسان غيرنا، فكلمة (مخزن) أُخِذَتْ عَنَّا، وكُتِبَتْ باللاتينية فأصبحت (Magasin)، فَلَمَّا عادت إلينا عَرَّبْنَاهَا إلى (مغازة) ! وَبَعُدَتْ عن أصل (المخزن)، وأصبحت الخاءُ غَيْنًا، وحتى الأعلام لم تَسَلِّمْ عن هذا، فمثلاً (جاء بالله)، وهو عَلَمٌ مَنْقُولٌ من مُرَكَّبٍ إسنادي، وأصبح إذا كُتِبَ بالحروف اللاتينية، أَكَلَتْ هَمْزُهُ أَكْلاً، ثم رجع إلينا بدونها، فكتبه بعضنا: (جَابِلَه)، وَتَحَذَّلَقَ آخَرُ فَقَالَ: (جَابَ اللهُ)، وهي كلمة كُفِّرَ في معناها العامِّي عندنا، وكلمة (عبد الله) تُصْبِحُ (عبد لاي)، وحتى اسم نَبِيِّنا حُرِّفَ من (محمد) إلى (مَهْمُومِيَّت)، ولهذا التحريف حكمة، نَعْرِفُها من تحريف قريش من اسمه السليم على قولهم (مُذَمَّم)، حتى إذا شَتَمُوهُ وَقَعَ الشَّتْمُ على (مُذَمَّم)، وعلى (مَهْمُومِيَّت)، وهو إِنَّمَا اسمه محمد ⁽¹⁾ ﷺ، وَفَدَيْنَاهُ بالنفوس والأرواح.

(1) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ»

هل قتل اليهود المسيح؟

السؤال:

هل قتل اليهود المسيح؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

قضية قتل اليهود المسيح - عليه السلام - وصليبه، بما اختلفت فيه الأديان، وجاء فيه نص القرآن، وهاكم البيان:

قالت اليهود: إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم وصلبناه. وقالت النصارى: إن اليهود قتلوا المسيح وصلبوه. وقال المسلمون بما جاء من الحق في كتاب الله عن كفرهم، وقولهم على مريم البهتان، وادّعائهم قتل المسيح: ﴿وَيَكْفُرُهُمْ وَقَوْلُهُمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ (١٥٦) ﴿وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (١٥٧) ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٥٨) ﴿[النساء: 156 - 158].

=وَلَعَنَهُمْ؟ يَشْتُمُونَ مُذْتَمًّا، وَيَلْعَنُونَ مُذْتَمًّا، وَأَنَا مُحَمَّدٌ، أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: ما جاء في أساء رسول الله ﷺ، حديث (3533).
ومعنى قوله ﷺ: «يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِّي»: «يَصْرِفُ عَنِّي لَعَنَهُمْ وَشَتَمَهُمْ فَلَا يُصِيبُنِي؛ لأنهم يَلْعَنُونَ وَيَشْتُمُونَ غيري الذي يُسَمَّى: "مُذْتَمًّا"، بينما اسمي محمد ﷺ. وكان كفار قريش لشدة كراهتهم له ﷺ لا يُسَمُّونَه باسمه الدال على المدح فيعِدُّون إلى ضده فيقولون: "مُذْتَمَّم"، وهو ليس اسمه ولا معروفًا به، فكان الذي يقع منهم مصروفًا إلى غيره بالبداهة، فيحصل ضد قصدهم، ويردُّ الله تعالى كيدهم في نحريهم ليموتوا بغيظهم». انظر: تعليق الدكتور مصطفى البغا على صحيح البخاري.

فهذا هو قول المسلمين واعتقادهم، ولم يَبْقَ قولٌ قائلٌ عندهم، فهو الحق؛ لأنه إخبارُ الله في القرآن، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهذا هو ما يجب أن يعتقده كل مسلم، ولا يجوز أن يَصْدُرَ منه غيرُه نُطقًا ولا اعتقادًا. فالمسألة من باب المعتقدات الدينية، والخروج عنها مهلكة، والجهرُ بِهَا يُخالفها محذور ومحظور.

أما تاريخيًا فيمكن أن نقول:

قالت النصارى واعتقدت - بعد تسليمهم أن اليهود قتلوا المسيح وصلبوه - أن المسيح عليه السلام - بعد مدة من قتله وصلبه - قد شوهد حيًا يمشي على الأرض، ويقولون أنه عاد إلى الحياة بعد موته، وذلك من معجزاته.

ونقول لهم: قد نُسِّمَ لكم صِحَّةٌ مُدَّعى رؤيته، ولا مانع عندنا من ذلك؛ لأنه - عليه السلام - في اعتقادنا لم يُقتَل ولم يُصلَّب، وإنما كان الذي وقع عليه القتل والصلب شخصًا غيره شُبَّهَ لهم به، كما هو النصُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾، وليس عندكم يقين من المدَّعى، وإنما هو شكٌّ مُريبٌ لا يبلغ اليقين، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾، أما نحن فلدينا اليقين من كتاب ربِّنا: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

فأيُّ المذهبين أيسر في الاعتقاد، وأقرب إلى التصديق، وأهون عند العقلاء في الادِّعاء والتسليم؟ أحياء بعد موت أم ظهور بعد اختفاء؟

أما اليهود فقد أصابهم البلاء، وتجرَّعوا غُصَصَ فسادهم في الأرض، وادَّعائهم الكاذب طيلة قرون كثيرة، فقد حمَّلهم النصارى دم المسيح، وحاسبوا الأجيال منهم بعد الأجيال على هذه (الجريمة) البشعة، وانتقموا منهم أقبح الانتقامات.

حتى إذا اشتدَّ ساعدهم في هذا العصر، وأسَّسوا دولة لهم، واستطاعوا أن يُخضعوا إلى نفوذهم ساسة الدول العظمى، (ويستعمروا) أفكارَ الكتَّاب والمفكرين والعلماء،

وَيُسَخِّرُوا القَادَةَ فِي مُخْتَلَفِ الدُّوَلِ وَالشُّعُوبِ وَالْقَارَاتِ لِأَفْكَارِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ، لَمَحَتْ لَهُمْ فِكْرَةٌ (مَحْوٌ) عَارِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ التَّارِيخِيَّةِ اللَّاصِقَةِ بِهِمْ مِنْ أَذْهَانِ الشُّعُوبِ الْمَسِيحِيَّةِ، وَلَنْ يَتَأَنَّى لَهُمْ هَذَا إِلَّا بِالتَّوَصُّلِ إِلَى الْمُعْتَقَدَاتِ [يُخَرَّبُونَهَا] ⁽¹⁾.

وَقَدْ اسْتَطَاعُوا - بِوَسَائِلِهِمُ الْمُخْتَلِفَةَ - أَنْ يُحَقِّقُوا غَرَضَهُمْ، [وَيَفْتَرُوا] ⁽²⁾ عَلَى أَسْمَى سُلْطَةِ رُوحِيَّةٍ عِنْدَ الْمَسِيحِيِّينَ، وَأَنْ يَحْصُلُوا عَلَى بَرَاءَةٍ وَاعْتِرَافٍ مِنْ مَقَرِّ الْحَبْرِ الْأَعْظَمِ فِي رُومَا تُعْفِيهِمْ مِنْ تَبَعَةِ (دَمِ الْمَسِيحِ)، بَعْدَ مُضِيِّ مَا يَقْرُبُ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ قَرْنًا وَنِصْفِ قَرْنٍ مِنْ اتِّهَامِهِمْ بِهِ.

أَمَّا نَحْنُ كَمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ يَسُرُّنَا أَنْ يَرْجِعَ النَّصَارَى وَالْيَهُودُ كُلُّهُمْ إِلَى مِثْلِ مُعْتَقَدِنَا فِي الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَإِنْ سَاءَتْ فِيهِ الْيَهُودُ، وَخَبُثَتْ طَرِيقَتُهُمْ، وَحَابَاهُمُ النَّصَارَى، وَظَاهَرُوهُمْ عَلَيْنَا، وَسَمَحُوا لَهُمْ أَنْ يَفْتِكُوا بِنَا، وَمَكَّنُوهُمْ مِنْ مُخْتَلَفِ الْأَسْلِحَةِ لِلْبَطْشِ بِنَا وَأَطْفَالِنَا، وَمَلَكُوهُمْ أَوْطَانَنَا وَأَرْضَيْنَا وَمُدُنَنَا وَقُرَانَا، حَتَّى إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمُحَابَاةُ عَلَى حَسَابِ مُعْتَقَدَاتِهِمُ الدِّينِيَّةِ، وَمَوَاقِفِ رُؤْسَاءِ دِيَانَتِهِمُ الْمَاضِينَ أَثْنَاءَ قُرُونٍ خَلَّتْ، كُلُّ هَذَا لَا يَسْمَحُ لَنَا - نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ - أَنْ نُغَيِّرَ عَقِيدَتَنَا، وَنُبَدِّلَ دِينَنَا تَمَلُّقًا لِلنَّصَارَى، وَاسْتِجْدَاءً لِرَأْيِهِمُ الْعَامِ.

وَفِي أَيْدِينَا أَسْلِحَةٌ كَثِيرَةٌ لِحَرْبِ الْيَهُودِ، وَبَيَانُ فُسَادِهِمْ فِي الْأَرْضِ، يُمَدِّدُونَنَا بِهَا مِنْ تَصَرُّفَاتِهِمُ الْيَوْمِيَّةِ فِي كُلِّ أَنْحَاءِ الْأَرْضِ.

وَإِذَا كَانُوا لَمْ يَقْتُلُوا الْمَسِيحَ يَقِينًا، وَلَمْ يَصْلُبُوهُ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ. وَمَا زَالِ هَذَا عَمَلُهُمْ فِي قَتْلِ الْأَبْرِيَاءِ، وَالَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ، وَيَرْتَكِبُونَ مِنَ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ.

(1) فِي الْأَصْلِ: [يُخَرَّبُونَهَا]. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(2) فِي الْأَصْلِ: [وَيَقْرُوا]. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مَا ظَهَرَ لَنَا صَوَابُهُ.

ولا نحتاج - لإظهار بشاعة صورتهم أمام العالم - أن نُجاري النصارى في اعتقادٍ من اعتقاداتهم فيهم، بأنهم قَتَلُوا المسيح وصلَّبوه، وسَفَكُوا دمه، وهو رمز السلام.

فهم أقدر وأَحْسُّ من أن يَنَالُوا مِنَ المسيح عيسى بن مريم رسول الله، بل رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ، كما لم يَنَالُوا - مِنْ بَعْدِهِ - مِنْ محمد رسول الله، وطالَمَا هَمُّوا بِمَا لم يَنَالُوا، فقد عَصَمَ اللهُ مِنْهُمْ المسيح ومحمدًا عليهما الصلاة والسلام.

فَلْيَتَنَبَّهْ كُتَّابُنَا ومفكِّرونَا وصحافيونَا حتى لا تَزَلْ أَقلامُهم، رِفْقًا بشبابنا وعامة شعبنا. والله الهادي إلى سواء السبيل.

هيمنة القرآن على ما سَبَقَهُ مِنْ كُتُبِ اللهِ

السؤال:

ما هو الفرق بين القرآن الكريم والتوراة والإنجيل، بِمَا أنها كُلُّها أُنْزِلَتْ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وبِمَا أنها تَتَشَابَهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنَ الاختلاف، فما الفرق بينها؟

و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. هذه الكُتُبُ الثلاثة كُلُّها مِنْ عِنْدِ اللهِ، ونحن المسلمون نؤمن بها كُلُّها، وبالرُّسُلِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَيْهِمْ، ولا يَصِحُّ إِيمَانُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا بِذَلِكَ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرٍ بَيْنَهُ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285].

فالتوراة أُنْزِلَتْ على موسى، والإنجيل على عيسى، والقرآن الكريم على محمد

عليهم الصلاة والسلام، والثلاثة من أنبياء الله، ومن أولي العزم من الرسل. فهذا أول أوجه الاتفاق بينها.

وثانيها: أنها كلها فيها الهدى والنور، قال تعالى في ذكر التوراة: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ [المائدة: 44]، وقال في الإنجيل وعيسى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: 46]، وقال عن القرآن الكريم: ﴿ كَتَبْنَا أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [إبراهيم: 1]، وقال: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 2]، وقال: ﴿ يَتْلَاهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ [النساء: 174]، وقال: ﴿ يَتْلَاهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: 57].

وثالثها: أنها متفقة في أصول الديانة، وهي الإسلام لرب العالمين، كلها تعود إلى التسليم لله، والإيمان به، وبملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتدعو إلى توحيد الله في ألوهيته وربوبيته، وأنه مُتَّصِفٌ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، مُتَزَّةٌ عَنْ جَمِيعِ صِفَاتِ النِّقْصَانِ، وإلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى طاعته واجتناب معصيته، وإلى عمل الصالحات والسَّابِقِ إِلَى الْخَيْرَاتِ، والكفِّ عَنِ الْفَسَادِ وَالشَّرِّ واجتراح السيئات، خوفاً من الله وخشية، وطمعاً في حُسن الجزاء وجزيل الثواب يوم القيامة. فهذه كلها أوجه اتفاق.

وتختلف من وجوه كثيرة، منها أن كلاً منها نزل على رسول مخصوص، فموسى [أُنزل] ⁽¹⁾ عليه التوراة، وعيسى أُنزل عليه الإنجيل، ومحمد أُنزل عليه القرآن الكريم.

(1) ما بين معقوفين لم يوجد في الأصل، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

ومنها اختلاف أزمنتها، فزمن موسى سابق، وزمن عيسى متوسط، وزمن محمد متأخر.

ومنها اختلافها في نصوصها، فلكل واحد منها نص خاص به، وألفاظ وجمل غير التي في الآخرين، وكل واحد له لغته غير اللغة التي أنزل بها الآخرين، ولغة القرآن هي العربية، ولغة التوراة العبرية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: 4].

ومن أوجه الاختلاف ما كان في الفروع؛ لأن الفروع في العبادات والمعاملات قد تختلف، من ذلك - مثلاً - أن الإنجيل نسخ بعض أحكام التوراة في الحلال والحرام، مثل حرمة الشحوم، فإن الله سبحانه حرّمها في التوراة على بني إسرائيل جزاءً بغيهم، كما أخبرنا القرآن الكريم: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ [الأنعام: 146]، ثم أحلّها لهم من بعد بزول الإنجيل على عيسى عليه السلام، قال تعالى حكايةً عنه: ﴿وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: 50]، أما القرآن فقد نسخ الكتابين وأحكامهما، وشرع أحكاماً إسلامية جديدة، ومما أقرّه فيها من أحكام فينصوص جديدة.

ومن أوجه الاختلاف أن التوراة رسالة خاصة لفرعون وبني إسرائيل، والإنجيل رسالة خاصة ببني إسرائيل ناسخة لبعض أحكام التوراة، وكل منهما مغيّة بالبعثة المحمدية، منسوخة بها، وأما شريعة القرآن فهي شريعة عامّة، ناسخة لما تقدّمها من كل الشرائع، ثابتة الأحكام إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 48]، وقد أخذ العهد على كل نبي في وقته أنه إن أدرك رسول الله محمداً أن يؤمن به ويتبعه، وبذلك أقر جميع الرسل وأشهدوا، وعهدوا إلى أنفسهم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: 81].

على أن أعظم الفروق الواضحة البيّنة بين القرآن الميّن وبين الكتابين التوراة والإنجيل، هو أن القرآن محفوظٌ بحِفْظِ الله، باقٍ بنصّه كما أنزل على محمد ﷺ، لم يزد ولم ينقص، ولم يتبدّل منه كلمة ولا حرف، ولم يتغيّر، وقد تكفّل الله بحِفْظِهِ فقال في كتابه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9].

وقد سخر الله لحِفْظِهِ وسائل كثيرة، منها كثرة الحفّاظ والرّواة، وقد نقلوا سُورَهُ وآياته وألفاظه وجملته، وحتى كيفية النطق والتلاوة والتجويد، من مئات الآلاف عن مثلهم في كل عصر إلى من يليهم، وتَمّ تدوين ذلك في الكتب.

أما التوراة والإنجيل فقد استُحِفِظَ عليهما اليهود والنصارى، فلم يستطيعوا حِفْظَهُمَا، وفُقدت نُصوصُهُمَا الأصلية، وهذا لا نزاع فيه منهم، ووقع فيهما التبديل والتغيير والتحريف، وشهد بذلك العلماء حتى من أحبارهم ورهبانهم والمُحقّقين من علمائهم المُنصفين، ونحن - المسلمون - يكفيننا في ذلك ما شهد به كتابنا، وقصّه علينا القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: 78]، وقال: ﴿ يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا نَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: 13]، وقال: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرُّكَ إِنَّا أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ [المائدة: 14].

وجاء في القرآن الكريم من تحريفهم ونسيانهم ما حقّقه العلماء والمؤرخون، ولعلّ من هؤلاء المؤرّخين العلّامة الفرنسي الدكتور (موريس بوكاي) في كتابه النفيس (التوراة والإنجيل والقرآن والعلوم العصرية)، فقد أقام البراهين القطعية على وقوع التحريف والزيادة في نصوص التوراة والإنجيل المتداولين اليوم، وبرّهّن على سلامة القرآن الكريم وحِفْظِهِ بنصّه، كما برّهّن على أن في نصوص التوراة والإنجيل ما تنقضه

الحقائق العلمية في الكون وفي تاريخ الإنسان ووجوده على الأرض، ومُحال أن يكون في كتاب الله العليم الخبير ما يُناقض العلم، إذن فتلك النصوص من قول البشر، وليست من كلام الله.

أما القرآن الكريم فليس فيه آية تُناقض حقيقة علمية كونية، بل فيه آيات متلوة طابقت بعض حقائق الكون كما برهن عليه العلم، ومُحال أن يكون قد توصل إليها بشر من عنده، مما يُبرهن على أنها من كلام الله يقيناً.

ولعلّ مما يفضح اليهود، ويكشف زيادتهم في التوراة، أنه قد ذُكر فيها وفاة موسى عليه السلام، فهذا النصّ زائد لا محالة، ليس مما أُوحِيَ به إلى موسى؛ لأنه كان قد مات وانتهى، فكيف يُمكن أن يُعدّ من نصوص التوراة أو من (كلام الله) مع انقطاع الوحي بالوفاة؟

وقرأت أخيراً عن التوراة الموجودة بيد النصارى واليهود اليوم، فوجدت أنه ليس فيها الكلام عن القيامة والميعاد والجزاء، فإن صحّ ذلك فلا بُدّ أن النصوص الخاصة بذلك فُقدت أو كُتِمت؛ لأنّ من قواعد الإيمان ذكرُ القيامة والميعاد.

أما الأناجيل النصرانية فإنها تعدّدت بتعدد الناقلين لها واختلفت، وهي تُقصّ حياة المسيح عليه السلام، وتذكر سيرته، وتروي بعض كلامه، ولا تدّعي أنها نصّ من عند الله، فهي مثل السيرة والحديث عندنا، وإن كان بعض النصارى يقولون أنّ المسيح هو الله، أو هو ابن الله، أو جزء منه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ونحن نعتقد أنه أنزل كتاباً من عند الله على عيسى عليه السلام، له نصّ خاصّ مخصوص به هو كلام الله، ولكنه فُقد أو اختلط بكلام عيسى وبتحريفهم.

ومن هنا ندرك حكمة نهي رسول الله ﷺ عن كتابة حديثه وتدوينه، مع الترغيب في نقله عنه للتبليغ، والاقْتِصَار على كتابة القرآن الكريم وتدوينه⁽¹⁾، فكُتِبَ المسلمون

(1) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ»

القرآن الكريم ودَوَّنوه وحَفَظوه وتَنَاقَلوه، أما الحديث فقد حَفَظوه وبلَّغوه وتَنَاقَلوه، مُشَافَهَةً وروايةً، ولم يُدَوِّنوه إلا في القرن الثاني للهجرة، وقد أُمن كلُّ نَبَسٍ وتحريف، وأصبحت آيات القرآن متواترة النقل، لا يُستطاع الزيادة فيها ولا النقصان.

والخلاصة أننا نَجْزِمُ بأنَّ كلَّ سُورَةٍ، وكلَّ آيةٍ، وكلَّ كلمةٍ ولفظٍ، وكلَّ حرفٍ وجملةٍ في القرآن، مِنْ كلامِ الله وكتابه المُبِين، وَصَلَتْ إلينا كما أُنْزِلَتْ على الرسول محمد الأمين ﷺ، كما نَجْزِمُ أنَّ التوراة التي أُنْزِلَتْ على موسى عليه السلام مِنْ كلامِ الله، وأنَّ الإنجيل الذي أُنْزِلَ على عيسى عليه السلام مِنْ كلامِ الله، ولكننا نَجْزِمُ أيضًا بأنَّ التوراة والإنجيل الموجودين في أيدي النصارى واليهود اليوم وفي عهد النبي ﷺ، قد دَخَلَهُما تحريفٌ وتبديلٌ وزيادة ونقصان، ولم يُحَافَظْ على الأصل فيهما كما أُنْزِلَا على النَّبِيِّينَ الكريمين، ولا نَسْتَطِيعُ أن نَعْلَمَ مقدار الحقِّ في نُصوصهما اليوم، وما هو مِنْ كلامِ الله، وما هو مِنْ تحريفهم، إلا ما بَيَّنَّه القرآن الكريم، ونَصَّ عليه أنه أُنْزِلَ، أو نَصَّ على أنه لم يُنْزَلْ، مثل قول النصارى في المسيح وأُمِّه أنها إلهان مِنْ دون الله، وقول اليهود في عُزَيْرٍ أنه ابنُ الله، تعالى الله عن الوالد والولد والصاحبة.

لهذا لا نُصَدِّقُهُمْ ولا نُكْذِّبُهُمْ في أنَّ ما بأيديهم مِنْ عند الله، إلا ما كان لنا عليه بيانٌ مِنَ القرآن الكريم، فنحن نؤمن به حَتْمًا، لِنَصِّ القرآن الكريم عليه. واتِّقَاءَ للفتنةِ وَوَسْوَسةِ الشيطان، وَقَعِ النهْيُ - لعامة المسلمين - أن يَنْظُرُوا فيهما حتى لا يُكْذَّبَ نَصُّ صحيح، ولا يُصَدَّقَ نَصُّ كاذبٍ مُحَرَّفٍ⁽¹⁾، مِنْ بابِ سَدِّ الذرائع، فَإِنْ كان الغرض مِنْ

=فَلْيَمْنَحْهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَبْئُوءَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أخرجه مسلم في

كتاب الزهد والرفائق، باب: التَّبَتُّبُ في الحديث وحُكْمُ كتابة العلم، حديث (3004).

(1) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدَوْكُمْ، وَقَدْ ضَلُّوا، فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ، أَوْ تُكْذِّبُوا بِحَقٍّ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيَّنَّ أَظْهَرَكُمْ، مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي». أخرجه أحمد في مُسنده، حديث (14631). قال الحافظ في الفتح (ج/13 ص/334): «رِجَالُهُ مَوْثُوقُونَ إِلَّا أَنَّ فِي مَجَالِدِ ضَعْفًا».

ذلك الدراسة والمقارنة والاستعداد للجدال، جاز للعلماء أن يفعلوا ذلك، وقد برع فيه كبار علماء المسلمين مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وكثير من العلماء المحققين من الهنود الذين ناظرُوا كبار علماء الدين النصارى، الذين أرادوا فتنة عامة المسلمين بالتبشير في عهد الاستعمار البريطاني للهند، فأفحموهم، وغلبوهم، وفضحوهم، وخلفوا كتباً نفيسة في الموضوع.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

الاحتفال بمولد عيسى عليه السلام

السؤال:

يَا أَنَا نُوْمَن بِجَمِيعِ الرُّسُلِ، فلماذا هذا الفرق؟ فنحن نُوْمَن بعيسى عليه السلام، ولكننا لا نحتفل بميلاده؟

و. زينب

الجواب⁽¹⁾:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. نحن المسلمين نُوْمَن بجميع الأنبياء والرُّسُل، ولا نُفَرِّق بين أحدٍ منهم، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الرُّسُلُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285].

نُوْمَن بهم إجمالاً - وهم كثيرٌ - ونُوْمَن بِمَن جاء ذِكْرهم في القرآن الكريم تفصيلاً

(1) وجدنا هذه الفتوى في أوراق الشيخ - رحمه الله - على نسختين، وفي نسخة منها بعض الزيادات، فأثبتناها بين معقوفتين.

كُلِّ واحدٍ باسمه، ومن أَجْلِهِمْ [مَقَامًا] وأَعْلَاهُمْ ذِكْرُ السَّيِّدِ الْمَسِيحِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ.

[نحن] نؤمن بأنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ أُمِّ دُونِ أَبِي، كَمَا خَلَقَ آدَمَ مِنْ دُونِ أَبِي وَلَا أُمِّ، وَأُمُّهُ السَّيِّدَةُ مَرْيَمُ الْبَتُولُ [عليها السلام]، حَمَلَتْ بِهِ بِكَلِمَةِ اللَّهِ [نَفَخَهَا فِيهَا الْمَلَكُ]: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82]، [وقال تعالى فيها: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحریم: 12]، فَحَمَلَتْ بِهِ ثُمَّ وَلَدَتْهُ، فَكَانَ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ].

ثم أنزل عليه كتاب الإنجيل بالرسالة إلى بني إسرائيل، فبلغه إليهم، فكذب به كثير منهم، وأذوه، ورموا أمه السيدة مريم بالبُهتان العظيم، وقتلوا أتباعه، وحاولوا أن يقتلوه، فعصمه الله منهم، ورفعهم إليه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِنْ سُبُّهُمْ﴾ [النساء: 157].

وأما النصارى فهم الذين آمنوا بالله، وصدقوا برسالة المسيح، وأتبعوه، ونصروه، وأوذوا في سبيل الله في حياة المسيح بينهم، أو من بعد رفعه، ومات كثير منهم شهداء.

ولكنهم اختلفوا من بعد، فمنهم من ثبت على الحق في عيسى عليه السلام فهم مؤمنون، ومنهم من ضلَّ في الدين غير الحق، فضلُّوا في أنفسهم، وأضلُّوا كثيرًا من الناس، فمن هؤلاء من رفع المسيح إلى مقام الألوهية، وعبدوه من دون الله أو مع الله، بل قالوا إنه هو الله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 17]، ومنهم من قال هو إله مع الله ثالث ثلاثة: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73]، ومنهم من قال هو ابنُ الله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [٨٨] ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ [٨٩] نَكَادُ السَّمَوَاتِ يَفْقَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا [٩٠] أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا [٩١] وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا [٩٢]﴾ [مريم: 88-92]. والمشركون أيضًا نسبوا الولد إلى الله فيما زعموا أنَّ الملائكة بنات الله،

تعالى الله عما يقول الظالمون، وفي هذه الآيات ردُّ على الفريقين، كسورة الإخلاص:
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢) لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ۝ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كُفُوًا أَحَدٌ ۝ (٤)﴾ [الإخلاص: 1 - 4].

ومن عجيب القول ما في اعتقاد مَنْ يقول أنَّ المسيح ابنُ الله، ثم يقول أنَّ اليهود
قتلوه وصلَّبوه، لو صحَّ ذلك لوجب التساؤل: فأين كان أبوه؟ وكيف يموت الإله أو
ابن الإله؟

[ولعلَّ أعجب ما في الأمر أنَّ طائفةً منهم صدَّقوا اليهود في زعمهم أنهم قتلوا المسيح
وصلَّبوه، واعتقدوا ذلك منذ القرون العديدة، وحملهم وزرَّ الجريمة، وعذبوا الأجيال من
خلفهم، حتى إذا قامت لليهود دولةٌ برَّأهم من الجريمة، و(صحَّحوا) العقيدة.

فعلى أيِّ أساس بُنيَ هذا التصحيح؟ فهل اعترف الفريقان بِصدق ما جاء في
القرآن، وخطأ ما ورثوه عن أسلافهم؟

أما نحن المسلمون، فلا يلزمنا شيءٌ من هذا؛ لأنَّ اعتقادنا في المسيح عليه السلام أنَّ
الله رفعه إليه، ولم يُسلَّط عليه اليهود، قال الله تعالى حكايةً عن قولهم في المسيح وأُمّه
وتكذيبهم وبُغْضهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ
مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَّبُوهُ وَلَٰكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ
بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝ (١٥٧) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ۝﴾ [النساء: 157 - 158].

لهذا نقول: إنَّ إيماننا بالمسيح عليه السلام يُخالف إيمان هؤلاء النصارى منذ
تحريفهم، فنحن نعتقد أنه (عبدُ الله)، كما أنَّ محمدًا عبد الله، ونعتقد بذلك أننا رفعناه
وعظَّمناه، وهم يعتقدون أنَّ عيسى عليه السلام (إله)، وأنَّ هذا هو التعظيم الذي
يستحقُّه، ويعتقدون أنَّ المسلمين يَصْعُون منه حينما يقولون أنه (عبد الله)، وما قال
المسلمون إلا ما قال المسيح بنفسه لقومه بني إسرائيل: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي

الْكِتَابِ ﴿ [مریم: 30]، وَسُئِلَ مِنْ اللَّهِ عَنْ هَذِهِ الرُّتْبَةِ الَّتِي رَفَعُوهُ إِلَيْهَا، فَيَتَبَرَّأُ: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴿ [المائدة: 116].

ثم إن رسالة عيسى عليه السلام كانت مُغْيَاةً بغاية هي البعثة المحمدية، وقد بَشَّرَ به الإنجيل كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴿ [الصف: 6]. وتُوجَدُ نصوصٌ في الإنجيل الموجود اليوم عند النصارى يُخْبِرُ فيها أنه سيأتي من بعده، وأنه من جبال مكة، وأنه سيقول لهم كل شيء إذا جاء.

لهذا نقول: إن الإيمان بمحمد ﷺ وتَعْظِيمَهُ، وتَوْقِيرَهُ، ونَصْرَهُ، إيمانٌ بجميع الأنبياء من قَبْلِهِ، وتَعْظِيمُهم، وتَوْقِيرُهم، ولا نَجَاةَ بِالْكَفْرِ بواحدٍ منهم.

وأما الاحتفال بالمولد - سواءً أكان مولد محمد أو مولد عيسى عليهما الصلاة والسلام - فليس بعيد ديني يَقْتَضِيهِ الإِيْمَانُ ولا بُدَّ منه، إنما هو إحياء ذِكْرَى عَظِيمَةٍ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَقَامَ هَذَا الاحتفال فعليه أن يُقِيمَهُ في طاعة الله، مُوَافِقًا لِشَرْعِهِ، عليه أن يَذْكُرَ عِيسَى يوم ميلاده، فَيُعْظِمَ اللهَ على آيَاتِهِ في عِيسَى، وأنه خَلَقَهُ مِنْ دُونِ أَبِي، كما خَلَقَ آدَمَ عليه السلام مِنْ دُونِ أَبِي وَلَا أُمٍّ، ثم أَكْرَمَهُ بِالرَّسَالَةِ، ثم رَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَعَصَمَهُ مِمَّا أَرَادَهُ بِهِ الْيَهُودُ مِنْ قَتْلِ وَصْلَبِ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَ الذِّكْرَى هكَذَا فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، ويكون به مُتَوَبًّا عِنْدَ اللَّهِ.

وَمَنْ أَحْيَا مولد محمد ﷺ، فعليه أن يُحْيِيَ الشريعة الإسلامية، وَيَعْمَلَ لِنَصْرِهَا، وَأَنْ يَتَّبِعَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَفِي السَّنةِ الصَّحِيحَةِ، وَأَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ كما شَرَعَ، وَبِمَا شَرَعَ، وَلَا بِأَسْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُقِيمَ الذِّكْرَى، وَيَتَهَجَّ بِحُلُولِهَا.

وأما إحياء المولد - مولد عيسى أو مولد محمد عليهما الصلاة والسلام - بِالْمَأْكَلِ

والمشارب اللذيذة، الحلال منها والحرام، وبسهرة راقصة، يَتَخَلَطُ فيها الحابل بالنابل، وتَتَلَقَّى فيها الأجسام، وتُثار فيها الشهوات، وتُرْتَكَبُ المُنْكَرَات، فَإِنَّ هَذَا يَتَبَرَّأُ مِنْهُ عِيسَى وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ شَرِيعَتَهُمَا وَلَا يُحْيِيهَا، وَيُمِيتُ الْقُلُوبَ وَلَا يُنْعِشُهَا، وَقَدْ جَاءَتِ الشَّرِيعَتَانِ بِالزُّهْدِ الصَّحِيحِ، وَبِالنَّهْيِ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي الشَّهَوَاتِ وَالْمَلَكَّاتِ وَالنَّزَوَاتِ الْحَيَوَانِيَّةِ، وَبِالْاِقْتِصَادِ فِي ذَلِكَ، وَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الْحَلَالِ الطَّيِّبِ مِنْ زِينَةِ الْحَيَاةِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»⁽¹⁾، وَسُنَّتُهُ الْجَمْعُ بَيْنَ غِذَاءِ الْأَجْسَامِ وَغِذَاءِ الْأَرْوَاحِ، وَاجْتِنَابُ الْغُلُوِّ وَالتَّفْرِيطِ، وَإِحْلَالُ الطَّيِّبَاتِ وَتَحْرِيمُ الْخَبَائِثِ، وَشُكْرُ اللَّهِ عَلَى نِعَمِهِ.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

هل الإنسان مُسَيَّرٌ أم مُخَيَّرٌ؟

السؤال:

ما رأيُ علمائنا في التسيير والتخير؟ وهل الإنسان مُسَيَّرٌ أم مُخَيَّرٌ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. الجَبَرِيَّةُ فِرْقَةٌ مِنَ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ، يَقُولُونَ بِنَقْيِ الْفِعْلِ حَقِيقَةً عَنِ الْعَبْدِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَى الرَّبِّ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ مُجَبَّرٌ عَلَى أَفْعَالِهِ وَلَا اسْتَطَاعَةَ لَهُ. وَعَلَى رَأْسِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ - أَحَدُ رُؤُوسِ الْمَعْتَزِلَةِ - وَالْأَزَارِقَةُ مِنْ غُلَاةِ الْخَوَارِجِ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: الترغيب في النكاح، حديث (5063)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

ومذهبهم باطلٌ بيّنُ الفساد، يَدُلُّ على بُطلانه - كما قال الإمام أبو محمد بن حزم رحمه الله ⁽¹⁾ - الحِسُّ واللغة والنَّصُّ.

فبالْحِسِّ وبضرورة العقل وبديته نَعْلَمُ يَقِينًا عِلْمًا لَا يُخَالِفُهُ شَكٌّ أَنَّ بَيْنَ الصَّحِيحِ الجوارح وبين مَنْ لَا صِحَّةَ لِجَوَارِحِهِ فَرْقًا وَاضِحًا؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ صَحِيحَ الجوارح يَفْعَلُ القيام والقعود وسائر الحركات مُخْتَارًا لَهَا دُونَ مَانِعٍ، وَالَّذِي لَا صِحَّةَ لِجَوَارِحِهِ لَوْ رَامَ ذَلِكَ جُهْدَهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَصْلًا.

والمُجْبَرُ فِي اللغة هو الذي يَقَعُ الفعل منه بِخِلَافِ اخْتِيَارِهِ وَقَضِيهِ، وَأَمَّا مَنْ وَقَعَ فَعَلُهُ بِاخْتِيَارِهِ وَقَضِيهِ فَلَا يُسَمَّى فِي اللغة مُجْبَرًا.

وقد دَلَّتْ النصوص الشرعية على أَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْمَلُ وَيَفْعَلُ وَيَصْنَعُ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: 277]، وقوله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: 17]، وقوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 32]، وقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: 79]، وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: 2]، وَأَمْثَالُ هَذِهِ النُّصُوصِ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا تَنْصُصُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْمَلُ وَيَصْنَعُ وَيَفْعَلُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِاخْتِيَارِهِ وَاسْتَطَاعَتِهِ.

وَاسْتَطَاعَةُ الْإِنْسَانِ الْفِعْلَ عِبَارَةٌ عَنْ صِحَّةِ الْجَوَارِحِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَهِيَ يَكُونُ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ الْفِعْلُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِقُوَّةٍ أُخْرَى مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ، وَبِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْاسْتَطَاعَةِ يُوجَدُ الْفِعْلُ وَيَكُونُ.

هَذِهِ الْقُوَّةُ الْإِلَهِيَّةُ تُسَمَّىهَا تَوْفِيقًا وَتَأْيِيدًا وَعِصْمَةً إِذَا كَانَ الْفِعْلُ خَيْرًا، وَتُسَمَّىهَا خِذْلَانًا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ شَرًّا، وَلَا يَفْعَلُ أَحَدٌ خَيْرًا وَلَا شَرًّا إِلَّا بِقُوَّةِ اعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا، فَإِذَا

(1) انظر: ابن حزم. الفصل في المِلَلِ والأَهْوَاءِ والنَّحْلِ. ج 3/ ص 14 - 15.

فَعَلَ بِهَا مَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ فِيهَا عَوْنٌ وَقُوَّةٌ وَحَوْلٌ وَتَيْسِيرٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ:
(لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ) [الأنبياء: 23].

ويقول الإمام محمد عبده رحمه الله: «اختيار العبد في أفعاله بما قرّره الوجدان، ولا يُنكرُهُ إِلَّا مَنْ جَهِلَ نَفْسَهُ...».

وقد جاء النبي ﷺ في عمله وقوله بما يُؤيّد ذلك، فكان العامل الذي لا يَكِلُ، والدائب الذي لا يَمَلُّ، والساھر الذي لا ينام... هل نُقِلَ عنه أنه أتكَأ يومًا على وسادته واكتفى بالتسليم للقدّر في إتمام دعوته قائلاً: «الذي كَفَلَ لي النصر يكفيني التعب، وضمان الله لإعلاء كلمة دينه تُغنيّني عن النَّصَب»، كلاً، بل لم تكن تزيده الوعود الصادقة إِلَّا نشاطاً، ولا تَجِدُ العصمة الإلهية مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا حَزْماً واحتياطاً.

وجاء أصحابه والسلف الصالح مِنْ بَعْدِهِمْ، فكانوا أكملَ الناس إيماناً بإحاطة عِلْمِ الله وشُمُولِ قُدْرَتِهِ، وأعرَفَ الناس بِمَا آتَاهُمْ الله مِنْ قُوَّةِ الْعَقْلِ وقُوَّةِ الْاِخْتِيَارِ، وكانوا أَسْوَأَ في السَّعْيِ والكسْبِ.

وبهذه العقيدة ارتقت الأمة الإسلامية، وبلغت في الحضارة والمدنية والقوة المادية والمعنوية الشأنَ البعيدَ المَدَى الذي لا يُدْرِكُ. والله أعلم.

1976 / 02 / 12م

كُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ

السؤال:

يقولون أنّ الله خَلَقَ الشقي والسعيد، فهل هذا مكتوب في كتاب العبد أو هو مِنْ إرادة السيد، وضّحوا لي جيّداً؟ والسلام.

أ. المشلاوي (تونس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

خَلَقَ اللهُ الْإِنْسَانَ، وأخرجهم مِنْ بطون أمهاتهم لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا، وَجَعَلَ لَهُم السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْفُؤَادَ (العقل والفهم)، وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابَ، وَبَيَّنَ لَهُمُ فِيهِ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ، وَكَلَّفَ الْإِنْسَانَ التَّكَالِيفَ فَحَمَلَهَا، وَمَنَحَهُ الْإِرَادَةَ وَالْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرَكِّ، فَمَنْ اسْتَجَابَ وَاسْتَقَامَ وَأَمِنَ وَأَصْلَحَ فَهُوَ السَّعِيدُ، وَمَنْ أَعْرَضَ وَتَوَلَّى، وَمَنْ كَفَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَهُوَ الشَّقِيقِي، وَقَدْ عَلِمَ رَبُّنَا فِي الْأَزَلِّ مَنْ يَسْتَجِيبُ فَيَكُونُ سَعِيدًا، وَمَنْ سِيَغِرُضُ وَيَكْفُرُ فَيَكُونُ شَقِيقًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِّيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنِّيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: 5 - 10].

على الإنسان أن يؤمن بالله وبرُسُلِهِ وَكُتُبِهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، وَقَدْ نُصِّبَتْ لَهُ الْآيَاتُ الْكُونِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى وجودِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ، وَقُوَّتِهِ، وَجَلَالِهِ، وَكِمَالِهِ، وَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ فِي كِتَابِ اللهِ، بَلَّغَهَا إِلَيْهِ رُسُلُهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُصْلِحَ عَمَلَهُ، فَيَقُومَ بِوَأَجِبَاتِهِ، وَيَتَنَهَى عَنِ الْآثَامِ وَالْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَأَنْ يَسْتَقِيمَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمُسْلِمِيَّةِ. وَقَدْ تَرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كُنْهَارُهَا، كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ.

فَعَلَامَةُ سَعَادَةِ الْإِنْسَانِ اسْتِجَابَتُهُ لِدَّاعِيِ اللهِ، وَصِلَاحِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ. وَعَلَامَةُ شَقَاوَتِهِ كُفْرُهُ بِاللَّهِ أَوْ بِرُسُلِهِ أَوْ بِكِتَابِهِ أَوْ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَإِضَاعَتُهُ لِلْأَرْكَانِ، وَإِقْبَالُهُ عَلَى الْفُجُورِ وَالْمُحَرَّمَاتِ، وَارْتِكَابُهُ لِلْمُؤَبِّقَاتِ.

وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدٌ: مَا دَامَ اللهُ سَبْحَانَهُ قَدْ كَتَبَ فِي لَوْحِهِ الْمَحْفُوظِ شَقَاءَ الشَّقِيقِ وَسَعَادَةَ السَّعِيدِ، فَلِمَ الْعَمَلُ؟ فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: اْعْمَلْ عَمَلَ السَّعْدَاءِ، وَاللَّهُ يُسِّرْ لَكَ سُلُوكَ سَبِيلِهِمْ، وَاحْذَرْ مِنَ عَمَلِ الْأَشْقِيَاءِ حَتَّى لَا تَكُونَ مِنْهُمْ. وَاللَّهُ قَدْ مَنَحَ لَكَ مِنْ حُرِيَةِ الْإِرَادَةِ مَا تَقْدِرُ

به على هذا وهذا، وَخَبَأَ عَنْكَ الْمَصِيرَ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "لَمَّا نَزَلَتْ [هَذِهِ الْآيَةُ]: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: 105]، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ⁽¹⁾ فَقُلْتُ: [يَا نَبِيَّ اللَّهِ]، فَعَلَى مَا نَعْمَلُ؟ عَلَى شَيْءٍ قَدْ فُرِعَ مِنْهُ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُفْرَغَ مِنْهُ؟ قَالَ: «بَلْ عَلَى شَيْءٍ قَدْ فُرِعَ مِنْهُ وَجَرَتْ بِهِ الْأَقْلَامُ يَا عُمَرُ، وَلَكِنْ كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ» ⁽²⁾.

فَذَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ عَلَى الْإِنْسَانَ أَنْ يُؤْمِنَ وَيَسْتَجِيبَ، وَيُسَابِقَ إِلَى الْخَيْرَاتِ، وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ الْعَوْنَ عَلَى الْهَدَايَةِ، وَالتَّوْفِيقَ، وَالتَّيْسِيرَ إِلَى حُسْنِ الْعِبَادَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ أَحَدَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَقُولَ إِثْرَ كُلِّ صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ» ⁽³⁾.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ عَلَى الْإِنْسَانَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَتَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ، وَالثَّبَاتَ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102]، فَمَنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَتِلْكَ عِلَامَةُ سَعَادَتِهِ، وَمَنْ كَفَرَ وَمَاتَ عَلَى كُفْرِهِ فَتِلْكَ عِلَامَةُ شِقَاوَتِهِ، وَمَنْ قَالَ: «آمَنْتُ»، وَأَعْرَضَ عَنِ صَالِحَاتِ الْأَعْمَالِ، وَلَمْ يَتَّقِ اللَّهَ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى الْحَقِّ، وَتَلَاعَبَ بِالْفَرَائِضِ وَالْأَرْكَانِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ، وَقَدْ يَخْتَمُ لَهُ بِالشَّقَاءِ الْأَبَدِيِّ. فَإِنْ مَاتَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَهُوَ فِي مَشِيئَةِ مَغْفِرَتِهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ بِفَضْلِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُ مِنْ

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ لَمْ يُوجَدَ فِي الْأَصْلِ، وَأَنْبَتَاهُ مِنَ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ.

(2) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ: وَمِنْ سُورَةِ هُودَ، حَدِيثُ (3111)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

(3) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ: فِي الْإِسْتِغْفَارِ، حَدِيثُ (1522)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ السَّهْوِ، بَابُ: نَوْعُ آخَرٍ مِنَ الدُّعَاءِ، حَدِيثُ (1303)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثُ (22119)، وَفِيهِ: «عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ إِنِّي لِأُحِبُّكَ». فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنَا أُحِبُّكَ. قَالَ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدْعَنَّ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ...». قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (ج3/ص486): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

النار، لفضل «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، ويدخله الجنة. هذا هو مُعتقد الجمهور، وهم أهل السنة. والله أعلم.

1400/06/08 هـ / 1980/04/23 م

"الزّردات" وطقوس الشّرك

أُكْتُبَ لنا مستشرقون أم مسلمون؟ تساءلتُ مثل هذا السؤال بعدما أدرتُ مفتاح الإذاعة الوطنية ذات صباح في يومٍ من الأيام الماضية، على الساعة 7 و45 دقيقة، فسمعتُ المذيع النشيط يقول:

«عادة موروثية كانت منتشرة فينا، ورثناها عن الأجداد، وهي إقامة حفلات (الزّردة)، يتَهَيَّأُ لها الناس بِجَمْعِ التبرُّعات والطعام والشراب والحيوانات، ثم يَجْتَمِعُونَ في أيامٍ بِمَكَانٍ وِلِّيٍّ، فيَنَحِرُونَ البقر، وَيَذْبَحُونَ الشِّياه، وَيُصْنَعُ الطعام الوفير اللذيذ، وتُقَامُ الاحتفالات بالحُضرة والآلات و(التهوال) والجُذْب، وَيُتَضَرَّعُ إلى الأولياء والصالحين، فيُمدُّونهم بالبركات والخيرات، ثم انقطعت هذه العادة أيام الثورة من 1954 إلى 1962، لكنها عادت بعدها، وكان الناس فيها قسمين: أنكرت ذلك جمعية العلماء المسلمين وحرّمته، وأباح ذلك الطُّرُقِيُّون، وقال الشعب: هي عادةٌ لنا، ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، فلماذا نتركها؟ مع أنها تُتيح لنا أيامًا بهيجة، وتُرْضي عنا الأولياء والصالحين، ونَجِيئُنا منها بالخيرات والبركات بفضل دعائهم ورضاهم».

وأذكرُ شهرزاد الصباح فسكتت عن الكلام المباح المفيد للأمة وجمهور السامعين، أمّا المذيع فاكتفى بالحيايد والحكاية.

أفلا يَحِقُّ لنا بعد سماع فَحْوَى هذا الكلام أن نقول:

هل يُؤَلِّفُهُ مُستَشْرِقٌ لنا؟ أم يُقدِّمُهُ مسلم ناصحٌ لأُمَّته ودينه؟ ثم نتساءل: هل نحن

أمة همجية ساذجة متأخرة لا نَسْتَوْحِي أعمالنا إلا من العادات المُتَحَدِّرة من آبائنا وأجدادنا ولو كانت تعاويد وشعوذات باطلة، مثل الأمم التي تُعِيد حتى شباكها في الملاعب بِخُرُوز تُعَلِّقُها أو تَدْفِنُها لِتَقِيَّ الشِّبَاكَ مِنْ قَذَفَاتِ اللّاعِبِينَ المَهْرَةِ؟ فهل وَقَّتْها مِنْ قَذَفَاتِ (بَلْؤِي) و(ماجر) و(عَصَاد) و(مزياني) أو (الأماس) و(عاشور) و(قَمُوح) وغيرهم؟ أم نحن أمة مسلمة ذات دين قويم، وتعاليم واضحة، وكتاب مُبين؟ وأنا نؤمن بآله واحد لا يقبل أن يُشْرَكَ به شيءٌ ولو من الأنبياء والمرسلين والملائكة المُقَرَّين: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجَبْنَ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: 65].

إن إقامة هذه (الزردات) كانت من أثر التَّخَلُّف والانحطاط والغفلة والجهل في أثناء العصور الأخيرة، وكلُّ العلماء المسلمين المُصْلِحِينَ والطُّرُقِيِّين يعلمون أنها ليست من الإسلام في شيء، لِمَا فيها من مظاهر الشُّرك، ودعاء الأولياء والصالحين، ولِمَا فيها من الحَضْرَةِ (التَّهْوَال والجُذْب والسَّطْح)، ودَبْح الذَّبَائِح لغير الله فتُصْبِح حرامًا بعد أن كانت حلالاً؛ لأنها دُبِحت لغير الله، والتَّصَرُّعُ للأولياء عبادة لهم، ولا يستطيعون أن يُمِدُّوا أحدًا بالبركة، واعتقاد ذلك شُرْكٌ.

والعلماء المُصْلِحُونَ يُنْكِرُونَ هذا على مَنْ فَعَلَهُ مثل علماء الطُّرُقِيِّين، فمثل عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي والزَاهِرِي والعُقْبِي والعَرَبِي التَّبَسِّي، كمثل المشائخ مصطفى القاسمي والطَّيِّب المَهاجِي والبوعبدلي والبرائني ويحيى حمودي وأبو يعلى الزواوي (وكلُّهم من علماء الطُّرُق) يُنْكِرُونَ مثل هذه التَّجَمُّعات التي جَمَعَتْ أنواعًا من الفساد، وكانت شائعة حقًا أيام الغفلة، وانقطاعها لم يكن أيام الثورة فقط بل تَقَدَّمَها، وآخِرُ (زُرْدَة) هي التي وقعت بـ (قسنطينة) في سنة 1937، وتَبَيَّنَ منها أن من ورائها أصابع المستعمر والمُعَمَّرِينَ، الذين أَمَدُّوها بِالْخِرَاف والثَّيْرَان والقناطر من الطعام والشراب، ودَلَّ على أنها تَعْمَل لبقاء الغفلة والجهل والتَّأخُّر، مثل الحَضْرَةِ والجُذْب والتَّقَرُّب إلى المخلوقين من الأولياء والقربات... الخ، ودعاء مَنْ لا يَرَى، ولا يَسْمَع،

ولا يَضُرّ، ولا يَنْفَع. وفي مثل هذا التاريخ انقطعت (الزّردة) بِفِعْلِ اليَقَظَةِ وانتشار العلم، سواء عند المُصلِحين أو عند الطُّرُقِيِّين، وانتشار الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل لإنقاذ الأُمَّة حقًا لا باطلاً، فلمّا جاءت الثورة المسلّحة النابعة من الأُمَّة سنة 1954 أيّدت الواقع الصحيح، وبقيت الحال هكذا إلى الثمانينات، فجاء من يُفكّر تفكيرًا جاهليًا عامّيًا، وقال: لماذا لا نعود لعهد (الزّردة)، والبندير، والخضرة، والتهوال، واستمداد البركات من الأولياء الصالحين؟

أخبرني بهذا أحدُ أبنائنا من المجاهدين قُبيل أحداث نَكْسة 5 أكتوبر 1988، ثم عادت (الزّردة) إلى الوجود فعلاً، وتبرّعوا لإقامتها بمئات الملايين من الخزينة لا من جيوبهم، وحشروا لها الناس من جميع الجهات - حتى آل ابن باديس - بِقَصْدِ دَفْنِ مبادئ ابن باديس! أَسْتَغْفِرُ الله! المَقْصِدُ هو دَفْنُ الإسلام! كما وُجّهت الدَّعَوَات (الإدارية) للمشائخ من رجال الزّوايا الصوفية، وقيل لهم: ظَلَمُوكُم! فَمَنْ تَجَرَّأَ على رَفْضِها ناله العقاب الصارم، ومَنْ دُعِيَ إليها الأئمة الذين قَدَّمناهم للصلاة لا للزّردات والمظاهرات.

فلو كان المذيع منا لا حترَم نفسه كصحافي صادق يُقدِّم لأُمَّته الحقائق لتَمَسَّكَ بِها يُفيدُها، وتَهْجُرُ القبيح بما لا يُفيدُها، ويَضُرُّ بها ولا يَنْفَعُها.

أما عندما يكون مُستشرقًا، فإنه قد يَغُشُّها، ويُقدِّم ما لا يَنْفَعُها ويدُلُّ على جَهْلِها وتأخُّرها وانحطاطها وغفلتها، ولا يَهْمُه إن كان واقعًا حقًا أم هو من الخيال، وأحسنُ حالاته أن يَلْزِمَ الحِياد.

والواجب علينا أن ننصح أمتنا، فإن الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ومن النصيحة لإذاعتنا أن نُعيد النظر في برامجها: فمثلاً كانت إذاعة الصباح تُقدِّم حديثًا دينيًا اجتماعيًا مفيدًا لأُمَّهاتنا وبناتنا - تُقدِّمه صحافية مسلمة - فاخفى، فلماذا؟

1993 / 02 / 27م

هل هناك ملائكة واسطة بين الضريح وبين الله؟

السؤال:

فوجئنا بفتوى من إمام المسجد، قال فيها: «إنَّ الله تعالى جاعِلٌ في كُلِّ ضريح (مَلَكًا)، مهمَّتُه نَقْلُ دعوة الداعي في وسط هذا الضريح، مهما كانت هذه الدعوة - طلب رزق، توسُّل للضريح، طلب شفاء من مرض... - نَقْلُها إلى الله تعالى، لهذا فعلى المسلم ألاَّ يَحقرَ الأمور».

أرجوكم أن تُفيدونا بالجواب الصحيح عن هذه (الفتوى) التي تَركت أثرها البليغ وسط القرية، وازداد الناس إقبالاً على التَّوجُّه إلى الأضرحة، وتقديم القرابين بالذَّبْح عليها، وتقديم الأموال...، أَيْصِحُّ هذا في مجتمع المسلمين؟

ب. العربي (تاغيت - بشار)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: من أين له هذا (العلم) الذي لا يَشْكُ مسلمٌ في بطلانه؛ لأنه صريحُ الشُّرك الذي جاء الإسلام لِمَحْوِهِ مِنَ الأرض؟ مَنْ أَخْبَرَهُ بهذا الخبر، وقد انقطع الوحي بوفاة رسول الله ﷺ؛ لأنه خاتم النبيين، وما مات حتى كَمَلَ الدين، ولم يَبَقْ إِلَّا ما صَحَّ نَقْلُهُ عن رسول الله ﷺ؟ هل نَزَلَ عليه الوحي أم رأى هو هذا (المَلَك) بنفسه؟ لو قال: نَعَمْ رأيته و حَدَّثْتُهُ، لَقُلْنَا: لا شَكَّ أنه (شيطان)، وليس بِمَلَك؛ لأنه يَدْعُو إلى الشُّرك، فإنَّ الله يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 186]، وهذا يَزْعُمُه بعيداً غير سميع ولا بصير؛ لأنه يَحْتَاج إلى (مَلَك) يرفع إليه شِرْك الدعاء للضريح - أو صاحب الضريح - ليستجيب له! والملائكة معصومون ﴿لَا يَعْصُونَ

اللَّهُ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿التَّحْرِيم: 6﴾، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْمَعُ مَنْ دَعَاهُ، حَتَّى يُرْفَعَ إِلَيْهِ الدُّعَاءُ، فَقَدْ زَاغَ فِي اعْتِقَادِهِ.

ثَانِيًا: ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى بَاطِلَةٌ سَخِيفَةٌ؛ لِأَنَّ صَرِيحَهُ فِي أَنَّ زَائِرَ الضَّرِيحِ لَمْ يَدْعُ اللَّهَ، وَإِنَّمَا دَعَا الضَّرِيحَ أَوْ صَاحِبَهُ (طَلَبُ الرِّزْقِ، وَتَوَسُّلُ لِلضَّرِيحِ، وَطَلَبُ شِفَاءِ مَرَضٍ)، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تُطَلَّبُ مِنَ اللَّهِ، وَكُلُّ مَنْ طَلَبَهَا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ طَلَبَ أَيَّ شَيْءٍ مِمَّا وَرَاءَ الْأَسْبَابِ وَالْكَسْبِ، أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَكَانَ الطَّالِبُ مُشْرِكًا بِعَمَلِهِ، وَكَانَ الْمَطْلُوبُ (مَعْبُودًا) لَهُ، إِنْ رَضِيَ بِعِبَادَتِهِ هَلَكَ مَعَهُ ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: 98].

وَالدُّعَاءُ عِبَادَةٌ⁽¹⁾، بَلْ هُوَ مُخَّ الْعِبَادَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ⁽²⁾، وَاعْتِقَادُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ (أَوْ الصَّالِحِينَ) يَشْفَعُونَ لِاتِّبَاعِهِمْ، وَيَكُونُونَ (وَاسِطَةً) بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ، اعْتِقَادٌ شِرْكِيٌّ جَاهِلِيٌّ مِنْ اعْتِقَادَاتِ قُرَيْشٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى - حِكَايَةً لِقَوْلِهِمْ -: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3]، فَلِمُاسَلَمِ لَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ كَمَا أَمَرَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۚ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: 2-3]. وَلِهَذَا فَإِنْ رَعِمَ هَذَا (الْإِمَامُ) مَحْضُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلِلْحَدِيثِ بَلِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَمُبَايِنٌ لَوْظِيفَةِ الْمَلَائِكَةِ الْمُعْصُومِينَ الْبَرَّةِ.

(1) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ: الدُّعَاءِ، حَدِيثُ (1479)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ، بَابُ: فَضْلِ الدُّعَاءِ، حَدِيثُ (3828)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ، حَدِيثُ (3372)، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ...». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(2) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ، حَدِيثُ (3371)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ مُخَّ الْعِبَادَةِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هُبَيْرَةَ».

بناء الأضرحة معصية

ثالثاً: ولأنَّ بناء القبور، وبناء الأضرحة والقباب عليها، وإيقاد الشُّرج عندها، والدعاء عندها، واتخاذها مساجد للصلاة عندها، كُلُّ هذا مَنهِيٌّ عنه نَهْيَ تحريم، فقد صَحَّ عن النبي ﷺ النهي عن ذلك. رَوَتْ السيدة عائشة رضي الله عنها أَنَّ الرسول قال في مرض موته: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»⁽¹⁾، وإنما أَخْبَرَنَا بذلك في مرض موته حتى لَا تَتَّخِذَ عَلَى قَبْرِه مَسْجِدًا. فَلَمَّا مَاتَ ﷺ دُفِنَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ لَا فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا وُسِّعَ فِي الْمَسْجِدِ جَعَلُوا بَيْنَ قَبْرِه وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ حَاجِزًا.

كما صَحَّ عَنْهُ النَّهْيُ «أَنْ يُخَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ»، رواه مسلم. ودعا ربَّه أَنْ لَا يَجْعَلَ قَبْرَهُ وَثَنًا يُعْبَدُ⁽²⁾.

والذي يُخَالِفُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَيَبْنِي ضَرْيَحًا، أَوْ يُخَصِّصُهُ، أَوْ يُوقِدَ عَلَيْهِ الشُّرْجَ، أَوْ يَتَّخِذَهُ مَسْجِدًا مَلْعُونٌ كَمَا لَعِنَتِ النَّصَارَى وَالْيَهُودُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فِعْلَهُمْ، وَإِلَّا فَمَا فَائِدَةُ الْخَبَرِ؟ فَكَيْفَ يَجْعَلُ اللَّهُ (مَلَكًا) فِي خِدْمَةِ هَذَا الضَّرِيحِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يُهْدَمَ.

وكانت (عبادة) الأضرحة قد ازدهرت في ظِلِّ الاستعمار حتى بَلَغَ الْأَمْرُ بِالْمُعَمَّرِينَ الْكِبَارِ أَنْ يَجْعَلُوا فِي حَقْوَلِهِمْ ضَرْيَحًا لـ (سيدي عبد القادر) يَحْرُسُ لَهُمْ أَمْوَالَهُمْ، وَيَحْفَافُهُ الْعَامَّةُ أَكْثَرَ مِنْ خَوْفِهِمْ مِنَ اللَّهِ، وَيَكُونُ (حَارِسًا) لِمَا نَهَبُوهُ مِنَ الشَّعْبِ.

وهاجَمَ الْعُلَمَاءُ هَذَا الْإِعْتِقَادَ حَتَّى كَادَ يَضْمَحِلُّ، وَعَادَ آخِرًا التَّنْوِيهِ بِالْأَضْرَحَةِ وَأَصْحَابِهَا، وَصَرْنَا نَسْمَعُ فِيهَا يُذَاعُ أَسْمَاءُ: سَيِّدِي بَوْمَدِين، وَسَيِّدِي مَنْصُور، وَسَيِّدِي الْحَيَّر، وَسَيِّدِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَكُلُّ نَاحِيَةٍ لَهَا (سَيِّدَهَا) وَ(رَبُّهَا)، وَحَقُّ لَنَا أَنْ نَتَسَاءَلَ مَعَ

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُ (1390).

(2) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ مُرْسَلًا عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَسَّارٍ (ج 1/ص 172). قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ

(ج 5/ص 41): «أَسْنَدَهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثِقَةٌ»،

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدِيثُ (7358).

يوسف عليه السلام: ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خِيراً أَمَرَ اللَّهُ﴾ [يوسف: 39]؟

ولا شك أن في هذا الازدهار للقبور والقبوريين ضللاً لنا، وإضلالاً لناشتنا، لا يجوز السكوت عنه. قال الإمام الشوكاني في مصائب بناء الأضرحة على القبور: «وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاصد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج، وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليها الرِّحال، وتمسحوا بها واستغاثوا، وبالجملة إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، وإنما لله وإنا إليه راجعون.

ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يغضب الله، ويغار حمةً للدين الحنيف، لا عالماً، ولا مُتعلماً، ولا أميراً، ولا وزيراً، ولا ملكاً. وقد توارَدَ إلينا من الأخبار ما لا يُشكُّ معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين - أو أكثرهم - إذا توجَّهت عليه يمينٌ من جهة خَصمه حَلَفَ بالله فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومُعْتَقِدِكَ الوَيْيِّ الفلاني تَلَعْتُمْ وتَلَكَّا وأبى واعترف بالحق. وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة، فيا علماء الدين، ويا ملوك المسلمين، أيُّ رُزءٍ للإسلام أشدُّ من الكفر، وأيُّ بلاء لهذا الدين أضرُّ عليه من عبادة غير الله؟ وأيُّ مصيبة يُصاب بها المسلمون تُعَدِّلُ هذه المصيبة؟ وأيُّ مُنكرٍ يجب إنكاره إن لم يكن [إنكاراً] هذا الشرك البين واجباً:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي
وَلَوْ نَارًا نَفَخْتَ بِهَا أَضَاءً وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفُخُ فِي رَمَادٍ⁽¹⁾

رابعاً: فهذا الإمام الجليل - وهو من أعظم أئمة المسلمين المتأخرين - يحكم بالكفر

(1) نيل الأوطار، ج 4/ ص 102 - 103. وما بين معقوفتين سَقَطَ من الأصل، وأثبتناه من نيل الأوطار.

والشُّرك على كُلِّ مَنْ اعتقد أنَّ الضريح يُدْعَى لِجَلْبِ نفعٍ أو دَفْعِ ضُرٍّ، وَيَسْتَجِيبُ وَيَنْفَعُ وَيَضُرُّ. وقولُه صحيح؛ لأنَّ الأضرحة تكون في حُكْمِ الأصنام، وهي لا تسمع ولا تَنفَعُ ولا تَضُرُّ، قال سبحانه: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: 14]. ثم إنَّ هذه الأضرحة إن بُنِيَتْ على (صالح) فعُبدَ مِن دون الله، فإنَّ ذلك لا يَضُرُّه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: 101].

وقد عَظَّمَ بعض النصارى المسيح عليه السلام، وعَظَّمَت اليهود عُزْرًا، ونَسَبُوا إِلَيْهَا ما لا يَلِيقُ إِلَّا لِلرَّبِّ، فَتَبَرَّأَ الْمَسِيحُ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ، ولهذا لا يَضُرُّه عِبَادَةُ مَنْ عَبَدَهُ؛ لَأَنَّهُ سَبَقَتْ لَهُ الْحُسْنَىٰ مِنَ اللَّهِ.

وأما إِنْ كَانَ صاحب الضريح يُريد ذلك، وَيُرَوِّجُ لِنَفْسِهِ فِي حَيَاتِهِ، فَضَلُّوا بِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ، فَهُوَ (صنم) فِي جَهَنَّمَ مَعَ أَتْبَاعِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: 98]. فَقَوْلُ الشُّوْكَانِي صَحِيحٌ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى (عِبَادَةِ) الْأَضْرَحَةِ، وَالزَّعْمُ لِلنَّاسِ أَنَّهَا تَنْفَعُهُمْ وَتَضُرُّهُمْ، دَعْوَةٌ إِلَى الشُّرْكِ، وَدَاعِيَهُمْ كَعَابِدِ الْوَتَنِ بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ.

وَإِذَا أَضَلَّهُمْ بَزَعُمِهِ أَنَّ عِنْدَ كُلِّ ضَرِيحٍ (مَلَكًا) يَرْفَعُ دَعْوَتَهُمْ إِلَى اللَّهِ، تَقُولُ وَكَذَّبَ عَلَى اللَّهِ، وَمِثْلُهُ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ؛ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِالْإِعْتِقَادِ، وَفِي مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ أَنَّ الْفَسْقَ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ⁽¹⁾، وَقَالَ شُرَّاحُهُ⁽²⁾: إِنْ كَانَ الرَّجُلُ فَاسِقًا بِالْجَارِحَةِ - كَالزَّانِي، وَكَشَارِبِ الْخُمْرِ صَلَّى بِهِمْ صَاحِبِيًّا، وَالسَّارِقُ - صَحَّتْ إِمَامَتُهُ، وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا بِالْإِعْتِقَادِ - كَالرِّيَاءِ - فَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ. وَأَيُّ فِسْقٍ أَعْظَمُ مِنَ الْكُفْرِ؟ وَأَيُّ كُفْرٍ

(1) انظر: مختصر خليل. ص 40.

(2) انظر: الدردير. الشرح الكبير على مختصر خليل. ج 1/ ص 326.

أَعْظَمُ مِنَ الشَّرْكِ بِاللَّهِ؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ - وَهُوَ سَيِّدُ الْخَلْقِ -: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَجْطَنَ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٦٥) بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ (٦٦) ﴿[الزمر: 65-66]، وَأَيُّ فَسَقٍ أَعْظَمُ مِنَ الْكَذْبِ عَلَى اللَّهِ، وَعَلَى رَسُولِهِ، وَعَلَى الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ تُهَيِّئُهُمْ هَذِهِ (الفتوى)، وَتَنْزِلُ بِهِمْ إِلَى (خِدْمَةِ) الضَّرِيحِ الَّذِي لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ مُقِيمَهُ، فَالْفُقَهَاءُ جَعَلُوا فَاسِقَ الْإِعْتِقَادِ شَرًّا مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ وَالزَّانِي وَالسَّارِقِ.

خَامِسًا: أَمَّا الْأَمْوَالُ الْمَطْرُوحَةُ فِي الضَّرِيحِ، فَإِنَّهَا سُحَتْ؛ لِأَنَّهَا أُعْطِيَتْ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْقَرَابِينِ وَالذَّبَائِحُ لَهُذِهِ الْأَضْرَحَةِ وَالْقُبُورِ فَإِنَّهَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهَا يَمَّا أَهْلٌ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: 3].

فَإِذَا ذُبِحَتِ الذَّبِيحَةُ - مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ - وَقَصِدَ ذَابِحُهَا أَنْ يَتَقَرَّبَ بِهَا لِغَيْرِ اللَّهِ، لِحُلْبِ نَفْعٍ اعْتَقَدَهُ، أَوْ دَفَعُ ضُرٍّ خَشِيَهِ، أَوْ إِنْزَالِ مَطَرٍ رَجَاهُ، كَمَا يُفْعَلُ فِي (الزَّرْدَةِ) وَ(الْوَعْدَةِ)، فَالذَّكَاءُ لَا تَنْفَعُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا - بِهَذِهِ النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ - صَارَتْ كَالْخَنَازِيرِ، وَالْخَنَازِيرُ مُحَرَّمُ الذَّاتِ، فَلَا تَنْفَعُ فِيهِ الذَّكَاءُ، وَلَا ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ. بِمِثْلِ هَذَا أَفْتَى الْإِمَامُ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي إِبْلِ أَبِي الْفَرَزْدَقِ، وَإِبْلِ سُوَيْدِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ؛ لِأَنَّهَا نَحَرَاهَا تَفَاخُرًا لَا لِوَجْهِ اللَّهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا ذَكَرَا عَلَيْهَا اسْمَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ اعْتَبَرَ نِيَّتَهُمَا وَقَصْدَهُمَا مِنَ النَّحْرِ (١).

مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي، وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا. وَالسَّلَامُ خَتَامُ.

28 جمادى الأولى 1409هـ / 07 جانفي 1989م

(1) انظر قصتها في: ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 3/ص 207 - 208، ابن خلكان. وفیات الاعيان. ج 6/ص 86.

نَظَرُ المَجْلِسِ فِي كِتَابِ عُرْضِ عَلَيْهِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أما بعد: فقد اطلع المجلس الإسلامي الأعلى على كتاب الشيخ عمر العرباوي الذي سَمَّاه: (التَّخْلِي عن التقليد والتَّحَلِّي بالأصل المُفِيد)، وموضوعه - فيما قَصَد إليه المؤلف - هو علم التوحيد، وهو أَجَلُ العلوم الشرعية وأولاًها بالعناية.

ولمَّا كان المؤلف - وحده - هو المسؤول عن كتابه من حيث صناعة التأليف، وتنظيم كتابه، وصِحَّة ألفاظه ونُصوصه، وقوَّة أسلوبيه وبيانه، ولمَّا كان هذا الكتاب قد سَلِمَ من عَثَرَاتٍ وقع فيها بعض مَنْ تكلَّموا في هذا الموضوع من قبل، كالذين أنكَرُوا بعض الصِّفَات فكانوا مُعْطِلِينَ، أو كالذين ضَرَبُوا الله الأمثال فكانوا مُجَسِّمِينَ مُشَبِّهِينَ، فإنَّ المجلس لا يرى مانعاً من طبع هذا الكتاب وترويجه، ورجاء النفع به، لسلامته من هذه العَثَرَاتِ المُرَدِّية، والمذاهب الزائفة.

وهذا لا يَمْنَعُنَا مِنْ أَنْ نُلَاحِظَ لِمُؤَلِّفِهِ الفاضل ملاحظات تنفع المُطَّلِعَ على الكتاب، ولا تَضُرُّ بِسُمْعَةِ مؤلِّفه، منها أننا رأينا في بعض فقرات كتابه جُنُوحاً إلى بعض أقوال صوفية لا يَقْرَأُهم عليها المُحَقِّقُونَ مِنْ علماء الشريعة، مثل ما جاء في الصفحات الأولى من الكتاب، مِنْ أَنَّ «مَحَبَّةَ الله مَحَبَّتَانِ: إحداهما المَحَبَّةُ العامَّةُ، والثانية مَحَبَّةٌ خاصَّةٌ يَنفَرِدُ بها العلماء الربانيون، وأولياء الله الصالحون، والأصفياء، وهي أعلى المقامات، وغاية المطلوبات... فإنَّ سائر مقامات الصالحين، كالخوف والرجاء والتوكل وغير ذلك، مُبَيَّنَّةٌ على حظوظ النفس، ألا تَرَى أَنَّ الخائف إنما يَخَافُ على نفسه، والراجي إنما يَرجو منفعةً لنفسه، بخلاف المَحَبَّةِ فإنَّها مِنْ أَجْلِ المحبوب، فليست مِنَ المُعَاوَضَةِ في شيء».

مثل هذه الدَّعْوَى مَرْوِيَّةٌ عَنْ رَابِعَةِ العَدَوِيَّةِ التي نُسِبَ إِلَيْهَا قولها: «إِنْ كُنْتُ أَعْبُدُكَ

خَوْفًا مِنْ نَارِكَ فَاحْرِقْنِي بِهَا، وَإِنْ كُنْتُ أَعْبُدُكَ طَمَعًا فِي جَنَّتِكَ فَاحْرِمْْنِي مِنْهَا». وَرُويَ عَنْهَا أَيْضًا قَوْلُهَا:

أُحِبُّكَ حُبِّينِ حُبُّ الْهَوَى وَحُبًّا لَأَنَّكَ أَهْلٌ لِدَاكَ
فَأَمَّا الَّذِي هُوَ حُبُّ الْهَوَى فَشَغْلِي بِذِكْرِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ
وَأَمَّا الَّذِي أَنْتَ أَهْلٌ لَهُ فَكَشْفُكَ لِي الْحُجُبِ حَتَّى أَرَكَ

أليس في هذا القول - نثرًا وشعرًا - مبالغةٌ وسوءُ أدبٍ في خطاب الله سبحانه، الذي حَجَبَ موسى عن رؤيته، وكَشَفَ الحجابَ لهذه المرأة حتى رآته؛ لأنه أَهْلٌ أَنْ تراه رابعة.

إِنَّ القولَ بأنَّ طلب الجنة والنجاة مِنَ النارِ حُبٌّ مُعَاوَضَةٌ، فيه ازدراءٌ بِمَنْ يَفْعَلُ ذلك، وَإِنَّ في هذا القول: إِنَّ اللهَ لَا يُعْبَدُ أَوْ لَا يُحْبَبُ خَوْفًا وَطَمَعًا، ردًّا لِلنُّصُوصِ قرآنيةٍ مُدِحٍ بها مَنْ عَبَدَ اللهَ خَوْفًا وَطَمَعًا، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ١٥ ﴾ تَسْجُدُ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ١٦ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ١٧ ﴾ [السجدة: 15 - 17]، وفي سورة الأعراف: ﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف: 56]، وفي سورة الأنعام: ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: 51]، وفي سورة الإنسان: ﴿ يُؤْفُونَ بِالْأُتْرَاجِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ سُوءُهُ مُسْتَظِيرًا ﴾ [الإنسان: 7].

والخوفُ والطَّمَعُ في عبادة الله مِنْ صِفَاتِ الأنبياء، قال تعالى في سورة الأنبياء: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْأَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَعَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ ﴾ [الأنبياء: 90]، وقد وَرَدَ في الحديث الصحيح أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ»⁽¹⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: صِحَّةُ صَوْمٍ مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ، حديث (1110)، عن عائشة رضي الله عنها.

ولا شكَّ أنَّ حُبَّ الأنبياء لله وعبادتهم له، أكملُّ حُبٍّ وأتمَّ عبادةٍ وأصحَّها، وهم أولياء الله حقًّا، والصفوة من خلقه، لا يفضلهم أحدٌ، فيهداهم مهتدي، ولا تلتفت إلى امرأة صوفية ولا لذكرٍ، ولا إلى مذاهب (صوفية) ما أنزل الله بها من سلطان، إذا عارضت نصوص القرآن !

ومن الجناح إلى مذهب بعض المتصوفة ما جاء في هذا الباب، من أن من علامات المحبة لله: «الفرار من الناس، والانفراد في الخلوات، وخروج الدنيا من القلب». فهذا من أقوال الصوفية وادِّعاءاتهم، ولكنه لا يتحقق في هداية الأنبياء والمرسلين، وهم صفوة خلق الله وأوليائه، الذين قال الله لنبيه فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْسَدٌ﴾ [الأنعام: 90]، وكيف يُبلِّغون الرسالة، ويُؤدُّون الأمانة، إذا انعزلوا في خلوات، وفرَّوا من الناس؟ لقد حُبَّ إلى رسول الله ﷺ ذلك قبل نزول الرسالة، فكان يُختلي في غار حراء، فلما جاءه أمر ربه: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدِيرُ ۖ ﴿١﴾ فَوَاقِدٌ ۖ ﴿٢﴾﴾ [المدثر: 1 - 2]، شَمَّر على ساق الجدِّ، وأخذ يسعى إلى الناس، ويغشى مجتمعاتهم، ويذهب إلى أسواقهم، ويحرص على هدايتهم، ويعزُّ عليه إعراضهم شفقة عليهم، ويحزن حزنًا شديدًا ألا يكونوا مؤمنين، حتى أنزل عليه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسِكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 3]، وقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ عَاقِبَتِهِمْ إِنَّ لَكَ يُؤْمِنُونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: 6].

لا يتأتَّى بثُّ الدعوة والحرص على هداية الناس إلَّا بالاختلاط بهم، وبذلِّ كلِّ نشاط لإقناعهم، بالقول والفعل والسلوك، بالحكمة والموعظة الحسنة، وبالجدال بالتي هي أحسن، وقد صَحَّ في الحديث: «لأنَّ يَهْدِي اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا، خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ أَوْ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: مناقب علي بن أبي طالب، حديث (3701)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه، بدون زيادة لفظ: «خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

هذه هي طريقة الإسلام ونبيّه عليه الصلاة والسلام، وهي التي سلكها خيرُ القرون من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم من العلماء المُحقّقين، وسدّت طائفة من الصوفية الغالين فحثّوا الناس على الخلوة أو الفرار من الناس. والخلوة فعلٌ رُهبان النصارى في أديارهم، وهي بدعةٌ في مذهبهم، أرادوا بها الانقطاع عن الناس وعن الدنيا ومباهجها، ابتغاء رضوان الله، ففسّق كثيرٌ منهم، وقال تعالى فيهم: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَارِعُوهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَتَأْتِنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: 27].

وأما إخراج الدنيا من القلوب، فإذا كان معناه ألاّ يتخدع المؤمن بمتاعها، ولا يندفع وراء طلبها بالوسائل غير المشروعة، بل يقتصر على الوسائل التي أذن فيها الشرع، فهذا صحيح، وأما إذا كان المراد الزهد فيها، والإعراض عنها تماماً، والقعود عن طلبها، فهذا مُحالٌ لسنة الله وفطرته التي فطر الناس عليها، والأمة الإسلامية خيرُ أمة أُخرجت للناس، ولا تكون كذلك إلاّ إذا كانت أمة قويّة، عزيزة، مَنِعة، متينة في دينها وأخلاقها، ذات دولة تحميها، وتدفع عن الإسلام دفعا يصون أمته: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60].

ويجوز للمسلم - مع ذلك - أن يمتع نفسه بالحلال الطيب من متاع الدنيا، من غير إسراف ولا ترف، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: 32]، وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87]، نزلت هذه الآية لما استقلّ بعض الصحابة ما يُقدّمونه من عبادات بجانب عبادة الرسول ﷺ، فأرادوا أن يحرموا على أنفسهم - زهداً في الدنيا - بعض الطيبات، فقال بعضهم: «أنا أقوم الليل ولا نأنا»، وقال آخر: «وَأَنَا أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ»، وقال ثالث: «أنا لا أتزوّج النساء»، وقال غيرهم: «وَأَنَا لَا أَكُلُ اللَّحْمَ»، فلما سمع بهم النبي ﷺ، أنكر

قولهم، وخطب المسلمين فقال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقَرَّحُونَ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»، رواه أهل الصَّحاح⁽¹⁾. وهذا ما ثَبَتَ عليه أصحاب الرسول ﷺ في حياته وَمِنْ بعد مماته، مُلتزِمِينَ الحلال الطيب، مُوسِعِينَ رُقْعَةَ الْعَالَمِ الإسلامي، بَانِينَ دولته القويَّة على العدل والإحسان؛ لَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ يَهْتَمُونَ بِالدُّنْيَا، وَيَسْتَعِدُّونَ لِيَوْمِهَا وَلِغَدِهَا، مُتَنَافِسِينَ فِيهَا مُتَدَافِعِينَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: 251]، مُتَحَرِّكِينَ فِيهَا غَيْرَ سَاكِنِينَ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15].

إن الإسلام دين الوسط: لَا يُزْهَدُ الْمُسْلِمُ فِي الدُّنْيَا زَهْدًا يَجْعَلُهُ يَعِيشُ عَلَى هَامِشِهَا، وَلَا يَنْدَفِعُ وَرَاءَهَا نَاسِيًا كُلَّ الْقِيَمِ، غَيْرِ مُبَالٍ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَلَقَدْ لَخَّصَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي أَجَابَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفِيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عِنْدَمَا سَأَلَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا يَسْأَلُ عَنْهُ غَيْرُهُ فَقَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ»، رواه مسلم وغيره.

رؤية ذات الله في الموجودات:

هل مِنَ الْحَقِّ أَنَّ (ذات الله) تَتَجَلَّى لَنَا فِي هَذَا الْوُجُودِ، وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ تَحْتَ حِسِّ الرُّؤْيَةِ مِنْ بَعْضِ الْخَلْقِ؟ ذَلِكَ مَا تُوهِّمُهُ فِقْرَاتُ مِمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ، مِنْهَا أَنَّ: «ذات الله سبحانه وتعالى تَتَجَلَّى لَنَا فِي الْوُجُودِ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ حَوَاشِنَا وَعُقُولُنَا... الَّذِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْوُجُودِ الَّذِي تَحْوِيهِ الْأَرْضُ وَتَنْظُمُهُ السَّمَاءُ، إِنَّمَا رُؤْيَاهُ غَيْرُ مُبَاشَرَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى بَصِيرَةٍ نَافِذَةٍ، وَعَقْلٍ مُفَكِّرٍ، وَقَلْبٍ سَلِيمٍ» اهـ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: الترغيب في النكاح، حديث (5063)، ومسلم في كتاب النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه، حديث (1401)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

لا يَصِحُّ - في عُرْفِ أهل السُنَّة - أن يَزْعُمَ زاعِمٌ أنه يرى (ذات الله) ولو بِضَرْبِ
 الأمثال، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: 74]، فإن آيات القرآن الكريم ناطقة بالمنع:
 ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: 103]. وقد مُنِعَ موسى الكَلِيمُ
 من ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِيْ﴾ [الأعراف: 143]، وَضَلَّ أصحاب
 وحدة الوجود، فرعموا أنهم يَرَوْنَهُ في كُلِّ شيء، تعالى الله عن ذلك علُوًّا كبيرًا، وهذا ما
 يُوْهِمُهُ بعض ما جاء في هذا الموضوع: «إذا كنتَ مِمَّنْ يَتَعَمَّقُونَ في بحث المخلوقات
 فحسبك قطرة ماء، قطرة واحدة بالتحديد، وعالجها بوسائل العلم الحديث، فسترى
 أنها عالمٌ كبير، فيها كُلُّ ما في الوجود كُلُّه من قوى وأسرار».

ماذا في قطرة الماء الواحدة من قوى وأسرار؟ ليس فيها غير ما أودَّعَهُ الله في خَلْقِهِ
 الماء، وقد أجاب عن ذلك القرآن الكريم: ﴿قَالَ فَمَنْ رَّبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾ ﴿١٩﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي
 أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴿٥٠﴾ [طه: 49 - 50].

نحن لا نَشْكُ في سلامة موقف المؤلف وبرأته من القائلين بوحدة الوجود، بدليل
 ما ذَكَرَهُ في قضية رؤية الله ومذاهب المتكلمين، ولكننا أردنا التنبيه حتى لا تَزِلَّ قَدَمُ مَنْ
 يقرأ هذه الفقرات من الكتاب.

إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا:

مِمَّا لَفَتَ نَظَرَنَا، تَقْسِيمُهُ المَعْرِفَةَ المَكْتَسِبَةَ إلى ثلاثة أقسام أو أَوْجُه، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ
 الوجه الثاني والثالث مِنَ المَعْرِفَةِ. قال:

«الوجه الأول: لا يَكَادُ يُدْرِكُهُ إِلَّا نَبِيٌّ، أو صِدِّيق، أو مَنْ داناهم، وإنما تكون بالنور
 الإلهي بحيث لا يَغْتَرِيهِ شَكٌّ، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا...﴾
 [الحجرات: 15].

الوجه الثاني: يُدْرِك [بغالب] ⁽¹⁾ الظَّنُّ أعني الظَّنَّ الذي يُفسِّره أهل اللغة باليقين: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 46].

الوجه الثالث: يُدْرِك بِخَيالات ومثُل وتقليدات: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: 106].

ولم يُنبه المؤلف إلى أن الإيَّان لا يَحْصُلُ إِلَّا لأهل الوجه الأول، ولا يَنْجُو سواهم، وأنه لا يكفي الظَّنُّ أبداً، وهو الجانب الراجح من احتمالين، وأما الآية الكريمة: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 46]، فقد استُعْمِلَ فيها الظَّنُّ في العلم، وذلك جائز في استعمال العرب، كما إذا قال العربي: «أظنُّ أن الموتَ آتٍ»، فهو لا يَظُنُّ ذلك فقط، ولكنه يعلمه يقيناً. وأما حصول (المعرفة) بخيالات وتقاليد، فإن الخيالات لا تَصِلُ بالإنسان إلى يقين وإيَّان، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: 106]، فإن إيمانهم بالله حاصلٌ ومُتَيَقَّنٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25]، فهم مؤمنون غير مُوَحِّدين، ولا يَنْفَعُ الإنسانَ إِلَّا الإيَّان والتوحيد يَجْمَعُ بينهما، وأكثرُ العرب هَلَكُوا لأنهم أَشْرَكُوا مع الله أو من دون الله غيره: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3]، فإيمانهم بالله ثابتٌ، والقربُ منه مطلوبٌ مرغوبٌ فيه، والوسيلة - وهي اتِّخَاذُ وسائط - فاسدةٌ، واللهُ أَعْنَى الشُّرَكَاءِ، وأهلُ الكتاب من النصارى واليهود يُؤْمِنُونَ بالله، ولكنهم قالوا إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثة، أو أنَّ المسيح ابنُ الله، أو عَزِيزُ ابنِ الله، فلم يَنْفَعَهُمْ إيمانهم بالله؛ لأنهم لم يُنْزَهُوه، وَأَشْرَكُوا معه غيره.

ومِمَّا يُلَاحَظُ أيضاً، أنَّ المؤلف لم يُحَرِّرِ القول جيداً، ولم يَلْتَزِمِ اتِّجَاهاً مُعَيَّناً في مقامٍ

(1) في النسخة المطبوعة: [بقلبه]. والصواب ما أثبتناه.

صَعِبَ وَمُعْتَرَكٌ صَنْكٌ، هو القول في المشيئة والاختيار، والخير والشر، فجاء القول تارةً أشْعَرِيًّا مُوَافِقًا لقول أقطاب الأشاعرة، كالْفَخْر الرَازِي، وتارةً أخرى مُبَايِنًا لقول الأشاعرة، مُهَاجِمًا لَهُمْ، وقد قَبِلَ أسلافنا تأويلَ الأشاعرة، كما قَبِلُوا تَفْوِيضَ السَّلَفِ. وكان بإمكانه أن يَسْتَغْنِيَ عن بَسْطِ القول فيه، والاكتفاء باليسير، مع التزام مذهب السَّلَفِ في التفويض.

الاحتجاج بالحديث:

وآخر ما نلاحظه على المؤلف، أنه احتجَّ في كتابه بِجُمْلَةٍ وافرة من الأحاديث النبوية الشريفة، وفي مثل هذا الكتاب الذي يتناول العقيدة، كان لا بُدَّ أن يُبيِّن عند ذِكر الحديث راوِيَه، ومُخَرِّجَه، ودرجَتَه في الصَّحَّة و[الاعتلال]⁽¹⁾، فإن كان يَمَّا خَرَّجَه مالك في الموطأ أو الشيخان البخاري ومسلم أو أحدهما، اكتفى بِذِكر مُخَرِّجَه، أمَّا إن كان الحديث يَمَّا خَرَّجَه غيرهما، فلا بُدَّ - مع ذِكر المصدر - من ذِكر الدرجة.

وقد اختلف العلماء في الاعتماد على الحديث في الأصول (العقائد)؛ لأنَّ الأحاديث - وحتى الصحيح منها - رُوِيَ أغلبها بطريق الآحاد، وهي مُفيدةٌ لِلظَّنِّ، وقالت الحنابلة وأبو محمد بن حزم الظاهري: يُعتمد عليها في الأصول (العقائد) وفي الفروع.

أمَّا في الفروع، فإنَّ الحديث الصحيح يُعتمد وَيُعَوَّل عليه بإجماع علماء المذاهب، ما لم يُعارضه مُعارضٌ أقوى منه.

وقد شَدَّ - والشاذُّ في النار - مَنْ رَفَضَ الحديث بإطلاق، وزَعَمَ أنه لا يُعمَل به، وفي هذا الرفض فسادٌ كبير وجَرَاءٌ عَظِيمٌ على الشريعة الإسلامية؛ لأنَّ الحديث جاء مُبَيَّنًا للقرآن الكريم، فَمِنْ آيَاتِهِ [ما جاءت]⁽²⁾ مُبْهَمَةٌ أو مُجْمَلَةٌ تَحْتَاجُ إلى بيان، وفي ذلك يقول

(1) في النسخة المطبوعة: [الاعتدال]. والصواب ما أثبتناه.

(2) ما بين معقوفتين لم يُوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم الكلام.

الله في القرآن الكريم: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44].

أما الحديث الضعيف، فلا يُحْتَجُّ به لا في الأصول ولا في الفروع، وهذا هو المذهب الصحيح كما بيَّنه الحُذَّاق من العلماء، مثل: أبي بكر بن العربي⁽¹⁾، وأبي محمد ابن حزم⁽²⁾ وغيرهما. وقال بعض العلماء: لا بأس أن يُذكَر الحديث الضعيف مع غيره في ميدان الوَعظ والإرشاد فقط، ولا يُذكَر في الأحكام⁽³⁾.

وقد اشتهرت عند المسلمين كُتُبُ أَلْفها أئمةُ الحديث، منها الصَّحاح السَّت: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه. فما خَرَّجه البخاري ومسلم حُكْم بَصِحَّتْه دون بحث، وما خَرَّجه غيرهما، فيه الصحيح - وهو الأكثر - وفيه الحَسَن، وفيه الضعيف.

ومن كُتُب الحديث الموطأ، وهو أَصَحُّ الكُتُب بعد كتاب الله، كما ذَكَره الشافعي، ولكن فيه ما لم يَرَضْ عنه علماء الصناعة، ومنها مُسندُ أحمد، وفيه الصحيح والحَسَن والضعيف، وقد نَبَّه السيوطي إلى قاعدة جليلة تُفيد الطالبين، إذ قال في خُطبة الجامع الكبير ما فَخَّواه: «كُلُّ ما كان في مُسند أحمد فهو مقبولٌ، والضعيفُ فيه يَقْرُب من الحَسَن، وكُلُّ ما كان في كتاب (الضعفاء) للعقيلي، وكتاب (الكامل) لابن عدي، وللخطيب البغدادي، وابن عساكر في (تاريخه)، وللحكيم الترمذي في (نوادير الأصول)، وللحاكم في تاريخه، ولابن النجار في تاريخه، وللديلمى في [مسند

(1) انظر: السخاوي. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. ج 1/ص 351، السيوطي. تدريب الراوي. ج 1/ص 351.

(2) انظر: ابن حزم. الفصل في الملل والأهواء والنحل. ج 2/ص 69.

(3) انظر: ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). ص 103، شرح النووي على مسلم. ج 1/ص 125 - 126.

الفردوس⁽¹⁾، فهو ضعيف، فُيُستَغْنَى عن بيان حاله بالعزْوِ إليها أو إلى أحدها». وهناك دواوين أخرى يكثر فيها الضعيف والموضوع.

فالمطلوب من الأخ المؤلف أن يعود إلى صفحات كتابه، ويجتهد في تخرج أحاديثها، يذكر من خرّجها من الأئمة، وأن يبين درجة الحديث، ويظهرها من كل ضعيف، حتى يستريح القارئ، ويطمئن قلبه، ويكون على بينة من أمره.

هذا ما عَنَّا لنا أن نذكره عن هذا الكتاب، ونحن شاكرون للمؤلف إقدامه حيث أحجم غيره، راجين التوفيق من الله، فإنه الهادي إلى سواء السبيل.

كتبه أحمد حماني، واطَّلَعَ عليه وأقرَّه مبروك العوادي

1983 / 02 / 24م

هل يُحْكَم بِرِدَّةِ المسلم إذا تَجَنَّسَ بجنسية غير إسلامية؟

السؤال:

مسلمٌ جزائري اختار الجنسية الفرنسية - بعد الاستقلال - على الجنسية الفرنسية، وذلك بتاريخ 9 سبتمبر 1963، وغَيَّرَ اسمه وأسماء أولاده من الأسماء الإسلامية إلى أسماء فرنسية.

فهل يُعَدُّ اعتناقه للجنسية الفرنسية - في مثل هذه الحالة - ارتدادًا عن الإسلام، فيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُرتَدِّين، ويُحْكَمُ بِحِرْمَانِهِ مِنْ ميراث ذَوِيهِ الْمُتَمَسِّكِينَ بالإسلام؟ أم هو باقٍ على الإسلام، يَرِثُ المسلمين مِنْ ذَوِيهِ؟

نرجوكم أن تُبَيِّنُوا لَنَا الْحُكْمَ الشرعي فيه وفي أمثاله.

عبد اللطيف بن شهيد (المحامي لدى المجلس الأعلى للقضاء - وهران)

(1) في النسخة المطبوعة: [نوادير الأصول]. والصواب ما أثبتناه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

أولاً: إنَّ شخصاً تنطبق عليه الصفات التي ذكرتموها في السؤال، يُعتَبَر مُرتدّاً عن الإسلام، ولا حَقَّ له في إرث قرابته من المسلمين إن ماتوا، إذ أنه قَطَعَ الصِّلَة بينه وبينهم، وهذا بإجماع علماء المسلمين في أنَّ الكافر لا يَرِث المسلم، وقد أصبح من المُرتدِّين، فهو كافرٌ.

ثانياً: فالمسلم الذي خَرَجَ مِنْ جنسيته الأصلية في الدولة الإسلامية عن طوع واختيار، واعتنق جنسية غير إسلامية، وفَضَّلَهَا على جنسيته - غير مُكْرَه وهو في تمام وَعِيهِ - يُعتَبَر فعلاً هذا ارتداداً عن الإسلام، فلا تَجْري عليه أحكام المسلمين لا في حياته ولا من بعد مماته، بل يُعامل معاملة المُرتدِّين، إلَّا أن يَفِيءَ إلى أمر الله، فيَتُوب توبةً نَصُوحاً، ويَرْجع إلى الإسلام، ولا يَتِمُّ رجوعه إلى الإسلام إلَّا بالإقلاع عن جنسيته الدخيلة غير الإسلامية، ورَفُضِ كُلِّ امتيازاتها ومُرغباتها وقوانينها.

ثالثاً: والجنسية الجزائرية - قومياً وسياسياً - جنسية إسلامية، نصَّ على ذلك الدستور في بَنَدِهِ الثاني، إذ يقول: «الإسلام دين الدولة»، ويؤكِّدُه قَسَمُ رئيس الدولة - عند تنصيبه - على احترام الإسلام وتمجيدِه، والتصريحات الرسمية الصادرة، وآخرُها ما صرَّح به الرئيس الشاذلي بن جديد أمام الوزراء والوُلاة يوم 14 أكتوبر 1985م: «إنَّ الجزائر دولة إسلامية، وتَعَمَل على هدى الإسلام، وليست مُستَعِدَّة لقبول أية مساومة في هذا المجال».

ومن المعلوم أنَّ الإسلام يُوجِب العدالة المُطلَقة في المعاملة بين السكان المُتعايشين، سواء منهم مَنْ كانوا مسلمين أو غير مسلمين، كما يَضمَن لغير المسلمين حرية العقيدة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: 256]، والأمن الشامل لهم في أنفسهم وأهليهم وديارهم وأموالهم، ولهم بذلك ذِمَّة الله ورسوله، ولهذا نقول: إنَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ هذه الجنسية إلى

جنسية غير إسلامية، قد خَرَجَ مِنَ الإسلام؛ لأنه خَرَجَ مُخْتَارًا مِنَ السَّعَةِ إِلَى الضِّيقِ،
وَمِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْكُفْرِ.

وبيانُ ذلك: أنَّ الجنسية الفرنسية - التي اختارَها على الجنسية الجزائرية - لا تَعْرِفُ
بأيِّ دينٍ مِنَ الأديان، وإنَّ كان مُعْظَمُ الفرنسيين يَدِينُونَ بالمسيحية الكاثوليكية، أو
بالبروتستانتية، أو باليهودية، وكثيرٌ منهم يُعْلِنُونَ إلْحَادَهُمْ وإنكارَهُمْ لوجود الله واجب
الوجود، وتكذيبَهُم بالنُّبُوَّةِ والرسالة والغيب واليوم الآخر، والفرنسيون - كُلُّهُمْ -
يَعْتَرِضُونَ - (لا دِينَتَهُمْ)، وَيَدْعُونَ غَيْرَهُمْ إِلَى اعتناقها، وَيَفْرِضُونَ أَحْكَامَهَا عَلَى
الشعوب المُستضعَفة التي خَضَعَتْ لاستعمارهم، وَمَنْ أبى جنسيتَهُم منهم حَرَمُوهُ مِنَ
كُلِّ مِيزَةٍ وَعَدْلٍ أَوْ إِنصَافٍ، وَعَامَلُوهُ مُعَامَلَةَ (الرَّعِيَّةِ الْمَبْنُودِ) حَتَّى يَتَنَكَّرَ لجنسيتِهِ
الأصلية ولأُمَّتِهِ ولأحكام دينه، وَيُعْلِنُ - في وثيقة تَجَنُّسِهِ - أَنَّهُ مُتَنَازِلٌ عَنْ أَحْكَامِ دينه،
وَقَابِلٌ بِأَحْكَامِهِمْ وقوانينهم الكَنَسِيَّةِ أَوْ الوَضْعِيَّةِ كُلِّهَا، وفيها ما يُعَارِضُ أَحْكَامَ
الإسلام في الأسرة، وَيُنَاقِضُ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ الصَّرِيحَةَ، وَنُصُوصَ الأحاديث
الصَّحِيحَةِ، وَيُخَالِفُ الإِجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ الْجَلِيَّ، فَمَنْ قَبِلَ بِهَا وَفَضَّلَهَا عَلَى جنسيتِهِ
الإسلامية فَقَدْ كَفَرَ وَارْتَدَّ.

مِنْ أَجْلِ هَذَا تَبَرَّأَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ هَذِهِ الْجَنَسِيَّةِ، وَاعْتَبَرُوهَا كُفْرًا، وَبَدُّوا كُلٌّ مِّنْ
قَبْلِهَا وَرَضِيَ بِهَا وَاخْتَارَهَا عَلَى جنسيتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَجَعَلُوهُ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَبْعَدُوهُ
مِنْ مَجْتَمَعِهِمْ، فَلَا يَتَزَوَّجُونَ مِنْهُ، وَلَا يُزَوِّجُونَهُ، وَلَا يُغَسِّلُونَهُ - إِذَا مَاتَ - وَلَا يُكْفِّنُونَهُ
وَلَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَدْفِنُونَهُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ كَمَا بَيَّنَّهَا
الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِهِمْ، زِيَادَةً عَلَى قَتْلِهِ، وَإِبَاحَةِ دَمِهِ إِنْ قُدِرَ عَلَيْهِ.

وَأَكَّدَ الْعُلَمَاءُ ارْتِدَادَ الْمُتَجَنِّسِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَكُفْرَهُ، وَصَرَّحُوا - فِي فِتَاوَاهُمْ - بِأَنَّ
الْمُرَادَ مِنَ التَّجَنِّسِ هُوَ الْوُصُولُ إِلَى ذَوْبَانِ أُمَّتِنَا فِي الْأُمَّةِ الْفَرَنْسِيَّةِ شَيْئًا فَشِيئًا، فَكَانَ هَذَا
الْمَوْقِفُ ضَرْبَةً قَاضِيَةً عَلَى سِيَاسَةِ الْإِدْمَاجِ فِي الْجَزَائِرِ وَتُونِسَ وَالْمَغْرِبِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ
دُهَاقِينُ الْإِسْتِعْمَارِ.

فتاوى القدامى:

ومن قديم صدرت فتاوى العلماء في تكفير كل من رَفَضَ الإذعان إلى حُكْمٍ واحدٍ من أحكام الإسلام، مُستندين في الفتوى إلى أن مَنْ فَعَلُوا ذلك ورَضُوا به قد حَكَّمُوا في أمورهم الطَّاعُوت، والله سبحانه قد حَكَّم عليهم في كتابه بِعَدَمِ الإِيان، وَعَجَبَ مِنْ صَنِيعِ سَلَفِهِمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، إِذْ قَالَ - فِي سُورَةِ النِّسَاءِ -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۖ﴾ (١٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۖ﴾ (١١) [النساء: 60-61]، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۖ﴾ [النساء: 65].

وفي الآية الأخيرة نَفْيُ الإِيان عَنْهُمْ إِذَا رَفَضُوا حُكْمَ نَبِيِّ الإسلام، بل حتى إِذَا قَبِلُوهُ غَيْرَ رَاضِينَ عَنْهُ، وَلَا مُطْمَئِنِّينَ قُلُوبُهُمْ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَلِّمِينَ بِهِ تَسْلِيمًا، فَهَلْ أَصْرَحَ مِنْ هَذَا النَّصِّ فِي كُفْرِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ، إِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ بَاقُونَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ؟

ومثل هذه الآية آيات سورة النور، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ۖ﴾ (١٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ۚ﴾ (١٨) وَإِنْ يَكُنْ لَّهُمْ لُحُوقٌ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ۚ﴾ (١٩) أَوَى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ أَمْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۚ﴾ (٢٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۚ﴾ (٢١) [النور: 47-51].

فهذه الآيات كُلُّهَا تَنْفِي الإِيانَ عَنِ الَّذِي رَفَضَ حُكْمَ اللَّهِ أَوْ حُكْمَ رَسُولِهِ، وَتَنْسِبُهُ - إِنْ أَصَرَ عَلَى النُّطْقِ بِكَلِمَةِ الإسلامِ وَادَّعَاهُ - إِلَى النِّفَاقِ - عِيَادًا بِاللَّهِ - وَهُوَ أَقْبَحُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ، وَأَشَدُّ عِقَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ۖ﴾ [النساء: 145].

ولم يكن في مجتمع المسلمين هذا الصنف من الذين يَحْرُجون من جنسيتهم الأصلية إلى جنسية الكُفر يوم عَزَّة المسلمين بدولتهم القوية، الحامية لهم من الكُفر، حتى كان أمرُ الحروب الصليبية في الأندلس، وأخذَ العُدُوّ يَزحف نحو الجنوب، ويكتسح المَدُن الإسلامية العُظمى والأراضي الشاسعة، ويُسقط تحت حُكمه عشرات الآلاف من المسلمين، ويُخضعهم لأحكام الكنيسة في معاملاتهم وقضاياهم الاجتماعية وأحكام الأسرة، وظَهَر من بعض أولئك المنكوبين الرُضوخ والاستسلام، بل ظَهَر من بعضهم التعاون مع العُدُوّ، والمُحاربة لإخوانهم في صُفوفه.

وقد أَفتى العلماء بِرَدَّة مَنْ فَعَلَ ذلك منهم أو رَضِيَهُ، وأوجبوا عليهم الهجرة، وتُوجَد نصوصُ فتاوى كثير من العلماء في كتاب (المعيار) للونشريسي، فلتُراجَع هنالك⁽¹⁾.

ثم ظَهَرَت القضية - قضية التجنيس - باحتلال المُستعمرين أثناء القرن التاسع عشر لكثير من بلاد الإسلام، ومنها الجزائر، وظَهَر في بعض الجهات تعاونُ بعض المسلمين مع المُحتلِّين، وإمدادهم بالمال والمؤونة أو بالجنود المُحاربين في صفوفهم أو المُشاعِبين على المجاهدين، وسُئِل العلماء عنهم فأفتوا بارتدادهم وكُفَرهم.

فتاوى العلماء المعاصرين:

ثم فَتَحَت الحكومة الاستعمارية الفرنسية - في مستعمراتها الإسلامية - بابَ التجنيس، لِتَفْتِن بعض المسلمين الذين أَخَذوا بثقافتها، وَ(تَنَوَّرُوا) بِنُورِها، وَتَمَكَّنُوا بِمَدَنِيَّتِها، وَجَعَلَت التَّنَكُّرَ منهم لدينهم وأُمَّتِهِمْ شرطًا أساسيًا لِحُصُولِهِمْ على امتيازات الجنسية الفرنسية الممنوحة لهم، وذلك بِقَصْدِ إدماجهم، وَمَحْوِ شخصيتهم، وَحِرْمان أُمَّتِهِمْ مِنَ الانتفاع بثقافتهم، وَقِلَ هذه الجنسية قَلِيلٌ مِنَ أبنائنا، فاشتَدَّ إنكارُ الناسَ عليهم، وَبَدُّوهم كما تَقَدَّمَ.

(1) انظر: الونشريسي. المعيار المُعَرَّب. ج2/ص 119 وما بعدها.

وَدَخَلَتْ قَضِيَّتُهُمُ الْمِيدَانُ السِّيَاسِي؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْإِدْمَاجِ سِيَاسِيَّةٌ بِالدرْجَةِ الْأُولَى، وَاهْتِاجُ الرَّأْيِ الْعَامِ، وَمَنَعَ دَفْنَهُمْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَدَفَنْتَهُمُ السُّلْطَةُ الْاِسْتِعْمَارِيَّةُ بِالْقُوَّةِ. وَقَعَ ذَلِكَ فِي تُونِسَ بِالْخُصُوصِ، وَفِي الْجَزَائِرِ، فَنُشِيتْ قُبُورُهُمْ، وَطُرِحَتْ جِثَّتُهُمْ بِالْعَرَاءِ، وَسُئِلَ الْعُلَمَاءُ عَنْهُمْ فَأَعْلَنَ بَعْضُهُمْ بِتَكْفِيرِهِمْ، وَعَدِمَ قَبُولَ تَوْبَةٍ مَن ادَّعَى التَّوْبَةَ مِنْهُمْ، وَأَعْلَنَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَن تَابَ مِنْهُمْ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَسُمِّحَ لَهُ بِالْإِدْفَنِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَسَكَتَ الْأَغْلَبُ مِنَ الْعُلَمَاءِ هَيِّئَةً مِّنْ بَطْشِ الْاِسْتِعْمَارِ وَطُغْيَانِهِ، وَاتَّقَاءَ لِسَرِّهِ.

وَمِنَ الْأَوَّلِ مَن أَعْلَنَ رَأْيَهُ دُونَ وَجَلٍّ مِنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَهَبْ سُلْطَةُ الْمُسْتَعْمِرِينَ، الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ حَسَنٌ... مُفْتِي مَدِينَةِ (بَنْزَرْت) فِي أَوَائِلِ الثَّلَاثِينَاتِ، ثُمَّ كَانَتْ الْغَلْبَةُ السَّاحِقَةُ لِلْقُوَى الشَّعْبِيَّةِ الْمُهْتَاجَةِ، وَتَرَاجَعَتِ الْقُوَى الْاِسْتِعْمَارِيَّةُ الْغَاشِمَةُ، وَأَفْرَدَتْ (الْمُتَجَنِّسِينَ) بِمَقْبَرَةٍ خَاصَّةٍ بِهِمْ فِي مَدْنِ تُونِسَ تَسْكِينًا لِلْهَيَّجَانِ.

وَنَدِمَ الْمُتَجَنِّسُونَ، وَطَالَبُوا بِالرَّجُوعِ إِلَى جَنَسِيَّتِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَرَضُوا أَنْ يُحْرَمُوا مِنْ كُلِّ امْتِيَازَاتِهِمْ، فَأَبَتِ الْحُكُومَةُ الْفَرَنْسِيَّةُ أَنْ تَرْضَى لَهُمْ بِالْاِنْفِصَالِ مِنْ جَنَسِيَّتِهَا، وَقَهَرَتْهُمْ بِالْبَقَاءِ عَلَى الْجَنَسِيَّةِ الْفَرَنْسِيَّةِ الْمُكْتَسَبَةِ، وَهَكَذَا حَرَمَتْهُمْ مِنْ إِمْكَانِ الْإِقْلَاعِ عَنِ الذَّنْبِ، وَهُوَ شَرْطٌ فِي قَبُولِ تَوْبَةٍ مَن تَابَ تَوْبَةً نَّصُوحًا مِنْ أَيِّ ذَنْبٍ: النَّدَمُ، وَالْإِقْلَاعُ، وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ.

الرجوع إلى علماء الجزائر:

عِنْدَمَا أَخْجَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْ إِفْتَاءِ الْمُتَجَنِّسِينَ الرَّاغِبِينَ فِي الْعُودَةِ إِلَى جَنَسِيَّتِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ، بِعَدَمِ تَمَكِينِهِمْ مِنَ التَّوْبَةِ مَا دَامُوا مُتَمَسِّكِينَ بِجَنَسِيَّتِهَا، وَطَلَبُوا مِنْهُمْ أَنْ يُعْطَوْهُمْ فَتَوَى بِضَرُورَةِ الْعُودَةِ إِلَى الدِّينِ لِيَحْتَجُّوا ضِدَّ فَرَنْسَا بِالْفَتْوَى، وَيُطَالِبُوهَا بِإِلْغَاءِ جَنَسِيَّتِهَا وَرَفْعِهَا عَنْهُمْ، عِنْدئِذٍ تَوَجَّهُوا إِلَى عُلَمَاءِ الْجَزَائِرِ، وَطَلَبُوا مِنْهُمْ فَتَوَى فِي الْمَوْضُوعِ، فَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا سُلْطَانَ لِفَرَنْسَا عَلَى عُلَمَاءِ الْجَزَائِرِ، وَلَيْسَ لَهُمْ مَا يَخَافُونَهَا عَلَيْهِ.

وقد وُجد في علماء الجزائر مَنْ تَسَاهَلَ تَسَاهُلًا غريبًا، وأَعْلَنَ أَنَّ الْمُتَجَنِّسَ إِذَا تَجَنَّسَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا مَحَالَةَ، وَلَكِنَّ بَابَ التَّوْبَةِ يَبْقَى مَفْتُوحًا أَمَامَهُ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ لَهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَقْبَلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ، وَيَصِيرَ كَمَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ جَدِيدٍ، وَإِذَا كَانَتْ فِرْنَسَا قَدْ أَغْلَقَتْ بَابَ الرَّجُوعِ إِلَى الْجَنَسِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُغْلِقْهُ. وَهَذَا تَسَاهُلٌ مُفْرِطٌ يُمَكِّنُ مَنْ أَخَذَ بِهِ مِنَ التَّلَاعِبِ الْخَطِيرِ، بَحِيثٌ يَتَجَنَّسُ الْمَرْءُ صَبَاحًا، وَيَنَالُ كُلَّ الْإِمْتِيَازَاتِ، ثُمَّ يَأْتِينَا مَسَاءً لِيَدَّعِي أَنَّهُ تَابَ وَأَنَابَ، وَيَقَعُ الْإِدْمَاجُ.

وهذا هو رأي الشيخ العُقَيْبِيِّ، رئيس تحرير جريدة (البصائر)، وهو مُحَالِفٌ لِرَأْيِ بَقِيَّةِ أَغْضَاءِ جَمْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ الْمُتَجَنِّسَ يُقَدِّمُ بِإِرَادَتِهِ عَلَى التَّجَنُّسِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْبَابَ سَيُغْلَقُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الرَّجُوعُ إِلَى جَنَسِيَّتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَمَعَ عِلْمِهِ هَذَا يَتَجَنَّسُ طَلَبًا لِلْفَوَائِدِ وَالْإِمْتِيَازَاتِ، وَاشْتِرَاءً لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ.

وَالْقَوْلُ الْحَقُّ الَّذِي يُغْلِقُ بَابَ التَّلَاعِبِ وَالْإِدْمَاجِ نَهَائِيًّا، أَنَّهُ لَا تَوْبَةَ لَهُ حَتَّى يُقْلَعَ عَنِ (جَنَسِيَّتِهِ) الْجَدِيدَةِ الْكَافِرَةِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِقْلَاعُ حَتَّى يَخْرُجَ تَمَامًا مِنْ أَيْ أَرْضٍ تُبْقِي لَهُ الْجَنَسِيَّةَ الْفِرْنَسِيَّةَ. هَذَا رَأْيُ ابْنِ بَادِيْسٍ، وَرَأْيُ التَّبَسِّيِّ، وَرَأْيُ بَقِيَّةِ الْعُلَمَاءِ - مَا عَدَا الشَّيْخَ الْعُقَيْبِيَّ كَمَا تَقَدَّمَ - وَهُوَ الَّذِي طَلَبَهُ التَّائِبُونَ حَقًّا.

وَبَعْدَ بِضْعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ بُرُوزِ فَتَوَى الْعُقَيْبِيِّ بَرَزَتْ فَتَوَى جَمْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، وَأَقْفَلَتْ الْبَابَ أَمَامَ التَّجَنُّسِ وَالْإِدْمَاجِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْفَتَوَى أَعْظَمَ سِلَاحٍ دِينِيٍّ سِيَاسِيٍّ اسْتَعْمَلَتْهُ أُمَّتُنَا ضِدَّ سِيَاسَةِ الْإِدْمَاجِ، وَأَقْفَلَتْهَا. وَهَذَا مَا أَرَادَهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَمْ يَكُنِ الشَّيْخُ الْعُقَيْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَارِعًا فِي السِّيَاسَةِ بِرَاعَتِهِ فِي الْخُطَابَةِ، وَقَدْ اسْتَقَالَ عَامَ 1938 مِنْ تَحْرِيرِ (البصائر)، ثُمَّ اسْتَقَالَ مِنَ الْجَمْعِيَةِ فِي سِبْتَمْبَرٍ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ.

فتوى ابن باديس بِرِدَّةِ الْمُتَجَنِّسِ وبَعْدَمِ قَبُولِ تَوْبَةٍ مَن ادَّعى التَّوْبَةَ حَتَّى يُقْلَعَ

لجأ الْمُتَجَنِّسُونَ إِلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ، وَطَرَحُوا عَلَيْهِ قَضِيَّتَهُمْ وَنِزَاعَهُمْ
مَعَ فَرَنْسَا، وَكَاتَبَ رَئِيسُهُمُ الْإِمَامَ فِي الْمَوْضُوعِ مَرَّتَيْنِ بَكْتَابَيْنِ مُطَوَّلَيْنِ، فَأَصْدَرَ فِي ذَلِكَ
الْفَتْوَى الْآتِيَةَ، وَنُشِرَتْ فِي جَرِيدَةِ (البصائر)، السَّلْسَلَةُ الْأُولَى، عَدَدُ 95 الصَّادِرِ فِي 14
يَنَايِرَ 1938م، وَقَدْ شَمِلَتْ فِتْوَاهُ - غَيْرَ التَّجَنُّسِ الْأَصْلِيِّ - ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْإِرْتِدَادِ - هِيَ
التَّجَنُّسُ الْجَزْئِيُّ - وَهِيَ:

1 - مَن لَمْ يَرِضْ بِقِسْمَةِ اللَّهِ فِي الْمِيرَاثِ، وَأَعْلَنَ قِسْمَةَ تَرَكَّتِهِ بِوَصِيَّةٍ خَاصَّةٍ يُغَيِّرُ فِيهَا
مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

2 - مَن تَزَوَّجَ بِغَيْرِ مُسْلِمَةٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ أَبْنَاءَهُ مِنْهَا سَيُؤَلَّدُونَ وَيَنْشَأُونَ عَلَى الْجَنْسِيَةِ
الْكَافِرَةِ، وَالتَّوْبَةُ مِنْهُ.

3 - مَن حَكَّمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي الْمُسْلِمُ بِحُكْمٍ إِسْلَامِيٍّ مُطَابِقٍ لِلشَّرِيعَةِ، فَلَمْ يَرْضَ
بِحُكْمِهِ، وَاسْتَأْنَفَ الْحُكْمَ أَمَامَ الْقَضَاءِ الْفَرَنْسِيِّ، رَاضِيًا بِحُكْمِهِ، وَمُفَضِّلًا لَهُ عَلَى حُكْمِ
الشَّرِيعَةِ.

وَهَذَا هُوَ النَّصُّ الْكَامِلُ لِهَذِهِ الْفَتْوَى الشَّرْعِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ الْحَاسِمَةِ:

نَصُّ الْفَتْوَى:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

التَّجَنُّسُ وَالتَّوْبَةُ مِنْهُ:

- التَّجَنُّسُ بِجَنْسِيَةٍ غَيْرِ إِسْلَامِيَّةٍ يَقْتَضِي رَفْضَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَمَنْ رَفَضَ حُكْمًا
وَاحِدًا مِنَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عُدَّ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ بِالْإِجْمَاعِ، فَالْمُتَجَنِّسُ مُرْتَدٌّ بِالْإِجْمَاعِ.

وَالْمُتَجَنِّسُ - بِحُكْمِ الْقَانُونِ الْفَرَنْسِيِّ - يَجْرِي مَجْتَنُّهُ عَلَى نَسْلِهِ، فَيَكُونُ قَدْ جَنَى عَلَيْهِمْ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ حَظِيرَةِ الْإِسْلَامِ، وَتِلْكَ الْجَنَايَةُ مِنْ شَرِّ الظُّلْمِ وَأَقْبَحِهِ، وَإِثْمُهَا مُتَجَدِّدٌ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ لَهُ نَسْلٌ فِي الدُّنْيَا خَارِجًا عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ بِسَبَبِ جَنَايَتِهِ.

فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَجَنِّسُ أَنْ يَتُوبَ، فَلَا بُدَّ لِتَوْبَتِهِ مِنْ إِقْلَاعٍ، كَمَا هُوَ الشَّرْطُ الْإِجْمَاعُ فِي كُلِّ تَوْبَةٍ، وَإِقْلَاعُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِرَجُوعِهِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَرَفْضِهِ لغيرِهَا.

وَلَمَّا كَانَ الْقَانُونُ الْفَرَنْسِيُّ يَبْقَى جَارِيًا عَلَيْهِ رَغْمَ مَا يَقُولُ هُوَ فِي رَجُوعِهِ، فَإِقْلَاعُهُ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَنَا فِي ظَاهِرِ حَالِهِ، وَهُوَ الَّذِي تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ بِحَسَبِهِ، إِلَّا إِذَا فَارَقَ الْبِلَادَ الَّتِي يَأْخُذُ فِيهَا ذَلِكَ الْقَانُونُ إِلَى بِلَادٍ تَجْرِي فِيهَا الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ.

قَدْ يَكُونُ صَادِقًا فِي نَدَمِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَلَكِنَّا نَحْنُ فِي الظَّاهِرِ - الَّذِي أُمِرْنَا بِاعْتِبَارِهِ فِي إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ - لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نُصَدِّقَهُ وَهُوَ مَا يَزَالُ مُلَابِسًا لِمَا ارْتَدَّ مِنْ أَجَلِهِ مِنْ أَحْكَامِ تِلْكَ الْجَنَسِيَّةِ، وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ.

- وَالَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِحُكْمٍ يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ هُوَ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَيَسْعَى فِي نَقْضِهِ بِحُكْمٍ مِنْ غَيْرِهَا، هُوَ بِرَفْضِهِ لِذَلِكَ الْحُكْمِ وَطَلْبِهِ لغيرِهِ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَتَوْبَةُ هَذَا بِإِقْلَاعِهِ عَنْ طَلْبِ الْحُكْمِ الْآخَرِ، أَوْ بِتَنْفِيذِهِ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ قَدْ وَقَعَ.

- وَمَنْ جَعَلَ (التَّيْسْتَامَا)⁽¹⁾ - وَهِيَ قِسْمَةٌ مَالِهِ بَيْنَ مَنْ يَشَاءُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى غَيْرِ الْقَسَمِ الْإِسْلَامِيِّ - رَافِضًا لِلْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَتَوْبَتُهُ بِإِبْطَالِ تِلْكَ (التَّيْسْتَامَا)، وَرَجُوعِهِ إِلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ.

- وَمَنْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ مِنْ جَنَسِيَّةٍ غَيْرِ إِسْلَامِيَّةٍ، فَقَدْ وَرَّطَ نَسْلَهُ فِي الْخُرُوجِ مِنْ حَظِيرَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ رَاضِيًا لَهُمْ ذَلِكَ، وَمُخْتَارًا لَهُ عَلَى بَقَائِهِمْ فِي حَظِيرَةِ الشَّرِيعَةِ

(1) التَّيْسْتَامَا (Testament): كَلِمَةٌ فَرَنْسِيَّةٌ بِمَعْنَى وَصِيَّةِ الْهَالِكِ قَبْلَ مَوْتِهِ.

الإسلامية، فهو مُرتدُّ عن الإسلام، جانٍ عليهم، ظالمٌ لهم، وإن كان غير راضٍ لهم بذلك، ولا مُحْتَارًا لهم ذلك على شريعة الإسلام، وإنما غلبته شهوته على ذلك الزواج، فهو آثمٌ بجنايته عليهم وظلومه لهم، لا يُخلّصه من إثمه العظيم إلاّ إنقاذهم بما أوقعهم بهجرته بهم.

توضيح:

ما أكثر ما سُئلنا عن هذه المسألة العظيمة، وطُلب مِنّا الجواب عنها على صفحات (البصائر)، ومنهم رئيس المتجنّسين بتونس الأستاذ (التركي)، وكاتبنا مرتين بكتابين مطوّلين، فأدّينا الواجب الديني بهذه الكتابة، ونحن مع ذلك نحترم كلّ ذي رأيٍ في رأيه، وكلّ ذي جنسٍ في جنسه، ونُقَدِّر لكلّ ذي قيمةٍ قيمته، ونعلم أنّ في أبناء الجزائر من رَفَضُوا جنسيتها ولم يُقَصِّروا في خدمتها، نادمين على ما قرّطوا، وما كنّا لهم ناسين. والعلم عند الله.

قاله وكتبه خادم العلم وأهله: عبد الحميد بن باديس

- رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

قسنطينة: 10 جمادى الثانية 1356هـ

فتوى الشيخ العربي التبّسي:

الشيخ العربي التبّسي - رحمه الله - كان في جمعية العلماء رئيسَ لجنة الفتوى، وكان بحفّة نظارًا، مُتمكّنًا من فنّ أصول الفقه، مُطلِّعًا على آراء علماء المذاهب، صلبًا في دينه، ولم يُصدِر بنفسه فتوى خاصّة في الموضوع نعلم أنه نشرها، ولا بُدَّ أنها صدرت منه شفاهًا مرارًا، ولكنه اطلّع على فتوى ابن باديس - بصِفَتِهِ رئيسًا للجنة الفتوى - فأقرّها، وإقرارها وحده كافٍ في صحّة نسبها إليه، ولكنه أبى إلاّ أن يُعلن رأيه بقلمه، ويُشارك فيها

بِمُقَدِّمَةٍ رَاضِيَةٍ، عُدَّتْ مِنْهُ فَتَوَى مُسْتَقِلَّةً، وَذَلَّتْ عَلَى مَكَانَتِهِ الْعُظْمَى فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ،
وَفِي التَّفَقُّنِ لِلْمَكَائِدِ الْإِسْتِعْمَارِيَّةِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ - أَوْ هَذِهِ الْفَتَوَى -:

فَتَوَى جَمْعِيَّةُ الْعُلَمَاءِ (جَرِيدَةُ الْبَصَائِرِ، الْعَدَدُ 95، السَّنَةُ الثَّالِثَةُ، بَتَارِيخُ 14 يَنَابِرِ
1938م) «فِي التَّجَنُّسِ الْكُلِّيِّ وَالْجَزْئِيِّ:

1 - حُكْمُ اللَّهِ فِي التَّجَنُّسِ وَالتَّوْبَةِ مِنْهُ.

2 - حُكْمُ اللَّهِ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَرَثَةِ عَلَى يَدِ الْمُوْتَقِّ الْمَدْنِيِّ وَالتَّوْبَةِ مِنْهَا.

3 - حُكْمُ اللَّهِ فِي التَّزْوُجِ بِغَيْرِ الْمُسْلِمَاتِ وَالتَّوْبَةِ مِنْهُ.

4 - حُكْمُ اللَّهِ فِي اسْتِنَافِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْمَحَاكِمِ الْمَدْنِيَّةِ وَالتَّوْبَةِ مِنْهُ.

أَرْبَعُ مَسَائِلَ حَدَّثَتْ بِحُدُوثِ اسْتِعْبَادِ بَعْضِ الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَوْمَ أَنْ تَسَلَّطَ
الْغَرْبُ الْقَوِيُّ عَلَى الشَّرْقِ الضَّعِيفِ، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ أَحَدُهَا مُبْتَدِعُوهَا لِإِخْرَاجِ الْمُسْلِمِينَ
مِنْ أَحْكَامِ دِينِهِمْ، وَإِدْمَاجِهِمْ فِي تِلْكَ الْأُمَمِ حَتَّى يَكْثُرَ سَوَادُ الْغَيْرِ وَيَقِلَّ عَدَدُ الْمُسْلِمِينَ،
فَهَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعُونَ لِلتَّجَنُّسِ عَلَى عِلْمٍ بِتِلْكَ الْحَقِيقَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ: «مَنْ كَثُرَ سَوَادُ
قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»⁽¹⁾، فَيَكُونُ التَّجَنُّسُ غَزْوًا لِلْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمُحَاوَلَةً لَتَكْفِيرِ الْمُتَجَنِّسِ
بِطَرِيقِ يَسْتَهْوِي الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، وَأَنَا أَتَحَقَّقُ - كَمَا يَتَحَقَّقُ كُلُّ
عَاقِلٍ - أَنَّ هَذِهِ الْمُكْفِّرَاتِ لَا يَفْعَلُهَا مَنْ رُبِّي فِي أَحْضَانِ الْإِسْلَامِ، وَأَشْرَبَ قَلْبُهُ حُبَّ مَا
جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا يَرْتَكِبُهَا مَنْ أَنْشَأَ نَشَأَةً بَعِيدَةً عَنِ الْإِسْلَامِ وَتَعَالِيمِهِ، كَمَا أَتَحَقَّقُ
أَنَّ كُلَّ تَسَاهُلٍ يَتَسَاهَلُهُ بَعْضُ الْمُفْتِينَ الَّذِينَ يُعَمِّمُونَ الْجَوَابَ الْفَاحِصَ عَنِ السَّائِلِينَ فِي

(1) قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ (ص 667): «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَعَلِي بْنُ مَعْبُدٍ فِي كِتَابِ الطَّاعَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ بِزِيَادَةِ، وَلابْنِ الْمُبَارَكِ فِي الزَّهْدِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ مَوْقُوفًا»،

وَانْظُرْ أَيْضًا: فَتَحَ الْبَارِي. ج 13/ ص 38، الزَّيْلَعِيُّ. نَصَبُ الرَّايَةِ. ج 4/ ص 346.

هذه المسائل، إنما يفعلون ذلك صيداً للوظائف أو استرضاءً للسلط. وإنّي لأعجبُ من أولئك المُفْتَرِّين الذين يَفْتَرُونَ كذباً وزُوراً على إمامِ المُصْلِحين المرحوم الشيخ محمد عبده، ساعةً ينقلون عنه أنه كان أفتى بِحِلِّيَةِ التَّجَنُّسِ أو تَسَاهَلٍ في ذلك، وهذا كلامه الصريح القاضي بِرَدِّةِ الْمُتَجَنِّسِ المذكور في تفسير (المنار - سورة النساء)... أَلَا فَلْيَكْفُفْ أولئك الحَرَّاصُونَ عن أقاويلهم الكاذبة وتُرَّهاتهم الزائفة، وَلْيَعْلَمُوا أَنَّ (محمد عبده) لا يُبِيحُ لنفسه - ولو أَبَاحَتْ له الأديان - أن يقول بِجَوَازِ مَسْخِ الْإِنْسَانِيَةِ؛ لَأَنَّ مِنَ الْمُبَاحَاتِ مَا يَنْتَزَعُهُ عَنْهُ أَوْلُو الْمُرُوءَاتِ، وما التَّجَنُّسِ إِلَّا نَوْعٌ شَنِيعٌ مِنَ الْمَسْخِ أو الْمَحَقِّ الْمُبِيدِ الَّذِي يَلْحَقُ الْأُمَّمَ أَيَّامَ هَرَمِهَا.

ولنُعُدْ إلى سَرْدِ هذه المسائل التي تَرَجَّعْنَا لَهَا، وهي أربع:

المسألة الأولى:

التَّجَنُّسُ أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين، بِرَفْضِهِ لأحكام الإسلام الإلهية، وبإيثاره لأحكام وضعيّة بشرية، حتى أنه يصير - من يوم إمضائه للعقد القاضي بارتحاله من أسرة الإسلام إلى غيره - لا حَقَّ له في الإسلام وشريعته، ولا في تحليله وتحريمه، ولا في آدابه وتاريخه، ولا في أحسابه وأنسابه؛ لأنه تركها مختاراً، راعياً في سواها، كَارِهاً لَهَا، وأين ذلك من قوله عزَّ وجلَّ في كتابه المُحْكَم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوكَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: 65].

فهل ينطبق هذا التحكيم على الْمُتَجَنِّسِ؟ اللهم لا.

المسألة الثانية:

استثنافُ الأحكام الشرعية التي يُصَدِّرُهَا الْقُضَاةُ المسلمون تنفيذاً للشرعة الإسلامية وأحكامها، يَسْتَأْنِفُهَا بَعْضُ مَنْ لَا دِينَ لَهُمْ رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، وَتَنْصُلًا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَجَرِيًّا وَرَاءَ مَصْلَحَةِ النَّفْسِ.

المسألة الثالثة:

قِسْمَةُ بَعْضِ النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ بِوَصَايَا، يَجْعَلُونَهَا تُنْفَذُ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ، يُعْطُونَ فِيهَا مَنْ يَشَاوُونَ مِنْ وَرَثَتِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ مَنْ يَشَاوُونَ، بِحُكْمِ الْهَوَى، وَاعْتِقَادِ أَنْ مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذِهِ الْقِسْمَةِ الْجَائِزَةِ عَدْلٌ وَأَنَّ قِضَاءَ اللَّهِ فِي الْمَوَارِيثِ جَوْرٌ، وَمَا ذَرَى هَؤُلَاءِ الضَّالُّونَ أَنَّهُمْ بِفَعْلَتِهِمْ تِلْكَ قَدْ قَرُّوا مِنْ حُكْمِ اللَّهِ إِلَى هَوَى نَفْسِهِمْ.

وَمَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ فِي هَذِهِ الْبَابِ بَاطِلَةٌ شَرْعًا، مُحَرَّمٌ تَنْفِذُهَا، وَكُلُّ مَالٍ أُخِذَ عَمَلًا بِهَا فَهُوَ حَرَامٌ، إِنَّمَا أَخَذَهُ إِنَّمَا لَا يَقِلُّ عَنْ إِثْمِ صَاحِبِ الْوَصِيَّةِ.

المسألة الرابعة:

التَّزْوُجُ بِالْأَجْنِبِيَّاتِ عَنِ الْإِسْلَامِ اللَّائِي يَعْتَبِرُهُنَّ قَانُونُ دَوْلَتِهِنَّ سَيِّدَاتٍ لِأَزْوَاجِهِنَّ، قَوَامَاتٍ عَلَيْهِمْ، وَاللَّائِي يَقْضِي قَانُونُ دَوْلَتِهِنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ - إِثْرَ وَجُودِ عَقْدِ النِّكَاحِ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِنَّ - بَانْدِمَاجِ الزَّوْجِ فِي أُمَّةِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ، وَمُغَادَرَتِهِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كُلِّ مَا لَهُ صِلَةٌ بِذَلِكَ الزَّوْاجِ، وَأَشْنَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ تِلْكَ الْمَرْأَةِ يَصِيرُونَ تَبَعًا لِأُمِّهِمْ، مُتَجَنِّسِينَ تَحْنُسًا يَقْطَعُ الصِّلَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَانْظُرْ - رَعَاكَ اللَّهُ - كَيْفَ يَجْنِي هَذَا الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى ذُرِّيَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى أُمَّتِهِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَاتِهِ الْمَسَائِلَ الْمَذْكُورَةَ لَا يَأْتِيهَا مَنْ يُؤْمِنُ بِأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ، وَقَدْ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَعَنِ التَّوْبَةِ مِنْهَا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتُوبَ مِنْهَا، وَتَسَاقَطَتْ رِسَائِلُ الْاسْتِفْتَاءِ عَلَى لَجْنَةِ الْفَتَوَى لَجْمَعِيَّةِ الْعُلَمَاءِ، فَكَلَّفَتْ اللِّجْنَةُ رَئِيسَ الْجَمْعِيَّةِ بَكْتَابَةَ فَتَوَى فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ، وَفِي وَجْهِ الْخُرُوجِ مِنْهَا لِمَنْ أَرَادَ التَّوْبَةَ وَالرَّجُوعَ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَرَغِبَتْ مِنْهُ أَنْ يَخْتَصِرَ الْفَتَوَى بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَيُسَهِّلَ عِبَارَاتِهَا جَهْدَ الْمُسْتَطَاعِ، حَتَّى يَتَأْتَى لِكُلِّ سَائِلٍ فَهْمُهَا جَيِّدًا، وَأَنْ يَحْفَظَ عِبَارَاتِهَا إِنْ أَرَادَ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ لَجْنَةُ الْفَتَوَى قَدْ بَيَّنَّتْ حُكْمَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمَشْكِلَاتِ، وَبَلَّغَتْ مَا أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُبَلِّغَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ

المعلومة من الدين بالضرورة، والتي لو عُقِل أن يَدْخُلَهَا الخِلَاف والتأويل لما جاز أن يَبْقَى في الإسلام أصلٌ أو فرعٌ لا يَدْخُلُهُ الخِلَاف.

وقد عُرِضَتْ فتوى الأستاذ الرئيس على لجنة الإفتاء، فأقَرَّتْهَا ووافَقَتْ على ما فيها، مُعْتَقِدَةً أنه حُكِمَ الله الذي لا يَقْبَلُ الله من العبد سِوَاهُ.

رئيس لجنة الفتوى (العربي التبسي)

فتوى الشيخ الطيب العُقبِي:

للشيخ العُقبِي - رحمه الله - في موضوع التَّجَنُّس فتوى كان يُعْلِنُهَا في أحاديثه، ثم نَشَرَهَا في جريدة (البصائر) - وهي لسان حال جمعية العلماء، وكان يُشْرِف على تحريرها آنذاك - عدد 77، بتاريخ 30 جويلية 1937م، فهي سابقةُ الصُّدُور على فتوى ابن باديس والعربي التبسي رحمه الله عليهم، وجاءت فتوى العلماء كتصحيح لما عسى أن يُفْهَم من فتوى العُقبِي أنها ناطقةٌ باسم العلماء، وإن كان هو احتاطَ وَصَرَّح أنه يَنشُرُهَا على عَهْدَتِهِ.

وهو في حقيقة الأمر لا يَخْتَلِف مع العلماء في رِدَّةِ الْمُتَجَنِّس وكُفْرِهِ، ولكن يَخْتَلِف عنهم في أن مَنْ قال من الْمُتَجَنِّسِينَ: ثُبْتُ وَأَنْبْتُ، فإنه تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، فيُعْفَى من نَبَذِ المجتمع الإسلامي، وَيَغْنَم بقاءه على حقوقه المكتسبة بالتَّجَنُّس.

قال الشيخ الطيب العُقبِي تحت عنوان:

كلمتي الصريحة في التَّجَنُّس والتَّجَنُّسِينَ:

أَنشُرُهَا على عَهْدَتِي وباسمي الخاص لا باسم جمعية العلماء.

«التَّجَنُّسُ - بمعناه المعروف في شمال إفريقيا - حرامٌ، والإقدام عليه غير جائز بوجه من الوجوه، ومن استَحَلَّ استبدالَ حُكْم واحد من أوضاع البشر وقوانينهم بِحُكْم من أحكام الشرع الإسلامي، فهو كافرٌ مُرْتَدٌّ عن دينه بإجماع المسلمين، لا يرجع إلى دائرة

الإسلام ودائرة الشرع الشريف حتى يَرَفُضَ رَفْضًا بَاتًا كُلَّ حُكْمٍ وَكُلَّ شَرِيعَةٍ تُخَالِفُ حُكْمَ اللَّهِ وَشَرْعَهُ الْمُسْتَبِينَ، وفي حالِ رجوعه وتوبته تَوْبَةً نَصُوحًا صَادِقَةً مِنْ كُلِّ جَوَارِحِهِ وَكُلِّ قَلْبِهِ، يُقَبَّلُ مِنْهُ إِسْلَامُهُ كَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ الْأُخْرَى إِذَا هُمْ أَسْلَمُوا، وَتَنْفَعُهُ هَذِهِ التَّوْبَةُ عِنْدَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ بَابَ التَّوْبَةِ الَّذِي أَعْلَقَتْهُ فَرَنَسًا بِقَوَانِينِهَا الْوَضْعِيَّةِ فِي وَجْهِهِ الْمُتَجَنِّسِينَ، لَمْ يُغْلَقْهُ رَبُّنَا - الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الرَّؤُوفُ الْكَرِيمُ - فِي وَجْهِهِمْ، وَهُوَ لَا يَزَالُ مَفْتُوحًا فِي وَجْهِهِ كُلِّ أَحَدٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَهَذَا مَا أَعْتَقَدُهُ فِي جَانِبِ رَحْمَةِ اللَّهِ الْوَاسِعَةِ، وَأَفْهَمُهُ مِنْ أَحْكَامِ دِينِهِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، ذَلِكَ الْدِينَ السَّمُوحَ الَّذِي أَنَا (مُبَشِّرٌ) بِهِ، وَدَاعٍ إِلَيْهِ، وَلَسْتُ بِمُنْتَفِرٍ مِنْهُ، وَلَا صَادِّ عَنْهُ، مَا دُمْتُ حَيًّا.

وهو عَيْنُ مَا قُلْتُهُ وَصَرَّحْتُ بِهِ فِي مَنَاسِبَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا أَزَالُ أَقُولُ بِهِ، وَأُخَالِفُ كُلَّ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُتَجَنِّسِينَ حَتَّى فِي حَالِ نَدَمِهِمْ وَرَجُوعِهِمْ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ أَحْكَامَهُ هِيَ الْحَقُّ الَّذِي جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ يُخَالِفُهَا فَهُوَ بَاطِلٌ... أَمَّا مَا نَسَبْتُهُ إِلَيَّ بَعْضُ الْجَرَائِدِ، وَأَخَذْتُ تَلَوُّكَه أَلْسِنَةً بَعْضُ الْعِبَادِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَجَالِسِ الْجَاهِلِينَ الْمُغْرِضِينَ، وَهُوَ أَنِّي أَبْحَثُ التَّجَنُّسَ وَأَفْتِيْتُ بِأَنَّ مَنْ يَرَفُضُ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَيْسَ بِمُرْتَدٍّ، فَهُوَ مُحَضُّ كَذِبٍ وَافْتِرَاءٍ، وَغَيْرُ الْحَقِيقَةِ، وَخِلَافُ مَا أَعْتَقَدُهُ وَأَدِينُ اللَّهُ بِهِ.

وإني أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَيَّ، وَمِنْ قَائِلِهِ لَوْ نَسَبَهُ إِلَيَّ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَاللَّهُ وَلِيُّ الْإِنْتِقَامِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ».

الطيب العُقْبِي

مقارنة بين فتوى العُقْبِي وفتوى الشيخين:

يَتَّفَقُ الشَّيْخُ الْعُقْبِيُّ فِي حُكْمِهِ بِرَدِّهِ الْمُتَجَنِّسَ وَكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ «اسْتَحَلَّ اسْتِبْدَالَ حُكْمٍ مِنْ أَوْضَاعِ الْبَشَرِ وَقَوَانِينِهِمْ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنْ دِينِهِ بِإِجْمَاعٍ

المسلمين...»، ويتفق العلماء في فتواهم مع الشيخ العُقبي على أن من تاب - بعد مجنسه - توبةً نصوحًا، وأقلع عن هذا الكفر إقلاعًا كاملاً، ورجع إلى حكم الإسلام، قُبِلَت توبته ظاهراً وباطناً.

ويختلفون فيمن أعلن توبته - وهو ما يزال تحت حكم فرنسا التي لا تقبل منه الخروج من جنسيتها والرجوع إلى جنسيته الأصلية، ولا تُعفيه من (الحقوق) المكتسبة بتجنسه - فالشيخ ابن باديس والتبسي وغيرهما من العلماء يقولون: ما دام المتجنس قد أقدم على مجنسه وهو عالمٌ أنه لا يمكنه الرجوع عنه، ومع ذلك أقدم عليه، فلا ينفعه إعلان التوبة إلا إذا خرج من تحت الحكم الفرنسي إلى قطرٍ إسلامي آخر، لا تناله فيه الأحكام الفرنسية، وتبرأ من الامتيازات التي تُحوّلها له الجنسية الفرنسية، فحينئذ يتوفر فيه شرط الإقلاع عن الذنب، وهو شرط من شروط قبول التوبة بإجماع المسلمين، فمن قال ثبت ولم يندم ولا أقلع عن الذنب ولا عزم على عدم الرجوع إليه، لا توبة له، ولا يُحكم له بأنه مسلم، لعدم توفر شرط التوبة النصوح وهو الإقلاع مع الندم.

وأما الشيخ العُقبي فيقول: بل تُقبل توبة من أعلن توبته منهم «كغيره من أهل الملل الأخرى إذا هم أسلموا، وتفعه هذه التوبة عند الله؛ لأن باب التوبة الذي أغلقته فرنسا بقوانينها الوضعية في وجوه المتجنسين، لم يُغلقه ربنا - الرحمن الرحيم الرؤوف الكريم - في وجوههم، وهو لا يزال مفتوحاً في وجه كلٍّ أحدٍ...».

وإذا كان الأمر عند الله - كما جاء في فتوى العُقبي - فكذلك الأمر عند ابن باديس الذي يقول: «قد يكون صادقاً في ندمه فيما بينه وبين الله، ولكننا نحن في الظاهر - الذي أمرنا باعتباره في إجراء الأحكام - لا يمكننا أن نُصدّقه وهو ما يزال مُلابساً لما ارتدَّ من أجله من أحكام تلك الجنسية، ولهذا لا تُقبل توبته، ولا تجري عليه أحكام المسلمين».

وكلام ابن باديس جارٍ على مذهب مالك بن أنس رحمه الله في الزنديق، وهو من يُظهر الإسلام، ثم يُطْلَع - بقول من أقواله أو بعمل من أعماله - على كفرٍ يُبطنه ويَكْتُمه

عن الناس، وحُكْمُهُ أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ، فَإِنْ قَالَ تُبْتُ وَأَنْبْتُ، فَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ فِي الظاهر؛ لأنه ما دام كُفْرُهُ كَانَ مُسْتَوْرًا عَنِ النَّاسِ حَتَّى أَطْلَعُوا عَلَيْهِ، فَلَا يُسْتَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَنَّهُ تَابَ إِنَّمَا أَعْلَنَهُ لِيَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ. قَالَتِ الْعُلَمَاءُ: فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي ادِّعَائِهِ التَّوْبَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْبَشَرِ فَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُزْتَدِّ، وَيُقْتَلُ وَلَا تُقَبَّلُ تَوْبَتُهُ، وَهَذَا مَا أَفْتَى بِهِ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ كَابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ⁽¹⁾ وَغَيْرُهُ⁽²⁾، انْظُرْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ (الشِّفَاءِ) لِلْقَاضِي عِيَاضٍ⁽³⁾.

ومذهبُ المالكية هذا أَسْلَمُ وَأَعْظَمُ احْتِيَاظًا لِمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ وَضْعَيْنَا عِنْدَمَا صَدَرَتِ الْفَتْوَى، فَانْسَدَّ بَابُ التَّجَنُّسِ تَمَامًا فِي وَجْهِ الْمُتَجَنِّسِينَ الْمُتَلَاعِبِينَ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُمْ وَصْفُ الرَّدَّةِ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنَ الْوَطَنِ، وَيَسْتَظِلُّوا بِرَايَةِ دَوْلَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ، وَفِي ذَلِكَ وَحْدَهُ تَضْحِيَّةٌ وَبِرْهَانٌ عَلَى إِقْلَاعِهِمْ. وَيَكْفِيهِمُ الْيَوْمُ أَنْ يَتُوبُوا فِي بِلَادِهِمْ، وَيَسْتَرْجِعُوا جَنَسِيَّتَهُمْ، لَوْجُودِ الدَّوْلَةِ الْمُسْلِمَةِ فِي وَطَنَانَا.

وَأَمَّا رَأْيُ الشَّيْخِ الْعُقَبِيِّ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْمُتَلَاعِبِينَ بِدِينِهِمْ وَقَوْمِيَّتِهِمْ مِنَ التَّلَاعِبِ، يُعْلِنُ الْيَوْمَ تَجَنُّسَهُ وَيَحْصُلُ عَلَى جَمِيعِ الْإِمْتِيَازَاتِ، ثُمَّ يُعْلِنُ غَدًا أَنَّهُ تَابَ وَأَنَابَ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَى نَيْلِ (حَقُوقِهِ) وَإِمْتِيَازَاتِهِ، وَلَوْ تُسَوِّمُحْ مَعَهُمْ لِأَمَكْنِ لِهَؤُلَاءِ الْمُتَجَنِّسِينَ (التَّائِبِينَ) - الَّذِينَ لَا يَمْلِكُونَ حَتَّى الْحَرِيَّةِ فِي تَسْمِيَةِ أَبْنَائِهِمْ بِأَسْمَاءٍ عَرَبِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ - أَنْ يَكُونُوا (جَالِيَّةً) فِي أُمَّتِنَا، وَيُكَثِّرُوا صَفَّ الْمُسْتَعْمَرِينَ فِيْنَا، مُحْتَكِرِينَ حَقُوقَ الْمَوَاطِنِ الْكَامِلِ مِنْ صِنْفِ (أَوَّلِ كُولِيَج).

فَرَأْيُ الشَّيْخِ الْعُقَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُلْزِمُ عَنْهُ إِبَاحَةَ التَّجَنُّسِ (الْمُغْلَفِ) بِغِلَافِ التَّوْبَةِ، وَهَذَا مَا يَرَفُضُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَرَفُضُهُ الْأُمَّةُ، وَيَتَّجُ مِنْهُ الشَّعْبُ، فَإِنْ صَدَقَتْ تَوْبَتُهُ حَقًّا،

(1) انظر: ابن أبي زيد القيرواني. الرسالة. ص 126.

(2) انظر: ابن رشد. البيان والتحصيل. ج 16/ ص 391، 409، القرافي. الذخيرة. ج 10/ ص 230، ج 12/ ص 26.

(3) انظر: القاضي عياض. الشفا بتعريف حقوق المصطفى. ج 2/ ص 233، 254، 255، 272.

وَخَرَجَ مِنَ الْوَطَنِ إِلَى وَطَنِ إِسْلَامِي، فَالتُوبَةُ مَقْبُولَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، فِي ظَاهِرِ أَمْرِهِ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ.

وَقَدْ كَانَ لِإِعْلَانِ الشَّيْخِ الْعُقْبِيِّ رَأْيِهِ ثُمَّ نَشْرِهِ عَوَاقِبُ وَخِيَمَةٌ، اشْتَكَى مِنْهَا الشَّيْخُ نَفْسَهُ، إِذْ يَقُولُ: «أَمَّا مَا نَسَبْتَهُ إِلَيَّ بَعْضُ الْجَرَائِدِ، وَأَخَذْتَ تَلَوُّهُ أَلْسِنَةً بَعْضُ الْعِبَادِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَجَالِسِ الْجَاهِلِينَ الْمُغْرِضِينَ، وَهُوَ أَنِّي أَبَحْتُ التَّجَنُّسَ وَأَفْتَيْتُ بِأَنِّ مَنْ يَرْفُضُ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لَيْسَ بِمُرْتَدٍّ، فَهُوَ مُحَضَّ كَذِبٍ وَافْتِرَاءٍ... وَإِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ نَسَبْتِهِ إِلَيَّ...».

وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّيْخَ الْعُقْبِيَّ صَادِقٌ فِي قَوْلِهِ وَفِي نِيَّتِهِ، وَفِي أَنَّ مَنْ صَدَقَ فِي تَوْبَتِهِ النَّصُوحُ يَكُونُ مَقْبُولًا عِنْدَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ مُحْطَىٌّ فِي تَقْدِيرِهِ وَإِصْرَارِهِ عَلَى فَتْوَاهِ بِصِحَّةِ تَوْبَةِ الْمُتَجَنِّسِ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا قَبُولَ ظَاهِرِهِ مِنْهُ، دُونَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِقْلَاعِ عَنِ الذَّنْبِ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْقَبُولِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِقْلَاعِ، وَالْبَاطِنُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، وَنَحْنُ لَا نَحْكُمُ إِلَّا بِالظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ، فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْإِقْلَاعِ فَأَقْلَعَ، وَتَمَّتْ شُرُوطُ التَّوْبَةِ، فَابْنُ بَادِيسَ أَيْضًا يَقُولُ بِتَوْبَتِهِ.

وَالْقَضِيَّةُ هُنَا لَيْسَتْ قَضِيَّةَ اجْتِهَادٍ حَتَّى يُقَالَ أَنَّ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصِييًّا، فَلَا اجْتِهَادَ مَعَ النَّصِّ، وَالنَّصُّ هُوَ نَفْيُ الْإِيمَانِ عَمَّنْ رَفَضَ حُكْمَ اللَّهِ، وَلَا تَرْجِعُ لَهُ صِفَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُقْلَعَ فِعْلًا - لَا قَوْلًا - عَنِ رَفْضِهِ حُكْمَ اللَّهِ، وَالْقَضِيَّةُ هُنَا قَضِيَّةُ تَطْبِيقِ قَوَاعِدِ دِينِيَّةٍ تَطْبِيقًا صَحِيحًا، وَهِيَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا يُحْكَمُ بِهَا وَلَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مَعَ النَّدَمِ، وَالْإِقْلَاعِ، وَالْعَزْمِ عَلَى عَدَمِ الرَّجُوعِ إِلَى الذَّنْبِ، وَمَا دَامَ الْمُتَجَنِّسُ لَا يَسْتَطِيعُ - أَوْ لَا يَوَدُّ - أَنْ يَرْفُضَ الْإِمْتِيَازَاتِ الْمُعْطَاةَ لَهُ مَعَ التَّجَنُّسِ، فَهُوَ غَيْرُ مُقْلَعٍ ظَاهِرًا، وَلَا يُحْكَمُ لَهُ - فِي الظَّاهِرِ - بِالتَّوْبَةِ، وَنِيَّتُهُ غَائِبَةٌ عَنَّا، وَيُمْكِنُ أَنْ تَنْفَعَهُ عِنْدَ اللَّهِ لَا عِنْدَنَا.

هَذِهِ نَظَرَةُ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ الْأَصَحُّ، كَمَا أَنَّهَا قَضِيَّةٌ لَا تَخْضَعُ لِلظُّرُوفِ فَقَطْ، وَالِدِينُ الْإِسْلَامِيُّ حَقٌّ، صَالِحٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَهِيَ قَضِيَّةٌ دَائِمَةٌ، كَانَتْ فِي تِلْكَ الظُّرُوفِ وَفِي هَذِهِ الظُّرُوفِ وَفِيهَا بَعْدَ.

خَطَرُ التَّجَنُّسِ الْيَوْمَ أَشَدَّ:

وخطر التَّجَنُّسِ الْيَوْمَ أَشَدَّ، فَإِذَا كَانَ التَّجَنُّسُ فِي عَهْدِ ابْنِ بَادِيسِ وَالْعُقْبِيِّ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْأَفْرَادَ، فَإِنَّهُ الْيَوْمَ يُوشِكُ أَنْ يَلْجَأَ بِأَبَةِ مِائَةِ أَلُوفٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً - كَمَا هِيَ الْحَالُ - نَتِيجَةً نَصٍّ وَرَدٍّ فِي مَعَاهِدَةِ (إِيفِيَانِ)، وَأُرِيدُ بِهِ - عِنْدَ وَضْعِهِ وَالْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ - فَتْحُ بَابِ الْبَقَاءِ بِالْجَزَائِرِ لِمَنْ أَرَادَهُ مِنَ الْأَوْرَبِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا فِيهَا، وَكَانُوا مِائَةِ أَلُوفٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ تُجَارِيَ الْخَصَمَ الْمُفَاوِضَ وَتُبَيَّنَ أَنَّ لَا نَزِيدَ أَنْ نَبْنِي دَوْلَتَنَا عَلَى التَّعَصُّبِ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْمُفَاوِضُونَ الْجَزَائِرِيُّونَ الْمَجَاهِدُونَ أَبَدًا أَنْ يَفْتَحُوا بَابَ التَّجَنُّسِ لِلْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ هُنَا فِي الْجَزَائِرِ أَوْ فِي فَرَنْسَا، لِيَتَبَرَّؤُوا مِنْ أُمَّتِهِمْ وَقَوْمِيَّتِهِمْ وَدِينِهِمْ، وَيُنْكِرُوا جَنَسِيَّتَهُمْ بَعْدَ أَنْ انْتَزَعُوا الْاعْتِرَافَ بِهَا بِتَضْحِيَةِ مِائَةِ أَلُوفٍ مِنَ الشَّهَدَاءِ، لِهَذَا نَقُولُ:

كُلُّ مَنْ اخْتَارَ الْجَنَسِيَّةَ الْفَرَنْسِيَّةَ اغْتِرَازًا بِنَصِّ مَعَاهِدَةِ (إِيفِيَانِ) سَنَةِ 62 - 63 - 64 - 65، وَرَفَضَ الْجَنَسِيَّةَ الْجَزَائِرِيَّةَ، فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنْ جَنَسِيَّةٍ مُسْلِمَةٍ إِلَى جَنَسِيَّةٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ، وَيُعَدُّ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ خَارِجًا مِنْ دِينِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَوْ يَفْعَلُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ أَبْنَاءِ الْجَزَائِرِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْقَوَانِينَ الْفَرَنْسِيَّةَ تُجْبِرُهُ عَلَى التَّنْكَرُّ لِبَعْضِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ.

رَابِعًا: وَقَضِيَّةُ الْحَالِ الْوَارِدَةِ فِي السُّؤَالِ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَهَذَا شَخْصٌ اخْتَارَ الْجَنَسِيَّةَ الْفَرَنْسِيَّةَ عَلَى الْجَنَسِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْفُرْصَةَ لِلتَّجَنُّسِ فِي النِّصِّ الْوَارِدِ فِي مَعَاهِدَةِ (إِيفِيَانِ) بِفَتْحِ بَابِ الْإِخْتِيَارِ لِكُلِّ سَكَّانِ الْجَزَائِرِ، يَخْتَارُ كُلُّ وَاحِدٍ الْجَنَسِيَّةَ الَّتِي يَتَمَسَّكُ بِهَا: فَمَا الْجَنَسِيَّةَ الْفَرَنْسِيَّةَ أَوْ الْجَنَسِيَّةَ الْجَزَائِرِيَّةَ، وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُونَ فِي الْجَزَائِرِ جَنَسِيَّتَهُمْ، وَاخْتَارَتِ الْأَغْلِيَّةُ السَّاحِقَةُ مِنَ الْعَمَالِ الْمُسْتَقْرِينَ بِفَرَنْسَا جَنَسِيَّتَهُمْ أَيْضًا، وَاخْتَارَ النَّصَارَى وَالْيَهُودَ الْجَنَسِيَّةَ الْفَرَنْسِيَّةَ، ثُمَّ ارْتَحَلُوا إِلَى فَرَنْسَا، وَلَمْ يَقْبَلُوا وَلَمْ يَرْضَوْا أَنْ يُعَايِشُوا الْمُسْلِمِينَ فِي دَوْلَةِ جَزَائِرِيَّةٍ، وَكَانَ هَذَا مِمَّا صَنَعَهُ اللَّهُ لِأُمَّتِنَا الْمَجَاهِدَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا خَطَرًا قَدْ يُهْدِدُنَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، كَمَا نَرَاهُ الْيَوْمَ فِي لُبْنَانَ وَفِي مِصْرَ وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ،

ونحن - كمسلمين - مُستَعِدُّون أن نُعَاشِ غَيْرَنَا، والإسلامُ يَمْنَعُنَا مِنْ ظُلْمِهِمْ، ولكنهم غير مُستَعِدِّين، وبُرهَانُ ذلك ما يَجْرِي لأبنائنا في فرنسا.

أما الجزائريون الذين اختاروا الجنسية الفرنسية، وارْتَدُّوا بذلك عن الإسلام، فأغلبيتهم مِمَّنْ كانوا قد تَعَاوَنُوا مع الفرنسيين، وحَارَبُوا إِخْوَانَهُمْ، وخَانُوا وَطَنَهُمْ، وخَافُوا على أَنفُسِهِمْ عَاقِبَةَ سُوءِ عَمَلِهِمْ، فَارْتَحَلُوا مَعَهُمْ، وذَاقُوا في حَيَاتِهِمْ وَبَالَ أَمْرِهِمْ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى. وَقَلِيلٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَجَنِّسِينَ حَمَلَهُمُ الْجَهْلُ وَالغِبَاوَةُ وَإِثَارُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَجَنُّوا عَلَى أَنفُسِهِمْ وَعَلَى نَسْلِهِمْ.

فهذا الرجل الذي وَرَدَ السُّؤَالُ عَنْهُ - وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلَهُ - مُرْتَدُّ عَنْ الْإِسْلَامِ، كَافِرٌ بِهِ، وَقَدْ ارْتَكَبَ ذَنْبَهُ عَنْ عَمْدٍ وَسَبْقِ إِصْرَارٍ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ غَيَّرَ أَسْمَاءَ أَبْنَائِهِ - كَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ - عَنْ أَسْمَائِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي مِيرَاثٍ أَحَدٍ مِنْ قَرَابَتِهِ الْمُسْلِمِينَ، لَا يَرِثُ أَبَاهُ الْمُسْلِمَ وَلَا أُمَّهُ الْمُسْلِمَةَ، وَلَا إِخَاهُ وَلَا أُخْتَهُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَرِثُ ابْنَهُ الْمُسْلِمَ؛ لِأَنَّ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرَابَتِهِ هُوَ حَبْلُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ قَدْ قُطِعَ بَارْتِدَادُهُ، وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَفِيهِ نَصٌّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»⁽¹⁾.

خَامِسًا: الْحُكْمُ بِرَدِّ الْمُسْلِمَةِ الَّتِي تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ:

جاء في فتوى ابن باديس الحُكْمُ بِارْتِدَادِ الرَّجُلِ إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ مُسْلِمَةٍ وَكَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَغْلُوبٌ مَعَهَا عَلَى ذُرِّيَّتِهِ، وَأَنَّهُمْ سَتَكُونُ لَهُمْ - رَغْمًا عَنْهُ وَعَنْهُمْ - الْجَنَسِيَّةُ غَيْرَ الْإِسْلَامِيَّةِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ مِنْ جَنَسِيَّةٍ غَيْرِ إِسْلَامِيَّةٍ، فَقَدْ وَرَّطَ نَسْلَهُ فِي الْخُرُوجِ مِنْ حَظِيرَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ رَاضِيًا لَهُمْ ذَلِكَ، وَمُخْتَارًا لَهُ عَلَى بَقَائِهِمْ فِي حَظِيرَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَهُوَ مُرْتَدُّ عَنْ الْإِسْلَامِ، جَانٍ عَلَيْهِمْ، ظَالِمٌ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ رَاضٍ لَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَا مُخْتَارًا لَهُمْ ذَلِكَ عَلَى شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا غَلَبَتْهُ شَهْوَتُهُ عَلَى

(1) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، حديث (6764)، عن أسامة بن زيد رضي الله عنها.

ذلك الزواج، فهو آثمٌ بِجِنَايَتِهِ عَلَيْهِمْ وظَلَمِهِ لَهُمْ، لَا يُخَلِّصُهُ مِنْ إِثْمِهِ الْعَظِيمِ إِلَّا إِنْقَاذُهُمْ
بِمَا أَوْقَعَهُمْ بِهَجْرَتِهِ بِهِمْ».

وقال الشيخ العربي التبسي في عِلَّةِ التحريم: «... يَعتَبِرُهُنَّ قَانُونُ دَوْلَهُنَّ سَيِّدَاتٍ
لأَزْوَاجِهِنَّ، قَوَامَاتٍ عَلَيْهِمْ... وَيَقْضِي بِانْدِمَاجِ الزَّوْجِ فِي أُمَّةِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ، وَمُغَادَرَتِهِ
لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كُلِّ مَا لَهُ صِلَةٌ بِذَلِكَ الزَّوْجِ، وَأَشْنَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ تِلْكَ
الْمَرْأَةِ يَصِيرُونَ تَبَعًا لَأُمَّتِهِمْ، مُتَجَنِّسِينَ مُجَنِّسًا يَقْطَعُ الصِّلَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ».

فإذا كان هذا هو الحُكْمُ فِي الرِّجَالِ - وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمْ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَتَزَوَّجُوا
بِالْكِتَابِيَّاتِ، وَإِنَّمَا حُرِّمَ ذَلِكَ لِعَارِضٍ - فَأُخْرَى وَأَوَّلَى تَزَوُّجِ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ بِغَيْرِ
الْمُسْلِمِينَ. فَهَذَا الزَّوْاجُ حَرَامٌ، مَنْعُوقُ الْوُقُوعِ مِنْ أُسَاسِهِ، وَمَنْ أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ
الْمُسْلِمَاتِ فَقَدْ اسْتَحَلَّتْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَهَذَا وَحْدَهُ كَافٍ فِي الْحُكْمِ بِرِدَّتِهَا وَخُرُوجِهَا مِنَ
الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ اسْتَحَلَّ حَرَامًا كَفَرَ بِاللَّهِ، زِيَادَةً عَلَى أَنَّ أَبْنَاءَهَا مِنْ زَوْجِهَا الْكَافِرِ
سَيَكُونُونَ تَابِعِينَ لِأَبِيهِمْ فِي جَنْسِيَّتِهِ وَكُفْرِهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي الْجَنْسِيَّةِ وَفِي الدِّيَانَةِ.

فَالْمُسْلِمَةُ تَرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ بِمُجَرَّدِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ مُسْلِمٍ وَتُبَيِّحَ لَهَا نَفْسَهَا مُعْتَقِدَةً أَنَّ
زَوَاجَهَا بِهِ شَرْعِيٌّ وَأَنَّهُ حِلٌّ لَهَا وَهِيَ حِلٌّ لَهُ، وَهِيَ زَانِيَةٌ مَعَهُ مَا دَامَتْ فِي الْحَيَاةِ، فَإِنْ
جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَقَدْ أَزْدَادَتْ إِثْمًا وَفُجُورًا، وَتَوْبَتُهَا لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالنَّدَمِ عَلَى مَا فَعَلَتْ،
وَالْإِقْلَاعِ بِالْإِفْتِرَاقِ عَنْهُ، وَالْعَزْمِ عَلَى عَدَمِ الرَّجُوعِ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَقِدْ أَنَّهُ حَلَالٌ لَهَا فَهِيَ
زَانِيَةٌ، لَهَا حُكْمُ الزَّوَانِي.

وَكَانَتْ أُمَّتُنَا مِنْ قَبْلِ - مَعَ غَلَبَةِ الْعَدُوِّ وَمَعَ ضَعْفِنَا وَذُلِّنَا - مُنْزَهَةً عَنِ ارْتِكَابِ هَذَا
الْعَارِ مِنَ بَنَاتِهَا (الْجَاهِلَاتِ)، وَكَانَ الْمُتَنَظَّرُ أَنْ نَكُونَ فِي دَوْلَتِنَا الْمُسْلِمَةِ أَعَزُّ وَأَطْهَرُ وَأَعْلَمُ
بِمَا كُنَّا؛ لِأَنَّ (الْجَهْلَ) ذَهَبَ عَنِ (الْبَنَاتِ)، وَلَكِنْ الْغَرِيبُ أَنَّ بَعْضَهُنَّ تَسَاهَلْنَ فِي دِينِهِنَّ
وَأَعْرَاضَهُنَّ وَكَرَامَتَهُنَّ، وَمِنْهُنَّ مَنْ (جَادَلْنَ) فِي حَقِّهِنَّ فِي تَزَوُّجِ الْأَجَانِبِ مُسَاوَاةً

بالرجال ! ونحن لا نبخل عليهن ببيان حكم الله فيهن، هنّ ولأوليائهنّ، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيى عن بينة. نسأل الله السلامة.

06 صفر 1406هـ / 20 أكتوبر 1985م

المتجنّس ليس منّا

أفتى الأستاذ أحمد حماني منذ مُدّة بأنّ المسلم الذي يتجنّس بجنسية أمة غير مسلمة يدخل في حكم المرتدّ، ولا يجوز أن تتزوّجه الفتاة المسلمة، ونشرت جريدة (الشعب) هذه الفتوى في ركن: أنت تسأل والشيخ أحمد حماني يجيب.

وفي الأيام الماضية أفتى الشيخ أبو بكر الجزائري بفتوى معاكسة لما قاله الشيخ حماني، ونشرتها جريدة (المساء).

وهذا ردّ الشيخ حماني يردّ فيه على الشيخ أبي بكر الجزائري ويُناقشه في فتواه:

كلمة واحدة ينطق بها لسان المرء مُحْتَارًا تَجْعَلُهُ مسلّمًا، وهي الشهادة، فيعصم بها ماله ودمه إلّا بالحقّ، كما نطق به الحديث الصحيح⁽¹⁾، لكنه يرتد عن الإسلام بكلّ قول أو فعل يُناقضه يأتي عنادًا وهو في عقله غير مُكرّه ولا فاقد من التكليف، فباب الدخول إلى الإسلام واحد فقط، وأبواب الخروج منه كثيرة والعياذُ بالله، وهذا مبسوط في كُتُب العلماء، ومعلوم عند العامة والخاصّة، وليس الأمر كما جاء في (فتوى) حديثة نُشرت في جريدة وطنية يدّعي صاحبها أنّ المسلم لا يُعتبر مُرتدًّا إلّا إذا خرج من الإسلام، واعتنق دينًا جديدًا، ولهذا فإنّ المتجنّس بجنسية أعجمية - كالفرنسية - لا يُعتبر مُرتدًّا،

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، حديث (2946)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، حديث (21) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْفَتَاةَ الْمُسْلِمَةَ، وَهُوَ بِهَذَا الْقَوْلِ يَرُدُّ (فَتَوَى) لغيره سابقة، وَيُحْطَى مَا جَاءَتْ بِهِ مِنْ ارْتِدَادِ الْمُتَجَنِّسِ، وَحُرْمَةِ تَزَوُّجِ الْمُسْلِمَةِ بِهِ إِلَّا إِذَا عَادَ إِلَى جَنَسِيَّتِهِ.

وَالْقِصَّةُ الْكَامِلَةُ لِحَاكِيَةِ الْفَتَوَى الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ تَأْخُذُهَا مِمَّا يَأْتِي:

قَالَ السَّائِلُ: «قَرَأْتُ بِإِحْدَى الْجَرَائِدِ فَتَوَى لِأَحَدِ الْفُقَهَاءِ، مَفَادُهَا أَنَّ الْمُسْلِمَ الَّذِي يُغَيِّرُ جَنَسِيَّتَهُ (الْعَرَبِيَّةَ) بِجَنَسِيَّةٍ فَرَنَسِيَّةٍ - مَثَلًا - وَيَبْقَى عَلَى دِينِهِ يُعْتَبَرُ مُرْتَدًّا، وَلَا يَسْمَحُ لَهُ الشَّرْعُ بِالزَّوْجِ مِنْ مُسْلِمَةٍ إِلَّا إِذَا عَادَ إِلَى جَنَسِيَّتِهِ (الْعَرَبِيَّةِ)، فَهَلْ هَذِهِ الْفَتَوَى صَحِيحَةٌ؟».

قَالَ الْمُجِيبُ: «إِنَّ تَغْيِيرَ الْجَنَسِيَّةِ مِنْ (عَرَبِيَّةٍ) إِلَى أَعْجَمِيَّةٍ - فَرَنَسِيَّةٍ أَوْ بَرِيطَانِيَّةٍ مَثَلًا - لَا يَجْعَلُ الْمُسْلِمَ كَافِرًا مُرْتَدًّا لَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الْمُسْلِمَةِ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِتَغْيِيرِ الدِّينَانَةِ، فَمَنْ بَدَّلَ بِالْإِسْلَامِ الْمَسِيحِيَّةَ أَوِ الْيَهُودِيَّةَ أَوِ الْمَجُوسِيَّةَ هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ ارْتِدَادٌ... الخ».

وهذه الفتوى هي التي أخطأ فيها صاحبها، وعرض ملايين المسلمين وأطفالهم إلى الارتداد عن الإسلام، والفتوى الأولى التي حرمت التَّجَنُّسَ وجعلته ارتدادًا إلا بالرجوع إلى جنسية الإسلام هي الصحيحة، وأنا صاحبها، تابعتُ فيها قول فقهاءنا، وهاكمُ البيان:

خَطَبَ أَحَدُ الْمُتَجَنِّسِينَ فَتَاةً مُسْلِمَةً، فَتَحَرَّجَتْ مِنْ زَوَاجِهِ، أَوْ تَحَرَّجَ أَهْلُهَا، فَبَعَثُوا إِلَيَّ سَوْالًا عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَأَجَبْتُ بِهَا فَحَوَاهُ: مَا دَامَ قَدْ تَجَنَّسَ بِهَذِهِ الْجَنَسِيَّةِ الْكَافِرِ أَهْلُهَا مُحْتَارًا غَيْرَ مُكْرَهٍ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْلِمَةُ لَا تَحِلُّ لِكَافِرٍ وَلَا يَحِلُّ لَهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ كُفٍّ لَهَا، وَلِأَنَّهُ سَيَكُونُ لَهُ عَلَيْهَا السَّيْلُ، وَيَأْتِي مِنْهَا بِالْوَلَدِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي الْجَنَسِيَّةِ الَّتِي اخْتَارَهَا وَالِدُهُ، فَسَيَكُونُ أَوْلَادُهَا مُتَجَنِّسِينَ.

هَذَا هُوَ فَحْوَى جَوَابِي عَمَّا سُئِلْتُ عَنْهُ، وَقَدْ أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي السُّؤَالِ، وَوَرَدَ فِي الْجَوَابِ الْحُكْمُ بِتَخْطِئَتِهِ.

وإني - بدوري - أخطئ جواب المفتي، وأعتبره مُحطًا، فإن في هذه الفتاوى (المستوردة) غشًا لأمتنا، وفتحًا لأبواب شرٍّ أغلقها شعبنا بملايين الشهداء، وهذه حُجَج ما أقول:

أولاً: أول المغالطات في السؤال والجواب أن الجنسية التي تَبَرَّأ منها المُتَجَنِّس ليست (عربية) فقط، والجنسية المختارة منه ليست أعجمية فقط، والعرب فيهم المسلمون وغير المسلمين، والأعاجم فيهم المسلمون وغير المسلمين، وكلُّ مسلم كُفَّءٌ للمسلمة، سواء كان عربياً أو أعجمياً، وكلُّ كافر - عربياً أو أعجمياً - لا تحِلُّ له المسلمة ولا يحِلُّ لها، فالمصرية المسلمة لا تتزوَّج القبطي وإن كان (عربياً)؛ لأنه غير مسلم، فالميزان الصحيح هو الإسلام لا (العروبة).

ثانياً: الجزائر جنسيتهـا (عربية إسلامية) بشهادة دستورها، فمن ارتدَّ عنها ارتدَّ عنه، والعكس صحيح، فإن من ارتدَّ عن الإسلام لا يُحسَب فينا؛ لأننا مسلمون.

فالذي تَبَرَّأ من الجنسية الجزائرية واختار عليها جنسيةً بُغِضنا وتُحاربنا، فقد تنكَّر لنا وخرج من ديننا إذا خرج إلى جنسية كالفرنسية، فقد قامت الشواهد على عداوتها للإسلام وأهله، كما يشهد التاريخ الطويل وكما يشهد العالم اليوم، على الأقلَّ يعرف ذلك أهل المغرب العربي جيِّداً، فالمُتَجَنِّس منّا بها خائن لقومه، مُرتدُّ عن دينه.

ثالثاً: وليس هذا فقط، فإن المُتَجَنِّس بها ذهب إلى أبعد منه: أي لا يتبرَّأ من جنسه فقط، بل يتعهَّد عند طلبها أنه يترك أحكام الشريعة الإسلامية ويرفضها، ويعتق مع جنسيته الجديدة أحكام الكنيسة وقسسيها، وفي قوانينهم كثير منها، أمّا نحن فقد احتفظنا في الجزائر وكلَّ المغرب بالأحكام الإسلامية في الزواج والطلاق والإرث والوكالة والوصية والحضانة... الخ، بما يُعرَف بالأحوال الشخصية، ويُعرَف اليوم بـ (قانون الأسرة)، فالفرنسيون - لحقدهم على الإسلام - يشترطون على مُعتنق جنسيتهم أن يُعلن براءته من تطبيق أحكام (قانون الأسرة) الحافظة للشخصية من الذَّوبان، ولا

يُعْطُونَهُ جَنَسِيَّتَهُمْ إِلَّا إِذَا تَعَهَّدَ بِرَفْضِهَا، وَمَا زَالُوا إِلَى الْيَوْمِ يُخَرِّضُونَ أَبْوَابَهُمْ فِينَا عَلَى رَفْضِ (قانون الأسرة) ذِي الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

رابعاً: فَبُرْهَانُ ارْتِدَادِهِ عَنْ دِينِهِ هُوَ رَفْضُهُ لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، وَرَفْضُهَا رَدَّةٌ قَطْعاً، دَلِيلُهُ أَنَّ اللَّهَ أَقْسَمَ بِذَاتِهِ أَنَّ الرَّافِضَ لِحُكْمِ نَبِيِّ الْإِسْلَامِ لَا يُؤْمِنُ، كَمَا هُوَ مَنْطُوقُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: 60]... [الآية، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: 65]. وَالْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي نَفْيِ الْإِيمَانِ عَنْ كُلِّ مَنْ رَفَضَ حُكْمَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ لَمْ يَرْضَ فِي نَفْسِهِ بِحُكْمِهِ، أَوْ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ تَسْلِيماً، وَشَرِيعَةَ النَّبِيِّ ﷺ قَائِمَةً مَقَامَهُ.

وَتَأَكَّدَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ بِمِثْلِهَا فِي سُورَةِ (النور)، فَارْجِعُوا إِلَيْهَا، وَفِيهَا حَضَرَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْعُهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: 51]، إِذَا جَاءَ قَوْلُ اللَّهِ وَحُكْمُهُ، أَلَيْسَ هَذَا قَطْعِيّاً فِي نَفْيِ إِيمَانِ الْمُتَجَنِّسِ الرَّافِضِ لِحُكْمِ اللَّهِ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ؟ بَلَى، وَإِنْ حَكَمَتِ الْفَتَاوَى بِإِسْلَامِهِ.

خامساً: وَالْمُتَجَنِّسُ لَا يَرْتَدُّ بِرَفْضِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ فَقَطْ، وَلَكِنْ بِمُؤَالَاةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، بَلْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ مُوَالٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ التَّجَنُّسَ يَجْعَلُهُ مِنْهُمْ، نَسَبُهُ نَسَبُهُمْ، وَحَسَبُهُ حَسَبُهُمْ، وَاسْمُهُ مِنْ أَسْمَائِهِمْ، قَدْ نَصَّتِ الْآيَاتُ نَصّاً صَرِيحاً بِجَعْلِهِ مِنْهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْمَوْضُوعِ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَفِي آيَةِ (الْمُمْتَحِنَةِ) - وَهِيَ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ (نَزَلَتْ بَعْدَ صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ) - قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلْتُمُوهُ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: 9].

ولا شك أن المتجنسين ظالمون؛ لأن الفرنسيين قاتلونا في الدين، وقد دامت المعركة الأخيرة في الميدان من 14 جوان 1830م إلى 1962م، وأخرجونا من ديارنا يسلب أراضيها ومنحها لأبنائهم - بالنسب أو بالتبني - ولكل من يُعادينا من النصارى واليهود، وظاهروا علينا كل أعدائنا، فكيف لا يُعدُّ مرتدًا من تبرا من الإسلام وأهله واتخذهم قوما له؟ وقال لهم: أنا منكم وأنتم مني، أنا فرنسي أو بريطاني لا عربي ولا مسلم.

سادسًا: والعجب كل العجب في شأن هذا المفتي، أنه لأن كل اللين مع التجنيس والمتجنسين فحشهم في زُمرة المسلمين، وأباح لهم بنات المسلمين، وحرَّض الأجيال على خيانة الدين والوطن.

وكل العجب والتعجب من هذا المفتي، ما عُرف عنه من اشتداده على الاشتراكية والاشتراكيين، وحُكمه أنها كُفْرٌ بَوَاحٍ، وهم كُفَّارٌ ولو صَلَّوا وصامُوا وحَكَمُوا بلدانهم وشعوبهم الإسلامية بحزم وأمانة، وسلَّحوا جيوشهم للدفاع عنهم، وإنما حادُّوا حُماة اليهود ومُظَاهِرِيهم ! فما هو السرُّ في لينه وشِدَّتِه هنا وهناك؟ نعم، اللين من شِيمة العالم المسلم رحمة بالمُخطئ، ولعله يتوب، فليشمل الجميع، وليُعْلَن في الملا - كما أعلن في المتجنس - أن الاشتراكي القُحَّ مسلم، فنعلَم حينئذ حُسْنَ نيَّته لتسويته بين الجميع.

سابعًا: في أثناء القرن الماضي عندما هاجمنا الفرنسيون، واستسلم أميرنا وفرَّ عنا، رَفَعَ الشعبُ عَلمَ الجهاد، وثَبَّتَ الأمير عبد القادر، والتَفَّ الشعب حوله، وطال أمره يُذيق الفرنسيين البلاء والهزيمة أحيانًا، ففكَّروا في إنهاء أمره، فأرسلوا عُملاءهم نحو الشرق بِكَمْشِيَةٍ من الذهب - كما قَصَّ مؤرِّخ فرنسي - فرجعوا إليهم بـ (شكاثر) من الفناوى مَمْهُورَةٌ بِامضاء (علماء) يقولون فيها إنَّ إمارة عبد القادر غير (شرعية)، والجهاد تحت لوائه ليس بجهاد، وحرَّضوا رعاياه على عصيانهِ، ونصَّحوهم بالتخلِّي عنه وطَلَبَ الأمان... من الفرنسيين !!

لكن أجدادنا كانت رؤوسهم (خِشنة)، فرَفَضُوا هذه (الدِّبارة)، وكافحواهم مع

الأمير حتى النهاية، ثم كافحهم من بعده؛ لأنهم ورثوا (خُشونة) الرأس، ثم أَوْزَنُونَا (خُشونة) الرأس، فما زلنا في كفاح مع فرنسا حتى طردناها بعد قرن وثُلث سنة 1962.

وأنا أقول للسيد المفتي - وَلَيْنَ (استورد) أي فتوى مشكوك فيها -: إننا لا نقبل من الفتاوى إلا ما صَحَّ سَنَدُهُ وَمَتْنُهُ، يَمَّا هو صريحُ كتابِ الله أو سنّة رسول الله، أو صَحَّحَتْه قواعد الفقهاء المُجتهدين.

فالْمُتَجَنِّسُ مُرْتَدٌّ كَافِرٌ؛ لأنه رَفَضَ كتاب الله، وتَوَلَّى النصارى فكان منهم، حُكْمُهُ حُكْمُهُمْ، لا نَقْبَلُ فيه قولاً وإن جاءنا اليوم من المدينة، فَلَعَلَّهُ من أحد أحفاد مَنْ عاصروا الأمير، وما تزال رؤوسنا (خشنة) ! وإن فُكَّ رباطُها.

1990 / 03 / 31م

خلفية التجنيس التاريخية في الجزائر

كان التجنيس - وما يزال - من أخطر المكائد الاستعمارية، ولو لم يُحَرِّم دِينُنَا حَرَمَتَهُ قوميتنا؛ لأنه فَتَحَ بابَ للتَّنَكُّرِ مِنَّا، والخيانة لنا، وتَقْلِيلِنا وتكثير أعدائنا، ومن أجل هذا لم تُبَحْه آية أمة.

كيف ولماذا وقع في بلادنا؟

من المعلوم أن الاستعمار الفرنسي كان استيطانيًّا، يَنْزِعُ الأراضي من أهلها يَافِراغها وَيُوَطِّنُ فيها غيرهم، والشعب الجزائري الأيُّ لم يَقْبَلْ أن يَنْزَلَ عن شِبرِ مِنْ أرضه - وهي أرض إسلام - إلى العدوِّ لِيُحَقِّقَ غَرَضَه، فَاتَّخَذَ الفرنسيون وسيلتين لتحقيق هذا الغرض:

الأولى: إخلاء الأرض من أهلها، وكان عدد الجزائريين يوم نزولهم نحو عشرة ملايين، يأكلون ويشربون يَمَّا تُنتِجُه أرضهم، وَيُصَدِّدُون قمعهم إلى غيرهم كفرنسا

وإيطاليا، وما مرَّ إلا قليل حتى انخفض عددهم إلى نحو ثلاثة ملايين بفعل القتل والتشريد والمجاعات والأمراض.

الثانية: تعمير الأرض بِخُشودٍ مِنَ (الْمُتَقَرَّنِينَ) والفرنسيين الأصليين ليُكاثروا الجزائريين، ولتحقيق هذا الغرض فَتَحُوا أبوابنا لأبناء وطنهم، ثم لكلِّ مَنْ هَبَّ وَدَبَّ مِنْ مُتَسَرِّدي أوروبا، والمغامرين مِنْ سائر الآفاق. وكلُّ مَنْ حَلَّ بالجزائر مُنِحَ الجنسية الفرنسية، ثم أُعْديَتْ عليهم النِّعم، مساحاتٌ شاسعةٌ بما انتزعَ مِنْ أملاك الفلاحين وأملاك الدولة والبلديات والأوقاف، وسُخِّرَ العمال الجزائريون للعمل فيها، وإحياء المَوَات منها حتى تُصبح جَنَّة، بأجرٍ زهيد أو بدون أجرٍ إلا الإرهاب والتَّسخير، وتحت ظِلِّ القوانين الرهيبة كـ (الأنديجينا).

وَنَجَحَتْ هذه الفكرة الشيطانية، فأقبل على الجزائر بعضُ الفرنسيين رغبةً في هذه النِّعم، وكثيرٌ مِنَ (الْمُتَقَرَّنِينَ) مِنْ غيرهم الذين تَجَنَّسُوا فأصبحوا سادةً عندنا نخدمهم ويُذلُّوننا، يشبعون حتى التُّخمة ونَجُوع حتى التَّلَف.

وقد شاركت كلُّ أقطار أوروبا في (تحويل) هذا المشروع الشيطاني بأبنائها المُتَجَنِّسين أو المُتَقَرَّنِينَ، ولكن الذين أرسلوا أبناءهم بعشرات الألوف هم: إيطاليا، ومالطة، وإسبانيا، والبرتغال. وكلُّ مَنْ نَزَلَ أصبح سيِّداً مُطلقاً لانتهااته إلى (الجنسية) الممتازة ولو كان عربيَّ الأصل، فقد كان بولاية (سطيف) - اليوم - عائلة (سركيس) مِنْ لبنان تَسْتَغِلُّنا وتُذِلُّنا مع الآخرين.

وحُيِّلَ إليهم أن المشروع نجح، فكانت كلُّها أصابت أوروبا جائحة أو نارٌ تَطَايرُ شَرُّها فأصابنا، وفي 1871 لما غلبت فرنسا وهزمت أمام ألمانيا وطُرِدَتْ مِنَ (الألزاس واللورين) جيءَ إلى الجزائر بعشرات الألوف مِنْ هؤلاء (الألمان) مِنْ سكانها، وَجُنُّسُوا حيناً، ومُنِحُوا أرضنا.

ولما وقعت الحرب الداخلية بين الإسبان عام 1936 - 1937 وانهمز الجمهوريون، التجأ

منهم إلى أرضنا عشرات الآلاف و(تجنّسوا)، ومُنحوا مِن أرضنا، واستُعْمِلوا في إدارات وشركات بلادنا.

كُلُّ هذا لم يَكْفِ لِصِبْغَةِ البلاد بِالصَّبْغَةِ الفرنسيةِ، فَأَوْحَى إِلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَضُمُّوا إلى هذه (الجنسية) كَلَّ اليهودِ جملةً وتفصيلاً، ففي أوائل السبعينات مِن القرن الماضي صَدَرَ قرار وزاري مِن (كريميو) أو باقتراح منه أن يُمنَحَ كُلُّ يهودي أو يهودية الجنسية الفرنسية وخيراتها، فأصبح اليهود سادةً علينا في بلادنا، وبهم ارتفع عدد الفرنسيين ارتفاعاً فاحشاً، لكنه لم يكن كافياً لتكوين الأغلبية منهم، فما زالت (العربية) تُكاثِرهم بأولادها وهي وَلُودٌ وَدُودٌ.

تجنيس أهل البلاد:

وجاءتهم الفكرة في تجنيس أهل البلاد، فَلِمَ لا يَفْتَحُونَ لهم الأبواب؟ لكنهم كانوا حَذِرِينَ، فاشترطوا في تَجْنِيسِ مَنْ يَقْبَلُ جنسيتهم أن يَتَنَكَّرَ لقومه - حتى في اسمه وأسماء بَنِيهِ - وأن يَرَفُضَ أحكامَ شريعته، وكان قد بَقِيَ له منها جُمْلَةُ الأحكامِ الفقهية في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث والحضانة... الخ، فلا بُدَّ أن يَتَبَرَّأَ مِن حُكْمِ الفقه الإسلامي فيها كُلِّها، وَيَسْتَبْدِلَ به القوانين الفرنسية في الموضوع، وجُلُّها مِن الكنيسة، وفي مُقَابَلَةِ ذلك يَنال مِن الفرنسيين كُلَّ ما يَنالُه مِن تَجْنِيسِ بجنسيتهم (الممتازة)، كَرَفَعِ مُرْتَبَهُ، و(سيادته) على أبناء قومه، وحمايته مِن القوانين الجائرة؛ لأنه أصبح في (حماية) القانون الفرنسي.

ولم يَجِدْ هذا المشروع نجاحاً؛ لأنَّ عاقبة مَنْ يَتَبَرَّأَ مِن قوميته ودينه وَخِيَمَتِهِ، وخسائره جسيمة، لا تُغَطِّيها امتيازات التَّجْنِيسِ، فإنه بِمُجَرَّدِ تَجْنِيسِهِ يُصبحُ منبوذاً مِن قومه، (مُرْتَدًّا) عن الدين، وهذه مسألة يَشْتَرِكُ في الحُكْمِ بها العامةُ والخاصة، فلو سألتَ صَبِيًّا صَغِيرًا وعجوزًا ساذجة عن حُكْمِ الله في (المُطَوَّرِ) لَقَالَا لك: هو كافر، ولو سألتَ العِلْمَ والدِّيَّانَةَ لَقَالُوا لك: هو خائن لقومه تَبَرَّأَ منهم، و(مُرْتَدُّ) عن دينه؛ لأنه رَفَضَ أحكامه بِرِضَائِهِ.

بعد الحرب - وكانت فرنسا قد ساعدت من حيث لا تدري في نجاح المقاومة لهذا المشروع - فإنها ضيّقت الخناق على الشعب، وكلفتها القيام بجميع (الواجبات) التي حتمتها على أبنائها، فمنذ سنة 1912 كان واجباً على الأهلي أن يقوم في صفوفها العسكرية، ثم لا ينال شيئاً منها في المُرْتَب أو في الترقية أو الكرامة الإنسانية إلا إذا تَجَنَّسَ.

فتملأ الشعب شديداً ضد هذه الوضعية، وكان من أشدّ المقاومين لِنَيْلِ الحقوق من (الأهالي) هؤلاء (الأغراب) من المَعْمَرِينَ، ومع ذلك نال التَّجَنُّسُ بعضَ التقدُّم، فقد قَبِلَ به بعضُ الذين تَخَرَّجُوا من معاهدها، وغَدُّوا بِلَبان ثقافتها، وبعضُ الذين خَدَمُوا تحتَ عَلَمِها.

وكان ذلك في العشرينات من هذا القرن، فاشتدَّت المقاومة والضغط الشعبي، فلَمَّا كانت الثلاثينات كانت المقاومة أَجْرأ، وتجاوزت الأحياء إلى الأموات، وخصوصاً في الجزائر وتونس، ففي هذه الفترة تُوِّفِيَ مُتَجَنِّسُونَ، وتُوقِش حُكْم دَفْنِهِمْ، أُنِيَ مقابر المسلمين أم في مقابر النصارى؟ المسلمون يَحْكُمُونَ أنهم قد ارتدُّوا عن دينهم فلا يُدْفَنُونَ في مقابرهم، والنصارى يقولون: لم يَتَمَسَّحُوا فلا يُدْفَنُونَ في مقابرهم. واستُعْمِلَت القوَّة في دَفْنِهِمْ بمقابر المسلمين، واستُعْمِلَت الحيلة في طَرْد (جِيْفِهِمْ) منها، فقد نُبِشت ليلاً وطُرِحَت بالعراء، وكانت فضيحة عالمية تبيِّن منها لِلْمُتَجَنِّسِينَ أنه يَصْدُقُ عليهم أنهم أصبحوا مُدْبَذِبِينَ بين النصارى والمسلمين (لا من هؤلاء ولا من هؤلاء).

الاختلاف في توبة المُتَجَنِّسِ:

إجماع المسلمين - العامة والخاصة منهم - واقعٌ على رِدَّة المُتَجَنِّسِينَ؛ لأنه أنكَر معلوماً من الدين بالضرورة بِرَفْضِهِ التَّحَاكُمَ إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وقبوله التَّحَاكُمَ إلى الطاغوت.

وإن قال: إني لم أدخل في دين آخر، قيل له: يَكْفِي في كُفْرِكَ وارتدادك قولُ بعض

الأقوال، وفعل بعض الأفعال، ومنها رَفُضَ آية من القرآن أو حُكِمَ بِمَا صَرَّحَ به أو صَرَّحت به السنّة الصحيحة أو إجماع المسلمين، وهذا ما فَعَلْتُهُ يوم تَحَنُّسْتُ.

فإن قال: نَعَمْ، فَعَلْتُ ذلك جهلاً واغتراراً، وأنا تائب بما أَتَيْتُهُ بِجَهَالَةٍ، فأنا مسلم.

والجواب له: أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: التوبة من الذنب مقبولة إذا تَحَقَّقَتْ شروطها: النَّدَمُ على الذنب، والإقلاع عن الفعل، والعزم على عدم العودة إلى مثله، والمتَّجَنُّسُ بالجنسية الفرنسية لا يُمكنه الإقلاع عنها ما دام في أرض فرنسية؛ لأنَّ الحكومة الفرنسية لا تَسْمَحُ له بذلك أبداً، وَيَبْقَى يَتَمَتَّعُ (بِخَيْرَات) جنسيتها، فإن أراد أن تُقْبَلَ توبته ظاهراً وباطناً فليهاجر إلى بلاد إسلامية، ويتبرأ من الجنسية الفرنسية، ويدخل في جنسية إسلامية، وبهذا تَتِمُّ توبته.

هذا ما أَفْتَى به مُعْظَمُ علماء تونس والجزائر، وفي الجزائر لم يُخَالَفْ - في الحقيقة - إلاَّ الشيخ الطَّيِّبُ الْعُقَيْبِيُّ، فقد قال رحمه الله: ما دام يقول تُبْتُ فأنا أَحْكُمُ بتوبته؛ لأنَّ الله يَقْبَلُ التوبة عن عباده. وَأَفْتَى بَقِيَّةُ الْعُلَمَاءِ بِمَا تَقَدَّمَ؛ لأنَّ الْمُتَجَنِّسَ قد قَبِلَ التَّجَنُّسَ وهو يَعْلَمُ أنه لا يُمكنه الرجوع عنه، وهكذا جاء بالشرِّ عَمْدًا لنفسه، وتَسَبَّبَ فيه لغيره، فإنه يَتَجَنُّسُ بجنسيته أبنائه أيضًا.

والخلاصة أَنَّ الإجماع على رِدَّةِ الْمُتَجَنِّسِ واقع، والاختلاف في توبته - إن تاب حَقًّا - واقع إذا لم يَقَعِ إقلاعه عنه. واليوم وقد تَخَلَّصْنَا منه، ونحن بأرضنا، كيف يُبَيِّحُ لِعَمَلِنَا أَنْ يَتَجَنَّسُوا بِأَرْضِهِ، وَهُمْ مَعْدُودُونَ بِالْمَلَايِينِ، فَيُصْبِحُ أبنائهم فرنسيين، وَيَنشَأُونَ على الفرنسية، مُسْتَعِدِّينَ بالفعل أو بالقُوَّةِ لِلتَّنَصُّرِ، وأما التَّنَكُّرُ لقومهم فقد تَحَقَّقَ؟

إنَّ الجنسية الفرنسية - وكذا البريطانية - من أعنف خصوم الإسلام والمسلمين، وهذا لا يَخْفَى على أحد، والدخول فيهما لا يَتِمُّ إلاَّ بالخروج عن الإسلام، فَلْيَتَّقِ اللهُ في أُمَّتِهِ ودينِهِ مَنْ يُبَيِّحُ لقومه الفَرَنَسَةَ، فإنه من أكبر أعوان الكنيسة أو الانحلال.

1990/04/24م

واجب المسلم أن ينصح

السؤال:

أثارت فتوى تَجَنُّس المسلم بجنسية غير إسلامية ردود فعل مختلفة لدى القراء العارفين، واستتبع بعضهم ذلك بعرض أسئلة أخرى تحتاج إلى أجوبة توضيحية، وهذه إجابة الشيخ أحمد حماني وتوضيحه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: من المعلوم أن الموضوع الذي طرَّقه مُحدَّد، وهو قضية مَنْ نَبَذَ جنسيةً إسلامية، وسعى لإدراك جنسية غير إسلامية، وقيل هذه الجنسية مع الشروط التي اشترطت عليه راضياً مُختاراً وراغباً فيها، مع أنه يعلم أن الخروج منها عسير وغير مسموح به، فلو أراد أن يتوب عنها لما تَمَكَّن.

هذا هو الموضوع فقط لا غير، فمن أراد أن يُناقش فيه فمرحباً به، على أن يكون على معرفة جيِّدة بما يأتيه المُتَجَنِّس، وما يُشترط عليه، وما يُراد منه.

1 - إنهم يُبدِّلون له اسمه الإسلامي، ويُعطونه اسماً غير إسلامي؛ لأنَّ أسماء الفرنسيين - مثلاً - مأخوذة من قائمة هيئاتها الكنيسة، ولا يُسمَح باسم آخر لا تَرْضَى عنه.

2 - إنهم يشترطون عليه أن يتنصَّل من أحكام الأسرة الإسلامية في الزواج والطلاق والميراث... الخ، ويرضى بأحكام قانونهم، وهي مأخوذة من قسِّهم ورهبانهم من الكنيسة.

3 - يشترطون عليه أن يتبرأ من النسبة إلى قوميته الأصلية، ويتنسب إليهم.

هذا بعض ما يرتكبه المتجنس منا، فإذا قُبِلَ في جنسيته الجديدة تَغَيَّرَ كُلُّ شيءٍ في حياته: لباسه، ولغته، ومعاملته لأُمّته، واحتقاره لهم ولدينهم ولعاداتهم.

ولهذه الأسباب نرى صبيانهم وعجائزهم وشيوخهم ورجالهم ونساءهم لا يختلف اثنان منهم في كُفْر (المُطَوَّر)، ولا يقبلونه حَيًّا ولا مَيِّتًا، فَشَتَانٌ بَيْنَ مَنْ يَأْتِي مِنْهُمْ إِلَيْنَا مُحْتَفَظًا بدينهم طَالِبًا ذِمَّتَنَا، فَإِنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي التَّحَاكُمِ إِلَيْنَا حَسَبَ قَوَانِينِنَا، أَوِ التَّحَاكُمِ إِلَى أَحْبَارِهِ وَرُهْبَانِهِ، وَلِلْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ يُعْرِضَ عَنْهُمْ، وَإِنْ حَكَمَ بَيْنَهُمْ فَلْيَحْكُمْ بِالْقِسْطِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: 42]، فإِنَّ هَذَا يَمْنُ يَذْهَبُ مِنَّا إِلَيْهِمْ يَطْلُبُ جَنسِيَّتَهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ عَلَيْهِ - إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَبْقَى عَلَى دِينِهِ - أَنْ يَتَنَازَلَ عَنْهَا، وَأَنْ يَرْفُضَهَا، لِيَحْكُمُوا عَلَيْهِ بِهَا وَضَعَهُ أَحْبَابُهُمْ وَرُهْبَانُهُمْ. فَإِنْ طَاعَ لَهُمْ بِهَذَا، أَلَا يَكْفُرُ بِرَدِّ حُكْمِ [الله] ⁽¹⁾ وَرَفْضِهِ إِلَى حُكْمِهِمْ؟

ثانيًا: لست أنا - أحمد حماني - الذي أصدر الفتوى بِرَدِّ الْمُتَجَنِّسِ، وَإِنِّي - عِنْدَ نَفْسِي وَعِنْدَ النَّاسِ - لَأَهْوَنُ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ، أَعْرِفُ نَفْسِي جَيِّدًا، وَأَنَّنِي لَمْ أُبْلَغْ دَرَجَةَ (المفتي)، فَإِنَّهَا دَرَجَةُ أَهْلِ الاجْتِهَادِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ، وَلِهَذَا فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُنْسَبَ هَذِهِ الْفَتْوَى إِلَيَّ، وَلَا أَنْ أَكُونَ طَرَفًا لِمَنْ يُخَاصِمُهَا أَوْ يُنَاقِشُهَا أَوْ يُحْطِئُهَا، لَكِنْ يَصِحُّ ذَلِكَ لِمَنْ أَصْدَرَهَا وَاشْتَهَرَتْ بِهِ وَاشْتَهَرَ بِهَا، وَهُمْ عُلَمَاءُ الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ مِنْ فَاسٍ إِلَى تُونِسَ، وَالَّذِينَ سَجَّلَ التَّارِيخَ كَلَامَهُمْ، وَكَتَبَتْهُ صَحَائِفُهُ، وَأَثَارُ فِتْوَاهُمْ، هُمْ عُلَمَاءُ الْجَزَائِرِ، وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخُ ابْنُ بَادِيْسٍ رَئِيسُ جَمْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، وَالشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ التَّبْسِّي رَئِيسُ لَجْنَةِ الْفَتْوَى، وَقَدْ صَدَرَتْ رَسْمِيًّا عَنْهُمْ فِي سَنَةِ 1938 أَيْ مِنْذُ مَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً، وَهَذِهِ الْفَتْوَى لَا تُكْفَرُ الْمُتَجَنِّسُ فَقَطْ، وَإِنَّمَا تُكْفَرُ آخَرِينَ يَرَفُضُونَ لَأَنْفُسِهِمْ أَوْ لِنَسْلِهِمْ أَحْكَامَ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ:

1 - الْمُتَجَنِّسُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ إِلَى حُكْمِ الطَّاغُوتِ.

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لَمْ يُوجَدْ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَاثْبَتَاهُ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

- 2 - مَنْ يَتَزَوَّجَ (فرنسية) وهو يَعْلَمُ أَنَّ أَبْنَاءَهُ مِنْهَا يَهْبِطُونَ مُتَجَنِّسِينَ.
- 3 - مَنْ يَصْدُرُ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ مِنْ قَاضٍ مُسْلِمٍ حَسَبَ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ فَلَا يَرْضَى بِهِ، وَيَسْتَأْنِفُهُ لَدَى الْمَحَاكِمِ الْفَرَنْسِيَّةِ لِتَحْكُمَ فِيهِ بِغَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ.
- 4 - مَنْ يُقَسِّمُ تَرِكَتَهُ بِوَصِيَّةٍ فِي حَيَاتِهِ تُخَالِفُ الَّتِي جَاءَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِنْهُ حَقٌّ لِلْأُنثَيَيْنِ ...﴾ [النساء: 11].

وكانت هذه الفتوى خلاصة سلسلة من الفتاوى الصادرة قبلها في تونس والجزائر والمغرب، وهي منشورة في السلسلة الأولى من (البصائر) سنة 1938، أصدرها باسم جمعية العلماء رئيسها، وزكاها أمينها العام رئيس لجنة الفتوى، وكانت القاضية على كل مشاريع الاندماج والمسخ لا في الجزائر فقط ولكن في المغرب وتونس أيضًا.

وكانت (أمة) الجزائر لا علم لها، ولا شخصية يُعترف بها، ولا جنسية سياسية بين أمم العالم، لهذا يكتبون في بطاقة هوية كل جزائري تارة: (رعية فرنسي)، وتارة أخرى: (فرنسي مسلم غير مُتجنس)، وثالثة: (فرنسي مسلم)، حتى دفع الشعب ضريبة ثقيلة هي مليون ونصف مليون من الشهداء، عندئذ اعترف دوليًا بالجنسية الجزائرية عربية مسلمة، عزيز أهلها بما قدموا، عزيزة عليهم لما بذلوا فيها:

شُعْبُ الْجَزَائِرِ مُسْلِمٌ وَإِلَى الْعُرُوبَةِ يَتَسَبَّبُ

وقد لا يحس بذلك من لم يشارك في التضحية، أو فتح عينيه فوجد نفسه لا تغنيه؛ لأنه استغنى عنها بغيرها. أما أبنائها فإنهم لا يفتحون الأبواب لمن أراد أن يتسرب منها إلى الجنسية الفرنسية التي ما تزال تُعادينا وتجتهد في تخريب بلادنا فوق أرضنا، وبواسطة أبنائها من المتطرفين في أرضها، أو بواسطة أبنائنا الذين فسدت نفوسهم أو غلبتهم شهواتهم أو كانوا في الأصل فاسدين كـ (الحركية) أو كانوا من بعد.

إن لنا اليوم فوق أرض فرنسا نحو مليون نسمة من العمال المتجنين، ذوي الطاقات الفعالة، يحتفظون بجنسيتهم، ويعتزون بها، ويورثونها لأبنائهم، فلو فتحنا لهم مجرّد

التمتع بـ (الازدواجية) فيها، لَصارت هذه الازدواجية خطراً علينا وعليهم، فكيف إذا
أَبَحْنَا لَهُمُ (التَّجَنُّسَ) الكامل بشروطه التي عرفناها، يُنْكِرُونَ قوميتهم، وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْ
أحكام دينهم، بل يُعْلِنُونَ العداوة والبغضاء علينا مع الآخرين؟

ففتوى رِدَّةِ الْمُتَجَنِّسِ صحيحة مُقْنِعَةٌ أَعْتَقَدُهَا، ولكنها ليست لي، ولهذا لا أريد أن
تُنْسَبَ إِلَيَّ، ولا أرغب في احتكارها، إذ لا أُحِبُّ أَنْ أُحْمَدَ بِمَا لَمْ أَفْعَلْ، وإنما لشرفٍ عظيم
- أنا أَهْوَنُ منه - أثر في حياة الملايين، وَقَلْبَ سياسة دول عَظْمَى، فَخَيْرٌ لِي أَنْ يُخَاصِمَ هذه
الفتوى اليوم أَنْ يُخَاصِمَ مَنْ أَصْدَرَهَا، إذ يَرْتَقِي إلى درجة ابن باديس، والعربي التبسي،
والبشير الإبراهيمي.

وكبارُ علماء (نَجْد) لا يُفْتُونَ أَبَدًا بِإِسْلَامٍ مَنْ رَفَضَ حُكْمًا معلومًا مِنَ الدين
بالضرورة باختياره، وأنا أَتَحَدَّه وَأَتَحَدَّى مَنْ يُثَبِّتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فاشرحوا لهم عمل
الْمُتَجَنِّسِ يَأْتِيَكُمُ الْخَبَرُ بَارْتِدَادَهُ.

ثالثًا: وفيما تَقَدَّمَ مِنَ الكلام وتحديد موضوع الخصام جوابٌ كافٍ شافٍ لِيْنِ أراد
أَنْ يَتَدَخَّلَ فِي الموضوع، مثل الأستاذ (البشير كاشا) الذي تَرَبَّطَهُ أواصر المودة مع
الطرفين، لكنه أَمِيلُ إلى طرف منه إلى الطرف الآخر، وبهذه المناسبة أشكره شخصيًا على
ما قَدَّمَ لَنَا مِنْ (سَلَّة) فواكه الألقاب لا أَسْتَحِقُّهَا، وأُذَكِّرُهُ - إِنْ نَسِيَ - أَنَّ كَلَامِي عَلَى مَنْ
طَلَبَ الجَنَسِيَّةَ الفرنسيةَ وَقَبِلَ بقائمة شروطها، بِمَا يُخْرِجُ صاحِبَهُ مِنْ قائمة المسلمين،
فلماذا نَحْشُرُ فِي الموضوع مَنْ انحدرت إليه الجَنَسِيَّةُ مِنْ أَبَوَيْهِ أو أحدهما؟ هؤلاء لا ذَنْبَ
لَهُمْ، وعلى قَرَضٍ وجوده فإنه مِنْ جَنَايَةِ آبَائِهِمْ، والأمرُ فِيهِمْ ما قاله أبو العلاء المعري:
هَذَا جَنَاهُ أَبِي عَلَيَّ وَمَا جَنَيْتُ عَلَى أَحَدٍ

وبإجماع علماء المسلمين أَنَّ أَحَدًا مِنَ الناس لا يَضِيرُهُ أَنْ يَكُونَ أَبَوَاهُ كَافِرَيْنِ إِذَا
هَدَاهُ اللَّهُ، ولا أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ قَدِ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ فَتَجَنَّسَ أو نَافَقَ، فما أَطَالَ فِيهِ الْأَخ
(كاشا) مِنْ باب السَّاءِ فوقنا والأَرْضِ تحتنا، أو مِنْ باب ما التَّبَسَّ عَلَيْهِ فِيهِ الْأَمْرُ، ولا
يَدْخُلُ فِي موضوعنا، فما ذَنْبُ مَنْ وُلِدَ بِأُورُوبَا أو آسِيَا أو غيرهما فوجد نفسه فِي الجَنَسِيَّةِ

الفرنسية أو الانكليزية أو غيرها من الجنسيات التي تُعادي الإسلام، وتضطهد المسلمين، ثم اهتدى هو إلى الحق، أنه إذا استقام على المبادئ الإسلامية كما جاء بها الإسلام لا يَضرُّه إن كانت جنسيته بريطانية أو فرنسية أو مجوسية ما دام لا يُؤادَ مَنْ حادَّ اللهَ ورسولَه، وإذا كان في أوروبا عشرة ملايين مسلم فإننا نرجو أن يكونوا مائة مليون غداً أو بعد غد، لا يَكْتَفُونَ بكلمة التوحيد ومُجرَّد النسبة، لكنهم يقولون ويفعلون، ولم يكن شيخ الإسلام فَرِحاً جداً بإسلام التَّار؛ لأنهم كانوا مُفسدين بِطَبْعِهِمْ.

أما إذا كانوا طارئين أو مُغتربين فإنَّ أمرهم - على ما أعرف - يَختلف: فإنَّ عشرات الآلاف من الأتراك اغتربوا إلى ألمانيا أو فرنسا أو أقطار أخرى، لكنهم بعد أن طُعِمُوا ضِدَّ الآفات، ثم إنَّ حكومتهم شديدة العناية بهم - رغم علمانيتهما - تُرسل معهم مَنْ يَحْفَظُ لهم دينهم وأخلاقهم وقوميتهم ولغتهم، هكذا في ألمانيا وفي بلجيكا وفرنسا ودول الشمال، وأما غير الأتراك من أهل المغرب العربي ومن أهل إفريقيا أو من المشاركة فبمجهودات فردية حافظوا على دينهم، وتمكَّنوا بِهِمَّةِ أفرادٍ منهم أن يحصلوا على اعتراف بعض الدول برسمية الدين الإسلامي، كما هي الحال في بلجيكا فإنَّ الإسلام فيها رسمي من أديان الدولة، له جميع الحقوق، فهل يَظُنُّ الأستاذ (كاشا) أنَّ كلَّ ذلك خَفِيَ علينا حتى أننا لم نعرف أنَّ أوروبا أصبح بها من المآذن المئات بل الألوف، وأنا أزيد ما لم يعرفه أو لم يذكره بأن ملايين من هؤلاء المسلمين يوجدون في روسيا وفي الدول الشرقية، امتحنوا بكلِّ أنواع الاضطهاد فصبروا وثبتوا على قضاء الإسلام وأحكامه في العبادات ما استطاعوا، وفي المعاملات بِقَدْرِ ما تَعَلَّمُوهُ من حِيل، أما الذين (تَغَرَّبُوا) من المسلمين من بلدانهم الأصلية، وتركوا باختيارهم جنسيتهم القومية، ودخلوا في جنسيات جديدة اشترطت عليهم ما اشترطته فرنسا علينا من التنازل عن أحكام ديننا، فما أظُنُّ أحداً من المسلمين - من العلماء وغيرهم - يتردَّد في الحُكْم عليهم، فإنه مذكور في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: 60]، وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى

يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿ [النساء: 65]، فإن بُوْشِرَ ضِدَّهُم الاضطهاد والإكراه الجماعي أو الفردي وجبت عليهم الهجرة، فإن قَصُرَ فيها المَقْصَر كان مؤمنًا عاصيًا لا كافرًا، أمَّا مَنْ أتى الكُفْر طائِعًا مختارًا فلا عُدْر له وإن بَلَغَ عدد هؤلاء الملايين.

الإنصاف - أيها البشير - يقتضيك أن تَعْرِفَ بأنَّ مَنْ سَعَى إلى الكفر بنفسه، ورَفَضَ بإرادته حُكْمَ الله في قَضِيَّةٍ مَا، قد ارْتَدَّ عن الإسلام ولا يُؤْمِن، كيف وقد أقَسَمَ اللهُ بذاته على نَفْيِ إِيْمَانِهِ؟ وسواءٌ (هاجِر) هو إلى بلاد الكفر أو (عِزَاه) الكُفْر في بلاده، لماذا نُرغمه على الحُكْمِ عليه بالإسلام وقد رَفَضَهُ؟ ولماذا نرغم المسلمين على قبوله بينهم وقد تَبَرَّأَ منهم؟ أَلَا نَظْلِمُ (سَلْمَانَ رَشْدِي) الْمُتَجَنِّسَ بالجنسية البريطانية مع حَقِّهِ أن يكون أمريكيًّا لتزويجه بأمرىكية، لماذا نَظْلِمُهُ بإعلان بقاءه على الإسلام رغم تَجَنِّسِهِ؟ وماذا يَضِيرُ المسلمين إن انفصل عنهم كُلُّ مَنْ قَبِلَ جنسِيَّةَ تُعَادِيهِمْ، وتَشترط عليهم حرب الإسلام؟ ففي صَلُح (الحديبية) كان مِنْ أَقْسَى شروط سُهَيْل بن عمرو أنْ مَنْ جَاءَ مِنْ مَكَّةَ إلى المدينة مُسَلِّمًا فطَلَبَهُ أَهْلُهُ يَجِبُ أن يَرُدَّ إلى مَكَّةَ، وَمَنْ جَاءَ مَكَّةَ مُرْتَدًّا مِنَ المدينة لَا يَرُدُّ، وَاحْتَجَّ المسلمون، وَقَبِلَ الشرطَ نَبِيُّ اللهِ، فقال رسول الله: «مَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللهُ لَهُ فَرَجًا وَخَرَجًا، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِمْ مِنَّا فَلَا حَاجَةَ لَنَا بِهِ»⁽¹⁾. قد خَرَجَ مِنْ صَفِّ المسلمين البَابِيَّةُ، وَالبَهَائِيَّةُ، وَالقَادِيَانِيَّةُ، وَهُمْ يُعَدُّونَ بعشرات الملايين، وَكُلُّهُمْ مُجْتَهِدُونَ في إطفاء نور الله بأفواههم، وَلَكِنْ اللهُ مُتِمُّ نَوْرِهِ وَلَوْ كَرِهُوا وَكَرِهَ مُسْتَحْمِلُوهُمْ، فَلْيَلْحَقْ بِهِمْ مَنْ تَجَنَّنَ وَأَنْكَرَ جنسِيَّتَهُ الإِسْلَامِيَّةَ، وَمِنْ الْعَارِ أن يُبَيِّحَ لَهُ تَزْوِجُ الْمُسْلِمَاتِ.

أَمَّا مَنْ اسْتَقَامَ عَلَى الإِسْلَامِ - مِنْ أَيِّ جنسِيَّةٍ كَانَتْ: فرنسِيَّةً أَوْ بَرِيْطَانِيَّةً - فَلَا يَضِيرُهُ أن يَعِيشَ في أوروپَا، وَلَا أن يَكُونَ أَبَوَاهُ عَدُوِّينَ للإِسْلَامِ وَالمُسْلِمِينَ، وَمَنْ زَاغَ عَنِ

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: صَلُح الحديبية في الحديبية، حديث (1784)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

الإسلام لم يَنْفَعه أن يَعِيشَ في مكة - وهي مُكْرَمَةٌ بالإسلام - ولا أن يكون عَرِيقَ النَّسَبِ في العروبة والإسلام يَرْتَفِعُ إلى هاشم أو أُمَيَّة أو حُزُوم، هذا ما هو واضح من عهد النبوة وأبي بكر إلى عهد (كاشا) وأبي بكر !

رابعًا: وأما السيد (ع. ب) من حيِّ (باش جراح)، فإنه ألقى عليَّ أسئلة يقول فيها: ما حُكْم الانجليزي أو الفرنسي أو الألماني الأصليين إذا اعتنقوا الإسلام واحتفظوا بالجنسية الأصلية؟ فهل نقول لكل واحد منهم عليك أن تُغيِّرَ جنسيتك بجنسية بلد إسلامي حتى يَكتَمِلَ إسلامك، أم نقول له أنت حالة خاصة يَحَقُّ لك أن تَتَّخِذَ النصراني واليهود أولياء، ماذا تُفْتِي؟

والجواب أن هذه الأسئلة لا تُلْزِمُنِي؛ لأنها ليست من مُقتَضَى كلامي الذي يَخْتَصُّ بِرَدَّةِ الْمُتَجَنِّسِ باختياره، وأنه لا توبة له إلا إذا خَرَجَ مِنَ الْبَلَدِ الذي يُلْزِمُهُ بجنسيته الجديدة، فلهجرة واجبة عليه إن شاء أن يتوب.

وأما مَنْ جَاءَ إلى الإسلام من أهل أوروبا فلا يَصْدُقُ عليه ما خَطَرَ بِبَالِ السَّائِلِ الذي يُشَمُّ مِنْ رَائِحَةِ سُؤَالِهِ الاعتراض، ومع ذلك (نَقَرَضُ) فيه سلامة النية، ونُجِيبُه جواب الإفادة فنقول:

أيُّ مسلم جَاءَ إلى الإسلام - مِنْ آيَةِ جِهَةٍ كَانَتْ - سَمِعْنَا مِنْهُ كَلِمَةَ الْإِخْلَاصِ، وَكَانَ لَهُ بِهَا مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا، وَمِمَّا لَهُ عَلَيْنَا النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ، وَالْوَلَايَةُ إِنْ هَاجَرُوا إِلَيْنَا، فَإِذَا لَمْ يَهَاجِرُوا فَلَا وَلَايَةَ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمُوجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَدَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَمُوجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [الأنفال: 72].

ومِمَّا يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ هَذَا الْمُسْلِمُ الْجَدِيدُ، أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَحَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ، أَنْتَهُمْ وَعَامَّتُهُمْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْقِفٌ يُعَادِي الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ تَصَافَ الْإِسْلَامُ فِي صَفِّ الْقِتَالِ وَتَصَافَ قَوْمُهُ ضِدَّهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ضِدَّ قَوْمِهِ

ولو كان فيهم أبوه، فلو فَعَلَ العكس لكان ارتدادًا، وعليه إن لم يَسْتَطِع الجهاد أن يُهاجر من بلد الكفر، فالهجرة في حال الحرب بيننا وبين أهل جنسه واجبة، أمّا في حالة السّلم فإنّ الأمر واسع ما دام ذلك مُمكنًا من دون أذِيَّة تُلْحَقُ بالإسلام والمسلمين، والنفعُ حاصلًا له من إقامته في قومه أو حاصلًا لدينه.

فَمَنْ كان فرنسيًّا بالأصالة أو بريطانيًّا أو ألمانيًّا أو مِنْ أيّ جنسية أخرى ثم هداه الله إلى الإسلام فلا يَضِرُّهُ التمسُّكُ بجنسيته القومية في الحدود التي ذَكَّرنا، وخُلاصَتُها التَّصَحُّحُ لله ولرسوله وللمؤمنين، فإن وُجِدَ في قوانينهم ما يُضَادُّ الإسلام فليُجْتَهِدْ للتَّخْلُصِ منه، مثلاً بتوزيع تَرِكَتِهِ بِوَصِيَّةٍ تُوافِقُ أحكام الإسلام وتُخالف قانونهم - وهو لا يَتَدَخَّلُ في الوصايا الشخصية - وعليه إن أقام في بلاده أن يقوم بالعبادات كما جاء بها الإسلام، وأن يَتَجَنَّبَ المُحرَّمات.

وقد ظَنَّ السائل أننا نريد بالجنسية ما يَرْجِعُ إلى القومية، ونحن إنما نريد الجنسية الدينية، فلا فَرْقَ بين الجنسيات الأوروبية؛ لأنها كُلُّها مسيحية، كما لا فَرْقَ بين الجنسيات في الشرق الأوسط والمغرب، فكلُّها إسلامية.

وأما المُوَالاةُ لليهود والنصارى فليس لي ولا لك أن نَأْذَنَ فيها لأحد كان من المسلمين؛ لأنَّ النُّصوص فيها واضحة، لا يَجُوزُ لأيِّ مؤمن أن يُؤَادَّ مَنْ حادَّ الله ورسولَه ولو كان أقرب الأقرباء إليه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 51]، ثم قال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]. وحتى بين المسلم وأُمِّه وأبيه لا تَجُوزُ هذه المُوَالاةُ على حساب الإسلام، والسَّبَبُ واضح، فإنَّ الأذِيَّةَ منهم عظيمةٌ، والعَصْرُ يَشْهَدُ بذلك، والعِشْرَةُ بالإحسان من خُلِقَ المسلم نحو جاره ولو كان يهوديًّا، أما المَوَدَّةُ المتينة فممنوعة لوجوب الحذر. فهل أجبتكم يا أخي؟

1990/04/30م

الضمار

الاستفادة من لبن ولحم الحيوان الذي يأكل النجاسة

السؤال:

- 1- هل تؤكل الدجاجة التي وُضعت في الماء الساخن - الذي تتجاوز حرارته درجة 100 - بَرِيئها وقبل شقِّ بطنها ونزْع ما فيه؟
- 2 - هل يُغسَل رأس الشاة المَذَكَّاة المُلَطَّخ بالدم المسفوح قبل وَضْعه فوق النار، لِحَرْق الشعر أو الصوف، أو إنما يُغسَل بعد حَرْق ذلك مع الدم؟
- 3- ما حكم الاستفادة بلحم ولبن الحيوان الذي يأكل النجاسة؟
- 4- ما حكم البيض الذي صُلِقَ قبل غسله؟

ت. لخضر (تابلاط)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: نقول بإجمال، لا يَضَرَّ وَضْع الدجاجة في الماء الحار على الكيفية التي ذَكَرْتُمْ،
ودين الله يُسر، ثم نقول بالتفصيل:

مذهب مالك وأصحابه، أبوال وأرواثُ الدَّوابِ تابعةٌ لِلْحَوْمِها: إن كانت مُحَرَّمة
الأكل كانت أبواها وأرواثها نَجْسة، وإن كانت حلالاً كانت فَضْلَاتها طاهرة،
والدجاج حلالٌ مباحٌ الأكل، قال القاضي أبو الوليد بن رشد في (بداية المجتهد) عند
الكلام على هذا الموضوع: «قال قوم: أبواها وأرواثها تابعةٌ لِلْحَوْمِها، فما كان منها

لحومها محرمة، فأبواها وأرواثها نجسة محرمة، وما كان منها لحومها مأكولة، فأبواها وأرواثها طاهرة، ما عدا التي تأكل النجاسة، وما كان منها مكروهاً، فأبواها وأرواثها مكروهة، وبهذا قال مالك⁽¹⁾. ونقل أيضاً في هذا الموضوع قولين آخرين خارج المذهب: الأول: أن أبوال وفضلات كل الحيوانات طاهرة، لا فرق بين مأكول اللحم ومحرّمه، والثاني: أنها كلها نجسة، لا فرق بين الصّنفين، قال في الأول: «وذهب قوم إلى طهارتها بإطلاق، أعني فضلتني سائر الحيوان: البول والرجيع»، وقال في الثاني: «ذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أنها كلها نجسة». وأنت ترى أن القول بالفرق هو مذهب المالكية، ونصّ على المذهب خليل في المختصر إذ قال في الكلام عن الطاهر: «وبول، وعذرة من مباح، إلا المتغذي بنجس»⁽²⁾، شرحه الدردير بقوله: «والطاهر: بول وعذرة - يعني روثاً - من مباح أكله، إلا المتغذي منه بنجس، أكلاً أو شرباً، تحقيقاً أو ظناً كشك، وكان شأنه ذلك، كدجاج وفأر، [لا إن لم يكن شأنه ذلك]⁽³⁾، كحمام»⁽⁴⁾.

ومما تقدّم بيانه يُستتج الجواب، فالدجاجة - إن لم تكن جاللة تتغذى بالنجاسة - لا يضرها الوضع في الماء الحار، بل لا يضرها حتى ولو طبخت بها في بطنها من فضلات؛ لأن روثها طاهر، وهذا شأن الدجاج المرئي في الحظائر اليوم، فإنه يؤتى له بطعامه حيث هو مجموع في الحظائر، ولا يرسل للتغذي بالنجاسات، وأمّا الدجاج في البداية فهو الذي قد يستعمل النجاسة، وسيأتي النص على أنه مباح الأكل، قد تشمل القاعدة، ولكنهم استثنوه، فهل يضره وضعه في الماء الحار قبل نزع ما في بطنه؟ لو علمنا أن ما في بطنها يتحلل بفعل الحرارة، ويختلط بالماء، ويسري فيه، لحكمنا بالنجاسة، ولكن سألت طبيباً مسلماً، موثقاً بعلمه ودينه، عن هذا الأمر، فقال: «إن فضلات الدجاجة موجودة

(1) ابن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1/ ص 69.

(2) مختصر خليل. ص 10.

(3) في النسخة المطبوعة: [إن لم يشك في شأنه ذلك]. والصواب ما أثبتناه من الشرح الكبير للدردير.

(4) الدردير. الشرح الكبير على مختصر خليل. ج 1/ ص 51.

في أمعائها، في غلاف مُحكم، لا يدَعُه يتحلَّل بسرعة، ولا يسري في البدن ولا في الماء». وبناءً على هذا القول من هذا الطبيب - وهو من باب الخبر، وسؤال أهل الذِّكر - فإننا نقول بأنَّ الدجاجة التي وُضعت في الماء الحار على الحالة التي جاءت في السؤال - بقصد تسهيل تنظيفها من ريشها وزغبها - حلالٌ تُؤكَل، ولا يَضُرُّها ما فُعل بها، ودين الله يُسر، والله أعلم.

ثانيًا: الدم المسفوح نجس، حرام الأكل ينص القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، والدم المسفوح هو الجاري - أو المتدفق - من العروق عند الذِّكاة، وما لم يكن مسفوحًا عند الذِّكاة - كالذي يوجد في القلب والكبد واللحم عند القطع - حلالٌ غير نجس، وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تجد حُمرة الدم في القِدْر عند الطبخ⁽¹⁾. والدم الخارج من الحيوان حيًّا أو من الإنسان كله نجس، كان مسفوحًا أو غير مسفوح.

وأما ما وردَ في السؤال، فإنَّ الدم الباقي في المذبح أو المُلطَّخ به الرأس من الدم المسفوح النجس، لا بُدَّ من غَسِّله، ولا يَضُرُّ حَرَقَ الشَّعر أو الصوف قبل الغسل، فإنَّ الدم يَحترق ويزول دون تسرُّب في اللحم، والغسل يزيل حُكم النجاسة، بعد زوال عَيْنِها بالحرق.

ثالثًا: لحومُ الجلالة وألبانها من المباح في مذهب المالكية، قال خليل في المختصر: «باب: المباح طعامٌ طاهر، والبحري وإن ميتًا، وطيرٌ ولو جَلَّالَةً»⁽²⁾. وشَرَّحه الدردير بقوله: «وطيرٌ بجميع أنواعه ولو كان جَلَّالَةً، أي مُستعملًا للنجاسة، والجَلَّالَةُ لغة:

(1) أخرجه الطبري في تفسيره. ج 12/ ص 194.

(2) مختصر خليل. ص 92.

البقرة التي تَسْتَعْمِلُ النجاسة، والفقهاء يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي كُلِّ حَيوان يَسْتَعْمِلُهَا⁽¹⁾.

وبعض العلماء يكره لحوم وألبان الجلالة، حكى ذلك ابن رشد عن مالك، وبعضهم يُحَرِّمُها، وحكاها عن الشافعي، وفي ذلك يقول في (بداية المجتهد): «وأما الجلالة، وهي التي تأكل النجاسة، فاختلَفوا في أكلها، وسبب اختلافهم: معارضة القياس للأثر.

أما الأثر، فما رُوي أنه عليه الصلاة والسلام: «نَهَى عَنْ لُحُومِ الْجَلَالَةِ وَالْبَائِئِثِ»، خرَّجه أبو داود عن ابن عمر.

وأما القياس المعارض لهذا، فهو أنَّ ما يَرِدُ جوفَ الحيوان يَنقلبُ إلى لحم ذلك الحيوان وسائر أجزائه، فإذا قلنا إنَّ لحم الحيوان حلال، وجب أن يكون لما يَنقلبُ مِنْ ذلك حُكْمٌ ما يَنقلبُ إليه، وهو [اللحم]⁽²⁾، كما لو انقلب ترابًا، أو كانقلاب الدم لحمًا، والشافعي يُحَرِّمُ الجلالة، ومالك يَكْرَهُها⁽³⁾.

وحكى المناوي في شرح الجامع الصغير، عندما تَعَرَّضَ لحديث ابن عمر، أنَّ مذهب جمهور الشافعية كمذهب مالك، القولُ بالكراهة، كما حُكيَ عن بعضهم وعن الحنابلة، القولُ بالحُرْمَةِ. والحديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَائِئِثِ»، قال المناوي ما نصُّه: «النهي للتَّنْزِيهِ عند جمهور الشافعية، فيُكره أكلها إذا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا بِأَكْلِ النجاسة، وللتَّحْرِيمِ عند بعضهم، وهو مذهب الحنابلة، وألبانها أي شرب البائِثِ، قال القاضي: ولعلَّه أراد بها البقرة اللَّبُون، فإنها تَعْتادُ أَكْلَ الأرواث، وتَحْرِصُ عليها دون سائر الدواب، وسائر الأحوال، فسَمَّاهَا بِوَضْعِها الخاص [بها] غالبًا، وأُلْحِقَ بلحمها ولَبَنِها

(1) الشرح الكبير. ج 2/ ص 115.

(2) في النسخة المطبوعة: [الحكم]. والصواب ما أثبتناه من بداية المجتهد.

(3) ابن رشد. بداية المجتهد. ج 1/ ص 376.

بيضها، وتزول الكراهة [أو الحرمة] بزوال ريح النجاسة، بعد علفها بظاهر، وجاء في خبر تقديره بأربعين يوماً⁽¹⁾.

ومما تقدم نعلم أن صاحب المختصر أطلق القول بالإباحة، وهذا مذهب المالكية، وأن ابن رشد نسب الكراهة لمالك، والحرمة للشافعي، وأن المناوي - وهو شافعي - نسب القول بالكراهة لجمهور الشافعية، والحرمة لبعضهم وللحنابلة، وقيد ذلك ببقاء ريح النجاسة، فإذا ذهب الريح فلا كراهة.

رابعاً: البيض الذي صُلِقَ قبل غَسِّله، إن كان من دجاج لا يستعمل النجاسة - كدجاج الحظائر - فلا إشكال فيه؛ لأن الرطوبة أو الرجيع الملتصق بقشرته طاهر.

وأما إن كان البيض من جلالة - وهو مباح الأكل - فإن ما يعلّق به من رطوبة أو من روث نجس، فإذا كان كثيراً بحيث يُغَيَّر لون الماء أو طعمه أو ريحه، فإنه يضرّ، بناءً على تنجّس الماء، والبيض المصلوق في ماء نجس يتنجّس، قال خليل في المختصر عاطفاً على ما لا يطهر: «وبيض صُلِقَ بِنَجْسٍ»⁽²⁾، قال الدردير: «ولا يبيض صُلِقَ بِنَجْسٍ على الراجح»⁽³⁾، ومقابل الراجح أنه يتطهر، ولا يضرّه ذلك، وأما إن كان الأثر طفيفاً، لا يُغَيِّر الماء لوناً ولا طعماً ولا ريحاً، فإنه لا يضرّه، وقد نقل الدسوقي عن البناني قوله: «الظاهر كما قاله بعضهم، أن الماء إذا حلّته نجاسة ولم تُغَيَّر، ثم صُلِقَ فيه البيض، فإنه لا ينجّسه، لما مرّ من أن الماء حينئذٍ طهورٌ، ولو قلّ على المشهور، وكذا إذا وُجِدَتْ فيه واحدةٌ مدرةٌ، ولم يتغيّر الماء، فإن الباقي طهورٌ»⁽⁴⁾.

(1) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ ص 305. وما بين معقوفتين سَقَطَ من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من فيض القدير.

(2) مختصر خليل. ص 10.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 60.

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 60.

والمعتاد أن البيض لا يحمل من روث الدجاجة كمية كبيرة، بحيث تؤثر على الماء وتغيره، فهذه هي نصوص الفقهاء في الموضوع، ودين الله يسر. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1980/04/01م

حُكْمُ الْإِنَاءِ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ الْقَطْ

السؤال:

ما هو حُكْمُ الْإِنَاءِ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ الْقَطْ؟ فهل يُغَسَّلُ بِالتراب مرة، وبالماء سبع مرات كما يفعل مع الكلب؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

دَلَّتْ الْأَحَادِيثُ أَنَّ الْمَاءَ وَالْإِنَاءَ لَا يَنْجَسُ بِوُلُوغِ الْقَطِّ فِيهِمَا، مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ - فَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِيهَا - يَعْنِي فِي الْهَرَّةِ -: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ»". رواه الخمسة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

فهذا الحديث يدل على أَنَّ الْهَرَّةَ غَيْرُ مَشْمُولَةٍ بِكَلِمَةِ "الْكَلْبِ" فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ⁽¹⁾؛ لِأَنَّهُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، وَيَكُونُ مُحْصَصًا لِلْعُمومِ. قال الشوكاني في

(1) أي الحديث الذي ورد في السؤال، وهو قوله ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَقَرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ». أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب: حُكْمُ وُلُوغِ الْكَلْبِ، حديث (280)، عن عبد الله بن المغفل رضي الله عنه.

نيل الأوطار⁽¹⁾: «هذا بعد تسليم وُرود ما يقضي بنجاسة السَّبَاع». ثم ناقش ذلك وقال: «على أنه قد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة، قال: سُمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَيَاضِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ قَفِيلَ: إِنَّ الْكِلَابَ وَالسَّبَاعَ تَرُدُّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «لَهَا مَا أَخَذَتْ فِي بُطُونِهَا، وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَابٌ وَطَهُورٌ»». وفي حديث آخر أنه قيل له: «أَتَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلْتَ الْحُمْرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَبِهَا أَفْضَلْتُ السَّبَاعَ كُلَّهَا»»⁽²⁾.

ومرَّ رسول الله ﷺ ومعه عمر بن الخطاب برجل على مِقْرَاةٍ له - يعني على حوضٍ تَجْمَعُ فِيهِ الْمَاءُ - فقال عمر: «أَوَلَغْتَ السَّبَاعَ اللَّيْلَةَ فِي مِقْرَاتِكَ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا صَاحِبَ الْمِقْرَاةِ لَا تُخْزِرُهُ، هَذَا مُتَكَلِّفٌ، لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا، وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَابٌ وَطَهُورٌ»»⁽³⁾.

ثم قال الشوكاني: «وهذه الأحاديث مُصَرَّحة بطهارة ما أَفْضَلْتَ السَّبَاعَ. وحديث عائشة المذكور في الباب نَصٌّ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ». ويعني بحديث عائشة، ما رَوَتْهُ مِنْ أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ يُصْغِي إِلَى الْهَرَّةِ الْإِنَاءَ حَتَّى تَشْرَبَ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا»⁽⁴⁾.

والمُنَازَعُ هو أبو حنيفة وأصحابه، فقد قالت الحنفية بنجاسة فم الهرة وسورها، إلا أنه خفيف، وحملوا النهي على الكراهة.

والنبي ﷺ لا يفعل المكروه، وحديث عائشة نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا. وأما المالكية، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ عِنْدَهُمْ هِيَ أَنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُؤْثَرُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ، فَمَا غَيَّرَهُ مِنْ نَاجِسٍ تَنَجَّسَ، وَطُرِحَ، وَلَمْ يَصْلَحْ لَا

(1) نيل الأوطار. ج 1/ ص 53 - 54.

(2) قال الشوكاني في نيل الأوطار (ج 1/ ص 54): «أخرجه الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة وقال: له أسانيد إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض كانت قوية».

(3) أخرجه الدارقطني في سننه (ج 1/ ص 26)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(4) أخرجه الدارقطني في سننه (ج 1/ ص 117).

للعادة ولا للعبادة، وما غَيَّرَهُ مِنْ طَاهِرٍ جَعَلَهُ لَا يَصْلَحُ لِلْعِبَادَةِ - الوضوء والغسل -
وَيَصْلَحُ لِلْعَادَةِ كَالشُّرْبِ وَغَسَلَ الْأَعْضَاءَ وَالثِّيَابَ.

وَأَرْجَعَ الْفَقْهَاءُ عِلَّةَ النَّهْيِ فِي الْحَدِيثِ إِلَى الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ فَقَطْ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ
الشارع الحكيم بأمرِهِ يَغْسِلُ الْإِنَاءَ مِنْ لُعَابِ الْكَلْبِ، نَبَّهَ إِلَى مَا هُوَ أَسْمَى مِنْ ذَلِكَ
وَأَجَلَ، مِمَّا كَشَفَ عَنْهُ تَقَدُّمُ الْعِلْمِ، وَهُوَ خَطَرُ مَا قَدْ تَحْمِلُهُ هَذِهِ السَّبَاعُ مِنَ الْجَرَائِمِ
الْفَتَاكَةِ، وَمِنْ أَشَدِّهَا خَطَرًا الْكَلْبُ - بِمَعْنَاهُ الْعُرْفِي - لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْإِنْسَانِ، وَسُهولة
وُلُوغِهِ فِي الْأَوَانِي، فَلَا أَقَلَّ مِنْ شِدَّةِ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ بِالْمُبَالَغَةِ فِي غَسْلِ الْإِنَاءِ الَّذِي شَرِبَ
مِنْهُ، وَاسْتِعْمَالِ التَّرَابِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُزِيلَ الْجَرَائِمِ الَّتِي قَدْ لَا يُزِيلُهَا الْمَاءُ وَحْدَهُ.
وَلَعَلَّ النَّصَّ عَلَى سَبْعِ مَرَّاتٍ أُريدَ بِهِ الْمُبَالَغَةُ وَالتَّكْرَارُ حَتَّى الْيَقِينُ بِزَوَالِ الْأَثَرِ، وَلَمْ يَرِدْ
لِلتَّعَبُّدِ بِالْعَدَدِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الزَّمَانُ، وَاكْتَشَفَ الْإِنْسَانُ وَسِيلَةَ أَبْلَغِ فِي قَتْلِ الْجَرَائِمِ، وَتَطْهِيرِ
الْأَوَانِي بِهَا، كَاسْتِعْمَالِ الْكَحُولِ، وَحَرْقِهَا بِالنَّارِ - إِنْ قَبِلْتَ ذَلِكَ - فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمِيَاهُ الرَّائِدَةُ فِي الْحِيَاضِ، أَوِ الْكَائِنَةُ فِي الْآبَارِ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ اتِّقَاءَ مَا بِهَا مِنْ
جَرَائِمٍ - قَدْ لَا تَخْلُو مِنْهَا - بِوَضْعِ قَطْرَاتٍ مَنَاسِبَةٍ لِحُجْمِهَا مِنَ الْمُطَهَّرَاتِ (الْجَافِيلِ)
لَا اتِّقَاءَ شَرِّهَا، وَهَذَا مَا نَبَّهَ إِلَيْهِ الْيَوْمَ كُلُّ الْمُشْتَغِلِينَ بِالصَّحَّةِ، وَيَكُونُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ أَوَّلَ
مَنْ سَبَقَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، بِاتِّخَاذِ الْإِحْتِيَاظِ الْوَاردِ فِي الْحَدِيثِ، الَّذِي لَمْ يُرِدْ بِهِ الْخُرْجُ فِي
الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعْلِيمَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَرْقِيَةَ الْإِنْسَانِ.

وَالْهَرَّةُ - وَهِيَ سَبْعٌ - أَقَلُّ خَطَرًا مِنَ الْكَلْبِ، ثُمَّ إِنَّهَا لَا تَأْكُلُ الْعِدْرَةَ كَمَا يَفْعَلُ هُوَ، فَنَبَّهَ
الشارع إِلَى طَهَارَتِهَا، وَنَفَى الْخُرْجَ مَعَهَا، بَلْ كَانَ يُضْغِي لَهَا بِالْإِنَاءِ لِشُرْبِ، رَحْمَةً بِهَا، كَمَا
أَخْبَرَتْ عَائِشَةُ، وَكَمَا فَعَلَ بَعْدَهُ أَبُو قَتَادَةَ - فَارْسُهُ - مَعَ قِطْعَتِهِ، فَقَدْ سَكَبَتْ كَنْتَهُ لَهُ مَاءً
لِيَتَوَضَّأَ بِهِ، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ تَشْرِبُ، فَأَضْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ مِنْهُ، قَالَتِ الرَّائِيَةُ:
"قَرَأَنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعَجِّبِينَ يَا ابْنَةُ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ...»" الْحَدِيثُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1990/08/20م

غسل الثياب الطاهرة والمتنجّسة في الغسّالات

السؤال:

أرجو من جنابكم إفادتنا بجواب شرعي على السؤال الآتي: ما حكم غسل الثياب في الغسّالات (Dégraissage)، خصوصاً وأنّ الثياب تُجمَع مع بعضها، وفيها المصاب بنجاسة، علماً أنّ الغسيل ليس بالماء المطلق، بل هو مخلوط بمطهّرات أخرى.

هل يكفي هذا الغسيل في إزالة النجاسة من الثوب؟ وإذا كان الثوب طاهراً، هل يتنجّس من الثياب النجسة؟ وإذا كانت هذه الطريقة في الغسيل لا تُزيل النجاسة، فما هو الحل؟ خصوصاً وأنّ هذا الغسيل ضروري لأغلب الناس، هذا كلّهُ على القول بأنّ إزالة النجاسة واجبة مع الذكر والقدرة.

محمد الصالح. ق (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: حكم هذا الغسل الجواز، وهو مُطهّر للثياب المغسولة حسّاً وحكماً، مُزيل لوسخها، ولنجاستها إن كانت مُتنجّسة؛ لأنها وُضعت في هذه الآلة لتطهّر، وقد طهّرت بآلة الطهارة الشرعية، وهي الماء المطلق، وهذا ما تحقّقناه.

ثانياً: بسؤال الخبراء، وجدنا أنّ غسيل الثياب بهذه الغسّالات، يقع كما يأتي: تُوضع الثياب الوسخة - وفيها الطاهر والمتنجّس - في جوف هذه الآلة الميكانيكية، ويُوضع الغاسول (الصابون) في مكان منها، وتُدار الآلة ميكانيكياً، فيُنزل الماء والصابون، وتتحرك لمدة محدودة، ثم تتوقف حركتها، وتُجمَع الماء الوسخ، ثم تعود للتحرك مرة ثانية، وينزل الماء، ثم تَمُجُّ للمرة الثانية ويسخا.

وبعد ذلك تتحرك وتدور، وينزل الماء مرة أخرى، ولكنه في هذه المرة يكون صافيًا (مطلقًا)، وتدور الآلة، ثم تَمَجُّ الماء، وتفعل ذلك خمس مرات كاملة، في كل مرة يُرْسَل الماء المُطْلَق على الثياب، حتى يخرج صافيًا تمامًا، وبذلك يُعلم أنَّ الطهارة تَمَّت، وتُعَصَّر الآلة بنفسها الثياب المغسولة، ثم تُسْحَب لنشرها وتجفيفها.

وهناك نوع من آلات الغسيل، تكتفي بغسل الثياب دون عملية (العصر)، فتقوم النساء بإتمام العمل، قبل النشر والتجفيف.

وبهذا يتبين أنَّ عملية الغسل بواسطة الآلة تَتِمُّ على أحسن الوجوه الشرعية والعادية وأكملها، فالآلة أقوى وأمتن من الإنسان، والماء الذي يُصَبُّ على الثياب أكثر وأغزر، وتكرَّر نزوله، وصبُّه خمس مرات كاملة أحوط.

لهذا نرى أنه لا إشكال فيما استشكلتم، ولا يُضَرُّ الثوب الطاهر أن يَخْتَلَطَ فيها بالمتنجس، وأن يَبْتَلَّ معه بهاء واحد؛ لأن الماء المُطْلَق الذي يُصَبُّ عليهما يُطَهِّرُهُمَا حِسًّا وَحُكْمًا.

ثالثًا: فقولكم أنَّ الماء الذي تُغْسَلُ به الغسَّالة غير مُطْلَق، بل مُخْتَلَطُ بالمُطَهَّرَات، والحال أنَّ الماء الذي يُسْتَعْمَلُ في طهارة الحدث، وفي طهارة الحَبَث، يُشْتَرَطُ فيه أن يكون مُطْلَقًا، قول غير صحيح، ولا فَرْقَ بين عملية اليد في الغسل وعمل الآلة، فالعمليتان تبدأ كلتاهما بالماء مخلوطًا بالمُطَهَّرَات (الصابون)، ثم تنتهي بالتنظيف، وصبُّ الماء المُطْلَق، حتى يصفو الثوب من الوسخ، ويخرج الماء المعصور من المغسول صافيًا.

رابعًا: وبما تَقَدَّمَ تعلمون جواب جميع أسئلتكم المُرَدَّة، فهذه العملية في الغسل كافية لإزالة النجاسة حِسًّا، ولطهارة الثوب حُكْمًا، سواء كان مُتَنَجِّسًا قَبْلُ، أو اكتسب النجاسة من الثوب المُتَنَجِّس، كلاهما يُطَهَّر.

والغسل بواسطة هذه الآلات حسن، كافٍ نافع، مُرِيحٌ لربة البيت، إلا أنه مُكَلِّفٌ لنفقة أكثر، ولزيادة في ميزانية الإنفاق، باستهلاك وافر للكهرباء.

خامسًا: أمّا ما أشرّتم إليه في خاتمة سؤالكم، من اختلاف علمائنا في حكم طهارة الحَبَث - وهي إزالة حكم النجاسة عن ثوب وبدن ومكان المصلي - أذلك واجب أم سنّة؟ فقد أشار إلى هذا خليل بقوله: «هل إزالة النجاسة عن ثوب مُصلٍّ... وبدنه ومكانه... سنّة أو واجب، إن ذكر وقدر... خلاف»⁽¹⁾.

والقول بأن إزالة النجاسة سنّة، رواه ابن القاسم عن مالك، وشهّره ابن رشد في البيان في شرح له على العُتْبِيَّة⁽²⁾، كما شهّره ابن يونس وغيرهما، قال الدردير: «وحكى بعضهم الاتفاق عليه»⁽³⁾.

أمّا القول الثاني بأن إزالة النجاسة واجب، وشرطُ صحّة في الصلاة، مع الذكر والقدرة، فهو المعروف عند المالكية، قال اللَّخْمِي: «وهو مذهب المدوّنة»⁽⁴⁾.

وعلى هذا القول، فإنّ مَنْ صَلَّى بثوب نجس، أو بنجاسة في بدنه، أو في مكان صلاته، وهو ذاكراً لذلك، قادرٌ على إزالة النجاسة، فلم يفعل، فصلاته باطلة، يُعيدّها أبدًا، فإن صَلَّى بذلك ناسيًا أو عاجزًا عن الإزالة، فإنّه يُعيد في الوقت استحبابًا، وصلاته صحيحة، فإن خرج الوقت فلا يُعيد، لا وجوبًا ولا استحبابًا.

وفي المذهب قولان آخران: أحدهما - وهو القول الثالث - يقول بالنّدْب، فلا يُطالب بإعادة الصلاة، لا وجوبًا ولا استحبابًا، وهو قول شاذٌّ، لا يلتفت إليه، كما قال الدسوقي. والآخر - وهو القول الرابع - أنّ الإزالة واجبة مطلقًا، مع الذكر والقدرة، ومع العجز والنسيان، وهذا القول مُوافقٌ لمذهب الشافعي، ومقتضاه أن مَنْ صَلَّى

(1) مختصر خليل. ص 11.

(2) انظر: ابن رشد. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (العُتْبِيَّة).

ج 1/ ص 41-42.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 68.

(4) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 68.

بالنجاسة - في بدنه أو ثوبه أو مكانه - أعاد أبدًا في الوقت وبعد خروجه، صلى ذاكرًا قادرًا، أو ناسيًا أو عاجزًا.

والقول الثاني أعدل هذه الأقوال وأحسنها، فإن التطهر للصلاة، واستعداد المصلي لمناجاة ربه، بالوضوء والغسل، لا يُناسبه أن يتقدم إليها المصلي وهو عالمٌ بحمله النجاسة، أو الصلاة عليها في مكانه، فإن نسي أو عجز، فالناسي والعاجز ممن يعذره الشرع. والله أعلم.

14/09/1986م

حكم الثوب الذي أصابه بول الرضيع

السؤال:

هل تجوز الصلاة بثوب مُبلّل ببول الصبي (طفلة أو طفل)؟ وإذا كان كذلك، فما هو العمر الذي إذا بلغه الصبي كان بوله يُغسل ولا بُد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: بول آدمي - مطلقاً - نجاسة، بإجماع العلماء، قال النووي: «لا خلاف في نجاسته، وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي، وأنه لم يُخالف فيه إلا داود الظاهري»⁽¹⁾.

وهذا النص عن النووي له أهمية قصوى؛ لأنه مُحَدِّثٌ وشافعي، وكلُّ منهم مذهبه الاكتفاء في بول الرضيع بالنضح، فاعتبر النضح غسلاً، وهذا في الحقيقة هو مذهب المالكية والحنفية، كما سيأتي:

(1) شرح النووي على مسلم. ج 3/ ص 195.

ثانيًا: وَرَدَ النَّصُّ الصَّحِيحُ بِالْاِكْتِفَاءِ بِالنَّضْحِ فِي بَوْلِ الرُّضِيعِ الذَّكَرِ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يُؤْتَى بِالصَّبِيِّانِ، فَيَبْرَكُ عَلَيْهِمَا، وَيُحَنِّكُهُمَا، فَأَيُّ بَصِيٍّ فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَاتَّبَعَهُ بَوْلُهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ».

وَفِي حَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ [مُحْصَن] ⁽¹⁾، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، وَأَنَّ ابْنَهَا ذَاكَ بَالَ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا».

وَفِي الْمَوْضُوعِ أَحَادِيثُ أُخْرَى، فِيهَا الْقَوْلُ بِالنَّضْحِ مَنْسُوبًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَمُفَرَّقَةً بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالْجَارِيَةِ، وَبَيْنَ الرُّضِيعِ الَّذِي أَكَلَ الطَّعَامَ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ الْبَوْلِ نَجَاسَةً مِنْ جِهَةٍ، وَالْاِكْتِفَاءِ بِنَضْحِهِ دُونَ غَسْلِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

ثالثًا: وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَوْضُوعِ ثَلَاثَةٌ:

الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: الْاِكْتِفَاءُ بِالنَّضْحِ فِي بَوْلِ الرُّضِيعِ الذَّكَرِ، إِذَا كَانَ لَمَّا يَأْكُلُ الطَّعَامَ، فَإِنْ كَانَ جَارِيَةً، أَوْ كَانَ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ، وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَمِنْ الصَّحَابَةِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَائِشَةُ، وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَأُمُّ الْفَضْلِ، وَأُمُّ قَيْسٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَحُجَّتُهُمْ: مَا وَرَدَ فِي النُّصُوصِ ظَاهِرٌ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الرُّضِيعِ وَالَّذِي أَكَلَ الطَّعَامَ، وَبَيْنَ الذَّكَرِ وَالْجَارِيَةِ، فَلَوْ عَاشَ عَلَى الطَّعَامِ أَوْ كَانَ أَنْثَى وَجِبَ الْغَسْلُ، وَالطِّفْلُ الْيَوْمَ يَبْتَدِئُ بِأَكْلِ الطَّعَامِ قَبْلَ مِائَةِ يَوْمٍ مِنْ عُمُرِهِ.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ، يُكْتَفَى فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِالنَّضْحِ، وَلَعَلَّ اعْتِمَادَ هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّ كَوْنَ الصَّبِيِّ الَّذِي بَالَ عَلَى النَّبِيِّ ذَكَرًا، لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ لَوْ كَانَتْ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [مُحْصَن]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

أنثى كذلك، وهذا المذهب للإمام الشافعي.

المذهب الثالث: للحنفية والمالكية، [والعِترَةُ]⁽¹⁾، وكلُّ الكوفيَّين، أنَّ بول الرضيع كغيره، لا بُدَّ من إزالته عن ثوب وبَدَن ومكان المُصَلِّي، وقوله في الحديث: «وَلَمْ يَغْسِلْهُ»، أراد به القائل: لم يغسله غَسْلًا مُبَالِغًا فيه، بل غَسْلًا خَفِيفًا، يُنَاسِب رِذَاذ البول. قال النووي - وهو شافعي، ومن أهل الحديث -: «واعلم أنَّ هذا الخلاف إنَّما هو في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته»⁽²⁾.

رابعًا: أهل الحديث رجَّحوا القول الأول، للتَّصَوُّص الواردة، وسَوَّى الشافعي بين بول الجارية والصبي، فَحَكَمَ فِيهِمَا بِالنَّضْحِ مِنْ بَابٍ لَا فَرْقَ، ومذهب الحنفية والمالكية [والعِترَةُ] بالتسوية بين البَوْلين أَيْضًا، ولكن في وجوب الغسل من باب لا فَرْقَ، كِلَا المذهبين جَنَحَ إِلَى الْقِيَاسِ، وأجاب أصحاب المذهب الثالث عن قولها في الحديث: «وَلَمْ يَغْسِلْهُ»، بأنَّ المراد: لم يغسله غَسْلًا مُبَالِغًا فيه، قد يَلْزَمُ مِنْهُ نَزْعُهُ وَدَلْكُهُ وَعَصْرُهُ. والنَّضْحُ يكون عند الإصابة الخفيفة بالبول، وهو رَشُّ الْمَاءِ وَصَبُّهُ، قال في اللِّسَانِ⁽³⁾: «وفي حديث قتادة: "النَّضْحُ مِنَ النَّضْحِ"، يريد مَنْ أَصَابَهُ نَضْحٌ مِنَ الْبَوْلِ، وهو الشيء اليسير منه، فعليه أَنْ يَنْضَحَهُ بِالْمَاءِ، وليس عليه غَسْلُهُ، قال الزَّخْمَشَرِيُّ: هو أَنْ يُصِيبَهُ مِنَ الْبَوْلِ رَشَاشٌ كَرُؤُوسِ الْإِبْرِ».

قال النووي في تفسير النَّضْحِ: «وذهب إمام الحرمين والمحققون إلى أنَّ النَّضْحَ، أَنْ يُغْمَرَ وَيُكَاثَرَ بِالْمَاءِ مُكَاثَرَةً، لَا يَبْلُغُ جَرِيَانَ الْمَاءِ وَتَرْدُدَهُ وَتَقَاطُرَهُ»⁽⁴⁾.

ولا شك أنَّ هذا يُخَالِفُ الْغَسْلَ الَّذِي يُدْلِكُ فِيهِ الثَّوبَ وَيُعْصَرُ، فَالنَّضْحُ غَسْلٌ

(1) في النسخة المطبوعة: [والعشرة]. والصواب ما أثبتناه. انظر: نيل الأوطار. ج 1/ ص 68.

(2) شرح النووي على مسلم. ج 3/ ص 195.

(3) لسان العرب. ج 2/ ص 618.

(4) شرح النووي على مسلم. ج 3/ ص 195.

خَفِيفٌ مِنْ بَوْلٍ خَفِيفٍ، أَمَّا الْغَسْلُ فَإِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ انصَرَفَ إِلَى الدَّلْكَ وَالْعَصْرِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَتَّضِحُ أَنَّ الْمَذَاهِبَ الثَّلَاثَةَ مُتَّفِقَةٌ الْمَالَ، فَمَا دَامَ الْإِتِّفَاقُ حَاصِلًا عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الصَّبِيِّ، فَطَهَارَتُهُ إِمَّا بِالْغَسْلِ الثَّقِيلِ، وَإِمَّا بِالنَّضْحِ وَهُوَ الْغَسْلُ الْخَفِيفُ، وَيَكُونُ فِي هَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى الْمُرْضِعِ وَالْحَاضِنَةِ الْمُتَبَلِّغَتَيْنِ بِمُصَاحَبَةِ الرُّضِيعِ فِي أَغْلَبِ الْأَوْقَاتِ، فَإِنْ شَبَّ وَحَبَا وَمَشَى، فَهُوَ كغیره، والمراد بالرضيع مَنْ كَانَ غِذَاؤُهُ لَبَنَ الْمَرْأَةِ وَحَدَهُ، أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ، كَالْتَمَرِ الَّذِي يُحَنِّكَ بِهِ، وَكَالْعَسَلِ يَلْعَقُهُ لِمَرْضٍ، وَمَنْ قَامَتْ بُنْيَتُهُ بِالطَّعَامِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكَبِيرِ.

وَمِنْ حُجَجِ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ الثَّلَاثِ، حَدِيثُ عَمَّارٍ - وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ -: «إِنَّمَا تَغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنَ الْبَوْلِ»⁽¹⁾، وَهَذَا يَشْمَلُ كُلَّ بَوْلٍ لِلصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، لِلصَّبِيِّ وَالْجَارِيَةِ، إِذَا وَرَدَ فِي بَوْلٍ مَا النَّضْحُ، فَلَيْسَ لَطَهَارَتِهِ - كَمَا شَذَّ بِالْقَوْلِ بِهِ الظَّاهِرِيَّةُ - وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ التَّخْفِيفُ فِي الْغَسْلِ، لِخِفَّتِهِ فِي نَفْسِهِ.

1990/09/10م

مشكلة كثرة الاحتلام

السؤال:

عمري اثنان وعشرون عامًا، وأريد أن أقيم الصلاة، ولكن لي مشكلة تُضايقني وتُمنعني من ذلك، هي كثرة الاحتلام، ففي كل صباح عند القيام من النوم أجد ثيابي الداخلية مُبَتَّلَةً بِالْمَنِيِّ. وإن لم يكن هذا كلَّ يوم، فإنه يَحْدُثُ فِي الْيَوْمَيْنِ، مِمَّا يوجب عليّ

(1) قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ (ج 2/ص 140): «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَالبَزَارُ فِي مُسْنَدَيْهِمَا، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا، وَالعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ». وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّائِدِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (ج 1/ص 283): «وَمَدَارُ طَرَفِهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ عَلَى ثَابِتِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا».

الاجتسال، وتغيير الثياب المتنجّسة، تصوّروا عدد المرات التي يجب عليّ فيها الاستحمام،
وتغيير الثياب كلّ أسبوع !

إني أطلب استشارتكم وعونكم في هذا الموضوع، ولا أخفي عنكم بأنني كنت قد
شرعت في الصلاة فعلاً، ثم انقطعت عنها، لما قدّمتُ من حَرَج. وفي انتظار جوابكم
وعونكم، تقبّلوا أسمى احتراماتي.

عبد الغني. ج (الأبيار)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

فقد سرّني كتابكم الذي يدُلّ على حُسن تربيتكم، وتعلّقكم بالدين، بارك الله فيكم،
ووفقكم.

على أنّ قضيتكم ليست مشكلة صعبة، وإنّما هي حالة عادية عند كلّ الشباب
أمثالكم، تدلّ على الصّحّة، وكمال الرجولة، وعنفوان الشّبيبة، وهذه نِعَمٌ، فاشكروا الله
عليها.

ثم إنّ الصلاة عماد الدين، وركنه المتين، فحافظوا عليها، واحذروا من تركها، فإنّ
الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وترك الصلاة ذنبٌ كبير، وإثمٌ مبین، والمحافظة
عليها علامةٌ على صِحّة الإيمان، وتركها دليلُ الشرِّ والعصيان.

والطهارة شرطٌ في صِحّة الصلاة، فلا بُدَّ منها، ولهذا فإنّي أنصحكم:

أولاً: أن تُخصّصوا لباساً لكم خاصّاً بالنوم، لا تلبسونه إلّا حالة النوم، ولا تُصلّوا
به حتى [لا]⁽¹⁾ تضطروا لتغييره في حالة إصابته بالنجاسة، ولا بأس بلبسه في غير
الصلاة، ولو كان نجساً.

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

ثانيًا: عليكم أن تَجْتَنِبُوا الاختلاط بالفتيات، والنساء المتبرِّجات، والحديث معهن، إلا للضرورة، وألَّا تُفَكِّرُوا في النساء، وخصوصًا عند النوم، ولا تَقْرَؤُوا الكتب التي تتحدَّث عن الجنس، ولا تنظروا إلى الأفلام الخليعة، وإذا وَشَّوَسَ لكم الشيطان، فاذكروا الله عند النوم، وسَبِّحُوهُ، واحمدوه، حتى يَغْلِبَكُم النوم.

وعليكم أيضًا أن لا تُكثِرُوا مِن أَكْلِ الحلويات، والأطعمة الدسمة الحارّة المهيّجة، وكُلُوا الفواكه والخضّر، ما دمتم في العزوبة.

ثالثًا: إذا كنتم في حالة عمل، ولكم مدخول تستطيعون القيام بالعائلة، فابحثوا لكم عن فتاة مسلمة طيبة متديّنة، وتزوَّجوا بها، فإنّ الزواج فيه الرحمة والسكينة والعلاج مِن كُلِّ اضطراب، وقد أوصى النبيّ كُلَّ الشَّبَّان الذين يستطيعون الباءة بالزواج، وأوصى مَنْ لا يستطيع الزواج بالصوم، فقال: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَّابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ»، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، عن عبد الله بن مسعود. والباءة هي أعباء الزوجية، ومنها العملية الجنسية.

رابعًا: إذا كان عنكم (حمام) في المنزل، فلا حياة في استعماله عند كُلِّ احتلام، وإذا لم يكن فاستعملوا (الدوش) في الجامع، فإنه أرخص، وإذا أصابكم مرض، أو خِفْتُم مِن المرض، فاستعملوا التيمّم لصلاتكم، ولا حَرَجَ عليكم، فإنّ الله شَرَعَ التيمّم للضرورة، بفقدان الماء، أو عند المرض، أو عند الخوف مِن المرض، في حالة استعمال الماء.

هذه نصيحتي إليكم، وحافظوا على صلاتكم، هداكم الله، ووفّقكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1977 / 1 / 23م

السؤال:

أنا شاب مسلم، أطلب منكم أن تساعدوني في حلّ مشكلتي، ولا حياة في الدين،

وصورتها أنني ما يقرب من أربعة أعوام مرضتُ، وصار ينزل مني مني مُسترسِل، على شكل قطرات في الصباح وفي المساء، أجدها في كل لحظة، وتنزل مني دون لذة.

إنني شابٌ عازب، مُلّازم للصلاة، وقد ذهبت لعدة أطباء، فوصفوا لي دواءً استعملته فلم يُفد، وقال لي بعضهم: سيبقى حالي هكذا.

إنها مشكلة عويصة، فهل أصلي بهذه القطرات أم أنها تُنجس ثيابي وبدني، ولا بُدَّ من الاغتسال كل يوم؟ والسلام.

ب. محمد (عين تموشنت)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنّ الحالة التي أنتم عليها - كما جاء في استفتائكم - تُسمّى عند فقهاءنا حالة السَّلَس، وهي حالة مَرَضِيَّة، تجعل المرء لا يتحكم في بعض الأحداث التي تخرج من أحد المخرَجَيْن، وتشمل: البول، والغائط، والريح، والمني، والمذي، والودي، فهذه أحداث كلّها، ينتقض بها الوضوء في الأحوال العادية، فهل يكون حكمها كذلك، إذا صارت حالة مَرَضِيَّة؟

ثانياً: الجواب على ذلك، أن لعلمائنا من المالكية مذهبين:

الأول: قال به علماء العراق المالكية: أنّ السَّلَس لا ينقض مطلقاً، أي سواء استغرق كلّ الوقت، أو لازم جُلّه، أو نصفه، أو أقلّه، في كلّ ذلك لا نقض، ولكن يُستحبُّ للمصاب به أن يتوضأ، إن كان يُلازمه أقلّ الوقت، ولا يُستحبُّ له إن كان يأتيه كلّ الوقت، أو جُلّه، أو نصفه.

الثاني: قال به علماء المالكية من المغاربة: أنه إن كان يأتيه الحدث أقلّ الوقت، انتقض وضوؤه، ويجب عليه أن يتوضأ منه، فإن كان يأتيه كلّ الوقت أو جُلّه أو نصفه،

فلا نَقْض، ولكن يُسْتَحَبُّ له الوضوء في حالة جُلُّ الوقت، أو نِصْفه، لا في كُلِّه، وأشار إلى ذلك خليل في قوله: «وَبَسَلْسِي فَارَقَ أَكْثَرُ»⁽¹⁾. شَرَحَه الدردير بقوله: «وَنَقْضُ بَسَلْسِي فَارَقَ أَكْثَرُ الزَّمَانِ، وَلَا زَمَ أَقَلُّه، فَإِنْ لَا زَمَ النِّصْفَ - وَأَوَّلَى الْجُلِّ أَوْ الْكُلِّ - فَلَا يَنْقُضُ»⁽²⁾.

ثالثاً: إن كان سَلْسُهُ بِمَذْيٍ هو قَادِرٌ على رَفْعِهِ، فلم يَفْعَلْ، فإنه ينقض وضوءه، ويجب منه الوضوء، وإلى ذلك أشار خليل بقوله: «كَسَلْسَ مَذْيٍ قَدَرَ عَلَى رَفْعِهِ»⁽³⁾. والتشبيه في وجوب الوضوء، قال شارحه الدردير: «كَسَلْسَ مَذْيٍ لَطَوَّلَ عُزُويَةً، أَوْ مَرَضِي، فَيَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ تَذَكُّرٍ أَوْ تَفَكُّرٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُضُ مطلقاً، حيث قَدَرَ على رَفْعِهِ بِتَدَاوٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ تَزَوُّجٍ... وَيُغْتَفَرُ لَهُ زَمَنُ التَّدَاوِي وَالتَّزَوُّجِ... فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى رَفْعِهِ بِمَا ذُكِرَ، فَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْلَاسِ فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ، فيجري فيه الأقسام الأربعة»⁽⁴⁾.

والأقسام الأربعة التي أشار إليها الدردير هي أنه:

- إن لَا زَمَ أَقَلِّ الزمان، نَقْضٌ، ووجب منه الوضوء.

- وإن لَا زَمَ كُلِّ الزمان أو جُلِّه أو نِصْفه، لم يَنْقُضْ، وفي حالة عدم النقص، يُنْدَبُ

الوضوء في النِّصْفِ أَوْ الْجُلِّ، فإن كان لا ينقطع فلا نَدْب، كما أنه إن لَزِمَتْهُ مَشَقَّةٌ مِنَ الوضوء - كَبَرْدٍ - سَقَطَ عَنْهُ النَّدْبُ، وهل يُعْتَبَرُ في الْمُلَازِمَةِ أَوْقَاتُ الصَّلَوَاتِ فَقَطْ⁽⁵⁾، أَوْ الوقت كُلُّه، تَرَدَّدُ⁽⁶⁾.

(1) مختصر خليل. ص 15.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 116.

(3) مختصر خليل. ص 15.

(4) الشرح الكبير. ج 1/ ص 116.

(5) أي من الزوال إلى طلوع الشمس من اليوم الثاني.

(6) أي تَرَدَّدُ في المسألة المتأخرون من المالكية، والمراد بهم هنا ابن جماعة والبوذري... فالقول الأول: قول ابن جماعة، واختاره ابن هارون وابن قَرْحُون والشَّيْخُ عبد الله الْمُتَوَفِّي، والثاني: قول البوذري، واختاره =

رابعاً: والمَنِيُّ إذا خَرَجَ مِنَ الرَّجُلِ بِلَذَّةٍ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ، أَوْ كَانَ سَلَسًا، وَلَا زَمَ أَقَلَّ الوقت، نَقَضَ الوضوء، فَإِنْ خَرَجَ دُونَ لَذَّةٍ، أَوْ لَا زَمَ كُلَّ الوقت، أَوْ جُلَّه، أَوْ نِصْفَه، فَلَا يَنْقُضُ الوضوء، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الدَّسُوقِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الدَّرْدِيرِ: «وَالْمَنِيُّ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ»، مَا نَصُّهُ: «قَوْلُهُ: فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، أَيُّ وَهُوَ مَا إِذَا خَرَجَ بِلَذَّةٍ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ، أَوْ كَانَ سَلَسًا، وَلَا زَمَ أَقَلَّ الزَّمَنِ»⁽¹⁾.

خامساً: حَالَةُ هَذَا السَّائِلِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا، أَنَّهُ يَنْزِلُ مِنْهُ مَنِيٌّ مُسْتَرَسِلٌ عَلَى شَكْلِ قَطْرَاتٍ فِي الصَّبَاحِ وَفِي الْمَسَاءِ، وَأَنَّهُ التَّجَأَ إِلَى الطَّيِّبِ، وَتَنَاوَلَ الدَّوَاءَ، فَلَمْ يَنْفَعَهُ، وَلَمْ يَقْطَعْ عِلَّتَهُ، تَجَعَّلَهُ مِنَ الْحَالَةِ الَّتِي يُلَازِمُهُ السَّلَسُ فِي كُلِّ الْوَقْتِ - أَوْ عَلَى الْأَقَلِّ فِي جُلِّهِ - فَلَا تَقْضُ، وَلَا تَذُبُ فَيُجَدِّدُ الْوَضُوءَ مِنَ الْحَدَثِ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْاِغْتِسَالُ إِذَا احْتَلَمَ وَأَمْنَى بِلَذَّةٍ أَوْ جِمَاعٍ، كَمَا عَلَيْهِ الْوَضُوءُ إِذَا بَالَ أَوْ أَحْدَثَ بِأَيِّ حَادِثٍ آخَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1984 / 05 / 15م

السؤال:

مشكلتي هي أنني عندما أصبح في جنابة، وأتطهر بالغسل، في اليوم الثاني أصبح من جديد في جنابة، وهكذا يتكرر الأمر معي، فكيف أصنع؟ هل أغتسل بعد كل جنابة؟ هل أتيّم حتى تنتهي أيام الجنابة، إن صحَّ التعبير؟ أرجوكم إرشادي.

خ. جمال (الأربعاء ابرائن)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

=ابن عبد السلام، والظاهر من القولين عند ابن عَرَفَةَ أَوَّلُهُمَا، وَهَذَا التَّرَدُّدُ لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ. انظر:

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 117.

(1) الدسوقي. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 115.

أولاً: ليست هذه مشكلة يا بُنيّ، بل إنها نعمة الصّحة والشباب، والرجولة السليمة، فإنك في زهرة العمر، وهذا تنبيه من طبيعة جسمك - كما خلقه الله - أنك أصبحت رجلاً كاملاً، تستطيع أن تُكوّن عائلة جديدة في الإسلام - إن شاء الله - وسيزول ذلك عنك بالزواج.

وكما أعرف عن العادات في وطنكم، من تزويج الشباب والشابات في مُستَهَلّ حياتهم، وبذلك أمر رسول الله ﷺ في قوله: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، بطريق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. والباءة هي القدرة على الجماع، وعلى تكاليف الزواج، وإنشاء العائلة.

ثانياً: فالعلاج الذي أمر به النبي ﷺ، هو العلاج الطبيعي، وهو الزواج، فمن لم يستطع الزواج - لسبب من الأسباب - فعليه بالصوم؛ لأن الصوم يكسر حِدَّةَ التَّزْوَات. ولكن بعض الحالات قد لا تساعدكم على الصوم، ولا على الزواج حالاً، ولهذا أوصيك يا بُنيّ أن تتذرّع بالصبر حتى يأتي الفرج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُفْعِلَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33].

ثالثاً: ينبغي لك أن تتجنّب كل ما يُهيج الطبيعة الجنسية، مثل الاختلاط بالنساء، وكثرة الحديث معهن، والنظر إلى مفاتهن، والتفكير فيهن، كذلك قراءة الروايات الجنسية، والكتب المهيّجة، والمجلات الماجنة، وكذلك سماع الأحاديث الجنسية، ممّن يحكيها ويروي أخبارها.

فالتفكير والسماع والقراءة - وخصوصاً قبل النوم - ممّا يدفع طبيعة الجسم إلى الاحتلام، واجتنابها قد يُقلّل حالاته، ولكن لا يقطعها، وانقطاع الاحتلام تماماً حالة سيئة، لا تُبشّر بالخير.

رابعًا: إذا تيسرت لك الوسائل للاغتسال في كل حالة، دون ضرر تخشاه، فعليك أن تغتسل، ولا يقوم التيمم مقام الماء.

أما إذا كان استعمال الماء يتسبب لك في مَضَرَّة مُتَيَقِّنَةٍ، أو مظنونة بالتجربة، أو خُفَّتْ مِنْ هَذِهِ الْمَضَرَّةِ، فَإِنَّ التَّيَمُّمَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ يَقُومُ مَقَامَ الْاِغْتِسَالِ، وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَيَمَّمَ لِلصَّلَاةِ، وَلِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَلِرَفْعِ الْمَصْحَفِ، وَلِدُخُولِ الْمَسْجِدِ.

خامسًا: أَكْثَرُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالاِسْتِغْفَارِ قَبْلَ النَّوْمِ، وَاقْرَأْ سَيِّدَ الْاِسْتِغْفَارِ، الْمَرْوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ هَذَا: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»، رواه البخاري عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَكْثَرُ مِنَ الْاِسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَمِنْهَا مَا جَاءَ فِي الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ (١٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِي ﴿[المؤمنون: 97 - 98]، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

14 / 11 / 1983م

حكم السُّلُسِ فِي الطَّهَارَةِ

السؤال:

إني مصاب بغاز المعدة، وتَصْعَبُ عَلَيَّ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٍ عِنْدَنَا، وَكَثِيرًا مَا أُعِيدُ الصَّلَاةُ، لِانْتِقَاضِ الْوُضُوءِ، وَالْمَشْكَالُ أَنِّي لَا أَسْمَعُ الْأَذَانَ؛ لِأَنِّي أَسْكُنُ بَعِيدًا عَنِ الْمَسْجِدِ وَالطَّرِيقِ الَّذِي أَسْلُكُهُ، إِنِّي أَصِلِي قَبْلَ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ أُعِيدُ الصَّلَاةَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَإِذَا انْتَقَضَ الْوُضُوءُ كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ مِنْ قَبْلِ، وَبِذَلِكَ لَا أُعِيدُ الْوُضُوءَ وَلَا

الصلاة، وحتى أستطيع أن أطبق هذه الطريقة، يجب أن أعرف وقت دخول الصلاة، حتى أنتظر الأذان في المسجد؛ لأن الأذان هنا يؤخر عن وقته.

أرجو أن تخبروني، بكم من دقيقة يتأخر أذان بلدتنا - أي (المشرية) - عن أذان الجزائر العاصمة؛ لأن أوقات الصلاة بالعاصمة يمكنني أن أعرفها كل يوم، عن طريق الإذاعة، وهل الفرق في الزمن بين العاصمة و(المشرية) يبقى هو هو في سائر الصلوات، وكل الفصول؟

ب. محمد (سعيدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أنت مُصابٌ بالسَّلس، وهو المرض بِمُداومة الحَدَث، وَقِلَّة انقطاعه، والحَدَث يُراد به: البول، أو الغائط، أو الريح، أو المَذْي، أو الوَدْي، أو المَنِيّ، فإذا أُصيب الإنسان بشيء من هذا، وصار يأتيه كثيراً، وينقطع قليلاً، فإنه لا يُنْقَضُ به وضوؤه، وله أن يُصَلِّيَ - بعد أن تَوَضَّأَ - ولو خَرَجَ منه الريح، أو البول... الخ؛ لأن تكليفه بتجديد الوضوء - كلما خَرَجَ منه - فيه عُسر وخرَج، والله سبحانه يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]. قال خليل في نواقض الوضوء: «نَقُضَ الوضوء بِحَدَثٍ، وهو الخارجُ المعتاد في الصَّحَّة»⁽¹⁾. قال الدردير في شَرْحِه: «خَرَجَ بقوله في الصَّحَّة، ما إذا خَرَجَ في حال المرض، أي خروجه على وجه السَّلس، فإن فيه تفصيلاً، أشار له بقوله: "وَبِسَّلسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ"، أي: وَنُقِضَ بِسَّلسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ الزَّمانِ، ولازَمَ أَقْلَهُ، فإن لازَمَ النِّصْفَ - وأوْلَى الجُلِّ أو الكُلِّ - فلا يَنْقُضُ»⁽²⁾. وقال الدسوقي في حاشيته: «وأطلق

(1) مختصر خليل. ص 15.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ 116.

المُصَنَّف في السَّلَس، فيشمل سَلَس البول، والغائط، والريح، وغيرها، كالمُنِيِّ، والمُذِيِّ، والوَدِيِّ، ولذا قال في التَّوْضِيح: هذا التَّقْسِيم لَا يَخْصُ حَدَّثًا دُونَ حَدَّثٍ⁽¹⁾.

ثم نَقَلَ الدسوقي عن العراقيين مِنَ المالكية، أَنَّ السَّلَس عندهم لَا يَنْقُض مُطْلَقًا، ولو كَانَ يَأْتِي فِي أَقْلِ الْأَوْقَات، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ مِنْهُ الْوُضُوء، فَإِنْ كَانَ يَأْتِي نِصْفِ الْوَقْتِ، أَوْ أَكْثَرَ الْوَقْتِ، فَلَا يَنْقُض أَيْضًا، وَلَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوء مِنْهُ.

بناءً عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّا نَقُولُ لَكُمْ: إِذَا كَانَ خُرُوجُ الرِّيحِ يُلَازِمُكَ وَيَأْتِيكَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، أَغْلَبَ الْوَقْتُ أَوْ نِصْفُ الْوَقْتِ، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ - بَعْدَ وَضُوءِكَ - وَصَلِّ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْكَ الرِّيحُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ.

ثَانِيًا: أَمَّا مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ مِنْ تَأْخُرِ وَقْتِ (الْمَشْرِيةِ) عَنِ الْعَاصِمَةِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ حَوْلِي 18 دَقِيقَةً، يَزِيدُ قَلِيلًا، أَوْ يَنْقُصُ قَلِيلًا، وَيُمْكِنُ لَكُمْ أَنْ تُدَقِّقُوا ذَلِكَ أَيَّامَ رَمَضَانَ عَلَى أَذَانِكُمْ فِي (الْمَشْرِيةِ)، وَتَعْرِفُوا ذَلِكَ بِالتَّدْقِيقِ، ثُمَّ إِنَّهُ وَقْتُ وَاحِدٍ فِي الصَّلَوَاتِ، وَفِي الْفُصُولِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

14/04/1981م

تكرار الغسل من الجنابة للمرأة في اليوم الواحد

السؤال:

بالرغم من أن سؤالي تافه، غير أنه يشغلني باستمرار، وهو فيما يخص الغسل بعد الجماع مع الزوج، هل هناك حل آخر، ووسيلة أخرى، يمكن أن تستعملها المرأة، كي لا يجب عليها غسل شعرها كلها جامعها زوجها؟ لأن هذا في الحقيقة غير ممكن أن تغتسل

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ص 116، وانظر أيضًا: خليل. التوضيح في شرح جامع الأمهات. ج 1/ص 145 - 147.

مرتين أو أكثر في اليوم، وخصوصًا بالنسبة للمرأة التي تشتغل، أو لديها شعر طويل.

مسلمة مسترشدة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

ليس في الدين سؤال تافه، كل سؤال مُهم؛ لأنه يُعرّف الإنسان بدينه. الغسل من الجماع من الواجبات المُحتمة على الرجل والمرأة، ولا بُدّ فيه من تعميم الجسد كلّهُ بالغسل والدّلّك، وفائدته أنه يدفع عن الجسم الحالة التي تعتريه، ويُرجع له قوّته ونشاطه.

ليست المسألة كما تتصوّرين عن الصعوبة، خصوصًا مع وجود الحتّامات البيّنة، فإنّها تُسهّل الاغتسال، والتمكّن من غسل الشّعر، وتمشيطه وضغطه وتنظيمه. إنّ الاغتسال لا يتكرّر بالصفة التي تتصوّرين، ويمكن أن يُكرّر الزوجان عملية الجماع في الليل، ويكفيهما غُسل واحد في الصباح، كما يمكن أن يتكرّر في النهار، ويكفيهما غُسل واحد.

ولكن التّكرار لا يقع كلّ يوم، بل قد لا يقع الجماع إلّا مرّة كلّ يومين، أو كلّ ثلاثة أيام، وربّما مرتين في الأسبوع، أو مرّة واحدة، ما عدّا الأيام الأولى، أو الأشهر الأولى؛ لأنّ الإكثار منه مُضرٌّ بالرجل والمرأة معًا، وربّما كانت حكمة الإسلام في فَرَض الاغتسال، وفي دم الحيض والنّفّاس، أن ينقطع الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة من حين لآخر، حتى يَشْتاق كلّ منهما إلى الآخر، وتتجدّد بينهما الألفة والمودة والمحبّة.

مُشكلة الشعر الطويل في الغُسل

السؤال:

هل يجب على المرأة التي يَطَوُّها زوجها - وهي تكسب شعراً طويلاً - أن تغسله كاملاً لِتُصلي أم لا؟ إنها مُشكلة للتي شعرها طويل.

و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

أولاً: يجب على مَنْ اغتسل مِنَ الجنابة - رجلاً أو امرأة - وعلى مَنْ اغتسلت مِنَ الحيض أو النَّفاس، تَعْمِيمُ الجسد كُلِّهِ بالغُسل، وتَدْلِيكُهُ، وتَحْلِيلُ شعره وحَلُّ عقائده وُصفائِهِ، ولا يَتِمُّ الغُسلُ إِلَّا بِذلك، ولا يَنْبَغِي أن تُطِيلَ كثيراً في الحَتَام، إذ يَكْفِيهَا غُسلُ كُلِّ عضوٍ مَرَّةً واحدة، وعليها أن تُجَفِّفَ جِسمها وشعرها جيداً بِمُجرَّد انتهاء الغُسلِ اتِّقَاءً للمرض، فإذا عَرَفَتْ - مِنْ عَادَتِهَا أو مِنْ كَثْرَةِ ما وَقَعَ لها أو مِنْ إنذار الطَّيِّب - أنها تُصاب بالمرض عند الاغتسال، أو خافت مِنْ ذلك، فإنه يُشْرَعُ لها أن تَتِمَّمَ للصلاة، فإنَّ الله رَحِيمٌ بالمؤمنين، وقد شَرَعَ التيمم عند فَقْدِ الماء أو الخوف مِنْ استعماله. والله أعلم.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

شروط لمس المرأة الناقض للوضوء

السؤال:

من نواقض الوضوء مُصافحة الرجل للمرأة، فهل يَنْتَقِضُ الوضوء من فَحْص الطَّيِّب للمرأة، وهل يجب عليها الوضوء؟

ق. قريوز (بشار)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: مَنْ قال لك أَنَّ (المصافحة ناقِضٌ للوضوء)، هكذا بإطلاق؟! ومن أين تعلَّمتَ هذا الفقه الجديد؟ إنَّ الفقهاء لم يذكروا المسألة هكذا، وإنما ذكروا ذلك في (اللَّمْس)، وهو أعمُّ من (المصافحة)، وقيدوه بقيود، إن توقرت كان ناقِضاً، وإلا لم يَنْقُض.

اللَّمْسُ سبَبٌ لِلْحَدَثِ:

قسَّم خليل نواقض الوضوء إلى أحداث وأسباب وغيرهما، فالحَدَث ما نَقَضَ بنفسه، وهو الخارج من أَحَدِ الْمَخْرَجَيْنِ، كالبول والريح، والسبب ما أَدَّى إِلَيْهِ، وجعل منه (اللَّمْس)، قال فيه - عاطفاً على قوله: «وبسببه، وهو زوالُ عَقْلٍ» -: «ولَمَسٍ يَلْتَذُّ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً»⁽¹⁾.

وحاصل ما ذكَّره الفقهاء في الموضوع:

1 - أن يكون اللَّمْسُ مِمَّنْ يَلْتَذُّ بِهِ صَاحِبُهُ عَادَةً، فلو كان اللَّمْسُ مِنْ غَيْرِ بَالِغٍ - ولو

(1) مختصر خليل، ص 16.

مُرافقًا - لم يَنْقُضْ، وكذا لو كان قد لمسَ مُحَرَّمًا له كَأَخِي، وَأُمِّ، وَخَالَةٍ، لم يَنْقُضْ؛ لَأَنَّ مِثْلَهَا لَا يَلْتَذُّ بِهَا مِثْلُهُ عَادَةً.

2- أن يَقْصِدَ بِلَمْسِهِ اللَّذَّةَ وَيَطْلُبُهَا، سواء وجد اللَّذَّةَ بالفعل بعد لَمْسِهَا، أو لم يجِدْ، فالقَصْدُ السَّيِّئُ مع الفعل كافٍ لبطلان العبادة، وهي الوضوء.

3- إن وجد اللَّذَّةَ بالفعل، انتقض وضوؤه، ولو لم يَقْصِدْ أن يَلْتَذَّ.

4- إن لم يَقْصِدْ إلى اللَّذَّةِ، وغابت عن مُرادِهِ أصلاً، ولم يجِدْ لَذَّةً في المُنَاسَةِ، ففي هذه الحالة انتفى القصد، وانتفت اللَّذَّةُ، فيبقى وضوؤه سَالِمًا.

وإجمال هذا القول:

- إن قَصَدَ اللَّذَّةَ ووجدَهَا، انتقض وضوؤه.
- إن وجد اللَّذَّةَ ولم يَقْصِدْهَا، انتقض وضوؤه.
- إن قَصَدَ اللَّذَّةَ ولم يجِدْهَا، انتقض وضوؤه.
- إن لم يَقْصِدِ اللَّذَّةَ ولا وجدَهَا، لم يَنْتَقِضْ وضوؤه.

إمامٌ يستعمل التيمم في جميع صلواته

السؤال:

ما رأيكم في إمامٍ يَسْتَعْمِلُ التيمم في جُلِّ الأوقات، وحتى يوم الجمعة والعيدين وصلاة الجنائز؟ وحينما استفسره المُصَلِّونَ، أجابهم بأنَّ له مانعًا شرعيًّا، وهو داء المفاصل (الروماتيزم)، والظاهر أنَّ هذا الشيخ الكريم يتمتع بصحة جيِّدة، والغريب في ذلك أنه يتمم خفيةً، ويستعمل التيمم مرة واحدة للتدريس، وللخطبتين، وصلاة الجمعة، وكذلك لقراءة القرآن الكريم بعد صلاة المغرب، فهل الصلاة وراءه مقبولة؟

سائل (ولاية تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: إنَّ التيمم رخصة يستعملها المريض والمسافر الذي عَدِمَ الماء، بِنَصِّ القرآن الكريم، فأما إذا كان يَخَافُ مِنْ استعمال الماء مرضاً أو هلاكاً - وهو يَجِدُ الماء - فقد اختلف فيه الفقهاء، والجمهور على أنه يَجُوزُ له التيمم.

قال ابن رشد في (بداية المجتهد): «فأما المريض الذي يَجِدُ الماء ويَخَافُ مِنْ استعماله، فقال الجمهور: يَجُوزُ التيمم له، وكذلك الصحيح الذي يَخَافُ الهلاك أو المرض الشديد»⁽¹⁾.

فالجواز عند مَنْ يقول به - وهم الجمهور - مُقَيَّدٌ بِخَوْفِ الهلاك أو المرض الشديد، ولا يَكْفِي في ذلك الخوفُ المُسْتَنَدُ إلى مُجَرَّدِ الوَهْمِ منه.

وأما الاعتذار بمرض داء المفاصل (الروماتيزم)، فإنَّ الشائع المعروف أنَّ هذا الداء يَصِفُ الأطباءُ - كعلاج له أو كُـمُسَكَّنٍ - (الحَمَام) أو الماء الحار، وذلك متوفر عندنا اليوم بوجود الغاز، فلا خطر مِنْ استعمال الماء، خطراً يُخْشَى منه الهلاك أو المرض الشديد. وعلى كُلِّ حال، فإنَّ قول الطبيب الموثوق بِطِبِّهِ، وبِخُلُقِهِ وضميره المهني، كافٍ في إقامة العذر؛ لأنه مِنْ باب الأخبار التي يُكْتَفَى فيها بالواحد مِنَ الخبراء، والمسلم مُدَيِّنٌ⁽²⁾ إذا قال صَدَقَ، والله مُطَّلِعٌ على سِرِّهِ.

ثانياً: أما إمامة مَنْ كان فرضه التيمم مثله مِنَ التيممين فلا حَرَجَ فيها، ولكن إمامته للمتوضئين مكروهة، فقد جاء في الموطأ قوله: «سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ، أَيُّومٌ

(1) بداية المجتهد. ج 1/ ص 57.

(2) مُدَيِّنٌ: دَيَّنَتْهُ: وَكَلَّمَتْهُ إِلَى دِينِهِ. وقد دَيَّنَهُ تَدَيَّنَا أَيَّ صَدَّقَهُ. انظر: المصباح المنير. ج 1/ ص 205، طلبة الطلبة. ص 58.

أَصْحَابُهُ وَهُمْ عَلَى وَضوءٍ؟ قَالَ: يَوْمُهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ أَمَّهُمْ هُوَ لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا». وقد علّل الباجي القول المشهور بالكراهية بقوله: «لأنّ من حكم الإمام أن يكون حاله مساوياً لحال من خلفه وأفضل منها، والمتيمّم غير لآحق بفضيلة المتوضّئ، فلا يؤمّه، ولا يتقدّم عليه، هذا هو المشهور»⁽¹⁾، فإن وقع كرهه، وصحّت الصلاة. وجاء في المدوّنة ما نصّه: «قال مالك في المتيمّم يؤمّ المتوضّئين؟ قال: يؤمّهم المتوضّئ أحبّ إليّ، ولو كان أمّهم المتيمّم رأيت الصلاة مجزئة عنهم»⁽²⁾، ثم نقل عن ابن وهب أن مذهب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وابن عمر وربيعة وعطاء، مثل مذهب مالك.

ثالثاً: وأما ما جاء في قول السائل، إنّ هذا الإمام يتيمّم مرة واحدة ليُقرأ الدرس، ويُلقَى الخطبتين، ويُصليّ الجمعة، فالمعروف في الفقه، أنّ من شروط وجوب التيمّم وصحّته، أن يكون بعد دخول الوقت، أي وقت الصلاة، فإن وقع قبل دخول الوقت، فهو باطل، والمعروف كذلك أنّ من فرائض التيمّم أن يكون مُتّصلاً بالصلاة، وقد يُعبر عنه بالمؤالاة، أي بين أجزائه، وبينه وبين الصلاة، بحيث لو فصل بينه وبين الصلاة بزمان طويل بطل، وبطلت به الصلاة.

فإن صحّ ما جاء في السؤال، من أنّ الإمام يتيمّم، ثم يُقرأ الدرس، ثم يُلقَى الخطبتين، ويُصليّ الجمعة، فلا شكّ أنّ الصلاة باطلة؛ لأنه فصل بينه وبينها بزمان طويل، هذا فضلاً عن أنّ الدرس قد يشرع فيه قبل دخول الوقت، كما هو الحال في المساجد التي تُقام فيها الجمعة في أول الوقت، أي عند الزوال، أو بعده بدقائق معدودة، بينما الدرس قد يستغرق ثلاثين دقيقة.

رابعاً: وأما قراءة القرآن إثر صلاة المغرب، وبالتيمّم لها، فلا بأس بذلك؛ لأنّ المتيمّم للفرض يجوز له أن يصليّ به النفل إثر انقضاء الصلاة.

(1) الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 111.

(2) المدوّنة. ج 1/ ص 150.

والخلاصة في هذه القضية: أنَّ التيمم رخصة لِمَن خاف باستعمال الماء هلاكًا أو ضررًا شديدًا، وإنه يُكره إمامة التيمم للمتوضئين، وغيره أولى، فإن صلى بهم أجزأت الصلاة، وأنه لا يجوز الفصل بين التيمم والشروع في الصلاة بزمان طويل، فإن فصل فالصلاة باطلة، وكذلك إن تيمم قبل دخول الوقت، ولتق الله مثل هذا الإمام، فإنه مسؤول أمام الله، ولتق الله من يُشيع مثل هذا الكلام إن لم يكن صحيحًا.

سنة 1978م

أحكام الحائض والنفساء

السؤال:

ما هو حكم المرأة في الصلاة أو الصيام، إذا كان دم حيضها ينقطع، ثم يعود من بعد انقطاعه، أو ترى أثره بصفرة أو قطرة، وهل الحيض نقص في المرأة أو كمال، رحمة أو عذاب؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: كتب الله الحيض على النساء كمالاً في خلقتهن، فالمرأة التي يأتيها الحيض بانتظام يكون ذلك دليلاً على كمال أنوثتها، صلاحها للزواج، وولادة الأولاد، وهذا كمال في الحائض، وليس بنقص.

ومن رحمة الله بالحائض والنفساء، أنه أسقط عنهما بعض الأحكام، ولو كانت من نوع الأركان كالصلاة، ورخص لهما في بعضها كالصيام، فالحائض لا تُكلف حال حيضها بالصلاة، ولا تُطالب بقضائها بعد طهرها، ولو صلت أو صامت لما قبل منها، ولكانت آثمة، وبعد طهرها تقضي الصيام متى قدرت على القضاء. فاختصاصها بهذه

الأحكام رحمة بها، والشارعُ يَعْتَبِرُهَا مَرِيضَةً، لَا يُكَلِّفُهَا بِنَاءَ يُرْهِقُهَا، وَالنَّفْسَاءُ مِثْلُ الْحَائِضِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لَا تُصَلِّي، وَلَا تَصُوم، وَلَا تَطُوف.

ثَانِيًا: يُسَمَّى الْحَيْضُ عِنْدَ نِسَائِنَا: (العادة الشهرية)؛ لِأَنَّهُ مَعْتَادٌ عِنْدَ الْمَرْأَةِ أَنْ يَأْتِيَهَا كُلَّ شَهْرٍ، وَتُخْتَلِفُ هَذِهِ الْعَادَةُ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ، فبَعْضُهُنَّ يَدُومُ نَزُولُ الدَّمِ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَبَعْضُهُنَّ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَأَغْلَبُهُنَّ يَدُومُ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَيَّامٍ، وَعَلَامَةُ انْقِطَاعِهِ شَيْثَانُ:

- إِمَّا الْقَصَّةُ، وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضٌ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ.

- أَوْ الْجُفُوفُ، وَهُوَ انْقِطَاعُ الدَّمِ تَمَامًا، وَخُرُوجُ الْقِطْعَةِ جَافَّةً، وَلَا بَلَلٌ بِهَا.

ثَالِثًا: فَإِنْ رَأَتْ عَلَامَةَ الطَّهْرِ، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَتَطَهَّرَ، فَتَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ وَتَصُومَ، وَتَتِمَّ فِي فِرَاشِ زَوْجِهَا، وَيُبَاحُ لَهَا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً كَامِلَةً.

رَابِعًا: إِنْ عَادَ إِلَيْهَا الدَّمُ، وَلَوْ صُفْرَةً أَوْ قَطْرَةً، فَإِنَّمَا تَعُودُ إِلَى قِطْعِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالنَّوْمِ فِي فِرَاشِ زَوْجِهَا، وَعَلَيْهَا أَنْ تَحْسِبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، تَعُدُّهَا مِنْ أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَلَوْ مِنْ قِطْرَةٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنَّمَا تَتَطَهَّرُ مِنْهَا مَتَى انْقَطَعَتْ، وَتُلَفَّقَ أَيَّامُهَا حَتَّى تُكْمِلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ زَائِدَةٍ، ثُمَّ تَعْتَبِرُ نَفْسَهَا طَاهِرَةً، وَتَنْتَقِلُ عَادَتُهَا إِلَى عَادَةٍ جَدِيدَةٍ، وَهِيَ عَادَتُهَا الْقَدِيمَةُ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا أَيَّامُ التَّلْفِيقِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَإِنْ جَاءَتْ عَادَتُهَا الشَّهْرِيَّةُ مِنْ جَدِيدٍ، حَسِبَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ الْجَدِيدَةَ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَلَا تَزِيدُ شَيْئًا عَلَيْهَا، وَتَعْتَبِرُ مَا زَادَ عَلَيْهَا دَمٌ عَلَّةٌ وَفَسَادٌ، لَا يُؤَثِّرُ فِي صَلَاتِهَا، وَلَا فِي صِيَامِهَا، وَلَا فِي مُضْجَعِهَا مَعَ زَوْجِهَا.

خَامِسًا: وَلَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَفْزَعَ أَوْ تَخْتَارَ، إِذَا اخْتَلَّ نِظَامُهَا فِي عَادَتِهَا الشَّهْرِيَّةِ، فَالْغَالِبُ أَنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ طَبِيعِيَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ، لَكِن يَطْرَأُ عَلَيْهَا الْإِخْتِلَافُ عِنْدَمَا تَقْرُبُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْيَأْسِ، وَغَالِبًا مَا يَقَعُ هَذَا إِذَا تَجَاوَزَتْ الْأَرْبَعِينَ مِنْ عُمْرِهَا، وَحَوَّمَتْ عَلَى الْخَمْسِينَ أَوْ تَجَاوَزَتْهَا.

سادساً: من أحكام الحيض أن المرأة ممنوعة من دخول المسجد، حتى لا تلوّثه، وممنوعة من مسّ المصحف، ومن قراءة القرآن، إلا الآيات التي تتعوّذ بها، ومن الطواف ببيت الله الحرام، ومن السعي بين الصفا والمروة؛ لأن السعي أصله من المسجد، ولا تُمنع من بقية أفعال الحج، مثل الوقوف بعرفة، والمبيت بمنى، والنزول بمزدلفة، ورمي الجمار... الخ.

كما أنها ممنوعة من العمليات الجنسية؛ لأنها تؤذيها بالدرجة الأولى، وتؤذي زوجها، كما نصّ القرآن في قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْرِضُوا عَنْهُ﴾ [البقرة: 222]، ولا بُدَّ من تطهّرها من أجل الاتصال بهن، فليستغفر الله من يخالف هذا، ولا يلوّث نفسه إن حصل له أذى.

1993 / 02 / 27م

المحيض: كمال للمرأة

المحيض ممّا كتبه الله على بنات حواء، وهو في الحقيقة وإن كان أذى - كما قال الله تعالى - فإنه كمال لها، وجمال في حياتها، فإن بداية المحيض في المرأة يدّل على أنها أصبحت امرأة كاملة، تستطيع أن تؤدّي دورها الذي خلّقه الله من أجله، وهو دور استمرار الحياة التناسلية في بني آدم، أمّا نهايته واختفاؤه من حياتها، فيدّل على أنها أنهت مهمتها في الولادة، وأُعفيت من هذه المهمة الشاقة، ولهذا لا يُعتبر دور المرأة في أثناء محيضها نقصاً في لعب دورها، بل هو كمال وجمال، وإن اعتبرته بعض النساء نقصاً في خلقتهم، وإن اعتبره الشارع مرضاً، وخفّف عنها بعض التكاليف، وأعفاها إعفاء تاماً من بعض العبادات - مثل الصلاة والصوم - رحمةً بها، وحرّم عليها قراءة القرآن إلاّ تعوّذاً، ومسّ المصحف، ودخول المسجد، والطواف بالكعبة، لما قد يلحق هذه المحال من الأذى، ولهذا - أيضاً - حرّم إتيان المرأة في أثناء هذه الدورة، وتعبير القرآن مُعجِز، إذ قال:

﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ﴾ [البقرة: 222]، فما أَرْوَعَهُ، فقد تُصاب المرأة بالأذى من جراء مُباشرتها، وقد تُصيب الرجل بالأذى، وقد يلحقهما الأذى من أجل هذه المباشرة، وأهونه الزُّهد في هذه المباشرة لِقَلَّةِ جَدِّواها، ولهذا جاء الأمر باعتزال المرأة، اعتزالاً من شَرور ما يُصيبها أو يُصيبها.

فإذا انتهت دورتها، زالت كُلُّ عوارضها، وطَهَّرت، وكانت في أَوْجِ أُنوثتها، فإذا تطَهَّرت، فيزجي منها الخُصْب.

الاستحاضة: مرضٌ مخض

ومن المعلوم أنَّ دورة الحيض العادية تأتي المرأة العادية مرَّة كلَّ شهر، وحدثني بعض الأطباء أنها تعتادها مرَّة كلَّ ثمانية وعشرين يوماً، وعادات النساء مختلفة، بعضهن تدوم حائضاً أياماً متوالية تبلغ أسبوعاً، تقلَّ قليلاً، أو تزيد قليلاً، وبعضهن تزيد إلى أن تبلغ خمسة عشر يوماً عند المالكية، وعند الحنفية عشرة أيام.

فأكثر أيام الحيض هي: خمسة عشر يوماً عندنا، ولهذا لا تُعتَبَر امرأةٌ تجاوزت خمسة عشر يوماً في حيض، بل هي حينئذٍ مُسْتَحَاضَةٌ، ودُمُّها دُمٌ عِلَّةٌ وفساد، وقد يُحكَّم عليها بالاستحاضة قبل أن تبلغ خمسة عشر يوماً.

كيف ذلك؟

العبرة عند كُلِّ امرأة، هي عادتُها التي تعودتُها، فإذا كانت عاداتها - مثلاً - ستَّة أيام، ثم تطهر، لكنها بلغت أكثر من ذلك، ولم تطهر، فإنها تزيد ثلاثة أيام، فإن انقطع عنها الدم، تطهَّرت، وصلَّت، وصامت، وإن بقي مُسْتَرِيسلاً [استطهَّرت] ⁽¹⁾ بتلك الثلاثة، ثم تطهَّرت، وصلَّت، وصامت، ونامت في فراش زوجها، وما زاد على ثلاثة أيام تعتبره دَمٌ

(1) في النسخة المطبوعة: [استطهَّرت]. والصواب ما أثبتناه. ومعنى الاستظهار هنا: الاحتياط والاستيثاق.

انظر: لسان العرب. ج 4/ ص 528.

علةً وفساد، لكنها تنتقل عاداتها من العادة القديمة إلى زيادة أيام ثلاثة، فإذا جاءت الدماء مرة أخرى، فلتُخسبها فيها وتزيد ثلاثة أيام أخرى، وهكذا إلى أن تبلغ أقل من اثني عشر يوماً، وإن تجاوزتها فلتزد يوماً أو يومين، بالقدر الذي يصل بها إلى خمسة عشر يوماً، ولا تزيد بحالٍ على خمسة عشر يوماً، فكلُّ يوم زائد على خمسة عشر يوماً فهو دم استحاضة.

أقل أيام الطُّهر

كما أن أكثر أيام الحيض هو خمسة عشر يوماً، فإن أقل أيام الطُّهر خمسة عشر يوماً أيضاً، ولهذا من جاءها الدم بعد طُّهرها بخمسة عشر يوماً، ثم انقطع، فصامت وصَلَّت مدة خمسة عشر يوماً، ثم نزل دم جديد، فهو دم حيض، إذا كانت قد طهُرت خمسة عشر يوماً، فلتقطع الصلاة والصوم، وتهجر فراش زوجها؛ لأنها قد حاضت من جديد، وهكذا حسابها.

أما المستحاضة، فقد يكون لا يَرَقاً⁽¹⁾ لها دمٌ، ودمٌ استحاضتها لا يَصُدُّها عن عبادة أو نوم في الفراش، وإذا جاءها دم الحيض عَرَفَتْه ومَيَّزَتْه وفارقت عبادتها ونومها، أما ما دامت تُفَرِّق بين الدَّمَيْنِ، فلتُعْطِ كُلَّ دمٍ حُكْمَهُ، وقد اشتهر بعض النساء في عصر النبي بهذا، ومنهم حَمَنَةُ⁽²⁾ رضي الله عنها. وإنما بَسَطْنَا القول في هذا الموضوع بطلبٍ من إحدى المؤمنات بهاتفها، ونظرًا إلى الحاجة، فإن العادة الشهرية قد يَضْطَرُّ حالها عند القُرب من سِنِّ اليأس، ولا حَرَج في ذلك ولا انزعاج، بل هو شيء عادي، وقد تكَلَّمْنَا على المرأة التي استرسل نزول الدم منها، وكذلك مَنْ تَطَهَّرت كعادتها ثم عاودها الدم،

(1) لا يَرَقاً: أي لا ينقطع.

(2) حَمَنَةُ بنت جَحْش رضي الله عنها، أخت أم المؤمنين زينب رضي الله عنها، وهي زوجة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، أحد العشرة المبشرين بالجنة. والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب: في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، حديث (128)، وفيه قالت: «كُنْتُ أَسْتَحَاضُ خِيَصَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ...»، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

فإنها إذا عاودَها الدم من جديد تَقْطَعُ صَلَاتَهَا وَصَوْمَهَا، وتُضِيفُ إلى عَادَتِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فلو فَرَضْنَا أنها نَزَلَتْ مِنْهَا قَطْرَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلْتَزِدْ يَوْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ عَاوَدَهَا زَادَتْ يَوْمًا آخَرَ، ثُمَّ زَادَتْ يَوْمًا ثَالِثًا، وَلَا تَزِيدُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

1993 / 11 / 29م

طَهَّرَتْ مِنْ دَمِ النَّفَاسِ بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا هَلْ تَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ؟

السؤال:

وَلَدَتْ امْرَأَةً وَلَدَتْهَا الْأُولَى، وَطَهَّرَتْ مِنْ دَمِ النَّفَاسِ بَعْدَ وَلادَتِهَا بِعَشْرِينَ يَوْمًا، فَمَا الْحُكْمُ: هَلْ تَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ بَعْدَ الطَّهْرِ مَبَاشَرَةً دُونَ أَنْ تَنْتَظِرَ إِلَى انْقِضَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

المرأة في حال نزول دم الحيض أو دم النفاس لا تُطَالَبُ بِالصَّلَاةِ وَلَا بِالصَّوْمِ، وَلَا يَصِحَّ أَنْ يَكْتَلِفَ أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّ الدَّمَ مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ يَطَّأَهَا مَا دَامَ الدَّمُ سَائِلًا.

فإذا طَهَّرَتْ وَجِبَ عَلَيْهَا - بِمُجَرَّدِ طَهْرِهَا - أَنْ تَسْتَأْنِفَ الصَّلَاةَ، وَالصَّوْمَ إِنْ كَانَتْ فِي رَمَضَانَ، وَحَلَّ لَزَوْجِهَا أَنْ يَطَّأَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ وَاغْتَسَلَتْ.

وَتَقْدِيرُ الْمُدَّةِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَوْ اسْتَمَرَّ نَزُولُ الدَّمِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا لَوَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ فِي حَالَةِ الْمَنَعِ حَتَّى سِتِّينَ يَوْمًا، فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ بَعْدَ سِتِّينَ يَوْمًا فَهُوَ دَمٌ عِلَّةٌ وَفْسَادٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

لهذا نقول: هذه المرأة وجبت عليها الصلاة ابتداءً من اليوم العشرين، فإذا كانت لم تُصَلِّ فعلية أن تقضي كل ما تركته، وتتوب إلى الله. والله أعلم.

06 رجب 1403هـ/ 19 أبريل 1983م

مس المصحف وقراءة القرآن للحائض والجُنُب والمُحْدِث

السؤال:

تدركني الجنابة، وتأتيني العادة الشهرية، فتدوم أيامًا، أكون فيها محرومة من قراءة القرآن ومس المصحف - كما علمتني أمي، وسمعت من نساء مؤمنات - وهذا الحرمان يُشَقُّ عليّ، وقد أشعر بالمهانة، وأخشى إن خالفت العقاب من الله، فهل صحيح هذا المنع؟ وما هي الحكمة فيه؟ وهل من رخصة تُنقِّس عتًا؟ أفيدونا، يرحمكم الله.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: ما أخبرتك به أمك والنساء المؤمنات صحيح، وهذا بما يثلج الصدر، فالمرأة الجزائرية مؤمنة، تُربِّي بناتها على تعاليم الدين الصحيحة، وتخاف عقاب الله أكثر مما تخاف أي شيء آخر، ولهذا ولدت الرجال الأبطال، من المؤمنين الصالحين، والمؤمنات القانتات، فلا خوف على شعبنا؛ لأن الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [الأنفال: 29]، أما الرخصة فموجودة للحائض والنفساء في قراءة اليسير من الآيات للتعوذ، أو في التلاوة بالطهارة الصغرى، في حالة النقاء من الدم ومن الجنابة، وذلك واسع.

ثانياً: وأما الحكمة في النهي؛ فلأن القرآن الكريم كلام الله، ويجب على كل مسلم تعظيمه حساً ومعنى، بما يُوجب عليه طاعة أوامره ونواهيه، وصونه من كل دَسٍّ وأيِّ

إهانة، ورَفَعَهُ إلى أسمى مكان، فَإِنْ قَصَّرَ في هذا، وتَعَمَّدَ تَدْنِيسَهُ أو عَصِيَانَهُ أو إِهَانَتَهُ، فَلْيَنْتَظِرِ الْعِقَابَ وَشِيكَا، وَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَحَتَّى أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ يَعْلَمُونَ أَنَّ تَعْظِيمَ الْقُرْآنِ مِنْ وَاجِبَاتِ الْمُسْلِمِ، وَإِهَانَتُهُ عَلَامَةُ كُفْرِهِ وَارْتِدَادِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ زُبَانِيَةُ الْإِنْجِلِيزِ فِي الْهِنْدِ يُعَذِّبُونَ ضَحَايَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِجَبْرِهِمْ عَلَى إِهَانَةِ الْمُصْحَفِ، وَالْقَاءِ فِي الْقَاذُورَاتِ وَالذَّنَسِ، فَمَنْ أَطَاعَهُمْ عَقَوْا عَنْهُ، أَوْ خَفَّفُوا عَنْهُ الْعَذَابَ، وَمَنْ أَصَرَ عَلَى إِيَابَتِهِ، ضَاعَفُوا لَهُ الْعَذَابَ وَأَعْدَمُوهُ، وَكَذَلِكَ كَانَ الرُّوسُ يَفْعَلُونَ أَيَّامَ الْقَيْصَرِيَّةِ، مِثْلَ أَيَّامِ الشِّيُوعِيَّةِ سَوَاءً، فَأَشَدُّ النَّاسِ عِدَاوَةً لِلْإِسْلَامِ - بَعْدَ الْيَهُودِ - هَذَانِ الْجِنْسَانِ، فَلْيَحْذَرِ الْمُسْلِمُونَ. فَمَنْ فَعَلَ هَذَا وَأَهَانَ الْمُصْحَفَ طَوْعًا - لَا كَرْهًا - فَهُوَ مُرْتَدٌّ، يُعَامَلُ مَعَامِلَةَ الْكَافِرِينَ وَيُسْتَتَابُ، وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَرْهًا وَدُونَ رِضَا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ فِي الْآيَةِ: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: 106]، وَأَمَّا مَنْ ثَبَّتَهُ اللَّهُ، وَصَبَرَ عَلَى الْعَذَابِ حَتَّى دَرَجَةِ الْاسْتِشْهَادِ، فَإِنَّهُ شَهِيدٌ مِنْ شُهَدَاءِ التَّعْذِيبِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ الْأَحْرَارِ وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْكُفَّارِ.

ثالثًا: والأصل في القول بوجوب الطهارة لمسّ المصحف، قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) ﴿[الواقعة: 75 - 79]. فسر العلماء (الكتاب المكنون): المصنوع باللوح المحفوظ، و(المطهرون): بالأبرار من الملائكة الأخيار. وقال مجاهد وقتادة من المفسرين: هو المصحف⁽¹⁾، فلا يمسّه إلا من توفرت فيه الطهارة حسًا ومعنى، صغرى وكبرى، طهارة الحدث وطهارة الحَبَث، فالطهارة بقسميها شرط في مسّ المصحف، وفي قراءة القرآن، من الجُنُبِ ومن الحائض والنفساء، إِلَّا الْآيَاتِ الْيَسِيرَةَ لِلتَّعَوُّذِ، وَأَمَّا التَّلَاوَةُ لِمَنْ فَقَدْ طَهَّرَ الصَّغْرَى حَقًّا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ - حَدَّثًا أَصْغَرَ - أَنْ يَتْلُوهُ مِنْ حِفْظِهِ بغير طهارة، لكن الأفضل له أن يكون على طهارة كبرى.

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 17/ ص 225.

وصغرى؛ لأنها أكمل حالاته، وبها يُمكن أن يتعبّد به، وهو من أتمّ العبادات، حتى إذا وصل إلى مكان السجدة، سجد من دون حرج، ولا يسجد إلا إذا كان متوضّئاً الوضوء الأصغر، وقد كان مالك يتوضّأ ويتطيّب حتى للحديث، مع عدم وجوبه.

رابعاً: قال القرطبي: «تظاهرت الدلائل من كتاب الله وسنة رسوله على وجوب التطهّر لمسّ المصحف»، ثم ساق هذه الدلائل، ومذاهب العلماء⁽¹⁾.

ومنها الآية المتقدّمة من سورة الواقعة، فقد قال مجاهد وقتادة: إنّ المراد بالكتاب المكنون، هو المصحف، فلا يمسّه إلا طاهرٌ، ولا يقربه نجسٌ، وهذا مذهب الجمهور من عهد الصحابة إلى الآن، وتمنّ ذهب هذا المذهب من الصحابة: علي وسعد وسعيد وابن مسعود وابن عمر وفاطمة بنت الخطاب وغيرهم، رضوان الله عنهم، ومن التابعين وأتباعهم والأئمة المجتهدين: عطاء والزهري والنخعي والحكم وحماد، ومالك بن أنس والشافعي وغيرهم.

وأما أبو حنيفة، فقد اختلف النقل عنه، فمن الناقلين من نقل عنه كمذهب الجمهور، ومنهم من نقل عنه جواز مسّه وحمله من المحدث الحدث الأصغر أو الأكبر، ومنهم من نقل عنه أنه يجوز مسّ ظاهره وحواشيه من كلّ أحد، ولا يجوز مسّ الكتاب. قال ابن العربي: «وهو [مما يقوّي مذهب الجمهور]⁽²⁾؛ لأنّ ما أدّى إلى الممنوع ممنوع⁽³⁾، ومعنى قول ابن العربي، أنّ قول أبي حنيفة بمنع مسّ (الكتاب)، يؤدّي إلى القول بمنع مسّ الظاهر منه والحواشي؛ لأنه قد يؤدّي إلى مسّ الكتاب، وهو ممنوع عنده.

وحجّة الجمهور في المنع قول المفسّرين في تفسير الكتاب المكنون، ويؤيّد هذا

(1) انظر: تفسير القرطبي ج 17/ ص 226.

(2) في النسخة المطبوعة: [أقوى مذهب الجمهور]. والصواب ما أثبتناه.

(3) ابن العربي. أحكام القرآن، ج 4/ ص 176، تفسير القرطبي، ج 17/ ص 226. وقد وردت العبارة عند ابن العربي هكذا: «وهذا إن سلّم، بما يقوّي الحجّة عليه؛ لأنّ حرّيم الممنوع ممنوع».

التفسير نُصُوصٌ مِنَ الْحَدِيثِ لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، مِنْهَا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»⁽¹⁾، وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ»⁽²⁾، وَمِنْهَا مَا جَاءَ فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ⁽³⁾، فَقَدْ بَلَغَهُ - وَهُوَ مُشْرِكٌ - إِسْلَامُ أُخْتِهِ فَاطِمَةَ، وَزَوْجِهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، فَاقْتَحَمَ عَلَيْهِمَا بَيْتَهُمَا، وَسَأَلَهُمَا بِغَضَبٍ عَمَّا سَمِعَ مِنْ [هَيْئَةٍ]⁽⁴⁾، ثُمَّ اشْتَبَكَ مَعَهُمَا فِي مُضَارَبَةٍ، فَشَجَّ رَأْسَ أُخْتِهِ، وَأَسَالَ دِمَهَا، ثُمَّ رَقَّ لَهَا، وَسَأَلَهَا أَنْ تُرِيَهُ (الصَّحِيفَةَ)، فَقَالَتْ: «نَخْشَاكَ عَلَيْهَا، وَأَنْ فِيهَا قِرَانًا، لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»، فَذَهَبَ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ قَرَأَ مَا فِيهَا، فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ إِسْلَامِهِ، وَقَدْ أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ.

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْأَدْلَةَ: «وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَالَ قَتَادَةُ: لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ عَنِ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ (طَهَارَةُ الْحَدِيثِ وَالْحَبَثِ)»، وَذَكَرَ حُجَّةً مَنْ قَالَ بِجَوَازِ مَسِّهِ مِنْ مُحَدِّثٍ أَوْ كَافِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ الرُّومِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُلُوكِ

(1) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ مُرْسَلًا (ج 1/ص 199). قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (ج 17/ص 338): «لَا خِلَافَ عَنِ مَالِكٍ فِي إِسْرَالِ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ رُوِيَ مُسْتَدًّا مِنْ وَجْهِ صَالِحٍ، وَهُوَ كِتَابُ مَشْهُورٍ عِنْدَ أَهْلِ السِّيَرِ، مَعْرُوفٌ مَا فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرِفَةً تَسْتَفْنِي بِشَهْرَتِهَا عَنِ الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ التَّوَاتُرِ فِي مَجِيئِهِ لَتَلَقَّى النَّاسَ لَهُ بِالْقَبُولِ وَالْمَعْرِفَةِ».

(2) الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج 3/ص 595)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرِّجْهُ»، وَالِدَارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ (ج 1/ص 221)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (ج 3/ص 326)، كُلُّهُمْ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي نَهْيِ الْمُحَدِّثِ عَنِ مَسِّ الْقُرْآنِ، حَدِيثٌ (437)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (ج 12/ص 313)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ (ج 1/ص 141)، بِلَفْظٍ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا».

(3) أَخْرَجَهَا الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج 4/ص 150)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ (ج 1/ص 142)، وَالِدَارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي نَهْيِ الْمُحَدِّثِ عَنِ مَسِّ الْقُرْآنِ، حَدِيثٌ (441).

(4) فِي النُّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [هَيْئَةٍ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَالهَيْئَةُ: الْكَلَامُ الْخَفِيُّ لَا يُفْهَمُ. لِسَانَ الْعَرَبِ. ج 12/ص 623.

كُتِبَ فِيهَا آيَاتُ الْقُرْآنِ، وَقَدْ ضَعَّفَ الْقُرْطُبِيُّ هَذِهِ الْحُجَّةَ، بِأَنَّهَا ضَرُورَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَهِيَ اسْتِنَاجٌ لَا يُثَبَّتُ أَمَامَ النُّصُوصِ الْوَاضِحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّحْرِيمِ الصَّرِيحِ.

وَعَمُومُ الْمَنَعِ يَشْمَلُ الْحَمْلَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْمِلُهُ غَيْرُ طَاهِرٍ بِعِلَاقَةٍ وَلَا عَلَى وَسَادَةٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا بِأَسْ بِذَلِكَ. وَلَمْ يَمْنَعِ مِنْ حَمْلِهِ بِعِلَاقَةٍ، أَوْ مَسِّهِ بِحَائِلٍ». وَرُوي عَنْ دَاوُدَ: لَا يَجُوزُ لِلْمَشْرُوكِ حَمْلُهُ، وَأَجَازَهُ لِغَيْرِهِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا الصَّبِيَّانِ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَهُمَا كَالْبَالِغَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ لَهُمَا الْمَسَّ بِدُونِ طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا تُدْرِكُهُ الْجَنَابَةُ، وَلَوْ مَنَعْنَاهُ مِنْ مَسِّهِ - مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ - لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ، وَهَذَا هُوَ الْأَصُوبُ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى وَجُوبِ احْتِرَامِهِ وَتَعْظِيمِهِ.

أَمَّا تَلَاوَتُهُ فَهِيَ أَيْضًا مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ قَبْلَ طَهَارَتِهِمَا وَتَطَهُّرِهِمَا، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ قَدْ يَطُولُ أَمَدُهُ، رُخِّصَ لَهُمَا فِي الْآيَاتِ الْيَسِيرَةِ لِلتَّعَوُّذِ، لَكِنْ التَّلَاوَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا إِلَّا الطَّهَارَةُ الْكُبْرَى كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَحْتَاقُ لِلْمُحَدِّثِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ أَنْ يَتْلُوَهُ، وَلَوْ تَطَهَّرَ لَكَانَ أَفْضَلَ. وَدَلِيلُ مَنَعِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ نَقْلَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِهِ: «يُمْنَعُ الْجُنُبُ - عِنْدَ عَلَمَانَا - مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ غَالِبًا، إِلَّا الْآيَاتِ الْيَسِيرَةِ لِلتَّعَوُّذِ»⁽²⁾، ثُمَّ نَقَلَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ. وَأَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَجُوبُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا»، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُنَا الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ»، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا.

وَلَا بُنِي رَوَاحَةُ قِصَّةٌ مَعَ زَوْجَتِهِ، أَضْحَكَتِ النَّبِيَّ ﷺ، رَوَاهَا عِكْرِمَةُ، وَهِيَ: «كَانَ ابْنُ رَوَاحَةَ مُضْطَجِعًا إِلَى جَنْبِ امْرَأَتِهِ، فَقَامَ إِلَى جَارِيَةٍ لَهُ فِي نَاحِيَةِ الْحُجْرَةِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا،

(1) تفسير القرطبي ج 17/ ص 227.

(2) تفسير القرطبي ج 5/ ص 208.

وَفَزَعَتْ أَمْرَآئَهُ فَلَمْ تَجِدْهُ فِي مَضْجَعِهِ، فَقَامَتْ وَخَرَجَتْ، فَرَأَتْهُ عَلَى جَارِيَّتِهِ، فَرَجَعَتْ إِلَى الْبَيْتِ، فَأَخَذَتِ الشَّفْرَةَ، ثُمَّ خَرَجَتْ، وَفَرَعَتْ، فَقَامَتْ، فَلَقِيَهَا تَحْمِلُ الشَّفْرَةَ، فَقَالَ: مَهَيْمُ؟ (أي ما شأنك)، فَقَالَتْ: مَهَيْمُ! لَوْ أَدْرَكْتُكَ حَيْثُ رَأَيْتُكَ لَوَجَّأْتُ بَيْنَ كَتِفَيْكَ بِهَذِهِ الشَّفْرَةَ، قَالَ: وَأَيْنَ رَأَيْتَنِي؟ قَالَتْ رَأَيْتُكَ عَلَى الْجَارِيَةِ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتَنِي، وَقَدْ هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يقرأَ أَحَدُنَا الْقُرْآنَ وَهُوَ جُنُبٌ. قَالَتْ: فَأَقْرَأْ، فَقَالَ:

أَنَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ كَمَا لَاحَ مَشْهُورٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعُ
أَتَى [بِالْهَدَى] ⁽¹⁾ بَعْدَ الْعَمَى، فَقُلُونَا بِهِ [مُؤَفَّنَاتُ] ⁽³⁾ أَنْ مَا قَالَ وَقَعَ
بَيْتٌ [يُجَانِي] ⁽²⁾ جَنِبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمُضَاجِعُ

فَقَالَتْ: أَمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَذَّبْتُ الْبَصَرَ. ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ، فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ﷺ ⁽⁴⁾. وَلَعَلَّ ضَحِكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِطَيْبَةِ الْمَرْأَةِ، وَسَدَاجَتِهَا، وَشِدَّةِ غَيْرَتِهَا، ثُمَّ تَصَدَّقَهَا لَزُوجِهَا الَّذِي أَخْبَرَهَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ، وَهُوَ صَادِقٌ فِيهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهَا مَا لَيْسَ بِهِ، فَلَمْ يُخَالِفِ النَّهْيَ، لَكِنَّهُ نَجَا بِحِيلَتِهِ عَلَيْهَا مِنْ شَفَرَتِهَا، وَمَا أَتَى بِإِثْمٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْ تِلْكَ النُّفُوسِ الطَّاهِرَةِ.

خاتمة: وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ أَبَاحَ لَهُ الْعَذْرُ أَنْ يَتِيمَ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَسِّهِ أَوْ التَّلَاوَةِ بِالتَّيْمَمِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ التَّيْمَمَ، فَلَا، وَتَيَمُّمُهُ لَغْوٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1993 / 04 / 02 م

(1) في النسخة المطبوعة: [بِالْهَدَى]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي، وسنن الدارقطني.

(2) في النسخة المطبوعة: [يُجَانِي]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي، وسنن الدارقطني.

(3) في النسخة المطبوعة: [مُؤَفَّنَاتُ]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي، وسنن الدارقطني.

(4) أخرجه الدارقطني في سننه. كتاب الطهارة، باب في نهي المحدث عن مس القرآن، حديث (432).

دخول المسجد وقراءة القرآن للجُنُب

السؤال:

هل يجوز للجُنُب دخول المسجد، والصلاة فيه، وكذلك قراءة القرآن الكريم؟

ع. سالم (سوق أهراس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

أولاً: مَنْ كان فرضه التيمم، كالمريض، والمسافر الذي عَدِمَ الماء، يجوز له أن يدخل المسجد مُتَيَمِّمًا، ويُصَلِّي فيه، ولكن لا يَمُكُث فيه إذا انقَضَت الصلاة، ولا يجلس بالتيمم، إلا إن اضطرَّ إلى ذلك اضطرارًا.

وأما الحاضر الصحيح، فلا يجوز له أن يدخل المسجد - للصلاة أو غيرها - حتى يغتسل، هذا مذهب مالك، قال خليل بن إسحاق رحمه الله في المختصر - عاطفًا على موانع الجنابة - ما نصّه: «ودخول مسجد ولو مُجْتَازًا»⁽¹⁾. قال الدردير في شرحه: «وَمَنْعُ - أي الجنابة - دخول مسجد، ولو مسجد بيت، هذا إذا أراد المُكُث فيه، بل ولو مُجْتَازًا، أي مارًا، وليس لصحيح حاضر دخوله بتيمم، إلا أن يُضطرَّ، بأن لم يجد الماء إلا في جوفه، أو يكون بيته داخله، فيريد الدخول أو الخروج لأجل الغسل، أو يُضطرَّ إلى الميت به فإنه يَتَيَمَّم»⁽²⁾.

ودليل المنع، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى

(1) مختصر خليل. ص 17.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 139.

تَعَلَّمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴿ [النساء: 43]، دَلَّت الآية على منع قُرب الصلاة في حالة السُّكْرِ، وحالة الجنابة، فما المراد بالصلاة؟ قال أبو حنيفة: «هي العبادة المعروفة نفسها». وقال الشافعي وطائفة: «المراد مواضع الصلاة، فهو على حذف مضاف». وقالت طائفة: «المراد الموضع والصلاة معاً؛ لأنهم كانوا حينئذ لا يأتون المسجد إلا للصلاة، ولا يُصَلُّون إِلَّا مُجْتَمِعِينَ، فكانوا مُتَلَاذِمِينَ»⁽¹⁾. وذهب ابن عباس وطائفة من علماء الصحابة والتابعين، أَنَّ المراد: الصلاة حقيقةً، وتأويل الآية عندهم: «لا تقربوا الصلاة حال كونكم جُنُبًا، إِلَّا حال السفر، فإنه يَجُوزُ لكم الصلاة بالتيَمُّم، ولا يَصِحُّ لأحد أن يَقْرَب الصلاة وهو جُنُبٌ، إِلَّا بعد الاغتسال، إِلَّا المسافر، فإنه يَتِيَمُّ؛ لأن الماء قد يُعَدَم في السفر، لا في الحضر، فَإِنَّ الغالب أن لا يُعَدَم»⁽²⁾.

والجمهور على أَنَّ المراد بالصلاة في الآية، موضع الصلاة، فهو حَاجِزٌ. وعابر سبيل، هو المُجْتَاز المارُّ، وتأويل الآية حينئذ: «لا تَقْرَبُوا مواضع الصلاة، - وهي المساجد - في حال الجنابة، إِلَّا أن تكونوا مُجْتَازِينَ فيها من جانب إلى جانب»⁽³⁾، وبهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وطائفة من علماء الصحابة والتابعين، ورُوي عن ابن عباس أيضاً، وهو مذهب الشافعي والجمهور من الفقهاء والمفسرين، قال ابن جرير - بعد ذكر المذاهب -: «تأويل الآية: يا أيها الذين آمنوا، لا تَقْرَبُوا المساجد للصلاة مُصَلِّينَ فيها وأنتم سُكَّارَى حَتَّى تَعَلَّمُوا ما تقولون، ولا تَقْرَبُوهَا - أَيضاً - جُنُبًا حَتَّى تَغْتَسِلُوا، إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ. والعابر السبيل: المجتازُ مَرًّا وَقَطْعًا. يقال: عبرتُ هذا الطريق، فأنا أَعْبُرُهُ عَبْرًا وَعَبُورًا، ومنه قيل: عبر فلانُ النهرَ، إذا قطعه وجاوزه»⁽⁴⁾.

(1) انظر في هذه الأقوال: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 202.

(2) تفسير الشوكاني (فتح القدير). ج 1/ ص 541.

(3) تفسير الشوكاني. ج 1/ ص 541.

(4) تفسير الطبري. ج 8/ ص 385.

قال ابن كثير بعد نقله كلام ابن جرير: «وهذا الذي نصره، هو قول الجمهور، وهو الظاهر من الآية، وكأنه تعالى نهي عن تعاطي الصلاة على هيئة ناقصة، تُناقض مقصودها، وعن الدخول إلى محلّها على هيئة ناقصة، وهي الجنابة المأبودة للصلاة ويحلّها»⁽¹⁾.

وقد أيد هذا في تفسير المنار، وجعله مُتَعَيِّنًا، فقال: «الْمُتَعَيِّنُ عِنْدِي فِي الْعُبُورِ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ مُفَسِّرِي السَّلَفِ، وَهُوَ بِالْمُرُورِ بِالْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قُرْبِ الصَّلَاةِ، [سواء أريد بها المكان وحده، أم المكان والحقيقة والمجاز معًا، أم الحقيقة وحدها؛ لأن] الْمُكُثَّ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الصَّلَاةِ، فَالْمَنْعُ مِنْهُ يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ عَنْ قُرْبِ الصَّلَاةِ»⁽²⁾.

والخلاصة: أنّ دخول الجُنُبِ المسجد للمُكُثِّ والجلوس فيه ممنوع، ودخوله لِنَ فَرَضِهِ التَّيَمُّمِ - مِنْ مَرِيضٍ، أَوْ مُسَافِرٍ لَا يَجِدُ مَاءً لِأَجْلِ الصَّلَاةِ - جَائِزٌ، عَلَى أَنْ لَا يَمُكُثَ فِيهِ، وَلَا يَجْلِسَ قَبْلَهَا، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، كَمَا هُوَ جَائِزٌ لِلْمَارِّ بِهِ، الْمُجْتَازُ الْعَابِرُ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ، أَوْ الْمُضْطَرَّرُ، كَمَا شَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ، وَدَلِيلُ جَوَازِ الْمُرُورِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ (النساء: 43)، وَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ جُنُبٌ مُجْتَازًا».

ثانيًا: مذهب المالكية وجمهور العلماء: أنّ الجُنُبَ ممنوع من قراءة القرآن عن ظَهر قلب، وَتَحْرِيكَ اللِّسَانِ بِهِ - فَضْلًا عَنْ الْجَهْرِ - إِلَّا الْحَائِضُ وَالنِّسَاءُ، فَقَدْ رُخِّصَ لهُمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْقَلِيلَةَ اسْتِحْسَانًا، لَطَوِيلَ مَقَامِهِمَا فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَكَذَلِكَ رُخِّصَ مَالِكٌ لِلْجُنُبِ فِي قِرَاءَةِ نَحْوِ آيَةٍ لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ، دَلِيلُ مَنْعِ الْجُنُبِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، مَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ

(1) ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. ج 2/ ص 313.

(2) رشيد رضا. تفسير المنار. ج 5/ ص 95. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ المَطْبُوعَةِ، وَأُتْبِتَهُ مِنْ تَفْسِيرِ المنار.

أبي طالب رضي الله عنه قال: «كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلَّا الْجَنَابَةُ»، رواه الخمسة والترمذي بلفظ آخر، وصحَّحه ابن حبان. ورأى الجمهور أنه لم يكن علي رضي الله عنه ليقول هذا عن تَوَهُّم ولا ظنٍّ، وإنما قاله عن تحقُّق.

قال خليل في المختصر، في موانع الجنابة، ما نصّه: «وَمَنَعَ الْجَنَابَةُ مَوَانِعَ الْأَصْغَرِ، والقراءة إِلَّا كَأَيَّةٍ لَتَعَوُّذٍ وَنَحْوِهِ»⁽¹⁾.

وموانع الحدث الأصغر هي: الصلاة، والطواف، ومسّ المصحف. قال الدردير في شَرْحه لهذه الفقرة من المختصر: «وتزید - يعني الجنابة - بِمَنَعِهَا الْقِرَاءَةَ بِحَرَكَةِ لِسَانٍ، إِلَّا لِحَافِضٍ... إِلَّا كَأَيَّةٍ وَنَحْوِهَا، لَتَعَوُّذٍ، وَمُرَادُهُ الْيَسِيرُ الَّذِي الشَّأْنُ أَنْ يُتَعَوَّذَ بِهِ، فَيَشْمَلُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَالْإِخْلَاصَ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ، وَنَحْوَهُ، أَيْ نَحْوَ التَّعَوُّذِ، كَرُقْيَا، وَاسْتِدْلَالٍ عَلَى حُكْمٍ»⁽²⁾.

وفي موانع الحيض نصّ خليل على استثناء قراءة القرآن بقوله: «وَمَسَّ مُصْحَفٍ لَا قِرَاءَةَ»⁽³⁾. وقال شارحه: «وَمَنَعَ مَسَّ مُصْحَفٍ، لَا يَمْنَعُ قِرَاءَةَ حَالِ نَزْوِلِهِ (يعني الحيض)... وكذا بعد انقطاعه»⁽⁴⁾. وعَلَّقَ الدسوقي على قوله: «وَمَنَعَ مَسَّ مُصْحَفٍ»، بما نصّه: «أَي مَا لَمْ تَكُنْ مُعَلِّمَةً، أَوْ مُتَعَلِّمَةً، وَإِلَّا جَازَ مَسُّهَا لَهُ»⁽⁵⁾.

وجاء في كتاب (القوانين الفقهية) لابن جزي الأندلسي: «مسألة: تَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مِنَ الصَّلَاةِ كُلِّهَا إِجْمَاعًا، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ إِجْمَاعًا، وَمِنْ مَسِّ الْمُصْحَفِ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ، خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ، وَمِنْ الطَّوَافِ وَالْإِعْتِكَافِ إِجْمَاعًا، وَمِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ عِنْدَ

(1) مختصر خليل. ص 17.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 138.

(3) مختصر خليل. ص 22.

(4) الشرح الكبير. ج 1/ ص 174.

(5) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 174.

الأربعة، خلافاً لقوم، ورَخَّصَ مالك في الآيات اليسيرة للتعوُّذ، خلافاً للشافعي، ومن دخول المسجد، وأجاز الشافعي المرور فيه⁽¹⁾.

وحديث عليّ - الذي سبقت الإشارة إليه - رواه الخمسة من أهل السُّنن، ولفظه عند الترمذي: «كَانَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا»، وقال فيه الترمذي: حديث حسن صحيح، وصحَّحه ابن حبان أيضاً، وضعفه آخرون منهم الشافعي.

قال الشوكاني: «والحديث يَدُلُّ على أَنَّ الْجُنُبَ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ»⁽²⁾، وذَكَرَ أَنَّ الشافعي وبعض أهل العلم، يذهبون إلى تحريم قراءة القرآن من غير فَرْقٍ بين الآية وما دونها وما فوقها.

أما مذهب مالك، فهو ما تقدَّم، من جواز السير منه للتعوُّذ، واليسير للحائض، ومثلها النِّفَسَاء.

وذكر أبو الوليد ابن رشد في (بداية المجتهد) أَنَّ قومًا: «جَعَلُوا حُكْمَ الْحَائِضِ كَحُكْمِ الْجُنُبِ، وَقَوْمٌ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، فَأَجَازُوا لِلْحَائِضِ الْقِرَاءَةَ الْقَلِيلَةَ اسْتِحْسَانًا، لَطَوَّلَ مَقَامَهَا حَائِضًا، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ»⁽³⁾.

فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا، أَنَّ الْجُنُبَ مَمْنُوعٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، حَتَّى يَغْتَسِلَ، لَكِنْ يُجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ الْيَسِيرِ لِلتَّعَوُّذِ، بِمِثْلِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَالْإِخْلَاصِ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، كَمَا يُجُوزُ قِرَاءَةُ الْحَائِضِ وَالنِّفَسَاءِ لِلسَّيْرِ مِنْهُ، نَظَرًا لَطَوَّلِ أَيَّامِ الْخِيضِ وَالنِّفَاسِ، وَأَنَّ مَسَّ الْمَصْحَفِ مَمْنُوعٌ، إِلَّا لَظَرُورَةٍ، كَالْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ.

1980 / 03 / 04 م

(1) ابن جزي. القوانين الفقهية. ص 98.

(2) الشوكاني. نيل الأوطار. ج 1/ ص 283.

(3) بداية المجتهد. ج 1/ ص 43.

العبادات

الصلاة

الأذان ومكبرات الصوت

كنتُ تلقيتُ منكم منذ أسابيع [رسالة] في موضوع الأذان، وهو موضوع له أهمية كبرى في مجتمع المسلمين، الديني، والاجتماعي، والسياسي، والإداري، وهو موضوع دقيق حساس، لا يُمكن ارنجال الكلام فيه ارنجالاً، بل يحتاج إلى دراسة وتفكير، وكنتُ في حالة مرض، أحضّر نفسي لرحلة علاجية طويلة، فأجلّلتُ الإجابة عنه إلى فرصة أحسن، ثم سافرت للعلاج سفرًا طويلًا، أوصلني إلى موسكو، وما عدتُ منها إلا يوم 26/11/1985م، وهو تاريخ كتابكم الثاني، الذي امتلأ عتابًا واتهامًا لي، بأنني أترك بعض رسائل المواطنين بدون جواب، وأنكم اعتدتم من مخالطتكم لخصومي الفرنسيين تَلَقّي الجواب، ولا واحد منهم ترك رسالة بدون جواب؛ لأنّ الآداب والمجاملة خلاف ذلك.

إنّ في مثل هذا الكلام، يَصُدّر عنكم، ويُرسل إليّ إرسالاً صريحًا، وغير مُغلّف بالمجاملة، ولا ملفوف بآداب الخطاب، ويُقارن موقفني معكم بموقف خصومي الفرنسيين أثناء حرب التحرير، لقي حاجة إلى أدب إنساني، ومجاملة جميلة، وما دام صَدَرَ مِن (دكتور) عظيم، فإنني (أبتلعه)، كما يُبتَلَع الدواء الكريه إلى المريض طلبًا للشفاء.

ثم نَعُود معكم إلى الحديث عن الأذان، وانزعاجكم منه، وحُكمكم عليه أن يُسبّب الأضرار العظيمة، وقولكم في كتابكم الأخير عن مكبرات الصوت، بأنها «مشؤومة على الملايين من الجزائريين، وأنّ هذه المكبرات تُشوّه الإسلام الحقيقي، دين التسامح والسلام».

وقبل الجواب، أودُّ أن أَلْفِتَ نظر دكتورنا العظيم، إلى أنه يعيش في عاصمة إسلامية، والدين الرسمي فيها هو الإسلام، وشعبها شعب مسلم، وأنّ الأذان شعيرة إسلامية، لا يُمكن التخلي عنها.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما الجواب فهأكموه، ولنكن صُرحاء فيه، فهو أنفع لنا جميعاً.

أولاً: في رسالتكم الأولى، كما في رسالتكم الثانية، حَصَرْتُمْ شُكُوكُمْ فِي أَذَانِ الصَّبْحِ، الْمُبْلَغِ بِوَاسِطَةِ مَكْبَرَاتِ الصَّوْتِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يُسَبِّبُ ضَرَرًا كَبِيرًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِسِمَاكِةِ الْإِسْلَامِ وَسُمُوهٌ... الخ.

وَلَوْ تَمَعَّنَا فِي الْمَوْضُوعِ جَيِّدًا، لَعَلِمْنَا أَنَّ الشُّكُوى مُنْصَبَّةٌ أَصَالَةً عَلَى الْأَذَانِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ أَكْثَرَهَا لَا تَسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْمَكْبَرَاتِ، ثُمَّ صَوْتُ الْمُؤَذِّنِ، الْجَهِيرِ الصَّوْتِ، وَالْمَجْرَدِّ مِنْ اسْتِعْمَالِ (الْمَكْبَرِ)، إِذَا أَدَّاهُ مِنْ فَوْقِ مَنَارَةٍ تَعْلُو الْمَسَاكِينَ بِعَشْرَاتِ الْأَمْتَارِ، قَدْ يَصِلُ إِلَى مَسَافَاتٍ بَعِيدَةٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ (يُزْعَجَ) آلَافًا مِنَ النَّائِمِينَ، وَخُصُوصًا فِي هَذِهِ الصَّبْحِ، وَفِي الْقُرَى وَالْمَدَائِشِرِ يَصِلُ الصَّوْتُ إِلَى عَشْرَاتِ الْأَمْيَالِ.

وَإِذَا، فَإِنَّ الشُّكُوى لَا تَسْتَقِيمُ، وَلَا تَصِحُّ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُنْصَبَّةً عَلَى الْأَذَانِ نَفْسِهِ، دُونَ لَفٍّ وَلَا مُدَاوَرَةٍ، لَا عَلَى مَكْبَرَاتِ الصَّوْتِ، فَلَوْ أَصْدَرْنَا عَلَيْهَا حُكْمَنَا وَأَدْنَاهَا، لَأَدْنَا الْأَذَانَ الْمَجْرَدَّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ قَدْ (يُزْعَجُ) الْقَرِيبِينَ مِنَ الْمَنَارَاتِ، وَهُمْ آلَافٌ مِنَ الْمَرْضَى، وَالصَّغَارِ، وَالشُّيُوخِ الْكِبَارِ، وَالنِّسَاءِ. وَالْأَذَانُ - حَقًّا - يُزْعَجُ النَّائِمِينَ، وَيُنَبِّهُ الْغَافِلِينَ، وَيُؤَذِّنُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِقْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ.

فَالْأَصْلُ فِي الْأَذَانِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ، إِيقَاضُ النَّعْسَانِ، وَتَنْبِيهُ الْغَفْلَانِ، وَفِي أَذَانِ الصَّبْحِ - خَاصَّةً - يُزَادُ فِيهِ التَّنْوِيبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»، وَهُوَ يَدْعُو الْمُسْلِمِينَ إِلَى تَرْكِ النَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ، وَإِلَى بَدْءِ الْعَمَلِ، وَنَهَارُ الْمُسْلِمِينَ يَبْتَدِئُ مِنَ الصَّبْحِ، وَالْعَمَلُ كَذَلِكَ، وَلَا يَتَنَظَّرُ السَّاعَةُ الثَّامِنَةَ، وَلَا تَنْجَحُ الْأَعْمَالُ - وَخُصُوصًا الْفَلَاحِيَّةُ - إِلَّا بِالْبُكُورِ.

ثانيًا: إذا عَلِمْنَا هذا، وأنَّ الشكوى - في حقيقتها - مُنْصَبَّةٌ على الأذان، لا على مكبرات الصوت، فإننا نُعلنُ لدكتورنا العظيم، أنها شكوى مرفوضة جملة وتفصيلاً.

فالأذان شَعِيرَةٌ مِنْ شعائر الإسلام، وشعائرُ الله يجب أن تُحَرَّم وتُعَظَّم، والأذانُ إعلانٌ للمؤمنين بدخول وقت الصلاة عماد الدين، فإذا سمع المؤمن الأذان، تَطَهَّرَ جسديًا، واستعدَّ روحيًا، ليَقِفَ في المحراب مُصَلِّيًا، خاشعًا لله، خاضعًا، مُناجِيًا رَبَّهُ، تالِيًا للقرآن، أو مُسْتَمِعًا لقراءة الإمام.

وكلُّ الأطباء - المَهَرَّة الحَذَاق - يُعلنون أنَّ الحالة التي يكون عليها المُصَلِّي مِنْ الهدوء والسكون، واطمئنان النفس إلى ربها، والصفاء والإشراق، مِنْ أحسن ما يساعد المريض على الشفاء، وحتى المُلْحِدون مِنَ الأطباء لا يُنْكِرُونَ ذلك، وَيَسْرُّهُمْ أن يكون مرضاهم في مثل هذه الحال.

ثالثًا: جميعُ الأديان لها وسائل إعلام لحضور وقت الصلاة، كالأذان عند المسلمين، وأفضلُها - بلا شك - أذان المسلمين، إذ هو عبارة عن أنشودة جميلة، تُلقَى بصوت رخم، وَيُرَدَّد فيها المؤدَّن اسم الله، وتكبيره، وتوحيده، والدعوة إلى الإقبال على الصلاة والفلاح، وهذا الأذان لا يَسْتغرق وقته - على أطول تقدير - دقيقتين أو ثلاث دقائق، ثم ينتهي، فأين هذا مِنْ جرس النَّواقيس وضَرْبِها، فإنه قد يكون بأصوات فظيعة، وَيَسْتغرق أوقاتًا طويلة، ولا يكون في وقت الصلاة فقط، بل يكون في مناسبات كثيرة، ومن أجل هذا نقول:

إنَّ الأذان شَعِيرَةٌ دينية مِنْ شعائر الله، ولا يكون أبدًا عند المؤمن وسيلةً لإزعاج، بل وسيلةً يَقْظَة نفسية رفيعة، ولا يَجُوز التهاون به، والتفكير في إبطاله، أو تغييره، أو إخفائه، ولا يَنْصحهم أحدٌ بإبطاله، ولو كان أمْهَرُ الأطباء، وأعظم الرؤساء، لا في كلِّ الأوقات، ولا في وقت مِنَ الأوقات، بل لا يُتْرَك قَوْمٌ أَهْمَلُوهُ في مجتمعاتهم، في مُدُنهم أو قُرَاهم، وقد كان المسلمون يَجْعَلون أذان صلاة الصبح شهادةً بالإسلام لأهل القرى،

فإن سُمِعَ أذان الصبح في قرية، عُلِمَ أنهم مسلمون، فكفُّوا عنهم، وإن لم يَسمِعُوا فيهم الأذان للصبح، آذَنُوهم بحرب.

رابعًا: إذا عَلِمنا هذا، عَرَفنا أنَّ الأذان - في عاصمة الجزائر - لصلاة الصبح وغيرها، وفي جميع أطراف هذا الوطن، شَعِيرَةٌ إسلامية، يَرْتَفَع خمس مرات في اليوم واللييلة، يَبْتَدئ بأذان الصبح، وينتهي بأذان العشاء، لم يتركه المسلمون، ولم يَنزِعُوا منه في أيِّ يومٍ مِنَ الأيام، حتى في أحلك العصور ظلمًا واضطهادًا وظلامًا، فما هذا الصوت النَّشاز يَرْتَفَع مِن بعض الناس فينا اليوم؟

لقد نزل الاستعمار الصليبي في بلادنا، واجتهد أهلُه في مَحْوِ ديننا، وإبطال شعائره، ومنها الأذان، ولكنهم فشلوا، وبقي صوت المؤذِّن يَرْتَفَع خمس مرات في اليوم واللييلة، ومنها الأذان لصلاة الصبح، وكان يَسمعه - في مُدن المسلمين الكبرى - المسلمون والنصارى واليهود، وكلُّهم يَعتَرِفون بأنَّ هذا حقٌّ ثابت للمسلمين.

محاولة فاشلة...

وأثناء القرن الماضي، وفي أواخره، حاول والي ولاية (قسنطينة) - كما أخبرني والذي رحمه الله - أن يُبْطِل المسلمون أذان صلاة الصبح، فاستدعى كبير ثُواب المسلمين - آنذاك - إلى إدارته، وكان هو المرحوم (ابن عيسى)، وقال له: «إنَّ الفرنسيين المحيطين بالجامع الكبير وغيره، يَنزِعُونَ جدًّا من أذان صلاة الصبح، الذي يأتي في وقت مُبَكَّر جدًّا، فهل للمسلمين أن يَتَنَازِلُوا عنه؟»، ودعا أن يَعْمَلَ مجهوداته لإقناعهم بذلك، فأجاب النائب (ابن عيسى) رحمه الله: إن هذه قضية مهمَّة جدًّا، وأنه سينظر فيها مع المفتي، وأنه يَذْكُر للسيد الوالي بهذه المناسبة، أن دَقَّ أجراس الكنيسة يُزعج المسلمين جدًّا، وربَّما وَضَعَت ذَوَات الحمل منه حَمْلَهُنَّ، قال: «وأنا شخصيًّا، لا أرى مانعًا من إلْغَاء كُلِّ ما يُزعج السكان، مِنَ الأجراس والأذان، وَيَسْتَطِيع السيد الوالي أن يَسْتَدْعِيَ المفتي، والقَسَّيسَ مسؤول الكنيسة، وَيُقْنِعَهُمَا بإبطال الأذان والأجراس»، فَبُهِتَ الذي

كَفَّرَ، وَعَلِمَ أَنَّ رَاعِي الْكَنِيسَةِ لَنْ يَرْضَى بِإِبْطَالِ شَعِيرَةِ دَقِّ النِّوَاقِيسِ لِلصَّلَاةِ الْمَسِيحِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَنْ يَقْبَلُوا بِإِبْطَالِ شَعِيرَةِ أَذَانِ الصَّبْحِ، وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَلَا السِّيَاسَةِ، وَلَا الْكِياسَةِ، أَنْ يُثِيرَ الْوَالِي عَلَى نَفْسِهِ النَّصَارَى وَالْمُسْلِمِينَ، وَرِجَالُ دِيَانَتِهِمْ، وَبَقِيَّ صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ يَرْتَفِعُ فِي (قَسَنْطِينَةِ) لَصَّلَاةِ الصَّبْحِ وَلِغَيْرِهَا حَتَّى الْيَوْمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

خَامِسًا: هَذَا الَّذِي يَعُدُّهُ الدُّكْتُورُ مِنَ الْأَضْرَارِ الْعَظْمَى، لَا تَخْتَصُّ بِهِ عَاصِمَةُ الْجَزَائِرِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ وَحْدَهَا الَّتِي (اِبْتُلِيَتْ) بِالْأَذَانِ، وَبِضَرْبِ الْأَجْرَاسِ، وَسَمَاعِ النِّوَاقِيسِ، وَفِيهَا مِنَ الْمَعَابِدِ أَضْعَافٌ مَا فِي الْجَزَائِرِ، وَفِيهَا مِنَ السَّكَّانِ - الَّذِينَ قَدْ يُصِيبُهُمُ الصَّدَاعُ وَالْانْتِزَاعُ - أَضْعَافٌ سَكَّانُ الْجَزَائِرِ، وَفِيهَا مِنَ الْأَطْبَاءِ الْغُيُورِينَ الْمَهْرَةَ، أَضْعَافٌ أَطْبَاءُ الْجَزَائِرِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ نَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ - سِيَاسِيًّا أَوْ إِدَارِيًّا أَوْ طَبِيبًا - قَامَ بِمَسْعَى مَا لِإِبْطَالِ الْأَذَانِ وَالنِّوَاقِيسِ وَمَا هُوَ مِنْ شَعَائِرِ الدِّينِ، حِرْصًا عَلَى صَحَّةِ الْمُسَاكِينِ، لَعَلَّ هَذِهِ عِبْقَرِيَّةٌ مَا سَبَقْنَا بِهَا غَيْرُنَا !

هَذِهِ الْعَاصِمَةُ بَارِيسُ، تَزُخَرُ بِالْكَنَائِسِ، وَالْبَيْعِ، وَالْمَسَاجِدِ إِذْ فِيهَا الْيَوْمَ مِائَاتُ مِنْهَا، وَهَذِهِ رُومًا، وَبِرْلِينَ، وَلَنْدُنَ، بَلْ هَذِهِ مُوسْكُو، مَا تَزَالُ فِيهَا الْكَنَائِسُ بِأَجْرَاسِهَا، وَرِجَالُ الْأَرْتُوذُكْسِ بِصُلْبَانِهِمْ، وَالْمُسْلِمُونَ فِي جَامِعِهِمْ - وَهُوَ جَامِعٌ جَمِيلٌ، يَسْعَى مِنْ الْمُصَلِّينَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ، وَمِنَ الْمُصَلِّيَّاتِ أَلْفًا - يَجْتَمِعُونَ فِيهِ لِلصَّلَاةِ، وَيَعْلُو صَوْتُ مُؤَذِّنِهِمْ بِالْأَذَانِ.

هَلْ تَقْطُنْ أَطْبَاؤُنَا - مَعَشَرَ الْجَزَائِرِيِّينَ - لِمَا لَمْ يَتَقَطَّنْ لَهُ أَهْلُ هَذِهِ الْعَوَاصِمِ الْعَالَمِيَّةِ الْكُبْرَى، فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ؟ هَلْ عَلِمُوا - وَحْدَهُمْ - مَا لَمْ يَعْلَمْهُ أَهْلُ أَوْرُوبَا وَآسِيَا وَافْرِيقِيَا وَأَمْرِيكَا؟ أَمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ السَّبْقُ الْأَعْظَمُ؟ وَأَنْ يَأْتُوا بِمَا لَمْ تَسْتَطِيعْهُ الْأَوَائِلُ؟ أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّ بِإِمْكَانِهِمْ قَرْصُ إِرَادَتِهِمْ، وَخَلْقُ حَضَارَةٍ جَدِيدَةٍ بِأَنْفُسِهِمْ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّاصِرُ ... وَالْمَجَانِينُ !

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّاصِرُ، كَانَ أَعْظَمُ مُلُوكِ الْأُمُويِّينَ بِالْأَنْدَلُسِ، بَلْ أَعْظَمُ مُلُوكِ الدُّنْيَا

في عصره، وكان يُقرب قصره (مارستان)، وهو مستشفى المجانين، فانزعج من تصرفاتهم، يَبكون في غير وقت البكاء، ويضحكون، ويغنون، ويصرخون، ولا يتركونه في راحة، فاستشار الفقهاء في نقلهم من مكانهم إلى مكان آخر في المدينة، فأجاب الفقهاء: «كلاً، لا يصح نقلهم من مكان حبس عليهم، وهو أصلح الأماكن لهم، في مائه وهوائه وظلاله، وقد راق بهم، فإن شاء الأمير أن يتنقل بقصره من جوارهم، فله ذلك» !

ونحن نقول لأطبائنا ولترفيانا: لقد رآقت لنا عاصمتنا بمساجدها، ومؤذنيها، ومكبرات أصواتها، لا تُريد أن تتبدل منها بديلاً، ولا أن تتحول عنها تحويلاً، فمن لم يرقه ما راقنا فهو حُرٌّ.

1988 / 12 / 04م

الأذان شَعِيرَةٌ لا يُسْتَهان بها

أولاً: المناداة إلى الصلاة - وهي الأذان - شَعِيرَةٌ من شعائر الله الواجبة التعظيم بمن يتقي الله ويخشاه، ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج: 32]، وأما مَنْ يَتَّخِذُهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا، فإنه لا يعقل، ولا يؤمن بالله، فلا يخشاه، كما يُستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمُوقِلُونَ ﴾ [المائدة: 58].

إن المؤذن يعلن بدخول الوقت للمؤمنين، ويدعوهم إلى توحيد الله، وتكبير رب العالمين، وعبادته بالصلاة، واجتماعهم في المسجد، (برلمان) المسلمين الدائم، المُوَحِّد لصفوفهم وراء إمام واحد في الدين والعبادة، وفي شؤون دنياهم، إنه إمام الصلاة، الإمام الأعظم، أو النائب، فإذا أُحْرِمَ بالصلاة، أعلن ذلك بتكبيره دون سواه، وحده، وأثنى عليه، ومجَّده، وسأله الهداية، وعاهده ألاَّ يعبد إلاَّ إياه، ولا يستعين إلاَّ به، فإذا انتهى من الفاتحة، أسمع من وراءه كلام الله، وآياته المتلوة، ومواعظه البالغة، وأوامره،

ونواهيه، ووصاياه، في مثل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: 90]، أو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58]، أو قوله: ﴿خُذِ الْقَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199]، أو قوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ الْبَالِيَ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125]، أو قوله: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُوتًا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّا اللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأنفال: 46].

فكل مسلم - حاكماً أو محكوماً - يُخاطَب بِمِثْلِ هذه الآيات، ويُمكن أن يتَّعَظَ بها، وتؤثِّر في نفسه، وقد حكى التاريخ أنَّ خليفةً من الخلفاء العباسيين سَمِعَ في صلاة الصبح الإمام يقرأ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (١٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ (١٣)﴾ [محمد: 22 - 23]، فتأثَّر، فلمَّا انتهت الصلاة، أفرَّج عن بعض المنافسين له في الحكم، كانوا مسجونين يَتَنَظَّرُونَ الحكم عليهم بالإعدام^(١).

فالمؤذِّن كان قد دعاه إلى سماع مثل هذا الفلاح، حينما دعاه للصلاة، فإن كان المصلِّي لا يَسْمَعُ كلامَ الله، ولا يُؤثِّر فيه الوعد والوعيد، فإنه ساءَ عن صلاته: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الماعون: 4 - 5]، والغافل مثله ميت القلب، لا ضمير له، ولا يصلح للحياة!

ثانياً: ومما يُستَحَسَنُ في الأذان، أن يُختار له المؤذِّن الحسن الصوت الجَهِير، وقد عَيَّن رسول الله للأذان صاحبه الثابت، الوفي الأمين، بلال بن رباح؛ لأنه كان أندى صوتاً من غيره، وكان أسود اللون، ومولًى من الموالى، وقَدَّمَهُ على ساداته المهاجرين

(1) الخليفة العباسي هو المهدي، والمسجون المُفَرَّج عنه هو الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق. انظر القصة في: الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد. ج 15/ ص 14، الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6/ ص 272.

والأنصار، وقال لَمَنْ جَاءَهُ بِرُؤْيَا الْأَذَانِ: «إِنَّهُ أُنْذِيَ صَوْتًا»⁽¹⁾، فعَلَّمَهُ أَلْفَاظَ الْأَذَانِ، فَأَذَّنَ بِلَالٍ بَقِيَّةَ حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ، حَضَرًا وَسَفَرًا، فَلَمَّا لَحِقَ الرَّسُولَ بِرَبِّهِ، أَذَّنَ لِأَبِي بَكْرٍ حِينَئِذٍ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ، فَثَقُلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَعَ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ، وَكَانَ مَوْلَاهُ الَّذِي اعْتَقَهُ، فَقَالَ بِلَالٌ: «إِنْ كُنْتُ أَعْتَقْتَنِي لَوْجَهَ اللَّهِ، فَلَا تَحْسِنِي عَنِ الْجِهَادِ»، فَأَذَّنَ لَهُ، فَسَافَرَ إِلَى الشَّامِ، وَفِي خِلَافَةِ عُمَرَ، زَارَ الشَّامَ، وَلَقِيَ بِلَالًا، فَعَزَمَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْذَنَ، فَلَمَّا سَمِعَ الْمُسْلِمُونَ أَذَانَ بِلَالٍ، أَجْهَشُوا بِالْبُكَاءِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُمْ بِعَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽²⁾.

وَلَمَّا فَتَحَ الرَّسُولُ ﷺ مَكَّةَ، سَمِعَ صَوْتَ رَجُلٍ أَعْمَى يُقَلِّدُ صَوْتَ الْأَذَانِ، وَهُوَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤْذَنَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَصَدْرِهِ، فَهَدَاهُ اللَّهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ قَلْبُهُ مَمْلُوءًا بِالْحَقِّدِ عَلَيْهِ، فَمُلِيَ إِيْمَانًا وَحُبًّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. وَأَذَّنَ لِأَمِيرِ رَسُولِ اللَّهِ بِمَكَّةَ وَمَنْ بَعْدَهُ، وَبَقِيَ الْأَذَانُ فِي عَقِبِهِ مُتَوَارِثًا عِدَّةَ قُرُونٍ، وَكَانَ يُضْرَبُ بِحُسْنِ صَوْتِهِ الْمَثَلُ، وَهَذَا الصَّحَابِيُّ هُوَ [أَبُو مُحَمَّدٍ دُرَّة] ⁽³⁾، مِنْ قُرَيْشٍ، وَقَدْ عَلَّمَهُ الرَّسُولُ ﷺ أَلْفَاظَ الْأَذَانِ بِنَفْسِهِ، وَحَدِيثُهُ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ ⁽⁴⁾.

وَإِذَا كَانَ حُسْنُ الصَّوْتِ وَجَهَارَتُهُ مَحْمُودَةً فِي الْمُؤْذَنِ، وَحَسَنَتُهُ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَلَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنْ (يُغْنَى) بِالْأَذَانِ، وَيُطْرَبُ بِالْأَلْفَاظِ، فَيَخْرُجَ بِهِ مِنْ حَدِّ الْعِبَادَةِ إِلَى حَدِّ

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: كيف الأذان، حديث (499)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في بدء الأذان، حديث (189)، وابن ماجه في كتاب الأذان، باب: بدء الأذان، حديث (706)، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج1/ ص617)، وابن عساكر في تاريخه (ج14/ ص403 - 404).

(3) في النسخة المطبوعة: [أبو عذور]. والصواب ما أثبتناه.

(4) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، حديث (379)، والنسائي في كتاب الأذان، باب كيف الأذان، حديث (632)، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيه، باب الترجيع في الأذان، حديث (708).

الغناء، فإنه هَوٌّ، وَلَعَبٌ مذموم، وحرامٌ فِعْلُهُ، كما نَصَّ عليه الفقهاء، ومنهم خليل في المختصر وشراحُه⁽¹⁾.

قال القرطبي في تفسيره: «وَحُكْمُ الْمُؤَذِّنِ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي أَذَانِهِ، وَلَا يُطَرَّبَ بِهِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْيَوْمُ كَثِيرٌ مِنَ الْجُهَّالِ، بَلْ أَخْرَجَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ عَنْ حَدِّ الْإِطْرَابِ، [فَيُرْجَعُونَ فِيهِ التَّرْجِيعَاتُ]⁽²⁾، وَيُكْثِرُونَ فِيهِ التَّقْطِيعَاتِ، حَتَّى لَا يَفْهَمُ مَا يَقُولُ، وَلَا يَمَيِّزُ بِهِ يَصُولُ. رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنٌ يُطَرَّبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْأَذَانَ سَهْلٌ سَمَحٌ، فَإِنْ كَانَ أَذَانُكَ سَهْلًا سَمَحًا، وَإِلَّا فَلَا تُؤَذِّنْ"»⁽³⁾. وَإِذَا انْحَرَفَ أَحَدٌ بِتَطْرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْأَذَانِ، فَإِنْ شَعَبْنَا حَافِظًا عَلَى السَّنَةِ فِيهِ.

وَمِنْ أَشَدِّ مَا يُنْكَرُ فِي الْأَذَانِ، الزِّيَادَةُ فِيهِ، فَقَدْ زَادَ الشَّيْعَةُ فِيهِ - بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - شَهَادَةٌ ثَالِثَةٌ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ اللَّهِ»، وَزَادُوا فِيهِ أَيْضًا: «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»، وَفَرَضُوا الزِّيَادَتَيْنِ أَثْنَاءَ حُكْمِهِمْ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْعُلَمَاءُ وَالْأُمَّةُ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَسَأَلَتْ مِنْ جَرَاءِ هَذَا دِمَاءَ كَثِيرَةٍ، وَعَلِيٌّ وَلِيُّ اللَّهِ حَقًّا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَهَادَتِهِمْ لِيُعْبَدَ اللَّهُ بِهَا، فَهُوَ غَنِيٌّ عَنْهَا، وَوَحْدَةُ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَهُ أَوْلَى مِنْ تَعْظِيمِهِ، وَنَحْنُ نُحِبُّهُ أَكْثَرَ مِنْهُمْ، وَشَعْبُنَا الَّذِي نَاصَرَ الدَّعْوَةَ الشَّيْعِيَّةَ عِنْدَمَا خَدَعُوهُ بِاسْمِ (الدَّعْوَةِ لِحُكْمِ الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ)، هُوَ الَّذِي طَرَدَهُمْ مِنْ بِلَادِهِ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ مُبْتَدِعَةٌ، يُحَرِّفُونَ أَحْكَامَهُ، وَيَدْعُونَ إِلَى الشِّرْكِ، وَادِّعَاءِ الْعِظَمَةِ، وَتَأْلِيَةِ الْأَثَمَةِ، وَسَخَرِ شَعْبُنَا مِنْ هَذِهِ الْحِمَاقَةِ، فَكَتَبَ شَاعِرُهُ

(1) قال الدردير - عند قول خليل في مختصره (ص 24): «تُدْبُ مُتَطَهَّرٌ صَيِّتٌ مُرْتَفِعٌ» - «أَيَّ حَسَنُ الصَّوْتِ مُرْتَفِعُهُ». قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير (ج 1/ ص 196): «قَوْلُهُ: مُرْتَفِعُهُ: أَيُّ مِنْ غَيْرِ تَطْرِيبٍ وَإِلَّا كَرِهَ لِمُنَافَاتِهِ الْخُشُوعَ وَالْوَقَارَ، وَالْكَرَاهَةُ عَلَى بَابِهَا مَا لَمْ يَتَفَاحَشِ التَّطْرِيبُ وَالْإِحْرَامُ».

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [فَيُرْجَعُونَ فِيهِ التَّرْجِيعَاتُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(3) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 6/ ص 230.

في بطاقة، وَضَعَهَا فَوْقَ الْمَنْبَرِ⁽¹⁾:

بِالْجَوْرِ قَدْ رَضِينَا لَا الْكُفْرَ وَالْحَمَاقَةَ !
يَا مُدَّعِي الْغُيُوبِ مَنْ كَاتَبَ الْبِطَاقَةَ ؟

وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَافْتَضَحَ أَمْرُ زَعِيمِهِمْ؛ لِأَنَّ الْغَيْبَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَالَّذِي نَشْهَدُ بِهِ أَنَّ أَذَانَنَا الْمُرُوثَ، كَانَ خَالِيًا مِنْ كُلِّ زِيَادَةٍ مُحَرَّمَةٍ، وَلَا نُقْصَانٍ يَقْدَحُ فِيهِ، وَلَا تَطْرِيبَ فِيهِ، بَلْ هُوَ نَفْسُ أَذَانِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، الَّذِي جَادَلَ عَنْهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ أَمَامَ قَاضِي هَارُونَ الرَّشِيدِ أَبِي يَوْسُفَ، فَأَقْنَعَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ، وَيَتْرَكَ فِيهِ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ صَاحِبِهِ.

وَهَاكُمُ الْبَيَانُ: كَانَ أَذَانُ الْمَدِينَةِ يُشْنَى فِيهِ التَّكْبِيرُ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى التَّرْجِيعِ - وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ بِصَوْتٍ خَافَتْ كَلِمَةُ الشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ يَرْفَعُ الصَّوْتَ بِهِمَا - بَيْنَمَا كَانَ أَذَانُ الْعِرَاقِ - حَيْثُ مَقَرَّ الْخِلَافَةِ - يُرَبِّعُونَ التَّكْبِيرَ، وَيَحْذِفُونَ التَّرْجِيعَ، فَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ - يُنْكِرُ عَلَى مَالِكٍ -: «لَمْ تَنْقُصُوا التَّكْبِيرَ، وَتَزِيدُونَ التَّرْجِيعَ؟»، وَرَوَى لَهُ حُجَّجُ الْحَنْفِيَّةِ فِي مَذْهَبِهِمْ، فَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ، وَأَمْهَلَهُ إِلَى وَقْتِ الْأَذَانِ، فَقَالَ لَهُ: «هَلْ سَمِعْتَ؟ كَانَ هَذَا أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ، وَرَثَتُهُ عَنْهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَشَهَدَهُ أَصْحَابُهُ، وَاسْتَمَرَ فِي التَّابِعِينَ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ، جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ!»⁽²⁾، فَاقْتَنَعَ أَبُو يَوْسُفَ، وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهُ طَالِبُ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ وَلَوْ كَانَ قَاضِي الْخِلَافَةِ (وَزِيرُ الْعَدْلِ) هَارُونَ الرَّشِيدَ. وَالزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ عِنْدَهُمْ لَهَا رَوَايَاتٌ صَحِيحَةٌ، لِهَذَا (ابْتَلَعَهَا) أَهْلُ الْمَذْهَبَيْنِ، كُلُّ يَلْتَزِمُ بِمَذْهَبٍ صَحِيحٍ.

وَالَّذِي أَلْأَحِظُهُ فِي أَذَانِنَا الْيَوْمَ، أَنَّهُ دَخَلَهُ فُسَادُ التَّطْرِيبِ، وَأَخْرَجَهُ عَنِ السَّهُولَةِ

(1) انظر: ابن خلكان. وفیات الأعيان. ج 5/ ص 373-374.

(2) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 124.

والسماحة، تقليدًا لغيرنا، أخذناه من (السينما)، وهذا محقوت، غير موروث عن أهله في المسجد.

كما يُنكر في أذاننا أنه لا شرقي ولا غربي... إنه لُفّق فيه، فاتّبع بعض مؤذّنيننا المالكية في ثنية التكبير، واتّبعوا الحنفية في حذف الترجيع، فصار الأذان لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، - نعوذ بالله! - وهذا هو الأذان المُذاع في الإذاعة المرئية في رمضان، والمسموعة على طول الزمان، وكنتُ لاحظتُ ذلك لبعض المسؤولين في وزارة شؤون الدين.

1993 / 03 / 08م

حماية الأذان مسؤولية دينية

ذكرنا في مقال سابق أنّ الأذان من شعائر الله، فالقيام به واجب على المسلمين، وعلى وليّ أمرهم أن يُقيمه لهم، وأن يحفظه عليهم: ﴿أَنۡ أَقِمُوا الذِّينَ وَلَا تَنفَرُوا فِيهِ﴾ [الشورى: 13]، ومن إقامته أن يحميه من كلّ تلاعب قد يُفسد عليهم عبادتهم، أو يتسبّب في افتراقهم، والعلماء مُتفقون على أنّ الأذان واجبٌ على جماعة المسلمين في كلّ مصرٍ من أمصارهم، فإن تركه أهل مِصرٍ صحَّ غزوهم، وأذن في حرّهم، لإجبارهم عليه؛ لأنهم تركوا شعيْرَةً من شعائر الدين.

أمّا في كلّ جماعة اجتمعت للصلاة فهو سنّة، والصلاة صحيحة لو صلّوها بغير أذان، وهذا ما صرّحت به كتب المالكية، أنه سنّة في كلّ جماعة طلّبت غيرها للصلاة بصلاتها، فهو سنّة في كلّ مسجد؛ لأنّ إمامه الرّاتب يتنظر من ينضمّ إلى جماعته، ولا يكون الأذان صحيحًا إلّا بعد دخول الوقت، غير أنه يُؤذّن للصبح قبل الفجر - في السُّدس الأخير من الليل - أي قبل الوقت، ثم يُعاد بعد الفجر للصلاة، والأوّل لمُجرّد التنبيه بقُرب الفجر، فلا يجب الإمساك للصائم بالأوّل، لكنه يجب بالثاني، والإفطار بعد سماعه مُوجبٌ للكفارة لمن تعمّد الإفطار.

والأذان الذي يُعلن به صاحبه قبل الوقت قد يتسبب في صلاة من يسمعه، فيُصلي قبل الوقت، والصلاة لا تجب إلا بدخوله، فمن تجرأ عليه عد في المتلاعبين بالدين، وقد تكون عاقبته وخيمة، ويُتهم بالزندقة، كما وقع للشاعر العظيم بشار بن برد، فإنه أذن وهو سكران في غير وقت الصلاة - بالصُّحى - فألقِيَ عليه القبض، وضرب بالسياط، حتى هلك مُتَّهِماً بالزندقة⁽¹⁾، والظاهر من أمره وشعره أنه لم يكن زنديقاً⁽²⁾، فقد وُجد في ديوانه قوله: إنه أراد أن يَهْجُوَ فلاناً، وعزم على ذلك، ثم عرفه أنه هاشمي، من أولي القُربى لرسول الله ﷺ، فأعرض عن هَجْوِهِ، إكراماً لهذه القرابة⁽³⁾. ومثل هذا الكلام لا يَصْدُرُ من زنديق، لكنَّ أذانه في الصُّحى تلاعبٌ بالدين، وفوضى في المسلمين، فاستحق أن يموت غير مأسوف عليه، وسُكِّرَ له؛ لأنه ذنبٌ آخر له.

وقد رأينا من يؤخر الأذان عن وقته، وهذا قد لا يضر في غير رمضان، أما في شهر رمضان فقد لا يضر أيضاً، إلا في الفجر، فإن تأخيرَه يلزم منه اضطراب وقت الإمساك، فيظن الصائم أنه يُمكنه أن يستمر في الأكل والشرب وتناول المفطرات، وهذا غير جائز بعد الفجر، فالواجب أن يكون الأذان في وقته، ومن أذن بعده مُنع من أذانه، وأدب لجراءته، وعلى ولي الأمر أن يحول بينه وبين هذا الإفساد، وهذا من إقامة الدين، وهل هناك فسادٌ أشنع من إفساد ركن من أركان الدين كالصيام؟ تَبَهَّنَا على هذا منذ ستين، وحذَرْنَا من عاقبته، وها نحن نرى عاقبة الازدواج في السُّلطة قد بَلَغَ بنا إلى

(1) خَرَجَ المهدي إلى البصرة، فلما صار بالبِطائع من همدان مرَّ بِدارِ كان بشار على سَطْحِهَا قائماً، فلما أَحَسَّ بِمُرُورِ المهدي عليه خاف أن يصرفه، فاندفع بشار يُؤذِّن، فقال المهدي: مَنْ هذا الذي يُؤذِّن في غير الوقت؟ فقالوا: بشار، فقال: عليَّ به. فلما مثَّلَ بين يديه قال له: يا زنديق، هذا من بذائك، تُؤذِّن في غير الوقت، تَكَلِّتُكَ أَثُوكَ، فلو سَكَتَ لَسَأَلْتُكَ ما عُرفَ مكانُكَ. ثم أَمَرَ بِصَرْبِهِ بالسياط، فَضْرَبَ حتى مات. انظر: الوطواط. غرر الخصائص الواضحة. ص 513.

(2) انظر: مقدمة الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور على ديوان بشار بن برد. ج 1/ ص 24 - 42.

(3) انظر: المبرد. الكامل في اللغة والأدب. ج 3/ ص 142 - 143.

رَفَعَ السلاح، وقد ابتداء - مع الأسف - من الاختلاف في الصلاة والمساجد والأذان والصيام والإفطار وصلاة العيد !

وَمَا نَذْكُرُهُ مِنْ اهْتِمَامِ قَوْمِنَا بِهَذِهِ الشَّعِيرَةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنَ الْعَدَوَانِ الْغَاشِمِ أَيَّامِ الْإِحْتِلَالِ، أَنَّ أَحَدَ الْحُكَّامِ الْفَرَنْسِيِّينَ لَوْلَايَةِ قَسَنْطِينَةِ أَزْعَجَهُ أَذَانُ الصَّبْحِ، وَكَثُرَتْ شِكَاوَى الْأُورِبِيِّينَ مِنْهُ، فَاسْتَدْعَى نَائِبَ الْمُسْلِمِينَ، الْمَرْحُومَ (ابْنَ عَيْسَى)، مِنْ سُلَالَةِ الْقَائِدِ الْكَبِيرِ (ابْنَ عَيْسَى)، وَاسْتَشَارَهُ فِي إِبْطَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزْعِجُ النَّائِمِينَ، فَقَالَ لَهُ: «أَوَافَقُكَ عَلَى وَجُوبِ عَدَمِ إِزْعَاجِ النَّاسِ، فَالْمُسْلِمُونَ يَشْكُونُ مِنْ أَجْرَاسِ الْكَنِيسَةِ، وَإِنَّمَا قَدْ تَسَبَّبَ لَهُمْ فِي إِجْهَاضِ الْحَوَامِلِ، فَاسْتَشِيرُوا أَنْتُمْ رَاعِيَ الْكَنِيسَةِ، وَأَنَا أَسْتَشِيرُ الْإِمَامَ، فَإِنْ وَافَقَا عَلَى إلْغَاءِ الْأَذَانِ وَالْجَرَسِ، أَلْعَيْنَا مَعًا، وَاسْتَرَحْنَا»، فَلَمَّا سَمِعَ جَوَابَهُ، بُهِتَ الَّذِي كَفَرَ، وَسَلِمَ الْأَذَانُ.

وَفِي الْفَتْرَةِ الْآخِرَةِ - فِي السَّبْعِينِيَّاتِ - هُوِجِمَ أَذَانُ الصَّبْحِ، وَزُعِمَ أَنَّهُ يُزْعِجُ الْمَرْضَى، وَتَحَمَّسَ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ، وَأَطَالَ الْجِدَالَ، فَقُلْنَا لَهُ: «إِنَّ الْأَذَانَ الْيَوْمَ يُوجَدُ فِي كُلِّ عَوَاصِمِ الْعَالَمِ، وَمِنْ سُوءِ حَظِّكَ - وَأَنْتَ مُسْلِمٌ - إِنَّكَ لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَتَخَلَّصَ مِنْهُ فِي بَارِيسَ، وَلَا لَنْدُنَ، وَلَا اسْتَانْبُولَ، وَإِنَّكَ لَوْ ذَهَبْتَ مِنْ بِلَادِنَا الْمُسْلِمَةِ إِلَى بِلَادِهِمْ (الْمُتَحَضَّرَةِ) لَوَجَدْتَ أَجْرَاسَ الْكَنَائِسِ وَأَذَانَ الْمَنَارَاتِ، وَلَا تَجِدُ النَّاسَ يَحْتَجُّونَ؛ لِأَنَّهُمْ (مُتَحَضَّرُونَ)، وَلِلْمُتَدَيِّنِينَ حَقَّهُمْ فِي إِعْلَانِ طَقُوسِهِمْ حَسْبَمَا تَسْمَحُ بِهِ أَعْرَافُهُمْ وَقَوَانِينُهُمْ، وَكَانَ عَلَيْكَ - وَأَنْتَ مُسْلِمٌ - أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ مَدِينَةَ الْجَزَائِرِ مُسْلِمَةٌ (مُتَحَضَّرَةٌ)، فَمَنْ لَمْ يُعْجِبْهُ دِينُهَا الْقَوِيمُ - لَا الْمُعَوَّجَ - فَلْيَرْتَحِلْ عَنَّا؛ لِأَنَّنَا هَمَجٌ فِي رَأْيِهِ!».

وَنَحْنُ لَا نَنْزَعُ مِنْ ارْتِحَالِ الْأَدْمَغَةِ الَّتِي لَيْسَ بِهَا مُخٌّ، وَلَا نَبْكِي عَلَى مَنْ يُجْلِي بِلَادَهُ، وَيُعَمِّرُ بِلَادَ النَّاسِ، بِدَعْوَى أَنَّ بِلَادَهُ لَا تُوقِّرُ لَهُ الثَّرْوَةَ وَالْكَرْسِيَّ وَالتَّفُؤْدَ.

1993 / 03 / 09 م

الأذان للصبح قبل طلوع الفجر

السؤال:

ما حكم أذان الصبح قبل دخول الوقت بخمس وعشرين دقيقة، وقد أنكرت جماعة على الإمام الذي فعل ذلك؛ لأنه يؤدّي إلى التلبس على مَنْ يُصَلّي في بيته من العجزة والنساء، فيحسبونه وقتاً ويصلّون.

ب. التهامي (الوادي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إنَّ الأذان شرع للإعلام بدخول وقت الصلاة - والصلاة أعظم أركان الدين - وهو واجب في المضر، يُقاتلون إذا تركوه؛ لأنه من شعائر الإسلام. ثم إنه سنة لكل جماعة طلبت غيرها للصلاة، وبكل مسجد من المساجد ولو تلاصقت أو كان بعضها فوق بعض، ويُندب للجماعة بسفر ولو كانوا بفلاة لا يطلبون غيرهم.

ولا يجوز تقديمه على وقت الصلاة، بل يحرم، ويبطل إن وقع، لقوات فائدته، إلّا أذان الصبح فإنه يجوز بل يُستحب تقديمه، بحيث يكون أول السُّدس الأخير من الليل، لإيقاظ النائمين، واستعدادهم وإدراكهم صلاة الليل.

ثم إذا دخل وقت الصلاة بطلوع الفجر، أعيد الأذان، وهو سنة على القول الراجح، حتى يُجتنب اللبس، وقيل: يُكتفى بالأول ولا يُعاد.

قال خليل بن إسحاق في المختصر: «غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى الْوَقْتِ، إِلَّا الصُّبْحُ فَيُسَدُّسُ

الليل الأخير»⁽¹⁾. قال شارحه الدردير: «غَيَّرَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْوَقْتِ وَجُوبًا، فَيَحْرُمُ قَبْلَهُ، وَيَبْطُلُ لِفَوَاتِ فَائِدَتِهِ، إِلَّا الصُّبْحُ يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ أَذَانِهَا بِسُدُسٍ، أَيْ فِي [أَوَّلِ] سُدُسِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَلِأَذَانِ سَنَةٍ، وَتَقْدِيمُهُ مُسْتَحَبٌّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعَادُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالزَّاجِحُ الْإِعَادَةُ»⁽²⁾.

وإنما يُعَادُ لِيَعْرِفَ النَّاسُ دُخُولَ الْوَقْتِ، وَلَا يَقْعُوا فِي التَّبَاسِ، فَيُصَلُّوا قَبْلَ الْوَقْتِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا، وَمَنْ صَلَّى قَبْلَهُ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ.

والأصلُ في القول بجواز الأذان لصلاة الصبح قبل وقتها، ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان لرسول الله ﷺ مُؤَدِّنان، بلال وابن أم مكتوم، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ بِلَالَ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فهذا الحديث الصحيح نصٌّ في جواز وقوع أذان الصبح في الليل قبل طلوع الفجر؛ لأنَّ الرسول قال: «إِنَّ بِلَالَ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ»، وأمرهم بالاستمرار على الأكل والشرب في رمضان؛ لأنه ليلٌ، ولم يَنْهَ بِلَالَاً عَنْ أَذَانِهِ، ثُمَّ أَعْلَنَ لَهُمْ أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْ تَنَاوُلِ السَّحُورِ بِأَذَانِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَدِّنُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ.

وأما المدة بين طلوع الفجر وطلوع الشمس، فإنها تَقْرُبُ مِنْ سَاعَتَيْنِ، قَدْ تَبَلَّغُهَا، وَقَدْ تَقَلَّ بِنَحْوِ عَشْرِ أَوْ سِتِّ دَقَائِقٍ حَسَبِ الْفُصُولِ.

أما جدول أوقات الصلوات، فإنه يُرْسَلُ إِلَى إِمَامٍ كُلِّ جَامِعٍ، فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُعَلِّقَهُ فِي بَيْتِ الصَّلَاةِ، حَيْثُ يَرَاهُ جَمِيعُ الْمُصَلِّينَ، فَطَالِبُوا إِمَامَكُمْ بِذَلِكَ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

1974 / 08 / 14م

(1) مختصر خليل. ص 24.

(2) الشرح الكبير. ج 1 / ص 194. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَبْتَنَاهُ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ.

أذان قد يُفسد الصيام

السؤال:

في حِينَا - بشرق العاصمة - قد نسمع أذانًا للفجر من بعض المساجد، يُخَالِفُ الوقتَ المُعْلَنَ عنه في الإذاعة والتلفزة بالتأخير، فأذان الفجر - وهو الثاني - الذي تأتي بعده الصلاة مباشرة، يقع متأخرًا عن التقويم المُحدَّد من الوزارة بنحو 15 دقيقة، أو 20 دقيقة، ويكون المُصلُّون في أكبر المساجد - ومنها العتيق - قد فرغوا من الصلاة وخرجوا، فأبى الوقتين نأخذ به في صلاتنا وصيامنا، أهو المُعْلَن من هذه المساجد المُخَالِفة، التي تُؤخِّرُ الأذان، أم هو الوقت المُعْلَن من الوزارة الرسمية؟ وما قولكم فيمن أحرَّ الإمساك عن المُفطرات إلى أن يُؤدَّن في مثل هذه المساجد؟ أفيدونا، بارك الله فيكم، وليس لنا غرض ولا خلفيات من إلقاء السؤال.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: سَمِعْنَا هذه الملاحظة من كثير من المواطنين، ثم عَلِمْنَا أن بعض الناس ما يزالون يَحْتَلُونَ بعض المساجد، ويؤدِّنون فيها بإعلان الوقت للعبادة في غير الأوقات التي حدَّتها وزارة الشؤون الدينية، فيَقْدِّمون أو يُؤخِّرون الأوقات المُعَيَّنة منها، تَحْدِيًا و(تَغْنَانًا)، ومن المعلوم أن الوقت المُعَيَّن قد حدَّده علماء مُحْتَضُونَ ومسلمون، موثوق بعِلْمهم وخبرتهم وديانتهم، وليس فيهم من عيب سوى كونهم جزائريين، إن كان هذا عيبًا.

ثانيًا: ومن المعلوم أيضًا، أن الأذان إعلامٌ بدخول الوقت، فلا يَجُوزُ تقديمه على الوقت بحالٍ، إلّا في صلاة الفجر، فإن لها أذانًا يُقدِّم على الوقت، فإذا طلع الفجر أدَّن لها ثانيًا، والذي يُصَلِّي قبل دخول الوقت، لا تَصِحُّ صلاته؛ لأنه أتى بها قبل وجوبها عليه.

وأما تأخير الأذان عن وقته - المُعَيَّن في تقييم الوزارة - قليلاً من الوقت، فلا يُؤثِّر في الصلوات؛ لأنَّ الوقت يمتدّ غالباً، ولكن يُؤثِّر التأخير في أذان الفجر في الصيام، في رمضان أو غيره، كالقضاء للمسافر، والحائض والنفساء، وصيام النَّذْر والكفَّارة والتطوع، فإنَّ الصائِم إذا أخر إمساكه حتى جاء مثل هذا الأذان المتأخّر، يكون قد أمسك بعد تَوَعُّله في النهار، إن أكل أو شرب حتى أذن مؤدّتهم.

ثالثاً: وقد حَكَم فقهاء الإسلام في كلِّ المذاهب، أنَّ مَنْ أكل أو شرب أو جامعَ بعد الفجر، بطلَ صيامه، فإنَّ تَعَمُّد وجبت عليه كفَّارة المُتَنَهَك لِجُرْمَةِ الصيام، كما في حديث الأعرابي⁽¹⁾. ومَا حَكَم به الفقهاء مُسْتَنْبَطٌ عَنْ نَصِّ الآيَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي حَدَّدَ فِيهَا الْبَدَايَةَ وَالنَّهَايَةَ لَوَقْتِ الصَّيَامِ وَالْإِفْطَارِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]، فَلَا مَرُ هُنَا لِلْإِبَاحَةِ وَالْجَوَازِ، أَيْ يُبَاحُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، حَتَّى يَبَيِّنَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ، وَهُوَ الْفَجْرُ الصَّادِقُ، وَأَهْلُ الْبَدَايَةِ يَعْرِفُونَهُ جَيِّدًا.

ومعنى الغاية، أَنَّهُ يُحْرَمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ بِدُخُولِ الْفَجْرِ، فَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ تَنَاوَلَ مُفْطِرًا، فَلَا صِيَامَ لَهُ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْعَقْلَاءُ فِي أَنَّ مَنْ أَكَلَ بِدَقِيقَةٍ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ عَاصٍ لِقَوْلِ اللَّهِ، غَيْرُ مُمْتَثِلٍ لِمَا جَعَلَهُ غَايَةً لِنَهَايَةِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَهَذَا مَا جَعَلَ الْفُقَهَاءُ يَحْكُمُونَ بِالْبَطْلَانِ، وَإِذَا كَانَتِ الدَّقِيقَةُ الْوَاحِدَةُ تُبْطِلُهُ، فَمَا بِالْكَ بِلَدَقَاتِ الْكَثِيرَةِ، كَالْخَمْسَةِ عَشَرَ وَالْعِشْرِينَ، بَلْ بِالْبَدَايَةِ مِنَ الدَّقِيقَةِ الْأُولَى، قَالَ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ: لَوْ أُذِّنَ لِلْفَجْرِ، فَسَمِعَ الْأَذَانَ، وَفَمَّهُ مَمْلُوءٌ بِالطَّعَامِ، فَإِنَّهُ يُلْقِيهِ وَلَا يَبْلَعُهُ، وَلَوْ كَانَ رَافِعًا لِكَاسِ الْمَاءِ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَضَعَهُ، وَيَمُجِّجَ مَا فِي فَمِهِ، وَلَوْ بَلَعَهُ لَكَانَ مُفْطِرًا.

فَمَنْ خَالَفَ عُلَمَاءَنَا، وَأَخَذَ بِرَأْيِ بَعْضِ السَّلَفِ، الَّذِينَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ السُّحُورَ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم. باب: إذا جامع في رمضان. حديث (1936)، عن أبي هريرة .

جداً، فهذه رواية الآحاد عنهم، ورواية الآحاد لا تُبطل ظاهر القرآن، المُوجب للإمساك بمجرّد انتهاء الغاية، فَمَنْ أَبَى وعانَدَ، وقال: لي الحق في الاجتهاد والاستنباط مثل الأئمة مالك وأبي حنيفة والشافعي، قلنا له: فليكن إذن اجتهادك لنفسك، ولا تُعلنه للناس، فإن إعلان مثل هذا من حق أولياء الأمر وحدهم، حتى لا تقع الفوضى وتعمّ مجتمع المسلمين، ولا تُفسد عبادتهم.

رابعاً: فليتق الله مَنْ يَعْمُرُ المساجد، فإن أجدادنا يُطلقون عليها كلمة (جوامع)؛ لأنها محلّ الجمع لا التفريق، الذي يتسبب - لا محالة - في خرابها، وقد أذن الله أن تُرفع، ويُذكر فيها اسمه، ويُسبح له فيها بالغدو والآصال، وليس من التسبيح ما يتسبب في إفطار الناس وقت الصيام، أي بعد طلوع الفجر.

أما الذي يُصرّ على مثل هذا الإعلان الخاطيء، فيتسبب في إفساد الصيام - وحكم من أفسد صيامه، وأبى أن يصوم مع الناس، ولم يُنكر وجوبه، أن يُحال بينه وبين وسائل الإفطار كلّ وقت النهار - ألا يخشى أن يُحجز في مكان لا يستطيع أن يعلن منه الأذان؟ والحيوان - مع سقوط التكليف عنه - قد يُكَمَّم إذا كان شأنه أن ينبح ويعصّ الناس؛ لأنه يؤذيهم!

واجبٌ على أولياء الأمر من المسلمين، أن يُقيموا لهم الدين، حتى لا يتفرّقوا فيه، ولكن بالحكمة، وعلى بقيّة الناس أن يسمعوا ويطيعوا، ومن يُجادل في هذا؟ أليست من كلمات الله؟ أولى الناس بسماع كلماته مَنْ انتصب للدعوة، ونهياً لها، فإن لم يسمع هو، لم يسمع منه الناس، جزاءً وفاقاً، وقد خاطب الله كلّ المؤمنين - حُكَّامًا ومحكومين - بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58]، ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، فإن استقام الحاكمون والمحكومون - كلّ فيما أمر به - استقام أمرهم، وريح جميعهم، ذلك وعدٌ من الله للمستقيمين، وإن بقي بينهم خلافٌ فقد أمروا أن يردّوه إلى الله ورسوله إن كانوا

مؤمنين حقًا، وفي حَسْم الخلاف بينهم أَمْر باللين والرَّفَق والجدال بالتي هي أحسن - وهذا حتى مع أعداء الله - قال تعالى: ﴿ خُذِ الْعَقْلَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: 199]، وقال: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّ لَّهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: 125]، فَمَنْ سَلَكَ هذا الطريق اهتدى، وبرَّهن على أنه مسلم حقًا، وبُشِّرَ بِحُسْنِ العاقبة، وَمَنْ أَعْرَضَ ونَأَى فَإِنَّ خَصْمَهُ - في هذه الحالة - هو الله، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ خُصِمَ؛ لأنه لم يَرْضَ بِحُكْمِ الله ورسوله، وَمَنْ لم يَرْضَ بذلك فليس مِنَ المهتدين، وربِّ العالمين ! اقرأ الآيات الناطقة بهذا في سورة النساء ثم النور، يَنْقِشِعْ عَنْكَ الدَّيْجُور.

فخلاصة الجواب للسائل: أنَّ الإعلان بالأذان يتولاه وليُّ الأمر، وَيُسأل عنه أمام الله ثم أمام الناس، فإن اجتهد وأصاب، شُكِرَ وَضُوعِفَ له مِنَ الله الأجر، وإن أخطأ في شيء منه، نُصِحَ وَنُبِّهَ إلى الخلل مِنَ الخبراء العارفين، بما لا يُحْدِثُ بَلْبَلَةً في المسلمين.

أما أَنْ يُعْلِنَ أَحَدٌ للعموم بما يُخَالِفُهُ، وَيَتَسَبَّبُ في بطلان العبادة، وإحداث الشقاق والفوضى، فهذا لم يَقُلْ به أَحَدٌ، وليس مِنَ الدين، قال ربُّ العالمين: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: 159]، وقال: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: 105]. صدق الله العظيم، اللهم هل بلغت؟ فاشهد.

1993 / 03 / 13م

أذان الصبح في زمن حالة الحصار

السؤال:

يكون أذان الصبح اليوم في ولاية الجزائر وضواحيها بعد الساعة الرابعة بقليل، والحال أنَّ حالة الحصار تستمر إلى ما بعد الخامسة، فهل لكم أَنْ تُنَبِّهُوا المسؤولين إلى تلافي الأمر، ومراعاة هذه الشَّعْبِيرة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أحسنتم في سؤالكم هذا وأجملتم، ونصحتهم الأئمة والأئمة، فالأذان شعيرة عظيمة من شعائر الإسلام، لا يمكن أن يتركها قوم في مدينتهم، فإن فعلوا استحقوا أن يُقاتلوا من أجل تركها، ثم إنها سنة في كل جماعة طلبت غيرها، ولنا الثقة في سلطاننا المدنية والعسكرية أنهم لا يريدون من حالة الحصار إلا المحافظة على الأبدان والأموال والأديان، فالحصار كالدواء المر يتجرعه المريض.

ثانياً: ولما كان الأذان بهذه المثابة من شعائرنا، فيجب اعتباره من مستثنيات حالة الحصار، بحيث يُرخص في الخروج إليه مثل غيره ممن نص عليهم قانون الحصار، ثم إن الأذان هو إشعار بدخول وقت الصلاة، فلا بأس أن يؤذن لمن يصلون في بيوتهم، أو يمسيكون في صياهم، دون أن يخرجوا، ما دامت الظروف غير عادية، مثلما هي عليه الحالة في بعض ولايات البلاد منذ إعلان الحصار، التي توجب على العموم عدم الخروج من منازلهم إلا برخصة خاصة تستثنى بعضهم، لقضاء مصالح عمومية لا يمكن تأجيلها، وقد عيّن هؤلاء بالصفة فقاموا بواجباتهم.

ثالثاً: فالواجب على وزارة الشؤون الدينية أن تتدخل لدى الدوائر المختصة في إدارة الأمن والجند، ليمنحوا رخصة خاصة للأئمة والمؤذنين والقائمين بمساجد الأحياء، حيث يعلنون الأذان في وقته، ويقيمون الصلاة في مساجدهم، وحتى لا تكون المساجد في الصباح خالية كالمقابر، نسأل الله أن يرفع عنا هذه الغمة، ويقلل عثرتنا، ويعجل بجبر كسرنا، ويسبل علينا رداء الأمن والأمان، فقد وعد المؤمنين أن يبدلهم من بعد خوفهم أمناً، على أن يعبدوه وحده، ولا يشركوا به شيئاً.

1995 / 05 / 09 م

ملاحظة: قدّمت وزارة الشؤون الدينية إلى الحكومة طلبًا بوجوب التدخل في الأمر، وتحديد وقت الحصار، حتى يكون مناسبًا لصلاة الفجر، فصّدر الأمر، وقدّمت حالة رفع الحصار إلى الساعة الرابعة، وهذا منذ عهد رئيس الحكومة عبد السلام بلعيد، ويوم العيد لاقيته فأخبرني بالأمر، فشكرته، وأذن للقائمين على الجامع من مؤذنين وقّيم أن يُعاملوا معاملة المأذون لهم في الخروج إلى مهماتهم وقت الحصار، وهذه شهادة حقّ وجب علينا تبليغها، وما شهدنا إلّا بما علّمنا.

حكم تارك الصلاة

السؤال:

هل تارك الصلاة مُشرك أم عاصٍ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

الاختلاف في قتله:

إنّ مَنْ تَرَكَ الصلاة تَهَاوُنًا، واعْتَرَفَ بوجوبها عليه، ليس كافرًا، يُؤدَّب ويُعزَّر ويُستتاب، فإن لم يَتُبْ حتى خَرَجَ وقتها، يُحْكَم بِقتله عند مالك والشافعي، ويُقتل حدًّا لا كُفْرًا.

هذا مذهب الإمامين مالك والشافعي، وذهب بعض الأئمة إلى أن تارك الصلاة لا يُقتل، قال الإمام أبو بكر ابن العربي: «أما أنّ العلماء اختلفوا في قتله إذا تَرَكَ الصلاة عمدًا، فقال أبو حنيفة: لا تُجوز إراقة دمه، لكنه يُؤدَّب على استخراج هذا الحقّ منه بالسَّوط، وإن أدّى إلى تَلَفِ نفسه. وقال مالك والشافعي: يُقتل آخر الوقت. قال متأخرو علمائنا: لا يُقتل [ضَرْبَةً] بالسيف، ولكنه [يُنْحَس] بالحديد حتى تَفِيضَ نفسه، أو يَقُوم

بالحق الذي عليه من فعلها، وبهذا أقول. وقال أبو المعالي: لا أرى أن يُسَفَكَ دَمُ امرئٍ مُسْلِمٍ على تَرْكِ الصلاة بغير نَصٍّ [مِنْ] كتاب الله، ولا سُنَّةِ رسول الله، ولا قياس [جَلِيٍّ] ⁽¹⁾.

فهذه النصوص عن هؤلاء الأئمة، تُبرهن على مذاهب كلٍّ، ونرى أن أبا بكر ابن العربي مَالٌ إلى تعزيره؛ لَأَنَّ ضَرْبَةَ السيف تُزهِقُ رُوحَهُ فوراً، والضربُ بغير السيف يَمْتَدُّ معه عُمُرُهُ، فَلَعَلَّهُ يَتُوبُ. أمَّا أبو المعالي فقد احتجَّ بأنه لم يَرِدْ نَصٌّ - لا مِنْ كتاب ولا مِنْ سُنَّةٍ - كما وَرَدَ في غيره مِنَ العصاة، فَقَاتِلِ الْعَمْدَ: النفس بالنفس، والحِرَابَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ [المائدة: 33]، والزُّنَاةُ الْمُحْصَنُونَ صَحَّ الْحَدِيثُ الْقَوْلِيُّ وَالْفَعْلِيُّ فِي رَجْمِهِمْ، أمَّا تَارِكُ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ فِي قَتْلِهِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا قِيَاسٌ جَلِيٌّ، لِهَذَا صَعِبَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِي الْقَوْلَ بِسَفَكِ دَمِهِ.

حُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِكُفْرِهِ وَتَأْوِيلُهَا:

مَنْ الَّذِينَ قَالُوا بِكُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ الْمَالِكِيَةِ ابْنُ حَبِيبٍ، صَاحِبُ مَالِكٍ، وَرِئِيسُ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ تَمَسَّكُوا بِالْحَدِيثِ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» ⁽²⁾، قَالَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ

(1) ابن العربي. العواصم من القواصم (آراء أبي بكر بن العربي الكلامية). ص 357. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنَ العواصم مِنَ القواصم.

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة، حديث (1079)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب: الحكم في تارك الصلاة، حديث (463)، والترمذي في كتاب الإيمان، باب: ما جاء في ترك الصلاة، حديث (2621)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب»، والحاكم في المستدرک (ج 1/ ص 45)، وقال: «حديث صحيح الإسناد، لا تُعرف له عِلَّةٌ بوجهٍ مِنَ الوجوه، فقد احتجَّ جميعاً بعبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه، واحتجَّ مسلمٌ بالحسين بن واقد ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ولهذا الحديث شاهدٌ صحيح على شرطهما جميعاً». وقال الذهبي في تعليقه: «صحيح ولا تُعرف له عِلَّةٌ».

العربي بعد إيراده الحديث: «هذا قولٌ صريح في حديث صحيح، لو لم يُعارضه سواه لقلنا به، لكن صدنا عنه معانٍ»، ثم يبيّن تأويل الكفر بأنه ليس المراد منه الشُّرك المُضاد للإيمان، وإنما المراد منه ما قابَلَ شُكْرَ النعمة، قال:

«المعنى الأول: أن لفظ (كفر) قد يرد في الشريعة بمعنى: أشرك وخرج عن الملة، وقد يرد بمعنى: لم يشكر حقَّ النعمة، قال النبي ﷺ للنساء: «إِنِّي رَأَيْتُهُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، قالوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «بِكُفْرِهِنَّ»، قيل: أَيْكُفْرُنَ بِاللَّهِ؟ قال: «يَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، وَيَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ أَسَأْتَ إِلَيْهَا يَوْمًا وَاحِدًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»⁽¹⁾. وقد يرد - أي الكفر - بمعنى السُّتْر، لقوله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبْقَى مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ»⁽²⁾، قيل: بمعنى سَرَّ نفسه عما يجب عليه أن يظهرها له، وقيل: إنه كالأول في أنه كَفَرَ نعمة سيّده، أي لم يشكرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا﴾ [البقرة: 152]، فجعله من الكفر الذي هو ضدّ الشكر، لا ضدّ الإيمان الذي هو توحيد الله.

المعنى الثاني: أن النبي ﷺ قال: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»⁽³⁾.

المعنى الثالث: أن عبادة روى عن النبي ﷺ، قال: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، مَنْ جَاءَ بِهِنَّ، لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الكسوف، باب: صلاة الكسوف جماعة، حديث (1052)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(2) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: تسمية العبد الآبق كافراً، حديث (68)، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(3) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: {وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاجِزَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ}، حديث (7439)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(4) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: فيمن لم يؤتِر، حديث (1420)، وابن ماجه في كتاب إقامة =

قال ابن العربي - بعد سَرِدِهِ لهذا الحديث -: «وهذا نصٌّ قاطعٌ، فإنَّ الكافر لا يكون في مشيئة المغفرة»⁽¹⁾، ويعني بذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ التَّوْبَةَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: 18].

وقد بانَ بما تقدَّم أنَّ تارك الصلاة الذي لم يُنكِر وجوبها، لا يُقَطَّع بكُفْرِهِ حتى لا يُقبَل منه بقية العبادات، فالإيمان وحده - أو الإسلام وحده على الأصحَّ في التعبير - هو الذي يُشترط في [صِحَّة] بقية العبادات كالصلاة، والزكاة، والحج، وقد قال ابن عاشر أنَّ في الشهادتين «شرطُ الباقيات». أمَّا بقية أركان الإسلام فإنَّ كُلاًَّ منها قائم بنفسه، فقولُ المفتي: «نقول له أنَّ صيامك باطل غير صحيح، لا يَنفَعُكَ عند الله، ولا يُقَرِّبُكَ إليه»، وقوله: «تَرَكَ الصلاة كُفْرًا، ولا يُقبَل مِن تاركها صوم»، قولٌ من لا يتحرَّى في فتواه، ويَبعث اليأس في قلوب ملايين من العصاة، ولا اعتراض لنا في استعمال لفظ (كافر) صفةً لتارك الصلاة؛ لأنه واردٌ في الحديث، ولكن لفظ الكفر ورَدَ استعماله - كما تقدَّم - في الكفر بالإيمان، وفي الكفر بالإحسان، فما الذي يجعلنا نَحْمِلُهَا على الأوَّل، ولا نَحْمِلُهَا على الثاني؟ وقد وَصَفَ النبي ﷺ النساءَ بالكفر، فلمَّا سُئِلَ: «أَيَكْفُرُنَّ بِاللَّهِ؟»، قال: «يَكْفُرُنَّ الْإِحْسَانَ»، وبَيَّنَّ غاية البيان.

يُعجبني قول الأستاذ أحمد بَرِّي، أنَّ الواجب على المفتي أن يذكُر في فتواه مذاهب

= الصلاة، والسنة فيها، باب: ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها، حديث (1401)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب: المحافظة على الصلوات الخمس، حديث (461)، ومالك في الموطأ (ج1/ ص123)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه. قال ابن عبد البر في التمهيد (ج23/ ص288): «لم يَخْتَلَفْ عن مالك في إسناده هذا الحديث فهو حديث صحيح ثابت».

(1) العواصم من القواصم (آراء أبي بكر بن العربي الكلامية)، ص355-356.

(2) في النسخة المطبوعة: [حجة]. والصواب ما أثبتناه.

العلماء، حتى يكون الناس على بَيِّنَةٍ مِنَ الأمر، وَحَمْلُهُمْ عَلَى مَذْهَبٍ وَاحِدٍ هُوَ عَيْنُ التَّعَصُّبِ المَذْهَبِيِّ الذَّمِيمِ، وَنَحْنُ نُنَزِّهُ عَنْهُ الْعَلَامَةَ صَاحِبَ الْفَتْوَى، وَلَكِنْ لَا نُقَرِّره عَلَى بَطْلَانِ صِيَامٍ مَنْ كَانَ يَصُومُ وَلَا يُصَلِّي، إِنْ تَابَ مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ تَوْبَةً نَصُوحًا بَعْدَ حِينَ، أَمْ يُقَالُ أَنَّهُ لَا تَوْبَةَ لَهُ، أَوْ يُقَالُ لَهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُعِيدَ صَوْمَهُ، وَيَقْضِيَهُ كُلَّهُ، كَمَا يَقْضِي الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ، وَهَذَا مُقْتَضَى جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا، فَعَلِيهِ قَضَاؤُهَا، وَشَدَّ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَوْضُوعِ⁽¹⁾. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

حُكْمُ صَلَاةٍ مَانِعِ الزَّكَاةِ

السؤال:

هل صلاة مانع الزكاة مقبولة أم لا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة. إِنَّ الصَّلَاةَ عِمَادُ الدِّينِ، وَرُكْنُهُ الْمَتِينُ، وَالْمُصَلِّيُّ يُنَاجِي رَبَّهُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ⁽²⁾، فَعَلِيهِ أَنْ يَسْتَعِدَّ لِهَذَا الْإِتِّصَالِ السَّامِيِّ بِرَبِّهِ بِالطَّهَارَةِ الْحُسْنِيَّةِ، وَالطَّهَارَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ النَّفْسِيَّةِ، وَأَنْ يَتَوَجَّهَ شَطْرَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي زِيَّتِهِ مِنَ اللَّبَاسِ، أَيْ طَاهِرِ الثَّوْبِ، مُسْتَوْرٍ الْأَعْضَاءَ، غَيْرِ مَكْشُوفِ الْعَوْرَةِ.

إِنَّ هَذَا الْإِتِّصَالَ الرُّوحِيَّ - بِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ خَمْسَ مَرَّاتٍ عَلَى الْأَقْلَى فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، يَقْرَأُ

(1) انظر: ابن حزم. المحلى بالآثار. ج 2/ ص 10، وعبارته فيه: «وَأَمَّا مَنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ الصَّلَاةَ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا، فَهَذَا لَا يَقْدَرُ عَلَى قَضَائِهَا أَبَدًا...».

(2) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: المصلي يناجي ربه عز وجل، حديث (531)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ...».

القرآن، ويركع، ويسجد، خاشعاً مُتَذَلِّلاً - لا بُدَّ أن يُطَهِّرَ نفسه وَيُزَكِّيَهَا، فتستقيم من اعوجاجها، وتَسْمُوَ بعد انحطاطها، وتبتعد عن الدنایا، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]. والمؤمنُ الذي يَشْهَدُ أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويُقيم الصلاة، لا يَمْنَعُ الزكاة؛ لأنَّ مَنَعَ الزكاة من كبائر الإثم، فهو إبطالٌ لركنٍ من أركان الدين، كما أنه لا يُفْطِرُ في شهر رمضان بغير عذر، مُتَّهِكاً حُرْمَةَ الصيام، كما أنه لا يَرْتَكِبُ فاحشةَ الزنا، أو شُرْبَ الخمر، أو لَعِبَ الْمَيْسِرِ، فإن وُجِدَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وهو يُؤَدِّي الصلوات الخمس، ويُعْلِنُ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فهو المرتكبُ كبائر الذنوب، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليه، ومذاهب الفرق الإسلامية في الحُكْمِ عليه⁽¹⁾.

ثم نقول: ماذا يَقْصِدُ بقبول الصلاة أو عدم قبولها؟ إذا كان المراد بقبول الصلاة، براءة ذِمَّتِهِ مِنَ الْمُطَالَبَةِ بِقَضَائِهَا، فإنَّ الفقهاء يَحْكُمُونَ على الفعل بالصُّحَّةِ والفساد، بالنَّظَرِ لتوفر شروطه، وانتفاء موانعه، واشتئاله على فرائضه، فإذا استَجْمَعَ شروطه، وانتفت موانعه، واشتمل على جميع فرائضه، قيل فيه: إنه صحيح مقبول.

فالصلاة شروطها: طهارة الحُبْثِ من جسمٍ وثوبٍ ومكانٍ، وطهارة الحَدَثِ بالوضوء والغسل، وسَرُّ العورة، واستقبال القبلة، ودخول الوقت... الخ.

وفرائضها: مثلُ النية، وتكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والقيام لهما، والركوع، والرَّفْعُ منه، والسجود، والرَّفْعُ منه، والسلام... الخ.

فإذا اشتملت الصلاةُ الشروطَ والفرائضَ، وَخَلَّتْ مِنَ الْمَوَانِعِ، فالفقيه يقول: هي صحيحة مقبولة، أي لا يُطَالَبُ مَنْ أَدَّاهَا مَرَّةً بِقَضَائِهَا.

وإذا كان المراد بقبولها، أن الله يُشَبِّهُ عليها ويَجْزِيه، فَمَنْ يَعْلَمُ بذلك؟ إنَّ هذا من

(1) انظر فتوى: حُكْمُ مَانِعِ الزكاة.

عِلْمُ الْغَيْبِ، وَقَدْ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ، وَلَا يَعْلَمُ بِهِ أَحَدٌ، وَمِنْ الْجُرْأَةِ عَلَى اللَّهِ، قَوْلُ أَحَدٍ فِي أَحَدٍ: «قَدْ أَثَابَكَ اللَّهُ، وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، هَذَا لَا يُقَالُ لِأَحَدٍ بِعَيْنِهِ، إِلَّا مَنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَى الْغَيْبِ، كَمَا وَقَعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَالْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَكَأَهْلِ بَذَرٍ. وَإِنَّمَا يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، وَأَنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ الظَّالِمِينَ وَالْكَافِرِينَ، وَهَكَذَا.

فَلَا يُقَالُ لِلْمُسْلِمِ النَّاطِقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، إِذَا قَامَ بِبَعْضِ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، وَقَصَّرَ فِي غَيْرِهَا: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْكَ مَا فَعَلْتَ، حَتَّى تَفْعَلَ مَا تَرَكْتَ»، فَإِذَا كَانَ يُصَلِّي وَلَا يُزَكِّي، فَإِنَّهُ يُرَغَّبُ فِي الزَّكَاةِ، حَتَّى يُضَيِّفَهَا إِلَى الصَّلَاةِ، فَيَصِيرُ قَدْ أَقَامَ مِنَ الدِّينِ ثَلَاثَةَ أَرْكَانٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَصُومُ وَلَا يُصَلِّي، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صِيَامَكَ حَتَّى تُصَلِّيَ»، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُرَغَّبَ فِي الصَّلَاةِ تَرْغِيئًا، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: 125].

هل تصح صلاة مرتكب الفواحش؟

السؤال:

هل تصح صلاة من يرتكب الفواحش، ويتعاطى اللغو قولاً وفِعْلاً؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

يقول الله سبحانه تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]، فَمَنْ كَانَ مُصَلِّيًا حَقًّا، فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَنْهَاهُ عَنْ ارْتِكَابِ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَإِنَّهُ لَا يَجِدُ وَقْتًا لَارْتِكَابِ هَذِهِ الْفَوَاحِشِ؛ لِأَنَّ قَلْبَهُ مُعَلَّقٌ بِالصَّلَاةِ وَبِالْمَسْجِدِ، فَإِذَا حَدَّثَهُ الْوَسْوَاسُ بِفَاحِشَةٍ، حَدَّثَهُ قَلْبُهُ بِالصَّلَاةِ، وَمُنَاجَاةِ مَوْلَاهُ.

ومع ذلك، فإننا نرى بعض الذين يُصَلُّون، يجلسون إلى موائد القمار، أو يأكلون الربا، أو لا يتَوَرَّعون عن مال اليتامى، أو لا يَرَفَّعون عن الكذب أو الغش، وقد يَرتادون ديار العُهر، ويَقْرَبون الزنا، وكلُّ هذه من الفواحش.

لا شَكَّ أَنَّ هؤلاء غافلون عن معنى الصلاة، ساهون عنها، ولو كانوا مُقيمين الصلاة لَنَهَتْهُمْ صلاتُهم عن الفحشاء والمنكر، ولَأَعْرَضُوا عن اللُّغو، وقالوا للجاهلين: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ لَا تَبْنِىَ الْجَنَاهِلِينَ﴾ [القصص: 55].

ولعلَّ الجُهالة سببٌ من أسباب غَوَايَتِهِمْ، وَخَلَطِهِمُ الْعَمَلَ الصَّالِحَ وَالْآخِرَ السَّيِّئَ، فعسى الله أن يتوب عليهم، ويَهْدِيَهُمْ سَوَاءَ السَّبِيلِ. وما داموا يُصَلُّون، فالرَّجاءُ فيهم وفي هدايتهم قريب، وسوءُ الظَّنِّ بالناس لا يَنْبَغِي.

وقبولُ الصلاة، إذا أُريدَ به براءة ذِمَّةِ الْمُصَلِّي، وَتَرْكُ مُطَالَبَتِهِ بِالْقَضَاءِ، فيكفي في ذلك أن تشتمل صلاتُه على شروطها، وتُسَكِّمَلْ فروضُها، وتُخْلَوَ مِنْ مَوَانِعِهَا، فالفقهاء يَحْكُمُونَ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وعدمِ إعادتها.

وإذا أُريدَ به قبولها عند الله، بإعطائه ثوابها، وجزاء العبد عنها، فهذا سِرٌّ عنده، لا يَطَّلِعُ عليه أحدٌ، فهو الذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ. غفر الله ذنوبنا، وسَتَرَ عيوبنا.

قبل الختام، أُنَبِّهُ إِخْوَانِي إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبِ الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ، بِالصَّبْرِ وَالْأَنَاقَةِ، وعدمِ اليأسِ مِنَ النَّاسِ، وقد جاء في الحديث: «مَنْ قَالَ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ، أَوْ هُوَ أَهْلَكُهُمْ»، رواه مالك، ومسلم، وأبو داود. والسلام عليكم ورحمة الله.

يُصَلِّي وَيَأْكُل الْخَنزِير

السؤال:

إنسان يُصَلِّي وَيَأْكُل الْخَنزِير، هل تَصِحَّ صَلَاتُهُ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

لحم الخنزير حرام على المسلم، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: 3]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، فلحم الخنزير رِجْسٌ، أي نجس. فمن أكله، نسأله: لماذا يأكله؟ فإن قال: «لم أجِدْ غيرَه، فأنا مُضْطَرٌّ إليه»، وكان حقًّا مُضْطَرًّا إليه، حلَّ له أكله.

وإن كان غير مُضْطَرٍّ إليه، وقال: «أكله لأنه حلال وليس بِحَرَامٍ»، فهذا كافر مُرْتَدٌّ يُقْتَلُ.

وإن قال: «هو حرامٌ حقًّا، ولكن غلبتني شهوتي، فأنا أكله لِلدَّيِّ وشهوتي»، منعناه منه إن قدرنا، وأدبناه على فعله، وعزَّزناه بما نقدر عليه، ويتولَّى ذلك أهل الحُكْمِ مِنَّا.

وأما صَلَاتُهُ، فإنها شيء آخر، إذا أداها كما أمر به من طهارة حَدَثٍ وَخَبَثٍ، وَسَرِّ عورة، واستقبال قبلة، وأتى بفرائضها، فصلَّاته صحيحة، أي لا يُطالَبُ بقضائها، وأما قبولها عند الله، فذلك أمرٌ يَعْلَمُهُ اللهُ، وأما الفقيه فيَنظُرُ إلى العمل ظاهراً، ولا علاقة له بالباطن.

استقبال القبلة بالرجل الممدودة

السؤال:

أنا رجل من قدماء المجاهدين، أُصِيبت رجلي اليسرى بِعَرَجٍ، وأصبحت لا أستطيع قَبْضُهَا وَثْنُيْهَا كما أريد وحسب حاجتي، فإذا جلست مَدَدْتُهَا إلى أَمَامٍ، وإذا كنت في الجامع للصلاة وجلست في الصفِّ، فقد أَسْتَقْبَلُ بها القبلة اضطرارًا، وربما وجدتُ من العامة أو بعض أهل العلم إنكارًا.

فما الحُكْم؟ وهل أمتنع من دخول المسجد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: لا أصل لهذا الإنكار، ولا حَرَجٌ عليك إذا مَدَدْتَ رجلَكَ نحو القبلة، فليست بِعَوْرَةٍ، ولا يَجُوزُ لك تَرْكُ الجماعة، أو التخلُّفُ عن الجمعة لهذا السبب، ولو كان في القضية تكليفٌ، لَكُنْتَ مُعْفًى من ذلك؛ لأنَّ الله يقول في كتابه المبين: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: 17].

ثانيًا: نَصَّ علماؤنا على أَنَّ المسلم يَجُوزُ له استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، إذا كان بمنزل مَبْنِيٍّ، بينه وبينها حاجز، وفي ذلك يقول الشيخ خليل في المختصر: «وَجَارَ بِمَنْزِلٍ [وَطْءٌ] وَبَوَّلَ مُسْتَقْبِلَ قِبْلَةٍ وَمُسْتَدْبِرَهَا، وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ، وَأَوَّلَ بِالسَّائِرِ وَبِالإِطْلَاقِ، لَا فِي الْفَضَاءِ... الخ»⁽¹⁾.

ونَصَّ الدردير على أنه يَجُوزُ له بالمنزل الوَطْءُ والبول والغائط، مُسْتَقْبِلَ القبلة

(1) مختصر خليل. ص 15، وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

وَمُسْتَدِيرَهَا، إِنْ أُلْجِيَ إِلَى ذَلِكَ، وَكَانَ مُضْطَرًّا، بَلْ وَلَوْ لَمْ يُلْجَأْ إِلَى ذَلِكَ، وَكَانَ بِإمكانه التَّحَوُّلُ عَنِ الْقِبْلَةِ مِنْ غَيْرِ عُسْرٍ وَلَا مَشَقَّةٍ، كَمَا إِذَا كَانَ فِي رَحْبَةِ الدَّارِ، أَوْ فِي مَرَاحِيضِ السُّطُوحِ وَفَضَاءِ الْمُدُنِ، فَالْمُرَادُ بِالْمَنْزِلِ مَا قَابَلَ الْفَضَاءَ⁽¹⁾.

أَمَّا فِي الْفَضَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَلَا اسْتِدْبَارُهَا إِلَّا بِسَاتِرٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى الرَّاجِحِ، وَالْمُرَادُ بِالْفَضَاءِ مَا كَانَ فِي الْحَلَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ وَسْطَ مَدِينَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ.

ثَالِثًا: الْمُسْتَقْبَحُ هُنَا هُوَ فِعْلُ الْوَطْءِ وَإِخْرَاجُ الْفَضْلَةِ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ، مَكْشُوفَ السَّوَةِ، وَلَيْسَ هُوَ مُجَرَّدُ الْاسْتِقْبَالِ، وَلَا قَائِلٌ بِذَلِكَ.

وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ قَالَ بِأَنَّ قَدَمَ الرَّجُلِ سَوَاءٌ وَعَوْرَةٌ يَجِبُ سِتْرُهَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِهَا، وَلَوْ وُجِدَ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ، لَكَانَ حَائِطُ الْمَسْجِدِ سَاتِرًا، يُبِيحُ لَهُ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِي الْفَضَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَنْ خَلِيلٍ فِي حَالِ الْوَطْءِ وَالْبَوْلِ بِمَنْزِلٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1978 / 02 / 26 م

استعمال البوصلة لمعرفة القبلة

السؤال:

هل يجوز استعمال البوصلة لمعرفة القبلة؟

م. القاسمي (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

(1) الشرح الكبير. ج 1 / ص 108.

أولاً: استعمال البوصلة:

إذا كان المراد من السؤال (البوصلة) المعروفة عند العلماء، والتي تُدعى (البوصلة البرية)، فالجواب نعم؛ لأنّ العلم الحاصل بها يقيني، والقبلة معها تتعيّن بالجهة لا بالعين، فما تُعيّنه هذه الآلة هو الجهة، إذ يُشير طرف إبرتها الممّغطس إلى جهة الشمال دائماً، وإذا عُرِف الشمال، عُرِفَت بقيّة الجهات الأصلية والفرعية، وسهّل معرفة القبلة بالنسبة إلى مَوْقع مُستعملها. قيل أنّ هذه الآلة من اختراع البحّارة العرب، والعلوم الكونية قدّر مشترك بين الأمم.

أمّا إذا كان السؤال عن آلة أخرى تتعيّن بها القبلة مباشرة بالإشارة نحوها، فإنها تحتاج إلى تزكية العلماء المختصّين، وحُكْمهم بصحّتها، أو بفسادها، أو الشكّ فيها.

فقد رأيت آلة مشتهرة بسوق مكة، يُشير سهمٌ فيها إلى القبلة، ومعها بيانات تُرشد إلى كيفية استعمالها، حيثما كان حاملها في القارات ومُدُنِها، وخصوصاً في الأقطار الإسلامية. وإذا صحّت هذه الآلة، فإنّ عيبها الأكبر أنها لا تستوعب ذكر كلّ المَدُن والأماكن، فإنّ ذلك مُتَعَذِّر، بل تكفي بذكر بعضها فقط، وهذا لا يُحقّق الغرض.

وأحسن منها - في نظري - ما اهتدى إليه فلكي جزائري معاصر - هو الأستاذ (عبد الكريم غزلون)، وصادق عليه بعض الفلكيين بالبلدان العربية - وهو معرفة القبلة بالشمس إذا استُقبلت في الصباح من مكان ما، في وقت ما. وقد نُشر ذلك من الوزارة في بعض السنوات ثم أعرض عنه حيناً، ربّما للزُّهد في (البضاعة) المحلية، فالواجب أن يُرشد الناس جميعاً إلى كيفية الاستدلال به، وقد رجع العمل به اليوم (1992)، وهو ما يُشار إليه في التقويم الرسمي بكلمة القبلة... الساعة كذا.

وعلى كلّ حال، فإنّ كلّ هذه الآلات تُعيّن الجهة لا عين الكعبة، فما صَحَّ عند العلماء منها، جاز استعماله واعتماده، وما لم يصحّ، صُرف عنه النظر.

ثانيًا: القبلة شرطٌ في صِحَّة الصلاة:

وهي لِمَن كان في الحَرَم عِندَ الكعبة، وَلِمَن كان خارجها - وهو بمكة - المسجد الحرام، وَلِمَن كان خارج مكة جهتها.

قال القرطبي في الجامع: «لا خِلاف بين العلماء أنَّ الكعبة قِبْلَةٌ في كُلِّ أَفْق، وأَجْمَعُوا على أنَّ مَنْ شاهدَها وعَايَنَها فَرَضَ عليه استقبالتها، وأنه إن تَرَكَ استقبالتها وهو مُعَايِنٌ لها وعالمٌ بِجِهَتِها فلا صلاة له، وعليه إعادة كُلِّ ما صَلَّى... وأَجْمَعُوا على أنَّ كُلَّ مَنْ غاب عنها أن يستقبل ناحيتها وِشْطُرها وتَلَقَّاءَها، فإن خَفِيت عليه، فعليه أن يَسْتَدِلَّ على ذلك بِكُلِّ ما يُمكنه مِنَ النجوم، والرياح، والجبال، وغير ذلك مِمَّا يُمكن أن يُستَدَلَّ به على [ناحيتها]»⁽¹⁾.

ثم نَقَلَ حديث ابن عباس، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الْبَيْتُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْحَرَمِ، وَالْحَرَمُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ فِي مَشَارِقِهَا وَمَغَارِبِهَا مِنْ أُمَّتِي»⁽²⁾.

والآية نَصٌّ في استقبال الجهة، قال تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144]، والشَّطْرُ هنا الجهة والناحية، باتِّفاق أهل التفسير، ومن العلماء مَنْ قال يَسْتَقْبِلُ عَيْنَها، نَقَلَ القرطبي ذلك فقال: «اختلفوا هل فَرَضَ الغائب استقبال العين أو الجهة؟ فمنهم مَنْ قال بالأوَّل. قال ابن العربي: وهو ضعيف؛ لأنه تكليفٌ بِما لا يُوصَلُ إليه، ومنهم مَنْ قال بالجهة، وهو الصحيح لثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنه الممكن الذي يَرْتَبِطُ به التكليف.

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 160. وما بين معقوفين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنْ تفسير القرطبي.

(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 2/ ص 15)، وقال: «تَفَرَّدَ به عمر بن حفص المُكَلِّي، وهو ضعيف لا يُجْتَنَّبُ به، وَرَوَى بِإِسْنَادٍ آخَرَ ضعيف عن عبد الله بن حَبِشٍ كذلك مرفوعًا، ولا يُجْتَنَّبُ بِإِثْلِهِ».

الثاني: أنه المأمور به في القرآن، لقوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾، يعني من الأرض، من شرق أو غرب ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾.

الثالث: أن العلماء احتجوا بالصف الطويل⁽¹⁾.

وفي مختصر خليل، لخص هذا بقوله في شرط استقبال القبلة: «ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن بمكة، فإن شق ففي الاجتهاد نظراً، وإلا فالأظهر [جهتها]⁽²⁾ اجتهاداً»⁽³⁾. وحل الغاز هذا الكلام، أن المصلي بمكة، إذا كان آمناً من عدوان إنسان أو حيوان، فعليه أن يستقبل عين الكعبة، فإن شق عليه استقبال العين، لرض أو هرم أو عجز، فقد تردد فيه المتأخرون، لعدم النص من المتقدمين، فمنهم من قال: لا بد من عينها، ومنهم من قال: يكتفي بجهتها. فإن لم يكن بمكة وما في حكمها، كما إذا كان يراها من الجبال، فإن الأظهر عند ابن رشد أن يستقبل جهتها وشطرها⁽⁴⁾.

قال عlish في شرحه على مختصر خليل، عند الكلام على الاستقبال: «يستقبل جهتها لا عينها، ومقابلته أنه عينها، قاله ابن القصار وغيره، ومرادهم تقدير المصلي ذلك، لا أنه يلزمه استقبال عينها في الواقع، كمن بمكة وما ألحق بها؛ لأن هذا تكليف بما لا يطاق»⁽⁵⁾، يعني: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، كما هو نص القرآن. ومن تمعن في كلامهم، تبين أن الاختلاف لفظي، كما صرح به شراح خليل؛ لأن ابن القصار يقول بالتقدير عمّن اجتهد، لا في الواقع؛ لأنه لا يتحقق إلا لمن كان بمكة.

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 160. وتما وجه الثالث من تفسير القرطبي: «الثالث: أن العلماء احتجوا بالصف الطويل، الذي يعلم قطعاً أنه أضعاف عرض البيت».

(2) في النسخة المطبوعة: [اجتهد]. والصواب ما أثبتناه من مختصر خليل.

(3) مختصر خليل. ص 27.

(4) انظر: الشرح الكبير. ج 1/ ص 223-224.

(5) عlish. منح الجليل شرح مختصر خليل. ج 1/ ص 233.

ثالثًا: كيف يُتوصَّل إلى جهة القبلة؟

إذا ثبت أن الجهة هي المرادة، فكيف يُتوصَّل إليها؟ إنما يُتوصَّل إليها باجتهد أهل الخبرة والمعرفة، والاستدلال بالعلامات التي تُوصِل إلى هدايتهم، إلّا مَنْ كان بالمدينة المنورة، فلا حاجة له إلى الاجتهاد؛ لأنه يَعْرِف القبلة من محراب المسجد النبوي، فإنه كان بالوحي. وذَكَر بعض العلماء أنّ محراب جامع عمرو بن العاص بالفسطاط (مصر)، يُقلَّد ولا اجتهد فيه؛ لأنه صَلَّى فيه نحو 80 من الصحابة، ومثله جامع بني أمية بدمشق، وجامع القيروان بإفريقيا، انظر شرح عليش على المختصر⁽¹⁾.

رابعًا: بعد الاجتهاد في معرفة جهة القبلة

بعد أن يَجْتَهِد مَنْ يَعْرِف العلامات، وَيَتَعَيَّن له الاتجاه الذي أذاه إليه اجتهدّه، يَتَوَجَّه إليه وَيُصَلِّي نحوه وجوبًا، ولو خالفه وصَلَّى إلى غيره بَطَلَتْ صلاته، ووجب عليه إعادتها، حتى ولو تَبَيَّن له مِنْ بَعْد أنه أصاب الاتجاه الصحيح في الصلاة؛ لأنه تَعَمَّدُ مُحَالَفَةً ما هو قبلة في اجتهدّه، نَصَّ عليه في المختصر⁽²⁾.

والمجتهد، إذا كان في خلأٍ أو في بلد صغير، لا يُقلَّد غيره، وعليه أن يَجْتَهِد بنفسه، قال في المختصر: «ولا يُقلَّد مُجْتَهِدٌ غَيْرَهُ»⁽³⁾. شَرَحه عليش بقوله: «[ولا يُقلَّد] شخصٌ (مُجْتَهِدٌ) - أي فيه أهلية للاجتهد في معرفة جهة الكعبة، لمعرفة أدلتها، وكيفية الاستدلال بها - شخصًا (غيره) مجتهدًا، فالاجتهاد واجبٌ، والقدرة عليه مانعة من التقليد»⁽⁴⁾.

ومن قوله نَعْلَمُ أَنَّ المراد من قولهم (مجتهد)، هو مَنْ توفرت فيه الأهلية والمعرفة

(1) مَنَح الجليل. ج 1/ ص 233-234.

(2) قال خليل في مختصره (ص 27): «ويَطْلُت إن خالفها وإن صادف».

(3) مختصر خليل. ص 28.

(4) في النسخة المطبوعة: [لأن فيه أهلية للاجتهد في معرفة جهة الكعبة لمعرفة أدلتها وكيفية الاستدلال بها شخصيًا]. والصواب ما أثبتناه من مَنَح الجليل شرح مختصر خليل. ج 1/ ص 236.

بأدلة الاتجاه نحو القبلة، وكيفية استعمال تلك الأدلة، وليس المراد بالمجتهد أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي وأضرابهم، فربما كان المجتهد أميًا، ولكنه خبير، وقد كان عبد الله بن أريقط دليلًا - في طريق الهجرة - لَمَن بَعَثَهُ اللهُ هاديًا عليه الصلاة والسلام، لكن الرجل - على شركه وجهله - خبير.

خامسًا: لا اجتهاد مع محرابٍ مضرٍ من الأمصار:

إن كان المجتهد في خلاء أو قرية صغيرة، فحكمه ما تقدّم: أن يجتهد ولا يقلّد، أمّا إن كان في مضرٍ من أمصار المسلمين، فالحكم فيه أن يقلّد كمحرابٍ مسجده، ولو كان مجتهدًا، قال خليل: «ولا يقلّد مجتهدٌ غيره، ولا محرابًا إلاّ لمضر»⁽¹⁾. قال في شرحه عlish ما نصّه: «أي بلد كبير، حضر نصب محرابه إليها العلماء العارفون، كبغداد ومصر والإسكندرية، ولو خرب فيجوز تقليده، قاله ابن القصار وابن عرفة والقلشاني، وهو المفهوم من كلام المصنّف»⁽²⁾. فمثل هذه المحارب قد حضر نصبها العارفون، وصلّى فيها العلماء، ولا يخفى عليهم لو وُجد فيها انحراف، كما اشتهر أمر بعضها بمعرفة العلماء الذين نصّوا عليه.

قال عlish: «المحارب التي قطع العارفون بخطئها، كمحارب رشيد، وقرافة مضر، ومثنية ابن خصيب، لا تجوز الصلاة إليها، لا للمجتهد ولا لغيره»⁽³⁾، يعني هذه المخطئة لا غيرها مما حدّث بعدها.

وإن لم يكن مجتهدًا، قلّد في القبلة من هو مجتهدٌ إن صادفه، أو قلّد محرابًا بقرية، أمّا إن تحيّر، أو لم يجد غيره من يقلّده لا مجتهدًا ولا محرابًا، تحيّر جهةً وصلّى إليها، وبرئت

(1) مختصر خليل. ص 28.

(2) منّح الجليل. ج 1/ ص 236.

(3) منّح الجليل. ج 1/ ص 236.

ذِمَّتُهُ. قال خليل في هذا الموضوع: «ولو صَلَّى أَرْبَعًا لِحَسْنٍ»⁽¹⁾. يريد لو صَلَّى الوقت أربع مرّات إلى الجهات الأربع، لِحَسْنٍ عند ابن عبد الحَكَم واللّخمي، والمعتمدُ هو القول الأوّل⁽²⁾.

سادسًا: المنحرف يسيرًا لا يُعيد وجوبًا ولا نَدْبًا:

إن تَبَيَّنَ للمُصَلِّي بعد صلاته أنه انحرف عن القبلة كثيرًا أو يسيرًا، أعاد البصير المنحرف كثيرًا في الوقت، وأمّا الأعمى والمنحرف يسيرًا فلا تُنَدَّب له الإعادة، قال عlish: «وأمّا الأعمى مُطلقًا والبصير المنحرف يسيرًا فلا تُنَدَّب لهما الإعادة في الوقت، إذا تَبَيَّنَ لهما الخطأ بعدها»⁽³⁾. ثم استدرَك أن قبلة القَطْع - كَمَن كان بمكة أو بالمدينة - يَقْطَع الصلاة إن تَبَيَّن الخطأ، ويُعيدُها أبدًا، كَمَن جَهِل استقبال القبلة في الصلاة فصلَّى إلى غيرها، فإنه يعيد أبدًا.

وقال عlish: «يعيد في الوقت على المُعْتَمَد». وقوله هذا صريح فيمن يُعيد أبدًا، وهو الذي صَلَّى عمدًا أو جهلاً إلى غير القبلة، ولو انحرف يسيرًا، إذا كان يراها، أو كان بالمدينة، أمّا إذا صَلَّى إلى جهتها مجتهدًا أو مُقلِّدًا، فإنه لا يعيدها إلّا في الوقت، ما لم يكن أعمى أو منحرفًا يسيرًا، فلا تُنَدَّب له الإعادة.

مَن هو المنحرف كثيرًا؟

فسَّره العلماء بأنه هو مَن استدبر القبلة، أو شَرَّق أو غَرَّب، قال الشيخ عlish في شرحه: «... بأن شَرَّق أو غَرَّب، نَصَّ عليه فيها، وأوَّلَى المُسْتَدْبِرُ»⁽⁴⁾. وغير هذا هو المنحرف يسيرًا.

(1) مختصر خليل، ص 28.

(2) انظر: الشرح الكبير، ج 1/ ص 227.

(3) مِنَح الجليل، ج 1/ ص 238.

(4) مِنَح الجليل، ج 1/ ص 237.

سابعاً: دعوى انحراف كثير من مساجدنا عن الكعبة !

وأما القول: «إن كثيراً من مساجدنا القديمة والحديثة يُلاحظ في محاريبها هذا الانحراف اليسير عن الكعبة»، فجوابه أن نقول: مَنْ الذي حَقَّقَ لكم وجود هذا الانحراف عن الكعبة؟ ونحن في بلادنا غير مُطالبين بعين الكعبة، وإنما بجهة مكة.

هذه دعوى خطيرة، مُجرَّدة عن برهان يقين، وتهمّة فظيعة نوجَّهها إلى الأجيال من أسلافنا بالجهل والإهمال والانحراف، مع أنّ علماءهم وخبراءهم العارفين بالمهنة حضروا تنصيب هذه المحاريب، وصَوَّبوها، وصلَّوا إليها، وصلَّى فيها مَنْ جاء بعدهم لِمُدَّة قرون، مُقرِّين لِمَنْ قبلهم، فهل نُجازِف اليوم بتخطيَّتهم لِمُجرَّد إشارة آلة، قد لا نُحسِّن استعمالها إن صَحَّت، ولا نَقْطع بِصِحَّة كُلِّ واحد منها، أو لِمُجرَّد ادِّعاء شخص لا خبرة له بالدين وأقوال العلماء.

ليس في بلادنا مسجد استدَّبر محرابه القبلة، أو بلغ به الأمر إلى أن غَرَبَ، كُلُّها مُشرَّقة والحمد لله، والشرقُ جهةُ مكة - التي هي قِبَلتنا - وشَطْرُها، وقد تقدَّم النُّقل عن علمائنا - ومنهم خليل وابن عَرَفَة والقُلْشاني - أن محاريب الأمصار تُقلَّد ولا يُجتهد معها؛ لأنَّ الأجيال أَقرَّتها، فإذا لم تكن الجزائر وتلمسان ووهران من الأمصار، فما هو المِضر؟

وأما المشكلات المطروحة، والشَّعْب الحادث، فإنها مُفتعلة، ولو أخضعنا تصرفاتنا لهَوَى المُساغبين وأمنيناها، لا فتَعَلوا غيرها، والعلاج مذكور في كتب فقهاءنا:

أن لا يُنظر في محاريب مساجد أمصارنا القديمة، وتَنَحَّرى غاية التحري - بمعرفة الخبراء والعلماء - في محاريب مساجدنا الحديثة، فهذا - وحده - نعالج شَعْب المُساغبين، إن كان له علاج. والله الهادي.

1989 / 04 / 30م

انحراف المحراب عن القبلة

السؤال:

كُنَّا كَتَبْنَا إِلَيْكُمْ قَبْلَ الْيَوْمِ، نَذْكُرْ لَكُمْ أَنَّ مَسْجِدَنَا الَّذِي أُسِّسْنَاهُ فِي مَطْلَعِ الْإِسْتِقْلَالِ وَتَأْسِيسِ الدَّوْلَةِ لِنُصَلِّيَ فِيهِ الْجُمُعَةَ، قَدْ تَبَيَّنَ لَنَا - مِنْ بَعْدِ - انْحِرَافُ مَحْرَابِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ، كَمَا أَنَّهُ أَصْبَحَ الْيَوْمَ صَغِيرًا، لَا يَتَّسِعُ لَاسْتِعَابِ الْمُصَلِّينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

ولهذا نرجو منكم أن تفتونا في مسألة الانحراف عن القبلة، هل تَصِحُّ معه الصلاة أم تبطل؟ كما نرجو أن تنصحنونا في قضية هدم هذا المسجد، وبنائه من جديد بناءً يجمع بين الاتجاه الصحيح للقبلة، وبين اتساعه لأكثر عدد من المصلين. والسلام عليكم ورحمة الله.

جماعة من المسلمين (سيدي عبد العزيز - جيجل)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

جوابًا عن استفتائكم نقول: عليكم أن تجددوا مسجدكم، يهضم الموجود، وبناء مسجد مكانه، تجتمع فيه الشروط، وذلك:

أولاً: أن استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة، كدخول الوقت، والطهارة، وسر العورة، فمن صلى صلاة دون توفر شرط واحد من هذه الشروط، فالصلاة باطلة.

لهذا يجب عليكم أن تُصَحِّحُوا قِبْلَتَكُمْ، وأن تتركوا - في مسجدكم الجديد - الاتجاه المنحرف، وأن تتحرروا في صلاتكم القبلة الصحيحة فوراً.

وما ذُكرتم من انحراف المحراب في مسجدكم عن القبلة صحيح، رأيته بعيني، واختبرته عندما زُرت بلدكم زيارة خفيفة عام 1404هـ، فوجدته منحرفاً فعلاً.

ثانياً: كما أنني رأيت أن مسجدكم المذكور صغير - نسبياً - وأنه أصبح لا يتناسب مع اتساع العمران، وكثرة السكان عندكم، فمن الواجب الأكيد وَضْع خطة لمسجد جديد كبير، يفي بحاجة المسلمين، وَيَسْتَوْعِب كُلَّ المصلين، وَيُخَصَّصُ فيه مكان مُحَرَّم للنساء، يُحْضِرْنَ الجمعة والجماعة، وَيَتَفَعَّنَ بالدروس والخطبة.

ثالثاً: ولتحقيق هذا يجب على البلدية أن تمنحكم الأرض الكافية، بما يتصل بالجامع الحالي، وتساعدكم بنصيب من المال، بما يُسهِّل عليكم، كما يجب على الولاية أن تساعدكم، بأن تُيسِّر عليكم مادياً وأدبياً وقانونياً، وأما مديرية الشؤون الدينية فهي الواسطة بينكم وبين السُّلْط المحلية.

وعُمدتكم الكبرى - بعد الله - على الشعب السَّخِيَّ بِإِماله في إقامة شعائر الدين، وأن من أفضل ما يدَّخره المسلم في حياته لِمَاته، عمارة بيت من بيوت الله، بالبناء والتشييد، أو بالعبادة وقراءة القرآن والعلم، وبخدمته والحرص على نظافته، وفي الحديث الصحيح: «مَنْ بَنَى مَسْجِداً يَتَّبِعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ»⁽¹⁾.

نسأل الله أن يجعلنا وإياكم ممن يَعْمُرُ مساجد الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

03 محرم 1406هـ / 18 سبتمبر 1985م

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: مَنْ بَنَى مَسْجِداً، حديث (450) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

كيف أعرف القبلة في فرنسا؟

السؤال:

لما أُغَيِّرَ بيتنا أو بلدنا وأذهب إلى فرنسا - مثلاً - لا أعرف القبلة لأُصَلِّيَ، فإلى أين أُنْجِه؟

و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الصلاة ركنٌ من أركان الإسلام، والمحافظةُ عليها واجبٌ أكيد، وتَرْكُهَا - ولو في بعض الأوقات - تهاونٌ عظيم، والقبلة - وهي التوجُّه نحو مكة المكرمة أو البيت الحرام - شرطٌ في صِحَّتِهَا، فَمَنْ عَرَفَهَا صَلَّى باطمئنان، وَمَنْ التَّبَسَّطَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِأَعْيُنِهَا مَنْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَحَرَّرْ مَعْرِفَتِهَا.

وَتُوجَدُ آلَةُ بُيَاكٍ بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ، وَيَأْتِي بِهَا الْحُجَّاجُ، يَسْهُلُ مَعَهَا مَعْرِفَةُ الْقِبْلَةِ بِالتَّدْقِيقِ، وَمَنْ لَمْ تَوْجَدْ عِنْدَهُ هَذِهِ الْآلَةَ، فَإِنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ بِاسْتِعْمَالِ آلَةِ (البوصلة)، أَوِ الشَّمْسِ فِي شُرُوقِهَا وَغُرُوبِهَا.

وَتُوجَدُ مَكَّةُ الْمُكْرَمَةُ - بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَرَنْسَا - فِي الْجَنُوبِ الشَّرْقِيِّ، وَكُلَّمَا تَوَغَّلَ نَحْوَ الشَّمَالِ زَادَ انْحِرَافُهُ نَحْوَ الْجَنُوبِ، فَيَكْفِي - لِمَنْ لَمْ يُدَقِّقِ الْقِبْلَةَ - أَنْ يَتَّجِهَ بِالتَّحَرِّيِّ نَحْوَ الْجَنُوبِ الشَّرْقِيِّ، وَلْيُؤَدِّ الصَّلَاةَ.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

حكم قراءة الفاتحة للمأموم

السؤال:

صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْمَغْرَبِ فِي مَسْجِدِ الرَّحْمَةِ بِبْرُوكْسِل - عَاصِمَةِ بَلْجِيكَا - وَكَانَ الْإِمَامُ يَتَوَقَّفُ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ بَضْعَ دَقَائِقَ، وَعِنْدَمَا سَأَلْتُ الْإِمَامَ عَنِ الْحِكْمَةِ فِي سَكُوتِهِ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ، أَجَابَنِي بِأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِيَتِمَّكَنَ الْمَأْمُومُونَ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، الَّتِي لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ لَمْ يَقْرَأْهَا، سِوَاءَ كَانَ إِمَامًا أَمْ مَأْمُومًا.

فهل هذه الإجابة صحيحة أم باطلة، وما القول الصحيح؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنَّما تجب قراءة الفاتحة على الإمام والفدَّ فقط، لقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»⁽¹⁾، وقد تكون قراءتها أفضل للمأموم، وقد تكون منهيًا عنها كما سيأتي، فالمأموم لا تجب عليه، ويكفيه أن يقرأها الإمام، فإنَّما جعل إمامًا ليؤتمَّ به، وإذا جهر الإمام بالقراءة فالمطلوب من المأموم أن يستمع له، ويُنصتَ وجوبًا، هذا هو الصحيح من الأقوال.

فحاصل مذاهب العلماء ثلاثة أقوال، حكاه ابن تيمية:

أولها: ما تقدَّم، وهو مذهب الجمهور والأئمة الثلاثة، مالك وأبو حنيفة وأحمد، وهناك قول للشافعي.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات، حديث (756)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

القول الثاني: يجوز له أن يقرأ، وألا يقرأ، والقراءة أفضل، وهو مذهب أهل الشام، والأوزاعي والليث.

القول الثالث: القراءة واجبة، وهو القول الآخر للشافعي.

وبعد أن ذكر شيخ الإسلام الأقوال الثلاثة، رجّح عليها قول الجمهور، فقال: «قول الجمهور هو الصحيح، فإن الله سبحانه قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: 204]... وثبت في الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا»⁽¹⁾. ثم قال ابن تيمية: «فقد أمر الله ورسوله بالإنصات للإمام إذا قرأ، وجعل النبي ﷺ ذلك من جملة الائتمام به، فمن لم ينصت له لم يكن قد اتّم به»⁽²⁾.

هذا إذا كانت الصلاة جهرية، فإن كانت كلها سرية كالظهر والعصر، أو بعضها سرّياً كالغرب والعشاء، أو كان المأموم بعيداً عن الإمام، بحيث لا يسمع قراءته، أو كان أصمّ، فالأفضل للمأموم أن يقرأ في نفسه، حتى لا يشتغل قلبه إلا بذكر الله، وحتى لا يشوش على غيره بالجهر بها.

ثانياً: وأما السكّات في الصلاة أثناء القراءة، فالعلماء فيها على أقوال:

الأول منها: لا سكوت فيها، بل يشرع في القراءة إثر تكبيرة الإحرام مباشرة، وهذا مذهب المالكية.

الثاني: بل سكّات النبي ﷺ سكّتين، الأولى بعد تكبيرة الإحرام، والثانية بعد الانتهاء من القراءة وعند الاستعداد للركوع.

والقول الثالث: أنه سكّات ثلاث سكّات، بزيادة سكّنة بعد قراءة الفاتحة.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، حديث (404).

(2) ابن تيمية. مجموع الفتاوى. ج 22/ ص 294 - 295.

قال ابن تيمية رحمه الله: «في هذا السكوت لقراءة الفاتحة للناس في الصلاة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يَسْكُتُ فيها، كقول مالك، ولا يُسْتَحَبُّ عنده استفتاح، ولا استعاذة، ولا سكوت لقراءة الإمام، وعُمدته في ذلك عمل أهل المدينة، فإنه يَعْتَدُّ به في مثل هذا.

الثاني من الأقوال: ليس له إلا سكوت واحد للاستفتاح، كقول أبي حنيفة؛ لأن الحديث يَدُلُّ على هذه السكته.

ويشير شيخ الإسلام إلى ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ، كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ الْخَطَايَا بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ».

ولا يلزم المصلي هذا الدعاء، بل ثبت أيضًا أنه يقول: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ»⁽¹⁾، أو يقول: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»⁽²⁾.

«والقول الثالث: إذا فرغ من القراءة، وهو الصحيح، وروى الشافعي إذا فرغ من الفاتحة، فقالت طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد: يُسْتَحَبُّ ثلاث سكتات»⁽³⁾.

ومعنى قول شيخ الإسلام، إنهم استنبطوا لهذه السكته ما يقول فيها، قال عنهم:

(1) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، حديث (771)، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(2) هذا تيمية للحديث السابق.

(3) مجموع الفتاوى. ج 22/ ص 338.

«وسكتة الفاتحة جعلها أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد ليقرأ المأموم الفاتحة».

ورَدَّ عليهم فقال: «والصحيح أنه لا يُسْتَحَبُّ إِلَّا سَكَّتَانِ، فليس في الحديث إلا ذلك، وإحدى الروایتين غلط، وإلا كانت ثلاثاً، وهذا هو المنصوص عن أحمد، وأنه لا يُسْتَحَبُّ إِلَّا سَكَّتَانِ، والثانية عند الفراغ من القراءة للاستراحة، والفصل بينها وبين الركوع»⁽¹⁾.

والأولى قبل الشروع في القراءة، بعد تكبيرة الإحرام، وهي التي سأل عنها أبو هريرة رسول الله ﷺ، فأجابه كما مرَّ، فهو حديث صحيح.

ثم قال شيخ الإسلام: «وأما السكوت عَقِبَ الفاتحة فلا يَسْتَحَبُّه أحمد، كما لا يَسْتَحَبُّه مالك وأبو حنيفة، والجمهور لا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَسْكُتَ الإمام ليقرأ المأموم، وذلك أَنَّ قراءة المأموم عندهم إذا جهر الإمام ليست بواجبة ولا مستحبة، بل هي مَنَهِيٌّ عنها، وهل تُبْطِلُ الصلاة إذا قرأ مع الإمام؟ فيه وجهان في مذهب أحمد»⁽²⁾.

ثالثاً: هذا هو البيان الشافي من هذا الإمام في هذه المسألة، ويقتضي أَنَّ قراءة الفاتحة لا تجب على المأموم؛ لأنَّ الإمام يكفيه المؤونة، وإذا جَهَرَ بها الإمام وجب عليه السكوت والإنصات، فإن قرأها معه فقد تَبْطُلُ صلاته؛ لأنه خالف أمر الله وأمر رسوله.

وهذا السكوت المزعوم لقراءتها، لا يَصِحُّ في الحديث، وإنما الصحيح سُكُوتَانِ: قبل الفاتحة كما في حديث أبي هريرة، والثاني بعد القراءة كُلِّهَا لِيَتَهَيَّأَ للركوع، وأما بعد الفاتحة فلا، وهذا هو المعهود عندنا في المغرب، وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة وجمهور

(1) مجموع الفتاوى. ج 22/ ص 338-339.

(2) مجموع الفتاوى. ج 22/ ص 339.

الأئمة، ولهذا تَعَجَّب منه السائل، وسأل إمامه، فكان جوابه أَعْجَب، إذ أَبْطَلَ عليه وعلى المغاربة والجمهور صلاتهم فيما مضى من حياتهم.

رابعاً: هذا هو التعصُّب المذهبي المنهي عنه، الذي أفسد أمر المسلمين، وجعلهم شيعاً، وليس من التعصُّب التمسُّك بالقول الصحيح، المدعوم بالحجج للأئمة، فذلك عِلْمٌ وَفَقَةٌ في الدين، يُوجِب على العالم اتِّباع الحُجَّة.

قال شيخ الإسلام - وهو يتكلَّم عن تَثْنِيَّة الأذان أو ترييعه، وعن أفراد الإقامة أو شَفْعِهَا -: «مَنْ شَفَعَ الإقامة فقد أَحَسَنَ، وَمَنْ أَفْرَدَهَا فقد أَحَسَنَ، وَمَنْ أَوْجَبَ هذا دون هذا، فهو مُحْطِئٌ ضَالٌّ»⁽¹⁾. وإِنَّا قال هذا لثبوت الأمرين عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة، فالتعصُّب لواحدة منهما دون الأخرى خطأ وضلال. ثم قال عن عاقبة الاختلاف في مثل هذا: «وبلادُ الشَّرْقِ مِنْ أسبابِ تَسْلِيْطِ الله التَّوَكُّلَ عَلَيْهَا، كثرةُ التَّفَرُّقِ وَالفِتَنِ بينهم في المذاهب».

رَحِمَ الله شيخ الإسلام، فقد بَلَغَ مِنْ حِرْصِهِ على وحدة المسلمين أعلى مقام، ولكنه لم يَشْهَد قوماً - في عصرنا - يَتَعَصَّبُونَ للجهل، وضدَّ العلم وأئمته الأعلام، دون اتِّباع أيِّ مذهب، بل تَحُلُّلاً مِنَ المذهبية، وهي دَعْوَى إلى الجهل والجاهلية، وما هذا إلا اتِّباع الهوى، فإذا ذُكِرَ لَهُم الإمام مالك في الاستشهاد، قالوا: وَمَنْ هو مالِك؟

وجوابهم مِنَ الإمام مالك نفسه، لَمَّا عَذَّبَهُ الوالي الظالم، وطِيفَ بِهِ في أَتْرَاجِ المدينة، فكان يقول: «مَنْ عَرَفَنِي فقد عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفَنِي فَأَنَا مالِك بن أنس، لا أقول بِيَمِينِ المَكْرَه»⁽²⁾، حتى تَصَحَّحَ أَيْهَانُ البيعة التي كان يُكْرَهُ عليها عامَّة المسلمين⁽³⁾. وهذا هو

(1) مجموع الفتاوى. ج 22/ ص 254.

(2) انظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 8/ ص 96.

(3) قال الذهبي: «لَمَّا وُلِّيَ جعفر بن سليمان المدينة، سَعَوْا بِهِ إِلَيْهِ، وَكثُرُوا عَلَيْهِ عنده، وقالوا: لا يَرَى (أي مالِك) أَيْهَانَ يَتَعَيَّنُكُمْ هذه بشيء، وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحنف في طلاق المَكْرَه: أنه =

مالك في صلابته لدينه، وإمامته لأهل الحديث، فلا يَضِرُّهُ أن يَجْهَلَهُ الأَغْرَارُ، ولو كَنَسُوا بِلِحَاهِمُ الطويلة شوارع المَدَن.

خامسًا: وكبارُ علماء الشافعية لا يُطِيلُونَ صلاةَ أَحَدٍ بِمُخَالَفَتِهِ لمذهب إمامهم، وقد عرفتُ الكثيرين منهم يُصَلُّون وراء المالكِ والحنفي اللَّذَيْن لا يقرآن (بسم الله) في الفاتحة، مع أنها عندهم آية منها، والصلاة تَبْطُلُ بِتَرْكِ آية منها؛ لأنهم يَعْلَمُونَ أَنَّ ذلك مذهب الإمامين مالك وأبي حنيفة، كما أَنَّ المالكية والحنفية يُصَلُّون وراء الشافعي القائل بوجوبها في الفاتحة، ولا يَعْتَقِدُ واحد منهم ضلالَ الآخر، وكلُّ المذاهب يُصَلُّون وراء الإمام الحنبلي في مكة وفي المدينة دون أدنى حَرَجٍ، مع الاختلاف في الفروع.

ومثُلُ هذا الإمام في فتواه ضررٌ مُحَقَّقٌ على الدعوة الإسلامية في أوروبا، فاطْمِئِن - يا أخي السائل - على صلاتك، فإنها صلاةٌ جُلَّ المسلمون، وقد قال بِصِحَّتِهَا الإمام مالك وأبو حنيفة وأحمد، إن قَنَتَ فيها كما يقول المسلم عندما يَتَوَجَّه إلى القبلة: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

= لا يَجُوزُ عنده، قال: فغضب جعفر، فدعا بِمَالِكٍ، فاحتجَّ عليه بِمَا رُفِعَ إليه عنه، فأمر بتجريدِهِ، وَضَرَبَهُ بالسياط، وَجِدَّتْ يده حتى انخلعت مِن كتفه، وارْتَكَبَ منه أمرٌ عظيم، فوالله ما زال مالك بعدُ في رِفْعَةٍ وَعُلُوٍّ. انظر: سير أعلام النبلاء. ج 8/ ص 80-81.

وجاء في تاريخ الطبري (ج 7/ ص 560): «أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ اسْتَفْتِيَ فِي الْخُرُوجِ مَعَ مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ فِي أَعْنَاقِنَا بَيْعَةَ أَبِي جَعْفَرٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا بَايَعْتُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَيْسَ عَلَيَّ مُكْرَهُ يَمِينٍ، فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَى مُحَمَّدٍ، وَلَزِمَ مَالِكٌ بَيْتَهُ».

الصلاة بالفاتحة فقط

السؤال:

هل تصح الصلاة بسورة الفاتحة فقط؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

نعم، إذا كان المصلي لا يحسن غيرها من آي القرآن، فإنه يكفيه قراءة الفاتحة؛ لأنها أم القرآن، وبقرائها يكون قد امتثل لقوله سبحانه: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20]، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ»⁽¹⁾.

فقراءة الفاتحة في الصلاة واجبة، لا تصح ركعة من الركعات إلا بها عند مالك والشافعي وجمهور الأئمة. هذا إذا كان المصلي فذاً أو إماماً، فإن كان مأموماً، فإن قراءة الإمام تكفيه، ويجب أن ينصت إليه في الجهرية، ويجوز له أن يقرأها في السرية، فإن لم يفعل فلا شيء عليه.

وأما إذا كان المصلي يحسن غيرها، فإنه يقرأ بعدها سورة أو بعض الآيات في الركعتين الأوليين. وقراءة السورة سنة فيهما، وهي من السنن المؤكدة، لمواظبة النبي على ذلك، والسر في السرية، والجهر في الجهرية سنة أخرى. فمن ترك السورة سهواً، فقد ترك سنة، ويسجد قبل السلام لجبر النقص، فإن لم يسجد فصلاته صحيحة، ولا شيء عليه، وإن تعمّد تركها أساء، ولكن لا تبطل صلاته.

وهذا هو الفرق بين ما هو سنة وما هو فرض، فلو ترك فرضاً كالفاتحة أو الركوع

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث (394)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

أو السجود، فإنه يُلغِي تلك الركعة، ويأتي بأخرى بدَلَهَا، أما تَرُكُ سَنَةِ فِلا، وصلاته صحيحة.

صلاة غير المسلم إذا أسلم ولا يعرف العربية

السؤال:

كيف تكون صلاة ذلك الأجنبي المسلم، إذا لم يكن يعرف العربية؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
عليه أن يتعلّم سورة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...﴾، ويُصَلِّي بها حتى يتعلّم غيرها، وإذا أمكن، يُصَلِّي مع غيره كأموم، وغيره إمام، فصلاته تلك تكفيه.

دواء الوسوسة في الصلاة

السؤال:

أنا شابة جزائرية مؤمنة بالله ورسوله، ولكنني أعاني أوهامًا وأفكارًا شيطانية، وهي دائمة غير منقطعة، إذا قُمت للصلاة حاول الوسواس أن يُزبِكني ويُشكِّكني: هل صليت ثلاثًا أم أربعًا؟ يحدث هذا كلَّ يوم، رغم أني التجأت إلى عدّة طُرق، منها قراءة الكتب الدينية، وسِرَ عظماء الإسلام، ولكنني لم أفلح في طَرْد الوسواس، فما هي (الوصفة) التي تُشِرون بها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: هذه حالة عارضة تُعْطِي مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ سَنِّكَ، يَمُنُّ لَمْ تَسْتَقِرْ حَيَاتُهُ، وستزول عنك - إن شاء الله - إذا دأبْتَها بالدواء الذي وَصَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ، واستقرت أمورُك، فجاءكَ مَنْ تَسْكُنِينَ إِلَيْهِ، وَيَسْكُنُ إِلَيْكَ، عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

أما الدواء الذي وَصَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فقد جاء في صحيح مسلم عن عثمان بن أبي العاص الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقِرَائَتِي يَلْبِسُهَا عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ خَزْبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتَهُ فَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَانْفِلْ عَلَى يَسَارِكَ ثَلَاثًا». قَالَ عثمان: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ عَنِّي". وهذا خير دواء نفسي، وَصَفَهُ أعظم طبيب للأرواح والنفوس.

وقد كان عثمان - يوم أسلم - شابًا، وقد أمَّره رسول الله ﷺ على أهل الطائف، لشدة حرصه على تعلُّم القرآن، فلما ارتدَّت العرب، مَنَعَهُمْ مِنَ الرِّدَّةِ، ثم كان من الفاتحين، وكان إسلامه وقومه عام الوفود (9هـ).

ثانيًا: أما التَّعَوُّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فقد جاء الأمرُ به في القرآن الكريم، في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَزْعُمَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: 36]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ (١٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ (١٨) [المؤمنون: 97-98]، ومنها سورة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، فيَحْتِمُ بهما يومه قبل أن يأوي إلى فراشه، وإذا كان في الصلاة فلا يُطِيلُ في قراءة كلِّ هذه الآيات، بل يكفيهِ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، ثم يَلْتَفِتْ إِلَى يَسَارِهِ وَيَتَفَلَّ، كما عَلَّمَنَا رسول الله، ولا يَقْتَصِرْ في التَّعَوُّذِ عَلَى حَالَةِ الصَّلَاةِ، بل كُلَّمَا نَزَعَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ تَعَوَّذْ، سواء أكان من شياطين الجنِّ أو من شياطين الإنس، وتعرِّفين شيطان الإنس إذا زَيْنَ لِكَ الشَّرِّ، وَحَثَّكَ عَلَيْهِ، أَوْ وَسَّوَسَ لَكَ بِالْقَعُودِ عَنْ وَاجِبٍ، أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمٌ، فدواء ذلك أَنْ يَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَيَتَلَوَّ سِرًّا أَوْ جَهْرًا هذه الآيات، وقد شَهِدَ عثمان أَنَّهُ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ، فَذَهَبَ عَنْهُ اللَّعِينُ خَزْبٌ، واستراح منه.

ثالثاً: أمّا الشكُّ في عدد الركعات، أو أفعال الصلاة، أو الوضوء، أو آية عبادة، فإنّ ذلك يُجَبَّرُ بِهَا قاله الفقهاء: إِنْ كَانَ مُسْتَنَكِحًا - أي يُلَازِمُهُ هَذَا الشكُّ - فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى الْكَثَرِ، فَإِذَا شَكَّ أَصَلَّى رَكْعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، يَقُولُ مُرْجِحًا: صَلَّيْتُ اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشكُّ يُلَازِمُهُ، فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى الْأَقَلِّ، ثُمَّ يَسْجُدُ - فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ - بَعْدَ الصَّلَاةِ، لِإِزْغَامِ الشَّيْطَانِ، وَيَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْهُ. ثُمَّ إِنْ قَرَأَ الْكُتُبَ الدِّينِيَّةَ أَوْ سِيرَ الْعُظَمَاءِ، لَا تَكُونُ فِي التَّعَبُّدِ، بَلْ تَكُونُ لِلتَّعَلُّمِ وَالتَّنْقِيفِ، وَأَمَّا الَّذِي يَشْغَلُ الْقَلْبَ وَالْفِكْرَ وَاللِّسَانَ، فَهُوَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، فَعَلَيْكَ - يَا بُنَيَّ - أَنْ تُلَازِمِيهِ بِالتَّلَاوَةِ، وَأَنْ تَتَدَبَّرِي آيَاتِهِ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ آيَاتِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ عَلَى الْأَقَلِّ، كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ ⁽¹⁾، فَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ تُذْهِبُ عَنْكَ كُلَّ وَسْوَاسٍ خَنَاسٍ، يُوسِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ.

وحالة الوسواس شائعة، لا يكاد أحدٌ يَسْلَمُ مِنْهَا، وهذا دواء نَبَوِيٌّ، صحيح السُّنَدُ، فَلْنَعُوْذْ عَلَيْهِ.

1990/05/28م

السؤال:

1 - ماذا يفعل مَنْ وقع له الوسواس في الصلاة: هل صَلَّى في الرباعية ثلاث ركعات، أو صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؟

2 - إِذَا لَمْ يُصَلِّ الصَّبْحَ حَتَّى جَاءَ وَقْتُ الظُّهْرِ، هَلْ عِنْدَهُ أَجْرٌ أَمْ لَا؟

3 - هَلْ حَقٌّ أَنَّ الَّذِي يَقْرَأُ آيَةَ الْكَرِيمَةِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ

(1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَا مِمْ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ»، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِيهِمْ قِرَاءُ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ، حَدِيثٌ (2910)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

عَلَيْهِ مَا عَسَيْتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ [التوبة: 128]، لا يموت في نهاره؟

ب. سويدي (سعيدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الذي يقع له الوسواس، وَيَشْكُ في عدد ما صَلَّى مِنَ الرُّكْعَاتِ، إذا كان الشك لا يعتاده، وإنما يقع له أحياناً، والمرّة بعد المرّة، فإنه يَبْنِي على النقص، فإن شك هل صَلَّى ثلاثاً أو أربعاً، فإنه يأتي بالرابعة، وَيَبْنِي على أنه صَلَّى ثلاثاً فقط. أمّا إذا اسْتَنَكَحَهُ الشك، واعتاده كل يوم، أو كل صلاة، فإنه يَبْنِي على الكمال، وعلى أنه صَلَّى أربعاً.

ثانياً: إذا ترك صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، دون ضرورة ولا عذر شرعي، فإنه يكون آثماً عاصياً؛ لأنه قَوّت الوقت، وعليه أن يُبادِر بقضائه، تائباً إلى الله مُنِيئاً، وَيَقِي مُطَالَباً به حتى يَقْضِيه.

وإذا كنت تريد أنه لم يُصَلِّ ركعتي الفجر، فهذا يُصَلِّيها قبل الزوال، وله أجرٌ على قضائهما، فإن حَلَّ وقت الظهر، فقد فات وقت قضائهما، ولا شيء عليه من الإثم، وإنما فاته الأجر.

ثالثاً: لا صِحَّة لهذا الخبر، فإذا جاء أَجَلَ الإنسان مات، والله يقول: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْزِزُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: 49]، ولو كان الخبر صحيحاً لما مات الصحابة، وكلُّ مَنْ يَحْفَظ القرآن؛ لأنه لا يَعْسُرُ عليه أن يقرأ الآية.

1979 / 05 / 16م

شروط إمامة الصلاة

السؤال:

ما حكم الصلاة وراء إمام يكتب (الحُروز)؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إن الإمام الذي تَصَحُّ الصلاة وراءه - حسبها ذكَّرها الفقهاء، ومنهم خليل في المختصر - هو كما يأتي:

1 - أن يكون مُكَلَّفًا (مسلمًا - عاقلًا - بالغًا)، فلا تَصَحُّ الصلاة خلف كافر، ولا خلف صبيٍّ إذا كانت الصلاة فريضة، وتَصَحُّ إذا كانت نَفْلًا، كالترابيح في رمضان، ولا خلف مجنون.

2 - أن يكون رجلًا، فلا تَصَحُّ الصلاة خلف امرأة أَمَتٌ غيرها من الرجال أو النساء في فرضٍ أو نَفْلٍ.

3 - أن يكون عَدْلًا، غير فاسقٍ بالجراحة، لا يزني، ولا يشرب الخمر، ولا يَعْتُقُ والديه، ولا يسرق، والمُعْتَمَدُ أنه إذا كان فِسْقُهُ يَتَعَلَّقُ بالصلاة، كإرادته بإمامته الكِبَرِ والتعالي على الناس، أو كالصلاة بدون وضوء، بَطَلَتْ، وإلَّا صَحَّت.

4 - أن يكون على طهارة وقت الصلاة، غير مُحْدَثٍ.

5 - أن يكون قادرًا على الإتيان بأركان الصلاة وفرائضها، كالقيام والقعود والسجود والركوع، فلا تَصَحُّ صلاةٌ قائمٍ وراء إمامٍ عاجزٍ عن القيام، وتَصَحُّ صلاة العاجز وراء إمامٍ مثله.

6 - أن يكون عارفًا بأركان الصلاة وفرائضها، وما لا تَصَحُّ إلَّا به، وبما يُبْطِلُها.

7- أن يكون مِمَّنْ يُحَسِّنُ القراءة، ولا يَلَحَنُ في الفاتحة.

ويُزَادُ في إمام صلاة الجمعة: أن يكون حُرًّا لا عَبْدًا؛ لأنَّ العبد لا تحب عليه الجمعة، وأن يكون مُقِيمًا لا مسافرًا؛ لأنَّ المسافر لا تحب عليه الجمعة.

فإن توفرت هذه الشروط في أَحَدٍ مِنَ الناسَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وإن تَلَبَّسَ وَقَتَ الصلاةِ بِمَا يُخَالِفُهَا، فالصلاة وراءه باطلة.

وَمِنْ واجبي أن أُحذِّرَ نفسي وإخواني مِنَ الغيبة والقدح في الإمام، فإنَّ ذلك مِنْ كبائر الإثم، كما أوصي الإمام أن يكون مثلاً حسناً للمسلمين في مجتمعاتهم.

18/02/1976م

هل تصحَّ إمامة مثل هذا الإمام؟

السؤال:

ذاعت أخبارٌ عن شخص - يُوثَّقُ به، ويؤمُّ الناسَ في الصلاة بعض الأحيان - أنه وقع مع امرأة في الحرام، وتبيَّن أنَّ تلك المرأة حملت منه، فاضطرَّ ذلك الشخص لكتِّب الكتاب على تلك المرأة، فدخل بها ليلة واحدة، وطلَّقها مِنْ غَد، مع العلم أنَّ العقد وقع بالجماعة المألوفة لدى الجميع. فهل هو زانٍ؟ وهل تجوز الصلاة وراءه؟

سائل مسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: ما دامت يا أخي هذه إشاعة، وهو شخصٌ يُوثَّقُ به، فكيف تُبَيِّحُ لنفسك أن تنقلها، لتُذاع ويَسْمَعَ بها الناس؟

لا يجوز لمسلم أن يقول في مثل هذا الموضوع شيئاً، إلا بشهود أربعة، يَصِفُونَ وَصْفًا واضحًا، وفِعْلًا فاضحًا، وَمَنْ تَجَرَّأَ على غير هذا، استحقَّ عقوبة القذف والجلد ثمانين جَلْدَةً، والحُكْمُ بِرَدِّ شهادته أَبَدًا، وربَّما نشأت الإشاعة مِنَ الطلاق الذي عقب زواجه لم يَدُم إِلَّا ليلة واحدة، فَتَقَوَّلَ النَّاسُ على هذا الرجل وعلى امرأته المطلقة، وللطلاق أسباب كثيرة يعرفها الناس.

ثانيًا: إنَّ الزواج بالجماعة صحيح شرعًا، إذا توفرت أركانه، مِنْ صَدَاقٍ، وصِغَةٍ، وَوَلِيٍّ، والجماعةُ شهودٌ، وَيَلْحَقُ به الولد إذا جاءت به لستة أشهر فأكثر، ولو لم يَخْلُ بها سوى ليلة واحدة، أو ساعة واحدة، أو دقائق معدودة.

ثالثًا: أمَّا إمامة الزاني الذي ثَبِتَ عليه فِعْلُ الفاحشة، وليس مُجَرَّدُ إشاعة، فهي إمامةٌ فاسِقٌ بالجارية، وقد اخْتَلَفَ فيها، ذهب الشيخ خليل إلى بطلان الصلاة وراءه⁽¹⁾، وسقوط عدالته، وقال شارحه الدردير: «المعتمدُ أنَّ العدالة لا تُشترط في الإمام، وتَصِحُّ الصلاة وراء الفاسق بالجارية، مثل الزاني، وشارب الخمر، والعاقُّ لوالديه، إذا لم يَتَعَلَّقْ فِسْقُهُ بالصلاة»⁽²⁾.

ويشهد لهذا القول أنَّ بعض الصحابة والتابعين، صَلَّوْا وراء أمثال يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد، والحجاج بن يوسف، وغيرهم مِنْ أُمراءِ السَّوءِ.

أمَّا إذا كان فِسْقُ الفاسق يَتَعَلَّقُ بالصلاة، كَمَنْ ثَبِتَ عليه - ولو مرة واحدة - أنه صَلَّى بدون وضوء، أو كان فاسقًا بالاعتقاد كالباطنية، فلا تَصِحُّ الصلاة وراءهم، وهُمْ زنادقة كفَّار. والله أعلم.

سنة 1978م

(1) عبارة خليل في المختصر (ص40): «وَبَطَلَتْ بِاقتداءِ يَمَنْ بَانَ كَافِرًا أو امْرَأَةً أو نُحْشَى مُشْكِلًا أو مَجْنُونًا أو فاسقًا بجارية».

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص326.

إمامة المرأة

السؤال:

أنا فتاة كنتُ أصلي مع جماعة من البنات، وكانت إحداهن تؤمنا، وأطالت السجود حتى ظننتها رفعت، فرفعت رأسي، فإذا هي ما تزال ساجدة، فرجعتُ إلى السجود، ثم أتممت الصلاة معها، فما حكم الدين فيما فعلتُ؟ وهل الصلاة باطلة أم صحيحة؟ وهل يجب عليّ سجود قبلي أم بعدي؟ لقد مضى على هذه الصلاة نحو عام ونصف منذ وقوعها.
فتاة مسلمة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الصلاة باطلة، وذمتك بالقضاء عامرة إن كانت فرضاً، فلا بُدَّ من قضاء ذلك الفرض ولو طال الزمان سنين، وأما إن كانت نفلاً فلا يطالب بقضاء النفل. وقد بطلت الصلاة لنقصان شرط من شروطها في الإمام، قال عليه الصلاة والسلام: «لَا تَوُثِّمَنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا»⁽¹⁾. فهذا نصٌّ في بطلان إمامتها الرجال، ظاهرٌ في إمامتها النساء، ولا يقال إن مفهوم قوله «رَجُلًا»، أنها تؤمُّ النساء؛ لأنَّ هذا المفهوم مُعْطَلٌ، فهو مفهوم لَقَب⁽²⁾، وهو أضعف المفاهيم العشرة⁽³⁾.

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: في فرض الجمعة، حديث (1081)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج3/ص244)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. قال البوصيري في الزوائد (ج1/ص129): «إسناده ضعيف».

(2) مفهوم اللقب: هو تعليق الحكم بالاسم العلم، نحو: قام زيد، أو اسم النوع، نحو: في الغنم زكاة. فلا يَدُلُّ على نفي الحكم عما عداه. انظر: الزركشي. البحر المحيط في أصول الفقه. ج5/ص148.

(3) انظر: الغزالي. المستصفى. ج1/ص270، ص273، البحر المحيط. ج5/ص148-155.

ومن جرّاء ذلك اتَّفَق عامة العلماء على أنّ الذُّكُورَةَ شرطٌ في الإمام، فإن انعدمت الذُّكُورَةُ انعدمت الصَّحَّةُ في الصلاة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: «إنّ المنع من إمامة المرأة بالرجال قولٌ عامّة العلماء»⁽¹⁾.

وقال صاحب الرسالة: «ولا تُؤمُّ المرأة في فريضة ولا نافلة لا رجالاً ولا نساء»⁽²⁾. قال شارحها أبو الحسن: «فالذُّكُورَةُ شرطٌ في صِحَّةِ الإمامة، ولصِحَّتِها شروطٌ آخر وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعلم بما لا تصحُّ الصلاة إلّا به قراءةً وفقهاً، [والعدالة]، والقدرة على الأركان... الخ»⁽³⁾. ويؤمُّ غير البالغ في النوافل.

وانفرد الإمام أحمد بأنه قال: «تؤمُّ المرأة الرجال لحاجة، مثل أن تكون قارئة وهم غير قارئین، فتُصَلِّي بهم التراويح، كما أذن النبي ﷺ لأُمِّ وَرَقَةَ أن تؤمَّ أهل دارها، وجعل لها مؤذّنًا، وتتاخر خلفهم وإن كانوا مأمومين بها، للحاجة»⁽⁴⁾.

وأُمُّ وَرَقَةَ عَقِيلَةٌ⁽⁵⁾ من السابقين الأولين من الأنصار رضي الله عنهم، استأذنت النبي أن تخرج معه إلى بدر، تُداوي المرضى، وتسقي العطشى، رغبةً في الشهادة، فأمرها أن تمكث في بيتها لعلَّ الله يسوق إليها الشهادة، وجعل لها مؤذّنًا يؤذّن لها، وأمرها أن

= والمفاهيم العشرة التي أشار إليها الشيخ رحمه الله هي أنواع مفهوم المخالفة، وهي: مفهوم الحصر، مفهوم الغاية، مفهوم الصِّفة، مفهوم العدد، مفهوم الشرط، مفهوم العِلَّة، مفهوم المكان، مفهوم الزمان، مفهوم الحال، مفهوم اللقب.

(1) ابن تيمية. مجموع الفتاوى. ج 23/ ص 249.

(2) ابن أبي زيد القيرواني. الرسالة. ص 35.

(3) كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. ج 1/ ص 299. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ، وأثبتناه من كفاية الطالب الرباني.

(4) ابن تيمية. مجموع الفتاوى. ج 23/ ص 248.

(5) عقيلة: المرأة الكريمة النَّفِيسَة.

تَوَّعَّمُ أَهْلَ بَيْتِهَا⁽¹⁾، وعاشت إلى خلافة عمر تُصَلِّيَ بهم؛ لأنها كانت قارئة. وذات يوم قال عمر: «والله ما سمعتُ قراءة خالتي أم ورقة البارحة»، فبحثوا في دارها، فوجدوها ميتة مخنوقة، قتلها عبدٌ لها وجارية كانت قد دَبَّرَتْهَا (حَرَّرَتْهَا بعد وفاتها)، فاستعجلاً موتها فهِلَكَا، وَصَدَّقَ فِيهَا قول النبي بأن ساقَ الله إليها الشهادة⁽²⁾.

ولم يَخْتَجَّ العلماء بِقِصَّتِهَا في إمامة المرأة للرجال ولا للنساء؛ لأنها حكايةٌ حال يُحْتَمَلُ أنها خاصَّةٌ بها، ومن المعلوم أن حكاية الأحوال إذا تَطَرَّقَ إليها الاحتمال كَسَاهَا ثوبُ الإجمال، فسَقَطَ بها الاستدلال، كما قال الشافعي واضع علم الأصول.

فلو صَحَّتِ الْقِصَّةُ مع هذا الاحتمال، لَمَا دَلَّتْ على صِحَّةِ إمامة المرأة، ولو كانت قارئة، فقد كانت السيدة عائشة أقرأ منها، وأعلم، وأفقه، كانت تأمرُ بعضَ مَوَالِيهَا بِإِمَامَتِهَا في النوافل⁽³⁾، وذلك دليلٌ على أنها كانت لا تَرَى صِحَّةَ إمامة المرأة.

وَالْأَخْذُ بِهَا ذهب إليه عامة العلماء أُولَى وَأَلْيَقُ بالعالم مِنَ الْاِخْذِ بِهَا انْفِرَدَ بِهِ أَحْمَدُ، ومخالفةُ العامة لقول واحدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ تَعْصِبُ مَذْهَبِي لَا يَلِيْقُ، وَلَا يَرْضَاهُ مُنْصِيفٌ.

ولهذا نقول لفتاتنا - حَفِظَهَا اللهُ -: مَنْ قَالَ لَكُنَّ - مَعَشَرَ الْبَنَاتِ - صَلَّيْنَ جَمَاعَةً بِإِمَامَةِ إِحْدَاكُنَّ؟ هَذَا غَرَرٌ بَكْنٌ وَجَعَلَكُنَّ مُحَالِفَاتٍ لِلسُّنَّةِ، وَهَلْ فَيَكُنَّ مَنْ هِيَ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ؟ فَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ الصَّلَاةُ فَرْضًا فَهِيَ بَاطِلَةٌ، وَذِمَّتُكَ بِهَا عَامِرَةٌ، فَاقْضِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِلَةٌ فَلَا قِضَاءَ لِلنَّوَافِلِ، وَإِنْ بَطَلَتْ فَلَا تَعُودِي لِلصَّلَاةِ

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: إمامة النساء، حديث (591)، وأحمد في مسنده، حديث (27282).

قال الحافظ في التلخيص الحبير (ج2/ص67): «في إسناده عبد الرحمن بن خلاد وفيه جهالة».

(2) انظر ترجمتها في: ابن عبد البرّ. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج4/ص1965، ابن حجر العسقلاني.

الإصابة في تمييز الصحابة. ج8/ص489.

(3) ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً، باب إمامة العبد والمولى، بلفظ: «وَكَانَتْ عَائِشَةُ: يُؤْمَرُ بِهَا عَبْدُهَا

ذَكَوَانُ مِنَ الْمُصْحَفِ»، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج2/ص359)، وعبد الرزاق في مُصَنَّفِهِ

(ج2/ص393)، وابن أبي شيبة في المصنّف (ج2/ص123).

مأمومة لامرأة، ولا تَتَقَدَّمِي لإمامة غيرك، واقْنَعِي بالمنزلة التي وَصَّعَكَ اللهُ فيها، فإنها عظيمة؛ لأنَّ مكان الأُمومة عظيم في الأسرة المسلمة، قد يَقُوق مكان الرجل، ورُبَّ امرأة خيرٌ من ألف رجل، ورُبَّ رجل خيرٌ منه ألف امرأة، واسألي الباكستان.

ثانيًا: المأموم واجب عليه أن يتبع الإمام، ولا يسبقه في شيء، قال ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»⁽¹⁾، ولو سَبَقَهُ في بعض الأركان لبطلت الصلاة، مثل أن يسبقه في تكبيرة الإحرام، أو يساويه في النطق به، ولهذا يُسْرِعُ الإمام بالتكبير ولا يَمُطُّط. كذلك لو سَبَقَهُ في السلام أو سَلَّمَ معه تبطل الصلاة، فعلى الإمام أن يحتزل السلام.

فأما إذا سَبَقَهُ في الأركان الأخرى مثل الركوع والرفع منه، والسجود والرفع منه، فلا تبطل الصلاة، ولكن يَحْرُمُ ذلك عليه إن تَعَمَّدَ شيئًا من ذلك، لِنَهْيِهِ ﷺ، قال - فيما رواه مسلم -: «لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ»، والانصرافُ يعني السلام، وهو مُبْطِل، والباقي حرامٌ يُعَاقَبُ عن تَعَمُّدِهِ. وقال ﷺ: «أَمَّا يَأْمَنُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللهُ صُورَتَهُ فِي صُورَةِ حِمَارٍ»، رواه مسلم.

فإن فَعَلَ شيئًا من ذلك خطأ أو سَهْوًا، فإنَّ الله رَفَعَ عن هذه الأُمَّة الخطأ والنسيان. فصلاتُك - يا بُنَيَّتِي - لم تَبْطُلْ بِرَفْعِ رَأْسِكَ خطأ، ولا سَجُودَ قَبْلِي ولا بَعْدِي، مِن أَجْلِ ذلك كان الإمام يَحْمِلُ الزيادة والنقصان عن المأموم، ولكن صلاتك باطلة؛ لأنَّ إِمَامَكَ كان امرأة، وهي فاقدة لشرط الإمامة.

ثالثًا: إطالة السجود في الصلاة مرغوب فيه، ويكفي فيه الطمأنينة، فإن زاد فإنه حَسَنٌ إذا كان المُصَلِّي قَدًّا، فإن كان إِمَامًا فلا يُبَالِغ؛ لأنَّ في المُصَلِّين الشيوخ والعجائز والمجهودين والمرضى، والإطالة بهم فتنة.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، حديث (378)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وفي رأيي أنه ينبغي اتخاذ مُسمِع يكون بِحِذاء الإمام، يُبلِّغ أفعاله لغيره من المؤمنين مَنْ لا يسمعه، كما إذا كَثُرَت الصفوف. وقد صَلَّى أبو بكر بِقُرب رسول الله يُسمِع عنه التكبير وغيره⁽¹⁾، فهذا فِعْلٌ فَعَلَهُ أبو بكر وأقرَّه رسول الله في مسجد رسول الله، كما أنه كان له مُسمِعٌ يُسمِعُ خُطْبَهُ في حَجَّة الوداع⁽²⁾، وهي من آخر أعماله، فلو كان (التسميع) بدعة لما أقرَّها رسول الله، ولما فَعَلَهَا أبو بكر، فإنَّ عِصْمَةَ النُّبُوَّة تَمْنَع من إقرار بدعة. فالقولُ بِقَطْع التسميع أبداً هو البدعة، فإنه يُلجأ إليه عند الحاجة، ويُترك عند الاستغناء عنه.

فليَتَّقِ الله مَنْ يَنْهَى النَّاسَ عن فِعْلِ سَنَةٍ يَظُنُّهَا بدعةً، وَمَنْ يَتَمَسَّك بِبدعة يَظُنُّهَا سَنَةً، وما حُجَّتْهُ إِلَّا أَنَّهُ مُقَلِّدٌ لِقَوْلِ فلان وفلتان، بغير علم ولا كتاب مُنير.

ولو اتَّخَذَت هذه (الإمامة) مُسمِعةً لما رَفَعَت رَأْسَكِ قَبْلَهَا، ونحن في الجزائر مسلمون منذ القرن الأوَّل للهجرة، نَدِينُ بِكِتَابِ الله وَبِسَنَةِ رسول الله ﷺ، وإذا قُلَّدْنَا اتَّبَعْنَا إِمَامَ دار الهجرة في قوله، وَتَرَدُّهُ إذا خَالَفَ قَوْلَ صاحب القبر ﷺ؛ لأنَّه أوصانا بِذلك⁽³⁾. والله أعلم.

17/09/1990م

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الإِمَامِ، حديث (712)، عن عائشة رضي الله عنها.

(2) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: باب الإنصات للعلماء، حديث (121)، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(3) قال الإمام مالك رحمه الله: «كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ، إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ ﷺ». انظر: الذهبي. سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاء. ج 8/ ص 93.

إمامة المتجنّس

السؤال:

هل تصح الصلاة وراء مَنْ جنسيته فرنسية، وشروط الإمامة فيه متوفرة، وهو قائم بجميع ما فَرَضَهُ اللهُ عليه، وعلى جانب وفير مِنَ الفقه؟ أودّ أن يكون الجواب عن السؤال بِحُطِّكُمْ وإمضاءكم، لوقوع شقاق كبير، وعداوة وتفرُّق في صفوف المُصلِّين مِنَ الْمُغْتَرِبِينَ، فالمطلوب منكم الإيضاح، ليزول الالتباس، وما يُخامر عقول كثير مِنَ الناس.

سائل مسترشد (مرسيليا - فرنسا)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ.
أولاً: إذا كان هذا الفرنسي الجنسية قد اكتسبها بالأصالة؛ لأنه مِنْ أبوين فرنسيين، ثم هداه الله للإسلام فاعتنقه، أو كان قد وُلِدَ مِنْ أُمٍّ فرنسية وأب مسلم، فَوَرِثَ الجنسية الفرنسية عن أمّه، بِحُكْمِ القانون الفرنسي القاهر، ورغماً عنه، ولا يَقْدِرُ على التقلُّتِ منه، فلا بأس أن يُؤْمَ الْمُصَلِّينَ، إذا كان هو أقرأهم للقرآن، وأعلّمهم بسنّة رسول الله، وأفضلهم، لقوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَّةِ...»⁽¹⁾.

ثانياً: أمّا إذا كان مِنْ أَصْلٍ مسلم، وَمِنْ جنسية أُمّة مسلمة، ثم تَجَنَّسَ بالجنسية الفرنسية رغبةً فيها، وبِمَحْضِ إرادته، وهو يَعْلَمُ أَنَّ اعتناق الجنسية الفرنسية يَقُوْذُهُ إِلَى

(1) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب مَنْ أَحَقَّ بالإمامة، حديث (673)، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

أحكام القانون الفرنسي، الذي يَمْنَعُه مِنْ أَنْ يُطَبَّقَ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ الإسلامي، وخصوصًا في الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والرجعة والنفقة والميراث... الخ، فَإِنَّ هَذَا الْمُتَجَنِّسَ لَا يُؤْمُّ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلِّيْ بِهِمْ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالرَّدَّةِ لِمَا تَجَنَّسَ، لِرَفْضِهِ - بِمَحْضِ إِرَادَتِهِ - أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَحْلُصُهُ مِنْهَا، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

وقد كان الحكم الاستعماري فَتَحَ أَبْوَابَ التَّجَنُّسِ أَمَامَ الْمُسْلِمِينَ، لِإِغْرَاءِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ عَلَى التَّنَكُّرِ لِلْإِسْلَامِ، وَالتَّبَرُّؤِ مِنَ الْجَنَسِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالذَّوْبَانِ فِي الْجَنَسِيَّةِ الْفَرَنْسِيَّةِ. وَمَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، فَالْمُتَجَنِّسُ مُكْتَرٌ لِسَوَادِ النَّصَارَى الْمُسْتَعْمَرِينَ عَلَى قَوْمِهِ، وَمُضَادٌّ لِمِلَّةِ وَدِينِهِ، فَهُوَ مِنْهُمْ، وَلِهَذَا أَفْتَى عُلَمَاءُ الْجَزَائِرِ - وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيْسٍ، رَئِيسُ جَمْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، وَالشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ التَّبْسِي وَغَيْرُهُمَا - بِرَّدَةِ الْمُتَجَنِّسِ، كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ بَعْضُ عُلَمَاءِ تُونِسَ، وَمِنْهُمْ مُفْتِي (بَنْزَرْت)، وَمُنِعَ الْمُتَجَنِّسُونَ مِنْ أَنْ يُقْبَرُوا - بَعْدَ الْمَوْتِ - فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي إِحْبَاطِ هَذِهِ الْمَكِيدَةِ ضَدَّ وَحْدَةِ الْأُمَّةِ، وَالتَّسَبُّبِ فِي ذَوْبَانِهَا.

ثَالِثًا: إِنْ تَابَ الْمُتَجَنِّسُ إِلَى رَبِّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا، وَاسْتَغْفَرَ لِذَنْبِهِ، وَتَدَمَّ عَلَى فِعْلِهِ، وَأَقْلَعَ عَنْ جَنَسِيَّتِهِ الْمَكْتَسَبَةِ، وَرَجَعَ إِلَى جَنَسِيَّتِهِ الْأَصْلِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ، أَوْ إِلَى جَنَسِيَّةِ شَعْبٍ آخَرَ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ الْإِشْكَالَ يَزُولُ، ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ، فَإِذَا تَابَ وَأَصْلَحَ، صَحَّتْ إِمَامَتُهُ لِلْمُصَلِّينَ الْمُسْلِمِينَ، وَيُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ، إِنْ كَانَ أَقْرَاهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَأَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّوْبَةِ الْإِقْلَاعُ، فَإِذَا أَقْلَعَ عَنْ جَنَسِيَّتِهِ، زَالَ الْمَانِعُ مِنْ قَبُولِ التَّوْبَةِ.

أَمَّا إِنْ قَالَ بِلِسَانِهِ فَقَطْ: أَنَا تَائِبٌ إِلَى اللَّهِ، ثُمَّ بَقِيَ عَلَى جَنَسِيَّتِهِ الْفَرَنْسِيَّةِ الْمَكْتَسَبَةِ،

مُتَمَسِّكًا بِهَا، مُقَيِّمًا بِأَرْضِهَا، رَاضِيًا عَنْهَا، رَاغِبًا فِيهَا، مُتَمَتِّعًا بِفَوَائِدِهَا، لَا يَرِيدُ بِهَا بَدِيلًا، وَلَا يَبْغِي عَنْهَا تَحْوِيلًا، فَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى الذَّنْبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِمَامَتَهُ لِلْمُصَلِّينَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَنْصَحُ، وَمَنْ صَلَّى وَرَاءَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ.

رابعًا: إِنْ رَغِبَ رَغْبَةً حَقِيقِيَّةً فِي الرَّجُوعِ إِلَى جَنَسِيَّتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ لِأَنَّ الْقَوَائِنَ الْفَرَنْسِيَّةَ أَوْ غَيْرَهَا لَا تَسْمَحُ لَهُ حَيْثُ هُوَ أَنْ يَرْجِعَ، أَوْ لَا تُسَهِّلَ الْأَمْرَ عَلَيْهِ، فَلْيُهَاجِرْ مِنْهَا، وَلْيَسْتَقِرَّ فِي وَطَنٍ مُسْلِمٍ، حَيْثُ يَكْتَسِبُ جَنَسِيَّتَهُ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَيَزُولُ عَنْهُ الْعَنَاءُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ التَّخَلُّصَ مِنْ هَذِهِ الْجَنَسِيَّةِ بِذَلِكَ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ الْعَالِمُ بِسِرَائِرِ الْقُلُوبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

14/02/1979م

شكوى ضد إمام

السؤال:

اتصلتُ بكتابكم في شأن الإمام المذكور، وقد اتهمتموه بما يُخِلُّ بالمرءة، ويُضدُّ الناسَ عن الصلاة ورائه، ويجعلهم يُغرِضون عن غَشِيَانِ المسجد.

ومِنَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَكَلَ أَمْوَالَ الْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ يَقُمْ بِالْوُضَائِفِ اللَّازِمَةِ لَهُ فِيهِ، وَانْتَصَبَ لِكِتَابَةِ التَّهَامِ وَالْخُرُوزِ، وَأَكْثَرَ مِنْ غَشِيَانِ الْحَكْمَةِ، وَمُشَاغِبَةِ النَّاسِ، وَالْإِشْتِبَاكِ مَعَهُمْ فِي مَنَازَعَاتٍ عَدْلِيَّةٍ، وَلَوْ فِي أُمُورٍ تَافِهَةٍ، مِمَّا جَعَلَ الْمَسْجِدَ يَبْقَى شَاغِرًا.

وَقَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّكُمْ رَفَعْتُمْ بِهِ شَكْوَى إِلَى رَئِيسِ الْبَلَدِيَّةِ، وَأَنَّكُمْ قَدَّمْتُمْ مِثْلَهَا إِلَى رَئِيسِ قِسْمَةِ الْحَزْبِ، وَأَنَّكُمْ رَفَعْتُمْ أَمْرَهُ إِلَى مَفْتَشِ وَلَايَةِ بَسْكَرَةِ، فَجَاءَ إِلَى (جَامِعَةٍ)، وَأَجْرَى بَحْثًا، ثُمَّ كَتَبْتُمْ إِلَيَّ لِتَسْتَشِيرُونِي.

أ. ب (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

1 - إن الإمام إذا توفرت فيه شروط الإمام المذكورة في كتب الفقه، صَحَّت إمامته، وخصوصًا إذا سَمَّاه الأمير، وتأخيرُه عن الإمامة يُثير فتنة بين المسلمين، ما لم يكن فاسقًا، وفِسْقُه يَتعلّق بالصلاة، وَيَصِلُ إليها.

2 - أئمة المساجد - في دولتنا - تُسمِّيهم وزارة الشؤون الدينية، ويُشرف عليهم المفتش، وكلُّ مشكلة تَحْدُث يُعالِجُ أمرُها المفتش، ويرفع أمرُها إلى الوزارة، ولا دَخَلَ لرئيس البلدية في شؤون الإمام، كما لا دَخَلَ في ذلك لرئيس القسمة في الحزب، فهذه الأمور تُعالجها وزارة الشؤون الدينية.

ولو سَمَحَت الدولة بتدخّل البلديات والقسمات في شؤون الأئمة، لَوَقَعَت الفوضى الكبرى؛ لأنّ البلديات والقسمات تشتغل بما يَتعلّق بالدنيا ومصالحها، والأئمة يقومون بمهمة دينية سامية.

3 - إذا كان مفتش بسكرة قد زاركم، وفَتَح بحثًا في الموضوع، وأصْدَرَ فيه قرارًا، فهذا يُقَوِّي قضيتكم، وإذا ثَبَت على هذا الإمام أنه - حقًا - أَكَلَ أموال الجامع، وتَصَرَّف فيها، فيجب مطالبته بها؛ لأنها حقُّ الله، وليس لأحد أن يَسْكُت عنها.

وكذلك إذا ثَبَت عليه أنه يَشْتَغِل بـ (التدجيل)، ويَكْتُب التَّائِم (الحروز) في الجامع، وكذلك إذا ثَبَت أنه يُثير الخصومات والنزاع، ويُكثِر من غَشَيان المحاكم، هذه كُلُّها أمور يجب أن يَتَنَزَّه عنها إمامُ الناس، ولا تُوافق الوزارة عليها، إذا ثَبَت ذلك عندها.

ولكن يجب التثبُّت في أمره، والتساهل واليسير؛ لأنّ القَدَح في الإمام معصية، والمفتش مهمته التَحَرِّي، والحُكْم بينكم وبينه.

وإني أوصيكم بالتزام الحق، وعدم الاندفاع مع العواطف، واتَّقوا الله في السِّرِّ

وَالْعَلَنُ، وَأَرَى أَنْ تَجْتَنُوا إِلَى الصَّلَاحِ وَالْمُسَامَحَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَالصُّلَحُ حَيْرٌ﴾ [النساء: 128].

1983 / 02 / 27 م

حرمة الإمام

السؤال:

ما حكم صلاة إنسان لم يَضُنْ لسانه، وطعن في سيرة إمام، وآذاه بلسانه، وهو يُصَلِّي وراءه؟
سائل (الجلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. صلاته صحيحة، إذا استوفت شروطها وفرائضها، فإن الصلاة لله، لا يُؤثّر فيها كُره المأمومين لإمامهم، ولا كُره الإمام للمأمومين، وقد صلّى أصحاب رسول الله وراء من يكرهون ولايته، كيزيد، وبُسر بن أرطاة، والحجاج بن يوسف. ولكن بسطُ اللسان بالغيبة في الإمام - أو في غيره - من كبائر الإثم، فإنه أَكْلٌ لِلْحَمَةِ، وقد نهى الله عن الغيبة، إذ قال: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: 12].

وهذا إذا ذكّره بما هو فيه مما يكره أن يقوله في غيابه، فإن ذكّره بما ليس فيه، فهو بُهتان؛ لأنه افتراء عليه، والله يقول: ﴿إِنَّمَا يَقْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: 105].

1987 / 12 / 22 م

الإمام أحق بالصلاة

السؤال:

إذا دخل وقت صلاة مُعَيَّنَةٍ، ولم يحضر الإمام إلى المسجد، فما هو عمل المأمومين، هل ينتظرونه أم يُقَدِّمون غيره، أم يُصَلُّون أفذاذاً؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إذا كان الإمام راتباً، كأن يكون أميراً، أو عيّنه الأمير للصلاة بالناس في ذلك المسجد، فهو أحق بالصلاة من غيره، وعلى المأمومين أن ينتظروه ما دام الوقت، فإن خافوا أن يخرج الوقت، صَلُّوا أفذاذاً في الوقت، ثم لِمَن شاء منهم أن ينتظره حتى يحضر ويُقيم الصلاة، فيعيد معه تلك الصلاة، وتكون نافلةً له، رَوَى الإمام مسلم في صحيحه عن أبي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِذَلِكَ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: «إِنْ خَلِيلِي أَوْ صَاحِبِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْدَعًا الْأَطْرَافِ، وَأَنْ أَصَلِّيَ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتُ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلُّوا كُنْتُ قَدْ أَخْرَزْتُ صَلَاتَكَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ».

أما إذا كان في الوقت فُسْحَةٌ، فلا يَعَجَل بالصلاة في أول الوقت أو وسطه، بل ينتظر، وقد انتظر الصحابةُ رسولَ الله ﷺ ذات مرة وهو مريض، ثم همَّ أن يقوم فلم يقدر، وغشي عليه، ثم أفاق وتوضأ، وهمَّ فغشي عليه، يفعل هكذا ثلاث مرّات، ثم أمر أبا بكر ليُصَلِّي بالناس⁽¹⁾، كما أنه عليه الصلاة والسلام أخر صلاة العشاء - ذات مرة - وهم ينتظرونه حتى منتصف الليل⁽²⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، حديث (687)، عن عائشة رضي الله عنها.

(2) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: السَّمر في الفقه والخير بعد العشاء، حديث (600)،

عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فإمامُ الصلاة رمزُ الوحدة، فلا يجوز لأحدٍ أن يُحدث خلافاً أو شُغْباً، قال النووي في شُرْحه: «فيه الحثُّ على مُوافقة الأُمراء في غير معصية، لِثَلَا تَتَفَرَّقَ الكَلِمَةُ، وتقع الفتنة، ولهذا قال: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ»⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 217].

وأما إذا كان الإمام غير راتب، بل هُم بِمَسْجِدٍ حَيٍّ يَجْتَمِعُونَ فيه للصلاة وغيرها، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ القوم - إذا حَضَرَ الوقت - أن يَجْمَعُوا صلاتهم⁽²⁾، وَيُقَدِّمُوا للإمامة أفقَهُمْ، وأقرأهم للقرآن، وأعرَفَهُم بأحكام الصلاة، حتى إذا جاءت جماعة أخرى صَلَّوْا أيضًا. ومع الإمام الراتب يَجْمَعُونَ مرَّةً واحدةً معه، حِفْظًا للوحدة.

أخذ أجره على إمامة المصلين

السؤال:

طرح أحدُ المواطنين عليَّ سؤالاً - وهو يريد أن يُوظَّفَ كإمام - قال: إنَّ رسول الله ﷺ لم يكن يأخذ أجرَةً على إمامته بالمُصلِّين، ومن هذا أريد أن أسأل عن أجره الإمام، أهي جائزة أم لا؟ تَقَبَّلُوا فائق الاحترام.

ح. صحراوي (ورقلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: الصلاة عبادة خالصة، لا يكون أجرُها إلَّا من الله، ولا تُقَبَّلُ العبادة إلَّا إذا

(1) شرح النووي على مسلم. ج 5/ ص 148.

(2) أي يُصَلُّوا جماعةً.

كانت لوجه الله، قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5]، وقال: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110].

ثانيًا: الإمام الذي يُقيم للناس صلاتهم يُؤدِّي في نفس الوقت صلاته، فصلاته خالصة لوجه الله، لا يأخذ عنها أجرًا (مالاً) من الله، وأما حبسه نفسه في الجامع ليكون حاضرًا في كلِّ الأوقات، ويؤمَّ الناس، فهذه وظيفة هامة في مجتمع المسلمين، وعليهم أن يقوم بها أحدهم، فإذا قام بها الإمام استحقَّ على ذلك أجرًا.

ودليل جواز ذلك الأمر، أن أبا بكر الصديق - خليفة رسول الله ﷺ - أخذه، وذلك بإشارة أبي عبيدة وعمر بن الخطاب، ففي غداة انتخابه للخلافة أصبح ذاهبًا إلى السوق لطلب المعاش، فلقيه أبو عبيدة وعمر، وقالوا: «إلى أين يا خليفة رسول الله؟»، فقال: «إلى السوق»، فقالوا: «وإلى من تترك شؤون المسلمين؟»، فقال: «ومن أين آخذ معاش أهلي؟»، فقالوا: «ارجع، وسنفرض لك ذلك في بيت مال المسلمين»، وكان الأمر كذلك⁽¹⁾.

والذي يقوم بأمر المسلمين مثل: الحاكم، والقاضي، والإمام، وصاحب الشرطة، كلهم يقومون بواجب أكيد، وهم حق في بيت مال المسلمين.

وكان أهم ما يقوم به أبو بكر للمسلمين إقامة الصلاة، وصار الأمر هكذا حتى عين الخليفة علماء لإقامة الصلاة، واختصوا بها، وكان من أشهرهم الشيخ محمد بن عرفة، الذي كان إمام الجمعة في جامع الزيتونة بتونس في القرن الثامن والتاسع.

وقد أنكر القرطبي في تفسيره قول من منع قبض الإمام على إمامته أجرة إنكارًا شديدًا، انظره في سورة براءة⁽²⁾. والله أعلم. 14 رمضان 1402هـ / 06 جويلية 1982م

(1) انظر: ابن سعد. الطبقات الكبرى. ج 3/ ص 184.

(2) قال القرطبي في تفسيره (ج 8/ ص 178): «دَلَّ قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْسِنِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: 60]، على أن=

تحية المسجد وقت الدرس والصلاة وقت العمل

السؤال:

- 1 - يدخل المسلم إلى المسجد فيجد الواعظ يُلقي الدرس وحوله المستمعون: يجلس للاستماع أم يُؤدّي تحية المسجد؟ مع الملاحظة أنّ في أدائه تحية المسجد تشويشاً على المستمعين، وتضييعاً للفائدة.
 - 2 - هل يُؤدّي المدرّس صلاته في الوقت المُعيّن للحصص الدراسية والتلاميذ في القسم، بدعوى المحافظة على الوقت؟
 - 3 - الصلاة وقت العمل - أيّ عمل كان - لاسيّما عمال الآلات الضخمة التي تُنتج في عشر دقائق ما شاء الله من اقتصاد الوطن، ولا ننسى الوقت الذي يستغرقه المُصليّ من تنظيف نفسه، وإحضار الماء، وأداء الصلاة.
- أفيدونا كتابة، ودُمت.

أت. ف (باتنة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: تحية المسجد بصلاة ركعتين عند دخوله وقبل الجلوس فيه، سنّة مأمور بها، منهيّ عن الجلوس فيه حتى يُصلّيها، فقد روى الجماعة من حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»،

= كلّ ما كان من فروض الكفايات - كالساعي والكاتب والقّسام والعاشر وغيرهم - فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه. ومن ذلك الإمامة، فإن الصلاة وإن كانت مُتوجّهة على جميع الخلق فإن تقدّم بعضهم بهم من فروض الكفايات، فلا جرم يجوز أخذ الأجرة عليها.

وفي رواية للبخاري وغيره: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ». وروى مسلم عن جابر رضي الله عنهما أن رسول الله أمره بصلاتهما لما أتى المسجد لِثَمَنٍ جَمَلَهُ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ ﷺ، وأنه أمر بصلاتهما رجلاً أتى المسجد يوم الجمعة، فوجده يخطب، وقعد قبل أن يُصَلِّيَهما.

ولهذه الآثار الصحيحة قالت الظاهرية بوجوبهما، كما حكاه عنهم القاضي عياض، والجمهور على أنها سنة، وحكى النووي إجماع المسلمين على أنها سنة⁽¹⁾. قال الحافظ ابن حجر: «اتفق أهل الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب»⁽²⁾، يعني قوله ﷺ: «فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ»، وأمره لجابر وللرجل بصلاتهما.

والدليل على أنها سنة حديث الأعرابي الذي سأل رسول الله ﷺ عما فرض الله من الصلاة، فأجابه النبي وقال: «الصَّلَاةُ الْحُمْسُ»، قال الأعرابي: «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟»، قال: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»⁽³⁾.

ولما كانت هاتان الركعتان سنة، فإنها لا تُصَلَّى في الأوقات المنهي عن صلاة النافلة فيها، أي بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وقال الشافعي بصلاتها فيهما.

أمّا عند صعود الإمام على المنبر، فمذهب مالك أن تحية المسجد لا تُصَلَّى أيضًا، إذ يجب على المصلّي الإنصات إلى الخطيب، ولا يجوز له أن يشتغل بشيء مما يشغله عن الإنصات وإن كان عبادة، كما نقله ابن رشد الحفيد⁽⁴⁾.

(1) انظر: شرح النووي على مسلم. ج 5/ ص 226.

(2) فتح الباري. ج 1/ ص 537.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: الزكاة من الإسلام، حديث (46)، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

(4) انظر: ابن رشد. بداية المجتهد. ج 1/ ص 132.

وأما الدرس الذي يسبق الصلاة قبل صعود الإمام، فلا يجوز أن يشغل الناس عن صلاة ركعتي المسجد، فقد أمر بها رسول الله ﷺ، حتى ذهبت الظاهرية إلى القول بوجوبهما، وأتباع أمر الرسول ﷺ بصلاتهما أوّل من سماع موعظة المرشد، وربما كان هو الذي (يُشَوِّش) على المصلّين. والدرس الواجب على كلّ واحد أن يستمع إليه بعناية هو خطبتا الإمام، حتى إنه لو قال لصاحب له: «أنصت»، لكان لاغيًا⁽¹⁾ لا جمعة له⁽²⁾.

ثانيًا: إذا دخل الوقت وجبت الصلاة على المكلفين، ووجب عليهم أن يؤدّوها في الوقت المختار، وأداؤها في الوقت المختار أفضل من وسطه ومن آخره عند الإمام مالك، فإن ترك الصلاة حتى خرج الوقت المختار أثم، وإن تركها حتى خرج وقتها المختار الضروري، كانت قضاءً، وعليه الوزر، وهو داخل في التهديد الشديد: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾⁽³⁾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ⁽⁴⁾ ﴿[الماعون: 4-5].

وبناءً على ما تقدّم نقول: إذا كان هذا المدرّس يخشى أن يخرج الوقت قبل انتهاء الدرس، وجب عليه أن يؤدّي صلاته حيثما كان، في القسم أو فناء المدرسة، وأداؤها في القسم حسنٌ جميل؛ لأنّ في ذلك تربية عظيمة للتلاميذ الصغار على أن يحافظوا على الصلاة، والمحافظة على الصلاة من أهم واجبات المسلم، أمر بها الله سبحانه: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]، والصلاة الوسطى في راجح الأقوال هي صلاة العصر، وهي التي يأتي وقتها في زمن حصص الدراسة، ولا يكون محافظًا

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، حديث (934) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ».

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: فضل الجمعة، حديث (1051) عن عليّ بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: «... مَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ: صَبْرٌ، فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ»، وأحمد في مسنده، حديث (719). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج2/ ص177): «فيه رجلٌ لم يُسم».

عليها مَنْ تَرَكَهَا - دائماً - إلى وقت الغروب أو قُربه، وقد كان عمر بن الخطاب يقول: «مَنْ ضَيَّعَ الصَّلَاةَ كَانَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»⁽¹⁾.

أمَّا الشَّقِيُّ حَقًّا فهو (المدير) الذي يَنْهَى المُدَرِّسين عن أداء الصلاة في الأقسام خَشْيَةَ ضِيَاعِ جُزْءٍ مِنَ الحِصَصِ، وَيَغْفُلُ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ، وعن تأثير صلاة المُعَلِّم - أمام تلاميذه - في تربيتهم، وتهذيب نفوسهم.

وقد قَصَّ عَلَيَّ أحدُ قداماء مُعَلِّمي الفرنسية في زمن الاستعمار، أَنَّ المُفْتَشَّ الفرنسي ذات يوم جاء لتفتيشه، فدهش لما دخل القسم، فوجد التلاميذ سَكُوتًا مُنْسِكِينَ عن الكلام، وعن كُلِّ حركة وضوضاء في القسم، وَوَجَدَ المُعَلِّمَ يُصَلِّي، فرجع إلى الإدارة، ثم استدعاه وسأله: ماذا كان يَفْعَلُ؟ فأخبره أَنَّهُ كان يُصَلِّي، فما كان مِنَ المُفْتَشِّ إِلَّا أَن أَثْنَى عليه؛ لأنه حَافِظٌ على فُرُوضه الدينية، كما أَحْسَنَ تربية تلاميذه تربية عالية بالتزامهم الهدوء، والتَّحَكُّمَ في أَنفُسِهِمْ، ثم أعطاه علامة جيدة.

هؤلاء قَوْمٌ فَهَمُوا الواجب أحسن بكثير مما يَفْهَمُه بعضُ مِنَّا، مع أَنَّ دُستورنا يُنصُّ على أَنَّ دين الدولة الإسلام.

ثالثًا: الصلاة - إذا نُودِيَ إليها، ووجبت بدخول وقتها - مُقَدِّمَةٌ على أَيِّ عملٍ من أعمال الدنيا، ومن الواجب الأكيد علينا - إن كُنَّا مسلمين حَقًّا - أن يكون لنا مسجد حيثما اجتمع جَمْعٌ مِنَ الناس، مِنَ العمال، أو المُعَلِّمين، أو الطُّلَّاب، تُقام فيه صلاة الجماعة، ويُنادَى فيه إلى الصلاة.

فإن كُنَّا لَمَّا نَصِلُ إلى هذه الدرجة بَعْدُ مِنَ طاعة الله، وإقامة الدين، فلا أَقَلَّ مِنَ أن نَسْمَحَ لِمَنْ شاء أن يُقيم الصلاة في أوقاتها مِنَ العمال والمُعَلِّمين والطُّلَّاب، بأداء واجبه،

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج1/ص6) عن نافع مولى عبد الله بن عمر. قال الزرقاني في شرح الموطأ (ج1/ص84): "هذا منقطع؛ لأن نافعاً لم يلقَ عمر".

وحرامٌ علينا أن نُضايِقَهُم، وَنَتَمَحَّلَ الأسبابَ التافهةَ لِمَنَعِهِم، وَمَن أَقْدَمَ على ذلك فهو مُجْرِمٌ، خليفةُ أبي جهل الذي نَزَلَ فيه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿١٠﴾﴾ [العلق: 9-10].

أما الخشية على تعطيل الآلات الضخمة التي تُنتِج في عشر دقائق ما شاء الله من اقتصاد الوطن، فإنه يُمكن تَجَنُّب هذه الخسارة الموهومة إن كانت بالتفويج - إن كان العمال كلُّهم يُصَلُّون، وكم نَوَدُّ أن يكونوا كذلك - بحيث تُصَلِّي الجماعة الأولى، فإذا انتهت رَجَعَت إلى العمل، وَحَلَّت مكانها الجماعة الثانية، هذا حَلٌّ، وَيُمْكِنُ تعطيل الآلات لمدة 10 دقائق أو 15 وممارسة العمل عليها بزيادتها آخر الوقت أو أوله.

وبما أننا مسلمون فعلىنا أن (نُكَيِّف) العمل حسب مصلحة ديننا، أما الاقتصاد الوطني فإنه لا يَخْسِر أبداً بإقامة العمال صلاتهم، بل إنَّ العامل إذا كان مُتَدِينًا مُصَلِّيًا، ورأى حرص الإدارة على الدين، وتيسيرها لإقامة شعائره، ازداد نشاطاً، وهو أَوْلَى مِن تارك الصلاة، فاسد الدين.

العامل إذا أدَّى فُروضه الدينية أَحَسَّ براحة نفسية عظيمة، وَتَدَارَكَ ما فاتَه مِن وقت الصلاة بأضعاف مُضاعفة، وهذا ما يَعْرِفه وَيَقْهَمه كبار أصحاب المعامل مِن الماديين، وقد قرأتُ عن (فُورد) صاحب معامل الفولاذ في أمريكا، أنه كان يُوفِّر لعماله كُلِّ وسائل الراحة المادية والروحية، الجسمية والنفسية، ولو بالتنقيص مِن أوقات العمل، فيربح بذلك زيادة الإنتاج ومُضاعفته. هؤلاء قومٌ (مادِيُّون) حَفَاء، أما نحن فإننا نُضايِقُ عمالنا، وَنُشَجِّعُهُم على الإخلال بدينهم، وَكَسَّر نفوسهم، وإماتة ضمائهم، فماذا نَحْصِد؟ نَحْصِد الخسارة في مصانعنا، وضعف إنتاجنا.

إنَّ أداء الصلاة - مع الاستعداد لها بالوضوء - لا يُمكن أن يَسْتَغْرِقَ أَكْثَرَ مِن خمس دقائق، فلماذا يُهَوِّل الأمر، ونقول: «ولا ننسى الوقت الذي يَسْتَغْرِقه المُصَلِّي مِن تنظيف نفسه، وإحضار الماء، وأداء الصلاة...»، هذا الوقت لا يزيد - بِحَالٍ - على خمس دقائق،

فهل تقوم القيامة إن خُصِّص للعامل (راحة) خمس دقائق يُناجي فيها ربه؟ وخسارة آلتنا، ومعاملنا، وتأخر إنتاجها، تأتي مِن لا يَمْلِكُون (الضمير) الديني.

وَسُوءُ الشَّيْطَانِ هِيَ الَّتِي تُضَحِّمُ الْأَمْرَ، وَتُفْتِي لِبَعْضِ (المُديرين) بِمَنْعِ الْمُصَلِّينَ، بِدَعْوَى خَسَارَةِ الْإِنْتاجِ الْوِطْنِيِّ، وَمَا خَسِرَ الْإِنْتاجِ الْوِطْنِيِّ إِلَّا بِسَبَبِ سُوءِ تَصَرُّفَاتِهِمْ ضِدَّ الدِّينِ، وَضِدَّ الْمُتَدِينِينَ، وَلَوْ أَحْسَنُوا التَّصَرُّفَ لَكَانُوا قُدُورًا لِلْعَمَالِ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى الدِّينِ، وَعَلَى الصَّلَاةِ، وَلَرَأَوْا مِنْهُمْ مُضَاعَفَةَ الْإِنْتاجِ وَالرَّيْحِ الْوَفِيرِ، وَالْحَرَصُ عَلَى 5 دَقَائِقٍ قَدْ يُضَيِّعُ عَلَيْهِمْ 50 دَقِيقَةً مِمَّنْ لَا ضَمِيرَ لَهُ.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

17 جمادى الأولى 1400هـ / 03 أبريل 1980م

صاحب مؤسسة يمنع عامله من الصلاة وقت العمل

السؤال:

عاملٌ يعمل في مؤسسة شعبية، كان يُصَلِّي الظهر والعصر أثناء عمله بدون إذن صاحب المؤسسة، فلما عَلِمَ به غضب عليه، وهَدَّده بالطرد، ثم شَرَطَ عليه ألا يُصَلِّي وقت العمل، وإن هو خالف الشرط فمأله الطرد.

وقد قَبِلَ العامل هذا الشرط، لضعفه ماديًّا وفَقْرِهِ، وَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَقْتَ الْعَمَلِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَوَقَّفَ عَنِ الصَّلَاةِ نَهَائِيًّا، وَهَذَا رَاجِعٌ لِلتَّعَبِ الَّذِي يَلْحَقُهُ أَثْنَاءَ الْعَمَلِ، وَفِي الْمَسَاءِ يَكْسِلُ عَنِ الْقَضَاءِ.

فما هو الحكم الشرعي في ذلك؟

س. حسن (مفتاح)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

أولاً: الصلاة عماد الدين، وركنه المتين، من حافظ عليها، حفظ دينه، ودل على أنه مؤمن، يخشى الله ويتقيه، ومن ضيعها دل على فساد الدين، وتعرض لتكفيره من المسلمين، وقد صحَّ في الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرِّ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، رواه مسلم. وعن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»، رواه الترمذي، وقال: [«حديث حسن صحيح غريب»] ⁽¹⁾، وعن [عبد الله بن شقيق أبو عبد الرحمن] ⁽²⁾ التابعي، قال: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ»، رواه الترمذي. وفي موطأ مالك، عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله: «إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا، حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا، فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضِيعُ».

والآيات القرآنية في الأمر بها والوعيد على تركها كثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البينة: 5]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]، وقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103]، أي تُؤدَّى في أوقاتها المُعيَّنة لها من الشارع. وقال في إبعاد من تركها وسها عنها، أو تماوان بها: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ^(١) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ [الماعون: 4 - 5]، وقصص علينا جواب المجرمين لسؤال أصحاب اليمين، فقال:

(1) في النسخة المطبوعة: [حديث صحيح]. والصواب ما أثبتناه من سنن الترمذي.

(2) في النسخة المطبوعة: [شقيق بن عبد الرحمن]. والصواب ما أثبتناه.

﴿ مَا سَأَلَكُمْ فِي سَفَرٍ ﴾ (٤٢) قَالُوا لَوْ نَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ [المدثر: 42-43]. فَمَنْ جَحَدَ وجوب الصلاة قُتِلَ كُفْرًا لَا حَدًّا، وَمَنْ قَالَ بِوُجُوبِهَا وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا، اسْتُيِيبَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ حَدًّا لَا كُفْرًا.

ثَانِيًا: نَهَى النَّاسَ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ مَنَعَهُمْ مِنْ أَدَائِهَا فِي أَوْقَاتِهَا، ظَلَمَ لَهُمْ، وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَبَنَى لَا يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ، فَكَيْفَ يَنْهَى عَنْهَا؟ وَحُرِيَّةُ الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ مِنَ الْحَقُوقِ الْأَسَاسِيَةِ لِلْإِنْسَانِ، لَا يَعْتَدِي عَلَيْهَا إِلَّا الطَّغَاةُ الْبُغَاةُ.

وَكَانَ هَذَا شَأْنُ الْمَجْرِمِينَ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَأَصْحَابِهِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَبُو جَهْلٌ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ، فَرَعُونَ هَذِهِ الْأُمَّةَ، فَهُوَ الَّذِي بَنَى وَطَغَى لِمَا رَأَى مِنْ كَثْرَةِ مَالِهِ، وَعَزَّتْهُ بِنَادِيهِ وَرَجَالُهُ، فَكَذَّبَ بِالرِّسَالَةِ وَتَوَلَّى، وَصَدَّ النَّاسَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَعَذَّبَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، وَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ، وَقَصَّصَتْهُ فِي أَوَّلِ سُورَةِ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴿٦﴾ إِنَّ رَأْيَهُ اسْتَفْقَى ﴿٧﴾﴾ [العلق: 6-7]، وَكَانَ مِنْ وَاجِبِهِ أَنْ يَشْكُرَ اللَّهَ عَلَى مَا أَعْطَاهُ مِنْ نِعَمٍ جَزِيلَةٍ، وَيُوحِّدَهُ بِالْعِبَادَةِ، وَلَكِنَّهُ كَذَّبَ وَتَوَلَّى، وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَعَذَّبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿١٠﴾﴾ [العلق: 9-10]، ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [العلق: 13]. إِنَّ مِثْلَ هَذَا الطَّغْيَانِ لَا يَبْقَى دُونَ عِقَابٍ إِلَهِيٍّ فِي الدُّنْيَا، وَلْعَذَابٍ آخِرَةٍ أَشَدَّ وَأَبْقَى، وَقَدْ أَخْزَى اللَّهُ أَبَا جَهْلٍ وَحِزْبَهُ وَنَادِيَهُ، وَانْتَقَمَ مِنْهُمْ، وَبَطَّشَ بِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ بِطُشَّتِهِ الْكُبْرَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾ [الدخان: 16]، وَلَمْ يُغْنِ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ، وَلَمْ يُغْنِ عَنْهُ قَوْمُهُ وَلَا نَادِيَهُ: ﴿فَلْيَنْعُ نَادِيَهُ ﴿١٧﴾ سَنَنْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ [العلق: 17-18].

وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَلَكَ سَبِيلَ الطَّغَاةِ، وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ، إِلَى مَنَعَ النَّاسَ مِنَ عِبَادَةِ رَبِّهِمْ، وَالتَّعَدَّى عَلَى حُرِيَّةِ الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ، سَيَكُونُ مَالُهُ الْخِزْيُ فِي الدُّنْيَا وَالْعَذَابُ فِي

الآخرة، ولا يَنْفَعُهُ ما يَزْعُمُ مِنْ خروجه على انتظام العمل، وتأثيره السيئ على الإنتاج الراجع للشعب، فإنّ العامل المتدينّ أحرص على الإحسان والإنقان خوفاً من الله، لا منه ولا من القانون، وهو مُستَعِدٌّ للتعويض.

ثالثاً: لا يجوز لمسلم أن يُطِيعَ مثل هذه الأوامر، ولا عُذر له في ترك الصلاة، أو الصوم، أو أيّ واجب من الواجبات الدينية، امتثالاً لأمر أحد، فقد نهى الله عن طاعة مَنْ نهى عن الصلاة، إذ قال: ﴿كَلَّا لَا تُطِيعُوهُ وَاسْجُدُوا وَاقْرَأُوا﴾ [العلق: 19]، فهذا نصٌّ في الموضوع، نهى عن طاعته، وأمر بالسجود، وأمر الله ونهيه أولى بالطاعة.

وقد نهى الله عن طاعة الوالدين في معصية الله، إذ قال: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: 8]. وجاء في الحديث الصحيح عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»، رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وفي رواية عُمَرَانِ وَالْحَكَمِ الْغِفَارِيِّ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»، رواه أحمد والحاكم، وهو حديث صحيح. ولا شك أن في ترك الصلاة أو في تأخيرها عن وقتها معصية لله الخالق الرازق.

رابعاً: مثل هذا العامل المُستضعَف، ضعيف الإرادة، رقيق الدين، عديم الرأي؛ لأنه قَبْلَ بهذا الشرط، ورضي به، خوفاً على عمله ومُرتبته، مع أنه لو اعتمد على الله، وقاوم إرادة هذا الطاغية، لنصره الله عليه. كان عليه أن يرفع الأمر إلى مَنْ هو أعلى من هذا المسؤول في هذه المؤسسة الشعبية، فإن لم يجد إنصافاً، رفعها⁽¹⁾ إلى مَنْ هو أعلى منها، واستنجد بإخوانه العمال، ولا بُدَّ أن يجد أعواناً من بينهم.

والعمال في بلادنا - والحمد لله - سادة في وطنهم، وحقوقهم محفوظة، وكلمتهم

(1) أي الشكوى.

مسموعة، ورؤساؤهم منهم. ومن حقوقهم الأساسية، أن يُقيموا دينهم، ويعبدوا ربهم، ويؤدّوا واجباتهم الدينية، وبذلك تطمئن قلوبهم، فيتقنون عملهم، وينصحون لأمتهم، ويتحسّن إنتاجهم، ولا ضمير لِن لا دين له، ولا أمانة له.

وإنّ الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ولا يُمكن أن يُقرّ رئيسُ الدولة مثل هذا التصرف؛ لأنه أقسم على احترام الإسلام، ومن واجبه أن يُبطل النّهي عن الصلاة؛ لأنّ مَنْ نهى عن الصلاة قد خان الدستور، وخان رئيس الدولة، وسعى في الأرض بالفساد، وعرض الإنتاج للنقص.

خامساً: لا عُذر لهذا العامل في ترك الصلاة، وترك قضاء ما فات منها، بدعوى التعب والإرهاق في نهاية العمل؛ لأنّ الوضوء والصلاة بما يُنشّط الجسم، ويغذّي الروح، ويريح النفس، وكان رسول الله ﷺ يقول لِبَلال إذا أراد أن يأمره بإقامة الصلاة: «أَرِحْنَا بِهَا يَا بَلال»⁽¹⁾.

وإنما ترك الصلاة؛ لأنه لما قَبِل الشرط بتأخيرها عن وقتها دَلَّ على تحكّم الشياطين في ديانته، شياطين الإنس والجنّ، فعُوقِبَ بها هو شرٌّ من تأخيرها، وهو تركها، فليحذر هذا العامل، وليستغفر الله، وليتُبَّ إليه، فإنه التواب الرحيم.

1977 / 04 / 01 م

الصلاةُ جماعةً في أوقات العمل

السؤال:

لنا في شركة الصناعات للفلين والخشب جماعة من العمال يشتغلون في إحدى

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، حديث (4985)، وأحمد في مسنده، حديث (23088).

الوحدات التابعة لها، سَمَحُوا لأنفسهم بالقيام بإحدى الشعائر الدينية، ألا وهي الصلاة الجماعية في أوقات العمل.

إن شركتنا وضعت تحت تصرفهم محلاً مُجهَّزاً لتحقيق هذا الغرض النبيل، في حين أن قيام هؤلاء العمال بهذه الشعيرة الدينية في أوقات العمل مرتين في اليوم، لِمُدَّة 20 إلى 30 دقيقة، أدَّى إلى شللٍ في كلِّ نشاطات الوحدة خلال هذه المُدَّة المذكورة، وبالتالي كان لهذا التعطيل أثر مباشر في تخفيض الإنتاج.

ولتحقيق هذا الغرض - دون إخلال بالسير العادي للوحدة - نرجو من سيادتكم أن تتفضَّلوا علينا بأحكام شرعية، أو نصوص قانونية، تعالج الموضوع.

المدير العام للشركة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: هذه الشركة الوطنية - المُدركة جيداً لواجبها - مشكورة بتهيئتها للمُصلِّين من عمالها في محلِّ عملهم (بيت الصلاة)، فإن الصلاة في الإسلام أهم أركان الدين، وأداؤها في وقتها فرض على كلِّ مسلم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103]، وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238].

ومعنى الآية الأولى: أن الله كتب على عباده الصلوات، وفرض عليهم أداءها في أوقاتها المحدودة، لا يجوز لأحد أن يأتي بها في غير ذلك الوقت، إلّا لعذر شرعي، من نوم أو سهو أو نحوهما.

ومعنى الآية الثانية: داوموا على أداء الصلوات كلها، وواظبوا على أدائها، ثم خصَّص بالذكر - بعد التعميم - الصلاة الوسطى، وهي صلاة العصر، على ما جاء في

أحاديث النبي ﷺ الصحيحة⁽¹⁾، وَمَنْ أَخْرَهَا عَنْ وَقْتِهَا لَمْ يَكُنْ مُحَافِظًا عَلَيْهَا، وَلَا مُوَظِّيًا عَلَى أَدَائِهَا، لِخِلَافَتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].

فَمَثَلُ مَنْ صَلَّى بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ، كَمَثَلِ الْعَامِلِ الَّذِي يَأْتِي إِلَى عَمَلِهِ بَعْدَ انْتِهَاءِ وَقْتِ الْعَمَلِ، وَيُرِيدُ أَنْ يَشْتَغَلَ، فَهَلْ يَأْذَنُ لَهُ الْمَدِيرُ بِمُبَاشَرَةِ عَمَلِهِ، وَيَسْتَحِقُّ أَجْرًا يُطَالِبُ بِهِ؟ فَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، فَقَدْ فَعَلَ ذَنْبًا عَظِيمًا، وَاسْتَحَقَّ عَذَابًا أَلِيمًا، وَعِقَابًا شَدِيدًا.

فَالْعَامِلُ الَّذِي يُحَافِظُ عَلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَرَى نَفْسَهُ فِي الْعَمَلِ مُجْبُورًا عَلَى تَرْكِهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، يَكُونُ فِي حَالِ اضْطِرَابٍ نَفْسِيٍّ، وَتَوْبِيخٍ ضَمِيرٍ، وَلَا يَأْتِي بِخَيْرٍ فِي عَمَلِهِ، وَأَمَّا الَّذِي يَسْتَجِيبُ لِلنِّدَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَ(يَسْمَحُ) لِنَفْسِهِ بِأَدَاءِ وَاجِبٍ أَوْجِبَهُ عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ - بَعْدَ أَدَائِهَا فِي وَقْتِهَا - يَكُونُ مُسْتَرِيحَ الضَمِيرِ، مُطْمَئِنِّ النَّفْسِ، نَشِيطًا فِي الْعَمَلِ، شَاكِرًا لِمَنْ أَتَاهُ لَهُ فُرْصَةُ عَمَلِهِ لِدِينِهِ، وَضَمِينٍ لَهُ عَمَلِهِ لِدُنْيَاهُ، فَجَمَعَ بَيْنَ الْحُسْنَيْنِ.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الشَّرَكَةُ الْوَطَنِيَّةُ قَدْ اهْتَمَّتْ بِهَوْلَاءِ الْعَمَالِ، وَأَحْسَنَتِ التَّدْبِيرَ، وَسَهَّلَتْ عَلَيْهِمُ الْقِيَامَ بِوُجُوبِهِمُ الدِّينِيِّ، فَإِنَّ عَلَى هَوْلَاءِ الْعَمَالِ أَنْ يُبْرِهِنُوا - لِلشَّرَكَةِ وَلِلنَّاسِ جَمِيعًا - عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ الْمُتَلَزِمَ الْمُتَمَسِّكَ بِالْدِينِ هُوَ أَحْسَنُ الْعَمَالِ خُلُقًا، وَأَعْظَمُهُمْ اسْتِقَامَةً، وَأَتَقْنَهُمْ عَمَلًا، وَأَكْثَرُهُمْ إِنتَاجًا، وَأَعْرِفَهُمْ بِوُجُوبِهِمُ الْوَطَنِيَّ فِي تَعَزِيزِ الصَّنَاعَةِ الْوَطَنِيَّةِ، وَالضَّرُورَةِ لِبِنَاءِ دَوْلَةٍ قَوِيَّةٍ، وَمَجْتَمَعٍ مَتِينٍ، وَلْيَعْلَمُوا أَنَّ إِضَاعَةَ الْوَقْتِ، وَالتَّسَبُّبَ فِي ضَعْفِ الْإِنتَاجِ، وَخَرَابِ الشَّرَكَةِ مِنَ الْحَرَامِ الَّذِي لَا يَجُوزُ ارْتِكَابُهُ فِي الْإِسْلَامِ.

ثَالِثًا: صَلَاةُ الْعَصْرِ وَحْدَهَا هِيَ الَّتِي يَكُونُ وَقْتُهَا فِي كُلِّ الْفُصُولِ أَثْنَاءَ وَقْتِ

(1) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «سَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ...»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: الدَّلِيلُ لِمَنْ قَالَ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ، حَدِيثُ (627).

العمل، وأمّا المغرب، فتارة تكون في وقت العمل، وتارة أخرى تكون بعد العمل، كما هو الحال في هذا الوقت، فالوقت اللازم للصلاة أو صلاتين، لا يزيد عن 8 دقائق أو 15 دقيقة، كما سيأتي:

رابعاً: فمن الإسراف في ضياع الوقت، أداء الصلاة في 20 دقيقة، فضلاً عن 30 دقيقة، فإن الصلاة الرباعية الكاملة، المشتملة على جميع أركانها، لا يستغرق أداؤها جماعة إلا نحو 5 دقائق فقط، فإن زدنا 3 دقائق لمن لم يكن متوضّئاً، أدى صلاته، ومن أفرط في إضاعة الوقت، استحق العقاب والتوبيخ، وكان عاصياً مُذنباً.

خامساً: يُمكن للشركة أن تُجبر العمال على تعويض وقت الصلاة عملاً، إمّا بزيادة أوّل الوقت، بحيث تُقدّم وقت الدخول 5 دقائق، وإمّا بزيادة آخر الوقت، بتأخير الخروج 15 دقيقة، ويكون الدخول والخروج - على هذا الأساس - لجميع العمال، حتى لا تقع الفوضى؛ لأن الأصل في كلّ العمال أن يكونوا مُصلّين صلاتهم في أوقاتها، فمن ترك الصلاة أو أخرها، جاء على خلاف الأصل.

وبما تقدّم ذكره، يُمكن الجمع بين أداء الواجب الديني، وبين المصلحة الوطنية. وشكراً لكم - سيدي المدير - على حسن تصرفكم. والسلام.

1980 / 05 / 22 م

هل للعروسين أن يتوقفا عن الصلاة مُدّة من الزمن؟

السؤال:

عروسان جديدان يُصلّيان، وتوقفا عن الصلاة لكونهما عروسين، ويريدان أن يقضيا بعض المتع بينهما، بكم نُحدّد هذه المُدّة، أعني المُدّة التي يُمكنهما ألا يُصلّيان فيها؟ وهل يجب ردّ هذا الدّين؟
و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: لا يجوز لهما أن يتوقفا عن الصلاة لهذا السبب أو لغيره؛ لأن الصلاة هي عماد الدين، وهي مناجاة بين العبد ومولاه، واتصالٌ روحي لا يُستغنى عنه في وقت من الأوقات، لا في الرخاء والهناء، ولا في الشدة والعسر.

والعروسان أولى الناس بذكر الله وشكره على هذه النعمة العظيمة، يجمع الشمل مع من يحب، وحصوله على الحلال الطيب من المتعة المرغوب فيها. وفي صلاتها يدعوان الله أن يوفقهما، ويؤلف بين قلوبهما، ويديم السعادة عليهما، ويرزقهما الذرية الطيبة الصالحة، وأن يغنيهما من فضله بالحلال عن الحرام في حياتهما، ويوسع عليهما في الرزق... الخ.

لهذا نقول: لا يجوز للعروسين أن يتوقفا عن الصلاة لمدةٍ ما، قليلة أو كثيرة، بل يجب عليهما الاستمرار في أدائها في أوقاتها، والأمر هينٌ ويسير، خصوصاً في عصرنا، ووسائل الطهارة متوفرة لهما في المنزل أو في التزل إن ذهبا في سفر، ولهما وقت طويل للقاء في غير أوقات الصلاة، فإن توقفا عنها - لبعض الوقت - فليتبوا إلى الله، وليستغفراه، وليقضيا هذه الصلوات الفائتة فوراً، فإنهما مطالبان بها.

إن العذر الوحيد الذي تسقط به الصلاة عن المرأة هو دم الحيض أو دم النفاس؛ لأنها مانعان من وجوب الصلاة ومن صحتها، فلا تجب على حائض ولا على نفساء، ولا تصح منها إن صلتا، وبمجرد طهر المرأة من الدم يجب عليها أن تطهر وتستأنف الصلاة، كما تحلل لزوجها.

ولا تنتظر النفساء كمال أربعين يوماً - إن طهرت قبل ذلك - كما يعتقد ويفعل بعض النساء، كما لا تحلل إن استمر بها الدم بعد أربعين يوماً حتى تكمل ستين يوماً.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

إِمَامٌ يَصِلُ الشَّفْعَ بِالْوَتْرِ دُونَ سَلَامٍ

السؤال:

فِي حَيِّتِنَا إِمَامٌ بِجَامِعِ الْحَيِّ، يُصَلِّيُ بِنَا التَّرَاوِيحِ فِي رَمَضَانَ، وَيَحْضُرُ صَلَاتَهُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ الشُّوَابَ وَالْفَتَيَانَ وَالْكُهُولَ وَالشُّيُوخَ وَالشَّبَّانَ، وَلَيْسَ لَنَا مَا نَأْخُذُهُ عَلَى هَذَا الْإِمَامِ إِلَّا بَعْضُ مَا خَالَفَ بِهِ الْمَعْهُودَ عِنْدَنَا، الْمَعْرُوفَ فِي دِيَارِنَا، مِثْلَ الْجَمْعِ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ مُتَّصِلَتَيْنِ، وَدُونَ سَلَامٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ، وَفِي مِثْلِهَا مِمَّا عَهِدْنَاهُ، أَصَوَابٌ أَمْ خَطَأٌ؟ وَهَلْ صَلَاتُنَا صَحِيحَةٌ أَمْ بَاطِلَةٌ؟ فَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً وَالسَّلَامُ يُبْطِلُهَا، فَمَاذَا تَقُولُ فِي صَلَاةٍ مَنْ تَقَدَّمَ؟ وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً، فَوَاحِشْرَتَا عَلَى مَا قَرَّطْنَا وَوَصَلْنَا إِلَيْهِ فِي مَسَاجِدِنَا، مِمَّا سَبَّبَ افْتِرَاقَنَا، وَبُطْلَانَ عِبَادَتِنَا.

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.

أَوَّلًا: اطْمَئِنِّي، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَقْبُولَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، صَلَاتُكُمْ وَصَلَاةٌ مَنْ تَقَدَّمَكُمْ، فَكِلْتَا الطَّرِيقَيْنِ لَهَا مُسْتَنَدٌ صَمِيمٌ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ الْهَدَاةُ، كَمَا نُفَصِّلُهُ فِي هَذَا الْبَيَانِ، وَهُوَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ - وَهِيَ الْقِيَامُ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ - تُخْتَمُ بِصَلَاةِ الْوَتْرِ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ.

وَيُعْتَبَرُ الْوَتْرُ مِنْ أَوْكَدِ الصَّلَوَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا، حَتَّى أَنْ بَعْضُهُمْ جَعَلَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، [وَرَدَّ مَذْهَبُهُمْ]⁽¹⁾ بِأَنْ صَرَّيْحَ الْحَدِيثِ⁽²⁾ أَنَّ الْوَاجِبَ مِنْهَا خَمْسٌ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَرَدَّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ]. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(2) وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ: الزَّكَاةُ مِنَ الْإِسْلَامِ، حَدِيثُ (46) عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ، يُسَمِّعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، =

صلوات في اليوم واللييلة، وبَقِيَّتْهَا نوافل وسُنَن يُثَاب عليها، ولا يُعاقَب على تَرْكها، فالوتر سنة مؤكَّدة مثل تحيَّة المسجد، لكن مَنْ يترك الوتر، ويُعلن ذلك أو يَبْت عليه، يَسْفُه وتَسْقُط عدالته ولا تُقبَل شهادته⁽¹⁾.

ثانيًا: ما هو الوتر؟ الوتر معناه المفرد، وهو خلاف الشَّفع، الذي معناه الزوج أو المثنى. ومن المعلوم أنَّ العدد إمَّا زوج وإمَّا فردٌ، فكلمة الوتر تصدُق على الواحد والثلاثة والخمس إلى 99... الخ، أمَّا كلمة الزوج فإنها تُطلَق على كلِّ عدد زوجي كالاثنين والأربعة... الخ.

فإذا عَرَفْنَا هذا وأَتَقْنَاهُ، عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ خَتَمَ صلاة الليل بصلاة ثلاث ركعات لم يَفْصَل بينهما بسلام، يقال فيه: قد أُوتِرَ، كما أَنَّ مَنْ سَلَّمَ مِنْ شَفْعٍ، ثم قام فأتى بركعة مُفردة، يقال فيه: أنه أُوتِرَ.

والأوَّلَى - وهي عدم الفصل بين الثلاث بسلام - هي طريقة الحنفية، أمَّا الثانية فهي طريقة المالكية الذين يقولون أيضًا بشدَّة الاتصال بين الشفع والوتر، وعدم الفصل بينهما إلَّا بالسلام لا بالكلام، ولكلُّ حُجَّة.

أَخَذَ الحنفية حُجَّتَهُمْ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ⁽²⁾، فَفَهِمُوا عدم الفصل بينهما، وَأَخَذَ المالكية بِمَا جَاءَ صَحِيحًا عَنْهُ ﷺ فِي قِيَامِهِ وَجَمِيعِ صَلَوَاتِ نَوَافِلِهِ أَنَّهُ كَانَ

=وَلَا يُفَقِّه مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حَسْبُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ". فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ...".

(1) انظر: ابن فرحون. تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. ج 1/ ص 263.

(2) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، أخرجه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: ذِكْرُ الاختلاف على أبي إسحق، حديث (1702)، واللفظ له، وابن ماجه (1172)، والترمذي (462)، وأحمد (2720).

يُسَلِّمُ مِنْ اثْنَتَيْنِ⁽¹⁾، فَطَرَدُوا هَذَا مِنْ [سُتَّة]⁽²⁾، وَجَعَلُوهُ شَامِلًا لِحَاتِمَةِ صَلَاةِ اللَّيْلِ أَيْضًا، فَقَرَّرُوا السَّلَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ الْإِثْنَانِ فَوْرًا بَوَاحِدَةٍ⁽³⁾، وَوَافَقُوا الْحَنْفِيَّةَ فِي عَدَمِ الْفَصْلِ بِالْكَلامِ وَالشُّغْلِ، لَكِنْ بِالسَّلَامِ فَقَطْ.

هذا هو الجواب عن هذه المسألة، وَالْحُطْبُ هَيِّنٌ، فَمَنْ شَاءَ فَصَلَ، وَمَنْ شَاءَ وَصَلَ، وَكِلَا الْمَذْهَبَيْنِ اخْتَجَّ بِحُجَّةٍ عِلْمِيَّةٍ يُعْمَلُ بِهَا، وَاقْتَدَى بِإِمَامٍ يُقْتَدَى بِهِ، وَيُهْتَدَى بِاجْتِهَادِهِ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا عِدَاوَةٌ، وَلَكِنْ أَخَوَةٌ وَحُبَّةٌ وَرَحْمَةٌ، فَاطْمَئِنِّي عَلَى صَلَاتِكَ، وَأَقْبَلِي مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ وَاتَّبِعِيهِ، فَإِنَّمَا قُدِّمَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، وَإِنْ كُنَّا نَسْتَهْجِنُ طَرِيقَتَهُ فِي أَنَّهُ أَتَى النَّاسَ بِمَا لَا يَعْرِفُونَ فِي دِيَارِهِمْ، فَقَدْ يَتَسَبَّبُ عَمَلُهُ فِي فِتْنَةٍ دُونَ مَبْرَرٍ، وَارْتِيَابٍ، وَشَكٍّ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ وَلَا يَصْلَحُ.

1993 / 03 / 08 م

خَالِفُ تُعْرِفُ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. هذا قول جارٍ على الألسنة، معناه أَنَّ التسليم بكل قول أو فعل - ولو قام عليه البرهان - لا يكون وسيلة للشُّهرة، بل الطريق الأسهل للشُّهرة والذِّكر عند الناس هو إعلانُ مُحَالَفَتِهِ ما يذهبون إليه، وإحداثُ مذهبٍ لك سهَّلٌ جدًّا وهو مُحَالَفَتُهُمْ، وهذا

(1) عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، أخرجه الترمذي (597)، وأبو داود (1295)، وابن ماجه (1322)، والنسائي (1666) وأحمد (4791).

(2) في النسخة المطبوعة: [سنة]. والصواب ما أثبتناه. والمعنى أنهم جعلوا التسليم من اثنتين مُطَرِّدًا في جميع تطوُّعاته بالليل والنهار.

(3) لقوله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ، فَارْكَعْ رُكْعَةً تُؤَيِّرُ لَكَ مَا صَلَّيْتَ». أخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، حديث (993)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

غش لا نصيحة؛ لأنّ العاقل هو الذي لا يُخالف لأجل الخلاف، بل يُخالف إذا هداه العقل وميزان الأقوال والأعمال إلى فساد ما يسمع أو يرى، عندئذ يُخالف، ويُقيم البرهان على فساد ما أنكر، وصحّة ما ذهب إليه هو.

أما الحجّة والبرهان، فيجب أن يُذعن إليها، ولو جاءت على لسان خصمه أو مُناظره، هذا شأن العلماء في المناظرة. وسبب الخلاف إمّا بكلام من لا يعلم في موضوع لا يُحسن الكلام فيه فيُغرب، [وإمّا بدفع]⁽¹⁾ الخلاف بمن يعلم. وأمّا مُجرّد الأخذ بمبدأ الخلاف لأجل الخلاف، طلباً للمعرفة من الناس، والشّهرة بينهم - كما نطق به المثل - فلا.

وكان شيخنا ابن باديس تجري - غالباً - كلمة على لسانه، تربيةً لطلّابته: «لو سكّت من لم يعلم لارتفع الخلاف». ومعنى كلام إمامنا، أن نطق من لا يعلم هو المُتسبّب في الخلاف، فلو سكّتا، ونطق العلماء وحدهم، لما وقع الخلاف؛ لأنّ للعلم نوراً يكشف ظلام الجهل، وتبيّن معه الحقائق.

أما الذي يُخالف لأجل الخلاف، وطلباً للشّهرة بين الناس، فإنّه مُعاند، لا يُفيد معه شيء، وفي سبيل تحقيق غرضه، واحتلال كرسي الرئاسة والزعامة لطائفته، يرتكب كلّ حماقة وعناد.

هذا الذي يُصليّ إماماً للناس في بلاد كلّ أهلها - أو جُلّهم - مالكية، وليس فيها - أو لا يكاد يكون فيها - حنفي، فإذا صليّ لهم الوتر خالف مذهب مالك المعروف لهم، فصليّ الركعات الثلاث مُتصلة، غير مفصولة بسلام بعد اثنتين! ماذا يُريد؟ وعكس فعله لو ذهب إمامٌ إلى تركيا - حيث الأحناف هم الأغلبية الساحقة - فصليّ بالناس الوتر، فسلم من اثنتين، ثم جاء بثالثة، ماذا يريد؟ ولو ذهب آخر إلى بلد ليس فيه إلّا الشافعية وحدهم - أو جُلّهم - فكبر ثم قرأ الفاتحة فوراً دون بسملة، وهم يرونها جزءاً

(1) في النسخة المطبوعة: [ويُدفع]. وما أثبتناه هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

من الفاتحة، لا تَصِحَّ الصلاة إلاّ بها، ماذا يريد؟ ولو فَرَضْنَا أَنْ إِمَامًا ذهب إلى (بني يَزْقَن)، وَأَمَّ النَّاسَ هنالك، فلَمَّا أُحْرِمَ رَفَعَ يديه عند التكبير، ثم نَزَلَ بهما، وَهُمْ لا يفعلون هذا، فماذا يريد؟ وهل يتركه العامة من الناس سائلاً؟

فلو سألنا العلماء عن مخالفات هؤلاء، ما قولكم فيها؟ لأَجْمَعُوا على تَهْوِين الأمر، وَأَنْ مثل هذه الخلافات لا تُؤَثِّرُ في الصلاة - فَإِنَّمَا اللهُ - ولأنها ليست من أركان الصلاة، لكنَّ العامة لها رأي آخر، فَأَهْوَتْهُمْ مَنْ يُعِيد صلاته، وربّما لا تُحَمَّدُ عُقْبَى الشاذِّ المُخَالِف. وهذا شأن مَنْ يَتَعَدَّى النَّاسَ، فيأتيهم في صلاتهم بما لا يعرفون، مع أنه لا يُؤَثِّرُ بالبطلان، كما أَنَّ تَرْكَهُ لا يُؤَثِّرُ، لكن الشذوذ - طلباً للشهرة - أو مجرّد حُوق وسوء، قد يُثير فتنة عليه وعلى العموم، وقد نهى الله عن الفتنة؛ لأنها أشدُّ وأكبر من القتل، وكلُّ العلماء الراسخين يُوصُونَ بِتَرْكِ كُلِّ ما يُثير خلافاً حاداً بين الناس، ولهذا أُسْنِدَ في تصرفات النبي ﷺ - كما ذكر أبو بكر بن العربي⁽¹⁾ - فَإِنْ قَرِيشًا لَمَّا جَدَّدَتْ بِنَاءَ الكعبة، قَصَّرَتْ بهم النفقة فأَنَقَصُوا منها، وَبَدَّلُوهَا عن قواعد إبراهيم، وَلَمَّا فَتَحَتْ عام ثمانية من الهجرة، قَدَّرَ النبي ﷺ أَنَّ يَهْدِمَهَا وَيَبْنِيَهَا على قواعد إبراهيم، ولكنه لم يفعل خشية الفتنة على قريش، وقال لأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عائشة: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِكَفْرِ، لَهَكَمْتُ الْبَيْتَ، وَبَنَيْتُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»⁽²⁾، أو كما قال.

وفي الحديث الصحيح⁽³⁾ للمسلمين، إِذَا ابْتُلُوا بِأَمْرٍ - وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا يُؤْمِنُونَ

(1) انظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 4/ ص 370.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: فضل مكة وبنائها، حديث (1585)، عن عائشة رضي الله عنها، بلفظ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...».

(3) وهو ما أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، حديث (648)، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: "قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» - أَوْ - يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟»، قَالَ: قُلْتُ: قَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ يَوْفِئَهَا، فَإِنْ أَدْرَكَتَهَا مَعَهُمْ، فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ».

الناس في صلاتهم - يُؤخّرون الصلاة عن أوقاتها، وخافوا أن يُخْرِجوا وقتها، أن يُصَلِّيَ الناسُ أفذاذاً، حتى لا يُخْرِجَ الوقت، ثم يُعيدوا معهم، فيُحَرِّصُونَ على إقامة الصلاة في وقتها من جهة، ويَحْتَنِبُونَ شَقَّ عصا الطاعة ومُفَارَقَةَ الجماعة من جهة أخرى، ويَصْبِرُونَ حتى يكون التغير من الله، فإنه يُمَهِّلُ الظالم حتى إذا أَخَذَهُ لم يُفْلِتْهُ، لكن الفتنة لا تُحْتَمَلُ، ولا يُؤَذَنُ فيها.

وكما يُوصي العلماء باجتناب كلِّ ما يُثير الخلاف، ولو كان سنّة، ما لم يكن كُفْراً بَوَاحاً كَتَرَكَ الصلاة وإقامتها للأمة، أمّا إن كان سنّة ليس من أركان الدين، فإننا نتوصّل إلى تَرْكِ الفتنة بِحُسْنِ التدبير، مع القيام بها اجتناباً للتقصير، وأحسنُ مثال في الموضوع تَرْوِيهِ عن الإمام أبي بكر بن العربي، ذَكَرَهُ القرطبي، فقال يَحْكِي عَمَّا وَقَعَ لَهُ: «لَمَّا أَمَمْتُ بالناس تركتُ قراءتها (يعني بذلك سورة الانشقاق التي بها سجدة لا يقول بها المالكية)؛ لَأَنِّي إِنْ سَجَدْتُ أَنْكَرُوهُ، وَإِنْ تَرَكْتُهَا كَانَ تَقْصِيراً مِنِّي، فَاجْتَنَبْتُهَا إِلَّا إِذَا صَلَّيْتُ وَحْدِي، وَهَذَا تَحْقِيقُ [وَعِدِ الصَّادِقُ] ⁽¹⁾ بِأَن يَكُونَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا» ⁽²⁾. يعني الإمام أبو بكر أن السجود في آخر الانشقاق ثابت صحيح عند مالك نفسه، لكن أهل الأندلس لم يكن معروفًا عندهم، ففي فِعْلِهِ في صلاة جماعتهم ما يُثيرهم، ويُسَبِّبُ اتِّهَامَهُمْ، فَاجْتَنَبَ قِرَاءَةَ هَذِهِ السُّورَةِ فِي الصَّلَاةِ بِهِمْ، وَهَذَا جَائِزٌ، يَكْفِيهِ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهَا، فَإِذَا صَارَ وَحْدَهُ وَتَنَفَّلَ فَقَرَأَهَا سَجْدًا، وَلَمْ يَقْصُرْ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ لِّلْفِتْنَةِ. وَهَذَا هُوَ تَصَرُّفُ الْعُلَمَاءِ وَالْحَاذِقِينَ النَّبَهَاءِ، لَا يَتَسَبَّبُونَ فِي إِثَارَةِ فِتْنَةٍ، وَلَا يَتْرَكُونَ السُّنَّةَ حَتَّى لَا يَقْصُرُوا.

وما فعله أبو بكر بن العربي هو ما يفعلُه العلماء الراسخون في العلم: اجْتَنَبَ فِتْنَةَ

(1) في النسخة المطبوعة: [لوعد سابق]. والصواب ما أثبتته من تفسير القرطبي، وأحكام القرآن لابن العربي.

(2) انظر: تفسير القرطبي، ج 19/ 281، ابن العربي. أحكام القرآن، ج 4/ ص 369.

وأخيراً سنة، ولا صَيْرَ في ترك سورة في صلاته، إن الله يقول: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَنْسَرُ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20]، ثم لم يتركها عندما صلى وحده، ولم يَقْصُرَ في سجود سجدتها.

أما الفتنة التي خشي مثلها، فقد ضَرَبَ لها مثلاً بما كاد يَحْدُثُ لشيخه الفهرِّي (الطُّرُطُوشِي) لما زاره في مَقَرِّ إقامته، وكان الطُّرُطُوشِي من أعظم علماء المسلمين في عصره، مُتَمَسِّكاً بالسنة إذا خالفت المذهب، وكان قد رَحَلَ إلى المشرق، ونَشَرَ العلم حينما نَزَلَ، ثم عاد إلى الأندلس، قال ابن العربي: «كان شيخنا أبو بكر الفهرِّي يرفع يديه عند الركوع، وعند الرفع منه، وهو مذهب مالك والشافعي وَيَفْعَلُهُ الشَّيْعَةُ، فَخَضَرَ عِنْدِي يَوْمًا فِي مَحْرَسِ ابْنِ الشَّوَّاءِ بِالشَّغَرِ - موضع تَدْرِيسِي - عند صلاة الظُّهر، ودخل المسجد من المَحْرَسِ المذكور، [فَتَقَدَّمَ إلى الصَّفِّ، وأنا في مُؤَخَّرِهِ قَاعِدًا على طاقات البحر]⁽¹⁾، أَتَسَمُّ الرِّيحَ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، ومعِي في صَفٍّ واحدٍ أبو ثَمَنَةَ رَئِيسُ البحر وقائده، مع نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَيَتَطَلَّعُ عَلَى [مَرَائِبٍ تَحْتَ المِينَاءِ]⁽²⁾، فلما رَفَعَ الشَّيْخُ يَدَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَفِي رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ، قال أبو ثَمَنَةَ وَأَصْحَابُهُ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى هَذَا الْمَشْرِقِيِّ كَيْفَ دَخَلَ مَسْجِدَنَا؟ فَقُومُوا إِلَيْهِ فَاقْتُلُوهُ وَارْمُوا بِهِ إِلَى الْبَحْرِ، فَلَا يَرَاكُمْ أَحَدٌ. فطَارَ قَلْبِي مِنْ بَيْنِ جَوَانِحِي، وَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا الطُّرُطُوشِيُّ فَقِيهُ الْوَقْتِ! فَقَالُوا لِي: وَلِمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟ فَقُلْتُ: كَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، فِي رِوَايَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ. وَجَعَلْتُ أُسَكِّنُهُمْ وَأُسَكِّنُهُمْ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَقُمْتُ مَعَهُ إِلَى الْمَسْكَنِ مِنَ الْمَحْرَسِ، وَرَأَيْتُ تَغَيَّرَ وَجْهِي، فَأَنْكَرَهُ، وَسَأَلَنِي فَأَعْلَمْتُهُ، فَضَحِكَ وَقَالَ: وَمِنْ أَيْنَ لِي أَنْ أَقْتُلَ عَلَى سُنَّةٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: وَلَا يَحِلُّ لَكَ هَذَا، فَإِنَّكَ بَيْنَ قَوْمٍ إِنْ قُمْتَ بِهَا قَامُوا عَلَيْكَ، وَرَبِّهَا ذَهَبٌ دَمَكٌ. فَقَالَ: دَعْ هَذَا الْكَلَامَ، وَخُذْ فِي غَيْرِهِ»⁽³⁾.

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من تفسير القرطبي وأحكام القرآن لابن العربي.

(2) في النسخة المطبوعة: [مراقب تحت المناء]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي وأحكام القرآن لابن

عربي.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 19 / 281، ابن العربي. أحكام القرآن. ج 4 / ص 370.

ورئيس البحر هو قائد أهل البحر، وأصحابه هم البحريّة، أي جُنْدُه، فقوله لهم: قوموا اقتلوه، معناه إصدار الحكم بإعدامه للجنود، فما عليهم إلا التنفيذ، لهذا أفرغ ابن العربي وتدخل لديهم. والذنب الذي ارتكبه أنه (مشرقي) دخل مسجد البحارة ومركزاً من مراكز قيادتها، فلعلّه جاسوس للفاطميين الشيعة، أعداء السنة، وكانوا يوافقون المعتزلة في كثير من بدعهم، وكانت علاقاتهم بدول المغرب سيئة، فإنهم هم الذين تسببوا في خسارة (صقلية)، عندما أحرقوها بالقاهرة وفصلوها عن المغرب، وانهزموا أمام الصليبيين مراراً، حتى طهر منهم الأرض صلاح الدين الأيوبي، وقد دبّروا المكائد لغزو الأندلس والمشرق. منهم من يستحق أن يُعامل كما أراد هذا الرئيس، لكنه أخطأ التقدير في تخمينه، وكاد يغتال شيخ السنة أبا بكر الفهري، لولا أن قيض الله لإنقاذه تلميذه أبا بكر بن العربي، وكلاهما كانت له رحلة علمية عظيمة إلى المشرق، ثم رجعا إلى الأندلس (الفردوس المفقود)، وطالما رَفَعَا مصابيح الهداية العلمية الإسلامية على آفاق العالم الإسلامي.

إياك يا بُنَيَّ أن تُخَالِفَ لأجل الخلاف، أو تقول كما قال الكافرون: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا جَحَازَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اقْتُلْنَا بِعَذَابِ الْبَرِّ﴾ [الأنفال: 32]، فهذه جهالة وحقاقة، ولكن قل: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَاهْدِنَا إِلَيْهِ، وَبَصِّرْنَا بِهِ، وَاشْرَحْ صَدْرَنَا لَهُ، وَاجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ». والحمد لله أولاً وأخيراً.

17/03/1993م

حُكْمُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ

السؤال:

هل سجود التلاوة واجب أم سنة؟ وَمَنْ أَوَّلَ مَنْ سَجَدَ مِنْ بَعْدِ أَنْ سَجَدَ دَاوُدُ

سجده التي جاء ذِكْرُها في القرآن في سورة (ص)، عند قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: 24]؟ وما هي السجدة التي سَجدها؟ لماذا سَجَد سَجدة واحدة بغير تكبيرة الإحرام، وبغير سلام، وما حُكَم السجدة التي سَجدها؟

ب. محمد (مستغاثم)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

أولاً: سجود التلاوة ليس بواجب بحيث يُثاب على فعله ويُعاقب على تركه، بل هو سنة أو مندوب، يُثاب على فعله ولا يُعاقب على تركه.

والدليل على عدم وجوبه، أن عمر بن الخطاب كان ذات يوم يخطب فوق المنبر، فتلا آية فيها سجدة، فلما وصلها نزل فسجد، وسجد معه من كان في المسجد، ثم صعد ذات يوم من بعد ذلك، وتلا آية سجدة، فتهياً السامعون للسجود، فلم ينزل، ولم يسجد بهم، وأخبرهم أنها لم تُكتب علينا، وأقره الصحابة على قوله وفعله، ولم ينكر عليه أحد منهم⁽¹⁾.

وعند المالكية أن هذا السجود سنة، ورَجَّح هذا القول ابن عرفة، وعليه الأكثر، وقال بعضهم: فضيلة أي مندوب، قاله الباجي، وقَدَّمه ابن الحاجب على غيره، وذلك تشهير له⁽²⁾.

ثانياً: لا يُقال أن أول من سجد هو نبي الله داود عليه السلام، فإن داود لم يكن يتلو القرآن، فالقرآن أنزل على محمد ﷺ، وأنزل على داود الزبور، ثم إن داود لم يكن -

(1) أخرجه البخاري في كتاب سجود القرآن، باب: من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود، حديث (1077).

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 308.

عند سجوده - يُشيد مزاميره، أو يتلو الزبور، وإنما سجد استغفاراً وإنابةً إلى الله، لما ظنَّ أن الله فتنه وابتلاه، كما هو نصُّ الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: 24]، وقد التجأ داود عليه السلام - عند استغفاره وإنابته - إلى السجود لله؛ لأنَّ فيه غاية إظهار المدَّة والخضوع لله مِنْ مَلِكٍ عزيز، ونبيٍّ مُرسَلٍ كريم، ولكنه مملوكٌ لله، خاضعٌ له، ذليلٌ أمامه. والدعاء في السجود مستجاب، وأقرب ما يكون العبد من ربه ساجداً، كما صحَّ في الحديث⁽¹⁾، لهذا كان جزاؤه الغفران، كما قال سبحانه: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: 25].

ثالثاً: سجود التلاوة في القرآن من سنَّة النبي عليه الصلاة والسلام، وتشريعه لأُمَّته، وبيانه لنا، فهو الذي علَّمنا هذا في ديننا قولاً وفِعْلاً، فنحن نتَّبِعُه، ولا نتَّبِعُ داود ولا غيره؛ لأنَّ شريعة الإسلام ناسخة لكلِّ الشرائع قبلها، فأوَّل مَنْ سجد سجود التلاوة هو رسول الله ﷺ، ولا يُقال في سجدة داود إنها من سجود التلاوة.

ثم إنَّ العلماء اختلفوا في سجدة (ص)، ويرى بعضهم - خارج المذهب - أنها ليست من مواطن السجود، والإمام مالك وأصحابه يُعَدُّونها من المواطن الأحد عشر⁽²⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: ما يُقال في الركوع والسجود، حديث (482)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) قال القرطبي في تفسيره (ج 7/ ص 357): «مشهور مذهب مالك: إحدى عشرة سجدة، وأسقط آخره الحج وثلاث المَفْصَل».

الشروط المطلوبة لإقامة صلاة الجمعة

السؤال:

ما هي الشروط المطلوبة لصحة إقامة صلاة الجمعة؟

ودادية الجزائريين بفرنسا

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. شروط الجمعة عند فقهاءنا تنقسم إلى قسمين: شروط وجوب، وشروط صحة. ويقصدون بشروط الوجوب، الشروط التي لا تجب الجمعة على المكلف إلا إذا توفرت فيه، فإذا اختل شرط لم تجب، ويقصدون بشروط الصحة، الشروط التي لا تصح الجمعة إلا إذا اجتمعت، فإن نقص منها واحد بطلت، وأعيدت ظهراً. وهاكم هذه الشروط باختصار:

شروط الوجوب:

الأول: التكليف: وهو أن يكون المسلم عاقلاً بالغاً، فلو كان مجنوناً أو صبيّاً لم تجب عليه.

الثاني: الذكورية: تجب الجمعة على الرجل، ولا تجب على المرأة، وإذا صلّتها صحّت منها.

الثالث: عدم العذر: فإن كان مريضاً لا يقدر، أو مريضاً مُعَدِّياً، أو له مريض يُمرّضه، أو مانع يمنعه، سقطت عنه.

الرابع: أن يكون مُقيمًا بالبلد، أو قريباً منه، على بُعد نحو 5 كلم.

شروط صحتها:

لا تصح صلاة الجمعة إلا بتوفرها:

الأول: أن تُصَلَّى بعد دخول وقتها: بحيث تكون الخطبتان كلتاهما، والركعتان بعدهما، بعد دخول وقت الظهر، ويمتد وقته من الزوال حتى قرب المغرب.

الثاني: أن تُصَلَّى في بلد مُسْتَوَظِن، عَزَمَ أَهْلُهُ على البقاء فيه دائماً، ولم يجعله للإقامة الوقتية ثم يرحلون عنه، كما يفعل أصحاب الخيام، فلا بُدَّ أن يكون البلد مَبْنِيَّ المنازل.

الثالث: أن تُصَلَّى الجمعة في جامع مَبْنِيٍّ ببناء معتاداً لأهل البلد، ويكون في داخل البلد أو قريباً منه، فلا تصح في بَرَّاح⁽¹⁾، وفي بعض المذاهب الإسلامية تصح إن كان ذلك في البلد.

والمراد بالجامع، المكان المتخذ للصلاة، والمُعَيَّن لها، قال الدسوقي: «أن وجوب الجمعة منوطٌ بوجود الجامع، والجامع موجودٌ مُتَحَقِّقٌ بِمُجَرَّدِ التَّعْيِينِ»⁽²⁾.

فإذا عَيَّنَت جماعة المسلمين مكاناً للصلاة، وخصَّصته لها، فهو مسجدٌ، وقد كان الشيخ مبارك الميلي - رحمه الله - يُصَلِّي الجمعة إماماً، في مكان خصَّصه لها أحد المؤمنين المحسنين، وهو تابعٌ لِلْمَلِكِ له. وبذلك نعلم أنه لا يُشْتَرَطُ أن يُبْنَى مِن أَوَّلِ مَرَّةٍ ليكون مسجداً، بل قد يكون مَبْنِيّاً مِن قَبْل، ثم يُحوَّل إلى مسجد.

الرابع: أن يحضر كل صلاة جمعة جماعة كبيرة من المسلمين المستوطنين بالبلد، بحيث لا يقل عددهم عن اثني عشر رجلاً، لا يدخل في عددهم الإمام ولا المسافر ولا امرأة، ويجب أن يحضروا - أي الاثني عشر رجلاً - من ابتداء الخطبة حتى نهاية الصلاة، فلو خرج واحد منهم قبل ذلك بطلت على الجميع، وإذا كانوا أكثر من 12 فلا يضّر خروج من خرج.

(1) أَرْضُ بَرَّاح: واسعة ظاهرة، لا نبات فيها ولا عُمران. لسان العرب. ج 2/ ص 409.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 374.

الخامس: أن تكون الصلاة بإمام مُقيم بالبلد، غير مسافر، وتَصِحَّ إمامته إذا كان مسافرًا قد عَزَمَ على البقاء أربعة أيام، أو قد أقام بالفعل أربعة أيام.

السادس: لا بُدَّ أن يخطب الإمام خطبتين قبل الصلاة، يجلس بينهما، وتكون الخطبتان داخل المسجد، يَحْمَدُ الله، وَيُصَلِّي على النبي، ويأمر بتقوى الله وبالمعروف، وينهى عن المنكر، وتَحْضُرُ الخطبتين الجماعةُ.

وبما تَقَدَّمَ من الشروط، نرى أن عَمَلَنَا الْمُغْتَرِبِينَ قد اسْتَوَظَنَ كثير منهم بعائلاتهم مُدُن الأوربيين، وهُم من المعاهدين المُسَالِمِينَ لَنَا، فالواجب عليهم أن يَقُومُوا بأركان دينهم، وأن يُعْلِنُوا شعائره حسب المستطاع، وباجتماعهم يؤسسون المساجد والمدارس لتعليم أبنائهم، ويجب أن يَتَكَيَّفُوا مع الظروف، للمحافظة على دينهم وشخصيتهم، حتى لا يَذُوبُوا في غيرهم، ولا يَنْسُوا دينهم.

فاجتمعوا على صلاة الجمعة وصلاة العيدين، بارك الله فيكم، ووفقكم.

هل تُجُوز الجمعة في هذا المصلي؟

السؤال:

نحن سكان (حي السوسن)، بقُرْب (رغاية)، بصدد بناء جامع لصلاة الجمعة، وأشغال البناء قائمة، وقد اتَّخَذْنَا مكانًا للصلوات الخمس، مُسَقَّفًا بالقصدير، وليس لنا إمام راتب.

ثم ظَهَرَ لِحَمَاةِ مَنَّا أن نَشْرَعَ في صلاة الجمعة به، وبالفعل أقيمت الجمعة يوم 13 جمادى الثانية 1404هـ، غير أن بعض الناس أَثْكَرَ علينا، وقال لنا: لا تَصِحَّ منكم الجمعة، وفي هذا المكان، فما قولكم؟

سائل مسترشد (رغاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

لا تصح هذه الجمعة، لفقدانها شرطاً من شروط صحتها، وهو الجامع المبنى بناء بيوت أهل البلدة، المُسَقَّف. ومن صلاها على الصفة التي ذكرتم، فعليه أن يعيدها ظهراً، واصبروا حتى تنتهوا من بناء جامعكم، وتكملوه، وترسل إليكم وزارة الشؤون الدينية من يقيم لكم الجمعة، واعلموا أن الجمعة شرعت لجمع المسلمين، واتحاد كلمتهم، لا لتفريقهم، واتقوا الله، واعلموا أنكم مُلاقوه.

تبيين:

بعد كتابة الفتوى المذكورة، تبين أن القوم قد صلّوا الجمعة في جامع مبني، مُسَقَّف، يتسع لنحو مائتي مُصلٍّ، قد اتخذوه للصلاة، ريثما ينتهون من بناء مسجدهم، وأنهم أقدموا على صلاة الجمعة فيه بإذن من نائب ولي الأمر، وهو مدير الشؤون الدينية لولاية الجزائر، وأن إمامهم فيها هو مبعوثه إليهم.

لهذا نقول: إن الصلاة صحيحة، لتوفر جميع شروط الجمعة فيها، بما في ذلك الجامع المبنى المُسَقَّف.

1984 / 03 / 24 م

السؤال:

إننا نسكن حياً به ألفان من المساكن، يبعد عن أقرب مسجد بأكثر من ميلين، لذلك منَحنا السيد الوالي مسجداً في قاعة من بناء الحبي نفسه، تتسع لأكثر من 420 مُصلِّياً، مُكيِّفاً مفروشا مفصولاً عن باقي المساكن التي يتوسطها، وبه كل المُعدات، وسكانه مُستوطنون أبداً. فهل تجوز فيه الجمعة؟ وفقكم الله، وسدد خطاكم.

الجمعية الدينية (الحلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: إذا كان هذا المَحَلَّ مَبْنِيًّا بِهَا بُنِيَتْ به مساكن أهل الحي من سكان الضاحية،
وكان تحت تصرّف حاكم المدينة، وقد سَوَّغَه للمسلمين، فإنّ لهم أن يتَّخِذُوهُ مُصَلًّى لهم،
وأن يُصَلُّوا فيه الجمعة.

ثانياً: إذا تَمَّ لهم بِنِائِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فإنّ لهم أن يَنْقَلُوا الجمعة إليه، ويَتْرَكُوهَا فِي
مُصَلَّاهُمْ الْمَذْكُورِ، وَلَا يُعَدِّدُوهَا، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ أَمْرًا، حَتَّى لَا تَحْدُثَ
مَشْكَالَةٌ تَعْدُدُ الْجُمُعَةَ.

ثالثاً: بعد نقل الجمعة، يُسَخَّرُ هَذَا الْمُصَلًّى فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ،
وقراءة العلم؛ لأنه بالصلاة فيه يُصْبِحُ لِلْمُسْلِمِينَ.

جانفي 1988م

تعدد صلاة الجمعة بالبلدة الواحدة

السؤال:

أحيطكم علماً بأن قرية حوراء (بلدية بوزقان)، كان لها مسجد أُسِّس بُنْيَانُهُ مِنْذَ عَامِ
1920م، وتُوَدَّى فِيهِ الصَّلَاةُ مِنْذَ ذَلِكَ الْحِينِ، لَمْ تَتَعَطَّلْ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، وَالْيَوْمِ قَدْ
أُخْذَتْهَا مَسْجِدًا آخَرُ فِي جَوْفِ الْقَرْيَةِ بِالذَّاتِ، وَلَا تَتَجَاوَزُ الْمَسَافَةَ عَشْرَةَ دَقَاقٍ مَا بَيْنَ
الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ وَالْمَسْجِدِ الْجَدِيدِ، وَقَدْ أَدَّوْا الْجُمُعَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الْجَدِيدِ، مَعَ أَنَّ الْمَسْجِدَ
الْعَتِيقَ لَمْ يَضِقْ بِالْمُصَلِّينَ، وَلَهُ إِمَامٌ مُعَيَّنٌ مِنْ طَرَفِ وَزِيرِ الشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ.
فهل تَصِحُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فِي الْجَدِيدِ؟

ص. حسين - إمام -

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا كان الجامع العتيق بقرية حوراء تُقام فيه الجمعة منذ 1920م، وقد بُني في نفس القرية، أو قريباً منها، بحيث ينعكس عليه دخانها (نحو 50م)، ولم يَضُق بالمصلين، أو ضاقَ بهم ولكن يُمكن توسيعه والزيادة فيه ولو بهدم دُورٍ، ولا يَمْنَع من الزيادة جبلٌ أو نهرٌ، إذا كان الأمر في هذا الجامع العتيق هكذا، فإن الجامع الجديد لا تَصِح فيه الجمعة، بل هي باطلة، وعلى مَنْ صلاها فيه أن يُعيدها ظُهراً، هذا ما نصَّ عليه فقهاؤنا، قال خليل: «وبجامع مَبْنِيٍّ، مُتَّحِدٍ، والجمعة للعتيق، وإن تأخَّرَ آداء»⁽¹⁾.

قال الدردير: «وبجامع... مَبْنِيٍّ بناءً معتاداً لأهل البلد... فلا تَصِح في بَرّاح... ويُشترط أيضاً أن يكون داخل البلد أو قريباً منها بالعُرف، مُتَّحِدٍ، فإن تَعَدَّد لم تَصِح في الكلّ، والجمعة للعتيق، أي ما أُقيمت فيه أولاً، ولو تأخَّر بناؤه، وإن تأخَّر العتيق آداءً، بأن أُقيمت فيهما، وقرعوا من صلاتها في الجديد قبل جماعة العتيق، فهي [في الجديد] باطلة، ومحلُّ بطلانها [في الجديد] ما لم يُهَجَرَ العتيق»⁽²⁾.

ثانياً: يجوز التعدُّد في بعض الأحوال:

1- الأولى: إن ضاق العتيق بالمصلين، ولم يَسْتَطِيعوا توسعته، ولا الزيادة فيه، ولو بهدم ما قَرُب من دُورٍ، بأن مَنَعَ من ذلك جبلٌ أو نهرٌ أو بحرٌ أو هاويةٌ، وإلى ذلك أشار الدردير بقوله: «وما لم يَحْتَاجوا للجديد، لضيق العتيق، وعدم إمكان توسعته»⁽³⁾.

2- الثانية: إن اتسع المِضْرُ اتساعاً عظيماً، وبعُدوا في الأَفْنِيَةِ والطُّرُق، قاله محمد بن

(1) مختصر خليل، ص 45.

(2) الشرح الكبير، ج 1/ ص 373 - 374. وما بين معقوفتين سَقَطَ من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(3) الشرح الكبير، ج 1/ ص 374.

عبد الحَكَم، ويحيى بن عمر، وهو الذي جَرى به العمل، وإن كان خِلاف المشهور، قال الشيخ خليل في التوضيح: «لا أَظُنُّهم اختلفوا في جواز التعدُّد في مثل بغداد ومصر» اهـ، بِنَقْلِ عَليش⁽¹⁾. ويقول الشيخ العَدَوِي: «العملُ جَرى بقول يحيى بن عمر المخالف للمشهور»⁽²⁾، وقَيَّده ابن القَصَّار: «أن تكون المدينة ذات جانبيين كبغداد ومصر»⁽³⁾، يعني أن يكون نهر يَجري في وسطها، ويفصلها إلى قسمين، كما يَجري النيل وسط القاهرة، ودجلة وسط بغداد، وفي قول اللَّخْمِي: «إن كَثُرُوا، وَبَعُدَ مَنْ يُصَلِّي بِأَفْنِيَّتِهِ»⁽⁴⁾.

ومذهب الحنفية جواز تعدُّد مساجد الجمعة بالمِضَر الكبير، وصِحَّتُها في كُلِّ منها، وهذا ما به العمل اليوم في جميع أمصار المسلمين، ولا يُعَقَّل أن يَتَّسَع مسجداً واحداً لمدينة سكاثها ملايين، وتمتدُّ أطرافُها عشرات الأميال، مُتَّصِلة البنيان، ودين الله يُسر.

3 - الثالثة: إن حَدَّثت بين أهل البلد عداوة، وصاروا فِرْقَتَيْن، قال الشيخ الدسوقي: «أو لِحُدُوث عداوة، فإذا حَصَلت عداوة بين أهل البلد، وصاروا فِرْقَتَيْن، وكان الجامع الذي في البلد في ناحية فِرْقَةٍ، وخافت الفرقة الأخرى على نفسها إذا أَتَوْا ذلك الجامع، فَلَهُم أن يُجِدِّثُوا جامعاً في ناحيتهم، وَيُصَلُّون فيه الجمعة، فإن زالت العداوة، فلا تَصِحَّ الجمعة للكلِّ إلا في العتيق، فإن عادت العداوة، صَحَّت في الجديد؛ لأنَّ الحُكْم يَدُور مع عِلَّتِهِ وجوداً وعدماً»⁽⁵⁾. وبهذا أَفتى الشيخ عَليش، وقَيَّد الخِلاف بخوف القتال، وبِها إذا لم يكن هناك حاكم يَمْنَعُهم، قال: «يُجُوز لهم إحداثُ خُطبة، إن

(1) عَليش: فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك. ج 1/ ص 150، وانظر أيضاً: خليل:

التوضيح في شرح جامع الأمهات. ج 2/ ص 57.

(2) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 150.

(3) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 150.

(4) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 150.

(5) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 375.

خافوا بذهابهم للجوامع القتال، ولم يكن هناك حاكم يمنعهم، وإلا فلا»⁽¹⁾.

ثالثاً: إذا تعددت القرى، وابتعدت عن بعضها كثيراً، كان لكل قرية مجتمعتهم، فإن كانت قريباً بعضها من بعض، فلذلك أحوال:

إن كان بين القريتين ثلاثة أميال فأقل (نحو 5 كلم)، فلا تصح إلا في العتيق اتفاقاً، وإن كان بينهما أكثر من ثلاثة أميال، فأقوال:

- الأول: لا تصح.

- الثاني: تصح، إذا كان الجديد على ستة أميال (نحو 10 كلم).

- الثالث: تصح، إذا كان الثاني على بريد، والبريد يساوي 12 ميلاً (نحو 20 كلم).

قال ابن عرفة: «لا يجوز إحداثها بقربها بثلاثة أميال اتفاقاً، وفي جوازه بأزيد منها أو يبعدها بستة أميال، ثالثها بريد، للباجي ويحيى بن عمر وابن حبيب»⁽²⁾.

ونقل الفقهاء أن ابن الحاج يقول بأن لكل قرية أن يجمعوا ولو قُرُبوا، ولا نص في منعه، وانتقدوه في هذا الرأي، وأنكروا عليه، واتهموه بالقصور⁽³⁾.

ومما تقدم يمكن أن نلخص جوابكم فيما يلي:

1 - إذا كان المسجد العتيق في قرية، والجديد في قرية أخرى، وبينهما أكثر من ثلاثة أميال (نحو 5 كلم)، ففي المذهب قولٌ بجواز إحداث الجديد، وفي سبيل إطفاء الفتنة، وحسم الخلاف بين طائفتين من المسلمين، يمكن الأخذ به، إن أصر أصحابه على الجمعة فيه.

(1) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 144.

(2) انظر: فتح العلي المالك. ج 1/ ص 146.

(3) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 146.

2 - أما إذا كان العتيق والجديد كلاهما في نفس القرية، فإن الجمعة لا تصح في الجديد، ومن صلاها فيه، بَقِيَتْ ذِمَّتُهُ عامرةً، وعليه أن يُعيدَها ظَهْرًا، إلَّا في حال فتنَةٍ شديدة بين طائفتين من المسلمين وقتالٍ، ولم يكن بها حاكمٌ يَحُولُ بينهم وَيَرُدُّعُهُمْ، وليس الحال عندنا - والحمد لله - على هذا، فإنَّ الأمن سائدٌ، والسُّلْطَةُ قائمة، ويُمكنها أن تَمْنَعَهُمْ مِنْ إقامة الجمعة في الجديد، ولهم أن يُصَلُّوا فيه الصلوات الخمس، ويُعلِّمُوا فيه القرآن، ويُنشِئُوا الدروس الدينية، ويعقدوا فيه الاجتماعات.

3 - إن كان الجديد في جوف القرية، والعتيق خارجها، بعيدًا عنها، فينبغي نقل الصلاة إلى الجديد باتفاق أهل القرية والسلطة المحلية، وموافقة الوزارة، وجعل العتيق للقرآن والدروس والمحاضرات. وإنَّا قلنا هذا، لقولكم أن الجديد في جوف القرية، فهل العتيق خارجها، غير قريب منها؟ لقد تقدَّم النقل عن الدردير، أنه يُشترَطُ في جامع الجمعة أن يكون في القرية أو قريبًا منها (نحو 50م).

وعلى كلِّ حال، فمن الواجب العمل بكلِّ وسيلة للقضاء على الخلاف بين المسلمين، واستعمال الحكمة والموعظة الحسنة.

1978 / 05 / 29م

السؤال:

ما قولكم في جماعة من المسلمين، اتَّخَذُوا بَحْيًى مِنْ أحياء المدينة مستودعًا كائنًا في أسفل عمارة سكنية، مَحَلًّا للصلاة، وأقاموا فيه صلاة الجمعة، يُقدِّمون للصلاة بهم كلَّ جمعة إمامًا، إذ ليس لهم إمام راتب، وليس لهذا المَحَلِّ شكلُ الجامع، ولا نَعْلَمُ أنه مُحَبَّسٌ، والضاحية التي هو بها لا تَبْعُدُ كثيرًا من الجامع العتيق الذي تقام به الجمعة، وبه إمام راتب.

وقد أفتى بعض العلماء ببطان الجمعة فيه، لعدم توفر الشروط، التي منها الجامع، وعدم التعدُّد، وعدم إمكان تأييد الصلاة فيه، إذ هو مِلْكٌ خاص، يَتَعَدَّرُ تحبيسه، ويُمكن

نَزَعَهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ فِيهِ. أَفِيدُونَا بِالْجَوَابِ، وَأَزِيلُوا حَيرَتَنَا، بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ.

جماعة من العاصمة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

وبعد، فإنَّ صلاة الجمعة في مثل المَحَلِّ الموصوف، لا تَخْلُو مِنْ مقال، وليس مِنْ الحكمة المجازفة بصلاة مشكوك في صِحَّتِها، أو بطلانها لفقدان شروط يُمكن تلافِيها، وهاكم البيان:

أولاً: مِنَ المعلوم أنَّ لصلاة الجمعة خاصَّة - زيادة على شروط الصلاة عامَّة - شروطاً أخرى، لا تجب أو لا تَصِحُّ إِلَّا بتوفرها، وقد استنبطها العلماء مِنْ فِعْلِ النبي ﷺ، قال القاضي أبو الوليد ابن رشد في كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ما نَصَّه: «ذلك أنه لم يُصَلَّها ﷺ إِلَّا في جماعة، ومُضِرٍّ، ومسجدٍ جامع»⁽¹⁾، وقد اتفقت آراء فقهاء المذاهب في بعضها، واختلفت في أخرى.

المسجد الجامع:

وَمِنْ هذه الشروط المُجمَع عليها مِنَ المالكية وجمهور العلماء، المسجدُ الجامع، الذي تتوفر فيه شروط مُعيَّنة، متَّفَقٌ على بعضها، ومُخْتَلَفٌ في بعضها، وقد أشار إليه خليل في مختصره بقوله: «وبجامع مَبْنِيٍّ، مُتَّحِدٍ، والجمعة للعتيق، وإن تأخَّر أداء لا ذي بناء خَفٍّ، وفي اشتراط سَقْفِهِ، و[قَصْدٍ] تأييدها به، وإقامة الحُمس، تردُّدٌ»⁽²⁾.

وشرح العلماء قوله بأنَّ البناء المراد، هو البناء المعتاد لأهل البلد، لا دُونَهُ، فلا تَصِحُّ

(1) ابن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1/ ص 129.

(2) مختصر خليل. ص 45. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

في خيام؛ لأنها ليست بناء، ولكن تَصَيَّحَ في جامع من البوص (القصب)، إذا كان أهل البلد بناؤهم من ذلك.

واشترطوا أن يكون مُسَقَّفًا؛ لأنه - كما قال الدسوقي -: «إنما يَتَقَرَّرُ مُسَمَّى المسجد، إذا كان ذا بناء وسقف، على المعتمد»⁽¹⁾. وقال القاضي ابن العربي في الأحكام: «وقال علماؤنا: من شروط أدائها المسجد المُسَقَّفُ، ولا أعلم وجهه»⁽²⁾. وأجاب القرطبي عن وجهه، فقال: «قلت: وجهه قوله تعالى: ﴿وَلَهُزِّي لِطَائِفَتِكَ﴾ [الحج: 26]، وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: 36]، وحقيقة البيت أن يكون ذا حيطان وسقف. هذا العُرف، والله أعلم»⁽³⁾.

وقال بعضهم: لو حُجز المكان للصلاة وحُبِّس، أو تَهْدَمَ المسجد، وصار خرابًا، وجبت الجمعة وصَحَّت، قال الدسوقي: «وهذا بناء على قول من يقول أن المكان من الفضاء يكون مسجدًا، ويُسمى مسجدًا بِمُجَرَّدِ تعيينه وتخصيصه للصلاة فيه»⁽⁴⁾.

والصحيح أن التردد الذي أشار إليه خليل، إنما هو في دوام السقف، وذلك في مسجد تَهْدَمُ، قال الباجي: «تَزُولُ عنه صِفَةُ المسجد، ولا تجب، ولا تَصَحُّ فيه، وقال ابن رشد: لا تزول عنه الصِّفَةُ، وتَصَحُّ فيه، مع اتفاقهما على أنه لا يُسَمَّى مسجدًا إذا بُنِيَ ابتداءً، إلا إذا كان مسقوفًا»⁽⁵⁾، ثم نقل الدسوقي عن التتائي والأجهوري أن التردد في الابتداء والدوام، و[الذي] رجَّحه الخطَّاب [عدم اشتراطه ابتداء ودوامًا]⁽⁶⁾.

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 374.

(2) ابن العربي. أحكام القرآن. ج 4/ ص 246.

(3) تفسير القرطبي. ج 18/ ص 114.

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 374.

(5) حاشية الدسوقي. ج 1/ ص 375.

(6) انظر: حاشية الدسوقي. ج 1/ ص 375، الخطَّاب. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. ج 2/ ص 160.

وما بين معقوفتين سَقَطَ من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من حاشية الدسوقي.

وَمِنْ كَلَامِ خَلِيلٍ وَشَرَّاحِهِ، نَعْلَمُ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَى صِحَّةِ الْجُمُعَةِ فِيهِ، هُوَ الْبِنَاءُ الْمُعْتَادُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ، الْمُسَقَّفُ، الْمُحْبَسُّ عَلَى الصَّلَاةِ، الْخَارِجُ عَنِ الْمُلْكِيَةِ الْخَاصَّةِ، الَّذِي شَيَّدَهُ الْمُسْلِمُونَ مَسْجِدًا، نَاوِينَ أَنْ يَتَّخِذُوهُ مَسْجِدًا جَامِعًا، تُقَامُ بِهِ الْجُمُعَةُ عَلَى الدَّوَامِ، غَيْرِ نَاوِينَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُوقَّتًا، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ.

هَذَا هُوَ الْمَسْجِدُ الْمُتَّفَقُ عَلَى صِحَّةِ الْجُمُعَةِ فِيهِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا مِنَ الْمَالِكِيَةِ، وَزَادَ أَبُو حَنِيفَةَ اشْتِرَاطَ الْمِضَرِّ، فَلَا تَصِحُّ عِنْدَهُ الْجُمُعَةُ فِي قَرْيَةٍ، وَالسُّلْطَانِ الْقَاهِرِ أَوْ خَلِيفَتِهِ، فَلَا تَصِحُّ عِنْدَهُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ فِيهِ أَمِيرٌ، أَوْ مَنْ يَنْتَوِبُ عَنْهُ.

وَمِثْلُ الْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ، لَا تَتَوَفَّرُ فِيهِ كُلُّ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، فَكَوْنُهُ فِي عِمَارَةٍ سَكْنِيَّةٍ، يُفْقِدُهُ صِفَةَ التَّحْبِيسِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ عَلَيْهِ، إِذْ أَنَّ هَذِهِ الْعِمَارَاتُ تَابِعَةٌ لِمَصْلَحَةِ الْأَمْلاَكِ الشَّاعِرَةِ، وَيُنْصَحُ فِي عَقُودِ إِجَارَتِهَا عَلَى أَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلإِلْغَاءِ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ، فَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا تَحْقِيقَ التَّأْيِيدِ، الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْحَبْسِ. كَمَا أَنَّ وَقُوعَ هَذَا الْمَحَلِّ أَسْفَلُهَا، يَجْعَلُهُ لَا يَمْلِكُ الْفَضَاءُ فَوْقَهُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَضَاءَ تَابِعَ لِلْبِنَاءِ الْأَسْفَلِ، فَإِذَا كَانَ مُحْبَسًّا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِضَاؤُهُ حَبْسًا مِثْلَهُ، زِيَادَةً عَلَى مَا فِي سُكْنَى النَّاسِ فَوْقَ الْمَسْجِدِ مِنْ مِهَانَةٍ لَهُ، وَقَدْ أَمَرَ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ - أَوْ أَحَدُ أَعْلَامِ الْإِسْلَامِ - بِهَدْمِ مَسْكَنِ لِبَعْضِ الْأَمْرَاءِ اتَّخَذَهُ فَوْقَ مَسْجِدٍ، إِذْ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُعْلَى بِيُوتُ اللَّهِ بِسُكْنَى لِلْعِبَادِ.

وَاشْتَرَطَ أَبُو حَنِيفَةَ السُّلْطَانُ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يُقِيمُ الْجُمُعَةَ لِلنَّاسِ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، أَوْ مَنْ يَنْتَوِيهِ فِي الْبَلَدِ، فَيَخْلُفُهُ فِي الْإِمَارَةِ وَالصَّلَاةِ، أَوْ يُنِيبُ عَنْهُ إِمَامًا، وَلَمْ يَشْتَرَطْ مَالِكٌ ذَلِكَ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَقَامُوا الْجُمُعَةَ وَلَيْسَ لَهُمْ إِمَامٌ، بَعْدَ قَتْلِ عِثْمَانَ، وَقَبْلَ بَيْعَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثَانِيًا: مِنْ شُرُوطِ هَذَا الْمَسْجِدِ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ فِي الْمِضَرِّ، أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا،

وهذا ما أشار إليه خليل بقوله «مُتَّحِد»، فإن تعدَّد فلا تَصَحَّح في الجامع الجديد، ويُعيدها ظُهرًا كُلِّ مَنْ صلاها فيه، والعتيق هو أول جامع صُلِّيت فيه الجمعة بالبلد، ولو تأخر بناؤه عن غيره، قال الدردير: «فإن تعدَّد لم تَصَحَّح في الكلِّ، والجمعة للعتيق، أي ما أُقيمت فيه أولاً، ولو تأخر بناؤه، وإن تأخر العتيق أداءً، بأن أُقيمت فيهما، وفرغوا من صلاتها في الجديد قبل جماعة العتيق، فهي في الجديد باطلة». واستثنوا من البطلان، ما إذا هُجر العتيق، أو ضاق بالمُصلِّين، ولم يُمكن لهم التوسيع فيه، بوجود جبل أو بحر أو هاوية، وأما وجود الطرقات أو الدُّور، فلا يَمْنَع، وتؤخذ من أهلها، وتضاف إليه، كما استثنوا من ذلك أن يكون بالبلد جماعتان من المسلمين، يُخشى من اجتماعهم خصامٌ، واستعمالٌ للسلاح، واستثنوا من ذلك إذا اتسع المضّر اتساعاً كبيراً، وفُصل بين أطرافه بنهر، كما في القاهرة أو بغداد، نصَّ على ذلك الفقهاء.

وقد تشدَّد فقهاء المالكية تشدُّدًا كبيرًا في التزام هذا الشرط، وهذا هو السرُّ في اتساع جامع قرطبة اتساعاً عظيماً، بحيث كان يضطرَّ كُلُّ أمير يتولَّى الحُكم إلى الزيادة فيه، وأخِرُ مَنْ فَعَلَهُ المنصور بن أبي عامر رحمه الله، ولَمَّا بَنَى مدينته (الزاهرة)، وشيَّد فيها جامعهُ الكبير، أبى عليه العلماء ذلك، وأفتوا ببطلان الجمعة فيه⁽¹⁾.

وما تزال فتاوى علماء المالكية بالبطلان في الجديد حتى الآن، وإنما عُمِل بالتعدُّد - كما هو مُشاهدٌ اليوم في عواصم المُدُن - لَمَّا حَكَم العثمانيون بلاد الإسلام، وهُم حنفيَّة، ومع ذلك كان العلماء يُفتون بالبطلان، مُقتفين آثارَ مَنْ سَبَقَهُم في الفتوى، فقد وَجَّه سؤال إلى الشيخ عليش - الذي عاصر الإمام محمد عبده، وتوفيَّ عام 1299هـ - عن: «أهل بلد تخرَّب جامعُهُم، فأحدَثوا جامعاً آخر، وأقاموا فيه الجمعة بإذن الحاكم، ثم أضلَّحوا الجامع العتيق، فهل يُقيمون الجمعة في العتيق أو في الجديد أو فيهما، والحال أن أهل البلد

(1) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 7/ ص 117، النباهي. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس). ص 77.

يكفيهم جامعٌ واحدٌ؟». فأجاب بقوله: «يُقيمونها في العتيق وحده، ولو لم يُصلِحوه، لَقول الإمام ابن رشد: "تَحَرَّبُ الجامع وانهدامه، لا يُزيل عنه الحكم ولا الاسم" اهـ. فإن أقاموها في الجديد وحده صَحَّتْ، وإن أقاموها فيهما صَحَّتْ لأهل العتيق دون أهل الجديد، قال اللَّخْمِي: "إن كان في المَضْرَّ جامعان، [أُقيمت الجمعة في الأقدم، فإن أُقيمت في الأحدث وحده أجزأت، فإن⁽¹⁾ أُقيمت فيهما معاً - مع القدرة على الاكتفاء بواحد - أجزأت مَنْ صَلَّاهَا في الأقدم، وأعادها الآخرون، قاله مالك" ⁽²⁾.

وهكذا نجد فقهاءنا - من عهد مالك حتى آخر القرن الماضي - يُفتون بعدم صِحَّة صلاة الجمعة في الجديد، مع وجود القديم، حتى ولو كان القديم خَرِبًا، كما أفتى به ابن رشد، إذا أُقيمت الصلاة به.

ثالثًا: إذا تعددت القرى، وجب أن تُؤدَّى الجمعة في الجامع العتيق، في أي قرية منها كان، إلا إذا بُعدت المسافة بين القريتين، وشَقَّ على الناس التنقل، فيَجُوز حينئذ بناء مسجد، وإقامة الجمعة فيه، بشرط أن تكون المسافة أكثر من ثلاثة أميال، ففي فتاوى الشيخ عlish، قال: «نَقَلَ التَّائِي عن ابن عَرَفَةَ ما نَصَّه: لا يَجُوز إحداثها بِقُرْبِهَا بثلاثة أميال اتفاقًا، وفي جوازها بِأَزِيدَ منها أو يَبْعُدُهَا بِسِتَّةِ أميال، ثالثها يَبْرِيدُ للباجي ويحيى بن عمر وابن حبيب».

ومعنى هذا أن علماءنا متَّفِقون على عدم صِحَّة الجمعة في جامع قرية لا تَبْعُد عن قرية الجامع العتيق إلا بثلاثة أميال (نحو 5 كلم)، وفي جوازها في أَزِيدَ منها ثلاثة أقوال:

الأول: جوازها فيما زاد على ثلاثة أميال (نحو 5 كلم فأكثر).

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من فتاوى عlish.

(2) عlish. فتح العلي المالك. ج 1/ ص 142.

الثاني: جوازها بستة أميال (نحو 10 كلم فأكثر).

الثالث: جوازها ببريد، والبريد 12 ميلاً (نحو 20 كلم)⁽¹⁾.

والخلاصة: أن مَنْ يُصَلِّي الجمعة في مثل هذا المحلّ الموصوف بالسؤال - إن صدق الوصف - لا يكون على يَبْتَنَ مِنْ أَمْرِهِ، واطْمِئْنَانٍ إِلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ، وذلك للتردّد في صدق اسم (المسجد الجامع) عليه، وهو شرطٌ مِنْ شروط صِحَّةِ الجمعة، وَلِقُرْبِهِ مِنَ الجامع العتيق بأقلّ مِنْ ثلاثة أميال، وهذا ما أجمع علماء المالكية على بطلان الصلاة فيه، والحكمة في صلاة الجمعة وفَرْضُهَا هو اجتماع المسلمين، واتحاد صفوفهم، واعتصامهم بحبل الله المتين، وعدم تَفَرُّقِهِمْ، امثالاً لأمر الله، واجتناباً لَنَهْيِهِ، في قوله سبحانه تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]. والله الهادي إلى سبيل السبيل.

10/10/1978م

السؤال:

نحن أعضاء اللجنة الدينية لبناء مسجد بقرية (كرجانة)، كان لنا اتفاق كامل - بعد مناقشات طويلة - على بناء مسجد جديد للجمعة، والحفاظ على المسجد القديم لقراءة القرآن فقط، وإصلاحه، وقد علّم بذلك مدير الشؤون الدينية للولاية.

وقد شرعنا - منذ عام 1975م - في جمع المال، حتى بلغ ما تُجمع نحو 350000 د.ج، موضوعة في إدارة البريد، غير أنه يُخالفنا أقلية نسبية، يَقطنون بالجزائر العاصمة، ويرتدّون بالشكاوى ضدّنا عندكم، ويدّعون أننا نجهل شريعتنا الإسلامية، التي لا نسمح لنا أبداً ببناء مسجد جديد.

(1) في النسخة المطبوعة: [ميلاً]. والصواب ما أثبتناه.

إنّ لنا مسجدًا عتيقًا، له ما يزيد عن ثلاثة أو أربعة قرون، وتُقام به صلاة الجمعة من تاريخ 1940م، وقبل ذلك كان للصلوات الخمس، وقراءة القرآن، وفي وسطه وفي ساحته قبور، ويوجد في مكان ضيق، لا يسمح بالتوسّع، وزارنا تقني ولاحظ أنه لا يُمكن بناء مسجد عصري بهذا المكان، والآن ما يزال أعضاء اللجنة - المتكوّنون من 11 شخصًا - وسكان القرية، راغبين ومُصمّمين على بناء مسجد جديد قُرب العتيق، لا يفصل بينهما إلّا الطريق، على أن تُقام الجمعة في الجديد، والصلوات الخمس في العتيق.

وقد كنّا عقدنا جلسة عامة في 23 فبراير 1977م، حضرها الشيخ (م. ب) مُفتي القرية والدائرة، الذي أتى بِحُجَج، وكانت الأغلبية الساحقة أن يُبنى المسجد الجديد، ونُمت الانتخابات، فكانت نتيجتها: 68 صوتًا للجديد، و10 للعتيق.

ومن ذلك اليوم قام ثلاثة أشخاص يقطنون بالجزائر بالشكاوى، مُدّعين بالدين، وكلُّ أعضاء اللجنة وسكان القرية عازمون على أن تُتِمَّ عملنا الصالح، وأن نبني مسجدًا جديدًا، كما قرّرنا في الاجتماع الذي حضره 107 شخصًا، وإننا في انتظار جوابكم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: شرعت صلاة الجمعة وفُرضت على المسلمين في أوّل نزول رسول الله ﷺ بدار الهجرة، وتأسيس دولة للمسلمين، ومن حُكَم تشريعها اجتماع أهل المدينة أو القرية على إمام واحد، هو أمير الحُكَم أو نائبه بالمسجد الجامع، حيث يستمعون خُطبته ومواظمه، ويأتمُّون به في الصلاة.

ومن المعلوم أنه إذا نُودي للصلاة وجب السعي إليها، وحُرِّم الاشتغال بغيرها من شؤون الدنيا، كالبيع وغيره، حتى تنقضي الصلاة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9].

ثانيًا: هذه الحكمة في اجتماع المسلمين بمسجد على إمام واحد، يُخالفها تعدُّد المسجد بالقرية الواحدة؛ لأنه يُؤدِّي إلى تعدُّد الإمام، واختلاف الكلمة، وافتراق الجماعة. ومن المعلوم أنَّ تفريق الجماعة من أعظم الذنوب، ومن علامات الخذلان، وحُبوب الأعمال، ولو كان ببناء مسجد للصلاة، فقد بنى قومٌ - على عهد رسول الله ﷺ - مسجدًا في حيِّهم، ودَعَوْهُ لافتتاح الصلاة به، فوَعَدَهُمْ أَنْ يَفْعَلَ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ، فنزل عليه كلام الله ينهاه عن ذلك: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: 108]، وقال فيهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: 107]، ثم قال: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ﴾ [التوبة: 107]، فأمر رسول الله بتحريقه، وافتضحت جماعته وأخذلوا، وهذا المسجد الذي بناه أهل الضرار، لم يكن مسجدًا مُجمعة، وإنَّما كان لصلاة الجماعة والنوافل، ولكنه كان من أسباب التفريق بين المؤمنين، فحرَّم القيام فيه، وأمر بتحريقه.

ثالثًا: من أجل هذا حَكَمَ فقهاؤنا المالكية بأنه لا يُجُوز تعدُّد الجمعة بالمضِر الواحد (المدينة الكبيرة)، فَضْلًا عن القرية، ما دام الجامع العتيق يَسْعُهُمْ، وقالوا إن ضاقَ بهم العتيق، وجب أن يُوسَّعوا فيه، ولو بهتَم الدُّور القريبة منه، أو المقبرة، أو الطريق، أو الوقف، ما لم يَمْنَع مِنَ التوسيع مانعٌ، مثل جبلٍ، أو هاوية، أو بحر، فإن مَنَعَ من توسيعه شيء من هذا، جازَ إحداث الجديد، وصَحَّت فيه الصلاة مع القديم، وإلى هذا أشار الشيخ خليل رحمه الله في مختصره لقوله: «وَبِجَامِعٍ مَبْنِيٍّ، مُتَّحِدٍ، وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ أَذَاءٌ»، ومعنى هذا أنَّ من صِحَّة شروط الجمعة أن تُؤدَّى بمسجد جامع، يكون مَبْنِيًّا، فلا تَصِحَّ في بَرَّاح، ولا في ما بُنِيَ بُنْيَانًا دُونَ مَا بُنِيَ بِهِ الْقَرْيَةُ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ - كَمَا صَرَّحَ شُرَّاحُ الْمُخْتَصَرِ - أَنْ يَكُونَ مَوْقِعُهُ دَاخِلَ الْبَلَدِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، بِحَيْثُ يَنْعَكِسُ عَلَيْهِ دُخَانُ الْقَرْيَةِ، فَإِنْ وَقَعَ وَنَزَلَ وَتَعَدَّدَ الْجَامِعُ، فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ، وَمَنْ صَلَّاهَا فِي غَيْرِهِ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، يُعِيدُهَا ظَهْرًا، وَيَأْتُمُّ.

والمسجد العتيق هو الذي صَلَّيْتُ فِيهِ الْجُمُعَةَ قَبْلَ غَيْرِهِ، وَلَوْ تَأَخَّرَ بِنَاؤُهُ عَنْهُ، فَلَوْ

فَرَضْنَا أَنْ قَرِيَّةَ بُنْيَ فِيهَا جَامِعَ عَامَ 1980م، وَلَمْ تُصَلِّ فِيهِ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ بُنِيَ فِيهَا آخَرُ عَامَ 1990م، وَصَلُّوا فِيهِ الْجُمُعَةَ، فَالثَّانِي هُوَ الْعَتِيقُ، وَالْجَدِيدُ هُوَ الْأَوَّلُ، كَذَلِكَ لَوْ صُلِّيَ بِهِمَا الْجُمُعَةُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَسَبَقَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْجَدِيدِ، وَتَأَخَّرُوا فِي الْقَدِيمِ، فَالصَّلَاةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ الَّتِي أُدِّيَتْ فِي الْعَتِيقِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ آدَاءً. هَذَا مَعْنَى قَوْلِ خَلِيلٍ: «وَإِنْ تَأَخَّرَ آدَاءً»، قَالَ الشَّيْخُ الدَّرْدِيرُ: «وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ، أَيُّ مَا أُقِيمَتْ فِيهِ أَوَّلًا، وَلَوْ تَأَخَّرَ بِنَاؤُهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْعَتِيقُ آدَاءً، بَأَن أُقِيمَتْ فِيهِمَا، وَفَرَّغُوا مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْجَدِيدِ قَبْلَ جَمَاعَةِ الْعَتِيقِ، فَهِيَ فِي الْجَدِيدِ بَاطِلَةٌ».

رَابِعًا: مَحَلُّ بُطْلَانِ الْجُمُعَةِ فِي الْجَدِيدِ، مَا دَامَتْ تُؤَدَّى فِي الْعَتِيقِ، فَإِنْ هُجِرَ وَتُرِكَ صَحَّتْ فِي الْجَدِيدِ، قَالَ الدَّرْدِيرُ: «وَمَحَلُّ بُطْلَانِهَا فِي الْجَدِيدِ مَا لَمْ يُهَجَرَ الْعَتِيقُ». قَالَ الدَّسُوقِيُّ: «إِذَا هُجِرَ الْعَتِيقُ، وَصَلُّوا فِي الْجَدِيدِ فَقَطْ، صَحَّتْ كَمَا قَالَ اللَّخْمِيُّ»، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ الْهَجْرَانِ لِلْعَتِيقِ مَعَ الْجَدِيدِ، فَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ، إِلَّا أَنْ يُتَنَاسَى [الْعَتِيقُ] بِالْمَرَّةِ، وَإِلَّا كَانَ الْحُكْمُ لِلثَّانِي»⁽¹⁾.

وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ أَيْضًا، إِذَا لَمْ يَضِقْ بِهِمُ الْعَتِيقُ، وَلَمْ يُمَكَّنْ تَوْسِيعُهُ، كَمَا نَصَّ الدَّرْدِيرُ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا لَمْ يَحْتَاجُوا [لِلْجَدِيدِ]، لِضِيقِ الْعَتِيقِ، وَعَدَمِ إِمْكَانِ تَوْسِيعَتِهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ»⁽²⁾، وَمُرَادُهُ بَطْلُ التَّأَمُّلِ، أَنَّ الْعَتِيقَ يُوسَّعُ إِذَا ضَاقَ، وَلَوْ يَهْذِمُ الدُّورَ، وَيَبْعَثُهَا عَلَى أَهْلِهَا قَهْرًا، وَلَوْ بِالطَّرِيقِ، أَوِ الْمَقْبَرَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّسُوقِيُّ، وَلَوْ بِالْإِسْتِثْلَاءِ عَلَى وَفْقِ⁽³⁾.

(1) حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ. ج 1/ ص 374. وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنَ حَاشِيَةِ الدَّسُوقِيِّ.

(2) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ. ج 1/ ص 374 - 375. وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ.

(3) حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ. ج 1/ ص 375.

خامسًا: أمّا جامع قرية (كرجانة) الجديد الذي تمّ بنيانه - مع وجود العتيق - فإنه لا تصحّ فيه الجمعة للأسباب الآتية:

أ - لوجود الجامع العتيق، وعدم هجرانه، كما أعلنت عن ذلك نفس جمعية الإصلاح، أنها عازمة على إصلاحه، وتخصيصه للصلوات الخمس، وحفظ القرآن، وما دام قائمًا تؤدّى في الصلوات، فهو أحقّ بالجمعة، وباعتراف الطرفين المتنازعين، فقد مرّ على بنائه عدّة قرون: سبعة قرون على قول طائفة، ثلاثة أو أربعة قرون على قول أعضاء اللجنة الدينية، وقد علمنا أنه كان محلّ اهتمام الدولة الإسلامية في عهد العثمانيين بالجزائر.

ب - هذا الجامع يُقام به الجمعة - باعتراف الطرفين - منذ سنين كثيرة، اعترفت اللجنة الدينية بـ 39 عامًا، وهو لا يضيق بالمُصلّين، وليس بمهجور، وليس في نيّة المؤيدين لبقاء الجمعة فيه أن يهجره.

ج - لو فرض أنه ضاق بالمُصلّين، فإنّ له مساحات شاسعة تكفي لتوسيعه، وقد شاهدت ذلك بواسطة صُور شمسية، ثم إنّ بجوانبه دُور السكان لو لم يكن له فضاء، وفي النصوص الشرعية السابقة، أنّ الجامع العتيق يُوسّع ولو بترع الدور عن أهلها قهراً، وبالاتيلاء على الوقف، أو القبور.

سادسًا: وقوع الفتنة بين المسلمين، والتنازع والشقاق، لا يُزيله إلّا تحكيم الشريعة، والرّضوخ لنصوص العلماء، المعتمد على قواعد الكتاب والسنة، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59].

وهذا النزاع بين طائفتين من المسلمين، أثبتّه محضّر جلسة الاجتماع الرسمي، الذي وقع في 23 فبراير 1977م، والمُرسل مع طلب الفتوى، وجاء فيه: «وقد وقعت صُجّة من طرف هؤلاء المؤيدين للعتيق، كادت أن تُسفر عن مُشادات، وقد رفضوا الانتخاب، وخرجوا من الاجتماع»، وإذا علمنا أنّ الذين حضروا الاجتماع - كما جاء في السؤال -

يبلغون 107، وعلمنا أن عدد 39 يُعارضون أو يتحفظون، وذلك يتجاوز ثلث الحاضرين، ويبلغ نحو 36.44%.

ومع احترامنا لهذا الشيخ، فإننا نُسائله: مَنْ سَمَّاهُ مُفتي الناحية، القرية، والدائرة؟ ونقول لكاتب الاستفتاء والمُحَضَّر هاتوا لنا نَصَّ الفتوى الشرعية التي قُلتَ منها: «تَكَلَّمْ بصيغة الشريعة الإسلامية»، لننظر في أدلتها، فإن وجدنا حقاً، رَجَعْنَا إليه، وأبْطَلْنَا قول خليل وشُراحه، والرجوعُ إلى الحقِّ فضيلة وواجب.

وكان من واجب الشيخ أن يُعلن للجميع أنه لا يجوز ردُّ فتوى صادرة من المجلس الإسلامي الأعلى، إلا بعد مراجعة مَنْ أَصْدَرَهَا، ليرجع إلى الحقِّ. لقد أخطأ هذا الشيخ المُفتي مرتين:

الأولى: وفاقه لأعضاء الجمعية وأمام العامة، على رَفْض فتوى صادرة - بأدلتها - من المجلس الإسلامي الأعلى، وعَقَلَ أنه إذا جَرَّأ العامة على رَفْض فتوى رئيس هذا المجلس، فقد جَرَّأهم على رَفْض فتواه هو نفسه.

الثانية: عندما (أفتى) بإجراء انتخاب، واقتراع، واستفتاء، أو قرعة، في مسألة دينية، والرجوع إلى حُكم الأغلبية، هذا خطأ مُبين، المسائل الشرعية لا تُخضع إلى استفتاء وتصويت أبداً، بل يُبحث عن حُكم الشرع فيها، فإذا عُلِمَ لم يُعَدَّل عنه، وقضيةُ بناء مسجد جديد من القضايا الشرعية، وحُكمها مبسوط في الكتب، ونصوصها واضحة جداً، وليس فيها إبهام، كما يدَّعي كاتب المُحَضَّر، ولو سَمَحْنَا بإجراء استفتاء وتصويت في قضايا الدين، لوَصَلْنَا في يوم من الأيام إلى الاستفتاء على صيام رمضان، والقيام بالحج، وعلى بيع الخمر وعُصرها، وعلى الربا... الخ، والأمر بالشورى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]، لا يَتَعَلَّقُ بشؤون الدين بإجماع العلماء، وإنما يَتَعَلَّقُ بشؤون الدنيا، كالحرب والسَّلم، كما شاور رسول الله ﷺ أصحابه رضوان الله عليهم في بدر، وأُحُد، وغيرهما.

سابعاً: عفا الله عن إخواننا أعضاء اللجنة الدينية في ظَنِّهم أنَّ المجلس الإسلامي الأعلى أو رئيسه يتأثر - عندما يُصدِر فتوى شرعية - بالأشخاص أو الظروف والأحوال، ويُفهم هذا بما جاء في رسالتهم من أنَّ خُصومهم أقلية من ثلاثة أشخاص يقطنون الجزائر، يقولون: «لا شك أنهم يترددون بالشكاوى ضدنا عندكم، ويدَّعون أننا نجهل شريعتنا الإسلامية، ولا تسمع لنا أبداً ببناء مسجد جديد»، هذه تُهمة باطلة، وما جاءنا إلا من طلب منا إصدار فتوى شرعية، وهو السيد (ع.ح.هـ)، وكتب نص الاستفتاء وأمضاه، وهو موجود في صدر الفتوى بحروفه.

نحن هنا لسنا قضاة نُقدِّم لنا الشكاوى، ونُصدِر الأحكام، ولو كان الأمر كذلك، لوجب علينا أن نستدعي الخصم ونُطالبه بالجواب، ونوجب على الخصمين أن يُقدِّموا براهينهما، ثم نُصدِر الأحكام.

ولكننا هنا نُصدِر الفتاوى فقط، وتُبيِّن الحكم الشرعي المُستند إلى آيات القرآن وأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، حسب مفهوم العلماء واجتهادهم، وتُبلِّغ ذلك بأمانة للمستفتي، ونذكر له المصادر التي اعتمدنا عليها، فعَلنا هذا مع السيد (ع.ح) في العام الماضي، ونفعله اليوم معكم، وهذه مهمتنا مع كل من يستنصحننا فننصح له.

ثامناً: إننا ننصح إخواننا أعضاء اللجنة الدينية، أو جمعية الإصلاح، أن يتركوا العناد جانباً، وآلاً يقولوا إننا مُصمِّمون على هذا، وإننا أغلبية، وإننا كذا، الشرع لا يزن أحكامه بقبول الأغلبية لها، أو رفضها، وإنما هي أحكام تستند إلى الوحي، سواء قبلتها الأغلبية أو رفضتها، ما قبله الشرع فهو مقبول، وما رفضه الشرع فهو مرفوض، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: 51].

وإني أشهد الله أن قول إخوانهم المخالفين أصح من قولهم، وحجَّتهم أقوى من حجَّتهم؛ لأنها موافقة لما جاء في كتب المذهب وآراء علمائهم، وما أخذنا أقوال الفريقين

إلا من محضر جلسة الجماعة يوم 23/02/1977م، الذي جاء فيه: «منهم من يرى ضرورة بنائه ضمن أرض المسجد القديم الأصلية، أعلى الطريق، بحجة أن الجمعة لا تصح في الجديد ما دام القديم قائماً وله مساحة تكفي لتوسيعه أو تجديده أو ترميمه، وحجة ثانية، هي أن بعض المصلين لن يهجرُوا المسجد القديم، وسيقون يصلُّون صلاتهم فيه، وعلى هذا الأساس تبطل صلاة الجمعة في الجديد، وتنقسم القرية إلى صَفَيْن، فنكون بذلك قد خسرنا من حيث نريد الربح الكثير... أما الطائفة الثانية، فإنها ترى أنه لا مانع - دينياً أو اجتماعياً - إذا بُني المسجد أسفل الطريق، في غير أرض المسجد العتيق، وأن الجمعة ستصح في الجديد، رغم أن العتيق ما زال قائماً» اهـ.

قول الطائفة الأولى يُدعّمه قول خليل بن إسحاق وشراحه، وأقوال علماء مذهب مالك الذي يتبعه شعبنا ويُفتى به، وقد تقدّم ذلك، وأمّا قول الطائفة الثانية فهو مجرّد دعوى فقط، ولن نجد فقيهاً مالِكياً يُفتي بصحة الجمعة في الجديد ما دام القديم قائماً. والدّاعي الاجتماعي لمنع بناء الجديد موجود، وهو إيجاد الفتنة، والخلاف في الدين، ونُشوء العداوة والبغضاء بين الإخوان المتساكنين.

1979/05/30م

السؤال:

نحن أهل قرية (أورير الجعافرة) من دائرة (برج بوعريريج)، ولاية (سطيف)، لنا جامع عتيق بُني في القرن العاشر من الهجرة، ونحن الآن نُصلي في الجمعة، كما كان يُصلّيها فيه آبائنا وأجدادنا من قبل، وعدد السكان في هذه القرية قليل نسبياً، لا يبلغ ألف ساكن.

وفي القرية كُتّاب يتعلّم فيه أبناؤنا القرآن الكريم، وقد ظهر لجماعة منا هدم هذا الكُتّاب، وبناء جامع جديد مكانه، بقصد اتّخاذ مسجداً تقام فيه الجمعة.

فهل يجوز أن تتعدّد الجمعة في قريتنا؟ وإذا تمّ بناء هذا الجامع، فهل يصح أن تقام

فيه الجمعة؟ أفنونا، بارك الله فيكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

جماعة من قرية (جماعرة برج بوعريريج)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: من أعظم الطاعات، وأفضل القربات، بناء مسجد لله، يُذكر فيه اسم الله، وتقام فيه الصلوات، ويُسبح فيه الله، ويُحمد ويُمجّد، ويُتلى فيه القرآن، ويُقرأ فيه العلم. وجزاء من بنى مسجداً لله - لهذه المهام - الجنة، كما صحّ في الحديث عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ بَنَى مَسْجِداً يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ» رواه مسلم، فهذه بشارة من رسول الله ﷺ؛ لأنه إذا بُني له بيت في الجنة سكّنه.

ولكن من أعظم الفجور، أن يُقدّم فردٌ أو جماعة على بناء مسجد لغير الله، تكون عاقبته تشتت جمع المسلمين، والتفريق بينهم، وقد تكون عاقبته وبالاً عليه وخزباً، يَغْرُسُ النفاق في قلوب من بناه، واستحقاقه الوزر، كما كان ذلك جزاء من فعل مثله في عهد رسول الله ﷺ، وهم الذين بنوا مسجد الضرار، وطلبوا من الرسول أن يُصلي فيه، وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجاً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا نَقْرَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: 107-108]، وكان رسول الله ﷺ قد وعدهم - كما طلبوا - أن يُصلي فيه، فلما نزلت الآية أرسل إليه من حرّقه.

نحن لا نشهد لأحد بصحة القصد في بناء مسجد، كما لا نشهد على أحد بسوء النية، فإن الله أعلم بالسرائر، ولكننا نذكر المسلمين بعظيم الثواب لمن بنى مسجداً لله، وبالعظيم الذنب والجريمة لمن بناه لغير الله، وفرّق بين المؤمنين.

ثانيًا: لا يجوز تعدد الجمعة في القرية الواحدة، ولا يصح إن وقع التعدد، والجمعة للمُصلِّين في الجامع العتيق، وأما الذين صلَّوها في الجامع الجديد فإنَّ صلاتهم باطلة، ويجب أن تُعاد ظهرًا، وهذا ما نصَّ عليه فقهاؤنا.

قال الشيخ خليل في المختصر - وهو يذكر شروط الجمعة -: «وبجامع مَبْنِيٍّ، مُتَّحِدٍ، والجمعة للعتيق، وإن تأخَّر أداء». قال الدردير في شرحه: «وبجامع... مَبْنِيٍّ بناءً معتادًا لأهل البلد... فلا تصحُّ في بَرَّاح حجرٍ بِأَحْجَارٍ... مُتَّحِدٍ، فإنَّ تعدُّد لم تصحَّ في الكلِّ، والجمعة للعتيق، أي ما أُقيمت فيه أولًا، ولو تأخَّر بناؤه، وإن تأخَّر العتيق أداءً، بأن أُقيمت فيهما، وفرغوا من صلاتها في الجديد قبل جماعة العتيق، فهي في الجديد باطلة».

شدَّد بعض علماء المالكية في الفتوى بِمَنع تعدُّد الجمعة في المدينة الواحدة، وإن استَبَحَر عمرائها، وعلى هذا كان علماء قرطبة، وأفتى بعضهم بجواز التعدُّد في المَدَن الكبرى، وبهذا جرى العمل، فإننا نرى تعدُّد الجمعة في عواصم الإسلام، بالجزائر وتونس والقاهرة، ومن غير المعقول أن يُقتَصَر على جامع واحد في مدينة كالقاهرة يَقْرُب عدد سكانها مِن عشرة ملايين نسمة، وقُلْ مثل ذلك في غيرها مِن العواصم، وأيُّ مسجد يَسَعُ ملايين المُصلِّين؟ فالحقُّ فيما أفتى به الإمام يحيى بن عمر مِن علماء المالكية، قال الدسوقي على شرح المختصر: «ومُقابِلُه قولُ يحيى بن عمر بجواز تعدُّده إن كان البلد كبيرًا، وقد جرى العمل به»⁽¹⁾.

وأما إن كان البلد صغيرًا، لا يتجاوز عدد سكانه أَلْفًا أو بضعة آلاف، فإنَّ تعدُّد الجمعة مِمَّا يَضُرُّ بهم، وما يَنْبَغِي الإِذْنُ فيه، وإن ضاق الجامع العتيق بالمُصلِّين وَسَعَوْه ولو بِهِمْ ما يَقْرِبُه مِنَ الدُّور، حتى لا يَبْقَى مُتَّسِعٌ لَهُ كَجَبَلٍ حَجَرٍ أو بحرٍ أو هواءٍ، فما دام الجامع يَسَعُ المُصلِّين أو يمكن توسعته لم يُؤْذَن في غيره، فإن اتَّفَقوا على إبطال صلاة الجمعة في العتيق، وتحوَّلوا بها إلى الجديد، صَحَّتْ منهم، وجازَ لهم ذلك.

(1) حاشية الدسوقي. ج 1/ ص 374.

وَحَدَّةُ (الجامع) فِي الْقُرَى تَمَّا يُسَهِّلُ وَحَدَّةَ صَفُوفِ أَهْلِهَا، وَاجْتِمَاعَ كَلِمَتِهِمْ، وَإِمْكَانَ إِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ إِنْ اخْتَلَفُوا، وَتَقْوِيَةَ مَشَارِيْعِهِمُ الدِّينِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَعَدُّدُ الْجَامِعِ قَدْ يُعَسِّرُ ذَلِكَ، وَيُعَمِّقُ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ، وَيُشَتِّتْ مَشَارِيْعَهُمْ، وَيَتَنَافَى مَعَ الْأُلْفَةِ بَيْنَهُمْ.

لِهَذَا نَدْعُو الْقَائِمِينَ عَلَى شُؤُونِ قُرَانَا - الدِّينِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ - وَالْمَسْئُولِينَ عَنِ السَّكَّانِ أَنْ يُعِينُوا عَلَى مَا يُسَيِّرُ أُمُورَهُمْ، وَيَضْمَنُ تَعَايِشَهُمْ فِي رَخَاءٍ وَأَمْنٍ وَسَلَامٍ وَأُلْفَةٍ وَمَحَبَّةٍ، وَأَنْ يُعَاجِلُوا مَا يَحْدُثُ بَيْنَهُمْ مِنْ خِلَافَاتٍ بِالتَّحَاكُمِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا عَلَا صَوْتُ الدِّينِ، وَأَذَّنَ بِهِ مُؤَذِّنٌ، سَمِعُوا لَهُ وَأَطَاعُوا، وَمَنْ أَبِي فَهُوَ مُشَاغِبٌ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَهَدَانَا جَمِيعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

30/03/1984م

السؤال:

هل يجوز نقل الجمعة من مسجد عتيق أصبح غير كافٍ للمواطنين إلى مسجد جديد تتوفر فيه كلُّ الشروط، من وجود وسائل الراحة والمنبر، وغير ذلك؟ أفيدونا أفادكم الله. والسلام عليكم ورحمة الله.

ع. عتو (تاوير - الجعافرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: قد سُئِلْتُ فِي الْمَوْضُوعِ نَفْسَهُ فِي 30 ربيع الثاني 1404هـ، وَجَوَابِي الْمَذْكُورُ هُوَ جَوَابِي لَكُمْ. فَالْجُمُعَةُ قُرِضَتْ لِجَمْعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالتَّأْلِيفِ بَيْنَهُمْ، وَإِزَالَةِ الْخِلَافِ وَالشَّقَاقِ.

ثانياً: إِذَا اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ الْمُحَقَّقَةُ نَقْلَ الْجُمُعَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَدِيثِ، وَارْتِضَاءَ كُلِّ السَّكَّانِ الْمُسْتَوْطِنِينَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ الْحَاكِمُ - حَسْبًا لِفِتْنَةٍ مُتَنَظَّرَةٍ بَيْنَ

السكان، يُستعمل فيها السلاح - صَحَّ نَقْلُهَا لذلك، وَصَحَّت الجمعة في الحديث.

ثالثاً: أما إن صَلَّيْتُ في كُلِّ منهما، فالجمعة صحيحة في العتيق، باطلة في الحديث، وعلى هذا نَصَّ الشيخ خليل في مختصره، وشرح به الشيوخ، [وقد نشد فقهاء المالكية بدار القاهرة ودمشق⁽¹⁾].

فإن استَبَحَرَ العمران كالقاهرة ودمشق، أو فُصِّلَ بين شَقَيْنِ في المدينة بِمِثْلِ نَهْرٍ يَعُشِّرُ معه الاتصال، جازَ التعدُّد.

ديسمبر 1986م

السؤال:

نحن الجمعية الدينية لمسجد أبي بكر الرازي بالكاليتوس حي 400 مسكن (البناء الجاهز)، أردنا بناء مسجد تقام فيه الجمعة، ولكن بعض الأئمة أفتوا بعدم جواز بنائه، والسبب في ذلك أنه يُوجَدُ بالقُربِ مِنَ الحي ثلاثة مساجد تقام فيها الجمعة، وهم: مسجد عبد المؤمن بالكاليتوس، ومسجد الإصلاح، ومسجد عقبة بن نافع بالقصر الأحمر، لكن لم نطمئن لهذا الإفتاء؛ لأنَّ عدد السكان في تزايد، والمسافة بين المساجد بعيدة (2 كلم تقريباً)، لهذا رأينا أن نتوجَّه لفضيلتكم بهذا السؤال، راجين أن تَدُلُّونا على الحق.

الجمعية الدينية (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: المالكية لا يُجَوِّزون تعدُّد الجمعة في المِصْر الواحد، ويَرَوْنَ أن يَجْتَمِعَ الناس

(1) ما بين معقوفتين وَرَدَ هكذا في النسخة المطبوعة، وفيه سقط ظاهر.

على إمام واحد، يجمع بينهم، ويُوحد كلمتهم، ويُدبر أمورهم، وقد كان الأمر كذلك في قرطبة عاصمة الأندلس، فكان الخلفاء يُوسعون المسجد العتيق بقرطبة، حتى اتسع اتساعاً عظيماً، ولما أسس المنصور بن أبي عامر مدينته الزاهرة بقرب قرطبة، أفتاه العلماء ببطلان الجمعة في جامعهم، وتشدّدوا معه.

ونحن لا نرى جواز التعدّد في القرى الصغيرة، حيث يكون السكان قليلاً، وفي الغالب مُتعارفين.

ثانياً: وقال غير المالكية بجواز تعدّد الجمعة، وعليه الحنفية، وبمذهبهم أخذ العلماء اليوم، وهكذا تجد المدينة الواحدة بها عشرات المساجد، وفي اسطنبول وحدها مئات المساجد والمآذن، وفي تونس والقاهرة والجزائر عشرات المساجد، يُجاور بعضها بعضاً، ولا تفصل بعضها سوى أمتار قليلة، والأمر عندنا على هذا، وخصوصاً إذا اتسعت المدينة، وبُعدت المسافات بين أحيائها، فالتعدّد أصوب وأظهر.

ثالثاً: حيث كان الأمر في عاصمة الجزائر كذلك، فإنه يجوز لكم الإقدام على بناء مسجدكم، وإغلاق الباب عليكم وحدكم فيه تحكّم، فليراجع هؤلاء الأئمة نفوسهم، وخصوصاً ما دام العمران عندكم آخذاً في الاتساع، وما دامت المساجد الأخرى تكتظ بالمصلّين المتزايدين، وما دامت الطرّق إليها فيها خطرُ الحوادث لمن قطعها.

فإذا حقّقتم وجود المسجد، فعَمّروه بعبادة الله فيه، وبقراءة القرآن والسنة والعلم، ولا تجعلوه عُشّاً للفتنة والفُرقة بين المسلمين، ومنبراً لكلّ ناعق، فإنّ مساجد الله يجب أن تُصان من العبث، وعن كلّ دعوة تُضّر بالمسلمين، الذين يجب أن يتآخوا، ويتحابوا، ويعتصموا بحبل الله المتين جميعاً.

فبارك الله لكم في مسجدكم، وتوكلوا على الله.

1987/05/27م

السؤال:

نحن جماعة المسلمين، من قرية (زمورة)، ولاية (برج بوعريريج)، لنا مسجد عتيق، هو مسجد (ابن فرج)، تُؤدَّى فيه الصلوات الخمس والأعياد، وتُتعلَّم فيه القراءة أجيالاً.

وكان بالقرية مسجد قديم نجتمع فيه، ونظراً لما أصبح يسود جماعة القرية من تنازع وخصام، ونظراً لما أصبحت عليه القلوب من تنافر، أصبح جمع الشمل وجبر الكسر عسيراً، فإنّ جماعتنا قدّمت طلباً لتجديد لجنة مسجد (ابن فرج) سنة 1989م، وقد صدر الإذن من والي ولاية (برج بوعريريج)، بالإذن في هذه اللجنة، بتاريخ 02 فبراير 1990م، تحت شرط التزام الجمعية بإقامة الشعائر الدينية، وتجنّب استعمال الجمعية في أية فتنة دينية أو دنيوية، ولهذا قرّرت هذه اللجنة تجديد المسجد المذكور، وإقامة الجمعة فيه.

فهل يجوز لها ذلك، نظراً للحاجة، وللاختلاف القائم، ولتعدد الجمعة الكائن فعلاً بمُدننا وقُرانا؟ أفتونا رحمكم الله.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: تعدّد الجمعة في البلد الواحد بما منعه المالكية، وتشدّدوا فيه، وتساهل غيرهم كالحنفية وأذّنوا فيه، ووافق المالكية على التعدّد إذا كان مثل مَهْر يفصل بين المسجدين، أو حدثت فتنة بين جماعتين من المسلمين، تعصّبت كلّ طائفة منهم لمسجدها.

ثانياً: وحيث أنّ الفتنة موجودة عندكم إلى درجة كبرى، وأصبحت كلّ طائفة متمسّكة بمسجدها، وحيث أنكم تحصلتم على إذن من والي بشرعية لجتكم الدينية، فإنّ الجمعة تصحّ عندكم، إذا حصلتم على إذن بإقامتها بموافقة المفتشية الدينية التي تُنوب عن وزير الشؤون الدينية، وهو النائب الرسمي عن رئيس الدولة، فإذا عيّن لكم

إمامًا فإنه النائب عنه في بلدكم، ولهذا تَصِحَّ جُمُعَتُكُمْ، أمَّا الإمامُ الذي يُقَدَّم من أصحابه فقط، ويُعلن عدم تَبَعِيَّتِهِ للوزارة، فلا حَقَّ له في الإمامة.

ثم إنكم تقولون أنَّ الجمعة متعدِّدة فعلاً عندكم، وهي متعدِّدة فعلاً في المَدَن الجزائرية، فلا معنى لِمَنَعِكُمْ عن إقامة الجمعة في مسجد (ابن فرج)، بشرط التزامكم بما ألزَمكم به قرار الإذن لِلجُمُعَتِكم في الوجود.

ثالثاً: وكان المجلس الإسلامي الأعلى قد أصدر فتوى شبيهة بهذا في شأن مسجد (بلال بن رباح)، الكائن بـ (برج الغدير)، بتاريخ 31 جانفي 1988م، ويمكن أن تُرجعوا إليها، فما صَدَقَ فيها على الصلاة في ذلك المسجد، يَصْدُقُ على مسجِدكم (ابن فرج)، فإنَّ من أهمِّ وأعظم الأغراض في إقامة الجمعة اجتماع المسلمين لا فُرْقَتَهُم، والخروج عن الجماعة - بعدم الاعتراف بالشرعية للنظام القائم مهما كان - ممَّا يزيد تشييت المسلمين.

وفَقَّنا الله وإياكم إلى ما يُحِبُّه وَيَرْضِيهِ. والسلام عليكم ورحمة الله.

السؤال:

منذ بضعة وعشرين عاماً - غداة الاستقلال - حازَ جماعة المسلمين - في حيِّ (تيليملي) من الأحياء العامرة بعاصمة الجزائر - تحلاً تابِعاً لأَملاك الدولة بِطُرُق شرعية، وجعلوه مسجداً لعباداتهم: الصلوات - بما فيها الجمعة - والذِّكر، والتلاوة. وأَقَرَّتْهُم على فعلهم مصلحة الأَملاك الشاغرة، واعترفت به وزارة الشؤون الدينية، وعيَّنت لهم مَنْ يُوَثِّمُهُمْ، وَمَنْ يَخْطُبُهُمْ فيه لصلاة الجمعة.

ومنذ بضعة أشهر تَمَّ إعداد مسجد جديد - كان من قبل كنيسة - أهمَّ، وأعظم، وأوسع، وأحسن إعداداً، وأكَمَّلَ تجهيزاً من المسجد السالف الذِّكر، ونُقِلَت الجمعة إليه، وتوقَّفت إقامتها في الأول، وبقيَ مهجوراً لا تُقام فيه الصلوات.

والسؤال المطروح: هل يجوز استغلال محلّ الجامع الأول المذكور في مهام لها ارتباط
بالقطاع الديني أم لا يجوز إلا فيما يُستعمل فيه المسجد؟

مديرية الحج والشعائر الدينية

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: هذا المحلّ من أملاك المسلمين العامة، استحقّوه بانتصارهم الحاصل لهم سنة 1962، وبِحِيازة المسلمين له، واتّخاذهم إياه مسجداً تُؤدّى فيه الصلوات والعبادات، وإقرار السُلطات الشرعية لهم، أصبح مسجداً تجري عليه أحكام المساجد الموقوفة، ولو أنّ إنساناً ما حاز من ملكه الخاص محلاً، وأذن - إذناً عاماً - للمسلمين أن يصلّوا فيه، لصار له حكم المسجد، ووفقاً على العبادات، ولا يجوز استعماله إلا في هذه الدائرة.

ثانياً: لا بأس بتعدّد المساجد في المدينة الواحدة، ولكن لا تتعدّد الجمعة بتعدّد المساجد، وإنما تُقام في العتيق منها، وهو ما أُقيمت فيه أولاً ولو تأخّر في البناء، ويجوز أن تُنقل صلاة الجمعة من مسجد عتيق إلى مسجد جديد وتصحّ فيه، بشرط إيقاف قيامها في العتيق، ولو بقيت تُقام في العتيق لم تصحّ في الجديد، فإن أُقيمت فيهما فالجمعة للعتيق ولو تأخّرت فيه، ولا تتعدّد الجمعة في المضر الواحد ولو تبحّر عمرائه، وهذا ما أفتى به علماء الأندلس، وتشدّدوا فيه، حتى أنهم أفتوا ببطلان الجمعة في مسجد الزهراء الذي بناه المنصور بن أبي عامر في إحدى ضواحي قرطبة، وشدّدوا النكير على من تساهل في الإفتاء بصحّتها. وقام نقاشٌ حادّ بين علماء فاس في موضوع تعدّد الجمعة في الربضين بفاس، فقبله بعضهم وأنكره آخرون.

والسبب في إنكار من أنكّر التعدّد، أنّ الجمعة من أغراض إقامتها اجتماع المسلمين على إمام واحد يؤمّهم، ويذكّرهم بالقرآن، ويدبّر أمورهم؛ لأنه إمامهم في الدين وفي الدنيا، هذا هو الأصل، فلا يؤذن بتعدّد المساجد جمعاً للكلمة، إلا لضرورة قصوى

كتعذر التوسيع في المسجد الجامع، لبحرٍ أو جبل أو هاوية سحيقة، أو لخوف فتنةٍ تقوم بين أحياء المدينة، ولا يُستطاع إخمادها. وتفاصيل ذلك موجودة في كتب الفقه المالكي.

وبعض مذاهب أهل السنة تُجيز تعدد الجمعة، ولو قُرِبت المسافة بين المسجدين، وهذا ما جرى به العمل منذ بسط سيادة الدولة العثمانية - في القرن العاشر الهجري - على أمصار المسلمين، وقد أنشئ في تونس بقرب جامع الزيتونة - وهو المسجد العتيق - ثلاثة مساجد تُقام فيها الجمعة، وليس بينها وبينه مسافة كبيرة، كجامع حمودة باشا، والجامع اليوسفي، والجامع الحفصي. كما أن الجامع الكبير في العاصمة الجزائرية أنشئ بقربه: الجامع الجديد، وجامع علي بشيني، وجامع كتشاوة، مع إمكان توسيعه بإزالة ما قُرب من البناء.

ولعل الصواب ألا يقع التشدد في الأمر إلى درجة ما وقع من علماء قرطبة بالأندلس، ومن يرى رأيهم في عدم التعدد، فإن المدينة قد يتبحر عُمرانها، وتتسع مساحتها طولاً وعرضاً، كما نرى أن الجزائر - مثلاً - تمتد مع ضواحيها على مسافة نحو 40 كلم طولاً، أو تُصبح ذات ملايين من السكان، كما هو الحال في القاهرة، فأَيُّ مسجد يتسع فيها لصلاة من تجب عليهم الصلاة؟ وأي الوسائل كفيلة بنقل من بُعد سكنه من وإلى الجامع؟

فإن كانت القرية صغيرة، يُعد سكانها بالمئات أو بالآلاف، فلعل الأصوب منع التعدد، والتشديد فيه، وبالأخص إذا كان داعي التعدد فسادُ النيات والمراءاة، أو إحداث الفتنة وإشعال نارها بين المسلمين، ففي هذه الحالة لم يكن داعي التعدد الحاجة والمصلحة ورفع الحرج عن الأمة، ولكن الداعي هو الضرار والكفر - والمراءاة شرك - والتفريق بين المؤمنين، وقد وعد رسول الله ﷺ قوماً أن يُصلي لهم في مسجد أسسوه لهذا الغرض، وقد علم الله منهم ما لم يعلمه رسول الله ﷺ، فنهاه الله تعالى عن القيام فيه بقول: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْكَادًا لِمَنْ

حَارَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴿[التوبة: 107 - 108].

ثالثاً: يتبين مما تقدّم أنّ هذا المسجد القديم قد صدّق عليه وصِفُ المسجد منذ أن حازَهُ المسلمون، وسُلم إليهم، وصلّوا فيه الصلوات الخمس والجمعة، وتجب له حرمة بيوت الله، وقد قال الله فيها: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴿[النور: 36 - 37].

قال الشوكاني: «هي المساجد تُكْرَم، ويُنهى عن اللغو فيها، ويُذكَر فيها اسم الله، ويُتلى فيها كتابه»، ثم قال: «وقد وُردَ في تعظيم المساجد، وتزويجها عن القدر واللغو، وتنظيفها وتطهيرها»، أحاديث^(١).

وَأُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ، أَمَرَ بِرَفْعِهَا إِمَّا حِسًّا بِتَشْيِيدِهَا وَرَفْعَ قَوَاعِدِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَفَعُوا إِلَهُهُمُ أَلْقَوْا عِدَمَ آلَيْتٍ وَاسْتَمِعُوا﴾ [البقرة: 127]، وإِذَا مَعْنَى بِصِيَانَتِهَا عَنْ كُلِّ مَا يُدْنِسُهَا، أَوْ يُؤْذِي الْمُتَعَبِّدِينَ بِهَا، كَالْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ، فَرَائِحُهَا تُؤْذِي النَّاسَ وَالْمَلَائِكَةَ، وَكَالتَّشْوِيشِ عَلَى الْمُتَعَبِّدِينَ بِهَا، وَلِهَذَا جَاءَ النَّهْيُ عَنْ دُخُولِهَا لِمَنْ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ (الثوم والبصل والكراث)^(٢)، وعن البيع والشراء فيها^(٣)، وعن

(١) الشوكاني. فتح القدير. ج 4/ ص 44. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: نَهْيُ مَنْ أَكَلَ ثَوْمًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرْثًا أَوْ نَحْوَهَا، حديث (564)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الترمذي والحاكم والنسائي والبيهقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرَيْتَ أَنَّ اللَّهَ تَجَارَتَكَ...». قال الترمذي: «حسن غريب»، وقال الحاكم: «على شرط مسلم»، وأقرّه الذهبي. انظر: المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 1/ ص 356.

رَفَعَ الصَّوْتِ بِنَشْدِ الضَّالَّةِ فِيهَا⁽¹⁾، وَهَذَا فَضْلًا عَنِ اللَّغْوِ وَاللَّهْوِ وَالْغِنَاءِ وَالطَّرَبِ.

وقد أَوَعَدَ اللهُ بالعقاب الشديد من مَنَعَهَا أَنْ يُذَكَّرَ اسْمُ اللهِ فِيهَا، [قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهِ أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾] [البقرة: 114]. قال الشوكاني: «والمراد بِمَنَعَ المساجد أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُ اللهِ⁽²⁾»، مَنَعَ مَنْ يَأْتِي إِلَيْهَا لِلصَّلَاةِ، وَالتَّلَاوَةِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَتَعْلِيمِهِ. وَالمَرَادُ بِالسَّعْيِ فِي خَرَابِهَا: هُوَ السَّعْيُ فِي هَدْمِهَا وَرَفْعِ بُنْيَانِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْخَرَابِ: تَعْطِيلُهَا عَنِ الطَّاعَاتِ الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا، فَيَكُونُ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ مَا يُمْنَعُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي بُنِيَتْ لَهَا الْمَسَاجِدُ، كَتَعْلُمِ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمِهِ، وَالْقُعُودِ لِلْإِعْتِكَافِ، وَانْتِظَارِ الصَّلَاةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ⁽³⁾.

رَابِعًا: فَإِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ نُقِلَتْ مِنْ هَذَا الْمَسْجِدِ، وَجَازَ نَقْلُهَا مِنْهُ لِجَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَصَحَّتْ فِي الْجَدِيدِ، فَإِنَّ هَذَا النُّقْلَ لَا يُجَرِّدُ الْقَدِيمَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ صِفَتِهِ كَمَسْجِدٍ وَوُجُوبِ حُرْمَتِهِ، وَفِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَصْرِ الْخُلَفَاءِ مِنْ أَصْحَابِهِ كَانَتْ تُوجَدُ مَسَاجِدُ الْأَحْيَاءِ، وَمِنْهَا مَسْجِدُ قُبَاءَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَيُصَلِّي فِيهِ⁽⁴⁾، وَقِيلَ إِنَّهُ الْمَسْجِدُ الَّذِي ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ أَوَّلُ مَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ، وَالصَّحِيحُ

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: النَّهْيِ عَنْ نَشْدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَا يَقُولُهُ مَنْ سَمِعَ النَّاشِدَ، حَدِيثُ (568)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ لَمْ يُوجَدِ فِي الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِيهِ سَقَطًا، وَلِهَذَا أَثْبَتْنَا الْآيَةَ الَّتِي أَوْرَدَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَفْسِيرَ الشُّوْكَانِيِّ لَهَا، وَبَعْضُ مَا سَقَطَ مِنْ كَلَامِ الشُّوْكَانِيِّ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى.

(3) الشُّوْكَانِيُّ. فَتَحَ الْقَدِيرُ. ج 1/ ص 153.

(4) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، بَابُ: فَضْلِ مَسْجِدِ قُبَاءَ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ فِيهِ، وَزِيَارَتِهِ، حَدِيثُ (1399)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي فِيهِ رُكْعَتَيْنِ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ».

عند مالك أَنَّ هذا المسجد الأول المؤسَّس على التقوى من أوَّل يوم هو مسجد رسول الله ﷺ (١).

وَإِذَا بَقِيَتْ لَهُ صِفَةُ الْمَسْجِدِ وَحُرْمَتُهُ، فَلَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِيهَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْمَسَاجِدُ، مِمَّا جَاءَ ذِكْرُ بَعْضِهِ فِي آيَاتِ النُّورِ، وَفِيهَا هُوَ وَسِيلَةٌ لِّذَلِكَ كَالْتَعْلِيمِ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَجُوزُ مَنَعُ مَنْ أَرَادَ دُخُولَهُ لِمَصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ أَوْ النَّافِلَةِ، أَوْ الذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَوْلَى مِنْ تَسْخِيرِهِ لِأَيِّ غَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مَهْمَاتِ وَزَارَةِ الشُّؤْنِ الدِّينِيَّةِ، فَإِنَّ مَهَامَهَا كَثِيرَةٌ.

وَيَحَقُّ لِمَنْ أَغْلَقَ أَبْوَابَ بَيْتِ صَلَاةٍ فِي وَجْهِهِ مَنْ قَصَدُوهُ لِلصَّلَاةِ، أَنْ يَرْهَبَ رَهْبَةً شَدِيدَةً - إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا وَاعِيًا - مِنْ أَنْ يَكُونَ مَشْمُولًا بِالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ لِمَنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَسَعَى فِي خَرَابِهَا، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ تَفْسِيرِ الشُّوكَانِيِّ.

خَامِسًا: وَإِذَا كَانَ الْجَامِعُ الْجَدِيدُ قَدْ اسْتُغْنِيَ بِهِ - الْيَوْمَ - عَنْ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي الْعَتِيقِ، وَنُقِلَتْ مِنْ هَذَا إِلَيْهِ، وَجَازَ ذَلِكَ لِسَلَامَةِ النِّيَّةِ، وَجَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَالْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، فَإِنَّا نَرَى سُرْعَةَ اتِّسَاعِ الْعُمْرَانِ، وَتَزَايُدِ السَّكَّانِ، وَالْإِقْبَالَ عَلَى الْمَسَاجِدِ مِنَ الشَّبَّانِ، وَيُوشِكُ أَنْ تَكْتَنِظَ بِهِمْ رِحَابُ الْجَامِعِ الْجَدِيدِ، وَلَا يُسْتَطَاعُ تَوْسِيعُهُ، وَيُحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِيهِ مِنْ جَدِيدٍ لِلضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ، فَالْأَوْلَى وَالْآخَرَى وَالْأَلْيَقُ إِيقَاؤُهُ مَسْجِدًا كَمَا كَانَ، إِلَّا لِلْجُمُعَةِ فَقَدْ تَمَّ نَقْلُهَا، وَتُفْتَحَ أَبْوَابُهَا لِمَنْ قَصَدَهُ لِلصَّلَاةِ أَوْ التَّلَاوَةِ أَوْ الذِّكْرِ، وَعِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ قَدْ تُعَادُ إِلَيْهِ الْجُمُعَةُ إِذَا ضَاقَ الْجَدِيدُ، وَتَعَدَّرَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ يَكُونُ أَيْسَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ - فِي رَأْيِنَا - إِنَّ نَقْلَ الْجُمُعَةِ مِنْ هَذَا الْجَامِعِ الْعَتِيقِ إِلَى الْجَامِعِ الْجَدِيدِ صَحِيحٌ جَائِزٌ شَرْعًا، وَاقِعٌ فِي مَحَلِّهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُبَرَّرُ نَزْعُ صِفَةِ الْمَسْجِدِ عَنِ الْعَتِيقِ الْمُنْقُولَةِ

(١) انظر: الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 298، تفسير القرطبي. ج 8/ ص 259.

منه، بل يجب أن تبقى له الوُفْقِيَّة، ووظيفته في الصلاة والذِّكْر والتسبيح والتلاوة، وما يتَّصِلُ بالعبادة في مثله، ولا يُستعمل إلا في هذا أو ما يتَّصِلُ به من وظيفة المساجد، وتُعطيُّه من الصلاة رَهيبٌ. والله أعلم.

10 جمادى الثانية 1406هـ / 18 فبراير 1986م

السؤال:

هل تقام صلاة الجمعة في المسجد العتيق أم تقام في المسجد الجديد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

هذا السؤال أجبنا عنه في مطلع سنة 1990، وقد أعيد علينا السؤال نفسه في هذه الأيام، وأضيفت إليه عناصر أخرى، فاضطررنا أن نُعيد الجواب نفسه، وأضفنا إليه ما قرَّضته أوضاع صلاة الجمعة في بعض نواحي الوطن، وفيما يأتي الجواب المُفصَّل والإضافة.

أولاً: إنّ الجمعة - عند المسلمين - عيدٌ أسبوعي، يجتمعون فيه لدى النداء لصلاة الجمعة، ويحترّم عليهم الاشتغال بغير الصلاة، ويكونون في هيئة حسنة، ويتجنبون وجوباً أن تُشَمَّ منهم روائح كريهة، وبمسجدهم يجتمعون على إمام واحد، يستمعون إليه إذا قرأ أو خطب، ويأتمُّون به في حركاته وسكناته، فيُصَلِّي بهم صلاة خاصة، يجهر فيها ولا يُسرّ، مع أن الصلاة نهائية.

فالاجتماع في الجمعة من شروطها، فلا تصحّ أفذاذاً، ووجود المكان - وهو المسجد - شرطٌ فيها، والإمام لا بد منه، والاستماع إليه واتباعه واجبان.

فإن اختلف المسلمون في قريتهم، أو اختلفوا على إمامهم، كانوا عاصين لقول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]، وتعرَّضوا لما

حَذَّرَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنْزِعُوا عَنْ أَفْعَاسِلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: 46]، والريح: القوة والدولة، واستحققوا أن يتبرأ منهم رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159].

ونحن - معشر الجزائريين - قد حَقَّقَ اللهُ فينا وَعِيدَهُ، فقد ذهب قوتنا، واختفت دولتنا من الوجود مُدَّةً لَا تَقِلُّ عَنْ قَرْنٍ، فَهَلَّا اعتبرنا بِمَا مَضَى، وَصَلَّيْنَا - كَمَا أَوْصَانَا نَبِيِّنَا⁽¹⁾ - وراء كل بَرٍّ وَفَاجِرٍ، حِفَاطًا عَلَى وَحْدَتِنَا الَّتِي هِيَ سِرُّ قُوَّتِنَا وَوُجُودِ دَوْلَتِنَا.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّلَوَاتِ فُرِضَتْ قَدِيمًا بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ، فَكَانَتْ صَلَاتَيْنِ بِالْغَدَاةِ وَالْعِشِيِّ، ثُمَّ كَانَتْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنْذُ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ، وَلَكِنْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ تَأَخَّرَ قَرَضُهَا حَتَّى وَقَعَتِ الْهَجْرَةُ، وَاجْتَمَعَ شَمْلُ الْمُسْلِمِينَ، وَصَارَتْ لَهُمْ (دَارُ الْإِسْلَامِ)، وَدَوْلَةٌ قَائِمَةٌ، وَقَدْ صَلَّاهَا النَّبِيُّ بِالْمُسْلِمِينَ أَوَّلَ وَجُودِهِ بِالْمَدِينَةِ، وَحَافِظٌ عَلَيْهَا فِي الْحَضَرِ، وَلَمْ يُصَلِّهَا حَالَةَ السَّفَرِ، فَاسْتَنْبَطَ الْفُقَهَاءُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ شُرُوطَ الْجُمُعَةِ الَّتِي تَجِبُ بِهَا وَتُصَحِّحُ مَعَهَا.

ثَانِيًا: شُرُوطُ الْجُمُعَةِ:

- وَأَوَّلُ مَا نَذْكُرُ مِنَ الشَّرُوطِ الْمُسْتَنْبَطَةِ: أَنَّهَا تَقَامُ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي اسْتَقَرَّ بِهَا أَهْلُهَا،

(1) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ: إِمَامَةِ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، حَدِيثَ (594)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ وَاجِبَةٌ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ».

قَالَ الصَّنْعَانِيُّ فِي سُبُلِ السَّلَامِ (ج 1/ ص 373): «هِيَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ دَالَّةٌ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ إِلَّا أَنَّهَا كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، وَقَدْ عَارَضَهَا حَدِيثٌ: «لَا يُؤْمِنُكُمْ دُونَ جُرْأَةٍ فِي دِينِهِ»، وَنَحْوُهُ، وَهِيَ أَيْضًا ضَعِيفَةٌ. قَالُوا: فَلَمَّا ضَعُفَتِ الْأَحَادِيثُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ، وَهِيَ أَنَّ مَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ، وَآيَدَ ذَلِكَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ قَالَ: «أَذْرَكْتُ عَشْرَةَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ يُصَلُّونَ خَلْفَ أَيْمَةِ الْبُخُورِ».

واجتمعوا فيها، واستَغْنَوْا باجتماعهم عن غيرهم، وَبَنَوْا فيها مساكنهم ثابتة، فإن لم يكن لهم فيها بُنيان، وإنما مساكنهم خِيَامٌ، لم تجب عليهم ولم تَصِحَّ منهم جمعة.

- وثاني الشروط: أن يكون لهم في قريتهم مسجد مَبْنِيٌّ بِمَا بُنِيَتْ به بيوتهم في القرية، أو بأحسن مِمَّا بُنِيَتْ، فإن كانت بيوتهم من حجارة، لَزِمَ أن يكون مسجدهم من حجارة، وإن كانت بيوتهم من أخصاص، جاز في المسجد أن يكون من أخصاص⁽¹⁾، وإن كانت بيوتهم من حجارة أو لَبْنٍ مَكُوي والمسجد من أخصاص، لم يَصِحَّ للجمعة؛ لأنه أدنى من مساكنهم، وهو بيت الله.

- ثالثها: أن يحضر يوم الجمعة لصلاتها جماعة لا يَقِلُّ عددهم عن ثلاثة عشر إمامهم، مَن تجب عليهم الجمعة، من الرجال الأحرار، البالغين، المقيمين غير المسافرين، ولا يَنْقُص هذا العدد حتى تنقضي الصلاة، فلو نَقَص العدد - لِعِلَّةٍ مِنَ الْعِلَل - بَطَلَتْ صلاتهم، وَأُخِذَ هذا من عدد الذين ثَبَتُوا مع رسول الله يوم انْفَضُّوا عنه لِلْهُجْرِ والتجارة⁽²⁾.

- رابعها: لا بُدَّ في إمامهم أن يكون مُقِيمًا غير مسافر، إِلَّا إِذَا حَلَّ بقريتهم وَتَوَى أن يُقيم بها أربعة أيام فأكثر. وأن يَخْطُبَ فيهم قبل الصلاة خُطْبَتَيْنِ، يَحْمَدُ الله، وَيُشْنِي عليه بِمَا هُوَ أَهْلٌ له، وَيُصَلِّي وَيُسَلِّمُ على رسول الله ﷺ، وَيَأْمُرُ الْمُصَلِّينَ بِتَقْوَى الله وخشيته، وَيَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ.

- خامسها: عند علماء المالكية، أن يَتَّحِدَ المسجد ولا يَتَعَدَّدُ في القرية الواحدة؛ لِأَنَّ صلاة الجمعة أُرِيدَ بها اجتماع المسلمين، واستماعهم لإمام واحد، فلا تَتَعَدَّدُ.

(1) يَجْمَعُ خُصًّا، وَهُوَ بَيْتٌ مِنْ شَجَرٍ أَوْ قَصَبٍ. لسان العرب. ج 7/ ص 26.

(2) عن جابر رضي الله عنه، قال: «أَقْبَلْتُ عِيْرًا وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ» فَأَنْقَضَ النَّاسُ إِلَّا أَنِّي عَشَرَ رَجُلًا، فَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا...﴾ [الجمعة: 11]، أخرجه البخاري في كتاب البيع، باب: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا}، حديث (2064).

وقد اسْتَنْوَا حالة تكون فيها الجمعة للجديد، وتَبْطُل في العتيق، قال فيها الشيخ عlish في شرح المختصر: «ما لم يُهَجَّر العتيق، فإن هُجِرَ وصُلِّيَتْ في الجديد وحده صَحَّت فيه ما دام العتيق مهجورًا، فإن صُلِّيَتْ فيه بَطَلَتْ في الجديد، إلا أن يُتَنَاسَى العتيق بالمرّة، فتكون الجمعة للثاني، قاله اللَّخْمِي»⁽¹⁾.

فإن هم عَصَوْا واختلفوا وعَدَّدُوا المساجد، وصَلَّوْهَا مُفْتَرِقِينَ، كُلُّ (حزب) منهم بإمام، فالصلاة باطلة، إلا في مسجد واحد، وهو المسجد العتيق، والمراد به هو أقدم هذه المساجد من حيث قيام الجمعة به، لا من حيث البناء، فقد يكون قديمًا في بنائه وأداء الصلاة فيه، وقد يكون قديمًا في البناء، لكن صُلِّيَتْ في غيره الجمعة قبله، فالعبرة بصلاة الجمعة فيه.

قال خليل: «وبجامع مَبْنِيٍّ مُتَّحِدٍ، والجمعة للعتيق، وإن تأخَّر أداء»، فلا تَصِحَّ الجمعة في خلاء، ولا تَصِحَّ في مكان ولو حِيزَ بحجارة أو نحوها، بل لا بُدَّ من بنائه كبناء مساكن القرية أو أحسن منها، ولا بُدَّ أن يكون واحدًا لا مُتَعَدِّدًا؛ لأنَّ الجمعة لا تتعدَّد في القرية الواحدة، فلو تعدَّدت - عصيانًا من مُتَحَلِّفِينَ - فإنها تَصِحَّ في المسجد العتيق، وهو الذي صُلِّيَتْ فيه الجمعة قبل صاحبه، قبل هذا اليوم، وإن تأخَّر أداؤها اليوم.

ثم استظهر عlish من قول اللَّخْمِي العموم، فقال: «ظَاهِرُهُ سِوَاءُ كَانَ هُجِرَ العتيق لِمُوجِبٍ أم لا، وسِوَاءُ دَخَلُوا عَلَى دَوَامِ هَجَرِهِ أم لا»⁽²⁾. وَيُفْهَمُ مِنْ اسْتَظْهَارِهِ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ: إِذَا هُجِرَ لِمُوجِبٍ مَا زَالَ قَائِمًا، كَجَمْعِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ يُبْنَى لِهَذَا الْجَمْعِ، وَكَانَ بِأَمْرِ أَمِيرِ النَّاسِ فِي الْبِلَادِ، فَلَا تَبْطُلُ بِالْعُودَةِ إِلَيْهِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا الْاسْتَظْهَارِ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ: إِذَا هُجِرَ بِنِيَّةِ دَوَامِ الْهَجَرِ وَالْإِنْتِقَالِ مِنْهُ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ

(1) مَنَعَ الْجَلِيلِ شَرْحَ مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ج 1/ ص 427.

(2) مَنَعَ الْجَلِيلِ. ج 1/ ص 427.

يُعودوا إليه، وخصوصاً إذا كان القصد تفريق جماعة المسلمين، وانحلال وحدتهم، وهذا الانحلال مُقَيَّد أيضاً بما إذا لم يُحْكَمْ قاضي حنفي بصحّة الصلاة فيه حكماً ضُمْنِيّاً، كما إذا قال سيّد لعبده: «إن صحّت الصلاة في الجديد فأنت حرٌّ»، فَرَفَعَ أمره إلى قاضي حنفي فَحَكَمَ له بالحرية، فإن حَكَمَ له بالحرية تَضَمَّنَ الحكمُ صحّة الصلاة في الجديد حسب مذهبه، وحُكْمُ الحاكم يرفع الخلاف، وهذا من احترام المذاهب، واحترام القضاء، فالمسلمون وحدة كاملة.

ثالثاً: تَهَافُتُ بعض شبابنا على نَشْرِ الفوضى في مساجد المسلمين، وإظهار الاختلاف في مسائل فرعية ليست من الأركان ولا من الفرائض، بما لا تُحَمَّدُ عاقبته، فالافتراق في ديانا يُعالَج بالرجوع إلى حُكْمِ الدين، والرَّضَا بالنصّ الذي لا يَحْتَمِلُ التأويل، وأما الاختلاف في الدين، فإنه بما لا علاج له، وقد أَمَرَ رسول الله ﷺ أن يَتَبَرَّأَ مَنْ فَرَّقُوا دينهم وكانوا شِيعاً، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159]، وقد جَهَّزَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أنها تَنْطَبِقُ على الذين نازَعُوا عثمان رضي الله عنه في خلافته⁽¹⁾.

وخلاصة الجواب: أن الصلاة الصحيحة في هذه القرية التي تعددت فيها الجمعة - حسب أقوال شيوخنا المالكية كما في المختصر وغيره - هي الصلاة التي يُقيمها للناس الإمامُ الراتب الذي عَيَّنَهُ لهذا الأمر أميرُ البلاد، فقد أَمَرَ بنقل الجمعة إلى المسجد الجديد، فامتثل وانتقل المُصلُّون من المسجد الأول، وَهَجَرُوهُ بِضِعِ سنين، ولا مُوجِبَ لإحياء الصلاة فيه بعد أن تُنَوِّيَ أمره وأهمل، خصوصاً إذا كان إحياءها فيه يُؤدِّي إلى شَعَبَ وفتنة بين السكان المسلمين، والفتنة أكبر وأشدّ من القتل بِنَصِّ القرآن. فاتَّقُوا الله أيها المسلمون، واعلموا أنكم مُلاقوه.

(1) أخرجه ابن عساكر في تاريخه. ج 39/ ص 326 - 327.

إمام المسلمين واحد لا يتعدّد:

إمام المسلمين في الجمعة هو أمير البلد، وهو واحد، ولا يتعدّد، ومن أجل هذا ذهب المالكية إلى أنّ مسجد الجمعة لا يتعدّد، واشتهر عنهم ذلك، وأجازت المذاهب الأخرى تعدّدها، وهذا شائع في مُدن المسلمين، ويا لَيْتَهُمْ فَهِمُوا فَهِمَ مَالِك، إذنَ لَتَجَنَّبُوا ما نحن فيه من فتنة وخلاف، وإِنّما شاع فينا منذ أن حَكَم بلادنا العثمانيون، فأباحوا تعدّد المساجد، إلى درجة القوضى، وكان علماء قرطبة لهم مذهب مُتشدّد، فلا صلاة جمعة إلّا في جامع قرطبة، وأفتوا ببطالتها في غيره، ثم بطلت فيه بتغلّب الإسبان على المدينة عام 636هـ، فوا حسرتاه !

الإسلام في خطر:

كُتبت هذه المقالة ونُشرت منذ ما يَقرُب من خمس سنوات، أي في سنة 1990، وقد تنبأت بِشَرٍّ عظيم كان مُنتظرًا من خلافنا، أمّا اليوم فقد تحقّق هذا الشرّ، وصار يأتي الأمرُ جهازًا بإبطال الجمعة، وقتل من تجرّأ على القيام بها وذبحه.

من يُصدر هذه الأوامر، ويُعمّمها؟ ومن يسمعها؟

نحن لا نشكّ أنّ المسلم لا يتجرّأ على إصدارها، فالمسلمون - المُحقّقون إسلامهم - لا يَسمح لهم دينهم بِمنع خصومهم من صلاة الجمعة؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى يقول للمسلمين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9]، وما أمر الله به يُطيعه كلّ مسلم، ويخشى أن يأمر بغيره، أو يبطلانه، ولا يُجادل فيه من يعلم.

فهل عَلم المسلمون إلى أين وصلوا؟ إنّ الصلاة من أعظم أركان الإسلام، فلا يأمر بإبطالها مسلم، وهل لنا أن نتساءل: هل بلغ ذلك القيادة؟ وهل أقرّته؟ محالّ أن يُقرّ مسلم الأمرُ بإبطال أركان الإسلام، والله يقول: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَزُودْهُ إِلَى اللَّهِ

وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿[النساء: 59]

إِنَّ ولاية (البويرة) مِنْ أعظم ولايات الوطن وأوسطها، وَيَسْكُنُهَا مسلمون طَيِّبُوا الأعراق، كانت ديارهم دائماً عامرة بالفقهاء العظام، والعلماء الكبار، منهم مَنْ تَوَلَّى المنازل العلمية في القاهرة، وبجاية، والزيتونة، وتلمسان، وهل يَجْهَلُ أَحَدُ علماء (أمشذالة) العظام قديماً وحديثاً؟ وَيَشْهَدُ الجميع أَنَّ خير مَنْ تَوَلَّى - في بلادنا - وزارة الدين أخوان مِنْ أبناء (أمشذالة)، وكذلك مَنْ وَعَظَ وأرشد بالعربية أو الأعجمية، أليس كذلك يا آل شيان، ويا شَتِير؟ ألم يَبْلُغْكُمْ وَيَبْلُغْ قَوْمَكُمْ أَنَّ الجمعة ممنوعة في بلادكم؟

أيها الناس! أَقِيمُوا الجمعة، وأطيعوا الله ورسوله، واعصوا الشيطان، فَإِنَّ الشيطان هو الذي يأمر بإبطال الصلاة، وقد قال الله في أول سورة نَزَلَتْ مِنْ قرآننا: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ① عَبْدًا إِذَا صَلَّى ② أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى ③ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى ④ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى ⑤ أَلَمْ يَعْلَمْ ⑥ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ ⑦ لَأُزْمَاجِهِ لَمُتَّعًا ⑧ بِالنَّاصِيَةِ ⑨ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِفَةٍ ⑩ فَيَلْدُغُ نَاصِيَتَهُ ⑪ سَنَدُغُ ⑫ الرِّبَانِيَّةَ ⑬ كَلَّا لَا تُطْعَمُهُ ⑭ وَأَسْجُدُ ⑮ وَأَقْرَبُ ⑯﴾ [العلق: 9-19].

وإنما قلتُ إنه شيطان، وأنا أعلم أنه لا يَسُ مَلَابِسُ إنسان؛ لَأَنَّ الشياطينَ تَتَنَكَّرُ بلباس الإنسان، وقد عَلِمَ الله أَمْرَهَا، وأَكْبَرُ علاماتها أن تأمر بِتَرْكِ الصلاة، وأمر سبحانه بالتَّعَوُّذِ منها في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ① مَلِكِ النَّاسِ ② إِلَهُ النَّاسِ ③ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ④ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ⑤ مِنَ الْغِيَةِ وَالنَّاسِ ⑥﴾ [الناس: 1-6].

اللهم هل بَلَّغْتُ وأرشدتُ ونَبَّهْتُ؟

1994 / 04 / 04 م

صلاة الجمعة في مسجد الثانوية

السؤال:

عندنا بثانوية (الورتلاني)، بمدينة (صدراته) جامع، نُصَلِّي فيه الجمعة وبقية الصلوات، وتتوفر فيه جميع الشروط، وتُفْتَح أبوابه للعامة يوم الجمعة، وَيَسَع أكثر من مائتي شخص، فهل تَصَحّ فيه صلاة الجمعة؟

نور الدين. ض (صدراته - قالمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إذا توفرت في هذا الجامع الشروط المذكورة في كتب الفقه، وكان الجامع العتيق لا يَسَع كَلَّ المُصَلِّين فإنّ صلاة الجمعة لهذا الجامع صحيحة. والمالكية لا يُجيزون تعدّد الجمعة في المدينة الواحدة، إلّا في حالة الضرورة، كأن يضيق المسجد العتيق، ولا يَسَع كَلَّ المُصَلِّين، وغيرهم يُجيزون التعدّد، وهذا هو المعمول به اليوم في بلادنا. وما دام جامعكم يَفْتَح أبوابه للعامة للصلاة فيه، وما دام يوجد في ثانويتكم طلبة داخليون، لا يُمكنهم الخروج بحرية لصلاة الجمعة، فإنّ صلاة الجمعة فيه صحيحة بشروطها المذكورة في كتب الفقه. والله أعلم.

1981 / 02 / 01م

صلاة الجمعة للجنود بالثكنة

السؤال:

أنا جندي بالخدمة الوطنية (ولاية تمراست)، بثكنة (عين امقل)، والمشكلة عندنا أن بعض الجماعة يعتقدون أن صلاة الجمعة لا تصح بالثكنة، وبعضهم يؤدونها فعلاً، وأنا واحد منهم.

لقد استرشدنا بالمديرية الدينية في الموضوع، فرخصوا لنا أولاً، ولما ذهب أحد المصلين يسترشد ليتأكد، نفوا رخصتهم، وهذا ما جعل بعض المصلين لا يحضرون صلاة الجمعة، وجعل الخلاف قائماً بيننا.

إننا نلتجئ إليكم، أن تدلونا على الرأي الصحيح، وترخصوا لنا بالصلاة، لنُدعم صفناً، ويذهب الشك عن قلوبنا.

ص. دحمان (تمراست)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

نريد أن نعرف أولاً: هل يوجد ببلد (عين امقل) سكان مستوطنون؟ وإذا كانوا، فهل لهم مسجد جامع يؤدّون به صلاة الجمعة؟

فإذا كان الأمر كذلك، فإن على الجنود أن يؤدّوا به صلاة الجمعة معهم، فإن لم يكن لهم مسجد، أو كان ولكنه يضيق بهم، فإن الجمعة تصح بمسجد الثكنة، إذا كان يفتح أبوابه لجميع المصلين، العسكريين منهم والمدنيين.

وأما إذا لم يكن بالبلدة مستوطنون، أو كان مسجد الثكنة ممنوعاً دخوله وقت

الجمعة على المدنيين، فلا تُصَلُّوا فيه الجمعة، وصَلُّوا ظُهْرًا، وَلْيُلْقِ أَحَدُكُمْ كَلِمَةً وَعَظًا وإرشاد، تُرَقِّقَ الْقُلُوبَ، وَتَهْدِيَ إِلَى الْخَيْرِ، وتَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ.

مِمَّا يُفْهَمُ مِنْ بَعْضِ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، أَنَّ ثُكُنَاتِ الْجُنْدِ تُعْتَبَرُ اعْتِبَارَ مَدِينَةٍ وَحْدَهَا، وَلَوْ كَانَتْ فِي مَدِينَةٍ كَبِيرَةٍ كَالْقَاهِرَةِ، فَلَا يَضُرُّهَا مَنَعُ الْعُمُومِ مِنْ دُخُولِهَا⁽¹⁾. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يوليو 1979م

السؤال:

هل تَصِحُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فِي جَمَاعَةٍ مَحْصُورَةٍ فِي جُنُودِ الْخِدْمَةِ الْوَطَنِيَّةِ، وَالشُّرُوطُ كُلُّهَا متوفرة، مَا عَدَا التَّأْيِيدَ لِلْإِمَامِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي صِحَّتِهَا حَوَارٍ، مِنَ الْجَمَاعَةِ مَنْ قَالَ بِصِحَّتِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِبَطْلَانِهَا، وَنَحْنُ مُتَوَقِّفُونَ فِي شَأْنِهَا، نَنْتَظِرُ جَوَابَكُمْ.

ب. محمد (المديّة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أَوَّلًا: إِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ تَقَامُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ، فَادْهَبُوا إِلَيْهِ، وَأَدُّوْهَا فِيهِ مَعَ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْكُمْ.

ثَانِيًا: إِذَا لَمْ يَتَيَسَّرْ لَكُمْ ذَلِكَ لِإِنْعَاقِ الْمَوَانِعِ، وَتَوَفَّرَتْ فِي جَامِعِكُمْ كُلِّ الشُّرُوطِ الْمَطْلُوبِ تَوَفُّرِهَا فِي الْجَامِعِ - كَمَا ذَكَرْتُمْ - صَحَّتْ فِيهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِمَامِ (التَّأْيِيدُ)، بَلْ يُصَلِّيْهَا الْإِمَامُ الْمُسْتَوْطِنُ، وَغَيْرُ الْمُسْتَوْطِنِ إِذَا نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِالْبَلَدِ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ تَبَعًا لِلْمُسْتَوْطِنِينَ، وَأَمَّا الْجَامِعُ الَّذِي تَقَامُ فِيهِ

(1) انظر: ابن تيمية. مجموع الفتاوى. ج 24/ ص 208-210.

الجمعة، فالصحيح أنه لا يُشترط فيه قَصْدُ تأييد الجمعة به، ولا إقامة الصلوات الخمس، قال خليل: «وفي اشتراط سَقْفِهِ، وقَصْدُ تأييدها به، وإقامة الخمس: تردّد». قال الدردير: «وفي اشتراط قَصْدِ تأييدها - أي الجمعة - به وعدمه - وهو الأرجح - تردّد. ومَحَلُّ قَصْدِ التأييد - على القول به - حيث نُقِلَتْ مِنْ مسجد إلى آخر»⁽¹⁾. فعدم اشتراط التأييد هو الأرجح.

ثم قال الدردير: «أما إن أقيمت فيه ابتداءً، فالشرط أن لا يَقْصِدُوا عَدَمَهُ، بأن قَصَدُوا التأييد أو لم يَقْصِدُوا شيئاً. وفي اشتراط إقامة الصلوات الخمس لصِحَّتِهَا - أي الجمعة - به، فإن بُنِيَ على أن لا تقام إلا الجمعة، أو تعطلت به الخمس عنه [لم تصحّ به]⁽²⁾، وعدم اشتراطه فتصحّ - وهو المعتمد - تردّد».

وتلخص لنا من كلام الدردير:

1- أن الجمعة إن نُقِلَتْ مِنْ جامع قديم إلى جامع جديد، صَحَّتْ في الجديد، وإن لم يُقْصَد تأييدها به، على القول المعتمد.

2- إذا أنشئ جامع جديد، وأُقيمت فيه الجمعة ابتداءً، فإن قَصَدُوا تأييد الجمعة فيه، أو لم يَقْصِدُوا شيئاً، لا التأييد، ولا عدم التأييد، صَحَّتْ الجمعة، فإن بُنِيَ على ألا تقام فيه إلا الجمعة فقط، أو على إقامة الخمس أيضاً، ولكن تعطلت، لسبب من الأسباب، فالجمعة صحيحة على المعتمد من الأقوال.

فحافظوا على الصلوات، أيها الجنود الميامين، وأخلصوا الدين لله، حَفِظْكُمْ اللهُ لأمّتكم ودينكم ووطنكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

1980/11/05م

(1) الشرح الكبير. ج 1/ص 375.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

صلاة الجمعة بمساجد التجمّعات العمالية الصناعية

السؤال:

وَرَدَتْ عَلَيْنَا أَسْئَلَةٌ حَوْلَ وَجُوبِ وَصِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي آبَارِ الْبَتْرُولِ بِصَحْرَائِنَا، حَيْثُ يَتَجَمَّعُ الْعَمَالُ بِالْآلَافِ لِلْقِيَامِ بِعَمَلِهِمْ، وَقَدْ شُدِّدَتْ لَهُمْ مَسَاجِدُ، يُقِيمُونَ فِيهَا الصَّلَاةَ جَمَاعَةً. وَهَذَا جَوَابٌ عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ، أَكِيدُ أَدَاؤَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَتَرَكُّهَا مِنْ أَقْبَحِ الذُّنُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: 9]، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ عَلَى تَرَكِّهَا، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْتَنِي هُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيْخَنَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيْكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ»⁽¹⁾. فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ اعْتَادَ تَرَكَ الْجُمُعَةَ، وَأَلْفَ التَّكَاسُلِ عَنْهَا، تَعَرَّضَ لِعِقَابِ إلهي شَدِيدٍ.

وَالْجُمُعَةُ مَظْهَرٌ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَعِيدٌ أُسْبُوعِي لَهُمْ، يَجْتَمِعُونَ فِيهِ - إِذْ لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي جَمَاعَةٍ - وَيَسْتَمْعُونَ إِلَى خُطْبَةِ الْإِمَامِ، وَيَتَفَقَّهُونَ فِي دِينِهِمْ، وَالْإِسْلَامُ يُوجِبُ عَلَى أُمَّتِهِ أَنْ يَعِيشُوا جَمَاعَةً وَاعِيَةً، مُتَضَامِنِينَ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ تَجْمُّعَ مِائَاتٍ أَوْ آلَافٍ مِنَ الْعُنَاصِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْحَيَّةِ، وَالطَّاقَاتِ الْفَعَّالَةِ،

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَابُ التَّغْلِيظِ فِي تَرَكِّ الْجُمُعَةِ، حَدِيثٌ (865)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كالعمال والطلبة، مما يؤكد اجتماعهم في صلاة الجمعة، وصلاتهم بإمام واحد، واستماعهم للخطبة، ولو رأى مثل هذا التجمع الأئمة المجتهدون العظام، لما اختلف أحد منهم عن القول بوجوبها عليهم، وصحتها منهم.

وقد ذكر العلماء لوجوبها شروطاً، ولصحتها شروطاً، واتفقوا في بعضها، واختلفوا في بعضها.

فمن شروط صحتها عند المالكية، أن تُقام في جامع، فلا تصح إلا إذا صُلِّت في جامع بُني بناءً معتاداً لأهل البلد، ولو من بُوَصٍ، إذا كان ذلك شأنهم في ديارهم، ولا تصح في بَرّاح حُدِّدَ بأحجار.

والمعتمد أنه لا يُشترط تأييد إقامة الجمعة فيه، كما لا يُشترط إقامة الصلوات الخمس فيه، وتصح الصلاة بِرَحْبَتِهِ، وبالطرق المتصلة به، إن ضاق، واتصلت الصفوف.

واتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد على جواز صلاة الجمعة في الفضاء بشرط ألا يبعد كثيرًا من البناء، وقدر الشافعية البعد بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ. ولهذا نقول: إن المساجد التي تُقيمها الشركات الوطنية للعمال مما تصح صلاة الجمعة فيه؛ لأنها مَبْنِيَّةُ البناء المعتاد في تلك الناحية، وتخصيصُها للعمال حَسْبُ، وهي عامة، لا يُمنع من الصلاة فيها مَنْ قَصَّدها لأداء الصلاة، وإنها المَحَلُّ الخاص ما أقامه أحدُ الناس ومنع العامة من دخوله. وقد نصَّ الفقهاء على أنَّ الأمير إذا شَيَّدَ مسجدًا في الثكنة العسكرية للجنود وحدهم، ومنع الناس من دخوله، خوفًا من العدو أن يَنْدَسَ بينهم، صَحَّتْ الجمعة فيه.

وإذا اقتضت المصلحة اليوم ألا يدخل الأجانب لأماكن خطيرة، مثل آبار البترول، وُخِّصَ ذلك للعمال، فإنه لا يَقْدَحُ ذلك في عموم المسجد.

ومن شروط وجوب الجمعة وصحتها الاستيطان، وقد فسَّروه بأنه إقامة قوم ببلد

أو جهة على جهة التأيد، يعيشون آمنين على أنفسهم، فلا تصح الجمعة من مسافرين نزلوا بمكان لمدة محدودة كشهر ونحوه، وهم ناوون الارتحال عنه.

وبالتمتع في هذا الشرط، يتبين أنهم يريدون بالاستيطان عمارة المكان الدائمة غير المؤجلة، عمارة يعيش أهلها فيه عيشة عادية، فإن بُني مكان لمدة معينة - مثل معسكرات الجنود، والكشافة في تنقلاتهم - لم يكن استيطاناً، ولا تجب الجمعة عليهم، ولا تصح منهم.

وإذا نظرنا إلى أماكن تجمع العمال، وجدنا أن العمارة مستمرة فيها، يرتحل هذا، ويحيى الآخر، وهذا شأن الحياة في المدن، فأهلها من العمال مستوطنون؛ لأنهم عازمون على البقاء بها إلى نهاية مدة عمل الواحد منهم، وقد تستمر 30 عاماً.

ولم يشترط الشافعية لوجوب الجمعة، ولا لصحتها، الاستيطان، ولا الإقامة بالبلد، بل إنها عندهم تجب على غير المستوطن، وتصح منه.

ومما تقدم يتبين الجواب عن أسئلتكم، والرد على المخالفين المعارضين، فصلاة الجمعة واجبة على العمال حيث تجمعوا في أماكن مثل آبار البترول، صحيحة منهم إذا أقاموها، ومن واجبات الحكومة والشركات الوطنية أن تضمن لهم إقامة شعائر دينهم، ومن هذه الشعائر صلاة الجمعة، وصلاة العيدين.

والمساجد المخصصة لهم هي بيوت الله، يصدق عليها ما يصدق على بقية مساجد الإسلام في الوطن الإسلامي، والصلاة فيها صحيحة.

وبقاء المسجد خالياً في بعض الأيام، لا يقدح في صحة الصلاة فيه، فقد خلا مسجد القيروان أيام العبيديين من المصلين، وأيام هجوم بني هلال، ولم تؤد فيه الجمعة ولا الصلوات لعدة أيام وشهور، ولم يقدح أحد في الصلاة فيه بهذا الخلو.

والعمال مستمرون، مستوطنون بالبلد؛ لأن كلاً منهم مضمّن على بقائه مدة قدرته

على العمل هناك، ولا يستطيع أحد أن يُعلن أنه باقٍ إلى الأبد في أيّ مدينة كانت. وفي بعض هذه الآبار توجد مُدنٌ يسكنها العمال وغيرهم بعائلاتهم، مثل حاسي مسعود، ولا شُبْهة في مثْلِها؛ لأنّ أولئك العمال يَصُدِّقُ عليهم أنهم مستوطنون، وغيرهم تبعٌ لهم، والله أعلم.

1979 / 04 / 09م

السؤال:

إنّ جماعةً من عمال الشركة الوطنية (سوناطراك) لإنتاج مواد الوقود، بناحية (عين أم الناس)، ولاية (ورقلة)، يرفعون إليكم هذا الاستفسار، حول القيام بصلاة الجمعة، في الظروف التالية:

يوجد بقاعدتنا الصناعية مسجد بالبناء الجاهز، يؤدّون فيه الصلوات الخمس، ولا يوجد بالبلد أيّ مسجد للجمعة، وأنّ أغلبية العمال غير مقيمين كامل السنة، بل يستفيدون من عطّل تعويضية، ومنهم المقيمون بعائلاتهم، والموجود الآن من البناءات السكنية 15 مسكنًا، وزيدَ عليها 100 مسكن، هي في طور الإنجاز، كما أنه يوجد بالبلد سكان أصليون، يُسمَح لهم بدخول القاعدة، والصلاة في المسجد.

والسؤال هو: هل يجوز أداء صلاة الجمعة بهذا المسجد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: كان قد وُجِّه إلينا منذ بضع سنين سؤال من عمال (حاسي مسعود)، وأجبناهم بأنّ الجمعة واجبة عليهم، وتصحّ منهم، وظروفهم شبيهة بظروف هؤلاء العمال في قاعدة (عين أم الناس).

ثانياً: بلغنا أنّ عدد هؤلاء العمال قريب من ألف عامل، لا تخلو منهم القرية، بل

هي عامرة بهم طول السنة، ومَن كان غير مستقر منهم فإنه يَرحل إلى أهله بالتناوب مع آخرين، وعَلِمْنَا - كما جاء في الاستفسار أيضًا - أنَّ منهم مَن هو مستقرٌّ بأهله هنالك مع زوجه وأولاده، وعددهم في ازدياد، يَبْلُغون الآن 15 عائلة، وقد خُطِّطَ لمائة مسكن آخر، وهي في طريق الإنجاز، كما أنَّ السكان الأصليين يُسمح لهم بالدخول إلى القاعدة، ومشاركة المُصلِّين في الصلاة بمسجدهم.

فإذا تحقَّق هذا، وجبت صلاة الجمعة على المستوطنين بالأصالة، ووجبت على الآخرين بالتبعية.

ثالثًا: الجمعة عيد ديني أسبوعي، يحتفل فيه المسلمون، ويؤدُّون صلاة الجمعة، ويقوم الإمام بِخُطبتين، يُذَكِّرُ فيهما المسلمين، وَيَعِظُهُم، وَيُرشِدُهُم، وَيُرَقِّقُ قُلُوبَهُم، وَيُعِدُّ أَنْفُسَهُم للخير والصلاح، ولا يَنْبَغِي أن يُحْرَمَ مِنْ مِثْلِ هذا الخير جماعةٌ كبيرة من المسلمين، قد تَجَمَّعُوا في مكان دائم العمارة، لِمُدَّة طويلة، وليس من المعقول أن يُعْتَبَرُوا اعتبار المسافرين، وهم قائمون في ذلك المكان بالفعل لِمُدَّة طويلة، تبلغ عقودًا في أعمارهم.

لأجل هذا، نرى أنَّ الواجب عليهم، وعلى المسؤولين في الشركة، والمسؤولين في وزارة الشؤون الدينية، أن يَتَّخِذُوا كُلَّ الوسائل التي تُحَقِّقُ هَؤُلَاءِ المواطنين رغبتهم المُلِحَّة في القيام بصلاة الجمعة.

1984 / 05 / 05م

السؤال:

يوجد في صحرائنا تجمّعات من العمال يُعَدُّون بالآلاف أو المئات، وأمكنة وجودهم عامرة بهم، فإذا انصرف بعضهم إلى زيارة أهله، فإنَّ مُعْظَمَ إخوانه باقون يعمرّون المكان، وفي بعض هذه الآبار توجد عائلات، أزواج وأولاد، وفي بعضها إنما يوجد العمال.

فهل على هؤلاء أن يُصلوا الجمعة يوم الجمعة، أم يُصلُّوها ظُهرًا؟

جماعة من العمال

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الغاية من صلاة الجمعة أن يجتمع المؤمنون على إمام واحد، يعظهم ويرشدهم في خطبته، ثم يُصلِّي بهم، يقرأ عليهم - جهراً - آيات الله، لتمسح منهم القلوب، وتدمع العيون، وتتهذب النفوس، ويشعروا بأنهم جماعة متعاونة، ولها إمام واحد يؤمُّهم في شؤون دينهم، ويُفتيهم في أمور دنياهم.

ثانياً: إذا كان هؤلاء الجماعة مستقرين بمكان، مستوطنين قرية، وهي عامرة بهم، وبمن يأتي إليهم، أو يولد من نسلهم، فإن الجمعة واجبة عليهم بلا كلام متى بلغ عددهم حدًا تتفرَّى بهم القرية مثل 30 أو 40.

أما إن كانوا غير مقيمين - على الدوام - بمكان، وإنما هم به ماثرون فقط، وعازمون على الارتحال منه، فإن الجمعة لا تجب عليهم، ولا تصحُّ منهم؛ لأن رسول الله ﷺ لم يُصلِّ الجمعة بالمسافرين.

ثالثاً: هل العمال في آبار البترول يُعتبرون مُقيمين أم يُعتبرون مسافرين؟ فإن اعتبرناهم مُقيمين فحكمهم في الصلاة، وفي الصيام، وفي كلِّ الأحكام حكم المُقيمين، وحينئذ تجب عليهم الجمعة، وتصحُّ منهم، ولا يجوز لهم أن يُفطروا في رمضان بِعِلَّة السفر، ولا أن يَقْضُوا من الصلاة.

وأما إن اعتبرناهم مسافرين فلا تجب عليهم الجمعة، ولهم أن يُفطروا، وأن يَقْضُوا من الصلاة

رابعاً: إنَّ الحالة التي عليها تجمَّع العمال في آبار البترول لا تسمح لنا باعتبارهم

مسافرين، فإنهم عازمون على الإقامة لمدة عشرات السنين، و(قريتهم) عامرة بهم، إذا ارتحل أقلُّهم فأكثرهم موجودون، وهم يملكون من وسائل أهل (القرية) وأهلها كل ما تملكه القرى.

وما كان من هذه التجمعات فيه الأهل والصبيان، أو السكان من غير العمال لا كلام فيه، ولا إشكال، وما كان خاصًا بالرجال ليس معهم أهلوهم، فهذا ما يتردد فيه، ويُسأل عنه، والرأي الصحيح فيه - إن شاء الله - أن لهم أن يصلُّوا الجمعة، وينظِّموا حياتهم الدينية كما ينظِّموا أمور دنياهم، وعلى الشركة التي تقوم بتشغيلهم أن تضمن لهم وجود إمام يقيم لهم أمور دينهم، ويسهر على حفظ حياتهم الروحية.

ولهذا نقول: كلُّ تَجْمُع كبير من هؤلاء العمال لهم أن يؤسِّسوا (جامعًا) لهم، وأن يصلُّوا فيه الجمعة والجماعة. والله أعلم.

20 رمضان 1405 هـ / 09 يونيو 1985 م

السؤال:

نسألکم عن صلاة الجمعة، هل تجب علينا؟ وهل تصح منا؟

وحالنا كما سيأتي: نحن عمال قاعدة لشركة وطنية، تبعد 275 كلم عن مدينة (حاسي مسعود)، وتقع في منطقة خالية من السكان، ما عدا العمال الذين يقطنون فيها، ويقوم بإمامة الصلاة واحد منهم، أما مسجدهم ففي وسط القاعدة، ويمنع من دخوله أيُّ واحد أجنبي من غير المقيمين بالقاعدة، كما تنص عليه قوانين الشركة.

وهذه الشركة مستقرّة في مكانها، وحولها شركات وطنية أخرى، وعدد العمال فيها حوالي 150 عاملاً، ولا توجد أيُّ أشجار.

عمال الشركة (حاسي مسعود)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: وجبت الصلاة في أول الإسلام، عندما كان الرسول ﷺ وأصحابه بمكة المكرمة، وأما صلاة الجمعة منها فإنها لم تجب ولم يُصَلَّها إلا بعد الهجرة في المدينة المنورة، ثم لم يُصَلَّها مسافراً، وإنما صَلاًها في حَضَرٍ، ولم يُصَلَّها إلا في مسجد لا في خلاء، ولم يُصَلَّها إلا بِخُطبة. ومن هذه الأحوال استنبط العلماء شروط وجوب أو صِحَّة الجمعة.

ثانياً: فلا تجب على قافلة مسافرين بالخلاء حتى يدخلوا القرية أو المدينة، ويتنوّوا الإقامة، وإنما تجب على قوم استوطنوا مكاناً، ونوّوا الإقامة فيه، واتَّخذوا قرية تستغني بهم عن غيرها، وذلك ما يقال عن عدد نحو 30 داراً، ولهم مسجد بُنيَ بها بُيُوت به دُورُ القرية، وجُعل عليه سقْفٌ، وأن يكون إمامهم بمن تجب عليه الجمعة، ولو بالتَّبَع للمستوطنين، وأن يحضر يوم الجمعة للصلاة عدد 12 مستوطناً، ليس فيهم الإمام.

ثالثاً: فهل توفرت فيكم الشروط؟ أمّا القرية فقد ضمنتها لكم الشركة، وكذلك المسجد المتَّخذ من الشركة، فإنه مكانٌ اتَّخذ للصلاة، وحيزَ لها، وصلى فيه المسلمون، فأصبح حبساً على المسلمين، وقد ذُكرتم أن عدد العمال يبلغ 150، وذلك بما تَتَقَرَّى به القُرى، ويظهر أنكم مستقرون في مكان؛ لأنكم تقولون: «إن هذه الشركة ثابتة في مكانها، وحولها شركات وطنية أخرى، وعدد العمال في الشركة 150 عاملاً».

رابعاً: بقيَ بما يُثير الشك قولكم: «يُمنع دخول أيُّ أحد إلى هذا المسجد، غير المقيمين في القاعدة، طبقاً لقانون الشركة»، وإذا كانت الشركة في مكان خَلا من السكان غير العمال، فلا يَضِير هذا العيب في المسجد، والواجب علينا أن نُوجِّه إليكم سؤالاً في قولكم «الذين يَقْطنون بها»، كيف يَقْطنون؟ هل يَسْتَصْحِب أحدهم معه زوجته وأطفاله؟ إذا كان الأمر كذلك، فلا شك أن هذا هو الاستيطان الكامل عند الفقهاء، فلو وجدنا هذا في أقلِّهم لكان الباقي تابعين لهم، ووجبت الجمعة، وصَحَّت من الجميع،

ومثل هذه القرية قد تكون في المستقبل غير خاصة بالعمال، إذا نُضِب منها البترو
وخرج لها الماء، واشتغل أهلها بالزراعة، فإلى متى تبقى صحراؤنا خالية من السكان؟
وأما كون إمامهم منهم، غير مُعَيَّن من الدولة، فإن ذلك لا يَضِيرُهم، ويمكن أن
يتصلوا بوزارة الشؤون الدينية - بواسطة شركتهم - لتُعَيِّن لهم إمامًا لائقًا، يَرْضَوْنَ عند
وأما وجود الشجر في الناحية فلا دَخَلَ له في إيجاب الصلاة.

خامسًا: فالظاهر من حالة هؤلاء الجماعة من المسلمين، أن تجب عليهم الجمعة
وتَصِحَّ منهم، لقولهم: «إنَّ الشركة ثابتة»، وقولكم إن العمال يَقْطِنون بها، وقد اتَّخَذَتْ
الشركة لهم مسجدًا، فإذا كانت الإقامة غير ثابتة، بل هي مُؤَجَّلَةٌ بأجل، أو كان العمال
لا يَقْطِنون بها، بل يَرَحِلون عنها بِمُجَرَّد توقُّف عمل الواحد منهم، ولا يُسَمَّح لأحد
منهم أن يَسْتَصْحَب زوجته وأطفاله، فقد يَتَغَيَّر الحُكْم فيما يَظْهَر لي. والله أعلم.

1987/07/29م

السؤال:

نحن عمال شركة سوناطراك، التي تبعد عن مدينة (حاسي مسعود) بـ 300 كلم،
وعددنا نحو 40 عاملاً، لدينا مُصَلَّى بِمَقَرِّ شركتنا، ونُقَام فيه الصلوات الخمس، بحيث
كُنَّا نُؤَدِّي فيه صلاة الجمعة، ولكن تدخلت طائفة من المُصَلِّين، وقالت بأن الجمعة لا
تَجُوز بهذا المُصَلَّى، ممَّا أدَّى إلى اختلاف بين المُصَلِّين.

لذا أرجو من سيادتكم أن تفتونا، وخاصةً إذا كان الإسلام يُبيح لنا أداء هذه
الفريضة بالمُصَلَّى.

ر. جمال

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

من شروط وجوب وصِحَّة الجمعة الاستيطانُ، وهو أن يكون مقدار ما تجب به الجمعة منهم - وهم عدد 12 نفرًا - من القاطنين بالمكان، لا يُريدون به بديلاً، وتجب على غيرهم - تبعًا لهم - إذا عزموا على الإقامة بالمكان أربعة أيام فأكثر.

فإن لم يتوفر الشرط - بأن لم يكن فيهم هذا العدد من المستوطنين - صَلَّوْهَا ظُهْرًا، جماعةً أو أفذاذاً.

1987 / 12 / 27م

السؤال:

نحن مجموع عمال حوض (البركاوي النوبي)، التابع لمؤسسة (سوناطراك)، نتقدّم إليكم بطلب إصدار فتوى تُجيز لنا إقامة صلاة الجمعة بِمَقَرِّ عملنا بالقاعدة، وذلك نظرًا للصعوبات التي نواجهها في أداء هذه الفريضة، حيث ننتقل إلى مدينة (ورقلة)، التي تبعد عن مقر عملنا بحوالي 30 كلم، ونُحيطكم علمًا أنّ عدد العمال في القاعدة يُناهز الـ 300 عامل، وأنّ دوام العمل لا يتوقف طيلة السنة، كما أنّ هناك مجموعة من العائلات التي تقيم بعين المكان. كما نطلب منكم انتداب إمام بالقاعدة.

عن العمال: سعود. س (ورقلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: صلاة الجمعة واجبة عليكم؛ لأنّ عددكم تتقرّى به القرية، ودوام العمل فيه يُوجب عمارته في كلّ حين، واستيطانُ بعض العائلات يوفّر شروط إقامة الجمعة. فالواجب عليكم إقامة الجمعة، لا جوازها فقط في دياركم، ولا يضرّ انتقال بعضكم إلى عائلته، وقد صدّرت فتوى سابقة لأمثالكم ببعض الآبار البترولية.

ثانياً: إقامة الجمعة في مكان مثل مكانكم، مقصور على طائفة من المسلمين فقط،

أفتى به شيخ الإسلام ابن تيمية في وجوب إقامة الجمعة بمن أقام بمعسكر خاص بالجنود، في مدينة كبيرة مثل القاهرة، ولم يعتبر اختصاص الجنود بالسكنى المعسكر، بل اعتبر المعسكر مثل القرية.

ثالثاً: فعلى الدوائر الحكومية لدولة المسلمين في الجزائر، أن يقيموا هؤلاء العمال الجمعة، ويُعينوا لهم الإمام الراتب، وعلى الشركة أن تكون في عَوْنِهِمْ، وعلى وزارة الشؤون الدينية أن تُنفذ ذلك.

12 / 08 / 1992م

شرط الاستيطان لصحة صلاة الجمعة في فرنسا

السؤال:

نحن جماعة من المسلمين، نوجد في (لوهافر) بفرنسا، وعند أدائنا لصلاة الجمعة، ينقسم المصلّون إلى قسمين: قسم يرى وجوب الجمعة وصحتها، وأن شروطها تامة، لا خلل فيها، وقسم يرى نقص شرط، وهو شرط نية الاستيطان، ويرى عدم صحة الجمعة، للإخلال بهذا الشرط، رغم أن البعض من المهاجرين قضى أو سيقضي مدة طويلة، ربّما تصل أو تفوق العشر سنوات، فما الحكم من فضلكم، مع أن مذهب الجميع مالكي.

م. زواتنية (لوهافر - فرنسا)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يوم الجمعة عيد المسلمين الأسبوعي، وصلاة الجمعة من أهم شعائر مجتمع المسلمين التي يجب المحافظة عليها وإعلانها، يجتمع المسلمون بمسجدهم وقت صلاة

الظهر، وَيَسْتَمْعُونَ إِلَى الْإِمَامِ، يَعِظُهُمْ وَيُرْشِدُهُمْ، يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ بِشُؤْنِ دِينِهِمْ دُنْيَا وَآخِرَى، وَيَتْلُو عَلَيْهِمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَمِنْ حَدِيثِ رَسُولِهِ ﷺ، مَا يُرَقِّقُ قُلُوبَهُمْ، وَيُهْدِبُ نَفُوسَهُمْ، وَيَهْدِيهِمْ سَوَاءَ السَّبِيلِ، فَأَيُّ جَمَاعَةٍ - فِي الْمُسْلِمِينَ - يَسْتَغْنُونَ عَنْ هَذَا؟

ثَانِيًا: لِلْجَمْعَةِ شُرُوطٌ صِحَّةً وَشُرُوطٌ وَجُوبًا، فَلَا تَجِبُ أَوْ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِتَوْفَرِهَا، مِنْ ذَلِكَ الْجَامِعُ الْمَبْنِي بِنَاءً مَعْتَادًا، فَلَا تَصِحُّ فِي بَرَاخٍ أَوْ فَلَاقَةٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَإِنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لَهَا مَسْجِدٌ، لَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا»⁽¹⁾.

وَمِنْ شُرُوطِهَا أَيْضًا، الْجَمَاعَةُ الْمُسْتَوْتُنَةُ بَلَدًا لَا يَنْوُونَ عَنْهُ تَحْوِيلًا، وَلَيْسَ لَهُمْ حَدٌّ أَدْنَى، بَلِ الْمُرَاعَى فِيهِمْ أَنْ يَكُونُوا «جَمَاعَةً تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةٌ بِلَا حَدٍّ»⁽²⁾، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ، وَمَعْنَاهُ أَنْ تَتَكَوَّنَ مِنْهُمْ قَرْيَةٌ سَكْنِيَّةٌ دَائِمَةٌ، يَأْمَنُونَ فِيهَا، وَيَسْتَغْنُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ، فِي مَثْوَاهُمْ وَمُسْتَقَرِّهِمْ بِهَا فِي الْفُصُولِ كُلِّهَا، مُسْتَطِيعِينَ الدَّفْعَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَالْامْتِنَاعَ غَالِبًا، فَهَؤُلَاءِ يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الْجَمْعَةِ، وَتَصِحُّ مِنْهُمْ إِنْ صَلَّوْهَا، وَتَوَفَّرَتْ فِيهِمْ بَقِيَّةُ شُرُوطِهَا، فَلَوْ لَمْ تَقُمْ قَرْيَةٌ دَائِمَةٌ، أَوْ كَانُوا مُتَنَقِّلِينَ، غَيْرِ نَاوِينَ الْإِقَامَةَ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ تَصِحَّ مِنْهُمْ إِنْ صَلَّوْهَا، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ - فِيمَا نَقَلَهُ الدُّسُوقِيُّ -: «لَوْ مَرَّتْ جَمَاعَةٌ بِقَرْيَةٍ خَالِيَةٍ، فَنَوَوْا الْإِقَامَةَ فِيهَا شَهْرًا، وَصَلَّوْا الْجَمْعَةَ بِهَا، لَمْ تَصِحَّ لَهُمْ، كَمَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ»⁽³⁾.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْجَمَاعَةِ الْمُسْتَوْتُنَةِ، وَالَّتِي تَحْضُرُ الصَّلَاةَ فِعْلًا، أَنْ يَبْلُغَ عَدْدُهُمْ 12

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّيَمُّمِ، بَابُ: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا...﴾، حَدِيثُ (335)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(2) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ. ص 46.

(3) حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ. ج 1/ ص 373، ابْنُ الْحَاجِبِ. جَامِعُ الْأَمْهَاتِ. ص 123.

مُصَلِّيًا فَأَكْثَرُ، يَسْمَعُونَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَيُؤَدُّونَ الصَّلَاةَ، وَلَا يَخْرُجُونَ إِلَّا بِالسَّلَامِ مِنْهَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مُقِيمًا غَيْرَ مُسَافِرٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوِطِنًا، بَلْ لَوْ مَرَّ بِهِمْ وَتَوَيَّ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ لَصَحَّتْ إِمَامَتُهُ، لَوْ جُوبِ الْجُمُعَةُ عَلَيْهِ تَبَعًا لِلْمُسْتَوِطِنِ.

ثالثاً: مما تقدّم نفهم معنى (الاستيطان)، الذي ذكره العلماء كشرطٍ صحّة، وشرطٍ وجوبٍ في الجمعة.

فَكَوْنُ الْبَلَدَةِ مُسْتَوِطَنَةً، معناه أنها عامرة، مسكونة مِنْ جَمَاعَةٍ مُقِيمِينَ بِهَا عَلَى الدَّوَامِ، غَيْرِ نَاوِينَ الْإِرْتِحَالَ عَنْهَا، وَقَدْ بَلَغَ عِدْدُهُمْ مَا تَتَقَرَّى بِهِ قَرْيَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَوْ قُلَّ عِدْدُهُمْ، أَوْ كَانَتْ إِقَامَتُهُمْ فِيهَا مُؤَجَّلَةً بِنَحْوِ شَهْرٍ، لَمَا صَحَّتْ مِنْهُمْ لَوْ أَقَامُوا هَا.

أما الاستيطان الذي هو شرط وجوب، فهو كَوْنُ الشخص مُقيمًا بالبلد إقامة دائمة، لا ينوي الارتحال، وهذا ما صَرَّحَ به الدسوقي في قوله: «والحاصلُ أَنَّ استيطانَ بلدِها - أي كَوْنُ البلدِ مُستوطنةً - شرطُ صِحَّةِ، واستيطانُ الشخصِ في نفسه شرطُ وجوب»⁽¹⁾. وقال الدردير: «عِلْمٌ مِنْ كلامه - يعني خليلاً - أَنَّ التَوَطُّنَ شرطٌ في صِحَّتِها ووجوبها معاً، لأنه قَدَّمَ أَنَّ الاستيطانَ شرطٌ في الصَّحَّةِ، وذَكَرَهُ هنا في شروط الوجوب»⁽²⁾، ثم ذَكَرَ الدردير أَنَّ الخارجَ عن البلدِ بِمِثْلِ قَرْسَخٍ فَأَكْثَرُ، واجبةٌ عليه تَبَعاً لأهل البلد.

أَمَّا الْحُكْمُ فِي مَوْضُوعِ السُّؤَالِ، فَإِنَّا نَرَى أَنَّ الْجُمُعَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمَغْتَرِبِينَ فِي مَدَنٍ أَوْ رُوبَا لِلْعَمَلِ أَوْ طَلَبِ الْعِلْمِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، صَحِيحَةٌ مِنْهُمْ إِذَا تَوَفَّرَتْ بَقِيَّةُ شُرُوطِهَا، وَإِنْ لَمْ يُقَيِّمُوا أَتَمُّوا بِتَرْكِ شَعِيرَةٍ دِينِيَّةٍ مِنْ أَعْظَمِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّا الْيَوْمَ نَعِيشُ فِي عَصْرِ قَلَّمَا تَكُونُ مَدِينَةٌ فَرَنْسِيَّةٌ عَظْمَى - مِثْلَ (لُو هَافِر) - لَا تَوْجَدُ بِهَا جَالِيَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ كَبِيرَةٌ، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ مُسْتَوِطِنَةٌ، نَبْتَهِمُ الْبَقَاءَ فِيهَا عَلَى الدَّوَامِ، أَوْ لِمُدَّةٍ زَمْنِيَّةٍ طَوِيلَةٍ، مَعْدُودَةٍ بِعَشْرَاتِ السِّنِينَ، وَفِي نَظَرِنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ يُعَدُّونَ مِنَ الْمُسْتَوِطِنِينَ،

(1) حاشية الدسوقي، ج 1/ ص 373.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 380.

ولأنَّ الإسلام دائم الوجود فيها، فليس أمرهم كالمثل الذي ذَكَرَه ابن الحاجب من مرور جماعة بقرية خالية نَوَّوا الإقامة بها شهرًا، وصَلَّوا الجمعة بها، فشرطُ الاستيطان متوفر بوجود هؤلاء الجماعة الكبيرة، والذين يَمُرُّون بهذه المدن مرورًا تحب عليهم الجمعة - إن أقاموا بها أكثر من أربعة أيام - تبعًا للمستوطنين.

قال الشيخ الدسوقي في حاشيته على شرح المختصر للدردير ما نصَّه: «واعلم أنه متى كانت البلد مُستوطنةً، والجماعة مُستوطنةً، وجبت عليهم، وصَحَّتْ منهم مطلقًا، ولو كانت تلك البلد [تحت] ⁽¹⁾ حُكْم الكفار، كما لو تَغَلَّبوا على بلد من بلاد الإسلام، وأخذوها، ولم يَمْنَعوا المسلمين المُتَوَطِّئِينَ بها من إقامة الشعائر الإسلامية فيها، كما هو ظاهرُ إطلاقاتهم» ⁽²⁾.

فهذا نصُّ فقهي من القرون الخوالي، ولا مفهوم لما ذَكَرَه في المثال، من كَوْن البلد كان مسلمًا فاستولى عليه غير المسلمين، بل الأمر كذلك إذا كان البلد في يد أهله بالأصالة، وسَمَحوا فيه بالإقامة للمسلمين، وبإظهار شعائرهم الدينية، كما هو الواقع اليوم، فقد شَيَّدَت المساجد في مُعْظَم العواصم، مثل: باريس، ولندن، وجنيف، وبرلين، وموسكو، وطوكيو، وواشنطن، وكثير غيرهن، تُقام الجمعة فيها كلَّها، فالمسلمون الموجودون في (لوهافر) أو في غيرها من المدن الأوروبية واجبٌ عليهم أن يَتَنَوَّها المسجد الجامع، وأن يُقيموا فيها الصلوات، ومنها الجمعة، وعليهم أن يَسْعَوْا لهذا، وَيَطْلُبُوا معونة العالم الإسلامي، ليُبرهنوا على أصالتهم، وغيرتهم على دينهم، وحرصهم على مستقبلهم، ومستقبل أبنائهم، وعلى الشعوب والدول الإسلامية أن يكونوا في عَوْنهم، إذا أرادوا أن يُحافظوا على دينهم، وذاتيتهم الإسلامية. والله المُوفِّق.

1982/05/20م

(1) في النسخة المطبوعة: [تحكم]. والصواب ما أثبتناه من حاشية الدسوقي.

(2) حاشية الدسوقي. ج 1/ ص 373.

صلاة الجمعة في مُصَلَّى (قرونوبل) الفرنسية

السؤال:

نحن بعض المغتربين في فرنسا بمدينة (قرونوبل)، نطلب من سيادتكم أن تُفصلوا بيننا في قضية هامة، وهي الآتية:

في مدينة (قرونوبل) - مثل كثير من مُدن فرنسا - جاليةٌ مسلمة كثيرة، والحمد لله أن هَدَى مُعَظَمَهُم لأداء شعائر الإسلام، وبالأخص الصلاة. وفي سنة 1976 وَهَبَتْ لنا الحكومة الفرنسية مكانًا نُصَلِّي فيه الأوقات الخمسة، وصلاة الجمعة أيضًا، وهكذا كان الأمر منذ تلك السنة.

وفي شهر جوان 1984، وَقَدَ إلى هذه المدينة رجلٌ من مدينة سكيكدة - يُسَمَّى (ب.ع) - زائرًا، وكان يأتي هذه المدينة كُلَّ عام، ولكن في هذه المرة جلس إلى بعض المغتربين المسلمين، وأَفْتَى لهم بأن صلاة الجمعة حرام في هذا المكان، وسمع لكلامه خلقٌ كثير من المغتربين، وأصبحوا لا يأتون لصلاة الجمعة، مع العلم أنهم في وقت صلاة الجمعة تجدهم في المقاهي، التي - مُعَظَمُهَا - تبيع الخمر، أو في الشارع، وما أدراك ما شوارع فرنسا، أو في بيوتهم.

ولمَّا كَلَمْنَاهُم، وَطَلَبْنَا مُقَابِلَةَ ذَلِكَ الشيخ، رَفَضَ مُقَابِلَتَنَا، أَمَّا الَّذِينَ رَفَضُوا صلاة الجمعة، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَنْ نُصَلِّيَهَا حَتَّى تَصِلَنَا فَتْوَى مِنَ الْجَزَائِر، وَهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْحَيْنَ لَا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ، وَلَا يَتَّبِعُونَ أَنْفُسَهُمْ بِالْبَحْثِ عَنِ الْفَتَوَى الصَّحِيحَةِ.

وَأُحِيطَ بِكُمْ عَلَمًا بِوَاقِعِ الْبِلَادِ الْغَرِيبَةِ، وَأَنَّ فِيهَا فِتْنًا كَثِيرَةً، وَضَلَالًا كَبِيرًا، وَأَنَّ دَرَسَ الْجُمُعَةِ وَخُطْبَتِهَا يُؤَدِّيَانِ - بِلَا شَكٍّ - خِدْمَةً جَلِيلَةً فِي تَقْوِيمِ النَفُوسِ، وَتَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ، وَمُتَلَاَقَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَسْجِدِهِمْ، وَمَعْرِفَةِ أَمْرِ دِينِهِمْ، وَتَعَاوُنِهِمْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.

ولزيادة التعريف بهذا المسجد نقول:

أولاً: إنه هبة من السلطات الفرنسية.

ثانياً: يوجد فوقه سُكَّان.

ثالثاً: ليس له صومعة.

رابعاً: تُقام فيه الصلوات الخمس.

خامساً: له إمامٌ راتبٌ.

سادساً: يوجد حوله عدد كبير من المقيمين، يصل عددهم إلى 50 مُصَلِّياً.

سابعاً: ليس له منبر.

نطلب منكم أن تُراعوا شعور المسلمين، وما يجب عليهم في إقامة شعائر دينهم، ومعرفة أحكامه، وما يجب علينا جميعاً من إنقاذهم من أخطار الكُفر الحريص على إدماجهم وتنصيرهم، قال تعالى: ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَدِإِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: 109].

جماعة من المسلمين (قرونوبل - فرنسا)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: صلاة الجمعة واجبة على جماعتكم، وهي صحيحة منكم، لتوفر شروطها، فمن أداها فقد أدى واجباً، ومن قعد عنها فهو آثمٌ، وعليه أن يتوب إلى الله ويستغفره.

ثانياً: الجمعة واجبة عليكم؛ لأنكم جماعة كثيرة، تزيد - كما تقولون - على 50 داراً، وإذا اجتمع جماعة من المسلمين بمكان تتقرى بهم القرية، وجبت عليهم الجمعة، وصححت منهم.

وأنتم في مدينة كبيرة، بيوتها مبنية، وبناءاتها شائخة، وتعتبر هذه المدينة مُستوطنة من المسلمين، لوجود كثير منهم، عازمين اتّخاذها داراً أو مسكناً لهم، لا يرتحلون عنها، فشأن هذه المدينة كشأن كثير من العواصم الغربية، كباريس، ومرسيليا، وليون، ولندن، وجنيف... الخ، وهذه المدن كلّها يُقيم المسلمون فيها الجمعة، وصَحَّح العلماء قيامها فيها.

ثالثاً: من شروط صحّة الجمعة، أن تُصلّى في (جامع)، ويُشترط في هذا الجامع أن يكون مَبْنِيّاً بِمِثْلِ ما بُنِيَتْ به دُورُ المدينة، فلو فَرَضْنَا أن بيوت القرية كانت من قَصَب، وكان الجامع من قَصَب - كما في بعض قرى البلاد الحارة - لَصَحَّت فيه الجمعة. واختُرِز بالجامع المَبْنِي، بما لو كان غير مَبْنِيٍّ، إذا لا تَصَحَّح فيه، وكذلك إذا كان مَبْنِيّاً بما هو دون البيوت.

وبما أن الجامع - الذي ذَكَرْتُم - عبارة عن بناء مُسَقَّف قد خُصَّ لصلاتكم، ووهب لجماعتكم، فهو ملك لجماعة المسلمين، فالصلاة فيه صحيحة، قال الشيخ خليل في مختصره: «وبجامع مَبْنِيٍّ»، قال شارحه الدردير: «وبجامع: البناء بمعنى في، مَبْنِيٌّ بناء معتاداً لأهل البلد، فيشمل بناؤه من بُوصٍ لأهل الأخصاص، فلا تَصَحَّح في بَرّاح حجر بأحجار مثلاً، ولا فيما بُنِيَ بما هو أدنى من بناء أهل البلد».

رابعاً: لا يُشترط في جامع الجمعة أن تكون له صَوْمَعَة، ولم تكن هذه الصَوْمَعَة موجودة في المساجد في عصر رسول الله ﷺ، وكان المؤذّن يُؤذّن فوق السطوح، أو أمام الجميع، كما لا يُشترط أن تُصلّى فيه الصلوات الخمس، على القول المُعْتَمَد، وقيل يُشترط ذلك.

وجامِعُكُمْ - والحمد لله - خارجٌ عن الخلاف؛ لأنه تُصلّى فيه الصلوات الخمس، وله إمامٌ راتب، كما لا يُشترط فيه وجود المنبر، والمنبر إنما يُستحسن عندما يتسع الجامع، فيصعد الإمام فوقه ليرى الناس ويروّنه، فإذا كان المُصلُّون قليلاً، فلا ضرورة للعلو عليهم. وأما وجود السكان فوقه فلا يُؤثّر في جواز الصلاة فيه، وفي صحّتها.

ولهذا نقول: إنّ جامعكم قد توفّرت فيه الشروط التي تُراعَى في جامع الجمعة، وقد أحسّستم بإقامتها، وعَمِلْتُمْ لخير المسلمين، وأَدَيْتُمْ واجب النصيحة لهم بإقامة الجمعة والجماعة، والوعظ والإرشاد.

إذا استطعتم - في جامعكم هذا الصغير - أن تدعوا المسلمين لإيجاد أرض تَبْنُونُ بها جامعًا كبيرًا يُحَقِّقُ أغراض المسلمين، فقد بَلَّغْتُمْ المُراد.

خامسًا: فتوى هذا الشخص لا سَنَدَ لها، ويكفي أنها تسبّبت في تَرْك الصلاة من جماعة المسلمين، وفي خُلُوءِ الجامع، وعمارة المقاهي والشوارع، وهذا بما يفرح له الشيطان، وقوله: «إن الصلاة حرام»، قولٌ عجيب غريب، يلتقي فيه مع الذي قال الله فيه: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ۙ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ۖ﴾ [العلق: 9 - 10]، فإنّ قوله هذا نَهْيٌ عن الصلاة في الحقيقة، فاحذروا مثل هذه الفتوى، واجتمعوا، وتعاونوا على البرّ والتقوى.

07 شعبان 1405هـ / 27 أبريل 1985م

وجوب الجمعة وصحتها في أوروبا

السؤال:

إننا جماعة إسلامية مختلفة الأصول والجنسيات والأوطان، توجد في قُرى بشرق فرنسا (لاموزيل)، بذلت مجهودات، واشترت مكانًا - جعلته مسجدًا - بمبلغ باهظ، وطلبنا إمامًا عن طريق مدير المركز الإسلامي في باريس، فبعث به إلينا، وأصبحنا نُقيم صلاة الجمعة والجماعة، وهذه نعمة من الله، تستوجب شكره.

إلا أننا فوجئنا برسالة من شخص يدّعي معرفة الفقه الإسلامي، تضمّن بطلان صلاة الجمعة في سائر أوطان أوروبا، مُعْتَمِدًا في ذلك على المذهب المالكي.

وعليه فإنّ جماعة المسلمين بولاية ميتز (شرق فرنسا) تكتب إليكم هذه الرسالة،

تبتغي بذلك الانصال بجوابٍ وافٍ شافٍ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَتَلَوُوا هَلْ الذِّكْرَ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: 7].

نريد جوابًا مكتوبًا، نُعلِّقه في مسجدنا، لكي تزول حيرة الناس. والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمعية الإسلامية الثقافية (لاموزيل - فرنسا)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إنَّ الجمعة واجبة عليكم، صحيحة منكم، لتوفُّر شروط الصَّحَّة والوجوب، وفتوى هذا الشخص بالبطلان ليست مالكية، وربما كانت جهليَّة شيطانية؛ لأنها تحرم ملايين المسلمين من أداء واجب عظيم، فالصلاة عماد الدين، ورُكنه المتين، من أقامها أقام الدين، ومن ضيَّعها فهو لما سواها أضيَّع.

شروط الجمعة

وشروط الجمعة هي شروط الصلاة، وتزيد عليها بشروط استنبطت من صلاة النبي ﷺ، إذ لم يُصلَّها إلا في جماعة، في مِصرٍ، ومسجدٍ جامع.

فشروط الجمعة أربعة:

1 - الإمام: فلا تصحَّ من فذٍّ، ويجب أن يكون رجلًا، حرًّا، مُكَلَّفًا، يَمَن تَجِب عليه الجمعة.

2 - الجماعة: وأقلُّها عند الحنفية ثلاثة، وعند المالكية 12 رجلًا - غير الإمام - يَمَن تَجِب عليهم الجمعة بالاستيطان.

3 - الجامع: ولا يُشترط فيه شكل مخصوص، إنما يكون مَبْنِيًّا بمثل ما بُنِيَتْ به مساكن المدينة.

4 - الاستيطان: بأن تقام الجمعة في قرية استقر بها أهلها واستوطنوها، وليسوا مسافرين خيموا في قلاية لمدة، ثم هم عنها راحلون.

فإذا توفرت هذه الشروط الأربعة، فالجمعة واجبة، إن تركوها أثموا، وإن جاءوا بها كان جزاؤهم الثواب من الله، والقبول لعبادتهم.

المضر والسلطان

وزاد الحنفية في الشروط، وجود المضر (المدينة الكبيرة)، والسلطان، والمراد به الحاكم المسلم (الإمام الأعظم)، أو نائبه.

وجوب الجمعة وصحتها في أوروبا

إن الذي يقول ببطالان الجمعة، وعدم وجوبها بقارة أوروبا، قد تجرأ جرأة عظيمة، وليس له على قوله برهان، وقد ترشح للدخول تحت شمول قوله تعالى: ﴿أَذَيْتَ الَّذِي بَنَعَ ۙ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ۙ﴾ [العلق: 9-10]، إذ يوجد في غير القسم السوفييتي منها ما يزيد على عشرة ملايين مسلم، وفي القسم الأوربي من الاتحاد ما يزيد على عشرة ملايين، وهؤلاء العشرون مليوناً مستوطنون ببلدانها، لهم فيها ديارهم وأموالهم وأبنائهم ونسائهم، عازمون على الإقامة بها، وإذا وجبت على المستوطنين بالأصالة، وجبت على المسافرين من التجار والطلبة وغيرهم بالتبعية، والإسلام في فرنسا اليوم هو الديانة الثانية بعد الكاثوليكية، من الذين أسلموا، والذين تعربوا واستوطنوها، وفي بلجيكا اعترف بالإسلام ديناً رسمياً، وفي إنجلترا مئات الآلاف، وهكذا في ألمانيا ودول الشمال، أما في يوغسلافيا - وهي من أوطان أوروبا - فإن عددهم يربو على ثلاثة ملايين، وفي تركيا وأوروبا كذلك، وفي اليونان وبلغاريا مئات الألوف، هؤلاء كلهم لا تجب ولا تصح منهم الجمعة؟

شبهة السلطان

اشتراط أبي حنيفة وجود السلطان، لا حجة فيه، وفيه مخالفة بقيّة الأئمة له، وإذا

حيث أنكم في هذه المدينة بعائلاتكم مقيمون، فإذا توفرت شروطُ صِحَّتْها لديكم، فصلاتكم صحيحة، وهي:

- أن تُصلُّوها بعد دخول الوقت الذي يبتدئ من الزوال لا قبله.

- وأن تُؤدُّوها في مسجد جامع، لا في فضاء أو بَراح، ويجوز أن يُصلِّيها بعض المأمومين في رحاب المسجد، أو في الطرق المتصلة به، إذا ضاق المسجد بالمصلِّين، وكانت الصفوف متصلة.

- وأن يحضر الصلاة على الأقل 12 مُصلِّيًا، ممَّن هم مُقيمون بالمدينة.

- وأن يُصلِّي بكم إمامٌ، هو الذي يُلقِي الخطبتين قبل الصلاة، ويُشترط فيه أن يكون ممَّن تجب عليه الجمعة، مُقيماً بالمدينة، أو ناوياً الإقامة بها أربعة أيام فأكثر. والخلاصة أن شروطَ صِحَّة صلاة الجمعة:

1 - أن تُصلَّى بعد دخول الوقت لا قبله، وأن تقع الخطبتان - كلتاهما - والصلاة بعد الزوال.

2 - أن يكون في المدينة جماعة كبيرة من المسلمين، مستوطنين بها، مقيمين مع عائلاتهم، بحيث لو كانوا وحدهم لكَوَّنُوا قرية، وذلك نحو 40 عائلة.

3 - أن يُصلُّوها بمسجد، مَبْنِيٍّ، مُسَقَّفٍ، فلا تَصِحَّ في أرض فضاء، ولا في خيمة (قَيْطُون)، فإذا ضاق المسجد، صَحَّت صلاتها في رحاب المسجد، أو في الشوارع المتصلة به، إذا تواصلت الصفوف.

4 - أن يُصلِّي بهم إمام تجب عليه الجمعة، مُقيماً بالمدينة، أو مسافراً قد نوى الإقامة بها أربعة أيام فأكثر.

5 - أن يُخْطَب فيهم بِخُطبتين قبل الصلاة، يكفي فيهما أن يَحْمَد الله، ويُثني عليه، ويُصلِّي وَيُسَلِّم على رسول الله، ويأمر المصلِّين بتقوى الله، وينبغي أن يقرأ فيها بعض آيات القرآن، ويُخْتَم بالدعاء.

فإذا كانت صلاتكم هكذا، فهي صحيحة، ولا تلتفتوا إلى مَنْ يُبطلها عليكم، وأرض فرنسا اليوم يسكنها مئات الآلاف من المسلمين، والإسلام هو الدين الثاني بعد الكاثوليكية في فرنسا، وعددهم فيها أكثر من عدد البروتستانت واليهود، ومن واجب المسلمين أن يجتمعوا، ويؤحدوا صفوفهم، ويتعلموا دينهم، ويعلموه لأبنائهم ونسائهم، والاجتماع يوم الجمعة والأعياد من وسائل ذلك.

04 / 07 / 1979م

طلب إقامة الجمعة

السؤال:

أعضاء اللجنة الدينية لمسجد (قصة تازولت) يستفسرون عن جواز إقامة الجمعة في مسجدهم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا توفرت فيكم شروط الجمعة، ومنها:

1- أن تكونوا مُستوطنين بالمكان.

2- وأن يبلغ عدد السكان ما تتقَرَّى به القرية، بحيث يكون فيكم الصُّنَّاع الذين يُقوم بهم العمران.

3- ويكون لديكم مسجد، قد بُنيَ بها بُنْيَ دُور القرية.

4- وأن لا يكون بِقُرْبِكُمْ مسجد عتيق تُقام به الجمعة، ويُمكن ذهابكم إليه.

5- أن يكون إمامكم مُقيماً غير مسافر.

عندئذ تجب عليكم الجمعة، وتأثمون إن تركتموها.

ثانيًا: لا تحتاجون في صلاة الجمعة [إلى إذن حاكم، ولا إذن]⁽¹⁾ أحد من العباد، فالله سائلكم عن إقامة دينكم، وقد أوجب الجمعة على كل جماعة توفرت فيها الشروط.

ثالثًا: لاستيثاب النظام، عليكم أن تُخبروا السلطة الحاكمة، بواسطة مديرية الشؤون الدينية، وتطلبوا عونها، وستمدكم بالعون إن شاء الله، فإن امتنعت، فأخبروا وزير الشؤون الدينية، ويثبتوا له توفر الشروط، ليأذن لكم.

1984 / 03 / 19م

صلاة الجمعة في المسجد الذي لا تقام فيه الصلوات الخمس

السؤال:

ما حكم الدين في المسجد الذي تُقام فيه صلاة الجمعة، ولكن لا تقام فيه الصلوات الخمس، هل تجوز فيه صلاة الجمعة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
من المعلوم أن الجامع شرط في وجوب وصحة الجمعة، بخلاف غيرها من

(1) في النسخة المطبوعة: [إلى إذن ولا إذن]. والصواب ما أثبتناه. قال الدردير في الشرح الصغير (ج1/ص494): «ولا تتوقف إقامتها (أي الجمعة) ابتداءً على إذن الإمام، بخلاف ما ذهب إلى ذلك». قال الصاوي في حاشيته على الشرح الصغير: «وإنما يُندب الاستئذان فقط، ووجبت عليهم إن منع وأمنوا ضرره». وانظر المسألة في: القرافي. الذخيرة. ج2/ص333-334.

الصلوات، فإن جميع أرجاء الأرض تصح فيها، «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا...»⁽¹⁾.

والمسجد الذي تجب وتصح فيه الجمعة، هو الذي بُنِيَ بِمَا تُبْنَى بِهِ دُورُ السَّكَّانِ، فلا تصح في بَرَّاحٍ، ويُشترط فيه أيضًا أن يكون داخل البلد، أو قريبًا منها، يصلُّه دخان مساكنها، كما يُشترط أن يكون واحدًا، فإن تعدَّد فهي للمسجد العتيق الذي صَلَّيْتُ بِهِ لَأَوَّلِ مَرَّةٍ، وهذا في القرية، فإن اسْتَبَحَرَ بُنْيَانُ الْمَدِينَةِ، وَاتَّسَعَ عُمْرَانُهَا جَدًّا - كَالْجَزَائِرِ - فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا.

واختلِفَ في أمور، هل تُشترط فيه أم لا؟

أولًا: في دوام السَّقْفِ المعتاد، قيل يُشترط، وقيل لا يُشترط دوامه وهو المُعْتَمَدُ، كما نَصَّ عَلَيْهِ الدَّرْدِيرُ.

ثانيًا: هل يُشترط فيه تأييدها⁽²⁾ به، أم لا يُشترط وهو المُعْتَمَدُ، كما قال الدردير.

ثالثًا: هل يُشترط إقامة الصلوات الخمس به، أم لا يُشترط، بل تصح ولو بُنِيَ على أن لا تُقام به إلا الجمعة، أو تعطلت إمامة الصلوات الخمس، قال الدردير: «إن القول بصحتها هو المُعْتَمَدُ». قال خليل في ذلك: «وفي اشتراط سَقْفِهِ، وَقَصْدُ تَأْيِيدِهَا بِهِ، وَإِقَامَةُ الْخُمْسِ: تَرَدَّدٌ»، وقد رأينا أنَّ المُعْتَمَدَ صِحَّتُهَا فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ، كما حكاها الدردير⁽³⁾.

والقول بعدم الصَّحَّةِ - فِي الَّذِي بُنِيَ لِلْجُمُعَةِ فَقَطْ، أَوْ بُنِيَ لَهَا وَلِغَيْرِهَا وَتَعَطَّلَ فِيهِ غَيْرُهَا، وَلَوْ لَعُذْرٍ - ذَكَرَهُ ابْنُ بَشِيرٍ، وَسَكَتَ عَنْهُ غَيْرُهُ، قَالَ الدُّسُوقِيُّ: «لَوْ كَانَ شَرْطًا

(1) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(2) أي هل يُشترط في الموضع الذي ابْتَدَأَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ، أَوْ نُقِلَتْ إِلَيْهِ، الْعِزْمُ عَلَى إِيقَاعِ الْجُمُعَةِ فِيهِ عَلَى التَّأْيِيدِ أَمْ لَا؟

(3) الشرح الكبير، ج 1/ ص 375.

لَنَبِّهُوا عَلَيْهِ»⁽¹⁾، ولهذا قال الدردير: «إِنَّ عدم الاشتراط هو الْمُعْتَمَد». والله أعلم.

إمام ينتقل إلى قرية لِيُصَلِّي الجمعة بالناس

السؤال:

أولاً: يوجد إمامٌ راتبٌ، يعمل بمسجد في هذه الناحية، وهو يقطن على بُعد 154 كلم من مكان العمل، ولكنه يأتي إلى المسجد كلَّ 15 يوماً، أي في صبيحة يوم الجمعة، ويصلي الجمعة بالناس، ويعود في ذلك اليوم إلى بيته، فهل تصحَّ جمعته أم لا؟ وهل تجوز إمامة من كلفه هذا الإمام المتغيَّب أم لا؟

ثانياً: هل تصحَّ إمامة الشاب الأعزب، والرجل المطلق أم لا؟

سائل مُسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: المسافر لا تجب عليه الجمعة، وتصحَّ منه إن صلاها مأموماً، ولكن لا تصحَّ إمامته الجمعة للمقيمين، إلا إذا كان هو الإمام الأعظم (رئيس الدولة)، أو كان قد نوى إقامة أربعة أيام فأكثر، فإنها تجب عليه تبعاً للمستوطنين، وتصحَّ إمامته حينئذ، ويُعتبر مقيماً بالبلدة إذا كان له بها دارٌ وأهلٌ، ولو كانت له إقامة في بلد آخر.

أمّا مَنْ كان - كما وصفتُم - تبعُد دار إقامته بِمِثْلِ هذا المسافة - 154 كلم - وهي ضعف المسافة التي تُقَصَّر فيها الصلاة، ولم يكن ببلد الجمعة دارٌ ولا أهلٌ، فإنه مسافر، فإن نوى الإقامة عندكم مدّة أربعة أيام فأكثر، وجبت عليه الجمعة، وصحّت إمامته،

(1) حاشية الدسوقي. ج 1/ ص 375.

أما إذا كان يأتي صباح يوم الجمعة ليُصلِّيها، ثم يرتحل في المساء، فالصلاة باطلة، بل صرَّح العلماء أنَّ المسافر إذا نَوَى إقامة أربعة أيام لأجل أن يُصلِّي إمامًا بالناس لم تَصِحَّ صلاته.

قال الشيخ خليل رحمه الله في المختصر، وهو يَذكر شروط الجمعة: «بإمامٍ مُقيمٍ، إلَّا الخليفةَ يَمُرُّ بقريةٍ جمعةٍ ولا تجب عليه»⁽¹⁾. وقال الدردير في شرحه لهذه الفقرة: «إمامٍ مُقيمٍ بالبلد إقامةً تَقْطَعُ حُكْمَ السفر، ولو لم يكن من أهل البلد، فيَصِحُّ أن يُؤمَّهُم مسافرٌ نَوَى إقامة أربعة أيام، لغير قَصْدِ الخطبة، ولو سافر بعد الصلاة»⁽²⁾. قال الدسوقي تعليقًا على هذا: «لو نَوَى الإقامة لأجلها، فلا تَصِحُّ إمامته، مُعاملةً له بنقيض مقصوده»⁽³⁾.

وقوله: «ولو سافر بعدها»، يريد إذا نَوَى الإقامة أربعة أيام، ولكنه لم يُتِمَّها لشيءٍ عَرَضَ له، فصلاته التي صلاتها صحيحة.

وأما الخليفة - وهو الإمام الأعظم (رئيس الدولة) - أو نائبه في الحُكْم والصلاة، فإنَّ له أن يُصلِّي الجمعة إمامًا بقريةٍ جمعةٍ نَزَلَ بها قبل الصلاة، أو عند الصلاة، ولو لم تكن واجبة عليه؛ لأنه وَلِيُّ الأمر.

وقد تبيَّن ممَّا تقدَّم، أنَّ إمامكم - إن صَحَّ ما جاء في رسالتكم - لا تَصِحُّ إمامته بِجمعةٍ عندكم إن لم يكن له دارٌ بها وأهلٌ فيكم، والواجب على أهل قريبتكم أن يجعلوا لهذا الإمام سُكنى بينهم يُقيم بها، فإن أبى فليرفعوا أمرهم إلى المسؤولين ليعيَّنوا لهم إمامًا تتوفر فيه جميع الشروط التي منها - في الجمعة - الإقامة.

ثانيًا: تجوز إمامة هذا المُستخلف، وتَصِحُّ الصلاة إذا كانت قد توفرت فيه بقية

(1) مختصر خليل، ص 46.

(2) الشرح الكبير، ج 1/ ص 377.

(3) حاشية الدسوقي، ج 1/ ص 377.

الشروط الأخرى، بل هو - في الحقيقة - الإمام الراتب؛ لأنه مُلَازِمٌ للمسجد، حيث يجتمع الناس إليه، وهو الذي تَصِحُّ الجمعة وراءه، ما دام مُقيماً.

ثالثاً: تَصِحُّ إمامة الأعزب، سواء كان شاباً لمَّا يَتَزَوَّج، أو كان قد تَزَوَّج وطلَّق، أو كان أرملاً قد ماتت زوجته، بشرط أن تتوفر فيه شروط الإمام، ومنها:

1- الإسلام: فلا تَصِحُّ إمامة كافرٍ أو زنديقٍ مُلحدٍ.

2- الذُكُورَة: فلا تَصِحُّ إمامة امرأةٍ للرجال أو النساء.

3- العقل: فلا تَصِحُّ إمامة مجنونٍ أو سكرانٍ.

4- البلوغ: فلا تَصِحُّ إمامة صبيٍّ، لمَّا يَبْلُغُ الحُلُمَ، في فَرَضٍ للبالغين، وتَصِحُّ لِمثله [إذ لا يفرض عليهم - للبالغين -⁽¹⁾، وفي نَقْلِ غيرهم.

5- القدرة على الإتيان بالأركان، فلا تَصِحُّ إمامة مَنْ لا يَسْتَطِيع قراءة الفاتحة، ولا مَنْ لا يَسْتَطِيع الركوع أو السجود أو القيام، فإذا كان عاجزاً عن القيام فلا يُصَلِّي إماماً بالقائمين، ويَصِحُّ أن يُصَلِّي بالعاجزين عن القيام أمثاله.

6- أن لا يكون فاسقاً، هذا الشرط ذكره الشيخ خليل، وقال شُراحه: المُعْتَمَدُ أن الفاسق بالجارحة، مثل الزاني وشارب الخمر - إذا لم يكن سكراناً وقت الصلاة - والسارق، تَصِحُّ إمامتهم، يعني الصلاة وراءهم، فإذا كان فاسقاً بالاعتقاد، مثل الباطنية، والذين يَسُبُّون الصحابة، أو كان فِسْقُهُ يَتَعَلَّقُ بالصلاة، كَمَنْ ثَبَّتَ عليه أنه صَلَّى - ولو مرة

(1) ما بين معقوفين وَرَدَ هكذا في النسخة المطبوعة. وفيه بعض غموض، وحاصلُ فقه المسألة كما في حاشية الدسوقي (ج 1/ ص 329): «أنَّ الصبي إذا صَلَّى، فإنه لا يَتَوَرَّى فَرَضاً ولا تَفْلاً، وله أن يَتَوَرَّى النفل، فإن تَوَرَّى الفَرَضَ، فهل تَبْطُلُ صلاتُهُ - لأنه مُتْلَعَبٌ، إذ لا فَرَضَ عليه - أو لا تَبْطُلُ؟ في ذلك روايتان، والظاهر منها الثاني. هذا في صلاته نفسه، وأما إن اقتدى به واحدٌ، فصلاةُ ذلك المقتدي به باطلة على الإطلاق، إذا أُمِّ في فرضٍ، فإن أُمَّ في النفل صَحَّت الصلاة، وإن لم تَجْزِ ابتداءً على المشهور، وقيل بجواز إمامته في النافلة، وكلُّ هذا إذا كان المُوْتَمُّ به بالغاً، وأما إمامته لِمثله فجائزةٌ، ولو في فَرَضٍ».

- بغير وضوء، أو كَمَن يُرائي بصلاته، فلا تَصِحَّ.

7- أَلَا يَلْحَنُ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ.

8- وَيُزَادُ فِي الْجُمُعَةِ: الْحَرِيَّةُ، وَالْإِقَامَةُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

1978 / 05 / 22 م

السؤال:

إمام جمعة، موظف بمسجد في مدينة تبعد عن قريتنا حوالي 136 كلم، وظروفه العائلية لا تسمح له بالإقامة في مكان العمل، ويوجد بنفس المسجد موظف لباقي الصلوات، لذا لا يحضر الإمام الخطيب إلا يوم الجمعة، وهو ينوي الاستمرار دائماً في العمل، ويقيم في مكان العمل طيلة المواسم الدينية (رمضان)، وقد رأينا في الكتب الفقهية، أن الإمام المسافر يُشترط فيه نية الإقامة أربعة أيام، ونرجو من سيادتكم بعض الأدلة على هذا الحكم: آيات أو أحاديث نبوية.

ملاحظة: لقد كان حُكم الفقهاء في هذا الموضوع في عصور سالفة، كانت تُستعمل فيها الحيوانات في السفر، تستغرق أربعة أيام في قطع مسافة 100 كلم وبِمَشَقَّةٍ، أما في عصرنا فقد أصبحت هذه المسافة تُقطع في ظرف ساعتين فقط، فهل يتماشى هذا الحكم مع كلِّ من العصرين؟

سلطان. ع (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: المسافر لا تجب عليه الجمعة، وتَصِحُّ منه إن تَطَوَّع بصلاتها مأموماً، ولكن لا تَصِحُّ منه إماماً، فإنها فريضة على المقيمين، تَطَوَّعُ منه، فاختلَّفت الحال.

وَيُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ اثْنَانِ مِنَ الْمَسَافِرِينَ تَصِيحُ إِمَامَتُهُمْ:

الأول: الإمام الأعظم (رئيس الدولة)، أو نائبه في الحكم والصلاة.

والثاني: مسافرٌ حلَّ ببلدة، ونوى أن يقيم بها أربعة أيام فأكثر، فإنه تجب عليه الجمعة - تبعًا للمستوطنين - وتصح إمامته لهم.

ويعتبر مقيمًا بالبلدة إذا كان له بها دارٌ وأهلٌ، ولو كانت له إقامة أخرى ببلدة أخرى له فيها دارٌ وأهلٌ، وأمّا إن كان مقيمًا على بعد نحو 136 كلم، كما جاء في السؤال، وليس له في هذه المدينة أهل ولا سكن، وإنما يأتي يوم الجمعة ليؤمّ الناس في صلاتها، فإنّ صلاته لا تصحّ، ويجب عليه وعليهم إعادتها ظهرًا.

قال الشيخ خليل بن إسحاق رحمه الله في المختصر، وهو يتكلّم عن الشروط التي بها تصحّ الجمعة: «بإمامٍ مُقيمٍ، إلّا الخليفةَ يَمُرُّ بقريةٍ جمعةٍ ولا تجب عليه». شرح الدردير قوله هذا بما نصّه: «إمامٍ مُقيمٍ بالبلد، إقامةً تقطع حكمَ السفر، ولو لم يكن من أهل البلد، فيصحّ أن يؤمّهم مسافرٌ نوى إقامة أربعة أيام، لغير قصد الخطبة، ولو سافر بعد الصلاة، وكذا خارجٌ عن قريتها بكفرسخٍ لوجوبها عليه... بخلاف الخارج بأكثر من كفرسخ...».

فقوله: «ولو سافر بعد الصلاة»، معناه: لو نوى المسافر أن يقيم ببلدة أربعة أيام، فصلّى بهم الجمعة إمامًا، ثم عرّضت له ضرورةٌ سافر لأجلها قبل انقضاء الأيام الأربعة، فصلّاه صحيحة ولا خرج، وعكس ذلك لو أقام أربعة أيام بقصد أن يصلّي بهم إمامًا بطلت صلاته، كما احترز الدردير بقوله: «لغير قصد الخطبة»، قال الدسوقي: تعليقًا على هذا: «لو نوى الإقامة لأجلها، فلا تصحّ إمامته، مُعاملةً له بنقيض مقصوده».

وفي هذا النصّ أنه إن كان مُقيمًا خارج البلد، بمقدار أكثر من فرسخ، لم تجب عليه الجمعة، فلا تصحّ إمامته، إلّا أن ينوي إقامة أربعة أيام بالبلدة. والفرسخ ثلاثة أميال

(نحو 5 كلم)، وتقديرهم هذه المسافة مأخوذ من عمل الصحابة، إذ كان يأتي الجمعة من كان ساكنًا بالعالية، وهي على فَرَسَخٍ من المدينة.

ثانيًا: وهذه الأحكام في الجمعة مستنبطة من الكتاب، أو من السنّة القولية أو العملية، وليست مَقُولَةً بالرأي والهوى من الأئمة. وقد ثَبَتَ أَنَّ النبي ﷺ لم يُصَلِّ الجمعة إلّا حاضراً، وبالمسجد، وفي جماعة، فاستنبط العلماء من ذلك شروط صحّة ووجوب الجمعة، ومن هنا اشتراطوا الجماعة، والإقامة، والمسجد.

وكذلك السفر الذي أباح الله فيه الفطر في رمضان، وقَصُر الصلاة الرباعية، لم يَقُل العلماء في تحديده بِمُجَرَّد رأيهم وهوامهم، بل استند كل قائل منهم إلى مُسْتَنَدٍ من السنّة، ومن أقوال وأعمال السَّلَف الصالح، الذين هم أَدْرَى الناس بِمَقاصد الشريعة وفهمها، ومسافة القَصْر عند المالكية 48 ميلاً، وذلك يُقارب 80 كلم، ومثُل هذه المسافة - حتى اليوم - تُعْتَبَر في العُرْف سفرًا، فلا يُحَاوِل في ذلك مُنْصِفٌ، فَمَنْ قَطَعَهَا فهو مسافر، سواء كان راكبًا، أو راجلاً، أو سيارًا، أو قطارًا، أو طائرة، أو صاروخًا...

والخلاصة: أنّ إمامة مثل هذا الإمام لا تَصِحُّ؛ لأنه غير مقيم ببلدة المُصَلِّين لها، وسواء كان لا يَصِحُّ ذلك لضرورة عارضة، أو كان لغير ضرورة، والسبب في ذلك أنها لا تجب عليه ما دام مسافرًا، وهو دائميًا مسافرٌ لا يُقيم ببلدة الجمعة، فليُصَلِّ بهم خليفته، أو يَنْتَقِل لِمَسْكَن فيها، هذا حُكْم الفقهاء.

سنة 1978م

السؤال:

ما حُكْم رجل ينتقل يوم الجمعة من موطنه إلى قرية تبعد عن موطنه (مدينته) بـ 7 كلم، ليخطب خطبة الجمعة، ويؤمّ الناس؟ هل تبطل صلاته وصلاة من معه؟ وهل تدخل إقامة الإمام في مثل هذه المسألة أم لا؟

م. ميلود (قائلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أقول - والله أعلم - أن هذا الإمام تصحَّ إمامته الناس في المسجد الذي يؤمُّهم فيه، ويتنقل من داره إليه؛ المسافة بين دار الإقامة وبين هذا المسجد يسيرة، لا تبلغ فرسخين، بل هي أقل من تلك، ويستطيع أن يقطعها في السيارة في بضع دقائق، ولا حرج عليه، وقد جرى العمل بتعدد الجمعة في مثل هذه المسافة منذ قرون.

19/09/1985م

السؤال:

رجلٌ مسلم فاضل، كلفته مُفتشية الشؤون الدينية بإمامة الناس يوم الجمعة، تتوفر فيه شروط الإمامة، لكنه يُقيم بمدينة (القليلة)، التي تبعد عن مدينة (حجوط) التي تقام بها صلاة الجمعة بـ 37 كلم، ويمكن أن ينتقل إليها يوم الجمعة دون صعوبة، وفي دقائق معدودة، والنقل مضمون، والضرورة إليه قائمة، لتعذر غيره.

ب. عبادلي (تيازة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

مثل هذا الرجل الذي تتوفر فيه جميع شروط الإمامة، تصحَّ إمامته في مثل هذه القرية؛ لأن إقامته في قرية قريبة، ويستطيع أن يصل بجهد يسير، ومسافة 37 كلم هيئة، يمكن أن يصل إليها في دقائق معدودة، ولو ذهب إليها راجلاً لوصل إليها في مدة يسيرة.

جوان 1988م

تأخير صلاة الظهر والجمعة

السؤال:

هذا جواب سؤال من (تمنراست)، على عادة لهم في تأخير صلاة الظهر والجمعة، وإكثارهم من التيمم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: الوقت الموسع للظهر يبتدئ من الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله. قال خليل في المختصر: «الوقت المختار للظهر: من زوال الشمس لآخر القامة، بغير ظل الزوال، وهو أول وقت العصر»⁽¹⁾.

وابتداء الزوال يكون: إذا مالت الشمس لجانب المغرب، وأخذ الفيء (الظل) في الزيادة لجهة المشرق. ويستمر الوقت متسعاً مختاراً حتى يصير ظل كل شيء مثله، بعد إسقاط ظل الزوال.

وبيانه أن ظل الإنسان يكون في الصباح جهة المغرب أخذاً في النقصان، فإذا صارت الشمس في كبد السماء توقف عن النقصان، فإذا مالت نحو المغرب أخذ في الزيادة، وذلك هو ابتداء الزوال. وآخر هذا الوقت المتسع هو أن يصير ظل كل شيء مثله، بعد طرح ما كان تبقى من الظل عندما كانت الشمس في كبد السماء. فإذا أردنا معرفة دخول وقت العصر قسنا هذا الظل. وقامة الإنسان هي سبعة أقدام، يقدم نفسه، أو أربعة أذرع بذراعه.

(1) مختصر خليل. ص 22.

ثانيًا: لا خلاف بين العلماء - من سائر المذاهب الإسلامية - أن مَنْ صَلَّى في أول الوقت المختار، وَمَنْ صَلَّى في وسطه، وَمَنْ صَلَّى في آخره، فقد أحسن وأصاب، ولا لوم عليه؛ لأن جبريل قد صَلَّى بالنبِيِّ - يُعَلِّمُهُ أوقات الصلوات - في أول الوقت المختار، وفي آخره، ولكن الخلاف بينهما في أيهما أفضل؟ أول الوقت أو آخره؟

ومذهب مالك أن الأفضل للقدَّ أول الوقت، ويُستحب تأخير الصلاة عن أول الوقت قليلًا في مساجد الجماعات، وقال الشافعي أول الوقت أفضل، إلا في شدة الحر، وهذا القول مروى عن مالك، لقوله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»⁽¹⁾.

ثالثًا: اعتاد أهل تونس - من المالكية، وهم الأغلبية الساحقة - أن يؤخروا صلاة الظهر كل يوم، وصلاة الجمعة عن أول وقتها، حتى لا يبقى لصلاة العصر سوى نحو 20 دقيقة أو أقل، ثم يُصلُّون الظهر أو الجمعة، ثم يبقى المصلُّون قليلًا، حتى يُصلُّوا العصر في أول وقتها، وهكذا يفعلون في جامع الزيتونة، وفي جامع عقبة بالقبروان، وفي غيرها، ولا شك أنهم توارثوا هذه العادة منذ القديم، وكانت مساجد تونس - وخصوصًا جامع الزيتونة، وجامع عقبة - زاخرة بالعلماء الأعلام، ولم يُنكروا عليهم، وفيهم قُدوة؛ لأن مَنْ يرى التقديم يراه مُستحبًا فقط، وقد تكون المصلحة في التأخير، يتجنب الحر، أو يتمكن أهل الأسواق من تحصيل فضيلة الجماعة في الوقتين معًا.

رابعًا: لا حرج على أهل (تمراست) وولايتها إن أخروا صلاة الظهر أو الجمعة إلى آخر وقتها؛ لأن تلك المنطقة تشتد فيها الحرارة في أغلب أيام السنة، وقد جاء الأمر بالتأخير عن صاحب الشريعة عند اشتداد الحر، فلا ينبغي إخراجهم وإجبارهم على ترك شيء ألقوه، إلى فعل مُستحب، فإن المُستحب الأفضل يُثاب على فعله، ولا يُعاقب

(1) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، حديث (533)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

على تركه. ولا بُدَّ أَنْ فقهاءهم يعرفون من أحوالهم ما جعلهم يرون المصلحة في هذا التأخير، ولكن ينبغي المحافظة على إيقاع الصلاة في الوقت المختار، وقد تقدّم بيانه، ويمكن معرفته من الجداول المُعدّة من الوزارة، حسب فصول السنة.

خامساً: إنّ الواجب على الدعاة والأئمة أن يدعوا إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن يُعلّموا مثل هؤلاء الناس أوقات الصلوات، والأفضل منها، حسبما ذكره علماؤنا استنباطاً من السنّة القولية والعملية في كتب: الموطأ، والرسالة، والمختصر، وابن عاشر، وشراحها، كما ينبغي أن يُعلّموا أن التيمّم - وليس الوضوء - بالحجارة رخصة، يُقتصر فيها على محلّ الضرورة، وفي الضرورة يُدَيّن المسلم، ويؤكّل إلى ضميره، وليُعلم أن من خادع الله خُديع. وفقنا الله خُديع. وفقنا الله إلى ما يُحبّه ويرضاه. والسلام.

السؤال:

أجبتُمونا عن تأخير صلاة الظهر إلى ثلث القامة، ونراكم أخرتُم الوقت إلى ثلث القامة في الظهر، ولم تؤخّروا العصر، ما الحكمة من ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أخرنا صلاة الظهر عن الزوال؛ لأن رسول الله ﷺ أخرها⁽¹⁾، وعمر بن الخطاب أمر بتأخيرها، وكتب بذلك إلى عمّاله أن يؤخّروها حتى ثلث القامة⁽²⁾، ولهذا فإن المسلمين يؤخّرونها عن الزوال بقدر الثلث من القامة، ولو قدّموها فصلّوها عند

(1) عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: «أذن مؤذنُ النَّبِيِّ ﷺ للظُّهر، فقال: "أبرِذْ أبرد" أو قال: "انتظر انتظر"، وقال: "مِدةُ الحرِّ من فيح جهنّم، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة"، حتى رأينا فيء التَّلَوّ، أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، حديث (535).

(2) عن نافع مولى عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عمّاله: «... أن صلّوا الظُّهر، إذا كانَ النَّفْيُ ذِراعاً، إلى أن يكونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ...»، أخرجه مالك في الموطأ (ج 1/ ص 6).

الزوال، فإنها صحيحة، كما أنهم لو أخروها إلى آخر الوقت لكانت صحيحة أيضًا.

وأما العصر فإنها أيضًا صحيحة إذا صَلَّيت في أول الوقت أو في آخره أو في وسطه، وهكذا سائر الصلوات، المهم أن تكون الصلاة في الوقت المحدد لها من الشارع، فإن فات الوقت وانقضى، وجب على مَنْ لم يُصَلِّ أن يَقْضِيَهَا ولو مرَّ خمسون سنة على فواتها، وويلٌ لِمَنْ لم يَقْضِ فوائته.

1994 / 09 / 20 م

هل تسقط صلاة الجمعة في يوم العيد؟

السؤال:

ما حكم صلاة الجمعة في يوم العيد؟ هل تسقط أو لا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

كَلَّا، لَا تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةِ الْعِيدِ، إِنْ صَادَفَ وَقْعَ الْعِيدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَدُونَةِ، فَقَدْ جَاءَ فِيهَا أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ سَأَلَ: «مَا قَوْلُ مَالِكٍ إِذَا اجْتَمَعَ الْأَضْحَى وَالْجُمُعَةُ، أَوِ الْفَطْرُ وَالْجُمُعَةُ، فَصَلَّى رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ الْعِيدَ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ لَا يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ، هَلْ يَضَعُ ذَلِكَ عَنْهُ شُهُودُهُ صَلَاةَ الْعِيدِ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ إِتْيَانِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: لَا، كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: لَا يَضَعُ ذَلِكَ عَنْهُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ إِتْيَانِ الْجُمُعَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَتْلُغْنِي أَنْ أَحَدًا أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي إِلَّا عُثْمَانُ. وَلَمْ يَكُنْ مَالِكٌ يَرَى الَّذِي فَعَلَ عُثْمَانُ، وَكَانَ يَرَى: أَنَّ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، لَا يَضَعُهَا عَنْهُ إِذْنُ الْإِمَامِ، وَإِنْ شَهِدَ مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ عِيدًا»⁽¹⁾.

(1) المدونة. ج 1/ ص 233 - 234.

وقال قومٌ إنّ صلاة العيد يوم الجمعة، وحضورها مع الإمام، تُسقط وجوب السَّعي إلى الجمعة على أهل العوالي، والأصل في قولهم هذا ما رواه مالك في الموطأ: أنّ عثمان رضي الله عنه صَلَّى العيد ثم انصرف، فخطب الناس وقال: «إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ فَلْيَنْتَظِرْهَا، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ».

وقد اختار مالك خلاف ما يُستفاد من إذن عثمان، من سقوط وجوب السَّعي إذا اجتمعاً، قال الباقي في شرح الموطأ: «دليلٌ هذا القول، أنّ السَّعي إلى الجمعة واجب بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]، ولم يُخصَّ عيداً من غيره، فوجب أن يُحمّل على عُمومه، إلّا ما خصَّه الدليل، ومن جهة المعنى، أنّ الفرائض ليس للأئمة الإذن في تركها، وإنّما ذلك بحسب العذر، فمتى أسقطها العذر سقطت، ولم يكن للإمام المطالبة بها، وإن ثبتت لعدم العذر، لم يكن للإمام إسقاطها»⁽¹⁾.

ويذهب الجواز - كما قال الباقي⁽²⁾ - قال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهما، أخذاً بحديث عثمان في الموطأ.

والعوالي من ضواحي المدينة، أبعدّها عن المدينة لا يتجاوز ثلاثة أميال، فمن الواجب عليهم السَّعي إلى الجمعة، فذلك دليلٌ على أنّ الإذن لهم في التخلف عنها - عند من أخذ به - مُسقطٌ لوجوبها، وهذا ما لا يراه مالك.

(1) المتفق شرح الموطأ. ج 1/ ص 317.

(2) قال الباقي في المتفق (ج 1/ ص 317): «اختلف الناس في جواز ذلك، فروى ابن القاسم عن مالك أنّ ذلك غير جائز، وأنّ الجمعة تلزمهم على كلّ حال، وروى ابن وهب ومطرف وابن الماجشون عن مالك أنّ ذلك جائز، والصواب أنّ يأذن فيه الإمام كما أذن عثمان، وأنكروا رواية ابن القاسم، وبذلك قال أبو حنيفة والشافعي».

حكم اللغو عند شروع الإمام في خطبة الجمعة

السؤال:

أطلب منكم أن توضحوا لنا ما يفعله كثير من الناس يوم الجمعة، إذ يروون حديثاً قبل شروع الإمام في الخطبة - دائماً - وهو: عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ».

فهل ذلك سنة أم واجب، أم بدعة؟

ع. شارف (مستغانم)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: صلاة الجمعة من أجل العبادات وأفضل الطاعات، والقعود عنها من المنكرات، يجتمع المسلمون يوم الجمعة للصلاة في المسجد الجامع، يؤمهم إمام واحد، يُصلي بهم، ويعظهم ويُرشدهم، ويُبصّرهم بشؤون دينهم ودنياهم وآخرتهم، ولهذا فُرضت فيها الخطبة، لا تصح صلاتها بدونها، وهذه الخطبة قائمة مقام ركعتين من صلاة الظهر، فهي جزء منها، ولهذا كان من الواجب على كل مُصل أن يُنصت إليها، وأن لا يتحوّل بقول أو فعل دون سماع غيره لها، وكل قول أو فعل أدّى لعدم سماعه أو عدم سماع غيره، فهو باطل ومعصية، سَمَاهُ الشارع لغواً.

ثانياً: اللغو كما فسره العلماء: الباطل، قال الحسن البصري: «اللغو المعاصي كلها»⁽¹⁾.

(1) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 105.

وقال الشوكاني: «اللغو كل ساقطٍ من قولٍ أو فعلٍ»⁽¹⁾. وقال الباجي في لغو الحديث: «هو رديءُ الكلام، وما لا خيرَ فيه»⁽²⁾. وقال الزخشري: «اللغو فُضُول الكلام، وما لا طائل تحته»⁽³⁾.

وليس اللغو - قولاً أو فعلاً - من شأن المؤمنين، فإنهم مأمورون بالإعراض عنه، وعن سماعه، وعن اللاغين، فضلاً عن أن يقولوه أو يعملوه، وإنما اللغو وعمله من شأن الجاهلين، قال تعالى في صفة المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: 3]، وقال في صفة عباد الرحمن: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: 72]، وقال في صفة من آمنوا برسالة محمد، واهتدوا بالقرآن من أهل الكتاب، فتصدى لهم المشركون، يُسمعونهم هُجْرَ القول: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِي الْجَهْلِيلَ﴾ [القصص: 55]، وقال الله سبحانه يُؤدَّب نبيُّه الذي أحسن تأديبه: ﴿خُذِ اللَّغْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199].

ثالثاً: صحَّ في الحديث الذي رواه مالك في الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ لَغَوْتَ». فهذا الحديث من أصحِّ الأحاديث، رواه مالك بسلسلة ذهبية، ورواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد بن حنبل، كلُّهم عن أبي هريرة.

ولا شك أن الكلام حال الخطبة معصية، لوجوب الإنصات وحُرمة الكلام، قال الداودي: «تَرْكُ اللَّغْوِ وَرَفْتُ التَّكَلُّمِ، وَالْإِنْصَاتُ لِلخُطْبَةِ، وَاجِبٌ عَلَى مَنْ شَهِدَهَا،

(1) تفسير الشوكاني (فتح القدير). ج 4/ ص 103.

(2) المتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 188.

(3) الكشف. ج 3/ ص 27.

سَمِعَهَا أَوْ لَمْ يَسْمَعْهَا، قَالَه مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ»⁽¹⁾.

وَالنَّهْيُ عَنْ تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَعَنْ فِعْلِ الْحَرَامِ، مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَكِنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ - وَقْتُ الْخُطْبَةِ - يَكُونُ مُتَكَرِّرًا؛ لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ كَلَامٌ يَحْوُلُ دُونَ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ. فَيَبِينُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِأَيِّ كَلَامٍ وَقْتُ الْخُطْبَةِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ أَمْرًا بِسَمَاعِهَا، وَنَهْيًا عَنِ الْحِيلُولَةِ دُونَ سَمَاعِهَا، فَأَوَّلَى وَأُخْرَى إِذَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَهَذَا تَحْذِيرٌ شَدِيدٌ يَجِبُ أَنْ يَتَنَبَّهُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

رَابِعًا: الْحَدِيثُ السَّابِقُ هُوَ الَّذِي اعْتَادَ أَسْلَافُنَا أَنْ يَرُؤُوهُ أَمَامَ أُمَّةِ الْجُمُعَةِ فِي وَطَنِنَا، بَعْدَ اعْتِلَاثِهِمُ الْمَنَابِرَ، وَقَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْخُطْبَةِ، تَنْبِيْهًا لِلْمُصَلِّينَ وَتَذْكِيرًا، حَتَّى لَا يُبْطِلُوا جُمُعَتَهُمْ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ فِي سَوَالِكُمْ، فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُصِّه: «مَنْ مَسَّ الْخُصْيَ فَقَدْ لَغَا». وَقَدْ خَرَّجَهُ مِنَ الْأَثْمَةِ: ابْنُ مَاجَهٍ بِطَرِيقٍ حَسَنٍ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ فَسَّرَ الْمَنَاوِيُّ مَسَّ الْخُصَا بِتَسْوِيَةِ الْأَرْضِ لِلسُّجُودِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْجُدُونَ عَلَيْهَا، قَالَ: «وَقِيلَ هُوَ تَقْلِيْبُ الشُّبْحَةِ وَعَدُّهَا»⁽²⁾، وَإِنَّمَا مَرَضَ هَذَا الْقَوْلُ بِـ (قِيلَ)؛ لِأَنَّ الشُّبْحَةَ لَمْ تَكُنْ مُسْتَعْمَلَةً عِنْدَ الصَّحَابَةِ.

وَالْمَفْهُومُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ، أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ يَشْغُلُ الْمُصَلِّيَّ وَيُلْهِمُهُ لَغْوٌ، يُنْهَى عَنْ ارْتِكَابِهِ، قَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ: «لَغَا، أَيَّ وَقَعَ فِي بَاطِلٍ مَذْمُومٍ، أَوْ فِعْلٍ مَا لَا يَعْنِيهِ وَلَا يَلِيْقُ بِهِ، فَيُكْرَهُ مَسُّ الْخُصَا وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّعْبِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَالْخِطْبَةِ، بِهَذَا حَالُ الْخُطْبَةِ، بَلْ يُقْبَلُ بِقَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ عَلَيْهَا»⁽³⁾.

(1) انظر: الباجي. المتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 188.

(2) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ ص 228.

(3) فيض القدير. ج 6/ ص 228.

وإذا كان اللغو باطلاً، فإن تركه من الواجب، وفعله من المحرم، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وجمهور علماء الأمصار في الكلام أثناء الخطبة، وأما الشافعي فروي عنه قولان: أحدهما بالحرمة إذا كان يسمع الخطبة، والآخر بالكراهة، وإليه أشار المناوي بقوله: «يكره مس الحصى وغيره من أنواع اللعب».

خامساً: لم يرد في الحديث الأول: «إِذَا قُلْتَ...»، ولا في الحديث الثاني: «مَنْ مَسَّ...» الزيادة التي نصّها: «وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ»، وإنما جاء بمعنى هذه الزيادة في حديث عليّ كرم الله وجهه، وقد رواه أحمد بن حنبل مرفوعاً، ونصّه: «... وَمَنْ قَالَ: صَبْ، فَقَدْ تَكَلَّمَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا جُمُعَةَ لَهُ»، كما وردت في حديث عبد الله بن عمرو المرفوع، ونصّه: «... وَمَنْ لَغَا، وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا»، أخرجه أبو داود وابن خزيمة، وفسره ابن وهب - وهو من روايته - بقوله: «معناه أجزأت عنه الصلاة، وحُرِّمَ فضيلة الجمعة»⁽¹⁾.

سادساً: وقت وجوب الإنصات وحرمة الكلام، يبتدئ من وقت شروع الإمام في الخطبة الأولى، ولا ينتهي إلا بانتهاؤه من الخطبة الثانية، كما نصّ عليه الباجي في شرح الموطأ، وأما الأعمال فتمتنع ابتداءً من خروج الإمام وجلوسه على المنبر. روى مالك في الموطأ: «أَتَاهُمْ كَانُوا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُصَلُّونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ، فَإِذَا خَرَجَ عُمَرُ وَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ - قَالَ ثَعْلَبَةُ -: جَلَسْنَا نَتَحَدَّثُ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ، وَقَامَ عُمَرُ يَخْطُبُ، أَنْصَتْنَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مِنَّا أَحَدٌ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَخُرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَكَلَامُهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ».

ومذهب أبي حنيفة أنّ الإنصات يبتدئ من قعود الإمام على المنبر وقبل أن يشرع في الخطبة، قال الباجي: «لم يوجد ما يُصغى له، ولم يلزم بعد حُكْمِ الإنصات للخطبة، فلا

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 2/ 414.

معنى له⁽¹⁾. وأما بين الخطبتين، فإنَّ حُكم الإنصات قد ابتدأ ولزم.

وهذا الحديث يستدلُّ المالكية ومَن يَمنع الصلاة عند صعود المنبر ولو كانت تحية المسجد، ولغيرهم أحاديث صحيحة في الأمر بها.

سابعاً: إذا كان هذا الفعل - وهو رواية هذا الحديث الذي يُذكر المسلمين بوجوب الإنصات لخطبة الإمام، ويُحذِّرهم من اللغو الذي يُحِبُّ أَعْمَالُهم - إذا كان من فعل الإمام وقوله، فلا غُبار عليه، فهو سُنَّة قد سَنَّها أحدُ الخلفاء الراشدين، الذين أُمِرنا بِاتِّبَاعِ سُنَّتِهِمْ، وهو عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد جاء في الموطأ أنه: «كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ - قُلْ مَا يَدْعُ ذَلِكَ - إِذَا خَطَبَ: إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَاسْتَمِعُوا وَأَنْصِتُوا». قال الباجي في شَرْحه: «وَمُثَابَرَةُ عثمان رضي الله عنه في خُطْبَتِهِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِنْصَاتِ عِنْدَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ تَأَكُّدِ ذَلِكَ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مَنْ سَمِعَهُ مَن لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ»⁽²⁾.

فَمَنْ وَاطَّبَ عَلَى تَذْكِيرِ الْمُسْلِمِينَ بِوَجوبِ الْإِنْصَاتِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، فَقَدْ اتَّبَعَ سُنَّةَ عثمان رضي الله عنه، واقتدى بِسُنَّةٍ حَسَنَةٍ، وإذا كان عثمان يُذَكِّرُ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ، وَيُعَلِّمُهُمْ هَذَا مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِم بِالنُّبُوَّةِ، فَإِنَّ غَيْرَهُمْ أَوْلَى بِهَذَا التَّذْكِيرِ.

وأما إذا قام بهذا التذكير غير الإمام - مثال المؤذن والقيِّم - فلا أرى به بأساً؛ لأنه من القول المعروف، إذ هو رواية لحديث رسول الله ﷺ، يُذَكِّرُ الْمُسْلِمِينَ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَيُحذِّرُهُمْ مِنْ أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُهُمْ وَأَجْرُهُمْ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَمَا دَامَ قَدْ تَكَلَّمَ بِهِ قَبْلَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي إِقَاءِ خُطْبَتِهِ، وَيَاذَنَهُ وَحُضُورَهُ، فَلَا غُبار عَلَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ السَّكُوتَ الْوَاجِبَ وَالْإِنْصَاتَ الْمَطْلُوبَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُصَلِّينَ، إِنَّمَا يَبْتَدِئُ مِنْ وَقْتِ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي الْخُطْبَةِ، الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّذْكِيرُ وَالْوَعظُ وَالتَّعْلِيمُ، وَسَمَاعُ أَمْرِ الْإِمَامِ وَتَهْيِيهِ... الخ.

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 189.

(2) المنتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 190.

وقد تقدّم أن مذهب مالك أن الكلام لا يمتنع بخروج الإمام وجلسه على المنبر، وإنما تحرم ابتداء من شروعه في الخطبة الأولى، حتى نهاية الخطبة الثانية.

وإنما يمكن أن يُنكر عليه من أخذ بمذهب الحنفية الذي يُوجب ابتداء حرمة الكلام بخروج الإمام وجلسه على المنبر، وهذا لا يلزم على مذهبنا؛ لأن المقصود من الإنصات سماع كلام الإمام، ثم إن رواية هذا الحديث مقصود منها تذكير الناس، وحثهم على سماع خطبة الإمام، فهو إعداد لها وتمهيد، وقول معروف، ونهي عن منكر. فالصواب اعتبار هذا الفعل سنة عثمانية، سواء صدرت عن الإمام أو ممن أذن له الإمام. والله الهادي إلى سواء السبيل.

1977 / 01 / 02 م

صلاة النافلة وقت خطبة الجمعة

السؤال:

هل تجوز الصلاة يوم الجمعة، بعد أذان الظهر، قبل الخطبة وصلاة الجمعة؟

ب. محمد (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

تجوز الصلاة ما دام الإمام لم يصعد المنبر، أمّا إذا صعد المنبر فالحكم كما يأتي:

أولاً: إذا كانت الصلاة فرضاً - كمن عليه قضاء صلاة أو صلوات، أو كأن نسي صلاة الصبح مثلاً - فلا تحرم عليه صلاتها، لا وقت الغروب، ولا وقت الشروق، ولا وقت صعود الإمام على المنبر.

ثانيًا: أمّا إذا كانت نافلة، فلا تحرم بالأذان الأول، وإنما تحرم بخروج الإمام للخطبة، وانتصابه فوق المنبر، وللناس في ذلك أحوال:

1- إذا كان المأموم جالسًا ينتظر الصلاة، فإنه يُنهى عن ابتداء صلاة نافلة بخروج الإمام للخطبة، ويقطعها إن ابتدأها عامدًا، أو جاهلاً، أو ناسيًا، عقّد ركعة أم لا.

2- إن دخل المسجد والإمام فوق المنبر، فلا يبتدئ صلاة نافلة، فإن ابتدأها عامدًا قطعها، وإن ابتدأها جاهلاً أو ناسيًا أتمّها.

وقال الشافعي: من دخل المسجد والإمام يخطب، لزّمه تحية المسجد، واستدلّ بحديث صحيح رواه البخاري وغيره: أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب، فأمره بصلاة ركعتين، وقال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ لِلْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ يَجْلِسْ».

وقول رسول الله ﷺ أولى بالاتباع، ومن قال بخلافه، فقد علّل قوله بأنه أراد ﷺ أن يريّه للمسلمين، لحاجته إلى الصدقة⁽¹⁾.

3- إن خرج الإمام للخطبة فوجد إنسانًا متلهيًا بنافلة، وقد شرع فيها، فلا يقطعها، وعليه أن يتمّ صلاته، سواء عقّد ركعة أم لا، علّم أن الإمام سيخرج قبل تمامه أم لا.

م 1979 / 06 / 24

(1) يدلّ على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده (11197) وغيره عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَدَعَاَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ الْجُمُعَةَ الثَّانِيَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَدَعَاَهُ فَأَمَرَهُ، ثُمَّ دَخَلَ الْجُمُعَةَ الثَّالِثَةَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «تَصَدَّقُوا»، فَفَعَلُوا، فَأَعْطَاهُ نَوْبَيْنِ مِمَّا تَصَدَّقُوا... ثُمَّ قَالَ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا، فَإِنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي هَيْئَةٍ بَذِيَّةٍ، فَدَعَوْتُهُ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَقْطِنُوا لَهُ، فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ وَتُكْسُوهُ...».

صلاة الجمعة عن طريق سماع الإمام في المذيع

السؤال:

إنسان يعمل أو يسكن بعيداً عن المسجد، وعنده مذياع، يستطيع به أن يتتبع أقوال وأعمال إمام الجمعة، فهل يستطيع أن يُصَلِّي في منزله أو في مكان آخر خارج المسجد مُتَّبِعاً الإمام؟

م. ل. جودي (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. من شروط صِحَّة الجمعة أن تقع صلاتُها بالمسجد، وتَصِحُّ بِرَخْبَتِهِ وَعَرَصَاتِهِ أَوْ بِالطَّرُقِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ إِنْ ضَاقَ، [أَوْ⁽¹⁾ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ وَلَوْ لَمْ يَضِقْ، فَإِنْ حَالَتْ بَيْنَ الْمَأْمُومِ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ دُورٌ أَوْ حَوَانِيتٌ، وَلَمْ تَتَّصِلِ الصُّفُوفُ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ. وَلِذَا فَإِنَّ الْحَالَةَ الَّتِي سَأَلْتُمْ عَنْهَا لَا تَصِحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ، لِفَقْدَانِ الْمَسْجِدِ، وَانْفِصَالِ الْمُصَلِّيِّ عَنِ صُفُوفِ الْمُصَلِّينَ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ.

م 1979 / 06 / 27

(1) في النسخة المطبوعة: [و]. والصواب ما أثبتناه. قال خليل في مختصره (ص 46): «وَصَحَّتْ بِرَخْبَتِهِ وَطَّرُقٍ مُتَّصِلَةٍ إِنْ ضَاقَ أَوْ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ». قال الدردير في شرحه (ج 1/ ص 376): «وَعَمَلُ الصَّحَّةِ بِهِمَا إِنْ ضَاقَ الْجَامِعُ أَوْ اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ وَلَمْ يَضِقْ، لَيَنْعَ التَّخَطُّيُّ بَعْدَ جُلُوسِ الْخَطِيبِ عَلَى الْمَنْبَرِ».

تعليق صلاة الجمعة بمسجد أوقف إمامه

السؤال:

هل يجوز تعليق صلاة الجمعة بمسجد أوقف إمامه في المدة الأخيرة، وعيّن مكانه إمام آخر، رفضه أنصار الإمام الأول، وقد توقفت بسبب ذلك الجمعة مدة ثلاثة أسابيع؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: إنّ الصلاة أهم أركان الإسلام، من حافظ عليها فقد أقام الدين، ومن ضيعها كان لما سواها أضيع، كما كان عمر بن الخطاب يوصي ولأته⁽¹⁾، وإذا كان من واجب كل فرد أن يُقيم الصلاة لنفسه، فإن من واجب كل واحد على المسلمين أن يُقيم لهم الصلاة، فالأمة المسلمة واجب عليها أن تُعيّن من يُقيم لها الصلاة، كما يُستفاد من قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: 13]. وقد رشح المسلمون لخلافة النبي ﷺ أبا بكر الصديق؛ لأن النبي ﷺ أوصى أن يُصلي بالناس، فقال الصحابة: «هذا رسول الله قد أوصى لأبي بكر أن يُصلي بنا، وقد رضيّ لديننا، أفلا نرضاهُ لدينانا؟»⁽²⁾، وأجمعوا على خلافته، وبذلك استحق أبو بكر سَمْعَهُمْ وطاعتهم، وقال لهم: «أطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيته، فلا طاعة لي عليكم»⁽³⁾.

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج 1/ص 6)، عن نافع مولى عبد الله بن عمر. قال الزرقاني في شرح الموطأ (ج 1/ص 84): «هذا منقطع؛ لأن نافعاً لم يلق عمر».

(2) أخرجه ابن عساکر في تاريخه. ج 42/ص 442.

(3) انظر: ابن هشام. السيرة النبوية. ج 2/ص 661، ابن كثير. السيرة النبوية. ج 4/ص 493.

وهذا شأن الأمراء من بعد أبي بكر حتى اليوم، عليهم أن يُقيموا الدين للأمة، وعلى الرعية - في مقابلة ذلك - أن تسمع لهم وتطيع، فأما من لم يستطع منهم أن يُقيم الدين للأمة، فلا يستطيع أن يضمن له سَمْعهم وطاعتهم.

ثانياً: وجبت إقامة الصلاة، لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وقوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 204]، وكل صلاة من الصلوات الخمس مشمولة بهذا الأمر.

أما الجمعة فقد وَرَدَ فيها النص خاصة، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9].

فإذا نُودِيَ للصلاة، حَرَّمَ على المسلم أن يشتغل بأي شيء آخر، ووجب عليه أن يسعى للصلاة، ولا يرجع إلى حريته حتى تنتهي الصلاة، ومن المعلوم أن صلاة الجمعة لها حياة خاصة، واجب أن تكون في مسجد، وبإمام، وخطبة، وجماعة من المصلين، فإذا سَقَطَ منها شيء بَطَلَتْ، وهذا يدل في الجمعة أن شأنها شأن خاص في المجتمع الإسلامي، فإذا قُيِّدَ الإمام فلا صلاة لها، وإذا لم يُخْطَبَ بهم فلا صلاة. ولهذا فإن إمام الجمعة واجب أن يكون أمير المسلمين، أو من يتوب عنه، ولا حق لأحد أن يُقدِّم نفسه إلا إذا قَدَّمه وليُّ الأمر، وهو هنا رئيس الجمهورية، وقد أناب وزير الشؤون الدينية، الذي أناب عنه - في كل ولاية - مُفْتًى للشؤون الدينية، هؤلاء هم الذين يُعيِّنون للناس من يُقيم لهم الصلاة.

وأما الإذن بتعطيل الجمعة، فإنه مُبطل للأمر بإقامة الصلاة والمحافظة عليها، ومُبطل لقوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: 13]، ومُبطل للأمر بالسَّمع والطاعة لوليِّ أمر المسلمين، فإنه إذا لم يُقَمِّ لهم الدين، لا حق له في سَمْعهم وطاعتهم، فالذي أُذِنَ أن تُعْطَلَ الجمعة أخطأ وأساء، وساعدَ على انحلال عرى الدين، فالواجب أن تُقام

الصلاة في هذا الجامع، رغم ما يُحيط بها من صخب وتشويش، ما دام يتوفر وجود اثني عشر رجلاً من المستوطنين.

أما السلطة المدنية والعسكرية، فمن واجبها أن تُقيم الدين في كل قرية، نيابة عن الإمام الأعظم، ولها وسائل للتوصل إلى رضا العامة، منها أن تراجع في شأن الإمام المعتقل، فإن ثبتت عليه جريمة، بادرت بتقديمه للمحاكمة وإدانته، وأما إذا كانت تُهمته مجرد أقوال لم تتجاوز إلى الأعمال، فيجب إطلاق سراحه، وبذلك تسكن الفتنة بتعطيل سببها، وإذا كان الذين يقومون بالفتنة مجرد أطفال وإردين من غير الحي، فما أهون التوصل إلى إسكان صخبهم لو استعمل أولياؤهم من الرجال والنساء ومن المعلمين والمُربين، ومن عجز عن الوصول إلى تهدئتهم، فإنه عن الوصول إلى حل مشاكل الأمة الجزائرية أعجز، لهذا نقول: لا حق للسلطة المدنية ولا للعسكرية، أن توقف صلاة الجمعة وتُعطلها، فإن هذه جريمة كبرى، فلتفكر السُلط في حل تحافظ به على إقامة الصلاة، وتحافظ على سلامة المواطنين، واطمئنانهم، وسكونهم.

12/08/1991م

إمام صَلَّى الجمعة بالناس جالساً

السؤال:

منذ شهور صَلَّينا الجمعة في مسجد، وخطب فينا الإمام خطبة لم يُتمها، ثم جلس، وعلمنا أنه عجز عن الوقوف لها، وأذن فينا أننا سنُصلي الجمعة جلوساً؛ لأن الإمام سيُصلي بنا جالساً، وفي هذا إحياء للسنة! أما اليوم فقد صلى بنا إمام لا يسجد في صلاته لعجزه، وإنما يُصلي بالإيماء، ويُصلي وراءه الناس يسجدون في صلاتهم.

فهل يصح ذلك في الصلاة الأولى وفي الثانية؟ ولماذا لا يُعَيَّن لصلاة الجمعة مَنْ يُصلي بالناس صلاة يعرفونها من ابن عاشر والرسالة والمختصر؟

ومن هذه الكتب نَعْلَمُ أَنَّ الإمام عليه أن يكون قادرًا على القيام بجميع أركان الصلاة، وإلا قَدَّمْ غَيْرَهُ إِلَيْهَا، وَصَلَّى مَأْمُومًا، فهل أنا غافل، أم جاهل، أم متأخر عن (الصَّخْوَةِ)، نائمٌ والناس فاقوا، فقد كدثَ أرهق؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: كَلَّا، لستَ بغافل ولا جاهل ولا نائم، فاطمئن ولا تَزْهَقْ نَفْسُكَ، ولا تَذْهَبْ حَسَرَاتٍ، فلا تَقْنَطْ مِنْ تَقَلُّبِ الْأَحْوَالِ، بل اصبر لله على ما أصابك، فإنَّ ذلك من عَزَمَ الْأُمُورَ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ، وَتَعَلَّمْ الْعِلْمَ الصَّحِيحَ، وَانْفِ كُلَّ جَهْلٍ عَنْ نَفْسِكَ، فَإِنَّ أَصْلَ بِلَاتِكَ أَنَّ عِلْمَكَ نَاقِصٌ، يَقْصُرُ عَمَّا بَلَغَهُ عِلْمُ الْآخَرِينَ ! وَجَارِ عَصْرِكَ، فَقَدْ كُنَّا فِي (جَاهِلِيَّة) نَلْزَمُ مَذْهَبًا وَاحِدًا أَوْ مَذْهَبَيْنِ، لَا يَكَادَانِ يَخْتَلِفَانِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ. أَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ تَفَتَّحَتِ الْأَبْوَابُ لِلْمَذَاهِبِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، وَبَلَغَتْ هَذِهِ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ، فَلَا تَحْزَنْ إِنْ زَادَتْ عَلَيْهَا مَذَاهِبُ الْفَقْهِ، فَتَجَاوَزَتْ الْمِائَاتِ، مَا دُمْنَا نَسْمَعُ فِي أَعْظَمِ وَسَائِلِ إِعْلَامِنَا: «إِنَّ الْإِسْلَامَ جَاءَ بِاللَّائِكِيَّةِ»، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ فِي كُلِّ مُسْتَمْعِيهِ الْجَاهِلِيَّةِ !

ثانيًا: ومع ذلك، فإني أبادر بنصيحتك أن تُعيد صلاة (جمعتك)، التي صَلَّيْتَهَا جَالِسًا وَرَاءَ إِمَامٍ أَمَّ قَوْمًا أَصْحَاءَ مِنْ جُلُوسٍ.

فَأَمَّا الْإِمَامُ إِذَا كَانَ عُدْرَهُ الطَّارِئُ عَلَيْهِ أَجْبَرَهُ عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ جُلُوسٍ فَصَلَّاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَلَكِنْ كُلُّ مَنْ صَلَّى وَرَاءَهُ جَالِسًا - وَهُوَ صَحِيحٌ - وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْجُمُعَةَ ظُهْرًا؛ لِأَنَّ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ نَقَصَهُ، فَقَدْ اشْتَرَطَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِمَامِ:

- أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا، فَلَا تَصِحَّ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ.

- وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بِالْغَا، فَلَا تَصِحَّ إِمَامَةُ كَافِرٍ وَلَا صَبِيٍّ فِي فَرِيضَةٍ.

- وأن يكون عالمًا بها لا تَصِحَّ الصلاة إلا به.

- وأن يكون قادرًا على أداء أركانها... الخ.

وهذا الذي صَلَّى جالسًا، ترك من أركان الصلاة القيام للفاتحة ولتكبيرة الإحرام، وذلك واجب لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: 191]، فالقيام - لِمَن قَدَّرَ عليه في الصلاة - واجب في الصلاة الواجبة، والقعود لِمَن لم يَقدر على الوقوف، وعلى الجُنب لِمَن لم يَقدر على القعود، وإذا كانت رخصة الجلوس للإمام العاجز، فإنها لا تتجاوزُه إلى غيره.

وأما الحديث الذي أخرجه مسلم أنه ﷺ صَلَّى بأصحابه جالسًا، وأمر أصحابه بالجلوس إذا صَلَّى الإمام جالسًا، فإنه منسوخ عند حُذَّاق العلماء بِمَا ثَبَت عند البخاري ومسلم أنه صَلَّى بأصحابه في مرض موته جالسًا، وصَلَّى وراءه أصحابه قائمين، وكان بِقُرْبِهِ أَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُهُمْ، فهذا آخِرُ أفعاله، فيكون ناسخًا لكلِّ ما تَقَدَّمَ مِنْ أقوال وأفعال.

فَمَن اجتهد من العلماء وقال بِجَوَاز الصلاة جلوسًا وراء مَن صَلَّى جالسًا، فَلَسْنَا بِمُكَلَّفِينَ أَنْ نُقَلِّدَ قَوْلَهُ، ما دام مالك وأصحابه وجمهور العلماء يَقولون ببطُلان صلاة الصحيح جالسًا وراء الإمام المعذور؛ لأنه صحيح لا تَصِحَّ الصلاة وراءه إلا عن قيام؛ لأنَّ القيام ركن في تكبيرة الإحرام، وفي قراءة الفاتحة، فإن صَلَّى بِمَن هو مثله - وجوبه الجلوس - صَحَّت.

ثالثًا: وأما جُمُعَتكَ الثانية التي صَلَّيْتُها وراء مَن قَرَضَهُ الإيَّاء في صلاته، فإنها إذا صَحَّت بالنسبة إليه، لِعُذْرِهِ إِنْ صَدَقَ فِيهِ، فإنها لا تَصِحَّ بالنسبة للمؤمنين؛ لأنَّ السجود ركن من أركان كلِّ صلاة، فالله يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا

وَأَسْجُدُوا ﴿[الحج: 77]، وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا نَكُفَّتِ الثِّيَابَ وَالشَّعَرَ». فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ عَلَى الْأَرْضِ، إِلَّا مِنْ عَجْزٍ، وَلَا يُؤْمُّ الْعَاجِزُ الْقَادِرَ.

ولما كان عُذْرُ الْإِمَامِ لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَمَا عُذْرُ الْمَأْمُومِ؟ فَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ فَرَضَهُ الْإِيَاءُ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَأَمَّا الصَّحِيحُ فَلَا يَأْتِي بِكُلِّ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ. [وفي المدونة⁽¹⁾]: «مَنْ نَزَلَ بِهِ شَيْءٌ وَهُوَ إِمَامٌ قَوْمٍ حَتَّى صَارَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ إِلَّا قَاعِدًا، فَلَيْسَتْ خِلْفَ غَيْرِهِ يُصَلِّيَ بِالْقَوْمِ، وَيَرْجِعُ هُوَ إِلَى الصَّفِّ فَيُصَلِّيُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ مَعَ الْقَوْمِ»⁽²⁾.

وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْبَابِ⁽³⁾ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمُّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ جَالِسًا»⁽⁴⁾، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ أَخَذَ أَصْحَابُهُ، وَأَخَذَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَنَقَلَ ابْنُ عَاشِرٍ وَالرَّسَالَةُ وَالْمُخْتَصَرُ قَوْلَهُ الْمُسْتَنَدَ إِلَى صَحِيحِ السَّنَةِ، وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ - الْجَدِّ - فِي الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ فِيمَنْ صَلَّى جَالِسًا بِالْمَأْمُومِينَ: «[قَالَ مَالِكٌ]⁽⁵⁾: إِذَا عَلِمَ الْإِمَامُ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا، فَلْيَأْمُرْ غَيْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَلْيَتَعَدَّ، وَلَيْسَ مِنْ هَيْئَةِ النَّاسِ الْيَوْمَ أَنْ يُصَلُّوا جُلُوسًا. قَالَ مَالِكٌ: لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَلَّغْنَا، وَلَعَلَّ هَذَا شَيْءٌ تُسَخِّحُ»⁽⁶⁾.

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَاثْبَتْنَاهُ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

(2) الْمَدُونَةُ. ج 1/ ص 174.

(3) الْمَدُونَةُ. ج 1/ ص 174.

(4) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَاب: هَلْ يُؤْمُّ الرَّجُلُ جَالِسًا، حَدِيثٌ (4087)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَاب: صَلَاةُ الْمَرِيضِ جَالِسًا بِالْمَأْمُومِينَ، حَدِيثٌ (1485)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 3/ ص 114)، بَلْفُظَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا». قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ عَنْ الشَّعْبِيِّ غَيْرِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَالحديث مُرْسَلٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ».

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَاثْبَتْنَاهُ مِنَ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ لِابْنِ رَشْدٍ.

(6) الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ. ج 1/ ص 298.

قال ابن رشد تعليقاً على قول مالك: «قوله: "ليس من هيئة الناس اليوم أن يُصلُّوا جلوساً": أي ليس من هيئتهم أن يُصليَ المريض الجالس بالأصحاء قياماً. يُريد أن ذلك إنما كان من هيئة النبي ﷺ، لمُرتبته التي لا يشاركه فيها غيره»⁽¹⁾.

والذي صَلَّى جالساً وراءه رجالٌ قيامٌ هو النبي في مرض موته، ومَنْ يَضَع مكانه في مكان رسول الله ﷺ؟ ولو كان ذلك صالحاً لأحد، لكان لأبي بكر وعمر أصلح، فلا يَهْلِكَنَّ أَحَدٌ بعدهما، وَلَيَتَّقِ اللهَ في المسلمين أن يَحْمِلَهُمْ على الشَّدُوذِ.

فإن كان سؤالك جاداً، فارجع إلى صلاتِكَ في المسجدين فأعِدْ جُمُعَتِكَ ظُهراً؛ لأنَّ صلاتك جالساً - وأنت صحيح لا عُذر لك - باطلة، يَنْقُصُها ركنُ القيام في تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة، وارجع إلى صلاتك التي صَلَّيْتَهَا وراءَ مَنْ فَرَضَ الإيَّاء فلم يَسْجُدْ على أنفه وجبهته (سَقَطْنَا عَنْهُ)، فالصلاة يَنْقُصُها ركنٌ لا يَحْمِلُهُ عَنْكَ الإمام مثل قراءة الفاتحة، وبهذا يقول الشافعي، وكلُّ مَنْ أَنْقَضَ ركنًا - أو فَرَضًا مِنْ فرائض الصلاة - مأمور أن يَرْجِعَ فِيصَلِّيَ؛ لأنه لم يُصَلِّ، كما صَحَّ في الحديث الذي قال فيه الرسول للرجل الذي لم يُحَسِّنِ الصلاة: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»⁽²⁾، فهذا أمرٌ، وهو للوجوب، ولهذا يقول الفقهاء: يُعِيدُ الصلاةَ الباطلة أبداً. وأمَّا أن يُعِيدَهَا ظُهراً فلخروج وقتها؛ لأنَّ وقت صلاة الجمعة يَنْتَهِي بِغروب الشمس، فمَنْ فاتَه وقتها أعادها ظُهراً، أو يُعِيدُها جمعة في مسجد جمعة آخر لما يُصَلِّ.

هذا ما هو معلوم من فقه المالكية، وإن كان قومٌ يُجْهَلُونَهُمْ وَيُبَدِّعُونَهُمْ، وهم إنما يُثَبِّتُونَ جَهْلَهُمْ وَبِدْعَتَهُمْ، فقد قال أحمد بن حنبل: «إذا رأيت رجلاً يَكْرَهُ مالِكَ بن

(1) البيان والتحصيل. ج 1/ ص 299.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات، حديث (757)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أنس، فاعلم أنه صاحب بدعة⁽¹⁾، ولو رجع إلى الحياة لتبرأ من كل من يُبدع مالك بن أنس. رحم الله أبا حنيفة ومالكا والشافعي وأحمد وجابر بن زيد، وكل المجتهدين، وقبح الله الجهل والجهال. والله أعلم.

كتبتُ هذه المقالة إثر صلاة المسلمين الجمعة جلوساً وراء إمام جالس، في مسجد (الرحمة) الذي كان كنيسة، ثم صلاتهم في الجامع العتيق (الأكبر) الذي بُني في عهد (بغمراسن)، صلّوا وراء إمام جالس على كرسي، يُصليّ بالإياء، فكتبنا ننصح الناس بإعادة جُمُعَتهم ظُهرًا، فهذا هو حُكم العلماء على هذه الصلاة، وأما الصلاة جلوساً وراء جالس، أو وقوفاً وراء معذور لا يُصليّ إلاّ بالإياء، فلا تَصِحّ، ولا تَرْضَى لقومنا أن يُغرّر بهم من لا يخضع لقول علمائنا، ويُخالف ظاهر القرآن الذي أخذ به قومنا، فالله يقول: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، فكيف يجلسون، والله يقول: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾؟ وإذا جاز للمصحابة أن يُصلّوا جالسين وراء رسول الله، الذي جلس لعذر، فإنّ الرسول هو الذي أمرهم بالجلوس، فوجب عليهم أن يُطيعوه، ومن يجعل درجته في الأمر والنهي في درجة الرسول، ولو كان دكتور الدكاترة؟ ومثل هذه الاجتهادات هي التي أدّت إلى الفتنة العمياء، وافتراق الناس حتى في الصلاة، لا حول ولا قوّة إلاّ بالله.

17/12/1990م

(1) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج2/ص38، الشاطبي. الاعتصام. ج2/ص631.

خطبة الثالثة أم فصلٌ بين الأذان والإقامة؟

السؤال:

سيدي، لقد رأيتُ من بعض أئمة مساجدنا في بلدة (الخميس) أعمالاً تقام فوق المنبر تُخالف ما جرت به (العادة)، وكأنَّ هذه الأعمال تُعتبر زيادة، إذ يجلس الإمام على المنبر، ويُؤذّن الأذان الأخير. يُحدث هذا فاصلاً بين الأذان والخطبتين، وهذا الفاصل المُشار إليه كأنه خطبة ثالثة للجمعة، يفتح فيه درساً أو خطبة، يتعوّذ ويُسمّل ويأتي بحديث أو آية ويشرحها، وعلى إثرها يطرح المشاكل التي تقع بين الناس، ويتحدّث عن الرُّخص الآتية من هنا وهناك، وجمع التبرّعات لبناء المساجد. وهذا لو كان قبل الأذان الثاني لقلنا لا بأس به ولا كراهة، أما بعد الأذان فإنه يُحدث فاصلاً بين الأذان والخطبتين، وفي نفسي شيء.

وقد أحببتكم - في الله ورسوله - أن تُبينوا لي ذلك، حتى أكون على بصيرة من أمر ديني، وما دام هذا الإمام غير مقصود بعينه، فقد أحببت أن تُجيبوني على صفحات (الشعب)، لنعرف الصواب من الخطأ في الموضوع، ونقيء إلى السنة. وأجرُكم على الله.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: ما كان يجري به العمل عندكم في (خميس مليانة) وغيرها من مُدن الجزائر ليس بعادة - كما يفهم من سؤالكم - بل هو عينُ السُنّة النبويّة المرويّة عن رسول الله ﷺ، وبرهانُ ذلك ما جاء في المدوّنة من رواية سحنون عن ابن شهاب الزّهري شيخ مالك بن أنس، وعن عبد الله بن وهب تلميذ مالك رضي الله عنهم، قال ابن شهاب: «بَلَّغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْدَأُ فَيَجْلِسُ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَخَطَبَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى، ثُمَّ جَلَسَ شَيْئًا يَسِيرًا، ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ حَتَّى إِذَا قَضَاهَا اسْتَغْفَرَ اللَّهَ،

ثم نزل فصلّى. قال ابن شهاب: وكان إذا قام أخذ عصاً فتَوَكَّأَ عليها وهو قائم على المنبر، ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك. قال ابن وهب: وقال مالك: وذلك بما يُسْتَحَبُّ للأئمة أصحاب المنابر أن يخطبوا يوم الجمعة ومعهم العِصْيُ يَتَوَكَّؤْنَ عليها في قيامهم، وهو الذي رَأَيْنَا وَسَمِعْنَا⁽¹⁾.

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ مَا كَانَ يُفَعَّلُ فِي مَسَاجِدِ الْجُمُعَةِ عِنْدَنَا هُوَ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ بَدَأَ بِالْجُلُوسِ، فَيَقُومُ الْمُؤَذِّنُ بِأَذَانِهِ، فَإِذَا سَكَتَ قَامَ الْإِمَامُ - وَفِي يَدِهِ عَصًا يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا - فَيَأْتِي بِخُطْبَةٍ أَوَّلَى، ثُمَّ يَجْلِسُ جَلِيسَةً قَصِيرَةً، ثُمَّ يَقُومُ فَيَأْتِي بِخُطْبَةٍ ثَانِيَةٍ، إِذَا انْتَهَى مِنْهَا اسْتَغْفَرَ، ثُمَّ نَزَلَ مِنَ الْمَنْبَرِ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَتَى بِالسُّنَّةِ، وَمَنْ زَادَ أَوْ أَنْقَصَ فَقَدْ جَاءَ بِالْبِدْعَةِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، فَإِنَّ الرَّسُولَ يَقُولُ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ⁽²⁾، وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ الْمَرْوِيَّةُ فِي الْمَدُونَةِ لَيْسَتْ سُنَّةَ النَّبِيِّ وَحْدَهُ، بَلْ هِيَ سُنَّتُهُ وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»⁽³⁾.

ثَانِيًا: أَمَّا تَسْأَلُكُمْ عَنْ فِعْلِ هَذَا الْإِمَامِ وَأَمْثَالِهِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْهُمْ - هَلْ يُعَدُّ فَضْلًا أَمْ يُعَدُّ خُطْبَةً ثَالِثَةً، وَكِلَاهُمَا مُحَدَّثٌ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ الْإِمَامِ،

(1) المدونة. ج 1/ ص 231-232.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، حديث (867)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، بلفظ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَقَدْ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْعَمِيدِينَ، بَاب: كَيْفَ الْخُطْبَةِ، حَدِيث (1578)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَاب: صِفَةُ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيث (1785).

(3) أخرجه الترمذي من حديث العُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، في كتاب أبواب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسُّنَّةِ واجتناب البدع، حديث (2676)، وأبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، حديث (4607)، وابن ماجه في المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث (42)، وأحمد في مسنده، حديث (17144). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

فإن كان يفعل ذلك وهو جالس ليس بقائم، فإنه فصلٌ، وأنه يعتبره درسًا زائدًا يتقدم به الخطبتين، وذلك مخالفٌ للسنة، فإنه ﷺ كان يشرع فيهما بمجرّد سكوت الأذان.

وأما إن كان يفعل ذلك من قيام، فيُحتَمَل أنه شروع في الخطبة، وأنَّ تَعَوُّدَهُ وبَسْمَلَتِهِ ابتداءً كالحمد، وخصوصًا أنه قد يقرأ آيةً، لكن فعل كل ما ذكرته عنه يُطِيل خطبة الجمعة جدًّا، والفقهاء من الأئمة من يَقْصُر في الخطبة ويُطِيل في القراءة⁽¹⁾، كالقراءة بسورة الجمعة وسورة المنافقين، وذلك بما أُثِرَ⁽²⁾.

أما قولكم أنه لو فعل ذلك قبل الأذان لم تنكروا عليه، فإنه قول صحيح صائب؛ لأنَّ الأذان الأول من سنة عثمان، أمر به ليجتمع الناس قبل الأذان الثاني للصلاة، وأذان عثمان سنة؛ لأنه من فعل الخلفاء الراشدين، لكنه لا يحرم به الكلام ولا الدرس، غير أنَّ الأذان الثاني يُؤْذِن بالشروع في الصلاة، ولهذا يحرم الكلام على المصلين؛ لأنهم مأمورون بسماع الإمام. ومنَّ المعلوم أنَّ الخطبتين قائمتان مقام ركعتين في الظهر، غير أنَّ الصلاة لا تبطل بالكلام، فلو تكلم الإمام مع أحد بعينه فأجابه، لَصَحَّت الصلاة، ولا يُعْتَبَر لَعْوًا، كذلك لو تكلم الناس مع الإمام - لا مع بعضهم بعضًا - بعد انتهاء الخطبتين، لكانت الصلاة صحيحة، ولا لغو.

ثالثًا: الذي نعرفه عن تلك الجهة من الوطن، أنه يكثر بها حُفَاط القرآن والمتفقهون، منهم من يحفظ المختصر كحفظه القرآن، ويدرسونه جيدًا، فما الذي أصابكم؟ إنَّ فقهاءنا موروث عن مالك وأصحابه، وهم أشد الناس تمسكًا بالسنة، وقد رأيتم أنَّ الإمام

(1) لقوله ﷺ: «إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقَصْرَ خُطْبَتِهِ، مَثْنَةٌ مِنْ فَهْمِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَاقْصُرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنْ النَّبَايِ سَعْرًا». أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، حديث (869)، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: ما يُقرأ في يوم الجمعة، حديث (879)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

سحنون في المدونة قد روى لنا ما كان النبي يَفْعَلُهُ في هذه اللحظة، مِن جلوس أول، وقيام للخطبة الأولى، واتِّكَاء على العصا، وجلوس بين الخطبتين، واستغفار بعد الأخيرة، فالصلاة بعدهما، هذه هي السَّنة، فَتَمَسَّكُوا بِهَا، وجادلوا عنها، ولن نَحْذَلَكُمْ رواية سحنون وابن القاسم وابن وَهْب عن مالك، شيخ السَّنة وإمام الأئمة، واحْذَر مِن المَهِارَةِ وَمُجَادَلَةِ مَنْ يَعْتَمِدُ فِي عِلْمِهِ عَلَى الْأَوْرَاقِ، وَيَزْعَمُ أَنَّ الْعَصَا وَالْمِحْرَابَ وَالْمَنْبَرِ مِنَ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَةِ، التي يَحْتَاجُ إِبْتَاهُهَا إِلَى دَلِيلٍ.

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا اخْتِاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

وقد أصبحت شوارع مُدُنِنَا وَقُرَانَا زَاخِرَةً بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا هُمْ - أعني علماء الأوراق - خَرَّيجُو جَامِعَةِ (الوَاقِ وَاقٍ) ! فَتَمَسَّكُوا أَنْتُمْ بِالْمَخْتَصَرِ وَشُرَاحِهِ، وَتَطَلَّعُوا إِلَى الْمُدُونَةِ وَالْعُنْيَةِ وَالْمَوَازِيَةِ، وَحَذَارِ مِنَ الْمَهَارَةِ، فَمَنْ أَرَادَهَا مِنْكُمْ فَقُولُوا لَهُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي... المَهَارَةَ، فَإِنَّمَا شَنْشَنَةُ الْجَاهِلِينَ، وَتَرْبَأُ بِكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ. وَالسَّلَامُ خَتَامٌ.

1991 / 05 / 27م

كيفية قضاء الصلوات الفائتة

السؤال:

أَسْأَلُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَمْ أَصَلِّهَا وَأَنَا صَغِيرُ السِّنِّ، لِجَهْلِ أَحْكَامِهَا، وَإِنِّي بَدَأْتُ أَصَلِّي وَعُمُرِي 15 عَامًا، وَلَمْ أَتْرِكِ الصَّلَاةَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، فَهَذِهِ الْأَعْوَامُ الَّتِي مَرَّتْ [قَبْلَ شُرُوعِي فِي الصَّلَاةِ]، هَلْ وَاجِبٌ عَلَيَّ قِضَاؤُهَا، بِحَيْثُ لَوْ تَرَكْتُهَا يُعَاقِبُنِي اللَّهُ؟ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا قَالَ: «لَا يَجُوزُ التَّنْفُلُ مِمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ».

شكراً لكم، وأدامكم الله لخدمته، ولخدمة المسلمين أجمعين

ل. أحمد (الأخضرية)

الجواب⁽¹⁾:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنها تجب التكاليف الشرعية - مثل الصلاة والصوم والحج - على العاقل البالغ، وإن كان يؤمر بالصلاة لسبع، ويضرب عليها لعشر، ليتعود عليها، فإن تركها في هذه السنوات السابقة على البلوغ، فلا يطالب بقضائها؛ لأنها لا تجب عليه إلا ببلوغه.

يبتدئ بلوغ الصبي - [عادة] - بخروج المني من الغلام، وينزل دم الحيض من الجارية، ويكون خروج المني - وهو الماء الدافق - بالجماع، أو بالتذكّر، أو بملاعبة امرأة أو طفلة، في اليقظة، أو في المنام - وهو الاحتلام -، فإن تأخر ذلك فنبات الشعر، أو ببلوغ سن 18 عامًا.

فإذا كنت تتذكر بالضبط متى خرج منكم المني - في اليقظة أو في المنام - بحيث وجدتم البَلَل في فراشكم أو قميصكم [بعد اليقظة، وكم كان عمركم حينئذ؟ فإنك تعلم جواب سؤالكم، فإن كان نزوله وعمركم 15 عامًا أو بعدها، فليس عليكم دين ولا قضاء، وإن كان نزوله قبل وصولكم هذا العمر الذي بدأت فيه الصلاة، فاحسبوا ما فاتكم من شهور أو أكثر، واقضوه؛ [إذ لا بد من قضاء الفوائت، فإن قضاءها من التوبة إلى الله].

والعادة المعلومة في بلادنا أن الطفلة تسبق الطفل في البلوغ، فالجارية قد يأتيها دم الحيض وعمرها 12 أو 13 عامًا، وأما الغلام فإنها يحتلم غالباً إذا بلغ سن 16 أو 17 عامًا. وأما إذا وصل 18 عامًا فإنه يُعتبر بالغاً ولو لم يحتلم، ولا ثبت له الشعر.

ثانياً: من كان عليه فوائت من صلوات لم يؤدّها في أوقاتها [ولو عمداً]، وجب

(1) كل ما جاء في هذه الفتوى بين معقوفتين لم يُوجد في النسخة المطبوعة، وإنما وجدناه بالأصل المخطوط (على الآلة الراقنة)، أضافه الشيخ رحمه الله بخط يده بين أسطر الفتوى، فأثبتناه.

عليه قضاؤها حَسْبَمَا يَسْتَطِيع، [وهذا مذهب الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، خلافاً للظاهرية، ولا حُجَّةَ لهم]، بحيث يُصَلِّي مع كُلِّ يومٍ حاضِرٍ يومين أو ثلاثة أو أربعة... الخ، فإذا صَلَّى الصلوات الحاضرة، وقضى مِنَ الفوائت ما [لا يُعَدُّ مُفَرَّطاً معه، كصلاة يومين يُرْتَّبُهُمَا]، فله أن يَتَنَفَّلَ في قول مالك وأصحابه. ومن صلوات النافلة: تحية المسجد، وصلاة ركعتي الفجر، والشَّفع والوتر، والتراويح، وصلاة العيدين، والاستسقاء، والخسوف، والكسوف، وهي كُلُّها غير واجبة.

ولا يقول المالكية أنه لا يُجُوز لِمَن عليه الفوائت أن يُصَلِّي النافلة والسنة والتراويح، وفي التراويح يُمكن أن يَسْتَمَعَ إلى القرآن كُلَّهُ أثناء ليالي رمضان، وما أعظمها فائدة وبركة [تَفُوتُهُ بِتَرْكِ التراويح].

أما إذا كان عليه دَيْنٌ، وهو لا يَقْضِي منه شيئاً، فهذا يُمكن أن يقال له: واجب عليك قضاء الفائت، ثم لك أن تتنفل، وذلك [بِكَ] أُولَى وأخرى، [كما يُرَدُّ قول مَنْ قال: لا قضاء للفوائت التي تَرَكَها المَذنب عَمداً، فهذا إفراطٌ، وهذا تفريط، والدينُ الوسط]. والله أعلم.

14/04/1980م

السؤال:

ما هو الحكم في السؤال التالي:

حيث أني لم أؤدِّ الصلاة لمدة ثلاثين سنة، ثم هداني الله وقاب عليّ، فقد قررت أن أقضي الصلوات الفائتة، فما الحكم؟ وكيف أقضيها بالترتيب؟

أ. ع (خنشلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة. أولاً: هنئاً لك - يا أخي (ع) - بالتوبة والإنابة والتوفيق، وأبشِّر فإنَّ التائب مِنَ الذنب

كَمْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يُوفِّقَكَ، وَيُعِينَكَ عَلَى ذِكْرِهِ وَالْقِيَامِ بِشُكْرِهِ.

ثَانِيًا: مَا فَاتَكَ مِنَ الصَّلَوَاتِ دَيْنٌ فِي عُنُقِكَ، وَعَلَيْكَ أَنْ تَقْضِيَ هَذَا الدَّيْنَ بِحَسَبِ اسْتَطَاعَتِكَ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنْ: «دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»⁽¹⁾.

ثَالِثًا: قِضَاءُ الدِّيُونِ يَكُونُ مُرْتَبًا، وَأَقْلُ مَا يَكُونُ أَنْ تَقْضِيَ مَعَ كُلِّ يَوْمٍ جَدِيدَ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّيْنِ، فَإِنْ أَمَدَّ اللَّهُ فِي عُمُرِ الْإِنْسَانِ حَتَّى يُتِمَّ قِضَاءَ الْجَمِيعِ فَذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّامِّ، وَكَانَ يَقْضِي دَيْنَهُ مُرْتَبًا، مُجْتَهِدًا غَيْرَ مُقَصِّرٍ، فَإِنَّهُ يُرَجَى عَفْوُ اللَّهِ عَنْهُ، وَغُفْرَانُهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ.

وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ: أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ كُلِّ وَقْتٍ وَفَتَيْنِ مُرْتَبَيْنِ، مِثَالُ ذَلِكَ: تُصَلِّيَ مَعَ الصُّبْحِ: صَبْحًا وَظَهْرًا، وَمَعَ الظُّهْرِ عَصْرًا وَمَغْرِبًا، وَمَعَ الْعَصْرِ عِشَاءً وَصَبْحًا، وَمَعَ الْمَغْرِبِ ظَهْرًا وَعَصْرًا، وَمَعَ الْعِشَاءِ مَغْرِبًا وَعِشَاءً، فَإِذَا تَمَّ النَّهَارُ وَجَدْتَ نَفْسَكَ قَدْ صَلَّيْتَ يَوْمَيْنِ.

وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُصَلِّيَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَكَ ذَلِكَ، بِأَنْ تُصَلِّيَ - مِثْلًا - مَعَ كُلِّ وَقْتٍ نَهَارًا كَامِلًا، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُخَصِّصَ وَقْتًا مِنَ النَّهَارِ تَقْضِي فِيهِ أَيَّامًا عَدِيدَةً، فَالْأَمْرُ إِلَيْكَ. وَعَلَيْكَ أَنْ تُقَدِّرَ السَّنَوَاتَ الْفَائِتَةَ، وَتَقُومَ بِالْحِسَابِ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَسْقَطْتَهَا مِنَ الْحِسَابِ.

وَفَقَّكَ اللَّهُ يَا أَخِي وَرِعَاكَ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِينَكَ، فَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَقُولَ إِثْرَ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»⁽²⁾. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

1404 / 01 / 05 هـ / 11 / 10 / 1983 م

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصُّوْمِ، بَابُ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، حَدِيثُ (1953)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(2) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ: فِي الْإِسْتِغْفَارِ، حَدِيثُ (1522)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ السُّهُوِّ، بَابُ: نَوْعُ آخِرِ مِنَ الدُّعَاءِ، حَدِيثُ (1303)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثُ (22119)، وَفِيهِ: «عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ إِنِّي لِأُحِبُّكَ». فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنَا أُحِبُّكَ. قَالَ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدْعَنْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (ج 3/ ص 486): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

صلاة النافلة وتحية المسجد قبل صلاة العيد

السؤال:

ما حكم صلاة النافلة وتحية المسجد قبل صلاة العيد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: إذا كانت الصلاة في المصلى، فالتنفل بدعة أنكرها أهل العلم من المالكية وغيرهم، فإن كانت في المسجد جاز ذلك.

وتفصيل ذلك:

إن النبي ﷺ لم يتنفل يوم العيد في المصلى ولا بعدها، وفعل ما لم يفعله رسول الله منكر، وأدعاء سبق إدراك فضل لم يدركه، واعتقاد هذا زيغ وضلال. جاء في المدونة قولها: «أن رسول الله ﷺ لم يكن يصلي [في المصلى] يوم العيد لا قبل الصلاة ولا بعدها»⁽¹⁾. وفيها: «عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ لم يكن يصلي قبل صلاة العيد ولا بعدها شيئاً». وفيها: «عن ابن شهاب: لم يبلغني أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان يسبح يوم الفطر ولا يوم الأضحى قبل الصلاة ولا بعدها». وقوله: «يسبح»، أي يصلي النافلة. قال مالك - بعد كلام ابن شهاب: «وذلك أحب إلي». وفي هذا يقول خليل في المختصر: «وكره تنفل بمصلى قبلها وبعدها»⁽²⁾.

ثانياً: وأما إن صلّوها بمسجد، فلهم أن يتنفلوا قبلها إن شاءوا أو بعدها،

(1) المدونة. ج 1/ ص 247. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من المدونة.

(2) مختصر خليل. ص 49.

وبالخصوص تحية المسجد، فإن بعض الأئمة يرى وجوبها وصلاتها حتى في الأوقات المنهي عنها، ومالك بن أنس إمام أهل السنة والحديث لا يرى في ذلك بأساً، كما جاء في المدونة⁽¹⁾: «أَنَّ نَاسًا فِي بَعْضِ السَّوَاحِلِ لَهُمْ مَسْجِدٌ، يُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُهُمْ فِيهِ الْعِيدَ، هَلْ يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ إِذَا أَتَى مَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ؟ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. وَإِنَّمَا كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمُصَلَّى قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا شَيْئًا».

وفي المدونة⁽²⁾ أيضًا عن ابن القاسم: «إِنَّمَا كَانَ يَكْرَهُ مَالِكٌ الصَّلَاةَ فِي الْمُصَلَّى يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْمُصَلَّى فَلَمْ يَكُنْ يَرَى فِي ذَلِكَ بَأْسًا». وهذا ما نصَّ عليه خليل في المختصر، إذ قال في آخر الكلام على صلاة العيدين: «وَكُرِّهَ تَنْقُلُ بِمُصَلَّى قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا، لَا بِمَسْجِدٍ فِيهَا». قال الدردير: «وَكُرِّهَ تَنْقُلُ بِمُصَلَّى قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا، لَا إِنْ صَلَّيْتَ بِمَسْجِدٍ، فَلَا يُكْرَهُ فِيهَا»⁽³⁾.

حُكْمُ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ

السؤال:

ما حُكْمُ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ؟ أَمِ أَفْضَلُ أَمْ الصَّلَاةُ فِي الْمُصَلَّى؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. هي في المُصَلَّى أفضل منها في المسجد، عند المالكية وعند غيرهم، إلا لضرورة.

(1) المدونة. ج 1/ ص 247.

(2) المدونة. ج 1/ ص 247.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 401.

وبيان ذلك بشيء من التفصيل: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلاها بالمسجد، ولعل من الحكمة في ذلك أن يتسع الأمر لمن لا يصلي أن يحضر صلاة المسلمين بالعيد، كذوات الحيف والنفاس، فقد كنّ يخرجن، ويعترلن في مكان خاص بهنّ، هذا هو حكم الفقه المالكي، الموافق في أحكامه للسنة⁽¹⁾، وما خالفها فهو ردّ.

قال خليل بن إسحاق في مندوبات صلاة العيد - وهو يتكلم عن المصلي -: «وإيقاعها به»⁽²⁾، يعني إيقاع الصلاة بالمصلي لا بالمسجد. قال شارحه الدردير: «أي بالمصلي، أي الصحراء، وصلاتها بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعلها النبي ﷺ ولا خلفاؤه، إلا بمكة فبالمسجد، لما فيه من مشاهدة البيت، وهي عبادة مفقودة في غيرها»⁽³⁾.

والعذر المبيح لإيقاعها بالمسجد، كالمطر، والوخل، أو انعدام المكان المتسع الصالح للصلاة، وقد سئل مالك - كما في المدونة⁽⁴⁾ - عن قوم بالساحل يصلونها بالمسجد، فأجاب أنه لا يرى بذلك بأسا.

وفي مدنها الكبرى تتعدّد المساجد، ويتعدّد بعضها عن بعض أو تقترب، إن أمكن جمع المسلمين كلّهم فيها في مكان صالح لذلك فهو أفضل، وإلا فلا بأس بإيقاعها بالمسجد، والأمر هين.

وقد صحّ أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، قد أذن للعجزة والشيخوخ أن يصلوا

(1) عن أم عطية رضي الله عنها قالت: «أمرنا أن نخرج فنخرج الحيض، والعواتق، وذوات الخدور، فأما الحيض: فيشهدن جماعة المسلمين، ودعوتهم ويعترلن مصلاتهم»، أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: اعتزال الحيض المصلي، حديث (981).

(2) مختصر خليل. ص 49.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 399.

(4) المدونة. ج 1/ ص 247.

بالمسجد، وعَيْنَ لهم إماماً⁽¹⁾، فهذا يدلُّ على أنها سنّة؛ لأنَّ مَنْ أَمَرَ بها مِنَ الخلفاء الراشدين بإجماع.

حكم التهليل والتكبير في يوم العيد

السؤال:

ما حكم التهليل والتكبير في يوم العيد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أفضل أفعال يوم العيد وأعماله التكبير والتهليل، ففي التكبير تعظيمٌ لله، وفي التهليل شهادةٌ بوحديته، قال النبي ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»⁽²⁾، هذا مذهب مالك، ومذهب علماء السلف.

وبيان ذلك:

(1) أخرجه البيهقي في كتاب صلاة العيدين، باب: الإمام يأمر من يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ (ج3/ص434)، وابن أبي شيبه في مصنفه في كتاب صلاة العيدين، باب: الْقَوْمُ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ، كم يُصَلُّونَ؟ (ج2/ص5).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (ج1/ص214)، والبيهقي في الشُّنَنِ الْكُبْرَى (ج5/ص190)، وعبد الرزاق في مصنفه (ج4/ص378)، مُرْسَلًا عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا مُرْسَلٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادٍ آخَرَ مُوَضُّوْلًا، وَوَضَّلَهُ ضَعِيفٌ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (ج6/ص39): «لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْرَافِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَحْفَظُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُسْتَدًّا مِنْ وَجْهِ يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ، وَقَدْ جَاءَ مُسْتَدًّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ فَإِنَّهُ يَدُورُ عَلَى دِينَارِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَلَيْسَ دِينَارٌ يَحْتَجُّ بِهِ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شَعِيبٍ، وَلَيْسَ دُونَ عَمْرٍو مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِيهِ».

أن العلماء الربانيين القرآنيين أخذوا مشروعية التكبير يوم العيد من القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: 185].

فالمُصَلِّيُ يبتدئ التكبير بتوجهه من داره أو من المسجد إلى المُصَلَّى في الطريق، فيُكَبِّرُ قبل الصلاة، وفي الصلاة، وبعد الصلاة في الخطبة، وفي أيام التشريق.

جاء في المدونة: «إذا خرج لصلاة العيدين يُكَبِّرُ حين يخرج إلى المُصَلَّى، وذلك عند طلوع الشمس، فيُكَبِّرُ في الطريق تكبيراً يُسمع نفسه ومن يليه، وفي المُصَلَّى إلى أن يخرج الإمام، فإذا خرج الإمام قَطَعَ»⁽¹⁾. ولا يُكَبِّرُ في طريق الرجوع.

أما في الصلاة، فإنه يُكَبِّرُ في الركعة الأولى سبْعاً، الأولى هي تكبيرة الإحرام، وهي ركنٌ في كل صلاة، والتاليات لها كل واحدة سِتَّة، يسجد لها من نسيها، ويُكَبِّرُ في الركعة الثانية خمساً، ليس منها تكبيرة القيام، وهي سِتَّة كذلك. وقال مالك في المدونة: «وتكبيرُ العيدين سواء، التكبيرُ قبل القراءة في الأولى سبْعاً، وفي الآخرة خمساً، في كلتا الركعتين [التكبيرُ] قبل القراءة»⁽²⁾.

وبعد الصلاة في الخطبتين، يستفتح كلاً منهما بالتكبير بلا حدٍّ، بسبع أو أقل أو أكثر، كما يتخللها بالتكبير كذلك، ويُكَبِّرُ مع الإمام سامعاً سراً - كما ذكره الدردير⁽³⁾.

وأما في أيام التشريق، فيُشْرَعُ له التكبير إثر كل صلاة من المكتوبة، ابتداءً من ظهر يوم العيد إلى تمام 15 صلاة مكتوبة، أي صُبح اليوم الرابع، ثم يقطع، ولو كان صبيّاً، أو امرأة تُسمع نفسها، كما يُكَبِّرُ إثر سجود السَّهْوِ، ولا يُكَبِّرُ إثر النافلة، ولو نسي هذا التكبير استذركه إن لم يَطُلْ، وإن نسيه الإمام نَبَّهه إليه المأموم ولو بالكلام.

(1) المدونة. ج 1/ ص 245.

(2) المدونة. ج 1/ ص 246. وما بين معقوفتين سَقَطَ من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من المدونة.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 400.

أَمَّا التَّكْبِيرُ، فَلَا حَدَّ فِيهِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَإِنْ شَاءَ كَبَّرَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مَتَوَالِيَاتٍ، وَهَذَا أَحْسَنُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا التَّهْلِيلُ، فَجَاءَ ذِكْرُهُ فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ⁽²⁾، فِي آخِرِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْمُتَهَلِّلُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ [اللَّهُ أَكْبَرُ]⁽³⁾، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. فَيَأْتِي بِالتَّهْلِيلِ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ، [ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ]، ثُمَّ بِالْحَمْدِ، قَالَ خَلِيلٌ: «وَهَذَا أَحْسَنُ».

السُّهُو عَنْ تَكْبِيرَةٍ مِنْ تَكْبِيرَاتِ صَلَاةِ الْعِيدِ

السُّؤَالُ:

صَلَّى بِنَا إِمَامٌ، فَسَهَا بِتَرْكِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَمَا حُكْمُ هَذِهِ الصَّلَاةِ؟

عبد الحميد. ع

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداةً.
أَوَّلًا: إِنَّ التَّكْبِيرَ الزَّائِدَ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ سُنَّةٌ، كُلُّ تَكْبِيرَةٍ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ - كَمَا فِي شُرَاحِ الْمُخْتَصَرِ - يَسْجُدُ لَهَا إِذَا تَرَكَهَا.
وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتِ هِيَ سِتُّ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَخَمْسٌ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ.

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 401.

(2) مختصر خليل. ص 49.

(3) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل. قال خليل: «وإن قال بعد تكبيرتين: لا إله إلا الله، ثم تكبيرتين، والله الحمد، فحسن».

ثانيًا: إن سَهَا الإمام عن التكبير، وتَذَكَّر قبل الركوع، رَجَعَ إلى التكبير، وأعاد القراءة مِن جديد، ثم يَسْجُد بعد السلام للزيادة في القراءة، وإن لم يَتَذَكَّر إلا بعد الركوع فلا يَرْجِع - لأنه لا يَرْجِع مِن فَرَض إلى سُنَّة، ولو رَجَعَ بَطَلَتْ صلاته - وَيَسْجُد قبل السلام للنقص.

ثالثًا: فصلاَّتكم التي ذَكَّرتم صحيحة، فإن كان الإمام تَدَارَكَ النقص وسَجَد، فقد أَتَمَّ نَقْصَهَا، وإلاَّ فإنه تَرَكَ سُنَّة، وتَرَكَ السُنَّة لا يُبطل الصلاة، قال خليل في مختصره: «وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ، وَسَجَدَ بَعْدَهُ، وَإِلَّا [تَمَادَى]»⁽¹⁾ ⁽²⁾. قال الدردير شارحه: «وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ حَيْثُ تَذَكَّرَ فِي أَثْنَاءِ الْقِرَاءَةِ أَوْ بَعْدَهَا، وَأَعَادَ الْقِرَاءَةَ إِنْ لَمْ يَرْكَعْ، وَسَجَدَ بَعْدَهُ، أَيْ بَعْدَ السَّلَامِ، لَزِيَادَةِ الْقِرَاءَةِ الَّتِي أَعَادَهَا... وَإِلَّا بَانَ رَكْعٌ - أَيْ انْحَنَى - تَمَادَى لِفَوَاتِ التَّدَارُكِ، وَلَا يَرْجِعُ [لِلتَّكْبِيرِ]، فَإِنْ رَجَعَ [لَهُ] فَاسْتَظْهَرَ الْبُطْلَانُ»⁽³⁾. والسلام عليكم.

نوفمبر 1974م

جَمْعُ الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ

السؤال:

هل يَجُوزُ لطائفة ما، وَفَدَتْ على مسجد بعد انتهاء الجماعة مِنَ الصَّلَاةِ وراءَ الإمام، أَنْ يُصَلُّوا مَا فَاتَهُمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى، وَيُقَدِّمُوا إِمَامًا ثَانِيًا لِيُصَلِّيَ بِهِمْ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ الْوَقْتَ الْاِخْتِيَارِي مَا زَالَ فِيهِ فُسْحَةٌ؟

ح. بصيفي (تونس)

(1) في النسخة المطبوعة: [تُعَاد]. والصواب ما أثبتناه مِن مختصر خليل.

(2) مختصر خليل. ص 48.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 397. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

مذهب المالكية أنه لا تُجْمَع صلاةٌ مرّتين في مسجد واحد له إمامٌ راتبٌ، جاء في المدوّنة ما نصّه: «لا تُجْمَع صلاةٌ مرّتين في مسجد له إمامٌ راتبٌ، بعد أن صلاّها الإمام»⁽¹⁾.

وحُكْمها إن وقعت الكراهة، إن كانت بعد صلاة الإمام الراتب أو قبله، فإن وقعت معه فحرام؛ لأنه قدْحٌ في الإمام، وإعلانٌ للخلاف والافتراق، فإن لم يكن للمسجد إمامٌ راتب، فلا كراهة.

قال خليل في المختصر - عطفًا على المكروهات -: «وإعادة جماعة بعد الراتب، وإن أذن، وله الجَمْعُ إن جَمَعَ غيره قبله، إن لم يؤخّر كثيرًا»⁽²⁾. ومعنى قوله - كما شرّحه الدردير⁽³⁾ -: أنه يُكره صلاة جماعة ثانية بعد صلاة الإمام الراتب، وكذا إحداث جماعة قبل صلاته، ويحُرّم معه، أي وجود جماعة أخرى تُصَلِّي وحدها في نفس الوقت الذي يُصَلِّي فيه الإمام الراتب بجماعته. والكراهة في إحداث الجماعة مطلقّة، سواء كانت بدون إذنه، أو بإذنه منه، فإن وقعت صلاة الجماعة قبله، فله أن يَجْمَعَ بالناس بعدها، إلّا إن كان قد تأخّر كثيرًا، تأخّرًا يَضُرُّ بالمُصلِّين، أو كان قد أذن لغيره في الصلاة بهم، فلا يُعيد.

وحُكْم الجماعة الذين دخلوا المسجد فوجدوا الإمام الراتب قد صَلّى، أن يخرجوا من هذا المسجد وما اتّصل به، ليتجمّعوا خارجه، أو مع إمام راتب غيره، ولا يُصَلُّون فيه أفذاذًا، لفوات فضل الجماعة، إلّا إن كان المسجد الذي فاتتهم فيه صلاة الجماعة هو

(1) انظر: المدوّنة. ج 1/ ص 181.

(2) مختصر خليل. ص 40.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 332.

أحد المساجد الثلاثة: المسجد الحرام بمكة، أو الحرم النبوي بالمدينة، أو المسجد الأقصى بالقدس، ففي هذه الثلاثة صلاتهم أفذاذاً خيراً من صلاتهم جماعة في غيرها⁽¹⁾.

وحكمة حرمة أو كراهية الجمع ثانية في مسجد له إمام راتب، هي تحجب الفتنة بين المسلمين، وإحداث الخلاف والفرقة في الدين، ومُشاغبة الإمام، والقدح فيه، وقد نَصَّبَه للصلاة وليُّ أمرهم، والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ [الأنعام: 159]. والله الموفق.

1979 / 06 / 28 م

القراءة من المصحف في صلاة التراويح

السؤال:

هل تجوز صلاة التراويح في شهر رمضان تلاوة من المصحف لغير حافظ القرآن؟
كيف يُصَلِّي بهم، قائماً أو جالساً؟

إمام مسجد يوكس (الحمامات - تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
يَوْمُ النَّاسِ أَقْرَأُهم للقرآن، وأفقههم في الدين، وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح⁽²⁾، وفي كتب العلماء.

(1) انظر: المدونة ج 1/ ص 181.

(2) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: مَنْ أَحَقُّ بالإمامة، حديث (673)، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

وصلاة التراويح إنما يتقدم إليها من يُحيد حفظ القرآن، وكان الصحابة يُصلونها مُتفرقين، فجمعهم عمر على قارئٍ منهم، روى البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن بن عبد [القاري]⁽¹⁾ قال: «خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ»، وكان أَبِي كَاتِبَ الْوَحْيِ، وقارئ المسلمين.

فالذي لا يحفظ القرآن، لا ينبغي أن يتقدم على غيره من الحفاظ في صلاة التراويح، إلا إذا كان من يحفظه لا يُرضى حاله، وإن وَقَعَ وَنَزَلَ وَأَمَّهُمْ، فليُصَلِّ بِهَا يَحْفَظُ، ولو سورة واحدة مع الفائحة، قال خليل في مندوباتها - أعني صلاة التراويح -: «والختُمُ فيها، وسورة نُجُزَي»⁽²⁾. قال الدردير في شَرْحِهِ: «وَنُدِبَ لِلإِمَامِ الْخَتْمُ لَجَمِيعِ الْقُرْآنِ فِيهَا، أَيِ فِي التَّرَاوِيحِ، فِي الشَّهْرِ كُلِّهِ، لِيُسْمِعَهُمْ جَمِيعَهُ، وَسُورَةٌ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ نُجُزَي»⁽³⁾. قال الدسوقي: «أَيِ وَقْرَاءَةِ سُورَةٍ فِي تَرَاوِيحِ جَمِيعِ الشَّهْرِ نُجُزَي، وَكَذَا قِرَاءَةُ سُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ تَرَاوِيحِ كُلِّ لَيْلَةٍ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ نُجُزَي»⁽⁴⁾، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ مَعْنَاهُ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ إِلَّا هَذِهِ السُّورَةَ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ، أَوْ كَانَ وَلَا يُرْضَى حَالُهُ».

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْإِمَامِ مِنَ الْمَصْحَفِ، فَهِيَ مُشْغَلَةٌ لَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، وَنَصَّ خَلِيلٌ عَلَى كِرَاهَةِ نَظَرِ الْإِمَامِ بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ أَثْنَاءِ نَفْلِ، فَقَالَ عَاطِفًا عَلَى الْمَكْرُوهَاتِ: «وَنَظَرٌ بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ أَثْنَاءِ نَفْلِ»⁽⁵⁾. وَشَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «وَكُرِهَ نَظَرُ

(1) في النسخة المطبوعة: [القاري]. والصواب ما أثبتناه من صحيح البخاري.

(2) مختصر خليل. ص 38.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 315.

(4) حاشية الدسوقي. ج 1/ ص 315.

(5) مختصر خليل. ص 38.

بمصحف، أي قراءته فيه، في فرض أو في أثناء نفل، لكثرة الشغل بذلك، لا أوله، فلا يُكره؛ لأنه يُغتفر في النفل ما لا يُغتفر في الفرض»⁽¹⁾.

والإمام لا يُصليّ جالساً بالقائمين، ورخصته في الجلوس مقصورة عليه. ومثل هذا الإمام الناقص، خيرٌ له وللمسلمين أن يُريحهم من إمامته: لا يحفظ القرآن أولاً، ثم يُصليّ بهم جالساً، فيم استحق الإمامة؟ والله الهادي سواء السبيل.

1980/11/05م

حكم التسبيح والتكبير في صلاة التراويح

السؤال:

ما حكم التسبيح والتكبير أثناء صلاة التراويح؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

صلاة التراويح هي قيام رمضان، قد صحَّ في الحديث قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»⁽²⁾، وجاء في المدونة أنه ﷺ: «كَانَ يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ»⁽³⁾.

وكان الناس يقومونه في بيوتهم، وذات ليلة قام رسول الله ﷺ بالمسجد، فصلَّى

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 316.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، حديث (37)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) المدونة. ج 1/ ص 287، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان، حديث (759)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بصلاته جماعة من المسلمين، فلما كانت الليلة الثانية صلى بصلاته جماعة أكبر، فلما كانت الليلة الثالثة غصَّ المسجد بالمصلين، فلم يخرج النبي لهم، ثم أخبرهم أنه خشي أن تُفرض عليهم، قال في المدونة: «فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَصَدْرٌ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ»⁽¹⁾.

والذي جَمَعَ النَّاسَ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْمَدُونَةِ⁽²⁾: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي بَنْ كَعْبٍ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، ثُمَّ رَأَاهُمْ ذَاتَ لَيْلَةٍ كَمَا أَرَادَهُمْ، فَأَعْجَبَهُ حَالُهُمْ، وَقَالَ: "نِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ" - يَرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ - وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ».

ثُمَّ لَمَّا جَاءَ عَصْرُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، آَلَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ طَالَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ، فَكَانَتْ تَنْتَهِي قَبِيلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، قَالَ فِي الْمَدُونَةِ: «كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ [مِنَ الْوُتْرِ]، فَيُبَادِرُ الرَّجُلُ بِسُحُورِهِ خَشْيَةَ الصُّبْحِ»⁽³⁾. وَإِنَّمَا طَالَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُومُونَ بِتِسْعٍ وَثَلَاثِينَ رُكْعَةً، مُرْتَبَةً مُقَدَّرَةً، قَالَتِ الْمَدُونَةُ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ الْقُرَاءَ أَنْ يَقُومُوا بِذَلِكَ، وَيَقْرَأُوا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ عَشْرَ آيَاتٍ»⁽⁴⁾.

وَفِي عَصْرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَرَادَ الْأَمِيرُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَنهَاهُ الْإِمَامُ، وَقَالَ لَهُ: «هَذَا مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْأَمْرُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ تَزَلِ النَّاسُ عَلَيْهِ»⁽⁵⁾. وَالْمُسْتَتَجِبُ مِنْ ذَلِكَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَوِفُونَ فِي قِيَامِهِمْ كُلَّ لَيْلَةٍ قِرَاءَةً أَكْثَرَ مِنْ 360 آيَةٍ، يُرْتَلُّهَا قَارِئُهُمْ

(1) المدونة. ج 1/ ص 287، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان، حديث (759).

(2) المدونة. ج 1/ ص 288، وأخرجه البخاري في كتاب صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان، حديث (2010)، عن عبد الرحمن بن عبد القاري.

(3) المدونة. ج 1/ ص 288. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من المدونة.

(4) المدونة. ج 1/ ص 288.

(5) المدونة. ج 1/ ص 287.

ترتيلًا، وذلك يُعادل نحو ثلاثة أجزاء من القرآن الكريم، ولهذا طالت الصلاة - كما تقدّم - وأصبحت تنتهي مع الليل.

وُصِّلَى هذه الصلاة جهراً - كصلاة الليل - ويُسَلَّم من كلّ ركعتين، وحتى الوتر منها يُسَلَّم من ركعتين منه، ثم يُؤْتَى بالأخيرة مُفَرَّدة، فإن لم يُسَلَّم في الوتر من ركعتين حتى أتى بالثالثة، تَبَعَهُ المأموم، ولم يُسَلَّم قبله، كما أجاب مالك عندما سُئِلَ⁽¹⁾.

أما التسييح والتكبير والتهليل والتحميد بِرَفْع الصوت جماعة، كلّ أربع ركعات، أو بعد انتهاء الصلاة، فليس من عمل السَّلَف، لا في عصر النُّبُوَّة، ولا بعدها، كعصر مالك، وقد ثبتَ نَهْيُ النبي عن رَفْع الصوت بالدعاء، قائلًا لهم: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»⁽²⁾، والمأمور به في القرآن أن يُذَكِّر الله في النفس دون الجهر.

حُكْم الدعاء دُبُرَ كُلِّ صلاة

السؤال:

ما حُكْم الدعاء دُبُرَ كُلِّ صلاة؟

م. القاسمي (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. يظهر أنّ سؤالكم أريد به التجمُّع للدعاء بقيادة الإمام دُبُرَ كُلِّ صلاة، فإن كان هذا

(1) انظر: البراذعي. التهذيب في اختصار المدونة. ج 1/ ص 376.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: ما يُكْرَهُ من رَفْع الصوت في التكبير، حديث (2992)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

هو المقصود، فإنه بدعةٌ، مَنَعَ منها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وَمَنَعَ منها مالك بن أنس رحمه الله؛ لأنها تُعطي الإمام امتيازاً ليس له، فمُهِمَّتُهُ تنتهي بالسلام مِنَ الصلاة، يَتَحَوَّل بعده إلى الصفوف. ففي الفروق للقرافي المالكي، أَنَّ رجلاً سأل عمر بن الخطاب، هل يَدْعُو بالناس - وهو إمامهم -؟ فقال: «لا، أخشى أن تُعجبك نفسك»⁽¹⁾. فَمَنَعَ مِنْ ذلك عُمر، وَذَكَرَ العِلَّةَ في المنع، وهي الخوف مِنْ وَسْوَسة الشيطان، والإعجاب بالنفس في هذا الموطن.

وإن كان السؤال عن الدعاء - مُطلقاً - بعد الصلاة، فإنه مِنْ مَواطِنه أن يَعْقُب الصلاة، يَدْعُو كُلُّ مُصلٍّ في نفسه بِما يريد، فإنَّ الدعاء هو العبادة، أو هو مُنَح العبادة، وَمَنْ استكبر عنه دخل النار حتماً، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: 186]، والصلاة في اللغة هي الدعاء، سُمِّيَتْ كُلُّهَا باسم أهمِّ جزءٍ فيها، فالفاتحة - الواجبة في كُلِّ ركعة منها - كُلُّهَا صلاةٌ، مترددةٌ بين حَمْدِ الله وَتَمجيدِهِ والشَّاءِ عليه، وبين دعائه، وهكذا قراءة السورة، فهي مِنْ افتتاحِها حتى السلام منها دعاءٌ.

والدعاء دُبُرُ كُلِّ صلاةٍ مشروعٌ، فإذا سَلَّمَ المرءُ شَرَعَ في المُعَقِّبات، يقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»⁽²⁾، وَيَقْرَأُ آية الكرسي⁽³⁾،

(1) القرافي. الفروق. ج 4/ص 300 (الفروق الرابع والسبعون والمائتان).

(2) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صِفَتِهِ، حديث (592)، عن عائشة رضي الله عنها.

(3) عن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ في دُبُرِ الصَّلَاةِ الْمُكْتُوبَةِ كَانَ في ذِمَّةِ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ الْآخَرَةِ». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج 2/ص 148): «رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن».

ثم يُسَبِّحُ اللهَ، وَيُحَمِّدُ، وَيُكَبِّرُ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، فَتِلْكَ 99، يَحْتَمِلُهَا بِكَلِمَةِ التَّهْلِيلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، مُتَمِّمَ الْمِائَةِ⁽¹⁾، ثُمَّ يَدْعُو.

وقد روى البخاري بعض دعاء النبي ﷺ المأثور إثر كل صلاة: «اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَجَّلَ بِالْقِيَامِ مِنْ مَكَانِ صَلَاتِهِ بِمُجَرَّدِ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَلَكِنْ يَبْقَى إِلَى تَمَامِ الْمُعَقَّاتِ لِلصَّلَاةِ، وَقَدْ صَلَّى رَجُلٌ بِجَانِبِ أَحَدِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، ثُمَّ قَامَ مُسْتَعِجِلًا، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ، وَجَذَبَهُ، وَقَالَ: «أَقْعِدْ يَا هَذَا! أَلَيْسَ لَكَ حَاجَةٌ إِلَى رَبِّكَ؟».

فَالدَّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ، وَهُوَ مَطْلُوبٌ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ، كُلُّ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ عِبَادِهِ، يَسْمَعُ دَعَاءَهُمْ، وَوَعْدُهُمْ بِالِاسْتِجَابَةِ لَهُمْ، وَالْحَالَةُ الْكَرِيهَةُ أَنْ يُنْصَبَ أَحَدُهُمْ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ، يَتَصَدَّرُهُمْ، وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ، لِيَدْعُوَهُمْ، كَأَنَّهُ (اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا)، وَكَانَ السَّلَفُ يَخْشَوْنَ هَذَا وَيَنْفَرُونَ مِنْهُ، فَإِذَا قَصَدَهُمْ أَحَدٌ يَطْلُبُ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا لَهُ، أَغْلَظُوا لَهُ فِي الْقَوْلِ، وَوَجَّهُوا إِلَى اللَّهِ، يَدْعُو بِنَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، فَيَسْلَمُ وَيَسْلَمُوا مِنْ الْعُجْبِ وَالْغُرُورِ، فَهَذَا هُوَ سِرُّ مَنْعِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ انْتِصَابِ الْإِمَامِ لِلدَّعَاءِ ذُبُرِ الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ.

(1) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ بَيْتِ الْبَحْرِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابِ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ صِفَتِهِ، حَدِيثٌ (597).

دعاء الأئمة عقب الصلوات للحاضرين

السؤال:

جرت العادة في كثير من أنحاء الوطن، أن الإمام بعد تسليمه يَبْقَى في المحراب، يدعو عقب الصلوات المكتوبة جهراً للحاضرين، ويرفعون أصواتهم بالتسبيح والتحميد والدعاء.

فهل مثل هذا الفعل من السنة الواردة عن رسول الله ﷺ، أم هو بدعة محدثة؟
أفيدونا، بارك الله فيكم.

جماعة من المصلين (قسنطينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الثابت من الأحاديث الصحيحة والهدى النبوي، أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم استغفر ثلاثاً، وقال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»، ولم يَمُكِّثْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا يَقُولُ ذَلِكَ، ثُمَّ يُسْرِعُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْمَأْمُومِينَ، وَكَانَ يَلْتَفِتُ مِنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ.

وقد نَدَبَ أَمَّتُهُ - كَمَا صَحَّ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا أَصْحَابُ الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ - أَنْ يَقُولُوا ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ كَذَلِكَ، وَتَمَامُ الْمِائَةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: «اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وقد ثَبَتَ غَيْرُ ذَلِكَ، مِنْ التَّسْبِيحِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالدُّعَاءِ، وَقِرَاءَةِ آيَةِ

الكرسي، فانظر ذلك في كتب الحديث، وفي كتب السيرة الصحيحة، مثل زاد المعاد لابن القيم رحمه الله⁽¹⁾.

أما انتصاب أئمة المساجد والجماعات للدعاء عقب الصلوات المكتوبة جهراً للحاضرين، فإنه بدعةٌ مُستحدثة، ليست من السنة الصحيحة، وقد منع عن ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وكرهه مالك بن أنس.

قال الإمام شهاب الدين القرافي المالكي، في كتابه الفرق - في الفرق الرابع والسبعين بعد المائتين - ما نصّه: «يُروى أنّ بعض الأئمة استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أن يدعو لقومه بعد الصلوات بدعوات، فقال: لا، إني أخشى أن تَشْمَخَ حتى تَصِلَ الثَّرِيّاً»، يريد عمر أنّ الإمام يُحْشَى عليه من حصول الكِبَرِ والحَيْلَاءِ في نفسه، وذلك من الفسق الذي لا تَصِحُّ إمامته به.

وذكر القرافي في هذا الفرق، أنّ الدعاء من حيث هو دعاءٌ مندوبٌ، وقد يَعرِضُ له من جهةٍ مُتعلّقةٍ التحريم، وما يقتضي الكراهة، وذكر للكراهة خمسة أسباب، ثم قال: «السبب الثالث للكراهة، كونه سبباً لتوقُّع فساد القلوب، وحصول الكِبَرِ والحَيْلَاءِ، كما كره مالك وجماعة من العلماء رحمهم الله لأئمة المساجد والجماعات الدعاء عقب الصلوات المكتوبات جهراً للحاضرين، فيجتمع لهذا الإمام التقدُّم في الصلاة، وشرفُ كونه نَصَبَ نفسه واسطةً بين الله تعالى وعباده في تحصيل مصالحهم على يده بالدعاء، ويوشكُ أن تُعْظَمَ نفسه عنده، فيفسد قلبه، ويعصي ربّه في هذه الحالة أكثر مما يُطيعه»⁽²⁾.

فهذا الإمام مالك بن أنس كره هذا الفعل أن يقع من الأئمة، حرصاً عليهم من فساد القلب، وحماية لهم من الغرور والكبرياء والمراءاة، ومن المعلوم أنّ ذلك من الفسق، وأنّ الإمام الفاسق، المُتعلّق فسقه بالصلاة - كالمراءاة - لا تَصِحُّ إمامته.

(1) انظر: ابن قيم الجوزية. زاد المعاد في هدي خير العباد. ج 1/ ص 285 - 295.

(2) القرافي. الفرق. ج 4/ ص 300.

والكراهة عند الإمام قد تُطْلَق ويُراد بها الحُرْمَةُ، ولا شكَّ في حُرْمَةِ ذلك، إذا أَدَّى
بالإمام إلى عَظْمَةٍ تَحْصُلُ له في نفسه، وفسادٍ في قلبه، وعصيانٍ لربِّه.

هذا هو مذهب الإمام مالك بن أنس، كما نقله شهاب الدين القرافي، فمن العَجَب
أن يقع هذا الفعل من الأئمة في مساجدنا - كما جاء في السؤال - مع أن أغلبية أئمة هذه
المساجد مالكية، لا يعرفون إلا مذهب مالك، فكيف يُخَالِفُونَ قولاً صَحَّ عنه؟

يَنبغي معالجة هذه القضية بِحِكْمَةٍ وَأَنَاةٍ، ويكون ذلك بتعليم هؤلاء الأئمة أن هذا
من البدعة، وإقناعهم بمذهب مالك، ثم هُمْ يُعَلِّمُونَ العامة الأذكار الواردة عن النبي
ﷺ، وأنَّ الدعاء سرًّا هو المأمور به، كما جاء في القرآن الكريم، مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ
رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾
[الأعراف: 205].

12/10/1977م

ذِكْرُ اللَّهِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً

السؤال:

نَتَوَجَّه إليكم بهذا الجواب من مدينة (الأغواط)، ومن مسجد (عقبة بن نافع)، بُغْيَةً
إخباركم أن هناك مجموعة مُعَيَّنَةٌ، يُمكن عَدُّهُمْ مِنَ الإخوة المسلمين على حسب
تصرفاتهم، هؤلاء قد حَرَّمُوا ذِكْرَ اللَّهِ تعالى في المسجد، مع زَعْمِهِمْ أن هذا التحريم
صادرٌ مِنَ الشؤون الدينية، فإذا كان ذِكْرُ اللَّهِ تعالى في المساجد حراماً كما يزعمون، أو
بدعة كما يَصِفُّون، فيُمكنُهُمْ إذا تحريم الصلاة أيضاً؛ لأننا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ سبحانه وتعالى.

على كُلِّ، نَرْجُو منكم - حضرة الوزير - الإفتاء لنا في هذا الموضوع، كما نتمنى منكم
كذلك إن كان بإمكانكم أن تُعَجِّلُوا لنا بالجواب، ونُحِيطُكُمْ علماً أننا قد تَوَقَّعْنَا عن
الذِّكْر في انتظار إفتائكم.

وَفَقَّكُمْ اللَّهُ، وَأَعَانَكُمْ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

جماعة مِنَ الْمُصَلِّينَ (الأغواط)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: ذَكَرَ اللَّهُ فِي مَسَاجِدِ اللَّهِ عِبَادَةً مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَطَاعَةً مِنْ أَجْلِ الطَّاعَاتِ، وَقُرْبَةً مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَاتِ، جَاءَ الْأَمْرُ بِهِ، وَالتَّرْغِيبُ فِيهِ، وَالْوَعْدُ بِالْأَجْرِ الْعَظِيمِ عَلَيْهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۖ (١) وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۖ﴾ [الأحزاب: 41 - 42]، وَخَصَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُنَّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَنْهُنَّ - بِالذِّكْرِ: ﴿وَأَذْكُرْتِ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ مَآيَةِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 34]، ثُمَّ ذَكَرَ طَوَائِفَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ... إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَالَّذِكْرِيكَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالَّذِكْرِيكَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 35]. وَقَالَ تَعَالَى فِي أَوَّلِي الْأَلْبَابِ: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: 191]. وَقَالَ فِي يَوْمِ النُّحْرِ وَالْأَيَّامِ الْمُؤَالِيَةِ لَهُ: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 203].

فَهَذِهِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الْمُحْكَمَةُ كُلُّهَا تَأْمُرُ بِالذِّكْرِ، وَبِالِاتِّكَاثِ مِنْهُ، وَتَحْتُّ عَلَيْهِ، وَتَذْكُرُ حُسْنَ الْجَزَاءِ عَنْهُ.

ثَانِيًا: وَمِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ نَعْلَمُ أَنَّ الذِّكْرَ عِبَادَةً، تَعْمُرُ بِهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ الَّتِي لَا يَغْمُرُهَا إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: 18].

وَمَنْعُ النَّاسِ مِنْ أَدَاءِ الْعِبَادَةِ فِي الْمَسَاجِدِ سَعْيٌ فِي إِخْرَاجِهَا، وَظَلْمٌ عَظِيمٌ لَا أَكْبَرَ مِنْهُ،

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة: 114]، فلا أظلم منه.

ثالثاً: إنما يُعبد [الله] ⁽¹⁾ بما شرع، وليس لأحد أن يتخترع عبادةً من عنده، ويأتي بشيء من ابتداعه، فإذا كان الذكر الذي تذكرون الله به في مسجدهم هو: الصلاة - صلاة الفرض جماعة أو فرادى أفذاذاً، أو صلاة النفل في أوقاتها المشروعة، وعلى الكيفية التي صَلَّى النبي ﷺ، وقال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ⁽²⁾ - أو هو تلاوة القرآن وترتيله وتدارسه، أو كلمة (لا إله إلا الله)، لقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ⁽³⁾، أو نحو ذلك من التسييح والتحميد، أو الصلاة على النبي ﷺ بالصلاة الإبراهيمية، وكان هذا الذكر كما قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْعُدُوِّ وَالْأَصْصَالِ﴾ [الأعراف: 205]، فإنَّ كلَّ ذلك من الذكر الشرعي الذي لا يجوز لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يمنع الناس منه.

فأما إن كان الذكر في جماعة من الناس، يجتمعون على ذلك، ويُحلقون، ويرفعون أصواتهم به، أو كان ذكراً مُتَبَدِّعاً ومُخْتَرَعاً، ولم يكن من كلام الله، ولا من سنة رسول الله ﷺ، أو كان يُشَوِّش على المصلِّين، ويشغلهم عن الخشوع في صلاتهم، ويدخل عليهم الحرج، فإنَّ القائمين على المسجد يستطيعون أن يمنعوا هؤلاء الجماعة، وأن يحولوا بينهم وبين فعلهم؛ لأنه لم تُشرع به العبادة بتلك الكيفية، وهم بذلك لا يمنعون المسلمين من ذكر الله، وإنما يمنعون أهل (البدعة) من الجهر ببدعتهم، والبدعة معصية وليست بطاعة، وهي بدعة تَبَرَّأ مِنْ أَهْلِهَا رسولُ الله ﷺ في قوله: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» ⁽⁴⁾.

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في الأصل، وأثبتناه لأنَّ السِّياق يقتضيه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، حديث (631)، عن مالك بن

الحُوَيْرِث رضي الله عنه.

(3) سبق تخريجه.

(4) سبق تخريجه.

وفي جهات كثيرة - ومنها (الأغواط) - تُوجد جماعة يجتمعون في أوقات مخصوصة ويُحلقون، ويُظهرون وسطهم (خِرْقَة) بيضاء، ويعتقدون أنّ رسول الله ﷺ يجلس عليها، ثم يقرؤون صلاة الفاتح: «اللهم صلّ على سيدنا محمد، الفاتح لما أُغلق، والخاتم لما سَبَق، ناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراطك المستقيم، وعلى آله، حق قدره ومقداره العظيم». وهم يعتقدون أنّ هذه الصلاة علّمها رسول الله ﷺ لشيخهم مُشافهةً، وأنّ مرّة واحدة منها تُعَدّل ستّة آلاف من القرآن، وكلّ هذا ضلالٌ وفساد، واعتقاده خُسرانٌ، لما يلزم عليه من لوازم خطيرة، منها أنّ رسول الله كَتَمَ هذه الصلاة، ولم يُبلّغها لأصحابه الذين سألوه عن كيفية الصلاة عليه عندما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56]، وقد علّمهم الصلاة الإبراهيمية⁽¹⁾، حتى جاء شيخهم فبلّغها إليه، ومن اعتقد أنّ رسول الله كَتَمَ وقت الرسالة شيئاً، كفرَ والعياذُ بالله. ومنها أنّ أفضل الذكر تلاوة القرآن، واعتقاد أنّ هذه الصلاة تُعَدّل القرآن أو هي أفضل منه، رِدّةٌ وكُفْرٌ، نعوذ بالله منه. فإذا وجدنا مسلماً يعتقد مثل هذا الاعتقاد علّمناه، فإن اهتدى وتاب فهو مسلم، وإن عاند فهو بِشَرّ مكان.

رابعاً: رَفَعُ الصوت بالذكر من الجماعة نَهَى عنه رسول الله ﷺ في حياته، فقد جَهَرَ به بعض الصحابة أثناء غزوة من غزواته⁽²⁾، فقال لهم: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا

(1) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، حديث (3370) عن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قال: "سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَيِّدٌ مَحِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَيِّدٌ مَحِيدٌ»."

(2) هي غزوة خيبر سنة 7هـ.

تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»⁽¹⁾، أو كما قال. ولم يكن اجتماع القوم في حلقة يرفعون بالذكر أصواتهم في عهده عليه السلام، ولا في عهد صحابته، ولا في عهد السلف الصالح من التابعين وأتباع التابعين، وهي خير القرون.

وحتى بعد الصلاة وتسليم الإمام، فإن على الإمام أن يقوم من المخراب، وكلُّ مُصَلٍّ يُسَبِّحُ الله ويحمده ويكبره ثلاثاً وثلاثين، ويختتم ذلك بكلمة الإخلاص (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)، ثم يدعو الله بما شاء من شؤون الدنيا والآخرة.

وأما رفع الصوت، والجهر جماعة، وانتصاب الإمام للدعاء بالمصلين فقد منعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومنعه إمامنا مالك بن أنس رضي الله عنه، وهو بدعة لا خير فيها، وكان مالك رحمه الله يُنشد كثيراً⁽²⁾:

وَحَيْرُ أُمُورِ [الدِّينِ] ⁽³⁾ مَا كَانَ سُنَّةً وَشَرُّ الْأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتُ الْبِدَائِعُ

وفي الحديث الصحيح: «إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى ⁽⁴⁾ هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»⁽⁵⁾، فنبى الله هو الذي سمى البدعة شرّ الأمور، فليحذر المبتدعون.

وأما قولكم: إننا منعنا اليوم الذكر، وغداً نمنع الصلاة، فإنه قولٌ عظيم، لا يليق

(1) سبق تحريجه.

(2) انظر: ابن عبد البر. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء. ص 37، القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 38، الشاطبي. الاعتصام. ج 1/ ص 142.

(3) في الأصل: [الناس]. وما أثبتناه وزد في جميع المصادر السابقة.

(4) قال النووي في شرح صحيح مسلم (ج 6/ ص 154): «الهدى هدى محمد: هو بضم الهاء وفتح الدال فيها، ويفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً، ضبطناه بالوجهين، وكذا ذكره جماعة بالوجهين، وقال القاضي عياض: رويناه في مسلم بالضم وفي غيره بالفتح».

(5) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والحطبة، حديث (867)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها.

يَمَن هُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَلَا يُوجَّه لَوَاحِدٍ مِنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، فَضْلاً
عَنْ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى وَزِيرٍ لِلشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ، فِي حُكُومَةٍ دَسْتُورُهَا يُنْصَحُ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ
دِينُهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَلَا تُسَيِّئُوا الظَّنَّ بِالْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ قَالَ رَبُّ الْعَالَمِينَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: 12]، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ.

هَذَا مَا يَظْهَرُ لَنَا فِي جَوَابِ سُؤَالِكُمْ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَيَهْدِيَكُمْ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ
مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ
الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر: 17-18].

15 رجب 1405هـ / 06 أبريل 1985م

صلاة جوار المسجد

السؤال:

مَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي الْمُسْلِمِ الَّذِي لَا يَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ، بَلْ يُؤَدِّيْهَا مَعَ
أَهْلِهِ فِي بَيْتِهِ جَمَاعَةً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قُرْبِ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ؟

ز. ابراهيمية (سكيكدة)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.
إِذَا كَانَ يَسْمَعُ الْأَذَانَ، فَمِنْ الْأَفْضَلِ أَنْ يُؤَدِّيَ صَلَاتَهُ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنْ أَذَاهَا فِي بَيْتِهِ
صَحَّحَتْ، وَالْحَدِيثُ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»⁽¹⁾، مَحْمُولٌ عَلَى الْكَمَالِ، أَيْ

(1) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج 1/ص 362)، وَالدَّارِقُطْنِي فِي سُنَنِهِ (ج 2/ص 292)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السُّنَنِ
الْكُبْرَى (ج 3/ص 81). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ (ج 2/ص 77): «حَدِيثٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ

لا صلاة كاملة، هذا هو الصحيح عن أهل العلم.

وصلاة هذا الرجل مع أهل بيته في بيته، تَحْصُلُ له بها فضيلة الجماعة، وهي 27 أو 25 درجة، تَفْضُلُ بها صلاة الجماعة صلاة الفَدَّ، والحنابلة يُحْمِلُونَ الحديث على الحقيقة، فيُبْطِلُونَ صلاةَ جَارِ المسجدِ إلَّا في المسجد، والدين يُسر. والله أعلم.

الصلاة في المسجد أفضل

السؤال:

رجلٌ مسلم كان في بادئ أمره تاركًا للصلاة، ولمَّا بدأ يُصَلِّي صار يُصَلِّيها في بيته، ولا يذهب إلى المسجد خوفًا من كلام الناس فيه، ومن النظر إليه. فما رأيكم؟ وما هو الحكم؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: تَرَكَ الصلاة - بمن وجبت عليه - من كبائر الذنوب، فإذا تاب تارك الصلاة إلى الله وأتاب، فإنَّ الله سبحانه يقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات، والتوبة لا بُدَّ فيها من ثلاثة أمور:

الأول: أن يُقْلِعَ عن الذنب فورًا.

الثاني: أن يَنْدَمَ عن ما فَعَلَ.

الثالث: أن يَعِزَّمَ على عدم الرجوع إلى فِعْلِ الذنب.

الناس، وهو ضعيف، ليس له إسناده ثابت، أخرجه الدارقطني عن جابر، وأبي هريرة، وفي الباب عن علي، وهو ضعيف أيضًا.

ثانيًا: فتارك الصلاة إذا أراد أن يتوب، عليه أن يُصَلِّيَ جميع الأوقات سرًّا أو جهراً، لا يَسْتَحْيِ مِنَ النَّاسِ، ولا يَخْتَفِي مِنْهُمْ، ولا يُبَالِي بِهِمْ، سواء مَدَحُوهُ أو قَدَحُوا فِيهِ؛ لأنَّ صَلَاتِهِ لِلَّهِ، فهو يُطِيعُهُ؛ لأنه أَمَرَهُ بِذَلِكَ، ولا يَعْصِيهِ؛ لأنَّ اللَّهَ نَهَاهُ عَنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ.

ثالثًا: جُعِلَ الْمَسْجِدَ لِيَجْتَمَعَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ لِلصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا بِ 27 درجة، فلا يَنْبَغِي أَنْ يُقَوَّتَ هَذَا الْفَضْلُ عَلَى نَفْسِهِ لِأَجْلِ الْخَوْفِ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، فَلْيَتَكَلَّمْ مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ، فَإِنْ سَمِعَ أَحَدَهُمْ يَقُولُ فِيهِ مَا تَحْيَلُهُ، فَلْيُجِيبْهُ بِمَا أَرشَدَ اللَّهُ عُمَرَ، وَلْيَقُلْ لَهُ: «نَعَمْ، كُنْتُ ضَالًّا فَهَدَانِي اللَّهُ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى هِدَايَتِهِ».

ثم إنَّ الْخَوْفَ الْمَذْكُورَ وَسُوسَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالنَّاسُ إِذَا رَأَوْا مَنْ كَانَ لَا يُصَلِّي قَدْ صَارَ يُصَلِّي، وَيَقْصِدُ الْمَسْجِدَ يَفْرَحُونَ؛ لأنَّ اللَّهَ هَدَاهُ حَتَّى صَارَ يُلَازِمُ الْمَسْجِدَ، لِأَنَّهُ صَارَ مِثْلَهُمْ، وَيَزِدَادُ قِيَمَةً فِي أَعْيُنِهِمْ، بَلْ يَرْجِعُ ثَقَّةً عِنْدَهُمْ.

وفي مسألة الصلاة، فإنك تُصَلِّيها لله لا ليراك الناس، لِيَمْدَحُوكَ أَوْ يَذْمُوكَ، وَالْمَدْحُ أَكْثَرُ مِنَ الْقَذْحِ. وَصَلِّ عِنْدَمَا تَسْمَعُ الْأَذَانَ، وَالصَّلَاةُ فِي الدَّارِ صَحِيحَةٌ، وَلَكِنهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ مَعَ جَمَاعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ. وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاهُ.

دعاء القنوت في صلاة الوتر

السؤال:

ما حكم دعاء القنوت في صلاة الوتر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: كَلَا، فالإمام مالك لا يرى القنوت مشروعاً في الوتر، ولا في رمضان، بل لا يراه إلا في صلاة الصبح، كما جاء في المدونة. سئل مالك عن لعن الكفرة في رمضان،

فقال: «ليس عليه العمل، ولا أرى أن يعمل به، ولا يقنّت في رمضان، لا في أوّله ولا في آخره، ولا في غير رمضان، ولا في الوتر أصلاً»⁽¹⁾.

وقد تقدّم في جواب القنوت أنه إنما يكون في صلاة الصبح، قبل الركوع من الركعة الأخيرة، أو بعد الرفع منه.

المراد بالقنوت دعاء في آخر ركعة، زائد على قراءة السورة، وتطول به الصلاة، وقد ثبت - برواية رجال الصّحاح، وخرّجه كُتب الصّحاح - أن رسول الله ﷺ قنّت في الفريضة المكتوبة، يدعو على رجال مشركين، لفظاعة موقفهم، أو جماعة خاصّة من العرب، قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «قنّت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً، في الظهر والعصر من الرّكعة الأخيرة، يدعو على حيٍّ، ويؤمن من خلفه»⁽²⁾، ثبت عليه حتى وفاته، قال عكرمة: «هذا كان مفتاح القنوت».

وثبت أنه ترك القنوت، قال الشوكاني في (نيل الأوطار): «وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب، وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات، وفي صلاة الوتر من غيرها»⁽³⁾.

فأفادت عبارة الشوكاني هذه، وجود الخلاف في صلاة الصبح من المكتوبة، وفي صلاة الوتر من غيرها، ومذهبنا أنه في صلاة الصبح، لا في الوتر.

(1) المدونة. ج 1/ ص 289.

(2) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه عكرمة عن ابن عباس، أخرجه أحمد، حديث (2746)، وأبو داود في كتاب الوتر، باب القنوت في الصلوات، حديث (1443)، وابن خزيمة، حديث (618)، والطبراني في الكبير، حديث (11910). وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فقد أخرجه البخاري في كتاب الجزية، باب: دعاء الإمام على من نكث عهداً، حديث (3170)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة، حديث (677).

(3) نيل الأوطار. ج 2/ ص 400.

ثانيًا: القنوت في صلاة الصبح:

اختلف فيه، والصحيح أنه مشروع في الصبح، رواه العلماء عن 19 صحابيًا، وروى الحسن البصري قال: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ ثَمَانِيَةِ وَعَشْرِينَ بَدْرِيًّا كُلُّهُمْ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ»⁽¹⁾، ومن هؤلاء الصحابة الخلفاء الراشدون الأربعة، وأغلب الأئمة، كمالك بن أنس، والشافعي، وحماد (أستاذ أبي حنيفة)، وأهل الحجاز، والأوزاعي (إمام أهل الشام)، وسفيان الثوري، وابن مهدي، وابن أبي ليلى، قال النووي: «القنوت في الصبح مذهبنا، وبه قال أكثر السلف وَمَنْ بَعْدَهُمْ»⁽²⁾، وهو القول المنصور في مذهب الزيدية، وعليه مَشَى أئمتُّهم.

وَمَنْ أَنْكَرَهُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ (الصبح) استند على أنه شرع، ثم نُسِخَ ولم يَثْبُت، وفي أحاديثهم مقالٌ في سَنَدِهَا، قال أصحابها: أَنَّهُمْ صَلَّوْا وَرَاءَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَوَرَاءَ غَيْرِهِمْ فَلَمْ يَقْنُتُوا، وَالصَّحِيحُ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَنَتُوا، وَالْقَوَاعِدُ الْأَصُولِيَّةُ تَقُولُ: أَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، وَفِي رَوَايَاتِ الْإِثْبَاتِ أَنَّهُمْ صَلَّوْا وَرَاءَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَنَتَ، وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ، وَلَمْ تَسَلَمْ أَحَادِيثُ النَّفْيِ مِنْ عِلَّةٍ فِي السَّنَدِ، وَلِهَذَا تُقَدَّمُ عَلَيْهَا رَوَايَةُ الْإِثْبَاتِ⁽³⁾.

ثالثًا: لفظ القنوت كما جاء في المدونة:

وجاء في المدونة أنه يَقْنُتُ قَبْلَ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، أَوْ بَعْدَ الرُّفْعِ، قَالَ: «كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَبَعْدَ الرُّكُوعِ»⁽⁴⁾، وَلَكِنْ حُكِمَ خَفِيفٌ، لَيْسَ بِرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ، فَمَنْ سَهَا عَنْهُ فَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ، وَلَوْ سَجَدَ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ لَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

(1) نيل الأوطار. ج 2/ ص 402.

(2) انظر: النووي. المجموع شرح المذهب. ج 3/ ص 504.

(3) انظر تفصيل المسألة في نيل الأوطار. ج 2/ ص 399 وما بعدها.

(4) المدونة. ج 1/ ص 192.

وجاء في المدونة عن خالد بن [أبي] (1) عمران قال: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو عَلَى مُضَرَ إِذْ جَاءَهُ جَبْرِيلُ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنْ أُسْكُتَ، فَسَكَتَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْعَثِكَ سَبَابًا وَلَا لَعْنًا، وَإِنَّمَا بَعَثَكَ رَحْمَةً، وَلَمْ يَنْعَثِكَ عَذَابًا، ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: 128]. ثُمَّ عَلَّمَهُ الْقُنُوتَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَخْشَعُ لَكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْجِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ، وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ» (2).

وروى في المدونة أَن عَلِيًّا قَنَتَ فِي الْفَجْرِ، وَأَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَ[أَبَا بَكْرَةَ] (3) وَابْنَ عَبَّاسٍ قَتَوَا، وَمِنَ الْخَلَفِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ سِيرِينَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَمِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (4).

شباب يُنشئون مساجد وَيَدْعُونَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَنْاسٍ بِأَعْيَانِهِمْ

السؤال:

نشأت ببلادنا طائفة من شباب المسلمين، مذهبهم إنشاء مساجد جديدة في كل المدن، ولو كان بها مساجد كافية، ونشأ من ذلك تفرق جماعات المصلين، وتفضيل بعض الأئمة على بعض، بحيث أصبح المفضل عندهم من يتجراً على ذكر أسماء معينة،

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من المدونة والسنن الكبرى للبيهقي.

(2) المدونة. ج 1/ص 192. والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 2/ص 298)، وقال: «هذا مُرْسَلٌ، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيحاً موصولاً».

(3) في النسخة المطبوعة: [أبا بكر]. والصواب ما أثبتناه من المدونة.

(4) المدونة. ج 1/ص 193.

وَيَتَنَاوَلُهَا بِالانتِقَادِ الْجَهْرِيِّ، وَقَدْ يُعَيِّنُونَ أَثْمَةً لِهَذِهِ الْمَسَاجِدِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ غَيْرَهُمْ، حَتَّى مَنْ كَانَ مُعَيَّنًا مِنَ الْوَزِيرِ الْمُخْتَصِّ الَّذِي يُمَثِّلُ وَلِيَّ الْأَمْرِ.

وَبِمَا أَحْدَثَتْهُ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ، أَنَّهُمْ أَنْشَأُوا دَعَاءً يُلْقَى جَهْرًا حَتَّى فِي الصَّلَاةِ السَّرِيَّةِ، وَتُذَكَّرُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ بِأَعْيَانِهَا، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهَا اسْمُ رَئِيسِ الدَّوْلَةِ وَالْوُزَرَاءِ وَالْحُكَّامِ، وَالدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ، وَعَلَى أَبْنَائِهِمْ، وَعَلَى نَسَائِهِمْ، بِأَنْ يَتَلَيَّهِمُ اللَّهُ بِالْفَاحِشَةِ، وَبِالدُّعَاءِ عَلَى الْأُمَّةِ بِالْجَفَافِ وَالْقَحْطِ.

فَمَا قَوْلُ الْعُلَمَاءِ؟ هَلِ الصَّلَاةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا هَذَا الدُّعَاءُ صَحِيحَةً، أَمْ بَاطِلَةٌ، بِحُكْمِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ كَلَامُ زَائِدٍ بَشِيعٍ؟ وَالكَلَامُ الْعَمْدِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَطْلُ يُبْطِلِ الصَّلَاةَ.

أُفْتُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، غَيْرَ هَيَّابِينَ، وَلَا مُتَحَامِلِينَ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

المسألة الأولى: إحداث المساجد الجديدة:

المسجد في بلاد المسلمين يُنشأ للقيام بالصلوات، ووظيفته ما ذَكَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: 36]. وَأَهْمُ وَظَائِفِ الْمَسْجِدِ أَنْ يَجْتَمَعَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ لِلصَّلَاةِ وَرَاءَ الْإِمَامِ الَّذِي يُؤْمِنُهُمْ، وَقَدْ يَخْطُبُ فِيهِمْ لِحُجْمَعِ كَلِمَتِهِمْ، وَإِصْلَاحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ وَالْأَعْيَادِ، وَلِهَذَا سَمَّى الْمُسْلِمُونَ الْمَسْجِدَ الَّذِي يُؤَدِّي هَذِهِ الْوُظُفَةَ: "الجامع".

وَأَوَّلُ عَمَلٍ قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْهَجْرَةِ إِنْشَاءُ الْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ، وَهُوَ الَّذِي أُرِيدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: 108]، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ كُلَّ مَدِينَةٍ فِي دَوْلَةِ الْمُسْلِمِينَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا هَذَا الْمَسْجِدُ الْجَامِعُ، وَفِيهِ

وحده يَجْتَمِع المسلمون، وَيَسْتَمْعُونَ إلى إمامهم الأعظم أو نائبه، وهو الذي يَتَوَلَّى أمور دينهم ودنياهم، وله السُّلْطَةُ عليهم، والإمامة له وحده، فإن غاب أو [أَعْذَرَ]⁽¹⁾، فعليه أن يُنِيبَ غَيْرَهُ حتى لا يَبْقَى المسلمون هَمَلًا، ولا يَجُوزُ أن يَتَقَدَّمَ غَيْرُهُ بغير إذنه؛ لأننا بايعناه على السمع والطاعة، وشرطُ هذا السمع والطاعة أن يُقِيمَ لنا الدين، ويحافظ على وحدة المسلمين، ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59].

وبناءً على ذلك، فقد اتفق علماء المالكية على أن مثل هذا الجامع لا يَتَعَدَّدُ في المِصْرَ، ولا يَجُوزُ إنشاء غيره، حتى لا تتَفَرَّقَ كلمة المسلمين، فإن أُنْشِئَ غيره، فصلاة الجمعة في الجديـد باطلـة، والصلاة للمسجد العتيق، وقد بَسَطَ هذه المسألة خليل وشرَّاحه في المختصر، وأنَّ العتيق المراد به ما صَلَّيْتُ فيه الجمعة قبل غيره، فإن ضاق العتيق وُسَّعَ ولو على حساب الدُّور المُجاورة له، أو على حساب الطُّرُق المتَّصلة به، ولا يُلْجَأُ إلى غير هذه الوسيلة، إلَّا إذا صادَفَه هواء، أو بحر، وتُنَزَّعَ الدُّورُ القريبة منه من أصحابها، وتعويضهم، وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، عندما وَسَّعَا الحَرَمَيْنِ الشريفين، وَمَنْ أَبَى قَبْضَ ثَمَنِ دَارِهِ، وَضَعَ ثَمَنُ دَارِهِ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى يَطْلُبَهُ مِنْ بَعْدِ⁽²⁾، وعلى هذه السَّنة من الخلفاء الراشدين جَرَتْ الحُكُومَةُ السَّعُودِيَّةُ فِي هذه العصور الأخيرة عندما وَسَّعَتِ الحَرَمَيْنِ الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وأما المسجد لأداء الصلوات الخمس غير الجمعة، فهذا الأمر فيه واسع، ويمكن التساهل فيه بحيث يكون مسجد جماعة يُمكنهم أن يُؤدُّوا فيه صلواتهم، لكنهم لا يُصَلُّونَ الجمعة إلَّا في المسجد الجامع، حتى لا تتَفَرَّقَ كلمة المسلمين، وقد تَشَدَّدَ علماء

(1) في النسخة المطبوعة: [عذر]. والصواب: أَعْذَرَ، أي صار ذا عُدْرٍ. انظر: لسان العرب. ج 4/ ص 545.

(2) انظر: الأزرقى. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار. ج 2/ ص 69، الفاكهي. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. ج 2/ ص 150 - 151.

الأندلس في مَنْع تَعَدُّد الجامع، وَفَضَّلُوا على ذلك التوسيعات المختلِفة لجامع قرطبة، حتى كان كُلُّ خليفة يزيد فيه مساحة، ولَمَّا جاء عهد المنصور بن أبي عامر خالَف سُنَّتَهُمْ، وأنشأ جامع الزهراء بضواحي قرطبة، فامتنع العلماء من الإفتاء بِصِحَّة صلاة الجمعة فيه، وحتى إمامُه⁽¹⁾ - الذي كان قاضيًا للبلد - كان يُصَلِّي الجمعة فيه، ثم يُعيدُها ظَهْرًا؛ لأنه كان يرى نفسه مغضوبًا مِنْ وَلِيِّ الأَمْرِ⁽²⁾.

ومِنْ هذا يَتَبَيَّن موقف المذهب المالكي مِنْ تَعَدُّد المسجد الجامع، وأَنَّهُ لا يَجُوز بحال، وقالوا إذا اتَّسعت المدينة جدًّا، وفُصل بين أحيائها بِنَهْرٍ، مثل ما هو الحال في القاهرة وبغداد وغيرهما جاز، كما يَجُوز إذا حدثت فتنة بين أهل الأحياء، ولم يَسْتَطِعْ أُولو الأَمْرِ إخمادها، فالفتنة مُتَّقاةٌ في كُلِّ حال.

وقال غير المالكية - كالحنفية - يَجُوز أن يَتَعَدَّد المسجد ولو قُرِبت المسافة، لكن ذلك لا يكون إلَّا بِإِذْن الحاكم؛ لأنه المسؤول عن حالة المسلمين، والضامن لاجتماع كلمتهم، وهو إمَّا إمامٌ وإمَّا نائبه، وراج هذا المذهب في مُعْظَم بلاد المسلمين، عندما استولى عليها العثمانيون، ولهذا تَجَد المساجد الجامعة كثيرة مُتقاربة، كما هي الحال في عاصمة تونس والقاهرة وبغداد، وكما كانت عليه الحال في الجزائر، فقد تتقارب المساجد جدًّا مثل جامع الزيتونة وجامع حمودة باشا والجامع اليوسفي بتونس، فإنها مُتقاربة جدًّا، وكان الأمر في عهدهم مُجْتَمِعًا، والأمراء قادرون على إطفاء كُلِّ فتنة.

وقد اتَّضح بِمَا ذُكِرَ أَنَّ كُلَّ أمرٍ يُجَدِّث فتنة بين المسلمين مُمتنع؛ لأنَّ الجامع إنمَّا أنشئَ لِجَمْع كلمتهم، فإذا استعصى هذا الجَمْع فلا يَجُوز إنشاء ما يُسبِّب فِرْقَتَهُمْ، فالفتنة أَشدُّ مِنَ القتل وأكبر، ولهذا فإنَّ ما سألتم عنه مِنْ عمل هذه النَّاشئة إذا كان يُسبِّب الفتنة لا

(1) هو القاضي محمد بن يَقي بن زرب.

(2) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 7/ ص 117، النباهي. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس). ص 77.

يَجُوزُ، ويكون إنشاء الجامع الجديد المتعدد في المدينة الواحدة معصيةً، وحُكْمُهُ حُكْمُ
 مسجدِ ضَرَارٍ، وقد قال الله فيه لِنَبِيِّهِ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: 108]، وقال في
 أصحابه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ
 حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾
 [التوبة: 107]، فلَمَّا كَانَ يُحْدِثُ هَذِهِ الْفِتْنُ، تَمَّى اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ.

وطابعُ مسجدِ الضَّرَارِ:

أولاً: أَنْ يُحْدِثَ ضَرَارًا لِلْمُسْلِمِينَ.

ثانياً: أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ قَامُوا بِهِ يَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ.

ثالثاً: أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

رابعاً: أَنْ يَنْزِلَ بِهِ وَيَأْوِي مَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، مِنْ أَهْلِ الْفِتْنِ.

وَالْآيَاتُ وَاضِحَةٌ، وَالْأَعْدَارُ الْمَذْكُورَةُ لِإِنْشَائِهِ بَاطِلَةٌ، مِثْلُ ادِّعَائِهِمْ فَسَادَ الْحُكَّامِ،
 فَقَدْ فَسَدَ بَعْضُ الْحُكَّامِ فِي عَهْدِ الْمُسْلِمِينَ الْأَوَّلِينَ، وَأَظْهَرُوا الظُّلْمَ وَالطُّغْيَانَ، وَلَمْ يُسَبِّبْ
 ذَلِكَ فَتْرَى الْعُلَمَاءِ بِالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، وَإِحْدَاثِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ كَانَ الْعُلَمَاءُ يَجْهَرُونَ
 بِمَا يُقْبَحُ الظُّلْمَ وَيُجَرِّمُهُ، وَيَلْعَنُونَ الظَّالِمِينَ بِأَوْصَافِهِمْ لَا بِأَشْخَاصِهِمْ، فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ
 الصَّلَاةِ صَلَّوْا وَرَاءَهُمْ، وَحَجُّوا وَرَاءَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ التَّوْلِيَةَ الشَّرْعِيَّةَ مِنَ الْإِمَامِ
 الْأَعْظَمِ. وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ سِيرَةِ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ، الْمُجْمَعِ عَلَى ظُلْمِهِ، وَمُسْلِمِ بْنِ
 عَقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا، فَقَدْ صَلَّى وَرَاءَهُمُ الصَّحَابَةُ وَحَجُّوا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَالْحَجَّ لِلَّهِ لَا لِلْأَمِيرِ
 الظَّالِمِ، وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ، أَنَّ فِعْلَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَا تُبْرِرُهُ ادِّعَاءَاتُهُمْ، وَيُؤَدِّي إِلَى فِتْنَةٍ
 مَحْذُورَةٍ، وَخُصُوصًا فِي دَوْلَةٍ نَاشِئَةٍ، اشْتَرَاهَا الْمُسْلِمُونَ بِمِثَالِ الْأَلْفِ مِنَ الضَّحَايَا،
 وَيَجِبُ إِصْلَاحُ الْأَمْرِ بِغَيْرِ هَذَا.

المسألة الثانية: تفضيل الأئمة:

بَيَّن رسول الله ﷺ الأفضلية في إمام الصلاة: «يَوْمُ النَّاسِ أَقْرَبُهُمْ»⁽¹⁾، وفي الرسالة: «يَوْمُ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ»⁽²⁾.

هذا هو الإمام الأفضل، وهو الذي يُقدِّمه المسلمون لصلاتهم إذا لم يُعَيَّن من الإمام أحدٌ، فالإمام الوحيد الذي له الصلاة هو أمير القوم، والصلاة باطلة بإمام لم يأذن فيه، فإن لم يكن للقوم أمير، فالصلاة لِمَن استخلفه، ولا يُصَلِّي غيره، بل يُنَحَّى بالقوَّة، فإن لم يكن إمامٌ مُعَيَّن (راتب)، فالمسلمون يُقدِّمون أفضلهم وأقرأهم وأفقههم.

هذه هي الأفضلية الشرعية، ومن فَضَّل الإمام أن يأمر بالمعروف، وَيَنْهَى عن المنكر، ويأمر بتقوى الله، وَيُرَقِّق القلوب، وَيُلِين النفوس، وليس له أن يَذْكُر أحدًا باسمه على المنابر؛ لأنَّ هذا تشنيع قبيح، وقد كان رسول الله ﷺ إذا خطب المسلمين بِمُنَاسِبَةِ ارتكابهم ما يُخَالِف كتاب الله وسنة رسول الله، أن يقول: «ما بال أقوام فعلوا كذا، وفعلوا كذا، وفعلوا كذا»، وَيُعْلِن أن فعلهم باطل؛ لأنه خالف الشرع، وخالف سنته، ولم يرد عنه أنه كان يُسمِّي المخالف باسمه، ولو كان كافرًا، بل وَرَدَ عنه أنه كان دعا على بعض أهل الكفار بأسائهم، ثم كَفَّ عن ذِكْرهم بعد نزول قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: 128]، ومَقَادُ الآيَةِ، أن لا يُدْعَى على شخص بعينه ولو كان من أكبر الظالمين الكافرين، لعل الله يهديه وَيَتُوب عليه، وقد ذَكَر أهل التفسير بعض هؤلاء، كالحارث بن هشام وغيره، وقد تاب الله عليهم فأسلموا، وحَسُن إسلامهم، فالله يقول لرسوله: هم في حُكْم الله، إن شاء تاب عليهم بفضله، وإن شاء عَذَّبهم بعذله.

(1) سبق تخريجه.

(2) ابن أبي زيد القيرواني. الرسالة. ص 35.

وَيَكْفِي الْمُسْلِمَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ بَعْضَ كِبَارِ الْكُفَّارِ - الْمُجْتَهِدِينَ فِي إِخْلَادِ مُصْبَاحِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلِ عَهْدِهِمْ - قَدْ اهْتَدَوْا، مِثْلَ مُهَيْلِ بْنِ [عَمْرٍو]⁽¹⁾، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَضُرَّارِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَغَيْرِهِمْ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ عَذَّبَ بَعْضَهُمْ، فَمَاتُوا عَلَى كُفْرٍ، مِثْلَ أَبِي جَهْلٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَ[عُتْبَةَ]⁽²⁾ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى الْجَاهِلِيَّةِ.

أَمَّا مَنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَيْسَ لِأَيِّ أَحَدٍ أَنْ يُعْلِنَ اسْمَهُ عَلَى الْمَنَابِرِ وَيُشَهِّرَ بِهِ، فَهَذَا حَرَامٌ، وَلَيْسَ بِنَهْيٍ عَنِ الْمُنْكَرِ، بَلْ هُوَ الْمُنْكَرُ، وَيَكْفِي الْوَاعِظُ أَنْ يَلْعَنَ الظَّالِمَ وَالظَّالِمِينَ، وَالرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِينَ، وَالْمُفْسِدَ وَالْمُفْسِدِينَ، فَمَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الدَّعَاءِ الَّذِي يُجَهَّرُ بِهِ فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى أَشْخَاصٍ مِنَ الْحُكَّامِ وَغَيْرِهِمْ دَعْوَةً إِلَى الْفِتْنَةِ، وَتَهْيِيجٍ لِلْمُسْلِمِينَ، لَا يُقَرُّهَا دِينَ الْإِسْلَامِ.

أَمَّا الطَّلَبُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَبْتَلِيَ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ بِالْجَفَافِ وَالْجُوعِ وَالْعُرْيِ، وَأَنْ يَبْتَلِيَ نِسَاءَ الْمُسْلِمِينَ بِالْفَاحِشَةِ، فَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْمَعَاصِي، وَأَكْبَرِ الْفِتَنِ، وَالْوَاجِبُ لِمَنْ ارْتَكَبَهُ أَنْ يَتُوبَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِ، وَيَكْفُ أَذَاهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ دَعَا عَلَيْهِمْ، فَلْيَدْعُ لَهُمْ بِالْهُدَايَةِ وَالتَّوْفِيقِ، وَالرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ بِالتَّوْبَةِ وَالْمَغْفِرَةِ.

ثَالِثًا: الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ هَذِهِ الصَّلَاةِ:

وَأَمَّا سَوَالُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُجَهَّرُ فِيهَا بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يُبْطَلُهَا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا يُتَلَّى فِيهَا إِلَّا الْقُرْآنُ وَالْأَدْعِيَّةُ الْوَارِدَةُ عَنِ الشَّرْعِ، وَالَّتِي يُنْشِئُهَا الْمُصَلِّيُّ بِالتَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ بِالرَّحْمَةِ بِهِ وَبِالْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِالدَّعَاءِ سِرًّا دُونَ الْجَهْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [عَمْرٍو]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [عُقْبَةُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

مِنَ الْغَفْلِينَ ﴿ [الأعراف: 205]، فهذا نصٌّ على أن الدعاء يكون سرًّا لا جهراً، وبما قرّره الفقهاء أن يكون لفائدة المسلمين، الأحياء منهم والأموات، ولفائدة المصلّي.

أما ما ذكّرتم من الجهر بالفواحش، كالتضرّع إلى الله أن يزني نساء المسلمين، وأن يُصيب الأمة الجفاف والقحط، فهذا مُنافٍ للصلاة وجَلاها، ومُبطلٌ لها، ونحن نعلم أنّ القنوت فيه تَمجيدٌ لله، وتذللٌ وخضوع، كما رُوي: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ...»⁽¹⁾، فليس فيه ذِكْرٌ أحدٍ، ومع ذلك فقد نصّ الفقهاء على أنه مُستحبٌّ، وسنةٌ خفيفة، لو سجد لنسيانه قبل السلام بطلت صلاته، فإذا جاء بغيره جهراً، كان زائداً في صلاته، مُتكلِّماً فيها بكلام لا أصل له، فالصلاة باطلة، لتضمُّنها ما يُناقضها، وللجهر فيها بالكلام، وأجمع الفقهاء على أنّ مَنْ زاد في صلاته ما ليس منها بطلت، ومَنْ تكلم فيها عمداً بطلت مطلقاً، فإن تكلم سهواً بطلت إن طال الكلام، وإن كان الكلام العمدي لإصلاحها، كتدارك سهو الإمام، بطلت إن طال، وصحّت إن لم يطل، فصلاة هؤلاء الغافلين باطلة، وقد أبطلوا صلاة مَنْ يُصلي وراءهم، وتسمية مثل هذا الكلام قنوتاً، تسمية باطلة.

رابعاً: مساجد المسلمين يُصلي فيها مَنْ عيّن للصلاة بها، والأصل فيها أن يُصلي بالمسلمين إماماً أميرهم، وحيث تعددت المساجد في الوطن، فإنّ الذي يُصلي بالمسلمين هو مَنْ يُنيبه الأمير، وقد عيّن الأمير وزير الشؤون الدينية ليُتوب عنه، فهذا هو الذي يُعيّن للمسلمين مَنْ يؤمُّهم، وهو وحده الذي يؤمُّ المسلمين، ومَنْ تقدّم من نفسه لصلاة الجمعة بالناس إماماً من دون أن يُقدّم من الإمام الراتب، فالصلاة باطلة إن كانت جمعة، وليس له أن يخطب على المنبر، إذ الخطبة من إمارة المسلمين، وهي جزء من الصلاة، قائمة مقام ركعتين، فليس لأحد أن يتقدّم، وليعلم المسلمون أنّ الصلاة في مثل هذه الحالة باطلة، ويُؤدّب الإمام الطفيلي.

(1) سبق تحريجه.

فأما إن كانت إمامة جماعة ليس الجمعة، فالمسلمون يُقدِّمون مَنْ شاءوا، بشرط أن يتَّقيَوا بالصفات المطلوبة شرعاً في الإمام، وعلى كُلِّ السُّلْط أن تُلْزَمَ بالنظام مَنْ لم يُلْتَزَمَ، حتى لا يُبطل على المسلمين عبادتهم، فأما إن كان في داره، فالإمامة لصاحب الدار.

12 / 04 / 1992م

مَنْ الذي عَيَّن أوقات الصلاة؟

السؤال:

إنني جزائرية ومسلمة، أطلب مِنْ حضرتكم - إذا كان مُمكنًا - أن تدلّني على عناوين كتب بالعربية أو الفرنسية، تشرح لنا دين الإسلام؛ لأنني بصراحة مسلمة، ولكني لا أعرف ديني معرفة مُفضلة مثلاً - ولست أرى إن لم يكن حراماً البحث في معرفة الإسلام بدقة - مَنْ الذي قَسَم الأوقات الخمس للصلاة؟ وغير ذلك مِنْ الأسئلة.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ اتَّبَعَ هُداة.
أولاً: شكراً لك على اهتمامك العظيم، وحرصك على معرفة دينك، والكتبُ التي تُعرِّفك بالدين موجودة بالفرنسية والعربية، وأحاول أن أُرسل إليك بعضها، إن شاء الله.
بالعربية: مِنْ الكتب المهمة: كتاب (الحلال والحرام) للدكتور يوسف القرضاوي، و(العدالة الاجتماعية) لسيد قطب، و(رياض الصالحين) للنووي.
وبالفرنسية: (فينومين كورانيك)⁽¹⁾: للأستاذ مالك بن نبي، وكتاب (التوراة

(1) الظاهرة القرآنية: Le Phénomène Coranique.

والإنجيل والقرآن والعلوم العصرية)⁽¹⁾ للدكتور موريس بوكاي، وفي أحكام العبادات (رسالة ابن زيد القيرواني).

ثانيًا: الله سبحانه هو الذي فَرَضَ علينا الصلاة، والنبى ﷺ هو الذي عَيَّنَ أنَّ الواجب علينا مِنَ الصلوات خمس، وهي صلاة الصبح (ركعتان)، وصلاة الظهر (أربع ركعات)، وصلاة العصر (أربع ركعات)، وصلاة المغرب (ثلاث ركعات)، وصلاة العشاء (أربع ركعات)، هذا في الحَضَر، وفي السفر تصير الرباعية ثنائية، ويُسمَّى تقصير الصلاة.

وهو الذي عَيَّنَ لها الأوقات:

- وقت صلاة الصبح: مِنْ طلوع الفجر حتى طلوع الشمس.

- وصلاة الظهر: مِنْ الزوال (نصف النهار) حتى وقت العصر.

- وصلاة العصر: مِنْ انتهاء الظهر حتى المغرب.

- وصلاة المغرب: مِنْ غروب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر.

- وصلاة العشاء: مِنْ مغيب الشفق الأحمر حتى طلوع الفجر.

ثالثًا: إِذَا خَطَرَ بِبَالِكَ سَوَال، فابْعَثِي بِهِ إِلَيْنَا، فَسُنْجِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِمَا نَعْرِفُ، وَلَا تَسْتَحْيِ مِنْ أَيْ سَوَال يَظْهَرُ لَكَ، فَلَا حِيَاءَ فِي الدِّينِ.

1983 / 12 / 18 م

(1) La Bible, le Coran et la science. Les Ecritures saintes examinées à la lumière des connaissances modernes

حُكْم سَدْل اليدين في الصلاة

السؤال:

ما هي الأدلة التي يستدل بها المالكية في سَدْل اليدين في الصلاة؟ إنني أرى كثيراً من الأئمة وشبابها يقبضون في الصلاة، وكأن إرسال اليدين بدعة وضلالة، وليس سؤالاً في هذا بتافه، يُراد به إثارة جدل، لكنني أقصد الحقيقة التي تُنير العقل، وتكشف حجاب الجهل، وأنتم أجدر الناس بالجواب عن مثل هذا. والسلام.

ل. سعد (الدار البيضاء - الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: قولكم: «كأن إرسال اليدين بدعة وضلالة»، قولٌ تَقْشَعِرُّ منه الأبدان، فالضلالُ خِلافُ الهدى؛ لأنه اتِّباعٌ للهوى، وخروجٌ عن الطريق المستقيم، والمسلم يسأل الله في كل ركعة أن يهديه للصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين.

والرسولُ أمر أن يقول للكفار: ﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: 24]، والله يقول: ﴿قُلْ يَتَاٰهَلِ الْكِتٰبِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: 77].

والضالُّ يتبع هواه ويحْكُمه، لا يرجع إلى نصٍّ ولا إلى حكمه، ولذا قال الله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْهُدَىٰ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: 50]، فمن حكَم بضلالٍ من أسدل في الصلاة، فقد غلَا في دينه، وحكَم على الإمام مالك وجميع المالكية الذين أسدلوا أيديهم في الصلاة، وجعلهم أهل بدعة وضلالة ممن

يجب أن يدخلوا النار، وأنى لهم أن يخرجوا منها بعد أن وردوها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»⁽¹⁾، رواه مسلم وابن ماجه عن جابر. هذا قول عظيم، يُرْسِلُه الْجَهْلَةُ الْأَغْرَارُ، أو أعداء الإسلام - وإن دانوا به ظاهراً - من الفُجَّار.

فالإمام مالك - بإجماع العلماء من المالكية وغيرهم - إمام أهل السنة، وهو الذي يقول: «كُلُّكُمْ رَادٌّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ، إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ»⁽²⁾، ويُشير إلى قبر النبي ﷺ، وجميع الأئمة رَوَوْا عنه، منهم الإمام الأعظم أبو حنيفة، والإمام الشافعي أخذ عنه الموطأ، وجلس أمامه ثلاث سنوات، وقال فيه: «الإمام مالك أمير المؤمنين في الحديث»، والإمام أحمد تلميذ الشافعي، وقد قال فيه: «إذا رأيت الرجل يكره مالكاً، فاعلم أنه صاحب بدعة»⁽³⁾.

والإمام مالك لجلالة قدره، قد يروي الحديث في الموطأ، ليعلم الناس أنه عرفه، ولا يعمل به؛ لأنه عنده قد عارضه مُعَارِضٌ هو أقوى منه، كظاهر القرآن، أو عمل أهل المدينة من الأجيال بمن ورثوا عملهم عن الصحابة والتابعين، ووصل ذلك إلى عصر الإمام بالتواتر. هذه طريقته في الاجتهاد، ولكل إمام مداركه التي أعلنها للناس، فأقروها أو ناقشوها مناقشة علمية، كالليث بن سعد إمام أهل مصر، وكالإمام الشافعي، وكلاهما ناقش مناقشة علمية مذهب الإمام في تقديم عمل أهل المدينة على حديث الأحاد.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجِهِ. وَأَمَّا لَفْظُ مُسْلِمَ بْنِ مَاجَةَ فَهُوَ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَقَدْ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَاب: كَيْفَ الْخُطْبَةِ حَدِيثَ (1578)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَاب: صِفَةُ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثَ (1785).

(2) انظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 8/ ص 93.

(3) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 38، الشاطبي. الاعتصام. ج 2/ ص 631.

مسألة السدل عند المالكية:

وفي مسألة القبض والسدل، روى الإمام مالك الحديث بالقبض في الموطأ، وخالفه في رواية المصريين، الذين هم أساتذة أهل المغرب والأندلس، بينما روى عنه العراقيون من تلاميذه القبض، وهو وَضَعَ باطن اليمنى على ظاهر اليسرى في الصلاة. فالقول بأن المالكية كلهم يسدلون في الصلاة، ويمنعون القبض فيها، قول غير صحيح، وكلام فاسد، فالمالكية والإمام مالك يقولون: صلاة مَنْ أسدل صحيحة، وصلاة مَنْ (قَبَضَ) صحيحة؛ لأن القبض ليس من أركان الصلاة، بإجماع المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة، ويمكن أن نزيد الموضوع بياناً فيما يأتي.

أركان الصلاة (فرائضها):

ثانياً: أركان الصلاة وشروطها التي لا تصح صلاة إلا بها، مذكورة في كتب الفقه، معلومة لكل فقيه، كطهارة الحدث، وطهارة الخبث، وستر العورة، واستقبال القبلة، وكل ذلك مُفَصَّل فيها.

وفرائضها معدودة: أولها: النية والقصد، والأصل فيها قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى»، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. وكل عبادة لا بُدَّ فيها من النية.

وبقية الفرائض استنبطها فقهاؤنا من حديث صحيح، أخرجه مسلم وغيره: أن رجلاً دخل المسجد، فصلّى، ثم أقبل على النبي ﷺ، فسلم، فردّ عليه السلام، وقال له: «ازْجِعْ فَصْلٌ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، ورجع الصحابي، فصلّى ثم أقبل فسلم، فردّه مرة أخرى أو مرّات، فقال الرجل: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا»، فقال عليه الصلاة والسلام: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ كَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ازْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ اَرْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ اجْلِسْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

فاستنبط العلماء فرائض الصلاة من هذا النص، والقيام لتكبير الإحرام، وللقاتحة، مُسْتَنْبَطٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، ويقول ﷺ في حديث آخر: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»⁽¹⁾، والركوع، والرفع منه، والسجود، والرفع منه، والاطمئنان، والاعتدال في القيام، [والجلوس للسلام]⁽²⁾، والسلام كما في حديث آخر⁽³⁾. فهذه الأفعال والأقوال التي نَصَّ عليها الحديث أو أحاديث أخرى، هي أركانُ في كُلِّ صلاة، لا صلاةَ لأحدٍ إلّا بها، لقوله: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ».

أما بَقِيَّةُ الأقوال والأفعال - في صلاةٍ أقيمت بأركان -، فتَصِحُّ الصلاة بدونها، قال القرطبي: «قال علماءنا: بَيَّنَّ قَوْلُهُ ﷺ أركان الصلاة، وَسَكَتَ عَنِ الإِقَامَةِ، وَرَفَعَ اليدين، وعن حَدِّ القراءة وعن تكبير الانتقالات، وعن التسييح في الركوع والسجود»⁽⁴⁾.

فالصلاة مُتَضَمِّنَةٌ لأقوال أخرى وأفعال سَكَتَ عنها الحديث، وبعضُ هذه سُنَنٌ مُؤَكَّدَةٌ، وبعضها أَخَفَّ منها، ولكن لا تَبْطُلُ صلاةٌ مَنْ تَرَكَها، ولو كانت سُنَنًا مُؤَكَّدَةً، فَضْلًا عَنِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، أَوْ الْفَضَائِلِ.

قال القرطبي: «ليس على مَنْ لَمْ يُكَبِّرْ في الصلاة مِنْ أَوْهَا إِلَى آخِرِهَا شَيْءٌ، إِذَا كَبَّرَ

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) في النسخة المطبوعة: [والسجود والرفع منه]. وقد ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَرَّتَيْنِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ لِلسَّلَامِ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

(3) وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَاب: فَرَضِ الْوُضُوءِ، حَدِيثَ (61)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا، بَاب: مِفْتَاحِ الصَّلَاةِ الطَّهُّورِ، حَدِيثَ (275)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَاب: مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطَّهُّورِ، حَدِيثَ (3)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ».

(4) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 1/ ص 171.

تكبيرة الإحرام، فإن تركه ساهياً سجّد للسّهو، فإن لم يسجد فلا شيء عليه، ولا ينبغي لأحد أن يترك التكبير عامداً، لأنه سنة من سنن الصلاة، فإن فعل فقد أساء، ولا شيء عليه⁽¹⁾.

وإذا حكمنا له بصحة الصلاة، فحسبنا ذلك، ولا نحكم بأنه (ضال)، ما دام يصلي، إنما نقول: إذا ترك سنة عامداً أساء.

والسنن التي تتأكد في الصلاة هي مجموع التكبير - غير تكبيرة الإحرام - والتحميد، وقول: سمع الله لمن حمده، والتسبيح في الركوع والسجود، وقراءة السورة في الأولين، والسر في محله، والجهر في محله، والتشهد الأول والآخر - إن كانت غير ثنائية - والجلوس للتشهد.

فأما بقية الأفعال، كرفع اليدين لتكبيرة الإحرام، وللركوع والرفع منه، ووضع باطن اليمنى على ظاهر اليسرى، فليست من الفرائض، ولا من السنن المؤكدة، ولهذا وقع الخلاف في بعضها، للاختلاف في النقل، وقد تفرق الأصحاب في أمصار المسلمين، وروى كل منهم، فكان في روايتهم ما يوافق غيرهم، وفيها ما يخالف، فاعتمد العلماء الأركان من قول القرآن، ونص الحديث، وتسامحوا في غيرها.

اختلاف المالكية في القبض:

ثالثاً: ووضع باطن اليمنى على ظاهر اليسرى في الصلاة، لم يروه أصحاب مالك المصريون عن الإمام، ولم يروه يعمل به، وإن كان رواه في الموطأ، ولعل ذلك يُعرف أنه مُطَّلَع عليه. وروى تلاميذه العراقيون (القبض) في الصلاة، وإن اختلفت المالكية - فيما بينهم - في محل وضع اليدين، ولهذا قال المالكية من المصريين والمغاربة، يُكره (القبض) في صلاة الفريضة، وعملوه بالاعتقاد، أو بإظهار الخشوع، فإن انتفت القيود فله أن

(1) تفسير القرطبي. ج 1/ ص 171.

يَقْبِضُ، أو صَلَّى نافلةً لا فرضاً، ولم يَتَظَاهَرْ بالخشوع، ولم يَقْصِدِ الاعتماد، انظر شرح المختصر⁽¹⁾ والمدونة⁽²⁾.

على أن إعمال النص - عند مُحَقِّقِي المالكية - يُقَدَّم على هذه الْمُخْتَرَزَات، ولهذا كان جُلُّ أَثْمَتِهِمْ يَعْمَلُونَ بِـ (القبض)، مُخَالِفِينَ لرواية المصريين، مُوَافِقِينَ لرواية العراقيين عنه، ولسائر المذاهب التي تذهب إليه. فالقول بأن المالكية كُلُّهَا (ضالون)، مُخَالِفُونَ لِلسُّنَّةِ، قولٌ إِفْكٌ وَضَلَالَةٌ.

والملاحظة التي قالها بعض علمائهم في تعليل السُّدُلِ وَمَنْعِ الْقَبْضِ، وهي (إظهار الخشوع)، معقولةٌ، فَإِنَّ (الخشوع) مِنْ واجبات الصلاة، لَا تُقْبَلُ صلاةُ الساهي عن صلاته: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝﴾ [الماعون: 4-5]، ولكن التظاهر بالخشوع يَخْرُجُ بالمُصَلِّي إلى باب (المُراءاة)، وللمُرائي في عبادته وعيدٌ شديد: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءَوْنَ﴾ [الماعون: 6].

وكثيرٌ مِنَ الشُّبَّانِ - الذين ذَكَرْتُ أَنَّهُمْ (يَقْبِضُونَ) - يُظْهِرُونَهُ لِلتَّبَاهِي بِخِلَافِهِمْ لِلغَيْرِ، وَحُجَّتُهُمْ أَن يُنَاقِشَهُمْ غَيْرُهُمْ لِيَتَعَالَمُوا، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ اخْتِلَافًا شَدِيدًا فِي كَيْفِيَةِ الْقَبْضِ، وَيَأْتُونَ بِهَا عَلَى كَيْفِيَّاتٍ مُضْحِكَةٍ، وَكَانَ عِلْمَاؤُنَا كُلُّهُمْ يَعْمَلُونَ بِـ (القبض)، وَهُمْ مَالِكِيَّةٌ وَمَغَارِبَةٌ، وَلَكِنْ لَمْ يُشِيرُوا ضَجَّةً، وَلَمْ يَقُومُوا بِفِتْنَةٍ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ كَانَ إِحْيَاءَ سُنَّةٍ، لَا إِحْدَاثَ فِتْنَةٍ، فَإِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ الْفِتْنَةُ وَالْاِخْتِلَافُ، وَخُصُوصًا فِي الْأَصُولِ.

التآلف بين أهل المذاهب:

رابعاً: والاختلاف في الفروع بين المذاهب السُّنِّيَّةِ لم يَأْتِ بِمَضَرَّةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ عَاشَ الْمَالِكِيَّةُ مَعَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ، قُرُونًا كَثِيرَةً فِي أَمْنٍ وَسَلَامٍ

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 250.

(2) المدونة. ج 1/ ص 169.

ووثام، وكانت حاضرة الأندلس (قرطبة) تُعجّ بعلماء المالكية، وأميرها الأموي كان مالكيًا، والرعايا كلُّهم كانوا مالكية، ولكن قاضيهم منذر بن سعد البلوطي كان ظاهرًا، قد يطول لسانه على المالكية، ومع ذلك فكُلُّهم كان يُثني عليه أحكامه، وكذلك كان الشأن في القيروان، وفي مصر، وبغداد تولى القضاء فيها آل حماد المالكية مُدَّة نحو أربعة قرون، ولم يكن السكان كلُّهم مالكية.

وقد أدركنا المالكية مع الحنفية متآخين متآلفين في رحاب جامع الزيتونة، ومع جِلَّة مشايخنا الحنفية - مع أننا مالكية - منهم المشايخ: الهادي بن القاضي، والمختار بن محمود، والحطاب بوشناق، ومحمد عباس، وعبد الرحمن بن يوسف، ومحمد الصالح بن مراد، بجانب إخوانهم المالكية، منهم: محمد البشير التَّيفر، ومحمد الشاذلي بن التَّيفر، وبلحسن النجار، والفاضل بن عاشور، ومحمد المستري، والماجري، وعبد السلام التونسي، وعبد العزيز بن الأمين، وعلي التَّيفر، فلا يَظُنُّ غَرِيرٌ⁽¹⁾ أنَّ اختلاف الفروع في المذهب يُسبِّب مشاجرات وخصومات واضطرابات، فباعثُ هذه الفتن - في الغالب - دنيوي، مادي سياسي، لا شأن له بالمذاهب.

وفي حياة الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس، اجتمع كلُّ منهما بالآخر، وناقشه في مسائل علمية، ثم أثنى كلُّ منهما على الآخر، ولمَّا زار أبو يوسف - صاحب أبي حنيفة - المدينة المنورة، ناقش الإمام مالك في مقدار الصَّاع الذي تُقَدَّر به زكاة الفطر، ومقداره عند الحنفية أكبر ممَّا عند المالكية، فأوعز الإمام مالك لطلَّابه أن يأتي كلُّ منهم بِصاعه، فجاؤوا بها، فجعل مالك يَسأل كلَّ واحد منهم: «من أين لك هذا؟»، فيقول: «هذا صاع أبي وَرِثْتُهُ عنه، وَوَرِثَهُ عن أبيه، صاحب رسول الله». ومع هذه الحجَّة الدامغة رجع أبو يوسف لمذهب مالك، وخالف إمامه أبا حنيفة.

وكذلك في الأذان، فإنَّ الحنفية يُرَبِّعون التكبير، ولا يُرَجِّعون فيه، فلمَّا ناقشه أبو

(1) الغَرِير: الشاب الذي لا تَجْرِبَةُ له.

يوسف فيه، استمعاً إلى أذان مسجد رسول الله، وليس فيه تريب، وفيه الترجيع، فقال مالك: «هذا موروثٌ من عهد النبي والخلفاء الراشدين، يُنادي لكل صلاة، فهو عندي أقوى وأوثق من حَدثني فلان عن فلان».

ومن هاتين الحادتين نعرف ما يقصده المالكية بقولهم: «عمل أهل المدينة حجة»، فإنهم يريدون به ما ورثه العلماء التابعون عن آبائهم الصحابة، الذين عاصروا النبي، وسمِعوا منه، فمثل هذا متواترٌ، وهو أقوى عندهم من حديث الآحاد إذا عارضه؛ لأنه روايةٌ واحدٌ خالفه روايةُ المجموع، فالمالكية لا يُزَكُون الحَضَر والْبُقُول، ولو كُثرت؛ لأنَّ أهل المدينة كانوا لا يُزَكُونُها، بخلاف التمر والزبيب وأنواع الزروع، فإنهم يُزَكُونُها، وكلُّ مِمَّا يَفْلَحُه أهل المدينة.

لا نرى أن يُضَلَّل أحدٌ مالكا:

خامساً: ليس الإمام مالك بضالٌّ، لا يُوسَم هو ولا أصحاب مذهبه بالضالين، ولا يهُون علينا أن يقول عنه - ولا عن أحد الأئمة - أيُّ (تيسٍ من التيس) ذلك، وفي أصحابه المعاصرين له عظماء الرجال، وفي أصحابه الذين جاؤوا من بعده عظماء التاريخ، ويحك لو جئتُك بأمثال أبي الحسن الأشعري، وأبي بكر الباقلاني، والأبهرى، والقاضي عبد الوهاب، وابن رشد الجدِّ والحفيد - وهو شيخ الشرق والغرب في الفلسفة - وابن خلدون، وقد كان قاضي قضاة المالكية في القاهرة، أفي هؤلاء من يوصف بالضلال، و(الدَّرَوْشَة)، والغفلة، والخروج عن السنة؟ أنْغرض عن هؤلاء وتَهَجِّم، لقول تيسٍ من التيس المصنَّع: «أنا لا أتبع قول مالك، ولا مذهب المالكية في هذه المسألة، ولا مذهب أحد المجتهدين، وإنما أخذ مباشرةً من الكتاب والسنة، ولا أعترف بالمذهبية والمذاهب». هل بلغتُ درجتك درجة الاجتهاد؟ وأين حظُّك من علم الكتاب، والسنة، والأصول، وفنون العربية؟ ثم التقوى والزُّهد والإمامة؟

إنَّ المرء لا يبلغُ درجة الاجتهاد، واستنباط الأحكام من الكتاب والسنة بنفسه، مِمَّا

يُخَالِفُ بِهِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ، حَتَّى يَبْلُغَ دَرَجَتَهُمْ، وَلِلَّهِ دَرُّ ذَلِكَ الْمَصْرِيِّ الْوَرَعِ الَّذِي سَمِعَ أَحَدَ فَهَاءِ عَصْرِهِ يُفْتِي بِقَوْلٍ يُخَالِفُ مَذْهَبِي إِمَامَيْنِ قَبْلَهُ فِي مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: «مِثْلُكَ كَمِثْلُ مَنْ جَاءَ بَيْنَ بَخْرَيْنِ عَجَاجَيْنِ، وَقَالَ: أَنَا أُخَالِفُهُمَا مَعًا، وَأُحْدِثُ بَحْرًا ثَالِثًا، مِثْلَ بَخْرَيْهِمَا. ثُمَّ بَالَ بَيْنَهُمَا، وَزَعَمَ أَنَّ (بَوَلَّتَهُ) هِيَ الْبَحْرُ الثَّالِثُ!».

لَا يَبْلُغُ أَحَدٌ دَرَجَةَ الْإِمَامَةِ وَالْاجْتِهَادِ إِلَّا إِذَا جَمَعَ شُرُوطًا كَثِيرَةً، أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْأَصُولِ، ثُمَّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْدَحَ فِيهَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَمَنْ أَحْدَثَ قَوْلًا فِي مَسْأَلَةٍ خَالَفَ بِهِ مَذَاهِبَ الْأَئِمَّةِ، دُونَ أَهْلِيَةِ الْاجْتِهَادِ، عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلْسُخْرِيَةِ، إِنْ أَحَدُهُمْ أَحْدَثَ قَوْلًا ثَالِثًا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا قَوْلَانِ لِإِمَامَيْنِ مَرْضِيَّيْنِ، فَقَالَ لَهُ أَحَدُ أَصْحَابِهِ: «مِثْلُكَ - بِهَذَا الْقَوْلِ الثَّالِثِ - مِثْلُ مَنْ جَاءَ بَيْنَ بَخْرَيْنِ، وَ(بَالَ)، ثُمَّ قَالَ: هَاكُمُ الْبَحْرُ الثَّالِثُ!».

وَهَجَا الشَّاعِرُ الشَّعْبِيُّ الْمَعْرُوفُ الشَّيْخُ عَاشُور - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُؤَلِّفًا كَانَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ كَثِيرًا: «قُلْتُ أَصَحَّ»، فَقَالَ:

وَقَوْلُهُ: قُلْتُ أَصَحَّ، بُلْتُ أَصَحَّ رُبَّ قَوْلٍ مِثْلَ بَوْلٍ فِي الْقَدَحِ

فَأَقْوَالُ هَؤُلَاءِ (التِّيُوسِ) الَّذِينَ يَشْتُمُونَ مَالَكَا، وَيَحْكُمُونَ عَلَيْهِ بِ (الضَّلَالِ)، وَالْخُلُودِ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ بِالْقَبْضِ، أَوْ لِأَنَّهُ يَقُولُ بِوَجُوبِ الْقَضَاءِ لِلْفَوَائِثِ، أَوْ قَضَاءِ الْمَفْطَرِ سَهْوًا فِي رَمَضَانَ، مَا هِيَ بِأَقْوَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ (أَبْوَالٌ).

لَا نَقْبَلُ أَبَدًا أَنْ يَقْدَحَ أَحَدٌ فِي مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، كَمَا لَا نَقْبَلُ أَنْ يَقْدَحَ قَادِحٌ مَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ كُلِّهِمْ: أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ، وَالشَّافِعِي وَأَصْحَابَهُ، وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابَهُ، وَدَاوُدُ وَأَصْحَابَهُ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَأَصْحَابَهُ، وَالْإِمَامُ زَيْدٌ وَأَصْحَابُهُ، كُلُّهُمْ ثِقَةٌ، وَأَهْلٌ لِلْاجْتِهَادِ، مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، فَإِذَا أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

سنة 1988م

السؤال:

لنا في القرية إمامٌ راتب، ويوجد إنسان آخر في القرية من حُفَاط القرآن، وعندما يتَغَيَّب الإمام الراتب تُقَدِّم الجماعةُ هذا القارئَ لِيُؤَمَّ الناس، ولكن بعض المصلِّين لا يُحِبُّون أن يُصَلُّوا وراءه؛ لأنه صَلَّى خمسين سنة وهو يَسْدُل، ثم عَدَلَ عن السَّدَل إلى القَبْض، بَوَضَعَ اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة.

فما حُكْم الصلاة وراءه، أَتَصَحَّ أم هي باطلة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. وبعد: فإنَّ الصلاة وراء هذا الإمام صحيحة، وقد جاء بِسُنَّة ثابتة، ولم يأتِ ببِدعة مُنكَرة، فقد ثَبَتَ عن النبي ﷺ أنه وَضَعَ يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة، كما أنَّ السَّدَل عملُ أهل المدينة في زمن مالك، فلا تُكْران على مَنْ فَعَلَهُ.

وهذا بيان قضية القبض والسَّدَل بتفصيل:

أولاً: نَصَّ الشيخ خليل في المختصر⁽¹⁾ أنَّ سَدَلَ اليدين في الصلاة وإرسال المصلِّي لهما بِجَنِّهِ من مندوبات الصلاة، وأنَّ القبض في صلاة الفريضة مكروه. ثم ذَكَر خليل وشُراحه اختلافًا في القبض في النَّفْلِ، هل يَجُوز مُطْلَقًا، أم يَجُوز لِمَنْ طَوَّل، وَيُكْرَهُ لِمَنْ قَصَّر؟

كما ذَكَرُوا لكرَاهة القبض تأويلات:

1 - إنها كُرِه للاعتقاد [والاستناد]⁽²⁾ فقط: قال الدردير: «لو فَعَلَهُ لا للاعتقاد، بل اسْتِنَانًا - يعني أَخْذًا بِسُنَّة الرسول ﷺ - لم يُكْرَهُ، وكذا إن لم يَقْصِد شيئًا... وهذا التعليل

(1) مختصر خليل. ص 30.

(2) في النسخة المطبوعة: [والاستناب]. والصواب ما أثبتناه، لقول الدردير: «للاعتقاد: إذ هو شَيْءٌ بِالْمُسْتِنِدِ».

هو المعتمد، وعليه فيجوز في النفل مُطلقاً، لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة⁽¹⁾.

2 - أنه كره خيفة أن يعتد العوام أنه واجب لا تصح الصلاة إلا به: قال الدردير: «هذا تأويل بعيد ضعيف»، والسبب في تضعيف الدردير له، أن هذا يمكن أن يقال عن كل مندوبات الصلاة، والإفتاء بتركها⁽²⁾.

3 - أنه كره خيفة التظاهر بالخشوع، وإن لم يخشع باطنه: وهذا أيضاً باطل، فقد ذكر بعض العلماء أن الحكمة في القبض أنه من دواعي الخشوع ومظاهر التذلل⁽³⁾.

4 - أنه [مُحالِفٌ لِعَمَلِ أهل المدينة]⁽⁴⁾: كما نبّه عليه الدسوقي في حاشيته على الدردير⁽⁵⁾.

ثانياً: حجة من قال بالقبض:

القبض في الصلاة - نافلة أو فريضة - ثابت بالأحاديث الصحيحة، وممن رواه مالك في الموطأ، فقد جاء فيه ما نصّه: «حدّثني يحيى، عن مالك، عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، أنه قال: من كلام النبوة: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت، ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، يضع اليمنى على اليسرى، وتُعجل الفطر، والإستيناء بالسحور».

وفي شرح هذا الحديث في الموطأ قال الزرقاني - من محققي علماء المالكية المتأخرين -

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 250.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 250.

(3) انظر: شرح الزرقاني على الموطأ. ج 1/ ص 548.

(4) في النسخة المطبوعة: [عمل أهل المدينة]. والصواب ما أثبتناه، وهو الذي أشار إليه الدردير في شرحه على المختصر.

(5) الذي نبّه على التأويل الرابع للكراهة هو الدردير في قوله: «ولم يذكر المصنف (أي خليل) من العلل كونه مُحالِفاً لعمل أهل المدينة». وأما الدسوقي في حاشيته على الدردير فلم يُشير إلى هذا التعليل.

ما نَصَّه: «هو أمرٌ مُجْمَعٌ عليه في هيئة وَضْعِ اليدين إحداهما على الأخرى، [قال ابن حبيب]: ليس لذلك موضع معروف، وقال عبد الوهاب: [المذهب] وَضْعُهَا تَحْتَ الصَّدر وفوق الشَّرة، وقال أبو حنيفة: السَّنة وَضْعُهَا تَحْتَ الشَّرة، وَيَقْبُضُ يُمْنَاهُ عَلَى الْكُوعِ وَبَعْضُ الْمُعَصِّمِ مِنَ الْيَسْرَى، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا.

قال العلماء: الْحِكْمَةُ فِي هَذِهِ الْهَيْئَةِ أَنَّهَا صِفَةُ السَّائِلِ الدَّلِيلِ، وَهُوَ أَمْنَعُ مِنَ الْعَبَثِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ»⁽¹⁾.

اختلاف الرواية عن مالك:

قال الزرقاني: «[روى أشهب عن مالك]: لا بأس به - يعني بالقبض - في النافلة والفريضة، وكذا قال أصحاب مالك المَدَنِيُّونَ. وروى مُطَرِّفُ بْنُ الْوَلِيدِ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ أَنَّ مَالَكًا اسْتَحْسَنَهُ. قال ابن عبد البر: لم يأتِ عن النبي ﷺ فِيهِ خِلَافٌ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَلَمْ يَحْكُ ابنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ غَيْرَهُ»⁽²⁾.

ثالثاً: القول بالسَّدْلِ:

ثم قال الزرقاني عن السَّدْلِ: «وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه، ورُوي أيضاً عنه إِبَاحَتُهُ فِي النَافِلَةِ لَطُولِ الْقِيَامِ، وَكُرْهُهُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَنَقَلَ ابنُ الْحَاجِبِ أَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ تُمْسِكُ مُعْتَمِداً لِقَصْدِ الرَّاحَةِ».

وشرح القاضي أبو الوليد الباجي هذا الحديث في الموطأ، وقال: «وأما وضعُ اليمنى على اليسرى في الصلاة فقد أُسْنِدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ صَحَّاحٍ رَوَاهُ وَائِلُ بْنُ

(1) شرح الزرقاني على الموطأ. ج 1/ ص 547-548. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من شرح الزرقاني.

(2) شرح الزرقاني على الموطأ. ج 1/ ص 548. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من شرح الزرقاني.

حُجِرَ أَنَّهُ: "رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى" (1).

ثم ذَكَرَ الباجي ما نقله الزرقاني من اختلاف الرواية عن مالك: رواية أشهب ومُطَرِّف وابن الماجشون وبعض العراقيين، من استحسان مالك القبض، وزاد على الزرقاني رواية بعض العراقيين عن مالك بالمنع، ثم قال: «وروى ابن القاسم عن مالك: لا بأس بذلك في النافلة، وكَرِهَهُ في الفريضة».

ثم نَقَلَ الباجي عن القاضي أبي محمد، أَنَّ الذي كَرِهَهُ مالك ليس من باب وَضَع اليمينى على اليسرى، وإنما كَرِهَ ما هو من باب الاعتماد. قال الباجي: «والذي قَالَهُ هو الصواب، فَإِنَّ وَضَعَ اليمينى على اليسرى إِنَّمَا اخْتُلِفَ فِيهِ: هل هو من هيئة الصلاة أم لا؟ وليس فيه اعتمادٌ فَيُفَرَّقُ فِيهِ بين النافلة والفريضة».

ثم عَمَّلَ الأقوال فقال: «وَوَجَّهَ استحسان وَضَع اليد اليمينى على اليسرى في الصلاة الحديث المُتَقَدِّم، ومن جهة المعنى: أَنَّ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ الخشوع، وهو مشروعٌ في الصلاة. وَوَجَّهَ الرواية الثانية: أَنَّ هذا الوضع لم يَمْنَعهُ مالك، وإنما مَنَعَ الوضع على سبيل الاعتماد. وَمَنْ حَمَلَ مَنَعَ مالك على هذا الوضع اغْتَلَّ بذلك لِئَلَّا يُلْحَقَهُ أَهْلُ الجَهْلِ بأفعال الصلاة المُعْتَبَرِ فِي صِحَّتِهَا» (2).

هذا ما قاله هذان العالمان الجليلان من علماء المالكية، في شرح ما رواه الإمام مالك في الموطأ، ومنه نَعْرِفُ أَنَّ القبض مَرْوِيٌّ عن الإمام نفسه في الموطأ، وَأَنَّ أَغْلَبَ الرِّوَاةِ من تلاميذه رَوَوْا عنه استحسان القبض، ما عدا ابن القاسم وبعض العراقيين، فَقَدْ رَوَوْا عنه كراهته في الفريضة إذا اعتمد عليه في صلاته واستند، ولا يُكْرَهُ عنده في نَقْلِ، ولا إذا انتفى الاعتماد، بل يُسْتَحْسَنُ لَوُرُودِ السُّنَّةِ بذلك.

(1) المتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 281. وحديث وائل بن حُجْر رضي الله عنه أخرجه مسلم في كتاب

الصلاة، باب: وَضَع يده اليمينى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، حديث (401).

(2) المتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 281.

وأكثر علماء المالكية - قديماً وحديثاً - يقبضون في الصلاة فريضةً أو نفلاً، ومن المتأخرين علماء الجزائر المصلحون، أمثال: الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومبارك الميلي، والعربي التبسي، ومحمد البشير الإبراهيمي، رحمهم الله وعفا عنا وعنهم، وكلهم اُتِّمَّ مذهب الإمام مالك وعلمه، واُتِّمَّ السُّنَّةُ ونَصَرُها، فإذا وقع الاختلاف في المذهب اتَّبَعُوا مِنَ الْأَقْوَالِ مَا صَحَّحَتْ بِهِ السُّنَّةُ، ومن ذلك هذه الكيفية، ففيها رواية أشهب ومُطَرِّف وابن الماجشون والمدنيين وبعض العراقيين عن مالك تُثَبِّتُ الْقَبْضُ، كما هو مذهب جمهور الصحابة، فَمَنْ قَبِضَ فَإِنَّهُ اتَّبَعَ السُّنَّةَ، ولم يخرج عن مذهب مالك، ولا يُنْكَرُ عليه، وَمَنْ أَسَدَلَ فَقَدْ أَخَذَ بِرِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْإِمَامِ، وما صار إليه أصحابه، وما رُوِيَ عَنِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

رابعاً: مِنَ الْوَاجِبِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، أَنْ يُبَيِّنَ لِعَامَّةِ النَّاسِ أَحْكَامَ الْعِبَادَاتِ - خصوصاً - وَأَحْكَامَ الْمَعَامَلَاتِ حَتَّى يَعْرِفُوهَا جَيِّدًا، وَيُبَيِّنَ لَهُمْ - بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ - مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنْهَا لَا يَسَعُ تَرْكُهُ، وَمَا هُوَ مَنُودِبٌ يَحْسُنُ فِعْلُهُ وَيُمْكِنُ تَرْكُهُ، وَمَا هُوَ حَرَامٌ لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ، وَمَا هُوَ مَكْرُوهٌ يُسْتَحْسَنُ تَرْكُهُ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ، وَمَا هُوَ مَبَاحٌ يَجُوزُ فِعْلُهُ وَيَجُوزُ تَرْكُهُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ بَعُدُوا عَنِ الْفِتْنَةِ، وَاسْتَجَابُوا لِلدَّعْوَةِ، وَسَهَّلُوا انْقِيَادَهُمْ. وَأَمَّا الْإِقْدَامُ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ لَمْ يَأْلَفُوهُ، أَوْ تَرْكِ شَيْءٍ قَدْ اعْتَادُوهُ - دُونَ أَنْ يُشْرَحَ لَهُمُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ - فَإِنَّهُ مِمَّا يَفْتِنُهُمْ، وَيُبْثِرُ شَكَّهُمْ وَمَشَاعِرَهُمُ الدِّينِيَّةَ، وَيَنْزِعُ نَفْتَهُمْ.

وَلَا بِأَسْ بَرَّكَ مُسْتَحَبٌّ أَوْ ارْتِكَابٌ مَكْرُوهٌ فِي سَبِيلِ اتِّقَاءِ فِتْنَةٍ، وَإِخْلَادِ هَيْجَانٍ، حَتَّى تَهْدَأَ النُّفُوسُ وَتَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»⁽¹⁾. وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: في الأمر بالتيسير، وترك التنفير، حديث (1732)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

هَدْمُ كَنِيسَةٍ وَإِقَامَةُ مَشْرُوعٍ عَلَى أَنْقَاضِهَا

السؤال:

هناك كنيسة تقع وسط مدينة (جيجل)، تبلغ مساحتها 4482م²، حُولت إلى مسجد منذ ما يزيد عن سنتين، ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا وهي مسجد تقام فيه الصلوات الخمس والجمعة، علماً بأن شكلها الحالي ومظهرها الخارجي هو شكل كنيسة، كما أنّ وَضْعُهَا الداخلي غير لائق، لعدم استقبالتها القبلة، إلاّ بتحويل الصفوف عند الصلاة.

فهل يُمكن هَدْمُهَا ضمن التحديث العمراني للحي الذي تقع فيه؟ وهل يُمكن إقامة أيّ مشروع آخر على أنقاضها؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

م. حراث (مفتش الشؤون الدينية لولاية جيجل)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: صَدُّ النَّاسِ عَنِ الْمَسْجِدِ وَعِبَادَةِ اللَّهِ فِيهِ، وَهَدْمُهُ وَتَحْرِيبُهُ، وَالسَّعْيُ فِي ذَلِكَ، مِنْ أَظْلَمِ الظُّلْمِ، وَأَكْبَرِ الْإِثْمِ، وَقَدْ أَوْعَدَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَهُ وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ بِالْخِزْيِ الْمُعْجَلِ فِي الدُّنْيَا، وَالْعَذَابِ الْعَظِيمِ فِي الْآخِرَةِ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 114].

والمسجد هنا مكان العبادة، يُذَكَّرُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ، وَمَكَانُ السُّجُودِ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِيْمَنْ مَنَعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْدُخُولِ إِلَيْهِ، أَوْ فِيْمَنْ هَدَمَ بَيْتَ الْمَقْدَسِ وَخَرَّبَهُ، وَحَالَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَبَيْنَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ. فالمراد بالمساجد أماكن عبادة الله، وَذِكْرُ اسْمِهِ، أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهَا مَسَاجِدَ الْمُسْلِمِينَ خَاصَّةً أَوْ تَكُونُ لَهُمْ، وَمَنْعُهُمْ مِنْ

ذلك أو السَّعي إلى منَعهم - ولو بكلمة - وتَحْرِيبه، داخلٌ في ذلك.

ثانيًا: الكنائس التي تَحُلَّى عنها أهلُها وهجروها، وكانوا بَنَوْها في بلاد المسلمين بغير إذنهم، بعد أن خَرَّبوا ما لهم من مساجد، جماعة المسلمين أَوَّلَى بها، وأَحَقُّ باستعمالها أمكنة للعبادة الصحيحة، وذَكَرَ الله فيها، وتوحيده، وتنزيل المسيح عليه السلام وأُمَّته منزلتهما اللاتفة بهما كعباد الله، وفي ذلك مرسومٌ صَدَرَ سنة 1964م، أن كلَّ ما تركه المستعمرون من أماكن العبادة يَرجع إلى وزارة الأوقاف، كما كانت تُسمَّى، فهذه الكنيسة مسجدٌ.

ثالثًا: إذا حازها جماعة المسلمين، أو حازوا مكانًا من أملاك عامة المسلمين، واستعملوه في أداء الصلاة، وأقاموها به، ونادَوْا فيه للصلاة، وخطبوا فيه للجمعة - كما ذَكَرْتُمْ - أصبح ذلك حَسَبًا عليهم، ووَفقًا عامًّا على الدين، وحَرُم على أيِّ أحد - حاكمٍ أو غيره - أن يَحُول بينهم وبينه، ومن تَجَرَّأ على ذلك دخل تحت الوعيد الذي جاء في الآية: الخزي في الحياة الدنيا، والعذاب العظيم في الآخرة، وقد أساء التصرف، وخَرَق النَّصَّ مرسوم جمهوري.

رابعًا: يَجُوز هَدْم بناء المسجد إذا كان قديمًا مُتداعيًا للسقوط، أو كان البناء غير لائق لأن يكون مسجدًا، أو كان منحرفًا عن القبلة، لا يَصِحَّ إصلاحُه إلَّا بهَدْمه، كهذا المسجد، ولا يَهْدَم المسجد لِجُرد الزخرفة والتضخُّم؛ لأنَّ الأصل في المساجد البساطة، وكلُّ ذلك بشرط أن يُبْنَى مكانه مسجد جديد، يَحُلِّفه ويؤدِّي وظيفته، ويجوز إلحاق مؤسسات إسلامية به، كمعهد للدراسات الإسلامية مع مسجد في المكان.

خامسًا: تحديث المدينة وتجديد منظرها وتجميلها مطلوب، مرغوب فيه، ولكن بشرط أن لا يَمَسَّ شعائر المسلمين، ويَهْدَم معالمهم، ويثير إحساسهم. والمُدن الإسلامية - قديمًا وحديثًا - زينتها في قباب مساجدها الكثيرة، في سائر أرجائها، وفي اسطنبول أكثر من ألف قبة.

وكنيسة (جيجل) واقعة في وسط المدينة، وقد صُلِّتُ فيها بعد أن حازها المسلمون، وتجديدُ بنائها، ورفَّعُ قبابها مما يزيد في تجميل المدينة، ويليق بها عُرف من تمسُّك السكان بالدين، وحرصهم عليه، وقد بذلوا دماءهم وأولادهم في استرجاع العزة للإسلام، وكانت المرأة منهم إذا بلغتْها استشهاد أبنائها في سبيل الله، رفَّعت صوتها بالزغاريد.

والقول بأننا نسمح - في سبيل تجميل المدينة - بهدم مساجدها، وتحويلها إلى حدائق عامة، وساحات للنزهة، ومؤسسات أخرى، قولٌ غريب، من آثار الاستعمار، وهو مرفوض. قد حاولوا ذلك في الجزائر لهدم الجامع الأعظم، أو التنقيص منه، فعسر عليهم تنفيذه، فكيف بعد استقلالنا؟ كلُّ من أراد ذلك فله الخزي في الدنيا، والعذاب العظيم في الآخرة.

سادسًا: قصة تحويل كنيسة (جيجل) إلى مسجد، وكذا كنيسة (سكيكدة)، من المآسي في تاريخنا الحديث، كلتا المدينتين من أشدِّ مُدنا تمسُّكًا بالإسلام، وحرصًا على مظاهره وإعزازه، ومع ذلك فقد اختلقت الأسباب المختلفة للحيلولة دون المسلمين وتحقيق رغبتهم، فلماذا ذلك؟ ومن هؤلاء المانعون؟ أما هم مسلمون، ويمثلون سلطة إسلامية؟ ألا يخشى أن يسجَّل عليهم ذلك في تاريخهم؟ إنا نؤمن بأنَّ وعد الله حقٌّ، وقد أوعد بالخزي في الدنيا، وفي الآخرة بالعذاب العظيم.

1987 / 01 / 26م

استعمال مسجد مركزًا ثقافيًا أو مكتبة

السؤال:

يُشَرَّفنا أن تُشاركونا في أقرب وقت في اتخاذ قرار خاص بوضعية مسجد جديد بولايتنا، مساحته حوالي 239 متر مربع، لم يُفْتَح نظرًا للأسباب التالية:

1- أنه بين مسجدین لا یبْعُد عن کلّ منهما أكثر من 150م.

2 - أنّ مساجد الولاية العاملة الآن لا يتجاوز عدد صفوف المصلّين فيها في الصلوات العادية أكثر من صفّین.

3- نُدرّة- بل انعدام- الإطارات الدينية.

ونظرًا لوجود مدرسة قرآنية تُلبّي حاجيات الدارسین، نرى أنه لم یُعَد من نقصٍ في المرافق التي لها اتصال كبير بالجانب الديني في الولاية، ما عدا المركز الثقافي الإسلامي، أو مكتبة للمكتب الدينية، فهل یُمكن استعمال هذا المبنى كمرفقٍ من هذين المرفقين أم لا؟

والي ولاية (إيليزي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: ما دامت الأرض قد حيزت على أن یُنَى فيها مسجدٌ للمُسلمین، وقد بُنیَ فيها المسجد بالفعل، فلا یُجوز استعماله في غرض آخر، وقد أصبح وفقاً على المسلمین.

وإذا وُجدت الجمعة في غيره، والبلد صغير، ویُنتَظر اتساعه، فيمكن نُقل الجمعة إليه بقرار من الوالي، ولا تتعدّد الجمعة، كما یُمكن تَرْكُه على حاله، وتُصلّى الجمعة في غيره.

ثانياً: بلدتکم قد أصبحت عاصمةً ولاية، ویُنتَظر أن یستَبحر عُمرائها، ویکثر سکاؤها، فالحاجةُ إلى المساجد حیثیة.

والاعتذار بِقِلّة علماء الدين غير صحيح، فالدولة الجزائرية إسلامية كما نصّ على ذلك دستورها، ولها وزارةٌ اختصاصُها بشؤون الدين، وعليها أن تُدبّر لکم، وإذا تعذّر اليوم وجودهم، فمدارس التكوين ستُسدّ هذا الخلل.

09 صفر 1407هـ / 13 أكتوبر 1986م

مسجد في المقبرة

السؤال:

نحن نسكن في قرية تتوسطها مقبرة ترجع إلى قرون عِدَّة، وما يزال يُدفن بها الموتى إلى اليوم، ويتوسط هذه المقبرة مسجد جامع، يتكوّن من طابق أرضي مُخصّص لتعليم الصبيان، وطابق علوي تقام فيه صلوات الجماعة والجمعة، وهذا من زمن طويل، ثم ارتفعت أصوات نقول بعدم صحّة الصلاة في هذا المسجد، لكونه يقع في وسط المقبرة، وأصبحنا في حيرة، مع العلم أنّ ليس لنا مكان آخر يُمكن أن تقام فيه الجمعة. أفيدونا بالحكم الصحيح في الموضوع. والسلام.

سكان قرية بوطوبل (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إنّ مسجدكم يقع في أفضل مكان تحتلّه جوامع المسلمين؛ لأنكم تقولون أنه يتوسط المقبرة، التي تتوسط المدينة، وهذا هو شأن مساجد المسلمين، في مُدنهم يجعلون الجامع وسط مدينتهم.

وما دام بيت الصلاة يقع في طابق أعلى، فإنه مرتفع عن القبور، ولا يقول أحدٌ بكَراهية الصلاة فيه، فضلاً عن بُطلانها، وإنما يُنهى عن الصلاة في مقبرة المشركين؛ لأنّ قبر المشرك حُفرة من حُفر جهنم.

وأما قبور المسلمين التي ما تزال مُميّزة، فلا يُجلس عليها، وتُكره الصلاة فيها، فإن كانت عافية فلا بأس بأنّها مساجد، مع عدم نبشها. قال الإمام ابن عرّفة في مختصره الفقهي: «سمع ابن القاسم مالكا يقول: لا بأس بالمسجد على القبور العافية، وكراهيته على غير العافية».

ونقل المواق عن ابن رشد أنه قال: «أما بناء مسجد [للصلاة فيه] على المقبرة العافية، فلا كراهة فيه، قاله ابن القاسم؛ لأنَّ القبر والمسجد حَسَنان على المسلمين [لصلاتهم] ودَفَن موتاهم، [فإذا عَفَتِ المقبرة، ولم يُمكن التَّدافُن فيها، أو استغنوا عن التَّدافُن فيها]، واحتِيجَ أن تُتخذ مسجداً، فلا بأس بذلك؛ لأنَّ ما كان لله فلا بأس أن يُستعان ببعض ذلك في بعضٍ على ما النَّفْع فيه أكثر، والنَّاسُ إليه أَحْوَجُ»⁽¹⁾.

ومِمَّا تَقَدَّمَ يُستفاد أنَّ الصلاة في مقبرتكم مكروهة حيث توجد القبور غير العافية، أمَّا في المسجد فلا كراهة، والصلاة صحيحة، ومسجدكم عتيق، لا تَصِحَّ صلاة الجمعة - عند المالكية - إلَّا فيه، ما دام موجوداً. والله أعلم.

1977 / 06 / 29م

السؤال:

نُحيط سيادتكم علِّمًا بأننا في حاجة مُلِحَّة إلى بناء مُصلًى في مقبرة، نظرًا لما يُعانيه مُشيِّعو الجنازة مِن تعب ومشقة أثناء تجهيز الميت، سِيَّما في فصل الشتاء، إذ تتهاطل الأمطار، وَيَشْتَدُّ البرد.

رئيس الجمعية الدينية (الحراش)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن اتَّبَعَ هُداة.
أولاً: قبور الموتى لها احترامٌ مساكن الأحياء، كما ذَكَر العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۖ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ ﴿٦٦﴾ [المرسلات: 25 - 26]، واستدلُّوا بهذه الآية

(1) المواق. التاج والإكليل لمختصر خليل. ج/3 ص75. وما بين معقوفين سَقَطَ مِن النسخة المطبوعة، وأُثْبِتَ مِن التاج والإكليل للمواق، والبيان والتحصيل لابن رشد (ج/2 ص220).

على أن مَنْ نَبَشَ قَبْرًا، وأَخَذَ مِنْهُ كَفْنًا، تُقَطَّعَ يَدُهُ؛ لَأَنَّهُ سَارِقٌ أَخَذَ مَالًا مِنْ حِرْزٍ.

وللميت حُرْمَتُهُ، كحُرْمَةِ جسد الحيِّ وحقوقه، وفي بلاغات مالك في الموطأ، أنَّ عائشة زوج النبي ﷺ كانت تقول: «كَسَرُ عَظْمِ الْمُسْلِمِ مِيتًا، كَكَسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ. تَعْنِي فِي الْإِثْمِ»، وَرُويَ عَنْهَا مَرْفُوعًا، وَرواه أبو داود، وابن ماجه. وقد صَحَّ النَّهْيُ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْمَقَابِرِ⁽¹⁾، وَحَكَّمَ عِلْمَاؤُنَا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبَشُّ قَبْرِ مَا دَامَ شَيْءٌ مِنْ جَسَدِ الْمَيْتِ فِيهِ مُطْلَقًا، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ عَظْمٌ جَازَ أَنْ يُنَبَّشَ لِدَفْنِ مَيْتٍ آخَرَ فَقَطْ، وَلَا يَجُوزُ لِبِنَاءٍ، وَلَا لَغَرْسٍ، وَلَا لِأَيِّ مَصْلَحَةٍ.

ثَانِيًا: لَا يَجُوزُ دَفْنُ مَيْتٍ فِي مَسْجِدٍ، وَلَا بِنَاءُ مَسْجِدٍ عَلَى قَبْرِ مَيْتٍ، لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»⁽²⁾، وَقَدْ رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ قَدْ بَنَوْا قِبَابًا وَمَسَاجِدَ عَلَى أَمْوَاتٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ حَقِيقَةً أَوْ دَعْوَى، ثُمَّ عَبْدُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

ثَالِثًا: فِي خُصُوصِ الطَّلَبِ الْمُقَدَّمِ مِنْ هَذِهِ الْجَمْعِيَةِ الْخَيْرِيَةِ لِبِنَاءِ مُصَلًّى فِي الْمَقْبَرَةِ الْإِبَاضِيَّةِ، نَقُولُ:

إِذَا كَانَ الْمُرَادُ إِقَامَةَ الْمُصَلًّى فِيهِ بَعِيدًا عَنِ الْقُبُورِ، بِحَيْثُ تَسْلَمُ مِنْ تَبَشِّهَا، وَهَتْكَ أَسْتَارِ الْمَوْتَى، وَبَعَثَرَةِ الْعِظَامِ، وَكَسْرِهَا وَهَوَانِهَا، فَلَا مَانِعَ مِنَ الْإِذْنِ فِي بِنَاءِ هَذَا الْمُصَلًّى، بَلْ يُرَغَّبُ فِيهِ، وَيُسَاعَدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً رَاجِحَةً، وَعَمَلٌ بِرٌّ، بِوَقَايَةِ جُثَثِ الْمَوْتَى مِنَ الْأَمْطَارِ، عِنْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا فِي فَصْلِ الْأَمْطَارِ، وَبَوَقَايَةِ الْمُشْيِعِينَ مِنْ أَذَى هَذِهِ الْأَمْطَارِ، أَوْ مِنْ حَرَارَةِ أَشْعَةِ الشَّمْسِ، وَبِتَيْسِيرِ أَدَاءِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، الَّتِي قَدْ يُدْرِكُ وَقْتُهَا الْمُشْيِعِينَ أَوْ الْعَامِلِينَ فِي الْمَقْبَرَةِ.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، حديث (972)، عن

أبي مرزئد الغنوي رضي الله عنه.

(2) سبق تخريجه.

وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْمُصَلِّي حُرْمَةُ الْمَسَاجِدِ بَعْدَ إِقَامَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ مُسْتَقْبَلًا دَفْنَ الْمَوْتَى فِيهِ.
وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الْإِذْنِ لِهَذِهِ الْجَمْعِيَةِ الْخَيْرِيَّةِ فِي إِقَامَةِ هَذَا الْمُصَلِّي،
بِشَرَطَيْنِ مُسْتَفَادَيْنِ مِمَّا تَقَدَّمَ:

الأول: أَنْ يَكُونَ مَكَانُ الْبِنَاءِ خَالِيًا مِنَ الْقُبُورِ.
الثاني: أَلَّا يُسَمَّحَ مُسْتَقْبَلًا بِدَفْنِ مَيِّتٍ فِي هَذَا الْمُصَلِّي.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جويلية 1978م

السؤال:

يُوجَدُ عِنْدَنَا مَسْجِدٌ قَدِيمٌ، وَقَدْ دُفِنَ فِي نَاحِيَةٍ مِنْهُ بَعْضُ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ، وَكُنَّا نُصَلِّي فِيهِ جَمَاعَةً وَأَفْذَاذًا، ثُمَّ جَاءَ مَنْ قَالَ لَنَا: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ، لَوْجُودِ قُبُورٍ فِيهِ. فَهَجَرَهُ النَّاسُ، وَعَظَلُوا الصَّلَاةَ فِيهِ، وَصَارَ النَّاسُ يَصَلُّونَ فِي الْخَلَاءِ أَوْ فِي الْمَقَاهِي، وَهُمْ مُخْرَجُونَ فِي ذَلِكَ.

فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ النَّاسُ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فِي مِثْلِهِ، وَقَدْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصَلُّوا فِي الْخَلَاءِ بِسَبَبِ الْمَطَرِ أَوِ الشَّمْسِ؟ أَفَتُونَا بِأَرْكَاءِ اللَّهِ فِيكُمْ.
جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (الْمِيلِيَّةِ)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.
أَوَّلًا: الصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ وَأَمْثَالِهِ صَحِيحَةٌ، لَا يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِبُطْلَانِهَا، سِوَاكَ كَانَتْ صَلَاةَ جَمَاعَةٍ أَوْ صَلَاةَ أَفْذَاذٍ.

وَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِهَا هُوَ الْقَوْلُ الْفَاسِدُ الْبَاطِلُ، وَخُصُوصًا إِذَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْتُمْ، مِنْ هَجْرَانِ الْمَسْجِدِ، وَتَرْكِ الْجَمَاعَةِ، وَالصَّلَاةِ فِي الْمَقْهَى، وَهِيَ سَوْقٌ - أَوْ كَالسُّوقِ - مَظْنَّةٌ لِفِتْنَةِ الشَّيْطَانِ.

وإنما تُكرَه الصلاة - كما جاء في كُتُب الفقه - في أماكن منها: مقبرة المشركين، ومعاطن الإبل، والحمام، وقارعة الطريق... الخ.

وحتى الصلاة في هذه الأماكن - إن وقعت - فهي صحيحة؛ لأنَّ المكروه هو ما يُثابُّ على تركه امتثالاً، ولا يُعاقب على فعله.

ثانياً: جاء النهي من رسول الله ﷺ عن بناء المساجد على القبور، وعن بناء القبور، ففي الحديث الصحيح: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»⁽¹⁾. والأمْر واضح في سبب اللعن؛ لأنَّ وجود قبور الأنبياء في المساجد يكون فتنة، وربما ترك الناس عبادة الله مُخلصين، وجعلوا من أولئك الأنبياء أنداداً لله وشركاء له، لهذا حُرِّم ذلك.

ومن فَعَلَ فَعَلَ فعل اليهود والنصارى، وجعل من القبور مساجد، واتَّخَذَ من دون الله أنداداً، لحِقَّتْهُ اللعنة مثلهم.

وأما الدفن الواقع في بعض المساجد في تلك النواحي، فقد يتسبَّب فيه وجود مطر أو نحوه يوم الدفن، ولا يُقصد منه أنَّ الميت يُعبد من دون الله، فإن وُجد القبر بارزاً فليُسَوَّ بالأرض، حتى لا يكون قبلة مُصلٍّ من المُصلِّين، وحتى في المقابر العادية لا ينبغي أن يعلو قبرٌ فوق الأرض بأكثر من شبرٍ.

ثالثاً: لا يجوز لأحد أن يُفتي للناس في الدين حتى يكون (عالمًا)، قد أخذَ علَّمَه عن العلماء الموثوق بعلمهم وتدينهم، حتى [لا يتسبَّب]⁽²⁾ في إفساد دينهم عليهم. ولا شكَّ أنَّ الفتوى التي تُصرف الناس عن صلاة الجماعة في المسجد، وتجعلهم يُصلُّون أوقاتهم أفذاذاً أو يُصلُّونها في المقاهي - وهي من أسواق الشيطان - أو في الخلاء مُعرِّضين للمطر

(1) سبق تحريجه.

(2) في الأصل: [يتسبَّب]. والصواب ما أثبتناه.

والبرد والريح، فتوى فاسدة، مِمَّا يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، يَجِبُ [عَلَى قَائِلِهَا]⁽¹⁾
أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ وَيُتَيْبَ، وَيَسْعَى لِجَمْعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصَّلَاةِ.

20 صفر 1405هـ / 14 نوفمبر 1984م

السؤال:

[سؤال متعلّق ببناء مسجد في مقبرة]

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا كانت نيتكم صالحة، ولا يلزم منها تفريق الجماعة والخلاف بين المسلمين، فلا بأس ببناء جامع في مكان آخر في وسط قريتكم، يسع جميع المصلّين، وتتفق عليه الكلمة، ولو أدّى إلى هجران القديم، أو استعماله لتحفيظ القرآن.

ثانياً: أمّا إذا كان المراد هو وقوعه في مقبرة، وإنّ الصلاة لا تصحّ في المقبرة، فهذا غير صحيح، فالمسجد لا يضرّه أن يقع في مقبرة، وقد صلّى فيه أجيال كثيرة من سلفكم، وكان فيهم العلماء الأعلام، ولم يُفْتِ أحدهم ببطان الصلاة، وإنما يُنْهَى عن الصلاة في مقابر المشركين خشية النجاسة؛ ولأنّ قبورهم حُفِرَ مِنْ حُفَرِ جَهَنَّمَ، وقد أشار إلى ذلك صاحب الرسالة أبو محمد عبد الله القيرواني، ودكّر النهي عن الصلاة في مقابر المشركين⁽²⁾، وحتى مقابر المشركين إذا أُمِنَت النجاسة صَحَّت الصلاة فيها.

وأما الصلاة إلى القبر، فإذا قُصِدَ عِبَادَةٌ، فذلك شِرْكٌ وكُفْرٌ، وأما عبادة الله وحده وصادف أن يكون قبرٌ أمام المصلّين، فلا ضيّر في ذلك، وهذا نشاهده كثيراً في وطننا، فالمُصَلِّي يَعْبُدُ اللَّهَ وحده، ويقول: الله أكبر، ولا يَحْطُرُ بباله أنه يَتَقَرَّبُ بِصَلَاتِهِ لِأَحَدٍ غير

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجَد في الأصل، وأثبتناه لأنّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

(2) الرسالة. ص 13.

الله، فلا تُبْطِلُوا على الناس صلواتهم، ولا تُبَالِغُوا مبالغة الوهابيين المنكرة، ونحن نعتز أن الرسول عليه الصلاة والسلام نهي عن بناء القبور واتخاذ القباب عليها، ولعن النصارى واليهود؛ لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وقد قلدهم في ذلك بعض المسلمين ببناء القباب على القبور، وقد بالغ بعض الناس في الإنكار عليهم فأقروا، ونحن ننصحكم: لا تتطرقوا، ولا تكفروا أحداً.

ثالثاً: والواجب المحافظة على اتحاد الكلمة، فأكبر داء المسلمين هو الاختلاف والتنازع، وقد نهانا الله عن ذلك في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: 46]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159].

فإذا أمكنكم أن تبنوا مسجداً في وسط القرية باتفاق أهل القرية، فقد أحسستم، واجعلوا مسجدكم القديم للتعليم، ولا تهجروه، لكن انقلوا الجمعة - بعد تمامه - إلى الجديد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

10 / 11 / 1993م

مُصَلِّيَ مَحَلِّ فِتْنٍ وَنَزَاعَاتٍ بَيْنَ الْمُصَلِّينَ

السؤال:

... فنظرنا إلى المشاكل التي طرأت على (مُصَلِّيَ أهل الصفة)، وتراكمت - بصورة مؤسفة - فإني وجماعة من الإخوة المؤمنين، من سكان الحي وغيرهم، المُطلعين على وضعية هذا المصلّى، وما آل إليه أمره، يلتبسون منكم إبداء رأيكم - بحكم وظيفتكم العلمية - في شأنه، وبخاصة:

أ - حول صِحَّة الصلاة في هذا المصلّى، الذي اعتدي على مؤسسه، والقائم بشؤونه،

كما طُرد إمامه المُعَيَّن من قِبَل وزارة الشؤون الدينية، واستُخِلِف بغيره، بدون إذن الوزارة، صاحبة الحق والاختصاص !

ب - وحول تَعَمُّد بعض مَنْ استولوا على هذا (المُصَلَّى) اقتحام منزل مُؤَسَّسه، وَهَتْكَ حُرْمَةَ حَرِيمِهِ، بعدما كسروا بابًا يَفْصِلُ بين ساحة المنزل والمُصَلَّى، ثم محاولة هَدم حائط يَفْصِلُ بينهما!

ج - وأيضًا، حول العمل مِنْ أَجْلِ توسيع المُصَلَّى المذكور على حساب الجيران، ليكون مسجدًا تقام فيه صلاة الجمعة...

وإليكم - فضيلة الشيخ - مُجْمَلُ المراحل التي مَرَّ بها هذا المُصَلَّى، والصَّعَاب التي عَرَضَتْ لَهُ، والأحداث التي وقعت فيه، منذ نشأته إلى الآن، في التقريرين المُدْعَمين بالوثائق الثبوتية (إدارية)، والرجاء: (فتوى شرعية)، وجزاكم الله خيرًا.

أحمد. ب (الجزائر العاصمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: إذا كان أمرُ هذا المُصَلَّى كما جاء في عَرْضِكُمْ عنه، منذ نشأته حتى اليوم، فإنه لا يَصْلُح أن يكون مسجد جمعة، ولا مُصَلَّى جماعة، لأسباب عديدة، نُجْمِلُهَا فيما يأتي:
صدور فتوى شرعية صحيحة فيه، وكونه أصبح محلَّ فتنة وافتراق كلمة بين المؤمنين، وإعلانه العصيان بما يأتي مِنَ السلطة المختصة، وهي وزارة الشؤون الدينية، وبلوغ أذاه للجيران، ومحاولة هَتْكَ سِتْرِ الحُرُمَات، وهو ما يُمنَع حتى في المساجد المُعْتَرَف بها، ثم نُفَصِّلُ ما ذُكِرَ فيها يأتي:

ثانيًا: الفتوى الصادرة في شأن هذا المحلَّ قد صَدَرَتْ مِنْ أَهْلِ الفتوى، وصاحبها هو العلامة الشيخ أحمد حسين رحمه الله، المتخرِّج بشهادة العالمية مِنَ الجامعة الزيتونية،

والمُدْرَس السابق بمعهد ابن باديس بقسنطينة، ثم تولى منصباً للقضاء، للحكومة المؤقتة بتونس.

وكان - يوم أصدر الفتوى - يتولى منصب نائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وهو المجلس الذي أسند إليه رئيس الدولة إصدار الفتاوى الدينية للعموم، وحتى لمصالح الدولة، ولهذا فقد توفرت في المفتي جميع الشروط الشرعية والإدارية لقبول فتواه، والعمل بها.

وقد علّل فتواه بعدم صلاحية هذا المصلى لقيام الجمعة به، بأن الأرض التي يوجد بها ليست مملوكة للذين يريدون أن يقيموا بها الجمعة يستطيعون وقفها؛ لأن شرط صحة الوقف أن يكون الواقف يملك ملكاً صحيحاً الشيء الموقوف، وهذه الأرض لا تملكها الوزارة ملكاً مطلقاً، بل إنّ الوزارة اعترفت للمصالح المختصة بأنها توافق وتأذن في إقامة (بيت للصلاة) فقط، يُزال عندما يُراد إزالته، وتعهدت بذلك، فكان ذلك عهداً مسؤولاً.

والأصل في اشتراط ملك محل المسجد ووقفه، مأخوذ من أنّ النبي ﷺ عندما أراد بناء مسجده، سأل عن أرضه لئن تكون؟ ثم أخذها من مالكيها بثمن، رضي به أصحابها⁽¹⁾، فلا يُقام مسجد جمعة في أرض خاصة، ولا مغصوبة، ولا محل فيه نزاع، وإنما يكون في أرض تُخصّص له، لا نزاع فيها في الحال والمآل. وتصحّ الصلوات الخمس جماعة في المحل الخاص.

(1) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، حديث (3906)، وفيه: "... ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَسَارَ يَمْشِي مَعَهُ النَّاسُ حَتَّى بَرَكْتَ عِنْدَ مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ يُصَلِّي فِيهِ يَوْمَئِذٍ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ مَرْبِداً لِلتَّنَمُّرِ، لِسَهْلٍ وَسَهْلٍ غُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي حَجَرٍ أَسْعَدَ بِنِ زُرَّارَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَرَكْتَ بِهِ رَاحِلَتُهُ: «هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْمَنْزِلُ». ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُلَامَيْنِ فَسَاوَمَهُمَا بِالزَّيْدِ، لِيَتَّخِذَهُ مَسْجِداً، فَقَالَا: لَا، بَلْ نَهْبُهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُمَا هِبَةً حَتَّى ابْتَاعَهُ مِنْهُمَا، ثُمَّ بَنَاهُ مَسْجِداً...".

ثالثاً: وكما لا تَصِحُّ فيه جمعةٌ، لما ذُكِرَ، يظهر أنه لا يَصِحُّ أن يجتمع فيه المسلمون، لكونه أصبح محلَّ فتنه وتفرقة وفساد، وفي القرآن الكريم: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 191]، ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 217]. وقد أمر النبي ﷺ بإحراق محلِّ مثله، ونزلت آيةٌ في ذلك، فقد بنى جماعةٌ مسجداً، وطلبوا من رسول الله أن يتدبَّر الصلاة لهم فيه، فوعدهم إذا رجع من غزوة تبوك، وقبل أن يفعل، نزل عليه الوحي ألا يفعل، وهو مسجد الضُّرار، الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضُرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجاً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أُرْدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٧﴾ لَا نَقَعُ فِيهِ أَبَداً﴾ [التوبة: 107 - 108]، فأمر ﷺ بإحراقه، وكلُّ مسجد كان في وجوده شرٌّ من هذه الشرور، يجب إزالته، ولو بالحرق والتهديم.

ومُصْلَاحُكم هذا أصبح فتنه، وتفريقاً، وعصياناً، وخروجاً عن سبيل المؤمنين - إذا صَحَّ فيه كلامكم في التقرير التوضيحي - من رَفْضِهِم لأوامر وزارة الشؤون الدينية، التي يَبْدِئُهَا أمرُ تسمية الأئمة، وتمثيل السلطة الدينية في أمتنا.

وذلك أنَّ الشعب الجزائري المسلم فَقَدَ سُلْطَنَهُ الدِّينِيَّةَ والزَّمِيَّةَ بتسليم وليِّ أمره سنة 1830م، فقام أهل البلاد، وكافحوا الاستعمار، ولم يَعترفوا بما تنازَل عليه سلطانهم، وصار عَدُوَّهُم كَلِمَا تَسَلَّطَ على جزءٍ من البلاد، اعتدى على المسلمين في دينهم ودنياهم، وأزال مساجدهم، واغتصب أوقافهم! وقد استرجع الشعب سيادته الدينية والدنيوية سنة 1962م بعد كفاح مرير، وتضحيات غالية، فَقَرَّرَ أولُو الأمر منهم التنصيب في دستور البلاد على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وأنشئت وزارة خاصة بذلك، فالوزير نائب عن رئيس الدولة، الذي هو (الإمام الأعظم) في البلاد، فإذا سَمِيَ إماماً بمسجد فهو الذي يُصَلِّي بالناس لا غيرُه، وليس لأحد أن يُؤخِّره، فإن أخَّره كانت الجمعة باطلة بإمامة غيره.

رابعاً: كما أن الفقهاء مجتمعون على فسق الإمام بالاعتقاد، كأن يكون داعية للإمامة الكبر والمراءة بحب الرئاسة، كما نص عليه شراح المختصر. فهؤلاء الذين يتجرأون على عصيان وزير الشؤون الدينية، ويقدمون للإمامة من لم يقدمه، مخطئون في حكمهم، وهذا الحكم يشمل حالتهم يوم يصلون إلى الحكم (إن هم وصلوا)، فما قولهم في إعلان العصيان المدني ضد سلطتهم؟ لقد صبح في الحديث الأمر بالسَّمع والطاعة لكل من تولى أمرنا منا، ولو كان عبداً حبشياً، رأسه ربيبة⁽¹⁾.

والحكمة في ذلك اجتناب الفوضى فإنها لا تأتي بخير، والرضا بمن تولى الأمر، والسعي بالحكمة والموعظة الحسنة للتخلص من الشر إن كان، وذلك صوناً للدماء، وفساد الحكم والدولة، ومن أبى إلا الثورة والعصيان، فإنه سيلقى ذلك إذا آل إليه الأمر لا محالة، والأيام دول، ﴿وَلَيْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا يَبَيِّنُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: 140].

خامساً: ما جاء في السؤال من أنهم أرادوا هدم حائط يحجز بين المصلّى ودار خاصة بها حريم، يدلّ على غرّتهم، وجهلهم بأحكام الدين، الذي لا يبيح ارتكاب مثل هذا؛ لأنّه من إذابة الجار، وحتى المساجد الرسمية تُمنع من ذلك لو أرادته، مثل: جعل مئذنة، أو طابق في المسجد يعلو مساكن الجيران، بحيث يُشرف على الدّيار، ويُطلّع على الحريم، فلهؤلاء السكان رفع أمرهم إلى السّلطة، لمنع المعتدين عليهم، وحماية حريمهم. كما أن الطريق العام الذي يوصل إلى المساكن الخاصة لا يجوز سدّه، ومنع الناس من سلوكه، ولو مرّ على ملك أحد من الناس، إذا كان الوسيلة إليه.

فمحاولة هدم حائط يحجز بين المسكن الخاص وبين المصلّى، ممنوع شرعاً وقانوناً، ويُعاقب من تجرأ عليه تأديباً.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، حديث (7142)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعِيزَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَانَ رَأْسُهُ رَبِيبَةً».

وخلاصة القول: إنَّ هذا المُصَلَّى المسؤول في شأنه، لا يَصِحُّ أن يَتَحَوَّل إلى مسجدِ
جمعة، لِما ذُكِرَ في فتوى صحيحة، صَدَرَتْ مِنْ مُقَيِّتٍ، هو أَهْلٌ لإصدار الفتوى شرعاً
وَحُكْماً.

كما أنه إذا تبيَّن أنه أصبح مكاناً للفتنة، والمُشاغبة، والعصيان الديني والمدني،
فيمكن أن يُؤدَّن في غَلَقِهِ، أو إزالته، فقد أذن النبي ﷺ في حَرْقِ مِثْلِهِ، وإراحة المؤمنين
مِنَ الفتنة والخصام في شؤون الدين والدنيا. والله أعلم.

1990/09/10م

الزكاة والصدقة

حُكْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ

السؤال:

ما حُكْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ عَمْدًا، أَوْ مُسْتَهْزئًا بِفَرْضِيَّتِهَا؟

جماعة من المسلمين (سوق أهراس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إنَّ الزَّكَاةَ ركنٌ من أركان الإسلام، وفرضٌ من فرائضه، جاء الأمرُ بإيتاء الزَّكَاةِ مقرونًا بإقامة الصلاة في النصوص، من آيات الله وأحاديث رسول الله، وأجمع المسلمون على أنها الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 110]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: 5]. وأمر رسولُه بأن يأخذها من أموال المسلمين، فقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 103]، والصدقةُ هنا هي الصدقة الواجبة، وهي الزكاة. وقال في مدح المؤمنين: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ ٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ ٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝ ٤﴾ [المؤمنون: 1 - 4]. وذمَّ الذين لا يؤتون الزكاة، وأوعدهم في قوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۝ ٦ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: 6 - 7]. وقال في جواب المجرمين وهم في سقر عن سؤال أصحاب اليمين: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۝ ٤١ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۝ ٤٢ وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمِسْكِينَ ۝ ٤٣﴾ [المدثر: 42 - 44].

وَصَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: «بُنِيَ
الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ،
وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ.

فالزكاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع، ووجوبها معلوم من الدين بالضرورة،
يَعْرِفُهُ الْكِبَارُ وَالصَّغَارُ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَمَنْ أَنْكَرَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، يُقْتَلُ كُفْرًا لَا حَدًّا؛ لِأَنَّهُ
يُعْتَبَرُ مُرْتَدًّا، وَإِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ، فَإِنَّهُ لَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ مُتَوَاتِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُغَسَّلُ، وَلَا
يُكْفَنُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

وهذا الْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ بِمُنْكَرٍ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، وَإِنَّمَا يَعُمُّ كُلَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ
أَحْكَامِ الدِّينِ، يَمَّا عُرِفَ حُكْمُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَعْنِي أَنَّهُ اشْتَهَرَ عِنْدَ النَّاسِ جَمِيعًا،
الْكِبَارُ وَالصَّغَارُ، وَالنِّسَاءُ وَالرِّجَالُ، وَالْعُلَمَاءُ وَالْجُهَّالُ، وَذَلِكَ مِثْلُ حُكْمِ الصَّلَاةِ،
وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، فِي الْوَاجِبَاتِ، وَمِثْلُ الزِّنَا، وَالْخَمْرِ، وَلَحْمِ
الْخَنَزِيرِ، وَنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، وَالْكَذِبِ، وَالظُّلْمِ، وَقَتْلِ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا
بِالْحَقِّ، فِي الْمَحْرَمَاتِ.

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم - نقلًا عن الخطابي - وهو يتكلم على
الذين أنكروا وجوب الزكاة، ومنعوها جهلاً وتأولاً: «أما اليوم، وقد شاع دين
الإسلام، واستفاض في المسلمين علم وجوب الزكاة، حتى عرفها الخاص والعام،
[واشترك فيه العالم والجاهل]⁽¹⁾، فلا يُعَذَّرُ أَحَدٌ بِتَأْوِيلٍ يَتَأَوَّلُهُ فِي إنْكَارِهَا، وَكَذَلِكَ
الْأَمْرُ فِي كُلِّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا يَمَّا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، إِذَا كَانَ عِلْمُهُ مُتَشَتِّرًا
كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْإِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَتَحْرِيمِ الزِّنَا وَالْخَمْرِ
وَنِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا حَدِيثَ عَهْدٍ

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من شرح النووي على مسلم.

بالإسلام، ولا يَعْرِفُ حُدُودَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْهَا جَهْلًا بِهِ لَمْ يَكْفُرْ⁽¹⁾.

هذا كلام واضح جدًا؛ لأنَّ مَنْ أَنْكَرَ وجوب شيءٍ مِنْ هذه الواجبات، أو حُرْمَةَ شيءٍ مِنْ تلك المحرّمات، مِمَّا عَلِمَ حُكْمَهُ بالضرورة، فَقَدْ كَذَّبَ النُّصُوصَ، وَكَذَّبَ النُّبُوَّةَ، فَادَّعَاوَهُ الْإِسْلَامَ زُورًا وَمُخَضَّصًا كَذِبًا.

حُكْمُ مَنْ اعْتَرَفَ بِوَجُوبِ الزَّكَاةِ وَامْتَنَعَ مِنْ إِيْتَائِهَا:

أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ بِوَجُوبِهَا، وَصَدَّقَ بِحُكْمِهَا، وَقَالَ الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ، وَرَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُصَلِّيَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَلْتَزِمَ شَرِيعَتَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، فَحُكْمُهُ يَخْتَلِفُ، وَيُعَامَلُ مَعَامَلَةَ الْعَصَاةِ الْبَاغِينَ، فَزَكَاةُ مَالِهِ تُؤْخَذُ مِنْهُ غَضَبًا، وَإِنْ بَقِيَ، وَيُسَمَّى الْمَانِعُونَ لَهَا: "أَهْلُ بَغْيٍ"، يَجِبُ قِتَالُهُمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 9].

وَلَقَدْ قَاتَلَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - بَعْدَ وَفَاتِهِ - لَمَّا مَنَعُوا الزَّكَاةَ، وَاعْتَبَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ، حَتَّى فَاءُوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، وَتَابُوا، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوْا الزَّكَاةَ، فَكَانُوا إِخْوَانَهُمْ فِي الدِّينِ، وَقَدْ حَقَّقَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَعتَبِرُوهُمْ كُفَرَاءً، وَإِنَّمَا كَانُوا أَهْلَ بَغْيٍ، ثَارُوا عَلَى الْإِمَامِ، وَعَصَوْا أَوْامِرَهُ، وَرَدُّوا عَمَلَهُ، وَمَنَعُوا الْحَقَّ، وَقَدْ رَوَى قِصَّةَ الْاِخْتِلَافِ فِي شَأْنِ قِتَالِهِمْ ثُمَّ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

"لَمَّا تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ، وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ

(1) شرح النووي على مسلم. ج 1/ ص 205. وانظر: الخطابي. معالم السنن شرح سنن أبي داود. ج 2/ ص 9.

وَالزَّكَاةَ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ".

وقال الخطابي - كما نقل عنه النووي في شرحه هذا الحديث من صحيح مسلم - ما نصّه: «قد بينّا أن أهل الرِّدَّة كانوا أصنافاً، منهم من ارتدَّ عن المِلَّة، ودعا إلى ثُبُوتِ مُسَيِّلِمَةٍ وغيره، ومنهم من ترك الصلاة والزكاة، وأنكر الشرائع كلّها، وهؤلاء (يعني القسمين) هم الذين سَمَّاهم الصحابةُ كُفَّارًا، ولذلك رأى أبو بكر رضي الله عنه سَبِي ذَرَارِيَّهِمْ، وساعده على ذلك أكثر الصحابة، واستولَد عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه جاريةً من سَبِي بني حَنيفة، فولدت له محمد، الذي يُدعى: ابن الحَنَفِيَّة، ثم لم يَنْقُصِ عَصْرُ الصحابة حتى أجمعوا على أن المُرْتَدَّ لَا يُسَبَّى.

فأما مانعو الزكاة منهم، المقيمون على أصل الدين، فإنهم أهل بَغْيٍ، ولم يُسَمَّوا على الانفراد منهم كُفَّارًا، وإن كانت الرِّدَّة قد أُضِيفَتْ إليهم، لِمُشاركتهم المُرْتَدِّين في مَنع بعض ما مَنَعوه من حقوق الدين؛ وذلك أَنَّ الرِّدَّةَ اسْمٌ لُغَوِي، وكلُّ مَنْ انصرف عن أمرٍ كان مُقْبِلًا عليه، فقد ارتدَّ عنه، وقد وُجِدَ من هؤلاء القومِ الانصرافُ عن الطاعة، ومُنْعُ الْحَقِّ، وانقطع عنهم اسْمُ الثَّنَاءِ والمدح بالدين، وعَلِقَ بهم الاسمُ القبيح، لِمُشاركتهم القومَ الذين كان ارتدادهم حَقًّا»⁽¹⁾.

فبان من كلامه أن الذين ثَبَتُوا على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأقاموا الصلاة، ليسوا كُفَّارًا، إذا مَنَعُوا الزكاة، ولكنهم بُغَاةٌ عَصَاةٌ، يُقَاتَلُونَ على بَغْيِهِمْ وفسادهم وعصيانهم مُقَاتِلَةَ الْبُغَاةِ، حتى يَفِيثُوا إلى أمر الله، وَيَدْفَعُوا الزكاة؛ لأنها حَقُّ الْمَالِ، ومن لم يُؤْتِها وَمَنَعَهَا، لم تكن شهادته عَاصِمَةً لِدَمِهِ وَمَالِهِ؛ لأنَّ الحديث يقول: «... فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ...»، مُتَّفَقٌ عليه عن أبي هريرة. وَحَقُّ الْمَالِ الزكاة.

(1) شرح النووي على مسلم. ج 1/ ص 204، معالم السنن. ج 2/ ص 6.

وإنما صَدَقَتْ كلمةُ (المُرْتَدِّين) على مانعي الزكاة؛ لأنهم ارتدُّوا عن الطاعة، وَمَنَعُوا الحَقَّ، فانْقَطَعَ عنهم ما استحقَّه أصحابُ رسول الله مِنَ الثَّناءِ والمَدْحِ، بِتَمَسُّكِهِم بالدين ونَصْرِهِ.

هل يَكْفُر مَنْ تَرَكَ ركنًا مِنْ أركان الإسلام؟

مَنْ تَرَكَ ركنًا مِنْ أركان الدين، فقد ارتكب الإثم المبین، وقد صَحَّحت الأحاديث في وَصْف تارك الصلاة بالكُفر، وفي وَصْف مُرتكب بعض كبائر الإثم بالكُفر، مِنْ ذلك ما رواه مسلم في صحيحه، مِنْ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ»، فما معنى الكُفر المُسند إلى تارك الصلاة؟ قال النووي في شرح هذا الحديث مِنْ صحيح مسلم:

«تارك الصلاة إِنْ كَانَ مُنْكَرًا لَوْجُوبِهَا فهو كافرٌ بإجماع المسلمين، خَارِجٌ مِنْ مِلَّةِ الإسلام، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإسلام، ولم يُخَالِط المسلمين مُدَّةً يَبْلُغُ فِيهَا وجوب الصلاة عليه، وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ تَكَاسُلًا مع اعتقاده وجوبها - كما هو حال كثيرٍ مِنَ الناس - فقد اختلف العلماء فيه، فَذهب مالك والشافعي رحمهما الله، والجمهور مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ، إلى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بَلْ يَفْسُقُ، وَيُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلْنَاهُ حَدًّا كَالزَّانِي الْمُخْصَنِ، وَلَكِنَّهُ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ. وذهب جماعةٌ مِنَ السَّلَفِ إلى أَنَّهُ يَكْفُرُ، وهو مَرْوِيٌّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وهو إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَبِهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْه، وهو وَجْهٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَذهب أَبُو حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَالْمُزَنِّيِّ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ، وَلَا يُقْتَلُ، بَلْ يُعْزَرُ وَيُجَبَسُ حَتَّى يُصَلِّيَ.

وَاحتَجَّ مَنْ قَالَ بِكُفْرِهِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ... وَاحتَجَّ مَنْ قَالَ لَا يُقْتَلُ بِحَدِيثٍ: «لَا يَحِلُّ

دَمَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، إِلَّا بِأَخَذِ ثَلَاثٍ⁽¹⁾»⁽²⁾، وليس فيه الصلاة. واحتج الجمهور على أنه لا يكفر: بقوله تعالى: ﴿لَنْ أَلَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، ويقولون: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»⁽³⁾...

واحتجوا على قتله، بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: 5]، وقوله: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»⁽⁴⁾.

وتأولوا قوله: «بَيْنَ الْعَبْدِ، وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»، على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفار⁽⁵⁾.

هذا ما ذهب إليه علماؤنا في مجترح هذه السيئة العظمى، والمتكاسل عن أداء هذا الركن العظيم، وقد ورد فيه نص خاص واضح، فماذا يقولون في غيره من العصاة المذنبين؟

(1) شرح الشيخ رحمه الله ذلك بقوله: «ثلاث، وهي: زنا المحصن، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق عمداً وعدواناً، والارتداد عن الإسلام». وقد أدرج الشيخ هذا الشرح في ثانيا كلام النووي، فكتبناه في الهامش، حتى لا يقع تداخل بين كلام النووي وكلام الشيخ رحمه الله تعالى.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب: قول الله تعالى: أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، حديث (6878). ونظام الحديث: «... النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ».

(3) أخرجه البزار عن أبي سعيد الخدري، وهو حديث صحيح متواتر، روي عن 34 صحابياً. انظر: مجمع الزوائد: ج 1/ ص 14 وما بعدها، الكتاني. نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص 38-39.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، حديث (25)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله،

حديث (22)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(5) شرح النووي على مسلم. ج 2/ ص 70-71.

مذاهب الفرق في مُرتكب الكبيرة:

مذهب أهل السنة والجماعة، أنَّ المؤمن لا يَكْفُرُ بذنب ارتكبه، وإثم اجتراحه، إذا كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، وأنه إذا تاب منه توبةً نصوحًا قبل أن يَحْضُرَهُ الموتُ غُفِرَ له، وإذا مات ولم يَتُبْ منه فأمْرُهُ مَقْوُصٌ إلى ربِّه، إن شاء غُفِرَ له، بِفَضْلِهِ، ولم يُعَذِّبْ، وإن شاء عَذَّبْ، بِعَذْلِهِ، ثم أخرجَه من النار، وأدخله الجنة.

وخالفَت طوائف من المُبتدعة، قال القاضي عياض - يحكي مذاهب الفرق الإسلامية -: «اختلف الناس فيمن عصى الله تعالى من أهل الشهادتين، فقالت المرجئة: لا تُضَرُّه المعصية مع الإيمان. وقالت الخوارج: تُضَرُّه، ويَكْفُرُ بها. وقالت المعتزلة: يُخْلَدُ في النار إذا ارتكب معصية كبيرة، ولا يُوصَفُ بأنه مؤمن ولا كافر، ولكن يُوصَفُ بأنه فاسق. وقالت الأشعرية: بل هو مؤمن، وإن لم يُغْفَرْ له وعُذِّب، فلا بُدَّ من إخراجِه من النار، وإدخاله الجنة، وهذا الحديث - يعني قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»⁽¹⁾ - حُجَّةٌ على الخوارج والمعتزلة. وأما المرجئة، فإنَّ احتجَّت بظاهره، قلنا: محمَلُهُ على أنه غُفِرَ له، أو أُخْرِجَ من النار بالشفاعة، ثم أُدْخِلَ الجنة، فيكون معنى قوله ﷺ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ»، أي دخلها بعد مُجَازَاتِهِ بالعذاب، وهذا لا بُدَّ من تأويله، لما جاء في ظواهر نصوص كثيرة من عذاب بعض العصاة، فلا بُدَّ من تأويل هذا؛ لِثَلَاثِ تَنَاقُضِ نُصُوصِ الشريعة»⁽²⁾.

وَمَنْ تَمَعَّنَ في نصوص الشريعة جيِّدًا، ودرَسَ حُجَجَ الفرق المتنازعة بإنصاف، حَكَّمَ بأنَّ الحقَّ بجانب أهل السنة والجماعة، الذين منهم الأشاعرة، فإنَّ مذهب المرجئة الذي يقول: «لا يَضُرُّ مع الإيمان شيء»، يجعل الوعيد عبثًا، ويؤوِل إلى التسوية الكاملة بين الأتقياء البررة - الذين يعملون الصالحات، ويتَّقون الشُّبهات - وبين الذين

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، حديث

(26)، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(2) شرح النووي على مسلم. ج 1/ ص 218-219.

يَخْتَرِحُونَ السَّيِّئَاتِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: 21].

كما أنَّ مذهب الذين يجعلون مُرتكبي الكبيرة كُفَّارًا، ويوجبون لهم الخلود في النار، ويمنعون عُفْران العزيز الغفار، الواحد القهار، لَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، مِمَّنْ شَمَلَتْهُمْ رَحْمَتُهُ، أَوْ يَمْنَعُونَ خُرُوجَ الْمُذْنِبِينَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ عِقَابِهِمْ عَلَى الْعَصْيَانِ، وَدَخُولِهِمُ الْجَنَّةَ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصٌ وَاضِحَةٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ، كُلُّ ذَلِكَ يُصَادِمُ هَذِهِ النُّصُوصَ وَيُرُدُّهَا، بَيْنَمَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَحْمِلُ كُلَّ النُّصُوصِ وَيُؤَوِّلُهَا بِمَا يَجْمَعُ بَيْنَهَا.

وَمِنْ آيَاتِ اللَّهِ الَّتِي يُرَدُّ بِهَا مَذْهَبُ مَنْ يَحْكُمُ بِخُلُودِ الْعُصَاةِ فِي النَّارِ، أَوْ عَدَمِ عُفْرَانِ زَلَّاتِهِمْ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَنْبًا وَاحِدًا لَا يَقْبَلُ الْغُفْرَانُ، وَهُوَ الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ وَالْكُفْرُ بِهِ، وَمَا دُونَهُ قَابِلٌ لِلْغُفْرَانِ. كَمَا أَنَّ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ خُلُودِ الْمُؤْمِنِ فِي النَّارِ، وَأَنَّ مَنْ مَاتَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يُكْفِّرُ أَهْلَ الْكِبَايِرِ بِمَا ارْتَكَبُوا، قَالَ الْقَاضِي ابْنُ رَشْدٍ فِي كِتَابِهِ (بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ) عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ: «وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَمْ يُجِزِ الصَّلَاةَ عَلَى أَهْلِ الْكِبَايِرِ، وَلَا عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْبِدْعِ». ثُمَّ قَالَ: «... وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي أَهْلِ الْكِبَايِرِ فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْقَوْلِ بِالتَّكْفِيرِ بِالذَّنُوبِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَلِذَلِكَ لَيْسَ يَتَّبِعِي أَنْ يَمْنَعَ الْفُقَهَاءُ الصَّلَاةَ عَلَى أَهْلِ الْكِبَايِرِ»⁽¹⁾.

العقاب الرهيب لمَنع الزكاة:

عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ بِالْعِقَابِ الرَّهِيْبِ لِمَنَعَ الزَّكَاةِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ:

(1) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ. ج 1/ ص 192.

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لَا أَنْفُسَكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾^(٢٥) [التوبة: 34 - 35]، والكنز في اللغة: الضَّمُّ والجمع، ولا يَحْتَصُّ بالذهب والفضة، بل هو كلُّ شيءٍ مجموعٌ بعضُهُ إلى بعضٍ، في بطن الأرض كان أو على ظَهرها، والمال الذي أُدِّيت زكَّاتُهُ ليس بِكَنْزٍ، وهذا مذهب عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وجابر، وأبي هريرة، وعمر بن عبد العزيز، وقال أبو ذرٍّ: «هو كَنْزٌ إذا فَضَّلَ عن الحاجة»^(١)، والمسلمون أغلِبُهُم على مذهب عمر: أن المال إذا زُكِّيَ جَارَ ادِّخاره، وإن كان الأفضل إنفاقه.

والعذاب الأليم: الشديد المُوْجِع، وَخُصَّتْ الجِبَاهُ والجُنُوبُ والظُّهُورُ بالذكر، ليكون العذاب في الجهات الأربع: مِنْ قُدَّامٍ، وَخَلْفٍ، وعن يمين، وعن يسار.

وهذه الآية نزلت في مانعي الزكاة، كما رُوِيَ عن ابن عباس: «كُلُّ مالٍ لا تُؤَدَّى زكَّاتُهُ، كان على ظَهر الأرض، أو في بطنها فهو كَنْزٌ، وكُلُّ مالٍ أُدِّيت زكَّاتُهُ فليس بِكَنْزٍ، كان على ظَهر الأرض، أو في بطنها»^(٢). وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

وفي هذا الحديث نَصٌّ على أن في هؤلاء المُعَذِّبِينَ مَنْ يَنْتَهِي عَذَابُهُ بَانْتِهَاءِ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَرَى سَبِيلَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، مع أنه كان مِنَ الْعُصَاةِ، ولكنه عذابٌ رهيبٌ في يومٍ مِقْدَارُهُ خَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ.

(1) انظر في هذه الأقوال: فتح القدير (تفسير الشوكاني). ج 2/ ص 406.

(2) انظر: فتح القدير. ج 2/ ص 408.

الاستهزاء بفرضية الزكاة:

وقد جاء في سؤالكم: «مانع الزكاة عمداً، أو مُستهزئاً بفرضيتها»، وليس من شأن المسلم أن يستهزئ بالدين، أو بأحد من المسلمين، فالهزؤ بالناس شأن الجاهلين، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَ خَدُّنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: 67]، أو من شأن المستكبرين المجرمين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ (٢١) وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ [المطففين: 29 - 31].

أما الاستهزاء بالدين، والاستخفاف بالإيمان والمبادئ، فإنه من شأن المشركين والمنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيُذِئِبُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ [البقرة: 14 - 15]، وقال سبحانه: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٤) إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿١٥﴾ الَّذِينَ يَجْمَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ [الحجر: 94 - 96].

والاستهزاء هو السخرية واللعب، وإنما يفعل ذلك أهل الجهل والبطالة؛ لأنه نوع من العبث. ولا شك أن السخرية بالدين، والاستهزاء به، كفرٌ وإلحادٌ وزندقة، ولا يفعل ذلك مسلمٌ يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويُقيم الصلاة.

ولعلكم تقصدون بالاستهزاء - هنا - التواكل والتكاسل عن إعطاء الزكاة، والشح بها والبخل، فهذا من العصيان، وليس من الكفر والارتداد.

السؤال:

ما بيان قول الخليفة أبي بكر الصديق: «وَاللَّهِ لَا قَاتِلَ لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ»؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

هذا جزءٌ من حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه، ورواه غيره، وقد ساقه الإمام مسلم في كتاب الإيمان، عن أبي هريرة، قال: «لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ، وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ"، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلِقَاتِلِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ».

وقد بيّن شراح الحديث والمؤرّخون، أنّ العرب - لما توفي رسول الله - انقسموا ثلاث طوائف:

الأولى: اتّبعوا مُتَّبِعِينَ كاذبين، زعموا أنهم يُوحى إليهم، وجاءتهم الرسالة، وهؤلاء هم قوم طُلَيْحَةَ الْأَسَدِيِّ، وقوم مُسَيْلِمَةَ الْخَنْفِيِّ، وقوم سَجَاحِ التَّمِيمِيَّةِ، وقوم الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ، فهؤلاء كفروا وازتدوا عن الإسلام؛ لأنّ محمداً رسول الله، وخاتم النبيّين، فمن اتّبعهم فقد كذّب به، وكفّر به، وقد قاتلهم المسلمون وهزموهم، وقُتِلَ مُسَيْلِمَةُ كَافِرًا، وكذلك الْأَسْوَدُ، وتاب طُلَيْحَةُ وأسلم، فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ، كما تابَت سَجَاحُ.

الثانية: كفّروا بالإسلام، وعادوا إلى عبادة الأصنام، وتركوا الصلاة، والزكاة، وكلّ الشرائع.

الثالثة: امتنعوا عن دفع الزكاة، وأقاموا الصلاة، وقالوا: الزكاة كُنَّا نَدْفَعُهَا لِلنَّبِيِّ فَقَطْ، وَلَا نَدْفَعُهَا لِغَيْرِهِ، فَهِيَ لَا تَحِبُّ عَلَيْنَا، أَوْ هِيَ وَاجِبَةٌ وَلَا نَدْفَعُهَا. هؤلاء هم الذين اختلفَ فيهم الصحابةُ، ورأى عمر بن الخطاب أنهم ما داموا يقولون: لا إله إلا الله، فقد عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَجُوزُ قَتَالُهُمْ، وأمّا أبو بكر - وهو الخليفة، وطاعته

واجبة على عمر وعلى كل المسلمين - فقد رأى أنهم عصاةٌ بُغاةٌ، امتنعوا عن طاعة الأمر، وعن دفع الزكاة، التي هي حق المال، والحديث يقول: «فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنْ مَالِهِ، وَنَفْسِهِ، إِلَّا بِحَقِّهِ»، وحق المال الزكاة، فَمَنْ مَنَعَهَا فَلَا عِصْمَةَ لَهُ.

فمعنى قوله: «لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ»: لأُقَاتِلَنَّ مَنْ أَطَاعَ فِي الصَّلَاةِ، فَأَذَاهَا وَاعْتَرَفَ بِوَجوبِهَا، وَجَحَدَ الزَّكَاةَ، فقال: هي غير واجبة، أو قال: هي واجبة، ولكن أَمْنَعُهَا مُسْتَحِقَّهَا وَلَا أُعْطِيهَا.

وقد أجمع المسلمون على كُفْر مَنْ أَنْكَرَ وجوبها اليوم، واختلفوا فيمن اعترف بوجوبها، وامتنع عن إعطائها، وقد تقدّم بيان ذلك في جواب سابق (1).

وقد جاء الحديث برواية أخرى، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَاهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (2). وهذا الحديث فيه نصٌّ على مُقَاتِلَةِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَمِنْ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَمِعَهُ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، فَلَوْ سَمِعَهُ عُمَرُ لَمْ يَغْتَرِضْ، وَلَوْ سَمِعَهُ أَبُو بَكْرٍ لَأَخْتَجَّ بِهِ.

(1) انظر: الفتوى السابقة.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، حديث (22).

هل تجب الزكاة في مالي؟

السؤال:

إنسان يملك ألف دينار، حال عليها الحول، فهل تجب عليه الزكاة؟

م. ل. جودي (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. هذا المسلم الذي يملك ألف دينار جزائري فقط، قد حال عليها الحول، إذا كان ليس له من المال غيرها من المال النّاض⁽¹⁾، أو من عروض التجارة، فلا تجب عليه الزكاة؛ لأنّ نصاب المال الذي تجب فيه الزكاة هو عشرون ديناراً ذهبياً، وذلك يُساوي نحو 93 غ من الذهب الخالص، وقيمة ذلك أن يُقدَّر به ثمنها، وهو أكثر من ألف. فإذا كان هذا الرجل تاجراً، فعليه أن يُقوِّم تجارته، ويُضيف إلى قيمتها هذا النّاض (وهو الألف دينار)، فإن بلغ النّصاب، وجب عليه، وإلا فلا.

27/06/1979م

(1) النّض: الإظهار. والمال النّاض: الصامت كالدرهم والدينار، وإنما سُمِّي ناضاً إذا تحوّل تقدماً بعد أن كان متاعاً. انظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 5/ ص 72. معجم لغة الفقهاء، ص 481.

زكاة الفلاحة

السؤال:

ما حُكَمُ الشرع في زكاة الفلاح الذي فلاحته الفواكه من تينٍ ورُمان، وهو لم يُخْرِجْ الزكاة عن جهل، وقد عَلِمَ الآن أنه تجب فيها الزكاة، فكيف يعمل فيها مضي، فهل يُخْرِجُها أم لا؟

إمام مسجد يوكس (الحمامات - تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

مذهب الإمام مالك وأصحابه، أن الفلاحة نوعان: منها ما يُزَكَّى وتُخْرَجُ الزكاة مِنْ عَيْنِهِ إذا بَلَغَ النَّصَاب، ومنها ما لا زكاة في عَيْنِهِ.

والذي يُزَكَّى منها عشرون: القَطاني السبعة (الحَمَص، والفول، واللُّوبيا أو الفاصُوليا، والْعَدَس، والتُّرْمُس، والجُلْبَان، والبَسِيلَة). ثم القمح، والشعير، والسُّلْت، والدُّرَّة، والدُّخْن، والأرز، والعَلَس. ثم ذوات الزيوت الأربع وهي: الزَّيتون، والسَّمْسِم، والقُرْطُم، وَحَبُّ الفُجَل. ثم التمر، وألْحَقَ به الزبيب، كما ألْحَقَ بِهِمَا بَعْضُ العلماء التَّين؛ لأنه مِمَّا يُقْتَات وَيُدَّخَر، كما في بلادنا.

فهذه هي الأصناف التي تجب في عَيْنِهَا الزكاة، ولا تجب في باقي أنواع الفواكه، والخَضَر، والبَقْل، وذوات الزيوت: كالجُوز، واللُّوز، والكَتَان، والحَلْبَة، والسَّلْجَم (اللفت)، والتَّين عند مَنْ لم يُلْحِقْهُ بالتمر والزبيب، وكذلك بَقِيَّةُ الفواكه، كالرَّمان، والخوخ... الخ.

ومعنى أنها لا تجب فيها الزكاة، أنها لا تجب في عَيْنِهَا، ولا تُخْرَجُ منها، فإن كانت

عُرُوضًا للتجارة وجب على التاجر أن يُزَكِّيها كما تُزَكَّى التجارة، وأمّا الفلاح، فإنه إذا باع غَلَّتْها، ونَصَّ عنده ثَمْنُها، فإنه يَسْتَقْبِلُ به حَوْلًا، فإن حَالَ عليه الحَوْلُ زَكَّى ذلك.

فَمِنْ أَيْنَ عَلِمَ هذا الفلاح أن الزكاة عليه في الرمان وفي التين بإجماع؟ إننا نحن في الجزائر مالكيون، وخصوصُ فقهاء المالكية على أنه لا زكاة في فلاحه الخُضْر والبَقُول والفواكه، إلّا ما ذُكِرَ مِنَ التمر، والزبيب، والتين على خلافٍ فيه، ومذهب مالك: كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وفهم السلف الصالح لهما، واستنباطهم للأحكام منها، وَمَنْ طَعَنَ فيهم وجهلهم، فهو الفاسق الجاهل، هداه الله، وتاب عليه.

وعُمْدَةُ مَنْ لم يَرَ الزكاة في عَيْنِها أَنَّ الأنصار في المدينة كانوا يَفْلَحُونَ الخُضْر والفواكه، ولم يُؤْمَرُوا بالزكاة، إلّا فيها جاء فيه نَصٌّ، كالتمر والزبيب. والله أعلم. والله الهادي سواء السبيل.

1980 / 11 / 05م

ردُّ على فتوى في زكاة الحُلِيِّ ونصاب الزكاة

السؤال:

عُرِضَتْ على صاحبِ حِصَّة (رأي الدين) في الإذاعة الوطنية قضية تتعلق بزكاة الحُلِيِّ ونصاب الزكاة، فأجاب عنها، ولكن إجابته لم تُقْنِع الشيخ أحمد حماني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، فعَلَّقَ على ذلك بقوله:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن اتَّبَعَ هُداة.

أدْرَتْ يوم المولد النبوي الشريف 12 ربيع الأول 1408هـ (04 / 11 / 1987م) إبرة المذياع، واستمعتُ إلى حصة دينية تَوَهَّتَ بفضيلة المفتي الذي يُجيب عن أسئلة شرعية.

وبعد الاستماع إليه يُجاور سائله، رأيتُ من الواجب عليّ أن أدخل ثالثاً في
المُحاوَرَة، راجياً من المفتي أن يُخَصِّر أجوبته جيّداً قبل إذاعتها، وأن يتحرّى فيها غاية
التحرّى، وذلك من حقّ أمته المسلمة عليه، وحقّ دولته التي يستعمل أداة إعلامها في
إذاعة آرائه عليها. وهذا بيان ذلك:

سألت امرأة عن (رأي الدين) فيمن تملك (مُحزّمة) أو (عَقْدًا)، يُستعمل (حِلْيَةً)،
ويتكوّن من قطع ذهبية، هل تجب فيه الزكاة؟ ثم قالت: إنها تملك معه (مليوناً) من
النقد العادي، هل تجب فيه الزكاة؟

وأجاب المفتي المرأة بأنها تجب عليها الزكاة في قطع الذهب؛ لأنها مسكوكة، عليها
طابع الحكومة، وقال: إن الحلي لا تجب فيه الزكاة، أمّا قطع النقد فتجب فيها.
ثم أجابها عن (المليون) الذي تدّخره، أنّ الزكاة لا تلزمها فيه؛ لأنه دون النصاب
الشرعي، والنصاب الذي تجب فيه الزكاة هو (مليون وتسعة وخمسون ألفاً).

وفي هذا الجواب كلامٌ ومَلامٌ، هاك بيانُه:

أولاً: أقلُّ ما يقال في هذا الجواب أنّ فيه ما يؤدّي إلى الخطأ، فإنّ مذهب أبي حنيفة
وبعض المجتهدين، أنّ كلّ الذهب نقدًا⁽¹⁾ أو حليّاً أو عَرَضًا تجب فيه الزكاة، لعموم
النصوص الموجبة، ومذهب مالك بن أنس والشافعي - في قوله القديم - وكثير من
المجتهدين، أنّ الذهب تجب الزكاة فيه، وإذا كان حليّاً للباس أو الإعارَة اتَّخَذَ لِلْقِنِيَةِ⁽²⁾
فلا زكاة فيه؛ لأنّ اتَّخَاذَهُ حُلِيّاً لِلْقِنِيَةِ يَقْطَعُ النَّهْأَ، وانقطاع النَّهْأِ يُسْقِطُ الزكاة، كما نقله
القرطبي في تفسيره⁽³⁾.

(1) النقد: العُملة من الذهب والفضة، كما يُطلقه الفقهاء على الذهب والفضة. القاموس الفقهي. ص 396،

معجم لغة الفقهاء. ص 486.

(2) القِنِيَة (بكسر القاف وضَمُّها): ما اتَّخَذَهُ الإنسان لنفسه لا للتجارة. معجم لغة الفقهاء. ص 371.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 8/ ص 126.

وإذا تأمل المتأمل جواب (المفتي)، وجده لم يُفتِ بمذهب أبي حنيفة بإيجاب الزكاة فيه مطلقاً، ولو فعل لما لأمه لائمٌ، ولم يُفتِ بمذهب المالكية؛ لأنه أوجب الزكاة في (الحلية)، فمن المعلوم أنّ (الحزام) أو العقد المنظم يقطع النقد يُقتنى - عندنا - للحلية، وتدخله [الصنعة]⁽¹⁾، لذلك تُلحق به عُرْوَة أو (يُنقَب) ليصلح للانتظام، ويَبْطُل تداوله كقطعة نقد في الأسواق، وإنما يبقى تداوله في السوق حلية من الحلي، وترتفع قيمته لذلك أو تنخفض، فقد تحوّل قطعاً، ويتغيّر الحكم بهذا التحوّل. والخمر حرام ما دامت مُسكرية، فإذا تحللت وبطل إسكارها جاز تناولها وبيعها وشراؤها خلاً، فالعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

ثانياً: وفي جوابه ما هو أكبر من هذا، وهو أنه أجابها بأنها لا تجب عليها الزكاة في (المليون) المدّخر؛ لأنه دون النّصاب! والنّصاب عنده هو: (مليون وتسعة وخمسون ألف فرنك)، وهذا خطأ منه، وعَجَب.

والعَجَب في هذا الجواب، أنّ المرأة تملك النّصاب فعلاً، بملكها القطع الذهبية التي أوجب عليها فيها الزكاة، ويجب عليها أن (تُلَفّق) أي تجمّع بين أجزاء ما تملكه، كما يُلَفّق (يجمّع) المسلم بين الذهب والفضة، وبين الضّأن والماعز، فلو ملك مائة درهم - وهو دون النّصاب - [وعشرة دنانير ذهبية - وهو دون النّصاب -]⁽²⁾، ومَرَّ عليه الحوّل، لَوَجِبَ عليه الزكاة؛ لأنه إذا (لَفّق) بينهما بلغ النّصاب، كما لو ملك من الضّأن 30 ومن المَعز 10، وحال الحوّل على ذلك، لَوَجِبَ عليه الزكاة، لبلوغ النّصاب. فلو أفناها بسقوط الزكاة في (الحلية) لأمكن أن يصحّ جوابه على مذهب المالكية.

ثالثاً: وفي هذه الفتوى ما هو أكبر من هذا، وهو أنّ المفتي ذكّر - وأكد ذلك - أنّ

(1) في النسخة المطبوعة: [الصفقة]. والصواب ما أثبتناه.

(2) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وما أثبتناه هو ما يقتضيه السياق، ثم وجدنا الإشارة إليه في

الشرح الكبير للدردير: ج 1/ ص 455.

مقدار نصاب الزكاة بنقودها يُساوي: (مليوناً وتسعة وخمسين ألفاً)، فَمَنْ مَلَكَه، وحال عليه الحول، وجبت عليه الزكاة، وَمَنْ قَلَّ نِصَابُهُ عن ذلك فَلَا. مِنْ أَيْنَ لَهُ هذا التقدير؟ وعلى أي أساس بناه؟

مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ نِصَابَ الزَّكَاةِ بِالنَّقْدِ الذَّهَبِيِّ هُوَ 20 دِينَارًا ذَهَبِيًّا، أَوْ 200 دِرْهَمٍ فَضِّيًّا، وَأَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدَّرُوا ذَلِكَ بِ: 93.40 غِ مِنْ الذَّهَبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهَا بِ: 84 غِ ذَهَبًا نَقِيًّا، فَإِذَا زِيدَ عَلَيْهِ بَلَغَ مَقْدَارُهُ مَا ذُكِرَ، كَمَا أَنَّ السَّعْرَ الرَّسْمِيَّ الَّذِي يُبَاعُ بِهِ الذَّهَبُ لِلتَّجَارِ وَالصَّاعَةِ هُوَ 180 دِينَارًا جَزَائِرِيًّا لِلغَرَامِ، وَيَبِيعُونَهُ لِلزَّبُونِ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَدَّرَ الْمَجْلِسُ الْإِسْلَامِيُّ الْأَعْلَى أَنَّ نِصَابَ الزَّكَاةِ بِنَقُودِنَا يُسَاوِي - عَلَى الْأَقْلَى -: 16812 دِينَارًا جَزَائِرِيًّا، أَيْ أَكْثَرُ مِمَّا قَدَّرَ الشَّيْخُ بِالثَّلْثِ.

فَمَا هِيَ حُجَّتُهُ فِي تَقْدِيرِهِ؟ وَفِي خِلَافِهِ لِلْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَعْلَى؟ وَلِمَ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ فِي مَنَاقِشَةٍ سَرِيَّةٍ أَوْ عَلَنِيَّةٍ، وَيَذْهَبَ لِإِعْلَانِ خِلَافِهِ إِلَى اسْتِعْمَالِ وَسِيلَةٍ مِنْ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الرَّسْمِيَّةِ، لِإِبْطَالِ مَا أَعْلَنَتْهُ الْوَزَارَةُ الْمُخْتَصَّةُ رَسْمِيًّا؟ لِمَاذَا لَمْ يَنْصَحْهَا سِرًّا أَوْ جَهْرًا، وَالْدِّينَ النَّصِيحَةَ؟!

1987 / 11 / 04 م

نِصَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ وَالتَّجَارَةِ

السؤال:

ما هو نصاب زكاة النقد والتجارة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. اعتاد المسلمون في وطننا أن يجعلوا أول السنة الهجرية ميقاتًا لزكاة أموالهم النقدية وتجارتهم.

والحقيقة أن ميقات هذه الزكاة هو تمام الحَوْل على مِلْك النَّصَاب، فَمَنْ حَالَ عَلَيْهِ حَوْلٌ كَامِلٌ مِنْذَ مَلَكِ النَّصَاب، وبقي ذلك المال عنده، أو نَبَا على أصله وزَادَ، وجب عليه إخراج الزكاة منه.

وقد جاء النَّصُّ على نصاب الفضة مَرْوِيًّا في كُتُب الصَّحاح، وهو مائتا درهم⁽¹⁾، كما جاء النَّصُّ على أَنَّ نصاب الذهب عشرون دينارًا⁽²⁾، وكان ذلك النَّقْد هو المعلوم المعروف في حياة رسول الله ﷺ.

ثم اختفى - في هذا العصر - التعامل بالذهب والفضة، وتكدّست في البنوك الأممية، واصطلح الناس على التعامل بأوراق مالية، وكلُّ دولة طَبَعَتْ لها كمية منها، واعتُرف لها بقيمة رمزية.

قدَّر المجلس الإسلامي الأعلى منذ سنوات نصاب زكاة النَّقْد على أساس الذهب بـ: 93.40 غرامًا، وكان اعتماده في هذا التقدير أن وزن الدينار الجزائري المسكوك في عهد الدولة الجزائرية المسلمة هو: 4.67 غرامًا، ولَمَّا كان نصاب الزكاة المنصوص عليه في الحديث وفي كتب الفقه المَعْتَمَدَة هو: 20 دينارًا ذهبيًّا، فَإِنَّ النَّصَاب يكون: $20 \times 4.67 = 93.40$ غرامًا.

ثم رَأَيْنَا أَنَّ بعض إخواننا مِنَ العلماء المشاركة يَنْصُون في بعض كُتُبهم ومقالاتهم

(1) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ...» أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، حديث (980). قال النووي في شَرْحِهِ على مسلم (ج/7 ص52): «أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهُ وَأَثَمَةُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَوْقِيَّةَ الشَّرْعِيَّةَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا».

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة، باب: زكاة الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ، حديث (1791)، عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا نِصْفَ دِينَارٍ، وَمِنْ الْأَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا»، والدارقطني في سننه، حديث (1896). وأخرج الدارقطني في سننه، من حديث عمرو بن مُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن النَّبِيِّ ﷺ: «... لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ مُثْقَلًا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ...» حديث (1902). انظر في الكلام عن سند الحديث: نصب الراية (ج/2 ص369)، ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ج/2 ص87).

وفتاوهم، على أن وزن الزكاة هو 84 غرامًا فقط، ويُجْمَلون المقال. ثم أطلعنا على تعليق لأحدهم على شرح أقرب المسالك، يُنصُّ على أن وزن الدينار الشرعي عندهم 66 حبة فقط، ونحن نعلم من كتبنا - ومنها شُراح المختصر وأقرب المسالك نفسه - أن وزن الدينار الشرعي هو 72 حبة من الشعير المتوسط⁽¹⁾.

ثم أطلعنا السيد وزير الشؤون الدينية على تحقيق للعلامة شيخ شيوخنا محمد الطاهر بن عاشور، شيخ الإسلام بتونس، جاء فيه فصل الخطاب، وتبين فيه الغي من الصواب، إذ قال رحمه الله:

«والدينار الشرعي وَزَنُّهُ أربعة غرامات وعشرون سنتيغرامًا من الذهب الخالص غير المخلوط، وحيث كانت السكة الذهبية في ممالك العالم المُتَمَدِّن مخلوطة على نسبة تسعة أعشارها ذهبًا، وعُشْرُ نُحاسًا، فيكون نِصاب سكة الذهب اثنين وتسعين غرامًا وأربعين سنتيغرامًا من سكة الذهب المعروفة اليوم».

وهكذا تضاءل الفرق بين تقديرنا وتقدير شيخ شيوخنا إلى غرام واحد فقط لا غير. ولكنه في مثال آخر زاد الأمر إيضاحًا، فقال ما نصُّه بالحرف: «... ولما كانت السكة الذهبية المشهورة في الممالك المُتَمَدِّن اليوم مخلوطة بنسبة عُشر نُحاسًا، مُنْصَبًا إلى تسعة أعشار ذهبًا، فإنَّ الأربعة والثمانين غرامًا من الذهب الرَّائج اليوم، فيها ثمانية غرامات وأربعون سنتيغرامًا نُحاسًا، وفيها خمسة وسبعون غرامًا وستون سنتيغرامًا ذهبًا، فَلْيَصِيرْ جميع المقدار ذهبًا خالصًا يُلْزَم أن يُضاف عليها ما ينقصها من الذهب، وهو 8.40 غرامًا، فتصير الغرامات: (92.40) من ذهب الوقت، فيها 84 غرامًا ذهبًا خالصًا، وباقيها نُحاس لا عبرة به».

(1) انظر: الخطاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 290، الحَرْثِي. شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 167، عlish. منج الجليل شرح مختصر خليل. ج 3/ ص 435، الصاوي. بلغة السالك لأقرب المسالك. ج 1/ ص 620.

والملاحظ أنّ الشيخ الإمام - رحمه الله - ذَهَل عن تحقيق المقدار المُضاف إلى وزن الدينار، وأنّه يجب أن يكون من الذهب الخالص أيضًا، وفي 8.4 عُشْر من النحاس يُلغى أيضًا، ويُضاف قَدْرُه ذهبًا، وبذلك يَرتفع الميزان - عند التحقيق - إلى 92.33، كما تَبَّه إليه مُحَرَّر مجلّة (الهداية)، ولم يَبْقَ من فَرْقٍ بين تقدير المجلس الإسلامي الأعلى - بالدينار الجزائري - وتقدير شيخ الإسلام التونسي سوى أقلّ من 7٪ من وَزْن الغرام الواحد.

هذا هو التقدير الصحيح المُدَقَّق، الذي حَقَّقَه شيخ الإسلام الإمام محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - منذ خمسين عامًا (1934)، ونَشَرَتْهُ مجلّة (الهداية) التونسية سنة 1975.

فقد ذَكَر الإمام ابن عاشور، أنّ نِصاب الزكاة يُعَبَّر بالذهب الخالص، وهو 84 غ، وحيث أنّ الذهب المسكوك تسعة أعشاره ذهب، وعُشْرُه نحاس، فإنه يُوجَد في 84 غ: (75.60 غ) من خالص الذهب و (8.40 غ) من النحاس، فيُلغى النحاس منها، ويُزاد وَزْنُه على 84 غ، فيَرتفع الوزن إلى 92.4 غ.

وقد حَقَّقَت مجلّة (الهداية) أنّه يَرتفع إلى 93.33 غ؛ لأنّ عُشْرَ الفَرْقِ أيضًا نحاس، فيُزاد ثقله إلى 92.40 وهكذا، ويؤوّل الأمر المُدَقَّق إلى ما قُلْنَاهُ، وهو 93.40.

وأما من حيث تقديره بالعملة الجزائرية، الجاري بها العمل اليوم (أي سنة 1984)، فإنّ السعر الرسمي للذهب الذي تباع به المؤسسات المصرفية للدولة الذهب لتجار الحليّ وصائغيه هو 180000 د.ج للكيلوغرام الواحد، فثَمَنُ وحدة الغرام تساوي: 180 د.ج، وثَمَنُ النِّصاب يساوي: $180 \times 93.4 = 16812$ د.ج.

وقد راعت لجنة الفتوى - لفائدة مُستَحَقِّي الزكاة؛ لأنّ البيع قد يَرتفع كما أخبرنا الثُّمَات إلى 220 د.ج للغرام الواحد - ثَمَنَ شراء التجار لا ثَمَنَ بَيْعِهِمْ، كما اعتبرت ثَمَنَ الذهب سبائك أو قِطْعًا غير مصنوع؛ لأنّ المُعْتَبَر في الذهب الوزن.

السؤال:

كيف يُقدَّر نصاب الزكاة في النقود؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

صدقة الأموال - أو الزكاة - ركنٌ من أركان الإسلام، ذُكر - غالباً - في النصوص الشرعية مَقْرُونًا بالصلاة، مِنْ ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وَصَحَّ في الحديث - بما رواه مسلم - أَنَّ «الصَّدَقَةَ بُرْهَانٌ».

شُرِعت الصدقة مِنْ أَوَّلِ مَا شَرَعَ الإسلام، وَفُرِضَتْ في السنة الثانية مِنْ الهجرة، كَفَرَضِ رمضان. مَنْ أَنْكَرَ وجوبها، كان مُرْتَدًّا، يُقْتَلُ كُفْرًا لَا حُدًّا؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ معلومًا مِنَ الدين بالضرورة، وَمَنْ أَقَرَّ بوجوبها، ثم أَبَى أَنْ يُؤْتِيَهَا، أَخَذَتْ مِنْهُ غَضَبًا وَلَوْ يَقْتَالُ.

وقد أَجْمَعَ الصحابةُ - في أَوَّلِ عهد أبي بكر الصديق - على قتال مانعي الزكاة، ومُعَامَلَتِهِمْ مُعَامَلَةَ الْمُرْتَدِّينَ، حتى تابوا وأذعنوا، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، كَفُّوا عَنْهُمْ، وَقَبِلُوا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سبحانه يقول: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: 11].

وتُؤْخَذُ الزكاة في أنواعٍ مِنَ المال: النَّقْدَيْنِ، والحرث، والماشية، ولكلِّ نوعٍ نصابه، والمقدارُ الواجب فيه، ومِيقَاتُهُ المُخْرَجُ فِيهِ.

فزكاةُ الحرث تجب فيما يُقْتَاتُ وَيُدَّخَرُ مِنَ الحبوب، فإن كان يُقْتَاتُ وَلَا يُدَّخَرُ (كالخَضَرِ والفواكه) لم تجب فِي عَيْنِهِ، وَإِنْ كان يُدَّخَرُ وَلَا يُقْتَاتُ (كالجُوزِ ونحوه) لم تجب كذلك فِي عَيْنِهِ.

والحيوان الواجب فيه، هي الأنعام: الضأن والمُعز والبقر و[الإبل]⁽¹⁾، ولكل منها نصابٌ، وميقاتٌ، ومقدار.

ولما بُعث رسول الله ﷺ لم يكن للعرب - كأمة - دولة تُضرب لهم سِكةٌ خاصة بهم، فكانوا يتعاملون بسِكةِ الدول المجاورة لهم، حتى عهد عبد الملك بن مروان، فضرب أول سِكةٍ عربية إسلامية.

وكان الرائج منها - قبل ذلك - عُملتان ذهبية وفضية، فالتُصوص الواردة في الشريعة مُنزلة على ما كان رائجاً في عصر صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام، وفي عصر أصحابه والخلفاء الراشدين من بعده. فالرسول ﷺ هو الذي قَدَّر نصاب الزكاة بتلك العملة، وعيّن الواجب فيه، وفيما زاد عليه.

والمُعْتَبَر في التَّقْدِير العدد والوزن. ونصابُ الفضة وَرَدَ به النصُّ في حديث صحيح، وهو مائتا درهم (200 درهم)، ونصاب الذهب وَرَدَ فيه نصٌّ، وهو 20 مثقالاً (والمثقال هو الدينار).

وقد وَزَن السِّلَف الدرهم، فوجدوا مثقاله خمسون حبةً وخمسة حبة من الشعير الوسط، ومثقال الذهب وَزَنوه أيضاً، فوجدوه يَزِن 72 حبة من الشعير الوسط.

وعندما كان التعامل بالذهب والفضة في جميع الأسواق لم يَقِف مُشْكِلٌ أمام المُتَدَيِّين من المسلمين، فكانوا يُزَكُّون أموالهم بكل سهولة، دون رجوع إلى العلماء في معرفة النَّصاب، أما بعد اختفاء الذهب والفضة من الأسواق، وخَزَن المَعْدِنِ النَّفِيسِينَ في خزائن الدول القويّة، وجَعَلِها دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنَ الْبَشَرِ - وذلك مِمَّا حَذَّرَ اللهُ مِنْ سُوءِ عَاقِبَتِهِ: ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7] - فقد احتاج المُزَكُّون إلى معرفة النَّصاب في هذه (الكواغظ)، لِتَقْلُبِها، وعدم استقرارها، واختلافها بين الأمم.

(1) في النسخة المطبوعة: [الغنم]. والصواب ما أثبتناه.

فوجب على العلماء الخبراء أن يُحَقِّقُوا ميزان نصاب الذهب والفضة بالموازين العشرية الرائجة اليوم، حتى إذا عَرَفُوا مثقال ذلك بالتدقيق، وعَرَفُوا ثَمَنَ الوحدة العشرية بالقيمة الرسمية، سَهَّلَ عليهم تقدير النِّصاب، وجعلوا ذلك الوزن فيهما من الفضة الصافية الخالصة في الدراهم، ومن الذهب الصافي الخالص في الدينانير.

فإذا بَلَغَ مالُ المسلم أو المسلمة مقدار ذلك، أو زادَ عليه، وجبت عليه الزكاة النَّقْدِيَّة، وإنْ انْحَطَّ عن ذلك لم تجب عليه الزكاة، وله أن يَتَصَدَّقَ بِهَا شاء، وله أجرُه عند ربِّه.

وقد استمرَّ التعامل بين الأفراد والأمم والدول بالذهب والفضة طيلة القرون الخالية، ثم اضْطَلَحُوا على طَبْعِ أوراق نقدية ذات قيمة رمزية، تكون أسهل في التداول والصرف، وأخَفَّ في النَّقْلِ، وأُضْمِنَ مِنْ عدوان اللصوص وأهل الحِرَابَةِ. هذه الأوراق أو (الكواغط) تُصْدِرُهَا المصارف بِمُوافقة الدول وَضَمَانِهَا، على أن يكون في البنوك لها رَصِيدٌ مِنَ الذهب أو الفضة يُغَطِّيُّهَا، بحيث لو شاء مالِكُهَا أن يُحوِّلَهَا إلى أحد النَّقْدِينَ استطاع ذلك.

وقد وَثِقَ الناس بها، وأطمأنُّوا إليها، وعُقِدَتْ بذلك المَوَائِقُ والمعاهدات الدولية، وبذلك حَلَّتْ مَحَلَّ الذهب والفضة، وقامت مقامهما.

وعلى هذا الأساس وجبت فيها الزكاة، كما هي واجبة في الذهب والفضة، وعليه دَخَلَ فيها الربا، كما هو موجود في الذهب والفضة.

قال شيخ الإسلام محمد الطاهر بن عاشور عن هذه (الكواغط): «فكانت جديرة بأن تأخذ أحكام النَّقْدِينَ، مع اعتبار صَرْفِهَا الذهبي في الأسواق العالمية في العالم، إذ الأحكام مَنُوطَةٌ بالمعاني لا بالألفاظ، وقد قال ابن رشد: إذا استقامت المعاني فلا عبرة بالألفاظ».

كيفية تقويم عروض التجارة

السؤال:

كان المجلس الإسلامي الأعلى قد أعلن بتاريخ 27 ذي الحجة 1404هـ/ 23 سبتمبر 1984م فتوى شرعية في موضوع زكاة التجارة، بِمُناسبة إقبال السنة الهجرية الجديدة 1405، وتكلّم فيها على كيفية زكاة عروض التجارة بما يُعرَف عند الفقهاء، ويَحْفَظ للسائل والمحروم وغيرهما مِنَ المُستَحِقِّين حَقَّهُم، وجاء في البيان:

«وَمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، أَنَّ عَلَى التَّاجِرِ الْمُدِيرِ أَنْ يُقَوِّمَ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْبَضَائِعِ فِي مَحَلِّهِ، إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى أَصْلِ تِجَارَتِهِ، وَيَكُونُ التَّقْوِيمُ بِالْقِيَمَةِ الْحَالِيَةِ لِلْبَضَاعَةِ، لَا بِقِيَمَتِهَا عِنْدَ الشِّرَاءِ، وَلَوْ أَنَّنَا اعْتَبَرْنَا قِيَمَتَهَا عِنْدَ الشِّرَاءِ - حَسَبِ الْفَاتُورَةِ - لَمَا كَانَ تَقْوِيمًا، فَلَوْ ارْتَفَعَ ثَمْنُهَا عَلَى مَا اشْتَرَاهَا بِهِ لَحَسِبَ ذَلِكَ، وَلَوْ انْخَفَضَ ثَمْنُهَا لَاعْتَبَرَ كَثْمْنُهَا الْجَدِيدَ كَذَلِكَ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ، فَلَا جِدَالَ» اهـ.

وهذا كلامٌ واضح يعرفه الفقهاء، وقد يَحْفَى أَمْرُ التَّقْوِيمِ عَلَى بَعْضِ الْأَفْهَامِ، وَقَدْ يَسْتَعْصِي فَهْمُهُ - لِأَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ - عَلَى بَعْضِ الْأَقْوَامِ.

وهذا ما أثار استفسارات سمعناها مُشَافَهَةً أَوْ تَلَقُّينَاهَا مَكْتُوبَةً، وَلِهَذَا نَعُودُ إِلَى الْمَوْضُوعِ فِي مَنَاقِشَةٍ عِلْمِيَّةٍ هَادِئَةٍ لِّنَ طَلَبِ الْعِلْمِ، وَرَغْبٍ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا نَحْرِمُ مَنْ أَرَادَ الْإِتِّهَامَ وَالتَّهَكُّمَ مِنْ (نَصِيهِهِ) فِي مَنَاقِشَةٍ (عَاصِفَةٍ).

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:
فإننا نَعُودُ إِلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ فِي مَنَاقِشَةٍ عِلْمِيَّةٍ هَادِئَةٍ، لِنُدْعِمَ مَا جَاءَ فِي فَتْوَى

المجلس الإسلامي الأعلى، وفي بيانه المصاحب لها، الصادرين بتاريخ 27 ذو الحجة 1404هـ الموافق 23 سبتمبر 1984م.

وإنما نَعُودُ إليه؛ لأننا سَمِعنا - مِنْ بعض الناس - تساؤلاً واستفساراً، وَمِنْ بعضهم (هَذَرًا) وَجَدلاً وإصراراً، ونحن في هذه المناقشة الهادئة نُحَدِّثُ الأولين، ثم يأتي دور الآخرين ليأخذوا (نَصيبهم) مِنَ الجدال بلا مراء، والله المُلْهِم للصواب:

كلام مالك في الموطأ:

جاء في موطأ مالك بن أنس - برواية ابن يحيى الليثي المصمودي - في باب الزكاة: «قال مالك: وما كان مِنْ مالٍ عند رجل يُديره للتجارة، ولا يَنْضُ لصاحبه منه شيءٌ تَجِبُ عليه فيه الزكاة، فإنه يَجْعَلُ له شهرًا مِنَ السنة يُقَوِّمُ فيه ما كان عنده مِنْ عَرَضٍ للتجارة، ويُخْصِي فيه ما كان عنده مِنْ نَقْدٍ أو عَيْنٍ، فإذا بَلَغَ ذلك كُلُّه ما تَجِبُ فيه الزكاة، فإنه يُزَكِّيهِ»⁽¹⁾.

هذا نَصُّ مالك في الموطأ، وهو الذي شَرَحَهُ أبو الوليد الباجي في (المنتقى)، وإليه وقعت الإشارة في البيان، والحقيقة أنه كافٍ في الموضوع، وَمِنْ المعلوم أن قول مالك في الموطأ يُقَدِّم - في الفتوى وفي القضاء - على كُلِّ قول في المذهب إن كان، فإن لم يُوجَد له قولٌ في الموطأ قَدِّمَ قوله في المدونة إن كان، ثم يأتي بعد ذلك قوله في غيرها، وقول ابن القاسم فيها.

شرح الباجي لما جاء عن مالك في هذا الموضوع:

ومع وضوح قول مالك السابق، بأن تاجر العروض «يُقَوِّمُ فيه - أي في الشهر - ما كان عنده مِنْ عَرَضٍ للتجارة»، فإنَّ الباجي رحمه الله رأى أن يَزِيدَهُ بيانًا، فقال في شرحه:

(1) الموطأ. ج 1/ ص 256.

«مسألة: والمدير يُقَوِّمُ عَرْضَهُ قِيَمَةً عَدْلٍ بِمَا تُسَاوِي حِينَ تَقْوِيمِهِ، لَا يَنْظُرُ إِلَى شِرَائِهِ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قِيَمَتِهِ عَلَى الْبَيْعِ الْمَعْرُوفِ، دُونَ بَيْعِ الْضَرُورَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَمْلِكُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَالْمُرَاعَى فِي الْأَمْوَالِ وَالنُّصُبِ حِينَ الزَّكَاةِ، دُونَ مَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ»⁽¹⁾.

وقد أَجْمَعَت كُتُبُ الْمَالِكِيَّةِ - وَهُمْ الْقَائِلُونَ بِزَكَاةِ عُرُوضِ التَّجَارَةِ - عَلَى ذِكْرِ التَّقْوِيمِ، مِنْهَا: الْمَوْطَأُ، وَالْمَدْوَنَةُ، وَالْمُقَدِّمَاتُ لِابْنِ رَشْدٍ (الْجَدِّ)، وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ لِابْنِ رَشْدٍ (الْحَفِيدِ)، ثُمَّ الْمُخْتَصَرُ وَشُرَاحُهُ، وَأَقْرَبُ الْمَسَالِكِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْكُتُبِ نَصَّتْ عَلَى التَّقْوِيمِ - كَمَا سَيَأْتِي - وَلَكِنَّا لَمْ نَرِ بَيَانًا كَافِيًا وَافِيًا لِكَيْفِيَةِ التَّقْوِيمِ مِثْلَ بَيَانِ الْإِمَامِ الْبَاجِي الْمُتَقَدِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ إِمَامٌ بِهِ يُقْتَدَى، وَبَيَانِهِ الشَّافِي فِي الْفَتَاوَى يُهْتَدَى، وَهَذَا اخْتَرْنَا أَنَّ نُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْبَيَانِ، قَطْعًا لِلْحِجَاجِ وَالْجِدَالِ، وَقُلْنَا: فَلَا جِدَالٍ، وَمَعَ ذَلِكَ وَقَعَ - مِنْ بَعْضِهِمْ - الْحِجَاجُ بِلِ اللَّحَاجِ، وَأَعْلَنَ الْإِصْرَارَ عَلَى قَاعِدَةٍ: (مَعْزَةٌ وَلَوْ طَارَتْ).

فإِلَى الْمُنْصِفِينَ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَالْأَعْلَامِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، نَسُوقُ هَذِهِ النُّصُوصَ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ مُتَوْنًا وَشُرُوحًا - إِنْ كَانَتْ - لِنَهْدِهَا النُّفُوسَ، وَتَطْمِئِنَّ الْقُلُوبَ.

المَوْطَأُ وَالْمَدْوَنَةُ، وَهُمَا قِمَّةُ مَصَادِرِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، فَالْمَوْطَأُ أَقْدَمُ الْكُتُبِ الْمَدْوَنَةِ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، قَالَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ: «هُوَ أَصَحُّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ»، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ هَذَا قَبْلَ تَدْوِينِ الصَّحِيحِينَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصُّهُ فِي الْمَوْضُوعِ، وَشَرَحَهُ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي.

فِي الْمَدْوَنَةِ:

وَأَمَّا الْمَدْوَنَةُ، فَقَدْ رَوَاهَا الْإِمَامُ سَحْنُونُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، الَّذِي رَوَى مَسَائِلَهَا مُبَاشَرَةً عَنْ مَالِكٍ، وَأَصْلُ الْمَدْوَنَةِ لِأَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ، أَخَذَهَا سَحْنُونُ، وَحَقَّقَ

(1) الْمُتَقَنَّى شَرْحَ الْمَوْطَأِ. ج 2/ ص 125.

مسائلها مع ابن القاسم، هؤلاء أربعةٌ مِنَ الْفَطَاحِلِ اجتمعوا في المدونة: مالك بن أنس، وعبد الرحمن بن القاسم، وسحنون، وأسَدُ بن الفرات.

وقد جاء نَصُّ المدونة في زكاة العُروض تحت عنوان: (زكاة الذي يُدير ماله):

«قال: وقال مالك: إن كان رجلٌ يُديرُ ماله في التجارة، فكلَّمَا باعَ اشترى، مثلُ الحَنَاطِينَ وَالْبَزَازِينَ وَالزِّيَّاتِينَ، ومثلُ التُّجَّارِ الَّذِينَ يُجَهِّزُونَ الْأَمْتَعَ وَغَيْرَهَا إِلَى الْبُلْدَانِ، قال: فَلْيَجْعَلُوا لِرَكَاتِهِمْ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا، فإذا جاء ذلك الشهر قَوْمُوا ما عندهم ممَّا هو للتجارة وما في أيديهم مِنَ النَّاصِ فَزَكُّوا ذلك كله، قال: فقلتُ لمالك: فإن كان له دَيْنٌ على الناس؟ قال: يُزَكِّيهِ مع ما يُزَكِّي من تجارته يومَ يُزَكِّي تجارته، إن كان دَيْنًا يُرَجَّحَى اقْتِضَاؤُهُ»⁽¹⁾.

في الْمُقَدِّمَات لابن رُشد (الجَد):

وَأَمَّا النَّصُّ في كتاب مُقَدِّمَات ابن رشد، وهو الحافظ أبو الوليد محمد بن أحمد بن رُشد (الجَد)، فقد جاء فيه تحت عنوان (في افتراق حُكْم التجارة في الزكاة) ما نَصَّه:

«والتاجر ينقسم على قسمين: مُدِيرٌ، وغير مُدِيرٍ. فالْمُدِيرُ هو الذي يَكْثُرُ بَيْعُهُ وشراؤه، ولا يَقْدِرُ أَنْ يَضْبُطَ أَحْوَالَهُ، فهذا يجعل لنفسه شهرًا مِنَ السَّنَةِ يَقُومُ فيه ما عنده مِنَ الْعُرُوضِ، ويُحْصِي ما له مِنَ الدُّيُونِ التي يُرَجَّحَى قَبْضُهَا، فيزَكِّي ذلك مع ما عنده مِنَ النَّاصِ»⁽²⁾.

وفي قول ابن رشد مُماشاةً لقول مالك في الموطأ، ثم في المدونة، قد نَصَّ فيه على أنه يَقُومُ ما عنده مِنَ الْعُرُوضِ.

(1) المدونة، ج 1/ ص 311.

(2) ابن رشد. الْمُقَدِّمَات الْمُمَهَّدَات، ج 1/ ص 285.

في بداية المجتهد لابن رشد (الحفيد):

تناول القاضي أبو الوليد بن رشد (الحفيد) هذه المسألة في كتابه الفقهي الشهير: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، فزاد على جدّه وعلى مَنْ كَتَبَ قبله، بَيَانَ مذاهب العلماء في زكاة عروض التجارة داخل المذهب وخارجَه، وجاء في قوله:

«النَّصَابُ فِي الْعُرُوضِ عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا اتَّخَذَ مِنْهَا لِلْبَيْعِ خَاصَّةً عَلَى مَا يُقَدَّرُ قَبْلُ، وَالنَّصَابُ فِيهَا عَلَى مَذْهَبِهِمْ هُوَ النَّصَابُ فِي الْعَيْنِ؛ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ هِيَ قِيَمُ [الْمُتَلَفَاتِ]»⁽¹⁾ وَرُؤُوسُ الْأَمْوَالِ.

ثم قال: «إِنَّ مَالَكًا قَالَ: إِذَا بَاعَ الْعُرُوضُ، زَكَاهُ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ، [كَالْحَالِ فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ عِنْدَهُ فِي التَّاجِرِ الَّذِي تَضَبَّطَ لَهُ أَوْقَاتُ شِرَاءِ عُرُوضِهِ]»⁽²⁾ - يَعْنِي الْمُخْتَكِرَ - وَأَمَّا الَّذِينَ لَا يَنْضَبِطُ لَهُمْ وَقْتُ مَا يَبِيعُونَهُ وَلَا يَشْتَرُونَهُ، وَهُمْ الَّذِينَ يَخْصُونَ بِاسْمِ الْمُدِيرِ، فَحُكْمُ هَؤُلَاءِ عِنْدَ مَالِكٍ، إِذَا حَالَ عَلَيْهِمُ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ ابْتِدَاءِ تِجَارَتِهِمْ أَنْ يَقَوْمَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْعُرُوضِ، ثُمَّ يَضُمَّ إِلَى ذَلِكَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْعَيْنِ وَمَالَهُ مِنَ الدِّينِ الَّذِي يُرْتَجَى قَبْضُهُ»⁽³⁾.

في مختصر خليل، وبعض شراحه:

أَمَّا النَّصُّ فِي الْمُخْتَصِرِ، فَقَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ:

«وَأِنَّمَا يُزَكَّى عَرَضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ، مُلْكٌ بِمُعَاوَضَةٍ بَيْنَهُ تَجَرٍّ أَوْ مَعَ نِيَّةِ غَلَّةٍ أَوْ قِنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَالْمُرَجَّحِ، [لَا] بِلَا نِيَّةٍ»⁽⁴⁾. وَلَمَّا تَكَلَّمَ عَنِ الْمُخْتَكِرِ، قَالَ عَنِ الْمُدِيرِ: «زَكَّى عَيْنُهُ وَدَيْنُهُ النَّقْدَ الْحَالُ الْمُرْجُو، وَإِلَّا قَوْمَهُ وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ...».

(1) في النسخة المطبوعة: [المثليات]. والصواب ما أثبتناه من بداية المجتهد.

(2) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من بداية المجتهد.

(3) بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1/ ص 215.

(4) مختصر خليل. ص 61. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

فهذا خليل ذكر التقويم مجملًا، وقد شرحه الشيخ عlish، فقال:

«وإلا، أي: وإن لم يكن نقدًا بأن كان عرضًا مرجوًا، [أو]⁽¹⁾ لم يكن حالًا، بأن كان مؤجلًا كذلك قومه، أي: الدين العرض أو المؤجل، أي: قدر قيمته وقت التزكية لا زائدة ولا ناقصة، وزكاها مع عينه ودينه النقد الحال المرجو»⁽²⁾.

فهذا النص من عlish رحمه الله أقرب النصوص إلى شرح الباجي لكلام مالك في الموطأ، فقوله: «وقت التزكية»، ردّ لوهم من يتوهم قيمته عند الشراء، وقوله: «لا زائدة ولا ناقصة»، يؤدّي معنى قول الباجي: «قيمة عدل... على البيع المعروف، دون بيع الضرورة». والعدل لا ينقص في تقديره ولا يزيد، والضرورة مدفوعة بتيسير الشريعة وسماحتها، فلا تعامل المزكي معاملة الغريم المضطرّ إلى بيع بضاعته بأقلّ من ثمنها، وهي حريصة - من جهة أخرى - على استيفاء السائل والمحروم حقه.

وقبل الشيخ عlish رحمه الله، شرح قول المختصر هذا الشيخ أحمد الدردير بقوله: «وإلا يكن نقدًا حالًا، بأن كان عرضًا أو مؤجلًا مرجوّن... قومه بما يُباع به على المفلس، العرض بنقد، والنقد بعرض، ثمّ بنقد، وزكى القيمة»⁽³⁾.

ولا يفهم من قوله «بما يُباع به على المفلس»، أن يتساهل في خفض ثمنه؛ لأنّ في ذلك إضرارًا بالمستحقّين، وتعبير الباجي أحسن وأحوط: «قيمة عدل».

في أقرب المسالك:

وفي أقرب المسالك وشرحه - وهما للشيخ الدردير أيضًا - يقول في الموضوع: «وإلا يكن نقدًا حالًا - بأن كان عرضًا أو مؤجلًا - مرجوًا فيهما... ومُرادنا بالعرض: ما

(1) في النسخة المطبوعة: [و]. والصواب ما أثبتناه من منّح الجليل.

(2) منّح الجليل شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 60 - 61.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 474.

يَشْمَلُ طَعَامَ السَّلَمِ، قَوْمُهُ عَلَى نَفْسِهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ كُلِّ عامٍ، وَزَكَّى الْقِيَمَةَ»⁽¹⁾.

والْحُجَّةُ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ، أَنَّ مَعْنَى قَوْمٍ تَقْوِيًّا: كَمَنْهُ، كَاسْتَقَامَ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطُ: «قَوْمْتُ السَّلْعَةَ وَاسْتَقَمْتُه: ثَمَّتُهُ»⁽²⁾، وَيُقَالُ⁽³⁾: قَوْمُ الْمَتَاعِ: جَعَلَ لَهُ قِيَمَةً مَعْلُومَةً. وَتَقَاوَمَ الْقَوْمُ الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ: قَدَّرُوا لَهُ ثَمَنًا.

فَالتَّاجِرُ يُعَيِّنُ ثَمَنًا جَدِيدًا لِبَضَائِعِهِ وَعُرُوضِهِ عِنْدَمَا يَحُلُّ الشَّهْرَ الْمُعَيَّنَ لِرُكَاثَتِهِ، وَلَيْسَ هُوَ نَفْسُ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ، بَلْ يَكُونُ هُوَ مَا تُسَاوِيهِ تِلْكَ الْبَضَاعَةُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، دُونَ غَبْنٍ يَلْحَقُ التَّاجِرَ بِالزِّيَادَةِ، وَدُونَ غَبْنٍ يَلْحَقُ الْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، وَلِلَّهِ دَرُّ فَقَهَاثِنَا فِي قَوْلِهِمْ: «قِيَمَةُ عَدْلٍ».

وَمِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ الْوَاضِحَةِ الَّتِي امْتَدَّتْ عَلَى مَدَى الْقُرُونِ: الثَّانِي (مَالِكُ وَابْنِ الْقَاسِمِ)، وَالثَّلَاثُ (أَسَدُ بْنُ الْفَرَاتِ وَسُحْنُونُ)، وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ (الْبَاجِي)، وَالسَّادِسُ (أَبْنَاءُ رَشْدٍ: الْجَدُّ وَالْحَفِيدُ)، وَالثَّامِنُ (خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ)، وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ (الدَّرْدِيرُ وَعَلِيشُ). مَعَ هَذَا الْقَدَمِ وَالْإِمْتِدَادِ، لَا يُقَالُ فِي فَتَوَى الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ - تَهَكُّمًا وَاسْتِخْفَافًا، أَوْ جَهْلًا مُرَكَّبًا لَا بَسِيطًا - أَنَّهَا فَتَوَى عَصْرِيَّةٌ!

فَأَيُّ عَصْرِيَّةٍ فِيهَا يَا قُدَّامَى الطَّلَبَةِ، وَيَا مَنْ نَطَقَ بِاسْمِهِمْ، أَوْ مَا عَلِمْتُمْ أَنَّ شَرِيعَتَنَا صَالِحَةٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ؟

إِنَّ لَنَا مَنَاقِشَةً عَاصِفَةً مَعَ مَنْ يَجْهَلُ عَلَيْنَا أَوْ عَلَى شَرِيعَتِنَا.

22/03/1405 هـ / 15/12/1984 م

(1) الدردير. الشرح الصغير على أقرب المسالك (بهامش بلغة السالك). ج 1/ ص 640.

(2) الفيروزآبادي. القاموس المحيط. ص 1152.

(3) انظر: الفيومي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. ج 2/ ص 520.

بناء المسجد أو المقبرة من مال الزكاة

السؤال:

إنَّ قرية (ستين كسال)، قرية عتيقة جدًّا، وهذا ما جعل أراضيها عبارة عن مقابر غير مُسَيَّجة. في هذه السنوات فُكِّرت الجماعة في بناء حائط يَقي الأموات مِنَ الدَّوابِّ، واستفسرنا عن الزكاة: أيجوز أن نُخرجها في هذا الباب؟ إلاَّ أنَّ الفقهاء لم يُعطونا جوابًا، لهذا نلتمس منكم إجابتنا كتابيًا عَمَّا يلي:

هل تُخرَج الزكاة لبناء المساجد وسياج المقابر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: بناء سُور المقبرة من مال الزكاة:

مِن حَقِّ المسلم - مَيِّتًا - عَلَى الأحياء، أَنْ يُغَسَّلَ، وَيُكْفَنَ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنَ. كُلُّ ذَلِكَ مِنْ فُرُوضِ الكفاية، يقوم به أهل الميت أو جماعة المسلمين.

ولا يَجُوزُ تَرْكُ دَفْنِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ كَرَّمَ الْآدَمِيَّ، وَأَوْجِبَ دَفْنَهُ، حَتَّى لَا يَتَعَرَّضَ لِلأذى والإهانة، ففي الموطأ، أَنَّ عائشة رضي الله عنها، كانت تقول: «كَسَّرَ عَظْمُ الْمُسْلِمِ مَيِّتًا، كَكَسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ». تَعْنِي فِي الْإِثْمِ». وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ». والجلوس المقصود هو ما كان لِبَوْلٍ وَغَائِطٍ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إهانة، وَأَمَّا الاستناد إِلَى القبر، أَوِ الْوَطْءِ عَلَيْهِ، فمكروهٌ.

لهذا وجب حماية قبور الموتى مِنْ أذى الأحياء، وَمِنْ نَبْشِهَا، وإخراج جُثَيْهِم

وعظامهم. هذه الحماية تقوم بها عادة البلديات، وهي نائبة عن السكان، فإن قصّرت البلدية، فعلى السكان أن يتعاونوا فيما بينهم، ويؤدّوا فرضاً أهمّلته بلديتهم.

وأما بناء سياج أو سور على مقبرة من مال الزكاة، فلا يجوز، وقد اختلف - كما سيأتي - في بناء سور على المدينة، يقي الأحياء من هجمات العدو، فكيف بسور على دار الموتى؟ لأن الزكاة لها مُستحقّوها من الأصناف الثمانية، ولا يمكن إدخال بناء هذا السور في أيّ صنف من هذه الأصناف، ففي حديث رواه أبو داود وغيره، أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: «أعطني من الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرَضْ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ، حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطَيْتُكَ حَقَّكَ"». وهذه الأصناف جاءت في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِيرِ مِنَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60].

ثانياً: بناء المسجد من مال الزكاة:

في الأصناف الثمانية جاء قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، والسبيل في الأصل: الطريق، وسبيل الله عامٌّ، يقع - كما قال ابن الأثير - على كل عمل خالص، سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات، وإذا أُطلق - في الغالب - وقع على الجهاد، حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه⁽¹⁾.

وقد وقع في الآية مُطلقاً، لهذا فسّره الأئمة المجتهدون وأصحابهم بالجهاد، فهو عند الحنفية: «مَنْ عَجَزَ عَنِ اللُّحُوقِ بِجَيْشِ الْإِسْلَامِ لِفَقْدِ التَّفَقُّهِ أَوْ الدَّابَّةِ»⁽²⁾. وعند

(1) ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 2/ ص 338 - 339.

(2) انظر: ابن عابدين. حاشية رد المحتار على الدر المختار. ج 2/ ص 343.

الشافعية: «هُمُ الْغَزَاةُ الْمُتَطَوِّعُونَ لَا سَهْمَ لَهُمْ فِي دِيْوَانِ الْجُنْدِ»⁽¹⁾، وعند الحنابلة⁽²⁾ كما عند الشافعية.

أما مذهبنا معشر المالكية، فهم: «المجاهدون أو المرابطون يُنفقون من الزكاة على أنفسهم وآلَتهم»⁽³⁾. قال خليل: «ومجاهدٌ وآلَتُهُ ولو غَنِيًّا، كجاسوسٍ، لا سُورٍ وَمَرْكَبٍ»⁽⁴⁾. وفَسَّرَه الدردير بِمَا يُفْهَمُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمَجَاهِدِ، الْحُرُّ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ، لكونه «حُرًّا مُسْلِمًا ذَكَرًا بَالِغًا قَادِرًا... غير هاشمي»⁽⁵⁾. وسَلَّمَ الدردير لِلْمُصَنِّفِ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الزكاة فِي بِنَاءِ سُورٍ مُحَصَّنٍ بِهَ الْمَدِينَةِ، وَيُتَّقَى بِهِ الْعَدُوَّ، أَوْ فِي صُنْعِ مَرْكَبٍ حَرْبِيٍّ يُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوَّ، وَهَذَا الْقَوْلُ لِابْنِ بَشِيرٍ، وَمَذْهَبُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ جَوَازُ عَمَلِ الْأَسْوَارِ وَالْمَرَائِبِ مِنْهَا، وَلَمْ يَنْقُلِ اللَّخْمِيُّ غَيْرَهُ، وَاسْتَظْهَرَ خَلِيلٌ فِي التَّوْضِيحِ⁽⁶⁾، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «هُوَ الصَّحِيحُ»⁽⁷⁾.

والْحَقُّ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ بَشِيرٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ، وَخُصُوصًا فِي مِثْلِ هَذَا الْعَصْرِ، فَكَيْفَ تَصِيْقُ أَمْوَالُ الزكاة عَنْ بِنَاءِ الْقَلَاعِ وَالْحِصُونِ وَالتُّغُورِ فِي الْبَرِّ أَوْ عَلَى الْبَحْرِ، وَإِنْشَاءِ الْمَخَابِيِ، وَمَعَامِلِ السِّلَاحِ الظَّاهِرَةِ، أَوْ الْمُسْتَرَةِ تَحْتَ سَطْحِ الْأَرْضِ، أَوْ إِنْشَاءِ الْأَسَاطِيلِ الْبَحْرِيَّةِ وَالْجَوِيَّةِ، لِنَقْلِ الْجُنْدِ وَالْعِتَادِ، وَلِلْمُبَارَزَةِ مَعَ الْعَدُوِّ فِي الْبَحْرِ وَالْجَوِ، وَتَحْطِيمِ قَوَاتِهِ مَادِيًّا وَمَعْنَوِيًّا، وَالْقَضَاءِ عَلَى شَوْكَتِهِ؟ وَقَدْ أَصْبَحَتْ (الْمَرَائِبُ) الْبَحْرِيَّةُ

(1) انظر: النووي. المجموع شرح المذهب. ج 6/ ص 201.

(2) انظر: ابن قدامة (شمس الدين). الشرح الكبير على متن المقنع. ج 2/ ص 701.

(3) انظر: ابن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1/ ص 221.

(4) مختصر خليل. ص 64.

(5) الشرح الكبير. ج 1/ ص 497.

(6) انظر: خليل. التوضيح في شرح جامع الأمتهات. ج 2/ ص 352. وعبارته في التوضيح: «وهو الظاهر؛

لأنَّ السُّورَ وَالْأَسْطُولَ مِنْ آلَةِ الْحَرْبِ».

(7) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 497.

تُؤَدِّي مهمتها وهي على بُعد عشرات الأميال من جيش العدو وتحصيناته، وتُقْلَع الطائرات أو الصواريخ لِضَرْبِهِ مِنْ فوقها، أو مِنْ مطارات على آلاف الأميال ! فكيف يُشَحَّ على بناء التَّحَصِّنات الواقية، والأساطيل البحرية والجوية الفتَّاكة، ويُسَمَّح بِشراء السَّيْف والرُّمَح، وكأنَّ علماءنا حَصَرُوا الاستفادة مِنَ الزكاة بالمجاهد والمُرابط - أعني بالمُرابط مَنْ حَبَسَ نفسه في ثَغْرِ مَنْ تُغَوِّر المسلمون للجهاد، ولا أعني الْمُتَمَرِّطُ البَطَّال، والمُتَمَخِّرُ الدَّجَال - لأنَّ هؤلاء المجاهدين لهم شخصية، يُمكن أن يَقْبِضُوا الزكاة ويؤُوتوها.

والحقيقة أنَّ المستفيد مِنْ مال الزكاة في هذا الصَّنْف هو مجموع الأمة الإسلامية ودولتهم ومِلَّتَهُمْ، فَلَمْ لا تكون لهم شخصية معنوية تُنَوِّب عنهم في قَبْض الزكاة لهذا الصَّنْف: أُولُو الأَمْرِ والحلَّ والعقد، مِنْ قادة الحرب، ووزراء الدولة، المُكَلَّفِينَ بِإنتاج السلاح، وبناء مَعامله، وتعبيد الطُّرُق الحربية، وإنشاء الجسور لها، وبناء المدارس لإعداد المجاهدين.

فهذا التَّضْيِيق الشديد في نطاق استعمال مال الزكاة في هذا الصَّنْف مِنَ الثمانية ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لا مُوجب له، وكان الأَوَّلِي أن يُرْجَعَ فيه إلى أُولِي الأَمْرِ مِنَ الْمُخْتَصِّين، لِيَقَرُّوا حاجة المسلمين واستعدادهم لِقَهْر العدو، وإبطال كيِّده، ونَصْر الإسلام وأهله، وذلك يَخْتَلِف باختلاف الظروف، وتطوُّر فنِّ الحرب - الذي أصبح عِلْمًا بل علومًا - وحال الأمة، وخزائن الأموال.

وقد تَبَيَّنَ لبعض العلماء مِمَّنْ دَرَسَ أقوال فقهاء المذاهب الأربعة، أنهم مُتَّفِقُونَ على أَنَّ الجهاد دَاخِلٌ في هذا الصَّنْف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَأَنَّهَا تُصَرَّفُ لِأشخاص المجاهدين، واختلفوا هل تُصَرَّفُ في مصالح الجهاد ومُعِدَّاته؟ وَأَنَّهَا لا تُصَرَّفُ في جهات الخير والإصلاح العامة، مِنْ بناء السدود، والقناطر، والمساجد، والمدارس، وتعبيد الطُّرُق، وتكفين الموتى، فهذه الأمور وأمثالها يُنْفَقُ عليها مِنْ بيت المال.

إِنَّ تَطَوُّرَ فَنِّ الْحَرْبِ جَعَلَ مِنْ أَهَمِّ اسْتِعْدَادَاتِهَا تَعْبِيدَ الطَّرِيقِ، وَبِنَاءَ الْجُسُورِ،
وإنشاء المدارس الحربية، والمعامل الصناعية، لهذا فإن هذه من مِصَالِحِ الْجِهَادِ قَطْعًا.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ تَوَسَّعَ فِي مَفْهُومِ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فِي هَذَا الْآيَةِ، وَجَعَلَهُ
يَشْمَلُ سَائِرَ الْمَصَالِحِ وَالْقُرْبَاتِ، وَأَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي تَفْسِيرِهِ:
«أَنَّ ظَاهَرَ اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لَا [يُوجِبُ] ⁽¹⁾ الْقَصْرَ عَلَى كُلِّ الْغَزَاةِ،
فَلِهَذَا الْمَعْنَى نَقَلَ الْقَقَالُ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ، أَنَّهُمْ أَجَازُوا صَرْفَ الصَّدَقَاتِ
(يَعْنِي الزَّكَاةَ) إِلَى جَمِيعِ وَجُوهِ الْخَيْرِ، مِنْ تَكْفِينِ الْمَوْتَى، وَبِنَاءِ الْحَصُونِ، وَعِمَارَةِ
الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عَامٌّ فِي الْكُلِّ» ⁽²⁾.

وَمَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، أَنَّ مِنْ سُبُلِ اللَّهِ الَّتِي تُخْرَجُ فِيهَا الزَّكَاةُ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ،
إِذْ رَوَى الْأَثَمَةُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الْحُجَّاجُ وَالْعُمَرَاءُ» ⁽³⁾، يَعْنِي أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ
أَدَاءِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، صَحَّ أَنْ تُدْفَعَ لَهُ الزَّكَاةُ لِلْقِيَامِ بِهِمَا. وَرَوَى هَذَا مَذْهَبًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ
بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ.

وَحَقَّقَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا فِي تَفْسِيرِ الْمَنَارِ أَنَّ «سَبِيلَ اللَّهِ هُنَا مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ
الْعَامَّةِ، الَّتِي يَبْهَاجُ قَوَامُ أَمْرِ الدِّينِ وَالِدَوْلَةِ، دُونَ الْأَفْرَادِ، فَلَا تُدْفَعُ الزَّكَاةُ لِمَنْ عَجَزَ عَنْ
الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ تُدْفَعُ لِإِقَامَةِ الْحَجِّ، مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ أَدَاءُ الْمُسْلِمِينَ
لَهُ، [كَتَأْمِينِ] ⁽⁴⁾ الطَّرِيقِ، وَجَلْبِ الطَّعَامِ وَالْمَاءِ... الْخ» ⁽⁵⁾.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ سَبِيلَ اللَّهِ يَشْمَلُ سَائِرَ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَامَّةِ، الَّتِي هِيَ مِلَالُكَ أَمْرٍ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [يُوجِبُ]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ.

(2) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ (مِفْتَاحُ الْغَيْبِ). ج 16/ ص 87.

(3) انْظُرْ: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 8/ ص 185، فَتْحُ الْقَدِيرِ (تَفْسِيرُ الشُّوْكَانِيِّ). ج 2/ ص 426.

(4) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [تَعْبِيدُ]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْمَنَارِ.

(5) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ. ج 10/ ص 435.

الدين والدولة، وأولها وأولها بالتقديم الاستعداد للحرب بشراء السلاح، وأغذية الجند، وأدوات النقل وتجهيز الغزاة... ويدخل في عمومته إنشاء المستشفيات العسكرية، وكذا الخيرية العامة، وإشراع الطرق وتعييدها، ومد الخطوط الحديدية العسكرية [لا التجارية]، ومنها بناء البوارج المدرعة، [والمناطيد]، والطائرات الحربية، والحصون، والخنادق⁽¹⁾.

ومن أقوال هؤلاء العلماء نستفيد أنه يجوز بناء المساجد من مال الزكاة، إذا احتاجت إليها جماعتهم لإقامة صلاة الجمعة والجماعة، ولم يجدوا مساعدة من أولياء الأمور في تشييدها، أو وجدوا منهم ما لا يكفيهم، ولا يحقق غايتهم، فإن المسجد الجامع به يقوم أمر الدين، وفيه يجتمع شمل المسلمين، حيث يعلنون شعائره.

وقد نصّ علماءنا المالكية، على أن العالم والمفتي والقاضي، إن منعوا حقهم من بيت المال، جاز لهم أخذ الزكاة مطلقاً، سواء كانوا فقراء أو أغنياء، بالأولى من الأصناف الثمانية، نقل هذا الدسوقي في حاشيته⁽²⁾ على الدردير عن اللّخمي وابن رشد، وإنما يتكوّن القاضي والمفتي والعالم في المدرسة والمسجد.

فإن أغنت الدولة جماعة المسلمين عن بناء المسجد، وقامت به، أو كان لهم بمدينتهم المسجد العتيق، الذي يسعهم للجمعة والجماعة والأعياد، فليس لهم أن يبنوا جديداً - هم في غنى عنه - بإل الزكاة، ولتصرف في صنف آخر، أو أصناف من الثمانية. والله أعلم.

م 1979 / 07 / 25

(1) تفسير المنار. ج 10 / ص 436. وما بين معقوفتين أثبتناه من تفسير المنار.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1 / ص 497-498.

إعطاء الزكاة والصدقات لتارك الصلاة

السؤال:

هل تصحّ الزكاة، والكفّارات، وكلّ أنواع الصدقات، في تارك الصلاة، ومن لا يكاد يعرفها في حياته؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

هذا الذي يترك الصلاة، لماذا يتركها؟ فلنُسأله عن سبب تركه للصلاة، ثم نُعامله بِمُقْتَضَى جوابه، فإن أجاب أنّ الصلاة غير واجبة، فقد أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، فهو كافرٌ، يُعامل معاملة الكفار.

وإن اعتذر بالجهل والكسل والحماقة، وهو يعلم ويُقرّ بأنها واجبة عليه، وأنه سيُصلي في مستقبل حياته، فهذا لا يُحكّم بِكُفْرِهِ، بل يُحكّم بعصيانهِ، ويُعامل معاملة العصاة من أهل الكبائر، ما دام حيّاً، فإن تاب، فعسى الله أن يتوب عليه، ويجعله من أهل القبول، وإن مات قبل أن يتوب، عُوِمِلَ معاملة عصاة المسلمين: غُسِّلَ، وكُفِّنَ، وصُليَ عليه، ودُفِنَ في مقابر المسلمين، ثم إن أمره مُفَوَّضٌ إلى ربه، كما في الجوهرة:

وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ ذَنْبِهِ فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِرَبِّهِ
فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِعَذْلِهِ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ بِفَضْلِهِ

أما الصدقة، فمن فعل البرّ، والإحسان من أعمال الأبرار، فمنها الصدقة الواجبة، وهي الزكاة، تُؤخذ من أموال الأغنياء، وتُردّ على فقراء المسلمين، ومنها صدقة التطوع، يتبرّع بها المسلم الغني والفقير.

والأصل في الصدقة عموماً، تُدفع للمحتاج إليها، تفريجاً لكُرْبَتِهِ، مؤمناً كان أو

كافراً، برّاً أو فاجراً، إلا أن النبي ﷺ حَرَمَ منها الكافر، إذا كانت زكاةً، وأما إذا كانت صدقةً تطوّع، فإنها باقيةٌ على حُكْمِ أصلها، تُباحُّ له، ويُمدَّح صاحبها، ويُثاب عليها، صادقتُ برّاً أو فاجراً، أو حتى حيواناً؛ لأنها عملٌ إنساني، يدُلُّ على الرحمة في القلب، والراحمون يرحمهم الرحمن، وقد أمرنا أن نرحم من في الأرض، ونتنظر رحمة من في السماء⁽¹⁾.

وقد دَلَّ الكتاب والسنة على جواز إعطائها للكافر المحتاج، ورُوي أن يهودياً جاء النبي عليه الصلاة والسلام - وهو يُوزَّع صدقات على المسلمين - وقال له: «أعطني منها»، فقال له: «لَيْسَ لَكَ شَيْءٌ مِنْ صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ»، فانصرفت غير بعيد خائباً، فنزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 272]، فدعاهُ إليه من جديد، وأعطاه منها. فهذه الآية دليلٌ على أنه ينال الكافر من صدقات المسلمين، رَوَى القصة القرطبي⁽²⁾، ثم نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: «كان ناسٌ من الأنصار لهم قراباتٌ من بني قُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ، وكانوا لا يتصدقون عليهم، رغبةً منهم في أن يُسلموا إذا احتاجوا، فنزلت فيهم الآية». يعني قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾، فأباحَت دَفْعَ الصدقة للكافرين، وصاروا ينالونها. غير أن النبي ﷺ استثنى من الصدقة الزكاة، فإنها لا تُعطى إلا للمسلمين، لِسَدِّ خَلَّتِهِمْ، وإصلاح مجتمعتهم، وبناء دولتهم، والمحافظة على كياناتهم.

قال القرطبي: "أما المفروضة، فلا [يُجْزَى]⁽³⁾ دَفْعُهَا لكافر، لقوله عليه الصلاة

(1) أخرجه الترمذي في كتاب البرِّ والصَّلة، باب: ما جاء في رحمة المسلمين، حديث (1924)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ...»، وأبو داود في كتاب الأدب، باب: في الرحمة، حديث (4941)، وأحمد في مُسنده، حديث (6494)، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(2) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 337.

(3) في النسخة المطبوعة: [يُجْزَى]، والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

والسلام: «أَمِزْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرَدَّهَا فِي فَقَرَائِكُمْ»⁽¹⁾. ثم نقل القرطبي الإجماع على أن الكافر لا حقَّ له في الزكاة.

وأما كفاراتهم، فإنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الزَّكَاةِ؛ لأنها وجبت على المُكْفِّرِ، فأصبحت فريضةً، ولأنَّ الله اشترط في عِتْقِ رَقَبَةٍ لِلْكَفَّارَةِ الْإِيمَانَ، قال في كفارة قتل الخطأ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ﴾ [النساء: 92]، فما وَرَدَ مِنَ الْكُفَّارَاتِ مُطْلَقًا، فإنه يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، مثل كفارة الظَّهَارِ، وكفارة الحِنْتِ في اليمين.

وأما ما لم يكن مِنَ الصَّدَقَاتِ فريضةً، بل كان صدقة تطوُّع، فإنَّ الأمر فيه واسع، يُجُوزُ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، برهان ذلك ثناء الله على الأبرار بقوله فيهم: ﴿وَيَطْعَمُونَ أَطْعَامَ عَلَى حَيْهِمْ وَسَيَكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾⁽²⁾ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُزِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا⁽³⁾ [الإنسان: 8 - 9]، فهذا الحكم عامٌّ، كما قال ابن عطية: «مُتَّصِرٌ لِلْمُسْلِمِينَ مَعَ أَهْلِ ذِمَّتِهِمْ وَمَعَ الْمُسْتَرْقِينَ مِنَ الْحَرْبِيِّينَ»⁽⁴⁾. قال القرطبي - بعد نقله السابق عن ابن عطية -: "والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مُشْرَكًا، وقال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الَّذِينَ وَلَمْ يَخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8]. فظواهر هذه الآيات تقتضي جوازَ صَرْفِ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ جَمْلَةً، إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّ مِنْهَا الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، لقوله عليه السلام لِمُعَاذٍ: «خُذِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَرُدَّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ»⁽⁵⁾، واتفق العلماء [على ذلك]، عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ إِذَا احتاجوا»⁽⁶⁾.

(1) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 337.

(2) ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ج 1/ ص 367.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: وجوب الزكاة، حديث (1395)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(4) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 338. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من تفسير القرطبي.

وقد لاحظتُ في قول علمائنا، أنهم كانوا - رحمهم الله - لا يَتَصَوَّرُونَ (الأسير) في بلد المسلمين إلا مُشْرَكًا من أهل الحرب، ولو عاشوا إلى عصرنا لَعَرَفُوا أَنَّ المسلمين أصبحوا فيه يُجَارِبُ بعضهم بعضًا، وبِضْرَاوَةٍ، ويَحْرِصُونَ على قَتْلِ الملايين منهم، وأَسْرَ عشرات الآلاف، ولا يَرْحَمُونَ حتى المعطوبين منهم، وَيُثْقَلُونَهم في الأَسْرِ الشهورَ العديدة، بل السنوات، حتى بعد انتهاء الحرب، ولا يَتَعَامَلُونَ - في شأنهم - إلا تحت رحمة الصليب الأحمر وقوانينه، ولا يَذْكُرُونَ - وهُم مسلمون - قانونَ الإسلام، الذي لا يَقْبَلُ أن يُجَارِبَ المسلمُ المسلمَ، ويأسره، ويُجِيعه، ويُعْرِيه: «إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»⁽¹⁾! صَدَقَ رسول الله، وَبَرَّ وَبَلَّغَ، مِن هُنَا يَبْدَأُ تَطْبِيقَ الإسلام، يَا أَهْلَ الإسلام.

ونقل القرطبي عن القاضي أبي بكر ابن العربي - وهو أستاذة -: «أَنَّ صَدَقَةَ الْفَطْرِ - وهي واجبة - يُعْطَاهَا الْعَصَاةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا إِذَا كَانُوا يَتْرَكُونَ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ الصَّدَقَاتِ الْوَاجِبَةَ لَا تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ حَتَّى يَتُوبُوا. وَسَائِرُ أَهْلِ الْمَعَاصِي تُصَرَّفُ الصَّدَقَةُ إِلَى مُرْتَكِبِيهَا لِدُخُولِهِمْ فِي الْمُسْلِمِينَ»⁽²⁾.

ولعلَّ القاضي ابن العربي أَخْرَجَ مَنْ تَرَكَ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ مِنْهُ، وَحَسَبَهُمْ فِي الْكُفَّارِ، والقاضي يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ تَرَكَوا الْأَرْكَانَ فِيهِمُ الْكَافِرُ وَالْعَاصِي، فَمَنْ تَرَكَ رَكْنًا لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ، وَمَنْ تَرَكَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَوْ الزَّكَاةَ أَوْ الصَّوْمَ أَوْ الْحَجَّ غَيْرَ مُنْكَرٍ لَوْجُوبِهَا، فَإِنَّهُ يُعَدُّ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا أُطْلِقَ فِيهِ عَدَمُ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، رواه مسلم.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا»، حديث (31)، عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

(2) تفسير القرطبي، ج 3/ ص 338. وانظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 317.

فهؤلاء الثلاثة من العصاة بإجماع، وتُدْفَع لهم الزكاة، زكاة الفطر، والزكاة الواجبة، ويُقام عليه الحد، فيطهرهم، فإذا تابوا كانوا كمّن لا ذنب له.

ولعلّ القاضي يريد من أنكر وجوب شيء من أركان الإسلام، أو من ترك الشهادتين، أو أحدهما، فلا شك في كفره حينئذ.

والخلاصة: أن دين الإسلام دين الشفقة والرحمة والإحسان، وأن الصدقة على المحتاج من أفضل القربات، ومن أنواع البر، فينبغي ألا يُحرّم منها أحدٌ اشتدّت حاجته، وفي الحديث الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام: «في كل ذات كبد رطبة أجر»⁽¹⁾، فشمل كل أنواع الحيوان حتى الكلاب، فقد دخل رجل الجنة في كلب اشتدّ عطشه، حتى أكل الثرى، فرجّحه وسقاه، فعفّر الله له، ودخل الجنة⁽²⁾، وكذلك دخلت امرأة زانية الجنة؛ لأنها سقت حيوانًا عطشانًا⁽³⁾.

أما قاسي القلب ممن لا يرحم غيره، فإنه لا يرحم، كما صحّ في الحديث أن امرأة دخلت النار في هرة، أمسكتها في بيت (حبستها) حتى ماتت جوعًا وعطشًا، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خَشاش الأرض⁽⁴⁾، فما أشدّ قسوتها!

ثم إن الصدقة والجزاء عليها، والغفران بسببها، مُتَوَقَّف على نيّة المتصدّق، وحسن قصّده، فقد صحّ في الحديث أن رجلاً نوى الصدقة، وبعث بها، فوقع في يدي غنيّ،

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم، حديث (6009)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب: الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان، حديث (173)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، حديث (3321)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(4) أخرجه البخاري في كتاب المساقاة، باب: فضل سقي الماء، حديث (2365)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ثم نَوَى غيرها وأَخْرَجَهَا، فوقعت في يدي سارق، ثم نَوَى ثالثة وأَخْرَجَهَا، فوقعت في يدي مُومِسٍ (زانية)، كُلُّ ذَلِكَ وهو يَسْتَغْفِرُ⁽¹⁾.

وَمِنْ غُلُوِّ بَعْضِنَا، أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ بِالذَّنْبِ، وَيُعَامِلُونَ (الكفار) معاملَةً لَا رَحْمَةً فِيهَا، وَلَا إِنْسَانِيَّةَ، وَلَعَلَّ مِنْهُمْ هَذَا السَّائِلُ، فَوَقَعَ جَوَابُهُ بِمَا تَقَدَّمَ، فَالْإِسْلَامُ دِينُ الرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ، وَهُوَ يُعَالِجُ الْأَمْرَاضَ، وَيَحْرُسُ عَلَى هِدَايَتِهِمْ، فَإِذَا أَجَعْنَا الْعُصَاةَ، وَأَعْرَيْنَاهُمْ، وَقَسَوْنَا عَلَيْهِمْ، تَسَبَّبْنَا فِي الْهَلَاكِ الْأَبَدِيِّ لَهُمْ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَى الْعَاصِي، وَالْإِسْلَامُ دِينُ الرَّفْقِ وَالْإِحْسَانِ.

1990/01/19م

هل تُنْقَلُ الزَّكَاةُ مِنْ مَحَلِّهَا إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى مُتَضَرِّرة؟

السؤال:

أَصَابَتْ بَعْضَ أَقْطَارِ الْمُسْلِمِينَ جَائِحَةُ الْجُفَافِ وَانْجَبَاسُ الْأَمْطَارِ، وَقَلَّتْ عِنْدَهُمُ الْأَقْوَاتُ، فَاجْتَنَحَتْهُمْ الْمَجَاعَةُ، وَأَهْلَكَتْ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ، فَمَاتَتِ الْحَيَوَانَاتُ وَالرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَالْأَطْفَالُ، وَشُرِّدَ عَشْرَاتُ الْأَلْفِ مِنَ السَّكَّانِ، وَهُمْ يُعَانُونَ مِنْهَا أَشَدَّ الْأَهْوَالِ.

فَمَا هُوَ وَاجِبُ الْمُسْلِمِينَ نَحْوَهُمْ؟ وَهَلْ يُجُوزُ إِسْعَافُهُمْ بِالصَّدَقَاتِ الْوَاجِبَةِ؟ وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ تُنْقَلَ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ غَيْرِ بِلَدِهِمْ مِنْ أَوْطَانِ الْمُسْلِمِينَ الْقَرِيبَةِ وَالْبَعِيدَةِ؟

سائلٌ مسترشد

(1) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، حَدِيثُ (1421)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَاب: ثُبُوتُ أَجْرِ الْمُتَصَدِّقِ وَإِنْ وَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِ غَيْرِ أَهْلِهَا، حَدِيثُ (1022)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: «... فَأَتَى فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ، أَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِيفُ بِهَا عَنْ زَنَاها، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ يَعْتَبِرُ فَيَنْفِقُ بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ، وَلَعَلَّ السَّارِقَ يَسْتَعِيفُ بِهَا عَنْ سَرِقَتِهِ».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: التضامن بين المسلمين والتعاون من الواجبات، ومن المعلوم أن من فروض الكفاية على المسلمين: إطعام الجوعان، وكسوة العريان، وريّ العطشان، فإن قَصَرَ أهل بلد في القيام بهذا الواجب حتى مات مسلمٌ، أثُمُوا كُلُّهُمْ، وغَرِمُوا دِيَّتَهُ. وإن قام بهذا الواجب واحدٌ منهم، حَصَلَ له الأجر وحده، وسَقَطَ الإثم عن الآخرين.

والمسلمون في هذا العصر - الذي قَرَّبَتْ فيه وسائل الإعلام والمواصلات باختلاف أنواعها المسافات وانتقال الأخبار بسرعة، يَعْرِفُونَ بها الجوائح والأقطار المصابة - يجب على مَنْ عَلِمَ ذلك منهم، أو قَدَرَ على المعرفة، أن يَبْذُلَ كُلَّ ما يستطيع، فإن مات أحدٌ، أِثْمَ جَمِيعٍ مَنْ قَدَرَ ولم يَفْعَلْ، وإن نَجَا يَفْعَلْ واحدٌ منهم حَصَلَ له الأجر، ونال ما جاء من الوعد في قوله تعالى فَيَمُنْ تَسَبَّبَ في حياة بشرٍ واحد: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32].

ثانياً: في مثل الحالة التي ذَكَرْتُمْ - وشاهدَها الناس على شاشة التلفزة - يجب على المسلمين جماعات وأفراداً، حُكُومات وشعوباً، أن يَمْدُدُوا أيديهم لإنقاذ إخوانهم من هذه الحالة الرهيبة، بالأقوات واللباس والأدوية والأموال، وهي عطايا وهبات من مال الإنسان الخاص، أو من الصدقات.

ثالثاً: نعم، يُجُوزُ إعطاء هؤلاء المنكوبين من الزكاة، كما يُجُوزُ نَقْلُهَا إليهم - في مثل هذه الحالة - من بلدٍ إلى بلدٍ، أو قُطْرٍ إلى قُطْرٍ، أو وطنٍ إلى وطنٍ، سواء كان قريباً أو كان قَصِيّاً.

وَبُرْهَانُ استحقاقِها، فِعْلُ رسول الله ﷺ وقوله، ففي حديث قَبِيصَةَ بن مُخَارِقٍ رضي الله عنه أنه تَحَمَّلَ حِمَاةً، وجاء يَطْلُبُ من رسول الله ﷺ أن يُعِينَهُ، فأجابه إلى ما طَلَبَ، ثم قال له: «يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمُسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٍ تَحَمَّلَ حِمَاةً،

فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمَسِّكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ قُلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمُسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ...»⁽¹⁾.

فهذا الحديث نصٌّ على أَنَّ مَنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَوْ فَاقَةٌ أَوْ تَحَمَّلَ دِيَّةً، اسْتَحَقَّ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَحَلَّ لَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ الْمَالُ الَّذِي يُعْطَى مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ عَطَايَاهُ مِنَ مَالِ الزَّكَاةِ.

وَأَمَّا جَوَازُ نَقْلِهَا مِنْ مَكَانِهَا إِلَى مَكَانٍ آخَرَ لِمُضْرُورَةٍ عَارِضَةٍ، فَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: "قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَيْضًا: وَإِنْ نُقِلَ بَعْضُهَا لِمُضْرُورَةٍ رَأَيْتُهُ صَوَابًا. وَرُوِيَ عَنْ سَحْنُونٍ أَنَّهُ قَالَ: وَلَوْ بَلَغَ الْإِمَامُ أَنَّ بَعْضَ الْبِلَادِ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، جَازَ لَهُ نَقْلُ بَعْضِ الصَّدَقَةِ الْمُسْتَحَقَّةِ لغيره إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَاجَةَ إِذَا نَزَلَتْ وَجَبَ تَقْدِيمُهَا عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ، وَ«الْمُسْلِمُ [أَخُو الْمُسْلِمِ]»⁽²⁾ لَا يُسْلِمُهُ، وَلَا يَظْلِمُهُ»⁽³⁾»⁽⁴⁾.

وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الَّذِي لَا يُثْقَلُ مِنَ الزَّكَاةِ إِنَّمَا هُوَ حَظُّ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَأَمَّا بَاقِي الْأَجْزَاءِ فَإِنَّهَا تُنْقَلُ⁽⁵⁾.

وَأَعْظَمُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَقْلِهَا، مَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ فِي عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَدْ أَصَابَتْ الْحِجَارَ مَجَاعَةٌ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى مِصْرَ عَمْرُو

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابُ: مَنْ يُحِلُّ لَهُ الْمُسْأَلَةُ، حَدِيثُ (1044)، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَتَمَامُ الْحَدِيثِ: «... قَبَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمُسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا، يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا».

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَاثْبَتَاهُ مِنَ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(3) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ، بَابُ: لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ، حَدِيثُ (2442)،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(4) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 8/ ص 175.

(5) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 8/ ص 176.

بن العاص يقول: «يَا غَوَاةُ يَا غَوَاةُ لِلْعَرَبِ، جَهَّزْ إِلَيَّ عِيرًا يَكُونُ أَوَّلُهَا عِنْدِي وَآخِرُهَا عِنْدَكَ»⁽¹⁾، فأجابه عمرو إلى ما سأل، وأغاث الجائعين، فكان عمر يقسمها بينهم بيده، ويوَكِّلُ على ذلك رجالاً.

وهكذا نجد الأدلة على جواز نقل الزكاة - عند الضرورة - متضاربة في كتب فقهاءنا المالكية، وأعظمُ برهانٍ فعلُ الصحابة وإجماعهم.

لهذا نقول: ينصُّ حديث نبيِّنا، وفُهوم علمائنا، وأقوالهم في المعتمد من كتبنا - وقد اقتصرنا على نُقول مالكية؛ لأنها التي تحت أيدينا - يجوز نقل مال الصدقات الواجبة - وهي الزكاة - من أرض الجزائر إلى أوطان المسلمين المنكوبة اليوم بالمجاعة، بل إن ذلك من الواجبات الأكيدة، أمر به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ونفَّذه عمرو، رضي الله عنهما، فإنَّ مال الزكاة هو مال المحرومين، كما قال تعالى في وصف أكمل المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾ [المعارج: 24 - 25].

ومن القول الحسن في الموضوع ما جاء في كتاب (فقه الزكاة) للدكتور يوسف القرضاوي المعاصر لنا، وهو - حفظه الله - من جلة العلماء الموثوق بعلمهم وديانتهم، قال: «وهكذا تتكافل الأقاليم والأقطار الإسلامية في ساعة العسرة، ويكمل بعضها بعضاً... إنَّ أيَّ بلد أو إقليم في الدولة الإسلامية الواسعة ليس جزءاً مستقلاً كِلَّ الاستقلال، ولا ولاية مُنفصلة عن سائر الولايات، ولكنها ترتبط بالحكومة المركزية - وبسائر المسلمين - ارتباط الجزء بالكلِّ، والفرد بالأسرة، والعضو بسائر الجسد. وهذه الوحدة والترابط والتكافل يفرضه الإسلام... فإذا نزلت نازلة كمجاعة أو حريق أو وباء ببلد، كان أهله أخوج إلى العون، وإسعافهم ألزم من ذوي الحاجة في بلد الزكاة»⁽²⁾.

(1) انظر: المدونة. ج 1/ ص 336. وهذا الأثر أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ج 4/ ص 68)، والحاكم في المستدرک (ج 1/ ص 561) بأطول بما في المدونة، وقال: «صحيح على شرط مسلم»، وأقره الذهبي.

(2) القرضاوي. فقه الزكاة. ج 2/ ص 817.

فهذا قول عالم مسلم، فقيه بالأصول والفروع، وبشؤون الدنيا والدين. والله أعلم.

17 ربيع الأول 1405هـ / 10 ديسمبر 1984م

نقلُ الزكاة لإعطائها للأقارب في مدينة أخرى

السؤال:

ما حكم الشرع في الذي يُعطي زكاة أمواله أقرباءه، الذين يسكنون بعيدين عنه، بنحو 400 كلم؟ وهل يجوز نقل الزكاة من بلد إلى بلد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: من أهم العبادات في الإسلام الصدقة؛ لأنها تضمن التكافل بين المسلمين، وتضمن الحاجة للمحتاجين. وتشمل كلمة الصدقة قسمين:
الأول: الصدقة الواجبة: وهي الزكاة، فهذه ركنٌ من أركان الإسلام، وجبت على الأغنياء للضعفاء.

والثاني: صدقة التطوع: مُرَغَّبٌ فيها، غير واجبة، ويشارك في إعطائها الغني والفقير، كما لا يُشترط فيها نصاب ولا مقدار، بل قد يتفوق القليل منها على الكثير، ويُرجى ثوابها، واتقاء النار بها، كما يعلمنا الإسلام: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»⁽¹⁾.

ثانياً: أولى الناس بأخذ الصدقة واستحقاقها من المُتَصَدِّق - قبل غيرهم - قرابته، كما تدل على ذلك القاعدة الشرعية: "الأقربون أولى بالمعروف". والحكمة في ذلك أنه

(1) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: اتقوا النار ولو بشق تمرة والقليل من الصدقة، حديث (1417)، عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

لو قام كلُّ أحد بقربته، وأغناهم عن الحاجة إلى غيرهم، لا اعتدل الميزان في المجتمع، ثم إنه هو أعرف الناس بمن اشتدت حاجته وتَعَفَّفَ عن السؤال، ومن لم يتَعَفَّفَ وسأل الناس إلحافاً.

ثم إنَّ الصدقة على القريب والبعيد يُثاب عليها، لكن الصدقة على القريب يُضاعف فيها الأجر والثواب أكثر من غيرها؛ لأنَّ فيها أجرَيْن، الأول: سدُّ حاجة المحتاج، والثاني: صلة القربة، كما صَحَّ في الحديث عن النبي ﷺ عندما سألت زينب - زوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنها وعن زوجها - هل يجوز أن تُعطي من صدقتها شيئاً لزوجها - وكان من الفقراء - ؟ فأجابها بالإيجاب، وأخبرها أنَّ لها بذلك أجرَيْن، أجرُ الصدقة، وأجرُ القربة⁽¹⁾.

وقد أخذ الفقهاء من ذلك أنه يصح أن تدفع المرأة من صدقتها الواجبة إلى زوجها، وقالوا بالجواز، واشترط بعضهم لجواز ذلك أن لا يُنفق عليها منها، حتى لا يكون عوداً في الصدقة، وأطلق الجواز بعضهم، كابن حبيب من المالكية، فقالوا يجوز له أن يُطعمها من صدقتها؛ لأنها أصبحت من ماله، وهو مُطالب بالإنفاق عليها من ماله، وهذا بخلاف الرجل، فإنه لا يصح أن يُنفق على زوجته من الزكاة الواجبة عليه؛ لأنه مُكَلَّف بهذه النفقة، فليُخرجها من صُلب ماله، فلو دَفَعها لزوجته لما صَحَّت منه، كما لا تصح في أبيه وأبنائه؛ لأنه مُكَلَّف بالإنفاق عليهم، فلا تبرأ ذمته، ويبقى مُطالباً بالزكاة.

ثالثاً: أمّا ما سألتم عنه من جواز نقل الصدقة من بلد بعيد كأربعمئة كلم، فإنَّ الأصل قولُ الفقهاء بعدم النقل؛ لأنَّ رسول الله ﷺ كان يُوصي أمراءه المرسلين إلى الجهات للحكم، أن يأخذوا أموال الزكاة من أغنيائها، ويرُدُّوها على فقرائها، فاستنبطوا من ذلك أنَّ الزكاة تُصَرَّف في بلد الأغنياء، ولا تُخرَج من البلد الذي وجبت فيه.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: الزكاة على الزوج والأيتام في الحَجَر، حديث (1466)، عن زينب بنت معاوية رضي الله عنها.

وَإِذَا تَدَبَّرْنَا الْأَمْرَ، فَإِنَّا نَجِدُ أَنَّ مَالِ الزَّكَاةِ قَدْ يُنْقَلُ قَطْعًا مِنْ بِلَدِهِمْ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، كَأَن يَكُونَ هَذَا الْبَلَدُ هُوَ مَقَرُّ الْإِمَامِ أَوِ الْعَاصِمَةِ، فَتُدْفَعُ الزَّكَاةُ لِلْإِمَامِ، وَهُوَ يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِدَفْعِهَا حَيْثُ شَاءَ لِمُسْتَحِقِّيْهَا، وَالْإِمَامُ الْحَاكِمُ تُعْتَبَرُ كُلُّ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مَوْطِنًا لَهُ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُصَلِّيْ بِهِمُ الْجُمُعَةَ حَيْثُ أَرَادَ وَوُجِدَ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلَا تَصِحُّ مِنْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا حَاضِرًا غَيْرَ مُسَافِرٍ، وَنَائِبُهُ كَهُوَ.

كَمَا تُنْقَلُ الزَّكَاةُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهَا، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَقْرَبُهُ، فَفِي خِلَافَةِ عُمَرَ نُقِلَتِ الصَّدَقَاتُ مِنْ مِصْرَ - حَيْثُ وَجِبَتْ - إِلَى الْمَدِينَةِ (1)؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ كَانَتْ أَحْوَجَ مِنْ مِصْرَ وَغَيْرِهَا، فَلَيْسَتْ كُلُّ زَكَاةٍ يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ.

ثُمَّ إِنَّمَا نَسْأَلُ عَنْ هَذَا الْبَلَدِ الَّذِي يَبْعُدُ عَنِ الْأَوَّلِ بِنَحْوِ 400 كَلِمٍ، هَلْ فِيهِ دَارٌ لِلْمُزَكِّيِّ، يَنْزِلُ بِهَا عِنْدَمَا يَزُورُهُ، وَهَلْ لَهُ فِيهِ قَرَابَةٌ يَسْكُنُونَ بِذَلِكَ الْبَلَدِ؟ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ غَرِيبًا فِي قَوْمِهِ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ، كَأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ بَيْنَهُمْ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْتَقَرِّ، كَعَدَمِ قَضْرِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَ فِيهِ، وَبِذَلِكَ عَلَّلَ الْفُقَهَاءُ إِتِمَامَ عَثْمَانَ لَصَلَاتِهِ فِي مَنَى؛ لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ بِأَنَّهُ حَاضِرٌ غَيْرَ مُسَافِرٍ (2).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ قَطَعَ كُلَّ صِلَةٍ لَهُ بِهَا، فَلَا دَارَ وَلَا مَسْكَنَ وَلَا قَوْمَ لَهُ بِهَا، فَإِنَّهُ يَصُدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَقَلَ زَكَاتَهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ.

وَرَأَيْنَا أَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ فِيهِ حَرَجٌ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ، وَخُصُوصًا إِذَا رَأَيْنَا أَنَّ فِي قَوْمِنَا مَنْ يَنْتَقِلُ مِنْ مَسْقَطِ رَأْسِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطْنِهِ بَحْرٌ، وَأَرَادَ أَنْ تَبْقَى لَهُ صِلَاتٌ مَعَ بَلَدِهِ، مَسْقَطِ رَأْسِهِ، فَأَيُّ حَرَجٍ أَنْ يُخَصَّصَ جُزْءًا مِنْ مَالِهِ

(1) سَبَقَ تَخْرِيجُ هَذَا الْأَثَرِ.

(2) انظر: الخطابي. معالم السنن. ج 2/ص 210، الباجي. المتقى شرح الموطأ. ج 1/ص 267، ابن رشد. البيان والتحصيل. ج 1/ص 261، تاريخ الطبري. ج 4/ص 268.

وزكاته لبلده الأصلي، يَصِلُ به بلدًا فيه عَمَّائِهِ وَخَالَائِهِ وَرَوَاضِعُهُ وَأَقْرَبَاؤُهُ؟ وَلَوْ تَلَدَّكَرَ أَهْلُ الْعَوَاصِمِ قُرْبَاهُمْ فِي بِلْدَانِهِمِ الْأَصْلِيَّةِ، وَسَعَوْا فِي مُسَاعَدَتِهِمْ، لَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا فِي تَحْقِيقِ التَّوَازُنِ بَيْنَ الْبَدْوِ وَالْحَضَرِ، فَأَحْسِنْ - حَيْثُ كُنْتَ - إِلَى كُلِّ مَنْ يَمُتُّ لَكَ بِصِلَةٍ، كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَاللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ.

مصارف الزكاة، وزكاة المال المدخر لشيء معين

السؤال:

مهاجرٌ يَسْكُنُ فِي فَرَنْسَا، يَكْسِبُ مَالًا، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَدِّمَ الزَّكَاةَ فِي الْجَزَائِرِ أَوْ فِي فَرَنْسَا أَيْضًا؟ وَلِمَنْ؟ وَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَالُ ادَّخَرَهُ لِعَمَلِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، هَلْ تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ؟
و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
نَعَمْ، يُمَكِّنُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ الْمُسْتَحَقَّةَ فِي مَالِهِ - إِذَا بَلَغَ النَّصَابَ - لِلْمُسْتَحِقِّينَ لِأَهْلِهِ فِي الْجَزَائِرِ مِنْ أَهْلِ بِلَدَتِهِ الَّتِي يُقِيمُ بِهَا أَهْلُهُ، وَفِيهَا دَارُهُ، وَفِي فَرَنْسَا - فِي الْبِلَدَةِ الَّتِي فِيهَا شُغْلُهُ وَإِقَامَتُهُ الْمُؤَقَّتَةُ مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ - لِلْمُسْتَحِقِّينَ.
وَالْمُسْتَحِقُّونَ أَصْنَافٌ:

- مِنْهُمْ الْفُقَرَاءُ: وَالْفَقِيرُ كُلُّ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَكْفِيهِ لِقَوْتِهِ وَقَوْتَ عِيَالِهِ مُدَّةَ عَامٍ كَامِلٍ.

- وَمِنْهُمْ الْمَسَاكِينُ: وَالْمَسْكِينُ الْمُحْتَاجُ الَّذِي لَا يَمْلِكُ قُوَّةَ يَوْمِهِ.

- وَمِنْهُمْ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ: وَهُمْ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ حَدِيثًا، أَوْ يُرْجَى دُخُولُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَيُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ تَثْبِيثًا لِإِسْلَامِهِمْ، أَوْ تَرْغِيبًا لَهُمْ فِيهِ.

- ومنهم مَنْ عليه ديونٌ أثقلت كاهله، وليس باستطاعته تسديدها وإعطاؤها لأربابها، ولم يستعملها في معصية مثل القمار والزنا وشرب الخمر.

- ومِمَّا تُدْفَع فيه الزكاة، سبيلُ الله: ويشمل - على ما حَقَّقَه العلماء - كلَّ ما يُعزِّز الدِّين، ويُغلي شأنَ المسلمين، ويُرضي اللهَ ورسولَه، ك شراء السلاح وتموين المجاهدين بالأكل واللباس... الخ، ومن سبيل الله بناء المساجد والمدارس لتعلُّم الدِّين، وكذلك بناء المصانع لإنتاج السلاح في الدول الإسلامية.

- ومنهم أبناء السبيل: وهُم الذين انقطعت بهم الطريق في غير موطنهم، واحتاجوا إلى مالٍ لِعَيْشِهِمْ ولِعَوْدَتِهِمْ إلى أوطانهم، كما تَصِحُّ فيمن أصابتهُم الكوارث والجوائح، كأهل (الأصنام) الذين أصابهم الزلزال، وكذلك أهل اليمن؛ لأنهم مسلمون.

فهؤلاء هم الذين يَسْتَحِقُّون الزكاة اليوم، وتُعْطى لهم، وتَصِحُّ فيهم، وينبغي أن يبدأ المُزَكِّي بأهله، وأقربُ الناس إليه مِنَ المُسْتَحِقِّين الزكاة الأخ، والأخت، والعَمُّ، والعَمَّةُ، والخال، والخالة، والحِكْمَةُ في ذلك أن يُغْنِيَ كُلُّ مُزَكٍّ قَرَابَتَه، ولأنه أعرف بهم وبحالهم.

على المسلم أن يُزَكِّي كُلَّ مالٍ تحت يديه وفي مِلْكِهِ إذا بَلَغ مقدار النِّصاب المعلوم، وهو ما يَزِن 20 دينارًا ذهبيًّا أو 200 درهم فضية، أو قيمة ذلك بالعملة الورقية (وهو قيمة 93.40 غرام من الذهب)، ومَرَّ على مِلْكِهِ ذلك حَوْلَ كامل من الوقت الذي حَصَلَ عنده النِّصاب، وعليه أن يُزَكِّي كُلَّ ما تحت يده ولو كان قد ادَّخَره لعمل مُعَيَّن، كبناءٍ أو كمهرٍ أو سُورَةٍ أو شراء أثاث أو حُلِيٍّ، فإن كان عليه دَيْنٌ للناس في عُنْقه فَلْيَطْرَح مقدار الدِّين، وليُزَكِّ الباقِي.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

زكاة المال المُعدّ لبناء سكن

السؤال:

بِغْتُ دارًا لي، ووضعتُ ثمنها في المَصْرَف (البنك)، على أن أشتري به دارًا جديدة، واتفقتُ في ذلك مع شركة للبناء، لكنها لم تُبادر بالإنجاز، وبقيَ ثمن الدار المبيعة مُدَّة ثلاث سنوات، فهل تُعتَبَر النقود مالاً لي، تجب فيه الزكاة، أم يُعتَبَر مالاً للشركة، فلا زكاة فيه؟ وهل أنتفع بما نتج عنه من أرباح، كما هو شأن البنوك؟ أم هذه الأرباح ربا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: أرى أن هذا المال ما زال يُعتَبَر مالَكَ؛ لأنَّ الشركة تأبى أن تقبض ثمن ما تعدُّ به من البناء حتى تُنجزه، وكونك راصداً لهذا المال ليكون أجره المسكن مستقبلاً، لا يُخرجه عن كونه مالاً لك، تجب فيه الزكاة إن حال عليه الحول، وبلغ النصاب، ومن المعلوم أن الله وعد المؤمنين بأن يُزيي صدقاتهم، فلا تشح - يا أخا (عناية) - فإنَّ الحلف مضمون.

ثانياً: أمّا ما تدفعه البنوك لأصحاب الأموال المودعة فيها، فأنت منهى عن أكل مثلها؛ لأنَّ الله حرَّم الربا، ولك أن تدفعها لمن لا تجب عليك نفقته، فلا تأكل منها، ولا تجعلها نفقة لمن تجب عليك نفقته، كالزوجة والأولاد والأبوين، ولا تدعها تعود للبنك، واسحبها، وصل بها الرِّحِم، أو أعطها للفقراء والمساكين، وبذلك تتجنب الخطرتين، خطرُ تغريض مالك للتلف، بوضعه في البنك، وخطر أكل الربا، الذي نصَّ القرآن على النهي عن أكليه. والله أعلم، والهادي إلى سواء السبيل.

سبتمبر 1993م

الفرق بين الزكاة والصدقة

السؤال:

ما الفرق بين الزكاة والصدقة؟ وهذا بأمثلة سهلة لكي أفهمها جيّدًا؛ لأنني لا أفرّق بينهما، وخاصةً إذا دَفَعْتُ في عاشوراء، أي العُشْر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. الصدقة ما يَمْنَحُه القوي بإرادته للضعيف، من باب الإحسان، وتُطْلَقُ على المال الذي يُقَدِّمه الإنسان الغني للمحتاجين. والصدقة نوعان: صدقة واجبة، وهي القَدْرُ الذي يدفعه الغني الذي بَلَغَ ماله مقدارًا معدودًا مُقَدَّرًا إلى مَنْ تَصَحَّحَ فيه الصدقة، هذه هي التي تُسَمَّى زكاة. وأما صدقة التطوُّع، فهي ما يَتَبَرَّعُ به الإنسان لغيره من الضعفاء، ولا يجب عليه ذلك وجوبًا عَيْنِيًّا، ويمكن لِمَنْ يَمْلِكُ ثَمَرَةً واحدة أَنْ يَتَصَدَّقَ بِنِصْفِهَا، كَمَنْ يَبِيدُهُ عَنْقُودٌ مِنَ الْعِنَبِ، فَإِنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِجُزْءٍ مِنْهُ عَلَى سَائِلٍ وَقَفَ أَمَامَهُ، فَصَدَقَهُ التَّطَوُّعُ تُقْبَلُ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ وَالْمُتَوَسِّطِينَ، بَيْنَمَا الزَّكَاةُ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْفُقَرَاءِ. وَأَقْلُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ يُسَمَّى نِصَابًا، فَإِذَا بَلَغَ الْمَقْدَارُ عَشْرِينَ دِينَارًا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِرُبْعِ الْعُشْرِ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ مَلَكَ مَائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِرُبْعِ الْعُشْرِ مِنْهُ، وَهِيَ خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ. وَالْفَلَّاحُ الَّذِي يَحْرَثُ الْأَرْضَ، وَيَسْتَغْلُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الْعُشْرِ مِنْهَا، وَالَّذِي يَسْتَغْلُ أَلْفَ وَسْقٍ، يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الْعُشْرِ⁽¹⁾.

(1) ما سُقِيَ بِغَيْرِ آلَةٍ وَكُلْفَةٍ - كَانَ يُسْقَى بِهَاءِ الْمَطَرِ - ففِيهِ الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِآلَةٍ ففِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَمَا =

وصاحب الإبل إذا بلغ عددها عنده خمس جمال أو ثوب، تجب عليه شاة من الغنم، فإذا بلغ عدد الجمال عشرة، دفع شاتين، وإذا بلغ أربع عشرة، دفع ثلاث شياه، فإذا بلغ عشرين جملاً، دفع أربع شياه، وإذا بلغ خمسة وعشرين جملاً، دفع فيها جملاً من نوعها. والذي يملك تسعة وثلاثين شاة، لا شيء عليه، فإذا بلغ عددها الأربعين يدفع شاة، ووجب أن يدفع شاة إلى مائة وعشرين.

فالفرق بين صدقة التطوع والزكاة، هو أن الزكاة هي الصدقة الواجبة، فهي تُسمى صدقة، وأما التطوع، فلا وجوب فيه، وإنما بإرادة المسلم.

وأما عاشوراء، فليست بتاريخ لوجوب الزكاة، بل تاريخ وجوبها على كل شخص أن يتم حَوْل كامل على ملكه النَّصاب. والنَّصاب يُراد به المقادير التي تقدّم ذكرها، فمن بلغ ماله عشرين ديناراً - مثلاً - ابتداءً الحساب، فإذا مرَّ عليه عامٌ كاملٌ وهي عنده، لم ينقص منها شيء، فقد تمَّ حَوْل، ووجبت عليه الزكاة، وهكذا في الفلاحة⁽¹⁾، وفي كل أنواع المال. فعاشوراء تكون تاريخاً لمن أراد أن يزكي ماله، وقد تمَّ الحَوْل، وقد يتم الحَوْل قبل عاشوراء أو بعدها.

فلو وقفَ أمامك فقير أو مسكين، فأخرجتَ من جيبك ديناراً أو عشرة أو ألفاً، فأعطيته، فقد تصدقتَ، وإذا كنتَ غنياً، ولديك أموال طائلة، قد مرَّ عليك حَوْل وأنتَ تملكها، فحسبتَ مالك، فوجدتَ أنك تملك مائتي مليون، فإنه يجب عليك أن تُخرج منها خمسة ملايين، تُعطيها للفقراء أو المساكين أو العاملين عليها... الخ، فهذه زكاة

= يُسقى بالآلة ويغيرها معاً يُنظر للزمن، فإن تساوت مُدَّة السَّقْيَيْن أو تقاربت أخرَجَ عن النصفِ: العُشر، وعن النصف الآخر: نصف العُشر، وإن سقي بأحدهما أكثر، فقليل الحُكْم للأكثر، ويُلغى الأقل، وقيل لا تَبْعِيَّة وتُعتبر القِسْمَة. انظر: النفراوي. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. ج 1/ ص 327.

(1) أي في مراعاة النَّصاب، وأما مرور الحَوْل فلا يُشترط في زكاة الفلاحة، وإنما تاريخ إخراجها هو عند الطَّيِّب، وطَبِيبُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ. انظر: الصاوي. بلغة السالك لأقرب المسالك. ج 1/ ص 590.

واجبة، إن دَفَعْتَهَا كُنْتَ مُسْلِمًا طَائِعًا، وَإِنْ مَنَعْتَهَا عَاقَبَكَ اللَّهُ عَلَى مَنَعِ الزَّكَاةِ، فَهَلْ فَهَمْتَ؟

فالزكاةُ هي الصدقة الواجبة على الأغنياء، وأما الصدقة فتتطَبَّقُ على كُلِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَى النَّاسِ بِإِلَهِ، وَلَوْ قَلِيلًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَصَدَّقْ وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ، يَسْمَعُهَا مِنْهُ النَّاسُ، وَالِابْتِسَامَةُ تُقَابِلُ بِهَا مَنْ يَخَافُكَ أَوْ يَحْشَاكَ أَوْ يُؤْذِيكَ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ.

زكاةُ الفِطْرِ، هُنَا نَوْعٌ مِنَ الزَّكَاةِ، لَا يَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فَقَطْ، بَلْ يَجِبُ حَتَّى عَلَى الْفُقَرَاءِ، فَكُلُّ مُسْلِمٍ - كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا، ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى - تَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ، وَيَدْفَعُهَا الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتِهِ. وَمَقْدَارُهَا صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ، أَوْ تَمْرٌ، أَوْ زَيْبٌ، مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَتُسَمَّى صَدَقَةُ الْفِطْرِ زَكَاةَ الْأَبْدَانِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى عِدَدِ أَفْرَادِ الْعَائِلَةِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ سُنَّةٌ، صَحِيحٌ أَنَّهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَحِكْمَتُهَا التَّضَامُنُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَحَتَّى لَا يَحْتَاجُ أَحَدٌ يَوْمَ الْعِيدِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الشَّرُّورُ عَامًّا فِي مُجْتَمَعِهِمْ يَوْمَ الْعِيدِ.

فحكمةُ الزكاةِ مُطْلَقًا: تَضَامُنُ الْمُسْلِمِينَ فِي حَيَاتِهِمْ، فَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ لَا يَمْلِكُ قُوَّةَ يَوْمِهِ، سَقَطَتْ عَنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ.

1994 / 09 / 20 م

تَصَدَّقُ الْمَرْأَةُ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا

السؤال:

امرأة لا تعمل، زوجها يدفع لها نفودًا، إذا تصدقت من هذه النقود هل هو جائز؟
و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إذا كان هذا الزوج يدفع لها هذه النقود لِمَتَمْلِكها وتَصَرَّف فيها كما تُريد، فقد أصبحت هي مالِكتُها، ولها أن تتصرف فيها كما تُحب، ويُجوز لها أن تتبرَّع بها بالصدقة والهبة والهدية، ولها أجرٌ كامل في ذلك.

أما إذا كان يدفع لها النقود بِقَصْدِ النفقة على أهل الدار، ودَفَعَ المصاريف، فينبغي لها أن تستأذنه في التَّصَدُّق منها، ويكفي في ذلك الإذنُ العامُّ، وإذا تَصَدَّقَتْ فإنَّ لها أجرَ ما تَصَدَّقَتْ به، ولزوجها مثل ذلك مِنَ الأجر. فإذا ارتفعت قيمة الصدقة إلى مبلغ كبير، فلا تَتَصَدَّقْ حتى تستأذن زوجها، ويأذَنَ لها. وحتى في مالها الخاص بها بما هو مِلْكُ لها، إذا بَلَغَت الصدقةُ أكثرَ مِن ثُلُث ما تَمْلِك فلا تتصرف فيه بِتَقْوِيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ زوجها وموافقته. والله أعلم.

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

إخراج الزكاة والصدقة من مال الميت

السؤال:

ما حُكْمُ الشرع في إخراج الصدقة من مال الميت، وقد أصبح للورثة، ولم يَسْتَأْذِنهم في إخراجها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إذا مات الإنسان انتقل ماله إلى ورثته، وقبل قِسْمة التَّركة عليهم، تُخْرَجُ منه جميع الحقوق المُتَرْتِبة في ذِمَّة الميت، وما بَقِيَ - بعد طَرَحِ الحقوق - قُسِّمَ بينهم حسب قِسْمة الله ورسوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7].

وَمِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي تُخْرَجُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ الزَّكَاةُ، وَهِيَ صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ، فَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ، وَلَمَّا يُخْرِجُهَا، فَالْوَاجِبُ إِخْرَاجُهَا.

وَمِنَ الْحَقُوقِ أَيْضًا الْوَصِيَّةُ، إِنْ كَانَ قَدْ أَوْصَى حَسَبَ قَوَاعِدِ الشَّارِعِ: أَوْصَى لِغَيْرِ وَارِثٍ، وَأَوْصَى بِالثُّلُثِ فَمَا دُونَ، فَإِنْ أَوْصَى بِمَا يَتَجَاوَزُ الثُّلُثَ، فَالْوَرِثَةُ مُحَيَّرُونَ بَيْنَ إِمْضَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ وَبَيْنَ رَدِّهِ، فَمَا أَمْضَوْهُ مَضًى، وَمَا رَدُّوهُ رُدًّا، وَأَمَّا الثُّلُثُ فَمَا دُونَهُ، فَلَا خِيَارَ لَهُمْ فِيهِ، وَلَا حَقَّ لَهُمْ.

أَمَّا الْبَاقِي بَعْدَ إِخْرَاجِ جَمِيعِ الْحَقُوقِ، فَهُوَ مَالُ الْوَرِثَةِ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ مَمْنُوعٌ، إِلَّا بِرِضَائِهِمْ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَصَرُّفُ الْفُضُولِيِّ، وَتَصَرُّفُ الْفُضُولِيِّ يَصَحُّ إِنْ أَمْضَاهُ مَنْ تُطْفَلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَدَّهَ رُدًّا، فَمَنْ بَاعَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ، فَإِنَّ الْأَمْرَ يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِ الْمِلْكِ، فَإِنْ أَمْضَى الْبَيْعَ مَضًى، وَإِنْ رَدَّهَ رُدًّا، كَمَنْ زَوَّجَ امْرَأَةً وَلَيْسَ بِوَلِيِّهَا، فَلِوَلِيِّهَا أَنْ يُجِيزَ النِّكَاحَ وَيُمْضِيَهُ، وَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ.

فَهَذَا الْمُتَصَدِّقُ بِمَالِ الْوَرِثَةِ - وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ كُلُّ الْحَقُوقِ - يَرْجِعُ أَمْرُهُ إِلَى الْوَرِثَةِ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ أَمْضَى فَعَلَهُ مَضًى، وَمَنْ أَبَاهُ فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَهُ وَيُعَرِّمَهُ.

الصوم

تحديد مواقيت العبادات والعمل بالحساب القطعي

السؤال:

إنّ لجنة الإفتاء المركزية المُجتمعة مساء يوم الخميس 29 صفر 1392هـ الموافق 13 أبريل 1972م، استجابةً لإدارة الشؤون الدينية بوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، درّست - في جملة ما درست - مسألة الاعتماد على الحساب القطعي في تحديد مواقيت العبادات، ومنها الصيام.

وكان فيما استعرضته النصوص الشرعية، وتفسير العلماء والمجتهدين لها، ومذاهب العلماء قديماً وحديثاً.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إثبات أول شهر رمضان وأول شهر شوال:

أوجب الله صيام شهر رمضان، وأوجب إftar أول شوال، فقال سبحانه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185].

قال القرطبي: «فرَضَ الله صيام شهر رمضان أي مُدَّة هلاله، وبه سُمِّيَ الشهر، كما جاء في الحديث: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمُ الشَّهْرُ» أي الهلال، وقال الشاعر:

أَخْوَانٍ مِنْ نَجْدٍ عَلَى ثِقَةٍ وَالشَّهْرُ مِثْلُ قَلَامَةِ الظَّفَرِ

حَتَّى تَكَامَلَ فِي اسْتِدَارَتِهِ فِي أَرْبَع زَادَتْ عَلَى عَشْرِ⁽¹⁾
 قال ابن رشد: «الشهر العربي يكون تسعاً وعشرين، ويكون ثلاثين»⁽²⁾. وقد صَحَّ
 عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا
 - وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ - وَالشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا. يَعْنِي تَمَامَ ثَلَاثِينَ»⁽³⁾. وأشار
 ﷺ بِعَقْدِ الْإِبْهَامِ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ تِسْعَةٌ وَعَشْرِينَ يَوْمًا،

وقد أناط الشارعُ إثبات دخول شهر الصوم وانتهائه بِمَا يَسْهُلُ الْعِلْمُ بِهِ عَلَى الْبَدْوِ
 وَالْحَضَرِ، تيسيراً على الأمة، ودفعاً للحرص، فقال ﷺ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ،
 وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»⁽⁴⁾.

وقد أجمع الأولون من العلماء والمجتهدين على أَنَّ الْعُمْدَةَ فِي إِثْبَاتِ الشَّهْرِ - عند
 إمكان الرؤية، وانتفاء الموانع جميعها من سحب وغيم أو قتر (غبار) أو اعتراض
 جبل... الخ - هو الرؤية، فإن ثُبَّتْ بشروطها ثَبَّت، وإلاَّ أَكْمِلْتَ الْعِدَّةَ.

أَمَا إِنْ تَعَذَّرَتِ الرُّوْيَةُ بِغَيْمٍ أَوْ قَتَرٍ أَوْ أَيِّ سَبَبٍ، فَإِنْ نَصَّ الْحَدِيثُ بِأَمْرِنَا أَنْ «اقْدُرُوا
 لَهُ»، فَمَا مَعْنَى: اقْدُرُوا لَهُ؟

يُقَالُ فِي الْعَرَبِيَّةِ - كَمَا فِي اللِّسَانِ -: «قَدَّرْتُ لِأَمْرٍ كَذَا أَقْدِرُ لَهُ وَأَقْدُرُ قَدْرًا إِذَا نَظَرْتُ
 فِيهِ وَدَبَّرْتَهُ وَقَايَسْتَهُ... وَقَدَّرَ الْقَوْمُ أَمْرَهُمْ يَقْدِرُونَهُ: دَبَّرُوهُ... وَقَدَّرَ عَلَيْهِ الشَّيْءَ يَقْدِرُهُ

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 293.

(2) بداية المجتهد. ج 1/ ص 228.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، حديث (1913)، ومسلم
 في كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، حديث (1080) عن ابن عمر رضي الله
 عنهما، واللفظ لمسلم.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا، حديث (1906)،
 ومسلم في كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، حديث (1080)، ومالك في الموطأ
 (ج 1/ ص 286)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قَدَرًا وَقَدَرًا: ضَيِّقَهُ... فَظَنَّ أَنَّ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ؛ أَي لَنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهِ... فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ؛ أَي ضَيِّقَ... وَيُقَال: قَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدَرُهُ وَأَقْدِرُهُ قَدَرًا مِّنَ التَّقْدِيرِ. وَفِي الْحَدِيثِ فِي رُؤْيِيهِ الْهَلَالِ: "... فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ"، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: "فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاكْمِلُوا الْعِدَّةَ"؛ قَوْلُهُ: فَاقْدُرُوا لَهُ: أَي قَدِّرُوا لَهُ عَدَدَ الشَّهْرِ حَتَّى تُكْمِلُوهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا⁽¹⁾.

وَقَدْ أَخَذَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُجْتَهِدِينَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ: اكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ، فَإِنْ غَمِّي عَلَيْكُمْ فَاكْمِلُوا الْعِدَّةَ»⁽²⁾، وَفِي رَوَايَةٍ: «فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

وَعَلَّلَ ابْنُ رَشْدٍ تَأْوِيلَ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ مُجْمَلٌ، وَالثَّانِي مُفَسَّرٌ: «فَوَجَبَ أَنْ يُجْمَلَ الْمُجْمَلُ عَلَى الْمُفَسَّرِ. وَهِيَ طَرِيقَةٌ لَا خِلَافَ فِيهَا بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ لَيْسَ عَنْدهُمْ بَيْنَ الْمُجْمَلِ وَالْمُفَسَّرِ تَعَارُضٌ أَصْلًا»⁽³⁾.

وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى التَّضْيِيقِ: «[مَعْنَاهُ] ضَيِّقُوا لَهُ وَقَدِّرُوهُ تَحْتَ السَّحَابِ. وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يُجَوِّزُ صَوْمَ يَوْمِ لَيْلَةِ الْغَيْمِ عَنْ رَمَضَانَ»⁽⁴⁾. وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَمْرِو رَاوِي الْحَدِيثِ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يُصْبِحَ الْمَرْءُ صَائِمًا. وَفِيهِ بُعْدٌ فِي اللَّفْظِ⁽⁵⁾.

(1) ابن منظور. لسان العرب. ج 5/ص 76-78.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، حديث (1909)، ومسلم في كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، حديث (1081)، واللفظ لمسلم.

(3) بداية المجتهد، ج 1/ص 228.

(4) شرح النووي على مسلم، ج 7/ص 189، وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنْ شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(5) بداية المجتهد، ج 1/ص 228.

الرجوع إلى الحساب:

وذهب جماعة من السلف إلى أن معناه الرجوع إلى الحساب، قال ابن رشد: «رُوي عن بعض السلف أنه إذا أغمي الهلال، رجع إلى الحساب بِمَسِير القمر والشمس، وهو مذهب مُطَرِّف (بن عبد الله) بن الشَّخِير، وهو من كبار التابعين، وحكى ابن سُرَيْج⁽¹⁾ عن الشافعي أنه قال: «مَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ الاسْتِدْلَالُ بِالنُّجُومِ وَمَنَازِلِ الْقَمَرِ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ مِنْ جِهَةِ الاسْتِدْلَالِ أَنَّ الْهَلَالَ مَرَّتَيْنِ، وَقَدْ غَمَّ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الصَّوْمَ، وَيُجْزِئَهُ»⁽²⁾.

وحكى هذا المذهب النووي باختصار، فقال: «وقال ابن سُرَيْج وجماعة منهم مُطَرِّف بن عبد الله وابن قُتَيْبَةَ وآخَرُونَ، معناه: قَدَّرُوهُ بِحَسَابِ الْمَنَازِلِ»⁽³⁾.

وفَصَّلَ النُّقْلُ الْقُرْطُبِيُّ فقال: «وقد ذهب مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير وهو من كبار التابعين وابن قُتَيْبَةَ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ فَقَالَا: يُعَوَّلُ عَلَى الْحِسَابِ عِنْدَ الْغَيْمِ بِتَقْدِيرِ الْمَنَازِلِ وَاعْتِبَارِ حِسَابِهَا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، حَتَّى إِنْ كَانَ صَحْوًا لَرُؤْيَى، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ"؛ أَيِ اسْتَدِلُّوا عَلَيْهِ بِمَنَازِلِهِ، وَقَدَّرُوا إِتِمَامَ الشَّهْرِ بِحِسَابِهِ»⁽⁴⁾.

وَرُويَ عَنْ ابْنِ [سُرَيْج] - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي نِيلِ الْأَوْطَارِ بِنُّقْلِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ - التَّفَرُّقَ بَيْنَ ذَوِي الْعِلْمِ وَالْعَامَّةِ، وَنَصَّ كَلَامَهُ كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: «رُويَ عَنْ ابْنِ [سُرَيْج]⁽⁵⁾

(1) في الأصل: [شريح]. والصواب ما أثبتناه من بداية المجتهد.

(2) بداية المجتهد. ج 1/ ص 228.

(3) شرح النووي على مسلم. ج 7/ ص 189.

(4) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 293. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(5) في الأصل: [شريح]. وهو ما وَرَدَ أَيْضًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَفِي نِيلِ الْأَوْطَارِ لِلشُّوْكَانِيِّ، وَفِي الْعَارِضَةِ لِابْنِ

العَرَبِيِّ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي اشْتَهَرَ بِهَذَا الْقَوْلِ هُوَ ابْنُ سُرَيْجٍ (أَبُو الْعَبَّاسِ)

الشافعي. انظر: المسألة في: ابن عبد البر. الاستذكار. ج 3/ ص 278، النووي. المجموع شرح =

أنه فسّر قوله "فأقْدُرُوا لَهُ"؛ أي قَدَّرُوا له منازل القمر، فإنها تَدُلُّكم وتُبَيِّن لكم أنَّ الشهر تسعٌ وعشرون أو ثلاثون، قال: وهذا خطابٌ لِمَنْ خَصَّه اللهُ تعالى بهذا العلم؛ قال: وقوله: "فأكْمِلُوا العِدَّةَ"، خطابٌ العامة التي لا تُحَسِّن تقدير المنازل، وهذا نظيرُ النازلة تنزل بالعالم الذي أمر بالاجتهاد فيها وأن لا يُقَلِّد العلماء أشكال النازلة به حتى يَتَبَيَّن له الصواب كما بان لهم، وأمَّا العامة التي لا اجتهد لها فلها تقليدُ أهل العلم⁽¹⁾.

وقد رَدَّ ابن العربي - كما نقل الشوكاني - بأنه: «يَسْتَلْزِم اختلاف وجوب رمضان، فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر، وعلى آخرين بحساب العدد، وهذا بعيد عن النبلاء»⁽²⁾.

وقال الباجي في المنتقى: «ذَكَرَ الدَّأُوْدِي أنه قيل في معنى قوله: "فأقْدُرُوا لَهُ"؛ أي قَدَّرُوا المنازل، وهذا لا نَعْلَم أحداً قال به إلا بعض أصحاب الشافعي أنه يُعْتَبَر في ذلك بِقَوْلِ الْمُتَجَمِّين، والإجماعُ حُجَّةٌ عليه»⁽³⁾.

وقد تَصَدَّى جمهورُ العلماء مِنَ الأقدمين لِلرَّدِّ على القول بصوم يوم الشك، ولهم في ذلك أحاديث صحيحة. وَلِرَدِّ مذهب القائلين بالحساب والتنجيم نَقَلَ القرطبي في الأحكام والباجي في المنتقى روايةً عن مالك نَصَّها: «رَوَى ابن نافع عن مالك في الإمام لا يَصُوم لرؤية الهلال ولا يُفْطِر لرؤيته، وإنما يَصُوم ويُفْطِر على الحساب: إنه لا يُقْتَدَى به ولا يُتَّبَع»⁽⁴⁾.

=المهذَّب. ج 6/ ص 270، ص 279، ص 280، روضة الطالبين. ج 2/ ص 347، ابن حجر. فتح الباري. ج 4/ ص 122.

(1) ابن منظور. لسان العرب. ج 5/ ص 78.

(2) نيل الأوطار. ج 4/ ص 226، وانظر: ابن العربي. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي. ج 3/ ص 207-208، فتح الباري. ج 4/ ص 122.

(3) المنتقى شرح الموطأ. ج 2/ ص 38.

(4) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 293، المنتقى شرح الموطأ. ج 2/ ص 38.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم - نقلاً عن المازري -: "حَلَّ جمهورُ الفقهاء قوله ﷺ: «فَاقْدُرُوا لَهُ»، على أَنَّ المراد إكمالُ العِدَّةِ ثلاثينَ كما فَسَّرَه في حديث آخر، قالوا: ولا يَجُوزُ أن يكون المراد حسابُ الْمُتَجَمِّينَ؛ لأنَّ الناسَ لو كُلِّفُوا به ضاقَ عليهم، لأنه لا يَعْرِفُه إلا أفرادٌ، والشرعُ إنما يُعَرِّفُ الناسَ بِمَا يَعْرِفُه جَماهيرُهُم»⁽¹⁾.

ونُقِلَ عن ابن عبد البرِّ إنكارُ صِحَّةِ النقلِ عن مُطَرِّف، قال: «لا يَصِحُّ عن مُطَرِّف، وأما ابن قُتَيْبَةَ فليس هو مِمَّنْ يُعَرِّجُ عليه في مثل هذا»⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح الحديث المُتَّفَقِ عليه في (فتح الباري): «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ»، ما نَصَّه: "المراد هنا حسابُ النجومِ وتسييرها، ولم يكونوا يَعْرِفُونَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً (أي كالكتابة) إلا النَّزْرَ اليسيرَ، فَعَلَّقَ الحُكْمَ بالصوم وغيره بالرؤية لِزَفَعِ الحرجِ عنهم في معاناةِ حسابِ التسييرِ، واستمرَّ الحُكْمُ في الصوم ولو حَدَّثَ بَعْدَهُمْ مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ، بل ظاهِرُ السِّيَاقِ يُشْعِرُ بِتَنْقِيِ تعليقِ الحُكْمِ بالحساب أصلاً، وَيُوضِّحُه قوله ﷺ في الحديث: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، ولم يَقُلْ: فَسَلُّوا أَهْلَ الحِسابِ»⁽³⁾.

وهكذا نرى القُدماءَ مِنَ المُجْتَهِدِينَ وَشُرَّاحِ الحديثِ يَرُدُّونَ الاعتمادَ على الحِسابِ، وَيُبَالِغُ ابن حجر فيسْتَظْهِرُ مِنَ السِّيَاقِ نَفْيَ تَعَلُّقِ الحُكْمِ بالحِسابِ أصلاً. ولم يُسَلِّمْ له ذلك علامةُ العصرِ الشيخ رشيد رضا، فاستظهر مِنَ منطوقِ الحديث: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ»، أَنَّهُ لو وُجِدَ الحاسِبُونَ لَصَحَّ الرجوعُ إِلَيْهِمْ، فَقَوْلُهُ ﷺ بَيَانٌ لِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ، وَقَدْ جَاءَ مَبْعُوثًا لِإِخْرَاجِهَا مِنَ ظُلُمَاتِ الجَهِلِ ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي

(1) شرح النووي على مسلم. ج/7 ص189، وانظر: المازري. المُعْلَمُ بفوائد مسلم. ج/2 ص43.

(2) انظر: ابن عبد البرِّ. الاستذكار. ج/3 ص278، فتح الباري. ج/4 ص122، نيل الأوطار. ج/4 ص225.

(3) فتح الباري. ج/4 ص127.

ضَلَّ مُبِينٌ ﴿[الجمعة: 2]﴾⁽¹⁾.

لماذا لم يُبيحوا العمل بالحساب وهو قطعي؟

إنَّ الذين لم يُبيحوا العمل بالحساب علَّوه - كما قال الأستاذ رشيد في تفسير المنار⁽²⁾ - بأنه ظَنٌّ وتحمين لا يُفيد علماً ولا ظناً، وقد أصبح الحساب اليوم يُفيد العلم القطعي.

والحساب المقصود هنا والمُعْتَبَر شرعاً هو حساب البروج ومنازل القمر، أثبت شرعية ذلك القرآن بقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: 5]. قال البيضاوي: «يجريان بحسابٍ معلوم مُقدَّر في بروجها ومنازلها، وتتَّسَّق بذلك أمور الكائنات السفلية، وتختلف الفصول والأوقات، ويُعَلَّم السُّنُون والحساب»⁽³⁾.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِجَابِ﴾ [يونس: 5]. قال البيضاوي: «قَدَّر مَسِيرَ كُلِّ واحدٍ منهما منازل، أو قَدَّرَ ذا منازل، أو للقمر وحده، وتخصَّصه بالذكر لِسرعة سيره، ومُعَايَنَةِ منازلِه، وإنَّاطَةِ أَحكامِ الشرع به، ولذلك علَّله بقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِجَابِ﴾، حسابَ الأوقات مِنَ الأشهر والأيام»⁽⁴⁾.

وقال سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَحَوَّنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِجَابِ﴾ [الإسراء: 12].

فالقرآن صريحٌ في إثبات هذا النوع مِنَ الحساب وإفادته للعلم بِضَبْطِ السنين

(1) انظر. رشيد رضا. مجلة المنار. م 28/ ص 63.

(2) تفسير المنار. ج 2/ ص 151.

(3) البيضاوي. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ج 5/ ص 170.

(4) أنوار التنزيل. ج 3/ ص 105.

والشهور، داع المسلمين لتحصيل هذا العلم والانتفاع به. ولهذا قال بعض السلف من التابعين والعلماء في حديث: «فإن غمَّ عليكم فاقذروا له»، أي قَدَّروه بحساب المنازل، ونُسب هذا القول إلى الشافعي، وإلى بعض أصحابه.

يقول الشيخ رشيد رضا: «إذا وُجد الحاسبون عُمِلَ بقولهم؛ لأنه علمٌ يقيني قطعي، وإن لم يُوجدوا أكملت عِدَّة الشهر ثلاثين بِشْرطه»⁽¹⁾.

كيفية إثباته بالحساب؟

يقول الشيخ رشيد: «يُبيِّنون وقتَ ولادة الهلال - أي: مفارقتَه للشمس - في آخر الشهر بالساعات والدقائق، ومنه يُعَلَمُ إمكانُ رؤيته لمُعْتَدِلِي البصر أو عدم إمكانها، فإذا كان مِنَ الدَّقَّةِ بحيث لا يُرى، لا يُثَبِّتون الشهر [الشرعي] بولادته، وإذا كان بحيث يُرى قطعاً عند انتفاء المانع من غيم أو قَرَّ يُثَبِّتون الشهر، فهنا يقال: إنَّ الشهر قد ثَبِتَ برؤية الهلال حقيقة أو حُكْمًا، فلا يكون إثبات وجوب الصيام بقول الفلكيين الحاسبين، بل بوجود الهلال، وإنما [هُم] يُبيِّنون للناس متى يُرى»⁽²⁾.

الصومُ كالصلاة

لقد وَصَّح العلامة محمد رشيد رضا مسألة تحديد مواقيت العبادات بما لا مَزِيدَ عليه، في مقالٍ نشره في مجلة المنار (الجزء الأول - المجلد الثامن والعشرين)، ونَقَلَ خلاصةً منه في الجزء الثاني من تفسير المنار في خمس مسائل:

«المسألة الأولى: إنَّ إثبات أوّل شهر رمضان وأوّل شهر شوال هو كإثبات أوقات الصلوات الخمس، قد ناطَها الشارعُ كُلُّها بما يَسْهُلُ العِلْمُ به على البَدْوِ والحَضَرِ. وَغَرَضُ الشارعِ مِنْ ذلك العِلْمُ بهذه الأوقات لا التَّعَبُّدُ برؤية الهلال، ولا بِتَبَيُّنِ الخِيَطِ

(1) مجلة المنار. م 28/ص 63.

(2) مجلة المنار. م 28/ص 63، وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ، وأثَبَّنَاهُ مِنْ مجلة المنار.

الأبيض من الخيط الأسود من الفجر؛ أي: انفصال كلٍّ من الآخر برؤية ضوء الفجر المستطير من جهة المشرق، ولا التَّعَبُّدُ برؤية ظلِّ الزوال وقت الظهر، وصيرورة ظلِّ الشيء مثله وقت العصر، ولا برؤية غروب الشمس وغيبة الشفق لوقتي العشاءين. ففرض الشارع من مواقيت العبادة معرفتها، وما ذكره ﷺ من نَوَاطِئ إثبات الشهر برؤية الهلال أو إكمال العِدَّة بِشَرْطِهِ، قد علَّله بِكَوْنِ الأُمَّةِ في عهده كانت أُمَّيَّةً، ومن مقاصد بَعَثِهِ إخراجها من الأُمِّيَّةِ لا إبقاؤها فيها، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِنَ رُسُلًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: 2]، وفي معناه ما ذكره من دعوة إبراهيم ﷺ بذلك من سورة البقرة، ويُؤخذ منه أن لِعِلْمِ الكتابة والحكمة حُكْمًا غير حُكْمِ الأُمِّيَّةِ.

المسألة الثانية: إن من مقاصد الشارع اتفاق الأمة في عبادتها ما أمكن الاتفاق وسيلة ومقصدًا:

أ - فإمّا أن تتفق كلها أو أهل كلِّ قُطر منها على العمل بظواهر نصوص الشرع وعمل النبي ﷺ وأصحابه في الصدر الأوّل في مواقيت الصلاة والصيام والحج، من رؤية الفجر والظل والغروب والشفق والهلال عند الإمكان، وبالتقدير أو رؤية العلامات عند عدم الإمكان.

وفي هذه الحالة لا يجوز لِمُؤَدِّنِ الفجر أن يُؤدِّنَ إلّا إذا رأى ضوءه مُعْتَرِضًا في جهة المشرق، وهو يَخْتَلِفُ باختلاف الليالي... (ويختلف باختلاف حالي الصَّخْو والغَيْم).

ب - وإمّا أن تَعْمَلَ بالحساب والمراصد عند ثبوت إفادتها العلم القطعي بهذه المواقيت التي جرى عليها العمل في جميع بلاد الحضارة الإسلامية في الصلاة، (ولو) مع المحافظة على الاستهلال ورؤية الهلال في حال عدم المانع من رؤيته، للجمع بين ظاهر النَّصِّ والمراد منه، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أنّ الصلاة عماد الدين، فهي أفضل من الصوم وأعمّ، وفي غير حالة الصَّخْو وعدم المانع من رؤية الهلال يكون

إثبات الشهر بإكمال العِدَّة ثلاثين ظنًّا أو دون الظَّنِّ. ومن قواعد الشريعة المتَّفَق عليها أن العلم مُقَدَّم على الظَّنِّ، فلا يُعْمَل بالظَّنِّ مع إمكان العلم، فمن أمكنه رؤية الكعبة لا يجوز له أن يجتهد في التَّوجُّه إليها ويعمل بِظَنِّه الذي يُؤدِّيهِ إليه الاجتهاد.

المسألة الثالثة: إذا قيل: إنَّ إفادة الحساب للعلم القطعي بوجود الهلال وإمكان رؤيته خاصٌّ بالفلكي الحاسب، وقد اختلف العلماء في العلم به كما ذكرْتُم، ولا يكون علمهم حُجَّة على غيرهم، (قلنا): إنَّ الذين لم يُبيحوا العمل بالحساب قد علَّوه بأنه ظَنٌّ وتَحْمِين لا يُفيد علمًا ولا ظنًّا... والحسابُ المعروف في عصرنا هذا يُفيد العلم القطعي كما تقدَّم. ويمكن لأئمة المسلمين وأمرائهم الذين ثبت ذلك عندهم أن يُصدِّروا حُكْمًا بالعمل به، فيصير حُجَّةً على الجمهور، وهذا أصحُّ من الحُكْم بإثبات الشهر بإكمال عِدَّة شعبان ثلاثين يومًا مع عدم رؤية الهلال ليلة الثلاثين والسماء صَحْوٌ ليس فيها قَمَرٌ ولا سحب يَمْنَع الرؤية.

المسألة الرابعة: يُؤيِّدُ هذا الوجه الأخير القول الثالث للإمام أحمد فيما يجب العمل به إذا غَمَّ على الناس رؤية الهلال، وهو أن يرجعوا إلى رأي الإمام - أي السلطان وليَّ الأمر الشرعي - في الصوم والفطر.

المسألة الخامسة: إذا تَقَرَّر لدى أُولي الأمر العمل بالتَّقاويم الفلكية في مواقيت شهري الصيام والحج، كمواقيت الصلاة وصيام كلِّ يوم من الفجر إلى الليل، ائْتَمَنَ التَّفَرُّق والاختلاف بين المسلمين في كلِّ قطر أو في البلاد التي تَتَّفَق مَطالِعُها، وهذه لا ضَرَر في الاختلاف في صيامها، كما أنه لا ضَرَر في الاختلاف في صلواتها.

ثم خَتَم - رحمه الله - خلاصة بحثه بقوله:

«وَجُمْلَةُ القول أننا بين أمرين: إمَّا أن نَعْمَل بالرؤية في جميع مواقيت العبادات، أخذًا بظواهر النصوص وحُسابِها تَعْبِيدِيَّة، وحيثُذ يجب على كلِّ مُؤَدِّن ألاَّ يُؤَدِّن حتى يرى نور الفجر الصادق مُسْتَطِيرًا مُتَشَرًّا في الأفق، وحتى يرى الزوال والغروب.. الخ،

وإما أن نعمل بالحساب المقطوع به؛ لأنه أقرب إلى مقصد الشارع، وهو العلم القطعي بالمواقيت وعدم الاختلاف فيها.

وحينئذ يمكن وضع تقويم عام تبين فيه الأوقات التي يرى فيها هلال كل شهر في كل قطر عند عدم المانع من الرؤية وتوزع في العالم، فإذا زادوا عليها استهلال جماعة في كل مكان، فإن رأوه كان ذلك نوراً على نور. وأما هذا الاختلاف وترك النصوص في جميع المواقيت - عملاً بالحساب ما عدا مسألة الهلال - فلا وجه ولا دليل عليه، ولم يقل به إمام مجتهد، بل هو من قبيل ﴿أَفَتَوْمِنُون بَبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: 85] ⁽¹⁾.

وخلاصة الخلاصة من هذا البحث:

إن الحساب الفلكي أصبح اليوم يفيد العلم واليقين في هذا العصر، وأن صريح القرآن أثبت نوعه وإفادة العلم اليقيني بضبط السنين والشهور. فإن قيل بأن هذا العلم والقطع يحصل للحاسب الفلكي، وقد لا يحصل لغيره، فالجواب أن لأئمة المسلمين وأمرائهم أن يصدروا حكماً بالعمل به، فيصير حكمهم حجة على الجمهور، واستناد الحكم على هذا الحساب القطعي بثبوت دخول الشهر أولى من استناده على الحكم بثبوت دخول الشهر بشهادة عدلين، إذ لا تفيد إلا الظن.

وأن غرض الشارع من إثبات أوقات العبادات برؤية الهلال، وتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ومن الزوال والغروب... الخ، وإناطة ذلك بما يسهل على البدو والحضر، كل ذلك الغرض منه العلم بهذه الأوقات لا التبعّد، فقد كانت الأمة أمية يخرجها معرفة الحساب، فإذا تعلّمت وعرفته فلها أن تستعمله؛ لأن من أغراض الرسالة رفع الأمية عنها.

(1) تفسير المنار. ج2/ ص 149 - 151، مجلة المنار. م 28/ ص 63.

وَأَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّارِعِ اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ فِي عِبَادَتِهَا مَا أَمَكْنَ الْإِتِّفَاقُ وَسِيلَةً وَمَقْصِدًا، وَأَنَّهَا
إِمَّا أَنْ تَتَّفِقَ كُلُّهَا - أَوْ كُلُّ قُطْرٍ مِنْهَا - عَلَى الْعَمَلِ بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، وَعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ
وَأَصْحَابِهِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ، وَإِمَّا أَنْ تَعْمَلَ بِالحِسَابِ
وَالْمُرَاصِدِ عِنْدَ ثُبُوتِ إِفَادَتِهَا الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ بِهَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي جَرَى بِهَا الْعَمَلُ فِي بِلَادِ
الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ مَعَ الْحَافِظَةِ عَلَى الْإِسْتِهْلَالِ وَرُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي حَالِ
عَدَمِ الْمَانِعِ، جَمْعًا بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، بَلِ الصَّلَاةُ - كَمَا هُوَ
مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ - هِيَ عِمَادُ الدِّينِ، فَهِيَ أَعَمُّ وَأَفْضَلُ مِنَ الصُّومِ.

وَأَنَّهُ إِنْ تَقَرَّرَ اسْتِعْمَالُ الْحِسَابِ، يُمَكِّنُ وَضْعَ تَقْوِيمٍ تُبَيَّنُ فِيهِ الْأَوْقَاتُ الَّتِي يُرَى
فِيهَا هَلَالُ كُلِّ شَهْرٍ فِي كُلِّ قُطْرٍ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ.

مؤتمر علماء المسلمين بـإليزيا:

وَلَقَدْ أَيْدَ مُؤْتَمِرُ عِلْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُنْعَقِدُ بِإِلِيزِيَا مَبْدَأَ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ،
وَأَبَاحَ إِثْبَاتَ الشَّهْرِ بِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرُّؤْيَةِ، وَأَوْصَى بِإِقَامَةِ جِهَاتٍ خَاصَّةٍ تَتَأَلَّفُ مِنْ عِلْمَاءِ
الدِّينِ وَعِلْمَاءِ الْكُونِ الْمُخْتَصِّينَ، لِلْعَمَلِ عَلَى إِخْرَاجِ تَقْوِيمٍ قَمَرِيٍّ مُوَحَّدٍ.

وَمَعَ أَنَّ هَذَا الْمُوْتَمِرَ أَوْصَى أَنَّ بَدَايَةَ الشَّهْرِ تَتَقَرَّرُ بِرُؤْيَةِ الْعَيْنِ، وَأَنْ يَتَعَاضَدَ الْمُسْلِمُونَ
فِي تَعْمِيمِ رُؤْيَةِ ثَبُوتِ فِي أَيِّ قُطْرٍ إِسْلَامِيٍّ يَشْتَرِكُ مَعَ أَقْطَارٍ أُخْرَى فِي الْمَوَاقِعِ، فَإِنَّ
تَوْصِيَتَهُ بِإِبَاحَةِ اسْتِعْمَالِ الْحِسَابِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرُّؤْيَةِ تَرْجِيحٌ لِمَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِاعْتِمَادِ
الْحِسَابِ، يُؤَكِّدُهُ تَوْصِيَتُهُ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى إِخْرَاجِ تَقْوِيمٍ قَمَرِيٍّ إِسْلَامِيٍّ مُوَحَّدٍ.
فَاتَّفَقَ رَأْيُ هَؤُلَاءِ الْعِلْمَاءِ الْمُؤْتَمِرِينَ مَعَ الشَّقِّ الثَّانِي مِنْ تَرْدِيدِ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ رَشِيدٍ رَضَا.

التقويم القمري الإسلامي وعلاقته بالقمر الفلكي:

وَقَدْ اسْتَمَعَتِ لَجْنَةُ الْإِفْتَاءِ إِلَى الْبَيَانَاتِ الْقِيَمَةُ الْمُقَدَّمَةُ مِنْ مِثْلِ هَيْئَةِ الْمُرْصَدِ الْفَلَكَيِّ
بـ (أبي زُرَيْعَةَ)، ثُمَّ أَمْعَنَتِ النَّظَرَ فِي (دِرَاسَةِ حَوْلِ التَّقْوِيمِ الْقَمَرِيِّ الْإِسْلَامِيِّ وَعِلَاقَتِهِ
بِالْقَمَرِ الْفَلَكَيِّ)، حَرَّرَهَا السَّيِّدُ (غَزَلُونُ عَبْدِ الْكَرِيمِ) وَخَلَصَتْهَا:

«أنَّ الشهر القمري يُساوي 29.530588 يومًا، وأنَّ السنة القمرية تساوي 29.530588 يومًا × 12 شهرًا = 354.367056 يومًا.

وأنَّ الفلكيين المسلمين وجدوا أنَّ هذا الكسر يبلغ بعد مُضيِّ ثلاثين عامًا قمريًا: 11 يومًا تقريبًا، أي $0.367056 \times 30 = 11.01168$ يومًا، فاقترحوا أن تكون في كلِّ سنة إحدى عشرة كِيسَةً، أي ذات 355 يومًا، و 19 سنة بسيطة، أي ذات 354 يومًا.

وحدّدوا بدايةً للدورات الثلاثينية السَّنَة الأولى مِنَ الهجرة، وبدايةً لأوّل شهورها رؤيةً الهلال بمكة أو المدينة. والسنوات الكِيسَة في كلِّ دورة ثلاثينية هي كلُّ السنوات 2-5-7-10-13-16-18-21-24-26-29، والسنوات البسيطة هي ما عدا هذه السنوات.

ومنذ بداية التاريخ الهجري تَمَّت 46 دورة ثلاثينية، ونحن في الدورة الـ 47، وبالتدقيق في 12 منها، فسَنُنَّا هذه حسب التقويم الإسلامي القمري بسيطة، وستكون السنة المُقبِلَة - وهي 13 - سنةً كِيسَةً.

أما ما بقي من كسر قدره: 0.01168 من اليوم في كلِّ ثلاثين سنة، فسَيَتكوّن منه يوم كامل بعد مُضيِّ 2569 سنة هجرية، ويكفي لعلاجه إضافة سنة كِيسَة ثانية عشرة كلّها مَضَّت 85 دورة ثلاثينية تقريبًا.

وقد اقترح الفلكيون المسلمون لِوَضْع التقويم القمري الإسلامي أن يُقسّموا شهور السنة القمرية بالتساوي إلى قسمين، شهور ذات 30 يومًا، وشهور ذات 29 يومًا، بحيث تكون الشهور الفردية الرتبة ذات 30 يومًا، والشهور الزوجية الرتبة ذات 29 يومًا، هكذا:

12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
ذو الحِجَّة	ذو القعدة	توال	رمضان	شعبان	رجب	بهاذي الثانية	بهاذي الأولى	ربيع الثَّانِي	ربيع الأوّل	صفر	محرم
29	30	29	30	29	30	29	30	29	30	29	30

هذا في السنة البسيطة، ويكون شهر ذي الحجة ذا 30 يومًا في السنة الكبيسة و 29 في السنة البسيطة».

ولقد ارتاحت اللجنة إلى دقة هذا التقويم، وتبينت براعة علماء المسلمين الذين توصلوا إلى وضعه منذ قرون، وتوقفت عند قول صاحب الدراسة: «أما رؤية الهلال القمري فإنها تتوقف على الموقع الجغرافي الذي يحتله الملاحظ، وبالأخص موقعه العرضي».

إنّ هذا هو ما يهمّ رجال الدين أن يُبينه الفلكيون الحاسبون للأمة الإسلامية، بحيث يُدققون لها أنّ هذه الرؤية ممكنة في الأحوال العادية لذوي الأبصار العادية في أيّ قُطر من الأقطار الإسلامية، أو غير ممكنة، فحينما أمكنت الرؤية عادة - إن خلت من الموانع - يُمكن الإعلان فيها عن ثبوت الشهر بالحساب الفلكي - وهي الرؤية حكمًا كما أشار إليه العلامة محمد رشيد رضا - ويكون ثبوت الشهر بوجود الهلال، وقد أيده في ذلك مؤتمر علماء ماليزيا، أمّا إذا نَصُّوا على أنه يستحيل أن يُرى في أيّ قُطر، فلا يُثبت الشهر.

وأما العمل بالقاعدة التي اقترحها الفلكيون المسلمون لوضع التقويم القمري، والتي تقدّم بيائها، فلا يُمكن العمل بها دون قيد أو احتراز حسب الجدول السابق للشهور، فالذي تلاحظه أنّ التقويم يجعل شهر شعبان دائمًا ذا تسعة وعشرين يومًا، وشهر رمضان ذا ثلاثين يومًا، وهذا يُخالف نصّ الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَقَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ...»⁽¹⁾، وفي رواية عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً...»⁽²⁾. وقد تقدّم في صدر الكلام أنه ﷺ أخبرهم أنه قد يكون ذا ثلاثين، وقد يكون ذا تسعة وعشرين،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، حديث (1080).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، حديث (1907).

وهذا ما أجمع عليه المسلمون منذ عهد الرسول ﷺ، فقد كانوا يصومون تارة ثلاثين يوماً، وأخرى تسعة وعشرين يوماً، بل وَرَدَ أنهم كان أغلب صيامهم في عهد الرسول تسعة وعشرين يوماً⁽¹⁾.

فَنَسَخَ هذا بِجَعْلِ شعبان أبداً ذا تسعة وعشرين، وجَعَلَ رمضان أبداً ذا ثلاثين تشريعاً، وليس هذا إلا لله، ولعلَّ هذا ما جَعَلَ المسلمين يَزْهَدُونَ في هذا التقويم.

رأي اللجنة في العمل بالحساب:

فالذي تراه اللجنة أنَّ العمل بالحساب جائز ومباح؛ لأنَّ هذا الحساب الفلكي يُفيد العلم اليقيني، وأنَّ لأئمة المسلمين وأمرائهم - كما هو أحدُ أقوال الإمام أحمد، وكما أشار به الأستاذ محمد رشيد رضا - الذين ثَبَتَ ذلك عندهم أن يُصَدِّروا حُكماً بالعمل به، فيَصِيرُ حُجَّةً على الجمهور، وأنَّ التقويم الفلكي المرغوب فيه يجب أن يَشْتَمِلَ على مواقيت شهري الصيام والحج، كما يَشْتَمِلُ على مواقيت الصلاة، وأنَّ هذا التقويم تُبَيِّنُ فيه الأوقات التي يُرى فيها هلالُ كلِّ شهر في كلِّ قُطر عند عدم المانع مِنَ الرؤية. وبذلك تَبَيَّنَ في كلِّ رمضان وفي كلِّ شوال متى يُمكن رؤية هلاله، فنكون عالمين بابتداء الشهر ونهايته.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم، باب: الشهر يكون تسعاً وعشرين، حديث (2322)، والترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء أنَّ الشهر يكون تسعاً وعشرين، حديث (689)، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قَالَ: «لَمَّا صُمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْنَا مَعَهُ ثَلَاثِينَ». قال في تحفة الأحوذى (ج3/ص302): «الظاهر أنَّ حديث ابن مسعود حَسَنٌ». وعن عائشة رضي الله عنها أخرجه أحمد في مسنده، حديث (24518)، والدارقطني في سننه، حديث (2351)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج4/ص419). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج3/ص147): «رجال أحمد رجال الصحيح»، وقال الدارقطني: «هذا إسناد صحيح حسن»، وقال الحافظ في الفتح (ج4/ص123): «إسناده جيد».

الجمع بين الحساب الفلكي والنص الشرعي لإثبات رؤية الهلال

السؤال:

بمراجعة نص الوثيقة المحوّلة إلى السيد وزير الشؤون الدينية من مديرية الشؤون العامة، والمرسلة أصلاً إلى فخامة رئيس الجمهورية من المواطن (عبد السلام. م)، نقول في الجواب:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: في نظرنا أنّ ما جاء في هذه الرسالة لا ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار؛ لأنه في مجملته غير صحيح، ولا يتّسم بالتحقيق العلمي، وفيه من جهة أخرى اقتراح بالرجوع إلى ما كان عندنا في العهد الاستعماري، الذي كان فيه شعبنا محروماً من حرية التصرف في أمور دينه ودينه، وهاكُم البيان:

جاء في قوله: «يثبت صيامنا وإفطارنا الآن بأمر منجم حساب».

وهذا خبرٌ غير صحيح، والصحيح أنّ صيامنا وإفطارنا يثبت بطريق شرعي يعرفه أهل العلم. وبيان ذلك، أنّ قضية وضع تقويم للسنة القمرية وشهورها وأعيادها ومواسمها، كان محلّ اهتمام الدول الإسلامية بعد تخلصها من سيطرة الاستعمار، وقد اجتمع لذلك علماء المسلمين في مؤتمرات، منها مؤتمر في ماليزيا، وثاني في الكويت، وثالث في إسطنبول.

وكان هذا الأخير قد وقع سنة 1978، وحَضَره علماء الشريعة، وعلماء الحساب الفلكي الصحيح والمُرَاصِد، وكانوا من دول إسلامية بَلَغَ عددها نحو 22 دولة.

وفي هذا المؤتمر أَجْمَعُوا على وَضْع قواعد علمية شرعية، تَجْمَع بين الحساب الفلكي اليقيني العلمي الصحيح من جهة، وبين النَّصِّ الشرعي الثابت عن رسول الله ﷺ، الذي يَعْتَمِد الرؤية اليقينية للهلال، فإذا اجتمع الحساب العلمي والرؤية اليقينية، ثَبَت دخول الشهر القمري عن يقين، وإذا عَارَض ادَّعاء الرؤية العلم لم يَثْبُت.

على هذه القاعدة أَجَمَ المؤتمرون على وَضْع تقويم قمري دقيق، يَجْتَمِع لَوَضْعِهِ علماء عَشْرٍ من الدول الإسلامية في عاصمة من العواصم كُلِّ عام، ويُمَضُّون وثيقة تُبَيِّن بالأيام والساعات والدقائق والثواني ميلاد الهلال من كُلِّ شهر، ومتى وأين تَمُكِّن رؤيته بعد اقتران، وهذه الدول العشر هي: العربية السعودية، إندونيسيا، بنغلاديش، قطر، الكويت، العراق، تركيا، مصر، تونس، الجزائر.

وهي الدول التي يَتَوَفَّر فيها علماء الفلك والشريعة، أو المُرَاصِد الفلكية الدقيقة. ومنذ سنة 1979 حتى الآن، اجتمعوا خمس مرات، ثلاث مرات في تركيا (اسطنبول - أنقرة)، ومرة في تونس، وأخرى في الجزائر.

وفي كُلِّ مَرَّةٍ من هذه المَرَّات، يَصْدُر قرارهم بإجماع، لا يُخَالِف فيه أحدٌ، ويُمَضِّيه كُلُّ مندوب، وكلُّ دولة يُمَثِّلُها عالِمَان، أحدهما من علماء الفلك والحساب العلمي الصحيح، والآخر من علماء الشريعة المُحَقِّقين، وليس من بينهم مُنَجِّمٌ يَهْرَفُ بما لا يَعْرِف، وَيَرْجُمُ بالغيب.

الكيفية التي يَتِمُّ بها الجَزْمُ بدخول الشهر:

والقاعدة المُتَّفَق عليها في دخول الشهر القمري، أن يُثْبِت أهل الحساب الفلكي أن الهلال سيكون موجودًا في الأفق ليلة دخول الشهر، وأنه سَيَقْبَى في الأفق بعد مغيب الشمس مدَّة، ويمكن أن تَرَاهُ الأعين، فإذا ثَبَت هذا، فإنَّ مَنْ تَرَصَّدَهُ يَرَاهُ حَتْمًا، إن لم يَمْنَع

من رُؤْيَيْهِ مانع، وهذا ما يُحَقِّق قول النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»⁽¹⁾. فالمؤتمر قد اعتبر الحساب العلمي الدقيق، كما اعتبر النصَّ الشرعي من قول النبي ﷺ.

فإذا وُجِدَ الهلال في الأفق، وقال العلماء أنه يَغِيب قبل مَغِيبِ الشمس، أو يَغِيب معها، أو بَعْدَهَا بِمُدَّةٍ قَلِيلَةٍ بحيث لا تَرَاهُ الأَعْيُن، لا حَتَّجَابَهُ بِصُفْرَةِ الشمس، فالشهر لا يَثْبُت، ويَجِبُ إكمالُ العِدَّة. ولو كان علماء الفلك يُثَبِّتُونَهُ، فإنَّ علماء الشريعة يَرَفُضُونَهُ لقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ»، والرؤية غير ممكنة.

فهذه القاعدة المُتَقَّ عليها هي أساس إحدَث تقويم قمري مُوَحَّد، وبه وحده يَتَخَلَّص المسلمون من شِقَاقٍ واختلافٍ مُزِرٍ كُلِّ عامٍ، وقد أَجْمَعَ على اعتبار ذلك ما يَقْرُبُ من ثُلُثِ المسلمين (مجموع سكان الدول العشر، نحو 350 مليون نسمة).

إنَّ دين الإسلام دينُ العلم واليقين، ولا تَعَارُضُ بين قواعد العلم المُقَرَّرة، وبين أحكام الدين، والإسلام لا يُعَارِضُ عِلْمَ اليقين.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الحساب الفلكي اليوم هو مِنَ (التَّنْجِيمِ)، وَأَنَّ عِلْمَهُ (رَجْمٌ بِالْغَيْبِ)، فهو مُخْطِئٌ في عِلْمِهِ وتقديره، فالحساب الفلكي اليوم عِلْمٌ لا تَنْجِيم، وقد أشار اللهُ في قرآنِهِ إلى اعتبار الحساب هذا، في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: 5]، وفي قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [الإسراء: 12]، فعددُ السنين والشهور والساعات، مَرَجِعُهُ العِلْمُ بالحساب.

فَمَنْ رَاقَبَ الآيَتَيْنِ: آية الليل (وهي القمر) وآية النهار (وهي الشمس)، عِلْمَ عددِ السنين بشهورها وأيامها ولياليها، وعِلْمَ الحساب.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

فالقضية قضية علم ومعرفة، لا قضية تخمين ورجم بالغيب، وقضية حساب لا تنجيم، فالمنجم - كالكاهن - لا يقول بعلم، وإنما يرجم بالغيب فيكذب، وهو الذي أمر الشارع بتكذيبه؛ لأنه يسند الأشياء إلى غير أسبابها الحقيقية، وبهذا يقول ما لا يعلم.

وقد أثبت العلم الحديث الدقيق إعجاز القرآن في هذه الآية وفي غيرها، وقد بدأ الحساب العلمي الدقيق علماء المسلمين، ثم تابعه - من بعدهم - علماء الأمم الراقية، وتوصلوا به إلى قياس أبعاد النجوم والكواكب، وإلى تقدير المسافة بين الأرض وتابعها القمر، بالساعات والدقائق والثواني، ثم اتصلوا به، وأرسلوا نحوه الإنسان حتى نزل فوق سطحه، ورجع إلى الأرض بعد السير عليه، وجاء بمواد منه، وكل ذلك محسوب بالساعات والدقائق والثواني، من ابتداء صعوده إلى نهاية رجوعه، ما زاد شيئاً ولا نقص.

فهل يُعتبر هذا من (التنجيم)، يكفر بالله من يقول به؟ هل يُعتبر مثل حساب المنجم، وضارب خط الرمل، والكاهن؟

إن القول الصادر من صاحب الرسالة، بأننا صرنا الآن نصوم ونفطر بأمر المنجم، قول فاسد، يسأله الله عليه. والخطر فيه أنه يقدمه - كناصح - لرئيس الدولة، ويحاول أن يجره للخطأ - لو اتبع قوله -.

ثانياً: ثم إن قضية إثبات الشهر بالحساب - إذا لم تقع رؤية - موجودة منذ القديم، ومن القائلين بالحساب مطرف بن عبد الله بن الشخير، وهو من كبار علماء التابعين، وهو قول معروف في مذهب الشافعي رضي الله عنه، وموجود أيضاً في المذهب المالكي، نقله القرافي في فروقه، وقال: «إن في المذهب قولين»⁽¹⁾. وإذا قال العلماء في قضية ما (قولان)، فمعنى ذلك أنها متساويان، وقد يكون أحدهما أشهر من الآخر - وهو ما كثر قائلوه - وقد يكون الآخر أصح منه - وهو ما قوي دليله -.

(1) انظر: الفروق، ج 2/ ص 178 (الفرق الثاني والمائة).

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ أَخَذَ بِالحِسَابِ، وَرَجَّحَ الْعَمَلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ حِسَابٌ عِلْمِيٌّ صَحِيحٌ دَقِيقٌ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ مَغْرِبِنَا: الشَّيْخُ عَلَّالُ الْفَاسِي، زَعِيمُ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِتُونِسَ، وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ.

عَلَى أَنَّ مُؤْتَمَرَ اسْطَنْبُولِ - كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ - جَمَعَ بَيْنَ الْحِسَابِ وَاعْتِمَادِ الرُّؤْيَةِ، وَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى الْحِسَابِ وَحْدَهُ، كَمَا لَمْ يَتْرُكْ الْقَضِيَّةَ لِعَبَثِ الْعَابِثِينَ، الَّذِينَ يَشْهَدُونَ بِرُؤْيَةٍ مُسْتَحِيلَةٍ كَاذِبَةٍ.

ثَالِثًا: اسْتَشْهَدَ صَاحِبُ الرِّسَالَةِ بِقَوْلٍ فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ⁽¹⁾ وَشَرَحَهُ لِلْأَيِّ، يَرْفُضُ فِيهِ خَلِيلٌ إِثْبَاتَ الشَّهْرِ بِقَوْلِ الْمُتَنَجِّمِ، وَيَقُولُ الْأَيُّ - حَسْبَ نَقْلِهِ - «وَلَوْ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ، لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِتَكْذِيبِهِ... الخ».

وَنَقُولُ لَهُ: نَحْنُ مَعَكُمْ فِي تَكْذِيبِ الْمُتَنَجِّمِ، وَفِي تَكْذِيبِ الْكَاهِنِ، وَفِي تَكْذِيبِ ضَارِبِ خَطِّ الرَّمْلِ، وَفِي تَكْذِيبِ كُلِّ مُشْعُوذٍ دَجَالٍ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ رِجَالُ الْحِسَابِ الْعِلْمِيِّ الدَّقِيقِ الَّذِي لَا يَعْتَمِدُ عَلَى التَّخْمِينِ، بَلْ إِنَّمَا يَعْتَمِدُ عَلَى الْيَقِينِ، الَّذِي أَرْشَدَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَكدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: 12]، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا وَقَعَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ فِي جَوَازِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْحِسَابِ، عِنْدَمَا تَتَعَذَّرُ الرُّؤْيَةُ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ»، فَقَدْ عَمِلَ بِهِ مُؤْتَمَرُ اسْطَنْبُولِ، وَبَيَّنَّ كَيْفِيَّةَ تَحْقِيقِهِ، وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»⁽²⁾، وَمِنَ التَّفَاسِيرِ لِكَلِمَةِ: «فَأَقْدُرُوا لَهُ»، قَدَّرُوا لَهُ بِالْحِسَابِ⁽³⁾.

(1) انظر: مختصر خليل. ص 66، عند قول خليل: «يُثَبَّتُ رَمْضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَةِ عَدْلَيْنِ... لَا بِمُتَنَجِّمٍ».

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: هل يقال رمضان أو شهر رمضان، حديث (1900)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(3) انظر: فتح الباري، ج 4/ ص 122.

وأما استنتاجه إيجاب الإسلام طلب العلم، وأنه «جَعَلَ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُسْلِمَةٍ وَمُسْلِمٍ مَعْرِفَةَ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَالْفَقْهَ، لِنَعْلَمَ بِأَنْفُسِنَا - كُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا - مَا يَطْلُبُهُ مَوْلَانَا مِنَّا، وَلِنَعْلَمَ حَيَاتِنَا الْفِكْرِيَّةَ، وَلِنَلَّا يَقَعَ فِي مَجْتَمَعِنَا مَا وَقَعَ فِي الْأُمَمِ الْأُخْرَى، فَقَدْ ثَبَتَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّ رُؤَسَاءَ دِينِهِمْ غَيَّرُوهُ، لِيَسْتَغْلُوا الْأُمَّةَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَجْهَلُ مَا فِي التَّوْرَةِ، فَجَعَلَ دِينُنَا صِيَامَ الْفَرْدِ وَإِفْطَارَهُ مُتَوَقِّفَيْنِ عَلَى رُؤْيَيْهِ هُوَ لِلْهَلَالِ... الخ». فهذا كلام مُرْسَلٌ عَلَى عَوَاهِنِهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفَكَّرَ فِيهِ قَائِلُهُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَهُ، لَوْ كَانَ مُتَأَدِّبًا بِآدَابِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي يَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»⁽¹⁾.

فهل مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ يَقُولَ عَالِمٌ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ مَعْرِفَةَ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَالْفَقْهَ؟ إِنَّ طَلَبَ عِلْمِ الدِّينِ، وَالتَّقَفُّ فِيهِ، وَاجِبٌ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ، وَلَا يَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ رُؤْيَى الْهَلَالِ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَصُومُ وَلَا يُفْطِرُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهِ، بَلْ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِدُخُولِ الشَّهْرِ، وَجِبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ اتِّبَاعُهُ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ صِغَارُ الطَّلَبَةِ، فَضْلًا عَنِ الْعُلَمَاءِ.

يَظْهَرُ مِنْ اقْتِرَاحِهِ فِي آخِرِ رِسَالَتِهِ مَا نُنْزَهُهُ وَنُنْزِهِ كُلَّ مُوَاطِنٍ جَزَائِرِيٍّ عَنْهُ، وَهُوَ الْحَنِينُ إِلَى عَهْدِ بَغِيضِ كَرِيهِهِ، تَخَلَّصْنَا مِنْهُ بِمَلْيُونٍ وَنِصْفِ مَلْيُونٍ مِنَ الشَّهَدَاءِ، إِنَّهُ يَقُولُ - وَهُوَ يُخَاطِبُ الرَّئِيسَ، بَلْ يَأْمُرُهُ -: «فَلْتَرْجِعْ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْإِسْتِقْلَالِ، وَهُوَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَرْقُبُونَ الْهَلَالَ لَيْلَةَ رَمَضَانَ، أَوْ لَيْلَةَ الشَّكِّ».

سواءً كَانَ هَذَا (أَمْرًا) أَوْ (اقْتِرَاحًا)، فَإِنَّهُ مَشْبُوهٌ وَمَرْفُوضٌ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَنِينًا عَجَبِيًّا إِلَى عَهْدِ الْإِسْتِعْمَارِ الْبَغِيضِ، وَهُوَ عَهْدٌ كَانَ (الْكُفَّارُ) يَعْبَثُونَ فِيهِ بِدِينِنَا وَبِدُنْيَانَا، وَنَحْنُ لَا نَجْهَلُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بِنَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِالذَّاتِ، فَقَدْ كَانَتْ لَهُمْ (جَنَّةُ الْأَهْلَةِ) بِالْجَزَائِرِ، مُرْكَبَةٌ مِنْ كِبَارِ الْمُتَعَاوِنِينَ مَعَ الْإِسْتِعْمَارِ، وَلَا صِلَةَ لَهُمْ بِالشَّعْبِ وَلَا بِالدِّينِ،

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ، بَاب: حِفْظُ اللِّسَانِ، حَدِيثُ (6475)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تُجْتَمَع لوقتٍ قليلٍ آخر شهر شعبان، وآخر شهر رمضان، ثم تُبَادِر بإعلان الصلِّم أو الإفطار، ولا تُعْتَبَر ما يَقَع في بلدان المسلمين، كما أنها لا تَنْتَظِر أن يَتِمَّ الاتِّصال الكامل ببلدان الوطن، فإذا جاءها خبرٌ بعد الإعلان - ولو مِن قاضٍ رسميٍّ، فَضْلاً عن جماعة المسلمين - يُعْلِن عن رؤية الهلال في جهةٍ مِنَ الجهات، وبشهادةٍ بَيِّنَةٍ عادلة، أو بشهادةٍ مُسْتَفِيضة، فإنها لا تَسْمَع ولا تَعْمَل بها، كما أنها لا تَتَقَيَّد بِشُورته في الأقطار الإسلامية.

وإذا ظَنَّ أَحَدٌ أنَّ الشعبَ نَسِيَ ذلك، فإنه مُحْطَى، وإذا كان أَحَدُ الناسِ راضياً مُعْتَبِطاً بِما كان في عهد ما قبل الاستقلال مِنَ العَبَث، فالشعبُ المسلم المتألم لم يكن راضياً، وإذا حَنَّ أَحَدٌ إلى عهد ما قبل الاستقلال، فإنَّ الأُمَّة المسلمة الحُرَّة لا تُحِنُّ إليه، ولا تُؤَدِّه، ولا تُحِبُّ رجاله، وَمِنْ سُوءِ التقدير أن يُقَدِّم اقتراح بذلك إلى رئيس الدولة، الأمين العام للحزب الذي حَقَّق الاستقلال.

اعتادَ أَحَدُ كبارِ المُوظَّفين في العهد الاستعماري أن يُكَاتِبَ رئيس الدولة بِآرائه، مُدْعِماً لها بِما كان في عهد الاستعمار، وأُحِيلَ كتابُه ذات مرة إلى المجلس، فكان جوابُه ما تَقَدَّمَ. وحقيقةُ التَّشْكِيك في الصيام والإفطار أمرٌ مُدَبَّرٌ ضِدَّ اتِّحاد المسلمين، في شأنٍ دينيٍّ سياسيٍّ مُحْض، كما تَبَيَّنَ اليوم.

إنَّ دولتنا مسلمة، مُرتَبِطة بعالم الإسلام، وقد أَقَرَّتْ مُعْظَمَ دَوَلِهِ الاشتراك في مؤتمر إسطنبول، والمسلمون سائرون نحو اتِّحادٍ شامل، بعيدٍ عن الجمود والجحود، كما أُنْشِئت وزارةٌ كاملة للاهتمام بشؤون الدين، وَوَسَّدتِ الأَمْرَ إلى أهله، وهي يَقْظَةُ مُراقِبَةِ مُحاسِبَةٍ لِكُلِّ تَصَرُّفٍ، واللهُ مِن وراء الجميع مُحِيط. والسلامُ عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يناير 1985م

ثبوت شهر رمضان

السؤال:

رَعِمَ بعضهم أَنَّ الهلال ظهر كبيرًا يوم الاثنين، ولهذا لا يُمكن أن يكون ابن ليلة واحدة، وَعَلَّقَ آخرون تعاليق مُربِّية حينًا، وبريئة حينًا آخر، واتَّصل فتیان وفتیات بالشيخ أحمد حماني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وسألوهُ مُستنكرين: لماذا جَعَلْتُم الصيام يوم الاثنين؟ ولماذا لم تصوموا مع الذين صاموا يوم الأحد؟ ولتَبْصِرْهم وتَبْصِرْ غيرهم كَتَبَ يقول:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداة.
أولاً: قال القرطبي: «قد تَقَرَّرَ أن فَرَضَ الصوم مُسْتَحَقٌّ بالإسلام، والبلوغ، والعِلْمُ بالشَّهر»⁽¹⁾. فأما الإسلام فإنه مُستفادٌ مِنَ الذين خُوطِبوا به: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، وأما البلوغ فإنه مُستفادٌ مِنْ كَوْنِ الخطاب إِنَّمَا يُوجَّهُ إِلَى المُكَلَّفِينَ، فهم الذين (يُجِبُ) عليهم و(يُفَرِّضُ)، وأما العلم بالشَّهر فَمِنْ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]، أي شهر رمضان الذي يَثْبُتُ برؤية الهلال أو بكمال شعبان.

ودخوله إِمَّا أن يكون بِعِلْمٍ يَقِينٍ يَحْضُلُ مِنَ الرؤية المُسْتَفِيضة، التي يَسْتَحِيلُ عَلَى الرَّائِينَ أن يَتَوَاطَّأُوا عَلَى الكذب، فَمِثْلُ هذه الرؤية مِنَ المُحَصَّلَاتِ للعلم، وإِمَّا أن يكون العلم بدخوله مُسْنَدًا إِلَى كِمَالِ ما قَبْلَهُ، فإنه يَسْتَحِيلُ أن يَزِيدَ الشهر القمري عَلَى ثلاثين يومًا.

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 300.

وأما إن كان ثبوت الشهر مُستندًا إلى رؤية شهودٍ رأَوْه ليلة الشكِّ، ولم يَنْلُغ عددهم جَمْعًا [يَسْتَحِيلُ] ⁽¹⁾ تَوَاطَوْهُمْ على الكذب، فإنَّ هذا ظَنٌّ وليس بِعِلْمٍ، ومع ذلك فإنه يُعْمَلُ بالرؤية المُحَصَّلَة للظَّنِّ، فإنَّ الشارعَ يَعْتَبِرُ غَلَبَةَ الظَّنِّ في أحكامه، وقد أمر بإشهاد دَوَيِّ عَدْلٍ، وشهادتهما لا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، ولا تُفِيدُ العلمَ اليقينيَّ؛ لأنَّ حُصولَ العلم اليقينيَّ في كُلِّ حُكْمٍ أمرٌ مُتَعَدِّرٌ، والتكليفُ بِها لا يُطَاقُ غيرَ واقعٍ.

ثانيًا: إن حامت الشبهة حول شهادة العدلين، قُبِلَتْ شهادتهما في الصيام، ثم انتظر بهما آخر الشهر، فإن لم يَرِ الهلالُ كُذِّبَا.

فقد جاء في التَّبَصُّرَةِ أَنَّ الإمامَ مالِكًا سُئِلَ عن شهادة العدلين يَشْهَدَانِ أَنَّهُمَا رَأَيَا الهلالَ في المِضَرِّ الكبيرِ، ولم يَرَهُ غيرُهما، فقال: «هما شاهِدَا سُوءٍ، يُصَامُ لِرُؤْيَيْتِهما، وَيُنْتَظَرُ بهما آخِرُ الشهرِ، فإن رُئِيَ الهلالُ وَإِلَّا كُذِّبَا» ⁽²⁾.

ومعنى قول الإمام، أَنَّهُمَا مُتَّهَمَانِ لكونهما ادَّعَيَا شَيْئًا انْفَرَدَا بِهِ دون سَكَّانِ المِضَرِّ الكبيرِ، ولكن يُعْمَلُ بشهادتهما - لكونهما عَدْلَيْنِ - احتياطًا، فإذا أَكْمَلَ المسلمون صِيامَ ثلاثين يومًا، وَتَرَقَّبُوا الهلالَ فلم يَرَوْهُ، كَذَّبُوهُمَا في دَعْوَى الرؤية التي ادَّعَيَاها في أوَّلِ الشهرِ، واعتبروها لَغْوًا، وصاموا اليوم الواحد والثلاثين إتمامًا لشهر الصوم، وألغوا اليوم الأولَ المَصُومَ برؤيتهما.

واستنادًا إلى مثل هذا القول للإمام مالِك، قرَّر علماء المسلمين في مؤتمر (كوالامبور)، وفي الكويت، وإسطنبول، أَنَّ الرؤية يُعْتَمَدُ عليها في إثبات دخول كُلِّ شهرٍ، ما لم يُعَارِضْها العلم اليقينيُّ. ومن العلم اليقينيَّ أَنَّ يَنْبُتَ مِنْ قولِ الْمُخْتَصِّينَ أَنَّ الْقِرَانَ ما زالَ لم يَقْعِ، وإِنَّا يَقْعُ بعد مغيب الشمس، فكيف نُصَدِّقُ رؤيةَ شيءٍ لا وجودَ له؛ لأنَّه لم يُخْلَقْ حتى؟

(1) في النسخة المطبوعة: [لا يستحيل]. والصواب ما أثبتناه.

(2) ابن فرحون. تبصرة الحُكَّام. ج 2/ ص 124.

ثالثًا: المسلمون كلُّهم مُطالَبُونَ بِتَرْقُبِ الهلال ليلة الشكِّ، وكلُّ مَنْ رآه واجبٌ عليه - دينًا - أن يُبلِّغَ عن رؤيته، ثم يَتَقَدَّم للشهادة بالرؤية، إن كانت تتوفر فيه شروط الشهادة، فإن لم يكن من أهل الشهادة - أي يَمُنَّ لم تتوفر فيهم شروطها - دُعيَ غيره للرؤية، ليؤدِّي الشهادة على وجهها.

ومتى شَهِدَ اثنان من ذي العدل، وجَبَ قبول شهادتهما، وإعلانُ الصوم أو الإفطار، وإن شَهِدَ واحد فقط، فلا قبول ولا إعلان، ومَنْ لم تُقْبَل شهادته لانفراده أو عدم توفر الشروط فيه، وجب عليه أن يصوم هو نفسه، وليس عليه أن لا يصوم غيره هذا الصيام، وأمَّا في الإفطار - في شوال - فليس له أن يُفطِرَ برؤيته، بل لا يُفطِرُ إلَّا مع الجماعة؛ لانتهامه.

رابعًا: كثيرٌ من الناس ينامون ليلة الشكِّ، أو يغفلون عن التَّطَلُّع لرؤية الهلال، فإذا رَأَوْهُ في الليلة الثانية قالوا: هذا هلال كبير، لا يُمكن أن يكون ذا ليلة واحدة، وربَّما ملأوا الدنيا ضجيجًا وصخبًا، ونحن نقول لهم: يَرِعاكم الله ! أين كنتم ليلة الشكِّ؟ ألمْ تُدْعَوْا إلى تَرْقُبِ الهلال كغيركم؟ فَهَلَّا تَرَقَّبْتُمْ وصَبَرْتُمْ وشَهِدْتُمْ مع الشاهدين؟ فإن فَعَلْتُمْ، وحالَ بينكم وبين الرؤية حائل كالغيم، والغبار، وكالتأخير في الاقتران، فهذا هو الحُكْم، وهو إكمال شعبان أو رمضان ثلاثين يومًا بِنَصِّ الشارع.

وأما رؤية الهلال في نهار اليوم الثاني، فلا عِبْرَةَ به، ولا يَثْبُت به الحُكْم لما سَبَقَ، وإنما يُحْسَبُ لما بَعْدَهُ، وأما كِبَرُهُ أو صِغَرُهُ فلا عِبْرَةَ به، ولا حُجَّةَ فيه، هذا هو فَهْمُ الصحابةِ للقضية، والأئمةِ الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، رضي الله عنهم. قال القرطبي: «لا اعتبار برؤية هلال شوال يوم الثلاثين من رمضان نهارًا، بل هو لليلة التي تأتي، هذا هو الصحيح»⁽¹⁾. ومعنى قوله: أن المسلمين لو تَرَقَّبُوا هلال شوال ليلة الشكِّ، فلم يَرَهُ أحدٌ، وأَعْلَنُوا أن يَتِمُّوا رمضان ثلاثين يومًا، وفي أثناء اليوم الثاني رآه

(1) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 302.

نهارًا بعضهم، فهل لهم أن يُفطروا باعتباره يوم عيد؟ كلاً، ليس لهم ذلك، وإنما يكون ذلك الهلال لليوم الثاني. ثم روى القرطبي هذا المذهب عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وغيرهما، رضوان الله عنهم، وبه أخذ الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

قال القرطبي فيما رواه الدارقطني عن شقيق: «جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ بِخَائِفِينَ، قَالَ فِي كِتَابِهِ: إِنَّ الْأَهْلَةَ بَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَكَ نَهَارًا فَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ أَنَّهَا رَأْيَاهُ بِالْأَمْسِ».

ثم قال القرطبي: «قال أبو عمر (يعني ابن عبد البر): وَرُويَ عن علي بن أبي طالب مثله...، وهو قول ابن مسعود، وابن عمر، وأنس بن مالك، وبه قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وعمر بن الحسن، والليث والأوزاعي، وبه قال أحمد وإسحاق»⁽¹⁾.

وهكذا أجمع على هذا القول كبار علماء الصحابة، وكل الأئمة الأربعة، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه شيخ البخاري، وكان الليث في عصر مالك، ويُساميه في العلم.

وروى القرطبي قولاً آخر فحواه: إن رُئيَ قبل الزوال، اعتُبر لليوم السابق، وإن رُئيَ بعد الزوال، اعتُبر لليوم الآتي، ونُسبَ لعلي بن أبي طالب، ثم قال: «لا يصح في هذه المسألة شيء من جهة الإسناد عن علي».

ومن مستندات قول عمر رضي الله عنه، ما رُوي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَائِئًا صُبْحَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَرَأَى هَلَكَ شَوَالٍ نَهَارًا، فَلَمْ يُفْطِرْ حَتَّى أَمْسَى»، رواه الدارقطني، وبه كان يُفتي سعيد بن المسيب رضي الله عنه، يقول:

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 302-303.

«إِنْ رُئِيَ هَلَالٌ شِوَال بَعْدَ أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ إِلَى الْعَصْرِ أَوْ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَهُوَ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي نَحْيِيَّ»، ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ».

بعد هذه الأقوال عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين رضوان الله عنهم، وعن الأئمة المجتهدين، نقول للابن الذي اتصل بنا هاتفياً، وللفتاة التي تكلمت بعده: هذا ما ذهبنا إليه في موقفنا، دَعَوْنَا الشَّعْبَ لِتَرَقُّبِ الْهَلَالِ فِي سَائِرِ أَنْحَاءِ الْوَطَنِ، فَلَمْ يَأْتِنَا عَنْ أَحَدٍ خَبَرٌ بِالرُّوْيَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُرَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَلَّدْ، وَحَتَّى الْاِقْتِرَانُ مَا زَالَ لَمْ يَقْتَرِنْ، فَمُحَالٌّ أَنْ يُرَى قَبْلَ وَلادته، وَقَبْلَ حَصُولِ اقْتِرَانِهِ، فَأَعْلَنَّا وَجُوبَ إِمَامِ شَعْبَانِ، وَإِذَا كَانَ قَوْمٌ ادَّعَوْا رُؤْيَاهُ قَبْلَ أَنْ يُؤَلَّدَ، فَإِنَّ لَهُمْ رُؤْيَاهُمْ، وَلَنَا رُؤْيَانَا، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُهُمُ الْمَقَرَّرُ عِنْدَهُمْ: «لِكُلِّ قَوْمٍ رُؤْيَاهُمْ».

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ أَبْنَاؤُنَا، وَيَشَاغِبُوا قَوْمَهُمْ (لِمَاذَا لَا نَصُومُ بِصَوْمِهِمْ، وَنُفْطِرُ بِفِطْرِهِمْ؟)، فَإِنَّ دِينَنَا أَسْمَحٌ مِنْ أَنْ يُوجِبَ عَلَيْنَا التَّقْلِيدَ الْأَعْمَى فِيهَا قَامَتِ الْبَرَاهِينُ الْعِلْمِيَّةُ - الْمُنْقُولَةُ وَالْمَعْقُولَةُ - عَلَى فُسَادِهِ. وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالسَّرَائِرِ، وَإِلَيْهِ مَرْجِعُنَا جَمِيعًا.

1988 / 04 / 18 م

صوم بلد على رؤية الهلال في بلد آخر

السؤال:

وقعت فتنة كبيرة في أوساط المسلمين حول قضية الصوم، فبعضهم يصوم مع بعض الدول المجاورة، ويُفطر معها، مُخَالِفًا صِيَامَ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَأُظُنُّ أَنَّكُمْ أَذْرَى بِالشَّكْلِ.

نرجو إجابة دقيقة عن هذه الأسئلة:

1- إذا ثبتت رؤية الهلال في بلد، هل يجب الصيام أو الإفطار في باقي البلدان؟

2 - هل الحساب الفلكي يجوز العمل به في قضية الصيام والإفطار، والمقصود من هذا هو عبادة الله على علم؟

م. نور الدين (ميلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يثبت دخول الشهر القمري برؤية الهلال ليلة أوله، أو بتمام ثلاثين يوماً من الشهر قبله، فإذا رآه المسلمون مساء يوم التاسع والعشرين من الشهر، كانت هذه الرؤية علامة على أن هذا الشهر هو تسعة وعشرون يوماً فقط، وابتداءً من الغد الشهر الموالي له، وإن لم يرووه أكملوا هذا الشهر ثلاثين يوماً.

ثانياً: اختلف العلماء إذا رآه قوم في بلد، فشرعوا في العبادة برؤيتهم، هل يلزم غيرهم أن يتبعوهم في العمل برؤيتهم؟

ومذهب مالك، أن ذلك لازم لهم إذا اتفقت المطالع، مطالع الهلال، فإن اختلفت المطالع وبعُدت الديار، مثل بلادنا في المغرب عن بلد الأفغان، فلكل بلد رؤيته، ولا يلزم أتباعهم.

ومذهب الشافعية والحنابلة، أن لكل قوم مطلعهم، ولهم رؤيتهم، ولا يلزم غيرهم أن يصوم بصومهم، ويُفطر بفطرهم، ولو تقاربت الديار.

ثالثاً: ما يفعله بعض (المسلمين) في بلادنا من المبادرة بالصوم أو بالفطر، مُحالِفين إخوانهم، من باب الفتنة والشغب، لا من باب الاجتهاد؛ لأنّ موقفنا مبنيٌّ على قواعد سليمة، لا على مجرّد دَعْوَى، فإذا كانت الرؤية صحيحة، وليس مجرّد دَعْوَى، فإننا نعمل بها، ونَتَّفَق فيها مع غيرنا، وقد كُنَّا غَالِباً نَتَّفَق مع تونس، ونختلف مع المغرب، فالمغرب دائماً يتخلف عنا.

وأما إذا كانت هذه الرؤية التي أعلنوا عنها مستحيلة، لا يُمكن أن تقع، فإننا نَكْذِبُ مَنْ ادَّعَاهَا، ولا نُصَدِّقُهُ، ولسنا في هذه الحالة مُبْطِلِينَ للشرع؛ لأنَّ الشرع لا يعمل بالمستحيل، فكيف يُرَى الهلال في الأفق وهو غائب لا وجود له؟

في كثير من بلدان الشرق، يَكْتَفُونَ بِدَعْوَى رجل واحد، يقول أنه رأى الهلال، وإذا سألنا العلماء الْمُخْتَصِّينَ مِنْ أَهْلِ الْفَلَكَ وَالرَّصَدِ، قالوا لنا: مُحَالٌ أَنْ يُرَى الْهَلَالُ؛ لأنه يكون قد غاب قبل مغيب الشمس، أو غاب معها، وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ الشهر لا يَثْبُتُ مِنَ الْغَدِ، ولكن يَثْبُتُ فِي اللَّيْلَةِ الْقَادِمَةِ.

وفي السنة الماضية قُدِّمَتْ هذه الشهادة - وهي شهادة زور لا شك في ذلك - في إثبات رمضان 1402هـ، ثم إثبات شهر شوال 1402هـ، وكان حسابنا - والحمد لله - صحيحًا، وصيامنا وإفطارنا صحيحًا.

رابعًا: نحن لا نَعْتَمِدُ الْحِسَابَ الْفَلَكي وحده، وإنما نَرْبِطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، كقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»، رواه البخاري ومالك في الموطأ. نحن نَعْتَمِدُ الْحِسَابَ فِي مِيلَادِ الْهَلَالِ، ووجوده في الأفق، وطلوعه، وغروبه... الخ، ونَعْتَمِدُ عَلَى النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ فِي رُؤْيَيْهِ، فإذا كان - وَقْتَ تَرَصُّدِهِ - موجودًا في الأفق، بحيث تُمَكِّنُ رُؤْيَيْهِ لَوْلَا الْعَوَائِقُ، اعتبرناه موجودًا، وعَمَلْنَا بِهِ، ولو لم يُرَ.

أما إذا كان - وَقْتَ تَرَصُّدِهِ، وَمِنْ بَعْدِ مَغِيبِ الشَّمْسِ - لا يُوجَدُ فِي الْأَفْقِ، ولا يُمكن أن تراه العينُ الْمُجَرَّدَةُ، فإننا نَكْذِبُ مَنْ قَالَ: رَأَيْتُهُ، ولا نَعْمَلُ بِهِ، ونحن في ذلك في غاية الاحتياط. وقد شكَّ الإمام مالك في رؤية اثنين مِنَ الْعُدُولِ يَرَيَانِهِ وَحَدَهُمَا فِي الْمَضِرِّ الْكَبِيرِ، ولا يَرَاهُ غَيْرُهُمَا، وقال فيهما: «هما شاهدَا سُوءَ»⁽¹⁾.

فكيف لا نَشْكُ نحن في رؤية رجل أو رجلين، يزعمان أنها رَأْيَاهُ، ولم يَرَهُ عَشْرَاتِ

(1) انظر: ابن فرحون. نبصرة الحُكَّامِ فِي أَصُولِ الْأَقْضِيَةِ وَمَنَاجِجِ الْأَحْكَامِ. ج 2/ ص 124.

الملايين في أطراف الأرض، وخصوصًا إذا كدَّبهما العلم، وقال: لا يُمكن رؤيته، لعدم وجوده في الأفق.

خامسًا: إن الدولة الجزائرية تعتني غاية الاعتناء بقضايا الصوم، والإفطار، والحج، وسائر قضايا الدين، وقد تأسست لجنة على مستوى العالم الإسلامي، تجتمع مرة كل سنة، وتُقرّر لكل شهر قمري بدايةً ونهايةً، بناءً على وجود القمر في الأفق، وإمكان رؤيته.

ويُشارك في هذه اللجنة (10) دول إسلامية، هي: - إندونيسيا - بنغلاديش - قطر - الكويت - العراق - تركيا - مصر - تونس - الجزائر - السعودية.

وكُلُّهم يُوافقون على هذا الجدول ويُضنون عليه، ثم يقع الخلاف ! نحن لا نملك السيطرة على الناس، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿[هود: 118 - 119].

ولكن يِعِزُّ علينا الخلاف في أبناء وطننا، مُسَفِّهِينَ موقِفَ دولتنا، ولا نَعُذِرُ منهم مَنْ أثار الفتنة، وشكَّك في أحكامنا الشرعية الصحيحة، فإنه يَسْعَى لتحطيم (الجماعة)، والعودة إلى الفوضى.

إننا دولة مسلمة مستقلة، لا تعمل (تابعة)، ولا تخضع للهوى والتقليد الأعمى، لا في سياستها، ولا في اقتصادها، ولا في دينها، ومن ناحية الحكم الشرعي، ليس لأحد أن يُعلن للعموم عبادةً مثل رمضان إلا وليُّ الأمر. والله المستعان. والسلام عليكم.

فبراير 1983م

صيام مَنْ تناول مُسْكِرًا في الليل

السؤال:

في الندوة التي أقامتها إدارة التلّفة والإذاعة الجزائرية، بمشاركة جمهور المسلمين وعلماء جزائريين، كان فيما وَجّه مِنْ أسئلة الجمهور: حكمُ صيام مَنْ تناول مُسْكِرًا في الليل؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة. «إِنَّ الْمُسْلِمَ الْحَقَّ لَا يَتَنَاوَلُ الْمُسْكِرَ الْحَرَامَ فِي رَمَضَانَ، أَوْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَتَنَاوَلُونَ الْمُسْكِرَاتِ، وَيَرْتَكِبُونَ الْمُؤْبَقَاتِ، وَقَدْ كَانَتْ عَادَتُهُمْ مِنْذُ الْقَدِيمِ احْتِرَامُ شَهْرِ الصِّيَامِ، فَإِذَا أَقْبَلَ تَرَكُوا الْخَمْرَ، وَمِنْ مَشْهُورٍ قَوْلُ أَحَدِ أَعْمَتِهِمْ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِهِ الْخَمْرَ أَثْنَاءَ رَمَضَانَ -:

رَمَضَانُ وَلِيَّ، هَاتِيَا يَا سَاقِي مُشْتَاقَةً تَسْعَى إِلَى مُشْتَاقِي

فإذا وجدتم مَنْ تناولَ الخمرَ في ليلِ رمضان، أمكنَ لكم أن تستدلُّوا بِفِعْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصُومُ النَّهَارَ، وَإِنْ تَظَاهَرَ بِالصَّوْمِ.

وإن وُجد في المسلمين حقًّا مَنْ يصومُ نَهَارَهُ، ويتناولُ الخمرَ لَيْلَهُ، فالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ صَاحِبًا عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَالِكًا لِكَامِلِ قُوَاهِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ فَقْهًا، أَمَّا صِحَّتُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَقَبُولُهُ مِنْهُ، فَهَذَا عِلْمُهُ عِنْدَ رَبِّي؛ لِأَنَّهُ الْعَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ».

هذا هو مضمون الجواب، ويكاد يكون حَرْفِيًّا، وإدارةُ التلّفة تَمْلِكُ النَّصَّ، وبإمكانها إعاداته. وهذا واجبُ المُفْتِي، يُبَيِّنُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي الْفَتْوَى، وَلَيْسَ لَهُ أَيُّ حَقٍّ فِي أَنْ يُدْخِلَ

بشهوته مَنْ يشاء إلى الإسلام، أو يُخرج مَنْ يشاء، ويُبطل مِنَ العبادات ما استجمعت شروطها، وانتفت موانعُها، لأسباب خارجة عنها، ويقبل ما يشاء منها.

وَمَنْ تناوَلَ الخمرَ في رمضان ارتكب كبيرة، تُضاعفها حرمة الشهر، ولكن مَنْ تناوَلَهَا في غير رمضان لا يَقِلُّ عنه وَزَرًا، وقد قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزِينِي الزَّانِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الخمرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، رواه مسلم وغيره. فإذا حَكَمْنَا على شارب الخمر - وقد شربه في غير وقت العبادة - بِبُطْلَانِ الصيام، ولو كان في ابتدائه في تمام عقله، وَجِبَ أَنْ نَحْكُمَ على كُلِّ مُرْتَكِبٍ كبيرة بِبُطْلَانِ صيامه: الزاني، والسارق، وقائل الزور، والعامل به، والخائن، والمغتتاب... الخ.

وهؤلاء قد يفعلون ذلك حالة الصيام لا في غيره، وبذلك قال⁽¹⁾ بعض العلماء الناصحين المُتَشَدِّدين، ولكن ذلك يُؤَدِّي إلى عُسرٍ لا إلى يُسرٍ، وليس كذلك دين الإسلام، فإنَّ الله يقول إثر وجوب الصيام: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]. وقد جاء رجل إلى الرسول ﷺ يَضْرِبُ صدره، ويقول: «هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فلَمَّا سَأَلَهُ عَمَّا فَعَلَ، قال: «جَامَعْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ»، فلم يأمر النبي ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهِ، ولا إخراجِهِ مِنَ الإسلام، ولكنه أَمَرَهُ بالكفارة، فاعتذرَ بأنه ليس عنده ما يُكْفِّرُ به، فأمر الرسول بإحضار تمرٍ من بيت المال، فلَمَّا حَضَرَ أَمَرَهُ أَنْ يَذْهَبَ فَيُوزَّعَهُ على المحتاجين كفارةً، فقال الرجل: «وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَحْوَجُ مِنِّي»، فتبسَّم الرسول، وأذِنَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ⁽²⁾.

فهؤلاء الذين يتناولون المُسْكِرَاتِ، وَيُرْتَكِبُونَ المعاصي، قومٌ مَرْضَى، وعَلِينَا أَنْ

(1) أي قالوا يبطلان صيام مرتكب الكبائر المذكورة.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَلْيُكْفِّرْ، حديث (1936)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

نُعالِج مَرَضَهُمْ، لَا أَنْ نُنْفِرَهُمْ، إِذَا كَانُوا حَقًّا مُتَشَبِّهِينَ بِصِفَتِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَإِنَّمَا يَعْسُرُ
عِلَاجُ مَنْ أَعْلَنَ الْإِلْحَادَ، وَرَفَضَ الْفَرَائِضَ، وَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا مَوْضُوعَ السُّؤَالِ وَلَا
الْفَتْوَى.

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى بَيَانِ حَوْلِ الْفَتْوَى، فَقَدْ كَانَتِ الْحِصَّةُ مُرْتَجَلَةً، لَمْ تَسْمَحْ لِلْعُلَمَاءِ أَنْ
يَعْتَمِدُوا فِي فِتَاوِيهِمْ عَلَى غَيْرِ الذَّاكِرَةِ، وَتَعَذَّرَ تَدْعِيمُهَا بِنُصُوصٍ، وَحَيْثُ كَثُرَ اللَّغَطُ فِي
الْمَوْضُوعِ، فَإِنَّا نَعْقِبُ عَلَيْهَا بِمَا يَلِي:

مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصِّيَامِ وَوُجُوبِهِ - مِثْلُ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ - الْعَقْلُ، فَإِذَا غَابَ عَقْلُ
الْمُكَلَّفِ، زَالَ عَنْهُ التَّكْلِيفُ، وَإِنْ فَعَلَ الْعِبَادَةَ لَمْ تَكُنْ صَحِيحَةً فَقَهًا، يَقُولُ ابْنُ عَاشِرٍ:
«وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرَطِ الْعَقْلِ»⁽¹⁾.

غَيْرَ أَنَّ فَاقِدَ الْعَقْلِ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ عَقْلُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ وَقْتِ الْعِبَادَةِ قَدْ يُطْلَبُ مِنْهُ
قِضَاؤُهَا، وَقَدْ يُعْفَى مِنْ ذَلِكَ، فَالصَّلَاةُ لَا قِضَاءَ فِيهَا، مِثْلُ فَاقِدِ الْعَقْلِ فِيهَا، مِثْلُ
الْحَائِضِ لَا قِضَاءَ عَلَيْهَا.

أَمَّا الصِّيَامُ، فَفِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ: إِذَا أُنْ فَقِدَ الْعَقْلُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ
نَوْمٍ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ النَّائِمَ يَصِحُّ صَوْمُهُ، وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ نَامَ كُلَّ النَّهَارِ أَوْ جُلَّهْ،
وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ بِحَيْثُ لَوْ أَوْقَطَ لَا سْتَيْقَظَ، بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْمَجْنُونُ، فَقَدْ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ - إِذَا زَالَ عَنْهُ الْجُنُونُ - أَنْ يَقْضِيَ، قَالَ مَالِكٌ: «مَنْ
بَلَغَ وَهُوَ مَجْنُونٌ مُطَبَّقٌ، فَمَكَثَ سِنِينَ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَلْيَقْضِ صَوْمَ تِلْكَ السِّنِينَ، وَلَا يَقْضِ
الصَّلَاةَ [كَالْحَائِضِ]»⁽²⁾. وَمَنْ هُوَ عَاقِلٌ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْجُنُونُ، أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا، كَثُرَتْ

(1) ابن عاشر. المرشد المعين على الضروري من علوم الدين (متن ابن عاشر). ص 5.

(2) انظر: المدونة. ج 1/ ص 277. وما بين معقوفتين لم يوجد في المدونة، وإنما نقل الشيخ كلام المدونة من

شرح ميارة، وفيه هذه الزيادة.

سنوات إطباقه أو قَلَّتْ، ففيه ثلاثة أقوال⁽¹⁾: يَقْضِي مُطْلَقًا، لَا يَقْضِي مُطْلَقًا، يَقْضِي إِنْ قَلَّتْ وَلَا يَقْضِي إِنْ كَثُرَتْ.

وأما المَغْمَى عليه، فقد قال فيه العلماء: وأما الإغماء فإن كان أكثر ذلك النهار، فكالمجنون، وإن كان أقلَّ النهار، فإن كان أوَّلَه سَالِمًا، فكالنوم لا أثر لديه، وإن لم يَسَلَمْ أوَّلَه، أي عند طلوع الفجر، فقولان، المشهور القضاء، وهو مذهب المدونة، زاد ابن حبيب: ولا يُؤَمَّر بالكَفِّ عن الأكل بقيَّة النهار، وفي سماع أشهب: الإجزاء، نَظَرًا إلى القِلَّة، وإذا كان نصف النهار أو جُلَّه مع سلامة أوَّلَه، فمذهب المدونة الإجزاء في النِّصْف، وعدم الإجزاء في الجُلِّ. راجع الشرح الكبير لميَّارة، عند قول ابن عاشر: «والعقل في أوَّلَه شرط الوجوب وليَقْضَ فاقْضِهِ»⁽²⁾.

ومن المعلوم أن حُكْم الإغماء وحُكْم السُّكْرِ سواء؛ لأنها يَشْتَرِكَان في زوال العقل، وإذا كان الشيخ مَيَّارَةً لم يَذْكُر السُّكْر، فإنَّ الشيخ الدردير - شارح مختصر خليل - لم يُهِمَّله عند شرحه قول خليل في المختصر: «وإن جُنَّ ولو سِنِينَ كثيرة أو أُغْمِيَ يومًا أو جُلَّه أو أَقَلَّه ولم يَسَلَمْ أوَّلَه، فالقضاء، لا إِنْ سَلِمَ [ولو] نِصْفَه»⁽³⁾.

بعد أن ذَكَر الدردير حُكْم المَغْمَى عليه بالتفصيل في ذلك، قال بالحرف الواحد: «وَالسُّكْرُ كَالإِغْمَاءِ، وَظَاهِرُ النَّقْلِ وَلَوْ بِحَلَالٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزُول بِالإِيقَاطِ، فَلَا يَلْحَقُ بِالنَّوْمِ، خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَهُ بِالْحَرَامِ، وَجَعَلَ الْحَلَالَ كَالنَّوْمِ»⁽⁴⁾.

فكلام الدردير صريح في أن مَنْ سَكَّر بِحَرَامٍ، أُعْطِيَ حُكْم المَغْمَى عليه، وإن كان لَا يَتَأَتَّى فِيهِ طُرُوءُ السُّكْرِ نَهَارًا، بِخِلَافِ المَغْمَى عليه.

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 1/ ص 522.

(2) مَيَّارَةً. الذَّرْ الثَّمِين والمورد المَعِين على نَظْم ابن عاشر - ج 2/ ص 116 - 117.

(3) مختصر خليل. ص 68. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

(4) الشرح الكبير، ج 1/ ص 522.

إِنَّ مُرَوِّجِي هذه الافتراءات هُمْ قَاتِلُوهَا، وَيَتَحَمَّلُونَ وِزْرَهَا، وَلَنْ تَحْمِلَنِي
افتراءاتهم عَلَى التَّقْوِيلِ عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَلَا عَلَى الْجُبْنِ - تَحَلُّقًا لِكَائِنٍ مِّنْ كَانَ - أَنْ أَجْهَرَ
بِحُكْمِ الشَّرِيعَةِ، وَأَسْتَغْفِرَ اللَّهَ إِذَا ذَكَرْتُ أَنَّ الْأَيَّامَ بَرَهَنْتْ عَلَى أَنَّي أَمْلِكُ هذه
الشَّجَاعَةَ.

1967/12/07م

ملاحظة:

صَدَرَتْ هذه الفتوى فِي أَوَاخِرِ السَّنِينَ، وَذَلِكَ أَنَا رُشِّخْنَا لَجَوَابِ أَسْئَلَةٍ
شَفَاهِيَةٍ، تُدَاعٍ بِالتَّلْفِزَةِ، فَأَجَبْنَا عَنْ سُؤَالٍ يَقُولُ صَاحِبُهُ: مَا حُكْمُ تَنَاوُلِ مُسْكِرٍ مِّنَ
الْمُسْكِرَاتِ فِي رَمَضَانَ؟ فَأَجَبْنَا بِمَا يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ قَرَأَ يَسِيرًا مِنَ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَشَرَحَ
أَمْرَهُ (مِْيَارَةً) عَلَى ابْنِ عَاشِرٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ وَهُوَ سَكْرَانٌ، فَلَا صِيَامَ لَهُ فِي
ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ وَهُوَ صَاحٍ، فَعَلَيْهِ الصِّيَامُ، وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ.

وَبَعْدَ إِصْدَارِ هَذَا الْجَوَابِ، قَامَتْ فِتْنَةٌ كَبِيرَةٌ، فَعَجِبْتُ، وَرَاجَعْتُ كُتُبَ التَّفْسِيرِ،
وَأَمْهَاتِ الْفَقْهِ، فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ كَذَلِكَ.

وَحُطِّبَ بِالْإِنْكَارِ عَلَيَّ مِنْ فَوْقِ الْمَنَابِرِ رَسْمِيًّا، وَسَمِعْتُ إِمَامَ جَامِعِ أَبِي فَارَسٍ - وَهُوَ
عَالِمٌ مَشْهُورٌ، انْعَمَسَ فِي السِّيَاسَةِ - يَقُولُ: «إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ
يَوْمًا». وَهَذَا بَاطِلٌ، فَهَلْ هُوَ مُطَالَبٌ - إِذَا تَابَ - بِالْقَضَاءِ، أَمْ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؟

ثُمَّ أُذِيعَ دِفَاعٌ عَنِّي فَاتَرْتُ، لَمْ أَحْضُرْهُ، وَلَمْ أَدْعَ إِلَيْهِ، ثُمَّ عَلِمْتُ أَنَّهُ بَدَايَةُ لِحَارِبَةِ الدَّوْلَةِ
الْجَزَائِرِيَّةِ بِاسْمِ الدِّينِ. وَتَدَخَّلُ السِّيَاسَةُ الْمَعَارِضَةُ لِلْحُكْمِ، بِاسْمِ الدِّينِ، وَبَعْدَ عَشْرِينَ
سَنَةً مِنَ الصَّرَاعِ السَّرِّيِّ وَالْعَلْنِيِّ، تَمَكَّنْتُ مِنْ زَعَزَعَةِ الْحُكْمِ جَدِّيًا، وَلَوْلَا تَدَخُّلُ الْجَيْشِ
لَذَهَبَ بِالْحُكْمِ تَمَامًا إِثْرَ أَحْدَاثِ 05 أَكْطُوبَرِ 1988، وَنَحْنُ نَنْشُرُ بَيَانًا صَدَرَ مِنَّا إِثْرَ إِثَارَةِ
الضَّجَّةِ، وَنَطْلُبُ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَمَعَّنُوا فِيهِ، وَيَنْظُرُوا إِلَيْهِ نَظْرَةَ النِّقْدِ وَالتَّمَحِيصِ
الْعِلْمِيِّ، ثُمَّ يُصْدِرُوا الْحُكْمَ بِالْحَقِّ.

استعمال الحبوب لتأخير الحيض في رمضان

السؤال:

ما هو الحكم الشرعي في أكل المرأة الحبوب في رمضان لَمَنع الحيض، لكي لا تُفطِر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

إنها لم تصنع لنفسها خيراً؛ لأنها خالفت ما أَرادَه الله في المرأة، فقد خَلَقَها على أن يَأْتِيَهَا الحيض في زمن مخصوص، وأَكَلُها هذه الحبوب تُريد مَنَعَه مِنَ النزول، فإن أَكَلَتْ في النهار فإنها أَكَلَتْ وقتَ الصيام، فَأَفْطَرَتْ عمدًا، وعليها القضاء والكفارة، هذا إن تناوَلَتْها قبل نزول الدم.

وأما إن أَكَلَتْها بعد نزول الدم فلا شيء عليها؛ لأنها يَحْرُمُ عليها الصوم. وأما إن أَكَلَتْها في الليل فقد أساءت ولا شيء عليها، فإن نَزَلَ بها حيضٌ أَفْطَرَتْ، وإن لم ينزل حتى يوم العيد فلا شيء عليها.

07 ربيع الثاني 1415هـ / 13 سبتمبر 1994م

فتوى للجنود الموجودين في مواجهة العدو في رمضان

السؤال:

كُتِبَتْ هذه الفتوى جوابًا لسؤال وَرَدَ مِن بعض المسؤولين أيام الأزمة المعروفة.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

إن الدين الإسلامي يُوجب على الجند المسلم أن يتسلّحوا بكلّ أسلحة القوى المادية والمعنوية، وأن يستعدّوا للقاء العدو، ويُعدّوا لهم ما استطاعوا من قوّة، ويتأكّد ذلك أثناء وجودهم بالواجهة، واشتباكهم في القتال، أو قُرْبهم من اللقاء.

وقد صحّ في الحديث الذي رواه مسلم وغيره، عن أبي سعيد الخدري، أنهم ساروا إلى غزوة فتح مكة مع رسول الله ﷺ وهم صيام، قال أبو سعيد: «فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ"، فَكَانَتْ رُخْصَةً، فَمِنَّا مَنْ صَامَ، وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، ثُمَّ نَزَلْنَا مَنْزِلًا آخَرَ، فَقَالَ: "إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا"، وَكَانَتْ عَزْمَةً، فَأَفْطَرْنَا».

هذا الحديث دلّ على أن المسلمين لما كانوا مسافرين للقاء العدو، رُخِّصَ لهم في الإفطار، فلمّا قَرَبُوا مِنَ الْعَدُوِّ تَأَكَّدَتِ الرُّخْصَةُ، وَحَثَّهْمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِفْطَارِ؛ لِأَنَّ فِيهِ قُوَّةَ لَهُمْ، وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَابَعَ الصِّيَامَ، ثُمَّ لَمَّا أَصْبَحُوا عَلَى مَسَافَةٍ قَلِيلَةٍ، وَزَمَنٍ قَلِيلٍ مِنْ لِقَاءِ الْعَدُوِّ، عَزَمَ عَلَيْهِمْ، وَأَمَرَهُمْ أَمْرًا جَازِمًا بِالْإِفْطَارِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى لَهُمْ، وَلِأَنَّ الصِّيَامَ يَجْهَدُهُمْ، وَيُعْطِي لِلْعَدُوِّ الْفُرْصَةَ لِلتَّقَوُّقِ الْمَادِيِّ عَلَيْهِمْ.

ومن هذا الحديث استنتج العلماء المُحَقِّقُونَ أَنَّ الْجِهَادَ، وَلِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَالِاسْتِعْدَادَ لَهُ، يُبِيحُ الْفِطْرَ فِي رَمَضَانَ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ الْمُحَارِبُونَ فِي دِيَارِهِمْ، غَيْرَ مُسَافِرِينَ، وَبِهَذَا أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ بَن تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ جُنْدَ الْمُسْلِمِينَ بِدَمَشَقَ، الَّذِينَ كَانَ يُحَاصِرُهُمْ فِيهَا التَّتَارُ⁽¹⁾، وَبِهَذَا أَفْتَتِ جَمْعِيَّةُ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْجَزَائِرِيِّينَ لْجُنُودِ جَبْهَةِ التَّحْرِيرِ الْوَطْنِيِّ فِي أَوَائِلِ الثَّوْرَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ، الَّذِينَ كَانُوا مُنْتَشِرِينَ بِأَنْحَاءِ الْوَطْنِ، وَبِهَذَا أَيْضًا أَفْتَى عُلَمَاءُ مِصْرَ لِلْجُنُودِ الْمُقَاتِلِينَ عَلَى جَبْهَةِ الْقِتَالِ عَامَ 1393 هـ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ عَلَى كُلِّ مَنْ أَفْطَرَ قِضَاءُ عِدَّةِ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهَا.

(1) انظر: ابن قيم الجوزية. زاد المعاد في هدي خير العباد. ج 2/ ص 50.

وَمِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَالْفُقَهَاءِ الْعَارِفِينَ، نَسْتَخْلَصُ
أَنَّ هَؤُلَاءِ الْجُنُودَ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِفْطَارُ، وَقَدْ يَتَأَكَّدُ، وَقَدْ يَحْزُمُ، حَسَبَ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: الْجُنُودُ الْمُشْتَبِكُونَ مَعَ الْعَدُوِّ، أَوِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى وَشَكِّ الْإِشْتِبَاكِ بِهِ، أَوِ
الْمُتَرَبِّصُونَ لِذَلِكَ فِي مَوَاقِعِهِمُ الْأَمَامِيَّةِ، عَلَيْهِمْ أَنْ يُفْطِرُوا؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ أَقْوَى لَهُمْ، كَمَا هُوَ
نَصُّ الْحَدِيثِ، وَعَزْمَةُ النَّبِيِّ ﷺ. فَالْفِطْرُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ بِأَمْرِ رُؤَسَائِهِمُ الْمُدْرِكِينَ
لِلْمَصْلَحَةِ الْحَرْبِيَّةِ، وَمِثْلُهُمُ الْجَرْحِيُّ وَالْمَرْضَى مِنَ الْجُنُودِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ يُعَجِّلُ
بِشْفَائِهِمْ، وَعَوْدَتِهِمْ إِلَى أَدَاءِ وَاجِبَاتِهِمْ، وَالصَّوْمُ يُؤَخِّرُ بُرْأَهُمْ أَوْ يَتَسَبَّبُ فِي ضَرَرِهِمْ.

ثَانِيًا: الْجُنُودُ الْمُتَحَرِّكُونَ فِي الْوَاجِهَةِ مِنْ مَنَاطِقٍ إِلَى أُخْرَى، وَمِثْلُهُمُ الْجُنُودُ الْمُتَقِلُّونَ
إِلَى الْوَاجِهَةِ، وَلَوْ مِنْ مَسَافَةٍ خَلْفِيَّةٍ بَعِيدَةٍ، هَؤُلَاءِ يَتَأَكَّدُ عَلَيْهِمُ الْفِطْرُ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى لَهُمْ،
وَلَهُمْ سَبِيلَانِ لِإِبَاحَةِ الْفِطْرِ: السَّفَرُ، وَالِاسْتِعْدَادُ لِلِقَاءِ الْعَدُوِّ.

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ وَجُوبًا أَوْ جَوَازًا، يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْحَرْبِ وَالْعَوْدَةِ إِلَى
الْأَمْنِ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا مَرَّ عَلَى الْإِفْطَارِ عَامًّا كَامِلًا، فَعَلِيهِ - حِينَئِذٍ مَعَ الْقَضَاءِ -
إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

ثَالِثًا: الْجُنُودُ الْمَوْجُودُونَ خَلْفَ الْوَاجِهَةِ، قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا، وَهُمْ مُسْتَقِرُّونَ بِهَا،
وَوَسَائِلُ الرَّاحَةِ النَّسْبِيَّةِ مَتَوَفَّرَةٌ لَدَيْهِمْ، وَلَا يُنْتَظَرُ مِنْهُمْ لِقَاءُ قَرِيبٍ مَعَ الْعَدُوِّ، هَؤُلَاءِ لَا
يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا - إِلَّا مَنْ كَانَ مَرِيضًا - وَلَا يَجُوزُ لَصُبَّاطِهِمْ أَنْ يُجْبِرُوهُمْ عَلَى
الْإِفْطَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُضْعِفُ الرُّوحَ الْمَعْنَوِيَّةَ فِيهِمْ، وَيَجْعَلُهُمْ يُحْسِنُونَ بِوَخْزِ الضَّمِيرِ، وَأَنَّهُمْ
مُذْنِبُونَ أَمَامَ اللَّهِ، فَيَأْتِي إِرْغَامُهُمْ عَلَى الْإِفْطَارِ - التَّيَاسًا لِلْقُوَّةِ - بِعَكْسِ الْمَقْصُودِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ
أَنَّ الرُّوحَ الدِّينِيَّةَ فِي الْجُنُودِ خَيْرٌ ضَمَانٍ لِلْقُوَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِيهِمْ، وَلِلْقُوَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ تَأْثِيرٌ عَظِيمٌ فِي
تَيْلِ النَّصْرِ، ﴿وَلَيَنْصُرَنَّكَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: 40].

1976 / 08 / 30 م

قضاء رمضان للمجاهدين الذين أفطروا في الحرب

السؤال:

أثناء حرب التحرير من 1954 حتى 1962م، كان الجنود مأمورين من قادتهم بالإفطار في شهر رمضان، بفتوى من العلماء، فأطاعوهم وأفطروا.

فهل يجب القضاء على من عاش منهم إلى وقت الاستقلال، وكيف ذلك؟

ابن ربيعة (سعيدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: صيام شهر رمضان ركن من أركان الإسلام، لا يجوز التهاون به، ولما في الصيام من مشقة قد لا يطيقها الصائم، فإن الله رخص في إفطاره للمريض والمسافر، ثم أوجب على من أفطره قضاء عدة ما أفطر من أيام آخر.

والمسافر للجهاد أولى الناس بالأخذ بالترخصة، والإذن بالإفطار، وقد أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - للمجاهدين أن يفطروا إذا كانوا في مواجهة العدو، وإن لم يكونوا مسافرين، فقد كانوا في مدينة دمشق يواجهون جيش التتار المهاجم لها، أخذ ذلك من أمر النبي ﷺ لأصحابه بالإفطار في غزوة الفتح عام 8 للهجرة، إذ سافروا إليها في رمضان، فلما كانوا في الطريق أذن لهم في الإفطار، فمنهم من أفطر، ومنهم من صام، فلما كانوا على أبواب مكة، عزم عليهم، فقال: «إِنَّكُمْ مُصَبَّحُونَ عَدُوَّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا»⁽¹⁾، فكانت عزيمة، ولم يبق لهم إلا أن يفطروا، فدخلوها في 20

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل، حديث (1120)، عن أبي

سعيد الخدري رضي الله عنه.

رمضان، وأفطروا بِمَكَّةَ.

وأخذًا من قوله ﷺ: «وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ»، استنبط العلماء أن الجنود إذا كانوا في مواجهة العدو، جاز لهم أن يفطروا، إذا كان الصيام يؤمن قوتهم، ويُعرضهم لتفوق العدو عليهم. وهذا الذي دعانا لإصدار فتوى لجنود جيش التحرير، أن يفطروا في عام 1375هـ (1956م)، جوابًا عن سؤال ورد إلينا من الولاية الثانية بشمال قسنطينة، وقد انتهت الحرب بالنصر - والحمد لله - بعد سنين، فمن الشكر الله الوفاء بعهده، والقضاء لدينه.

ثانيًا: على كل من أفطر في شهر رمضان - غير العاجز لشيخوخة - أن يقضي عِدَّةَ ما أفطر من أيام أخرى، بنص القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 185]، وأولى الناس بالقضاء المجاهدون في سبيل الله، والجهاد عبادة عظيمة، ودرجة رفيعة، والصيام عبادة لا نظير لها، فليحمد الله من جمع بينهما، وليشكره على نعمه التي لا تحصى، ومنها أنه كتب له الجهاد، ومنحه النصر على العدو، وأعطاه الصِّحَّةَ والقدرة على أداء هذه العبادة.

ومن خيرة عباد الله، هؤلاء المجاهدون الذين جاهدوا في بلادنا أقوى وأعنى جُند المستعمرين، وانتصروا عليه، إذا صدقت نيَّتُهم، وطابت سريرَتُهم، ومن علامات ذلك أن يقضوا ما عليهم من الدَّين، فقد جاء في الحديث أن «دَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»⁽¹⁾، وأما من مات منهم قبل وَضْعِ السلاح، فلا شيء عليه؛ لأنه لم يُنَحَّ له وقتٌ للقضاء.

ثالثًا: أما كيفية القضاء، فإنه ليس على الصائم سَرْدُ الصيام تتابعًا، بل يقضيه بحسب جهده واستطاعته، يحسب ما عليه من عدد الأيام أو الشهور، ويشرع في

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: من مات وعليه صوم، حديث (1953)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الصيام، عازماً على قضاء دَيْنِهِ كُلِّهِ، وتكفيه نِيَّةٌ واحدة للمُتَّابِعِ مِنَ الأيام، فإذا أفطر بعد التَّابِعِ فليُجَدِّدِ النِّيَّةَ عندما يَسْتَأْنِفُ، وهكذا حتى يَنْتَهِيَ مِنْهُ.

ولما كان قد تأخَّرَ في القضاء حتى اليوم، فإنَّ عليه أن يُطْعِمَ مسكيناً عن كُلِّ يوم، إن شاء أَشْبَعَهُ، وإن شاء أعطاه مُدّاً مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَوَزَنُ الْمُدِّ نَحْوُ نِصْفِ كِلْغٍ مِنْ قَمْحٍ.

مارس 1982م

إفطار الطلبة المُقْبِلِينَ على أداء البكالوريا في رمضان

السؤال:

هل يُجُوزُ لِلطَّلَبَةِ الْمُقْبِلِينَ على أداء امتحان شهادة البكالوريا في شهر رمضان أن يُفْطِرُوا أثناء تأديتهم الامتحان أم لا؟

أ. ط (إمام)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: صيام شهر رمضان ركنٌ مِنَ الدِّينِ رَكِينٌ، لَا يُجُوزُ التَّهَافُوتُ بِهِ، وَلَا انْتِهَاكُ حُرْمَتِهِ، بَلْ يَجِبُ تَعْظِيمُهُ بِأَدَائِهِ واحترامه؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ وَحُرْمَاتِهِ، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: 32]، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: 30].

وَمَنْ اسْتَعَدَّ لِلصَّيَامِ، وَأَدَّاهُ اللَّهُ - إِيْمَانًا واحْتِسَابًا - عَلَى وَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ، لَمْ يَلْحَقْهُ ضَعْفٌ وَلَا وَهْنٌ مِنْهُ، بَلْ رَبَّاهُ زَادَهُ قُوَّةَ نَفْسِيَّةٍ، وَإِشْرَاقًا رُوحِيًّا، وَرَبَّاهُ تَسَبَّبَ لَهُ الْإِفْطَارُ

في الشعور بالذنب، والاضطراب النفسي، فيخفف في عمله.

ثانيًا: لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فمن كان له عذر يمنعه من الصوم أفطر، ومن ذلك الحائض والنفساء، فإنها تفتران ولا تصومان، ولو أفطرتا لما صحَّ منهما، وعذرهما بيّن واضح.

ومن ذلك المريض، فإنه يُرخص له في الإفطار إذا كان الصوم [لا يضره]⁽¹⁾، فإن كان الصوم يضره وجب عليه الإفطار، فلو تكلف الصوم حتى أصابه الضرر، فهو مأزور لا مأجور.

وفي حكم المريض: الحامل، والمريض، لمصلحة الجنين والرضيع، وكذلك الشيخ الكبير العاجز عن الصوم، فإنه يُفطر، ويُطعم عن كل يوم.

وكذلك المجاهد، يدنو من العدو، فإن الفطر أقوى له، ولو كان ببلده، والعدو يحاصره، أو يشتبك معه، فإنه يُفطر.

وهؤلاء إذا أفطروا في شهر رمضان، فإنه يجب عليهم القضاء إذا زال عنهم العذر، ما عدا الشيخ الكبير، فإن عذره باقٍ معه حتى الموت، ولهذا يُطعم مكان صومه.

ثالثًا: أما غير هؤلاء - المتقدم ذكرهم من المكلفين - فلا يجوز لهم الفطر في رمضان ابتداءً، بل يجب عليهم أن يبيتوا الصيام من الليل، ويصبحوا صائمين.

فإن طرأ عليهم عذر أثناء صيامهم، وأصبحوا عاجزين عن متابعة الصيام - والله أعلم بحالهم وبما في صدورهم - جاز لهم أن يفطروا، على أن يقضوا عدة ما أفطروه من أيام آخر.

وهؤلاء الطلبة حكمهم هو هذا، فليس لهم أن يفطروا ابتداءً، فليبيتوا الصيام من

(1) في النسخة المطبوعة: [يضره]. والصواب ما أثبتناه من الأصل المخطوط (على الآلة الرافعة).

الليل، وَلَيَتَوَجَّهوا إِلَى الامتحان وَهُمْ صائِمُونَ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ الْعُذْرُ، وَرَأَى أَنَّهُ عاجز عن مُتَابَعَةِ الصَّوْمِ - بعطش شديد، أو جوع مُرهِق، أو دُؤَارٍ، أو غير ذلك بِمَا يُعَدُّ مَرَضًا أو كالمريض - فَلْيُفْطِرْ.

رابعًا: هذا حُكْمٌ مَنْ أَدَّى الامتحان في بلده، فَإِنْ سافرَ مِنْ بلده إلى مدينة أخرى، يُؤَدِّي الامتحان فيها، فإنه يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، بِحُكْمِ السَّفرِ لَا بِحُكْمِ مُشاركتِهِ في الامتحان، وبعد نهاية رمضان يَقْضِي عِدَّةَ الْأَيَّامِ.

وقد اختلف العلماء في مقدار المسافة التي تُبَيِّحُ قَصْرَ الصَّلَاةِ وإفطار رمضان، منهم مَنْ جعلها 30 مِيلًا، ومنهم مَنْ جعلها 36 مِيلًا، ومنهم مَنْ جعلها 48 مِيلًا، وهو المعروف في كُتُبِ المَالِكِيَّةِ.

وفي هذا الاختلاف رحمة، وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْتَى بِالْأَقَلِّ في مثل هذه الحالة لِلطَّلَبَةِ والطالِبَاتِ، فَمَنْ سافرَ مِنْهُمْ لأداء الامتحان مسافة 50 كلم، - وهي مسافة 30 مِيلًا تقريبًا - فله أَنْ يُفْطِرَ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ السَّفرَ لِلامتحان طاعةٌ، وليس على المسافر حَرَجٌ.

خامسًا: أَمَّا مَنْ أَصْبَحَ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ مُفْطِرًا، فَقَدْ ائْتَهَكَ حُرْمَةُ الشَّهْرِ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْكَفَّارَةَ عِتْقٌ، أو إِطْعَامٌ، أو صِيَامٌ، فَالْعِتْقُ قد ذهب بانتهاء عهد العبيد - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَالْإِطْعَامُ يجب فيه إِطْعَامُ سِتِّينَ مُسْكِينًا مَدًّا لِكُلِّ مُسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَقَعَ الْفِطْرُ فِيهِ، وَالْمَدُّ يساوي - تقريبًا - نِصْفَ كَلْبٍ مِنْ وَزْنِ الْقَمْحِ. وَالصِّيَامُ يجب - في هذه الْكَفَّارَةِ - صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

وقد نَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ التَّكْفِيرَ بِالْإِطْعَامِ أَفْضَلُ، لِمَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةِ الْمَسَاكِينِ، وَفِي إِطْعَامِهِمْ كَفَّارَةٌ عَنِ الذَّنْبِ، وَأَجْرٌ عَنِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ عَصَى اللَّهَ ثُمَّ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا، فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ، إِنَّه - سُبْحَانَهُ - يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

22 شعبان 1405هـ / 12 ماي 1985م

أحكام المرضى في رمضان

السؤال:

مشكلتي هي مشكلة مرض (السُّكَّري)، كانت لي نية خالصة في الصيام في اليوم الأول، ولكنني لم أستطع القيام به، وأنا مريض بهذا الداء منذ عام 1970م، وأعيش به، ومازلتُ أعالجُ حتى الآن، والأطباء الذين يُعالجونني يقولون لي: لا يجب عليك الصيام.

وأسأل الله العزيز الحكيم الغفور الرحيم، أن يعفو عني، ويغفر لي، ويرحمني، وأتمنى أن تجدوا الوسيلة التي أسلكها في هذا الشهر العظيم، إني في انتظار جوابكم من فضلكم.

ق. ح (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: رُخِّصَ لِمَن كَانَ مَرِيضًا فِي الْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، عَلَى أَنْ يَقْضِيَ عِدَّةَ مَا أَفْطَرَ مِنْهُ، إِذَا انْتَهَى الشَّهْرُ، وَذَهَبَ الْمَرَضُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].

ثانياً: إِذَا كَانَ الْمَرَضُ - أَيُّ مَرَضٍ كَانَ - مُزْمِنًا، وَلَا يُرْجَى - عَادَةً - مِنْهُ بُرءٌ، وَلَا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ صِيَامٌ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يُفْطِرُ، وَيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرَهُ مَسْكِينًا، وَيَكْفِيهِ ذَلِكَ، وَلَا يَتَكَلَّفُ الصَّوْمَ الَّذِي يَضُرُّهُ، أَوْ يُسَبِّبُ لَهُ التَّلَفَ، فَإِنْ أَقْدَمَ عَلَى الصَّوْمِ وَأَصَابَهُ ضَرٌّ، فَقَدْ فَعَلَ حَرَامًا وَإِثْمًا.

ثالثاً: مَرَضُ (السُّكَّري) مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمُزْمِنَةِ، الْمُسْتَعْصِيَةِ عَلَى الْبُرءِ، وَعِلَاجُهُ

صَعِبَ عَسِيرٌ، يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرٍ وَعَزِيمَةٍ وَإِيمَانٍ وَحَزْمٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ صَاحِبُهُ طَوِيلًا وَيُعْمَرُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ - بِصِفَةِ إِجْمَالِيَّةِ - عُذْرٌ لِلْإِفْطَارِ، فَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ - كَيْفَمَا كَانَ حَالُهُ - فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، لِصِدْقِ وَصْفِ الْمَرِيضِ عَلَيْهِ، وَيَكْفِيهِ إِطْعَامُ مُسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ.

ثُمَّ إِنَّ حَالَتَهُ مُخْتَلِفَةً، فَقَدْ يَكُونُ مَرِيضُهُ مُسْتَطِيعًا الصِّيَامَ - وَلَوْ بِجُهِدٍ وَمَشَقَّةٍ - وَقَدْ يَشْتَدُّ فَيَتَعَذَّرُ عَلَى الْمَرِيضِ الصِّيَامِ، بَلْ يُعَرِّضُهُ لِلْهَلَاكِ الْمُحَقَّقِ أَوْ الْمُتَأَكَّدِ، كَمَا إِذَا كَانَ الْمَرِيضُ يُعَالَجُ بِحَقْنِ (الْأَنْسُولِينِ)، وَكَانَتْ مُدَّةُ الصِّيَامِ وَالْإِمْسَاكِ طَوِيلَةً، تَتَجَاوَزُ 15 سَاعَةً أَوْ 17 سَاعَةً (مِنَ السَّاعَةِ 3.45 صَبَاحًا إِلَى السَّاعَةِ 7.50 مَسَاءً)، فَهِيَ مُدَّةٌ كَافِيَةٌ لَانْخِفَاضِ كَمِيَةِ السَّكَّرِ فِي الدَّمِ إِلَى دَرَجَةِ الْإِغْمَاءِ، وَحُصُولِ الْإِغْمَاءِ بِسَبَبِ الانْخِفَاضِ قَلَّ أَنْ يَسْلَمَ الْمَرِيضُ مَعَهَا.

مِثْلُ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكُونُ الصُّومُ فِيهَا طَاعَةً، وَعَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابِيهَقِي عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي شَرَعَ لَنَا الْعَزِيمَةَ، وَهُوَ الَّذِي شَرَعَ لَنَا الرُّخْصَةَ، رَأْفَةً بِنَا وَرَحْمَةً.

لِهَذَا نَقُولُ لِلْسَّائِلِ، مَا دَامَ أَطْبَاؤُكَ حَذَرُوكَ مِنَ الصِّيَامِ، وَقَدْ جَرَّبَتْهُ بِنَفْسِكَ، فَلَمْ تَسْتَطِعْهُ، فَأَفْطِرْ وَأَطْعِمْ، وَإِطْعَامُكَ أَنْ تُعْطِيَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُسْكِينًا مِقْدَارَ مُدٍّ، بِحَيْثُ يَتَكَلَّفُ لَكَ كَامِلُ الشَّهْرِ (15 كِلْغَ)، وَإِنْ شِئْتَ دَفَعْتَ رَطْلَيْنِ خَبِيرًا لِمُسْكِينٍ وَاحِدٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنْ شِئْتَ أَشْبَعْتَهُ فُطُورًا وَسُحُورًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

السؤال:

أَنَا امْرَأَةٌ مَرِيضَةٌ مِنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ بَضِيقِ النَّفْسِ، وَخَاصَّةً فِي السَّنِينَ الْآخِرَةِ، اشْتَدَّ بِي الْمَرَضُ، وَحَاولْتُ أَنْ أَصُومَ رَمَضَانَ، وَأَصْبَحْتُ صَائِمَةً، لَكِنْ بَعْدَ مُنْتَصَفِ النَّهَارِ يَشْتَدُّ بِي الْعَطَشُ، وَضِيقُ النَّفْسِ، وَ(يَشِيخُ) رِيقِي، فَلَنْ أَتَحَمَّلَ، فَأَتَّخِذُ الدَّوَاءَ وَأَشْرَبُ، وَإِنِّي تَحْتَ الْعِلَاجِ مِنْذُ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ.

فافتوا لنا، جزاكم الله عنا كل خير.

ن. مبروكة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: إنما يجب الصيام في رمضان، وَيَتَحَتَّمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَوْ الْمُسْلِمَةِ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، الصَّحِيحِ غَيْرِ الْمَرِيضِ، الْحَاضِرِ غَيْرِ الْمَسَافِرِ، وَقَدْ وَجِبَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 183]، وبقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]، ويقول ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»⁽¹⁾.

ثانياً: المريض والمسافر يُجُوزُ لهما الفطر، ثم قضاء ما أفطر بعد نهاية الشهر، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].

فإذا كان المسلم - أثناء رمضان - مسافراً، رُخِّصَ له في الإفطار حتى يؤوب من سفره؛ لأنَّ الصيام في السفر يُرْهِقُهُ، وَيَعْسُرُ عَلَيْهِ، فإذا انتهى من سفره، وجب عليه أن يَقْضِيَ عِدَّةَ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهَا فِي رَمَضَانَ، بعد انتهاء الشهر، وكذلك إن كان مريضاً، أو نَزَلَ به المرض أثناء شهر الصيام، فله أن يُفْطِرَ ما دام مريضاً.

غير أن المريض قد يجب عليه الإفطار، ولا يُجُوزُ له الصيام، فإذا كان الصيام يَضُرُّهُ، وَيَتَسَبَّبُ لَهُ فِي الْهَلَاكِ، أَوْ فِي زِيَادَةِ الْمَرَضِ، أَوْ فِي تَأَخُّرِ الْبُرْءِ، ففي هذه الحالات يجب عليه أن يُفْطِرَ، وَيَحْرُمَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، أمَّا إِنْ كَانَ مَرَضُهُ خَفِيفًا فَلَا يُجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ، وَيَصِحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيذان، باب قول النبي ﷺ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، حديث (8)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ثالثاً: هذا المرض الذي جاء ذكره في السؤال، من الأمراض التي يَشُقُّ معها الصوم، فإذا كانت المريضة تُعْرِفُ مِنْ نَفْسِهَا مَا ذَكَرْتُهُ، فعليها أَنْ تُفْطِرَ، فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَقُولُ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، ولقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185].

ولها أَنْ تَسْأَلَ طَبِيبًا مُسْلِمًا ثِقَةً فِي دِينِهِ عَنْ مَرَضِهَا، وَهَلْ يُمَكِّنُ لَهَا أَنْ تَصُومَ مَعَهُ؟ فَإِنْ أَخْبَرَهَا بِأَنَّ الصَّوْمَ يَضُرُّهَا أَفْطَرَتْ مُطْمَئِنَّةً.

رابعاً: إِنْ أَفْطَرَتْ - وَكَانَ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَصُومَ بَعْدَ شِفَائِهَا - فعليها أَنْ تَقْضِيَ دَيْنَ الصَّيَامِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَرَضُهَا مُلَازِمًا لَهَا، وَلَا تَسْتَطِيعُ الْقَضَاءَ مِنْ بَعْدِ، فعليها أَنْ تُطْعِمَ مَسْكِينًا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرْتُهُ، وَذَلِكَ هُوَ نِصْفُ كَلْعٍ مِنَ الْقَمْحِ أَوْ دَقِيقِهِ، فَعَنْ شَهْرِ عَلَيْهَا أَنْ تَدْفَعَ 15 كَلْعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

17/05/1984م

السؤال:

إِنِّي مِنَ الْمَصَابِينِ بِمَرَضِ عُضَالٍ، هُوَ قُرْحَةُ الْمَعِدَةِ، أَصِبتُ بِهِ مِنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ، وَقَدْ أَلَحَّ عَلَيَّ الطَّبِيبُ بِأَنْ لَا أَصُومَ، وَلَكِنْ ضَمِيرِي لَمْ يَزَلْ لَذِكْ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ نَصَحَنِي ذَاتَ مَرَّةٍ، وَلَكِنْ لَمْ أَسْتَمِعْ إِلَى نَصِيحَتِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي أَدَّى بِي إِلَى دُخُولِ الْمُسْتَشْفَى، وَكُنْتُ أَوْشِكُ عَلَى الْغَيْبَةِ، وَفِي هَذِهِ السَّنَةِ أَجْبَرَنِي عَلَى الْإِفْطَارِ، فَمَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِيهِ؟ وَإِنْ أَنَا أَفْطَرْتُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيَّ؟ أَرْجُو مِنْ سَيَادَتِكُمْ التَّوْضِيحَ وَالشَّرْحَ الْكَافِيَ. جَزَاكُمُ اللَّهُ عَنَّا خَيْرًا.

ط. أحمد (تيزي وزو)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا كان المرض قد بَلَغَ بكم إلى هذه الدرجة، وأنذركم الطبيب الثَّقةُ الخبير أن الصيام يَضُرُّكم، باحتمال الهلاك، أو زيادة المرض، أو تأخُر بُرئِهِ، أو عَرَفْتُمْ ذلك بالتجربة كما ذَكَّرْتُمْ، فإنَّ الواجبَ عليكم الإفطار، ثم قضاء ذلك عند الشفاء من المرض، وفي مثل هذه الحال يقول القرطبي: «للمريض حالتان: إحداهما: ألا يُطيق الصوم بحالٍ، فعليه الفطر واجباً، الثانية: أن يَقْدِرَ على الصوم بَضَرٍ وَمَشَقَّةٍ، فهذا يُسْتَحَبُّ له الفطر، ولا يصوم إلا جاهل»⁽¹⁾.

ثانياً: إذا كان المرض عُضالاً، مَيُؤَسّاً مِنْ شَفَائِهِ (يَسْتَمِرُّ مع صاحبه إلى وفاته)، فلا يجب عليه القضاء، وعليه أن يُطْعِمَ كُلَّ يوم مسكيناً، يُشْبِعُهُ، أو يَدْفَعْ لَهُ مُدّاً مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ (نصف كَلْعٍ مِنْ دَقِيقِ الْقَمْحِ؛ لَأَنَّهُ الْغَالِبُ).

ثالثاً: أنصح لكم أن تَسْتَشِيرُوا طَبِيباً مُخْتَصَّصاً حَازِقاً، لِيُعَالِجَكُم بِمَا يَرَاهُ، بعملية جراحية أو غيرها، وَيُرِيحَكُم مِنْ أَوْصَابِ هَذَا الْمَرَضِ، الَّذِي يُسَبِّبُ لَكُمْ الْحَرَجَ فِي حَيَاتِكُمُ الْمَادِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ.

يوليو 1981م

السؤال:

إني مريض، قضيتُ مدَّةً طويلةً في المستشفى، مَرَضِي هُوَ أَنَّ لَدَيَّ رِئَةً وَاحِدَةً أَعِيشُ بِهَا، وَالثَّانِيَّةُ مَرِيضَةٌ لَا يُرْجَى شَفَاؤُهَا، وَكُلُّ الْأَطْبَاءِ قَالُوا لِي: لَا تَصُومَ. وَعِنْدَمَا جَرَّبْتُ الصَّيَامَ سَنَةَ 1964 لَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهِ، وَمَا زِلْتُ أَعَالِجُ، وَعِنْدَمَا أَحْسَسْتُ بِالشِّفَاءِ، وَجَدْتُ نَفْسِي أَعِيشُ بِرِئَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ فَإِنَّهَا مَاتَتْ، وَأَصْبَحْتُ غَيْرَ صَالِحَةٍ، وَإِلَى حَدِّ الْآنَ أَنَا فِي عِلَاجٍ، وَلَكِنْ بَدُونِ فَائِدَةٍ، وَمِنْ سَنَةِ 1964 - تَقْرِيْباً - صُمْتُ خَمْسَ سَنَاتٍ.

وعلى هذا أسألكم عن رأي الدين، فما هو الحل؟

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 276.

- هل يجب عليّ الصيام أم لا؟
- هل يجب عليّ إطعام مساكين؟
- هل يجب عليّ قضاء كلِّ السنين التي أفطرت فيها؟

العيد. س (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: مثل هذا السؤال قد أفتى فيه القرآن الكريم، في آية فرض الصيام: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]. والمرض - خفيف أو ثقيل - يُجيز للصائم الفطر، غير أنه إذا كان يَشُقُّ وَيُسَبِّبُ الموت، أو زيادة المرض للصائم، يَتَعَيَّنُّ عليه الفطر، ويَحْرُمُ معه الصيام، وأما إذا كان يَسْتَطِيعُ الصيام دون زيادة المرض وتأخر بُرئه، فإنه يَجُوزُ الصيام، وَيَجُوزُ الإفطار، والصيام معه أحسن عند المالكية، والإفطار مُتَعَيَّنٌّ عند الظاهرية.

ثانياً: كلُّ إنسان مُفْتِي نفسه وطبييها، وهو يَعْرِفُ مرضه عندما يَمْرُضُ، وشفاءه حينما يُشْفَى، ولا حيلة مع الله، الذي يَعْلَمُ خائنة الأعين وما تُخْفِي الصدور، والمُفْتِي لا يُجَلِّلُ حراماً، ولا يُجَرِّمُ حلالاً، وإنما يُبَيِّنُ الحُكْمَ الشرعي فقط، لا رَأْيَ الشرع - كما قُلْتَ - فإن الرأْيَ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ، أما حُكْمُ الله فإنه صوابٌ دائماً وأبداً.

وحُكْمُ الشرع - كما عَلِمْتَ - أنَّ المريض - مُطْلَقاً - يَجُوزُ له الإفطار في شهر رمضان، ولا يُكَلِّفُ الله نفساً إلا وُسْعَهَا، فإن أَضَرَّ به الصوم، أو تَسَبَّبَ في هلاكه، أو أَخَّرَ بُرْأه، حَرَّمَ عليه الصوم، وتأكد الإفطار بهذا الحُكْمِ.

ثالثاً: أما قولك أنك تَمَلِكُ رئةً واحدة، وأن رِئَتَكَ الأخرى ماتت (رحمها الله)، فكلامٌ زائد، فلو مات جزء من الإنسان لَلْفَطَةُ الجسم، أو تَسَبَّبَ له في هلاك الجسم كُلُّهُ

أو مُعْظَمِهِ. وقولك: أصبحت غير صالحة، الصوابُ أن تقول: أصبحت لا تُؤدِّي وظيفتها، فهي عاطلة عن عملها.

وظَنِّي أَنَّ هذا الدَّاءَ - داء الدَّرَن - قد اكتُشِفَ دواؤه، وأصبح ليس بِمُشْكِل، فإنَّ دواء (المستروبتمين) يَقْضِي على جرثومته (جرثومة كوخ)، وَيُرِيح منه تَمَامًا، حتى جُثَّتْ أنت اليوم، وَرَجَعْتَ بي إلى ذكريات سنة 45 - 46، حيث كان هذا الجرثوم كابوس المريض، به يَسِير نحو القبر حَيثِيًّا. إِنَّ رُوح اليأس الذي يَسُود على رسالتك غير حميد، فمَرَض الدَّرَن أو السَّل الرُّثْوِي أصبح هَيِّنًا، سهلاً أَمْرُهُ، فلا تَيَأس مِن رُوح الله.

رابعًا: ما دام المرض معك، فأطعم من كلِّ يوم مسكينًا، والَّذين يُسر، وقد قال الله في آيات الصيام: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، فإن قَدَرْتَ على الصيام وما زال بك المرض، فإنه يَجُوز لك الصيام والإفطار، أما إن شَفِيتَ تَمَامًا مِنَ المرض، وأنت مُقِيمٌ، فإنه يجب عليك الصيام، هذا هو الحُكْم الذي تريد معرفته.

والسنوات الماضية، إذا كان بك فيها مَرَضٌ، فإفطارك جائز، فإن شَفِيتَ تَمَامًا وجب عليك قضاؤها، وإن صَحِبَكَ المرض إلى آخر لحظة فلا حَرَجَ عليك. وأما فيما يُسْتَقْبَل مِن حياتك، فإن ظَنَنْتَ عدم الشفاء فأطعم مسكينًا. والله أعلم.

السؤال:

إني شابٌّ، أبلغ من العمر 22 عامًا، مريض بِمَرَضٍ تُصِيبُنِي منه أزمة، وذلك منذ ثلاث سنوات. ومنذ ذلك الحين أعالج عند الأطباء في العاصمة، وصَفَوْا لي حبوبًا استعملها، اسمها (قاردينال)، وقد مَنَعَنِي الأطباء مِنَ الصوم؛ لأنَّ جسمي يَحْتَاج إلى كمية كبيرة من الماء ومن الأغذية، وقالوا لي: إن استمررت في الصوم، فإنك لن تُشْفَى. خالَفْتُ رأيهم، وَصُمْتُ في العام الماضي، فرجع إليَّ المرض بعد انقضاء شهر الصيام

بأسبوع، ثم صُمتُ رمضان الأخير، فجاءني المرض، إني أشعر بالمرض عندما أتعب كثيراً، وإني عندما أكون صائماً لا أشعر بالمرض. والسلام.

عبد الحكيم. ب (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: تقول أن الأطباء منعوك من الصيام، وحذروك أن البرء من مرضك لا يتم ما دمت تصوم، وأنتك جرّبت الصوم مخالفاً مشورة الأطباء، فعاد ذلك المرض إثر رمضان في سنتين، إذا كان الأمر كما قلت، وكان المرض محققاً أو مظنوناً مع الصوم، فإنه يحرم عليك الصوم.

ثانياً: إذا شُفيت من مرضك، فعليك قضاء عدّة الأيام والشهور التي أفطرتها، وإذا بقي المرض مُلَازماً لك طول عُمرِكَ، فأطعم عن كل يوم مسكيناً، وحُكْمُ حُكْمٍ مَنْ لَا يُرْجَى مِنْهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الصِّيَامِ، لِمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184]، وهؤلاء هم الذين لَا يَسْتَطِيعُونَ الصَّوْمَ، كالشيخ الفاني، والمُصاب بِمَرَضٍ مُزْمِنٍ لَا يُرْجَى شِفَاؤُهُ.

ثالثاً: شاوِرِ الأطباء، هل تستطيع أن تصوم في مراحل؟ كأن تصوم عدّة أيام ثم تُفْطِر، فإن قالوا لك: لَا ضَرَرَ عَلَيْكَ، فَصُمْ فِي رَمَضَانَ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاكِحِ، ثُمَّ اقْضِ الْأَيَّامَ الَّتِي أَفْطَرْتَهَا مِنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ديسمبر 1981م

السؤال:

أنا شابٌّ في عمري 19 سنة، أعاني من فقدان حاسة السَّمْعِ، ومُصابٌ بشدّة العطش، أتناول من الماء كمية كبيرة جدّاً، قد تبلغ 30 لتراً، ولا أصبر عن تناول الماء ربع

ساعة. وكم من طبيب زُرته بغير فائدة، كلُّهم قالوا بأنه لا يوجد عندي مرض، والماء لا يُؤذي. وجاء شهر رمضان المُعظَّم، وأنا سعيد جدًا بقدمه، ولكن - للأسف الشديد - ما زلت أشرب الماء كثيرًا.

أطلب من حضرتك أن تنصحنِي: هل يجوز أن أشرب الماء أم يجب أن أصوم حتَّى؟ وأذكركم أنني إذا لم أشرب الماء أحسَّ بأنَّ نهايتي قد وصلت، وأنَّ واحدًا ما يخنقني. وتقبَّلوا مني فائق التقدير. والسلام.

فاروق. ف (تيازة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الأعراض التي ذكَّرتَها من شدَّة العطش، وشرب كمية عظيمة من الماء، والتَّلهُف على ذلك، هي أعراض مرض السُّكَّر أو البول السُّكَّري، فلو أنك شكَّوتَ إلى مُختصِّ في أمراض البول السُّكَّري، لاكتشف لك الحقيقة، وأشار عليك بالدواء الناجع.

ثانيًا: ولكن أنت تقول بأنك عرَّضت نفسك على عدَّة أطباء، فذكَّروا بأنه ليس عندك مرض، فكيف نستطيع أن نُوفِّق بين قولك وقولهم؟ إن صحَّ قولك أنك تشرب مقدار 30 لترًا من الماء، فأنت مريض لا محالة، ومن يحتاج للشُّرب كلَّ ربع ساعة مريضٌ.

ثالثًا: والمفتي لا يُحِلُّ للناس ما حرَّمه الله، فإن كنت مريضًا حقًّا فقد أباح الله الفطر لكلِّ صائم، على أن يصوم عدَّة ما أفطر من أيام أخرى، هذا إن قدر على الصيام، وإن لم يكن قادرًا عليه، فإنه يُطعم مسكينًا عوض إفطاره، أمَّا إن كنت صحيحًا، فلا يُفيدك قول أحدٍ بجواز إفطارك. هذا هو حُكم الشرع، وأنت طبيبٌ نفسك. والله أعلم.

سنة 1987م

السؤال:

منذ ثلاث سنوات أُجريت لي عملية جراحية، استأصلت نصفًا من المعدة، ومنعني الطبيب من الصوم منذ ذلك الحين، ولهذا فقد أفطرتُ حتى الآن ثلاثة أشهر من الصوم الواجب، وأردتُ أن أصوم، فمنعني الطبيب. فما هو الحل؟

السيدة: ق. د (الجزائر العاصمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إن الله قد أذن للمريض أن يفطر في شهر رمضان، على أن يصوم - إذا برئ - عدة الأيام التي أفطر فيها من غيره، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].

فإذا خاف المريض مَصْرَةً مُحَقَّقة بزيادة مرض، أو هلاك، وجب عليه الإفطار. وينبغي أن تُفَرَّق بين المَصْرَةِ والمَضَرَّة، فالمَصْرَةُ قد تَحْصُلُ لكلِّ صائم، من تعبٍ أو جوع أو عطش، ولكن المَضَرَّة تَحْصُلُ لبعض الناس بنشوء مرض، أو زيادة فيه، أو هلاك، فهذا هو الذي يفطر نَدْبًا أو وجوبًا. ورأي الطبيب الأمين مُعْتَبَر، ولكن بعض الأطباء يُبالغون، ولهذا يجب أن يُسْتَشَارَ طبيب مسلم أمين، يَمُنُّ بصومون رمضان، ويحافون الله.

أما في حالتك الخاصة، فالذي أَعْلَمُهُ شخصيًا أَنَّ المَعِدَّة - بعد إجراء العملية عليها - تَتَمَدَّدُ من جديد، حتى تَرْجِعَ إلى أصلها أو قريبًا من ذلك، وقد يَضُرُّ الصومُ بها في أول عَهْدِها بالعملية، أما بَعْدَها بسنوات فلا حَرَجَ.

وَكَمْ مِنْ شَخْصٍ اسْتُؤْصِلَ مِنْ مَعِدَّتِهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ، ثم عادت إلى حالتها الطبيعية، في القيام بواجبها في الهَضْم، وهو يصوم رمضان منذ ما يزيد على عشرين سنة.

والرَّأْيُ أَنَّ مُجَرِّي الصِّيَامِ، بالشَّرْعِ في قضاء ما عليك بالتَّدرِجِ، كصيام يوم أو أيام

ثم الإفطار، وسَتَجِدِينَ مِنْ نَفْسِك - إن شاء الله - قوَّةً على قضاء الدَّيْن، ثم أداء الواجب في رمضان، فإنَّ في الصيام أَجْرًا عَظِيمًا، وهو ركنٌ رَكِينٌ في الإسلام.

وإن وَجَدْتِ في الصوم مَضَرَّةً مُحَقَّقةً، جاز لك الإفطار، وأنتِ طَيِّبَةٌ نَفْسَك،

تعرِّفين ذلك مِنْ حَالِك، أَكْثَرُ مِمَّا يَعْرِفُه الطَّيِّب. والسلام.

السؤال:

سؤال يتعلق بشيخ أظفر بسبب إجراء عملية جراحية.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

جوابًا عن سؤالكم فيما يُخَصُّ صيامكم رمضان، وقد أفطرتُم منه 25 يومًا، خَضَعْتُم فيها لإجراء عملية جراحية، أقول:

أولاً: مسألة الصيام - بالنسبة إلى كبار السنِّ المُصابين بالأمراض - يُؤْخَذ فيها بالرَّفَق، وما يُناسِب كُلَّ شَخْصٍ، وهو طَيِّبُ نَفْسِه ومُفْتِيها، فإن كان يَسْتَطِيع الصوم، ولا حَرَجَ عليه منه صامَ، وإن كان الضَّعْف أو المرض أو العلاج يُوجب عليه الإفطار، أفطَرَ وأطْعَمَ عن كُلِّ يومٍ مَسْكِينًا، ولا حَرَجَ عليه.

ثانيًا: المَرْجِعُ في ذلك هو الطَّيِّب الذي تَثِقُ بِطِبِّه - ولو لم يكن مُسْلِمًا - فإن قال لك أنَّ الصيام يُؤَخِّرُ البُرءَ، أو يَزِيدُ المرضَ، أو يُوقِفُه، فأفطِرَ وأطْعَمَ - إن استطعتَ - ولا حَرَجَ عليك، وإن قال لك لا بأس عليك مِنَ الصيام، واستطعتَ أن تصوم دون مشقَّة، فإن الصيام عبادة لا مَثِيلَ لها.

ثالثًا: على أنَّ الحالة التي ذَكَرْتَ مِنْ وجوب شُرْب كميَّة كبيرة مِنَ الماء، بالنسبة لِمَن كانوا مِثْلَكَ في هذا الداء، الذي يُصِيبُ الشيوخَ كَثِيرًا، يَمْنَعُ مِنَ الصيام؛ لأنَّ الصيام يَحِفُّ فيه الجِسمُ مِنَ المَناغِات، فالأمرُ إلى الطَّيِّب، وأنتِ أَعْلَمُ بِنَفْسِكَ مِنْهُ وَمِنْ غَيرِهِ،

وإن الله سبحانه رحيم بعباده، ولا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (تحياتي إلى صديق قديم في الحركة الإصلاحية اسمه: الذيب شعبان).

أكتوبر 1987م

الفطر في رمضان للمشاركة في المباريات الرياضية

السؤال:

لقد اعتادت الكنفدرالية العالمية أن تُنظِّم مباريات رياضية في شهر رمضان المبارك، وتشارك في هذه التظاهرات الرياضية بعض الدول الإسلامية والعربية.

هل يحقّ للأعب المسلم العربي أن يفطر في هذا اليوم الذي يلعب فيه؟ وما يترتّب عليه؟

أحمد د (المدينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: الرياضة البدنية - بكلّ أنواعها - بما يُعِدُّ الجسمَ في ناشئتنا إعدادًا جيّدًا للنموّ الحسن، والكمال، والصّحة، والسلامة، وكلّ ذلك بما يجعله أكثر استعدادًا للكفاح والجهاد. وقد أمر الله المسلمين أن يستعدّوا للعدوّ بكلّ ما يُستطاع من قوّة، ولهذا جاءت الآثار مُرغّبة في أنواع منها عُرِفَت قديمًا، حاثّة عليها، بل شارك الرسول عليه الصلاة والسلام في بعضها، ومن هذه الرياضات الواردة فيها النصوص⁽¹⁾: السّباحة، والرّماية، وركوب الخيل، والمُسابقة، والمصارعة، والمبارزة.

(1) انظر فتوى: حُكم الألعاب الرياضية في الإسلام.

وكلُّ الفنون الرياضية المُستَحْدَثَة - كألعاب الكرة وغيرها - بما يدخل تحت الحكمة في إباحة الرياضة، والترغيب فيها، وممارستها.

ولكن لا بُدَّ من مراعاة الأخلاق الإسلامية، وآداب السلوك عند المسلمين، كالمَنع من اختلاط الجنسين، ومن كَشَف العورة، ومن الخُلُوة المُحرَّمة، ومن مُباشرة الرجال لتدريب النساء أو العكس، فهذه قد تُنمِّي الجسم، وتُكسِّبه الصِّحَّة والسلامة والمناعة، لكنها قد تُعرِّض الدين والخلُق المتين للانهيار، والإسلام يَسُدُّ الذرائع، ويَمنع الفساد قبل وقوعه.

ثانيًا: ما تُقدِّم عليه الاتِّحادات الدولية في عَقْد مباريات، ومن تنافس بين الأمم، وسباق في المهارة، لِنيل الامتياز والألقاب، ليس فيه ما يُنكر ويُستَهجن، ومشاركة الأمم العربية والإسلامية في هذه اللِّقاءات، ومُزاحمتها - كما جاء في السؤال - من تنافس على نيل التَّفوق والرُّتب والألقاب والشُّهرة، بما تُحمَد عليه، ويرجع بالفائدة العظمى على مواطنيها وأُممها؛ لأنه يعود على الإسلام والمسلمين بخير وشُّهرة وإذاعة.

ولنضرب لذلك بعض الأمثلة: كان المسلمون - منذ بضعة عشر عامًا أو أكثر - يَعْتَرِّون بانتصارات (محمد علي كلاي) في حَلِبات المَلاكمة، وقَهَره لأقوى أبطال العالم، وكان (محمد علي) يَتَبَجَّح بذلك، ويَتحدَّى أقواهم لنزاله، ويُعلِنُ للعالم بأن انتصاراته يعود الفضل فيها إلى اعتناقه الإسلام، بينما نَرى كثيرًا من (علمائنا) المُتَخَرِّجين من الجامعات يُحْجِلون من إعلان انتسابهم للإسلام، أو أداء طقوسه وفرائضه أمام المُتَحَضِّرين و(العلماء) ! وقد نُصِبَت لمحمد علي المكائد الخسيسة، وأرادوا أن يُجَنِّدوه لحرب (الفيتنام)، لَقَتْل الرجال والنساء والأطفال، فأعلَنَ بكلِّ شجاعة رَفْضَه؛ لأنَّ ذلك ليس من خُلُق المسلم، فكان في ذلك أكبر دعاية للإسلام بين الأمم والشعوب، التي كانت تَسْتَهجن ما اسْتَهجَنَه هذا المسلم الرياضي، وأنزَلَ من عَرْشِه في بطولة العالم، وشُطب من الجامعة العالمية للملاكمة، لكنه ثَبَت، ولم يَسْتَسْلِم، وكافَحَ حتى رَجَعَ إليه

أُخْرٍ مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَكِنْ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِإِذْنِ لَهُ فِي الْإِفْطَارِ، بَلْ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ لِلضَّرُورَةِ.

رابعًا: قد أباح الله للمريض في حال مرضه، وللمسافر في حال سفره، أن يُفْطِرَ في شهر رمضان، على أن يَقْضِيَ مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ - عندما يَعُودُ مِنَ السَّفَرِ، أَوْ يَبْرَأَ مِنَ الْمَرَضِ - عِدَّةَ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهَا مِنْ رَمَضَانَ، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 185].

وهؤلاء الرياضيون قد سافروا في رمضان، فهل لهم أن يُفْطِرُوا؟ نَعَمْ، لَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا إِذَا تَوَفَّرَتْ فِيهِمْ شُرُوطُ السَّفَرِ الْمُبِيحِ، مِنْ مَسَافَةٍ وَإِقَامَةٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَ السَّفَرِ جَاءَ فِي الْآيَةِ مُنْكَرًا، فَهُوَ مُطْلَقٌ يَشْمَلُ أَيَّ سَفَرٍ كَانَ، مَتَى تَحَقَّقَ لُغَةً وَعُرْفًا أَنَّهُ سَفَرٌ، فَيَشْمَلُ كُلَّ سَفَرٍ كَانَ، وَكَيْفَمَا كَانَ، وَلَآيَ غَرَضٍ كَانَ، وَلَا يَصُرُّهُمْ سَفَرُهُمْ فِي الطَّائِرَةِ، أَوْ الْبَاخِرَةِ، أَوْ السَّيَّارَةِ، أَوْ الْقَاطِرَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا سَفَرَ الْمَعْصِيَةِ، كَالسَّفَرِ مِنْ أَجْلِ السَّرِقَةِ، أَوْ الْغَضَبِ، أَوْ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ الْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ، أَوْ شُرْبِ الْخَمُورِ، فَهَذِهِ الْأَسْفَارُ أَسْفَارُ مَعْصِيَةٍ، اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَجُوزُ قَصْرُ الصَّلَاةِ فِيهَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ الْفِطْرُ فِيهَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ فِيهَا - عِنْدَ اضْطِرَّارِهِ - أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ، وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ؟

قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لَا يَحِلُّ لَهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَاصُونَ بِسَفَرِهِمْ، وَالرُّخْصَةُ تُقَوِّمُهُمْ عَلَى إِنْجَازِ سَفَرِ مَعْصِيَتِهِمْ وَتَحْقِيقِهَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى: بَلْ تَشْمَلُهُمْ أَحْكَامُ السَّفَرِ، وَيُرَخَّصُ لَهُمْ فِيهَا يُرَخَّصُ فِيهِ لِكُلِّ مُسَافِرٍ، فَإِنْ اضْطَرُّوا لِلْمَيْتَةِ أَكَلُوا، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَتْلُ أَنْفُسِهِمْ، وَهَذَا تَرْجِيحُ الشَّيْخِ رَشِيدِ رِضَا رَحِمَهُ اللَّهُ (1).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ اغْتَضَبَ أَحَدُهُمْ فَرَسًا، وَذَهَبَ بِهِ إِلَى الْجِهَادِ، فَقُتِلَ فِي

(1) انظر: تفسير المنار. ج 2/ ص 80، ج 2/ ص 122.

المعركة، فهو شهيد، وله أجرُ الجهاد، لكنه من جهة أخرى هو مُطالبٌ بالقرس الذي اغتصبه أو سرقة⁽¹⁾، وهكذا لكل عملٍ حكمه. ولعلّ هذا هو المرجح من القولين، وهذا فيما يُعلم أن السفر فيه سفرٌ معصية.

كلاً، ليس بِسَفَرٍ معصية⁽²⁾ إذا صَحِبَتْهُ النية، وكان يُراد به تمثيل الأمة، فهذا - في أقلّ أموره - سفرٌ مُباح، والسفرُ الواجب - كالجهاد أو الحج - أو المندوب أو المباح - كالضرب في الأرض للتجارة والربح - ممّا لا ينبغي أن يُجادل فيه.

ولهذا نقول: يجوز لهؤلاء الرياضيين المسلمين أن يُفطروا بعنوان كوزهم مسافرين، على أن يُبَيِّنُوا الإفطار، أو يَضَطَّرُّوا إليه وإن لم يُبَيِّنُوهُ، وعليهم أن يَسْتَأْنِفُوا الصوم بِمَجَرَّد زوال عُذْرِهِمْ ورجوعهم، وعليهم - عند الفطر - أن يَتَوَّأ قضاء ما أفطروا من أيام، وأن يُنَفِّذُوا ذلك.

وفي حالة إقامة طويلة بالبلد التي تقام به الألعاب، عليهم أن يُقيموا بعيداً - نوعاً ما - عن مواطن لعبهم، حتى (يُسافروا) لأدائها.

أمّا إذا لم تتوفر شروط الإفطار، ومع ذلك أفطروا، فإنّ عليهم القضاء، وكفارة رمضان، عن كلّ يوم أفطروه، وذلك هو إطعام ستين مسكيناً (يُقَارِبُ وزن [30 كلغ]⁽³⁾ من وزن القمح أو دقيقه، وهو الطعام الأغلب في وطننا)، أو صيام شهرين متتابعين.

ماي 1984م

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 10.

(2) أي السفر للمباريات الرياضية.

(3) في النسخة المطبوعة: [15 كلغ]. والصواب ما أثبتناه؛ لأنّ المذ يساوي نصف كلغ كما قرره الشيخ رحمه الله، لكل مسكين مُدٍّ، فإطعام ستين مسكيناً عن يوم واحد يساوي وزن 30 كلغ.

أَمْسَكَ فِي الْجَزَائِرِ وَأَذَرَكَ مَغِيبَ الشَّمْسِ فِي بِلَادٍ أُخْرَى

السؤال:

رجل كان في شهر رمضان، أمسك صباحًا حسب توقيت الجزائر، ثم سافر نحو الشرق، ثم سافر سياحيًا، فأدركه مغيب الشمس قبل التوقيت الجزائري، فهل يُفطر، أم ينتظر توقيت الجزائر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: هذا السؤال من باب استشكل غير المشكل، فإن المطلوب من المسلم أن يُمسك - يوم الصيام - عن المفطرات، ابتداءً من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، وفجره حيثما كان، كما أن غروب الشمس بالنسبة إليه هو حيثما كان بالفعل.

ثانياً: ثم إنه مسافر، وسفره يُبيح له الفطر، بل لا يكفيه الصيام عند الظاهرية؛ لأن المسافر - عندهم - حكمه الفطر، فلو صام لم يُجزَّه، والحق أنه يصح منه الصيام إن صام، كما يجوز له الإفطار، وهذا مأخوذ من فعل الصحابة رضوان الله عليهم، وسفر التزّهة يُبيح الفطر للصائم كسفر الطاعة بإجماع، واختلف في سفر المعصية.

سنة 1988م

حُكْم مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا

السؤال:

في كلمة برزت بجريدة (النصر) عدد 2640، الصادرة يوم الأحد 15 رمضان، تحت عنوان: (من أكل أو شرب ناسيًا)، جاء قول الكاتب: «إذا أكل الصائم أو شرب - وهو

ناسٍ - فلا إثم عليه، وصومُه صحيح نافذٌ، ولا قضاء عليه، ولو أكل حتى الامتلاء فلا بأس عليه» اهـ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

نَخْشَى أَنْ يَفْهَمَ الْقَرَاءُ أَنَّ هَذِهِ (الفتوى) صحيحة، ولهم أَنْ يَعْمَلُوا بِهَا، وليس الأمرُ كذلك، فلنْ تَقْوَى هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْعَابِرَةُ أَنْ تَكُونَ فَتْوَى، وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا لَا إِثْمَ عَلَيْهِ - كَمَا قَالَ الْكَاتِبُ - وَلَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ اهْتِكَاءَ حُرْمَةِ الْعِبَادَةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، وَتَعْظِيمُهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ، ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج: 32].

ولكنْ سقوط الإثم عنه لَا يُلْزَمُ مِنْهُ سَقُوطُ الْقَضَاءِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ، فِي مَذْهَبِ إِمَامِنَا مَالِكٍ وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ صَوْمَهُ، وَلَمْ يُتِمَّ يَوْمَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ لَمْ يُكْمِلْ عِدَّةَ الشَّهْرِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ فِي إِتْمَامِ الْيَوْمِ: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْلِ ﴾ [البقرة: 187]، وَالصِّيَامُ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ، وَمَنْ أَفْطَرَ - كَيْفَمَا كَانَ حَالُهُ - فَقَدْ قَطَعَ الْإِمْسَاكَ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ لَمْ يُكْمِلْ عِدَّةَ أَيَّامِ رَمَضَانَ، الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِصِيَامِ أَيَّامِهِ كُلِّهَا، بِقَوْلِهِ: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: 185]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ [البقرة: 185]، فَإِذَا كَانَ الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ أُمْرًا بِالْقَضَاءِ لِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ، فَأُخْرَى وَأَوَّلَى النَّاسِي.

هَذَا هُوَ مَذْرُوكُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ بِالْقَضَاءِ، مُعْتَمِدًا عَلَى نصوص القرآن الناطقة، وَالْأَثْمَةُ أَمْثَالُ مَالِكٍ لَا يُلْقَوْنَ الْكَلَامَ عَلَى عَوَاهِينِهِ، وَلَا تَحُلُّ لِلْأَهْوَاءِ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا يَسْتَنْطِقُونَ النَّصُوصَ، وَيُوقِفُونَ بَيْنَهَا بَيِّنَاتٍ يَعْمَلُهَا وَلَا يُبْطِلُهَا.

جاء في كتاب الموطأ: «مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ، سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا، أَوْ مَا كَانَ مِنْ صِيَامٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، أَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمٍ مَكَانَهُ». وجاء في المدونة سؤال سحنون لابن القاسم وجوابه هكذا: «أَرَأَيْتَ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا، أَعْلِيهِ الْقَضَاءُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ»⁽¹⁾. وفي مختصر خليل جاء قوله: «وَقَضَى فِي الْفَرْضِ مُطْلَقًا»⁽²⁾. وشرحه الدردير بقوله: «وَقَضَى مَنْ أَفْطَرَ فِي الْفَرْضِ مُطْلَقًا، أَيْ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ غَلَبَةً أَوْ إِكْرَاهًا»⁽³⁾.

وقال القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي في كتابه (الإشراف على مسائل الخلاف)، ما نصّه: «مسألة: إِذَا أَكَلَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا، أَفْسَدَ صَوْمَهُ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ [فِي الْفَرْضِ]، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي»⁽⁴⁾.

وقد اعتمد مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْقَضَاءِ - وَهُمْ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ - عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ». وَلَيْسَ فِي نَصِّ الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ الْقَضَاءِ، كَمَا فَهِمَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَإِنَّمَا فِيهِ وَجُوبُ إِمْسَاكِهِ - بَعْدَ التَّذَكُّرِ - حَتَّى اللَّيْلِ، وَهَذَا مَا يَقُولُونَ بِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ الدَّارِقُطَنِيِّ⁽⁵⁾ الَّذِي نَصَّ عَلَى سَقُوطِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ، فَلَا يَصِحُّ⁽⁶⁾،

(1) المدونة. ج 1/ ص 277.

(2) مختصر خليل. ص 68.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 525.

(4) الإشراف على نُكُتِ مسائل الخلاف. ج 2/ ص 252. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأُبَيِّنْتَاهُ مِنْ كِتَابِ الْإِشْرَافِ.

(5) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي سُنَنِهِ، حَدِيثٌ (2243)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ». قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنْ الْأَنْصَارِيِّ».

(6) انظر الكلام عن هذا الحديث وسنده في: فتح الباري. ج 4/ ص 157.

ولو صَحَّ لكان نَصًّا في محلِّ الخلاف، وعمِلَ المالكيةُ به، كما صَرَّح به الإمامان أبو بكر بن العربي⁽¹⁾ والقرطبي⁽²⁾. وإنما حَرَصَ المالكية على القول بالقضاء؛ لأنهم رَأَوْا حَرَصَ الشارع على إتمام أيام الشهر بإيجاب القضاء على المريض والمسافر والحائض والنفساء والحامل والمُرضع، فلا يَسْقُطُ عن النَّاسِي إِلَّا بِنَصٍّ صريح، لا تأويل فيه ولا احتمال، ولا يوجد هذا النَّصُّ إِلَّا في حديث الدارقطني، ولم يُروَ بإسناد صحيح، ثم هو حديث آحاد، لا يَقْوَى على إبطال القواعد الشرعية، كما هو مذهب مالك.

وقد دَعَمَ الكاتبُ مذهبه في أَنَّ الأكل - حتى الامتلاء - لا يُوجب القضاء، بحديث أمِّ إسحاق، أنها أَكَلَتْ مِنْ قِصْعَةٍ تَرِيدُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَذَكَّرَتْ أَنَّهَا صَائِمَةٌ، فَقَالَ لَهَا ذُو الْيَدَيْنِ: «الآنَ بَعْدَمَا شَبِعْتَ؟»⁽³⁾. ولنا على هذا الكلام ملاحظتان:

الأولى: أَنَّ أمَّ إسحاق لم تَأْكُلْ حتى (الامتلاء)، وليس في الحديث ما يَدُلُّ على ذلك، والطَّيِّبُونَ الْأَخْيَارُ مِنَ الصَّحَابَةِ ما كانوا يُبَالِغُونَ فِي أَكْلِهِمْ حتى (الامتلاء)، كيف وقد رَبَّاهُمْ مَنْ أَدَّبَهُ رَبُّهُ فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهُ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالثُّلُثِ لِلطَّعَامِ، وَالثُّلُثِ لِلشَّرَابِ، وَالثُّلُثِ لِلنَّفْسِ⁽⁴⁾. وقولُ ذي اليدين لها: «شَبِعْتَ»، ليس فيه (الامتلاء)، وَفَرْقٌ بَيْنَ

(1) انظر: ابن العربي. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي. ج 3/ ص 247-248.

(2) انظر: القرطبي (أبو العباس). المَفْهَمُ لِمَا أَشْكَلُ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمَ. ج 3/ ص 221.

(3) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (27069)، والطبراني في الكبير (ج 25/ ص 169). وتَمَامُ الْحَدِيثِ: «... فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَمَّيْ صَوْمُكَ، فَإِنَّهَا هُوَ رَزَقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْكَ"».

قال ابن عبد البر في الاستيعاب (ج 4/ ص 1925): «أمَّ إسحاق الغنوية: هاجرت إلى رسول الله ﷺ، يروي عنها أهل البصرة حديثها فيمن أكل ناسيًا، وهو غريب الإسناد».

وقال الزيلعي في نصب الراية (ج 2/ ص 446): «قال في "التنقيح": حديث غريب، غير مُخَرَّجٍ فِي السُّنَنِ، وَبَعْضُ رَوَاتِهِ لِبَسِّ بِمَشْهُورٍ، وَبِشَارِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ضَعِيفٌ».

(4) عن المُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيَّ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، يَحْسِبُ ابْنُ آدَمَ أَكَلَاتُ يَفْمَنَ صُلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ: فَتُلْتُ لَطْعَامِهِ، وَتُلْتُ لَشَرَابِهِ، وَتُلْتُ=

الشَّبَع والامْتَلَاء، فَقَدْ يَشْبَع الصَّائِمُونَ مِنَ الطَّعَامِ، وَيَرْتَوُونَ مِنَ الشَّرَابِ، وَلَكِنْ لَا يَمْتَلِئُ إِلَّا الْمُبْطِنُونَ الْغَافِلُونَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: 31]، وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُ ذِي الْيَدَيْنِ مُرَادًا بِهِ الْمُبَالِغَةُ، تَشْنِيعًا عَلَى نَسْيَانِهَا، فَوُجِدَتْ الْمَوَاسَاةُ يَمِّنُ هُوَ حَرِيصٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، رُوِّفَ بِهِمْ رَحِيمٌ ﷺ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ أُمَّ إِسْحَاقَ لَمْ تَكُنْ فِي رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا كَانَتْ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا أَكَلَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَشَأْنُ صِيَامِ التَّطَوُّعِ غَيْرُ شَأْنِ صِيَامِ رَمَضَانَ، وَمَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ لَا يَقُولُونَ بِوَجوبِ الْقِضَاءِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ، بَلْ قَدْ يُفْطِرُ الْمُتَطَوِّعُ عَمْدًا وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ، كَمَا إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ وَالِدَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا - وَلَوْ مِنْ غَيْرِ حَلْفٍ - أَوْ عَزَمَ عَلَيْهِ شَيْخُهُ شَفَقَةً عَلَيْهِ، وَرَحْمَةً بِهِ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ، وَلَا قِضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ فِي خَلِيلٍ وَشَرَّاحِهِ (1).

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَارَ أَبَا الدَّرْدَاءَ فَوَجَدَهُ صَائِمًا، وَاشْتَكَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهَا، فَلَمَّا قَدَّمَ لَهُ الْأَكْلَ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ هُوَ صَائِمٌ، عَزَمَ عَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ، فَأَفْطَرَ، وَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ، فَأَقَرَّهُ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْقِضَاءِ (2).

=إِنْفَاسِهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الزَّهْدِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ كَثَرَةِ الْأَكْلِ، حَدِيثُ (2380)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(1) قَالَ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ (ص 68): «وَفِي النَّفْلِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ... إِلَّا لَوْجِهِ، كَوَالِدٍ وَشَيْخٍ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُفَا». قَالَ شَارِحُهُ الدَّرْدِيرُ: «وَقَضَى فِي النَّفْلِ بِالْفَطْرِ الْعَمْدُ... لَا بِالْفَطْرِ نَسِيَانًا، أَوْ إِكْرَاهًا، وَلَا بِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ، أَوْ خَوْفٍ مَرَضٍ أَوْ زِيَادَتِهِ، أَوْ شِدَّةِ جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ، وَيَجِبُ الْقِضَاءُ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ... وَلَا قِضَاءَ كَوَالِدٍ أَمَرَهُ بِالْفَطْرِ، إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَنَانِ وَالشَّفَقَةِ مِنْ إِدَامَةِ الصُّومِ، وَمِثْلُهُ شَيْخٌ فِي الطَّرِيقِ أَخَذَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَهْدَ أَنْ لَا يَخْلُفَهُ، وَأَلْحَقَ بِهِ بَعْضُهُمْ شَيْخَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَخْلُفَا، أَيُّ الْوَالِدِ وَالشَّيْخِ». الشَّحُّ الْكَبِيرُ، ج 1/ ص 527.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصُّومِ، بَاب: مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيَفْطَرَ فِي التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قِضَاءَ، حَدِيثُ (1968)، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِنَّ عَلَى الْكَاتِبِ الْأَمِينِ أَنْ يَنْتَبِهَ إِلَى هَذَا، وَيُنَبِّهَ النَّاسَ، وَأَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَوْضُوعَهُ جَيِّدًا، وَيَعْرِضَ مَا فِيهِ مِنْ مَذَاهِبٍ وَأَقْوَالٍ، لِيَكُونُوا عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42].

وليس الخوض في أمور الدين بالهَيِّنَ اليسير، والحرص الشديد على اتِّباع (مذهبه) تَهْمَةٌ، وَقَدْ نَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَ الْحَرِيصَ عَلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِ - كَأَنْ يُؤَكِّدَهَا بِيَمِينٍ - جَزَاؤُهُ أَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ، وَلَا تُقْبَلَ⁽¹⁾. وللناس عندنا مذهبُ أَلِفُوهُ، واعتمدوه، واستفتوا كُتُبَهُ وَعِلْمَاءَهُ الَّذِينَ دَرَسُوهُ، وليس من مصلحتنا الخاصة أو العامة صَرْفُهُمْ عَنْهُ، لِمَا يُجَدِّثُ مِنْ بَلْبَلَةٍ واضطراب، وَلَمَنْ شَاءَ أَنْ يُقَلِّدَ - فِي نَفْسِهِ - مَا شَاءَ، وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى رَفْضِ مَذْهَبٍ هُوَ فِي عَقْرِ دَارِهِ، وَبَيْنَ أَهْلِهِ وَذَوِيهِ، إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ، لَيْسَ فِينَا الْمَقْدَارُ الْكَافِي مِنْ كُتُبِهِ وَعِلْمَائِهِ وَأَتْبَاعِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَتْنَةٌ لَا شَكَّ فِيهَا، وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ بِاتِّقَاءِ الْفِتْنَةِ. وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

يوليو 1980م

هل يُمَسِّكُ إِذَا شَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؟

السؤال:

إِذَا شَكَّ الْمُسْلِمُ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، أَيْمَسِّكُ أَمْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ؟

(1) انظر: ابن فرحون. تبصرة الحكماء. ج 1/ ص 270، وعبارته: «وَأَمَّا الْحَرِصُ عَلَى الْقَبُولِ فَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى صِحَّةِ شَهَادَتِهِ إِذَا أَذَاهَا، وَذَلِكَ قَادِحٌ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ دَلِيلٌ عَلَى التَّعَصُّبِ وَشِدَّةِ الْحَرِصِ عَلَى نَفْوِذِهَا».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الواجب عليه - مع الشك - أن يُمِسِكَ احتياطاً لدينه؛ لأنه إن صادفَ طلوعَ الفجرِ برئت ذمته واستراح ضميره، وإن صادفَ عدمَ طلوعِ الفجرِ فلا حرجَ عليه إن أمسك قبله، وقد احتاط لدينه وعرضه.

قال القرطبي: «وَمَنْ شَكَّ عِنْدَهُ - يعني عند مالك - فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، لَزِمَهُ الْكَفُّ عَنِ الْأَكْلِ، فَإِنْ أَكَلَ مَعَ شَكِّهِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ كَالنَّاسِي، لَمْ يَخْتَلِفْ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ»⁽¹⁾.

ثم نقل القرطبي خلافاً لبعض أهل العلم في ذلك، وهو أنه ليس عليه - مع الشك - في الفجر - قضاءً، قالوا: «فَإِذَا أَكَلَ عَلَى ظَنِّ أَنْ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَقَدْ أَكَلَ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فِي وَقْتِ جَوَازِ الْأَكْلِ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ». ونسب هذا القول إلى مجاهد وجابر بن زيد.

هل يُفْطِرُ إِذَا شَكَّ فِي مَغِيبِ الشَّمْسِ؟

السؤال:

هل يجوز للصائم أن يُفْطِرَ عند الشك في مغيب الشمس؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

كَلَّا، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَهُوَ شَاكٌّ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنْتُمْ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 328.

قال القرطبي: «إِنْ أَفْطَرَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي غُرُوبِهَا، كَفَّرَ مَعَ الْقِضَاءِ، قَالَه مَالِكٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ غُرُوبُهَا»⁽¹⁾.

الخطأ في الفطر في رمضان

السؤال:

في صباح يوم 18 مايو 1987م، الموافق 20 رمضان 1407هـ، استيقظت امرأة عجوز في حالة عطش شديد، ونظرت إلى ساعة الحائط، فوجدتها تُشير إلى 3.55، فسارعت إلى شرب الماء، وعادت إلى النوم، ثم تَبَيَّنَتْ - بعد إشراق الشمس - أَنَّ سَاعَةَ الحَائِطِ التي اعتمدتها، تَنَقِّصُ عن الوقت الحقيقي بـ 10 دقائق، فهل تُعيد اليوم؟ وهل تَلْزِمُهَا كَفَّارَةٌ؟ وهل يَلْزِمُهَا شَيْءٌ آخَرُ؟

سائل مسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: هذه المرأة يَلْزِمُهَا قِضَاءُ ذَلِكَ اليوم، ولا كَفَّارَةٌ عليها، وبيان ذلك أَنَّ الإِمْسَاكَ يوم 20 رمضان، الموافق 18 مايو، كان على الساعة 3.45، والعادةُ الجاريةُ أَنَّ الإِمْسَاكَ يَسْبِقُ أَذَانَ الفَجْرِ ووقْتُ الصَّلَاةِ بـ 10 دقائق، فالفَجْرُ في ذلك اليوم يُصَادَفُ 3.55 بالجزائر العاصمة تَمَامًا، ولا حَرَجَ عليها لو حَقَّقْنَا أَنَّهَا شَرِبَتْ قَبْلَ ذَلِكَ الوقت بيسير، بحيث انتهت مع الوقت أو قبل الوقت، ومن الاحتياط أن تُقْضِيَ اليوم.
ولمَّا كانت ساعة الحائط التي اعتمدت عليها في ضَبْطِ الوقت متأخرة بعشر دقائق،

(1) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 328.

فقد تَبَيَّن أنها شَرِبَتْ - خطأ - بعد طلوع الفجر بعشر دقائق (4.05)، فيجب عليها القضاء لتقصيرها، ولا تجب عليها الكفارة؛ لأنها لم تقصد انتهاك حُرمة الصيام.

هذا هو مذهب المالكية فيمن أفطر خطأ أو نسياناً؛ لأنه قَطَعَ الصوم بإفطار، والله يقول: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]. ومن الواجب عليه أن يُكْمِلَ عِدَّةَ أيام الشهر، لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: 185]. قال ذلك في تعليل وجوب صيام عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ لِمَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ. وقال بعضهم: لا قضاء عليه في الخطأ والنسيان، ومذهب مالك أخَوَطُ وأَحْسَنُ؛ لأنه بقضائه يوماً لا يَضِيرُهُ شيءٌ إِنْ بَانَ أَنَّهُ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا أَخَذَ بَعْدَ الْقِضَاءِ، فَإِنَّهُ فِي احْتِمَالِ التَّقْصِيرِ بِنَقْصَانِ الصِّيَامِ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

ماي 1987م

حُكْم مَنْ أَفْطَرَ سَهْوًا

السؤال:

مَنْ أَفْطَرَ سَهْوًا فِي رَمَضَانَ، فَمَاذَا عَلَيْهِ؟ الْقِضَاءُ فَقَطْ أَمْ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

مَنْ أَفْطَرَ سَهْوًا وَهُوَ صَائِمٌ، فَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا - مِثْلَ صِيَامِ رَمَضَانَ، أَوْ صِيَامِ يَوْمِ نَذْرِهِ - فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ تَطَوُّعًا فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ.

أَمَّا مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا فِي رَمَضَانَ فَقَدْ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الشَّهْرِ، وَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.

02 ذو القعدة 1403هـ / 11 أوت 1983م

حُكْم مَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

السؤال:

دخلتُ السجن بفرنسا - في عهد احتلال بلادنا - ومكثتُ فيه 20 سنة، وقد مُنعتُ من صيام رمضان طيلة هذه المدة، فقد كان المُكَلَّفون بالسَّجن والسَّجناء يُكْرَهُونِي عَلَى الإفطار، وفي مُعْظَم الأوقات يُقَيِّدُونِي وَيُشْرِبُونِي الْمَاء، وبقيت هكذا مُدَّة عشرين سنة، والله يَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ أَنَا الَّذِي أُرِيدُ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنِّي أَفْطِرُ بِغَيْرِ إِرَادَتِي، رَغْمًا عَنْهَا.

فما هو الحُكْم الشرعي لقضيتي هذه؟ وهل يُحَاسِبُنِي اللهُ مَا دُمْتُ أَفْطِرُ فَهَرًا؟

حسين. ص (ورقلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

وبعد، فَإِنَّ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْتِهَاكَ حُرْمَتُهُ إِنْ كُنْتَ كَبِيرًا، غَيْرَ أَنَّ دِينَ اللَّهِ يُسَرُّ لَا عُسْرَ فِيهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وَلِهَذَا رَخَّصَ اللَّهُ فِي الْفِطْرِ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَضُرُّ بِهِمَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]. وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: يُفْطِرُ مَنْ كَانَ فِي حُكْمِ الْمَرِيضِ، مِثْلَ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ، وَالْمُرْضِعِ، إِذَا أَضَرَّ بِهِمَا أَوْ بِالْحَمْلِ وَالرَّضِيعِ صِيَامُهُمَا، وَمِثْلَ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْعَجُوزِ لَا يُطِيقَانِ، وَمِثْلَ السَّجِينِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِالشَّاقَةِ.

وَمَنْ زَالَ عُذْرُهُ مِنْ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ عِدَّةَ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]، وَمَنْ لَمْ يَزَلْ عُذْرُهُ - مِثْلَ الشَّيْخِ وَالْعَجُوزِ - وَجَبَ أَنْ يُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُهُ مَسْكِينًا.

وأما حالتك الخاصة، فإنك تدّعي أن السجّانين كانوا يقهرونك على الإفطار، ويَجْبِرُونَكَ على ترك الصيام، وقد أشهدت الله على ذلك، وأنت كنت تريد الصيام، وأنت أفطرت رغم إرادتك... الخ، وتوضيح ذلك فيما يأتي:

أولاً: لا حرج على المُكْرَه إذا فعل شيئاً ضدَّ إرادته مُرْغِماً عليه، ولا يلزمه ما التزم؛ لأنَّه غير مُخَيَّر، وليس في وسعه الفعل والترك، والله يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، والرسول ﷺ يقول: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنَّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»⁽¹⁾. وهذا فيما بين العبد وبين ربِّه، أو في شؤونه، ولكن إذا أُكْرِه الإنسان على إلحاق مَصْرَّةٍ بغيره من الناس، فمن واجبه أن يصبر في نفسه، ولا يجوز له - مثلاً - أن يقتل غيره، ثم يدّعي الإكراه، في مثل هذا لا يُعْذَرُ، ويلحقه العقاب.

ثانياً: هذا الإكراه على الإفطار الذي تدّعيه، هل كان يتكرَّر كلَّ يوم من أيام الصيام لمدة 20 سنة، أم أنه وقع في بعض أيام الصوم من بعض الشهور، أو مرّة في إحدى هذه السنوات، أو في كلِّ سنة؟ إنَّ الأيام التي وقع فيها الإكراه بالفعل، أو غلب الظنُّ على الإكراه والإضرار، لا حرج فيها، وإن كان الخوف ناتجاً عن وهم فقط لا عن حقيقة، فإنَّ الحكم يختلف.

ثالثاً: سواء أفطرت بإرادتك أم أُكْرِهْتَ على الإفطار، فإنَّ الواجب الديني عليك أن تقضي عدَّة الأيام التي أفطرت فيها كلّها؛ لأنَّ الله أوجب على المسافر والمريض أن

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: باب طلاق المُكْرَه والناسي، حديث (2045)، عن ابن عباس رضي الله عنه، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَصَّعَ عَنْ أُمَّتِي...»، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 7/ ص 584)، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي...»، وابن حبان في صحيحه، حديث (7219)، والدارقطني في سننه (ج 5/ ص 300)، والحاكم في المستدرک (ج 2/ ص 236). وحسنه النووي في روضة الطالبين (ج 8/ ص 193)، وفي المجموع (ج 2/ ص 267). وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال ابن العربي في أحكام القرآن (ج 3/ ص 163): «والخبر، وإن لم يصحَّ سنَّده، فإنَّ معناه صحيحٌ باتِّفاقٍ مِنَ العلماء».

يَقْضِيَا عِدَّةَ أَيَّامِ الْفِطْرِ، وَهَذَا الْقَضَاءُ عِلَامَةٌ شُكْرُ الْعَبْدِ لِلَّهِ عَلَى الرُّخْصَةِ، وَعِلَامَةٌ التَّوْبَةِ وَالنَّدَمِ، إِنْ كَانَ الْمَرْءُ قَدْ أَفْطَرَ جَهْلًا وَعَصِيَانًا، وَتَفْرِيطًا فِي جَنْبِ اللَّهِ، ثُمَّ تَابَ.

وَالْقَضَاءُ الْوَاجِبُ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ، بِالصَّوْمِ كُلِّ شَهْرٍ، النِّصْفُ مِنْهُ، أَوْ ثُلُثُهُ، أَوْ كُلُّهُ، أَوْ بِصَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّيَامِ، يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ أَقَارِبُهُ، مِثْلُ أَبْنَائِهِ، وَبَنَاتِهِ، وَإِخْوَانِهِ، وَأَخَوَاتِهِ، لِمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جَوَازِ أَنْ يَقْضِيَ الْإِبْنُ الصَّوْمَ عَنْ وَالِدَيْهِ⁽¹⁾، وَأَنْ يَحْجَّ عَنْ أَبِيهِ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ⁽²⁾، وَهِيَ قَضِيَّةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَرَأْيُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

رَابِعًا: تَسْأَلُنِي - يَا أَخِي - هَلْ يُحَاسِبُكَ اللَّهُ أَوْ لَا يُحَاسِبُكَ؟ وَمَنْ يَنْجُو مِنَ الْحِسَابِ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ؟ إِنْ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَسْتَعِدَّ لِلْحِسَابِ، وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ يُحَاسَبُونَ حِسَابًا يَسِيرًا، ثُمَّ يَنْقَلِبُونَ إِلَى أَهْلِهِمْ مَسْرُورِينَ، وَأَصْحَابُ الشَّأَلِ - عِيَاذًا بِاللَّهِ - يُحَاسَبُونَ حِسَابًا عَسِيرًا، وَيَدْعُونَ ثُبُورًا، وَيَصْلُونَ سَعِيرًا.

وَالسُّؤَالُ الصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ: هَلْ يُعَاقِبُنِي اللَّهُ؟ وَالْجَوَابُ: أَنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ نِيَّتِكَ، فَإِنَّهُ عَلِيمٌ بِالسَّرَائِرِ، فَإِنْ سَلِمْتَ نِيَّتَكَ وَصَلَحْتَ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْكَ فِيهَا أَكْرَهْتَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ بِعِبَادِهِ، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: 29]، وَإِنْ سَاءَتِ النِّيَّةُ، فَالْمَرْءُ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا بِفَضْلِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَ بِعَذْلِهِ،

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ، بَابُ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، حَدِيثُ (1952)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، بَابُ: الْحَجُّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، حَدِيثُ (1854)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ عَامِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَرِيبَتُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ».

والمؤمن يرجو الخير من ربه، ولا يتأس من رحمة.

خامسًا: إذا أذنب العبد، وعصى الله عن جهالة، ثم تاب إلى الله توبة نصوحًا، وأقلع عن ذنبه، وندم على فعله، فإن الله يتوب عليه، ويغفر ذنبه، مهما كان جسيمًا، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: 25]، وقال: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53]، وفي الحديث الصحيح⁽¹⁾ أن رجلاً قتل مائة نفس ظلماً، ثم تاب توبة نصوحًا، وندم على ما فرط، فقيل الله توبته. وقال ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽²⁾.

سادسًا: على كل مسلم أن يُبَادِرَ إلى التوبة، ولا يُؤَجِّلَهَا، وعليه أن يُكثِرَ من فعل الخير، والصلاة، والعبادة، والذكر، والتسبيح، وقراءة القرآن، والصدقة، والإحسان إلى الناس، والله يقول: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114].

فَحَسِّنْ ظَنَّاكَ - أيها الأخ - بالله، وازجُ الخير منه، ولا تتأس من رحمة الله، وادعُ الله، وازجُ منه التوبة والرحمة والمغفرة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جويلية 1976م

(1) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، حديث (3470)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب: ذكر التوبة، حديث (4250)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج10/ص259)، والطبراني في الكبير (ج10/ص150)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج10/ص200): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه». وقال السيحاوي في المقاصد الحسنة (ج1/ص249): «رجاله ثقات، بل حسنه شيخنا، يعني لشواهد، ولا فأبو عبيدة جزم غير واحد، بأنه لم يسمع من أبيه».

حُكْم مَنْ وَقَعَ امْرَأَتَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ

السؤال:

كنا في نهار رمضان، وكنتُ في أيام عادي الشهرية، فزَيَّنَ الشيطان لزوجي أن يُريدني، فامتنعتُ منه، ووََعظْتُهُ بأننا نَفْعَلُ حرامًا لا يَلِيقُ بِمُسلم ولا بِمُسلمة، ولكنَّ الشيطان كان أقوى مني، فما زال يُغْرِيه بي حتى خَصَعْنَا لَنَزَغَاتِهِ، ثم أَفَقْنَا مِنْ عَقْلَتِنَا، فهل لذلك مِن كَفَّارة؟ وما هي بالنسبة للرجل؟ وبالنسبة للمرأة؟

مواطنة (البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: كان بإمكانكما أن تُحَقِّقَا رَغْبَتكما حلالاً طَيِّباً، لو أنكما انتظرْتُمَا قليلاً، فَصَبَرْتُمَا إلى انقطاع الدم، والتَّطَهَّرَ منه، ومَغِيبَ شمس النهار، لكنَّ مَكْرَ الشيطان ما يزال بالإنسان حتى يُغْرِقه في بحر العصيان، ومن رحمة الله بعبده المؤمن أن فَتَحَ باب التوبة في وجهه، فإن وَجَّهَ تائباً مُنيباً، بَدَّلَ الله بسيئاته الحسنات، وكان الغفران رغم أنف الشيطان.

ثانياً: وهذا شأنكما بعد توبتكما: فأما الزوج، فإنَّ له خطيئتين أو ثلاثاً: الأولى: انتهاكه الصيام، والثانية: مُقَارَبَتَهُ أهله في حالة الحيض، والثالثة: إجباره زوجته على هذه الخطيئة.

فأما كفَّارته عن انتهاك حُرمة نَهار رمضان بالإفطار فيه لغير عذر، فقد نَصَّ عليها حديث الرجل الذي جاء إلى النبي ﷺ يَضْرِبُ صدره، وقال له: «هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ»، فتساءل ﷺ: «وَمَا الَّذِي أَهْلَكَكَ؟»، فقال: «جَامَعْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ»، فأفناه عليه

الصلاة والسلام بما يُكفّر ذلك، وهو ثلاث خصال على البدل: إمّا عتق رقبة مؤمنة، وإمّا إطعام ستين مسكيناً، وإمّا صيام شهرين متتابعين⁽¹⁾.

فالعِتق في عصرنا مُتَعَدِّر، والإطعام عند الفقهاء أحسن، وهو أيسر، ويُساوي مُدّاً لكل مسكين، ولا بُدّ من إكمال الستين، تُوزّع عليهم نحو [30 كلغ]⁽²⁾ من البرّ أو دقيقه، ثم لا بُدّ من قضاء اليوم الذي أفطر فيه.

وأما مُقاربة المرأة في حال الحيض، فإنّ الله مَنَعَ من جماعها فيه، قال تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 222]، فيُجوز له أن يتمتّع بزوجه في حالة الحيض، إلّا بالجماع فلا يُجوز إلّا بعد الطهر والتطهر، حالة الإفطار.

وكفارته متى أتى زوجته في حال حيضها، يكفي فيها - عند الإمام مالك وجمهور العلماء - التوبة والاستغفار، كما نقله القرطبي⁽³⁾، ونقل أيضاً عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما - أنه «يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ»، واستحسن الإمام أحمد حديثاً لابن عباس - أخرجه أبو داود - أنه «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ»، وهو استحسان الطبري صاحب التفسير ومن المجتهدين، وقال قوم بالتفرقة بين حالتي الدينار ونصف الدينار: إذا كان الدم أحمر فدينار، وإن كان دمًا أصفر فنصف دينار.

ولا بُدّ أن نلاحظ أنّ الدينار هو الدينار الذهبي، لا الدينار الجزائري، ومقداره هو 4.67 غ، فإذا حوّلناه - حسب السّعر الرسمي - فإنه يُساوي نحو 850 د.ج.

وأما إكراهه زوجته، ولو بالضرب والتهديد إن كان، فإنّ عليه أن يدفع عنها

(1) سبق تخرجه.

(2) في النسخة المطبوعة: [15 كلغ]. والصواب ما أثبتناه؛ لأنّ المدّ يساوي نصف كلغ، كما قرره الشيخ رحمه الله، لكل مسكين مُدّ، فإطعام ستين مسكيناً عن يوم واحد يساوي وزن 30 كلغ.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 3/ ص 87.

كفارتها - على مذهب محمد بن الحسن - فإن لم يُكرهها فهي التي تدفع عن نفسها.

ثالثًا: وأما المرأة، فقد أخطأت خطيئتين:

الأولى: أنها استسلمت لزوجها وهي في حالة لا تحلّ له فيها؛ لأنه إذا كان قد نُهي عنها حالة الحيض، فإنها تُنهي بدورها عن الاستسلام في تلك الحالة أيضًا؛ لأنها تكون في حالة سيئة حالة الأذى، قد تُضرّ بها عنده، وتبقى عنها - في ذاكرته وذهنه - ذكرى سيئة، لا تمحوها الأيام، ولا شيء عليها في الصيام؛ لأنها لم تكن صائمة.

والخطيئة الثانية: أنها أطاعت زوجها - وهو مخلوق - في معصية الخالق، هذا إن لم يُكرهها ولو بالتهديد، فالمرأة مأمورة بطاعة زوجها في كل ما يَرُغبه منها، أو يأمرها به، إلا إذا أمرها بمعصية الخالق، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، واستسلامها له في حالة الحيض، معصية لا مبرر لها، كما لو أمرها أن تصنع أو تُقدّم له طعامًا، ليفطر به في نهار رمضان من غير عذر، أو كما لو أمرها أن تُقدّم له خمرًا في رمضان أو غيره، فإن شارب الخمر، وعاصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وبائعها، كلهم ملّعين. وهكذا لو كان ديوثًا، فأذن لها أو أمرها بفاحشة، ولو بمراقصة أجنبي والارتغاء في أحضانها، كل هذا من الفواحش، والله لا يأمر بالفحشاء.

فالمرأة في كل هذه الأشياء وأمثالها، لا تطيع فيها أحدًا ولو كان زوجها، إنما تطيع خالقها، فإنه أولى بالطاعة، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: 2].

وكفارة هذه المرأة - إن استسلمت طائعة - بالتوبة والاستغفار عند مالك، وصدقة دينارٍ عند محمد بن الحسن وأحمد والطبري، فإن أكرهها زوجها، فعليه كفارتها مع كفارته. والله أعلم.

هل يجوز أن يُجامع زوجته قبل الفجر في رمضان؟

السؤال:

هل يجوز أن يُجامع الرجل زوجته قبل أذان الفجر بنصف ساعة في رمضان؟ وهل يليق أن يُسمي الله قبل الجماع؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. ما دام الفجر لم يطلع، فإن للإنسان أن يأكل ويشرب ويُجامع زوجته، فإذا طلع الفجر مُنع عن كل المفطرات في رمضان. فإذا كان الإنسان وإثماً من نفسه أن ينتهي من عملية الجماع قبل طلوع الفجر ولو بدقيقة واحدة، جاز له، أما مدة نصف ساعة فإنها زمنٌ طويل. يُندب للمسلم أن يُسمي الله عند الجماع، وأن يسأل الله أن يُجنبه الشيطان⁽¹⁾.

02 ذو القعدة 1403هـ / 11 أوت 1983م

إفطار الصائم عمداً في رمضان بغير الجماع

السؤال:

نرجو من سيادتكم توضيحاً حول نصّ وارد في كتاب (فقه الصيام)، للدكتور (ي).

(1) عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقَضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ». أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب: التسمية على كل حال، وعند الوقاع، حديث (141).

ق)، في الصفحة 98، وعنوان النص: (إفطار الصائم عمداً بغير الجِماع)، وقد استغربنا الحكم الوارد فيه، قال: «إذا أفطر الصائم نهار رمضان بغير الجِماع من غير عذر، فقد ارتكب إثماً عظيماً، وعلى وليِّ الأمر - إذا بلغه ذلك - أن يُعزِّره ويُؤدِّبه؛ لأنه اقترَف معصية ليس فيها حدٌّ ولا كفارة، فثبتَ فيها التعزير، وعلى كلِّ مسلم عَرَفَ ذلك أن ينهأ عن هذا المنكر.

والإفطار بغير الجِماع، أن يأكل، أو يشرب، أو يدخن، أو يباشر فيما دون الفرج فيُنزِل، أو يستمني فيُنزِل، ونحو ذلك، على أن يفعله عامداً، مختاراً، عالماً بالتحريم، وعليه القضاء؛ لأنَّ الله تعالى أوجب القضاء على المريض والمسافر مع وجود العذر، فلأنَّ يجبَ مع عدم العذر أولى. ويجب إمساك بقية اليوم؛ لأنه أفطر بغير عذر، فلزمه إمساك بقية النهار، ولا تجب عليه الكفارة؛ لأنَّ الأصل عدم الكفارة، إلا فيما وردَ به الشرع، وقد وردَ بوجوب الكفارة في الجِماع، وما سواه ليس بمَعْنَاه؛ لأنَّ الجِماع أغْلَظ، فبقيَ على الأصل.

وبعضُ السلف غلَّظَ عليه، ولم يكتفِ بقضاء يومٍ عليه، وأوجب عليه كفارةً مثل الجِماع، قياساً لشهوة البطن على شهوة الفرج، وهو مذهب أبي حنيفة والزُّهري والأوزاعي والثوري وإسحاق، والمشهور من مذهب مالك».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الدكتور مؤلَّفُ هذا الكتاب علامةٌ مُتمكِّنٌ فيما يكتب، ولا يُتهمُ بشيءٍ في دينه ولا خُلُقِهِ، فالتَّوَسَّأَ له عِلَّةٌ فيما أثار استغرابكم، وإدراكُ هذه العِلَّة - في رأيِنَا - سهَّلَ، وهو أنه كان يتحدَّث عن مذهب الشافعي، وأنتم لا رُسوخَ لكم في الفروع الخلافية بين المذاهب، وقد ألفتُمَا سَمَاعَ رأيِ المالكية وغيرهم فيها، ولا عيب على أيِّ امرئ أن يعتنق أيَّ مذهب فرعي، أو يُدافع عنه بِحُجَجِ أهله، أو بِحُجَجِ من عنده،

بشرط أن يكون أميناً مُنْصِفاً في النُّقْل، ويترك الحكم لغيره، لكن يُعَاب عليه إن قال عن مذهبه: هذا هو الحق والصواب والصحيح، وخلافه باطل ضعيف أو سخيْف. ويَبْلُغُ في علُوِّ المَقَامِ القِمَّةَ إن أنْصَفَ ونَصَرَ قولَ خُصْمِهِ؛ لأنه أقوى حُجَّةً مِنْ مذهبِهِ، كما تَرى في بعض المواقف مِنْ علمائنا كابن العربي أو القرطبي أو ابن رشد، فإنهم إذا تَكَلَّمُوا على الفروع المُخْتَلَف فيها، عَرَضُوا حُجَج المذاهب، واتَّخَذُوا موقفاً قد يَعْتَرِف للمخالفين بِقُوَّة حُجَّتِهِمْ، وَيُفَضِّلُون مذهبَهُمْ.

ثانياً: وقد قلنا إنَّ المؤلَّف كان يَحْكِي قول الشافعية، وهو أنَّ مَنْ أَفْطَرَ في نهار رمضان بغير جِماعٍ مِنْ غير عذر، فلا كَفَّارَةَ عليه، وهذا كأن يأكل عمداً، أو يَشْرَب، أو يُدَخِّن، أو يُبَاشِر فيها دون الفَرْج فيُنْزِل، أو يَسْتَمْنِي فيُنْزِل، ونحو ذلك، كما في السؤال، لكن الذي عليه هو القضاء، وعلى وَلِيِّ الأمر أن يُعَزِّرَهُ وَيُؤَدِّبَهُ؛ لأنه اقْتَرَفَ معصية ليس فيها حَدٌّ ولا كَفَّارَةٌ، فثَبَّتَ فيها التعزير، وعلى كُلِّ مسلم أن يَنْهَاهُ وَيَعْظُمَهُ... الخ، فالمؤلَّفُ هنا ناقلٌ لمذهب الشافعي، أمينٌ في نَقْلِهِ عنهم.

أما الإفطار عمداً مِنْ غير عذر بالجماع، فالحُكْم هو الكَفَّارَةُ بلا خِلاف، كما ثَبِتَ في حديث صحيح رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟»، قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «هَلْ تَحِدُّ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَحِدُّ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا»، قَالَ: أَفَقَرٌ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».

إِذْنًا، فَقَدْ صَدَرَ الْحُكْمُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَنْ أَفْطَرَ بِالْجَمَاعِ، فَلَا كَلَامَ لِأَحَدٍ فِي مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ.

ثالثاً: أمَّا مذهب غير الشافعية، فقالوا: كُلُّ مَنْ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الصَّيَامِ فَأَفْطَرَ مِنْ غير

عذر عمدًا، فهذا هو حُكم الشارع فيه: فَمَنْ أَكَلَ، أو شَرَبَ، أو جَامَعَ، أو اسْتَمْنَى، أو لَاعَبَ فَأَنْزَلَ، أو رَفَضَ النِّيَّةَ... الخ، فعليه في مثل هذه الكفَّارَةُ والقضاء، وبهذا القول قال بعض الصحابة، والتابعين، والأئمة المجتهدين مالكية وحنفية وغيرهم، وليس في الحديث أيُّ تصريح ولا تَلْوِيح بأن حكاية هذا الرجل خاصَّة به أو بالجماع.

وللشافعي قولٌ في الأصول - حَكَاه عنه القرافي في التنقيح - يقول فيه: «تَرَكُ الاستِفْصال في حكاية الأحوال يَدُلُّ على العموم في المقال»⁽¹⁾، فالشارع لم يُبَيِّن أن هذا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ بهذا الرجل، وبِمَعْصِيَةِ الجماع فقط، بل تَرَكُ هذا التفصيل يَدُلُّ على العموم في المسلمين وفي الْمُفْطِرَات.

فَمَنْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ لَهُ سَنَدًا مِنْ عَدَمِ النَّصِّ فِيمَا عَدَا الْجَمَاعَ، وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ، فَلَهُ سَنَدٌ هُوَ هَذَا.

وما دام المؤلفُ يَتَحَدَّثُ إِلَى الشَّافِعِيَّةِ، فَلَا ضَيْرَ عَلَيْهِ أَنْ يُحَدِّثَهُمْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ، فَإِنْ خَاطَبَ عَمُومَ النَّاسِ - وَمِنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ - فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ، حَتَّى لَا يُرْبِكَهُمْ، وَيُثِيرَ شَكَّهُمْ وَاسْتِغْرَابَهُمْ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ لَزِمَ الْحَيَادُ أَوْ عَرَضَ الْحُجَجُ، وَتَرَكَ الْحُكْمَ لِلْمُنْصِفِينَ، وَإِنْ شَاءَ أَعْلَنَ انْحِيَازَهُ لِرَأْيٍ بَعْدَ بَيَانٍ غَيْرِهِ وَبَيَانِهِ.

رابعًا: لكن المؤلفُ هذا لم يَسْلُكْ هذه الطريقة، فَقَدْ أَوْهَمَ قَارِئَهُ بِأَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ - الَّذِي نَقَلَهُ بِأَمَانَةٍ - هُوَ حُكْمُ الشَّرْعِ، وَأَنَّ غَيْرَهُ إِنَّمَا هُوَ مَذْهَبٌ لِبَعْضِ السَّلَفِ، كَالزُّهْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَإِسْحَاقَ وَالثَّوْرِيَّ وَمَشْهُورَ أَقْوَالِ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا فِيهِ مِنْ بَابِ [التَّغْلِيظِ]⁽²⁾، وَهَذَا خَطَأٌ بَيِّنٌ مِنْ صَاحِبِ الْكِتَابِ، فَلَيْسَ الْقَوْلُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيظِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْاسْتِنْبَاطِ وَالْاجْتِهَادِ، ثُمَّ إِنَّ الْقَائِلِينَ بِهِ لَيْسَ بَعْضُ السَّلَفِ، بَلْ هُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْخَلْفِ إِلَى الْيَوْمِ، فَمَاذَا يَبْقَى فِي

(1) انظر: القرافي. شرح تنقيح الفصول. ص 186.

(2) في النسخة المطبوعة: [التغليظ]. وقد تكرر هذا الخطأ المطبعي في كل هذه الفتوى. والصواب ما أثبتناه.

العالم الإسلامي إذا أُخْرِجْنَا مِنْهُمْ الحنفية، والمالكية، وأهل الحديث، الذين مثَّلهم إسحاق والأوزاعي والثوري؟ فمثل هذا التعبير مُوهِمٌ لغير الحقِّ.

والذي يَدُلُّ على تَحْيِيزِهِ لمذهب الشافعي دون غيره، هو قوله في تأييده بوجوب التعزير بَعْدَ عدم وجود الحَدِّ ولا الكَفَّارة. ونحن نَمْنَعُ هذا، بل نقول: الكَفَّارة موجودة مِن تَبْلِيغِ الرسول ﷺ فيمن أَفْطَرَ عَمْدًا بدون عذر، فيجب أن نَقِفَ عِنْدَ حَدِّهَا، أَمَّا القول بلزوم التعزير فهو الذي يَحْتَاجُ إلى دليل، فإنَّ الرسول ﷺ لم يُحْكَمْ به على مَنْ جَاءَ يَسْأَلُهُ، مع أنه ارتكب هذه الخطيئة العَظْمَى، ولم يُوجَّهْ له أدنى كلمة تَمَسُّ شُعُورَهُ؛ لَأَنَّهُ جَاءَ تَائِبًا مُعْلِنًا لِنَدَمِهِ، يَضْرِبُ صَدْرَهُ، وَيَنْتِفِ شَعْرَهُ، ويقول: «هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ» أو «احْتَرَفْتُ»، فَوَصَفَ لَهُ الْمُزْهَمَ، ثُمَّ لَمَّا عَلِمَ عَجْزَهُ رَحِمَهُ وَأَشْفَقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ضَحِكَ فِي وَجْهِهِ، وَأَذِنَ لَهُ فِي أَكْلِ كَفَّارَتِهِ، هذه هي الرحمة بالمؤمنين التي فَصَّهَا عَلَيْنَا الْقُرْآنُ. وَالرَّجُلُ قَدْ تَابَ، أَمَّا الَّذِي لَمْ يَتُبْ فَإِنَّهُ يُسْأَلُ: لِمَاذَا أَفْطَرَ؟ فَإِنْ أَنْكَرَ الْوُجُوبَ اسْتَشِيبَ بِحَبْسِهِ - دون تعذيبه - ثلاثًا، ثُمَّ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالرَّدَّةِ، وَإِنْ لَمْ يُنْكِرِ الْوُجُوبَ، حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْطَرَاتِ حَتَّى يَتَّهِى رَمْضَانُ، وَكَفَى اللَّهَ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ؛ لَأَنَّهُ بَوَّضَهُ فِي الْحَبْسِ لَا يُقَدِّمُ لَهُ الطَّعَامَ إِلَّا وَقْتُ الْإِفْطَارِ.

وَمِنْ عَجِيبٍ مَا يُؤْخَذُ عَلَى عَلَامَتِنَا الْفَاضِلِ أَنَّهُ مُنَحَازُ الْقَوْلِ إِلَى مَذْهَبِهِ، تَعْلِيلُ التَّغْلِيظِ فِي الْجَمَاعِ دُونَ سِوَاهُ: «وَمَا سِوَاهُ (أَيِ الْجَمَاعِ) لَيْسَ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ أَغْلَظَ، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ». وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ سَقُوطَ الْكُفَّارَةِ فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ يُؤَيِّدُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ، وَأَمَّا الْجَمَاعُ فَقَدْ غُلِّظَ فِيهِ بِالْخُصُوصِ تَغْلِيظًا؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَفْسُ كَلَامِهِ، فَمَا قَوْلُ الدَّكْتُورِ فِي مُقَدِّمَاتِ الْجَمَاعِ، التَّقْيِيلُ، وَالْمُلَاعَبَةُ حَتَّى الْإِنْزَالِ، وَالِاسْتِمْنَاءُ، بَلِ الْمُبَاشَرَةُ فِيهَا دُونَ الْفَرَجِ، أَلَيْسَتْ هَذِهِ بِمَعْنَى الْجَمَاعِ فِي الْفَرَجِ؟ هَذَا إِنْ سَلَّمْنَا لَهُ - وَهَيْهَاتَ - أَنَّ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ لَيْسَا بِمَعْنَى الْجَمَاعِ فِي غَلَبَةِ شَهْوَةِ الْبَطْنِ كَشَهْوَةِ الْفَرَجِ، وَفِي اتِّهَاكِ الْحُرْمَةِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنْ حُكْمِ الشَّارِعِ

وأمره في قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]، فليَتَدَبَّرِ النَّاسُ فِي قِيَمَةِ هَذَا الْقَوْلِ مَعَ نَسْيَانِ السَّائِلِ مَنْ هُوَ؟

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى الْقَوْلِ، أَنَّهُ لَا عَيْبَ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَعتنقَ مذهباً له، وَيُبيِّنَهُ لِلنَّاسِ، فَإِنْ خَاطَبَ أَهْلَهُ خَاطِبَهُمْ بِهِ، فَإِنْ خَاطَبَهُمْ وَغَيْرَهُمْ لَزِمَهُ أَنْ يُبيِّنَهُ - وَلَهُ أَنْ يُحَاجَّ عَنْهُ - وَيُبيِّنَ غَيْرَهُ، وَالْحُكْمُ لَغَيْرِهِ [لَا لَهُ] ⁽¹⁾.

هَذَا مَا أُجِيبُ بِهِ بَعْضَ فِتْيَاتِ الْجَزَائِرِ، فَحَيَّاهُنَّ اللَّهَ وَبَيَّاهُنَّ، وَجَعَلَهُنَّ يَمِّنَ يَلْدُنِ الْأَبْطَالِ الْمُسْلِمِينَ لَوْطَنَهُمُ الْمُسْلِمَ، فَطَالَمَا رَفَعَ رَأْسَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَثْبَتَ أَصَالَتَهُ فِي الْإِسْلَامِ.

1993 / 03 / 19م

تقبيل الصائم زوجته في رمضان

السؤال:

قالت السائلة: هل تسمعون لي أن أُلقي سؤالاً أَسْتَحْيِي مِنْ إعلانه، ولولا الهاتف لما فَعَلْتُ؟ فقلت: هَاتِي، فلا حياءَ في الدين، ولا حَرَجَ عَلَيْكَ. فقالت: أَصَحِّحُ أَنَّ الصَّائِمَ يُقَبِّلُ زَوْجَتَهُ وَيُلَاعِبُهَا، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا، بَلْ هُمَا مُتَّبِعَانِ لِسُنَّةِ الرَّسُولِ؟ فقلت: كَلَّا، لَا يَفْعَلُ الصَّائِمُ ذَلِكَ بِزَوْجَتِهِ الصَّائِمَةِ، خَشْيَةً أَنْ يَفْسِدَ الصِّيَامُ. قالت إنها قرأت مؤلفاً حديث (الولادة)، يَزْعُمُ صَاحِبُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ امْرَأَةً لَهُ، فَلَا حَرَجَ فِيهَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفَسَّرَ الْمُؤَلِّفُ الْمُلاَمَسَةَ الَّتِي تَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِالْعَمَلِيَةِ الْجَنَسِيَّةِ فَقَطْ، وَالْقُبْلَةَ وَالْمَلَاعِبَةَ دُونَ ذَلِكَ. فَأَجِيبْتُ أَنَّهُ مُخْطِئٌ فِي فَهْمِ الْمَوْضُوعِ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ مُوجُودٌ فِي مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَاوِي الْحَدِيثِ - وَهُوَ أُمْنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - حَدَّثَتْ مِنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ أَهْلَهُ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ، فَيَهْلِكُ وَيُهْلِكُ امْرَأَتَهُ، فَلَا يُرْغَبُ فِي ذَلِكَ

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [لأنه]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

إِلَّا مَنْ لَا يَفْهَمُ الدِّينَ عَلَى حَقِّقَتِهِ.

كَانَ هَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْأَصْلِيُّ، وَهَاتُكَ التَّفْصِيلُ وَالْبَيَانُ:

الْجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ.

أَوَّلًا: عَرَّفَ الْعُلَمَاءُ الصِّيَامَ بِأَنَّهُ: إِمْسَاكُ الصَّائِمِ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ ابْتِدَاءً مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ. وَكُلُّ مَنْ عَرَّضَ صَوْمَهُ لِلْفُسَادِ - إِنْ حَصَلَ - لَا يُعَدُّ مُتَمَسِّكًا، أَيْ فَهُوَ غَيْرُ صَائِمٍ، فَإِنْ ضَمِنَ السَّلَامَةَ لَصَوْمِهِ، صَحَّ فِعْلُهُ، وَهَذَا مَا أُرِيدَ بِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ.

ثَانِيًا: الْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَتْ السَّائِلَةُ إِلَيْهِ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ إِحْدَى نِسَائِهِ، وَهُوَ صَائِمٌ...». وَالْغَايَةُ مِنْ رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ فِعْلٍ ذَلِكَ لِمَنْ سَلِمَ، وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِ بِعَيْنِ التَّرْغِيبِ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ، بِدَعْوَى أَنَّهُ سَنَةٌ يُرَغَّبُ فِي اتِّبَاعِهَا، بِدَلِيلِ أَنَّ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ حَدَّثَتْ مِنْ فِعْلِهَا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، فَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ بِرَوَايَةِ أُخْرَى، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَيْكُمُ يَمْلِكُ إِزْبَهُ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِزْبَهُ؟»⁽¹⁾. فَقَوْهَ هَذَا يُحَدِّثُ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ، كَمَا فَهَمَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، قَالَ [النَّوَوِي]⁽²⁾ فِي شَرْحِهِ لِلْحَدِيثِ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ مَعْنَى كَلَامِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَكُمْ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْقُبْلَةِ وَلَا تَتَوَهَّمُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنَّكُمْ مِثْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي اسْتِبَاحَتِهَا؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَهُ، وَيَأْمَنُ الْوُقُوعَ فِي قُبْلَةٍ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا إِنْزَالٌ أَوْ شَهْوَةٌ أَوْ هَيْجَانٌ

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، بَابُ: بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحْرَكْ شَهْوَتُهُ، حَدِيثٌ (1106).

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الْخَطَّابِيُّ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

نفس، ونَحْوُ ذلك، وأنتم لا تأمَنُونَ ذلك، فطريقكم الإنكِفَافُ عنها»⁽¹⁾. هذه نصيحةٌ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لِأَبْنَائِهَا، بأنهم أضعفُ حالاً مِنَ الرُّسُولِ المعصومِ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. فلا تَغْتَرُّوا بِحِسَابِ ذلك سَنَةً تَقْتَدُونَ بِهَا، كما فَعَلَ هذا المُوَلَّفُ الحَدَّثُ - إِنْ صَحَّ مَا نُقِلَ عَنْهُ -، والعُلَمَاءُ الرَّاسِخُونَ فَهَمُّوا مِنْ كَلَامِ أُمِّهِمُ التحذيرَ الشَّدِيدَ فَبَلَّغُوهُ، وانظر كلامهم في شرح النووي على مسلم.

ثالثاً: أَمَّا الخطأ الثاني الذي وَقَعَ فِيهِ مَوْلَفُ الكِتَابِ - إِنْ صَحَّ مَا نُقِلَ عَنْهُ - فهو أَنَّ (المُلَامَسَةَ) هي الجِماعُ فقط، بل المُلَامَسَةُ مِثْلُ الْمَسِّ وَاللَّمْسِ. نَعَمْ، فقد تُدَلُّ على مُجَرَّدِ التَّقَاءِ الجَسَدَيْنِ، وهذا هو الأَصْلُ، وقد تُدَلُّ على الجِماعِ، يُكْنَى بِهَا تَزْوِجُهَا عَنِ اللَّغْوِ، والمُوَلَّفُ مُقَلِّدٌ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ الذي قال: «المُلَامَسَةُ هُنَا مُحْتَضَةٌ بِاللَّمْسِ الذي هو الجِماعُ». وقال مالِكٌ: «المُلَامَسُ بِالْجِماعِ يَتِمُّمُ، والمُلَامَسُ بِالْيَدِ يَتِمُّمُ إِذَا التَّدَّ». والشَّاهِدُ فِي قولِ الإمامِ: «المُلَامَسُ بِالْيَدِ»، فالملامسةُ أَعَمُّ، وبِمِثْلِ قولِ مالِكٍ، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ شيخُ البخاري، قال القرطبي: «وهو مُفْتَضَى الآية»⁽²⁾.

وقد اشتهر عند علمائنا أَنَّ الْمَسَّ كالمُلَامَسَةِ وَاللَّمْسِ نَاقِضٌ لِلطَّهَارَةِ الصَّغْرَى إِنْ قَصِدَ اللَّامِسُ اللَّذَّةَ، وَجَدَّهَا أَوْ لَمْ يَجِدَّهَا، كما أَنَّ وجودَها نَاقِضٌ، قَصِدَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ، فأَمَّا إِنْ وَقَعَ دُونَ قَصْدِ اللَّذَّةِ وَلَا وَجَدَّهَا، فلا يَنْقُضُ، قال الباجي فِي الْمُتَتَقَى: «الذي تَحَقَّقَ مِنْ مَذْهَبِ مالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الوُضوءَ إِنَّمَا يَجِبُ بِقَصْدِ اللَّذَّةِ دُونَ وجودِها، فَمَنْ قَصَدَ اللَّذَّةَ بِلَمْسِهِ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الوُضوءُ التَّدُّ بِذلك أَوْ لَمْ يَلْتَدَّ»⁽³⁾. وهذا القولُ مِنَ الباجي مُوَافِقٌ لِقَوْلِ ابْنِ المَاجِشُونِ: «مَنْ تَعَمَّدَ مَسَّ امْرَأَتِهِ بِيَدِهِ لِمَلَاعِبَةٍ فَلْيَتَوَضَّأْ التَّدُّ أَوْ لَمْ

(1) انظر: شرح النووي على مسلم. ج 7/ ص 216.

(2) انظر هذه الأقوال في: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 223-224.

(3) المتتقى شرح الموطأ. ج 1/ ص 92.

يَلْتَدُّ»⁽¹⁾. ولا يُعْتَبَرُ مَسًّا إِنْ كَانَ عَلَيْهَا ثَوْبٌ، قَالَ عَلِيٌّ بْنُ زِيَادٍ: «إِنْ كَانَ عَلَيْهَا ثَوْبٌ كَثِيفٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا فَعَلَيْهِ الْوَضُوءُ»⁽²⁾.

هَذَا كَلَامُ عُلَمَائِنَا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ الْحَرَجِ، وَمَا يَصْدُقُ عَلَى الرَّجُلِ يَصْدُقُ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَمَتَى قَصَدَتْ أَوْ وَجَدَتْ انْتِقَاضَ وَضُوءِهَا، فَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ وَلَمْ تَجِدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا.

وَالْمَسُّ وَاللَّمْسُ وَالْمَلَامَسَةُ - حَسَبَ اسْتِعْمَالِ الْمُسْتَعْمِلِ - قَدْ يُقْصَدُ بِهَا مُجَرَّدُ التَّقَاءِ الْبَشَرِيِّينَ - وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ -، وَقَدْ يُكْنَى بِاللَّفْظِ عَنِ الْجَمَاعِ تَنْزُّهَاً عَنِ اللَّغْوِ كَمَا تَقَدَّمَ.

رَابِعًا: وَقَدْ أَجَبْنَا - حَسَبِ السُّؤَالِ - بِأَنَّ هَذَا يَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَأُخْرَى وَأَوَّلَى إِذَا وَقَعَ بَيْنَ غَيْرِهِمَا، لَكِنَّ الْمُسْلِمَ حَقًّا لَا يَمَسُّ غَيْرَ زَوْجَتِهِ لِلذَّئَةِ، وَالْمُسْلِمَةُ حَقًّا لَا تَسْمَحُ لِأَحَدٍ غَيْرِ زَوْجِهَا بِأَنْ يَمَسَّهَا، قَصْدَ لَذَّةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا، لَا فِي فِطْرٍ وَلَا فِي صَوْمٍ، فَالْمُسْلِمَاتُ مُؤْمِنَاتٌ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِهَا حَفِظَ اللَّهُ.

1993 / 02 / 25 م

جواز الإفطار في رمضان لعمال صَهِرِ الْحَدِيدِ وَالصُّلْبِ

الْجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.

الْدِّينُ يُسْرُ:

دَلَّتِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ - مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ - دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ يُسْرٌ لَا عُسْرَ فِيهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا

(1) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 5/ ص 224.

(2) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 5/ ص 224.

يُرِيدُ بِكُمْ الْفُسْرَ ﴿ [البقرة: 185]، وقال ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: 78]، وَصَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»⁽¹⁾، وقال: «يُسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»⁽²⁾.

الانتقال إلى الرخصة:

فإذا تَسَبَّبت التكاليف الشرعية العامة لبعض المكلفين - في ظروف وأحوال خاصة بهم، طارئة عليهم - في مشقة وعُسْر، انتقلوا من العزيمة إلى الرخصة.

والعزيمة هي الحكم الابتدائي العام الشامل للجميع، مثل وجوب صوم رمضان، والصلاة بِهَيْئَتِهَا الكاملة، والغسل والوضوء بالماء، وحُرْمَةُ أَكْلِ الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أُهْلَ به لغير الله، هذه كُلُّهَا أحكام عامة شاملة، والرخصة استثناء من ذلك الحكم العام، بسبب وجود مشقة وعُسْر عند بعض المكلفين، لظروف وأحوال طارئة عليهم، مثل الإفطار في رمضان للمسافر، والمريض ومن في حكمه، والصلاة من جلوس، والتيمم بدل الغسل أو الوضوء، وأكل الميتة للمُضْطَرِّ خوفًا من الهلاك جوعًا.

الرخصة في إفطار رمضان:

إِنَّ آيَةَ الصِّيَامِ أُوجِبَتْهُ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَيَّنَتْ ظَرْفَهُ، وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَلَمَّا كَانَ الصِّيَامُ قَدْ يَتَسَبَّبُ فِي أَذَى شَدِيدٍ وَعُسْرٍ لِبَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ، فِي ظُرُوفٍ وَأَحْوَالٍ خَاصَّةٍ بِهِمْ، نَصَّتْ عَلَى الرُّخْصَةِ لَهُمْ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنَ الصِّيَامِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْفِطْرِ، مَا دَامَ الْعُذْرُ قَائِمًا، فَإِذَا انْتَهَى الْعُذْرُ وَجِبَتِ الْعُودَةُ إِلَى اسْتِنَافِ الصِّيَامِ، وَمَا أَفْطَرُوهُ مِنْ أَيَّامِ رَمَضَانَ وَجِبَ عَلَيْهِمْ - بِنَصِّ الْآيَةِ - أَنْ يَصُومُوا عِدَّتَهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: الدين يُسْرٌ، حديث (39)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: ما كان النبي ﷺ يَتَخَوَّهُمُ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا، حديث

(69)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقد نَصَّت الآية الكريمة على استثناء المريض والمسافر، لِظَنَّةِ الْعُسْرِ، وَعُلَّت الرخصة فيها بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]. قال الشيخ محمد عبده: «يُريد الله فيما شرَّعه من هذه الرخصة في الصيام، وسائر ما يشرُّه لكم من الأحكام، أن يكون دينكم يُسرًا تامًّا لا عُسْر فيه»⁽¹⁾.

وبهذا الاستثناء والتعليل، وببيان الرسول ﷺ بِسُنَّتِهِ القولية والفعلية، ألحق بالمسافر والمريض بعضُ المُكَلَّفِينَ الآخرين، مِمَّنْ يَعْسُرُ عليهم الصوم، وَيَلْحَقُ بِهِمُ الأذى الشديد، مثل الحَبْلَى، والمُرْضِع، والشيوخ، والعجائز، بل حتى الصحيح إذا خَشِيَ الهلاك جوعًا أو عطشًا، أو خَشِيَ حدوث مرض، وَيُعْتَمَدُ في الخوف من مَضَرَّةِ الصيام على قول الطبيب، وعلى التجربة الصحيحة.

الإفطار قد يَتَرَجَّع وقد يجب:

إفطار مَنْ قام عُذْرُهُ، رُخْصَةٌ وَيُسَّرُ مِنَ الشَّارِعِ، رَحْمَةً بِالْمُكَلَّفِ، يَجُوزُ الانتقال إليها بِمُجَرَّدِ تَحَقُّقِ الوَصْفِ، فَمَنْ صَدَقَ عَلَيْهِ وَصْفُ المسافر والمريض جاز له أن يُفْطِرَ، فإذا كان يستطيع الصوم دون مَشَقَّةٍ، فالأفضل له أن يصوم عند جمهور العلماء، منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي، ولكن إذا خَشِيَ مَضَرَّةً فالأفضل له أن يُفْطِرَ؛ لأنه بِفِطْرِهِ تَجَنَّبَ كُلَّ احتمالٍ لِلْمَضَرَّةِ، وأما إذا خَشِيَ الهلاك، أو الأذى الشديد، فإنَّ الواجب عليه أن يُفْطِرَ، فإن لم يُفْطِرْ - تَكَبَّرًا عن الرخصة - حتى مات، كان ظالمًا، مُعْتَدِيًا، مُسْتَحِقًّا النار، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴿[النساء: 29-30].

نصوص الفقهاء:

وقد نصَّ فقهاؤنا الأقدمون الموثوق بهم على هذه الأحوال، من ذلك ما جاء في

(1) انظر: تفسير المنار، ج2/ ص132.

مختصر خليل بن إسحاق - وبه الفتوى عندنا - وشراحه، إذ قال في أسباب الإفطار وأحواله من جواز ووجوب ما نصّه: «وبمرضي خاف زيادته أو تماديه، ووجب إن خاف هلاكاً أو شديداً أذى: كحاملٍ ومُرضِعٍ لم يُمكنها استنجاز أو غيره خافتاً على ولديها»⁽¹⁾.

وعندما شرح الدردير هذا النص قال: «وجاز الفطر بمرضي خاف، أي ظنّ - لقول طيب عارِف، أو تجرية، أو لُوافٍ في المزاج - زيادته أو تماديه، بأن يتأخّر البرء وكذا إن حصل للمريض بالصوم شدة وتعب»⁽²⁾.

ثم ذكر حالة الوجوب على المريض والصحيح، فقال: «ووجب الفطر لمريضٍ وصحيحٍ إن خاف على نفسه بصومه هلاكاً أو شديداً أذى، كتعطيل منفعة من سمع أو بصّر أو غيرهما، لوجوب حفظ النفس».

ومثل ذلك الحامل والمُرضِع، إن خافتا على نفسيهما أو على ولديهما، ولكن إذا وجدت المرضع من يُرضع لها - ولو بأجرة - صامت واستأجرت، فإن لم تجد امرأة، أو لم تجد مالاً، أو لم يقبل غيرها، وجب أن تُفطر، وأجرة المرضع في مال الولد إن كان له مال، وفي مال أبيه إن لم يكن له، فإن عديم الأب المال ففي مالها.

الفدية والقضاء:

القاعدة المعروفة تقول: "من عليه القضاء فلا فدية عليه، ومن لا قضاء عليه فعليه الفدية"، ومثاله: الشيوخ والعجائز في حالة الهرم، فإنه لا يتصور فيهم مُطالبتهم بالقضاء، وإنما هم مُطالبون بدفع فدية، إطعام مسكين عن كل يوم، أو إعطاء مد واحد عن كل يوم، نصّت على ذلك الآية الكريمة: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ

(1) مختصر خليل. ص 69.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 535.

مُسْكِينٍ ﴿[البقرة: 184]، فَسَّرَتِ الإِطَاقَةَ بِالصِّيَامِ مَعَ الْجُهْدِ الشَّدِيدِ، كَصِيَامِ الشَّيْخِ
 الْهَرِمِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ: الْحُبْلَى، وَالْمُرْضِعَ، وَالْمَرِيضَ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ. قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
 عَبْدُهُ - عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ - إِنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ يُطِيقُونَهُ - أَيِ يَفْعَلُونَهُ بِجُهْدٍ شَدِيدٍ - هُمْ:
 «الشُّيُوخُ الضَّعَفَاءُ، وَالزَّمَنَى الَّذِينَ لَا يُرْجَى بُرْؤُ أَمْرَاضِهِمْ وَنَحْوُهُمْ، كَالْفَعْلَةِ الَّذِينَ
 جَعَلَ اللَّهُ مَعَاشَهُمُ الدَّائِمَ بِالشَّغَالِ الشَّاقَةِ، كَاسْتِخْرَاجِ الْفَحْمِ الْحَجَرِيِّ مِنْ مَنَاجِمِهِ،
 وَمِنْهُمْ الْمُجْرِمُونَ الَّذِينَ يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالشَّغَالِ الشَّاقَةِ الْمُؤَبَّدَةِ، إِذَا كَانَ الصِّيَامُ يَشُقُّ
 عَلَيْهِمْ بِالْفِعْلِ، وَكَانُوا يَمْلِكُونَ الْفَدْيَةَ»⁽¹⁾.

وَنَصَّ خَلِيلٌ عَلَى طَلَبِ الْفَدْيَةِ مِنَ الشَّيْخِ الْهَرِمِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ، مِمَّنْ لَا يُرْجَى مِنْهُ
 الْقُدْرَةُ عَلَى الْقَضَاءِ، إِذْ قَالَ: «وَفَدْيَةُ هَرِيمٍ وَعَطِشٍ»⁽²⁾. وَشَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «وَنُدِبَ
 فَدْيَةً، وَهِيَ الْكَفَّارَةُ الصَّغْرَى، مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ هَرِيمٍ وَعَطِشٍ (بِكُسْرِ الرَّاءِ وَالطَّاءِ)، أَيِ
 لَا يَقْدِرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الصَّوْمِ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمِنَةِ، فَإِنْ قَدَّرَ فِي زَمَنِ مَا آخَرَ إِلَيْهِ، وَلَا
 فَدْيَةَ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

هل تجتمع الفدية والقضاء؟

مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ أَنَّهَا لَا يَجْتَمِعَانِ؛ لِأَنَّهُمَا تَقُولُ: "مَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَإِنَّهُ لَا
 فَدْيَةَ عَلَيْهِ"، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ، وَقَدْ اطَّرَدَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ عِنْدَ بَعْضِ
 الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ، وَلَكِنَّا وَجَدْنَا أَنَّهَا لَا تَطَّرِدُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ فِي حَالِ
 الْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ، كَمَا يَتَبَيَّنُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رَشْدٍ فِي كِتَابِهِ (بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ
 الْمُقْتَصِدِ) إِذْ قَالَ: «الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا أَفْطَرَا، مَاذَا عَلَيْهِمَا؟ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِلْعُلَمَاءِ فِيهَا
 أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ:

(1) انظر: تفسير المنار. ج 2/ ص 125 - 126.

(2) مختصر خليل. ص 67.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 516.

أحدها: أنها [يُطْعِمَان] ⁽¹⁾ ولا قضاء عليهما، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس.
والقول الثاني: أنها يَقْضِيَان فقط، ولا إطعام عليهما، وهو مقابل الأول، وبه قال
أبو حنيفة، وأصحابه، وأبو ثور.

والثالث: أنها يَقْضِيَان، وَيُطْعِمَان، وبه قال الشافعي.

والقول الرابع: أنَّ الحامل تقضي، ولا تُطْعِم، والمرضع تقضي وتُطْعِم ⁽²⁾.

وبهذا القول الرابع أخذ المالكية، كما هو المستفاد من كتبهم.

وقال الشوكاني في (نيل الأوطار): «الحامل والمرضع يُفْطِرَان وَيَقْضِيَان وَيُطْعِمَان، وبه
يقول سفيان ومالك والشافعي وأحمد. وقال بعضهم: يُفْطِرَان وَيُطْعِمَان ولا قضاء عليهما،
وإن شاءتا قَضَتَا ولا طعام عليهما، وبه يقول إسحاق...»، ثم قال: «وقال مالك والشافعي
في أحد أقواله: إنها تَلْزَم (أي الكفارة الصغرى) المُرْضِعَ لا الحامل، إذ هي كالمریض» ⁽³⁾.

وهكذا نرى أن مالكا والشافعي - كليهما - لم تَطْرُد عنده القاعدة، وجمع بين الفدية
والقضاء، وعَلَّل ابن رشد هذا الاختلاف بقوله: «وسبب اختلافهم: تَرَدُّدُ شَبَهَيْهِمَا بين
الذي يُجْهِدُهُ الصوم وبين المريض، فَمَنْ شَبَهَهُمَا بالمريض قال: عليهما القضاء فقط، وَمَنْ
شَبَهَهُمَا بالذي يُجْهِدُهُ الصوم قال: عليهما الإطعام فقط... وأما مَنْ جَمَعَ عليهما الأمرين،
فِيَشِبُّهُ أن يكون رَأَى فيهما مِنْ كل واحدٍ شَبَهًا... وَيُشَبُّهُ أن يكون شَبَهَهُمَا بالمُفْطِرِ
الصحيح... وَمَنْ فَرَّقَ بين الحامل والمرضع، أَحَقَّ الحامل بالمريض، وأبقى حُكْمَ
المرضع مجموعًا مِنْ حُكْمِ المريض وحُكْمِ الذي يُجْهِدُهُ الصوم» ⁽⁴⁾. وَرَجَّحَ ابن رشد
قول مَنْ أَفْرَدَ لَهَا حُكْمًا.

(1) في النسخة المطبوعة: [لا تطعمان]. والصواب ما أثبتناه من بداية المجتهد.

(2) بداية المجتهد. ج 1/ ص 240.

(3) نيل الأوطار. ج 4/ ص 273.

(4) بداية المجتهد. ج 1/ ص 240 - 241.

هذه الفتوى إسلامية:

إنّ هذه الفتوى - في إفتار العمال الذين يعملون بـ (الحَجَّار)، في مواجهة الفُرن العالي الحرارة، والحديد المصهور أو المحمي إلى درجة عالية، إذا جاء عليهم شهر رمضان، حيث يتعرَّضون لمِسْقة كبرى لا تُطاق... والعمال الذين يعملون خارج الجزائر كفرنسا وغيرها، في معامل ومصانع لا تُراعي أوضاع المسلمين - ليست هذه الفتوى محلّية جزائرية، وليست فتوى إدارية، كما يحلو لبعض من لا يرقُّون في مؤمن إلاّ ولا ذمّة، أن يقولوا ويُشيّعوا أو يظنّوا - وإنّ بعض الظنّ إثم - ولكنها فتوى إسلامية مبنية على قواعد صحيحة من الدين، وأقوال واضحة من العلماء، وقد أصدرها علماء مسلمون من مختلف الأقطار الإسلامية، وليس فيهم جزائري واحد، وإنما صدرت منهم بعد أن اطَّلَعوا بأنفسهم - في عين المكان - على حالة العمال، ورَأَوْا المشقة المتجاوزة الحدود التي يتحمَّلها العامل إذا التزم الصيام، وبعد أن استمعوا إلى مناقشات طويلة جرّت بكلّ حرية وصراحة، وشارك فيها علماء من سائر المذاهب الإسلامية، وأدّلوا فيها بأراء علماء المسلمين القدامى والمُحدّثين، وقد احتاطوا في فتواهم كلّ الاحتياط لدينهم، وسدّوا كلّ أبواب التلاعب في وجوه المُتساهلين والمُتلاعبين، وحَصَرُوا الرُّخصة في أضيق حدودها على أربابها، وجمَّعوا بين المصلحة الدينية العليا بالمحافظة على الروح الدينية في عمالنا، والحرص على قيامهم بالشعائر الإسلامية وتَعْظِيمها، وتَشجيعهم على أدائها، وبين قيام صناعة إسلامية ثقيلة لكلّ مواد الحديد والصُّلب، التي تُستعمل في السُّلم والحرب، على أن تُسيّر هذه الصناعة بأيدي أهلها، وتقوم معاملها فوق ترابها، وتُغنيها عن استيراد آلاتها وأدواتها وأسلحتها - التي هي قوام قوتها وعزّتها وضمان استقلالها - من غيرها من الأمم، فإنّ اعتمادها على ما تُنتجه معامل أُمم أجنبية عنها يُفقدُها قوّة لا تُستغني عنها، وتُعرّضُها لمُضَرَّة عظمى، فقد تصطدم المصالح، وتُتعرّض المعاملات إلى عواصف السياسة المُتقلّبة، والمؤامرات الدولية، زيادة على ما تُكلّفه من ثمن باهظ.

وقد أُمِرَت الأمة الإسلامية بالاستعداد التام، ليكونوا الأمة القوية العزيزة، وشمل الأمر - كما حَقَّقَه العلماء - كلَّ الصناعات، قال الأستاذ محمد رشيد رضا رحمه الله عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60]، ما نصَّه: «الواجب على المسلمين في هذا العصر - بنص القرآن - صنع المدافع بأنواعها، والبنادق، والدبَّابات، والطيارات، والمناطيد، وإنشاء السفن الحربية بأنواعها، ومنها الغوّصات التي تغوص في البحر، ويجب عليهم تعلُّم الفنون والصناعات التي يتوقَّف عليها صنع هذه الأشياء وغيرها مِنْ قُوَّةِ الحرب، بدليل: "ما لا يَتِمُّ الواجب المُطلَق إلاَّ به فهو واجب"، وقد وَرَدَ أَنَّ الصحابة استعملوا المَنْجَنِيْقَ مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر وغيرها. وكلُّ الصناعات التي عليها مدار المعيشة مِنْ فُرُوض الكفاية، كصناعات آلات القتال»⁽¹⁾.

في كلام الشيخ رشيد رضا نصٌّ صريحٌ، أعْرَبَ عن فَهْمٍ صحيح لهذه الآية القرآنية المُحْكَمَة، التي أوجبت على الأمة الإسلامية القيام بكلِّ الصناعات الضرورية، لتحقيق قوَّة المسلمين، وعزَّة دولتهم، سواء كانت حربية أو غيرها، بما عليه مدار المعيشة، وأنَّ القائمين بها قائمون بواجب ديني عظيم، كَسَرِهِمْ لِقِتَالِ عَدُوِّهِمْ، فإنَّ عَسَرَ عليهم الصيام، أُذِنَ لَهُمْ في الانتقال إلى الرُّخصة، وأنَّ التقصير في القيام بهذا الواجب الكفائي يَلْحَقُ إِثْمُهُ جَمِيعَ الأمة الإسلامية.

فكلُّ مُنْصِفٍ يَنْظُرُ في هذه الفتوى، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهَا، يَعْلَمُ أَنَّهَا لم تأت بشيء جديد في الدين، وإنما طَبَّقَتْ قواعد الفقه، وَأَعْمَلَتْ نُصُوصَ الأئمة المجتهدين، وأقوال الفقهاء القُدَّامَى والمُحْدَثِينَ، في كُتُبٍ معروفة مشهورة موثوق بها، مُتَدَاوِلَةٌ بين علماء المسلمين.

وقد اتَّفَقَ كُلُّ علماء المذاهب على أَنَّ المُكَلَّفَ بالصيام أو غيره إذا شَقَّ عَلَيْهِ وَعَسَرَ القيامُ بِهَا كُفْلٌ به فِعْلًا أو تَرْكًا، انتقل مِنَ العزيمة إلى الرُّخصة في حدودها، وَيُؤَكَّدُ عَلَيْهِ

(1) تفسير المنار. ج 10/ ص 53-54.

ذلك أو يجب، حسب الظروف والأحوال، وهالك بعض البيان:

أولاً: نصّ علماؤنا على أن العطش - وهو الذي لا يصبر على الماء، ولا يستطيع تحمّل العطش - يُفطر ويُطعم، قال خليل بن إسحاق في المختصر - أثناء الكلام على ما يُندب للصائم -: «وفدية هَرَمٍ وَعَطَشٍ». قال الدردير في شرحه: «وُندب فدية، وهي الكفارة الصغرى، مُدٌّ عن كل يوم هَرَمٍ وَعَطَشٍ (بكسر الراء والطاء)، أي لا يقدر واحدٌ منهما على الصوم في زمنٍ من الأزمنة، فإن قَدَر في زمنٍ ما آخر إليه، ولا فدية؛ لأنّ مَنْ عليه القضاء لا فدية عليه». قال الدسوقي في حاشيته: «وللعطش أن يتناول غير الشرب، كما تقدّم أن المضطرّ للأكل أو الشرب إذا أكل أو شرب لا يُندب له إمساك بقية اليوم، بل له تناول كل شيء»⁽¹⁾. فهذا نصّ من خليل وشرّاحه على أن مَنْ لا يتحمّل العطش يُفطر.

وعُذر هؤلاء العمال العطش الشديد؛ لأنّ وجودهم أمام الحرارة الشديدة يُعرّضهم لجفاف أجسامهم من المائعات، ولا يقدرون أن يصوموا عن الشرب مدة ساعات، كما حكّم بذلك الأطباء العارفون، وحكمت التجربة الصحيحة، ولا يمكن إيقاف العمل أو تعطيل المعمل، للمصلحة الإسلامية العامة.

ثانياً: نصّ علماؤنا على أن الصائم - مريضاً كان أو صحيحاً - إذا خاف على نفسه هلاكاً أو شديداً أذى بالصوم، وجب عليه الفطر، وأن يقضي عدّة ما أفطر من أيام آخر، قال خليل: «وبمريضٍ خاف زيادته أو تَمَادِيهِ، وَوَجَبَ (أي الفطر) إِنْ خَافَ هَلَاكًا أَوْ شَدِيدَ أَذًى». قال الدردير في شرحه ما فحواه: «أَنْ خَوْفَهُ يَتَحَقَّقُ بِظَنِّهِ الْمُبْنِيِّ عَلَى قَوْلِ الطَّيِّبِ الْعَارِفِ، أَوْ التَّجَرُّبَةِ الشَّخْصِيَّةِ، أَوْ قَوْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَزَاجِ، وَنَصَّ الدَّرْدِيرُ عَلَى وَجُوبِ الْفِطْرِ لِلْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ - سِوَاهُ - إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ بِصَوْمِهِ الْهَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذًى، كَتَعْطِيلِ مَنْفَعَةٍ مِنْ سَمْعٍ أَوْ بَصَرٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، لَوْ جُوبِ حِفْظُ النَّفْسِ.

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 516.

وهؤلاء العمال لا يشك أحدٌ في تحقيق الضرر بالنسبة لمن صام منهم، بل الهلاك الأكيد، بالتجربة وبقول الأطباء العارفين، وقد شملهم قول خليل وشراحه.

ثالثاً: رجَّح الأستاذ الإمام محمد عبده، وتلميذه رشيد رضا، في تفسير المنار، عند قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184]، أن هذه الآية غير منسوخة⁽¹⁾، وهذا هو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما، كما رواه البخاري عن عطاء، أنه سمع ابن عباس يقول: «لَيْسَتْ مَنْسُوخَةٌ»⁽²⁾، وروى أبو داود أن عكرمة سمعه يقول: «أُثْبِتَتْ لِلْحَبْلِ وَالْمَرْضِعِ».

وفسر الأستاذ الإمام ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، بأنهم الذين لا يؤدُّونه إلا بمشقة شديدة وعُسْر، وعدَّهم بقوله: «الشيوخُ الضعفاء، والزَّمَنِي الذين لا يُرْجَى بُرُّ أمراضهم ونحوهم، كالْفَعْلَةِ الذين جعل الله معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة، كاستخراج الفحم الحجري من مناجمه، ومنهم المجرمون الذين يُحَكَّم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبَّدة، إذا كان الصيام يَشُقُّ عليهم بالفعل، وكانوا يَمْلِكُون الفدية».

فهذا نصٌّ صريح واضح من شيخ المسلمين وإمامهم، مُفتي الديار المصرية، المتبحر في فقه المالكية والحنفية - بالخصوص -، والمتعمِّق في فهم القرآن ومقاصد الشريعة، قد بيَّن أن الفَعْلَةَ الذين جعل الله معاشهم الدائم في الأشغال الشاقة يُفْطِرُونَ وَيُطْعَمُونَ، فكيف لو عاش الأستاذ الإمام إلى اليوم، واستقَّت في حال هؤلاء العمال، الذين يؤدُّون للأمة الإسلامية واجباً كفائياً أكيداً، بضمان الصناعة الثقيلة، التي لا يتحقَّق استقلالها وعزَّتها وقوتها إلا بها؟

(1) انظر: تفسير المنار - ج 2/ ص 126.

(2) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً، حديث (4505)، بلفظ: «لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَان أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا».

رابعاً: إذا كان حصول الضرر للصائم - وهو شخص واحد - بتعطيل عضو من الأعضاء، كالسمع أو البصر، يُوجب عليه أن يُفطر ثم يَقْضِي، وكان اضطراره للعمل الشاق - لحفظ معاشه ومعاش مَنْ يَعُولُهُ - عُدْراً مقبُولاً لِفطره أو انتقاله إلى الرخصة، فكيف لا يكون خوف حصول الضرر لمجموع الأمة الإسلامية والدولة القائمة عليها - بتعطيل معمل لصناعة ثقيلة ضرورية لقوتها - عُدْراً كافياً لأن يُفطر جماعة قليلة من مجموع عماله المضطرين - لا تَبْلُغ نسبتهم 2% (نحو مائتين من أحد عشر ألفاً) - في بعض أيام رمضان، وهي أيام عملهم، وهم يقومون بقَرْض كفائي مأجورين، أُمِرَتْ به الأمة الإسلامية كُلُّها في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60].

لو فَهِمْنَا ديننا مثل هذا الفهم، وأَغْمَضْنَا أعيننا عن سماحته، واليُسْرِ فيه، وانتفاه الحرج عنه، وحِرْصه على تحقيق المصالح ودرء المفسد، وأَلْزَمْنَا أمثال هؤلاء العمال، إمّا بالصيام مع الهلاك المُحَقَّق أو الأذى الشديد، وإمّا بالإفطار وهم يَعْتَقِدُونَ أمام ضمايرهم أنهم عَصَاة أَفْطَرُوا دون سَنَد ديني، أو مَخْرَج صحيح، فَيَجَرِّئُهُمْ ذلك على انتهاك بقية أحكام الدين، وإمّا يَتْرَكُهُم العمل، ممّا يُوَدِّى إلى تعطيل المعمل، أو خرابه، أو تسييره بواسطة عمال أجانب، يُرْهِقُونَا بتكاليف باهظة، وَيَطْلَعُونَ على عَوْرَاتِنَا، ويتعطيله نُزِمَ دولتنا بتصدير حديدنا ومعادننا إلى المعامل الأجنبية بأَبْخَس الأثمان، ثم استيرادها مصنوعة بأَفْحَش الأثمان، لو التَزَمْنَا هذا، لكان مِنَّا سَفَهًا عَظِيمًا، لَن يَطْرُبَ لَهُ سِوَى أعداء ديننا، الذين يَتَّهِمُونَهُ بالتَّحَجُّر والجمود، وأنه لا يُسَايرُ الزَمَن، كما جَهَرَ به المجوسي عابد الشمس، إذ قال فيه: «أَنَّهُ أَصْلَبُ مِنَ الْفُولاذ»، وسِوَى أعداء نهضتنا، وخصوم استقلالنا، الذين يُرِيدُونَ اهْتِزَامَنَا، وبقاءنا ضعفاء، عالةً عليهم، عبيداً لإرادتهم، لا يَبِيعُونَ لَنَا مِنَ الْآلَاتِ إلّا ما يُرِيدُونَ، وحسبما يُرِيدُونَ، ولا يُصَدِّدُونَ لَنَا مِنَ الْأَسْلِحَةِ إلّا بِمِقْدَارٍ، بشرط أن نستعملها لأسباب موتنا، لا لتحقيق حياتنا، لا نُوجِّهُهَا لأعدائنا، ولكن لبعضنا بعضاً، أو لإخاد أنفاس جماهير شعوبنا، أو لتنفيذ أغراض أحلامهم العدوانية.

إِنَّ دِينَنَا يُسْرٌ لَا عُسْرَ فِيهِ، وقد أَمَرَ رسول الله ﷺ المسلمين بالفطر في غزوة الفتح، قال للجنود: «إِنَّ الْفِطْرَ أَقْوَى لَكُمْ»، ومتى تَوَقَّفت قُوَّة المسلمين على إفطار جماعة منهم، وَتَحَقَّقَ الضرر الخاص أو العام بصومهم، فليُفْطِرُوا، وعليهم أَنْ يَصُومُوا عِدَّةَ مَا أَفْطَرُوا مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

خامسًا: هؤلاء العمال أصْحَاء، ولكن رُخِّصَ لهم في الفطر؛ لأنَّ الصوم يُجْهدهم، وَيُلْحِقُ بهم الأذى الشديد، فحَالَهُمْ أَقْرَبُ إِلَى حالِ الْحَبْلَى وَالْمَرْضِعِ، وقد تَقَدَّمَ النُّقْلُ عَنْ ابنِ رَشَدٍ وَالشُّوكَانِي مَذَاهِبَ الْعُلَمَاءِ فِيهِمَا، وَأَنَّ الْمَالِكِيَّةَ رَجَّحُوا أَنَّ الْحَبْلَى عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَلَا فِدْيَةَ؛ لأنها مَرِيضَةٌ، وَأَنَّ الْمَرْضِعَ تَجَمَّعَ بَيْنَ الْفِدْيَةِ وَالْقَضَاءِ؛ لأنها صَحِيحَةٌ، يُجْهدها الصَّوْمُ أَوْ يُجْهَدُ وَلَدُهَا.

وَلَمَّا جَرَتْ الْمُنَاقَشَةُ، أَخَذَ بَعْضُ الْخُطَبَاءِ - فِي هَؤُلَاءِ الْعَمَالِ - بِحَالِ الْمَرْضِعِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ مِنَ الْفِدْيَةِ وَالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ حَالَهُمْ أَشْبَهَ بِحَالِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَالْحَبْلَى - مُدَّةَ حَمْلِهَا - مَرِيضَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ عُوْمِلَتْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ مُعَامَلَةً الْمَرِيضِ، بِخِلَافِ الْمَرْضِعِ، وَلِأَنَّ الشَّافِعِي أَلْزَمَهُمَا - الْحَبْلَى وَالْمَرْضِعَ - إِنْ أَفْطَرْنَا بِالْفِدْيَةِ وَالْقَضَاءِ، فَنَحْنُ مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاطِ نُنْفِي هَؤُلَاءِ الْعَمَالِ بِالْفِدْيَةِ وَالْقَضَاءِ.

وَرَأَى كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُنَاقِشِينَ أَنَّ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءَ فَحَسَبَ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ فِي الْمَرْضِعِ وَالْحَبْلَى، وَبِذَلِكَ أَخَذَتِ لَجْنَةُ الْفَتَاوَى، وَرَأْسُهَا مِنْ أَكْبَرِ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ الْمَعَاصِرِينَ.

وَلَوْ قُلْنَا بِالْإِطْعَامِ - مَعَ الْقَضَاءِ - فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْطَى لَهُمْ مِنَ الْمَعْمَلِ مَنَحَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى أَجْرِ عَمَلِهِمْ، يَتِمَّكَتُونَ بِهَا مِنْ دَفْعِ هَذِهِ الْفِدْيَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْضِعَ إِذَا اسْتَأْجَرَتْ مَنْ يُرْضِعُ لَهَا وَلَدَهَا، فَإِنَّ الْأَجْرَةَ فِي مَالِ الْوَلَدِ أَوْ أَبِيهِ، إِنْ وَجِدَ لَهَا مَالًا، وَإِلَّا فَبِي مَالِهَا.

سادسًا: الرُّخْصُ كُلُّهَا يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى مَحَلِّ الْضَرُورَةِ فَحَسَبَ، وَلِهَذَا فَإِنَّ الَّذِينَ يُرْخِّصُ لَهُمْ - مِنْ عَمَالِ هَذَا الْمَصْنَعِ - فِي الْإِفْطَارِ، إِنَّمَا هُمْ عَمَالُ الْفَرْنِ، الَّذِينَ يُوَاجِهُونَ

الحرارة الشديدة، ولا يستطيعون معها الصيام، وهم قليلٌ عددهم في العمال، أمّا بقية العمال في هذا المصنع، فلا يجوز لهم أن يفطروا، وحتى هؤلاء العمال عليهم أن يصوموا أيام راحتهم، وعندما لا تكون ثوبتهم في العمل، ومن أفطر من العمال المعذورين فعليه القضاء. أمّا من أفطر من غير عمال الفرن، ومن ليس له عُذر، فقد أساء، ودلّ على قلة الدين، وحقّ عليه الخزي والإهانة، وعليه القضاء والكفارة. والله الهادي إلى سواء السبيل، وما الله بظلامٍ للعبيد.

ملاحظة:

كُتِبَت الفتوى على إثر انتهاء دورة مُلتقى الفكر الإسلامي بعتّابة، وفيها حكاية لما أفتى به العلماء هؤلاء العمال، وكان موقفهم بجوار مضهر الحديد قد يحفّ منه كلّ مائع في جسمهم تدريجيّاً، ودون أن يشعروا، فصدرت الفتوى، فكان من الحاضرين فيها الشيخ عبد الرحمن البصار الأزهرى، والشيخ مصطفى الزرقا السوري.

أوت 1976م

الرخصة في الإفطار

الإسلام دين اليسر، ليس فيه إغنائ ولا حرج ولا عُسر، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقال في سياق الكلام عن الصيام: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، فما أراد الله بالتكاليف المفروضة على العباد الإغنائ والحرج، وإنما أراد الصلاح لنا، وإصلاح أمرنا، فإن عرّض فيها ما يضرّ بالمكلف ويُرْهِقُه، فُتِحَت أبواب الرخصة، وأذن له في الانتقال من درجة العزيمة إلى الرخصة.

والضرورات لها اعتبار في الشريعة، ويقول فيها الأصوليون: «الضرورات تُبيح المحظورات»، وفي القرآن الكريم جاء قول الرحمن الرحيم: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

وُسَعَهَا ﴿ [البقرة: 286]، وقوله سبحانه: ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ
وَأَمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: 147].

وفي الصوم - لا محالة - مشقة، وفيه جوع وعطش وحرمان، فما دام ذلك في حدود
طاقة المُكَلَّف وإمكان الإنسان - وهو في حالته العادية محتاج إلى تجميع قوّته، ولمّ طاقته،
لغرض شرعي صحيح، يَمْنَعُه مِنْ بُلُوغِ المثالية فيه الصيام - فخيرٌ له أن يصوم، وذلك من
مصلحته، وإن حصل له حرمان أو جوع أو عطش أو مشقة، فإن الحياة الإنسانية هكذا
لا تخلو من حرمان ومشقة، ومن الحكمة في الصيام أن يُعوّد المسلم نفسه الحرمان وتحمّل
المشاق في الرّخاء، حتى إذا جاءت شدّة، تحمّل المشقة العارضة وصبر لها، وفي الحديث:
«الصَّوْمُ نِصْفُ الصَّبْرِ...»⁽¹⁾، وفي آيات الكتاب: ﴿ وَيَسِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة: 155].

أما إذا كان في الصيام مَضَرَّة شديدة، تحصل للمكَلَّف إن هو تكلفه، تُصِيبُه في بدنه،
كحاله عند المرض وما ألحق به، أو كان الصيام يزيد مشقته، أو يتحول بينه وبين تجميع
قوّته - وهو أخوج الناس إليها - للتغلب على أحوال طارئة وظروف خاصّة، كحاله في
السفر لأغراض صحيحة - أو غير محرّمة - أو كحاله في الجهاد، ولو لم يكن مسافراً، فإنّ
الشارع الحكيم قد أذن له في إفطار رمضان، على أن يصوم أياماً أخرى - بقدر ما أفطر -
من غير أيام رمضان، وبعد انقضائه.

وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ
أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة: 184]، فهذه رخصة من الله،
والرخصة مشروعة كالعزيمة، وإنّ الذي شرع العزيمة هو الذي شرع الرخصة، وفي
الرخصة انتقال من الأثقل إلى الأخف، ومن العسر إلى اليسر، وما دام الشارع قد أذن

(1) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، حديث (3519)، وأحمد في مُسنده، حديث (18287). قال
الترمذي: «حديث حسن».

فيها، فَإِنْ فَعَلَهَا طَاعَةٌ، وَفِي الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهَا أَجْرٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»⁽¹⁾، وَفِي الْإِعْرَاضِ عَنْهَا ضَعْفٌ وَوِزْرٌ.

إِفْطَارُ الْمَرِيضِ:

وَفِي الْآيَةِ نَصٌّ عَلَى إِفْطَارِ الْمَرِيضِ، فَمَنْ هُوَ الْمَرِيضُ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ؟ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَرِيضَ - مُطْلَقًا - مُرَخَّصٌ لَهُ فِي الْإِفْطَارِ، مَأْذُونٌ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ تَنْكِيرَ الْمَرِيضِ فِي سِيَاقِ الْإِيجَابِ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ مَرِيضٍ، وَلَوْ كَانَ مَرَضُهُ خَفِيفًا، كَمَا فَهَمَهُ بَعْضُ السَّلَفِ، فَلَوْ تَكَلَّفَ الصِّيَامَ صَحَّ صَوْمُهُ، وَبَرَّتْ ذِمَّتُهُ.

وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: الْمَرِيضُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: حَالَةٌ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الْإِفْطَارُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ فِيهَا الصِّيَامُ، وَحَالَةٌ ثَانِيَةٌ يُسْتَحَبُّ لَهُ فِيهَا الْفِطْرُ، وَالصَّوْمُ جَائِزٌ، وَحَالَةٌ يَجُوزُ لَهُ فِيهَا الْفِطْرُ، وَالصَّوْمُ خَيْرٌ لَهُ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي جَامِعِهِ: «لِلْمَرِيضِ حَالَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَلَّا يُطِيقَ الصَّوْمَ بِحَالٍ، فَعَلَيْهِ الْفِطْرُ وَاجِبًا، الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الصَّوْمِ بِضَرَرٍ وَمَشَقَّةٍ، فَهَذَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْفِطْرُ، وَلَا يَصُومُ إِلَّا جَاهِلٌ».

وَقَدْ نَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ هُنَا كَلَامَ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِهِ، وَيَكَادُ يَكُونُ النَّقْلُ بِاللَّفْظِ، وَطَوَى ذَكَرَ الْحَالَةَ الثَّلَاثَةَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ خَفِيفًا، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِيهَا مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَشَيْخِهِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةٍ - وَكِلَاهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ - قَالَ: الْبُخَارِيُّ: «اعْتَلَلْتُ بَنِيْسَابُورَ عِلَّةً خَفِيفَةً - وَذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ - فَعَادَنِي إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لِي: أَفْطَرْتَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: خَشِيتُ أَنْ تَضْعُفَ عَنْ قَبُولِ الرُّخْصَةِ. قُلْتُ: أَتَبَآنَا عَبْدَانُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ

(1) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (5866)، وَابِيهَقِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، حَدِيثٌ (5415) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج 3/ص 162): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَابْنُ بَرَّانٍ وَابْنُ الْأَوْسَطِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

لعطاء: من أي المرض أفطر؟ قال: من أي مرض كان، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ

مَرِيضًا﴾. قال البخاري: ولم يكن هذا الحديث عند إسحاق⁽¹⁾.

وروى القرطبي مثل هذا عن ابن سيرين قال: «مَتَى حَصَلَ الْإِنْسَانُ فِي حَالٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا اسْمَ الْمَرَضِ، صَحَّ الْفَطْرُ، قِيَاسًا عَلَى الْمَسَافِرِ لِعِلَّةِ السَّفَرِ، وَإِنْ لَمْ تَدْعُ إِلَى الْفَطْرِ ضَرُورَةً»⁽²⁾. ثم نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ وَجَعَتْ أَصْبَعُهُ فَأَفْطَرَ.

ثم قال القرطبي: «وقال جمهور العلماء: إذا كان به مَرَضٌ يُؤْلَهُ وَيُؤْذِيهِ، أَوْ يَخَافُ تَمَادِيهِ، أَوْ يَخَافُ زِيَادَتَهُ، صَحَّ لَهُ الْفَطْرُ... وقال مالك: [هو] المرض الذي يَشُقُّ عَلَى الْمَرْءِ وَيَبْلُغُ بِهِ... واختلفت الرواية [عن مالك] في المرض المبيح للفطر، فقال مرة: هو خوف التَّلَفِ مِنَ الصِّيَامِ. وقال مرة: شِدَّةُ الْمَرَضِ وَالزِّيَادَةُ فِيهِ، وَالْمَشَقَّةُ الْفَادِحَةُ»⁽³⁾.

وهذه الأحوال المروية عن مالك، التي جعل أصحابه الفطر فيها واجبًا لا جائزًا فحَسَبَ، وهي خوف التَّلَفِ، أو خوف الزيادة والمشقة الفادحة، قال خليل: «وَوَجَبَ إِنْ خَافَ هَلَاكًا أَوْ شَدِيدَ أَذًى».

ورُبَّمَا أَوْهَمَ كَلَامُ الْقُرْطُبِيِّ الْمَنْقُولُ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ - وَهِيَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الصَّوْمِ بِضَرَرٍ وَمَشَقَّةٍ - اسْتِحْبَابَ الْإِفْطَارِ فِيهَا، بَلْ هُوَ نَصٌّ قَوْلُهُمَا: «فَهَذَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْفَطْرُ، وَلَا يَصُومُ إِلَّا جَاهِلٌ». وَمُقْتَضَى كَلَامِ خَلِيلٍ وَشُرَاحِهِ، أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْحَالَةِ الْأُولَى، وَهِيَ الَّتِي: «عَلَيْهِ الْفَطْرُ وَاجِبًا»، وَرُبَّمَا صَدَقَتِ الْحَالَةُ بِهَا جَاءَ فِي خَلِيلٍ، وَهِيَ: «أَنْ يَخَافُ زِيَادَةَ الْمَرَضِ أَوْ تَمَادِيهِ»، بَأَنْ يَتَأَخَّرَ الْبُرْءُ، أَوْ يَخَافُ أَنْ تَحْصُلَ لَهُ شِدَّةٌ وَتَعَبٌ، فَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ الْفَطْرُ لَهُ أَحْسَنَ.

وَالْمَرْجِعُ فِي الْمَرَضِ، الطَّبِيبُ الْمُتَوَقِّعُ بِخَبَرَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، فَمَتَى حَكَمَ بِأَنْ فِي الصِّيَامِ

(1) انظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 110، تفسير القرطبي. ج 2/ ص 277.

(2) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 276.

(3) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 276. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

مَصْرَةً مُحَقَّقَةً وَخَوْفَ هَلَاكِ، وجب الإفطار، وحرُم الصيام، وكانت الحالة الأولى. ومَتَى قال: إن الإفطار خيرٌ للمريض وأسرعُ للبرءِ من الصيام، كان الفطر مُسْتَحَبًّا وخيرًا له، وكانت الحالة الثانية. أمّا في الحالة الثالثة، وهي ما إذا يَصْدُقُ عليه اسم المريض، وليس عليه خوفٌ ولا مشقةٌ في الصوم، فإنه يَجُوزُ له الفطر، ولكن الصوم خير له عند علمائنا، ولا يُشترط في الطبيب المُعالِج أن يكون مُسلمًا؛ لأنه خبير.

الإفطار في السفر:

الإفطار في السفر - ومثله قَصْرُ الصلاة الرباعية - جائزٌ مُرَخَّصٌ فيه، منصوص عليه، كالإفطار في المرض، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].

وقد عَرَفَ ابن العربي السفر، فقال: «هو في عُرْفِ اللغة عبارةٌ عن خروجٍ يُتَكَلَّفُ فيه مُؤَنَّةٌ، وَيَفْصَلُ فيه بُعْدٌ في المسافة، ولم يَرِدْ فيه نَصٌّ من الشارع»⁽¹⁾، يريد أن البُعد لم يُحَدِّدْ بنَصٍّ معلوم.

وفي السفر - كيفما كان - مزيدُ جُهدٍ ومَشَقَّةٍ، لما يُلَازِمُهُ من تَرْحُلٍ وانتقالٍ في ظروف زمنية أو مكانية قد تكون عسيرة، وتَدْعُو الحاجة إلى مزيدٍ من الطاقة البدنية أو الفكرية أو هما معًا. وحالة السفر لا بُدَّ منها في حياة البشر، ونشاط المجتمع، وعمارة الكون، فالضرورةُ إليه داعيةٌ، والصيامُ قد يُعَرِّقِلُ الإنسان عن بلوغ الغاية المثلى المُتَوَخَّاة بالسفر، فالفطرُ أَقْوَى للمُكَلَّفِ على قضاء مآربه، والوصول إلى غايته، وأهْوَنُ عليه، لهذا رَخَّصَ الشارع للمسافر أن يُفْطِرَ، ثم يَقْضِي من بعد. وقد أكَّدَ النبي ﷺ الأخذَ بالرخصة قولاً وَفِعْلاً، فأفطرَ أثناء سفره إلى مكة في غزوة الفتح بعد أن أصبح صائماً، وبَقِيَ بعض أصحابه على صيامهم، فوَهَّنُوا واحتاجوا إلى مَنْ يُجَدِّمُهُمْ، وبَانَ الجهد

(1) أحكام القرآن. ج 1/ ص 111.

عليهم، ولَمَّا عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ بِإصرارهم على الصوم، قال: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ»⁽¹⁾، ثم رأى بعض مَنْ أَنَّهُكَه الصوم، وَتَجَمَّعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ، وَعَلِمَ بِحَالِهِ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»⁽²⁾. وهذه النصوص قال بعض العلماء: الصيام في السفر لا يُجْزئُ صاحِبَهُ، وإنما هو مُكَلَّفٌ بصيام أيام آخر غير أيام السفر التي وقعت في رمضان.

إِنَّ الصِّيَامَ - إِنْ تَكَلَّفَهُ - مُجْزئٌ عَنْهُ، وَلَا يُطَالَبُ بِالْقَضَاءِ، وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ⁽³⁾ أَنَّ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ كَانَ يَصُومُ وَهُوَ مُسَافِرٌ.

والسفر على ثلاثة أنواع: لا خِلافَ بين العلماء في مشروعية الإفطار في النوع الأول منه وجوازه، وهذا إذا كان سفر طاعة، كالجهاد، والحج، وصِلَةِ الرَّحِمِ، وَطَلَبُ الْمَعَاشِ الضَّرُورِيِّ.

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، فَمَا لَمْ يَكُنْ سَفَرُ طَاعَةٍ وَقُرْبَةٍ، بَأَن كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا، أَوْ كَانَ سَفَرًا مُحَرَّمًا، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «أَمَّا سَفَرُ التِّجَارَاتِ وَالْمُبَاحَاتِ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ بِالْمَنْعِ وَالْإِجَازَةِ (يعني بِمَنْعِ الْإِفْطَارِ وَجَوَازِهِ)، وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ أَرْجَحُ، وَأَمَّا سَفَرُ الْعَاصِي فَيُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْجَوَازِ وَالْمَنْعِ، وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ أَرْجَحُ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، حديث (1114)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ لَمَّا ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ، حديث (1946)، ومسلم في كتاب الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. حديث (1115)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار، حديث (1947)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعْيِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ».

(4) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 277.

القَصْرُ والفَطْر:

أما المسافة التي يُباح الفطر فيها، فقد اختلفوا في تحديدها، وهي عند مالك المسافة التي تُقصر فيها الصلاة، واختلف العلماء في قَدْرِها، فعن مالك أنها مسيرة يوم وليلة، وفي رواية هي ثمانية وأربعون ميلاً - وهذا هو المعروف في كُتُب المالكية، وهو ظاهر المذهب - وَرَوِيَ عنه أنه قال: اثنان وأربعون ميلاً، وقال مرة أخرى: ستة وثلاثون ميلاً، وقول آخر: أنها ثلاثون ميلاً. كُلُّ هذه التقديرات في أقوال المذهب المالكي ورواياته عن الإمام، وهناك أقوال أخرى لغير المالكية، قال القرطبي: «وفي المذهب ثلاثون ميلاً، وفي غير المذهب ثلاثة أميال، وقال ابن عمر وابن عباس والثوري: الفطر في سفر ثلاثة أيام... قُلْتُ: والذي في البخاري: كان ابن عمر وابن عباس يُفطران ويُقصران في أربعة بُرْدٍ، وهي ستة عشر فرسخاً»⁽¹⁾. والفرسخ ثلاثة أميال.

وهذا هو الأرجح من مذهب الإمام مالك وأصحابه، وذلك 48 ميلاً، وقال بعض المحققين من المعاصرين: «ما يُطلق عليه في العُرف أنه سفرٌ، فهو المباح فيه الفطر والقصر، وإلا فلا»، وَرَبَّمَا أَيْد هذا تعريفُ ابن العربي للمسافر بأنه: «هو في عُرْف اللغة عبارة عن خروج يُتكلَّف فيه مُؤَنَّةٌ، ويفصلُ فيه بُعدٌ في المسافة، ولم يَرِدْ فيه نصٌّ من الشارع، ولكن وَرَدَ فيه تنبيهٌ، وهو قوله ﷺ في الصحيح: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ مِنْهَا»⁽²⁾»⁽³⁾.

متى يُفطر؟

ويُشرع المسافر في إفطاره إذا نهض لسفره، وشرع فيه بالفعل، ولا يجوز له أن يُقدِّم

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 277.

(2) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة، حديث (1088)، ومسلم في

كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، حديث (1339)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) أحكام القرآن. ج 1/ ص 111.

فَطَرَهُ عَلَى الْخُرُوجِ، قَالَ أَحْمَدُ: «يُفْطِرُ إِذَا بَرَزَ عَنِ الْبُيُوتِ»، وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: «حِينَ يَضَعُ رِجْلَهُ فِي الرَّحْلِ». فَلَوْ قَدَّمَ إِفْطَارَهُ عَلَى خُرُوجِهِ، ثُمَّ عَاقَهُ عَائِقٌ عَنْ سَفَرِهِ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ إِنَّمَا عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ فِي نَقْيِ الْكَفَّارَةِ حَسَنٌ»⁽¹⁾. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنْ: «هَذَا أَصَحُّ أَقْوَاهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَهِكٍ حُرْمَةِ الصَّوْمِ بِقَصْدٍ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَأَوَّلٌ». وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لانتهاك حُرْمَةِ الْعِبَادَةِ.

فَإِنْ بَيَّتَ الصَّيَّامُ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَصْبَحَ فِي الْبَلَدِ لَمْ يُسَافِرْ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنْ يَشْرَعَ نَهَارًا فِي السَّفَرِ، فَعَلِيهِ أَنْ يَتِمَّادَى فِي صِيَامِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَجَاءَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُصْبِحُونَ صَائِمِينَ، وَيُفْطِرُونَ عِنْدَمَا يَشْرَعُونَ فِي السَّفَرِ. رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ، وَقَدْ رُحِلَتْ دَابَّتُهُ، وَلَيْسَ ثِيَابُ السَّفَرِ، وَقَدْ تَقَارَبَ غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ رَكِبَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ». وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُحَافِظُونَ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَيُعْلِنُونَهَا، كَمَا فَعَلَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُنَا، وَالْفُقَهَاءُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ يَقُولُونَ: إِذَا بَيَّتَ الصَّيَّامُ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ شَرَعَ فِيهِ فِي النَّهَارِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَالنُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ مُخَالِفَةٌ لِهَذَا.

فَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ نَصٌّ بِالسُّنَّةِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى إِفْطَارِ مَنْ بَيَّتَ الصَّوْمَ ثُمَّ سَافَرَ، فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ، ثُمَّ دَعَا بِهَاءٍ فَرَفَعَهُ إِلَى يَدَيْهِ لِيُرِيَهُ النَّاسَ، فَأَفْطَرَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ»، وَمِثْلُهُ فِي مُسْلِمٍ.

(1) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 278.

قال القرطبي: «وهذا نصُّ في الباب، فسَقَطَ ما خالفه»⁽¹⁾. وفي صنيع القرطبي هنا - كصنيع ابن العربي، في تقديم العمل بالسنة الصحيحة على قول المذهب - فخرٌ لفقهاءنا المالكية، وبرهانٌ على زَيْفِ مَنْ يَتَّهَمُ المذهبَ ورجاله بالتَّعَصُّبِ، وما ذلك إِلَّا تَعَصُّبٌ منه وجهل.

وأما إن كان مسافرًا - فِعْلًا - فَيَبْتَ الصَّيَامَ، وأصبح صائماً، فليس له الإفطار؛ لأنه كان مُحْيِراً بين الصوم والإفطار، فلَمَّا اختار الصوم وَيَبْتَ لَزِمَهُ، ولم يكن [له]⁽²⁾ الفطر، فإن أفطر عامداً من غير عذر، فعليه القضاء والكفارة في قول مالك، وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وفقهاء الكوفة: لا كفارة عليه⁽³⁾. وَمَنْ تَمَعَّنَ في قول مالك، رأى أنَّ هذا مُتْلَعِبٌ بعبادته، وقد أَعْرَضَ عن الرُّخْصَةِ، وَضَعَفَ عنها، ثم لغير عذر يُفْطِرُ، فهو مُتَّهِكٌ لِلْحُرْمَةِ، أَهْلٌ لِلْعِقَابِ، وأما غير مالك فقد راعى أنه في الأصل مُحْيِرٌ، فَيَقِي له الخيار.

أيهما أفضل: الفطر أو الصوم في السفر؟

وإذا كان المسافر مُحْيِراً بين الصوم والإفطار، فأيهما أفضل؟ قال مالك ومثله الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه: الصوم أفضل لِمَنْ قَوِيَ عليه وَقَدَّرَ، وقال قومٌ: هما سواء، إن شاء صام، وإن شاء أفطر.

وفي الحديث عن أنس رضي الله عنه قال: «سَافَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعِْبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ»، أخرجه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ.

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 279.

(2) في النسخة المطبوعة: [ليلة]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 2/ ص 280.

ورُوِيَ عن ابن عمر وابن عباس وكثير من التابعين أَنَّ الْأَخْذَ بِالرُّخْصَةِ أَفْضَلُ،
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185].

أَيُّيَحُ السَّفَرُ الْفِطْرِ الْيَوْمَ؟

كَانَ السَّفَرُ فِي زَمَنِ نَزُولِ الْوَحْيِ فِي غَايَةِ الْعُسْرِ، وَبِمُرُورِ الزَّمَنِ تَطَوَّرَتِ الْأَحْوَالُ،
وَبَلَغَ أَمْرُهُ الْيَوْمَ إِلَى يُسْرٍ عَظِيمٍ، أَزَالَ كَثِيرًا مِنَ الْعَنَاءِ، فَتَسَاءَلَ بَعْضُ النَّاسِ: أَيُّيَحُ
السَّفَرُ الْفِطْرِ الْيَوْمَ؟

وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا اسْتِشْكَالٌ لَا مَحَلَّ لَهُ، بَلْ رَبُّمَا كَانَ فِيهِ خَطَرٌ يَفْتَحُ أَبْوَابَ نَسْخِ
أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ بِغَيْرِ نَصٍّ، فَإِنَّ الَّذِي فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ، وَشَرَعَ الرُّخْصَةَ فِي إِفْطَارِهِ
لِلْمَسَافِرِ، عَلِيمٌ بِمَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، وَقَدْ جَعَلَ السَّفَرَ نَفْسَهُ مُبِيحًا لِلْإِفْطَارِ، وَالانتِقَالَ مِنْ
الْعَزِيمَةِ إِلَى الرُّخْصَةِ، حَتَّى قَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَسَافِرِ هُوَ صِيَامُ أَيَّامٍ أُخَرَ،
فَلَوْ صَامَ لَمَّا أَجَزَاهُ. وَقَدْ جَاءَ لَفْظُ السَّفَرِ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ ﴿عَلَى سَفَرٍ﴾، فَصَدَقَ
بَأَيِّ سَفَرٍ كَانَ، مَتَى صَدَقَ عَلَيْهِ لُغَةً أَنَّهُ (سَفَرٌ)، وَمَا دَامَ الْمُتَنَقِّلُ مِنْ مَكَانِهِ الْمُسْتَقَرِّ فِيهِ إِلَى
مَكَانٍ أُخَرَ، يُطَلَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ (مَسَافِرٌ)، فَمِنْ الْجَائِزِ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ، سِوَاءِ اسْتَعْمَلَ مِنْ وَسَائِلِ
السَّفَرِ مَا كَانَ بَدَائِيًّا كَالرَّجُلِ وَالِدَابَةِ، أَوْ اسْتَعْمَلَ السَّيَّارَةَ أَوْ الْقِطَارَ أَوْ الطَّيَّارَةَ أَوْ
الصَّارُوخَ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلْ عِلَّةُ الرُّخْصَةِ فِي إِفْطَارِ الْمَسَافِرِ وَجُودُ الْمَشَقَّةِ فَقَطْ؟ وَالْجَوَابُ: كَلَّا،
فَإِنَّ الْعِلَّةَ هِيَ نَفْسُ السَّفَرِ، وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ هِيَ الْعِلَّةُ وَحْدَهَا، لَمَّا أُبِيحَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ إِلَّا فِي
حَالَةِ السَّيْرِ، لِعِظَمِ مَشَقَّةِ الصَّوْمِ مَعَهُ، وَالْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُتَابَعُ فِطْرُهُ إِذَا نَزَلَ بِالْبَلَدِ
الْمَقْصُودِ إِلَى مَدَّةٍ مَحْدُودَةٍ، وَلَمْ يَتَوَّأِ الْإِقَامَةَ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، فَالْمَشَقَّةُ حَيْثُ لَا تَوْجَدُ أَوْ لَا
تَكَادُ تُذَكَّرُ، وَلَكِنْ عِلَّةُ (السَّفَرِ) مَا تَزَالُ مُصَاحِبَةً لَهُ، فَأُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ وَهُوَ مُقِيمٌ غَيْرَ
مُرْتَحِّلٍ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَسَافِرَ إِنَّمَا يُقَدِّمُ عَلَى سَفَرِهِ لِقَضَاءِ مَآرِبِهِ الْخَاصَّةِ، أَوْ الْقِيَامِ بِأُمُورٍ عَامَّةٍ،

والصيام قد يكون سبباً في تقصيره وخيَّته في (سفارته)، ولنَفَرَضَ أَنْ (سياسياً) سافر إلى عاصمة من عواصم أوروبا اليوم، وكان سفره وإقامته بالبلد المسافر له مُحَاطَيْنِ بأعظم وسائل الراحة، فهل عليه أن يصوم؟ أم يُجُوزُ له أن يُفِطِرَ؟ لو (طَوَّرْنَا) المسألة حسب الاستشكال، لَأَوْجَبْنَا عليه الصيام، أمَّا لو احتفظنا بِنَصِّ القرآنِ لَجَوَّزْنَا له الإفطار، وكان ذلك أقوى له وأدْعَى لنجاح مهمته على أحسن ما يُرام، وفي ذلك خدمةٌ لأمته الإسلامية، وما يُقال في السياسي يُقال في العسكري، ويُقال في المالي والاقتصادي، وفي الشؤون العامة، أو الشؤون الخاصة، ما دام السفر مُباحًا.

ونحن هنا نتكلَّم عن المسلمين المؤمنين، الذين يَحَافُونَ اللهَ وَيَحْشَوْنَهُ، وَيُعْظَمُونَ حُرْمَاتِهِ وشَعَائِرَهُ، وَلَا يَحْطُرُّ بِيَالِنَا أولئك الذين هُم عُبَادُ شَهَوَاتِهِمْ، وَأَسَارَى أَهْوَائِهِمْ، يَلْهَثُونَ وراءَ الرُّخَصِ لِلتَّحَلُّلِ مِنَ التَّكَالِيفِ الدِّينِيَّةِ، وَلَا يَهْتُمُّهُمْ إِلَّا التَّحَرُّرُ مِنْهَا.

انظر إلى صُنْعِ صاحبِ رسولِ الله ﷺ وخادمه أنس بن مالك في الحديث السابق، أنه أفطر قُربَ المغرب، عندما شَرَعَ في السفر، احتفاظًا بالسنة، ورجاء ثوابٍ مَن عَمِلَ بها، ولم يُؤَخِّرِ الإفطارَ حتى المغرب، وقد بَقِيَ عليه جزء يسير من النهار، وَرَضِيَ أَنْ يكون قد صام ذلك النهار الذي أفطر فيه، ويصوم نهار قضائه، وذلك خُلِقَ أصحاب رسول الله ﷺ، وَحِرْصُهُمْ على الدين، رضي الله عنهم، وَلَا (نُطَوِّرُ) النُّصُوصَ نتيجة الخوفِ مِنْ مَوْقِفِ الْمُتَحَلِّلِينَ.

السَّفرُ لِلأَلْعَابِ الرِّياضِيَّةِ والصِّيام⁽¹⁾:

وَرَدَ عَلَيْنَا سَوَالٌ مِنْ بعضِ الشَّبَّانِ، طَلِبَ مِنْهُمْ أَنْ يُسَافِرُوا إلى بعضِ بلدانِ أوروبا في رمضان، لتمثيل بلادهم في ألعاب رياضية، والجواب أننا نتساءل بِدَوْرِنَا عن سفرهم هذا: أهو سفرٌ طاعة، كالحج أو الجهاد أو صِلَةِ الرَّحِمِ أو طَلِبُ المعاش

(1) انظر هذه المسألة بالتفصيل في فتوى: الفطر في رمضان للمشاركة في المباريات الرياضية.

الضروري؟ أم هو سفرٌ مباحٌ لا حرج عليهم فيه؟ أم هو سفرٌ حرامٌ؟ وقد تقدّم حكم كل واحد منها.

في نظرنا أنه ليس بسفر طاعة، إلا إذا كان الرياضي مُحْتَرِفًا، مُضْطَرًّا لِمَعَاشِهِ بهذه الألعاب، فهو سفرٌ طاعة حينئذٍ، كما أنه ليس بسفر معصية؛ لأنَّ سفرَ المعصية هو الذي فيه فِعْلٌ كبيرٌ، كعقوق الوالدين، وقَطْع الطريق، والسرقة، والغصب، والظُّلم، والعُدوان، وارتكاب المُوبقات، ولعلَّ منها السفرُ للصَّدِّ عن سبيل الله وعن الصلاة، بالغناء والرقص، وإحياء ليالي رمضان في خدمة الغرائز، وطاعة الشيطان، فَبَقِيَ القسم الثالث، وهو أنه سفرٌ مباحٌ، فليست الألعاب الرياضية بِمُحَرَّمَةٍ ولا مكروهة، بل هي مشروعة، ومطلوبة في التربية البدنية والنفسية والخلقية، ومتى توفرت فيها هذه الأمور، فإنَّ السفر من أجلها لا حرج فيه.

وَيَجُوزُ لهؤلاء الرياضيين أن يُفْطِرُوا بِعِلَّةِ السفر، متى توفرت فيهم الشروط، كمسافة القَصْرِ، وخروجهم قبل الفجر... الخ.

إفطار الطلبة المسافرين لأداء الامتحان⁽¹⁾:

وكذلك يَجُوزُ للطلبة الذين انتقلوا من مدينتهم إلى مدينة أخرى، لا تَقِلُّ المسافة بينهما عن 50 كلم، لأداء الامتحان، أن يُفْطِرُوا، ويكون إفطارهم بِعِلَّةِ السفر، لا بِعِلَّةِ المشاركة في الامتحان.

حالات مشابهة:

نَصَّت الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]، على الإِذْنِ في إفطار المريض والمسافر، وأُلْحِقَ بهما مَنْ أَشْبَهَتْ حالته حالتهما، ودَلَّتْ على الإِذْنِ في إفطاره أدلَّةٌ واضحة، كالمجاهد والشيخ والشيخة والخبلي والمرضع.

(1) انظر هذه المسألة بالتفصيل في فتوى: إفطار الطلبة المقيمين على أداء البكالوريا في رمضان.

1- المجاهد⁽¹⁾:

إذا كان المجاهد مسافرًا لِلِقَاءِ الْعَدُوِّ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ بِصِفَتِهِ مُسَافِرًا، وَالنَّصُّ وَاضِحٌ، وَالسُّنَّةُ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ ثَابِتَةٌ، فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ»⁽²⁾، وَقَدْ أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ فِي سَفَرِهِمْ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ، شَرَعُوا فِي السَّفَرِ صَائِمِينَ أَثْنَاءَ الْأُسْبُوعِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَأَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُسْفَانَ⁽³⁾، وَدَخَلُوا مَكَّةَ يَوْمَ 20 مِنْ الشَّهْرِ.

أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَثْنَاءَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ سَفَرِهِ فِي رَمَضَانَ، وَتَبِعَهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنْ بَقِيَ قَوْمٌ عَلَى الصَّيَامِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا الْعَزِيمَةَ، فَلَمَّا دَنَوْا مِنْ مَكَّةَ، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ»⁽⁴⁾، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ، وَبَقِيَ آخَرُونَ صَائِمِينَ عَلَى مَا فَهَمُوا، حَتَّى أَشْرَفُوا عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا»، فَكَانَتْ عَزِيمَةً، فَأَفْطَرُوا كُلُّهُمْ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ أَمَرَ بِالْفِطْرِ، فَلَمْ يَبْقَ تَرَدُّدٌ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]، فَإِذَا جَاءَ الْعَدُوَّ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِهِمْ، وَلَمْ يَخْرُجُوا إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَصُدَّقُ عَلَيْهِمْ وَصْفُ السَّفَرِ، فَهَلْ لَهُمْ أَنْ يُفْطَرُوا؟ قَدْ يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي عِلَّةِ أَمْرِهِ بِالْإِفْطَارِ: «قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ».

وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ لِلْجُنُودِ الْمُسْلِمَةِ الْمُحَاصِرِينَ فِي مَدِينَةِ دِمَشْقَ مِنْ التَّنَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالْإِفْطَارِ، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّكُمْ قَدْ

(1) انظر هذه المسألة في: فتوى للجنود الموجودين في مواجهة العدو في رمضان، وفتوى: قضاء رمضان للمجاهدين الذين أفطروا في الحرب.

(2) سبق تخريجه.

(3) قرية تقع في الطريق بين مكة والمدينة، بينها وبين مكة ثمانية وأربعون ميلاً.

(4) سبق تخريجه.

دَوَّوْكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَافْطَرُّ أَقْوَى لَكُمْ»، و«إِنَّكُمْ مُصَبَّحُو عَدُوِّكُمْ، وَافْطَرُّ أَقْوَى لَكُمْ»، فهذه عِلَّةٌ للإفطار جاء بها الحديث، وهي أن يكون الإفطار أقْوَى للجند المجاهد على لقاء العدو.

وبهذه العِلَّةُ أَفَتَّتْ جمعية العلماء لجُند جبهة التحرير بجواز الإفطار للجنود أثناء الجهاد، وكان السؤال وارِدًا مِنَ الولاية الثانية، وصَدَرَتِ الفتوى مِنْ مركز الجمعية بحضوري وكتابتي، وبحضور الشيخ محمد خير الدين، والشيخ العربي التبَّي رحمه الله، بعد مناقشة قصيرة وإقناع، وَحَمَلَ نَصَّ الفتوى المجاهدُ الشيخ محمود حمروشي، المُعَلِّم آنذاك بِمدارس جمعية العلماء، وما زال حيًّا يُرَزِّق، ومنها عُمَمٌ على قيادات الوطن، ثم صَدَرَتِ فتاوى مِنْ بَعْدِ في الموضوع مِنْ علماء تونس ومصر، وأثناء معركة جُند مصر ضِدَّ الصهاينة في القتال في شهر رمضان عام 1973 صَدَرَتِ فتاوى علماء مصر بجواز الإفطار لهذه العِلَّة.

2- الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة:

الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يُطيقان الصيام، أو يُطيقانه مع الجهد والمشقة، قد أُذِنَ لهما في الإفطار بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184]. رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، وَهُمَا يُطِيقَانِ الصَّيَامَ أَنْ يُفْطِرَا، وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا»⁽¹⁾. وَعَنْ رَوَى الدارقطني أَنَّهُ قَالَ: «رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»⁽²⁾، ثُمَّ قَالَ: «وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: "﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾، لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم، باب: من قال: هي مُبْتَنَّةٌ لِلشَّيْخِ وَالْحَبْلَى، حديث (2318).

(2) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 288، سنن الدارقطني (ج 3/ ص 195).

مُسْكِينًا⁽¹⁾، قال القرطبي: «وهذا صحيح»⁽²⁾.

وعند الجمهور أن الآية كانت أول فرض الصيام، فكانت تحييراً لمن قدر على الصوم، إن شاء أن يطعم ولا يصوم، فنُسخت بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]⁽³⁾.

3- المرأة الحُبلى والمرأة المُرْضِع:

قال ابن عباس: «الحُبلى والمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا»⁽⁴⁾. وروى عنه أنه قال لأُمِّ وَلَدٍ لَهُ حُبْلَى أَوْ مُرْضِع: «أَنْتِ مِنَ الَّذِينَ لَا يُطِيقُونَ الصِّيَامَ، عَلَيْكِ الْجَزَاءُ، وَلَا عَلَيْكِ الْقَضَاءُ»⁽⁵⁾. قال القرطبي: «هذا إسنادٌ صحيح»⁽⁶⁾.

وفي رواية: «كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ تُرْضِعُ - مِنْ غَيْرِ شَكٍّ - فَأَجْهَدَتْ، فَأَمَرَهَا أَنْ تُفْطِرَ وَلَا تُقْضِيَ»⁽⁷⁾. قال القرطبي: «وهذا صحيح»⁽⁸⁾.

قول ابن عباس للمرأة: «عَلَيْكِ الْجَزَاءُ، وَلَا عَلَيْكِ الْقَضَاءُ»، مذهبٌ له في أن الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾، مُحْكَمَةٌ بالنسبة لمن كان في حالها، قال: «نزلت هذه الآية رُحْصَةً لِلشُّيُوخِ وَالْعَجَزَةِ خَاصَّةً إِذَا أَفْطَرُوا وَهُمْ يُطِيقُونَ الصَّوْمَ، ثُمَّ

(1) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: أَيامًا معدودات فمن كان منكم مريضًا، حديث (4505).

(2) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 288، سنن الدارقطني (ج 3/ ص 196).

(3) انظر: تفسير القرطبي، ج 2/ ص 287 - 288.

(4) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم، باب: من قال: هي مُبْتَنَّةٌ لِلشَّيْخِ وَالْحُبْلَى، حديث (2318).

(5) أخرجه الدارقطني في سننه، حديث (2382).

(6) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 288، سنن الدارقطني (ج 3/ ص 196).

(7) أخرجه الدارقطني في سننه، حديث (2384)، وفيه: «فَأَمَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ تُفْطِرَ يَعْنِي: وَتُطْعِمَ وَلَا تُقْضِيَ».

(8) تفسير القرطبي، ج 2/ ص 288، سنن الدارقطني (ج 3/ ص 197).

نُسخت بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فزالَت الرُّخصة إلا لِمَنْ عَجَزَ منهم⁽¹⁾.

لقد فهِم العلماء من قراءة الجمهور أن الآية كانت في الذين يُطيقون الصيام، كانوا إن شاءوا صاموا، وإن شاءوا أفطروا وأطعموا، فنُسخت بوجوب الصيام.

رَوَى البخاري بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: «حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: نَزَلَ رَمَضَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ بِمَنْ يُطِيقُهُ، وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَنَسَخَتْهَا: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184].»

وَأَمَّا حَالَةُ الْحَمْلِ وَالرَّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا مِنْ بَابِ صِيَامِ الْمَرِيضِ، وَالرُّخْصَةُ لَهُ فِي الْإِفْطَارِ، وَعَلَى هَذَا فَقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ، شَبَّهُوا حَالَ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ بِحَالِ مَرِيضٍ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ أَوِ الْهَلَاكِ، فَقَالَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ: «كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِجَارًا أَوْ غَيْرَهُ، خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا».

وَقَالَ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ: «يَجُوزُ فِطْرُهُمَا إِنْ خَافَتَا عَلَيْهِ الْمَرَضَ أَوْ زِيَادَتَهُ، وَيَجِبُ إِنْ خَافَتَا هَلَاكًا أَوْ شَدِيدَ آذَى، وَأَمَّا خَوْفُهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: وَبِمَرَضٍ... الْخ؛ [لَأَنَّ الْحَمْلَ مَرَضٌ، وَالرَّضَاعُ فِي حُكْمِهِ، وَلِذَا كَانَتِ الْحَامِلُ⁽²⁾ لَا إِطْعَامَ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْمُرْضِعِ]⁽³⁾. وَمُقْتَضَى مُعَامَلَتَيْهَا مُعَامَلَةَ الْمَرِيضِ أَنَّ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءَ.

وَفِي التَّوْضِيحِ - وَهُوَ لَخَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ - مَا نَصَّهُ⁽⁴⁾: «لِلْمُرْضِعِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 2/ ص 288.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأُثْبِتْنَا مِنْ الشرح الكبير.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 536.

(4) هَذَا النَّصُّ عَزَاهُ الدسوقي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشرح الكبير (ج 1/ ص 536)، لابن رشد، حيث قال الدسوقي: «... ومفهوم (خافتا... الخ)، أَنَّهُ لَا يَبَاحُ لَهَا الْفِطْرُ بِمُجَرَّدِ حَصُولِ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ، لَكِنِ اللَّحْمِي قَدْ صَرَّحَ بِجَوَازِهِ لَهَا، وَحَكَى ابْنُ الْحَاجِبِ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ، وَاسْتَظْهَرَ الْمُصَنِّفُ [أَيَّ خَلِيلٍ] فِي=

مذهب مالك ثلاثة أحوال:

- حالٌ [لا يَجُوزُ]⁽¹⁾ لها فيه الفطر والإطعام: وهي ما إذا قَدَرَت على الصوم، ولم يُجْهِدْها الإرضاعُ، ولم يَحْصُلْ لولدها ضررٌ بسببه.

- وحالٌ يَجُوزُ لها فيها الفطر والإطعام: وهي ما إذا جَهِدَها الإرضاعُ، ولم تَخَفْ على ولدها، أو خافت عليه حُدُوث مرض أو زيادته، ولم يُمْكِنْها الإرضاع.

- وحالٌ يجب عليها فيها الفطر والإطعام: وهي ما إذا لم يُمْكِنْها الإرضاع، وخافت على ولدها شِدَّةَ الأذى». نَقَلَهُ الدسوقي⁽²⁾.

ويقول ابن عباس في الحامل والمُرْضِع، أنهما تُفْطِرَان وتُطْعِمَان، ولا قضاء عليهما، وقال الحسن وعطاء والضحاك والنخعي والزُّهري والأوزاعي وأصحاب الرأي (يعني الحنفية): «[الحامل والمُرْضِعُ يُفْطِرَان ولا إطعام عليهما، بِمَنْزِلَةِ الْمَرِيضِ يُفْطِر وَيَقْضِي]»⁽³⁾. قال القرطبي: «وهو قول مالك في الحَبْلَى إن أفطرت، فأما المُرْضِعُ إن [أفطرت]⁽⁴⁾ فعليها القضاء والإطعام. وقال الشافعي وأحمد: يُفْطِرَان ويُطْعِمَان وَيَقْضِيَان»⁽⁵⁾.

=توضيحه، وعزاه ابن رشد لسباع ابن القاسم، ونَصَّه: للمُرْضِعِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكِ ثَلَاثَةٌ أحوال: ... الخ». والنَّصُّ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ لابن رشد (ج2/ص320).

وأما ما استظهره خليل في التوضيح، فهو عند قول ابن الحاجب: «والحاملُ، والمُرْضِعُ لَا يُمْكِنُهُمَا الاستئجار أو غيره - كالمريض في الجواز والوجوب - خافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا...». قال خليل في شَرْحِهِ: «وقوله: (في الجواز والوجوب)، أي إن خافتا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا التَّلَفُ أَوْ الْأَذَى الشَّدِيدَ وَجَبَ وَإِلَّا جَازَ». انظر: التوضيح في شرح جامع الأمهات. (ج2/ص447-448).

(1) في النسخة المطبوعة: [يجوز]. والصواب ما أثبتناه مِنْ حَاشِيَةِ الدسوقي عَلَى الشرح الكبير، والبيان والتحصيل لابن رشد.

(2) حاشية الدسوقي عَلَى الشرح الكبير. ج1/ص536، البيان والتحصيل. ج2/ص320.

(3) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثْبَتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ. ج2/ص289.

(4) في النسخة المطبوعة: [أرضعت]. والصواب ما أثبتناه مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(5) تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ. ج2/ص289.

والإجماع على أنّ المشائخ والعجائز يُفطرون، وأوجب عليهم الفدية الشافعي وأحمد وأصحاب الرأي وإسحاق، ولم يُوجبها مالك، وقال: «لو أطعموا عن كلّ يوم مسكيناً كان أحبّ إليّ». قال القرطبي: «والدليل لقول مالك: أن هذا مُفطرٌ لعُدُرٍ موجودٍ فيه، وهو الشَّيْخوخة والكِبَر، فلم يُلزَمه إطعامُ كالمسافر والمريض»⁽¹⁾. والله أعلم.

1985 / 05 / 29م

حُكْم صِيَام مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا

السؤال:

[ما حُكْم صِيَام مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا؟].

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. ليس الغُسل من شروط الصيام، ولا من فرائضه، ولا من [مستحباته]⁽²⁾، هذا هو الحقُّ فيه، فمن أدركه الصبح وهو جُنُبٌ، ابتدأ الصيام وجوبًا، ولا يُؤخّره حتى الاغتسال، وإنما يغتسل لما الغُسل فيه شرطٌ، كالصلاة، والطَّواف، ورفع المصحف، وقالت الشافعية: هو غير واجب، ولكنه مُستحبٌّ، والحقُّ ما ذكرنا.

وكان أبو هريرة رضي الله عنه - وهو من أعلم علماء الصحابة - يُفتي للناس بِبُطْلانِ صَوْم مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ دُونَ اغْتِسَالٍ مِنْ اتِّصَالِ جَنْسِيٍّ، أَوْ مِنْ خَيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، فَأَنْكَرَ هَذِهِ الْفَتَوَى بَعْضُ سَامِعِيهِ، وَحَقَّقَ الْمَسْأَلَةَ قَبْلَ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَلَغَتْ

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 289.

(2) في النسخة المطبوعة: [مستجداته]، والصواب ما أثبتناه.

المسألة إلى أمير المدينة مروان بن الحكم - وكان من العلماء بالحكم والأحكام - فحقَّق المسألة، ثم أمرَ عَزَمًا بالتَّدخُّل؛ لأنَّ حاكم المسلمين مسؤول عن أمنهم في دينهم ودنياهم، فلمَّا بَلَغَ الأمرُ إلى أبي هريرة، وتَحَقَّقَ المذهب الصحيح، أعلن على رؤوس الملا أنه رَجَعَ عن فتواه؛ لأنه قَلَدَ فيها، ولمَّا جاءه الحقُّ وجب الرجوع؛ لأنَّ الحقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

وتفصيل المسألة جاء في حديثٍ رواه مسلم في صحيحه من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر قال: "سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقْصُصُ، يَقُولُ فِي قِصَصِهِ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنْبًا فَلَا يَصُومُ». فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ - لِأَبِيهِ - فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَاذْهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَكِلْتَاهُمَا قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ، ثُمَّ يَصُومُ". قَالَ: فَانْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبَتْ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَزِدْ دْتَ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ. قَالَ: فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ - وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ - قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَهْمَا قَالَتْهُ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هُمَا أَعْلَمَ. ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَارْجِعْ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ".

ويمكن أن نستخرج الحكم من آية الصيام نفسها، فإن الله يقول فيها: ﴿لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَامِ أَرْفَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، ثم قال: ﴿فَأَنْتُمْ بِبُيُوتِكُمْ وَأَبْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى آيَاتٍ﴾ [البقرة: 187]، فإذا كانت المباشرة والأكل والشرب مباحة حتى ابتداء الفجر، فإنه لا يمكن أن يتطهر إلا بعد الفجر، فالغسل ليس شرطاً ولا مستحباً؛ [لأنه يلزم

عليه الذي فاتّه الأفضّل وسبّقه إليه غيره⁽¹⁾، وهذا النّقل عن الشافعية أنفسهم⁽²⁾.

ومن قصة أبي هريرة وفتواه ورجوعه فيها، يُمكن أن نستخرج عبراً، والله تعالى يقول: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِلْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2]:

العبرة الأولى: أنّ أبا هريرة - وهو من أكثر الصحابة رواية عن رسول الله، إلّا زَمَتَه وحِفْظَه - كان من بعده يجلس للناس، ويُحدّثهم بما سمع، ويُفَتّيهم به، وهذا واجبٌ على مَنْ سمع من النبي ﷺ؛ لأنه أمر أصحابه بالتبليغ عنه.

لكن أبا هريرة يجلسه هذا المجلس، لم يسم نفسه بوسم (داعية) - وهي صيغة مبالغة من الدعوة إلى الله - كما أنّ غيره لم يُلقب بهذا اللقب العظيم، الذي لا يستحقّه إلّا نبيّ كريم أو رسول معصوم، أو مُفكّر حكيم، ممّن أتاهاهم الله النبوءة والحكمة من المصلحين العظام، وجاءوا قومهم بالإصلاح، وأنقذوهم من العمى والضلال المبين.

وأما مَنْ لم يبلغ هذه الدرجة، وجلس للناس، فلا يُسمّى (داعية)، بل سمّاه أسلافنا (القاصّ)، كما في الحديث المتقدّم؛ لأنه يقصّ على المسامع ما كان سمّعه من غيره، وليست هذه التسمية بهيئة، إذا كان صاحبها يُلقب إلى جلسائه علماً بما علّمه الله، فإن الله يقول لرسوله: ﴿فَأَقْصِصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 176]، أما إن لم يكن القاصّ من ذوي العلم، فإنه أعمى يقود بصيراً، وهؤلاء قصص طريفة، اهتّم بها مؤرّخو الأدب، وتفكّك بهم الجاحظ، واعتبر بها أحمد ويحيى بن معين⁽³⁾.

ومكانة أبي هريرة عظيمة، وقد يكون في سامعيه عظماء، كأبي بكر بن عبد الرحمن

(1) ما بين معقوفين ورّد هكذا في النسخة المطبوعة، وفيه سقط ظاهر.

(2) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (ج 7/ ص 221): «الأفضل أن يغتسل قبل الفجر، فلو خالف جازاً، وهذا مذهب أصحابنا».

(3) انظر قصتهما في: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج 1/ ص 47، سير أعلام النبلاء، ج 11/ ص 300.

بن الحارث بن هشام [المخزومي]⁽¹⁾، فإنَّ له نَسَبًا عريقًا في قريش، وفي علماء الإسلام، فلَمَّا سَمِعَ لم يُبَادِرْ بالإنكار حتى تَبَيَّنَ مَنْ هو أعلمُ منه ومِنَ أبي هريرة، ثم عَرَضَ الأمرُ على أبيه، وهو أعلمُ منه، فَحَقَّقَ فيه، ثم رَفَعَا الأمرَ إلى أمير المدينة، فتَوَلَّى بواسطتهما إصلاح الأمر، فلَمَّا عَلِمَ أبو هريرة بِمَنَبِعِ العلم الذي جاءه، بَادَرَ بالرجوع عن فتواه، واعتذر بأنه سَمِعَ مِن غيره - وهو مَعْدُنُ عِلْمٍ - لكن ما جاءه عن أمّهات المؤمنين أَصَحُّ وَأَوْلى بالاتباع. هذه هي آداب العلم والعلماء، ولو لم يُلقَّبوا بـ (الدُّعاة) مِنَ العوامِّ، أو مِمَّنْ هُم شَرٌّ مِنَ العوامِّ، وإنما هم (قُصَّاص) مِن نوع (مَّا)، جاء عن مثْلهم في كُتُب الجاحظ.

العبرة الثانية: أنَّ أمير المدينة لَمَّا رُفِعَ إليه الأمر، بَادَرَ إلى علاجه فورًا على وجهه الصحيح، فعَزَمَ على أبي بكر - وهو عالم - أن يذهب إلى أبي هريرة وَيُبلِّغَهُ ما وصلوا إليه مِنَ العلم، فلَمَّا جاءه الأمرُ تَثَبَّتْ، ثم أعلن أنه الحقُّ والأوَّلُ بالاتباع، وَبَيَّنَ للناس مَصْدَرَهُ الأوَّل، كما كان يُفتي به، وأنه عَدَلَ عنه وَرَجَعَ إلى الحق، وهذا هو شأن العلم والعلماء. كُلُّ ذلك لم يَزِدْ أبا هريرة إِلَّا فَضْلًا ومكانةً ورُسوخًا، وثِقَةً بعِلْمِهِ وفضله وتقواه، إنه تربيةُ النُّبُوَّة، ومعجزةُ الإسلام في بناء الرجال.

1991 / 03 / 28م

السؤال:

خرجتُ مرَّةً في رمضان مع صديق، وقَضَى حاجته مِنَ الوراق (وأعتذر عن استعمال هذه الكلمة)، ولَمَّا دخلتُ البيت لم أغتسل، وَصُمْتُ هكذا.

تأثية

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن اتَّبَعَ هُداة.

(1) في النسخة المطبوعة: [المخزوعي]، والصواب ما أثبتناه.

ما هو المقصود من قولها: (من الراء)؟ فهل أُولِجَ ذَكَرُهُ في الدُّبُر؟ أو أنها تريد أنه اقتصر على التَّمَتُّع بها خارج الفَرْج؟

إن كان فَعَلَ بها فِعْلَ قوم لوط، فإنها خطيئة كبيرة، يَسْتَحِقُّ فاعِلُها والمفعول به الموت، أمّا إذا كانت تريد أنه تَمَتَّع بها خارج الفَرْج، ولم يُولِجَ ذَكَرَهُ لا في قُبُل ولا في دُبُر، فإنَّ كان نهارًا وجب عليهما - بالإنزال - القضاء والكفارة، وإن كان ليلاً لم يجب عليهما إلا التوبة والإنابة، وأمّا صيام اليوم المُوَالِي فهو صحيح فِقْهًا، ولو لم تَغْتَسِلْ، وأمّا قبول الصيام فيلى الله، فمعنى صِحَّتِهِ أنه لا يُطْلَبُ قضاؤه.

وسواء كان هذا أو هذا، فالواجب عليهما التوبة إلى الله، والحذر من بَطْشِهِ، والله يقبل التوبة عن عباده. قولي لها: إنَّ هذه هي عاقبة الحَلْوَةِ مع رجل أجنبي، ولو اختَلَّتْ به مرّة أخرى، فإنه لا يَكْتَفِي بِفِعْلٍ مِنَ (الراء)، فقد لا تُفِيقَ مِنَ النِّشْوَةِ حتى تَجِدَ نفسها امرأة وفي بطنها جنين، فلتحذر عاقبة ذلك.

حكم النِّبَاة في الصوم

السؤال:

هل يُجُوزُ للابن - أو البنت - الصيام في مكان والده؟ وهل يُجُوزُ له الصدقة بِذَلِكَ الصيام؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: الصيام عبادة، والإمام مالك يقول: لا يُقِمُّ أَحَدٌ غَيْرَهُ في العبادة، لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، فليس لأحد أن يُصَلِّيَ مكان أحد، وهذا مُتَّفَقٌ عليه؛ لأنَّ الصلاة عملٌ بدني.

ثانيًا: وَرَدَ نَصٌّ عن الشارع في الصيام، حيث سألت امرأة النبي ﷺ أن أمَّها نَذَرَتْ صومًا، ثم ماتت قبل الوفاء بِنَذْرِها، فأجابها أن تصوم عن أمَّها⁽¹⁾. وأفتى بذلك العلماء في خاصَّةِ صيام النَّذر فقط.

ثالثًا: أمَّا الحجّ، فقد وَرَدَ فيه النّصّ الصحيح⁽²⁾ أن الإنسان يَسْتَطِيع أن يُحْجَّ مكان أخيه، إذا كان قد حَجَّ حَجَّةَ الفرض عن نفسه أولاً، وقالوا لأنّ الحجَّ عبادة بدنية ومالية، فالميت يَنْتَفِعُ بأجر [المال المُتَقَيِّ] ⁽³⁾، وبالِدُّعاء، ولكن لا يُعْتَبَرُ حاجًّا إلّا إذا حَجَّ بنفسه، كما صرَّح الدردير في شرح المختصر⁽⁴⁾.

رابعًا: وأمّا الصدقة، فيستطيع المسلم أن يَتَصَدَّقَ بِماله، ويَتَوَي الصدقة عن الميت، فيَصِلُّهُ الأجر والثواب، وفي الموطأ وغيره ما يَدُلُّ على ذلك، فقد سأل بعض أصحاب رسول الله ﷺ - وهو سعد بن عُبادة رضي الله عنه -: هل يَتَصَدَّقُ على أمِّه؟ فقال له:

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت، حديث (1148)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صومٌ نَذَر، أفأصوم عنها؟ قال: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟»، قالت: نَعَمْ، قال: "فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ".

(2) عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟»، قَالَ: أَخِي - أَوْ قَرِيبِي - قَالَ: «حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ». أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب: الرجل يُحْجُّ عن غيره، حديث (1811)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب: الحج عن الميت، حديث (2903)، والدراطيني في سننه، حديث (2642)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج4/ص549). قال البيهقي: «إسناده صحيح، وليس في هذا الباب أصح منه». انظر الكلام في سند الحديث في: التلخيص الحبير (ج2/ص489).

(3) في النسخة المطبوعة: [الكمال المتفق]. والصواب ما أثبتناه.

(4) قال الدردير في الشرح الكبير (ج2/ص21): «ولا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِنْ حُجِّ عَنْه، ولا يُكْتَبُ له نافلة أيضًا؛ لأنه لا يَقْبَلُ النَّيابة، وله - أي لِمَنْ حُجَّ عَنْه - أَجْرُ النَفَقَةِ التي أَخَذَهَا الأجير، وله أَجْرُ الدِّعَاءِ الواقع من الأجير له، وله - أيضًا - أَجْرٌ مِنْ حيثُ أَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ في الخير، ويقع للأجير نافلة».

«تَصَدَّقْ عَلَى أُمَّكَ»⁽¹⁾.

كما أَنَّ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَإِخْوَانِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ أَدِلَّةِ ذَلِكَ قَوْلُ الَّذِينَ جَاءُوا مِنَ بَعْدِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: 10]، وقَوْلُ نُوحٍ فِيمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28]، وفي الحديث الصحيح أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْعُمْرَةِ، فَأَذِنَ لَهُ، وَأَوْصَاهُ أَنْ لَا يَنْسَاهُ فِي دُعَائِهِ⁽²⁾. والآياتُ والأحاديثُ كثيرة.

1993 / 09 / 22م

امرأة أفطرت لرؤية دم دون أن تتبّت

السؤال:

رجلٌ أفْتَى امرأةً بالقضاء والكفارة؛ لأنها أفطرت لرؤية دم قبل أن تتبّت.

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج2/ص760) في كتاب الأقضية، باب: صدقة الحي عن الميت، عن شُرْحِبِيلَ = بن سعيد بن سعد بن عبادة قال: "خَرَجَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَحَضَرَتْ أُمُّهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ، فَقِيلَ لَهَا: أَوْصِي، فَقَالَتْ: فِيمَ أَوْصِي؟ إِنَّمَا الْمَالُ مَالُ سَعْدٍ، فَتَوَفِّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ سَعْدٌ، فَلَمَّا قَدِمَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، ذُكِرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»، فَقَالَ سَعْدٌ حَائِطٌ كَذَا وَكَذَا صَدَقَةً عَنْهَا، لِحَائِطِ سَمَاءَ".

(2) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: "اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ، فَأَذِنَ لِي، وَقَالَ: «لَا تَنْسَا يَا أَخِي مِنْ دُعَائِكَ»، فَقَالَ كَلِمَةً مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا". أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الدعاء، حديث (1498)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب: فضل دعاء الحاج، حديث (2894)، والترمذي في كتاب الدعوات، باب: في دعاء النبي ﷺ، حديث (3562). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال العظيم آبادي في عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج4/ص256): «في إسناد عاصم بن عُبيد الله وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا كان قد مرَّ عليك خمسة عشر يوماً منذ نزول دم الحيضة الأخيرة، فإنه حيضٌ جديد؛ لأنَّ أكثر أيام الحيض هو خمسة عشر يوماً، وبما أنها قد مرَّت كلها فقد انتهى الحيض، ولا يُمكن حسابان هذا منه.

ثانياً: وأمّا إن لم تَتِمَّ خمسة عشر يوماً، فإنه يمكن أن يكون من الحيض الأوّل، يُضاف إلى الحيض السابق، ويُزاد على العادة بِمقدار ثلاثة أيام، ثم يُحسب ما زاد على ثلاثة أيام دم استحاضة، أي عِلَّةٌ وفساد، ولا يُعتَبَر حيضاً، بل تُصَلِّي وتُصوم.

فالجواب لهذه الفتاة أنها أصابت في الإفطار؛ لأنها رأت علامة الحيض، فإن مرَّ عليها أكثر أيام الحيض الأوّل، فهو حيضٌ ثانٍ، ولو قطرةً، فإذا انقطع عليها ثم عاد، فإنها تُتِمُّ عادتها مع الاستظهار بثلاثة أيام، وإن كان الدم جاءها قبل خمسة عشر يوماً من ابتداء الحيض الأوّل فهو منه، إلّا إذا كانت قد أتمت عادتها والاستظهارَ عليها، في هذه الحالة فقط تُطالب بالقضاء، ولا إثم عليها؛ لأنها مُتَأَوَّلَةٌ.

ثالثاً: أمّا قولُ مَنْ قال لها عليك الكفّارة بصيام شهرين متتابعين، فليس بِسداد؛ لأنَّ الكفّارة لا تجب إلّا على مَنْ انتهك حُرمة الشهر، ومَنْ أفطرَ مُتَأَوَّلًا تَأَوَّلًا قريباً لم يَسْتَحِقَّ العقاب بالكفّارة، وهذه امرأةٌ رأت دماً فأفطرت، فهي مُتَأَوَّلَةٌ، وقد لا يجب عليها القضاء إلّا في حالة استحاضتها، فلها العذر إذا شكّت في فتواه، ثم إنَّ الكفّارة لو وجبت لما تَعَيَّنَ أن تصوم شهرين متتابعين، بل لها أن تُطعم، فإن عَجَزَت عن إطعام ستين مسكيناً صامَتْ. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

14/08/1993م

امرأة اغتسلت في نهار رمضان فأفطرت باستلذاذ الماء

السؤال:

أردت أن أغتسل يوم رمضان من غُسل تَرْتَّبَ عليّ، فدخلت الحَتَمَ، فوجدتُ من دفء الماء لَذَّةَ شهوةٍ بما أجد من الاتصال بالزوج، وبقيتُ كذلك حتى خرج مِنِّي مِنِّي، فهل عليّ كفارة؟ وهل يبطل صومي لذلك النهار؟ وماذا يلزم إن كانت كفارة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إن كنتِ قد طَهَّرتِ من حيضٍ، وكان طَهْرُكَ منه بَعْدَ طُلُوعِ الفجر، فلا شيء عليك؛ لأنَّ الصيام لا يجب عليك ذلك اليوم، وإنما يجب على مَنْ طَهَّرتِ قبل الفجر، فإذا طَهَّرتِ قبل الفجر من ذلك اليوم فالصيام واجب عليك، وقد أفطرتِ عمداً باستلذاذ الماء الدافئ حتى بطل صومك، ومن أفطَرَ عمداً فعليه القضاء والكفارة.

ثانياً: من الغريب أن بعض أهل العلم من المجتهدين يقول: مَنْ أفطَرَ في رمضان عمداً، فلا يقضي ولا يُكفِّر؛ لأنه ارتكب ذنباً أعظم من الكفارة والقضاء.

ومذهب المالكية أن مَنْ أفطَرَ في رمضان عمداً بغير عذر، وجب عليه القضاء والكفارة، وحُجَّتُهُمْ في ذلك قصّة الرجل الذي جاء يَضْرِبُ صدره، وَيَنْتِفِ شعره، ويقول لرسول الله ﷺ: «هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ، جَامَعْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ»، فأمره رسول الله ﷺ بإخْدَى خِصَالِ الكفارة، والحديث مشهور، رواه أصحاب الصَّحاح وغيرهم، فقال خصوصهم: إنما تجب الكفارة على مَنْ أفطَرَ بِالْجَمَاعِ؛ لأنَّ فيه نَصّاً، فَمَنْ أفطَرَ بغير الجَمَاعِ تَنَاوَلَهُ نَصٌّ آخَرُ، أنْ مَنْ أفطَرَ عمداً فلن يُفِيده صيام الدهر⁽¹⁾، أو ما هذا فحواه.

(1) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء في الإفطار متعمداً، حديث (723)، عن أبي هريرة رضي الله عنه =

وَرَدَّ قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْإِفْطَارَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِيهِ انْتِهَاكَ لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ، سِوَاهُ كَانَ بِالْجَمَاعِ، أَوْ بِالْأَكْلِ، أَوْ بِالشَّرْبِ، أَوْ بِرَفْضِ النِّيَّةِ، فَكُلُّ ذَلِكَ سِوَاهُ، وَقَدْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى إِحْدَى الْحَالَاتِ، فَلْتَسْتَوْجِبْهَا فِي الْحُكْمِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَوْزَدْتُمُوهُ، فَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّغْلِيظُ وَالتَّشْدِيدُ، لَا رَفْعُ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ، وَالْحُجَّةُ وَاضِحَةٌ، وَالتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ يُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَيُغْفَرُ لَهُ، لَكِنَّهُ يُطَالَبُ بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنْ ذَنْبِهِ، كَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، لِأَمْرِ آخَرَ⁽¹⁾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: 24]، وَالنِّسْيَانُ هُنَا هُوَ التَّرْكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: 14].

قَالَ صَوْتُ حَوَاءَ فِي الْهَاتِفِ⁽²⁾: «بَلْ كَانَ مُوجِبَ الْغُسْلِ هُوَ اتِّصَالُ جَنَسِي بَيْنِي وَبَيْنَ زَوْجِي فِي لَيْلَةِ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنِ الْغُسْلُ مِنْ حَيْضٍ»، فَقُلْتُ: إِذَا، فَالْصِّيَامُ وَاجِبٌ عَلَيْكَ قَوْلًا وَاحِدًا، وَالْكَفَّارَةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّكَ اسْتَمَرَّاتِ اللَّذَّةِ، وَبَقِيَتْ مُسْتَلَذَّةٌ حَتَّى أَنْزَلْتَ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

وَالْكَفَّارَةُ الْوَاجِبَةُ أَهْوَتْهَا عَلَيْكَ إِطْعَامُ سِتِّينَ (60) مَسْكِينًا؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ مُتَعَذِّرٌ، وَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ أَشَدُّ عُسْرًا، فَالْأَرْفَقُ بِكَ إِطْعَامُ سِتِّينَ (60) مَسْكِينًا، وَيَكْفِي الْوَاحِدَ مِنْهُمْ مُدٌّ مِنْ طَعَامِ أَهْلِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ قَضَاءِ الصِّيَامِ، وَهُوَ صِيَامُ

= قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ وَلَا مَرَضٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ وَإِنْ صَامَهُ»، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ، بَابُ التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا، حَدِيثٌ (2396)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، حَدِيثٌ (1672)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ، بَابُ: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: «وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ: "مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا ... الْخ"». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ (ج 3/ ص 315): «هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يُنْتَجَحُ بِهِ». وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (ج 4/ ص 161): «فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ: الْاضْطِرَابُ، وَالْجَهْلُ بِحَالِ أَبِي الْمَطْوُوسِ، وَالشُّكُّ فِي سَمَاعِ أَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

(1) أَي أَنَّ وَجوبَ قَضَاءِ الصَّلَاةِ لِمَنْ فَاتَتْهُ، مَأْمُورٌ بِهِ بِدَلِيلٍ آخَرَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ... الْخ.

(2) هُوَ صَوْتُ الْمَرْأَةِ السَّائِلَةِ.

يومَ بَدَلَ الذي أفطرت فيه، وَلَمَن كَفَرَ وَقَصَى الفَائِتَ ثَوَابُ عَمَلِهِ.

1993 / 09 / 20 م

نَسِيَ (الشِّمَّةَ) فِي فَمِهِ بَعْدَ السَّحُورِ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ

السؤال:

تناول رجلُ طعامَ السُّحُورِ، وَوَضَعَ فِي فَمِهِ (الشِّمَّةَ) وَنَامَ، وَنَسِيَهَا فِي فَمِهِ، فَلَمَّا قَامَ مِنَ النَّوْمِ وَجَدَهَا كَذَلِكَ. فما قولكم؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. هذا الرجل عليه القضاء، ولا كفارة عليه؛ لأنه لم يَتَعَمَّدَ. والله أعلم.

إِمَامٌ يُفْتِي بِبَطْلَانِ صَوْمٍ مَنْ لَا يُصَلِّي

السؤال:

سمعتُ إِمَامًا يُقْسِمُ بِاللَّهِ أَنَّ مَنْ لَا يُصَلِّي لَا يَصِحُّ مِنْهُ صِيَامُهُ، وَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ عَلَى رَقَبَتِهِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. فتوى هذا (العالم الإمام) باطلة، فالصلاة ركنٌ مِنَ الأركان، والصيام ركنٌ، وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ، وَلَا يُحِلُّ بِهِ، وَجَهْوَ عِلْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ غَيْرُ كَافِرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُؤْمِنٌ عَاصٍ، فَإِنْ تَابَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ جَمِيعَ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ.

وقوله للناس: «افطروا على رقبتى»، باطل، فمن أفطر في رمضان فإنه يحتمل وزره، ولا يحتمل عنه الإثم من حرّضه على الإفطار، قال تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: 164]، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [العنكبوت: 12].

ينبغي لهذا الإمام أن يتوب إلى الله من قوله، فإنه لو أفطر صائماً على قوله لتحمل إثماً عظيماً، وعليه أن يُحسن وعظ الناس وإرشادهم، والله سبحانه يقول: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ ١١ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴿١٢﴾ [الغاشية: 21 - 22].

02 ذو القعدة 1403هـ / 11 أوت 1983م

صيام النوافل

السؤال:

- 1 - إني أصوم كلّ يوم خميس ويوم الاثنين في سبيل الله، وقالت لي بعض النساء إن هذا الصيام لا يجوز؛ لأنني صغيرة في السنّ (عندي 24 عاماً)، هل هذا صحيح؟
- 2 - وكذلك أصوم أيام (الصابرين)، أي أني أفطر يوم عيد الفطر، وفي ثاني أيامه أبدأ في صوم ستة أيام، ثم بعد ذلك أقضي الأيام التي أفطرتها في شهر رمضان لما كنت حائضاً.

قال لي بعض الناس: إن الله لا يقبل منك هذا الصيام حتى تقضي دينك. فهل هذا صحيح؟

ب.ج

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الصيام - سواءً كان فرضاً أو نفلاً - من أفضل العبادات، وأجل القربات والطاعات، أوصى النبي ﷺ به، ورغب فيه، وقال: «إِنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ»⁽¹⁾، أو كما قال، وكان يصوم النوافل كثيراً ولكنه يفطر، وقال: «إِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ»⁽²⁾، وقد مدح الله في كتابه الصائمين والصائمات⁽³⁾، وأخبر النبي ﷺ أن للصائمين باباً خاصاً في الجنة هو باب (الرَّيَّان)، يدخلون منه وحدهم⁽⁴⁾، فهذه بُشْرَى عظيمة، أسأل الله لك أن يُبَتِّكَ على هذا العمل الصالح.

ثانياً: أيام الله في الصوم سواء، إلا ما وردَ فيها النَّصُّ، مثل يوم عرفة لغير الحاج، ويوم عاشوراء⁽⁵⁾، والعشر الأوائل من ذي الحجة⁽⁶⁾... الخ، بَقِيَّةُ الأيام سواءً، ولا لزوم

(1) عن أبي أمامة رضي الله عنه: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مُزِنِي بِأَمْرِ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ، قَالَ: "عَلَيْكَ بِالصَّيَامِ فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ"». أخرجه النسائي في كتاب الصيام، باب: ذِكْرُ الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب، حديث (2221)، وأحمد في مسنده، حديث (22276)، والحاكم في المستدرک (ج 1/ ص 581)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُجرِجاه».

(2) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: الترغيب في النكاح، حديث (5063)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وتَمَامُ الحديث: «... وَأَصْلِي وَأَرْقُدْ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

(3) في سورة الأحزاب: الآية 35.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: الرَّيَّان للصائمين، حديث (1896)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

(5) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، حديث (1162)، عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، وفيه: «... صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

(6) أخرجه البخاري في كتاب العيدين، باب: فضل العمل في أيام التشريق، حديث (969)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ»، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُحَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ».

وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَغْدُلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ». أخرجه الترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء في العمل في أيام العشر، حديث (758)، وقال: «حديث غريب».

لتخصيص يوم بعينه اعتقاداً أنه أفضل من غيره، كيوم الجمعة أو الخميس أو الاثنين، فمن التزم أن يصوم يومين من كل أسبوع فيكفيه أن يصوم يومين - أي يومين كانا - يوم خميس أو جمعة أو سبت أو أحد أو غير ذلك، ولا توجد فضيلة خاصة بالصوم يوم الخميس أو يوم الاثنين، هذا معنى كراهة تخصيصهما بالصوم، فإن لم يكن هناك اعتقاد في فضيلة خاصة، فصومي ولا كراهة.

ثالثاً: أحسن سنوات عمر الإنسان هي أيام الشباب، لقوته ونشاطه، فإذا وفقه الله لطاعته وعبادته فهو أفضل الناس وأرضاهم عند الله، وقد جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «سَبْعَةُ يَظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ سَمَالُهُ مَا تَنَفَّقَ يَمِينُهُ»، حديث صحيح من رواية أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وخرجه من الأئمة: مالك، والبخاري، ومسلم، والنسائي.

فالشاب الذي ينشأ في عبادة الله، والذي يخاف الله، ولا ينساق مع نزواته خوفاً من الله، ولا تغلبه نفسه فيرسلها مع أهوائها، من أفضل خلق الله التاجين وعباده المتقين، ولا مفهوم للشباب، بل كذلك الشابة، وما بُشِّر به الشاب بُشِّر به الشابة.

لهذا أقول لك - يا بُنَيَّتِي - أنك في هذا السنَّ المحمود، سنَّ الشباب، واحمدي الله على هذا التوفيق، ودومي على النوافل من الصلوات، ومن الصيام، والصدقات، ولا تسمعي لهؤلاء النساء اللواتي يقلن: «لا يجوز لك أن تصومي؛ لأنك صغيرة!»، فهذه فتوى شيطانية، جاءت على ألسنتهن، ومتى تصوم المرأة إذا لم تصم في شبابها؟ هل تصوم إذا صارت تحمّل، وترضع، وتربي العدد الكثير من الذرية؟ أم هل إذا بلغت حدّ اليأس، وجفَّ عودُها، وأصبحت في السّتين والسبعين؟ فهذا الكلام من هؤلاء النساء

باطل، بل يَجُوزُ لك أن تصومي، ويُطَلَبُ منك ويُرَغَبُ، ويُرجى لك التوفيق واستجابة الدعاء.

رابعاً: صيام ستة أيام من شوال مما صحَّ به الحديث⁽¹⁾، ومن صام ستة أيام من شوال بعد صوم رمضان فكأنه صام العام كاملاً؛ لأنَّ الحسنة بعشر أمثالها، وصيام الشهر معدود بثلاثمائة يوم أو قريب من ذلك، وستة أيام معدودة بستين يوماً، فالجملة ثلاثمائة وستين يوماً تقريباً، وذلك ما يزيد على عدد أيام السنة القمرية، ويُذَرَكُ الفضلُ بصوم هذه الأيام الستة أثناء شهر شوال، قُدِّمَتْ أوَّلُ الشهر أو أُخِّرَتْ إلى وسطه أو أواخره.

وقضاء ما أفطر من أيام رمضان - لحيضٍ أو نفاسٍ أو سفرٍ أو مرضٍ - واجبٌ، والتعجيلُ به أفضل من التأجيل، ولكن يَجُوزُ أن يُؤَخَّرَ إذا ظُنَّتِ السلامة، على أن لا يُلْحَقَ به رمضان آخر.

لهذا نقول: صيامك صحيح، مقبول إن شاء الله؛ لأنك صُمْتَ النافلة في وقتها، وهو شهر شوال، وكنت تنوين قضاء الفريضة أثناء ذلك الصيام، ثم قَضَيْتَها بالفعل، وليس في هذا حرج ولا تُكران.

وعلى الذي يُفتي للناس، ويقول لهم: هذا يَجُوزُ، وهذا لا يَجُوزُ، هذا مقبول، وهذا مردود، أن يَتَّبَعَ، ويكون عارفاً بالأحكام، ويَخَافُ اللهَ وَيَتَّقِيهِ. واللهُ الموفق.

25 ربيع الثاني 1403هـ / 08 فبراير 1983م

السؤال:

لقد صُمْتُ في 27 رجب من العام الماضي، ولم أؤدِّ نفس الواجب - أو نفس العمل -

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إتياعاً لرمضان، حديث (1164)، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

هذا العام نسياناً، فما هو حُكم الإسلام على ذلك؟ وهل صيام النوافل واجب على الإنسان، أي بمعنى هل صيام النوافل يكون ثابتاً على طوال السنين؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الصوم نوعان: صوم واجب، وصوم غير واجب، فالصوم الواجب هو شهر رمضان كله، فمن أفطر يوماً في شهر رمضان، وجب عليه القضاء، سواء أفطر عمداً أو سهواً أو مرضاً، والمرأة تُفطر وجوباً في حالتي الحيض والنَّفاس، وعليها أن تقضي ما أفطرته.

والنوع الثاني من الصوم الواجب، صيام النَّذر، وهو أن يُعيَّن المرء يوماً أو أياماً من غير رمضان، ويقول: لله عليّ أن أصوم اليوم الفلاني، فيجب عليه أن يصوم اليوم المُعيَّن، وأن يقضيه إن لم يصمه.

أما النوع الثاني من الصوم، فهو النَّافلة، مثل الصيام في شهر رجب وشعبان وشوال والمُحرَّم، فله أن يصوم كل أيام السنة إلّا يومي العيد فلا يصوم.

وإن ترك صوم النَّافلة، لم يجب عليه القضاء؛ لأنَّ النَّافلة ما ليس بفرض، فإذا صُمت في العام الماضي 27 رجب، فلا يجب عليك أن تصومي في عام آخر، وكذلك إذا صُمت في شوال أو في المُحرَّم، فلك أن تصومي وأن لا تصومي.

وأفضل أيام الصيام يوم عرفة لغير الحاج، ويوم عاشوراء، وأيام من شعبان، وستة أيام من شوال، وأيام من ذي الحِجَّة والمُحرَّم، والأفضل أن تصومي ثلاثة أيام من كل شهر قمري. وبارك الله فيك يا بُنَيَّتي، وكتب الله لك السعادة والهناء.

12/06/1993م

كفارة رمضان: وجبة واحدة أم وجبتان؟

السؤال:

رجلٌ وجبت عليه كفارة رمضان، وهو عاجز عن الصوم، وعن عتق رقبة، قادرٌ على إطعام ستين مسكيناً، وقد وقع خلافٌ بين المفتين:

قال أحدهم: عليه أن يُطعم ستين مسكيناً، فقط في وجبة واحدة. وقال آخر: عليه أن يُطعم ستين مسكيناً غداء وعشاء.

وقد وقع نزاع كبير: أيُطعمه مرة واحدة، أم يُطعمه مرتين؟ أرجو التوضيح.

الشافعي. ب (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: شرعت الكفارة لحِزبٍ أخطأ يَفْتَرُفُهَا المسلم عن غفلةٍ وسهو، أو عن عمد، ثم يَفِيءُ إلى الله، فتكون الكفارة طهارة لنفسه، وباباً لتوبته وإنابته، فمن الكفارات المشروعة، كفارة الحنث في اليمين، نصَّ عليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْتُمُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمُ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرُهُ أَيَّمَنْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [المائدة: 89]، فكفارة الحنث ثلاث خصالٍ على التخيير، والرابعة على الترتيب وهي الصيام.

ومن الكفارت، كفارة قتل المؤمن خطأ، فَمَعَ الدِّية الواجبة على العاقلة، على القاتل كفارة، هي عتق رقبة مؤمنة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، وهذا واجب بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾، ثم قال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: 92].

وَمِنَ الْكَفَّارَاتِ، كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَهُوَ أَنْ يُشَبَّهَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْحَلَالَ لَهُ بِامْرَأَةٍ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا، كَأُمِّهِ أَوْ بِنْتِهِ أَوْ أُخْتِهِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَمَسَّ زَوْجَهُ إِلَّا أَنْ يُكْفَّرَ، وَقَدْ وَجِبَتْ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: 3]، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: 4].

فَالْكَفَّارَةُ فِي الظَّهَارِ مُرْتَبَةٌ، لَا يَتَنَقَّلُ مِنَ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ، وَلَا مِنَ الثَّانِيَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ إِلَّا بَعْدَ الْعَجْزِ وَعَدَمِ الْإِسْطَاعَةِ.

وَمِنَ الْكَفَّارَاتِ الْمَشْرُوعَةِ، كَفَّارَةُ انْتِهَاكِ حُرْمَةِ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا الشَّهْرُ لَهُ حُرْمَةٌ جَعَلَتْ أَيَّامَهُ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ عَلَى الصَّحِيحِ الْحَاضِرِ، فَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ - دُونَ عُذْرٍ - وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ: بِعِتْقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا.

ثَانِيًا: لَمْ يَرِدْ ذِكْرُ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ صَحَّحَتْ بِهَا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَانَتْكُمْ الرِّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: 20]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: 54].

وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ، مِنْ رُؤَاةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَرَوَاهُ غَيْرُهُمَا، وَهُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "وَمَا أَهْلَكَ؟" قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: "هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟"، قَالَ: لَا، قَالَ: "فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟"، قَالَ: لَا، قَالَ: "فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟"، قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: "تَصَدَّقْ بِهَذَا" قَالَ: فَهَلْ عَلَى أَفْقَرٍ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا.

فَصَحَّحَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: "اذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ". رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ. قَالَ فِي (مُسْتَقَى الْأَخْبَارِ)⁽¹⁾: «وَلَا بِنِ مَاجِه وَأَبِي دَاوُدَ فِي رَوَايَةٍ: "وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ"». فِهَذَا الْحَدِيثُ يُثَبِّتُ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَنْ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الصِّيَامِ، وَأَفْطَرَ عَمْدًا، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، بِفِعْلِ إِحْدَى الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ عَلَيْهِ صِيَامَ يَوْمٍ مَكَانَهُ، وَهَذَا مَا يُعَبَّرُ عَنْهُ عِلْمًاؤُنَا بِالْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ، وَأَمَّا الْإِذْنُ لَهُ فِي أَكْلِ كَفَّارَتِهِ - لِفَقْرِهِ - فَذَلِكَ خَاصٌّ بِهِ، وَالْعِبْرَةُ بِنَصِّ الْحَدِيثِ بِوَاقِعَةِ الْحَالِ.

ثَالِثًا: إِذَا وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ بِإِحْدَى الْخِصَالِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا، فَهَلْ هِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، أَمْ هِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ، كَمَا فِي الْخِصَالِ الْأُولَى فِي كَفَّارَةِ الْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ؟ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ، أَنَّهَا عَلَى التَّرْتِيبِ، وَبِذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُمْ الْجُمْهُورُ، نَقَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مُسْتَقَى الْأَخْبَارِ)، أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ «فِيهِ دَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى التَّرْتِيبِ»، قَالَ الشُّوكَانِيُّ شَارِحُهُ: «وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضًا، أَنَّ الْكَفَّارَةَ بِالْخِصَالِ الثَّلَاثِ عَلَى التَّرْتِيبِ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَهُ مِنْ أَمْرٍ - بَعْدَ عَدَمِهِ - إِلَى أَمْرٍ آخَرَ، وَلَيْسَ هَذَا شَأْنُ التَّخْيِيرِ»⁽²⁾. وَمِثْلُهُ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْبَيْضاوِيِّ: «إِنَّ تَرْتِيبَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، وَالثَّلَاثِ عَلَى الثَّانِي بِالْفَاءِ، يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّخْيِيرِ، مَعَ كَوْنِهَا فِي مَعْرِضِ الْبَيَانِ».

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِالتَّخْيِيرِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ - وَهُوَ مِنْ أَقْطَابِهِمْ - قَدْ رَجَّحَ الْقَوْلَ بِالتَّرْتِيبِ⁽³⁾ - حَسَبَ النِّقْلِ السَّابِقِ عَنْهُ - فَإِنَّ الْقَاضِي عِيَّاضَ يُرَجِّحُ التَّخْيِيرَ، قَالَ الشُّوكَانِيُّ: «وَنَازَعَ عِيَّاضُ فِي ظُهُورِ دَلَالَةِ التَّرْتِيبِ فِي

(1) انظر: نيل الأوطار شرح مستقى الأخبار. ج 4/ ص 254.

(2) انظر: نيل الأوطار شرح مستقى الأخبار. ج 4/ ص 255.

(3) انظر: ابن العربي. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي. ج 3/ ص 252-253.

السؤال عن ذلك، فقال: إن مثل هذا السؤال قد يُستعمل فيما هو على التَّخِير، وقرَّره ابن المُنِير. ثم قال الشوكاني: «وقد وقع في الروايات ما يدلُّ على التَّرتيب والتَّخِير، والذين رَوَوْا التَّرتيب أكثر، ومعهم الزَّيادة». فلا مفهوم لقول السائل⁽¹⁾: «وهو عاجزٌ عن الصوم، وعن عِتْق رقبة».

فالمعروف من أقوال فقهاءنا المالكية في كُتُبهم المُعتمَدة، القول بالتَّخِير، وأنهم يُفَضِّلون الإطعام على العِتْق والصيام، لِحَاجَةِ المساكين إلى الطعام، كما في المختصر⁽²⁾ وشرَّاحه⁽³⁾.

وأفتى الإمام يحيى بن يحيى اللَّيْثِي المصمُودي أمير الأندلس عبد الرحمن - الذي وقع على جارية له في رمضان - أن يُكفِّر بالصيام، لا يُجزِّئه غيره، تَغْلِيظًا عليه حتى لا يَتَجَرَّأ على انتهاك حُرْمَتِهِ مرَّةً أخرى.

ولم يُسَلِّم له العلماء في هذا التَّشديد على الأمير في الفتوى - وإن لم يُنَازِعوه فيها أمام الأمير - وخطَّأوا يحيى بن يحيى في فتواه، وقالوا: لو كَفَّر الأميرُ بالإطعام أو بالعِتْق لكَفَّاهُ، ومَن ذَكَر ذلك الشاطبي في (الموافقات)⁽⁴⁾.

(1) أي صاحب السؤال موضوع الفتوى.

(2) قال خليل في المختصر (ص 68): «وكَفَّرَ إِنْ تَعَمَّدَ... بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا، لِكُلِّ مُدٍّ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ».

(3) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 530.

(4) ذَكَر الشاطبي المسألة في الموافقات (ج 3/ ص 186)، ولكنه جَعَلَهَا عن الظَّهَار، وليس عن الجَمَاع في نَهَارِ رَمَضَانَ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ فَقَدْ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ (الاعتصام) نَقْلًا عَنِ الْغَزَالِيِّ، وَقَالَ: «فَهَذَا الْمَعْنَى مُنَاسِبٌ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنْهَا الزَّجْرُ، وَالْمَلِكُ لَا يَزْجُرُهُ الْإِعْتِقَاقُ، وَيَزْجُرُهُ الصِّيَامُ». ثُمَّ قَالَ: «وَهَذِهِ الْفُتْيَا بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ بَيْنَ قَائِلَيْنِ: قَائِلٌ بِالتَّخِيرِ، وَقَائِلٌ بِالتَّرتِيبِ، فَيَقْدِّمُ الْعِتْقَ عَلَى الصِّيَامِ، فَتَقْدِيمُ الصِّيَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْغَنِيِّ لَا قَائِلَ بِهِ». ثُمَّ ذَكَرَ - نَقْلًا عَنْ ابْنِ بَشْكُوَال - أَنَّهُ اتَّفَقَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ مِثْلَ هَذَا فِي رَمَضَانَ، وَعَبَّرَ أَنَّ الَّذِي أَفْتَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِي. ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَ كَلَامُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، كَانَ مُحَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ». انظر: الاعتصام. ج 3/ ص 8 - 11.

رابعاً: كيف يُكْفَرُ بالإطعام؟

عَيَّنَ الحديث عدد الْمُطْعَمِينَ في هذه الكفارة بِسِتِّينَ، كما عَيَّنَتْهُم آيَةُ الظَّهَارِ وَقَتْلُ الْخَطَا⁽¹⁾ بِسِتِّينَ، وَعَيَّنَتْهُم كَفَّارَةُ الْيَمِينِ بِعَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَالْفَقِيرُ مِثْلُ الْمَسْكِينِ. وَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ نَوْعَ الْإِطْعَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: 89]، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ الْفَقْهَاءُ بِالطَّعَامِ الَّذِي يَقْتَاتُهُ غَالِبُ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ مَعْلُومَةٍ مِنْ سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ، كَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ... الخ.

وَالْمِقْدَارُ الَّذِي يَكْفِي لِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا هُوَ رُبْعُ صَاعٍ - أَوْ مُدٌّ - لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السِّتِّينَ، فَفِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ قَوْلُهُ: «فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ»، وَالْعَرَقُ هُوَ الزَّنْبِيلُ، وَالزَّنْبِيلُ هُوَ الْمِكْتَلُ، قَالَ فِي الصَّحَاحِ - حَسَبَ نَقْلِ الشُّوكَانِيِّ -: «الْمِكْتَلُ يُشَبِّهُ الزَّنْبِيلَ، يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا»⁽²⁾. ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ وَرَدَ فِي تَقْدِيرِ الْإِطْعَامِ حَدِيثُ عَلِيٍّ عِنْدَ الدَّارِقُطَنِيِّ بِلَفْظٍ: "يُطْعَمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ". وَفِيهِ: "فَأُتِيَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا، فَقَالَ: أَطْعَمُهُ سِتِّينَ مَسْكِينًا"»⁽³⁾. فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ - بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ - نَصٌّ عَلَى أَنَّ مِقْدَارَهُ مُدٌّ.

فَالْأَصْلُ فِي الْإِطْعَامِ أَنْ يُوزَعَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْمِقْدَارُ، مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي يُخْرَجُ فِي زَكَاةِ

(1) لَمْ تُشَرِّ آيَةُ قَتْلِ الْخَطَا إِلَى الْإِطْعَامِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَتْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ الرِّقَبَةَ، وَلَا اتَّسَعَ مَالُهُ لِشِرَائِهَا، فَعَلِيهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ فِي كَفَّارَةِ قَتْلِ الْخَطَا: هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نَعَمْ. كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُذَكَّرِ الْإِطْعَامُ فِي آيَةِ قَتْلِ الْخَطَا؛ لِأَنَّ هَذَا مَقَامُ تَهْدِيدٍ وَتَحْوِيفٍ وَتَحْذِيرٍ، فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهِ الْإِطْعَامُ لِأَنَّهُ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّرْخِيفِ. الْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَعْدِلُ إِلَى الْإِطْعَامِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا أُخْرِجَ بَيَانُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

انظر: تفسير ابن كثير. ج 2/ ص 376، ابن قدامة. المغني. ج 8/ ص 517.

(2) انظر: نيل الأوطار. ج 4/ ص 255، الجوهرى. الصَّحاح. ج 5/ ص 1809.

(3) نيل الأوطار. ج 4/ ص 256.

الفطر، وإن شاء أعطاهم خبزًا مصنوعًا أو أشبَعَهُمْ، وإذا كان ذلك منه - في الأمرين -، فينبغي أن يتحرى الوصول إلى هذا المقدار.

أما الخبز المصنوع، فإنه يدفع لكل واحد من المساكين أو الفقراء رطلين، ويستحب أن يكون مع الخبز إدامًا مناسبًا، ويكفي منه تمر أو بقل.

أما إشباعهم، فإنه يُقدَّم لكل واحد منهم أكلة كاملة في وجبتين، غداء وعشاء، أو غداءين في يومين، أو عشاءين في يومين.

وقد جاء النص على ذلك في مختصر خليل في موضعين:

الأول: في كفارة اليمين، قال ما نصّه: «إطعام عشرة مساكين، لكل مُدٌّ، ونُدْب - بغير المدينة - زيادة ثلثه أو نصفه، أو رطلان خبزًا بإدم، كَشَبَعِهِمْ»⁽¹⁾. شرّحه العلامة الدردير بقوله: «والمراد بالإطعام التَّمْلِيك، وبالمسكين ما يَعْمُ الفقير، وشرطه الحرية والإسلام وعدم لزوم نفقته على المخرج، لكل: أي لكل واحد مُدٌّ بما يُخرج في زكاة الفطر، ونُدْب - بغير المدينة - زيادة ثلثه، قال أشهب، أو نصفه، قاله ابن وهب، وعند الإمام الزيادة بالاجتهاد لا بحدٍّ، وهو الوجه، أو لكل رطلان خبزًا بإدم ندبًا، فيجزئ بلا إدام على الراجح، والتَّمْرُ والبَقْلُ إدامٌ، كَشَبَعَهُمْ مرّتين، كغداء وعشاء، أو غداءين، أو عشاءين، وسواء توالّت المرّتان أم لا، فُصِّلَ بينهما بطول أم لا، مُجْتَمِعِينَ - العشرة - أو مُتَفَرِّقِينَ، مُتَسَاوِينَ في الأكل أم لا، والمُعْتَبَرُ الشَّبْعُ الوَسْطُ في المرّتين، ولو أكلوا أكثر من العشرة الأمداد»⁽²⁾.

والثاني: في كفارة رمضان، إذ قال في الإطعام: «إطعام ستين مسكينًا، لكل مُدٌّ، وهو الأفضل»⁽³⁾. شرّحه الدردير بقوله: «ولمّا كانت أنواع الكفارة ثلاثة - والمعروف

(1) مختصر خليل. ص 95.

(2) الشرح الكبير. ج 2/ ص 132.

(3) مختصر خليل. ص 68.

أنها على التَّخِير - أفاد النوع الأول مُعَلِّقًا له بِ (كَفَّرَ) بقوله: بإطعام، أي تَمْلِك سِتِّينَ مسكينًا، أي مُتَحَاجًا، فَيَشْمَلُ الْفَقِيرَ، لِكُلِّ مُدٍّ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِلْءُ الْيَدَيْنِ الْمُتَوَسِّطَتَيْنِ، وَلَا يُجْزِئُ غَدَاءٌ أَوْ عَشَاءٌ، خِلَافًا لِأَشْهَبَ، وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِ الْأَيَّامِ، لَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ، وَلَوْ حَصَلَ الْمُوجِبُ الثَّانِي بَعْدَ الْإِخْرَاجِ، أَوْ كَانَ الْمُوجِبُ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَيْ الْإِطْعَامُ الْأَفْضَلُ مِنَ الْعِتَقِ وَالصِّيَامِ، وَلَوْ لِلْخَلِيفَةِ⁽¹⁾.

قال الدسوقي في تعليقه على قول الدردير: «وهو الأفضل»: «لأنه أكثر نفعًا، لِتَعَدِّيهِ لِأَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعِتَقَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ مُتَعَدِّ لِلْغَيْرِ دُونَ الصَّوْمِ»، وَعَلَّقَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَوْ لِلْخَلِيفَةِ» بِقَوْلِهِ: «أَيَّ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَمِيرَ الْأَنْدَلُسِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَكْفِيرِهِ بِالصَّوْمِ بِحَضْرَةِ الْعُلَمَاءِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: لَيْلًا يَتَسَاهَلُ وَيُجَامَعُ ثَانِيًا»⁽²⁾.

وهذه الفتوى - مِنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى - اجْتِهَادٌ مُحْضٌ مِنْهُ، لسهولة العِتَقِ وَالْإِطْعَامِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِمَشَقَّةِ الصِّيَامِ، فَرَأَى أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ الْأَثْقَلُ عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى لَا يَعُودَ لِحِرَاءَتِهِ عَلَى هَذَا الرُّكْنِ، فَفِيهِ تَأْدِيبٌ لِلْأَمِيرِ، وَقَهْرٌ لَهُ بِسُلْطَانِ الشَّرْعِ، وَقَدْ قَبِلَ ذَلِكَ الْأَمِيرُ وَرَضِيَهُ مِنْ عَالِمِهِ، وَاطْمَأَنَّ لَهُ، وَكَانَ أَمِيرًا صَالِحًا، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، يَهَابُهُ الْأُمَرَاءُ وَالْوُزَرَاءُ، وَلَا يَسْعَهُمْ مُخَالَفَةُ فَتَوَاهِ، لَكِنْ لِلْفَتْوَى قَوَاعِدُ مُقَرَّرَةٌ لَا تُتَجَاوَزُ، فَإِذَا كَانَتِ الْكُفَّارَةُ عَلَى التَّخِيرِ بَيْنَ الْخِصَالِ، فَهُوَ لِلْجَمِيعِ، وَإِذَا كَانَتِ عَلَى التَّرْتِيبِ، فَالْعِتَقُ يَسْبِقُ الصِّيَامَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَعِتَقْتُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً مِنْ ذُلِّ الْعِبَادَةِ فِيهِ نَفْعٌ عَظِيمٌ، وَثَوَابٌ جَسِيمٌ، وَتَصَحِيحٌ لِمَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ.

ومع ذلك فإنَّ اجْتِهَادَ يَحْيَى - فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - أَرَادَ بِهِ إِصْلَاحَ أَمِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِشْعَارَهُ بِأَنَّ سُلْطَانَ الدِّينِ فَوْقَ سُلْطَانِهِ، وَذَلِكَ غَرَضٌ مَحْمُودٌ، يُثَابُ عَلَيْهِ.

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 530.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 530.

خامساً: ملاحظات على ما تقدّم:

أولها: أن خليلاً - في مختصره - وشرّاحه رجّحوا القول بالتخيير بين الخصال في كفارة رمضان على القول بالترتيب، كما هي في الظّهار، وقد جاء النصّ على التّرتيب في الظّهار بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٢٧﴾ فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيْنًا ﴿[المجادلة: 3 - 4]، فمثّل هذا الأسلوب مرّتب للخصال، ولا يُنقل إلى التالية إلا بعد العجز عن سابقتها.

وقد مرّ الاختلاف في خصال كفارة رمضان، وأن الأكثر على القول بالترتيب، ومن المالكية من قال به ورّجّحه، كابن العربي، ومنهم من رجّح التخيير، كالقاضي عياض.

ثانيها: أن الأصل في الإطعام، أن يُعطى لكل مسكين مُدٍّ من الطعام؛ لأنه هو الذي كان في عهد النبي والصحابة، وأن إعطائه خبزاً أو إشباعه، يصدّق عليه أنه (أطعمه)، وإذا كان المُدُّ معلوم المقدار، فما مقدار الخبز أو الإشباع؟ قدّر الفقهاء الخبز برطلين، وفي ذلك احتياطٌ لاستيفاء المُدِّ، وزادوا الإدام - استحباباً - حرّصاً على حق المسكين.

وأما (إشباعه)، فما تقديره؟ وكيف يتحقّق أن المسكين قد استلم كلّ حقّه، واستهلك كلّ المُدِّ؟ لا شكّ أنه يتحقّق بتناول الطعام مرّتين، وربّما زاد على ذلك - كما أشار إليه الدردير في كفارة اليمين -، ولا يضيّره إن زاد، لكنه قد لا يستوفي حقّه إذا أُشبع في وجبة واحدة، فقليل من الناس من يستطيع أكل (رطلين) كاملين من الخبز في وجبة واحدة، لاسيّما مع (العدو) والصّبغ⁽¹⁾، لهذا نصّ علماؤنا على أنه يُشبعه لا مرّة واحدة، بل مرّتين اثنتين.

(1) الصّبغ: ما يُضْبغ به من الإدام، والجمع صِبَاغٌ. انظر: مختار الصحاح. ص 172.

فالمسألة خلافية في المذهب، والمُصَنَّفون يُقَدِّمون قولَ جمهور المالكية - ويُفْتُونَ به - على قول أشهب، كما نرى من صَنِيع الدردير.

وأشهب نفسه هو الذي نَصَّ على استحباب زيادة نصف المُدِّ - في غير المدينة - عند إخراجهِ الطعام لا ثُلُثِهِ، فهو هنا قد تَسَاهَلَ بوجبة واحدة، بينما احتاط في الإطعام بِمُدٍّ.

ثالثها: الذي يَحْتَاط لدينه في الفتوى، يُقَدِّم القولَ بإشباع المساكين مَرَّتَيْنِ في وجبتين كما تَقَدَّمَ؛ لأنه بذلك يكون قد اسْتَبْرَأَ لدينه، وأطمأن قلبه، وأتفق العلماء على أنه أَدَّى ما وجب عليه، وأما على قول أشهب، فقد بَرَّتْ ذِمَّتُهُ عنده، ولكنها لم تَبْرَأَ على قول الآخرين، وبَقِيَ مُطَالَبًا بوجبة ثانية، فَيَبْقَى في شَكٍّ مِنْ أمره، ولا يَطْمَئِنُّ بآله، وَيَنْبَغِي للمؤمن أن يكون في أمور دينه على يقين.

والخلاصة: أن كَفَّارَةَ انْتِهَاكِ حُرْمَةِ الصَّيَامِ في شهر رمضان، تكون بِفَعْلِ خَصْلَةٍ مِنْ ثلاث:

1- عَتَقَ رَقَبَةً.

2- أو صِيَامَ شهرين متتابعين.

3- أو إطعام ستين مسكينًا.

وأنه مُخَيَّرٌ في إحدى هذه الثلاث، أيًا منها فَعَلَ فقد بَرَّتْ ذِمَّتُهُ، وأنَّ الأفضل مِنْ هذه الخِصَالِ - عند المالكية - هو الإطعام، لتجاوز فائدة الكَفَّارَةِ إلى الغير، بخلاف الصَّيَامِ، وَرَجَّحَ بعضُهم العَتَقَ، وبه بدأ الله في الظَّهَارِ، وكذلك الرسول ﷺ في حديث انْتِهَاكِ الصَّيَامِ، ولا يَنْبَغِي التَّرَدُّدُ في أَفْضَلِيَةِ العَتَقِ على غيره إِبَّانَ وجود الاسترقاق، وقد استرحنا منه - والحمد لله - الآن، وكان الإسلام مُتَشَوِّقًا إلى الحرية، عاملاً لإنهاء عَهْدِهِ.

وأنه في الإطعام مُكَلَّفٌ بِتَمْلِيكِ ستين مسكينًا، لكل واحد منهم مُدٌّ مِنَ الطعام الذي يَتَنَاوَلُهُ أغلب أهل المدينة، وإن شاء أعطى لكل واحد منهم رِطْلَيْنِ خَبْرًا مع إدام، وإن شاء صَنَعَ لهم طعامًا يَتَنَاوَلُونَهُ جاهزًا، ولا بُدَّ أن يُشَبِّعَهُمْ، وأن يكون ذلك مَرَّتَيْنِ

اثنتين، وقال أشهب: يكفي إشباعهم مرة واحدة. والأحوط للمفتي والمستفتي، أن يأخذ بالوجبتين، لا يقول أشهب، حتى يطمئن إلى براءة ذمته.

سادساً: جاء في كتابكم قولكم: «أنه وقع نزاع كبير: أيطعمه مرة واحدة أم مرتين». وأقول لكم: لا ينبغي أن يكون مثل هذا الاختلاف والنزاع بين من ينتسبون إلى العلم والإفتاء، وخصوصاً أمام عامة المسلمين؛ لأن ذلك يوهن الدين، ويُجزي العامة عليهم، ويُفسد قلوبهم، ويُشككهم في أمور الدين، والمتنصر منهم - عند العامة - مغلوب إذا لم يكن له دليل.

ولما كانت هذه المسألة مبسوسة في كتب الفقهاء، فقد كان يكفي الرجوع إليها، فينتفي الخلاف، وموقف القائل بالوجبتين هو الأصح، والقائل بوجبة واحدة ذهب على قول في المذهب.

على أن كل مسألة وقع فيها نص من كتاب الله تعالى أو من سنة رسول الله ﷺ، لا يلتفت إلى غيره، فإن كانت فيها نص من أقوال الفقهاء في الكتب المعتمدة في الفتوى، كمختصر خليل وشراحه، فينبغي أن لا يبقى فيها جدال بين (المتفقهين). والعلم لا يكون بالماراة، ولا بالمرأاة، كلاهما مذموم، نعوذ بالله من شرهما وضرهما. والسلام.

جويلية 1984م

دفع الكفارة نقداً

السؤال:

انتَهَكَ شخص - بجهالة - حرمة رمضان، ووجبت عليه كفارة عن ثمانية أيام، واليوم تاب الله عليه، ويريد أن يكفر، ولكن لا يستطيع أن يجمع 480 فقيراً، ليطعمهم غداء وعشاء.

لهذا أسألكم إذا كان الشارع يُرَخَّص له أن يُكْفِّرَ أيامه الثمانية نَقْدًا؟ فإذا كان كذلك، هل يستطيع أن يدفع المبلغ لمنكوبي مدينة (الأصنام)؟ أرجو أن توضحوا له المبلغ اللازم.

بويجرة. ب (بلعباس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: لا يجب عليه أن يجمع 480 شخصاً لإطعامهم غداء وعشاء في كفارته، بل يصحُّ منه أن يدفع كفارة ثمانية أيام كلّها لِسِتِّينَ شخصاً، بحيث يأخذ كل واحد من الستين ثمانين حصّةً، حصّةً عن كل يوم، ولا يجب عليه أن يصنع لهم طعاماً، وإنما عليه أن يدفع لكل واحد منهم مُدّاً من الطعام الذي يفتّته غالب أهل البلد، لكل مسكين مُدٌّ عن كل يوم، والمُدُّ عبارة عن (حَفْنَة) متوسطة، لا هي مقبوضة ولا مبسطة.

ثانياً: والطعام المُقْتَات عندنا هو القمح، وَوَزَنُ المُدِّ من القمح هو نصف كيلوغرام تقريباً، فالواجب عليه عن كل يوم إطعام ستين مسكيناً، يأخذ كل واحد منهم مُدّاً أي نصف كلغ، فإذا أخذ المسكين نصف كلغ عن ثمانية أيام، صحَّ له - في ثمانية أيام - 4 كلغ.

ثالثاً: لا يجب عليه البحث عن 60 عائلة، بل يجوز أن يدفع لكل عائلة بِقَدْرِ عدد أفرادها، فإذا وُجد مسكين له في عائلته 6 أشخاص، جاز أن يدفع له 24 كلغ، بحسب عدد عائلته (4 كلغ \times 6 أشخاص = 24 كلغ)، وبهذا يسهل عليه أن يجد العدد المطلوب.

رابعاً: يجوز له أن يدفع كفارته للمساكين المنكوبين في (الأصنام)، ولكن عليه أن يدفع ذلك طعاماً من دقيق القمح، لا نَقْدًا؛ لأنَّ الله ذَكَرَ في الكفارة الإطعام، وعليه أن يتأكّد أنَّ الدقيق الذي دَفَعَه قد وُزِعَ على 60 شخصاً بالتَّام، بحيث ينال كل واحد 4

كلغ لا أقل، وهذا قد يكون مُتَعَدِّراً إذا لم يُخَضِّرْهُ بنفسه، ولا بُدَّ أن يُدْخِلَ ما يدفعه إلى الصندوق العام للتبرُّعات، ولهذا أنصح له أن يبحث - في (سيدي بلعباس)، وفي أحياء الفقراء - عن عائلات فقيرة، يُوزَّع كفَّارته - التي يبلغ مقدارها [240 كلغ]⁽¹⁾ من دقيق القمح - على 60 شخصاً.

والوصول إلى ذلك سهل إذا لجأ إلى بعض الأصدقاء والعجائز، يكتب له أسماء 8 أو 10 عائلات، كلُّ عائلة ذات 5 أو 6 أشخاص أو أكثر أو أقل، حتى يكتمل العدد 60 شخصاً من المساكين والأرامل والأيتام، ثم يُقسَّم عليهم بالسَّوِيَّة الـ [240 كلغ]، لينال كلُّ شخص 4 كلغ، وبذلك تَبَرَّأ ذِمَّتُهُ، وَيَطْمَئِنُّ قلبه، وَيَسْتريح ضميره.

تَابَ اللهُ علينا وعليك وعليه، فإنه التَّوَابُ الرحيم، يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عن عباده، وَيَعْفُو عن السيئات. والسلام عليكم ورحمة الله.

1980 / 12 / 06 م

امرأة فرطت في صيام رمضان

السؤال:

بدأت الصوم بانتظام عندما كان عمري 20 سنة، وقبل ذلك كنتُ أصوم وأترك؛ لأنني كنت غير واعية، ولكنني صُمتُ بانتظام منذ كان عمري 20 سنة، والحمد لله. وعندما يأتيني دم الحيض وينقطع عني، أعود إلى الصوم، إذا لم يَبْقَ من الدم إلا نقطة، ودون أن أغتسل، فما هو المطلوب مني عن الأعوام التي قَصُرْتُ في صومها؟ وهل يصح صوم الجُنُب قبل اغتساله؟

فريدة (بجاية)

(1) في النسخة المطبوعة: [480 كلغ]. والصواب ما أثبتناه؛ لأن لكل مسكين في ثمانية أيام 4 كلغ (أي نصف كلغ عن كل يوم)، فالحاصل: 4 كلغ × 60 شخصاً = 240 كلغ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يُكَلَّفُ المسلم بالفرائض الإسلامية بوصولِه إلى سنِّ البلوغ، وعلامته في الفتاة نزول دم الحيض منها، ومنذ ذلك يجب عليها الصلاة والصوم... الخ. قد تبلغ الفتاة وعمرها 12 عامًا، وقد تبلغ وعمرها 15، وقد تبلغ أقل من ذلك أو أكثر، وبمجرد نزول الدم منها، يجب عليها صوم رمضان المقبل، أو ما بقي منه من أيام، إن نزل عليها الدم في رمضان، فإن لم تر علامات البلوغ، وبلغت 18 عامًا، فهي مُكَلَّفة.

ثانيًا: من أفطر في نهار رمضان من المُكَلَّفين لغير عذر شرعي، كالمرض والسفر، وجب عليه القضاء والكفارة، والقضاء هو صوم مثل الأيام التي أفطر من عدد، وأما الكفارة، فهي إطعام ستين مسكينًا مُدًّا من القوت (حَفْنة من طعام) لكل مسكين.

فإذا كان في مدة 5 سنوات لم يكن صومك مُنْتَظَمًا، تصومين بعضها، وتُفْطِرِينَ بعضها، وفرضًا أنك صُمتِ الثُلث وأفطرتِ الثُلثين، فإن أيام إفطارك ستبلغ 100 يوم في خمس سنوات.

فيجب عليك أن تصومي هذه الأيام بحسب استطاعتك، كل شهر 10 أيام مثلاً أو أقل أو أكثر، وأما الكفارة، فالواجب فيها مقدار 27 كلف من القمح أو دقيقه عن كل يوم لستين مسكينًا، فإذا فرضنا أن عدّة الأيام هي 100 يوم، فيكون مجموع الكفارة هو: $2700 = 100 \times 27$ كلف، مقسومة على 60 مسكينًا، يُساوي 45 كلف لكل مسكين.

ويمكن إيجاد هذا العدد من المساكين عند العائلات الفقيرة، كالأيامي (الهجاجل)، واليتامي، والعاطلين، والعمال ذوي المُرْتَب الضعيف، بحيث يُحَسَّب عدد أفراد العائلة عند كل واحد منهم، ويُعطى بعددهم، حتى يبلغ العدد 60.

ثالثًا: صيام الجُنُب صحيح، ولو لم يَغْتَسِل مِنَ الْجَنَابَةِ، فصيام المرأة التي انقطع عنها دمها من الحيض أو النفاس صحيح، ولو لم تَغْتَسِل، كما أنَّ الرجل والمرأة إذا تَمَسَّسَا في ليل رمضان، وأصبحَا جُنُبَيْنِ، فصومُهما لذلك النهار صحيح.

الحج

الحج على نفقة الغير

السؤال:

هل يصح حج أخي الذي التزمت بإرساله إلى الحج، مع القيام بعائلته حتى يرجع؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الحج في الإسلام يجب على المستطيع، وحيث أنكم قد التزمت لأخيكمت بتكاليف الحج، وبالنفقة على عياله حتى يرجع، فقد أصبح بإمكانه أن يحج، ويصح حجّه إذا توفرت الشروط الأخرى، ويقع منه واجباً إذا أدّاه، ويكفيه عن حجة الإسلام.

فحج أخيكمت صحيح إذا أدّاه بأركانه التامة، من إحرام، وطواف، وسعي، ووقوف بعرفة، ومن أفتاكم بغير هذا من أئمة المساجد فقد أخطأ، وعليه أن يتوب إلى الله، وما كل إمام عالم.

أما أنتم، فلكنم أجر كبير إن شاء الله، حسب نيّتكم؛ لأنكم قابلتم إحسان أخيكمت بإحسان، ولأنكم سهلتم عليه أداء ركن من الأركان، ولأنكم اعتنتموه على طاعة عظيمة، يسرّه أدائها، ثم لكم بالنفقة على أبنائه وعائلته أجر، وهكذا تكون صلة الرحم.

بارك الله فيكم، ووفّقكم لما يوفّق له أوليائه، وبلّغكم إلى حجّ بيته في مستقبل أيامكم.

الحج عن الميت والحي

السؤال:

إِنْ أُمِّي كَانَتْ تَنْوِي أَدَاءَ فَرِيضَةِ الْحَجِّ، فَلَمْ تُؤَفَّقْ، وَتُؤَفِّتَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَارِكَةً مَبْلَغًا مِنَ الْمَالِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ أُعْطِيَهُ لَزَوْجِي لِيَحْجَّ عَنْهَا؟ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَدْ أَدَّى هَذِهِ الْفَرِيضَةَ. تَقَبَّلُوا مِنِّي فَاتَّقِ الْإِحْتِرَامَ.

ت. ن (البَيْضُ)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: نَعَمْ يَجُوزُ ذَلِكَ، لِتَوَفُّرِ الشَّرْطِ فِيهِ، بِكَوْنِهِ قَدْ أَدَّى فَرِيضَتَهُ، وَلِأَنَّ أَمْلَكَ كَانَتْ مُسْتَطِيعَةً أَنْ تَحْجَّ، وَقَدْ نَوَتْ الْحَجَّ، وَعَزَمَتْ عَلَيْهِ، وَخَصَّصَتْ لَهُ مَالًا تُنْفِقُ مِنْهُ، فَإِنَّ هَذَا الْمَالَ يُصَرَّفُ فِي الْحَجِّ عَنْهَا، تَنْفِيذًا لِرَغْبَتِهَا.

ثَانِيًا: الْحَجُّ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مَالِيَّةٌ، فَصَحَّ فِيهَا أَنْ يُؤَدِّيَهَا عَمَّنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ بِنَفْسِهِ، بِذَلِكَ وَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَذْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، قَالَ: «فَحُجِّي عَنْهُ».

وَفِي حَدِيثٍ مِمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ، فَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية⁽¹⁾ - بعد أن ذكر عدة أحاديث في الموضوع -: «وهو يدلُّ على صحَّة الحج عن الميت من الوارث وغيره، حيث لم يستفصله أوارث هو أم لا؟»⁽²⁾.

وعن ابن عباس قال: «أتى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: "أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَبَاكَ تَرَكَ دَيْنًا عَلَيْهِ أَقْضَيْتُهُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَأَحْجُ عَنْ أَبِيكَ"»⁽³⁾.

فهذه الأحاديث تدلُّ على أنَّ من لم يحجَّ الفرض لعذر - سواء كان فريضة الإسلام أو نذرًا لله نذرَه - يحجَّ عنه وارثه، ويصحُّ أن يؤدِّيَه عنه غير الوارث، كما صرَّح بذلك شيخ الإسلام رضي الله عنه.

ثالثًا: إنما يصحُّ أن يحجَّ عن غيره من كان قد حجَّ عن نفسه، وأدَّى فريضته، لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُرْمَةَ، قَالَ: "مَنْ شُرْمَةُ؟"، قَالَ: أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي، قَالَ: "حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟"، قَالَ: لَا، قَالَ: "حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُرْمَةَ"». رواه أبو داود والدارقطني، وفيه أنه قال: «هَذِهِ عَنْكَ، وَحُجَّ عَنْ شُرْمَةَ»، وهو حديث صحيح⁽⁴⁾.

فهذا الحديث نصٌّ صريح في أنَّ من لم يسبق له أن حجَّ عن نفسه، لا يصحُّ منه أن

(1) هو أبو البركات مجد الدين عبد السلام الحراني المعروف بابن تيمية (ت 652هـ)، وهو جدُّ شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (ت 728هـ)، ألَّف كتاب "مستقى الأخبار"، الذي شرحه الشوكاني في "نيل الأوطار".

(2) انظر: نيل الأوطار شرح مستقى الأخبار. ج 4/ ص 339.

(3) أخرجه الدراقطني في سننه. ج 3/ ص 299.

(4) قال الشوكاني في نيل الأوطار (ج 4/ ص 346): «الحديث أخرجه أيضًا ابن حبان، وصحَّحه البيهقي وقال: إسناده صحيح، وليس في هذا الباب أصح منه... وقد أطال الكلام صاحب التلخيص ومال إلى صحَّته».

يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ، لقوله ﷺ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةٍ».

رابعاً: هذا الحج عن العاجز أو الميت، هل يكون حَجًّا كاملاً لهما؟ وهل يُسْقَطُ فريضة الحج بحيث لو استطاع المريض بعد عَجْزه أن يَحْجَّ لَمَا كَانَ مَطْلُوبًا؛ لأنه وقع الحج عنه؟ أم لا يُعْتَبَرُ حَجًّا له، ولا يَسْقُطُ فرضه؟ قال القرطبي: «ظاهرُ حديث الخثعمية مُخَالِفٌ للقرآن، فَيُرْجَحُ ظاهرُ القرآن، ولا شَكٌّ في تَرْجُّحه من جهة تَوَاتُرِهِ»⁽¹⁾.

وَمُخَالَفَةُ أَحَادِيثِ الْبَابِ لظَاهرِ الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، وَالْحُجُّ عَنِ الْغَيْرِ لَيْسَ مِنْ سَعْيِهِ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَدِّيَهَا أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ، فَكُلُّ الْعِبَادَاتِ الْعَيْنِيَّةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَدِّيَهَا أَحَدٌ عَنْ غَيْرِهِ، هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

لَكِنِ الْحُجَّ لَمَّا كَانَ عِبَادَةً مَالِيَةً بَدَنِيَّةً، صَحَّ أَنْ يَحْجَّ الْغَيْرُ عَنْهُ، وَلَوْ بِإِجَارَتِهِ عَلَى الْحُجِّ، وَفَائِدَتُهُ حَصُولُ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ، قَالَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ: «وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حُجَّ عَنْهُ، وَلَهُ أَجْرُ النِّفْقَةِ وَالِدَعَاءِ»⁽²⁾. قَالَ شَارِحُهُ الدَّرْدِيرُ: «وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حُجَّ عَنْهُ، وَلَا يُكْتَبُ لَهُ نَافِلَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ، وَلَهُ - أَيْ لِمَنْ حُجَّ عَنْهُ - أَجْرُ النِّفْقَةِ الَّتِي أَخَذَهَا الْأَجِيرُ، وَلَهُ أَجْرُ الدَّعَاءِ الْوَاقِعِ مِنَ الْأَجِيرِ لَهُ، وَلَهُ أَيْضًا أَجْرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَسَبِّبٌ فِي الْخَيْرِ، وَيَقَعُ لِلْأَجِيرِ نَافِلَةٌ»⁽³⁾.

وَلَمْ يُخَالَفِ الْمَالِكِيَّةُ أَصْلَ الْمَذْهَبِ بِهَذَا، فَإِنَّ الْمَالَ الَّذِي يُحْجُّ بِهِ مِنْ كَسْبٍ مَنْ حُجَّ عَنْهُ، وَفَاعِلُ الْخَيْرِ وَالْمُتَسَبِّبُ فِيهِ يُثَابُ، وَالِدَعَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ مُسْتَجَابٌ، قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ:

(1) القرطبي (أبو العباس). المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. ج 3/ ص 442.

(2) مختصر خليل. ص 74.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 21.

وَعِنْدَنَا أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ كَمَا مِنَ الْقُرْآنِ وَعِنْدًا يُسْمَعُ

أما أن يقوم أحد مقام أحد في أداء فرض، أو في تحمّل وزر فلا، لقوله تعالى: ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: 38 - 39]، فظاهر القرآن ينفي ذلك، وهو مُقَدَّم على أحاديث الآحاد.

ومثل قول المالكية قول محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، الذي يقول - فيما نقله عنه الشوكاني في (نيل الأوطار) -: «إن الحج يقع عن المباشر، وللمحجوج عنه أجر النفقة»⁽¹⁾.

وعند أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه - فيما يفهم من نقل الشوكاني عنهما في كتابه (نيل الأوطار) - أن هذا الحج بالنيابة يُسَقِّط الفرض عمّن حجّ عنه، وهو حجّ له، إذ قال: «وقد اختلفوا فيما إذا عوفي المعضوب، فقال الجمهور: لا يُجْزئُه؛ لأنه تبيّن أنه لم يكن ميؤوساً عنه. وقال أحمد وإسحاق: لا تلزمه الإعادة، لئلاً تُفْضِي إلى إيجاب حجّتين»⁽²⁾. والمعضوب: المريض الزمّن لا جراك له، أو الضعيف أفعدّه المرض عن الحركة.

خامساً: وقال بعضهم: النيابة في الحج مُتَخَصِّصَةٌ بالابن. والصواب عدم الاختصاص كما تقدّم عن ابن تيمية، الذي احتجّ على العموم بأنّ رسول الله ﷺ لم يستفّر من سألَه أن يحجّ عن أخته أهو وارث لها أم محجوب، فهي أخته، وقد يكون غير وارث. قال الشوكاني: «والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن، وقد ادّعى جماعة من أهل العلم أنه خاصٌّ به. قال في الفتح: ولا يخفى أنه جهود»⁽³⁾.

(1) نيل الأوطار. ج 4/ ص 339.

(2) نيل الأوطار. ج 4/ ص 339.

(3) نيل الأوطار. ج 4/ ص 339، وانظر أيضًا: فتح الباري. ج 4/ ص 70.

سادسًا: لهذا نقول للسيدة (نجاة) المُستفتية: يَجُوزُ لك أن تدفعي المال الذي تركته أمك - وقد خصصته لحجّها - إلى زوجك ليحجّ به، وتكون لها حجة، كما ذهب إليه أحمد وإسحاق، أو يكون لها أجر النفقة والدعاء، كما هو مذهب المالكية ومحمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة وتلميذ مالك بن أنس، رضوان الله عنهم أجمعين. والحمد لله رب العالمين، والله أعلم.

19/07/1404هـ / 21/04/1984م

السؤال:

رجلٌ مسلم أدّى فريضة الحج عن نفسه، وباستطاعته أن يحجّ مرة أخرى، فهل يجوز له أن يحجّ عن والديه؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

نعم، يجوز ذلك بلا خلاف إذا كان تطوعًا، قال ابن رشد: «لا خلاف بين المسلمين أنه يقع عن الغير تطوعًا»⁽¹⁾. وقد وقع ذلك في زمن الرسول ﷺ، ففي سنن النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة سألت النبي ﷺ عن أبيها، مات ولم يحجّ، قال: «حُجِّي عَنْ أَبِيكَ».

وكما يقع عن الميت، يصحّ عن الحيّ العاجز، لما في النسائي أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة - في حجة الوداع - قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ، أَذَرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّحْلِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ».

(1) بداية المجتهد. ج 1/ ص 257.

وما دُمْتَ أَنْتَ قَدْ أَذَيْتَ فَرَضَكَ، فَإِنَّ بَاسِطَاعَتَكَ أَنْ تَتَطَوَّعَ بِالْحُجِّ عَنْ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَاجَةٍ خَاصَّةٍ بِهِ وَحْدَهُ. فَافْعَلْ فَإِنَّهُ مِنَ الْبِرِّ بِهِمَا، وَلَمَنْ حُجَّ عَنْهُ الْأَجْرُ وَالثَّوَابُ، وَلَكِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ مَنْ قَامَ بِهِ قَدْ أَذَى فَرَضَ مَنْ حُجَّ عَنْهُ عِنْدَ مَالِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِنَّمَا فَائِدَتُهُ حَصُولُ الثَّوَابِ.

الحج بihal حرام

السؤال:

رجلٌ أراد أن يحجَّ، وله من المال قدرٌ كبير، وكان المال مكتسباً من بيضة، والبيضة أخذها من دجاجة ميتة بعد ثلاثة أيام.

فهل يصح أن يحجَّ بهذا المال؟ وهذا المال أهو حلال أم حرام؟

سائل مُسترشِد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

هذه البيضة جزءٌ من الميتة، فلها حكمٌ ما خرجت منه، فإن كانت هذه الدجاجة مُذَكَّاةً، فهي طاهرة حلال، وإن كانت ميتةً لم تُذَكَّ، فهي نجسةٌ، حرامٌ أكلها، كحُرْمَةِ لحم الدجاجة، نصَّ على ذلك خليل بن إسحاق في المختصر، عند الكلام على الطاهر والنَّجِسِ، إذ قال - عاطفاً على قوله: «الطاهر ميتٌ ما لا دم له» - ما نصَّه: «والحَيُّ ودمُّه وعرقه ولُعابه ومخاطه وبيضه - ولو أكل نجساً - إلا المذَرَّ، والخارج بعد الموت»⁽¹⁾. والبيض المذَرُّ هو الفاسد المتعفن، قد صار دمًا أو مُضْغَةً أو قَرَحًا ميتًا، فهو

(1) مختصر خليل. ص 10.

نَجَسٌ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْ حَيٍّ، وَكَذَا الْبَيْضُ الْخَارِجُ مِنَ الْحَيَّوَانِ الْمَيِّتِ. قَالَ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ لِكَلَامِ خَلِيلٍ: «وَالْخَارِجُ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَيْ مِمَّا مَيِّتُهُ نَجَسَةٌ وَلَمْ يُدَكَّ، وَالْأَفْهَوُ طَاهِرٌ، يَيْضًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ»⁽¹⁾. وَزَادَهُ الشَّيْخُ الدُّسُوقِيُّ تَوْضِيحًا، إِذْ قَالَ: «وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ مِمَّا مَيِّتُهُ نَجَسَةٌ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُدَكِّي فَهِيَ نَجَسَةٌ، وَلَوْ بَيْضًا يَابَسًا، وَإِنْ كَانَ مُدَكِّي كَانَتْ طَاهِرَةً»⁽²⁾.

وَمَا حَرَّمَ أَكْلَ عَيْنِهِ أَوْ شَرْبَهُ، حَرَّمَ أَكْلَ ثَمَنِهِ إِذَا بَاعَ، فَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ بِخَمْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟»، فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟»، فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا، حَرَّمَ بَيْعَهَا»⁽³⁾.

وَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ لَمَّا أَكَلُوا ثَمَنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَكْلَهُ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا⁽⁴⁾.

وَأَمَّا الْحَجُّ بِالْمَالِ الْمَكْتَسَبِ مِنَ الْحَرَامِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَى الصَّحَّةِ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَسَقُوطُ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ بِهِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْحَجِّ، إِذْ قَالَ: «وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى»⁽⁵⁾. قَالَ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ: «وَصَحَّ الْحَجُّ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا بِالْحَرَامِ مِنَ الْمَالِ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضُ وَالنَّفْلُ، [وَعَصَى]، إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْعِصْيَانِ»⁽⁶⁾.

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 50.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 50.

(3) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: تحريم بيع الخمر، حديث (1579)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(4) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: بيع المئنة والأصنام، حديث (2236)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(5) مختصر خليل. ص 72.

(6) الشرح الكبير. ج 2/ ص 10. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

فمعنى العصيان في قول خليل: «وعَصَى»، أنه لا يُثَاب عليه كثواب حَجَّةَ بالمال الحلال، وليس معناه نَفَى الثواب بالمرَّة، فمعنى الصَّحَّة سقوطُ الفرض، وبراءةُ الذَّمة.

ونَقَلَ الدسوقي عن الحطَّاب - من شَرَّاح خليل - قوله: «الحجُّ الحرام لا ثواب فيه، وإنه غير مقبول»⁽¹⁾. ثم نَقَلَ عن شيوخ آخرين ما يُفيد الصَّحَّة: «قال أبو علي المُسنَّوي: مذهبُ أهل السنَّة أنَّ السيئة لا تُحِبِّط ثوابَ الحسنة، بل يُثَاب على حَجِّه، ويَأْتَم من جهة المعصية. وقال ابن العربي: مَنْ قَاتَلَ على فَرَسٍ غَصَبَهُ فلهُ الشَّهادة، وعليه المعصية»⁽²⁾.

وهذا الخلاف مَبْنِيٌّ على قاعدة أُصُولِيَّة مشهورة هي: هل النَّهْيُ يَقْتَضِي الفساد أو لا يَقْتَضِي الفساد؟ فَمَنْ قال: النَّهْيُ يَقْتَضِي الفساد، أَبْطَلَ الصلاة في الدَّارِ المغصوبة، والوضوء بالماء المغصوب، والحج بالمال الحرام، وَمَنْ قال: النَّهْيُ لا يَقْتَضِي الفساد، قال: الصلاة صحيحة، والوضوء صحيح، والحج صحيح، وله ثوابُ الطاعة، وعليه عقاب المعصية.

ثم إني (أشُمُّ) في السؤال معنى غير حميد، لماذا قيل إِنَّ البيضة أُخْرِجَتْ بعد ثلاثة أيام؟ وما الفرقُ بين خروجها إثر الموت أو بعد أيام منه؟ وكيف يكون منها قَدْرٌ كبير من المال؟ أهي بيضة عادية، أم بيضة ذهبية، أم بيضة سحرية؟

وإن صَحَّ أنها بيضة عادية، فإنه لا يُمكن أن يَنْمُو ثَمْنُها نُمُوًّا خَارِقًا للعادة، لا يَتكوَّن منها القَدْرُ الكبير من المال إلا بعد السنوات الكثيرة من الكَدِّ والسَّعي والضَّرْب في الأرض، ولن يكون هو (ثَمْن) بيضة واحدة، بل هو (ثَمْن) مجهود سنوات متواصلة من الكفاح الشرعي.

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 10، وانظر أيضًا: الحطَّاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 528.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 10.

فإلقاء السؤال بِمِثْلِ هذا الأسلوب قد يكون فيه (تَنَطُّعٌ)، أو سَدَاجَةٌ، أو مُحَاوَلَةٌ تعجيز، وكان الصحيح في إيراد السؤال، أن يسأل عن حُكْم الحج بالمال الحرام، وعلى الطالب أن يطلب العلم المفيد، ولا يلتفت إلى تَنَطُّع المتتطعين.

1977 / 01 / 04 م

عُمره 17 عامًا، هل يكون محرمًا لأمه في الحج؟

السؤال:

عزمتُ على أداء فريضة الحج، ولما تَوَجَّهْتُ إلى البلدية لأُسجِّل اسمي، طلبوا مني تحرمًا، فقدَّمْتُ لهم ولدي (عصام الدين)، الذي وُلِدَ في 11 / 12 / 1972، فهو في 17 من عُمره، فأجابوني أنه صغير السنّ، لا يُؤدِّي الوظيفة، مع أنه قد بَلَغَ سنَّ التَّكْلِيف، ووجب عليه الحج.

فما قول المجلس الإسلامي الأعلى. والسلام.

سائلة (باب الوادي - الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنَّ أَحَقَّ مَنْ يَصْحَبُ امْرَأَةً فِي سَفَرِهَا هُوَ ابْنُهَا، فَهُوَ أَقْرَبُ الْمَحَارِمِ إِلَيْهَا، وَأَوَّلُ أَوْلِيَّائِهَا.

ثانياً: هذا الشاب (عصام الدين)، قد بَلَغَ التَّكْلِيفَ، وَقَدْ كَانَ مِثْلَهُ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ مَنْ يَقُودُونَ الْجِيُوشَ، كَمَا حَدَّثَ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَلَآءَهُ رَسُولُ اللَّهِ قِيَادَةَ الْجَيْشِ وَهُوَ فِي مِثْلِ سِنِّهِ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُحَالَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبَيْنَ الْحَصُولِ عَلَى جَوَازِ السَّفَرِ لِهَذَا السَّبَبِ.

ثالثاً: على أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ لَهَا رُقُقَةٌ مَأْمُونَةٌ، وَهِيَ فِي نَفْسِهَا مَأْمُونَةٌ، يَجِبُ عَلَيْهَا

الحج، ولو دون مُحَرَّم، وهذا هو مذهب مالك، والسَّعُودِيُّونَ يَعْتَرِفُونَ بِهِ، هذا هو الحقُّ.
ولا يُباح لمسلم أن يَحُولَ بين هذه المرأة وبين الحج، وإلاَّ كان مِنَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنِ
المسجد الحرام. والسلام.

1988 / 02 / 03 م

حُكْمُ الطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ لِلْحَائِضِ

السؤال:

ما حُكْمُ الْمَرْأَةِ الَّتِي يَأْتِيهَا دَمُ الْحَيْضِ أَيَّامَ إِحْرَامِهَا بِمَكَّةَ بِحَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ؟
أريد أن أقول: أنها كانت حين الطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ حَائِضًا، هل يُمكن أن تَضَعَ شَيْئًا
مِنْ قُطْنٍ أَوْ خِرْقَةٍ مِنْ قِماشٍ عَلَى الْمَحَلِّ، ثم تُواصل أداء الأركان حتى النهاية، أم
تتوقَّف، مع العلم أنها إذا توقَّفت فاتَّها بالحج؟

م. يوسف (سوق أهراس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أَوَّلًا: إِذَا نَزَلَ بِالْمَرْأَةِ حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ، اسْتَمَرَّتْ فِي كُلِّ أَعْمَالٍ حَاجَّهَا، مِنْ إِحْرَامٍ،
وَتَلْبِيَةٍ، وَوُقُوفٍ، وَنَزُولٍ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَقيامٍ بِمِنَى، إِلَّا أَنَّهَا تُؤَخِّرُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيَ
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهُرَ، وَلَا يَقُوتُهَا الْوَقْتُ بِنَزُولِ الدَّمِ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقِفَ
بِعَرَفَةَ فِي الْوَقْتِ الْمَعْيَنِ.

وَإِنَّمَا أُمِرَتْ بِتَأْخِيرِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَحَوْلَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَلَا
يَصِحُّ طَوَافٌ إِلَّا بِوُضوءٍ وَغُسْلٍ، وَإِثْرُ طَوَافِ الْفَرَضِ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ،

وكل ذلك - دخول المسجد، والطواف بالبيت، وصلاة الركعتين - لا يصح من حائض ولا نفساء، وأما السعي بين الصفا والمروة، فإنه لا يقع إلا بعد طواف واجب، والصفا والمروة من المسجد.

ثانياً: إذا انقضت أيام حيضها وطهرت فعلاً بالجفوف، أو القصة⁽¹⁾، أو طهرت حكماً بنهاية أيام عاديها الشهرية، وزيادة ثلاثة أيام عليها، فإنها تتطهر، ثم تطوف وتسعى. وعليها - إن كانت مستحاضة - أن تحتاط، حتى لا يسيل منها دمٌ يلوّث المسجد.

ثالثاً: أثناء حجة الوداع، وقع لأُمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها حاضت وهي في الطريق إلى حجّها، فبكت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تفعل جميع مناسك الحج، حتى إذا طهرت أكملت حجّها⁽²⁾. ثم جاءت بعمرّة، خرجت مع أخيها عبد الرحمن - لأجلها - من مكة، وأحرمت بها من التّنعيم⁽³⁾، - وهو المكان الذي يخرج إليه الحجاج اليوم من مكة للإحرام بالعمرّة، ويُسمّى مسجد عائشة -، ولم يرو أن الرسول أمرها بما جاء في سؤالكم، والفتوى به لا سند لها، وهذا هو الحق من المذاهب الفقهية الموثوق بها. والله أعلم.

14/03/1983م

(1) القصة: ماء أبيض يدّفعه الرّجيم عند انقطاع الحيض. انظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. ج1/ص232.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب: تقضي الحائض المناسك كلّها إلا الطواف بالبيت، حديث (305)، عن عائشة رضي الله عنها.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب: نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض، حديث (317)، عن عائشة رضي الله عنها.

حُكْم رَمِي الْجِمَار

السؤال:

ما حُكْم رَمِي الْجِمَار؟ وهل يُمكن تقويم الهَدْي؟ وهل يُجوز الحج بالنيابة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: رَمِي الْجِمَار مِنْ فرائض الحج، ولا بُدَّ مِنْ أداء الفرائض، فَمَنْ عَجَزَ عَنْ أداء فرض، فإنه يَجْزُرُ ذَلِكَ بِذَبْحِ شاة. وقد ذَكَرَ الفقهاء بأنَّ تَرْكَ رَمِي جَمْرَةٍ واحدة - كَتَرْكَ حَصاة واحدة - يُوجِبُ هذه الشاة، إن لم يَسْتَطِيع التَّدَارُكُ قبل خروج الوقت المعلوم. وإذا أَنَابَ غَيْرُهُ فِي الرَّمْيِ - وهو مريض - سَقَطَ عَنْهُ الإِثْمُ، ولكن لم يَسْقُطْ عَنْهُ الهَدْيُ.

أما إذا تَرَكَ ذَلِكَ مِنْ غير عَجْزٍ ولا مرض، فعليه الإِثْمُ والهَدْيُ، ولكن كثيراً مِنْ الْحُجَّاجِ يَقْعُونَ فَرِيسَةً فَتَاوَى جَهْلَةً، أو ضَحِيَّةَ احْتِيَالِ الْمُطَوِّفِينَ، الَّذِينَ يَسْلُبُونَ مَا لَهُمْ، قَائِلِينَ أَنَّهُمْ سَيَرْمُونَ عَنْهُمْ، أو يُكَلِّفُونَ مَنْ يَرْمِي عَنْهُمْ.

ثانياً: الهَدْيُ لَا يَقُومُ، بل يَذْبَحُ شاة تتوفر فيها شروط الأَضْحِيَّةِ، وإن كانت كذلك، فإنها سَتُؤْكَلُ وَلَا تُطْرَحُ، ولا ضرورة للذَّبْحِ فِي اليومِ الأوَّلِ، بل المؤمن يستطيع أن يُقَدِّمَ هَدِيَّةً فِي اليومِ الثاني أو الثالث.

ولكن لا يَجُوزُ ذَبْحُ الهَدْيِ وَطَرَحُهُ لِيُذْفَنَ، فهذا مِنَ الفساد، فَإِنْ وَصَلْنَا إِلَى مُحَقِّقِ هذا، وأنه يَتَعَدَّرُ أَكْلُهُ والانتفاع به، كان لنا أن نَجْتَهِدَ، على أن نَشْتَرِطَ على مَنْ يَقْبِضُ النقود أن يَشْتَرِيَ شاةً، وَيَذْبَحَهَا فِي تلكِ الأيام، وَيَأْكُلَ مِنْهَا.

ثالثاً: نعم، يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ الْمُسْلِمُ بِالنِّيَابَةِ عَنْ قَرِيبِهِ أو أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ - إذا عَجَزَ أو مات -

وَنَصَّ الْحَدِيثُ^(١) أَنَّ الْإِنْسَانَ يُجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ وَالِدَيْهِ وَعَنْ غَيْرِهِمَا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، أَوْ حَجَّةَ نَذَرِهَا أَحَدُهُمَا، وَمَاتَ قَبْلَ قِضَاءِ دَيْنِ النَّذْرِ، وَلِذَا فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ وَالِدَيْهِ الْمَيِّتَيْنِ أَوْ الْحَيَّيْنِ الْعَاجِزَيْنِ. وَأَمَّا التَّقْدِيمُ، فليُقَدِّمَ مَنْ سَبَقَ تَكْلِيفُهُ، أَوْ سَبَقَ نَذَرُهُ، وَالْأَمْرُ وَاسِعٌ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّذْرُ، كَانَ الْوَفَاءُ بِهِ وَاجِبًا، وَأَصْبَحَ دَيْنًا، وَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى.

والحج عن الغير لا يُسْقِطُ الفرض - عند مالك - وإنما فائدته حصول الثواب والأجر لمن حج عنه، بما يُتَّفَقُ مِنْ مَالٍ، وبالدُّعَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

10/02/1975م

الإنابة في رمي الجمار

السؤال:

أثناء الحج لم تَقُمْ أُمِّي بِرَمِي الْجَمَرَاتِ، بَلْ نَابَ عَنْهَا فِي الرَّمْيِ مَسْؤُولَهَا؛ لِأَنَّهَا مَرِيضَةٌ بِالسُّكَّرِ. وَفِي هَذِهِ السَّنَةِ - لَمَّا رَجَعَ الْحُجَّاجُ - سَمِعْنَا أَنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ يَتُوبَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ.
وهي تسأل عن الحكم الشرعي.

ولدم. م (باب الوادي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أما رمي الجمار في الحج، فإنه واجب من الواجبات، فمن تركه من غير عذر فهو

(1) انظر فتوى: الحج عن الميت والحي.

آثَمَ، وعليه الدم (ذَبَحَ شاة)، وَمَنْ تَرَكَهُ لَعُذْرٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، ولكن يجب عليه ذبح شاة. وإذا كانت أُمَّكَ مريضة أيام الحج، وَيَعْسُرُ عليها الرمي، فلا إثم عليها في إنابة المسؤول، ولكن يجب عليها ذَبَحَ شاة. ولهذا فعليها أَنْ تَبْعَثَ ثَمَنَ شاةٍ مع حَاجِّ آمِينَ، يَذْبَحُهَا عَنْهَا إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَرَمِ. والله أعلم.

هل يجوز تعويض الذبائح في الحج بدفع أثمانها للفقراء؟

السؤال (1):

يتعلق موضوع الفتوى بِذَبْحِ الْأَضَاحِيِّ وَالْهَدْْيِ فِي مَوْسَمِ الْحَجِّ بِمَنْى، وضياع قيمة الذبائح، لعدم الاستفادة منها، وإمكان إيجاد حلول أخرى طيقاً لروح الشريعة ومقاصدها.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

اجتمعت لجنة الإفتاء المركزية بالمركز الثقافي الإسلامي، الكائن بشارع (علي بومنجل)، رقم 12، العاصمة، يومي الاثنين والثلاثاء 6 و 7 جمادى الثانية 1395هـ الموافق لـ 16 و 17 يونيو 1975م، تحت إشراف السيد (مولود قاسم نايت بلقاسم)، وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية، وبحضور كبار مساعديه، وحضر هذا الاجتماع - بالإضافة إلى أعضاء اللجنة - بعض مُفتِّشي وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية

(1) وُضِعَ فِي النسخة المطبوعة عنوان لهذه الفتوى وهو: [فتوى بجواز تعويض الذبح في الحج نقداً]. وهذا العنوان يُفِيدُ أَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَصْدَرَ الْفَتْوَى، أَوْ وَاثَقَ عَلَيْهَا، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْفَتْوَى صَدَرَتْ عَنْ لَجْنَةِ الْإِفْتَاءِ الْمَرْكَزِيَّةِ، وَأَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْفَتْوَى - لَمْ يُوَافِقْ عَلَى مَا جَاءَ فِيهَا مِنْ جَوَازِ تَعْوِضِ الذَّبَائِحِ بِدَفْعِ أَثْمَانِهَا لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُعْضِ عَلَى مُحَضَّرِ الْاجْتِمَاعِ، بَلْ تَحَفَّظَ عَلَى ذَلِكَ، مُبَيِّنًا سَبَابَ عَدَمِ مَوَافَقَتِهِ وَرَفْضِهِ الْإِمْضَاءَ.

بالولايات، وبعض أعضاء الوفدين الرسمي والديني، الذين حَجُّوا هذه السنة، وبعض أساتذة الطب بالجامعة.

وكان موضوع الاجتماع: «ذَبْحُ الأضاحي والهدْي في موسم الحجِ بِوَيْنَى، وما يَتَسَبَّب فيه مِن هلاكِ عِدَدٍ مِنَ الحُجَّاج، نتيجة التَّزاحُم على المَذْبَح، فَضْلاً عن ضياع قيمة الذبائح، لعدم الاستفادة منها، بما يُقَوِّتُ على الأُمَّة الإسلامية مَقْصِد الشريعة مِن هذا الهدْي، ولِلنَّظَر في إمكان إيجاد حلول أخرى طَبَقاً لروح الشريعة ومَقْصِدها».

وقد افتتح السيد الوزير الجلسة بكلمة توجيهية، تَبَعَتْها مناقشات طويلة، مُؤَكِّداً بأنه يَطْلُب مِنَ اللجنة البحث عن إمكان إصدار فتوى في الموضوع، تكون شرعية لا إدارية، أي أنه يَتْرُك -طَبْعاً- مُطْلَق الحرية لكلِّ عضو في اللجنة، والعُهُدَةُ على ضمائرهم. وفي صباح يوم الثلاثاء 7 جمادى الثانية 1395هـ، الموافق لـ 17 يونيو 1975م، اجتمع الأعضاء المَدْعُوون مِن خارج العاصمة، القادمون خِصَّيصاً لهذا الغرض، لتمهيد الأعمال، وَجَمَعَ النُّصوص التي يَبْدُ كُلُّ عضوٍ مِنَ أعضاء اللجنة، وكانت الجلسة تحت إشراف رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

وَتَجَدَّدَت المناقشات حول نفس الموضوع، وتَلَا بعض الحاضرين نصوصاً فقهيَّة من الكتاب والسنة، وبعض الاقتراحات مِن بعض كبار العلماء، بما دَلَّ على أَنَّ أصل المشكلة قديم، ولا حَظَّهُ كثيرٌ مِنَ علماء المسلمين والحُجَّاج، وشاهدوا ما نُشاهده اليوم، واستنكروا ما عليه الوَضْع في مِنَى، فيما يَتعلَّق بالذبائح، وعدم الانتفاع بها، وكلُّهم يُطالبون بأن يَتَمَّ المسلمون بدراسة هذه المشكلة، وإيجاد حلول لها. وكان مِن بين هاته النُّصوص ما يلي - باختصار -:

من القرآن الكريم:

جاء في سورة المائدة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: 2].

وفي سورة الحج قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرٍ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا ذَرُّهُ
فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ
سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ
كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَنَشِيرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الحج: 36-37]
وجاء فيها قبل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ
مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: 34].

وفي سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَأَنِيمُوا أَلْجَاجَ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ
وَلَا تَحْلِفُوا رُهُ وَسَكْرًا حَتَّىٰ تَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ﴾ [البقرة: 196]، وجاء فيها قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ
مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]، وجاء في سورة
المائدة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ
مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ سَكِينٍ أَوْ عَدْلٌ
ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].

من الحديث الشريف:

جاء في أول حديث جابر رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ
يُحْجْ، ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بِشَرِّ كَثِيرٍ، كُلُّهُمْ
يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلَ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ...»، ثم ساق الحديث،
وفيه: «... وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا
عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمَلْنَا بِهِ...»⁽¹⁾.

وروى عبد الرحمن بن معاذ التميمي قال: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمِنَى،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ، حديث (1218).

قَالَ: فَفُتِحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى إِنْ كُنَّا لَنَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا، قَالَ: فَطَفِقَ يُعَلِّمُنَا مَنَاسِكَنَا حَتَّى بَلَغَ الْجِمَارَ...»⁽¹⁾، الخ الحديث.

وقال ﷺ في حَجَّةِ الوداع: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»⁽²⁾.

وفي حديث جابر: «ثُمَّ انْصَرَفَ - أَي رسول الله ﷺ - إِلَى الْمُنْحَرِ، فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدْنَةً بِيَدِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا، فَنَحَرَ مَا بَقِيَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ...»، ثم قال نبي الله ﷺ: «قَدْ نَحَرْتُ هَاهُنَا، وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ»⁽³⁾.

وسُئِلَ رسول الله ﷺ: «أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "الْعَجُّ وَالثَّجُّ"»⁽⁴⁾. فَالْعَجُّ رَفْعُ الصوت في التَّلْبِيَةِ، وَالثَّجُّ سِيلَانُ الدَّمِ، دَمُ الْبُذْنِ.

وبعد الدراسة الدقيقة والمستفيضة لهذه النصوص وغيرها، إذا لا يَتَسَعِ الْمَقَامُ لِدِكْرِهَا جَمِيعًا.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب: ما يَذْكُرُ الإمام في خطبته بِمَنَى، حديث (1957)، والنسائي في كتاب مناسك الحج، باب: ما ذُكِرَ فِي مَنَى، حديث (2996)، وأحمد في مسنده، حديث (16589). قال الشوكاني في نيل الأوطار (ج3/ص364): «رجال إسناده ثقات».

(2) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: استحباب رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النحر رَاكِبًا، حديث (1297)، بلفظ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»، وأخرجه البيهقي (ج5/ص204) بلفظ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، حديث (1218)، دون قوله: «وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ». وأما هذه الزيادة فأخرجها أبو داود في كتاب المناسك، باب: الصلاة بِجَمْعٍ، حديث (1937)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب: الذبح، حديث (3048).

(4) أخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب: ما جاء في فضل التلبية والنحر، حديث (827)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب: رَفْعُ الصوت بالتلبية، حديث (2924)، والحاكم في المستدرک (ج1/ص621)، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وبعد استعراض الطريقة السيئة التي يُؤدّي بها هذا الواجب الديني، وتجارب أغلب أعضاء اللجنة، الذين حَجَّجُوا وشاهدوا في عين المكان مظاهر غير لائقة.

وبعد إجماع أعضاء اللجنة على أنّ الحالة الرّاهنة التي عليها الوضع في منى لا تُشَرِّفُ الإسلام والمسلمين، والإسلام يُنزّه أتباعه عن العبث، والتبذير، وتضييع الأموال.

وبعد أن تَقَرَّرَ بأنّ هذا مَفْسَدَةٌ مِنَ المَفسَدِ الْمُنْهِيِّ عَنْهَا شَرْعًا؛ لِأَنَّ قَتْلَ الْحَيَوَانِ بِدُونِ مَنْفَعَةٍ فَسَادٌ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُنْكَرٌ يَجِبُ تَغْيِيرُهُ، وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَقُولُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۖ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسَادَ ۝٢٠٥﴾ [البقرة: 204-205].

وبعد أن لَاحَظَ الجميع المجهودات المشكورة التي ما فُتِّتَتْ تقوم بها - خاصة في المدة الأخيرة - السُّلُطات في المملكة العربية السعودية، لتحسين أداء فريضة الحج في جميع المجالات.

ونظرًا لسهولة المواصلات، وكثرتها جَوًّا وَبَرًّا وَبَحْرًا - بعد فَتْحِ قَنَاةِ السُّوَيْسِ - وإمكان تزايد عدد الحُجَّاجِ في السنوات المُقْبِلَةِ، أكثر من ذي قبل، أَجْمَعَ الحاضرون على وجوب الإسراع بتنظيم عمليات ذَبْحِ الهِذْيِ بِمَا يَلِي:

1 - الإكثار من المذابح في منى، وفي سائر أحياء مكة وضواحيها، بِمِقْدَارِ كَافٍ، لَتَجَنَّبَ التَّزَاكُمُ الْمُفْضِي إِلَى الْمَآسِي، وَلِيُمْكِنَ تَوْزِيعَ لُحُومِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فِي جَمِيعِ أَحْيَائِهَا.

2 - إشراف ذبّاحين مَهَرَةٍ على عملية الذَّبْحِ، وَالسَّلْخِ، وَالتَّقْطِيعِ، لِيُنْعَى فَسَادُ اللَّحُومِ، وَضِياعِهَا بِدُونِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، كَمَا هُوَ الْحَالُ الْآنَ، حَيْثُ يَتْرُكُهَا الْكَثِيرُ تَتَعَفَّنُ فِي الْمَكَانِ، وَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهَا إِلَّا مَا خَفَّ وَزَنُّهُ، وَغَلَا ثَمَنُهُ.

3 - إقامة ثَلَاثَاتٍ مُجَهَّزَةً تجهيزًا حديثًا داخل المذابح، وثَلَاثَاتٍ مُتَنَقِّلَةً، لحفظ اللحوم.

4 - تأسيس مصنع لتَضْيِيرِ اللحوم وتَعْلِيهِهَا، والاستفادة مِنْ جلودها وسائر أجزائها، عند عدم استطاعة توزيعها.

وفي حال تَعَذُّر هذا التَّنْظِيمِ، أو عدم كفايته وحده لِحَلِّ المُشْكِـلِ، رَأَى البعض المُحَافَظَةَ على شَعِيرَةِ الذَّبْحِ - رغم العَنَتِ الشديد - أو الصيام عند العجز المالي، أو الجسمي، أو التَّعَذُّرِ عموماً، وَقُوفًا عند النُّصُوصِ، التي لا يَسُوعُ معها [إعمال] ⁽¹⁾ الرأي، أو الاجتهاد، في نَظَرِهِم.

وَيَرى الجمهور - مع احترام النُّصُوصِ، ووجوب المحافظة على الشعائر الإسلامية طَبْعًا، زيادةً عن بَدَلِ الصيام الوارد في القرآن، وكذلك الصدقة في الفدية وهَدْيِ الصيد - أنه:
أ - نَظَرًا لتَعَذُّرِ تنظيم الذَّبْحِ في الوقت الحاضر - كما تَقَدَّمَ - مع بقاء المَفْسَدَةِ على حالها، بل وَرُبَّمَا ازديادها مع تزايد عدد الحُجَّاجِ.

ب - واقتداءً بِهَا ذَكَرَهُ بعض الحاضرين مِنْ أَنَّ العلامة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي رحمه الله - وهو مِنْ علماء الإسلام - قد أَفْتَى في البقاع المُقَدَّسَةِ بجواز تَعْوِيضِ الذَّبَائِحِ بِدَفْعِ أَثْمَانِهَا. وهي فتوى شفوِيَّة، لم يكن لها نَصٌّ مكتوب، أو لم يُعَثَّرْ عليه، وإنما تَوَاتَرَ ذِكْرُهَا، وَنَقَّذَهَا المرحوم الشيخ محمد الغسيري، عندما كان سفيرًا للجزائر بِجَدَّةَ، وَتَبِعَهُ في ذلك كثيرون.

ج - واستنادًا إلى ما يَجْرِي به العمل مِنْ دَفْعِ الكثير مِنْ الحُجَّاجِ أَثْمَانَ الذَّبَائِحِ إلى المُطَوِّفِينَ وَعُمَّالِهِمْ بِصِفَةِ التوكيل، بحيث لا يَبَاشِرُونَ بأنفسهم عمليات الشراء، والذَّبْحِ، وَالتَّصَدُّقِ بِاللَّحْمِ، لِتَعَذُّرِ ذلك عليهم، وَخَوْفِ الهلاك مِنْ شِدَّةِ الازدحام.

(1) في النسخة المطبوعة: [إعمال]. والصواب ما أثبتناه.

د- وعملاً بالمبدأ الأصولي المعروف في الشريعة، الذي يُقرّر بأنّ دَرءَ المفسد مُقدّمٌ على جَلْبِ المصالح، وبالتالي:

هـ- دَرءًا للمفسد عن الأمة، وجلبًا لمصالحها معًا، بجعل هذا المال - الذي كان يضيع في التراب - يُفيدُ الفقراء والمساكين، وفي سبيل الله: يَجُوزُ دَفْعُ ثَمَنِ الذَّبَائِحِ نَقْدًا لفقراء المسلمين والمساكين بمكة المكرمة، والبقاع المقدّسة، وفي سبيل الله عموماً.

وبذلك يُصبح هذا الرأي فتوى شرعية بالنسبة للحُجّاج الجزائريين.

هذا، ونذكر بأنّ هذه المسألة ستُعالج ضمنَ موضوع الحج، الذي هو النقطة السادسة في جدول أعمال المُلتقى التاسع للفكر الإسلامي، الذي سينعقد في تلمسان في الشهر القادم.

مُلاحظة:

صدّرت هذه الفتوى بغير إمضاء رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

لم يُمضِ رئيس المجلس الإسلامي الأعلى على ما صدّر من المُجموعين لأسباب، منها: أولاً: أنه لا يُوافق على ما جاء في المُخضّر، فقد تشكّل من كثير من غير ذوي الاختصاص، والمسألة شرعية لا حقّ في الكلام فيها إلّا لعلماء الشريعة.

ثانياً: المسألة تكلّم فيها أعضاء الرابطة والمُجمّع الفقهي، بعد دراسة وخبرة في الأمر، إليهم وإلى جميع الأقطار الإسلامية، واختصاصُ الجزائر بإصدار فتوى، مُحاولَةٌ للإلزام جميع العالم الإسلامي.

ثم إنّ الوزير أعلن أنّ الفتوى يجب أن تكون شرعية لا إدارية - كما جاء في المُقدّمة - وفي بعض التصرّفات ما يُناقض هذا القول، فليس عندنا نصٌّ على أنّ الشارع أجاز التقويم في ذبائح العيد، لهذا لم يُمضِ، ولم يُجبر على الإمضاء.

1975 / 06 / 08 م

جدول المحتويات

5	مقدمة المصحح
9	الإهداء
11	تمهيد
13	تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى
14	المجلس الإسلامي في ثوبه الجديد
18	هذه الفتاوى
41	فتاوى تجاوزت مُحيطها

العقيدة

59	أُسئلة في العقيدة الإسلامية
73	عدد الأنبياء والرسل
101	الاحتفال بِمَولِد عيسى عليه السلام
105	هل الإنسان مُسَيَّر أم مُخَيَّر؟
107	كُلُّ مُسَيَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ
110	"الزردات" وطقوس الشُّرك
113	هل هناك ملائكة واسطة بين الضريح وبين الله؟
119	نَظَرُ المجلس في كتاب عَرَضَ عليه
128	هل يُحَكِّم بِرَدَّةِ المسلم إذا تَجَنَّسَ بجنسية غير إسلامية؟

- 149 الْمُتَجَسَّسُ لَيْسَ مِنَّا
- 154 خَلْفِيَّةُ التَّجْنِيسِ التَّارِيخِيَّةُ فِي الْجَزَائِرِ
- 159 وَاجِبُ الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْصَحَ

الطهارة

- 169 الْإِسْتِفَادَةُ مِنْ لَبَنٍ وَلَحْمِ الْحَيَوَانِ
- 169 الَّذِي يَأْكُلُ النِّجَاسَةَ
- 174 حُكْمُ الْإِنَاءِ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ الْقَطْ
- 177 غَسْلُ الثِّيَابِ الطَّاهِرَةِ وَالْمُتَجَسَّسَةِ فِي الْغَسَّالَاتِ
- 180 حُكْمُ الثُّوبِ الَّذِي أَصَابَهُ بَوْلُ الرُّضِيعِ
- 183 مُشْكَلَةُ كَثْرَةِ الْإِحْتِلَامِ
- 190 حُكْمُ السَّلَسِ فِي الطَّهَارَةِ
- 192 تَكَرُّرُ الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ لِلْمَرْأَةِ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ
- 194 مُشْكَلَةُ الشَّعْرِ الطَّوِيلِ فِي الْغُسْلِ
- 195 شُرُوطُ لَمَسِ الْمَرْأَةِ النَّاقِضِ لِلْوُضُوءِ
- 196 إِمَامٌ يَسْتَعْمَلُ التِّيمَمَ فِي جَمِيعِ صَلَوَاتِهِ
- 199 أَحْكَامُ الْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ
- 201 الْمَحِيضُ: كِهَالٌ لِلْمَرْأَةِ
- 204 طَهَّرَتْ مِنْ دَمِ النُّفَاسِ بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا
- 204 هَلْ تَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ؟
- 205 مَسُّ الْمَصْحَفِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِلْحَائِضِ وَالْجُنُبِ وَالْمُحَدِّثِ
- 211 دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لِلْجُنُبِ

العبادات

الصلاة

- الأذان ومُكَبِّرات الصوت 221
- الأذان شَعِيرَةً لَا يُسْتَهَانُ بِهَا 226
- حماية الأذان مسؤولية دينية 231
- الأذان للصبح قبل طلوع الفجر 234
- أذان قد يُفسد الصيام 236
- أذان الصبح في زمن حالة الحصار 239
- حُكْم تارك الصلاة 241
- حُكْم صلاة مانع الزكاة 245
- هل تَصِحَّ صلاة مرتكب الفواحش ؟ 247
- يُصَلِّي ويَأْكُل الخنزير 249
- استقبال القبلة بالرُّجل الممدودة 250
- استعمال البوصلة لمعرفة القبلة 251
- انحراف المحراب عن القبلة 259
- كيف أعرف القبلة في فرنسا؟ 261
- حكم قراءة الفاتحة للمأموم 262
- الصلاة بالفاتحة فقط 268
- صلاة غير المسلم إذا أسلم ولا يعرف العربية 269
- دواء الوَسْوَسة في الصلاة 269
- شروط إمامة الصلاة 273

274	هل تصح إمامة مثل هذا الإمام؟
276	إمامة المرأة
281	إمامة المتجنس
283	شكوى ضد إمام
285	حرمة الإمام
286	الإمام أحق بالصلاة
287	أخذ أجره على إمامة المصلين
289	تحية المسجد وقت الدرس والصلاة وقت العمل
294	صاحب مؤسسة يمنع عامله من الصلاة وقت العمل
298	الصلاة جماعة في أوقات العمل
301	هل للعروسين أن يتوقفا عن الصلاة مدة من الزمن؟
303	إمام يصلي الشفع بالوتر دون سلام
305	خالف تعرف
310	حكم سجود التلاوة
313	الشروط المطلوبة لإقامة صلاة الجمعة
315	هل تجوز الجمعة في هذا المصل؟
317	تعدد صلاة الجمعة بالبلدة الواحدة
354	صلاة الجمعة في مسجد الثانوية
355	صلاة الجمعة للجنود بالثكنة
358	صلاة الجمعة بمساجد التجمعات العمالية الصناعية
368	شرط الاستيطان لصحة صلاة الجمعة في فرنسا

372	صلاة الجمعة في مُصَلَّى (قرونوبل) الفرنسية
375	وجوب الجمعة وصحتها في أوروبا
381	طلب إقامة الجمعة
382	صلاة الجمعة في المسجد
382	الذي لا تقام فيه الصلوات الخمس
384	إمام ينتقل إلى قرية ليُصَلِّي الجمعة بالناس
391	تأخير صلاة الظهر والجمعة
394	هل تسقط صلاة الجمعة في يوم العيد؟
396	حكم اللغو عند شروع الإمام في خطبة الجمعة
401	صلاة النافلة وقت خطبة الجمعة
403	صلاة الجمعة عن طريق سماع الإمام في المذيع
404	تعليق صلاة الجمعة بمسجد أوقف إمامه
406	إمام صَلَّى الجمعة بالناس جالساً
412	خطبة ثالثة أم فصلٌ بين الأذان والإقامة؟
415	كيفية قضاء الصلوات الفائتة
419	صلاة النافلة وتحية المسجد قبل صلاة العيد
420	حكم صلاة العيد في المسجد
422	حكم التهليل والتكبير في يوم العيد
424	السهو عن تكبيرة من تكبيرات صلاة العيد
425	جمعُ الصلاة مرتين في مسجد واحد
427	القراءة من المصحف في صلاة التراويح

- 429 حكم التسييح والتكبير في صلاة التراويح
- 431 حكم الدعاء دُبُرَ كُلِّ صلاة
- 434 دعاء الأئمة عقب الصلوات للحاضرين
- 436 ذُكِرَ الله في المسجد جماعةً
- 441 صلاة جار المسجد
- 442 الصلاة في المسجد أفضل
- 443 دعاء القنوت في صلاة الوتر
- 446 شباب يُنشِثون مساجد
- 446 ويدعون في الصلاة على أناس بأعيانهم
- 454 مَنْ الذي عَيَّن أوقات الصلاة؟
- 456 حُكِمَ سَدْلُ اليدين في الصلاة
- 470 هَدْمُ كنيسة وإقامة مشروع على أنقاضها
- 472 استعمال مسجد مركزاً ثقافياً أو مكتبة
- 474 مسجد في المقبرة
- 480 مُصَلَّى محلِّ فِتْنٍ ونزاعات بين المُصَلِّين

الزكاة والصدقة

- 489 حُكِمَ مانع الزكاة
- 501 هل تجب الزكاة في مالي؟
- 502 زكاة الفلاحة
- 503 ردُّ على فتوى في زكاة الحُلِيِّ ونصاب الزكاة
- 506 نصاب زكاة النِّقْد والتجارة

513 كيفية تقويم عروض التجارة
520 بناء المسجد أو المقبرة من مال الزكاة
526 إعطاء الزكاة والصدقات لتارك الصلاة
531 هل تُنقل الزكاة من محلّها إلى جهة أخرى مُتضرّرة؟
535 نُقلُ الزكاة لإعطائها للأقارب في مدينة أخرى
538 مصارف الزكاة، وزكاة المال المُدَّخر لشيء مُعيَّن
540 زكاة المال المُعدّ لبناء سكن
541 الفرق بين الزكاة والصدقة
543 تَصَدَّقُ المرأة من مال زوجها
544 إخراج الزكاة والصدقة من مال الميت

الصوم

549 تحديد مواعيت العبادات
549 والعمل بالحساب القطعي
564 الجمع بين الحساب الفلكي والنَّصَّ الشرعي
564 لإثبات رؤية الهلال
571 ثبوت شهر رمضان
575 صوم بلد على رؤية الهلال في بلد آخر
579 صيام من تناول مُسكرًا في الليل
585 استعمال الحبوب لتأخير الحيض في رمضان
585 فتوى للجنود الموجودين في مواجهة العدو في رمضان
588 قضاء رمضان للمجاهدين الذين أفطروا في الحرب

590	إفطار الطلبة المُقِيلين على أداء البكالوريا في رمضان
593	أحكام المرضى في رمضان
604	الفطر في رمضان للمشاركة في المباريات الرياضية
610	أُمْسَكَ في الجزائر وأدركه مغيب الشمس في بلاد أخرى
610	حُكْم مَنْ أَفْطَرَ في رمضان ناسيًا
615	هل يُمَسِّكُ إذا شَكَ في طلوع الفجر؟
616	هل يُفْطِرُ إذا شَكَ في مغيب الشمس؟
617	الخطأ في الفطر في رمضان
618	حُكْم مَنْ أَفْطَرَ سَهْوًا
619	حُكْم مَنْ أَكْرَهَ على الفطر في رمضان
623	حُكْم مَنْ وَقَعَ امرأته في نهار رمضان
626	هل يُجُوزُ أن يُجامع زوجته قبل الفجر في رمضان؟
626	إفطار الصائم عمدًا في رمضان بغير الجِماع
631	تقبيل الصائم زوجته في رمضان
634	جواز الإفطار في رمضان لعمال صَهْر الحديد والصُّلب
646	الرُّخصة في الإفطار
663	حُكْم صِيَام مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا
667	حكم النِّبَاة في الصوم
669	امرأة أفطرت لرؤية دم دون أن تَتَبَّط
671	امرأة اغتسلت في نهار رمضان فأفطرت باستلذاذ الماء
673	نَسِيَ (الشِّمَّة) في فَمِهِ بعد السَّحُور حتى طلع الفجر

- 673 إِمَامٌ يُفْتِي بِبَطْلَانِ صَوْمٍ مَنْ لَا يُصَلِّي
- 674 صِيَامُ النَوَافِلِ
- 679 كَفَّارَةُ رَمَضَانَ: وَجْبَةٌ وَاحِدَةٌ أَمْ وَجْبَتَانِ؟
- 688 دَفْعُ الْكَفَّارَةِ نَقْدًا
- 690 امْرَأَةٌ قَرَّطَتْ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ

الحج

- 695 الْحَجُّ عَلَى نَفَقَةِ الْغَيْرِ
- 696 الْحَجُّ عَنِ الْمَيْتِ وَالْحَيِّ
- 701 الْحَجُّ بِإِلْهَالِ حِرَامٍ
- 704 عُمْرُهُ 17 عامًا، هل يكون مُحَرَّمًا لِأُمِّهِ فِي الْحَجِّ؟
- 705 حُكْمُ الطَّوَافِ بِالْكَعْبَةِ لِلْحَائِضِ
- 707 حُكْمُ رَمْيِ الْجِمَارِ
- 708 الْإِنَابَةُ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ
- 709 هل يجوز تعويض الذبائح في الحج بِدَفْعِ أَثْمَانِهَا لِلْفُقَرَاءِ؟